Democratic Arab Center
for Strategic Political and Economic Studies

القطاع المصرفي
سبيل تنمية مستدامة واقتصاد اخضر
التكنلوجيا المالية-التحول الرقمي-السندات الخضراء

الجزء الأول

جمع وتنسيق : أ.م.د
علي عبودي نعمه الجبوري

المركز الديمقراطي العربي
القطاع المصرفي سبيل تنمية مستدامة واقتصاد اخضر:
التكنلوجيا المالية-التحول الرقمي-السندات الخضراء

2024

القطاع المصرفي سبيل تنمية مستدامة واقتصاد اخضر: التكنلوجيا المالية-التحول الرقمي-السندات الخضراء

كتاب جماعي

في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، يتم لفت الانتباه إلى العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ويشار أيضًا إلى أن التحول هو أحد المحددات الرئيسية للاستدامة. ومما يكون دور المؤسسات المالية حاسمًا وفي الوقت نفسه، يؤكد المؤلفون على أن الأثر المالي لا يتجلى فقط من خلال تطور الأسواق المالية وعمومًا في وقار أيضًا على الحد من الفقر وتنمية المداخيل وأن مؤشرات تطور القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية تتفاعل مع المؤشرات في جانب النمو الاقتصادي، مما يدل على ترابط هذه المؤشرات. كما أكدت الأبحاث التي أجراها الباحثون في المؤتمر أن البلدان التي لديها بنوك وأسواق مالية أفضل أداء تميل إلى النمو بشكل أسرع، كما سلط الضوء على نتائج الأبحاث المتعلقة حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، يشير المؤلفون إلى وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والاقتصاد الأخضر. ويشير أيضًا إلى أن السلطة المالية الأفضل أداء تسمح للمؤسسات بالتغلب على الحواجز التي تعترض التحول الخارجي، وضمان توسيع السوق، وتعارض أخرون التأثير الإيجابي للوسطاء الماليين على النمو الاقتصادي. ويشير المؤلفون إلى العلاقة بين الأنشطة التي يقوم بها الوسطاء الماليون والتي تعمل في تشجيع المشاركين في السوق على تجميع المدخرات ومضاعفتها من خلال الإدارة الحاسمة للأصول واستخدام القوائم التي تم الحصول عليها لتمويل التنمية. أحد الاتجاهات البحثية الحيوية هو تحليل تأثير التشخيص على التنمية المالية والبحث عن العلاقات بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والمتغيرات. إلى دور المتغيرات (التكنولوجية والمالية) كعامل أساسي في تنمية النمو والتنمية. وعلى وجه الخصوص، لفت الانتباه في المؤتمر إلى دور التأمين وأهميته في تطوير المؤسسات. هناك اتجاه يحلل عوائد التنمية وهو تحليل العلاقات بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والاستدامة. إنها فجوة بحثية يظل فيها مجال البحث واسعًا. ويمكن للمؤسسات المالية خلق الفرص وحدائق الاستثمار المشتركة ووكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة أن تساهم في الاستدامة من خلال تشجيع نماذج الأعمال الجديدة والقيمة المستدامة. تشير نتائج الأبحاث إلى أن وكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة تحدد الأدوات قصيرة المدى من التطوير التنظيمي الداخلي، وخاصة في البعد البيئي. وفي المقابل، يتم التركيز على الجوانب الاجتماعية من التطوير التنظيمي الخارجي. تفترض بعض الأبحاث أن وجود نظام مالي قوي وقار على الاستدامة وأدوات تخفيف الانبعاثات من خلال التبادلات. والنتيجة النهائية هي أن تأثير التفاعل بين التنمية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على الاقتصاد الأخضر. ومع ذلك، من ناحية أخرى، فهي مسؤولة عن خلق النمو وما يرتبط به من عوامل خارجية سلبية. وتفتقر إلى دور الأسواق المالية في الاقتصاد. فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية تأثير التنمية المالية على التنمية المستدامة في حين أن الأبحاث حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية متفقة بشكل جيد إلا أن العديد من المنطقة تقر في مجال التنمية المالية.

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 00491742742787 17

ISBN 978-3-68929-001-6

DEMOCRATICAC.DE

المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا

الناشر

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

لا يتحمل المركز ورئيس الملتقى ولا اللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية
ما ورد في هذا الكتاب من آراء
وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم، ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم
من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

رقم تسجيل الكتاب: ISBN 978-3-68929-001-6

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر الدَّولي العلمي

تحت عنوان:

القطاع المصرفي سبيل لتنمية مستدامة واقتصاد اخضر:

(التكنلوجيا المالية–التحول الرقمي–السندات الخضراء)

The banking sector is a path to sustainable development and a green economy:

(financial technology – digital transformation – green financial bonds)

جمع وتنسيق : ا.م.د علي عبودي نعمه الجبوري

برعاية معالي رئيس ديوان الوقف الشيعي الدكتور حيدر الشمري المحترم

والسيد عميد كلية الامام الكاظم (ع)

الأستاذ الدكتور عبد الجليل منشد خلف المحترم

وباشراف السيد معاون العميد للإقسام الكلية في النجف الاشرف

الدكتور عبد الله حسن حسين الحميري

وتحت شعار

(البحث العلمي الرصين بوابة العراق نحو الاستدامة)

تقيم كلية الامام الكاظم (ع) اقسام النجف الاشرف مؤتمرها التخصصي الدولي الاول بعنوان

(القطاع المصرفي سبيل لتنمية مستدامة واقتصاد اخضر: التكنلوجيا المالية–التحول الرقمي–السندات الخضراء)

بتاريخ 6–7 / 12 / 2023

The banking sector is a path to sustainable development and a green economy: financial technology - digital transformation - green bonds

الملخص

في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، يتم لفت الانتباه إلى العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ويشار أيضًا إلى أن التمويل هو أحد المحركات الرئيسية للاستدامة. وهنا يكون دور المؤسسات المالية حاسما. وفي الوقت نفسه، يؤكد المؤلفون على أن التأثير المالي لا يتجلى فقط من خلال تطور الأسواق المالية ونموها، بل يؤثر أيضًا على الحد من الفقر. ونتيجة لأبحاثهما، وأن مؤشرات تطور القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية تتفاعل مع المؤشرات في جانب النمو الاقتصادي، مما يدل على ترابط هذه الظواهر. كما أكدت الأبحاث التي أجراها الباحثون في المؤتمر أن البلدان التي لديها بنوك وأسواق مالية أفضل أداءً تميل إلى النمو بشكل أسرع. كما نسلط الضوء على نتائج الأبحاث الغامضة حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، يشير المؤلفون إلى وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والاقتصاد الاخضر، ويشير أيضًا إلى أن الأنظمة المالية الأفضل أداءً تسمح للمؤسسات بالتغلب على الحواجز التي تعترض التمويل الخارجي وضمان توسع السوق. وافترض اخرون التأثير الإيجابي للوسطاء الماليين على النمو الاقتصادي. ويشير المؤلفون إلى العلاقة بين الأنشطة التي يقوم بها الوسطاء الماليون والتي تتمثل في تشجيع المشاركين في السوق على تجميع المدخرات، ومضاعفتها من خلال الإدارة المناسبة للأصول واستخدام الفوائض التي تم الحصول عليها لتمويل التنمية. أحد الاتجاهات البحثية الحيوية هو تحليل تأثير الابتكار على التنمية المالية والبحث عن العلاقات بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والابتكارات. إلى دور الابتكارات (التكنولوجية والمالية) كعامل أساسي في تنمية النمو والتنمية. وعلى وجه الخصوص، لفت الانتباه في المؤتمر إلى دور الائتمان وأهميته في تطوير المؤسسات. هناك اتجاه بحثي متزايد الأهمية وهو تحليل العلاقات بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والاستدامة. إنها فجوة بحثية يظل فيها مجال البحث واسعًا ويمكن للمؤسسات المالية مثل البنوك وصناديق الاستثمار المشتركة ووكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة أن تساهم في الاستدامة من خلال تشجيع نماذج الأعمال الجديدة والقيمة المستدامة. تشير نتائج الأبحاث إلى أن وكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة تحدد التأثيرات قصيرة المدى من المنظور التنظيمي الداخلي، وخاصة في البعد البيئي. وفي المقابل، يتم التركيز على الجوانب الاجتماعية من المنظور التنظيمي الخارجي تفترض بعض الأبحاث أن وجود نظام مالي قوي يؤثر على الاستدامة وتأثيرات تخفيف الانبعاثات من خلال الابتكارات. والنتيجة الثانية هي أن

تأثير التفاعل بين التنمية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على الاقتصاد الاخضر ومع ذلك، من ناحية أخرى، فهي مسؤولة عن خلق النمو وما يرتبط به من عوامل خارجية سلبية. وبالنظر إلى دور الأسواق المالية في الاقتصاد، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية تأثير التنمية المالية على التنمية المستدامة

Abstract

In the literature on this topic, attention is drawn to the relationship between financial development and economic growth and it is also pointed out that finance is one of the main drivers of sustainability. Here the role of financial institutions is crucial. At the same time, the authors emphasize that financial impact is not only manifested through the development and growth of financial markets, but also affects poverty reduction. As a result of their research, indicators of the development of the banking sector and the stock market interact with indicators on the economic growth side, which indicates the interconnection of these phenomena.

Research conducted by researchers at the conference also confirmed that countries with better-performing banks and financial markets tend to grow faster. We also highlight obscure research findings on financial development and economic growth. However, the authors point out a positive relationship between financial development, economic growth and a green economy, and also point out that better-performing financial systems allow institutions to overcome barriers to external financing and ensure market expansion. Others assumed the positive impact of financial intermediaries on economic growth.

The authors point out the relationship between the activities carried out by financial intermediaries, which are to encourage market participants to accumulate savings, multiply them through appropriate asset management, and use the surpluses obtained to finance development. One of the vital research directions is the analysis of the impact of innovation on financial development and the search for relationships between financial development, economic growth and innovations.

To the role of innovations (technological and financial) as an essential factor in promoting growth and development. In particular, the conference drew attention to the role of credit and its importance in the development of

institutions. An increasingly important research direction is the analysis of the relationships between financial development, economic growth and sustainability. It is a research gap where the scope of research remains broad and financial institutions such as banks, mutual funds and ESG rating agencies can contribute to sustainability by encouraging new business models and sustainable value. Research findings indicate that ESG rating agencies define short-term impacts from an internal regulatory perspective, especially in the environmental dimension. In contrast, the focus is on social aspects from an external regulatory perspective. Some research assumes that the presence of a strong financial system affects sustainability and the effects of mitigating emissions through innovations.

The second finding is that the interaction effect between financial development and information and communication technology (ICT) on the green economy however, on the other hand, is responsible for creating growth and associated negative externalities. Given the role of financial markets in the economy, the question arises as to how financial development affects sustainable development. While research on the relationship between economic growth and financial development is well documented, many questions arise vis-à-vis financial development.

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

(آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ)

(الحديد: 7)

صدق الله العظيم

اهداف المؤتمر

يهدف المؤتمر لتحقيق الأهداف التالية:

1. تجسيد أطر التعاون العلمي بين الباحثين والمؤسسات البحثية.
2. اعتماد التقنيات المالية لتحقيق اهداف الاستدامة
3. تعزيز دور المحاسبة في خلق الفرص ومواجهة التحديات
4. تطوير النظم الإحصائية لدعم اهداف الاستدامة
5. توظيف العلوم المالية والمصرفية في مناخ الأعمال
6. استخدام التكنولوجيا المالية لمواجهة الازمات ودعم الاقتصاد العراقي
7. دعم العمليات المالية والمصرفية الالكترونية لسحب الكتلة النقدية

لجان المؤتمر

اللجنة الاستشارية				
ت	الاسم	اللقب العلمي	الصفة	مكان العمل
1	عبد جليل منشد خلف	ا.د	عميد	كلية الامام الكاظم(ع)
2	ضياء حسين حميد	ا.م.د	معاون عميد الشؤون الادارية	كلية الامام الكاظم(ع)
3	عبد الستار جبر عداي	ا.د	معاون عميد الشؤون العلمية	كلية الامام الكاظم(ع)
4	يوسف حجيم سلطان	أ.د	عميد	كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الكوفة
5	محمد سليمان محمد جرادات	ا.د	عميد	كلية الاعمال–جامعة عجلون–الاردن
6	علاء فرحان طالب	ا.د		كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة كربلاء
7	سوسن كريم هوادي	ا.د	عميد	كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة القادسية
8	مهند حميد ياسر	ا.د	مساعد رئيس جامعة	جامعة جابر ابن حيان
9	مظهر محمد صالح	د	مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية	مكتب رئيس الوزراء
10	احسان شمران الياسري	د	مستشار	البنك المركزي العراقي
11	خالد الذيبات	ا.د	رئيس قسم نظم المعلومات الإدارية	إدارة اعمال–جامعة عجلون–الاردن

لجان المؤتمر

اللجنة العلمية				
1	عبد الله حسن حسين	د	رئيسا	معاون العميد للأقسام النجف
2	حسن كريم حمزة	ا.د	عضوا	كلية المزايا الجامعة
3	حيدر جاسم عبيد الجبوري	ا.د	عضوا	كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الكوفة
4	عبد العظيم عبد الواحد كاظم	ا.د	عضوا	كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة القادسية
5	علي عبد الامير فليفل	ا.م.د	عضوا	كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الكوفة
6	سناء جاسم محمد	ا.م.د	عضوا	جامعة الفرات الاوسط
7	فادي حسن جابر	ا.م.د	عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
8	صباح حسن عبد	ا.م.د	عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
9	امجد صبحي صاحب	ا.م.د	عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
10	هبة الله مصطفى السيد علي	ا.م.د	عضوا	كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء
11	سنان عبد الله حرجان	م.د	عضوا	كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة سامراء
12	ميثم حسين سعيد	م.د	عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
13	نغم حميد عبدالخضر	م.د	عضوا	جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد
14	رباب ناظم خزام	د	عضوا	شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع واسط

اللجنة التحضيرية				
1	علي عبودي نعمه	ا.م.د	رئيسا	كلية الامام الكاظم(ع)
2	حسين علي عبد	ا.م.د	عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
3	حيدر محمد كريم	م.د	عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
4	وسام هاشم جبر	ا.م.د	عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
5	أبو الحسنين محسن جودة	م.م	عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
6	حسين محمد علي حاتم	م.م	عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
7	سرى رفيق عبد الرزاق	م.م	عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)

اللجنة الاعلامية				
1	علي عبد المحسن كريم	ا.م.د	رئيسا	كلية الامام الكاظم(ع)
2	احمد صالح احمد		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
3	ميثم محمد علي		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
4	مصطفى ضياء رشيد		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
5	حسين عبد الاله حاتم		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)

لجنة التشريفات				
1	حسنين محي مجبل		رئيسا	كلية الامام الكاظم(ع)
2	نضال شاكر نعمه		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
3	نور صباح محمد		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
4	حنان حسن مهدي		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
5	رحيق محمد علي		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
6	مرتضى ستار جبر		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)

اللجنة الالكترونية				
1	علي يحيى سلمان	م	رئيسا	كلية الامام الكاظم(ع)
2	رؤوف رمزي محسن		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
3	مقداد جاسم محمد		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)

لجنة الاستقبال				
1	علي صاحب كوزان	م م	رئيسا	كلية الامام الكاظم(ع)
2	زينب مهدي جبر		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
3	نور عباس عبد الحسين		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
4	علي صباح حسن		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
5	ضرغام نوري عبد الحسن		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
6	حسنين ميثم جاسم		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
7	إسماعيل محمد كريم		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
8	قصي محمد جاسم		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
9	حسن حنتوش رفش		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
10	حسام الدين كفاح محرج		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
11	علي توفيق مشكوف		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)

اللجنة المالية				
1	أبو الحسنين محسن جودة	م.م	رئيسا	كلية الامام الكاظم(ع)
2	عبد الحسين عبد العباس		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)
3	علي حسن مهدي		عضوا	كلية الامام الكاظم(ع)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها الحضور الكريم، الباحثون الكرام، مع حفظ الالقاب والدرجات العلمية، والمواقع الادارية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اسمحوا لي أن أقدم لكم هذه الكلمة نيابةً عن اللجنة التحضرية للمؤتمر. إنه من دواعي سروري أن أرحب بكم جميعاً في أعمال المؤتمر التخصصي الأول (القطاع المصرفي سبيل لتنمية مستدامة واقتصاد اخضر التكنلوجيا المالية–التحول الرقمي–السندات الخضراء) والذي نفخر جميعنا كاكاديميين في احتضانه لأول مرة على مستوى الكلية وتحديداً في مدينة النجف الاشرف. إن كلية الامام الكاظم ع تفتخر دوماً باستضافة مثل هذه الفعاليات العالمية الهامة بدءاً من استضافتنا الناجحة لأعمال المؤتمرات الثلاثة السابقة والشاملة في اقسام النجف الاشرف الى مؤتمرنا الان. وأثمن عالياً الثقة الكبيرة التي منحنا إياها معالي رئيس ديوان الوقف الشيعي الدكتور حيدر الشمري المحترم والسيد عميد الكلية الأستاذ الدكتور عبد جليل منشد والسيد معاون العميد للإدارة اقسام الكلية في النجف وكافة الأساتذة المحترمين لتنظيم هذه الفعاليات كافة.

أيها الحفل الكريم

إننا، ومن منطلق تلك المسئولية، نفخر باستضافة خبراء الإدارة والاقتصاد من شتى أنحاء الوطن العربي، للمشاركة في حدث هو الأبرز من نوعه على أجندة الأحداث الدولية في مجال القطاع المصرفي. إن هذا المؤتمر والذي يشكل منصة أساسية لنا جميعا لنتحدث عن الكيفية التي نوفي بتلك المسئولية أمام الشعوب التي تتطلع إلينا، سواء كنا حكومات، مزودي خدمات، أو رواد صناعة مصرفية. إن الدول لا تتقدم إلا إذا آمنا بإمكانيات المستقبل ثم عملنا جميعاً على تحقيقه لأولئك الذين نتحمل مسئوليتهم.

السيدات والسادة المحترمون

بحضور أصحاب المعالي وكبار المسؤولين وصناع القرار وخبراء الصناعة المصرفية، يناقش مؤتمرنا هذا العام أهم القضايا المصرفية وآفاق نشر تطور تقنياتها، بعد أن باتت تشكل الشريان الحيوي للاقتصاد العراقي، والطريقة التي يتواصل بها أفراد المجتمع والطريقة التي يتخذون بهم قراراتهم اليومية.

واستضافة الكلية لهذا المؤتمر تؤكد أن أضحت تتخذ موقعها في هذا القرن لتكون مساهما في تطور البشرية وجزءً من منظومتها المتكاملة. لذا نبين ان عدد البحوث المستلمة 103 بحث تخصصي تم تقيمها ضمن اللجنة العلمية بدفة عالية جدا ومن ضمنها 23 بحث من خارج العراق (الأردن والجزائر ومصر وتونس والسعودية ولبنان والسودان) وتم رفض 26 بحث لعدم توافقه ضمن منهجية المؤتمر

أخيراً وليس آخراً

أرحب بكم جميعا على أرض النجف الاشرف، آملاً أن نتمكن جميعاً بأن نجد وسائل جديدة ليصبح عالمنا هذا أفضل وأكثر ترابطاً وأن نقدم لأفراد مجتمعاتنا كل ما يمكن أن يحمله المستقبل لهم من آمال وطموحات.

أتمنى لكم النجاح والتوفيق في أعمال هذا المؤتمر الذي نرجو أن تصبوا قرارته وتوصياته إلى حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا جميعاً من أجل توفير حياة كريمة ملؤها الرخاء والازدهار لشعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المحتويات

	الموضوع	الصفحات
	الآية الكريمة	05
	اهداف ولجان المؤتمر	05
	كلمة المؤتمر	09
	المحتويات	11

الابحاث

ت	الموضوع	المؤلفين	الصفحات
1	اختبار العلاقة بين مخاطر رأس المال والعائد المصرفي : دراسة تحليلية لعينة من القطاع المصرفي العراقي الخاص	أ .م .د سعد مجيد الجنابي	14
2	تاثير ممارسات التسويق السبراني على تعزيز سمعة الشركة السياحية دراسة تطبيقية في شركة طريق الافق للسفروالسياحة في محافظة النجف الاشرف	أ.م.د زيد عبد الزهرة جعفر أ.م.د سليمة هادي موسى د. محمد نجم عبد	33
3	**The influence of digital transformation** on the quality of banking services delivered in a competitive setting (applied research in a sample of Iraqi banks)	**Author: Rabia Atallah Al-Saadi**	50
4	نموذج مقترح لتحسين المحفظة الاستثمارية باستعمال تقنيات التعلم الآلي والخوارزمية الجينية: دراسة لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	م.م. ليث حليم مالك الحجيمي	74
5	**The Effect of International Financial Reporting Standards Adoption on Earnings Management: A sample of Iraqi Banks Listed on The Iraq Stock Exchange.**	***Prof. Dr. Yosra Mnif , **Hala Ayed**	98
6	دور معيار التدقيق الدولي 220 في تعزيز جودة التدقيق	الباحث: فيصل معن فيصل أ. م. د. سعاد عدنان نعمان	125
7	تفعيل دور البنك المركزي العراقي في تهيئة القواعد المادية للتحول نحو الطاقة الخضراء في العراق دراسة استشرافية	م. م. رائد علي مشكل م . م. عباس علي حسن م . م. عليه عبد الرحمن ذيبان	150
8	دراسة نظرية عن التنمية المستدامة والعمل اللائق	م.م. اسراء كامل ايدام	170
9	الإدارة الرشيدة ودرورها في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي – الشؤون الاجتماعية إجدابيا نموذجاً	أ. إيمان موسى فرج الزوي بسمة صالح سعيد الشيخي	178
10	*دور القيادة الرشيدة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة لدى(الموارد البشرية) في كليات الجامعة المستنصرية*	ا..د. منتهى عبد الزهرة العزواي	194

11	دور سندات (GSSS) في دعم وتمويل التنمية المستدامة، وسبل استفادة الدول العربية منها.	د/ رحاب عادل صلاح الدين أمين م.م/ إينـــاس محمـد أحمـد غنيمـي	215
12	الاقتصاد الرقمي واثره على العلاقات التجارية الدولية	م. د. كوثر محمد دهيم حسن أ.م.د. شروق عباس ميرزا	230
13	دور السندات الخضراء في تحسين الأداء المالي المصرفي دراسة تحليلية للمصرف التجاري العراقي ومصرف آشور الدولي للإستثمار للمدة(2014_2021)	أ.م.د علي عبد الامير فليفل الباحثه: نورس عطا تكليف	240
14	القدرة التنافسية لصادرات الإبل السودانية إلى أسواق الدول العربية دراسة حالة دولة مصر والسعودية للفترة 2016– 2022م	د.عادل إدريس محمد علي د.أحلام عبد الهادي	261
15	العلاقة بين الاستثمار الاخضر والتنمية المستدامة بالتطبيق على الفنادق الخضراء بجمهورية مصر العربية	محمد صلاح السيد شلبي إبراهيم يوسف فرحات إسماعيل	280
16	العلاقة بين برنامج جامب للتفكير (JUMP) والتنمية المستدامة دراسة تطبيقية على عينة من العاملين بوزارة التربية العراقية	علي رفعت أحمد السيد أحمد محمد محمد ناصف	295
17	أثر مؤشرات المرونة المالية على كفاءة الاستثمار	أ.م.د حيدر حمودي علي الباحثة: هند أحمد أسد	311
18	فائض السيولة المصرفية في العراق الأسباب والحلول: دراسة تحليلية للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2006 – 2021)	أ.د سندس حميد موسى آلاء حسين هادي	330
19	المصارف الإسلامية في العراق: الواقع الوتحديات	أ.د المتمرس سعد عبد نجم العبدلي م. د هيفاء يوسف سليمان م. د عماد عاشور محمد	347
20	السمات الشخصية وتأثيرها على السلوك المالي دراسة استطلاعيه لعينة من المستجيبين من محافظة كربلاء	أ.م.د هبة الله مصطفى السيد علي أ.م.د فهد مغيمش الشمري أ.م مصطفى سلام عبد الرضا	364
21	المحاسبة عن الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية ودوره في تعزيز متطلبات الاستدامة-دراسة استطلاعية	م.عبد الجبار علوان جبر أ.م علي كريم محمد كبه	380
22	دور الإدارة الرشيدة في تنمية المنظمات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة	م. م يصغ رحيم رشيد الماضي	398
23	ظهور العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية	م.م بيداء جواد كاظم م.م زهراء فاضل عباس م.م اسراء حسن سيلان	415
24	سوق العمل في العراق: رؤية تحليلية من منظور الاستدامة	أ.م.د شيماء رشيد محيسن أ.م.د زياد عزالدين طه ا.م.د علياء حسين خلف	429

25	دور الطاقة المتجددة في خضرنة الاقتصاد العراقي والاثار المتوقعة على الوظائف الخضراء	ا.د.حيدر نعمة بخيت ا.م.د نوار محمد ال رهمه أ.زينب عزيز صاحب	441
26	دور البنك الزراعي السوداني فى تمويل المشاريع الزراعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة: "دراسة حالة قطاع البنك الزراعي السوداني بولاية جنوب كردفان للفترة من 2012 - 2022"	د. انتصار محمد صابون حسن	460
27	أدوات التدقيق الرشيق و دورها في تحقيق جودة عمل التدقيق	د. ايناس حسن كاظم المحاسب القانوني. حيدر يوسف خلخال استبرق اسماعيل حمه	474
28	اطار مقترح للمرونة السيبرانية لمواجهة مخاطر التكنلوجيا المالية – بحث تطبيقي	م.م طيبة عبد الكريم محمد جعفر	493
29	دور متطلبات الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة	أ.د علاء عبد السلام يحيى م.د نور علي عبود العبيدي م. حلا فازع داغر الملا	519
30	الإستراتيجية الرقمية بالجزائر في ضوء الاقتصاد الرقمي: دراسة تحليلية	د. زواويد لزهاري	543
31	الاستقرار الإقتصادي في العراق وفق مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021)	م.د قيس مهدي حسن م.م العباس سمير كاظم	563
32	المحاسبة الخضراء ودورها في تعزيز الافصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة	م.م اوس سعد الطائي م.م مأوى ربيع الطيار	580
33	دور إدارة الموارد البشرية المستدامة في تعزيز التحول نحو اقتصاد مستدام دراسة تطبيقية في شركتي نور الكفيل والجود	م.د حسين محمد علي كشكول م.د محمد مجيد الحمداني أ.م.د فهد مغيمش الشمري م.د محمد نبيل الحبوبي أ.م.د نضال عبد الله ياسين المالكي	592
34	تفاعل نظام التصنيع الهجين مع تقنية الهندسة المتزامنة متعددة الابعاد وتأثيرهما في الحد من الفشل العملياتي: دراسة حالة في شركة ابن ماجد الصناعية	م.م حسام عبدالامير محمد ا.د هاشم نايف هاشم م.م حامد شاكر محمود	608
35	دور مؤشرات الحكم الرشيد في تعزيز الاستدامة التنظيمية – دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات العاملة في وزارة التربية المديرية العامة للشؤون الإدارية	م.م أحمد محمود كتاب م.م مازن رشيد يوسف م.م هدى رياض جودة	659
36	دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في العراق للمدة 2004-2021	أ.م.د علي جابر عبد الحسين أ.م مقداد جاسم عبد أ.م وضاح رحيم راهي أ.م رائد حسن علي	677

اختبار العلاقة بين مخاطر رأس المال والعائد المصرفي : دراسة تحليلية لعينة من القطاع المصرفي العراقي الخاص

أ .م .د سعد مجيد الجنابي

saad_majeed@mu.edu.iq

جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد/ العراق

الملخص:

يهدف هذا البحث الى اختبار العلاقة بين مخاطر رأس المال و العائد المصرفي للمصارف التجارية الخاصة ،ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات السنوية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة ,وتكونت من (8) مصارف تنتمي الى مجتمع يتكون من (44) مصرف للمدة من (2011) الى (2020) ، اذ تم قياس المتغير المستقل المتمثل بمخاطر رأس المال باستعمال النسب المالية لمخاطر رأس المال (سعر السهم / ربحية السهم الواحد) ،أما المتغير التابع المتمثل بالعائد المصرفي والذي يتمثل بمعدل العائد على الودائع والذي تم قياسه من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الودائع) و معدل العائد على حقوق الملكية تم قياسه من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة / اجمالي حقوق الملكية) فضلاً عن معدل العائد على الموجودات والذي تم قياسه من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة /اجمالي الموجودات) وبعد تناول الجانب النظري للبحث ،عرضَ البحث الجانب التطبيقي من اجل الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات، وبالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط فقد توصل البحث الى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر رأس المال في معدل العائد على الودائع ووجود تأثير ذو دلالة احصائية في معدل العائد على حقوق الملكية فضلاً عن عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية في معدل العائد على الموجودات ، واوصى الباحث بجملة من التوصيات منها على المصارف الاهتمام بمؤشر قياس مخاطر رأس المال وكذلك العائد المصرفي للمصارف عينة البحث لما لها من تأثير كبير على عمل هذه المصارف وبالتالي تحقيق الاهداف التي تسعى ادارات هذه المصارف الوصول اليها ..

الكلمات الدالة: مخاطر رأس المال، العائد المصرفي

Abstract:

This research aims to test the relationship between capital risk and banking return for private commercial banks, and to achieve this goal, the annual data published in the Iraq Stock Exchange were collected for a sample of Iraqi private commercial banks, and it consisted of (8) banks belonging to a community consisting of (44) a bank for the period from (2011) to (2020), as the independent variable represented by capital risks was measured using the

financial ratios for capital risk (share price / earnings per share), while the dependent variable represented by the bank return, which is the rate of return on deposits, which was It is measured by dividing (net profit after tax / total deposits) and the rate of return on equity was measured by dividing (net profit after tax / total equity) as well as the rate of return on assets, which was measured by dividing (net profit after tax / total assets) and after dealing with the theoretical side of the research, the research presented the applied side in order to reach a set of conclusions, and depending on the simple linear regression, the research found that there was no significant effect of capital risks in the rate of return on deposits and the presence of a significant effect Statistically in the rate of return on property rights as well as the absence of a statistically significant effect in the rate of return on assets, and the researcher recommended a number of recommendations, including that banks pay attention to the indicator of capital risk measurement, as well as the banking return of the research sample banks because of their great impact on the work of these banks Thus achieving the goals that the managements of these banks seek to achieve

Keywords: Capital risk, Banking Return.

المقدمة :

يعد القطاع المصرفي من اكثر القطاعات تداولا في الاسواق لاي بلد ، اذ يمثل هذا القطاع دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي ,وتعد المصارف التجارية الخاصة من اهم مكونات هذا القطاع , اذ تلعب دور الوسيط بين الزبائن المتعاملين مع هذه المصارف من حيث الايداع والاستثمار وغيرها من العمليات المصرفية الاخرى . وعلى الرغم من ان هذه المصارف تتعرض لمخاطر متنوعة ومن ضمنها مخاطر رأس المال الا ان (مخاطر رأس المال) تعد اكثرها خطورةً وهي تشكل تهديداً كبيراً على العائد المصرفي الذي تسعى المصارف الى تحقيقه, ولكون هذه المخاطر لديها القدرة على اعاقة عملية الاقراض التي تقوم بها المصارف . لذا اصبحت مخاطر رأس المال والعائد المصرفي من المواضيع المهمة في العمل المصرفي , وتعد من التحديات التي تواجهها المصارف مما يتطلب دراستها ، لذا فأن هذا البحث يسعى الى دراسة اثر مخاطر رأس المال لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة في العائد المصرفي .

منهجية البحث :

اولا :مشكلة البحث : تسعى المصارف التجارية منذ سنوات عديدة الى تحقيق اكبر قدر ممكن من العائد المصرفي ، لكونه يشير إلى ربحية المصرف وهذا بدوره يزيد من ثقة المتعاملين مع المصرف

لكن تحقيق هذا العائد تصاحبه مخاطر عديدة ومن هذه المخاطر هي مخاطر رأس المال لكون الاخير يمثل خط الدفاع الاول من اجل مواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وبالتالي ينعكس ذلك على العائد المصرفي وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالساؤلات التالية:

هل ان مخاطر رأس المال تؤثر في العائد للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث ؟

هل ان مخاطر رأس المال تؤثر في معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث) ؟.

هل ان مخاطر رأس المال تؤثر في معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث) ؟.

هل ان مخاطر رأس المال تؤثر في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث) ؟ .

ثانيا : اهمية البحث : هذا البحث يستمد اهميته كونه تناول موضوع في غاية الاهمية والذي يتمثل ب(مخاطر رأس المال والعائد المصرفي) لما لها من دور مميز يساعد على استمرار عمل المصارف فضلا عن المساعدة في تجنب المخاطر وضمان حقوق المتعاملين معه وكذلك تتمثل اهمية البحث ايضاً في كونه يساعد الجهات الخاصة بالمصرف من ادراك التأثير الحقيقي لمخاطر رأس المال في العائد المصرفي و معرفة مقدار التأثير في ربحية المصرف .

ثالثا: اهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

1- تحليل مدى التفاعل بين مخاطر رأس المال والعائد المصرفي من اجل معرفة طبيعة العلاقة بينهما.

2- اختبار مخاطر رأس المال لمعرفة مقدار تأثيرها في العائد المصرفي المتمثل في (معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الموجودات) للمصارف عينة البحث .

رابعا : فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر رأس المال في العائد المصرفي للمصارف عينة البحث وتتفرع الى :

الفرضية الفرعية الاولى: (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر رأس المال في معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث).

الفرضية الفرعية الثانية: (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر رأس المال في معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث).

الفرضية الفرعية الثالثة: (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر رأس المال في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث).

خامسا :الحدود المكانية و الزمنية للبحث: تتمثل الحدود المكانية للبحث في تجربة المصارف التجارية الخاصة التي تعمل في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من (2011-2020).

الجانب الفكري والفلسفي لمخاطر رأس المال والعائد المصرفي :

أولاً: مخاطر رأس المال: تشير هذه المخاطر الى الدرجة التي يمكن أن تنخفض فيها قيمة الموجودات قبل أن تتسبب في ضرر للدائنين والمودعين، وهذا يعني أن المصرف الذي تصل فيه نسبة حق الملكية إلى الموجودات (10%) تمكنه من تحمل الانخفاض الكبير في قيمة الموجودات و بدرجة اكبر مقارنةً بمصرف آخر تبلغ فيه هذه النسبة (5%)، ووجود هذه المخاطر يعود إلى عدم كفاية رأسمال المصرف لامتصاص الخسائر المحتملة التي يمكن ان تنتقل إلى المودعين والدائنيـــــن (سعيد، 2007 : 44).

ثانيا: طرق قياس مخاطر رأس المال : يمكن أن تؤثر جميع المخاطر على بقاء المصارف على المدى الطويل ، والتي يشار إليها غالبًا باسم مخاطر رأس المال، لأن التباين في رأس المال ينبع من أنواع أخرى من المخاطر ، فغالباً ما لا يتم النظر فيه بشكل منفصل من قبل الهيئات التنظيمية الحكومية. ومع ذلك ، فإن المخاطر التي تتعرض لها رأس المال والتي تكمن وراء كل شركة مالية تجسد المخاطر البالغة الأهمية المتمثلة في الوقاحة أو الفشل النهائي، وهنالك العديد من المقاييس لقياس مخاطر رأس المال ولأهمية هذا المقياس لبقاء المصرف وقدرته على المنافسة سيقوم هذا البحث بقياس مخاطر رأس المال كما في المعادلة التالية (Rose& Hudgins,2008:180-181):

$$\text{مخاطر رأس المال} = \frac{\text{سعر السهم}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

وربحية السهم الواحد يمكن استخراجها من خلال قسمة صافي الدخل / عدد الاسهم القائمة في السوق و يعكس هذا المؤشر في حالة الانخفاض الى ارتفاع المخاطر ومن ثم تنخفض رغبة المستثمرون في الاستثمار في اسهم المصرف اما الحالة التي تكون فيها النسبة مرتفعة تدل على انخفاض مخاطر رأس المال .

ثالثاً: مفهوم العائد المصرفي :

هناك وجهات نظر مختلفة حول مفهوم العائد اذ يركز كل تعريف من التعاريف الخاصة بالعائد على جوانب معينة، على الرغم من تعدد تلك التعاريف وتنوعها الا ان الفكرة الاساسية في هذا هي واحده (الجبوري، 2017: 48)، والتي تتمثل في اغلب الاستثمارات اذ تقوم الشركات او الافراد بإنفاق الأموال اليوم من اجل الحصول على المزيد من الاموال في المستقبل وبذلك يعد مفهوم العائد طريقة ملائمة لقياس وتعبير عن الأداء المالي الناتج عن تلك الاستثمارات Brigham& Ehrhardt, (2011:219).

ولكون المستثمر يقوم بقياس المخاطر بالاعتماد على تذبذب العائد فأنه يحتاج الى معرفة العائد اذ يتمثل العائد بإجمالي الربح او الخسارة الناتجة عن الاستثمار خلال مدة زمنية معينة وعادة يُقاس العائد من خلال التغير في قيمة الموجودات بالاضافة الى التوزيعات النقدية التي تحقق خلال مدة معينة (المخلافي، 2011 :120) وكذلك عُرف العائد على انه تدفق نقدي حقيقي يحصل المستثمر عليه خلال مدة معينة، اذ يعبر عنه على شكل نسبة من تكلفة الاستثمار في بداية المدة ويسمى ايضا بالعائد لمدة الاقتناء (حداد، 2009، 128)، ويختلف مفهوم العائد من وجهة النظر المحاسبية والمالية عن وجهة

النظر الاقتصادية بسبب اختلاف ادوات التحليل التي تستخدم فالمحاسبين والمحللون الماليون يستخدمون ادوات ومقاييس تتناسب مع الماضي في حين الاقتصاديون يستخدمون مقاييس تتناسب مع المستقبل فالمفهوم الاقتصادي للعائد هو الحصول على عائد يكون مقابل لخدمات عناصر الانتاج وذلك بالحصول على اعلى عائد ممكن وباقل تكلفة ممكنة ، ويعرف العائد من وجهة نظر محاسبية او مالية بانه تعويض او مكافأة يحصل عليها المستثمر عندما يقوم بتوظيف امواله في الاسهم العادية وتكون هذه المكافاة على شكل مقسوم ارباح نقدي تقرر الشركات توزيعها, كماعرف (Gitman& Zutter) العائد بانه إجمالي الربح او الخسارة الناتجة عن استثمار معين خلال مدة معينة، ومن الناحية الرياضية يعرف العائد بانه هو مجموع أي توزيعات نقدية (على سبيل المثال ، أرباح الأسهم أو مدفوعات الفائدة) بالإضافة إلى التغيير في قيمة الاستثمار مقسومة على قيمة بداية المدة ويتم من خلالها الحصول على العائد (Gitman& Zutter ,2012,311) .ان عائد أي استثمار يتغير مع تغير مستوى الخطر الذي يتعرض له هذا الاستثمار اذ كلما كان مستوى الخطر مرتفع كان العائد مرتفع، وبذلك عرف بانه المكافاة التي يحصل عليها أي مستثمر نتيجة الانتظار والمخاطرة المتوقعة من رأس مال المستثمر ويعبر عن هذه المكافأة على شكل نسبة مئوية من قيمة الاستثمار الحاصل في بداية المدة وتزداد مع زيادة الخطر المصاحب للاستثمار (الطائي، 2020: 50).

ومن خلال ماتقدم يمكن تعريف العائد بانه المقابل الذي يرغب المستثمر الحصول عليه نتيجة لاستثمار امواله لمدة معينة ، او هو اجمالي الربح او الخسارة التي يحصل عليه المستثمر خلال مدة معينة .

رابعاً : انواع العائد : توجد عدة انواع للعائد تختلف باختلاف الدراسات التي يتبعها الباحث ومن اكثر هذه الانواع شيوعا بين الباحثين هي :

1- معدل العائد الفعلي (المتحقق) : يشير معدل العائد المتحقق الى العائد الذي حُقق فعلا من خلال نشاط المؤسسة التشغيلي والذي يكون في نهاية المدة المالية ويعبر عنها في اغلب الاحيان ب (السنة) وتُحسب من خلال البيانات التي تظهرها الميزانية العمومية التي تُعد سنويا او من خلال كشف الدخل السنوي للمصرف (Brigham& Ehrhardt, 2011: 220) . ويعرف العائد الفعلي أو المتحقق بانه الربح أو الخسارة الفعلية الناتجة عن استثمار معين خلال مدة معينة غالبا ما تكون سنة بالاضافة الى ذلك يطلق علية اسم العائد اللاحق، وتكون المخاطر المرتبطة بالعائد الفعلي ناتجة عن الفرق بين العائد الفعلي والعائد المتوقع او تكون ناتجة عن فقدان الاستثمار بأكمله او جزء منه ويتم قياسه في اغلب الاحيان بواسطة الانحراف المعياري (Soni,2017:143) , (Asikin & etal,2021:874).ويستخرج العائد المتحقق من خلال تقسيم الارباح قبل الفوائد والضرائب السنوية EBIT التي يظهرها كشف الدخل على مجموع التمويل الذي استثمر في موجودات المصرف لنفس السنة التي تتحقق فيها الارباح وكما في الصيغة ادناه(العامري ،2010: 47-48) :

$$\text{معدل العائد المتحقق} = \frac{\text{الارباح قبل الفوائد والضرائب EBIT}}{\text{مجموع التمويل (الدين والملكية)}}$$

2- معدل العائد المتوقع :

معدل العائد المتوقع هو المعدل الدوري الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه عن كل دينار مستثمر في موجودات المصرف اذ يهتم المصرف بالعائد المتوقع الذي يتم الحصول عليها من الاموال المستثمرة بهدف مقارنتها مع العائد المطلوب على الاستثمار فاذا كان معدل العائد المتوقع اكبر من معدل العائد المطلوب فهذا يعني ان القرارات التي يتبعها المصرف سليمة وصحيحة والنتائج الناتجة عن انشطتها مربحـــــــة (العامري ،2013: 277).

وتعد العوائد المتوقعة من المؤشرات الهامة لأنها تلخص المواقف اتجاه المخاطرة التي يتعرض لها المستثمرون خلال مدة الاستثمار لكن لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر لذلك يحتاج المستثمر الى نماذج لكي يقوموا بتقديرها وبذلك فان معدل العائد المتوقع هو العائد الذي يتوقع المستثمرون الحصول عليه في المستقبل اذ يعد هو معدل او وسط حسابي لمعدلات العوائد التي تم الحصول عليها خلال مـــدة معينة (Chin& Polk,2015:1) . ويمكن حساب معدل العائد المتوقع من خلال المعادلة الاتيــة :(Adair, 2006:149-150)

$$E(R)=\sum_{i=1}^{n} Pi\ Ri$$

اذ ان :

E(R) : العائد المتوقع . Pi : احتمال حدوث حالة اقتصادية معينة . Ri : العائد المطلوب، يمثل الحد الادنى للعائد المتوقع

3- معدل العائد المطلوب:

وهو ادنى معدل عائد يطلبه المستثمرون لتعويض المخاطر التي يواجهونها وتأجيلهم للاستهلاك المالي في المستقبل ، ويشار إليه أيضًا بالعائد الذي يرغب المستثمرون في الحصول عليه بما يتوافق مع مستوى المخاطرة التي من المتوقع أن تواجهها أداة الاستثمار لذلك فان معدل العائد المطلوب يعكس المكافأة التي يحصل عليها المستثمرون مقابل المخاطر (بلال،2014: 58)، وبذلك فان معدل العائد المطلوب يتمثل بمقدار العائد الذي يطلبه المستثمرون مقابل المخاطر النظامية التي يتعرض لها المصرف (Moyer& et al,2012:278). ويحسب معدل العائد المطلوب من خلال نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM) (Howells& Bainn,2007:408) ، ويحسب وفق المعادلة الاتـــية(Subair,2016:91) :

$$RR=Rf+ B\ (Rm-Rf)$$

اذ ان :

RR : معدل العائد المطلوب .

Rf : معدل العائد الخالي من المخاطر .

B : معامل بيتا .

Rm : معدل عائد السوق

رابعاً: المؤشرات الاساسية او المقاييس المستخدمة في قياس العائد المصرفي :

1- معدل العائد على الودائع :

يرى أغلب المحللين الماليين أن العائد على الودائع واحد من أفضل المقاييس التي تقيس عائد المصارف اذ يعكس هذا المعدل قدرة إدارة المصارف على استخدام الموارد المالية بالإضافة الى ودائع العملاء من أجل تحقيق الأرباح التي تسعى ادارة المصرف الى تحقيقه(Dufera,2010:29).

ويعد تحديد معدل العائد على الودائع في المصارف من أهم التحديات التي تواجه المصارف اذ يتعين عليها ان تحافظ على نمو ربحيتها، وفي نفس الوقت يجب ان تحافظ على عملائها (Al-Harbi,2020:126)، اذ يتم احتسابها من خلال قسمة صافي الأرباح على إجمالي الودائع ، هذه النسبة تعكس قدرة إدارة المصرف على الاستفادة من ودائع الزبائن واستثمارها لتحقيق الأرباح ومن ثم ينعكس على ثقة العملاء بإدارة المصرف وهذا يتيح للمصرف فرصة استمرارها في الاجل الطويل ، ويتم احتسابها كما في المعادلة ادناه (Adam,2014:171):

$$\text{معدل العائد الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}}$$

2- معدل العائد على حق الملكية:

هذا المقياس يبين مدى قدرة المصرف في استخدام موارده الذاتية بالإضافة الى قياس قدرة هذه الموارد على توليد الارباح الناتجة عن هذه الموارد اي ان هذا المعدل يوضح ربحية كل دينار مستثمر اذ يوضح هذا المعدل مدى كفاءة ادارة المصرف من حيث ادارة اموال المساهمين اذ كلما ارتفع معدل العائد على حق الملكية ارتفعت كفاءة ادارة المصرف في استثمار اموال المساهمين من اجل توليد الارباح(Fridson& Alvarez,2002:288)، (Zelgalve,2014:95 &Berzkalne). ومن خلال ذلك يمكن تعريف العائد على حق الملكية هو النسبة التي توضح قدرة المصرف على توليد الدخل الصافي لعائد حق الملكية للمساهمين(Widhiastuti& etal,2020 : 40)، (Kusumawardani,& Lovita ,2020:3)ويتم قياسها من خلال تقسيم صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حق الملكية وفقاً للمعادلة التالية : (Rosikah& etal,2018:7):

صافي الربح بعد الضريبة

معدل العائد على حق الملكية = ——————

اجمالي حق الملكية

3 – معدل العائد على الموجودات:

يُقاس الأداء الداخلي للمصرف من خلال العائد على الموجودات كذلك يعُرف بأسم نسبة الربحية أو الإنتاجية، يمكن للعائد على الموجودات أن يزود المصرف بأداة قيمة لقياس التقدم الذي يحرزه مقابل الأهداف الداخلية التي يسعى لها المصرف اذ توضح نسبة العائد على الموجودات مدى جودة الإدارة أو المصرف في توظيف موجودات أو موارد المصرف لتوليد المزيد من الدخل (الربح) اذ يشمل قياسات العائد على الموجودات جميع موجودات المصرف بما في ذلك تلك التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين وكذلك تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين(Nataraja&etal ,2018:11) وبذلك يمكن تعريف العائد على الموجودات هو مقياس يستخدم لقياس قدرة المصرف على تحقيق ربح من إجمالي الموجودات المتاحة داخل المصرف اذ يستخدم معدل العائد على الموجودات لمعرفة مستوى كفاءة تشغيل المصرف بشكل عام(Sabrin, 2016:86)

ويتم قياس العائد على الموجودات وفقاً للمعادلة التالية (Rosikah& etal,2018: 7-8):

صافي الربح بعد الضريبة

معدل العائد على الموجودات =——————

اجمالي الموجودات

اذ تشير بان قيمة العائد على الموجودات اذا كانت مرتفعة فأن أداء المصرف يكون جيد وافضل من الحالة المعاكسة التي تكون فيها قيمة العائد على الموجودات اذا كانت منخفضة. .

التحليل المالي والاحصائي:

اولاً: التحليل المالي :

تحليل مخاطر رأس المال:

لتحليل مخاطر رأس المال للمصارف عينة الدراسة : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة سعر السهم / ربحية السهم الواحد ، وبحسب الجدول(1) للمصارف عينة البحث نجد ان المعدل العام للسوق بلغ (35.623) وبانحراف معياري مقداره(59.494) ، ويعكس هذا المؤشر في حالة الانخفاض الى ارتفاع المخاطر وبالتالي تنخفض رغبة المستثمرون في الاستثمار في اسهم المصرف اما الحالة التي يكون فيها المعدل مرتفع يدل على انخفاض المخاطر ، ومن خلال تحليلنا وجدنا بان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار (181.876) وهذا يدل على ارتفاع اسعار الاسهم مما يؤدي انخفاض مخاطر رأس المال وتزداد رغبة المستثمرين في الاستثمار في رأس مال المصرف وبالتالي ارتفاع اسعار الاسهم لهذا المصرف ، بينما حقق مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ادنى معدل بمقدار (1.314) وهذا الانخفاض يدل على ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها

المصرف نتيجة انخفاض مضاعف الربحية ،اما عن المصارف التي حققت مخاطر رأس المال تساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هو(مصرف سومر التجاري) ، بينما حققت باقي المصارف ادنى من معدل العام للسوق هذا يعني ان اداء هذه المصارف ضعيف وتواجهه مخاطر رأس المال اي ان المستثمرون تقل رغبتهم في الاستثمار في رأس مال هذه المصارف ، ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2017) اذ بلغ (67.896) والانحراف المعياري لها بلغ (208.590) وهذا يدل على ارتفاع اسعار الاسهم مما يؤدي انخفاض مخاطر رأس المال وتزداد رغبة المستثمرين في الاستثمار في رأس مال المصرف وبالتالي ارتفاع اسعار الاسهم لهذا المصرف ، بينما اقل معدل عام للسوق حققته مصارف عينة البحث في سنة (2015) اذ بلغ (5.256) وبإنحراف معياري بلغ(84.288)

جدول (1) تحليل مخاطر رأس المال للمدة (2011- 2020)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	34.064	5.449	8.983	32.387	59.903	4.361	39.623	-10.742	16.641	11.553	20.222
2	مصرف التجاري العراقي	17.686	9.609	15.546	17.907	14.148	15.835	12.344	10.815	17.605	3.102	13.460
3	مصرف المنصور للاستثمار	16.304	24.945	17.208	12.420	11.007	17.198	13.314	7.442	20.234	20.342	16.041
4	مصرف الائتمان العراقي	22.882	10.241	31.348	19.527	12.673	37.678	25.345	31.933	-34.901	-52.156	10.457
5	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	10.405	9.019	11.497	41.601	23.522	9.149	-150.459	-14.160	317.755	-14.314	24.401
6	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	6.324	10.559	4.542	80.993	-195.977	40.145	16.507	15.632	11.817	22.599	1.314
7	مصرف بغداد	18.747	8.097	11.242	13.949	51.167	11.237	24.908	17.461	10.276	5.074	17.216
8	مصرف سومر التجاري	345.347	101.140	110.324	108.353	65.602	59.834	561.583	246.451	126.390	93.734	181.876
	المعدل العام للسوق	58.970	22.382	26.336	40.892	5.256	24.430	67.896	38.104	60.727	11.242	35.623
	الانحراف المعياري	116.010	32.358	34.853	35.362	84.288	19.318	208.590	85.507	113.326	41.046	59.494

وهذا الانخفاض يدل على ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة انخفاض مضاعف الربحية وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالاستفادة من برنامج (Excel).

2- تحليل معدل العائد المصرفي :

أ- معدل العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة (صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الودائع) ، وبحسب الجدول (2) للمصارف عينة الدراسة بان المعدل العام للسوق بلغ(0.036) وبانحراف معياري مقداره (0.022) وهذا يعني بان كل دينار مستثمر من الودائع يحقق

عائد مقداره (0.036)، اذ يعكس هذا المعدل قدرة إدارة المصارف على استخدام الموارد المالية بالإضافة الى ودائع الزبائن من أجل تحقيق الأرباح التي تسعى ادارة المصرف الى تحقيقها، ونجد ان المصارف التي حققت معدل عائد على الودائع يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف الاهلي العراقي بمعدل 0.040، مصرف التجاري العراقي 0.084 ومصرف الموصل 0.45)، بينما بقية المصارف حققت معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يعني ان كل دينار مستثمر من الودائع يحقق عائد ادنى مما يحققه المعدل العام للسوق .

ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2011، 2012، 2013) اذ بلغ (0.046، 0.063، 0.054) وبالانحراف المعياري لها بلغ (0.026، 0.037، 0.043) وهذا يعني قدرة إدارة المصارف على استخدام الموارد المالية بالإضافة الى ودائع الزبائن من أجل تحقيق الأرباح التي تسعى ادارة المصرف الى تحقيقها ، انحفض بعد ذلك في سنة (2014، 2015) اذ بلغ (0.030، 0.031) وبانحراف معياري بلغ(0.021، 0.031) ثم ارتفع في سنة (2016) ثم عاود الانخفاض في سنة (2017، 2018، 2019، 2020) وهذا يعني ان كل دينار مستثمر من الودائع يحقق عائد ادنى مما يحققه المعدل العام للسوق، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

جدول(2) معدل العائد على الودائع للمدة من (2011-2020)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	0.033	0.099	0.039	0.021	0.009	0.145	0.016	-0.041	0.037	0.047	0.040
2	مصرفالتجاري العراقي	0.086	0.117	0.092	0.076	0.080	0.063	0.074	0.081	0.045	0.129	0.084
3	مصرفالمنصور للاستثمار	0.051	0.086	0.052	0.029	0.026	0.018	0.015	0.017	0.007	0.007	0.031
4	مصرف الائتمان العراقي	0.060	0.065	0.030	0.043	0.072	0.028	0.047	0.034	-0.024	-0.016	0.034
5	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.037	0.039	0.038	0.010	0.016	0.047	-0.001	-0.005	0.001	-0.008	0.017
6	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.068	0.067	0.144	0.025	-0.004	0.038	0.049	0.022	0.029	0.014	0.045
7	مصرف بغداد	0.029	0.024	0.023	0.019	0.006	0.024	0.009	0.005	0.009	0.019	0.017
8	مصرف سومر التجاري	0.005	0.011	0.016	0.017	0.039	0.056	0.004	0.011	0.016	0.019	0.019
	المعدل العام للسوق	0.046	0.063	0.054	0.030	0.031	0.052	0.027	0.016	0.015	0.023	0.036
	الانحراف المعياري	0.026	0.037	0.043	0.021	0.031	0.040	0.026	0.035	0.022	0.046	0.022

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالاستفادة من برنامج (Excel)

ب- معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الارباح بعد الضريبة / اجمالي حق الملكية ، وبحسب الجدول(3) للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2011–2020) بان المعدل العام للسوق قد بلغ (0.043) وهذا يعني بان كل دينار مستثمر من حق الملكية يحقق عائد مقداره 0.043 ، وان المصارف خلال هذه المدة التي حققت معدل عائد على حق الملكية يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف بغداد بمقدار 0.071, مصرف المنصور للاستثمار بمعدل 0.056 , مصرف التجاري العراقي بمعدل 0.049) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ،بينما حققت باقي المصارف معدل ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يعني ان كل دينار مستثمر من حق الملكية يحق عائد ادنى مما يحققه المعدل العام للسوق.

ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت معدل اعلى من المعدل العام للسوق في سنة (2011، 2012، 2013) اذ بلغ المعدل على التوالي (0.081،0.087،0.082) والانحراف المعياري بلغ (0.043،0.043،0.053) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق ، بينما اقل معدل عام للسوق حققته المصارف عينة البحث في سنة (2020،2019،2018،2017،2016،2015،2014) اذ بلغ على التوالي (0.033،0.014،0.015،0.020،0.040،0.024،0.036) وهذا الانخفاض يدل على ان كل دينار مستثمر من حق الملكية يحق عائد ادنى مما يحققه المعدل العام للسوق. وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

جدول (3) معدل العائد على حقوق الملكية (2011-2020)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	0.024	0.099	0.082	0.026	0.009	0.082	0.010	-0.031	0.036	0.065	0.040
2	مصرف التجاري العراقي	0.053	0.092	0.045	0.032	0.026	0.027	0.034	0.038	0.024	0.115	0.049
3	مصرف المنصور للاستثمار	0.072	0.046	0.090	0.060	0.068	0.050	0.051	0.071	0.029	0.024	0.056
4	مصرف الائتمان العراقي	0.104	0.131	0.059	0.046	0.039	0.016	0.021	0.018	-0.017	-0.012	0.040
5	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.134	0.129	0.103	0.012	0.020	0.043	-0.002	-0.009	0.001	-0.008	0.042
6	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.119	0.073	0.148	0.007	-0.001	0.013	0.018	0.009	0.013	0.005	0.040
7	مصرف بغداد	0.150	0.121	0.110	0.095	0.021	0.072	0.022	0.016	0.027	0.073	0.071
8	مصرف سومر التجاري	0.002	0.007	0.009	0.009	0.014	0.014	0.001	0.003	0.004	0.004	0.007
	المعدل العام للسوق	0.082	0.087	0.081	0.036	0.024	0.040	0.020	0.015	0.014	0.033	0.043
	الانحراف المعياري	0.053	0.043	0.043	0.030	0.021	0.027	0.017	0.031	0.018	0.046	0.018

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالاستفادة من برنامج (Excel).

ج- معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الموجودات ، وبحسب الجدول(4) للمصارف عينة الدراسة بان المعدل العام للسوق بلغ(0.016) وبانحراف معياري مقداره (0.007) وهذا يعني بان كل دينار مستثمر من الموجودات يحقق صافي ربح مقداره (0.016)، اذ يوضح معدل العائد على الموجودات مدى جودة إدارة المصارف في توظيف موجوداتها أو مواردها لتوليد المزيد من الدخل (الربح) اذ يقيس مؤشر العائد على الموجودات جميع موجودات المصرف بما في ذلك تلك التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين وكذلك تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين، ونجد ان المصارف التي حققت معدل عائد على الموجودات يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من(مصرف الاهلي العراقي بمعدل 0.017، مصرف التجاري العراقي بمعدل 0.027، مصرف المنصور للاستثمار بمعدل 0.018 ، مصرف الائتمان العراقي بمعدل 0.016، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمعدل 0.019) بينما بقية المصارف حققت ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يعني ان كل دينار مستثمر من الموجودات يحقق عائد ادنى مما يحققه المعدل العام للسوق.

ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2012) اذ بلغ (0.031) والانحراف المعياري لها بلغ (0.014)، ، ويشير هذا المعدل الى قدرة إدارة المصارف على استثمار موجوداتها سواء التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين او تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين ، بينما اقل معدل عام للسوق حققته المصارف عينة البحث في سنة (2018) اذ بلغ (0.005) والانحراف المعياري لها (0.012) وهذا يعكس عدم قدرة إدارة المصارف على استثمار موجوداتها سواء التي تنشأ من الالتزامات تجاه الدائنين او تلك التي تنشأ من مساهمات المستثمرين، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

جدول (4) لمعدل العائد على الموجودات للمدة (2011-2020)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	0.014	0.046	0.026	0.011	0.004	0.041	0.005	-0.015	0.014	0.022	0.017
2	مصرف التجاري العراقي	0.029	0.045	0.027	0.021	0.017	0.018	0.022	0.024	0.015	0.057	0.027
3	مصرف المنصور للاستثمار	0.029	0.029	0.032	0.019	0.018	0.013	0.011	0.014	0.006	0.005	0.018
4	مصرف الائتمان العراقي	0.035	0.041	0.019	0.022	0.019	0.009	0.014	0.011	-0.009	-0.006	0.016
5	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.028	0.029	0.027	0.005	0.008	0.019	-0.001	-0.003	0.001	-0.003	0.011
6	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.041	0.034	0.069	0.005	-0.001	0.009	0.012	0.006	0.008	0.004	0.019
7	مصرف بغداد	0.024	0.019	0.018	0.015	0.004	0.017	0.006	0.004	0.006	0.014	0.013
8	مصرف سومر التجاري	0.001	0.004	0.005	0.005	0.009	0.011	0.001	0.002	0.003	0.003	0.005
	المعدل العام للسوق	0.025	0.031	0.028	0.013	0.010	0.017	0.009	0.005	0.006	0.012	0.016
	الانحراف المعياري	0.013	0.014	0.018	0.007	0.008	0.010	0.007	0.012	0.008	0.020	0.007

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالاستفادة من برنامج (Excel).

ثانياً: التحليل الاحصائي: يمكن ترميز متغيرات البحث على النحو التالي :

أ- المتغير المستقل - مخاطر رأس المال = X

ب- المتغير التابع يتضمن

معدل العائد على الودائع = $\hat{y}1$

معدل العائد على حق الملكية = $\hat{y}2$

معدل العائد على الموجودات = $\hat{y}3$

الفرضية الرئيسة للبحث : أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمخاطر رأس المال في العائد المصرفي باستخدام الانحدار الخطي البسيط والتي تفرعت الى ثلاث فرضيات فرعية وهي :

1. الفرضية الفرعية الاولى للبحث : أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمخاطر رأس المال في العائد المصرفي مقاسة بمعدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث، اذ استعمل الانحدار الخطي البسيط في اختبار الفرضية، والذي تختبر تأثير كل مؤشر بمفرده اي تأثير مخاطر رأس المال في معدل العائد على الودائع وكما موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{y}\mathbf{1} = \boldsymbol{\alpha} + \boldsymbol{\beta X}$$

المتغيرات المستقلة	معامل التأثير $\boldsymbol{\beta}$	اختبار T	مستوى المعنوية Sig.
X	-5.454E-5	-1.251	0.215
الحد الثابت	0.038		
معامل التحديد R Square	0.020		
اختبار f	1.564		

$$\hat{y}\ \mathbf{1 = 0.038 - 5.454E - 5\ X}$$

يتبين من الجدول أعلاه (5) ان معامل الحد الثابت بلغ (-5.454E-5) فأذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود مخاطر رأس المال لمصارف القطاع الخاص عينة البحث فأن قيمة معدل العائد على الودائع يساوي (-5.454E-5)، بينما بلغت قيمة (T) المحتسبة (-1.251) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.684) نجدها اقل من (T) الجدولية، وبدرجة حرية مقدارها (79) ، وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.020) من التأثيرات التي تحدث في (معدل العائد على الودائع) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (مخاطر رأس المال للمصارف عينة البحث) اما التأثيرات الاخرى البالغة (0.98) تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج.

ويقيس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل اذ يلاحظ ان النموذج المقدر غير معنوي عند مستوى معنوية اكثر من 5% فعند مقارنة F المحتسبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اقل اذ

بلغت قيمتها(1.564) في حين بلغت F الجدولية (2.45) ،اما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.215) وهي اكثر من (5%) التي افترضها الباحث وعليه ترفض فرضية النموذج (الفرضية البديلة) وتقبل فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا لا ينسجم مع ما هو متوقع للدراسة .

1. الفرضية الفرعية الثانية للبحث : أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمخاطر رأس المال في العائد المصرفي مقاسة بمعدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث، اذ استعمل الانحدار الخطي البسيط في اختبار الفرضية، والذي تختبر تأثير كل مؤشر بمفرده اي تأثير مخاطر رأس المال في معدل العائد على حق الملكية وكما موضح في المعادلة ادناه:جدول (6) نتائج اختبار التأثير لفرضية البحث

$$\hat{y}\,2 = 0.046 + 0.000\hat{y}2 = \alpha + \beta X$$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجSPSSV.26

يتبين من الجدول أعلاه (6) ان معامل الحد الثابت بلغ (0.000) اذ انعدم التأثير بمعنى اذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود مخاطر رأس المال لمصارف القطاع الخاص عينة البحث فأن قيمة معدل العائد على حق الملكية يساوي (0.000)، بينما بلغت قيمة (T) المحتسبة (-2.050) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.684) نجدها اقل من الجدولية وبدرجة حرية مقدارها (79) ، وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.051) من التأثيرات التي تحدث في (معدل

المتغيرات المستقلة	معامل التأثير β	اختبار T	مستوى المعنوية Sig.
X	.0000	-2.050	.0440
الحد الثابت	.0460		
R Square معامل التحديد	.0510		
اختبارf	4.203		

العائد على حق الملكية) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (مخاطر رأس المال للمصارف عينة البحث) اما التأثيرات الاخرى البالغة (0.95) تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج.

ويقيس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل اذ يلاحظ ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى معنوية اقل من 5% فعند مقارنة F المحتسبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اكبر اذ بلغت قيمتها(4.203) في حين بلغت F الجدولية (2.45) ،اما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.044) وهي اقل من (5%) التي افترضها الباحث وعليه تقبل فرضية النموذج (الفرضية البديلة) وترفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع للدراسة.

3. الفرضية الفرعية الثالثة للبحث : أفادت هذه الفرضية بعدم وجود تأثير معنوي لمخاطر رأس المال في العائد المصرفي مقاسة بمعدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث، اذ استعمل الانحدار الخطي البسيط في اختبار الفرضية، والذي تختبر تأثير كل مؤشر بمفرده اي تأثير مخاطر رأس المال في معدل العائد على الموجودات وكما موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{y}3 = \alpha + \beta X$$

$$\hat{y}\,3 = 0.017 - 3.047E - 5X$$

جدول (7) نتائج اختبار التأثير لفرضية البحث

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامجSPSSV.26

يتبين من الجدول أعلاه (7) ان معامل الحد الثابت بلغ (-3.047E-5) فأذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود مخاطر رأس المال لمصارف القطاع الخاص عينة البحث فأن قيمة معدل العائد على الموجودات يساوي (-3.047E-5)، بينما بلغت قيمة (T) المحتسبة (-1.694) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.684) نجدها اقل من (T) الجدولية، وبدرجة حرية مقدارها (79) ، وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.036) من التأثيرات التي تحدث في (معدل العائد على الموجودات) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (مخاطر رأس المال للمصارف عينة البحث) اما التأثيرات الاخرى البالغة (0.964) تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج.

ويقيس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل اذ يلاحظ ان النموذج المقدر غير معنوي عند مستوى معنوية اكثر من 5% فعند مقارنة F المحتسبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اقل اذ بلغت قيمتها(1.570) في حين بلغت F الجدولية (2.45) ،اما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.094) وهي اكثر من (5%) التي افترضها الباحث وعليه ترفض فرضية النموذج (الفرضية البديلة) وتقبل فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا لا ينسجم مع ما هو متوقع للدراسة .

الاستنتاجات :

1- تشير نتائج التحليل المالي الى ان مصرف سومر التجاري هو اقل المصارف تعرضاً لمخاطر رأس المال نتيجة ارتفاع مضاعف الربحية وهذا يدل على ارتفاع اسعار الاسهم مما يؤدي انخفاض مخاطر رأس المال وزيادة رغبة المستثمرين في الاستثمار في رأس مال المصرف وبالتالي ارتفاع اسعار الاسهم لهذا المصرف مستقبلا .

2- نستنتج من التحليل المالي بأن المصارف عينة الدراسة حققت معدل عائد على حق الملكية اكبر من العائد على الموجودات والعائد على الودائع .

3- من خلال فرضية البحث واختبارها في برنامج (SPSSV.26) وبالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات البحث وجد بأن هنالك عدم وجود تأثير معنوي لمخاطر رأس المال في معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث وهذا لا يتطابق مع فرضية البحث .

4- من خلال فرضية البحث واختبارها في برنامج (SPSSV.26) وبالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات البحث وجد بأن هنالك تأثير معنوي لمخاطر رأس المال في معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث وهذا مطابق مع فرضيات البحث.

5- من خلال فرضية البحث واختبارها في برنامج (SPSSV.26) وبالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات البحث وجد بأن هنالك عدم وجود تأثير معنوي لمخاطر رأس المال في معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث وهذا لا يتطابق مع فرضية البحث.

التوصيات :

1- نوصي المصارف عينة البحث على الاستعمال الواعي لمخاطرة رأس المال عن طريق تحليل اتجاهات السوق ومعرفة تغيرات اسعار الفائدة فضلا عن معرفة سلوك واذواق الزبائن ومدى تجنبهم للتقلبات في العوائد التي من المحتمل ان يتعرض لها المصرف والاستفادة من هذا التحليل من اجل تحسين عمل المصرف واستعماله لمصلحته .

2- ضرورة مشاركة المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في المؤتمرات والندوات التي يقيمها البنك المركزي والجهات المختصة في العمل المصرفي من اجل الاستفادة من الكفاءات العلمية التي تختص في العمل المصرفي بهدف رفع اداء هذه المصارف في المستقبل .

3- نوصي المصارف الاهتمام بمؤشر قياس مخاطر رأس المال وكذلك العائد المصرفي للمصارف عينة البحث لما لها من تأثير كبير على عمل هذه المصارف وبالتالي تحقيق الاهداف التي تسعى ادارات هذه المصارف الوصول اليها .

المصادر العربية :

المطيري، حسين محسن توفيق،(2014)، " تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة بحث تطبيقي في مصرف الرشيد – شركة عامة "، بحث دبلوم عالي، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية .

المخلافي، عبد العزيز محمد، (2011)، "أساسيات الإدارة المالية".

العامري ، محمد علي ابراهيم، (2013)، " الادارة المالية المتقدمة "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

العامري ، محمد علي ابراهيم، (2010)، " الادارة المالية الحديثة "، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

الطائي، نور عبيد ناصر، (2020)، "(تأثير مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال على عوائد الاسهم)" (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من 2005-2018)، بحث دبلوم عالي ، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد .

سعيد، زيد غسان محمد، (2007)، "أثر المخاطرة والعائد في كفاية رأس المال المصرفي بأستخدام أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة)"، بحث معادل للماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد العراق.

بلال، شيكوش،(2014)، " أثر السيولة على العائد والمخاطرة دراسة ميدانية على البنوك التجارية لولاية المسيلة "،رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

ثانياً: المصادر الانكليزية :

Soni، R. ،(2017)،"Designing a portfolio based on risk and return of various asset classes" ، International Journal of Economics and Finance، 9(2).

Adair، T. A.، (2006)، "Corporate finance demystified" ،McGraw-Hill.

Adam، M. H. M. ،(2014)، "Evaluating the Financial Performance of Banks using financial ratios-A case study of Erbil Bank for Investment and Finance"، European Journal of Accounting Auditing and Finance Research، 2(6).

Al Nimer، M.، Warrad، L.، & Al Omari، R. ،(2015)، "The impact of liquidity on Jordanian banks profitability through return on assets" European Journal of Business and Management، 7(7).

Al-Harbi، A. (2020)، "The Determinants of the Rate of Return on Deposits in Islamic Banks" ، J Financ Islamic Bank، 2.

Asikin، B.، Afifah، E. S. N.، Aldiba، H.، Kania، N. A. N.، & Firdaus، R. A. A. A. R. ،(2021)، "The Effect of Liquidity، Solvency، And Profitability on Stock Return (Empirical Study on Property، Real Estate، And Building Construction Companies Listed on The Indonesia Stock Exchange for the 2014-2017 Period)" ،Review of International Geographical Education Online، 11(5).

Berzkalne، I.، & Zelgalve، E. ،(2014)، "Return on equity and company characteristics: An empirical study of industries in Latvia" ، The 8th International Days of Statistics and Economics.

Bett، E. K.، Tibbs، C. Y.، Mathu، R. W.، & Chemutai، E،(2019)، " Effects Of Agency Banking On Return On Assets Of Commercial Banks In Kenya".

Brigham، E. F.، & Ehrhardt، M. C.، (2011)،" Financial Management: Theory and Practice Test Bank" ، South-Western Cengage Learning..

Chin، M.، & Polk، C. ،(2015)،" A forecast evaluation of expected equity return measures".

Desai، M. A.، & Gentry، W. M. ،(2004)، "The character and determinants of corporate capital gains" ،Tax Policy and the Economy، 18.

DUFERA،A . ، (2010)، " Financial Performance Evaluation: A case study of Awash International Bank SC (Doctoral dissertation، Mekelle University)".

Fridson، M.، & Alvarez، F. (2002)، "Financial statement analysis: a practitioner's guide" ، John Wiley & Sons.

Gitman، L. J.، & Zutter، C. J.، (2012)،" Principal of Managerial Finance" (Thirteenth)، Global Edition: Pearson Eduaction Limited

Howells، P.، & Bain، K. ،(2007)، "Financial markets and institutions " ،Pearson Education.

Howells، P.، & Bain، K. ،(2007)، "Financial markets and institutions " ،Pearson Education.

Kusumawardani، W. H.، & Lovita، E. (2020). PERANAN CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DALAM MEMODERASI PENGARUH PROFITABILITAS DAN FIRM SIZE TERHADAP NILAI PERUSAHAAN (Studi Kasus pada Perusahaan Jasa Sektor Infrastruktur، Utilitas، dan Transportasi yang Terdaftar di BEI periode 2016-2019) "THE ROLE OF CORPORATE SOCIAL RESPONSBILITY IN MODERATING THE EFFECT OF PROFITABILITY AND FIRM SIZE ON FIRM VALUE (Case Study on Infrastructure، Utility، and Transportation Sector Service Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange 2016-2019)"، PERANAN CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DALAM MEMODERASI PENGARUH PROFITABILITAS DAN FIRM SIZE TERHADAP NILAI PERUSAHAAN (Studi Kasus pada Perusahaan Jasa Sektor Infrastruktur، Utilitas، dan Transportasi yang Terdaftar di BEI periode 2016-2019).

Moore، S.، & Grimm، T. ،(2008)، "The Bush Capital Gains Tax Cut after Four Years: More Growth، More Investment، More Revenues" ،National Center for Policy Analysis، http://www. ncp a. org/pub/st307.

Moyer، R. C.، McGuigan، J. R.، & Rao، R.، Kretlow، w.J.، (2012)، "Contemporary financial management".

Nataraja, N. S., Chilale, N. R., & Ganesh, L. ,(2018), "Financial performance of private commercial banks in India: multiple regression analysis",Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22(2).

Qurban، S. N. M. A.، Shaheen، R.، & Hakim، S. (2021)، "THE EFFECT OF LIQUIDITY AND RATE OF RETURN RISKS ON THE PROFITABILITY OF ISLAMIC AND CONVENTIONAL BANKS IN GCC COUNTRIES" ،PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology، 18(13).

Rose، P. S.، & Hudgins، S. C. ،(2008)،"Bank management & financial services"، McGraw-Hill.

Rosikah، Prananingrum، D. K.، Muthalib، D. A.، Azis، M. I،& Rohansyah، M.،(2018)،" Effects of Return on Asset، Return On Equity، Earning Per Share on Corporate Value" ، The International Journal of Engineering and Science،7(3).

Rosikah، Prananingrum، D. K.، Muthalib، D. A.، Azis، M. I،& Rohansyah، M.،(2018)،" Effects of Return on Asset، Return On Equity، Earning Per Share on Corporate Value" ، The International Journal of Engineering and Science،7(3).

Sabrin, A., Sarita, B., Takdir, D., & Sujono, C. ,(2016),"The effect of profitability on firm value in manufacturing company at Indonesia Stock Exchange" The International Journal of Engineering and Science, 5(10).

Subair، M.،(2016)، "IMPORTANCE OF CAPM MODEL IN RISK MANAGEMENT" ، Vol.

تأثير ممارسات التسويق السبراني على تعزيز سمعة الشركات السياحية دراسة تطبيقية في شركة طريق الافق للسفر والسياحة في محافظة النجف الاشرف

تقدم به

أ.م.د	ا.م .د	د.
زيد عبد الزهرة جعفر	**سليمة هادي موسى**	**محمد نجم عبد**جامعة
الكوفة /كلية الطب البيطري	جامعة القاسم الخضراء	جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد
zaida.ali@uokufa.edu.iq	admin.mang21.6@qu.edu.iq	mohamad.najim@qu.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث الى الوقوف على معرفة الدور الذي تلعبه عملية ممارسات التسويق السبراني على تعزيز سمعة الشركة السياحية و بيان علاقة اثر وارتباط ممارسات التسويق السبراني على تعزيز سمعة الشركات السياحية ولتحقيق أهداف البحث فقد تم دراسة الارتباط والتأثير بين أبعاد ممارسات التسويق السبراني والمتمثلة بـ (الجذب السبراني ,التفاعل السبراني, الاحتفاظ السبراني) في أبعاد سمعة الشركة السياحية المتمثله في (جودة الخدمة السياحية , قيادة الشركة السياحية , حوكمة الشركة السياحية). و تناولت المنهجية مجموعة فقرات أهمها مشكلة البحث والتي مضمونها ان حدثت اهتمامات وتطورات متزايدة في الآونة الأخيرة في نظام التسويق السبراني .وقد حُددت مشكلة البحث في تساؤلات عدة تمحورت حول شكل وطبيعة العلاقة بين متغيرات البحث ، وفي ضوء ذلك تم بناء مخطط أفتراضي ي يُجسّد العلاقة بين المتغيرات المعنية , وانبثقت عنه مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية. ومن اجل تحقيق هدف البحث المذكور آنفا والإجابة عن تساؤلات البحث واختبار صحة فرضياتها، اعتمدت الدراسة وبشكل رئيسي على (الإستبانة) التي تعد الأداة الرئيسة لجمع البيانات والمعلومات وباعتماد المنهج الوصفي وبسبب ذلك تم أختيار مجتمع الدراسة بأكمله وليس عينه منه خاصة إنه من الممكن إستيعابه فتمثل مجتمع البحث بشركة طريق الافق للسياحة والسفر في محافظة النجف الاشرف, والمتمثل بعدد العاملين فيها والبالغ عددهم (40) عاملاً وتم توزيع 40 استماره بشكل فعلي فيها,. وبعد تقويم واختبار مصداقية وثبات أدوات قياس البحث فقد اجري تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الأدوات الإحصائية المتقدمة وتحليلها عن طريق البرامج الإحصائية (SPSS. Ver. 25.) وقد أظهرت النتائج صحة فرضيات الدراسة وبالاعتماد عليها صيغت عدد من الاستنتاجات. وقد اختتمت الدراسة بعدد من المقترحات لبحوث مستقبلية أخرى.

الكلمات المفتاحية :التسويق السبراني ,السياحة ,الشركة السياحية , سمعة الشركة .

Abstract

This research aims to identify the role played by the process of cyber marketing practices in enhancing the reputation of the tourism company and to explain the relationship and impact of the practices of the influence of cyber marketing on enhancing the reputation of the tourism company. To achieve the objectives of the research, the relationship and influence were studied between the dimensions of cyber marketing practices, represented by (attraction). Cybernetics, cybernetic interaction, cybernetic retention, cybernetic learning, cybernetic communication). In the dimensions of the tourism company's reputation represented in (quality of tourism service, leadership of the tourism company, social responsibility of tourism companies, governance of the tourism company).

The methodology dealt with a group of paragraphs, the most important of which is the research problem, the content of which is that there have been increasing interests and developments recently in the cyber marketing system. The research problem was defined in several questions centered around the form and nature of the relationship between the research variables. In light of this, a hypothetical diagram was built that embodies the relationship between the variables in question, and a set of main and sub-hypotheses emerged from it. In order to achieve the aforementioned research goal and answer the research questions and test the validity of its hypotheses, the study relied mainly on (the questionnaire), which is the main tool for collecting data and information, and by adopting the descriptive approach. Because of this, the entire study population was chosen and not a sample of it, especially since it is possible to comprehend it, so it represents a population Searching for the Horizon Travel and Tourism Company in the Holy Najaf Governorate, which is represented by the number of workers in it, which amounted to (40) workers, and 40 questionnaires were actually distributed there. After evaluating and testing the credibility and stability of the research measurement tools, data analysis and hypothesis testing were conducted using advanced statistical tools and analysis using statistical programs (SPSS. Ver. 25). The results showed the validity of the study hypotheses and based on them, a number of conclusions were formulated. The study concluded with a number of suggestions for other future research.

Keywords: cyber marketing, tourism, tourism company, company reputation.

مقدمة

لقد أصبح التسويق الإلكتروني من أهم الضروريات في حياة المؤسسات والمصانع والشركات التجارية في المجتمعات المحلية والعالمية، فمئات الملايين أصبحوا يتصلون بشبكة الإنترنت يومياً من جميع أنحاء العالم، ومن هذا المنطلق فقط تحول الإنترنت إلى قناة تسويقية كبيرة وأصبح التسويق الإلكتروني أفضل الأدوات المستخدمة لفتح أسواق جديدة للشركات بحيث تقوم باستغلال تلك الفرصة وتحويل الإنترنت إلى سوق مفتوح سواء محلي أو دولي متنوع الجمهور لترويج السلع والخدمات، وتحقيق أهداف رجال الأعمال والشركات من خطط التسويق الإلكتروني لتحقيق أعلى عائد من الأرباح. منذ بداية القرن الحادي والعشرون ، لم يقتصر استخدام أجهزة الكمبيوتر على جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها فحسب ، بل شهد تطبيقه تغييرات ثورية مع بداية الإنترنت. يؤثر النمو السريع لتطبيقات الإنترنت تدريجيًا على مجموعة واسعة من المجالات مثل التعليم والتجارة والتسويق والاتصالات والإدارة والترفيه بحيث يصبح جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. الآن يتزايد استخدام الإنترنت بشكل سريع أيضًا ، كما أن مجال التسويق ليس بعيدًا عن تلقي تغييرات كبيرة بعد ثورة الإنترنت. للترويج للمنتجات أو الخدمات ، يمكن لمالكي المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الصناعات العملاقة اختيار أي من الطرق الرئيسية بين التسويق التقليدي والتسويق الإلكتروني. على عكس الأساليب التقليدية ، يعتمد التسويق الإلكتروني كليًا على نظام الإنترنت بما في ذلك الترويج ومشاركة معلومات المنتج والتواصل وتلقي التعليقات وتوزيع المدفوعات واستلامها من العملاء ، على الرغم من أن القرار الوحيد للمالكين هو اختيار أي من السبل وفقًا لاحتياجاتهم .فالتطور الالكتروني ليس له حدود ولا ينحصر على عنصر معين ، فقد امتد حتى بلغ الانظمة للمعلومات البيئية ذات الاستدامة ، أذ تم تغييرها من النظم التقليدية – إلى النظم الإلكترونية التي تقتني الكمبيوتر والبرمجيات. في خطة لمعالجة المعلومات فيها. ولا ينحصر هذا الازدهار عند هذه النقطة ولكنه لم يتوقف في التأثير على تطوير الكمبيوتر نفسه ، من جيل إلى جيل ، والبرمجيات ، من لغة إلى لغة ، والوصول إليها لتغطية أكبر مجموعة ممكنة من ألانظمة البيئة المستدامة حيث أصبح أداء العمليات ضمن هذه الأنظمة غير مرئي وأصبح إصدار المعلومات إلكترونيًا ، أسرع وأقل جهدًا. حيث إن التحول الرقمي خطوة تساعد على تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال، حيث أن رقمنة مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسسية يزيدها تطورا ويجعل أداءها أفضل ومميز في أقل وقت وبأقل جهد وتكلفة . ومما تقدم سنقسم البحث الى اربعة مباحث سيتضمن المبحث الاول المنهجية العلمية للبحث من خلال مشكلة البحث واهميته واهدافه فيما تناول المبحث الثاني الاطار المفاهيمي النظري للتسويق السبراني وسمعة الشركة السياحية.اما في المبحث الثالث سنتناول الجانب العملي ونتائج التحليل الاحصائي,وقد تم استعراض اهم ماتوصل اليه البحث من عرض اهم الاستنتاجات والتوصيات ,واخير تم عرض اهم المراجع والمصادر التي تم اعتمادها في البحث .

المبحث الاول: المنهجية العلمية للبحث

اولا : مشكلة البحث : حدثت اهتمامات وتطورات متزايدة في الآونة الأخيرة في نظم التسويق حيث تم تغيير هذا النظام من النظام التقليدي إلى النظام الرقمي ، وكذلك من لغة البرمجة إلى لغة برمجة أعلى. إذ حيث يؤدي هذا التغيير إلى زيادة سرعة أداء العمليات التسويقية إن هذا النوع من التسويق هو ترجمة لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية التي يجب أن تعيها إدارات التسويق والقائمين

عليها، كما إنه استجابة للتحديات في تعزيز سمعة الشركة السياحية, الأمر الذي يجب أن يدفع المسوّق للخدمة أو المنتج إلى تبني التقنيات الحديثة وإيجاد مفاهيم مبتكرة ودعم جهود التحول الرقمي، إضافة إلى الاستثمار في الحلول التسويقية ضمن استراتيجيات الشركة الرامية إلى كسب زبائن .

ثانيا :تساؤلات البحث بناءً على ما تقدم في مشكلة الدراسة يمكن للبحث الحالي تحديد مجموعة من التساؤلات من أجل السعي للإجابة عليها من خلال تحليل البيانات التي سيتم جمعها من مجتمع الدراسة وهذه التساؤلات يمكن تحديدها بالآتي :) تساؤل الباحث عن أسباب هذا النوع من السلوك ومحاولة وضع الحلول الناجعة له وبالشكل التالي :

الامر الذي أدى إلى تساؤل الباحث عن أسباب هذا النوع من السلوك ومحاولة وضع الحلول الناجعة له وبالشكل التالي :

كيف يمكن للمنظمة المبحوثة (شركة طريق الافق للسياحة والسفر) من تعزيز سمعتها من خلال من استخدام التسويق السبراني ؟

ومن اجل ان نكون قادرين على إجابة على التساؤل الرئيس للدراسة تم صياغة التساؤلات الفرعية الاتية:

مامستوى توافر ابعاد التسويق السبراني في المنظمة المبحوثة؟

مامستوى توافر ابعاد سمعة الشركة السياحية في المنظمة المبحوثة؟

هل هنالك دور للتسويق السبراني في سمعة الشركة السياحية ؟

ثالثا: أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من خلال الاعتبارات التالية :

يقدم البحث توضيحاً لمفهوم متغيرات مهمه في الادبيات التسويقية وهي (الجذب السبراني ,التفاعل السبراني, الاحتفاظ السبراني).

يقدم البحث توضيحا لمفهوم سمعة الشركة السياحية والذي يضم الابعاد (جودة الخدمة السياحية , قيادة الشركة السياحية , حوكمة الشركة السياحية) .

التعرف على مستوى توافر ابعاد التسويق السبراني في المنظمة المبحوثة .

رابعا :أهداف البحث:

الكشف عن واقع استخدام التسويق السبراني في شركة طريق الافق للسياحة والسفر في محافظة النجف الاشرف.

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى إظهار أثر التسويق السبراني في سمعة الشركة السياحية.

الكشف عن طبيعة العلاقة بين ممارسات التسويق السبراني وسمعة الشركة السياحية .

خامسا : نموذج البحث الافتراضي : لتحقيق أهداف البحث يتطلب بناء مخطط افتراضي لتشخيص المتغير المستقل التسويق السبراني والذي يضم الابعاد (الجذب السبراني, التفاعل السبراني , الاحتفاظ السبراني) (AL-Tabtabae, & Hamid ,2022) (كشكول , و العبادي,

والمتغير التابع (kotler & Hermawan. 2017) (Parsons & Waitman 1998) .(2020 سمعة الشركة السياحية والذي يضم بحسب كل من (Kircova & Esen, 2018) (Alniacik, 2012) (Stravinskiene, et al , 2021).و كما هو موضح في الشكل رقم (1) والذي يتضمن نوعين من المتغيرات الأساسية:

سادسا : فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة الاولى :توجد علاقة ارتباط بين التسويق السبراني وبين سمعة الشركة السياحية .

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الجذب السبراني وبين سمعة الشركة السياحية.

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التفاعل السبراني وبين سمعة الشركة السياحية.

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الاحتفاظ السبراني وبين سمعة الشركة السياحية.

الفرضية الرئيسة الثانية : توجد علاقة تاثير بين التسويق السبراني وبين سمعة الشركة السياحية.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

توجد علاقة تاثير ذات دلالة معنوية بين الجذب السبراني وبين سمعة الشركة السياحية.

توجد علاقة تاثير ذات دلالة معنوية بين التفاعل السبراني وبين سمعة الشركة السياحية.

توجد علاقة تاثير ذات دلالة معنوية بين الاحتفاظ السبراني وبين سمعة الشركة السياحية.

سابعا : مجتمع البحث وعينته : ان مجتمع الدراسة هو العاملون في شركة طريق الافق للسياحة والسفر في محافظة النجف الاشرف والعينة المستهدفة في البحث الحالي هي العينة القصدية, اذ قام الباحث بالاستعانة بآراء الافراد العاملين في شركة طريق الافق للسياحة والسفر في محافظة النجف الاشرف. ، اذ وزعت (40) استبانة و كانت الاستبانات المسترجعة و الصالحة للتحليل الاحصائي (40) استبانة.

ثامنا : ادوات البحث : من اجل تحليل بيانات البحث الحالي و التي تم جمعها من عينة المستجيبين قام الباحث باستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية الموجودة في برنامج (SPSS v 25) لتقييم أداة القياس للبحث ، و وصف متغيرات البحث ، و كذلك اختبار الفرضيات ، ومن هذه الأساليب الاحصائية اختبار التوزيع الطبيعي ,معامل الفا كرونباخ ,معامل التحديد او التفسير R^2 الإحصاء الوصفي متوسط حسابي ، انحراف معياري ,معامل الارتباط بيرسون,معادلة الانحدار البسيط.

تاسعا :حدود البحث : تمثلت حدود الدراسة بمايلي :

الحدود المكانية: شملت الدراسة الحالية موقع (شركة طريق الافق للسياحة والسفر في محافظة النجف الاشرف في محافظة النجف الاشرف.

الحدود الزمانية: تمثلت مدة إعداد البحث في الجانب العملي أي مدة توزيع الاستبانة واسترجاعها في (شركة طريق الافق للسياحة والسفر في محافظة النجف الاشرف ,ميدان الدراسة والتي امتدت من2023/10/1 ولغاية 10/13 /2023 .

الحدود البشرية: تمثلت الحدود البشرية بالعاملين في شركة طريق الافق للسياحة والسفر في محافظة النجف الاشرف) .

الحدود العلمية: بما جاء بأهمية الدراسة وأهدافها.

الحدود البحثية: التزم البحث بالمتغيرين المتغير المستقل : التسويق السبراني و المتغير التابع :سمعة الشركة السياحية.

المبحث الثاني :الاطار النظري للبحث

اولا : التسويق السبراني

مفهوم التسويق السبراني: يمكن تعريف التسويق السبراني من خلال استخدام العديد من الأساليب والقنوات الرقمية للتواصل مع الزبائن إذ يقضون معظم وقتهم: عبر الإنترنت. من موقع الويب إلى أصول العلامة التجارية عبر الإنترنت - الإعلانات الرقمية ، والتسويق عبر البريد الإلكتروني ، والكتيبات عبر الإنترنت ، وما وراء ذلك - هناك مجموعة من التكتيكات التي تندرج تحت مظلة "التسويق الرقمي. (Desai, 2019 :196) يشمل التسويق السبراني جميع جهود التسويق التي تستخدم جهازًا إلكترونيًا أو الإنترنت,(Yogesh, et al, 2019:1) وهو نهج تسويقي يرتكز على التفاعل البشري مع المحتوى التسويقي الرقمي والذي يسمح بتحقيق اهداف المنظمة من خلال جذب، تفاعل، احتفاظ، تعلم وتواصل الزبون. (كشكول و العبادي, 2020 :124) .

ابعاد التسويق السبراني : يدور التسويق السبراني حول ثلاثة أبعاد رئيسية لنجاح وبناء نموذج جديد للتسويق في بيئات وسائل التواصل الاجتماعية والإنترنت والمواقع والشبكات وهذه الأبعاد هي:

الجذب السبراني: ويمكن للمسوقين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج للعلامة التجارية والأعمال وإخبار العملاء بسلعهم وخدماتهم ومعرفة ما يفكر فيه العملاء تجذب أعمالهم وتجذب عملاء جدد وتبني علاقة أقوى مع العملاء الحاليين. حاليًا ، يحاول المسوقون جذب قاعدة عملاء جدد على منصة الوسائط الاجتماعية من خلال نشر تدابير مثل تحسين محرك البحث ، واستضافة منافسة عبر الإنترنت ، وتقديم هدايا مفاجئة عند النقرات وأسعار تنافسية. يتمتع التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالعديد من المزايا مثل الوصول الواسع ، والقدرة على استهداف مجموعات معينة ، والتكلفة المجانية أو المنخفضة ، والتواصل السريع والسهل والشخصي مع العملاء والمجموعات الفردية. اليوم ، يتوقع العملاء محتوى عالي المستوى وملف تعريف للشركات أثناء النقر على روابط مواقع الشبكات الاجتماعية الشهيرة (Sivathanu, & Pillai ,2014 : 35).

التفاعل السبراني: يطلق عليه أحيانًا تسويق المحتوى ، والذي يُنظر إليه على أنه تفاعل المستخدمين في المشاركة ، والاهتمام ، وتحقيق التفاعل أو إكمال الإجراءات أو الأعمال ، والتفاعل هو عامل رئيسي في خلق الطلب ويتضمن: توليد الاهتمام والتفاعل ، البرمجة الإبداعية ، المحتوى التفاعلي واستخدام المحتوى الناتج والقدرات العملية (Chan et al., 2011: 8) . في مرحلة التفاعل ، تنهار

العديد من تطبيقات التسويق الإلكتروني في مدة زمنية قصيرة أو تكون ضعيفة المحتوى أو تعرض بشكل سيئ ، بينما قد تكون التطبيقات الأخرى متطورة للغاية مع رسومات عالية الدقة وتأثير ، مما يجعل العميل أكثر انتباهاً.(Teo, 2005: 205).

الاحتفاظ السبراني من الضروري أن تسعى الشركات جاهدة للاحتفاظ بالعملاء وحثهم على إجراء عمليات شراء متكررة على مواقع الويب الخاصة بهم. ، والتي تتطلب التزامات موارد ثابتة طويلة الأجل من قبل الشركات. ويجب على المسوقين إبقاء مواقعهم "حديثة" من خلال تجديد المحتوى باستمرار و / أو توفير محتوى ديناميكي مثل أسعار الأسهم وتقارير الطقس. (Teo &Tan : 2002 :261)

ثانيا : سمعة الشركة

يرى (Loke & Lam-Lion 2021 :379) أن سمعة الشركة هي أحد الأصول غير الملموسة , التي تخلق ميزة تنافسية وذات قيمة عالية للمؤسسة. وعبركل من (Sadjiarto , et al , 2021: 324); بخصوص سمعة الشركة بانها وجهة نظر جماعية للأنشطة السابقة والتوقعات حول الإجراءات المستقبلية للمنظمة ,ومن جانبها عبر (BUI , 2021 :21). أنها الإدراك الجماعي للإجراءات والتوقعات السابقة للمؤسسة فيما يتعلق بإجراءاتها المستقبلية، في ضوء كفاءتها فيما يتعلق بالمنافسين الرئيسيين.كما اشار (Stravinskiene, et al , 2021: 178). انها انعكاس لتصور أصحاب المصلحة للمؤسسة، واستجابتهم العاطفية للمؤسسة، والمعلومات ,التي يتم تلقيها من خلال تجربة مباشرة أو غير مباشرة مع المنظمة، والإجراءات السابقة للمنظمة. واشار Bayo, & Ebikebena, (2021:98). حول تعريف سمعة الشركة أنها لها تأثير عاطفي على الطريقة التي يتصرف بها مختلف أصحاب المصلحة تجاه المنظمة، والتأثير، والاحتفاظ بالموظفين، ورضا المستهلكون ، وإخلاص المستهلكون. من المثير أن أصحاب المصلحة ينظرون إلى سمعة الشركة كأصل غير ملموس قيّم لأن السمعة الإيجابية للمؤسسة تشجع المساهمين على الاستثمار في الشركة ؛ يجتذب الموظفون الجديرين، ويحتفظ بالمستهلكين. ومن خلال الآراء المتعددة بعد الاطلاع على مجموعة من آراء الباحثين يرى الباحث إن هنالك قواسم مشتركة بين الباحثيين, ومن بين المشتركات هي إن مفهوم سمعة الشركة عبارة عن عملية التقويم الجماعي لجاذبية الشركة بالنسبة لمجموعات معينة من أصحاب المصلحة وذوي العلاقة بمجموعات مرجعية من الشركات المنافسة للحصول على الموارد. أي إنها تتألف من مكونات التقييمات الجماعية , جاذبية الشركة لمجموعة , أصحاب المصلحة، مقارنةً , مجموعة مرجعية أو شركة.

ابعاد سمعة الشركة

جودة الخدمة : ان الخدمة بالشركة لها تأثير إيجابي على ولاء المستهلكين وإن فهم هذه الخصائص يعني أهمية كبيرة للشركات إذ يتحول التركيز باستمرار من إنشاء زبائن جدد إلى تحسين العلاقات مع المستهلكين الحاليين من المفهوم أن التركيز على زيادة جودة الخدمة وصورة الشركة في السوق سيكون له تأثير إيجابي على ولاء المستهلكين مما يعني أن المستهلكين سيجرون عمليات شراء متكررة ويقدمون توصيات إيجابية للآخرين, ويفكرون في الشراء من الشركة نفسها في المستقبل (Xhema, & Metin, 2018 :72) و أصبح اقتصاد اليوم موجهًا للغاية نحو الخدمات، مما أدى إلى تغيير نموذج أبحاث التسويق نحو الخدمات (Ishaq, 2012 :25).

قيادة الشركة : ان القادة هم أشخاص بارزون، وبفضل صفاتهم الشخصية ومهارات التعامل مع الآخرين والقدرة على التكيف مع البيئة المتغيرة، يمكن أن يساعدوا شركاتهم على النجاح من خلال الاستخدام المدروس والمعقول للاتصالات, ومبادئ العقد الشخصي، فإنهم قادرون على تعزيز فاعليتهم, ومع ذلك ليس هناك شك في أن القادة يجب أن يمتلكوا مهارات وقدرات متميزة مثل المعرفة والحساسية والمصداقية والقيم والكاريزما التي ستؤدي جنبًا إلى جنب مع المتابعين المتحمسين إلى قيادة كل شركة إلى النجاح في السوق (Schuetz, 2016 : 88) إن القيادة هي إحدى الوسائل المستعملة في تحقيق الأهداف والغايات التنظيمية، لذلك يجب على كل منظمة أن تضمن الحصول على القائد المناسب , الذي سيدير منظمتها لكونها قضية ذات أهمية ؛ من أجل تحقيق أهدافهم (Ibrahim and Daniel ,.2019 :373)

حوكمة الشركة : أن حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة الشركات التجارية ويحدد هيكل حوكمة الشركات توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، و توضح القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن شؤون الشركة من خلال القيام بذلك, فأنها توفر أيضًا هذا الهيكل, الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء ويؤكد (AL Qudah 2016:109) أن حوكمة الشركات هي نظام يقيس قدرة الشركة في تحقيق هدفها ضمن إطار أخلاقي محدد نشأ من الداخل على أنها منظمة, روحية لها أنظمة وموظفون إداريون دون الاعتماد على سلطة أي فرد . ويرى (Salami ,et al 2014 :252) أن مفهوم حوكمة الشركات يتعلق بإجراء العمليات التجارية بكل النزاهة والإنصاف والشفافية والإفصاح عن جميع القرارات اللازمة على وفق اللوائح ,وأن تكون مسؤولاً, ومسؤولاً تجاه المساهمين يعرفها (Hsiao,2022 :31) أنها مجموعة من الأنظمة الرسمية أو غير الرسمية، الداخلية أو الخارجية لتنسيق علاقة المصالح بين الشركة وحقوق ملكية المالك.

المبحث الثالث :الجانب العملي للبحث

اولا : معدل الاستجابة من أجل التأكد من مصداقية العينة في تمثيلها لمجتمع. الدراسة تمثيلاً. دقيقاً وكافياً، وزع الباحث بصورة مباشرة (40) استبانة على عينة عشوائية من زبائن شركة طريق الافق، وللمدة (من 2023/9/8 ولغاية 2023/10/10)، تبين إن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي بلغ (40) استبانة.

ثانيا : ثبات الاستبانة او اختبارات ثبات المقياس: لقد وظف الباحث اختبار (الفا كرو نباخ) الذي تعد قيمته معتمدة كلما كانت مساوية الى 0.70 أو أكبر منها وذلك لمعرفة ثبات الاستبانة ومعرفة اتساقها ونتائجها، فضلاً عن الدرجة التي تكون فيها بعيدة عن الخطأ والحصول على النتائج نفسها، حال إعادة توزيعها لمرات متعددة وبمدد زمنية مختلفة وبنفس درجة الموثوقية .

جدول (1) معامل الثبات للأبعاد والفقرات

المتغيرات	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل الثبات
التسويق السبراني	الجذب السبراني	5	91.4%
	التفاعل السبراني	5	89.2%
	الاحتفاظ السبراني	5	93.6%
جميع فقرات ابعاد التسويق السبراني		15	91.40%
سمعة الشركة السياحية	جودة الخدمة السياحية	5	88.6%
	قيادة الشركة	5	97.4%
	حوكمة الشركة السياحية	5	91.9%
جميع فقرات ابعاد سمعة الشركة السياحية		15	92.63%
جميع الأبعاد		30	95.9%

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V.26.

ثالثا : التحليل الوصفي لاستجابات العينة : تشتمل هذا الفقرة على عرض البيانات. وتحليلهما، بعد أن تم جمعها بواسطة استمارات الاستبيان من مجتمع الدراسة فيما. يخص متغيرات الدراسة، على وفق متغيراتها المتمثلة بـ (التسويق السبراني، سمعة الشركة السياحية)، ليتم بعد ذلك استخراج. المؤشرات الاحصائية المتمثلة بالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، إذ تم اعتماد الوسط. الفرضي البالغ (3) إذ أن كل بُعد يحصل على وسط حسابي فرضي أعلى فهو مقبول. وبخلافه يعد مرفوضاً، لتجري المقارنة بين الوسط المحسوب والفئات الموضحة في الجدول (1)، للتعرف على مستوى التوافر والممارسة والاهتمام من قبل شركة طريق الافق بهذه الفقرات والابعاد والمتغيرات الرئيسة.

رابعا : متغير التسويق السبراني : يبين الجدول (2) النتائج ذات الصلة بمتغير (التسويق السبراني) ، إذ يتضح ان المتغير المذكور، قد حقق توافر واستجابة بمستوى عالية ، لكون المتوسط الحسابي، قد بلغ (3.94، وبانحراف معياري (0.89)، الذي يوضح تشتت القيم عن وسطها الحسابي، وبأهمية نسبية بلغت 79%)، حيث جاء بعد (الجذب السبراني) بالمرتبة الاولى لكونه تحصل على اعلى القيم ، بينما جاء بعد (الاحتفاظ السبراني) بالمرتبة الاخيرة لكونه تحصل على اقل القيم ، وفيما يأتي عرض لاهم النتائج ذات الصلة باستجابات اراء العينة فيما يخص كل بعد من أبعاد متغير (التسويق السبراني):

جدول (2) الوصف الاحصائي للمتغير المستقل سمعة الشركة السياحية

ت	الأبعاد المستقلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	ترتيب الأبعاد	Skewness	Kurtosis
1	(CYA) الجذب السبراني	4.22	0.77	84%	1	.343	-.563-
2	(CYI) التفاعل السبراني	3.99	1.02	80%	2	.567	-.798-
3	(CYR) الاحتفاظ السبراني	3.62	0.88	72%	3	.473	-.643-
	اجمالي التسويق السبراني (SYM)	3.94	0.89	79%		.498	-.698-

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V.26.

خامسا : متغير سمعة الشركة السياحية : يبين الجدول (2) النتائج ذات الصلة بمتغير (سمعة الشركة السياحية)، قد بلغ ((3.84، وهو أعلى من الوسط الافتراضي، وبأنحراف معياري (0.90)، الذي يوضح تشتت القيم عن وسطها الحسابي، وبأهمية نسبية بلغت (77%)، حيث جاء بعد (قيادة الشركة) بالمرتبة الاولى لكونه تحصل على اعلى القيم، بينما جاء بعد (حوكمة الشركة السياحية) بالمرتبة الاخيرة لكونه تحصل على اقل القيم، وفيما يأتي عرض لاهم النتائج ذات الصلة باستجابات اراء العينة فيما يخص كل بعد من أبعاد متغير (سمعة الشركة السياحية):

الجدول (3) الوصف الاحصائي للمتغير التابع سمعة الشركة السياحية

ت	الأبعاد المستقلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	ترتيب الأبعاد	Skewness	Kurtosis
1	جودة الخدمة السياحية (QTS)	3.78	0.76	76%	2	.654	-.650-
2	قيادة الشركة (CL)	4.22	0.82	84%	1	.298	-.819-
	حوكمة الشركة السياحية (TCG)	3.52	1.11	70%	3	.299	-.713-
	إجمالي سمعة الشركة السياحية (RTC)	3.84	0.90	77%		.312	-.606-

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V.26.

أن التوزيع الاحتمالي الطبيعي لبيانات التسويق السبراني وسمعة الشركة السياحية انها ضمن منطقة التوزيع الطبيعي، حيث جاءت. نتائج اختبار. التفلطح Kurtosis))، والالتواء (.(skewnessضمن مديات القبول الدنيا والعليا بين (±1.96).

الفرضية الرئيسة الاولى :(H1) أفادت هذه الفرضية بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التسويق السبراني وبين سمعة الشركة السياحية) ، وحسب نتائج الجدول (3) يوضح وجود علاقة ارتباط .بين التسويق السبراني وبين سمعة الشركة السياحية ، فبلغ معامل الأرتباط (0.856)، وهي ايجابية وذو دلالة احصائية استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المتحقق (0.000) ، أقل من قيمة مستوى المعنوية، التي افترضها الباحث (5%)، وعلى اساس هذه النتائج تقبل الفرضية ، وهذا يدل كلما زاد الاهتمام في شركة طريق الافق بممارسات التسويق السبراني سيؤدي إلى تعزيز سمعة الشركة السياحية . وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية: -

الفرضية الفرعية الاولى :(H1-1) أفادت هذه الفرضية بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الجذب السبراني وبين سمعة الشركة السياحية) ، وحسب نتائج الجدول (3) يوضح وجود علاقة ارتباط .بين الجذب السبراني وبين سمعة الشركة السياحية ، فبلغ معامل الأرتباط (0.774)، وهي ايجابية وذو دلالة احصائية استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المتحقق (0.000) ، أقل من قيمة مستوى المعنوية، التي افترضها الباحث (5%)، وعلى اساس هذه النتائج تقبل الفرضية ، وهذا يدل كلما زاد الاهتمام في شركة طريق الافق بممارسات الجذب السبراني سيؤدي إلى تعزيز سمعة الشركة السياحية .

الفرضية الفرعية الثانية :(H1-2): أفادت هذه الفرضية بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التفاعل السبراني وبين سمعة الشركة السياحية) ، وحسب نتائج الجدول (3) يوضح وجود علاقة ارتباط .بين التفاعل السبراني وبين سمعة الشركة السياحية ، فبلغ معامل الأرتباط (0.682)، وهي ايجابية وذو دلالة احصائية استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المتحقق (0.000) ، أقل من قيمة مستوى المعنوية، التي افترضها الباحث (5%)، وعلى اساس هذه النتائج تقبل الفرضية ، وهذا يدل كلما زاد الاهتمام في شركة طريق الافق بممارسات التفاعل السبراني سيؤدي إلى تعزيز سمعة الشركة السياحية .

الفرضية الفرعية الثالثة :(H1-3): أفادت هذه الفرضية بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الاحتفاظ السبراني وبين سمعة الشركة السياحية) ، وحسب نتائج الجدول (3) يوضح وجود علاقة ارتباط .بين الاحتفاظ السبراني وبين سمعة الشركة السياحية ، فبلغ معامل الأرتباط (0.633)، وهي ايجابية وذو دلالة احصائية استناداً إلى قيمة مستوى المعنوية المتحقق (0.000) ، أقل من قيمة مستوى المعنوية، التي افترضها الباحث (5%)، وعلى اساس هذه النتائج تقبل الفرضية ، وهذا يدل كلما زاد الاهتمام في شركة طريق الافق بممارسات الاحتفاظ السبراني سيؤدي إلى تعزيز سمعة الشركة السياحية .

جدول (4) علاقة ارتباط بين التسويق السبراني وبين سمعة الشركة السياحية

		سمعة الشركة السياحية
التسويق السبراني	Pearson Correlation	.856 **
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
الجذب السبراني	Pearson Correlation	.774**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
التفاعل السبراني	Pearson Correlation	.682**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40
الاحتفاظ السبراني	Pearson Correlation	.633**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	40

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات SPSS V.28.

الفرضية الرئيسة الثانية :H2 تنص هذه الفرضية بوجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للتسويق السبراني في سمعة الشركة السياحية، ولغرض اختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط في اختبار علاقة التأثير، وهذا يعني: سمعة الشركة السياحية دالة حقيقية للتسويق السبراني وأن اي

تغيير في التسويق السبراني سيؤدي إلى تعزيز سمعة الشركة السياحية، حسب ما تم عرضه في الجدول (6) من نتائج اختبار علاقات التأثير، التي بينت أن هناك علاقة تأثير للتسويق السبراني في سمعة الشركة السياحية ، إذ بلغ ثابت التأثير (0.798)، وميل الانحدار بلغ (0.782) طردياً، اي: عند زيادة التسويق السبراني وحدة واحدة ستعزز سمعة الشركة السياحية وبمقدار(0.782) فضلا عن أن التسويق السبراني تفسر نسبة (73.2%) من التباين الحاصل في سمعة الشركة السياحية ،وهو معنوي استنادا إلى قيمة (F) المحسوبة (661.48)، التي هي أكبر عند مقارنتها بـــــ (F) الجدولية البالغة (3.90)، و أن قيمة مستوى الدلالة تدعم هذه النتيجة، التي بلغت (0.000)، هي أقل من مستوى المعنوية، التي افترضها الباحث (0.05)، و على وفق هذه النتائج . تقبل الفرضية البديلة، وترفض. فرضية العدم على مستوى هذه الدراسة، وهذا يعني: مما يعني ان زيادة الاهتمام بالتسويق السبراني لزبائن لشركة طريق الافق من خلال تقديم خدمات خاصة للزبائن لحل مشاكلهم الخاصة، وابداء أهتمام كبير بالزبائن كل حسب حاجته، يؤدي الى زيادة في سمعة الشركة السياحية، وتكون معادلة الانحدار كما يأتي:

$$y = a + bx$$

$$y = 0.798 + 0.782x$$

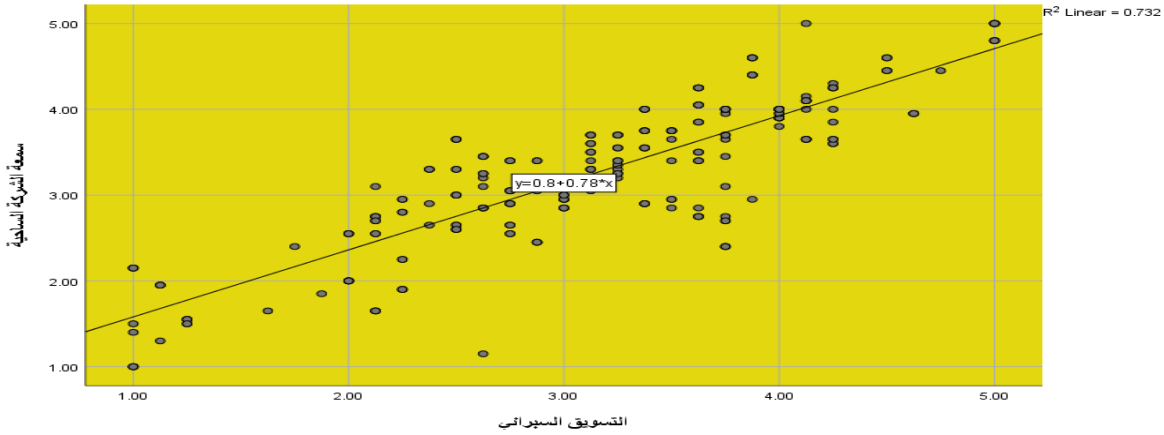

الشكل (2) يوضح التأثير بين التسويق السبراني وبين سمعة الشركة السياحية

الجدول (5) يوضح علاقات التأثير بين التسويق السبراني وبين سمعة الشركة السياحية

المتغير	المؤشر	القيمة المسجلة
التسويق السبراني	F – Cal	661.48
	R^2	.732
	P	0.000
	A	.798
	B	.782

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

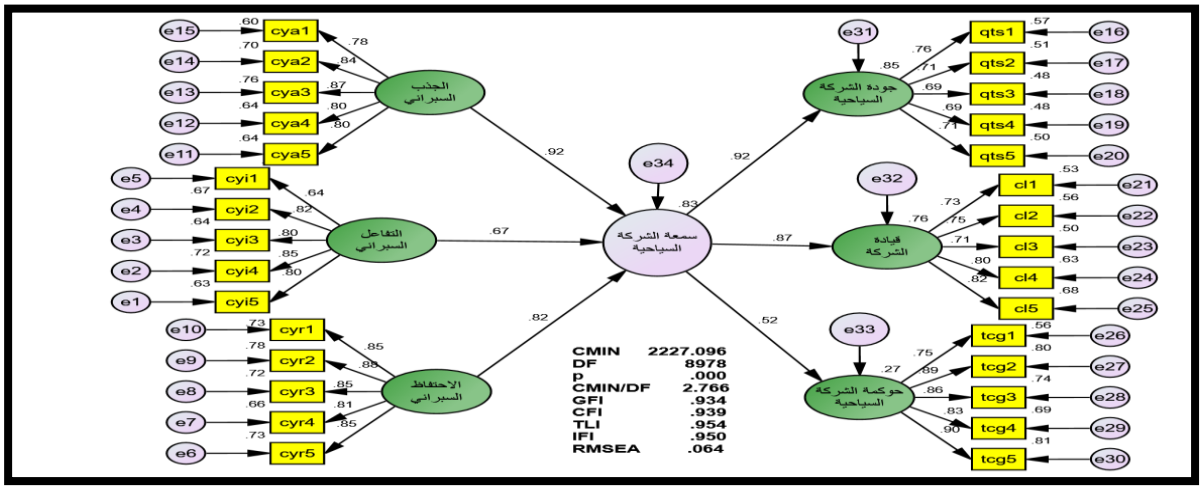

شكل (3) الاثر بين ابعاد التسويق السبراني وسمعة الشركة السياحية

جدول (6) الاثر بين ابعاد التسويق السبراني وسمعة الشركة السياحية

المسار			التقدير المعياري	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	قيمة R2	Sig.
الجذب السبراني	--->	سمعة الشركة السياحية	0.923	0.078	11.011	0.833	0.000
التفاعل السبراني	--->		0.669	0.054	13.789		0.000
الاحتفاظ السبراني	--->		0.818	0.079	9.548		0.000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (AMOS.V(24.

ويشير الجدول (6) الى انه كلما أدركت ادارة شركة طريق الافق للسفر والسياحة لتحسين التسويق السبراني كلما ادت الى تحسين سمعة الشركة، بمعنى اخر ان تحسين ابعاد التسويق السبراني بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى احداث تحسين في تحسين سمعة الشركة وكانت الاوزان المعيارية لأبعاد التسويق السبراني كالاتي (0.923) للجذب السبراني، (0.669) للتفاعل السبراني، (0.818) للاحتفاظ السبراني، مما يعني ان زيادة الاهتمام ادارة شركة طريق الافق للسفر والسياحة بأبعاد التسويق السبراني يؤدي تحسين تأثير سمعة الشركة. وأن قيمة مستوى الدلالة تدعم هذه النتيجة، التي بلغت (0.000)، هي أقل من مستوى المعنوية، التي افترضها الباحث (0.05)، وعلى وفق هذه النتائج تقبل الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الثانية (الأولى، الثانية والثالثة) وتشير نتائج الجدول (6) الى ان ابعاد التسويق السبراني تسهم في تفسير ما مقداره (0.833) من التباين الحاصل في سمعة الشركة السياحية، اما القيمة المتبقية فأنها تعود الى عوامل غير داخلة في الدراسة. أظهرت قيم التشبع للمتغير المستقل التسويق السبراني (CYM) وبجميع فقراتها، وكما موضح بالشكل (6)، وجد الباحث شروط التحليل العاملي التوكيدي قد تحققت، وان نسب التشبع للفقرات كانت أكبر من (0.40) وأنها كانت

معنوية، وتم مقارنة معايير جودة المطابقة فكانت لجميعها مطابقة للشروط، كذلك تبين ان جميع هي أكبر من القيمة الحرجة (CR) والبالغة (1.96) وهذا يدل يدعم جودة مطابقة القياس وكما في نتائج الجدول (6).

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

أن الاهتمام بمكونات التسويق السبراني كان عالياً حيث كان اغلب إجابات المستجيبين لأغلب الفقرات اتفق بشدة وهذا يؤشر عن توافر واهتمام ادارة شركة طريق الافق، حيث ان شركة طريق الافق تستخدم علامة تجارية سبرانية متحيزه تعبر من منتجاتنا بصورة أكثر تشريق، ولديها القدرة العالية على جذب زبائن جدد.

هنالك اهتمام عالي من قبل شركة طريق الافق بسمعة الشركة السياحية، حيث كانت اغلب إجابات عينة الدارسة اتفق بشدة، وهذا يعطي مؤشرا واضحاً الى ان الشركة تسعى الى كسب المستهلكين جدد من خلال ادخال تحسينات في جودة الخدمات المقدمة، وتعمل الشركة على حل جميع المشاكل المتعلقة بالخدمات المقدمة

يتضح من خلال تحليل علاقات الأرتباط بين التسويق السبراني وبين سمعة الشركة السياحية كان عالياً وطردياً ومعنوياً وهذا يدل كلما زاد الاهتمام بمكونات التسويق السبراني لدى شركة طريق الافق كلما أدى ذلك إلى تعزيز سمعة الشركة.

وجود تأثير ذو دلالة احصائية بين بين التسويق السبراني وبين سمعة الشركة السياحية، وهذ يفسر ان زيادة الاهتمام بالتسويق السبراني يؤدي الى زيادة في سمعة الشركة السياحية.

أن حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة الشركات التجارية ويحدد هيكل حوكمة الشركات.

ان الخدمة بالشركة لها تأثير إيجابي على ولاء المستهلكين وإن فهم هذه الخصائص يعني أهمية كبيرة للشركات.

لقد أصبح التسويق الإلكتروني من أهم الضروريات في حياة المؤسسات والمصانع والشركات التجارية في المجتمعات المحلية والعالمية.

ثانيا : التوصيات

حث شركة طريق الافق بممارسة الجذب السبراني لما له دور في تعزيز سمعة الشركة من خلال وضع خطط مستقبلية وبرامج متعددة لزيادة ولاء الزبون.

حث شركة طريق الافق على الاهتمام بالموظفين من حيث تطوير مهارتهم وخبراتهم ومعارفهم وتجميع أفكار الافراد العاملين للوصول الى الأفكار الابداعية مما يسهم في تحفزيهم بنقل ومشاركة المعرفة فيما بينهم، وتوفير البيئة التنظيمية الملائمة لذلك.

حث شركة طريق الافق بممارسة التفاعل السبراني لما له دور في تعزيز سمعة الشركة من خلال تعزيز انشاء موقع الإلكتروني وزيادة صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي مما يزيد التفاعل بين الزبائن.

حث شركة طريق الافق بممارسة الاحتفاظ السبراني لما له دور في تعزيز سمعة الشركة من خلال انشاء مهرجانات برامج متعددة لزيادة ولاء الزبون.

حث إدارة شركة طريق الافق بالاهتمام بإمكانية التعامل مع التغييرات الرقمية للمؤسسة المبحوثة من خلال تتبنى الافكار والمقترحات الصحيحة وفي الوقت المناسب وجعلها مرنة في المواجهة الرقمية .

ضرورة اجراء دراسات تتعلق بالتسويق الرقمي ليواكب التطور الالكتروني .

سن قوانين تشجع وتنظم استخدام تكنلوجيا المعلومات وتحفيز الموظفين على مواكبة التطورات .

المصادر

كشكول , حسين محمد علي عبد الحسن و العبادي, هاشم فوزي دباس (2020)" دور الفراسة الاستراتيجية في تحقيق التسويق السبراني من خلال الدور الوسيط للابتكار الكاسح دراسة تطبيقية في شركة نور الكفيل الصناعية" اطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة ,قسم إدارة الأعمال.

AL-Tabtabae,Firas Adnan Abbas & Hamid ,Waqar Jalil(2022) "Knowledge Management Infrastructure And Its Role In Achieving Cyber Marketing: An Analytical Study Of The Opinions Of Asample Of Employees In The Two Mobile Telecommunications Companies, Zain And Asia Cell, In Iraq"Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology 19(1), 1385-1397. ISSN 1567-214x.

AL Qudah, Gassan Mustafa Ahmad (2016)"The Role of Corporate Governance in Confronting the Financial and Accounting Corruption in the Public Firms" Research Journal of Finance and Accounting www iisteorg ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online).

Alniacik ,Esra , Alniacik , Umit , & Erdogmus, Nihat (2012)"How Do the Dimensions of Corporate Reputation Affect Employment Intentions ?" Corporate Reputation Review Vol0 15, 1, 3–19 © 2012 Macmillan Publishers Ltd0 1363-35890.

Bayo, P. L & Red-well ,Ebikebena E. (2021)" ETHICAL COMPLIANCE AND CORPORATE REPUTATION: A THEORETICAL REVIEW"International Journal of Research in Education and Sustainable Development | ISSN: 2782-7666 Vol. 1, Issue 10 (October.

Bui, M. L. (2021)." Corporate reputation and accountability of corporate environmental responsibility: Theoretical triangulation and conflicting accountabilities. " The Journal of

Asian Finance, Economics, and Business, 8(8), 21–28. https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no8.0021.

Chan, Nga, Ling, Guillet, Basak ,Denizci,(2011)" Investigation of social media marketing: how does the hotel industry in Hong Kong perform in marketing on social media websites?", Journal of Travel & Tourism Marketing, Vol.(28) , No.4. , 28(4), 345-368.

Danjuma, Ibrahim & Rasli, Amran(2012) "Imperatives of service innovation and service quality for customer satisfaction: Perspective on higher education" Procedia - Social and Behavioral Sciences 4 (2012) 347 – 352, The 2012International Conference on Asia Pacific Business Innovation and Technology Management .

Desai, Vaibhava (2019)" Digital Marketing: A Review " nternational Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD)Conference Issue | March 2019 Available Online: www.ijtsrd.com e-ISSN: 2456 – 6470. doi:10.1108/JSBED-05-2013-0073.

Hsiao, Chih-Yi , Yan, Qing-Ru , Yang, Di & Zhu, Rui-Xiong (2022)" Corporate Governance against Systematic Risk during COVID-19 -- Empirical Findings Based on fs/QCA " Journal of Business and Management Sciences, 2022, Vol 10, No 1, 30-38 Available online at http://pubssciepubcom/jbms/10/1/4 Published by Science and Education Publishing DOI:10012691/jbms-10-1-40.

Ishaq, Muhammad Ishtiaq(2012)"Perceived Value, Service Quality, Corporate Image And Customer Loyalty: Empirical Assessment From Pakistan"Serbian ournal of Management 7 (1) (2012) 25 – 36.

Kircova, E. & Esen, E. (2018) "The Effect Of Corporate Reputation On Consumer Behaviour And Purchase Intention Management Research And Practice",Management Research And Practice Volume 10, Issue 4, DECEMBER 2018.

Loke , R. E and Lam-Lion, R(2021)"A Company's Corporate Reputation through the Eyes of Employees Measured with Sentiment Analysis of Online Reviews"DATA 2021 - 10th International Conference on Data Science, Technology and Applications.

Parsons, A., Zeisser, M., & Waitman, R. (1998). Organizing today for the digital marketing of tomorrow. Journal of Interactive Marketing, 12(1), 31-46.

Philip Kotler & Hermawan Kartajaya & Iwan Setiawan (.2017)" Marketing 4.0 Moving fromTraditional toDigital".Copyright ©2017 by Philip Kotler, Hermawan Kartajaya, and Iwan Setiawan.All rights reserved.

Sadjiarto , Arja., Gunawan , Gabriella Ivana & Wibisono , Georgina Kelly (2021)"" Forward-Looking Disclosure and Corporate Reputation in the Middle of Pandemic as Mechanisms to Reduce Stock Return Volatility" Advances in Economics, Business and Management Research, volume 197 6th International Conference on Tourism, Economics, Accounting, management, and Social Science (TEAMS 2021).

Salami, Oladipupo Luqman , Johl, Satirenjit Kaur & Ibrahim, Mohd Yussoff , (2014) " Holistic Approach to Corporate Governance: A Conceptual Framework" Global Business and Management Research: An International Journal Vol. 6, No. 3.

Schuetz, Agnieszka (2016)"Effective Leadership and its Impact on an Organisation's Success"Journal of Corporate Responsibility and Leadership,3volum 3 issue 3 Issue.

Sivathanu1, Brijesh & Pillai, Rajasshrie (2014) "USE OF SOCIAL MEDIA TO ATTRACT AND ENGAGE NEW CUSTOMER BASE"International Journal of Management (IJM), ISSN 0976 – 6502(Print), ISSN 0976 - 6510(Online), Volume 5, Issue 8, August (2014), pp. 35-46 © IAEME.

Stravinskiene, J, Migle Matuleviciene, M, Hopeniene, R (2021)"Impact of Corporate Reputation Dimensions on Consumer Trust" inerine Ekonomika-Engineering Economics, 2021, 32(2), 177–192.

Teo, T. S. (2005). Usage and effectiveness of online marketing tools among Business-to-Consumer (B2C) firms in Singapore. International journal of information management, 25(3), 203-213.

Xhema, Jonida & Metin, Hasan(2018)"How Product Quality And Corporate Image Affect Customer Loyalty: An Empirical Study" International Journal of Management and Applied Science, ISSN: 2394-7926 Volume-4, Issue-4, Apr-2018 http://irajin.

Yogesh , S. Sharaha , N , Shiva Roopa , D (2019)" DIGITAL MARKETIN"G ND ITS ANALYSIS " uly International journal (Toronto, Ont.).

Hsiao, Chih-Yi , Yan, Qing-Ru , Yang, Di & Zhu, Rui-Xiong (2022)" Corporate Governance against Systematic Risk during COVID-19 -- Empirical Findings Based on fs/QCA " Journal of Business and Management Sciences, 2022, Vol 10, No 1, 30-38 Available online at http://pubssciepubcom/jbms/10/1/4 Published by Science and Education Publishing DOI:10012691/jbms-10-1-40.

The influence of digital transformation on the quality of banking services delivered in a competitive setting (applied research in a sample of Iraqi banks)

Author: Rabia Atallah Al-Saadi

Master Degree in Business and Accounting

Abstract

This study examines the impact of digital transformation on the marketing and quality of banking services in Iraq. It identifies the challenges faced by public and private banks in implementing digital transformation. The research focuses on preparing human resources and educating personnel to optimize marketing performance. The study found that digital transformation variables positively affect the quality of banking services and customer satisfaction in a competitive environment. However, there are shortcomings in infrastructure and the process of spreading digital transformation culture, particularly among consumers. The study recommends the use of skilled human resources trained in modern technologies, developing cadres aligned with digital transformation, and focusing on infrastructure development, digital transformation, and marketing to achieve better quality, faster, and less expensive delivery of banking services to customers. The study emphasizes the importance of digital transformation, quality, electronic banking services, convenience of use, time, secrecy, security, and customer happiness.

The introduction:

The globalization of banking activity and liberalization of financial and banking services have led to intense competition and technological development in the banking business environment. The adoption of digital

technology has integrated digital information into financial institutions' infrastructure, generating goods and services to attract more consumers and clients. This has resulted in fierce competition between financial and banking institutions to market their services. To compete, electronic banking and delivery over the Internet are essential. Automated teller machines (ATMs) and electronic communications are essential channels for electronic banking services.

Banks must focus on satisfying customer demands to acquire their contentment. Government and commercial banks face a competitive climate, and their marketing portfolio must provide a variety of services to attract clients. Customer trust in government banks is larger than in private banks, motivating them to support their marketing direction.

This research aims to answer these questions by examining scientific and practical options for improving organizational performance and maintaining a competitive advantage in selling services. The study will focus on Iraqi banks and explore four axes: research techniques, theoretical framework, practical consideration, and conclusions and suggestions.

Research problem:

To improve banking services, identifying deficiencies, gaining customer satisfaction, and gaining trust is crucial. Banks directly impact the national economy and investment. However, Islamic society often discourages dealing with banks, and government banks struggle with embracing digital techniques. The study explores the feasibility of digitally transforming public sector banking services, ensuring efficiency and client satisfaction, and assessing the impact of high-quality, user-friendly electronic banking on customer recruitment.

The importance of the research:

The research aims to understand electronic marketing in financial institutions' operations, create strategies to enhance efficiency and diversity, improve customer satisfaction, and manage digital transformation concerns. It is crucial for the banking sector in Iraq, which is considered one of the most significant in the technological revolution.

Research objectives:

The text explores the civilized method of selling banking services online through the electronic revolution and its impact on service quality. It identifies challenges in adopting digital transformation in banks through electronic marketing and proposes procedures to enhance the approach to financial services, thereby boosting client confidence and satisfaction.

Research hypothesis:

The study posits a positive correlation between digital transformation and the quality of banking services. It consists of three sub-hypotheses: the positive association between digital technology and digital customer service quality, the positive association between customer experience and digital customer service quality, and the positive association between digital technology and the quality of banking operations. The researcher used basic linear regression to validate these hypotheses.

Search method:

This study utilized a descriptive approach, referencing sources like books, dissertations, university theses, periodicals, and internet sites. The researcher's personal experience as an employee in the banking sector, along with a survey list, was used to gather information. The data was then analyzed using the SPSS application.

Previous studies: (Studies focused on digital transformation)

Salem Al-Enezi Study:

The study investigates the role of digital transformation in enhancing financial technology risk control mechanisms and its impact on electronic banking services in Kuwaiti banks during the Covid-19 crisis. The research used an inductive approach and statistical methods to analyze and classify financial technology risks, revealing that digital transformation in the governance system provides adequate results and maintains the integrity of digital banking operations. The study suggests that financial technology is a modern research area that offers fertile ground for future studies, addressing variables such as financial performance, market share, financial value chain, customer role in digital transformation, and the quality of banking service. The findings suggest that digital transformation is a vital tool for improving the efficiency and effectiveness of electronic banking services in the face of the COVID-19 pandemic (Al-Anazi 2020).

Wadih and Metwally Study:

The study examines the impact of Egyptian banks' digital products on their competitive position through three axes:

Digital transformation requirements for banks.

Designing digital products for banks.

This reflects the competitive position of the banks under study.

The study used personal interviews and surveys with 12 bank leaders and 383 employees to identify discrepancies in digital transformation requirements between public and private banks. The research also revealed a discrepancy in designing digital products for targeted customers, affecting their competitive position. The researcher recommends that banking units adopt a digital transformation philosophy and design their products to support their competitive position, ensuring survival, growth, and continuity. This will help banks maintain their competitive position and ensure their survival and growth (Wadih 2020).

Studies focused on the quality of banking services:

Al-Naimat Study:

This study investigates the impact of the quality of banking services on performance in Jordanian banks. Results show that employees are generally aware of these dimensions and customer satisfaction, and the quality of banking services is influenced by both customer and financial perspectives. The study recommends increasing interest in tangible aspects of banking services and modernizing services through technology. The quality of banking services is crucial for the performance of Jordanian banks, and addressing these dimensions is essential for enhancing customer satisfaction and overall performance (Al-Naimat 2014).

Al-Taher study:

The study aims to explore the effectiveness of quality banking services in enhancing banks' competitiveness. It highlights the challenges posed by global variables, such as the lack of parity between local and global competition due to the globalization of banking activities. The study suggests that developing banking services, staying updated with technological advancements, and

focusing on service quality and customer satisfaction are key factors in enhancing and enhancing banks' competitiveness (Al-Tahir 2015).

Jumaa Study:

The study analyzed the impact of banking marketing on improving the quality of Egyptian services. It found a significant relationship between marketing and service quality. The key recommendations were the use of marketing programs to inform customers about new developments and services that meet their needs, requirements, and desires (Jumaa 2017).

The second axis / theoretical framework

Banking shopping:

Banking marketing is a strategic approach to managing banking services, aiming to meet market demands and satisfy customer needs while generating profit for the bank. It involves activities that bank employees perform to meet customer expectations and gain loyalty. Banking marketing is a dynamic movement that ensures the flow of banking services and products, such as borrowing and lending, to customers, ensuring their satisfaction and continued dealings with the bank. Banking marketing is defined as the invention, innovation, and delivery of banking services that create happiness and contentment among recipients while generating profit for the bank. It is not manufactured or kept in the same way as other items, as they are delivered as soon as the consumer wants them. Bankers must be experts in offering services to each client individually and efficiently, without showing a sample to obtain prior consent. Banking services are not a service, but rather a product that can be examined according to set criteria. Employees must provide services that retain customers and continue doing business with the bank. Financial services are created and consumed simultaneously at the point of completion, and clients cannot transfer or exchange them with others. Banking services cannot be monopolized by removing them from the market and placing them in the hands of a single monopolist. Instead, they are exposed to market competition among banks to acquire consumers by delivering the best services.

Stages of banking marketing:

The banking industry has evolved through several stages, each with its unique challenges and opportunities. The first stage involves producing and providing

banking services, which is characterized by an increase in demand over supply. This can be achieved through expanding branches, increasing employees, offering new services, and increasing production to meet demand.

The promotion phase involves advertising and promoting banking services to attract new customers, maintain existing ones, and increase the size of the bank's customer base. The promotion process is linked to the relations department, which identifies customers' needs and advertises them to attract them.

The second stage involves personal attention to customers, which involves meeting their needs and gaining their satisfaction. Banks use this approach to create an atmosphere of friendship between the bank and its customers, provide guidance on the type of service that can benefit them, and use the latest technology to provide service quickly and provide comfortable waiting rooms.

The third stage is renewal and innovation, where banks focus on improving the quality of services they provide and providing new services to meet customer needs and achieve goals. This includes studying customer behavior and orientations to provide services that fulfill their desires and keep pace with development.

The fourth stage is marketing information systems, where banks practice marketing activities within integrated information systems, prepare and monitor marketing plans, develop marketing research and information, support marketing communications systems, and prepare short- and long-term marketing plans that serve both the bank and the customer.

The fifth stage focuses on a specific sector of the market, where banks specialize and pay attention to specific segments of the market. This involves developing a specific marketing program that suggests different services provided by the bank, distinguishing it from other banks.

In conclusion, the banking industry has evolved through various stages, each with its unique challenges and opportunities. By embracing these changes and adapting to the changing market landscape, banks can ensure stability and growth in the ever-evolving banking industry (Lami).

The researcher proposes a marketing strategy for banking services, focusing on the following components:

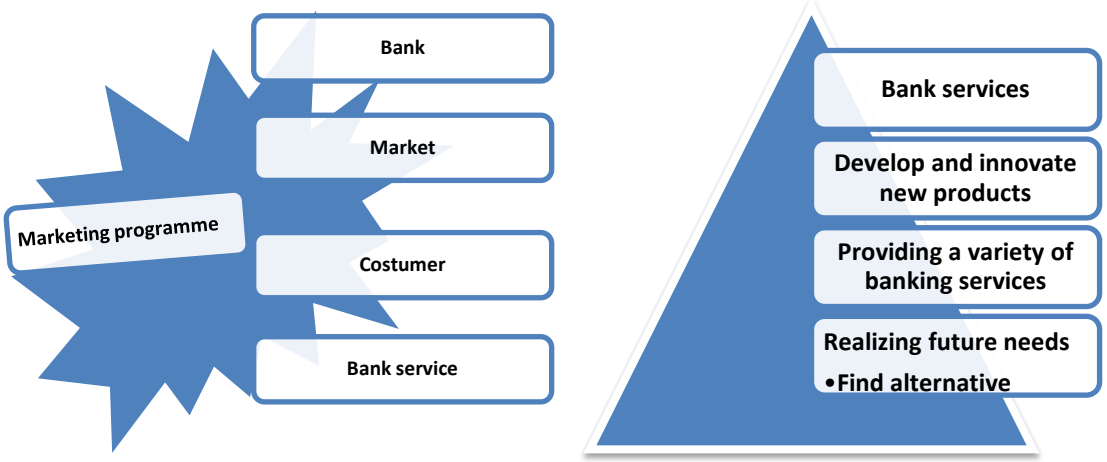

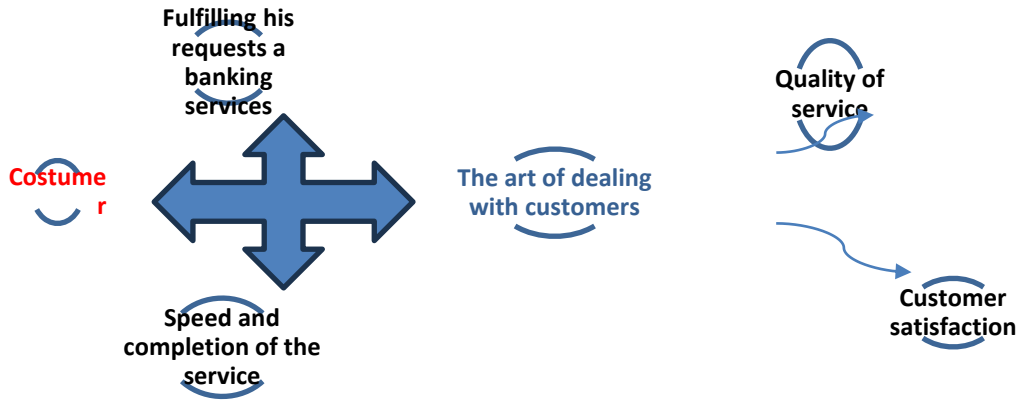

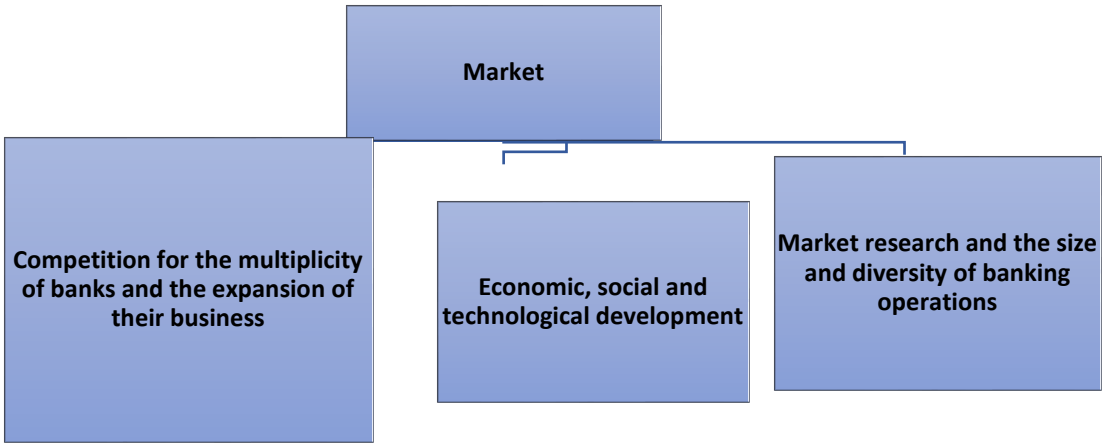

Banking marketing plays a crucial role in a bank's management by conducting regular research to understand the volume and diversity of operations, customer quality, and preferences. It also involves innovating new banking services to attract the largest number of customers while studying competitors' services and plans. It also explores future customer needs and explores ways to meet them by opening new units or finding alternatives. Bank employees are also educated on the concept of banking marketing and its impact on management. Promotional campaigns are prepared and implemented to meet customer requests, speed transactions, and service quality. The bank's marketing activity is evaluated and updated to suit economic and technological development.

Marketing environment:

The private banking environment is a complex interplay of external variables that directly impact a bank's activity and goal achievement. It includes competitors, who compete to win the largest market share represented by banking clients. The most important elements of this environment include customers, who consume the bank's services, and the social concept, which emphasizes satisfying customer needs effectively and efficiently. Banks must define their target market and divide the market into sectors to adopt appropriate marketing strategies. The social concept focuses on integrating societal needs with the bank's functions, aiming to achieve society's goals rather than just profitability. Banks face two types of competition: direct

competition, which occurs between banks that provide similar services, and indirect competition, which is non-price competition based on the quality and differentiation of banking services provided to customers. Failure to be prepared and aware of these competitions could lead to losing market share. In summary, the private banking environment is a complex interplay of customers, competitors, and social concepts, all of which play a crucial role in a bank's success (Taha 2000).

Banks compete with other financial institutions offering similar services, such as insurance and savings funds, to attract savings. Suppliers provide the bank with materials and services, and management must ensure a continuous flow of quality materials at appropriate prices. Government regulations govern the environment and influence bank policies and activities. The global trend is to reduce compliance with bank procedures to allow banks to compete and adapt to globalization. Crowds, or pressure groups, exert pressure on banks, influencing policies and performance. Major shareholders are the most prominent pressure groups. There are three main groups: those with common interests with the bank, those interested in the bank, and those the bank cares about, such as the media and newspapers. These groups influence the bank's policies and performance, and banks seek to improve their image with customers by having newspapers publish news about them. The competition between banks and other financial institutions is crucial for maintaining competitiveness and standing up to globalization (Al-Haddad 1999).

Political and legal conditions:

Political and legal conditions significantly influence a bank's marketing activity, as political stability ensures the best possible environment for the bank to carry out its activities. This is influenced by laws and legislation, such as those governing consumer credit, branch opening, and allowing foreign banks to open in the local market. Social and cultural factors also play a role in how the bank manages and deals with customers, affecting their educational level and lifestyles. The bank's marketing manager must consider these factors when developing marketing policies and strategies, as they influence customers' tendency to save, spend, and borrow. The banking industry is highly affected by technological development, which has greatly impacted the

diversity and multiplicity of banking services. Bank managers must navigate these challenges by making appropriate changes in their strategies and enabling banks to innovate new products and services for customers. Overall, the banking industry is influenced by various factors, including political stability, social and cultural factors, demographic environment, and technological advancements (Zidane 2000).

Digital structure:

Digital transformation in the banking sector has been a significant shift in recent decades, focusing on the use of digital technologies to enhance banking services, improve production efficiency, and achieve superior performance. This transformation involves integrating digital technology into all business areas, transforming from local computers to cloud computing, and designing a distinctive business system that fully invests in communications and information technology. This includes smart choice of customers and service beneficiaries, designing mechanisms for excellence, and encouraging human resources to work in the organization. Digital transformation aims to enhance efficiency and quality in banking services, provide a comfortable and safe banking experience for customers, and reduce operational costs. It is crucial for banks to maintain their competitiveness and improve financial performance by providing innovative and advanced digital banking services. Digital banking services have become a strong alternative to traditional banks, allowing customers to send and receive money, make digital payments, and purchase products online. These services also include features provided via mobile applications or personal computers, allowing users to conduct their financial transactions and meet their needs for various services in banks (Ali N/D).

According to the researcher, one of the critical steps that must be taken to maintain bank competitiveness and improve financial performance is to provide innovative and advanced digital banking services to customers, which can be accomplished by using modern technologies in banks that will improve the efficiency of banking operations and facilitate the conduct of banking operations. Financial transactions: People no longer need to visit traditional banks to do financial transactions, payments, or other activities. Customers

may now build an immediate balance, a wallet for financial services, a bank account, and so on without leaving their rooms. That is, digital banking services have emerged as a viable alternative to banks since they are used to send and receive money, make digital payments, purchase things online, and provide a variety of additional financial services that satisfy the demands of all clients. Digital banking services also comprise all the features that are available through mobile phone applications or the user's personal computer, allowing him to effortlessly perform financial transactions and satisfy the demands of clients for various services in banks.

Digital financial services:

Digital financial services are information and internet-based financial services that allow customers to conduct banking operations through digital methods, such as withdrawals, credit, transfer operations, and securities dealing. The Covid pandemic has significantly accelerated the adoption of digital banking services, creating digital platforms for banks worldwide. The advantages of using electronic banking services include ease of conducting transactions, improved banking services, speed and saving time and effort, reduced operational costs, improved security and protection, enhanced competitiveness, and reduced errors. Digital banking services provide various types of transactions without the need for traditional banks or ATMs. Digital transformation allows banks to access accounts and conduct banking operations via the internet and mobile applications, allowing for faster and more efficient transactions. This saves time for companies and individuals, allowing them to focus on other accomplishments. Reducing operational costs, improving security, and enhancing competitiveness are also benefits of digital transformation. Banks can use the latest technologies to protect their customers' data and transactions from hacking and electronic fraud, ensuring the authenticity of funds, transactions, and account details. In conclusion, digital financial services offer numerous advantages, including improved efficiency, reduced costs, enhanced security, enhanced competitiveness, and reduced errors. By adopting digital transformation, banks can enhance their competitiveness and improve customer relationships, ultimately leading to increased financial transformations and improved profits (Natarajan 2020).

Digital transformation requirements:

Digital transformation in the banking sector involves several challenges, including investing in modern technology, enhancing customer digital awareness, providing necessary training, and ensuring security and protection. Banks must also train and qualify employees to use modern technologies effectively. Legal and regulatory challenges arise, as banks must adhere to regulations related to electronic protection and security. The high cost of converting traditional business processes to digital ones is expected to improve financial performance. However, digital banking transformation also presents economic challenges, as it requires a significant investment in technology. Despite these challenges, digital banking transformation can help banks improve their competitiveness and market share, enhancing their ability to compete with modern competitors (Natarajan 2020).

According to the study, the future of financial services and customer happiness will be built on a more flexible, non-cash technology civilization that is skilled in using digital services with extraordinary ease. Blockchain databases, for example, are emerging technologies that may be utilized to revolutionize a cashless economy. As a result, contemporary communication technologies minimize the cost of infrastructure, which aids in the expansion of banking activities. Digital banks, reception offices, and employees qualified for electronic business will be the digital bank's interface in the future and will be able to provide banking services such as connecting to the bank from anywhere and at any time, cashless and paperless transactions, and automated transaction processing, all of this will improve client satisfaction and increase their value.

Electronic payment in Iraqi banks:

Iraq has transitioned to electronic payment systems since 2004, transforming the banking sector from manual to automated. The Central Bank of Iraq introduced electronic payment in 2004, facilitating the circulation of funds between banks and financial institutions. The system is managed by operators, with central banks responsible for managing and operating payment systems. Electronic payment plays a crucial role in distributing funds for economic activities and is considered a social infrastructure. Banks are adopting

automated financial systems and networks to link banks and financial institutions, conducting payment and clearing operations. This enables automatic financial transfers, ensuring they reach the beneficiary at a specific time. This modern communication base allows banks to provide advanced banking services and enhances financial performance. The RTGS (Real Time Grosse Settlement) system is a specialized system for transferring money and securities in real time and on a gross basis. It is not subject to waiting periods for high-value payments and settles each payment individually and immediately in real time. The ACH electronic clearing system (Automated Clearing House) and RPSI (Retail Payment System Infrastructure) are among the types of electronic payment used in Iraq. These systems aim to optimize the use of funds and encourage investors while avoiding risks from direct trading in securities. The Central Bank of Iraq implemented a system on 8/24/2006, settling payments individually without grouping them with other payment processes. Once processed, payments are final, irrevocable, or cancelable. The Central Bank is linked to the main bank branches and the Ministry of Finance (The Central Bank of Iraq 1998).

The ACH electronic clearing system is an electronic exchange of magnetic instruments between banks, enabling the organization of checks and payment orders at one time, place, and electronically. It was implemented by the bank at the Iraqi central office on September 14, 2006. The objectives of this system include reducing time, costs, confidentiality, and risk of manual exchanging instruments, as well as implementing non-cash payments effectively through electronic transfers between customers instead of cash deposits (Al Masoudi 2016).

RPSI Retail Payment System Infrastructure is a system for transferring money and payments of relatively low value made by individuals and companies, such as salary payments, online shopping payments, utility bills, and other obligations. It processes many payments on the same day, with the Central Bank being the system operator and sponsor. This system contributes to revitalizing the local market and reducing cash dealing, creating an atmosphere of competition between banks to provide new services to attract customers, encourage investors, revive the local economy, and provide job opportunities (Al -Shammari 2008).

There are various types of retail payment systems, including electronic bank cards (plastic cards), automated teller machines (ATMs), electronic points of sale (POS), and mobile phone payments. Credit cards have a specific credit ceiling for withdrawals and annual fees and interest on unpaid balances. Debit cards allow users to pay for purchases directly from their current account at the bank. Prepaid cards are not linked to a bank account but loaded with a certain balance, allowing shopping within the limits of the balance loaded into it (Rahim 2017).

Automated teller machines (ATMs) are electronic devices that allow users to use machine-readable plastic cards to withdraw money from their accounts or other services. Electronic Points of Sale (POS) are machines deployed in institutions, commercial, and service stores, deducting amounts from customers' accounts electronically by swiping the card into the device and linking it to the customer's account at the bank (Safar 2008).

In 2005, the Central Bank of Iraq granted a license to two companies (Asia Hawala and Iraq Wallet) to work as service providers for mobile phone payments (The Central Bank of Iraq 1998).

The Practical side:

The research used statistical analysis to prove hypotheses. A questionnaire was distributed with 25 statements representing the dimensions of the research variables. The questionnaire was designed based on the research topic, objectives, and questions, and included three parts: personal data, items related to digital transformation, and items related to the quality of banking services. The questionnaire consisted of 150 questionnaires, 132 of which were retrieved. Table No. (1) displays the research variables, measurement items, and question codes. The questionnaire was designed after reviewing previous studies and the researcher's practical experience.

Table 1

Research variables, measurement elements, and question codes

variable	Dimensions	Symbol	Number of Questions
(independent variable) Digital transformation	Digital technologies	X1	9 of (1 – 9)
	Customer experience	X2	6 of (10 – 15)
(dependent variable) Quality of banking services	Digital customer service	X1	5 of (16 – 20)
	Transforming banking operations digitally	X2	5 of (21 – 25)

Table 2 Likert scale scores The sample members' responses to scale items were assessed using a five-point Likert scale.

Completely disagree	Disagree	Neutral	Agree	Completely Agree
1	2	3	4	5

Table 3

Level of importance of sample members' responses to Likert scale items

The level of importance was determined using the equation (5 - 1) ÷ 5 = 0.080, as shown in Table No. 3.

Level of importance	Weighted average
Very weak	Less 1.80
Weak	From1.80 to less than 2.60
Medium	From 2.60 to less than 3.40
High	From 3.40 to less than 4.20
Too high"	From 4.20 to less than 5

The research tool's validity and reliability are assessed through its internal consistency and apparent consistency. Internal consistency is determined by calculating the correlation coefficients between each statement of the questionnaire and the total score for the dimension. The results show that all 9 statements of the digital technologies dimension have statistically significant correlations with the total score of the dimension to which they belong, at a significance level of 0.01, indicating that the statements are true to what they were designed to measure. On the other hand, construct validity measures the achievement of the tool's goals by showing the extent to which each dimension of the research is related to the total score of the dimensional phrases. The correlation coefficients of each dimension of the questionnaire with the total score in the exploratory sample N =30 was used to calculate the internal consistency of the questionnaire.

Results of the field study:

The field study utilized the SPSS package for statistical analysis, including arithmetic means, standard deviations, and weighted average percentages for descriptive analysis, Simple Linear Regression Analysis for determining the effect of the independent variable on each dimension of the dependent variable, and Stepwise Multiple Regression Analysis for determining the effect of dimensions on the dependent variable.

Table 4

Standard deviations, and responses of the research sample towards digital technologies, N =132

research sample's responses to digital technologies in the banking sector

Digital technologies	SMA	standard deviation	Weighted average percentage	Level of importance
TBI Bank	4.32	0.82	8.64	Very High
Baghdad Bank	4.27	0.780	8.53	Very High
Rasheed Bank	3.85	0.95	77	High
Rafedain Bank	3.97	0.83	7.94	High
Total	4.10	0.845	82	High

showed a high degree of remoteness, with a total score of 4.10, a standard deviation of 0.845, and a percentage of 82%. This indicates a decrease in dispersion and convergence of opinions. Private banks showed a higher degree of remoteness of digital technologies compared to public banks, indicating an increase in digital technologies in private banks.

Table 5

Standard deviations, and responses of the research sample towards the

Digital technologies	SMA	standard deviation	Weighted average percentage	Level of importance
TBI Bank	4.490	0.637	89.8	Very High
Baghdad Bank	4.61	0.605	92.2	Very High
Rasheed Bank	4.26	0.725	85.2	Very High
Rafedain Bank	4.31	0.703	86.2	Very High
Total	4.42	0.667	88.4	High

customer experience, n= 132

The research sample's responses to the customer experience dimension in the banking sector were analyzed. The total score for the dimension was high, reaching 4.385 with a standard deviation of 0.689. The percentage reached 87.70%, indicating a decrease in dispersion and convergence of opinions. Private banks had slightly higher remoteness of customer experience than public banks, but both had high levels. The study also showed a high degree of digital customer service in both sectors.

Table 6

Standard deviations, and responses of the research sample towards the digital customer service dimension, n=132

Digital technologies	SMA	standard deviation	Weighted average percentage	Level of importance
TBI Bank	4.490	0.637	89.8	Very High
Baghdad Bank	4.61	0.605	92.2	Very High
Rasheed Bank	4.26	0.725	85.2	Very High
Rafedain Bank	4.31	0.703	86.2	Very High
Total	3.74	0.667	88.4	Very High

The research sample's responses to digital customer service dimensions in the banking sector showed a high degree of convergence, with a total score of 4.42, a standard deviation of 0.667, and a percentage of 88.4%. This indicates a low dispersion of opinions and a higher degree of digital customer service in private banks compared to public banks, despite being high in both sectors.

Table 7

Standard deviations, and responses of the research sample towards banking operations, N =132

The research sample's responses to the quality dimension of banking

Digital technologies	SMA	standard deviation	Weighted average percentage	Level of importance
TBI Bank	3.82	0.814	76.4	High
Baghdad Bank	3.89	0.806	77.8	High
Rasheed Bank	3.75	0.848	75	High
Rafedain Bank	3.72	0.875	74.4	High
Total	3.74	0.836	74.8	High

operations were analyzed in a table. The total score for the quality dimension was high, with a mean of 3.74 and a standard deviation of 0.836. The percentage reached 74.8%, indicating a decrease in dispersion and convergence of opinions. Private banks had a higher quality dimension of banking operations compared to public banks, despite their high standards.

Results of testing the research hypotheses:

The study hypothesizes a positive, statistically significant relationship between digital transformation and the quality of banking services. It divides this hypothesis into sub-hypotheses, with the first hypothesis proving the relationship between digital technologies and digital customer service quality using simple linear regression.

Table 8

Shows the results of a simple linear regression analysis of the impact of digital technologies on the quality of digital customer service.

Variable Function	Association R	The Coefficient of Determination R2	Calculated F	Significance Level Sig	Degrees of Freedom	Regression Coefficient B	Calculated T	Significance Level Sig
Quality Digital Customer Service	0.549	0.301	37.881	0.00	Regression = 1 The Rest = 131 Total = 132	0.240	6.155	0.00

The study reveals a significant relationship between digital technologies and the quality of digital customer service in banking services. The correlation coefficient R is 0.549, and the degree of influence B is 0.240. An increase in digital technologies leads to a decrease in digital customer service quality. The F value is 37.881, and the T value is 6.155. The first hypothesis states that digital technologies positively influence the quality of digital customer service, while the second hypothesis suggests a positive relationship between customer experience and digital customer service quality. The researcher used simple linear regression to verify the validity of these hypotheses.

Table 9

Shows the results of a simple linear regression analysis of the effect of customer experience on the quality of digital customer service.

The study reveals a significant relationship between customer experience and

Variable Function	Association R	The Coefficient of Determination R2	Calculated F	Significance Level Sig	Degrees of Freedom	Regression Coefficient B	Calculated T	Significance Level Sig
Quality Digital Customer Service	0.706	0.498	16.242	0.00	Regression = 1 The Rest = 131 Total = 132	0.240	4.616	0.00

the quality of banking services. The correlation coefficient R is 0.706, and the coefficient of determination R2 is 0.498. The degree of influence B is 0.342, indicating that an increase in customer experience leads to an impact on digital customer service quality. The significance of this effect is confirmed by the calculated F value (16.242) and T value (4.616). The second hypothesis, "There is a positive, statistically significant relationship between the customer experience and the quality of digital customer service," is fulfilled, and the third hypothesis, "There is a positive, statistically significant relationship between digital technologies and the quality of banking operations," is also supported.

Table 10

Shows the results of a simple linear regression analysis of the impact of digital technologies on the quality of banking operations.

Variable Function	Association R	The Coefficient of Determination R2	Calculated F	Significance Level Sig	Degrees of Freedom	Regression Coefficient B	Calculated T	Significance Level Sig
Quality Digital Customer Service	0.53	0.28	11.034	0.00	Regression = 1 The Rest = 131 Total = 132	0.312	4.714	0.00

The study reveals a significant relationship between the dimension of digital technologies and the quality of banking operations. The correlation coefficient R and coefficient of determination R2 indicate that a change in the quality of operations results from the change in digital technologies. The degree of influence B is 0.312, indicating that an increase in digital technologies leads to an impact on the quality of banking operations. The calculated F value and T value confirm this effect. The third hypothesis, which states a positive, statistically significant relationship between digital technologies and the quality of banking operations, is fulfilled, while the main hypothesis, which states a positive, statistically significant relationship between digital transformation and the quality of banking services, is also confirmed. The results support the hypothesis that digital transformation is positively correlated with the quality of banking services. The study reveals a significant impact of digital transformation on the quality of banking services in the banking sector. TBI and the Bank of Baghdad have higher quality services than Al-Rasheed and Al-Rafidain Banks due to their use of electronic work and higher volume of electronic transactions. The employees in these banks are qualified and experienced, providing flexibility, speed, and diversity of services to satisfy customers and attract them in the face of competition. The increase in investment in digital transformation, particularly in infrastructure, is due to the significant value of it. The size of customers' deposits also allows them to invest, and the value and volume of daily transactions, particularly related to government transactions, contribute to the success of these banks.

Conclusions and recommendations:

The competitive environment has made it challenging for financial institutions and individuals to maintain success and excellence. To overcome these challenges, they must face problems and seize opportunities. This requires a combination of effort and creativity. Ensuring workforce development, building digital marketing expertise, and focusing on employee psychology can positively impact performance and achievement indicators for both individuals and organizations.

Conclusions:

When compared to government banks, private banks are more concerned with the type of service and are more equipped to prepare human resources for effective electronic marketing performance.

It was discovered that, in contrast to private bank managers, most government bank managers do not understand the significance of digital transformation.

Government banks' lack of interest in customers' demands and aspirations, indicating a lack of flexibility in their financial operations and the absence of the notion of modern digital transformation.

failing to pay attention to the external and internal look of bank buildings, as well as failing to provide customers with the essential services when they are in the bank.

Failure to keep up with technical advancements in banking services as compared to commercial banks.

The absence of quality performance in what banks deliver in general, whether in the quality of services or in how these services are given, because of the bank's poor electronic marketing direction and failure to raise client knowledge about digital transformation.

The lack of many electronic banking services, which resulted in customers dropping out and turning to alternatives other than banks, such as banking and transfer offices, causing banks to lose cash liquidity for the purpose of trading it for various other services, such as bank credit to obtain a financial return, represented by interest and various fees.

Recommendations:

Increasing the efficiency of digital workers and providing ongoing training on dealing with digital services and clients.

Extending the financial service system to facilitate more digital transformation in the banking industry, particularly the government sector, which now lacks such a system.

Promoting a culture of digital transformation implementation among bank workers and encouraging them to increase efforts to educate citizens about the necessity of digital transformation, accessible services, and how to use them.

Increasing investment in electronic security software, preventing piracy, and safeguarding financial networks through legislation that holds them accountable, protects the consumer, and ensures the security and secrecy of his transactions.

Increasing the range of digital banking services to fulfill the requirements and wants of the most often used clients, as well as offering ATMs that are still insufficient for banking transactions and decreasing credit risks.

Marketing digital services to conventional consumers who are not digitally literate, as well as organizing a session for them through banks to raise digital awareness.

Increasing the availability of new digital banking services that keep up with increasing technological advancement.

Bibliography

The Central Bank of Iraq. Annual report. Baghdad: The Central Bank of Iraq, 1998.

Al Masoudi, Abdul Hadi. "Electronic Banking Business." Al-Yazouri Scientific Dar for Publishing and Distribution (2016).

Al -Shammari, Nazem Muhammad Nuri. Electronic Banking tools and expansion obstacles. Amman - Jordan: Wael Publishing House, 2008.

Al-Anazi, Salem Muhammad Mutash Jumaat. "The role of digital transformation in activating the digital recording of financial technology music and it is impact on partial services for the Covid -19 crisis." Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research (2020).

Al-Haddad, Awad Badir. Marketing of Banking Services. Cairo: Dar Al-Bayan, 1999.

Ali, Abdel Moneim Al-Sayyid Ali. Pesticides on phones and banks. N/D.

Al-Naimat, Suleiman Zayed Ali. The impact of the dimensions of the quality of banking services on performance. Jordan: International Islamic Sciences University, 2014.

Al-Tahir, Ahmed Al-Tahir Muhammad. The quality of banking services as an input to increasing the competitiveness of banks. Sudan: Faisal Islamic Bank of Sudan, 2015.

Jumaa, Hrous Abdullah Al-Sadiq. " Banking marketing and its impact on the quality of banking services." Scientific Journal of Business and Environmental Studies (2017).

Lami, Al. coadec.uobaghdad.edu.iq. n.d. coadec.uobaghdad.edu.iq.

Natarajan, Harish & Feyen, Erik & Saal, Mathew. DIGITAL FINANCIAL SERVICES. World Bank Group, 2020.

Rahim, Abbas Fadel & Awad, Hamid Shi'a & Fadel, Hani Abbas. Banking Operations. Baghdad - Iraq: Justice Press,, 2017.

Safar, Ahmed. Electronic Payment Systems. Al -Halabi Human Rights Publications, 2008.

Taha, Tariq. Bank Management and Banking Information Systems. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2000 .

Wadih, Osama Wagdy & Metwally, Madiha Muhammad. "Digital Bank ." Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research (2020).

Zidane, Muhammad. The Role of Marketing in the Banking Sector. Algiers: Faculty of Economic Sciences, University of Algiers, 2000.

نموذج مقترح لتحسين المحفظة الاستثمارية باستعمال تقنيات التعلم الآلي والخوارزمية الجينية: دراسة لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.م. ليث حليم مالك الحجيمي
ماجستير علوم مالية ومصرفية / باحث في التكنولوجيا المالية

laithhaleem95@gmail.com

الملخص

تتمثل مشكلة التحسين في محاولة تخصيص الأصول ضمن المحفظة الاستثمارية لتحقيق ما تعرف بالمحفظة المثلى، إذ يشكل ذلك تحدياً بالغ الأهمية للمستثمرين في أسواق رأس المال. يهدف البحث إلى تقديم نموذج فعال لتحسين محفظة الأسهم باعتماد تقنيات التعلم الآلي والخوارزمية الجينية. ويتلخص دور تقنيات التعلم الآلي في التنبؤ بأسعار الأسهم الأسبوعية، إذ يتم اختبار عدة نماذج بهدف اختيار النموذج الأكثر دقة. ليتم بعد ذلك الاعتماد على مخرجاتها في تحسين المحفظة بواسطة الخوارزمية الجينية، إذ يتم اختبارها وفقاً لأربعة مستويات من التحسين للتأكد من فاعليتها. وقد تألفت عينة البحث من 12 شركة الأكثر تداولاً في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2014/9/1 إلى 2023/9/1 مع مراعاة تنوع القطاعات المختارة. أظهرت نتائج الدراسة دقة عالية لنماذج التعلم الآلي في التنبؤ بأسعار الأسهم تجاوزت معظمها 90%. كما بينت النتائج قدرة عالية وفاعلية للخوارزمية الجينية في مستويات التحسين الأولية، إذ وجد الباحث أن زيادة مستويات التحسين قد يؤدي إلى تركيز الأصول في المحفظة. لذلك، أوصى الباحث بالاعتماد على تقنيات التعلم الآلي والخوارزمية الجينية في تحسين المحافظ الاستثمارية مع مقارنة النتائج مع الدراسة الحالية.

Abstract

The optimization problem involves efficiently allocating assets within an investment portfolio to achieve what is known as, the optimal portfolio. This constitutes a significant challenge for investors in capital markets. The research aims to propose an effective model for optimizing a stock portfolio through the adoption of machine learning techniques and a genetic algorithm. Machine learning is employed to predict weekly stock prices, as several models are rigorously tested to determine the most accurate one. These model outputs are then utilized to optimize the portfolio using a genetic algorithm. The algorithm is tested at four levels of optimization to ensure its effectiveness. The research sample comprises the 12 most traded stocks on the Iraq Stock Exchange from September 1, 2014, to September 1, 2023,

considering a diverse range of selected sectors. The research results demonstrate a high accuracy of machine learning models in predicting stock prices, with the majority exceeding 90%. Moreover, the results underscore the significant effectiveness of the genetic algorithm, especially in the early stages of optimization. The researcher observed that increasing the levels of optimization might lead to an asset concentration within the portfolio. Therefore, the researcher recommends leveraging machine learning and genetic algorithms to optimize investment portfolios, while suggesting a comparative analysis of the results with the current study

مقدمة

تعد مشكلة تحسين المحفظة الاستثمارية من أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين في الأسواق المالية، لاسيما ما يتعلق بالاستثمار في الأسهم. والسبب في ذلك يعود إلى ما تتميز به حركة أسعار الأسهم من تقلبات سريعة نتيجة تأثرها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والظروف السياسية والاجتماعية فضلاً عن العوامل النفسية. إن الهدف الأساس من تشكيل المحافظ الاستثمارية هو رغبة المستثمرين في الموازنة بين العوائد والمخاطر من خلال تنويع الأصول ضمن المحفظة، بما يضمن حداً أدنى من المخاطر مقابل مستوى مقبول من العوائد، أو حداً أعلى من العوائد مقابل مستوى مقبول من المخاطر، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً في أدبيات المال والاعمال "بالمحفظة المثلى". لهذا، حظي موضوع المحفظة الاستثمارية المثلى باهتمام بالغ في الدراسات الاكاديمية والأبحاث المهنية. إذ طرحت العديد من النظريات والأساليب التي بحثت في مجملها مشكلة تحسين المحافظ الاستثمارية، بدءاً من نظرية المحفظة الحديثة لهاري ماركويتز عام 1952، ونموذج بلاك ليترمان عام 1992 وصولاً إلى نظرية المحافظ السلوكية التي طرحها شيفرين وإتسمان عام 2000. لتتوالى بعد ذلك الأساليب والطرق والنظريات الحديثة والتي يدور معظمها في فلك علوم الرياضيات والإحصاء. إن زيادة تعقيد البيئة الاستثمارية وما تتعرض له الأسواق المالية من اهتزازات كبيرة يلقي بظلاله بشكل أو بآخر على عوائد الأسهم، الأمر الذي قد يربك عملية اتخاذ القرار لمدراء المحافظ، لاسيما بعد فشل الأساليب التقليدية في حل مشكلة تحسين المحافظ الاستثمارية. لهذا، ازداد مؤخراً الاهتمام بالأساليب والطرق الحديثة القائمة على تقنيات التعلم الآلي والخوارزميات الجينية لما تمتلكه من قدرة عالية ومرونة كبيرة في تحليل البيانات المالية وتفسيرها بشكل أكثر فاعلية ودقة. فقد ساهمت تقنيات التعلم الآلي من خلال قدرتها على التعلم من السياق واكتشاف أنماط البيانات في التغلب على ضعف الأساليب الإحصائية في التنبؤ بالسلاسل الزمنية المعقدة، فضلاً عن اختصارها للوقت وتخفيضها لكلفة التنبؤ. كما قدمت الخوارزميات الجينية حلولاً رائدة في مجالات المال والاعمال وإدارة المخاطر فضلاً عن اسهامها في تحسين محافظ الاستثمار من خلال قدرتها في توظيف مفهوم التطور الجيني في معالجة الأخطاء في اتخاذ القرار وتحسين أداء الأصول المالية. وتأسيساً على ذلك، يمكن توضيح مشكلة، وأهمية، وأهداف البحث الحالي فيما يأتي:

مشكلة البحث: تتلخص في اختبار إمكانية تقنيات التعلم الآلي والخوارزمية الجينية كنموذج مقترح لتحسين المحفظة الاستثمارية.

أهمية البحث: تكمن في الاستفادة من توظيف التقنيات الحديثة واختبار قدرتها وفاعليتها في تحسين محفظة الأسهم لعينة مختارة من القطاعات المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية.

هدف البحث: هو تقديم نموذج فعال يعتمد في تحسين محافظ الأسهم من خلال الخوارزمية الجينية على مخرجات تقنيات التعلم الآلي في التنبؤ بأسعار الأسهم. وهو أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تعتمد في الغالب على البيانات التاريخية.

لذلك، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام، يتضمن الأول الإطار النظري لمفاهيم المحفظة الاستثمارية وتقنيات التعلم الآلي والخوارزمية الجينية. فيما يتضمن الثاني الإطار العملي لنموذج البحث المقترح وأساليب

التحليل فضلاً عن مناقشة النتائج. لينتهي البحث بالخلاصة التي تتضمن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من نتائج الدراسة العملية وأهم التوصيات في ذلك.

بعض الدراسات السابقة

بحثت العديد من الدراسات والأبحاث المحلية والعالمية في مجال تحسين المحافظ الاستثمارية. ومن ذلك،

دراسة (العاني، 2008):

اختبرت هذه الدراسة استخدام البرمجة التربيعية في تحديد المحفظة الاستثمارية المثلى بالاعتماد على نظرية ماركويتز. وعلى الرغم من اعتماد الباحث على أداة Solver في تخصيص أصول المحفظة، والتي تمثل نهجاً بدائياً من الخوارزميات التطويرية، إلا أن ما يؤخذ على الدراسة هو صغر حجم العينة المؤلفة من أربعة مصارف بالإضافة إلى تركيزها على قطاع واحد مما يتجاهل خاصية التنويع للمحفظة الاستثمارية وهو الهدف الأساس من تشكيلها.

(الحبيب؛ نجاة، 2014):

بحثت هذه الدراسة فعالية الخوارزمية الجينية في تقدير المحفظة الاستثمارية المثلى لعينة من الأسهم المدرجة في بورصة الجزائر. وبالرغم من توصل الدراسة إلى إمكانية تقدير محفظة استثمارية، إلا أنها اقتصرت على عينة صغيرة مؤلفة من خمسة أسهم، كما أنها لم تختبر تقدير محافظ على عدد من مستويات التحسين لتقييم المحفظة المثلى التي قد تتغير بتغير مستويات التحسين للخوارزمية الجينية، إضافة إلى اعتمادها على بيانات تاريخية فقط.

(Song and Yang, 2017):

قدمت هذه الدراسة نموذجاً قائماً على خوارزميات التعلم الآلي المصنفة لاختيار محفظة الأسهم، إذ اعتمدت على تحليل البيانات التاريخية للأسهم بالإضافة إلى الاخبار وصدمات المشاعر. وعلى الرغم من أهمية نموذج الدراسة في الدمج بين العوامل الفنية والعوامل النفسية في اتخاذ القرار، إلا أن النتائج قد تكون مربكة ومختلفة من شخص إلى آخر. كما أنها قد تنفع على المدى القصير فقط.

(Zhang and Roberts, 2020):

بحثت هذه الدراسة إمكانية تحسين المحافظ الاستثمارية باستعمال تقنيات التعلم العميق (الشبكات العصبية) من خلال التحسين المباشر للأوزان النسبية للأصول في المحفظة بهدف تحسين نسبة Sharpe، وبالرغم مما توصلت إليه الدراسة من فاعلية النموذج المستخدم، إلا أن اعتماده على بيانات تاريخية يضعف إمكانية الاعتماد عليه في تخصيص المحافظ في الواقع.

(Kaczmarek and Perez, 2022):

اختبرت هذه الدراسة خوارزميتي التحسين Mean-Variance وHRP في تحسين محفظة الأسهم لعينة مختارة من أسهم S&P500 وذلك بالاعتماد على مخرجات تقنية الغابات العشوائية للتنبؤ بعوائد الأسهم الزائدة. وقد أثبتت نتائج الدراسة تفوق خوارزميتي التحسين على الطريقة المتساوية في توزيع الأصول بنسبة

وصلت إلى 18%. إلا أن اعتماد الباحثون على تقنية الغابات العشوائية وحدها في التنبؤ بالعوائد دون مقارنتها بتقنيات التعلم الآلي الأخرى يجعل نتائج الدراسة موضعاً للشك.

الإطار النظري للبحث

المحفظة الاستثمارية

مفهوم المحفظة الاستثمارية

تُعدّ نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة التي قدمها العالم الأمريكي هاري ماركويتز في عام 1952، أحد أهم الأسس النظرية في عالم الاستثمار المالي، إذ استند ماركويتز في تطوير نظريته إلى مجموعة من الفرضيات المتعلقة بسلوك المستثمر. وتتمحور نظرية المحفظة الحديثة حول قرارات المستثمر في اختيار الأصول التي يتعين عليه الاستثمار فيها، إذ تهدف إلى تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر المتوقعة من الاستثمار من خلال تحقيق أقصى عائد ممكن دون زيادة المخاطر أو تخفيضها إلى مستوى معين من العائد. لهذا، تقترح هذه النظرية أسلوباً عملياً يُمكّن المستثمرين في الأسواق المالية من اتخاذ قرارات سليمة تستند إلى تحليل واقعي يوازن بين العائد والمخاطرة (حطاب 2007: 5). إن مفهوم المحفظة بشكله العام موجود قديماً ويعود إلى الرغبة في التحوط ضد المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات في أصول متنوعة ولعل أشهر ما قيل تعبيراً عن ذلك هو "لا تضع كل البيض في سلة واحدة" في إشارة إلى أهمية التنويع. ويعد قرار تنويع الاستثمارات من أهم التحديات التي تواجه المستثمرين لاسيما قرار الاستثمار بالأسهم، إذ يتطلب ذلك جهداً كبيراً يقع على عاتق مدراء المحافظ لتحليل أداء الأسهم بشكل منفرد ومن ثم توزيعها في محفظة متوازنة تحقق رغبة المستثمر (دلول، 2010: 43). لقد تناول تعريف المحفظة الاستثمارية العديد من الباحثين ومنهم (Elton & Gruber, 1992: 5) الذي يرى بأنها موجودات متمثلة بمجموعة من الأوراق المالية مملوكة من قبل شخص أو مؤسسة يتم تشكيلها على أساس بعض القرارات الإدارية والمالية المختصة. وأوضح (Gitman, 2009: 228) بأن المحفظة الاستثمارية عبارة عن تشكيلة من الأوراق المالية يمكن أن تكون متكونة من أسهم فقط وفي هذه الحالة تسمى (بمحفظة الأسهم)، أو يتم تشكيلها من السندات فقط وفي هذه الحالة تسمى (محفظة السندات)، أو يتم تشكيلها من الإثنين معاً. ويرى (Tennent, 2008: 130) بأن موجودات المحفظة الاستثمارية لا تقتصر على الأسهم العادية والسندات فقط إنما يمكن أن تتألف من الأسهم الممتازة والأوراق المالية المشتقة. وأوضح (سامي، 2018: 234) بأن توليفة المحفظة الاستثمارية من الأوراق المالية قد تجمع بين خصائص كل مكون لها أو لا تجمع من حيث العوائد والمخاطر المستقبلية. وعلى أساس ما تقدم يرى الباحث بأن المحفظة الاستثمارية ما هي إلا تشكيلة من الاستثمارات المالية يكون الهدف الرئيس منها تنويع الأصول لضمان توزيع المخاطر المحتملة بشكل يؤدي إلى تحقيق أقصى عائد ممكن مقابل مستوى معين من المخاطر أو حداً أدنى من المخاطر مقابل عائد مقبول، ويعود ذلك إلى رؤية المستثمر واستراتيجيته الاستثمارية، إذ تختلف مكونات المحفظة الاستثمارية من الأوراق المالية بناءً على ما إذا كان المستثمر متحوطاً أو مغامراً، ولهذا يتطلب اختيار الأصول المالية المكونة للمحفظة قدراً كبيراً من العناية لاتخاذ القرار السليم.

أهمية المحفظة الاستثمارية

يشهد عالم الاستثمار وأدواته تطورات كبيرة لاسيما في السنوات الأخيرة، إذ أصبح هذا التطور يفرض بشكل متزايد الحاجة إلى الخبرات الاستثمارية لفهم كيفية اختيار وإدارة الأدوات الاستثمارية بكفاءة مما يحقق

أهداف المستثمرين، ويعود هذا التركيز المتزايد على التخصص والخبرة إلى الأوضاع المالية المتغيرة، حيث تحققت فوائض مالية ملحوظة في المؤسسات المالية ولدى المستثمرين الأفراد في مختلف القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق الأنشطة المصرفية وتنوعها مثل الصناديق المشتركة والمؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد. ولمواكبة هذه التطورات، أصبح من الضروري لهذه المؤسسات الاعتماد على محافظ استثمارية متنوعة بهدف تحقيق السيولة المستدامة وزيادة القدرة المالية (المومني، 2009: 19) هذا التحول الواضح في البيئة المالية دفع بالمزيد من الاهتمام إلى إدارة المحافظ الاستثمارية. إذ يُعتبر هذا المجال الآن جزءًا حاسمًا من استراتيجيات الاستثمار والتخطيط المالي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية للأفراد والمؤسسات.

أهداف المحفظة الاستثمارية

يسعى مدراء المحافظ الاستثمارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتألف بالعادة من أهداف عامة تشترك بها جميع المحافظ الاستثمارية كتحقيق أعلى عوائد ممكنة في ظل مستوى معين من المخاطر والحفاظ على رأس المال، وأهداف ثانوية كالحفاظ على مستوى معين من السيولة لمواجهة الظروف وتجنب حالة الإفلاس (المومني، 2009: 21)، ويمكن تلخيص أهداف المحفظة الاستثمارية بما يأتي:

الحفاظ على رأس المال وتنميته: يعد الحفاظ على رأس المال من أهم التحديات التي تواجه مدراء المحافظ، إذ ينبغي على مدير الناجح اختيار توليفة مناسبة من الأوراق المالية بما يوازن بين الربح والخسارة لحماية رأس المال من تقلبات السوق (Hilsted, 2012: 51)، ولا يقف الأمر عند ذلك فحسب، إذ يقع على عاتق مدير المحفظة العمل على تنمية رأس المال وهو الهدف الأساس الذي تشكلت لأجله المحفظة فينبغي أن يكون هنالك نمواً حقيقياً في رأس المال المستثمر (ربابعة، 2010: 16).

تنويع محفظة الأصول: إن أحد الأهداف الرئيسة للمحفظة الاستثمارية هو التحوط ضد المخاطر عن طريق تنويع الأوراق المالية داخل المحفظة بما يضمن تخفيض هامش المخاطرة (ال شبيب، 2010: 17).

الحفاظ على مستوى مقبول من السيولة: يقصد بسيولة الأوراق المالية هي سرعة التخلص منها بتحويلها إلى نقد، وبالتالي فإن الحفاظ على سيولة المحفظة مقرون بمدى قدرة مدير المحفظة على بيع الأوراق التي تتضمنها بسرعة لتحويلها إلى نقد (عبد الحميد وعمر، 2015: 98).

استقرار التدفقات النقدية: يهدف المستثمرون في الغالب إلى استقرار عوائد الاستثمار من خلال إعادة استثمار العوائد المتولدة في محافظ مربحة تساعد على استقرار العوائد وتعويض كلفة الفرص البديلة (Saed & Mohmmed, 2014: 7).

عائد ومخاطرة المحفظة الاستثمارية

عائد المحفظة الاستثمارية

يعرف العائد ببساطة من وجهة النظر الاقتصادية بأنه الزيادة الحاصلة في الإيرادات على التكاليف، والارباح التي لا تحدث من التغير في الأسعار نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للموجود (الحسنكو، 2004: 30)، وقد جرت العادة أن يصنف العائد إلى ثلاث أصناف، وكما يأتي:

معدل العائد المتحقق (Realized Rate of Return): وهو العائد المتحقق فعلياً نتيجة للنشاط التشغيلي للمشروع أو من التغير في القيمة السوقية للأصل الاستثماري، ويتم احتسابه في العادة اعتماداً على البيانات التاريخية كقائمة المركز المالي وكشف الدخل ونشرات التداول في حالة الأسهم (Brigham & Ehrhardt, 2001: 220)، ويتم احتسابه وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\boldsymbol{Rj = \frac{pt - (pt - 1)}{pt - 1}} \qquad (1)$$

إذ أن:

pt: سعر السهم الحالي
pt-1: سعر السهم السابق

معدل العائد المتوقع (Expected Rate of Return): يُعرف معدل العائد المتوقع بأنه نسبة الربح التي يتوقع المستثمر الحصول عليها نتيجة لاستثمار أمواله في أصل ما، ويمكن التنبؤ به من خلال المعلومات المتوفرة عن حالة السوق أو عمليات التداول باستخدام الطرق الإحصائية أو الرياضية (Jordan & Miller, 2009: 381).

معدل العائد المطلوب (Required Rate of Return): يُعرف معدل العائد المطلوب بأنه الحد الأدنى للعائد الذي يقبله المستثمر لتعويضه عما يسمى بالمخاطرة المنتظمة والتي لا يمكن تجنبها بالتنويع، وبذلك فهو يرتبط مع المخاطرة المنتظمة بشكل طردي، وبحسب نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) يمكن تحديد معدل العائد المطلوب من خلال العلاقة بين عائد السوق وعائد السهم أو ما يعرف مقياس بيتا (Hitchner, 2017, 16) وكما في المعادلة الآتية:

$$\boldsymbol{RR = R_f + \beta(R_m - R_f)} \qquad)2($$

إذ أن:

RR: معدل العائد المطلوب
Rf: معدل العائد الخالي من المخاطرة
β: معامل بيتا
Rm: معدل عائد السوق

تجدر الإشارة إلى أن المقاييس السابقة للعوائد هي مقاييس عوائد الاستثمارات الفردية، أما ما يتعلق بعائد المحفظة الاستثمارية فيعرفه (Van Horne & Wachowicz, 2008: 21) بأنه المتوسط المرجح لعوائد

الأصول داخل المحفظة، أي عند تشكل محفظة الأسهم يكون عائد المحفظة المتوقع هو المجموع المرجح لعوائد الأسهم المتوقعة في المحفظة، ويحتسب وفقاً للمعادلة الآتية:

$$R_p = \Sigma\,(w_i * R_i) \qquad (3)$$

إذ أن:

Rp: عائد المحفظة الاستثمارية
Wi: الوزن الترجيحي للأصل
Ri: العائد المتوقع للأصل

مخاطرة المحفظة الاستثمارية

تعرف المخاطرة في عالم الاستثمار بشكل عام بأنها حالة عدم اليقين من نتائج الاستثمار في المستقبل، أي أنها التغيرات غير المتوقعة في التدفقات النقدية على المدى الزمني كأن تكون العوائد الفعلية المتحققة من الاستثمار أقل من العوائد المتوقعة أو المخطط لها، وفي الحقيقة فإن عالم الاستثمار يكون عرضة بشكل كبير للاهتزازات والتقلبات بسبب كثرة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والبيئية المؤثرة فيه (Malz Allan, 2011: 50)، ووفقاً لما سبق فإن المخاطرة في عالم المال والأعمال تصنف إلى صنفين رئيسين:

المخاطرة المنتظمة: هي نوع من المخاطر المالية التي يصعب تجنبها عند الاستثمار في الأسواق المالية، إذ تتميز بأن تأثيرها يكون شاملاً لجميع القطاعات الاستثمارية في السوق، وتنشأ هذه المخاطرة نتيجة لعوامل واسعة النطاق مثل التغيرات الاقتصادية والأحداث السياسية وتقلبات أسعار الفائدة والمشاعر السائدة في السوق على عكس المخاطرة غير المنتظمة التي يمكن تخفيفها أو الحد منها عن طريق تنويع المحفظة الاستثمارية (Damodaran, 2020: 34).

المخاطرة غير المنتظمة: تشير إلى المخاطر التي يمكن تجنبها أو تقليلها من خلال التنويع الجيد في المحفظة الاستثمارية، إذ تنشأ نتيجة لعوامل خاصة بشركة أو صناعة معينة كالتقلبات في الأسعار السوقية للأسهم أو التغيرات التنظيمية الحكومية التي قد تؤثر على أداء قطاع معين أو شركة معينة (Rejda, 2016: 30).

وتُقاس مخاطر الأصول المالية عادة باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية والرياضية أشهرها وأكثرها استخداماً هو الانحراف المعياري أو التباين لأسعار الأصول عن وسطها، إذ يساعد هذا الأسلوب في تقدير مدى تقلب أسعار الأصول على المدى الزمني وهو ما يعطي صورة واضحة عن مخاطر الاستثمار، ومع ذلك فإن الانحراف المعياري أو التباين هو مقياس لحساب المخاطرة للأصول المفردة، أما ما يتعلق بمخاطر المحفظة الاستثمارية فلا تقاس بالمجموع المرجح لمخاطر كل أصل داخل المحفظة بسبب الارتباط بينها لذلك تحسب مخاطرة المحفظة الاستثمارية وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\sigma = \sqrt{w_1^2\sigma_1^2 + w_2^2\sigma_2^2 + 2w_1w_2Cov_{1,2}} \qquad (4)$$

إذ أن:

σ: انحراف المحفظة الاستثمارية
Wi الوزن الترجيحي لمخاطرة الأصول
Cov: التباين المشترك

التعلم الالي Machine Learnings

يُعرَّف التعلم الآلي بأنه مجال فرعي من الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) يهتم بتطوير الخوارزميات التي تسمح للأنظمة الحاسوبية بتعلم أداء المهام من البيانات المتاحة دون الحاجة إلى البرمجة المسبقة، إذ يعتمد التعلم الآلي على فكرة أن البيانات يمكن أن تستخدم لتحديد الأنماط والعلاقات التي يمكن استخدامها بعد ذلك لأداء مهمة محددة كالتصنيف أو التنبؤ بالبيانات غير المرئية (Scott & Kimani, 2023: 7)، وتندرج خوارزميات التعلم الآلي في ثلاث أنواع، الأول هو التعلم الخاضع للإشراف (Supervised Learning) وفي هذا النوع يتم تزويد الخوارزمية ببيانات الإدخال والإخراج للتدرب عليها وبناء التوقعات لاحقاً، والثاني هو التعلم غير الخاضع للإشراف (Unsupervised Learning) وفي هذا النوع يتم تزويد الخوارزمية ببيانات الإدخال فقط، إذ تكون الخوارزمية قادرة على توقع الإخراج من خلال هيكلة البيانات وتحليل العلاقات، أما النوع الثالث فهو التعلم المعزز (Reinforcement Learning) وهذا النوع يقوم على أساس التجربة من خلال الاعتماد على نظام المكافأة (Chinnamgari, 2019: 13-18). بشكل عام سيركز البحث على خوارزميات التعلم الخاضع للإشراف الأكثر شيوعاً واستخداماً كونها الأنسب للتعامل مع السلاسل الزمنية لأسعار الأسهم، إذ تشتهر هذه الخوارزميات بحل مشكلتي التصنيف (Classification) والانحدار (Regression) من خلال التدرب على البيانات التاريخية لبناء نماذج تنبؤية تكون قادرة على التعامل مع البيانات الجديدة التي لم تتدرب عليها مسبقاً، وما يميز خوارزميات التعلم الالي عن الأساليب الإحصائية التقليدية هو قدرتها على التعامل مع البيانات غير الخطية مما يجعلها خياراً مفضلاً للتنبؤ بالسلاسل الزمنية العشوائية أو غير المستقرة (Dangeti, 2017: 10). ينطوي التعلم الالي الخاضع للإشراف على عدد لا حصر له من الخوارزميات التي تختلف فيما بينها بالهيكلية والأسلوب، لذلك من المهم اختيار الخوارزمية المناسبة لإداء الوظيفة المحددة، غير أنه ليس هنالك معايير محددة متفق عليها للاختيار ويخضع ذلك في كثير من الأحيان لمبدأ التجربة والخطأ للمفاضلة بين الخوارزميات بناءً على مقاييس الأداء المعروفة (Bhukya, 2021: 3-4)، وفيما يأتي يوضح الجدول (1) خوارزميات التعلم الالي الخاضع للإشراف الأكثر شيوعاً واستخداماً.

جدول (1): خوارزميات التعلم الالي الخاضع للإشراف

الخوارزمية	الاختصار	الشرح
Support Vector Machine (خوارزمية آلة دعم المتجه)	SVM	يتلخص مبدأ عمل هذه الخوارزمية في محاولة إيجاد الحد الفاصل الأمثل Separating hyperplane والذي يفصل بين مجاميع البيانات عن طريق تعظيم الهامش Margin بأكبر ما يمكن (Kubat, 2021: 84).

Decision Tree (خوارزمية شجرة القرار)	DT	يستند مبدأ عملها على تقسيم البيانات إلى فئات مصنفة عن طريق سلسلة من القرارات المسندة إلى القيم في مجموعة من المتغيرات بشكل هياكل شجرية تتوزع إلى فروع (Branches) وأوراق (Leaves)، ويتم اتخاذ القرار بناء على عدة المعايير كالتباين والتكافؤ (Lewis, 2017: 11).
Random Forests (خوارزمية الغابات العشوائية)	RF	تتكون هذه الخوارزمية من عدد من شجرات القرار، ويتلخص مبدأ عملها على توزيع عينة البيانات على شجرات ليتم اتخاذ القرار وفق مبدأ الأغلبية، أي ترجيح الإخراج الذي اتفقت عليه الأغلبية من شجرات القرار المكونة للخوارزمية (Jo, 2023: 189).
K-Nearest Neighbors (خوارزمية أقرب الجيران)	KNN	ويعتمد مبدأ هذه خوارزمية على حساب المسافة الاقليدية (Euclidean) بين مجموعة من النقاط المحورية، إذ كلما تقاربت المسافة بين نقطتين من البيانات زادت احتمالية انتماء النقطتين لبعضهما البعض، يشير (K) إلى عدد النقاط التي يتم تصنيف إحدى النقاط على أساس المسافة بينها (Chomboon et al, 2015: 281).
XGboost Algorithm (خوارزمية تعزيز التدرج الشديد)	XGB	تعتمد هذه الخوارزمية على بناء مجموعة من شجرات القرار الصغيرة، إذ تبدأ بنموذج أولي يتم تقييم أداءه، ثم تقوم بإنشاء نماذج إضافية لتصحيح الأخطاء المكتشفة، يستمر تكرار هذه العملية ببناء المزيد من النماذج لتحسين التوقعات باستخدام تقنية تعزيز التدرج، ليتم بعد ذلك المقارنة بينها وترجيح التنبؤ الأكثر دقة (Liang, 2019: 1).
Bootstrap Aggregating (خوارزمية تجميع البوتستراب)	BG	تشترك هذه الخوارزمية مع خوارزمية تعزيز التدرج بمبدأ العمل إلى حدٍ ما، إلا أنها تختلف بإمكانية بناء أي نموذج تعلم آلي وليس شجرات القرار فقط، كما أنها تعتمد على الانحدار المتوسط في تجميع النماذج وتحسينها (Barutçuoğlu, 2003, 76).

Genetic Algorithmالخوارزمية الجينية

تُعد الخوارزمية الجينية أحد أنواع الخوارزميات التطويرية التي أُقتبست فكرتها من آلية التطور الطبيعية في الأحياء التي تستند إلى نظرية الانتقاء الطبيعي لتشارلز دارون. تم تطوير هذه الخوارزمية لأول مرة على يد العالم الأمريكي جون هولاند في خمسينيات القرن الماضي وقد نشر أبحاثه عن الخوارزمية الجينية في كتابه الشهير "التكيف في النظم الطبيعية والاصطناعية" عام 1975. وتقوم الخوارزمية الجينية على فكرة تمثيل الحلول المحتملة للمشكلة بواسطة سلاسل من المعلومات تسمى "كروموسومات"، تتألف من مجموعة من الوحدات البنائية تسمى "الجينات" والتي تحمل الخصائص المميزة لكل كروموسوم، إذ تمثل الكروموسومات حلولاً محتملة لمشكلة التحسين، وهو ما يحاكي آلية انتقال الصفات الوراثية وتطور الأجيال في الكائنات الحية (Burke, 2014: 97-98). تتلخص فكرة الخوارزمية الجينية في تمثيل الحلول المحتملة للمشكلة المطروحة على أنها أفراد، إذ يتكون كل فرد من مجموعة من الكروموسومات، ويتم إنشاء هذه الأفراد عشوائياً أو باستخدام طرق تحسين معينة كالتدرج، ثم بعد ذلك يتم تقييم كل فرد بناءً على مدى ملاءمته للمشكلة المطروحة فيتم اختيار الأفراد الأكثر ملاءمة للتكاثر ويطلق عليهم "الآباء"، لتجري بعد ذلك عملية التزاوج بين الأفراد لتكوين جيل جديد يطلق عليه "النسل" يجمع بين الصفات الموروثة من الآباء، ليتم بعد ذلك إجراء تغييرات عشوائية على الأفراد الجدد، وهو ما يسمى الطفرات، وتتكرر هذه العملية بشكل دوري حتى يتم

العثور على حل مقبول للمشكلة المطروحة (Xu, 2015: 10). الشكل (1) يوضح خطوات عملية التحسين للخوارزمية الجينية.

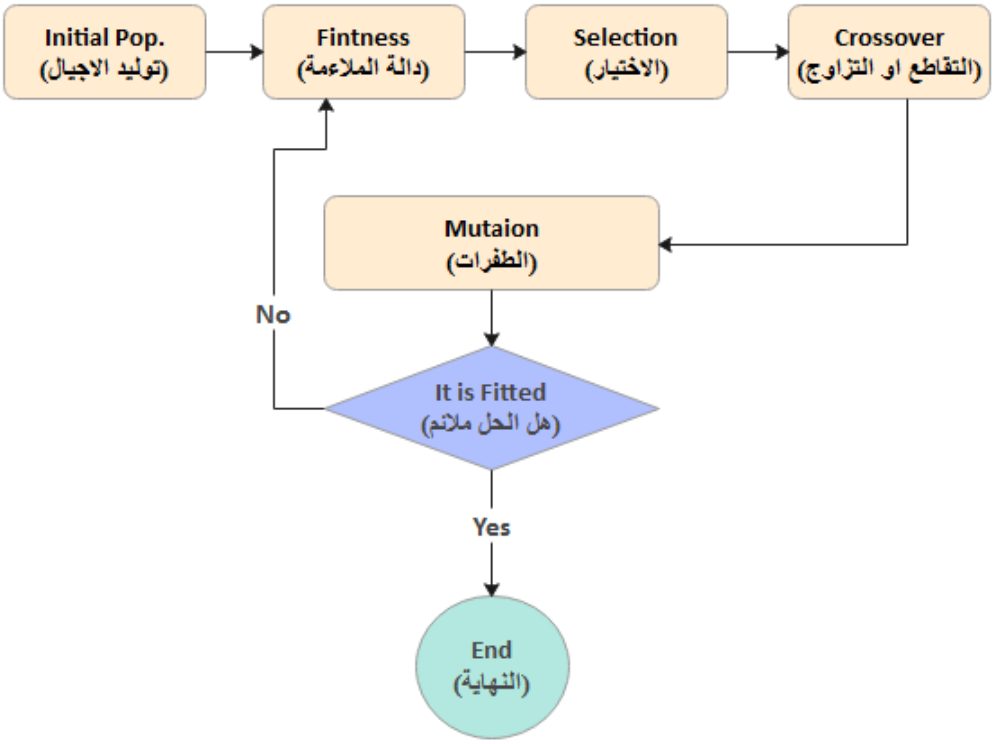

الشكل (1): خطوات عملية التحسين للخوارزمية الجينية

2. الإطار التطبيقي

2.1. البيانات وطرق البحث

2.1.1. البيانات

تم الحصول على بيانات البحث من سوق العراق للأوراق المالية وهي عبارة عن أسعار الأسهم للفترة من (2014/9/1) إلى (2023/9/1) على أساس يومي. وقد ركز البحث في بادئ الأمر على شمول جميع الأسهم المتداولة في السوق وللقطاعات كافة لضمان تنويع جيد في بناء المحفظة الاستثمارية، إلا أن بيانات بعض الأسهم المتداولة غير مكتملة وتحتوي على توقفات عديدة مما يصعب عملية التنبؤ بأسعارها. لهذا شملت عينة البحث (12) سهم الأكثر تداولاً في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة وبحد أدنى سهم لكل قطاع من القطاعات المختارة. والجدول (2) يستعرض بعض الاحصائيات الوصفية لأسعار الإغلاق للأسهم المختارة.

جدول (2): احصائيات أسعار الاغلاق للأسهم عينة الدراسة

السهم	رمز السهم	المشاهدات	Mean	STD	MIN	MAX
العراقية لإنتاج البذور	AISP	1021	7.83	2.63	4.00	13.55
مدينة العاب الكرخ	SKTA	1574	4.58	1.42	2.50	10.75
فندق بغداد	HBAG	1176	8.50	0.91	6.11	12.50
بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	1725	3.28	0.84	1.33	5.70
فندق بابل	HBAY	1200	56.18	22.06	22.90	100.00
مصرف بغداد	BBOB	1705	0.88	0.54	0.00	3.47
الوطنية الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية	INCP	1410	1.30	0.83	0.39	2.92
المعمورة للاستثمارات العقارية	SMRI	1675	3.47	2.87	1.45	15.30
المنصور للصناعات الدوائية	IMAP	1550	1.27	0.73	0.56	3.22
المصرف التجاري العراقي	BCOI	1682	0.51	0.10	0.31	0.88
اسياسيل للاتصالات	TASC	1672	7.52	1.65	3.62	15.50
العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم	AIPM	1343	4.25	0.90	2.31	7.94

وتظهر الاحصائيات تباين مشاهدات الأسهم خلال فترة الدراسة، إذ كان سهم العراقية لإنتاج البذور هو الأقل مشاهدات بواقع 1021 مشاهدة، فيما كان سهم بغداد للمشروبات الغازية الأعلى مشاهدات بواقع 1725 مشاهدة، ويعود ذلك إلى تباين عدد أيام التداول. كما تظهر الاحصائيات تباين درجة الانحراف المعياري للأسهم عينة البحث، إذ كان سهم فندق بابل هو الأعلى انحرافاً بدرجة 22.06، فيما كان سهم المصرف التجاري هو الأقل انحرافاً بدرجة 0.10 ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف شدة تقلب أسعار الإغلاق للأسهم

عينة البحث خلال فترة الدراسة. كما تبين الاحصائيات متوسط أسعار الإغلاق بالإضافة إلى أعلى وأقل قيمة للسعر.

2.1.2. طرق البحث

يتم تقسيم نموذج البحث المقترح إلى مرحلتين، إذ يجري في المرحلة الأولى التنبؤ بأسعار الإغلاق للأسهم عينة البحث ولأربعة أسابيع أو ما يعادل شهر تداول باستعمال مجموعة من نماذج التعلم الآلي. فيما يتم في المرحلة الثانية بناء المحفظة الاستثمارية المحسنة باستعمال الخوارزمية الجينية بالاعتماد على أسعار الإغلاق المتنبأ بها في المرحلة الأولى. وقد أجريت الدراسة التطبيقية بالكامل على منصة Google Colab وباستعمال لغة البرمجة Python التي توفر العديد من المكتبات المختصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. وفيما يلي ملخصاً موجزاً لتطبيق المرحلتين آنفتي الذكر.

مرحلة التنبؤ بأسعار الإغلاق

يتم في بداية هذه المرحلة اجراء بعض العمليات على بيانات البحث كمعالجة القيم المفقودة وتوحيد المشاهدات وذلك بتكرار سعر الإغلاق لليوم السابق من أجل تحسين أداء نماذج التعلم الآلي والحصول على نتائج دقيقة. بعد ذلك يتم تحويل أسعار الإغلاق اليومية إلى أسبوعية عن طريق حساب متوسط سعر الإغلاق لكل أسبوع من أجل التنبؤ بأربعة أسابيع أو ما يعادل شهر تداول لكل سهم. وفي الآخر يتم تزويد نماذج التعلم الآلي المشار إليها في الإطار النظري بسلسلة أسعار الإغلاق المعالجة لكل سهم على حدة لتدريبها على البيانات وتقييم أداءها، إذ يتم اختيار النموذج الأكثر دقة للتنبؤ بسعر الإغلاق للأسابيع الأربعة التالية.

مرحلة بناء المحفظة الاستثمارية المحسنة

يتم في بداية هذه المرحلة حساب العوائد الأسبوعية للأسهم عينة الدراسة قبل تزويدها لنموذج الخوارزمية الجينية بغرض تحسين المحفظة الاستثمارية، إذ تقوم الخوارزمية الجينية بتشكيل ثلاث محافظ محسنة تناسب مختلف استراتيجيات الاستثمار، تكون الأولى مجازفة ذات أعلى عائد، والثانية متحفظة ذات أدنى مخاطرة، فيما تكون الثالثة متوازنة ذات أعلى نسبة Sharpe، إذ يجري اختبار وتقييم هذه العمليات في عدة مستويات تبعاً لعدد المحافظ التي يجري تحسينها والوقت المطلوب للتحسين في كل مستوى من أجل اختيار المستوى الأفضل، ويمكن توضيح تطبيق الخوارزمية الجينية في البحث بخمسة مراحلة متتالية كما يأتي:

توليد السكان الاولي Initial Population: يتم في هذه المرحلة إنشاء مجموعة عشوائية من السكان الأولي، إذ يتكون السكان من كروموسومات التي بدورها تتكون من جينات، إذ يمثل كل كروموسوم محفظة محتملة، فيما يمثل كل جين النسبة المئوية لكل استثمار ضمن المحفظة.

التقييم Evaluation: في هذه المرحلة يتم تقييم المحافظ المحتملة في السكان الأولي وفقاً لأهداف التحسين، وهي محفظة أعلى عائد ومحفظة أدنى مخاطرة ومحفظة أعلى نسبة Sharpe، إذ يتم ذلك من خلال ما يعرف بدالة الملائمة Fitness.

الاختيار Selection: يتم اختيار المحافظ التي حصلت على أعلى درجة Fitness في المرحلة السابقة لنقل الجينات (أو النسبة المئوية للاستثمار) لتكوين محافظ أخرى في المراحل التالية للتحسين.

التقاطع Crossover: تجرى عملية دمج أو تزاوج بين الكروموسومات (المحافظ المختارة)، إذ يتم نقل عدد من الجينات (أو النسبة المئوية للاستثمار) من كل محفظة لتكوين جيل جديد (محافظ جديدة) والهدف من هذه الخطوة هو تكوين محافظ أفضل تحمل خصائص المحافظ المحسنة.

الطفرات Mutation: وهي المرحلة الأخيرة في عملية التحسين، إذ يجرى تغيير مفاجئ في سلسلة الجينات (أو النسبة المئوية للاستثمار) بهدف زيادة تحسينها، والتغيير غالباً ما يكون بصورة عشوائية.

يتم تكرار الخطوات الأربعة السابقة حتى استيفاء شرط التوقف أو التحسين المطلوب، إذ يتوقف عمل الخوارزمية الجينية على عدد السكان وعدد عمليات التزاوج المحددة لتوليد الأجيال الجديدة، وبالطبع كلما زاد عدد السكان وعدد عمليات التزاوج زاد الوقت المطلوب للتحسين. لهذا تتم المفاضلة بين المستويات بناءً على أعلى عائد أو أقل مخاطرة أو أعلى نسبة لمؤشر Sharpe وكذلك أقل وقت ممكن للتحسين.

2.1.3. النتائج والمناقشة

تمت معالجة بيانات الأسهم عينة البحث قبل تزويد نماذج التعلم الالي بها عن طريق تصحيح القيم المفقودة بتكرار القيم السابقة، وتحويل الأسعار اليومية إلى أسبوعية عن طريق حساب متوسط سعر التداول الأسبوعي، إذ جرت هذه العمليات بواسطة مكتبة Pandas ضمن لغة البرمجة Python. إن الهدف من تحويل الأسعار اليومية إلى الأسبوعية هو تقليل حجم خطوات التنبؤ المستقبلية مع ضمان التنبؤ باتجاه سعر السهم لفترة مناسبة. إذ وجد الباحث من خلال إجراء عدة تجارب أولية أن دقة نماذج التعلم الآلي تنخفض مع زيادة حجم المشاهدات المتنبأ بها. لقد أوضحت نتائج الاختبارات العملية قدرة كبيرة لنماذج التعلم الآلي في التنبؤ بأسعار الإغلاق للأسهم عينة الدراسة وبشكل متفاوت على الرغم من التباين الملحوظ في البيانات. إذ تم اختبار نماذج التعلم الآلي الستة لكل سهم على حدة بهدف اختيار النموذج الأكثر دقة للتنبؤ بسعر السهم للأسابيع الأربعة التالية. وكما يتضح في الجدول (3) فقد تجاوزت الدقة في كافة النماذج 80%، إذ بلغت أعلى دقة تنبؤ لسهم المعمورة للاستثمارات العقارية بنسبة 98.18% فيما بلغت أدنى دقة تنبؤ لسهم فندق بغداد بنسبة 84.62%. وتوضح النتائج أيضاً أن نموذج دعم آلة المتجه (SVR) كان الأكثر دقة في التنبؤ بمعظم الأسهم عينة البحث، فيما كان نموذج أشجار القرار (DRR) هو الأقل دقة بنسب ضئيلة بالمقارنة مع باقي النماذج.

جدول (3): أداء نماذج التعلم الآلي

Stock	DRR	SVR	RFR	XGR	KNR	BGR
AIPM	88.51%	91.00%	91.60%	90.20%	91.47%	92.10%
AISP	93.57%	97.17%	95.33%	93.93%	95.57%	95.40%
BBOB	95.07%	96.94%	96.29%	95.37%	96.56%	96.26%
BCOI	81.73%	79.36%	86.34%	84.19%	87.39%	84.00%
HBAG	75.09%	81.37%	82.51%	77.34%	84.62%	82.32%
HBAY	96.19%	93.55%	95.46%	95.71%	94.78%	95.95%
IBSD	89.57%	95.30%	93.42%	92.03%	95.32%	93.43%
IMAP	91.00%	97.30%	95.13%	91.32%	97.59%	96.58%
INCP	96.93%	98.10%	97.71%	97.14%	97.95%	97.50%
SKTA	71.60%	93.89%	83.16%	73.59%	92.33%	85.43%
SMRI	97.46%	98.18%	97.56%	97.74%	96.24%	97.25%
TASC	82.56%	92.78%	87.57%	84.62%	90.52%	86.22%

وبذلك أمكن الاعتماد على مخرجات نماذج التعلم الآلي في الانتقال إلى المرحلة التالية لتحسين محفظة الأسهم باستخدام الخوارزمية الجينية. في هذه المرحلة تم حساب عوائد الأسهم الأسبوعية للأسابيع الأربعة المتنبأ بها في المرحلة السابقة بهدف حساب متوسط العائد الشهري الذي يتم الاعتماد عليه في بناء محافظ الأسهم. كما جرى بعد ذلك حساب قيم الارتباط بين العوائد الشهرية للأسهم عينة البحث، إذ تكون هذه الخطوة مهمة في عملية التحسين لضمان تنويع جيد للأصول داخل المحفظة.

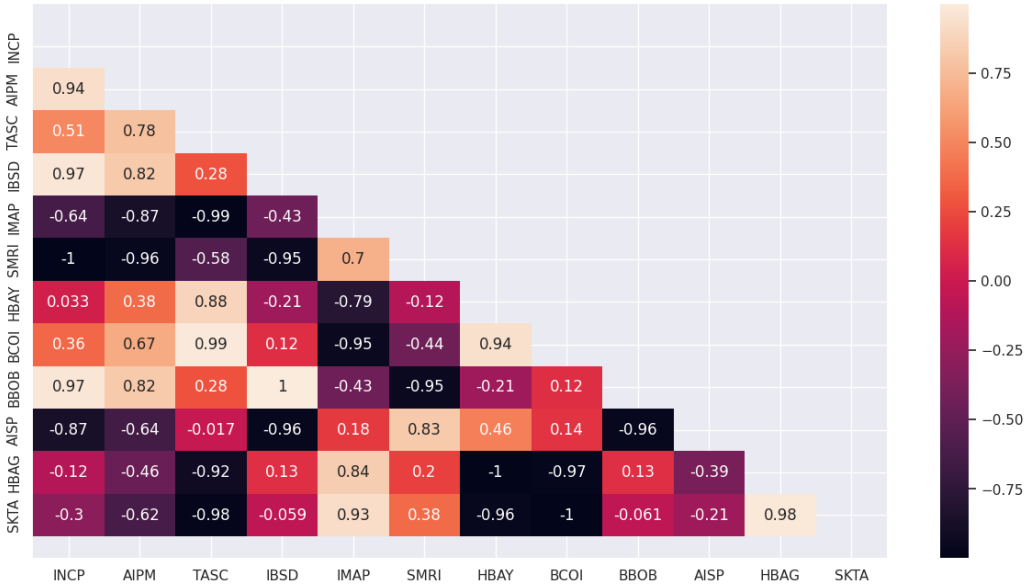

الشكل (2): خريطة ارتباط العوائد الشهرية للأسهم عينة البحث

ويوضح الشكل (2) خريطة ارتباط العوائد الشهرية للأسهم عينة البحث، إذ تتفاوت نسب الارتباط بين الارتباط التام والارتباط الضعيف وحتى الارتباط العكسي تبعاً لمدى تجانس او تباين أسهم القطاعات المختارة إضافة إلى قصر الفترة الزمنية المحسوب على أساسها العائد والبالغة أربعة أسابيع. لقد تم اختبار أداء الخوارزمية الجينية في أربعة مستويات، يتم في كل مستوى مضاعفة عدد السكان الأولي (Population) وتكرار الأجيال (Generation)، إذ ليس هنالك معياراً محدداً يتم تطبيقه ويعتمد الأمر بالكامل على مبدأ التجربة والخطأ. وقد اعتمد الباحث على تقييم ثلاث محافظ أساسية اعتماداً على أعلى عائد أو أدنى مخاطرة أو أعلى نسبة لمؤشر Sharpe، بالإضافة الى الوقت المستغرق للتحسين، مع الإشارة إلى اعتماد متوسط نسبة الفائدة على سندات الخزينة للبنك المركزي العراقي 7% كعائد خالي من المخاطرة (risk free) لحساب مؤشر Sharpe. ويوضح الجدول (4) تقييم أداء الخوارزمية الجينية لتحسين محفظة الأسهم في أربعة مستويات، إذ يشير الرقم على يسار عمود (Level) إلى عدد السكان الأولي فيما يشير الرقم على اليمين إلى عدد تكرار الأجيال. ويتضح من النتائج عند زيادة مستوى التحسين يزداد الوقت المستغرق، إذ استغرقت عملية التحسين 25 ثانية عند مستوى (15-30) كحد أدنى فيما استغرقت 18 دقيقة عند مستوى (100-200) كحد أعلى. كما يتضح من النتائج عند زيادة وقت التحسين يتم الحصول على محافظ منخفضة المخاطر ومحافظ مرتفعة العوائد نسبياً، بالإضافة إلى محافظ مرتفعة بالنسبة لمؤشر Sharpe بشكل ملحوظ. إذ تشير النتائج إلى أن المحفظة الأعلى عائد بنسبة 0.83 والمحفظة الأدنى مخاطرة بنسبة 0.01 والمحفظة الأعلى مؤشر Sharpe بنسبة 6.87 عند المستوى (100-200)، فيما تشير إلى أن المحفظة الأدنى عائد بنسبة 0.74 والمحفظة الأعلى مخاطرة بنسبة 0.13 والمحفظة الأدنى مؤشر Sharpe بنسبة 1.10عند المستوى (15-30).

جدول (4): تقييم أداء الخوارزمية الجينية في أربعة مستويات

Level	Portfolio	Generation	Chromosome	Score	Time
15-30	High Return	5	12	0.74	25s
	Low Risk	3	9	0.13	
	High Sharpe	19	7	1.10	
25-50	High Return	17	1	0.82	1:9m
	Low Risk	49	22	0.01	
	High Sharpe	50	2	1.89	
50-100	High Return	89	7	0.75	4:36m
	Low Risk	76	19	0.01	
	High Sharpe	86	20	3.24	
100-200	High Return	113	84	0.83	18m
	Low Risk	62	78	0.01	
	High Sharpe	196	91	6.87	

بالرغم من ذلك، فقد وجد الباحث أن زيادة مستويات التحسين وزيادة الوقت المستغرق لذلك يسهم في زيادة تركيز الأصول داخل المحفظة، من خلال رفع نسبة الأصول ذات العوائد الأعلى والمخاطر الأدنى بهدف بلوغ أكبر قدر ممكن التحسين. إلا أن ذلك قد يفقد المحفظة خاصية التنويع وهو الهدف الأهم في تشكيل المحافظ الاستثمارية، فالخوارزمية الجينية تتعاطى مع البيانات كقيم رقمية مجردة وتحاول جاهدة الوصول إلى أقصى درجة من دالة العتبة أو الهدف. ويوضح الجدول (5) الأوزان النسبية للأصول في المحافظ المحسنة للمستويات الأربعة التي تم اختبارها وفقاً لمعيار Sharpe، إذ تُظهر النتائج وجود تركيز ملحوظ مع زيادة مستويات التحسين أدى إلى ارتفاع نسبة Sharpe للمحافظ الأربعة. فعدد الأصول التي حصلت على وزن نسبي أكبر من 0.833، وهي حاصل قسمة 1 على عدد الأصول 12، كان 7 أصول عند المستوى (15-30)، و6 عند المستوى (25-50)، و5 عند المستوى (50-100)، فيما كان عددها 3 فقط عند المستوى (100-200). وبهذا يتضح أن زيادة عدد المحافظ المتولدة عشوائياً (السكان الأولي) وزيادة عمليات التكرار (عدد الأجيال) لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج مرغوبة بالرغم من الحصول على درجة مرتفعة من دالة الهدف.

جدول (5): الأوزان النسبية للأصول في محافظ المستويات الأربعة وفقاً لمعيار Sharpe

Stock	Level (15-30)	Level (25-50)	Level (50-100)	Level (100-200)
AIPM	0.01	0.11	0.01	0.03
AISP	0.00	0.22	0.06	0.08
BBOB	0.13	0.14	0.14	0.00
BCOI	0.22	0.03	0.07	0.06
HBAG	0.08	0.15	0.24	0.37
HBAY	0.11	0.14	0.09	0.04
IBSD	0.11	0.02	0.00	0.05
IMAP	0.00	0.01	0.07	0.20
INCP	0.02	0.00	0.09	0.01
SKTA	0.00	0.00	0.15	0.01
SMRI	0.15	0.04	0.02	0.13
TASC	0.17	0.14	0.06	0.03
Sharpe Ratio	1.1	1.89	3.24	6.87

ويوضح الشكل (3) المخطط البياني للمحافظ الممكنة للمستويات الأربعة التي تم اختبارها مع المحافظ الثلاث المثلى لكل مستوى، والمعلمة على شكل نجوم، إذ تتمثل بالمحافظ وفقاً لمعيار أعلى العوائد والمحافظ وفقاً لمعيار أدنى مخاطرة، والمحافظ وفقاً لمعيار أعلى نسبة Sharpe. ويتضح من المخطط أن حجم المحافظ الممكنة يزداد بزيادة عدد السكان الأولي وعدد عمليات التقاطع أو التكرار، وهو ما يجعل للخوارزمية الجينية مرونة عالية في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل التحسين.

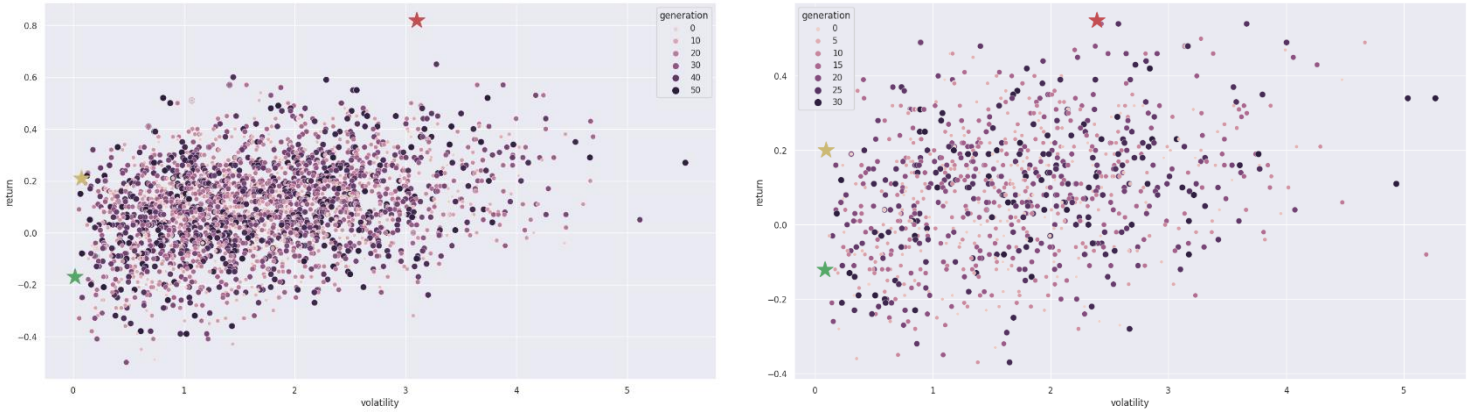

(أ): المستوى (15-30)

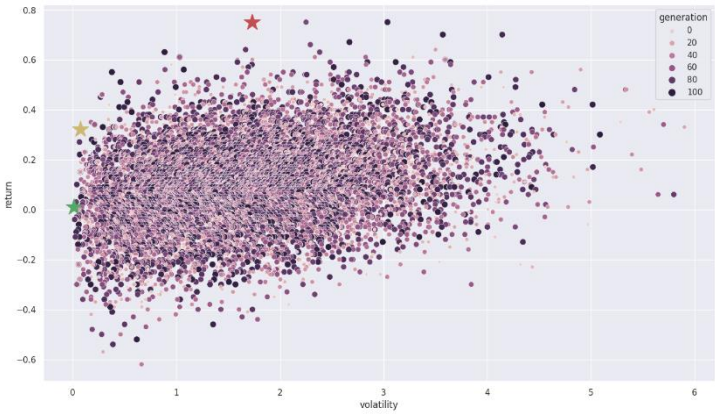

(ب): المستوى (25-50)

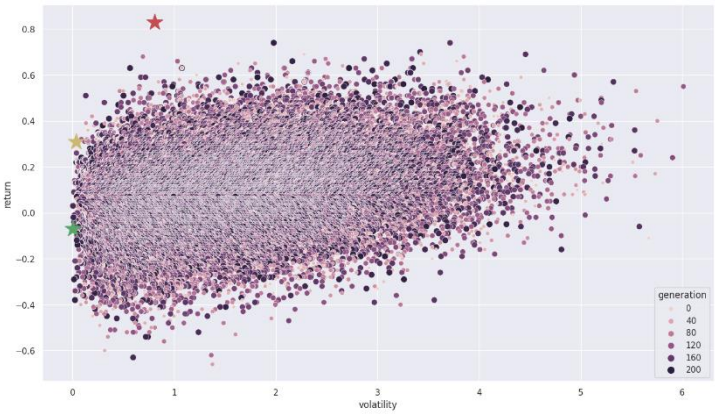

(ج): المستوى (50-100)

(د): المستوى (100-200)

الشكل (3): مخطط المحافظ الممكنة للمستويات الأربعة المختبرة.

الخاتمة

تبقى مشكلة تحسين المحافظ الاستثمارية من أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين في الأسواق المالية، ويتجلى ذلك في سعي المستثمرين لبناء المحفظة المثلى التي تعظم العوائد بهامش مقبول من المخاطر أو تدني المخاطر بهامش مقبول من العوائد. ولأجل ذلك قدم البحث دراسة تحليلية لاختبار نموذج جديد يجمع بين تقنيات التعلم الآلي والخوارزمية الجينية لتحسين محفظة الأسهم لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد استعرض البحث أهم الجوانب النظرية للمحفظة الاستثمارية وتقنيات التعلم الآلي والخوارزمية الجينية ومدى قدرة هذه التقنيات في المساعدة على التنبؤ والتحسين والمعالجة. لقد تمثل نموذج البحث المقترح في استخدام تقنيات التعلم الآلي للتنبؤ بأسعار الأسهم الأسبوعية لعينة مختارة من أسهم القطاعات المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية، ليتم بعد ذلك استخدام المخرجات في حساب عائد الشهر القادم بغرض بناء محافظ استثمارية مثلى تعتمد على أعلى العوائد أو أدنى المخاطر أو أعلى نسبة Sharpe وفقاً لأربعة مستويات تحليلية. وقد أظهرت نتائج الاختبارات دقة عالية لتقنيات التعلم الآلي في التنبؤ بأسعار الأسهم عينة البحث، لذا أمكن ذلك من الاعتماد على مخرجاتها في عمليات التحسين. كما بينت النتائج قدرة كبيرة ومرونة عالية للخوارزمية الجينية في تحسين المحافظ الاستثمارية للأسهم عينة البحث، فيما أوضحت أن زيادة أمد التحسين للخوارزمية الجينية يمكن أن يؤدي إلى تركيز الأوزان النسبية للأصول في المحافظ بشكل قد يؤثر على خاصية التنويع. وتأسيساً على ذلك يوصي الباحث بالاستفادة من تقنيات التعلم الآلي والخوارزمية الجينية في تحسين المحافظ الاستثمارية مع مقارنة النتائج بالدراسات الأخرى. كما يوصي بتوسيع رقعة البحث والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي كافة في إيجاد الحلول للمشاكل وهندسة الابتكارات المالية.

المصادر

ال شبيب، دريد كمال (2010). "إدارة المحافظ الاستثمارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط12، الاردن.

الحبيب، زواوي؛ نجاة، نعاس مريم. (2014). " تقدير المحفظة الاستثمارية المثلى باستخدام الخوارزميات الجينية". مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي. عدد 22.

الحسنكو، رغد رياض عبد الله (2004). "تحليل النمو وإثره في المخاطر المالية للأسهم العادية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل.

حطاب، سامي (2007). "المحافظ الاستثمارية ومؤشرات اسعار الاسهم وصناديق الاستثمار". بحث منشور في مؤتمر هيئة الاوراق المالية والسلع ابو ظبي.

دلول، عماد عبد الحسين (2020). "تقييم الاسهم العادية وتشكيل محفظتها الاستثمارية الكفوءة باستخدام انموذج التأكد المعادل". مجلة الادارة والاقتصاد، عدد 81.

ربابعة، عبد الرؤوف (2010). "بناء المحافظ الاستثمارية وإدارة الاستثمار في الاسهم بين العوائد والمخاطر". بحث منشور، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي.

سامي، بشرى محمد (2018). "استعمال معدل القطع في بناء المحفظة الاستثمارية المثلى". مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 2، عدد 42.

العاني، احمد حسين بتال. (2008). "استخدام البرمجة التربيعية في تحديد المحفظة الاستثمارية المثلى: مع إشارة خاصة لقطاع المصارف في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية. عدد 2.

عبد الحميد، عبد العزيز شويش؛ عمر، اسو بهاء الدين (2015) "ادارة محفظة الاوراق المالية وفقاً لاستراتيجية الشراء والاحتفاظ دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية". مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، عدد 1، مجلد 5.

المومني، غازي فالح (2009). " ادارة المحافظ الاستثمارية الحديثة ". دار المناهج للنشر والتوزيع.

Barutçuoğlu, Z., & Alpaydın, E. (2003). “A comparison of model aggregation methods for regression”. In International Conference on Artificial Neural Networks.

Bhukya, R. (2021). “Exploring machine learning A beginners perspective”. (1st ed.). Horizon Books.

Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2001). “Financial management theory and practice”. (13th ed.). South-Western.

Burke, E. K., Burke, E. K., Kendall, G., & Kendall, G. (2014). "Search methodologies: introductory tutorials in optimization and decision support techniques". Springer.

Chinnamgari, S. K. (2019). "R machine learning projects". (1st ed.). Packt Publishing.

Chomboon, K., Chujai, P., Teerarassamee, P., Kerdprasop, K., & Kerdprasop, N. (2015). "An empirical study of distance metrics for k-nearest neighbor algorithm" In Proceedings of the 3rd international conference on industrial application engineering (Vol. 2).

Damodaran, A. (2020). "Investment valuation: Tools and techniques for determining the value of any asset". (3rd ed.). Wiley.

Dangeti, P. (2017). "Statistics for machine learning". (1st ed.). Packt Publishing.

Elton, E. J., & Gruber, M. (1995). "Modern portfolio theory and investment analysis". John Wiley & Sons.

Gitman, L. J. (2009). "Principles of managerial finance". (12th ed.). Pearson.

Hilsted, J. (2012). "Active portfolio management and portfolio constructionImplementing investment strategy". (Master's thesis). Copenhagen Business School.

Hitchner, J. R. (2017). "Financial Valuation,+ Website: Applications and Models". John Wiley & Sons.

Jo, T. (2023). "Deep learning foundations". (1st ed.). Springer.

Jordan, D. B., & Miller, W. T. (2009). "Fundamentals of investments". (5th ed.). Cengage Learning.

Kaczmarek, T., & Perez, K. (2022). "Building portfolios based on machine learning predictions". Economic research-Ekonomska istraživanja, 35(1), 19-37.

Kubat, M. (2021). "An introduction to machine learning". (3rd ed.). Springer.

Lewis, N. D. (2017). "Machine learning made easy with R". (1st ed.). N.D. Lewis.

Liang, Y., Wu, J., Wang, W., Cao, Y., Zhong, B., Chen, Z., & Li, Z. (2019). “Product marketing prediction based on XGboost and LightGBM algorithm”. In Proceedings of the 2nd international conference on artificial intelligence and pattern recognition.

Malz M. Allan. (2011). "Financial Risk Management". John Wiley & Sons.

Rejda, G. E. (2016). “Principles of risk management and insurance”. (10th ed.). Pearson Education.

Saed Ahmed Sulub & Mohmmed Adel Mohmmed, (2014). “The Role of Diversification in Reducing Risks of Investment Portfolio at Khartoum Stock Exchange market”.

Scott, J., & Kimani, J. (2023). “Introduction to machine learning professional level”. (1st ed.). Finstock Evarsity Publishers.

Tennent, J. (2008). “Guide to financial management”. Profile Books.

Van Horne, J. C., & Wachowicz, J. M. (2008). “Fundamentals of financial management”. (13th ed.). Pearson.

Xu, H. (2015). “Solver Tuning with Genetic Algorithms”. (Doctoral dissertation). University of Dundee.

Zhang, Z., Zohren, S., & Roberts, S. (2020). “Deep learning for portfolio optimization”. The Journal of Financial Data Science.

Song, Q., Liu, A., & Yang, S. Y. (2017). “Stock portfolio selection using learning-to-rank algorithms with news sentiment”. Neurocomputing, 264, 20-28

The Effect of International Financial Reporting Standards Adoption on Earnings Management: A sample of Iraqi Banks Listed on The Iraq Stock Exchange.

***Prof. Dr. Yosra Mnif,**

*Professor in Accounting in High Institute of Business Administration of Sfax; TUNISIA. Laboratory GFC at Faculty of Economics And Management of Sfax; University of SfaxTUNISIA.

**** Hala Ayyed**

Department of Accounting , AL-Suwaira Technical Institute ,Middle Technical University, Baghdad, Iraq

Abstract

This study focuses on the relationship between International Financial Reporting Standards (IFRS) and their impact on earnings management (EM), using estimated accruals, which are measured by considering loan loss allowance models as a dependent variable on IFRS. The research problem centers on whether emerging markets differ statistically significantly between before and after the implementation of IFRS. Also, is there a statistically significant impact on emerging markets from the use of IFRS? The independent variable was used for emerging markets, and it provides the necessary evidence about the relationship between the application of IFRS and emerging markets in the banking industry and in the Iraqi stock market during the period between 2012 and 2019. Therefore, based on (136) observations and to examine this relationship, I used This study is a multiple regression method, where a comparison was made between EM during the time frame in which IFRS was implemented (2012-2015) and the post-implementation period (2016-2019). The results of the study indicated that the implementation of IFRS) has an incredibly positive impact on Iraqi banks, which is a huge contrast

compared to other areas in which it has been implemented, and this relationship directly affects the industry as a whole, and therefore, the commitment to applying IFRS will lead to increased EM in Iraqi banks.

Keywords : IFRS, loan losses, Earnings Management, agency theory, earnings quality, commercial banks.

Below is an explanation of the abbreviations for the research variables

symbols	Terminology
IFRS	International Financial Reporting Standards
LLP	loan losses provision
EM	Earnings Management
DLLP	Discretionary loan loss provisions
NDLLP	Non-discretionary loan loss provisions
IASB	International Accounting Standards Board

Introduction

Nations and governments try to develop standards and frameworks for accounting while focusing on international regulations, to reflect the country's accounting environment while also considering its demands in terms of economics, politics, society, and other factors.

The Iraqi Presidential Office issued On March 22, 1988, a book under No. 10542 proposed by the President of the Office of Financial Supervision, which confirmed the creation of an accounting body to analyze and the adoption of national accounting regulations, following suit with the rest of the world. It was decided to form the Council for Iraqi Standards and Rules, Representatives from universities, The Accountants and Auditors Syndicate and The Central Bank of Iraq. Ministries also joined in, the ministry of Planning, ministry of Finance, Ministry of Trade, and The Ministry of Trade, are among its members, Its responsibility is to research significant issues in accounting and financial matters in the Iraqi economy. Its responsibility is to research significant issues pertaining to accounting and financial matters in the Iraqi economy, the rapid developments witnessed by the world, the rise of local and international entities integrating many different economic solutions', all described as an important dynamic in the areas of the environment in which the accounting system operates, and due to the presence of doubts among investors about the quality of the accounting information caused by the financial scandals of economic units resulting from the use of fraudulent methods in the preparation of the financial reports, investors have become interested in receiving dependable, comparable, and transparent financial data to support wise investment choices [1]. Additionally, the economic the requirement for certain rules that help reduce differences and variability across the used accounting techniques. Social development, the worldwide business movement, multinational corporations, as well as the expansion of the global economy and financial markets, all contributed to the achievement comparisons between the financial reports of local and foreign enterprises. The need for uniform accounting standards that can be used globally was driven by the fact that producing financial statements is the goal of applying the IFRS [2]. Furthermore, high-quality financial information is of maximum importance for the capital market, and worldwide IFRS has been instantly derived from. Standards. This is because accounting standards have established regulations that permit users of financial statements to receive more transparent accounting information when necessary. The accounting standard imposed by the(IASB) has greater measures of transparency and information about how the economic unit measures some items, thus showing a better quality of provided information to facilitate the decision-making process [3]. On the other hand (IASB) are construed as accounting

standards and interpretations published for the purpose of obtaining high-quality, transparent, and comparable information between finance-related measurements for the purpose of making wise economic decisions.

As for the EM, it is a set of activities, means and procedures taken by the management of the economic unit for the purpose of maximizing the management earnings and making earnings regardless of its legality by exploiting the flexibility found in the accounting principles and standards. Walker (2013) claims that, the use of managerial discretion to affect how underlying economic events are portrayed in one or more income metrics under GAAP accounting decisions, earnings reporting alternatives, and real economic considerations [4]. Goel (2012). agrees with Lin (2014)on defining the EM as the accounting behavior carried out by managers to achieve opportunistic goals or improve the company's image in front of third parties and the users of financial statements without deviating from the accounting standards where managers use flexibility, which enables them to choose the accounting policies to achieve their own goals and mislead the users of the financial statements regarding the business's financial performance or affect the contracts that depend on figures. [5][6].

However, opinions about the EM were split into two categories, supporters and deniers, The first group believes that the EM is an unacceptable phenomenon, regardless of its justifications, and it is therefore, necessary to limit it, as its danger lies in the phenomenon of deliberate behavior on the part of the management, which badly exploits the flexibility offered by the accounting principles and standards to exercise judgments and estimates aimed at influencing the others' decisions and achieving personal benefits, for further analysis please revise [7]. As for the opposers, it considers that the EM is, an acceptable phenomenon the aim of which is to absorb the unusual fluctuations of the earnings, which adds a continuous flow of cash dividends and provides useful information to investors about the future of the company's earnings. Therefore, it is necessary to leave the accounting standards on their flexibility and provide management with tools that help it develop accounting earnings in a way that improves the accounting communication process and the business's financial performance or affect the contracts the management is currently creating financial reports.

A researcher can define the EM as a deliberate interference and a manipulation of the management is putting together financial reports. while taking advantage of some weaknesses in the accounting principles and rules within the generally accepted accounting principles, and benefiting from flexibility in some accounting policies in order to reach earnings that are consistent with the management's prior estimates or the expectations of financial analysts which leads to an increase of the management's rewards and incentives and of the company's market value in the long run, where the earnings are managed through the practices carried out by the administration and resulting from its selection of the accounting policies of the economic unit affected by self-objectives using the profit management methods in order to mislead the shareholders and the rest among the viewers of financial statements. However, there is flexibility in the accounting principles, and benefiting from the flexibility in some accounting policies, in order to reach earnings that are consistent with the prior estimates of the management or the expectations of the analysts, which raises the benefits for the management, incentives and of the company's market value in the long run, where the earnings are managed through the practices carried out by the administration resulting from its choice of accounting policies for the economic unit affected by the work using profit management methods in order to mislead the shareholders and the rest Financial data users. By considering the relationship between the utilization of different standards, such as EM and financial reporting, as potential factors influencing EM practices in Iraqi banks, we aim to address the research problem. Considering the preceding discussion, our focus will revolve around the following questions:

Does the level of emerging markets differ statistically significantly before and after the application of IFRS?

Is there a statistically significant effect on EM from using International Financial Reporting Standards?

The importance of the research is clarified by examining the relationship with the application of international financial reporting standards and its role in reducing EM as a result of the practices of IFRS and thus improving its quality in the commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange, as well as studying the level

of use of the banking industry for IFRS in Iraq and the extent of banks' commitment to applying Standards.

2. Conceptual Framework

The agency theory emerged because of the increase in the size of projects, the complexity of their operations, and the emergence, from one side of joint-stock companies, which led to the separation of ownership from the management and, a number of agency relationships each of which sought to achieve its own benefits at the expense of the other party [41]. Then, separating ownership from the management is considered one of the most companies' distinctive features, as the owner tends to appoint a manager to manage the economic unit, which leads to the emergence of the agency theory where the owner tries to control their decisions and actions so that the administration ensures its commitment to achieving the objectives of the economic unit and protecting the owners' rights, as the agency theory distinguished between the external owners' owning and not owning them, and owning and managing the internal owners. In addition to increasing the management's ownership of a share of the company's shares (ownership management), the agency cost in this case decreases as a result of the convergence of interests between the management and the owners because the involvement of the managers in the ownership motivates them to work hard and guarantee the success and continuity of the company and also motivates them to make decisions that have a positive impact on the company's future [8].

Jensen, (1976) described the agency relationship as a contract in which one or more people appoint another person (agent) to carry out tasks on their behalf, which entails giving the agent decision-making authority to guard against issues that may arise from the agency connection and considered expenses. Costs incurred by the owner to regulate the agent's behavior are known as control contemporary corporations have generally isolated ownership as shareholders who often do not participate in the management of their entity as a consequence, this good communication by managers must be handled in good faith, transparency and accountability, which indicates that the stakeholders' interest is more important than the managers', as these must work to pursue the stakeholders' interests and distinguish between ownership and the possibility of conflicts of interest between the shareholders and managers to distinguish between ownership and the

possibility of conflicts of interest between the shareholders, whose outcome depends on the costs, and the managers by resolving these disputes, since the managers are always motivated by individual gains and work to exploit their personal interests rather than the stakeholders', which became the most relevant basis for the agency theory. Accordingly, there is a motive for the management to manage the entity's financial reporting process in order to achieve the profit goal, as a result of which they receive bonuses that may be related to the company's earnings performance, which leads to the emergence of information asymmetry that enables managers to act according to their discretion regarding the benefits of such implantation, and reduce the importance and the reliability of the disclosed earnings and financial reports [9].

Therefore, to reduce the agency costs resulting from the separation of ownership from management as disclosed by Fama & Jense, (1983) they suggest that organizations need a system that can separate the decision management from the decision control, which may reduce the agency costs by controlling the authority of the management, as well as ensuring the appropriate consideration for the interests of the shareholders who seek to maximize self-interest. In fact, organizations need a system that enables them to separate the decision-making management from controlling it, which reduces the agency costs through the authority's control over the management, as well as ensuring the appropriate consideration of the shareholders' interests [10]. Therefore, in the light of the foregoing evidence the researcher believes that the agency theory is represented by the fact that each party seeks to maximize one's own earnings even at the expense of the other parties which may push the management of the economic unit to deliberately influence the accounting earnings to achieve their own benefits at the expense of the owners, which is called EM, which is a phenomenon that negatively affects the quality of the accounting earnings, which are disclosed in the financial statements.

2.1. Developing the hypothesis of the impact of applying IFRS on EM in the banking industry in Iraq.

The earnings quality is considered a qualitative and quantitative measure of the quality level enjoyed by the earnings. It is also considered as a good indicator related to future earnings and characterized by the predictive ability of earnings and the earnings quality's ability to continue, as defined by an (2017), its compliance with the decision [11]. In the context provided by Nakashima, M showed that the earnings quality increases if the provided figures are beneficial to managers and investors [12], based on a survey conducted by Dechow (2004) among Japanese. researchers concluded that financial managers define the earnings quality as the earnings that accurately reflect the economic reality, as it means that the current earnings give a real indication for the economic units of the high rate of the earnings quality and the operational performance and therefore, can be used to predict future earnings and the value of the economic unit [13].

Accounting standards differ in weak markets, especially in developing countries, in terms of their application in the financial markets of developed countries, which negatively affects the quality of profits. Moreover, many studies have dealt with the effect of accounting standards on earnings quality, but the empirical results shown by these studies do not clearly indicate the difference between IFRS and earnings quality. For their part, they showed that the application of IFRS has improved the quality of earnings [14].

The study showed that there is a significant correlation between the adoption of international financial reports and the level of profits, in addition to the existence of a contradiction between the accounting policy and principles of the unified accounting framework. For their part, they reached a set of results represented in the fact that there is a significant correlation between the implementation IFRS standards and the quality of earnings, and there is also a discrepancy in the unified accounting framework regarding decisions. Moreover, a study conducted by Gupta Mall (2018) on Indian banks showed that a positive relationship between LLP and earnings means that Indian banks use EM practices [15]. Curcio et.al.,(2017) results showed that Eurozone banks were the most involved in facilitating profits via LLP after the outbreak of the recent financial crisis as it showed strong evidence of income settlement through LLP, which indicates that banks subject to EBA tests resort to Discretionary use of LLPs in order to enhance market awareness of its risks and not to use Eurozone banks, in particular, to manage their

own capital for regulatory purposes[16]. As indicated by Amidu & Kuipo (2015). Moreover, it revealed that most of the African banks studied had engaged in EM through LLP and found that earnings quality explained the mix of banking activity and financing methods [17]. For their part, a study conducted by Simon & Montcel, (1977) showed the effect of evaluating the loss characteristics of LLP loans and that financing methods that, according to a study conducted, were affected by international financial reports on EM in the Nigerian banking sector. In his part, Katabanu investigated how analyzing of loan loss characteristics of LLPs affected the capital management and earnings of listed money deposit banks in Nigeria before and after IFRS implementation. The impact of global financial reporting on EM in the Nigerian banking industry has been explained using a retrospective design technique. In addition, the result also showed a significant positive relationship between LLP and EM for the use of international standards in both the generation and post-financial reporting [18]. Malofeeva, (2018) find out how EM in Russia is affected by global financial reports. The study used a linear regression model to explain the impact of international financial reporting on EM in Russia, with a dependent variable (discretionary accruals), an independent variable (accounting standards), and certain control factors. The result showed that the International Financial Reporting Standards IFRS leads the EM of the companies audited by the Big Four companies. they found that US banks use the declared divided facility when earnings are positive and have a significant correlation with LLP [19].

In contrast to previous studies, studies did not find a clear effect on EM after the application of IFRS, such as the study previously mentioned by Bonin & Kosak, (2018) which refers to the use of discretionary benefits during the financial crisis when banks suffered. LLP in the euro area due to the deterioration of loan quality and the significant decline in profitability, but it has also undergone a new form of stricter control. In addition, it indicates the tendency of European banks to manipulate estimates, which are affected by macroeconomic conditions to keep pace with the economic cycle, and LLP's strict accounting disclosure rules and regulation. Banking as well as supervision in the region [20]. A study by Brochet et.al,(2014) indicated that the mandatory application of the IRS reflects the benefits attributable to accurate comparability [21]. while a study conducted by Zhang & Rezaee, (2010) indicated that with the increase in globalization and accounting

convergence, comparability in financial statements is vital for investors [22]. Al-Ubeidi's (2020) study showed that the difference in loan provisions it showed that the differences in loan loss provisions of Malaysian commercial banks were not largely explained by profits and capital management, but also recommended specific factors for banks, such as economic growth. In contrast, loans in have a statistically significant effect on the provision for loan losses due to the management of earnings and return on assets. However, according to the results of in the years when banks used the unified accounting system, the profit management rate compared to its rate in the case of applying IFRS, which indicates that the application of these standards does not negatively affect the profit management rate [23]. A study by Besten et.al., (2015) showed that there are no differences in optional accruals before and after the application of international financial reporting standards, as it was found that using widely recognized accounting principles, there are no differences in the quality of profits. Then, by EM [24].

Those implementing the International Financial Reporting Standards suffered from a decrease in borrowing costs in the periods that followed the application of (International Financial Reporting Standards), as [4] indicated that the impact of the voluntary application of International Financial Reporting Standards on EM, when it was stated that the recognition of losses in the appropriate time increases after IFRS application. Moreover, Houqe et.al., (2012) used a sample of companies in 46 countries in the European Union and obtained results indicating that the quality of profits increases when applying mandatory international financial reporting standards, which provide the investor protection system in a country with stronger protection. The results showed the importance of protecting investors regarding the integrity of financial reports, and the need for regulators to put in place procedures that place restrictions on managers' compensation and management practices [25].

The study made by Besten, (2015) concluded that there are no differences in optional accruals before and after applying international financial reporting standards, by showing that there are no differences between profits when applying these standards and when applying general standards. Accepted accounting standards, which means that the financial statements are distinguished by the

quality of the information contained in them, as they mean an increase in the quality of the financial statements, and thus an increase in the quality of profits and a lack of profit management [24]. In fact, according to a study by Landsman, (2008)there is a decline in EM in the company that voluntarily adopted IFRS between 2003 and 1994 and tends to look at businesses that apply these standards and notices an increase in reporting quality, a decrease in EM, and recognize immediate damage [26].

Filip & Raffournier,(2014) studied the motives and levels of EM of companies listed on European financial markets during the period of the global financial crisis and concluded that there is a low level of EM in subsequent financial periods. In addition, there is a negative relationship between EM levels and economic growth rates [27].

A study by Kothari et al., (2004) showed how international financial reporting standards affect EM and obtained contradictory results before and after international financial reporting standards in Pakistan. The sampling methodology for the study included 100 listed companies. Karachi Stock Exchange. The study used a modified Jones model for computed tomography and used regression to put the theories to the test. Pooled results then revealed a decrease in the use of EM, which led to the incorrect conclusion that the application of IFRS results in a less effective use of EM [28]. Rioui et al., (2020) was doing this using a logistic regression model to describe the impact of adopting international financial reporting standards, it was determined how international financial reporting affects EM in Morocco. Indeed, during a five-year period (2010-2015), a sample of 74 companies registered on the Casablanca Stock Exchange was certified. When compared with local accounting standards, the results showed that the use of international financial reporting standards had a negative impact on EM [29]. Although the results obtained through the study previously mentioned by Landsman have been considered in accordance with international accounting standards and accounting quality, its conclusion is consistent with the results shown by Walker, Barth, (2008,2013) who concluded that the economic units that apply financial reporting standards International IFRS offers less profit smoothing and less profit management towards the goal of timely loss [26] [4]. identification, furthermore, a study by Tendeloo & Vanstraelen , (2011) showed that if the

(International Financial Reporting Standards) rules were voluntary and were related to less profitable management, they are a subject of discussion[30], and the results achieved by Gassen& Sellhorn , (2006) indicate that German companies that have adopted the standards IFRS do not appear Differences with respect to EM when compared to those detected under the principles were in line with the results[31].

From the previous presentation, The IFRS has a positive or negative effect, as shown in the majority of previous studies. In improving the quality of profits in economic units, and this is clearly evident through the impact of International Financial Reporting Standards IFRS in reducing or increasing profit management, reducing homogeneity of income, reducing losses, increasing the reliability of financial reports, and discovering losses in a timely manner, and as a result of this presentation Which fulfilled all the conditions of the previous studies, which included the most important results obtained in the various financial institutions on which the field study was conducted, and based on the agency theory, we can define the hypothesis that is convergent in the sense that EM is affected by the use of IFRS.

Main hypothesis: The use of international financial reporting standards has a statistically significant effect on EM.

Figure No. (1) illustrates the relationship between IFRS EM

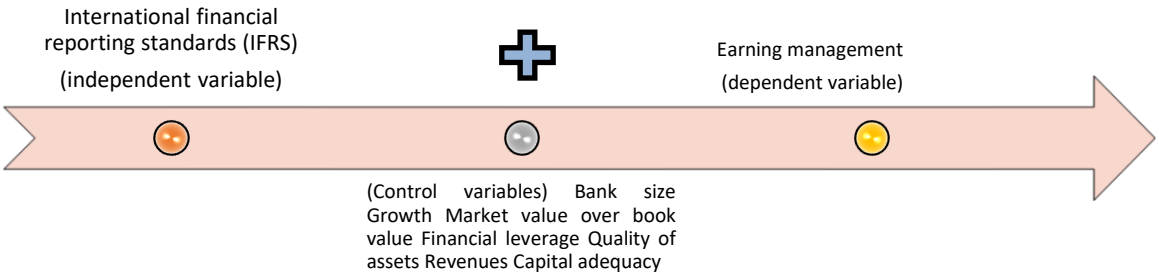

Fig. 1. Conceptual model of the relationship between IFRS and earnings quality

3. Research Methodology

This part of the study discusses the study sample, the dependent and independent variables, and finally discusses the study models that were used in analyzing the data.

3.1. Samples

The main determinant in selecting the research sample is the year in which IFRS was implemented. In this context, the Iraqi legislator obligated Iraqi banks to implement these standards during the year 2016, so the study period will include a period before application and another period after application. And to experimentally verify the impact of international financial reporting standards on EM, we chose a sample of (17) Iraqi commercial banks whose financial statements were used for the period (2012-2019), Which will be clear from Tables(1and2)

Table 1: Derivation of the sample

Number of banks	The criterion for banks selection
22	Private commercial banks
17	Banks with available information
5	Banks with no information

The following shows table No. (2) the characteristics of the research sample banks, such as the data related to the name of the bank, the year of incorporation, and the current capital.

Table 2: Characteristics of the research sample banks

Bank name	Year Founded	The bank's current capital
United Investment	1994	300000000000
Commercial Bank	1992	250000000000
Assyria Bank	2005	250000000000
Iraqi Union Bank	2002	252000000000
investment bank	1993	250000000000
Al Ahly Bank	1995	250000000000
credit bank	1998	250000000000
Gulf Bank	1999	300000000000
Middle East Bank	1993	250000000000
North Bank	2006	300000000000
Mansour Bank	2008	250000000000
Mosul Bank	2001	252000000000
Bank of Babylon	1999	250000000000
Baghdad Bank	1992	250000000000
Tigris and Euphrates Bank	2010	112000000000
Sumer Bank	1999	250000000000
Kurdistan Bank	2005	400000000000

3.2. Mathematic Model

In the periods before the adoption of the IFRS for the period from 2012 to 2015 and after the application of the IFRS for the period from 2016 to 2019, the EM was

measured by allowance for loan losses LLP. This study employs a specialized loan loss model LLP to examine a list of some of the commercial banks in Iraq that are listed on the Iraqi Stock Exchange. In general, accruals are the primary mechanism by which accountants try to make financial statements useful [32]. Loan Loss Provision LLP Regulators, bank supervisors and accounting standard setters have given a lot of attention to the company for two reasons: first, because banks' large loan balances on their balance sheets make them vulnerable to loan defaults caused by deteriorating economic conditions affecting borrowers' ability to pay, and second, because banks You must maintain a sufficient amount of LLP in anticipation of expected loan losses; Third, because LLP is frequently used to keep up with loan losses. US and European banks have significantly increased their LLP ratings, requiring corporate and banking institutions to apply accounting policies and standards prepared by supervisory authorities [33]. The management of the company may take advantage of these provisions to manipulate them either by increasing or decreasing them in order to reach the target profit number, contrary to the goal for which it was found. That is, if its performance is high, the management resorts in this case to increase or inflate the provisions in order to reduce the profits to the required profit number [34]. In this context, a study by Luc Laeven about LLP and economic slowdowns [35] showed that bank managers enjoy wide freedom in calculating LLP ratings, this estimate can be used to achieve opportunistic financial reporting goals and not only for credit risk considerations, and for this reason it is said that LLP is a valuable benefit. In fact, bank supervisors use bank ratings as a very important, accurate, and precautionary method for determining the standard of banks' loan portfolios. This early review was a study by several researchers, such as Laeven & Majnoni, (2003) & El Sood, (2012) in which studies have provided a broad overview of LLP loan loss provisioning for more than a decade [35] [36]. Given that the loan loss provision is the most prominent and significant benefit for banks, the focus of the bank EM research industry has been to estimate the loan loss provision. Therefore, in this study, we use (LLP) to evaluate EM in Iraqi commercial banks. In fact, focusing on a single benefit in a single industry mitigates the bias resulting from measurement error and its impact on the EM test. Moreover, focusing on a single benefit facilitates the separation of its non-discretionary and optional components. Similarly, focusing on one industry provides control for other determinants of

sectional differences in receivables, which increases the reliability of our empirical results [37]. In addition, we reduce the LLP in using the following formula, one can calculate the normal or non-discretionary component of the LLP by calculating the beginning of the loan loss provision, the beginning balance of non-performing loans, the change in non-performing loans, net loans discounted, total loans, change in total loans, and control of Effects of the year:

$$LLP = \beta 0 + \beta 1\ BEGLLA + \beta 2\ BEGNPL + \beta 3\ \Delta NPL + \beta 4\ NLCO + \beta 5\ LOANS + \beta 6\ \Delta LOANS + \langle YEAR\ CONTROLS \rangle + \langle COUNTRY\ CONTROLS \rangle + \varepsilon \quad (1)$$

LLP: allowance for loan losses of bank i in Year t reduced by the beginning of total assets.

BEGLLA: the beginning of the loan loss to bank i in Year t deducted by the beginning of the total assets.

BEGNPL: of the beginning of non-performing loans of bank i in year t is deducted by the beginning of total assets

ΔNPL: the change in the value of non-performing loans of bank i in the Year t shrunk by the beginning of total assets.

NLCO: net loan provisions of the first bank in Year t deducted by the beginning of total assets.

LOANS: loans due to bank i in Year t deducted by starting total assets.

ΔLOANS: change in loans, in the value of the total outstanding loans of bank i in the Year t.

Depending on Huang et al., (2012) the DLLP of Iraqi drains is estimated using a regression model or a longitudinal method instead of cross-sectional data. In fact, the analysis of plate data has several advantages over cross-section data. For example, it gives more information with low similarity between the variable used while gaining more efficiency and more degrees of freedom [38]. moreover, compared to single-segment or cross-sectional data, allows more accurate

inference of model parameters, explains heterogeneity effects Unobserved individuality provides a greater ability to capture the complexity of interactions.

Hence, to calculate the DLLP, the following steps are taken:

First: we estimated equation (1) for the sampled banks to obtain coefficient estimates of 0, 1, β2, 3, β4, 5, and 6.

Second: The value of NDLLP is estimated using the coefficients extracted from Form No. 1

Third: DLLP is calculated by the following formula:

DLLP = LLP – NDLLP (2)

4- Testing the hypothesis and discussing the results

The hypothesis will be tested using the regression model described below.

The results of the association between the reporting criteria and the provision for loan losses will be analyzed.

DLLPi, t = α0 + β1 IFRSi, t + β2 GROWTH i, t + β3 MTB i, t + β4 LEV i, t + β5 QA i, t + β6 SIZE i, t + β7 TUR i, t + β8 CA i, t + Ƨ i, t (3)

So:

DLLP: Absolute Values are used to measure the amount of profit management.

IFRS: a dummy variable with a value of 1 when applying international financial reporting standards in Iraqi banks and a value of 0 otherwise.

Size: The size of the company, which is the natural logarithm of total assets.

Asset Quality Assurance:

LEV: The size of the company's financial leverage for the ratio of the company's debt to total liabilities to the company's shareholders' equity.

MTB: Market value to book value can be obtained by dividing the number of shares multiplied by the share price.

Growth: represents the difference between total assets at the beginning and end of year t.

Before verifying this hypothesis, we had to prove the existence or absence of the correlation problem for the independent variables and the controlling variable, as it is noted from Table (3) that the double correlation coefficients between the independent variables and the controlled variable are weak, which is a useful property that indicates that variables measure different dimensions.

Table (3): test model variables for the hypothesis correlation coefficient.

	IFRS	GROWTH	MTB	LEV	QA	SIZE	TUR	CA
IFRS	1.000	-0.063	-0.586	0.210	-0.083	0.165	0.238	-0.057
GROWTH	-0.063	1.000	-0.055	-0.025	0.065	-0.076	0.027	0.085
MTB	-0.586	-0.055	1.000	-0.201	0.300	-0.181	-0.196	0.244
LEV	0.210	-0.025	-0.201	1.000	-0.439	0.692	0.659	-0.461
QA	-0.083	0.065	0.300	-0.439	1.000	-0.798	-0.133	0.985
SIZE	0.165	-0.076	-0.181	0.692	-0.798	1.000	0.228	-0.817
TUR	0.238	0.027	-0.196	0.659	-0.133	0.228	1.000	-0.120
CA	-0.057	0.085	0.244	-0.461	0.985	-0.817	-0.120	1.000

Before testing the regression model, it is necessary to determine the appropriate method for testing this model, as the nature of the time-Sector Analysis Panel Data requires a choice between one of the methods of operating the study models, namely: fixed effects models method, random effects method and the constrained method .

To make sure that the correct test method was chosen, the three tests were conducted (Hausman Test, reliable Fixed Effects Tests, Breusch-Pagan) and then the differentiation between these methods according to the level of significance and as shown in tables no. (4).

Table (4): testing the results of estimating the static effects model of the hypothesi.

Prob.	Value of the test	Type of the test
0.0378	1.143	Redundant Fixed Effects Tests

The table above shows that the test probability is 0.0378, which is less than 5%, so the OLS method is better suited to fit the hypothesis test model than the fixed-effects panel technique.

According to table (5) the probability value of the Breusch-Pagan test, it can be concluded that the null hypothesis of this test based on the use of the OLS method is rejected.

Table (5): Breusch-Pagan test of the hypothesi.

Prob.	Value of the test	Type of the test
0.922	0.009	Breusch-Pagan

According to table (6) and the probability value of the Hausman test, it can be concluded that the null hypothesis of this test based on the use of random effects plate regression was not rejected, and therefore the method with random effects compared to the method of static effects, as this is considered more suitable for testing the hypothesis model. random effects method.

Table (6): Hausman test of the hypothesi.

Prob.	The value of the test	The type of the test
0.262	10.046	Hausman

the use of the OLS method according to the test. The results are suitable for testing the hypothesis model, and for the purpose of confirmation, the Hausman test was performed as in table (7).

.Table (7): the results of the hypothesis test

Prob.	t-Statistic	Coefficient		
0.014	2.522	3.264	MDL Fixed part	C
0.004	3.006	0.035	International Financial Reporting Standards	IFRS
0.327	-0.987	-0.001	Revenue growth	GROWTH
0.094	1.697	0.021	Market value over book value	MTB
0.066	1.866	0.005	Financial leverage	LEV
0.847	0.194	0.013	Asset quality	QA
0.014	-2.518	-0.12	The company ‘size	SIZE
0.983	0.021	9.78	Asset change	TUR
0.231	-1.207	-0.001	Sufficient capital	CA
		2.504	F-statistic	
		0.019	Prob(F-statistic)	
		0.13	Adjusted R-squared	
		1.63	Durbin-Watson stat	

The above table shows the validity of the test model, if the statistical value of (2.504) and the statistical significance of the (probability) value is (0.019), i.e. less than 5%, then it indicates the importance of the test model as a whole. As shown in Table No. (6), the statistical significance of the "probability" value of the independent variable of international financial reporting standards amounted to

(0.004), which means that the hypothesis is accepted as a commitment to international financial reporting standards. It will lead to a positive impact on EM in Iraqi banks, and this is consistent with the results of the research presented by Capkun et al.,(2008) who indicated that the correlation between EM and the adoption of international financial reporting standards is positively linked [39]. The reason for this positive relationship is due to the flexibility provided by international financial reporting standards in accounting choices and self-estimations, which led to the absence of explicit instructions on how to apply financial reporting standards that can be used to manage bank profits during the period of applying international financial reporting standards. Which negatively affects the quality of banks' profits and thus positively affects the profits management in banks. This study also differs from the studies of Besten et.al., (2015), Medeiros et al., (2015), which stated that EM is not affected by the application of IFRS [24] [40]. Moreover, the control variable for firm size had a statistically significant negative effect on EM, if the control level for this variable was less than 5%, the market value variables of book value and financial leverage also have a significant impact of less than 10% on EM. Other control factors do not significantly affect EM.

5. Conclusion

The obtained statistical results showed that there is an effect of applying the International Financial Reporting Standards. Regarding EM in Iraqi banks, which means the relationship between international financial reporting standards. EM is a direct relationship, and therefore the commitment to applying international financial reporting standards will lead to an increase in EM in Iraqi banks. The result is also consistent with the results of my study [39]. The reason for this positive relationship is the flexibility provided by IFRS, which can be used to manage bank profits during the IFRS application period. Which negatively affects the quality of banks' profits and thus positively affects the profits management in banks. Also, the controlling variable for firm size had a statistically significant inverse effect on EM if the function level of this variable was less than 5%. The market value variables of book value and leverage also have a significant impact of less than 10% on emerging markets. Other control factors do not significantly affect EM. Finally, the researcher recommended the need to use different models

to measure EM with the application of international financial reporting standards in order to obtain results that reduce profits management in Iraqi commercial banks such as real EM, as well as the need to follow up and control the application of standards in Iraqi banks that do not apply or do partial application of international financial reporting standards Which must be adhered to and which ensures control over accounting operations that include accounting choices that allow managers not to use their opportunistic personal judgments

6. Recommendation

1. The application of IFRS banks is a necessary entry point to access information that helps decision-makers evaluate the financial position of banks, their business achievements, and understand the special characteristics of banks and the nature of banks' work.

2. Active participation in the realization of seminars and conferences to study the applied and realistic aspects of banking entities that suffer from EM problems.

Acknowledgment

I would like to state my gratitude thanks to Middle Technical University for its support in performing this paper.

Reference

Khanagha JB. International Financial Reporting Standards IFRS and Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Bahrain and United Arab Emirates Stock Markets. African Journal of Social Sciences 1,2011: 101-114,2011 DOI: https://doi.org/10.12691/jfa-3-3-1

Norton, D., & Norton, D. International Financial Reporting Standards. The Executive’s Guide to Financial Management, 275–284. https://doi.org/10.1007/978-1-137-51120-1_10,2012

ANWER S. AHMED, and MICHAEL NEEL, Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence, Contemporary Accounting pp. 1344–1372 © CAAA http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1502909,2013

Walker, M. How far can we trust earnings numbers? Accounting and Business Research, 43(September),2013, 445– 481. https://doi.org/10.1080/00014788.2013.785823

Goel, S. Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management. Procedia Economics and Finance 3,2012: 576 – 581. doi: 10.1016/S2212-5671(12)00198-0

Lin, K. J., J. Tan., L. Zhao and K. Karim. In The Name Of Charity: Political Connections and Strategic Corporate Social Responsibility in a Transition Economy. Journal Of Corporate Finance, Electronic Copy Available At: www.ssrn.com,2014. DOI: https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2014.10.00

Sarah Abu Alfadhael, Bilel Jarraya Earnings Management and its applications in Saudi Arabia context: Conceptual framework and literature review, DOI: 10.5267/j.ac.2021.3.009, ISSN 2369-7407 (Online) - ISSN 2369-7393, Quarterly Publication,Volume 7 Issue 5 pp. 993-1008 , 2021

Mitnick, B. M. Origin of the theory of agency: An account by one of the theory's originators. https://doi.org/10.2139/ssrn.1020378,2006

Jensen, M., and Meckling, W. « Theory of the firm: Managerial behaviour, agency costs and ownership structure », Journal of Financial Economics Vol 3,1976, pp. 305-360 http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.94043

Fama, E., & Jensen, M. Separation of Ownership and Control. Journal of Law and Economics, 26(2),1983, 301-325. doi/10.1086/467037.

An, Y. (2017). Measuring earnings quality over time. Int. J. Econ. Financ. International Journal of Economics and Financial Issues, , 7(3), 82-87, ISSN: 2146-4138

Nakashima, M. Survey research on earnings quality: evidence from Japan. In: Baker, C.R. (Ed.), Research on Professional Responsibility and Ethics in Accounting, https://doi.org/10.1108/S1574-076520190000022007/full/html. 99–131

Dechow, P., & Schrand, C. Earnings Quality. The Research Foundation of CFA Institute. https://doi.org/10.2469/cp.v2004.n3.3394,2004

Ozili, P. K., & Outa, E. R. Bank earnings smoothing during mandatory IFRS adoption in Nigeria. African Journal of Economic and Management Studies, 10(1) doi/10.1108/AJEMS-10-2017-0266/full/html, 32-47,2019

Divya Gupta & Sunita Mall, Loan Loss Provisioning Practices in Indian Banks, Advances in Analytics and Applications,2018, DOI: https://doi.org/10.1007/978-981-13-1208-3

Curcio, D., Simone, A. De, & Gallo, A. Financial crisis and international supervision: New evidence on the discretionary use of loan loss provisions at Euro Area commercial banks. The British Accounting Review, https://doi.org/10.1016/j.bar.2016.09.001 ,2017

Mohammed Amidu & Ransome Kuipo, "Earnings Management, funding and diversification strategies of banks in Africa," Accounting Research Journal, Emerald Group Publishing, doi/10.1108/ARJ-07-2013-0045/full/html, vol. 28(2), pages 172-194, September,2015.

Simon, Y., Tèzenas, H., & Montcel, d. Theory of the firm and corporate reform. economic review, vol 28, n° 3, 1977, 323. DOI: https://doi.org/10.3406/reco.1977.408326

T.N. Malofeeva The Impact of IFRS Adoption on Earnings Management in Russia, European Research Studies Journal, Volume XXI, Issue 2, 2018 https://www.ersj.eu/dmdocuments/11.MALOFEEVA_XXI_2_18.pdf

John P. Bonin & Marko Kosak Loan/Loss Provisioning in Emerging Europe: Precautionary or Pro-Cyclical? Wesleyan Economic Working Papershttp://repec.wesleyan.edu/ No: 2013-010 http://repec.wesleyan.edu/pdf/jbonin/2013010_bonin.pdf

Brochet, F., Jagolinzer, A., & Riedl, E. J. Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability. Harvard Business School Working Paper. Retrieved: July 2, 2014, doi/abs/10.1111/1911-3846.12002, from: http://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/11-109.pdf.

Ye, K., Zhang, R., & Rezaee, Z. Does top executive gender diversity affect earnings quality? A large sample analysis of Chinese listed firms. Advances in

Accounting, Incorporating Advances in International Accounting, https://doi.org/10.1016/j.adiac.2010.02.008, 26(1)2010, 47–54.

Dr. Sabeha Barzan Al-Ubaidy, The effect of Earnings Management on the market value of stocks under application of International Financial Reporting Standards (Applied Study in listed companies Iraq Stock Exchange) University of Baghdad Post graduate institute of Accounting and Financial Studies. Department of Accounting Studies, http://dx.doi.org/10.22495/,2020 .

Samantha den Besten , Georgios Georgakopoulos, Konstantinos Z. Vasileiou & Nikolaos Ereiotis , The Impact of IFRS Adoption on Earnings Quality: A Study Conducted on Foreign Issuers in the United -States . E-mail: georgios.georgakopoulos@strath.ac.uk doi:10.5539/ibr.v8n11p139 URL: http://dx.doi.org/10.5539/ibr .v8n11p139,2015.

Nurul Houqe, Tony van Zijl, Keitha Dunstan and A.K.M. Waresul Karim, The Effect of IFRS Adoption and Investor Protection on Earnings Quality Around the World The International Journal of Accounting, 2012, vol. 47, issue 3, 333-355 SSRN: https://ssrn.com/abstract=1536460

Barth M. E., Landsman W. R., Lang M. H. International Accounting Standards and accounting quality. Journal of Accounting Research, 46 (3), 2008, 467–498. http://dx.doi.org/10.1111/j.1475-679X.2008.00287.x.

Filip, A and Raffournier, B, (2014). financial crises and caring management: the European evidence, the international journal of accounting, doi https://doi.org/10.1177/09721509211053491

Kothari, S.P., A. Leone, and C. Wasley . Performance matched discretionary accrual measures. Journal of Accounting and Economics 39 (1) https://doi.org/10.1016/j.jacceco .2004.11.002,2005: 163-197.

S. El Idrissi Rioui, M. S. Rigar and A. Grine, The impact of mandatory IFRS adoption on Earnings Management: Evidence from Morocco: A multinomial logit approach, Journal of Physics: Conference Series, Volume 1743, The International Conference on Mathematics & Data Science (ICMDS), DOI 10.1088/1742-6596/1743/1/012013, 2020 29-30 June 2020 Khouribga, Morocco

Brenda van Tendeloo &Ann Vanstraelenm, Earnings Management under German GAAP versus IFRS, P: 155-180 ,12 Apr 2011, Download citation https://doi.org/10.1080/0963818042000338988

Gassen, J., and T. Sellhorn: Applying IFRS in Germany: Determinants and Consequences. Betriebswirtschaftliche Forschung und Praxis 58 (4) DOI: https://doi.org/10.2139/ssrn.906802,2006: 365-386

Mcnichols , M.F and S. R. Stubben . Does Earnings Management Affect Firms' Investment Decisions? The Accounting Review 83 (6) DOI: https://doi.org/10.2308/accr.2008.83.6.1571 ,2018: 1571-1603.

Dalal Jasim Musher AL- Madhee 2022. The Impact of Smart Marketing on Achieving Marketing Superiority: An Applied Study in Iraqi Telecommunication Companies. Journal of Techniques. 4, 4 (Dec. 2022), 128–133. DOI: https://doi.org/10.51173/jt.v4i4.926

Ali Jassim Muhammad Anad, Shatha Abdul-Hussein Jabr, The Effect of Earnings Management on Stock Returns: Analytical Study of the Iraqi Stock Market, Corresponding author E-mail: Dbc0007@mtu.edu.iqJournal of Techniques, ISSN: 2708-8383, Vol. 4, No. 4, December 31, 2022, Pages 258-274 DOI: https://doi.org/10.51173/jt.v4i4.764

Luc Laeven and Giovanni Majnoni, Loan loss provisioning and economic slowdowns: too much, too late? Journal of Financial Intermediation, 2003, vol. 12, issue 2, 178-197, https://doi.org/10.1016/S1042-9573(03)00016-0

Abou El Sood , H. A. Loan loss provisioning and income smoothing in US banks pre and post the financial crisis. International Review of Financial Analysis, DOI: 10.1016/j.irfa.2012.06.007, 25,2012, 64–72.

Kiridaran Kanagaretnam,and Chee Yeow Lim and Gerald Lobo, Auditor Reputation and Earnings Management: International Evidence from the Banking Industry, SSRN Electronic Journal ,DOI:10.2139/ssrn.1533855,2010

Huang, H.-W., Rose-Green, E., & Lee (2012), C.-C. CEO Age and Financial Reporting Quality. Accounting Horizons, 26(4) https://doi.org/10.2308/acch-50268,2012, 725–740

Capkun, V., A. C. Jeny, T. Jeanjean, and L. A. Weissc. Earnings Management and Value Relevance during the Mandatory Transition from Local GAAPs to IFRS in Europe. Working paper, HEC Paris, ESSEC Business School and Georgetown University, DOI: https://doi.org/10.2139/ssrn.1125716,2008

Cupertino, C; Martinez, A and Costa, N, earnings manipulations by real activities management and investors perception, Research in International Business and Finance, (34) DOI: https://doi.org/10.20869/AUDITF/2016/133/78,2015, Pp.309-323

Flayyih, H. H., & Khiari, W. (2023). An empirical study to detect agency problems in listed corporations: The emerging market study [Special issue]. Journal of Governance & Regulation, 12(1), 208–217. https://doi.org/10.22495/jgrv12i1siart1

دور معيار التدقيق الدولي 220 في تعزيز جودة التدقيق

The role of the International Auditing Standard 220 in enhancing audit quality

فيصل معن فيصل أ. م. د. سعاد عدنان نعمان

Suaad.a@coadec.Uobaghdad.edu.iq
Faissal.maan1806c@coadec.Uobaghdad.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص

ازدادت أهمية مهنة تدقيق ومراقبة الحسابات مؤخرا نتيجة لتطور عالم الأعمال وانتشار التكنولوجيا الحديثة في معظم المجالات ، فضلا عن تنوع مخاطر التدقيق وتنوع المستفيدين الذين يعتمدون على خدمات التدقيق والرقابة ، خاصة فيما يتعلق بآراء المدققين حول عدالة وموثوقية ومصداقية البيانات المالية المنشورة، فضلاً عن إحداث تأثير إيجابي بسمعة مكتب التدقيق الذي يعملون به ويتمثل هدف البحث في بيان مفهوم وأهمية رقابة الجودة لأعمال التدقيق وهدفها، ومدى تطبيقها في عينة البحث المتمثلة بمكاتب/شركات تدقيق الحسابات وفق المعيار الدولي للتدقيق (220) وتوصل البحث الى استنتاج مفاده لا يوجد دليل تدقيق محلي لرقابة جودة التدقيقي يسترشد به مراقبو الحسابات عند ادائهم اعمال الرقابة والتدقيق ، واوصى تفعيل دور الجهات المسؤولة عن مراقبة أداء مراقبي الحسابات في القطاع الخاص حول مراعاة دليل التدقيق المحلي رقم (2) (تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية) للارتقاء بمستوى التقارير الرقابية وجعلها بمستوى يلاءم جميع الجهات المستفيدة من تلك التقارير.

الكلمات المفتاحية: معيار التدقيق الدولي (220)، جودة التدقيق، مكاتب وشركات مراقبة وتدقيق الحسابات.

Abstract:

The importance of the auditing and auditing profession has increased recently as a result of the development of the business world and the spread of modern technology in most fields, as well as the diversity of auditing risks and the diversity of beneficiaries who depend on auditing and oversight services, especially with regard to the auditors' opinions about the fairness, reliability and credibility of the published financial statements, as well as making a positive impact The reputation of the audit office in which they work. The aim of the research is to explain the

concept and importance of quality control for audit work and its purpose, and the extent of its application in audit offices / companies according to the International Standard on Auditing (220).

Keywords: International Auditing Standard (220), audit quality, Offices and companies of control and auditing of accounts.

المقدمة

نظرا لأن مهنة التدقيق تقدم خدمات للعديد من الأطراف في المجتمع، بما في ذلك الأطراف التي تتعارض مصالحها ، فهناك حاجة لكسب ثقة هذه الأطراف. وهذا يتطلب التزام المهنة ، فرديا أو جماعيا ، بتقديم خدمات عالية الجودة بطريقة تثبت لهذه الأطراف أنها مختصة وملتزمة بالالتزام بالمعايير المنشورة من قبل المنظمات المهنية المسؤولة عن تنظيم المهنة. الجودة هي لغة عصرنا وأصبحت وسيلة مريحة وسريعة لتحقيق رضا العملاء وتجاوز توقعاتهم. عند تحديد جودة عملية التدقيق ، يجب التأكيد على ذلك. على المستوى المهني ، الأنظمة والإجراءات التي يراقبها مكتب المدقق لتحسين كفاءة وجودة المهنة ، بحيث تواجه مهنة التدقيق انتقادات حول جودة وموثوقية العمل الذي تقوم به ، وكيف تتحكم فيه ، والسياسات والإجراءات التي تحكم عملها.

وتأسيساً على ما ورد فأن هذا البحث يهدف إلى دراسة الواقع التطبيقي لرقابة جودة التدقيق الخارجي في عينة من مكاتب/شركات مراقبي الحسابات إذ أن الرقابة على جودة أعمال التدقيق تعد الوسيلة التي تتمكن من خلالها مكاتب/شركات مراقبي الحسابات التأكد من إن الآراء التي تبديها تستند دائما إلى معايير التدقيق المتعارف عليها أو أي شروط قانونية، كما تشجع الرقابة على الجودة مراعاة المعايير الشخصية الملاءمة لعمل مراقب الحسابات التي تم وضعها ضمن قواعد السلوك المهني الصادرة عن الجمعيات المهنية ،وتضمن البحث اربعة فصول ، اذ تناول الفصل الاول منهجية البحث بينما الفصل الثاني خصص للجانب النظري من البحث ، في حين ان الفصل الثالث تناول الجانب التطبيقي واخيرا الفصل الرابع خصص لاستنتاجات وتوصيات البحث .

الفصل الأول منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

من المعروف أن مهنة التدقيق لها أبعاد اجتماعية واقتصادية في جميع المجتمعات نظرا لكونها مهنة مستقلة تقدم الخدمات بطريقة محايدة وموضوعية لذلك ، تسمح جودة عمليات التدقيق لمدققي الحسابات بتقديم خدمات عالية الجودة بسبب التزامهم بالمعايير المقبولة ، بما في ذلك معايير مراقبة الجودة، وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث على وفق ما يلي :- هل تلتزم مكاتب/شركات مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق بتطبيق معيار التدقيق الدولي.(220)

ثانياً: أهمية البحث:

وستتمثل أهمية هذا البحث في تحديد واقع تطبيق المبادئ التوجيهية لمراقبة جودة التدقيق في مكاتب/شركات مراقبة التدقيق في العراق وتحديد أوجه القصور في تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، لأن مستخدمي البيانات المالية يعتمدون على هذه القوائم ويحتاجون إلى تقديم مستوى تدقيق عالي الجودة يمكنهم الاعتماد عليه لاتخاذ القرارات.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى بيان مدى التزام مكاتب وشركات مراقبة وتدقيق الحسابات في البيئة العراقية بتطبيق معيار التدقيق الدولي(220)

رابعاً: فرضية البحث:

يستند البحث إلى الفرضية الاتية (لا تلتزم مكاتب/شركات مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق بتطبيق معيار التدقيق الدولي(220) .

خامسا: مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع وعينة البحث في مراقبي الحسابات والمجازين رسميا والبالغ عددهم (320) مراقب حسابات وفقا لنشرة عام 2023 ، اما عينة البحث فقد تم اختيار (27) مراقب حسابات مجاز رسميا .

سادسا : اسلوب ومنهج البحث :

تحقيقا لأهداف البحث أعلاه ووصولا لأفضل الأساليب والطرق لمعالجة مشكلة البحث، تم اعتماد المنهج الاستنباطي وذلك بالاستفادة من البحوث والدراسات وتوظيفها لإنجاز الجانب النظري من البحث الحالي ، اما بالنسبة للجانب العملي فانه تم اعتماد المنهج الاستقرائي .

سابعا : حدود البحث :

تم تحديد الحدود المكانية والزمانية وكالاتي :

1 – الحدود المكانية : مكاتب مراقبي الحسابات .

2 – الحدود الزمانية : تمثلت بسنة 2023 .

الفصل الثاني الجانب النظري

المعايير الدولية – مفهوم عام

أولا: مفهوم المعايير الدولية للتدقيق

قللت المنظمات المهنية القائمة على مهنة التدقيق في بعض البلدان المتقدمة من درجة عدم التوافق مع المراجع الأخرى التي كانت موجودة في ذلك الوقت ، وزادت من موضوعية الأحكام الشخصية التي تساءل المدققون عنها في تقاريرهم ، ونشرت مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها الممارسون في هذه المهنة عند أداء وظائفهم، ويمكن إيجاز أهم هذه التعاريف " المواقف هي مجموعة من اللوائح والقوانين والإجراءات التي تضعها الحكومة أو منظمة معينة من أجل قياس جودة العمل الذي ينجزه المدقق. وهذا يخلق شكلاً من أشكال الثقة لدى الجمهور، والذي يُعتقد أنه ذو أهمية قصوى لمهنة المدقق المستقل. وهذا يزيد من الثقة في البيانات المالية. وتعتبر هذه المعايير المستويات الدنيا. ويجب أن يتم إجراء الحد الأدنى من قبل المحاسبين القانونيين من أجل الوفاء بمسؤولياتهم (التميمي 2006:30)

وقد وصفه الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) بأنه "مصطلح يشمل المعايير التي سيتم تطبيقها لتقييم البيانات المالية، وكذلك المعايير التي سيتم تطبيقها بالتزامن مع الخدمات والتقارير الأخرى حول موثوقية البيانات(IFAC 4:1994) ")

وقد وصفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين (AICPA) المعايير بأنها "التعبير عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوفر في المدقق، وكذلك الخطوات الأولية لعملية التدقيق الضرورية للحصول على القدر الكافي من الأدلة والإثباتات التي تمكن مدقق الحسابات من إبداء الرأي حول مدى شرعية البيانات المالية." (القاضي 169: 1990).

ثانيا: أهداف المعايير الدولية للتدقيق

الغرض الرئيسي من إصدار معايير التدقيق الدولية هو إنتاج معايير ومبادئ توجيهية مهنية للتدقيق المالي والمهام ذات الصلة المتعلقة بالممارسة الدولية.، ويمكن إنجاز هذه الأهداف في النقاط الاتية:

رفع مستوى الخبرة لدى المهنيين.

إرشاد القائم بمهمة التدقيق.

وصف إجراءات عمليات الدقيق.

ثالثا: أهمية المعايير الدولية للتدقيق.

المعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق مهمة للغاية ويمكن تلخيصها على النحو الاتي(الصبان 169:1990.):

1. تعتبر مكملة للوائح الوطنية.

2. السماح بالتعاون بين وكالات/ شركات التدقيق المحلية والعالمية.

3.يتطلب انتشار الشركات متعددة الجنسيات أن تأخذ معايير التدقيق الدولية كأساس لتدقيق حسابات هذه الشركات

رابعا: الهيئات المصدرة للمعايير الدولية للتدقيق.

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): منظمة عالمية تعمل على تعزيز المصالح المشتركة للجمهور. يبلغ عمرها 10 سنوات هذا العام، وقد تأسست في 10 يوليو 1977 في ميونيخ بألمانيا من قبل 63 منظمة تمثل 49 دولة مختلفة. يقع مقرها في نيويورك، وتضم أكثر من 175 عضوًا وشريكًا في أكثر من 130 دولة. ,5 هو 3 مليون ولديه ما يقرب من 3 ملايين محاسب في التوظيف والتعليم والحكومة والصناعة والتجارة. (http://www.ifac.org/about).

المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB) هو منظمة غير ربحية تعمل على تعزيز المصالح العامة من خلال وضع قواعد تدقيق فعالة. تم إنشاؤه في مارس من عام 1978، وهو معترف به من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين باعتباره يتماشى مع اللجنة الدولية لممارسات التدقيق (IAPC).(http://www.iaasb.org/about).

3. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA): هو منظمة مهنية مخصصة للمحاسبين القانونيين المتخصصين في المهنة، تأسس عام 1887، وكان غرضه الأساسي هو تنظيم سلوك شركات المحاسبة. اعترفت ولاية نيويورك رسميًا بأول قانون في عام 1896 والذي فرض المؤهلات اللازمة للمحاسب القانوني المعتمد (جودي 2012: 20).

خامسا: معيار التدقيق الدولي(220)

1. نطاق هذا المعيار (يتناول هذا المعيار على وجه التحديد واجبات المدقق المحددة فيما يتعلق بإدارة الجودة أثناء مراجعة البيانات المالية والمسؤوليات المرتبطة بالشريك).

الهدف: إدارة الجودة على مستوى الارتباطات للحصول على تأكيد معقول بتحقيق الجودة لغرض:

وفاء المراجع بمسؤولياته، وإجرائه للمراجعة، وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة

مناسبة التقرير الصادر عن المدقق في ظل الظروف القائمة.

سادسا: أهمية جودة التدقيق للمستفيدين من التدقيق

تكمن أهمية التدقيق وأهمية إجراء عمليات تدقيق عالية الجودة في أن مستخدمي المعلومات المالية يعتمدون على تقرير مدقق الحسابات لاتخاذ القرارات ووضع السياسات، وبالتالي فإنهم يتوقعون أعلى جودة في التعرف على الأخطاء والأخطاء. ونتيجة لذلك، فإن جودة التدقيق أمر بالغ الأهمية لجميع الأطراف المشاركة في العملية. ويتم تحديد الأطراف التي تتمتع بأكبر قدر من الاستفادة على النحو التالي (essence, 2007:19):

1. المدقق: غرض المدقق هو التأكد من أن عملية التدقيق تتم بدرجة عالية من الجودة من أجل الحفاظ على العميل وتجنب المسؤولية تجاه الأطراف الأخرى، وبالتالي زيادة الإيرادات. ونتيجة لذلك، فإن جودة المراجعة لها تأثير كبير على ما إذا كان سيتم الاحتفاظ بالمدقق أو استبداله أم لا. كما يرغب العملاء في

استكمال عملية التدقيق بأكبر قدر ممكن من التفاصيل من أجل تعزيز الثقة في البيانات المالية، مما سيسمح للمستفيدين باتخاذ قرارات بناءً على البيانات المالية الخالية من التحريف أو الخطأ المادي.

2. إدارة الشركة: تتولى الإدارة مهمة إنشاء البيانات المالية والتي سيتم استخدامها لتنفيذ عملية التدقيق بكفاءة. من المهم معرفة أهم ميزاته وعيوبه، فهذا سيسمح لهم بوضع خطط مستقبلية بثقة. لتقرير مراقب الحسابات تأثير على سعر سهم الشركة. (1994: 145 تايلر وجليزن).

3. لجنة التدقيق: تتكون لجان التدقيق من 3-5 أعضاء من مجلس الإدارة الذين لديهم مشاركة غير مباشرة في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالمسائل الإدارية ولهم دور كبير في تحقيق جودة عمليات التدقيق. وتهدف هذه اللجان إلى مساعدة المدقق في الحفاظ على استقلاليته، ويجب أن يكون أعضاء اللجنة موضوعيين. ما ينص عليه قانون سارابانيس-أوكسلي

4. العملاء: يريدون إتمام عملية التدقيق بدرجة عالية من الجودة لتحقيق موثوقية البيانات المالية، ومن يستخدم البيانات المالية يريد أن يعرف أن مصادر قراراته الاقتصادية موثوقة وخالية من التحريف أو التشويه. خطأ جوهري (العمري، 2002: 30).

5. تعتمد البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بشكل كبير على البيانات المالية المدققة في تقديم القروض والخدمات المصرفية الأخرى، وسيكون لجودة عملية تدقيق هذه البيانات تأثير إيجابي على جودة قراراتها. المدينون: يهتم المدينون بالقوائم المالية التي يتم تدقيقها من قبل مدققي الحسابات الذين يزودون العملاء بالائتمان بناءً على القوائم المدققة. ومن الواضح أن جودة التدقيق سيكون لها تأثير كبير على قرارهم فيما يتعلق بالائتمان (الشيشتي، 2007: 81).

6. المؤسسات الحكومية: تعتمد الجهات الحكومية في كثير من الأحيان على البيانات المالية المدققة، وتسعى إلى التأكد من أن عمليات التدقيق والرقابة تتم على درجة عالية من الجودة حفاظاً على النشاط الاقتصادي وجميع الأطراف المشاركة في العملية.

7. الجمعيات والمنظمات المتخصصة بالمهنة: تسعى العديد من الهيئات المتخصصة بمهنة تدقيق الحسابات إلى تعزيز الجودة العالية من أجل تطوير المهنة وزيادة الثقة بها ووضعها في مكانتها المشروعة بين المهن الأخرى وتحسين أوضاع المجتمع. - تصور المهنة وخدماتها.

8. بخلاف ما سبق فإن إتباع نظام الجودة لتحقيق عمليات المراجعة يفيد مكتب المراجعة نفسه بعدة طرق يمكن تلخيصها فيما يلي (شعار: 16:2011):

أ- تقديم ضمانات فعالة بأن الخدمات والأعمال التي يقوم بها مكتب التدقيق تتوافق مع متطلبات مهنة التدقيق والمعايير ذات الصلة، وتقليل احتمالية حدوث أخطاء أثناء عملية التدقيق.

ب- تعزيز برنامج التدقيق استناداً إلى القواعد والضوابط المرتبطة بمهنة التدقيق والرقابة عليها.

ج- اتباع عمليات الجودة في التدقيق، فمن الشائع أن تحافظ الشركة على العملاء في ظل المنافسة بين مكاتب التدقيق والشركة.

د- إن الدرجة العالية من مصداقية التدقيق تعني خلو البيانات المالية من التحريفات الكبيرة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مستوى عالٍ من جودة التدقيق.

هـ- يمكن اعتبار التدقيق عالي الجودة ذو أهمية قصوى لنظام الرقابة بالنسبة لمستلمي البيانات المالية لأنهم يفتقرون إلى القدرة المباشرة على مراقبة تصرفات الإدارة.

سابعا: إرشادات رقابة جودة التدقيق

تتكون معايير رقابة جودة التدقيق من مجموعة من الإرشادات والإجراءات التي يجب على المدققين اتباعها أثناء أعمال التدقيق التي تهدف إلى إضفاء الثقة على المهنة والقائمين بمهامها ونتناول أهم إرشادات رقابة جودة أعمال التدقيق الواردة ضمن معيار التدقيق الدولي (220) وكما أعده الباحثان في الجدول الاتي:

جدول رقم (١) يوضح أهم الإرشادات الواردة ضمن المعيار الدولي

اسم الإرشاد	تسلسل الإرشاد ضمن المعيار الدولي (220) رقابة جودة أعمال التدقيق
المتطلبات المهنية	1
الاستقلال	-
التوظيف	2
التطوير المهني	2
الترقية الوظيفية	2
توزيع المهام	3
التوجيه والإشراف	4
التشاور	5
القبول والمحافظة على العملاء	6
المراقبة	7
اختلافات الراي	-
فحص ما قبل الإصدار	-
الالتزام بأحكام النظام ولوائحه	-

وأدناه ملخص لأهم الإرشادات الواردة في معايير مراقبة الجودة المدرجة في الجدول أعلاه وبتصرف من الباحثان:

إرشادات معيار التدقيق الدولي (220):

يتضمن المعيار عدداً من الإرشادات المتكونة بدورها من السياسات والإجراءات وكما يلي- :

المتطلبات المهنية-:

السياسة-: يجب على موظفي المكتب/الشركة الالتزام بمبادئ الاستقلال والصدق والحياد والسرية والسلوك المهني.

الإجراءات-:

أولاً: يعين شخصا أو مجموعة من الأشخاص لتقديم التوجيه والحلول بشأن القضايا المتعلقة (الصدق والحياد والاستقلالية والسرية) وإبلاغ السياسات والإجراءات ذات الصلة لموظفي المكتب/الشركة.

ثانياً: مراقبة الالتزام بتلك السياسات والإجراءات والتأكيد على الاستقلال الذهني في برامج التدريب وفي الإشراف والمتابعة العمليات التدقيق.

ثالثاً: الحصول على تصريح مكتوب وإسناد مهمة متابعة استكمال ملف الالتزام بالاستقلالية إلى الشخص المخول المناسب.

رابعاً: مراقبة علاقة المكتب/الشركة مع العملاء بانتظام لمعرفة ما إذا كانت هناك مجالات قد تقوض استقلالية المكتب/الشركة.

المهارات والكفاءة:

السياسة-:

يجب أن يكون المكتب/الشركة مجهزة بالموظفين الذين اكتسبوا وحافظوا على المعايير الفنية اللازمة والكفاءة المهنية لأداء المهمة بالرعاية اللازمة.

الإجراءات-:

أولا: التوظيف:

تخطيط عدد الموظفين الذين يحتاج إليهم المكتب/الشركة والحفاظ على البرامج المصممة للحصول على موظفين مؤهلين ذوي المهارات والكفاءات المناسبة لمساعدة هذه المكاتب/الشركات على أداء المهام الموكلة إليهم، بكفاءة وفاعلية نظراً للعلاقة الطردية بين نجاح مكاتب التدقيق وكفاءة الأشخاص العاملين فيها ، ووضع الإرشادات المطلوبة لتقييم الموظفين بشكل دوري لكل مستوى مهني.

ثانياً: التطوير المهني-:

يجب على مكاتب التدقيق وضع إرشادات و برامج تضمن التطوير المهني المستمر وإناطة مهمة التطوير المهني الى شخص أو مجموعة أشخاص يتمتعون بصلاحية مناسبة.

مراقبة البرامج التي تضعها الهيئات الإشرافية فيما يتعلق بأهداف التدريب والخبرة والمتطلبات الأساسية والتوجيه للأفراد الجدد.

تشجيع الأفراد على إعداد المقالات والمشاركة في الأنشطة المهنية الأخرى.

إطلاع الموظفين على التطورات الجارية في المعايير المهنية والفنية المنظمة للمهنة.

إذا لزم الأمر ، تحديث البرامج التعليمية في ضوء التطورات الجديدة والظروف المتغيرة والحفاظ على مكتبة تحتوي على منشورات مهنية ودورية ومنشورات مكتبية تتعلق بالقضايا الفنية والمهنية.

ثالثاً: الترقية الوظيفية-:

وضع الإرشادات التي تصف المسؤوليات والأداء المطلوب تنفيذه لكل مستوى وظيفي داخل مؤسسة التدقيق والمؤهلات الضرورية للترقية.

تحديد المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم الأداء الشخصي (المعرفة الفنية ، القدرة على التحليل والاجتهاد، مهارات التخاطب، مهارات القيادة والتدريب ، العلاقة مع ا العملاء ... الخ)

تقييم أداء الأفراد دورياً من خلال جمع المعلومات الخاصة بأدائهم واستخدام نماذج معينة لهذا الغرض والتحقق من انجاز التقييم بالوقت المحدد له.

التشاور مع الأفراد بشكل دوري حول تقدمهم الوظيفي والفرص المهنية المتاحة لهم مع الأخذ بعين الاعتبار (الأهداف المستقبلية، المهمات المفضلة ، القرص المهنية).

إناطة مهمة اتخاذ قرارات الترقية الوظيفية إلى أشخاص محددين وإجراء المقابلات لتقييم المرشحين للترقية وتوثيق نتائج المقابلات والاحتفاظ بسجلات مناسبة لهذا الغرض.

توزيع المهام-:

السياسة-:

أن تعيد أعمال التدقيق إلى أفراد ممن يمتلكون درجات من التدريب الفني والكفاءة المهنية يجب المطلوبة.

الإجراءات-:

يجب مراعاة العوامل التالية في تحقيق التوازن بين متطلبات القوى العاملة للتدقيق والمهارات الشخصية وتطوير الأفراد والاستفادة منهم مثل) حجم عملية التدقيق ، توافر الموظفين ممن يتمتعون بالمهارات والكفاءة اللازمة للأعمال المكلفين بها ، توقيت العمل المراد تنفيذ.

تكليف شخص أو مجموعة أشخاص مناسبين في توزيع الموظفين على المهام و يراعى في ذلك) الوقت المقدر والمتاح للموظفين المكلفين بمهمة التدقيق، الحالات التي يوجد فيها تضارب في المصالح أو الاستقلالية كتكليف احد الموظفين بتدقيق حسابات رب العمل السابق له أو تدقيق البيانات المالية لأحد أقاربه، تخطيط الأشراف ومشاركة الأفراد المشرفين.

التوجيه و الأشراف-:

السياسة-:

يجب أن يكون هناك توجيه وإشراف ومتابعة للعمل على كل مستوى من أجل توفير ضمانات كافية بأن المنتج النهائي يلبي معايير الجودة المطلوبة.

الإجراءات-:

توفير إجراءات لتخطيط عمليات التدقيق بالرجوع للمعلومات الخاصة بعمليات تدقيق سابقة وتحديثها حسب الظروف والمتغيرات.

توفير إجراءات للمحافظة على معايير الجودة الخاصة بالمؤسسة ولكل عمل منجز من خلال) توفير إشراف ملائم على المستويات التنظيمية كافة، تطوير الإرشادات حول شكل ومضمون أوراق العمل ، استخدام النماذج الموحدة وقوائم الاستبانة في الحدود المناسبة للمساعدة على انجاز عمليات التدقيق.

الاهتمام بالتدريب العملي خلال تنفيذ أعمال التدقيق بوصفه جزءاً مهماً لتطوير الأفراد.

التشاور-:

السياسة-:

يجب التشاور مع ذوي الخبرة من داخل المؤسسة أو خارجها عند الضرورة.

الإجراءات-:

1) التعرف على الحالات والمجالات التي تتطلب الاستشارة، وتشجيع الأفراد على اتباع توصيات منظمات محددة، وإبلاغ الأفراد بالقواعد واللوائح الاستشارية للمؤسسة.

2) السماح للأشخاص ذوي الخبرة والخبرة المهنية بالمشاركة في عملية الترشيح أثناء المناقشات.

3) تسجيل نتائج المناقشات وتحديد من يجب أن يحافظ على تلك المناقشات.

القبول والمحافظة على العملاء-:

السياسة -:

يجب على المنظمة تقييم عملائها المحتملين ومتابعة عملائها الحاليين. عند اتخاذ قرار بشأن قبول العميل أم لا، من المهم مراعاة استقلالية العميل وقدرة المنظمة على خدمة العميل بشكل مناسب، فضلاً عن صدق إدارة العميل.

الإجراءات-:

وضع الإجراءات الخاصة بتقييم العملاء المحتملين لغرض الموافقة عليهم كعملاء للمؤسسة مثل (الحصول على البيانات المالية للعميل ، الاستفسار من جهات خارجية مثل المصارف التي يتعامل معها العميل ، المدقق السابق.

تسمية شخص أو مجموعة أشخاص بمستويات إدارية ملاءمة لتقييم المعلومات التي تم الحصول عليها لاتخاذ قرارات قبول أو المحافظة على العملاء.

ومن الأمور التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم العملاء الحاليين والمتوقعين ما يأتي-:

طبيعة عمل العميل و سمعة مديري العميل.

الوضع الشرعي للدعاوى القانونية و استقرار نظام الإدارة.

الوضع المالي للعميل.

نطاق المهمة وهدف عملية التدقيق.

كفاءة نظام الرقابة الداخلية للعميل.

المراقبة-:

السياسة-:

يجب على المؤسسة أن تراقب باستمرار ملاءمة وفعالية تطبيق سياسات وإجراءات رقابة الجودة.

الإجراءات-:

1) تقييم مدى فعالية سياسات وإجراءات مراقبة الجودة ومتابعة البرامج المستخدمة لتنفيذ إجراءات الرقابة.

2) تعزيز مراعاة سياسات وإجراءات مراقبة الجودة في المنظمة.

3) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوصيل نتائج المراقبة إلى المستويات الإدارية المناسبة.

4) اتخاذ قرار بتغيير سياسات وإجراءات مراقبة الجودة بناءً على النتائج التي تم الحصول عليها.

الفصل الثالث الجانب التطبيقي

تعد شركات ومكاتب مراقبي الحسابات الجهة المختصة بتدقيق حسابات الشركات الخاصة لإبداء الرأي الفني المحايد عن صحة وعدالة بياناتها المالية وأوجه أنشطتها المختلفة وتقديم الاستشارات والأعمال الأخرى التي تقع ضمن اختصاصها المهني والتالي أهم مراحل التطور التي مرت بها المهنة.

المرحلة الأولى ١٩١٩ - ١٩٥٦: تشير المصادر أن نشأة مهنة التدقيق في العراق خلال مرحلة الاحتلال البريطاني كانت في عام ١٩١٩، وفي العام نفسه بالتحديد بدأ تطبيق قانون الشركات الهندي على الشركات العراقية وكانت جميع الشركات تدقق من قبل مكاتب المحاسبة القانونية الأجنبية في تلك المدة إذ لم يكن هناك

مدققون عراقيون ، وكانت شركات التدقيق تعمل على وفق نوعين من التدقيق بموجب أحكام القانون الهندي :-

الأول: التدقيق الاعتيادي.

الثاني: التدقيق الاستثنائي.

وقد عالجت المادة (١٤٤) من القانون المطبق الأشخاص الذين يحق لهم حق التدقيق الاعتيادي حيث كان المدقق لا يستطيع القيام بالتدقيق إذا لم يحصل على تأييد أو شهادة من قبل الحاكم الملكي العام ليسمح له القيام بأداء مهام التدقيق ، أما التدقيق الاستثنائي فهو التدقيق الذي يتم على وفق أمر صادر من الحاكم بعد أن يتم تقديم طلب من قبل أصحاب الشركة لتعيين مفتشين للقيام بمهام عملية التدقيق ، أو بناء لقرار تصدره الشركة بتعيين مفتشين لتدقيق أعمالها مما يظهر أنه تدقيق خاص أو تكليف خاص ، وتشير المصادر إلى أن التدقيق في هذه المدة كان منصباً على الكشف عن الأخطاء والتلاعب ويعد الهدف الأساسي لأداء عملية التدقيق (القره غولي ،٢٠٠٠: ٥٦).

المرحلة الثانية ١٩٥٧ - ١٩٩٨: في عام ١٩٥٧ صدر قانون الشركات التجارية رقم (٣١) الذي يعد أول قانون عراقي خاص بتنظيم عمل الشركات التجارية فضلا عن أنه وضع الأسس الخاصة بمهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق كونه تضمن عددا من المواد القانونية المتعلقة بتنظيم مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات وهي المواد المحصورة بين (المادة ٢٠٣ والمادة ٢١٣) من القانون أعلاه .

بعدها صدر نظام مزاولة مهنة مراقبة وتدقيق حسابات الشركات والمشاريع الصناعية رقم (١٨) لعام ١٩٥٨ الذي تميز عن القانون السابق في بعض الجوانب أهمها-:

عدم الجواز بتدقيق حسابات الشركات المساهمة الآ من قبل مراقب الحسابات.

اشترط النظام في مراقب الحسابات أن يكون أحد أعضاء الجمعيات أو المعاهد التالية-:

(أولا) مؤسسة المحاسبين القانونيين في إنكلترا

(ثانيا) جمعية المحاسبين المتحدين

(ثالثا) مؤسسة الحسابات القانونية في إسكتلندا

(رابعا) جمعية المحاسبين المتحدين المعترف بهم

(خامساً) مؤسسة المحاسبين القانونيين في أيرلندا

(سادساً) المؤسسة الأمريكية للمحاسبين العموميين المعترف بهم

السماح لحملة شهادة البكالوريوس في الفرع التجاري ممن لديهم ممارسة فعلية في مجال المحاسبة والتدقيق لدى مكتب مراقب الحسابات لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد أن يؤدوا امتحاناً تحريرياً بعدد من مواضيع

مادة التدقيق لدى لجنة مشكلة لهذا الغرض ثم تصدر اللجنة قرار درج اسم مقدم الطلب في سجل مراقبي الحسابات المجازين.

المرحلة الثالثة ١٩٩٩ - ولحد الآن تم إنشاء قواعد مزاولة مهنة مراقبة ومراجعة الحسابات رقم (3) لسنة 1999 والتي نصت المادة (2) منها على أن تنظم مهنة مراجعة الحسابات والمراجعة من خلال مجلس يخصص لهذه الغاية ويشرف عليه المهنة. ويسمى هذا مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات (والذي يتكون من أعضاء من مختلف المنظمات، بما في ذلك:

رئيس ديوان الرقابة النقدية أو من يمثله، ممثل وزارة المالية، ممثل وزارة الصناعة والمعادن، ممثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ممثل ديوان الرقابة النقدية، مدير عام دائرة تسجيل الشركات، نقيب المحاسبين والمدققين العراقيين أو من ينوب عنه، ثلاثة. المسموح لهم بمزاولة مهنة التدقيق والرقابة والذين عملوا فعلياً في العراق لمدة لا تقل عن (15) سنة.

واهم السمات التي تضمنها النظام ما يلي-:

تحديد مهام مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات المتمثلة بالاتي-:

أولاً: توجيه المهنة لما يحمي الاقتصاد الوطني والحقوق المالية لأطراف المجتمع بالتنسيق مع الدوائر المختصة في الدولة

ثانياً: إقرار قواعد السلوك المهني وتطويرها .

ثالثاً: متابعة أعمال المجازين بممارسة المهنة للتحقق من مدى التزامهم بتطبيق أحكام هذا النظام وقواعد السلوك المهني على وفق الأساليب التي يراها المجلس

رابعاً: إقرار الخطط المناسبة لتطوير وتدريب المجازين بممارسة المهنة لرفع كفاءة أدائهم وتهيئة مستلزمات تنفيذ هذه الخطط

خامساً: تقديم المشورة الفنية في الأمور ذات الصلة يعمل المجازين بممارسة المهنة.

سادساً: محاسبة المخالفين لأحكام النظام وقواعد السلوك المهني وفرض العقوبات الانضباطية بحقهم.

سابعاً: حماية حقوق المجازين بممارسة المهنة.

ثامناً: وضع التوصيف المهني لأصناف المجازين بممارسة المهنة وحقوق كل صنف . تاسعاً: التنسيق والتعاون مع المؤسسات والمعاهد والمنظمات المهنية والعلمية داخل العراق وخارجة لرفد المهنة بكل ما هو جديد لغرض تطويرها.

عاشراً: المساهمة في تطوير قواعد وأدلة المحاسبة والتدقيق.

أحد عشر: إقرار مواضيع الاختبارات التي تجرى لحملة الشهادات العليا في المحاسبة لتأهيلهم للحصول على إجازة ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات

بين النظام بموجب المادة (١٢) واجبات مراقب الحسابات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ أعماله وكما يلي:

أولاً: مراعاة معايير السلوك والأداء المهنية التي أقرها المجلس. وتستخدم هذه القواعد لتنظيم المهنة.

ثانياً: الالتزام بالمعايير التنظيمية المحاسبية والنظرية التنظيمية.

ثالثاً: تنظيم مهام المكتب بما يحافظ على المستندات والبيانات والتقارير اللازمة لإشرافه وتدقيق الحسابات لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

رابعاً: تسجيل أسماء وتوقيعات الأشخاص المرتبطين به الذين يشرفون على المشاريع ويقيمونها على الورق.

خامساً: الاحتفاظ بسجلات ومستندات محاسبية تقدم وصفاً شاملاً لنشاطها ونتائج جهودها.

سادسا: عدم المشاركة في تنظيم الحسابات والإشراف عليها من قبل مراقب الحسابات أو مؤسساته أو مساعديه.

سابعا: إبلاغ أمانة المجلس بعنوانها أو أي تعديلات تطرأ عليها خلال مدة لا تزيد على (30) يوما من تاريخ افتتاح المكتب أو تغيير العنوان.

تقييم تطبيق رقابة جودة التدقيق في مكاتب/شركات مراقبي الحسابات عينة البحث

تحليل قائمة الاستقصاء:

قدم الباحثان عبر دراستهم الميدانية قائمة استقصاء إلى مراقبي الحسابات أصحاب مكاتب/شركات التدقيق الخاصة تم تقويمها من قبل أصحاب الاختصاص في مجال المحاسبة ومراقبة الحسابات وكما مبين في الملحق رقم (١) للتعرف على مدى تطبيق إرشادات و فقرات محاور الاستقصاء من خلال الإجابة (بنعم أو لا) و إن عدد قوائم الاستقصاء التي تمت الإجابة عليها (20) قائمة وهي تمثل نسبة (81.5%) من عدد قوائم الاستقصاء الموزعة البالغ عددها (27) وهي تمثل نسبة (7%) من مراقبي الحسابات المجازين رسمياً بممارسة المهنة البالغ عددهم (320) مراقب حسابات وفقا لنشرة مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات النهائية لعام 2023 (المعدلة) علماً إن قوائم الاستقصاء قدمت ضمن قائمة استبانة أعدت لهذا الغرض.

وصف مكاتب التدقيق عينة الدراسة :

اولا: الجدول التالي رقم (1) يبين تحليل مكاتب/شركات التدقيق عينة البحث حسب (الموقع، الجنس، وجود وحدة الرقابة جودة التدقيق).

عدد مكاتب/شركات التدقيق عينة البحث	الموقع										الجنس				وجود وحدة لرقابة جودة التدقيق			
	البصرة		ذي قار		ميسان		بغداد		نينوى		ذكر		أنثى		نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
20	2	10 %	1	5 %	1	5 %	14	70 %	2	10 %	16	80 %	4	20 %	4	20 %	16	80 %

يتضح للباحثان من خلال تحليل المعلومات الواردة في الجدول أعلاه ما يلي:

إن عينة الدراسة شملت عدداً من المحافظات العراقية وهذا مؤشر جيد للتعرف على الواقع التطبيقي في تلك المحافظات.

تتكون عينة البحث من جنس الذكور بنسبة (80%) والاناث بنسبة (20%).

من خلال توزيع عينة الدراسة حسب وجود وحدة خاصة لمراقبة جودة التدقيق تبين أن نسبة (80%) منها لا تمتلك وحدة لرقابة جودة التدقيق.

ثانيا: الجدول التالي رقم (2) يبين تحليل مكاتب/شركات التدقيق عينة البحث حسب (سنوات الخبرة ، عدد عاملين أعمال المكتب).

عدد مكاتب/شركات التدقيق عينة البحث	سنوات الخبرة						عدد العاملين						حجم أعمال مكتب التدقيق					
	من(10-15) سنة		من(15-20) سنة		اكثر من 20 سنة		اقل من 3 أشخاص		من(3-6) أشخاص		من(6-9) أشخاص		كبير		متوسط		صغير	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
20	4	20 %	4	20 %	12	60 %	5	25 %	9	45 %	6	30 %	2	10 %	14	70 %	4	20 %

يتبين من الجدول اعلاه ما يلي:

اغلب مكاتب التدقيق عينة الدراسة من أصحاب الخبرة وبخدمة بلغت أكثر من (20) سنة في مجال مراقبة الحسابات وبواقع (60%) من إجمالي العينة .

هناك اختلاف في عدد العاملين في مكاتب/شركات التدقيق وان اغلب العينة يعملون فيها (3-6) عاملين وبنسبة (45%).

اختلاف حجم أعمال مكاتب/شركات التدقيق إذ شملت المكاتب الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وهذا مؤشر جيد للتعرف على آلية العمل في كل منها.

ثالثا: الجدول التالي رقم (3) يبين تحليل مكاتب/شركات التدقيق عينة البحث حسب (نوعية أعمال المكتب ،الاختصاص).

عدد مكاتب/شركات التدقيق عينة البحث	نوعية أعمال التدقيق				الاختصاص			
	مالي		مالي واستشارات أخرى		محاسبة		أخرى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
20	18	90%	2	10%	20	100%	0	0%

يتبين من الجدول اعلاه ما يلي:

تنوع أعمال مكاتب/شركات التدقيق عينة البحث إذ شملت التدقيق المالي والاستشارات والأعمال الأخرى وبنسبة (١٠٠%) من حجم العينة .

إن جميع أفراد عينة الدراسة هم من مراقبي الحسابات من ذوي اختصاص واحد في مجال المحاسبة

تحليل الاجابات الخاصة بقوائم الاستقصاء:

اولا: الجدول التالي رقم (4) يبين مدى تطبيق ارشادات المحور الاول الخاص بمرحلة التخطيط والاستلام الاولي للبيانات المالية.

ت	تفاصيل العبارة	عدد الإجابات الواردة	تفاصيل الإجابات حول تطبيق العبارة			
			المطبقة	%	غير المطبقة	%
أولا	التخطيط					
1	اختيار الأشخاص المؤهلين بالخبرة المطلوبة لتنفيذ أعمال التدقيق وفق المستويات التخطيطية.	20	7	35%	13	65%
2	الاعتماد على اشتراك فريق عمل التدقيق عند تخطيط أعمال التدقيق.	20	3	15%	17	85%
3	متابعة تحديث المعلومات الخاصة بعملية التخطيط التي تتعلق بأعمال التدقيق للفترة السابقة.	20	17	85%	3	15%
4	اعتماد خطة وبرنامج لأعمال التدقيق شاملة وفق وصف واضح يتناسب مع ما هو مطلوب التخطيط له.	20	14	70%	6	30%
ثانيا	فحص البيانات المالية الأولي					
1	اعتماد مكاتب وشركات التدقيق بتوظيف فاحص أولي للبيانات التي تستلم بشكل حديث من التي تخضع لأعمال التدقيق.	20	9	45%	11	55%
2	اعتماد المقارنة ما بين بيانات السنة المالية السابقة مع السنة الحالية محل التدقيق والتحقق من أعدادها بشكل صحيح وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.	20	20	100%	-	0%
3	الاستفادة من نتائج الفحص الأولي للبيانات المالية وانعكاسها من خلال التركيز على الأرصدة التي تؤدي الى تولد الشك المهني لدى المدقق ليتم تدقيقها.	20	4	20%	16	80%

تابع الى جدول (4)

ت	تفاصيل العبارة	عدد الإجابات الواردة	تفاصيل الإجابات حول تطبيق العبارة			
			المطبقة	%	غير المطبقة	%
ثالثا	قبول العملاء والسعي علي احتفاظ العمل معهم					
1	الاعتماد على اطراف مختلفة لجمع معلومات مفيدة عن العمل للاستفادة في قبول أن يتم التعامل من قبل مكتب/شركة التدقيق.	20	-	0%	20	100%
2	الاستفادة من قبل مراقب الحسابات السابق للعمل للوصول الى بعض المعلومات المفيدة عند قبول اتخاذ قرار العمل.	20	20	100%	-	0%
3	اعتماد وصف موثق عن كيفية قبول العمل من العملاء ويحدث بشكل مستمر.	20	10	50%	10	50%

الجدول أعلاه يتضح للباحثان وجود تباين في تطبيق الإرشادات ضمن المحور الأول الخاص بالتخطيط والاستلام الأولي للبيانات المالية وكما يلي:

بالرغم من وجود تطبيق الإرشادات فقرات التخطيط بنسب تذبذبت بين (15%-85%) إلا إن اغلب مكاتب/شركات التدقيق عينة البحث غير المطبقة لتلك الإرشادات قد تذبذبت نسبهم بين (3%-17%).

هناك اهتمام لدى مكاتب/شركات التدقيق في تعيين فاحص للبيانات المالية المستلمة لأغراض التدقيق إذ بلغت نسبة عدد المكاتب/الشركات المطبقة لإرشادات رقابة الجودة الخاصة بتلك الفقرة بين (20%-100%) في حين تراوحت نسبة عدد مراقبي الحسابات غير المطبقين لتلك الإرشادات بين (11%-16%).

هناك توازن بين مكاتب/شركات التدقيق حول تطبيق الإرشادات الخاصة بالقبول والمحافظة على العملاء باستثناء عدم تطبيق الفقرة الخاصة بالاعتماد على اطراف مختلفة لجمع معلومات مفيدة عن العمل للاستفادة في قبول أن يتم التعامل من قبل مكتب/شركة التدقيق.

ثانيا: الجدول التالي رقم (5) يبين مدى تطبيق ارشادات المحور الثاني والخاص بمرحلة التنفيذ.

ت	تفاصيل العبارة	عدد الإجابات الواردة	تفاصيل الإجابات حول تطبيق العبارة			
			المطبقة	%	غير المطبقة	%
أولا	التزام المكاتب والشركات الخاصة بالتدقيق بالتشريعات والقوانين ذات العلاقة بمهام عملهم					
1	التأكد من وجود وتوثيق مستمر عن التزام العاملين في مكاتب/شركات التدقيق بتطبيق التشريعات كافه والقوانين ذات الصلة بمهام مهنة تدقيق الحسابات وما يتعلق بها.	20	12	60%	8	40%
2	اعتماد أساليب تزيد من فهم العاملين في مكاتب/شركات التدقيق عن التشريعات والقوانين من خلال نشرات تنشر بشكل وسائل تعليمية أو طباعة بشكل ورقي يسهل الوصول اليها.	20	13	65%	7	35%
ثانيا	الاستقلالية					
1	التدقيق والتأكد بشكل مستمر من أن يتم إعداد البرنامج الخاص بأعمال التدقيق وفق استقلالية مطلقة وتنفيذها بالشكل الصحيح من خلال المتابعة المستمرة.	20	15	75%	5	25%
2	وجود اليه واضحة لاعتماد تغيرات بشكل معين في فريق العمل يضمن تطبيق أعمال التدقيق بالاستقلالية المطلوبة.	20	-	0%	20	100%
3	متابعة مستمرة لفريق العمل تضمن إنجازهم لأعمال التدقيق وفق استقلال تام دون أي تأثيرات.	20	7	35%	13	65%
ثالثا	التوقيت					
1	اعتماد التوقيت المناسب لأعمال التدقيق استنادا الى المستويات المختلفة لفريق العمل المكلف.	20	15	75%	5	25%
2	التأكد من تقدير الوقت اللازم لأعمال التدقيق مع تحقق الجودة المطلوبة.	20	12	60%	8	40%

تابع الى جدول (5)

ت	تفاصيل العبارة	عدد الإجابات الواردة	تفاصيل الإجابات حول تطبيق العبارة			
			المطبقة	%	غير المطبقة	%
رابعا	التوظيف					
1	اعتماد معايير معينة موثقة تتناسب في اختيار توظيف فريق عمل يشمل بالكفاءة والمهنية المطلوبة.	20	20	100%	0	0%
2	أن يكون التوظيف في مكتب/شركة التدقيق وفق الاحتياج المطلوب لإنجاز أعمال التدقيق المطلوبة أو التوسع في قبول العملاء الجدد.	20	20	100%	0	0%
خامسا	التعليم والتطوير الوظيفي					
1	وجود توصيف وظيفي يضمن تحديد الأوامر والمستويات بشكل واضح دون وجود أي تدخل في تنفيذ الأعمال المطلوبة.	10	3	30%	7	70%
2	تعريف فريق العمل عن كيفية تقسيم أداءهم الوظيفي وفق استمارات موثقة تساعدهم في كيفية الزيادة من تقيمهم.	10	0	0%	10	100%
3	اعتماد أساليب تشجع فريق العمل من تطوير مهاراتهم المهنية من خلال إدراج فقرات تشجع على ذلك عند تقسيم أداءهم الوظيفي.	20	15	75%	16	80%
سادسا	توزيع مهام أعمال التدقيق على فريق العمل					
1	اعتماد توزيع مهام التدقيق من قبل رئيس الفريق وفق كفاءة الفريق المكلف ومهاراتهم الوظيفية.	20	20	100%	0	0%
2	ضمان اتصاف رئيس الفريق بالكفاءة والمهارة المهنية اللازمة لإنجاز ما هو مطلوب منه.	20	12	60%	8	40%
3	وجود تنسيق ومتابعة مستمرة ما بين رئيس وفريق عمل التدقيق لإنجاز العمل بالجودة المطلوبة.	20	14	70%	4	20%

تابع الى جدول (5)

ت	تفاصيل العبارة	عدد الإجابات الواردة	تفاصيل الإجابات حول تطبيق العبارة				
			المطبقة	%	غير المطبقة	%
سابعا	الإشراف والمتابعة لأعمال التدقيق					
1	اعتماد الوسائل المناسبة لتحقيق الإشراف والمتابعة من أعمال التدقيق لمختلف مستويات التي يتضمنها المكتب/شركة التدقيق.	20	6	30%	14	70%
2	متابعة مستمرة على إجراءات التدقيق من قبل مكتب/شركة التدقيق والتأكد من تنفيذ ما تم التخطيط له بالجودة والتوقيت المناسب.	20	12	60%	8	40%
3	الاستفادة من جوانب القصور السابقة عندما تحدث فضلا عن تقدير الوقت بشكل دقيق لإنجاز أعمال التدقيق والاستفادة من الإشراق لتعديل الوسائل المعتمدة عند تقدير الأعمال المستقبلية.	20	7	35%	13	65%

من الجدول أعلاه يتضح للباحث وجود تباين في تطبيق الإرشادات ضمن المحور الثاني الخاص بتنفيذ أعمال التدقيق وكما يلي:

التزام مكاتب/شركات مراقبي الحسابات بتوثيق تطبيق القوانين والتشريعات إذ بلغت نسبة المكاتب الملتزمة بهذه الفقرة (60%) من عينة البحث ، وأن أغلب المكاتب عينة البحث تضع القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة في متناول يد العاملين وقد بلغت نسبتها (65%).

التزام مكاتب/شركات عينة البحث بالاستقلالية التامة عند إعداد برامج التدقيق وعند تنفيذ أعمال التدقيق والإشراف وبنسبة (75%) .

تراعي مكاتب/شركات التدقيق أغلب فقرات التوقيت إذ تذبذبت نسب تطبيقها بين (60%-75%).

تعتمد جميع مكاتب/شركات التدقيق عينة البحث في التوظيف على وفق احتياجاتها.

تستخدم المكاتب/الشركات السياسات العلمية ونظم التدريب الملاءمة في التطوير المهني لموظفيها وبواقع (30%-75%) من العينة.

تولي أغلب مكاتب/شركات التدقيق إهتمام في توزيع مهام أعمال التدقيق على فريق العمل إذ بلغت نسب المكاتب المطبقة بذلك (60%-100%).

وجود تساوي بعدد مكاتب/شركات التدقيق المطبقة وغير المطبقة لفقرات رقابة الجودة الخاصة بالإشراف والمتابعة لأعمال التدقيق.

ثالثا: لا يوجد اي اهتمام لدى مكاتب/شركات التدقيق في الفقرات ضمن المحور الثالث والخاصة بمخاطر ومسؤوليات مراقبي الحسابات.

رابعا: بالنسبة للتعرف على إجراءات مراقبي الحسابات الخاصة بإرشادات محور المتابعة تبين للباحثان من خلال إجابات مكاتب/شركات مراقبي الحسابات حول السؤال الخاص بوجود وحدة خاصة بمراقبة الجودة عدم وجود اهتمام لدى المكاتب/الشركات عينة البحث برقابة الجودة حيث بلغت نسبتها (80%) من إجمالي العينة

الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تم تعديل بعض القواعد التي تنظم مهنة مراقبة ومراجعة الحسابات الخاصة، كما انخفض عدد التعديلات على البعض الآخر منذ تاريخ اعتمادها وذلك للتأكد من فاعليتها في تنظيم المهنة، مثل القواعد قواعد السلوك المهني من جمعية المحاسبين والمراجعين الصادرة عام 1983، ونظام مزاولة مهنة مراقبة ومراجعة الحسابات. وتم تعديل القانون رقم (3) لسنة 1999 ممثلاً بالتعديل رقم (7) لسنة 2011.

افتقار المناهج العلمية الخاصة بالمحاسبة والتدقيق في الكليات والمعاهد إلى مواضيع علمية تتعلق بجودة أعمال التدقيق لغرض مواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال وبالتالي نشر المعرفة العلمية في هذا الجانب.

2. لا يوجد دليل محلي للإجراءات الواجب اتباعها أثناء جودة أعمال المراجعة، مما يساعد في توجيه المدققين أثناء تنفيذ واجباتهم.

3. إن الهيئة المخولة بإنشاء أدلة محلية لتدقيق حسابات العراق، ممثلة بمجلس المعايير المحاسبية والتنظيمية، لم تتابع تطور مهنة تدقيق ومراقبة الحسابات في المجتمع العالمي. يوجد فرق كبير بين عدد معايير المراجعة الدولية وأدلة المراجعة المحلية.

يعتمد مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق في إقرار أدلة التدقيق على خبرة وإمكانات أعضائه دون إشراك عدد آخر من (أساتذة الجامعات ومراقبي الحسابات في القطاع الخاص) من غير أعضائه الرسميين لإبداء الرأي وتقويم مسودة الدليل المعد للتشريع لضمان فاعليته وسرعة إقراره فضلا عن تحقيق الأهداف المرجوة من إعداده.

تباين التزام مراقبي الحسابات الممارسين للمهنة بإرشادات رقابة جودة التدقيق بسبب صغر حجم أعمال الجهات الخاضعة لتدقيق المكاتب/الشركات الخاصة فضلاً عن ضيق نطاق أعمال المكاتب/الشركات.

إن اغلب مكاتب/شركات مراقبي الحسابات في العراق تمارس أعمال التدقيق المالي (إبداء الرأي بالبيانات المالية) وتقديم الاستشارات والأعمال الأخرى ذات الصلة بالمهنة.

وجود تطبيق نسبي لمراقبي الحسابات الإرشادات رقابة جودة العمل الرقابي الواردة في الدليل وبالرغم من هذا التطبيق إلا انه يفتقر إلى وجود دليل تدقيق محلي ينظم هذا التطبيق وضمان تطبيقه إلى المستويات المقبولة.

عدم مراعاة أغلب مراقبي الحسابات دليل التدقيق المحلي رقم (2) تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية وهذا مؤشر من خلال الملاحظات المكتشفة من قبل الباحث عند فحص و تحليل عدد من تقارير مراقبي الحسابات الممارسين لمهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق.

ثانيا: التوصيات

إجراء التعديلات الضرورية على الأنظمة والتعليمات المنظمة لمهنة مراقبة الحسابات الضمان فاعليتها ومواكبتها للتطورات الحاصلة في مهنة مراقبة الحسابات مثل تعديل نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم (3) لسنة 1999 بما يسمح بتشكيل لجنة إضافية إلى اللجان الحالية خاصة بمراقبة تطبيق إرشادات رقابة الجودة.

التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الكليات والمعاهد حول رفد المناهج العلمية الخاصة بالمحاسبة والتدقيق إلى المواضيع العلمية المتعلقة بجودة أعمال التدقيق الخارجي لضمان مواكبة التطورات الحاصلة في هذا الجانب.

وضع خطة عمل من قبل مجلس المعايير المحاسبية والرقابية تضمن إعداد وإقرار حزمة من القواعد المحاسبية والأدلة الرقابية تتناسب مع الاحتياج المحلي فضلاً عن إشراك الجهات المختصة في جميع مراحل الإعداد والتقويم والإقرار لتلك القواعد والمعايير.

ضرورة إلزام مراقبي الحسابات في تطبيق إرشادات رقابة الجودة للارتقاء بمستوى مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات.

تفعيل دور الجهات المسؤولة عن مراقبة أداء مراقبي الحسابات في القطاع الخاص حول مراعاة دليل التدقيق المحلي رقم (2) (تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية) للارتقاء بمستوى التقارير الرقابية وجعلها بمستوى يلاءم جميع الجهات المستفيدة من تلك التقارير.

وضع آلية من مجلس مهنة مراقبة الحسابات ونقابة المحاسبين والمدققين لتكثيف الزيارات الميدانية لمكاتب/شركات مراقبي الحسابات للحد من المخالفات المرتكبة من بعضهم كونها تؤثر سلباً في جودة العمل الرقابي .

ضرورة إلزام مكاتب/شركات مراقبي الحسابات بتطبيق إرشادات رقابة جودة التدقيق كافة لضمان تطوير التطبيق الجزئي الحالي إلى تطبيق على مستوى مقبول من الجهات المستفيدة من تلك المهنة.

المصادر العربية:

نشرة مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات لسنة 2023.

معيار التدقيق الدولي (220).

متولي، سامي وهبة، فجوة التوقعات في المراجعة أسبابها وسبل تضييقها"، المجلة العلمية لكلية التجارة كلية التجارة، جامعة الأزهر فرع البنات، العدد العاشر، يناير ،1993.

الحميد عبد الرحمن بن إبراهيم خصائص جودة المراجعة المالية دراسة ميدانية للمحيط المهني في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة المجلد (35) ، العدد الثالث، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1995 صفحة 405).

عشماوي، كامل السيد، مدخل التوصيل الفعال كأساس لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1999م.

عبد العليم، محمد بكري، قياس جودة الخدمات المهنية : دراسة تطبيقية لمفاهيم ومقاييس جودة خدمة مراجعة الحسابات وأثرها على رضاء العملاء"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس العدد الثالث، 2000.

محمد سامي حسن علي نموذج مقترح لقياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة -دراسة ميدانية " رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (2003).

محمد سامي حسن " نموذج مقترح لقياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة، دراسة ميدانية، جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة رسالة دكتوراه، 2003.

قطب، أحمد سباعي وطارق محمد حسنين نحو إطار العوامل والمتغيرات المؤثرة في قياس جودة مراجعة الحسابات"، مجلة المحاسبة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد (٦٠) ، 2003.

العمري، سيف حسين فوزي، التخطيط لعملية التدقيق وأثره على جودة أداء مراقب الحسابات دراسة تطبيقية في ديوان الرقابة المالية " محاسبة قانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،2006.

جوهر هبة نجيب عزيز العوامل والمتغيرات المؤثرة في قياس جودة أداء عملية التدقيق في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة ميدانية في مكاتب مراقبي الحسابات في العراق، 2007.

الشيشتي، حاتم أساسيات المراجعة مدخل معاصر"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر ط 1، 2007.

الشعار، إسماعيل حمد، أثر الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي في الأردن عن الخدمات الاستشارية على المتطلبات الأخلاقية الجودة التدقيق المحددة بموجب معيار التدقيق الدولي رقم، (1).

الوكيل حسام السعيد تقييم أساليب الرقابة على جودة أداء عملية المراجعة بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2010م.

جلس، سالم عبد الله يوسف محمود جربوع المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونية بدولة فلسطين"، مجلة تنمية الرافدين. جامعة الموصل، العدد 67، 2010، ص 209.

الجوهر، كريمة والعقدة، صالح، وأبو ،سردانة، جمال، أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية ، المجلد العاشر - العدد 2، 2010.

العقدة، صالح، أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي، مجلة الزرقاء للبحوث والدارسات الإنسانية، العدد الثاني، 2012

اللهيبي إسراء كاظم عبيد حسن أنموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق"، شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية -جامعة بغداد، 2012.

القيسي، إيناس اطار مقترح للرقابة على جودة أداء المراجعة الخارجية في ضوء معايير المراجعة الدولية: دراسة تطبيقية في العراق"، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة، 2017.

عقاب، ريم ورزوق، ساطع، أثر تكنولوجيا المعلومات على إجراءات رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية ، 2018.

النعسان، سماح " العوامل المؤثرة على جودة التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، (201)

المصادر الأجنبية

Taylor. D.H and Glezen.W.G14 Auditor's Legal Liability Towards the Third Party. Auditing Integrated Concepts and Procedures Sixth Edition. pp 120-101.

AICPA.144Y Serving the public interest: Awe Conceptual Framework for Auditor.

AICPA ،American Institute of Certified Public Accountant ٢٠٠١

Carcelle .J.V. Hermanson. R.H.& Mc Garth. N. T(144) "Audit Quality Attributes: The Perception of Audit Partners Prepares& Financial Statement User "Auditing. Spring. 144Y.

Vanstraelen. A. Impact of Renewable Long-term Audit Mandates on Audit Quality the European Accounting Review.

Herrbach. Olivier. Audit Quality. Auditor Behaviour and the Psychological Contract European Accounting Review. Y.

Messier. William F. Thomas M. Kozloski. and Natalia Kochetova-Kozloski. "An Analysis of SEC and PCAOB Enforcement Actions Against Engagement Quality Reviewers". Auditing: A Journal of Practice & Theory. Forthcoming.(2009)

تفعيل دور البنك المركزي العراقي في تهيئة القواعد المادية للتحول نحو الطاقة الخضراء في العراق دراسة استشرافية

Activating the role of the Central Bank of Iraq in preparing the material bases for the transition towards green energy in Iraq, a forward-looking study

الباحث: م. م. رائد علي مشكل جامعة الامام جعفر الصادق ع

الباحث: م . م. عباس علي حسن الجامعة المستنصرية الجامعة المستنصرية

الباحثة : م . م. عليه عبدالرحمن ذيبان

read_meshakal@sadiq.edu.iq

aaagjzzb@gmail.com
AliyahAbdALRAHMAN@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

تهدف الدراسة الى بيان مدى اهمية التحول نحو الاقتصاد الاخضر ودور البنك المركزي في انجاح هذا التحول من خلال وعبر سياسة (التمكين النقدي) اي تقديم القروض الميسرة بأسعار فائدة متهاونه او رمزية للمستثمرين في هذا القطاع .

يَنصَبُ بحثنا على تحليل الاسباب الموضوعية للتحول نحو اقتصاد الطاقة الخضراء في العراق، وذلك تجنبا للوقوع في المزيد من الازمات البيئية والاقتصادية الناجمة عن الاعتماد على مصادر الطاقة الاحفوري في توليد الدخل القومي بمعدلات متزايدة، خاصة ان مثل هذه النتائج الضارة اصبحت واضحة للعيان ولا تحتاج الى دليل يثبت تزايد معدلات نموها وتراكمها، وقد تمثلت بالتلوث البيئي وما يتسبب به من امراض مزمنة وخبيثة فضلا عن عدم الاستقرار المناخي وشحة المياه وانعكاساتها الضارة على النشاط الزراعي، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها:-

تكمن فرضية التحول الى مصادر الطاقة الخضراء في امكانية توليد مصادر دخول جديدة مما يسهم في تنويع النشاط الاقتصادي وتجاوز عقبة الاحادية ومردوداتها السلبية فضلاً عن تقليص دائرة التلوث البيئي والحد من انعكاساتها الضارة على خزين الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية ، وذلك اعتماداً على الدور التنموي المناط بالبنك المركزي العراقي الذي لابد ان يصمم سياسات إقراريه مشجعة للاستثمار في تركيز الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي .

وباعتقادنا ان بناء القواعد المادية للاقتصاديات الطاقة الخضراء ليس امنية ولا قراراً عاطفياً، بل هو جهد منظم و مصممَ، لابد فيه من تحديد الاولويات والتكاليف والمستلزمات والتي تتلخص ب "" التمويل النقدي"" اولاً والتكنلوجيا الحديثة ثانياً ، وهنا يبرز دور البنك المركزي العراقي في تعجيل السير نحو اقتصاديات الطاقة الخضراء بخطى حثيثة ، اذ ان تيسير مصادر التمويل من خلال توفير القروض بفوائد تشجيعية واطالة أمد فترات التسديد قد تجعلان هذا القطاع جاذباً ومغرياً للمستثمرين ، ولكن وبغية استكمال شروط

"الجذب" الاستثماري يجب تعميم دراسة الاطار التكنلوجي لهذا الاقتصاد في الجامعات العراقية واستيعاب وإعداد الشباب الراغبين به وتقديمهم لسوق العمل بصورة مستدامة .

الكلمة المفتاحية: البنك المركزي العراقي، اقتصاديات الطاقة الخضراء، الاستثمار، الطاقة المتجددة .

Abstract

Our research focuses on analyzing the objective reasons for the shift towards a green economy in Iraq, in order to avoid further environmental and economic crises resulting from dependence on fossil energy sources to generate national income at increasing rates, especially since such harmful results have become visible and do not need evidence to prove Increasing rates of growth and accumulation, which was represented by environmental pollution and what it causes of chronic and malignant diseases, as well as climate instability, water scarcity and its harmful repercussions on agricultural activity.

We believe that building the material bases of the green economy is neither a wish nor an emotional decision, but rather an organized and determined effort, in which priorities, costs, and requirements must be determined, which can be summarized as “finance” first and technology second. vigorously, as facilitating sources of financing through providing loans with encouraging benefits and extending repayment periods may make this sector attractive and tempting to investors, but in order to complete the investment “attraction” conditions, the study of the technological framework for this economy must be generalized in Iraqi universities and absorb and prepare young people who want it and present them to the market Work sustainably. In general, and for the

Keywords: green economy, banking, investment, renewable energy.

المقدمة

نظرا لمعاناة الكثير من دول العالم من مشاكل تغير المناخ والاحتباس الحراري واستخدام الوقود الحيوي في انتاج الطاقة و التأثير السلبي على انتاج الغذاء بالإضافة الى إهدار الموارد الطبيعية والفجوة بين الأغنياء والفقراء والنقص الشديد في المياه ، فضلا عن الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم منذ 2008 ، ومع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة في الدول الصناعية الكبرى .

كل هذه المظاهر جعلت دول العالم في حاجة ماسة إلى تغيير بيئة الاقتصاد وتحويل نشاطاته الى ممارسات صديقة للبيئة، لذلك اصطلح على تسميته ب "الاقتصاد الاخضر".

وقد حمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (United Nations Environment Programed) لواء التغيير في هذا الاتجاه فكانت مبادرته الخاصة عام 2008 بالتوجه نحو الاقتصاد الأخضر (Green Economic) الذي يعد نموذجاً جديد اً من نماذج التنمية الاقتصادية ويمثل محركاً جديداً لتعزيز النمو الاقتصادي بمعالمه المعروفة: خلق فرص عمل جديدة وتدعيم المساواة الاجتماعية والاعتماد على الطاقة المتجددة والنظيفة التي تحافظ على البيئة من التلوث والمحافظة على حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية المتاحة وتعزيز كفاءة .

اهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تبني فكره التمويل الأخضر وضرورة توجيهه لدعم المشاريع الخضراء من خلال البنك المركزي بوصفه القاعدة المادية للتنمية المستدامة، فضلاً عن انه يركز على الوقاية من الاثار السلبية التي تخلفها المشاريع الملوثة للبيئة.

مشكلة البحث: نظرا لإهمال الاعتبارات البيئية عند تنفيذ المشاريع الصناعية التقليدية واقامتها بغيه تحقيق التنمية الاقتصادية في مجالات الصناعة والطاقة أدى ذلك للإسراف في استنزاف الموارد الطبيعية وحرمان اجيال متعددة حاضرة وقادمة من حقهم في مردوداتها الاقتصادية مما اثار انتباه المنظمات العالمية والمجتمع الدولي وواجب التركيز على المشاريع الدعم للبيئة والمعززة لاستدامتها بتوفير التمويل اللازم لها .

لذا تركزت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1-هل يوجد هناك توجه لدى البنك المركزي العراق لتبني فكرة دعم المشاريع الخضراء ؟

2-هل يوجد هناك خدمات مصرفية يدعمها البنك المركزي لدعم المشاريع الصديقة للبيئة ؟

3-ماهي التسهيلات التي يقدمها البنك لتبني سياسات "خضراء" في العراق ؟

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان مدى اهمية التحول نحو الاقتصاد الاخضر ودور البنك المركزي في انجاح هذا التحول .

1-التعرف على دور البنك المركزي العراقي في دعم الطاقة الخضراء .

2-التعرف على دور البنك المركزي في دعم التنمية المستدامة .

3-مساهمة البنك المركزي في ادخال التكنلوجيا للإسراع في التحول الى الطاقة النظيفة .

4-معرفة حجم الاستثمار وراس المال المخصص من قبل البنك المركزي في الانتقال الى الطاقة البديلة .

فرضية البحث: في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة الفرضيات الرئيسية كما يأتي :

تكمن اهمية التحول الى مصادر الطاقة النظيفة في امكانية توليد مصادر دخول جديدة مما يسهم في تنويع النشاط الاقتصادي وتجاوز عقبة احادية ومردوداتها السلبية فضلاً عن تقليص دائرة التلوث البيئي والحد من

انعكاساتها الضارة على خزين الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية ، وذلك اعتماداً على الدور التنموي المناط بالبنك المركزي الذي لابد ان يصمم سياسات إقراريه مشجعة للاستثمار في تركيز الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي .

منهجية البحث: اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي بأسلوبه الوصفي التحليلي في دراسة العلاقة قيد البحث وبالاعتماد على بعض المؤشرات ذات العلاقة، استناداً الى المراجع والابحاث وقواعد البيانات المحلية والعالمية.

الحدود المكانية والزمانية: الحدود المكانية – العراق، الحدود الزمانية قبل وخلال 2023.

المبحث الاول: الانتقال الى اقتصاديات الطاقة الخضراء الاسباب والآليات .

اولا: مفهوم الاقتصاد الاخضر(الطاقة الخضراء) :

يعد مصطلح الاقتصاد الاخضر (Green Economy) من المصطلحات التي استخدمت كرد فعل للظواهر البيئية المصاحبة للأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك لتقليل التكاليف البيئية والاجتماعية في النظام الاقتصادي السائد (Kes McCormick and N. K. ,2013, P.2590-2604)

ومنذ ذلك الحين تم توسيع مفهوم الاقتصاد الاخضر وتم تناوله من عدة زوايا . وما تجدر الاشارة اليه أنه توجد عدة مصطلحات تستخدم للدلالة على الاقتصاد الاخضر في الدراسات الاكاديمية منها: Georgeson, (Lucien Mark Poessinouw, 2017, p1-18

*الاقتصاد المتجدد (Renewable Economy)

*النمو الاخضر (Green Growth)

* سوق صديق للبيئة (Eco- Friendly Market)

* اقتصاد منخفض النفايات (Low-waste Economy)

*الاقتصاد الحيوي (Bio economy)

) الى ان الاقتصاد الاخضر يهدف الى الحد من OECDوذهبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المخاطر البيئية والندرة ويهدف الى التنمية المستدامة دون الاضرار بالبيئة ، ويتسم بأنه اقتصاد منخفض الكاربون وذو كفاءة في استخدام الموارد . واحياناً يستخدم مصطلح آخر موازي للاقتصاد الاخضر وهو) والذي يشير في بعض الاحيان الى النمو الصناعي الصديق Green Growthمصطلح النمو الاخضر (للبيئة ولكنه يستخدم حاليا للإشارة الى نمو الاقتصاد بأكمله . https://www.oecd-ilibrary,org/docserver/9789264111318-sum-en.pdf)(

ومن التعريفات ما يذهب الى اعتبار الاقتصاد الاخضر اقتصاد مصمم لتعزيز الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية ، والحد من التلوث وتخفيف وتأثر تغير المناخ . وبعبارة أخرى هو اقتصاد لا يكون فيه النمو الاقتصادي مدفوعاً باستغلال الموارد الطبيعية ولكن من خلال الاستثمار في القطاعات الخضراء مثل الطاقة المتجددة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، وزيادة المرونة وتأمين النظم الغذائية والمياه والغابات والنقل وإدارة النفايات. وبالتالي فإن غالبية الاستثمار الاخضر يوجب تعديل الهياكل الحالية وبناء هياكل جديدة . (Simon Zadek and Cassie Flynn, 2013, p7)

اما بنك التنمية الافريقي فيعرف النمو الاخضر بأنه تعزيز وتعظيم فرص النمو الاقتصادي من خلال المرونة في إدارة الاصول الطبيعية بكفاءة واستدامة ، بما في ذلك تعزيز الانتاجية الزراعية ، وتعزيز البنية التحتية المستدامة ، وبعبارة بسيطة فإن النمو يهدف لضمان تجديد الموارد الطبيعية المتاح واستدامتها (African Development Bank Group, 2016, p.9.).

و يمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر بمثابة رؤية بديلة للتنمية، لا تصادر امكانيات تحقيق الرفاهية الاقتصادية بل تتعداها لخلق شعور بالوحدة الاجتماعية والمساواة مع مراعاة التأثر على البيئة. وتتركز على أهدافه الاستثمار في الممارسات البيئية المستدامة و يتم ذلك من خلال التشريع ، ووضع السياسات والتمويل الخاص والعام مع التركيز على مساعدة الأشخاص الذين يعتمدون على الطبيعة لكسب لقمة العيش والذين ليس لديهم الكثير من الموارد أو مصادر الدخل الأخرى . Chernykhivska Anna (Volodymyrivna,2015, No.1. p.2)

ومن خلال ما سبق يتضح أن هذه التعريفات تشير إلى أن الاقتصاد الأخضر هو مفهوم يشمل نشاطات متنوعة ، وينطوي على آثار مختلفة، ويبتكر معان جديدة للنمو والكفاءة والمخاطرة، ويفتح قنوات جديدة للنمو الاقتصادي ، اهمها (Eleonore Loiseau, L. Saikku, 2016, Vol.139, p.2)

* الإنتاجية (حوافز لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد والأصول الطبيعية)، واهم معالمها: تعزيز الإنتاجية وتقليل النفايات وترشيد استخدام مصادر الطاقة الطاقة وإتاحة الموارد للاستخدام الأعلى قيمة .

* فرص الابتكار: المدفوعة بالسياسات والشروط الإطارية التي تسمح بطرق جديدة لمعالجة المشاكل البيئية .

* إنشاء أسواق جديدة :من خلال تحفيز الطلب على التقنيات والسلع والخدمات الخضراء وخلق فرص عمل جديدة.

*الثقة : تعزيز ثقة المستثمرين من خلال زيادة القدرة على التنبؤ والاستقرار حول كيفية تعامل الحكومات مع القضايا البيئية الرئيسية .

*الاستقرار : خلق ظروف اقتصادية كلي أكثر توازناً ، والتحكم بتقلبات أسعار الموارد ، ودعم الضبط المالي من خلال مراجعة تكوين وكفاءة الإنفاق العام وزيادة الإيرادات .

وفي رأي الباحث فإنه يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه اقتصاد يركز على استدامة النمو منخفض الكربون والذي ينطوي على كفاءة استخدام الموارد وتجديدها للحد من الآثار السلبية وتقديم حلول للتحديات

المتزايدة مثل تغير المناخ واستنفاد الموارد مع خلق فرص العمل وتحفيز فرص الابتكار وتعزيز عوامل التنافس

ثانيا: العلاقة بين اقتصاد الطاقة الخضراء والتنمية المستدامة :

يُعدَ الاقتصاد الاخضر بشكل عام احد الوسائل المهمة لتحقيق التنمية المستدامة ، بوصفها الهدف الاسمى الذي تسعى الدول الى التوافر عليه وبناء اركانه الضرورية . (National center for social Research, 2007, p.19)

فهو يمثل التحول من عموميات التنمية المستدامة الى التخصيص ، بتحديد القطاعات المستهدفة والسياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحويلها وتحقيق الكفاءة في نشاطاتها المتنوعة،

(New economics foundation , sustainable development and well bing, (report Defra , 2006) , p34)

وتستعين عادة الدول السائرة على وفق فلسفة التنمية المستدامة بخبرات وقدرات المنظمات الدولية ومن بينها منظمة التعاون والتنمية ،البنك الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة و الوثيقة الختامية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 ومؤتمر ريو20+ ، والتي تؤكد على: الحاجة الى اقتصاد اكثر اخضراراً وانتاجاً وأنماط استهلاك مستدام، فالاقتصاد الاخضر هو من الادوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة . (امنية بديار، محمد توفيق مزيان، المجلد 6، العدد1، 2019، 311)

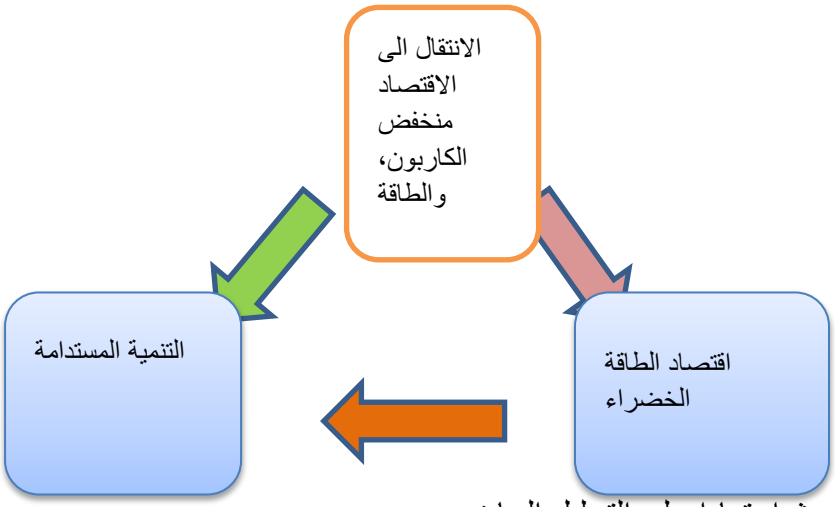

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على التحليل السابق .

يتضح لنا مما تقدم ان هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة يمكن للدول ان تحققها من خلال اتباع بعض السياسات والمسارات الانمائية للوصول الى الاهداف المرسومة.

ثالثا: السياسات المتبعة لتوطين اسس اقتصاديات الطاقة الخضراء :

تبنت هيئة الامم المتحدة العديد من السياسات بقصد تسهيل الانتقال الى اقتصاد اخضر تتمثل بالاتي : (نجوى يوسف جمال، احمد سمير، 2014، 443)

1-إنشاء إطار تشريعي سليم : حيث أن الاطار التنظيمي المصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق وخلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الاخضر وتزيل الحواجز أمام الاستثمار الاخضر.

2-تحديد أولويات الاستثمار والإنفاق الحكومي : فلا يمكن الاستغناء عن الدور الحكومي في بناء الحلقات الاساسية للبنية الضرورية لتحفيز التحول نحو الاقتصاد الاخضر، وتعبيد الطرق للقطاع الخاص لكي يسير بهذا الاتجاه، اذ ان انتظار "المبادرة الفردية" قد يقود الى التباطؤ في ارساء القواعد الاساسية للاقتصاد المستدام، وهنا لابد من المبادأة وتحمل المخاطرة من قبل الحكومة لتقديم التسهيلات والقدوة في هذا الخصوص .

3-توظيف الضرائب والادوات المبنية على السوق: لتحويل اذواق المستهلكين وتشجيع الاستثمار الاخضر والابتكار، فمثلا بالنسبة للنفايات والحل لهذه المشكلة هو دمج تكلفة العوامل الخارجية (كالتلوث او الاثار الصحية او فقدان الانتاجية) في سعر السلعة او الخدمة عبر ضريبة تصحيحية او رسوم او جباية او غيرها من الادوات المبنية على آليات السوق .(منير سلامي، منى مسغوني، 2011،188)

4-الحد من الانفاق في المجالات التي تستنزف راس المال الطبيعي: حيث ان دعم اسعار السلع يشجع على عدم الكفاءة والتبديد والاسراف في الاستخدام، مما يؤدي الى الندرة المبكرة للموارد القيمة المحدودة او تدهور الموارد المتجددة والنظم الايكولوجية .

5-الاستثمار في بناء القدرات والتدريب: ان القدرة على انتهاز الفرص الاقتصادية الخضراء وتنفيذ السياسات الداعمة تتباين من بلد الى آخر وغالبا ما تؤثر الظروف القومية على استعداد ومرونة الاقتصاد والشعب للتعامل مع التغيير .

6-تعزيز الادارة الدولية: حيث يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية ان تعمل على تسهيل وتحفيز الانتقال الى الاقتصاد الاخضر، مثال ذلك بروتوكول مونتريال بشأن الموارد المستنزفة لطبقة الأوزون الذي يعد بشكل كبير احد انجح الاتفاقيات البيئية متعددة الاطراف، وبروتوكول كيوتو الذي نجح في تحفيز النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية كتوليد الطاقة المتجددة وتقنيات كفاءة الطاقة من اجل التعامل مع انبعاث غازات الاحتباس الحراري .(منير سلامي، منى مسغوني، 2011، 189)

7-يجب تعزيز مؤسسات القطاع العام، خاصة تلك التي لا تتوفر فرصة سانحة لتخصيصها ، او ان تخصيصها يفضي الى انخفاض كفاءة الاداء فيها، وهي مخفضة اصلاً، وذلك يتطلب تغيير فلسفة نشاطها وارسائه على آليات عمل الاسواق الحرة ، وسد حاجتها من مدخلات الانتاج ابتداءً من الاصول المادية وانتهاءً بالكادر البشري وعلى وفق المعايير الدولية لتوفير البيئة الصالحة لعملها وتمكينها من المساهمة في بناء اقتصاد مستدام متطور.

8- على وفق نظرية (السلوكية الريعية السلبية) : يجري التفريط بالموارد الطبيعية المتاحة (الماء ، النفط) او الاصول الانتاجية المشيدة من قبل الحكومة بريع تلك الموارد كالكهرباء ، وتحت ذرائع مختلفة ، اخطرها ضرورة اقتطاع اي فرد لحصته في المورد المستثمر، فعلى سبيل المثال لا زال قطاع الكهرباء في العراق يهدر 60% من اجمالي التجهيز وباتجاهين : (مظهر محمد صالح، 2023، 59)

الاول: هو الهدر التجاري المتمثل بقيمة الكهرباء المستهلكة من قبل القطاع المنزلي غير المدفوع او المحتجز، والذي تشكل نسبة استهلاكه 40% من الطاقة الكهربائية المنتجة .

الثاني: الهدر الفني ويمثل 30% من الطاقة الكلية المنتجة مقارنة ب 3% على الصعيد العالمي. اي ان مجموع الهدر في الطاقة الكهربائية هو 70% بسبب سيادة قيمّ الاستثمار وعدم الشعور بالمسؤولية الجمعية من جهة، وتدني كفاءة الادارة والاداء الفني للعاملين في القطاع الكهربائي من جهة ثانية.

واستنادا الى الباحث الامريكي(Elinor ostrom) يمكن تجاوز هذه الاشكالية من خلال:

(فرض الانضباط الاداري المحكم وتوزيع الادوار والمسؤوليات استناداً الى مبادئ: (المشاركة في المخاطر والمساءلة في التنفيذ والانفتاح في العمل) ... فضلاً عن تحويل الشركات الى شركات مساهمة وحصر مساهميها بطرفين .. هما :

العاملين انفسهم في قطاع الطاقة والمستهلكين لمخرجاته، على ان تحتفظ الحكومة بحصة لاتزيد عن 25% من اسهمه .

المبحث الثاني: الفرص البديلة لاستثمار قاعدة الموارد التقليدية خلال وبعد التحول نحو اقتصاديات الطاقة الخضراء .

الكفاءة الاقتصادية للتحول نحو قاعدة الموارد المتجددة .

اولا: معنى ومحتوى قاعدة الموارد التقليدية والاثار البيئية لتزايد معدلات استثمارها:

يطلق مصطلح قاعدة الموارد التقليدية (Traditional Resource Base)على مصادر الطاقة التي وفرت حتى الان معظم احتياجات المجتمعات الصناعية الحديثة من الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي والموارد الزراعية والمعادن ، وتعد كافة مصادر الطاقة التقليدية مصادر ناضبة ، أي قابلة للنفاذ بعد تراجع مناسيب احتياطاتها نتيجة الاستغلال الجائر لها، ولا تقتصر ظاهرة النضوب على الموارد التقليدية للطاقة فحسب بل توجد كذلك موارد جديدة (غير تقليدية) للطاقة تندرج ضمن موارد الطاقة الناضبة مثل النفط المستخلص من رمال القار، والصخور الزيتية والغاز المستخلص من الفحم. ويطلق على النفط والغاز المستخلصين من هذه المصادر الثانوية الوقود الصناعي. (تكواشت، 2012 ،3)

وتترتب على التلوث المصاحب لعملية استخراج واستعمال مصادر الطاقة التقليدية بعدان هما: (عبد الزهرة فيصل يونس ، 2017، 60).

1- الاثار البيئية: واهمها الاحتباس الحراري الناجم عن الزيادة في استثمار الموارد التقليدية ، اي بقاء الحرارة المنعكسة عن سطح الارض مخزومة في الفضاء الجوي المحيط بالأرض مما يؤدي الى ارتفاع درجات حرارتها .

كما وان اهتراء طبقة الأوزون هي واحدة من تلك الاثار التي تتسبب بها عملية احراق المواد المستخرجة من باطن الارض (الوقود الاحفوري) ، وتقع هذه الطبقة على ارتفاع (15-35) كم وتقارب سماكتها (3) ملم عند مستوى سطح الارض، ومن المعروف ان هذا الغلاف يحجز ويرشح اربعة اخماس الاشعة فوق البنفسجية الساقطة عليه ويسمح بمرور الخمس منها فقط ، وبذلك يمثل حزام الامان للحياة الانسانية والحيوانية والنباتية، فتزداد نسب التسرب من تلك الاشعة فوق الحد المأمون يؤدي الى الاصابات المميتة بأمراض السرطان .

2- الابعاد الاقتصادية: نتج عن الثورة الصناعية ظاهرة التلوث وهي ظاهرة اقتصادية بالدرجة الاولى من حيث المقدمة والنتائج ، حيث ان التلوث لم يكن موجوداً قبل قيام الثورة الصناعية ، ومع تزايد حركة الصناعة والاتساع في استهلاك الوقود الاحفوري بأنواعه المختلفة تضاعفت كميات غاز ثاني اكسيد الكاربون في الغلاف الجوي ، مما يتسبب في اختلالات بيئية تتمثل بالزلازل والفيضانات غير المعهودة سابقاً التي اصابت معظم الاراضي الزراعية في معظم بلدان العالم ، والتي نتج عنها خسائر باهضه ، وايضا الامطار الحمضية التي تسببت في تلوث معظم الاراضي الصالحة للزراعة واخراجها من دائرة الاستثمار .

ويمكن القول ان العديد من الامراض التي اصابت الكثير من الناس وعطلت الطاقات البشرية التي كانت من الممكن ان تستخدم في عمليات الانتاج ، فعلى وفق الاحصائيات المعتمدة يتوفى (2) مليون انسان سنويا بسبب المياه الملوثة إضافة الى الانعكاسات السلبية الملازمة على الثروة السمكية وهي غذاء اساسي للكثير من شعوب الارض وعلى انتاجية العاملين، ومن المفارقات في هذا الخصوص ان الذين يساهمون في تفاقم المشكلة وهم مواطنو الدول الصناعية المتقدمة يُحملون عبء نتائجها المدمرة على كاهل الفقراء من ابناء الشعوب النامية والتي لا تُسهم الا بنسبة تقل عن (20%) من الانبعاثات الهيدروكربونية إذا استثنينا جمهورية الصين الشعبية من الحساب بوصفها دولة صناعية غنية، فعلى سبيل المثال يزيد نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية في الولايات المتحدة ب (19) مرة عن نظيره في افريقيا واكثر ب(23) مرة من مثيله في الهند (عبد الزهرة فيصل يونس، 2017، 66).

ثانيا: قاعدة الموارد المتجددة ومصادر توليدها :

الطاقة المتجددة نعني بها تلك المولَّدة من مصدر طبيعي غير تقليدي، مستمر لا ينضب، ويحتاج فقط إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بوساطة تقنيات العصر. يعيش الانسان في محيط من الطاقة، فالطبيعة تعمل من حولنا دون توقف معطية كميات ضخمة من الطاقة غير المحدودة بحيث لا يستطيع الانسان أن يستخدم إلا جزءاً ضئيلا منها، فأقوى المولدات على الاطلاق هي الشمس، ومساقط ، فضلاً عن طاقة الرياح التي لو استثمرت لأنتجت من الكهرباء ضعف ما ينتجه الماء اليوم، ولو استخدمنا اندفاع المد والجزر في توليد الطاقة لزودنا بنصف حاجتنا منها.(https://www.un.org)

ورغم أن مزايا البدائل المتجددة معروفة جيداً، الا أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه استخدامها، فهي غير متوفرة دوماً عند الطلب، وتتطلب استثمارات أولية ضخمة، واسترداد الاستثمار الاولي فيها يستغرق زمناً طويلاً .(https://mothakirat-takharoj.com)

وللطاقة المتجددة مجموعة من الخصائص اهمها :

1-متوفرة في معظم دول العالم.

2- تُعدَ من المصادر المحلية التي تتلاءم مع واقع تنمية المناطق النائية والريفية واحتياجاتها.

3- هي من المصادر النظيفة المأمونة الاستخدام .

4- اقتصادية في كثير من الاستخدامات، وذات عائد اقتصادي كبير.

5- ضمان استمرار توافرها وبسعر مناسب ومنتظم.

6-لا تحدث أي ضوضاء، أو تترك أي مخلفات ضارة تسبب تلوث البيئة.

7- تستخدم تقنيات غير معقدة ويمكن تصنيعها محلياً في الدول النامية.

اما مصادر توليد الطاقة المتجددة فهي : (برنامج الامم المتحدة للبيئة، 2011، 1-2)

1- الطاقة الشمسية .

2- طاقة الرياح .

3- طاقة الكتلة الحية .

4- طاقة المساقط المائية .

5- طاقة حرارة باطن الارض .

6- طاقة حركة الامواج والمد والجزر.

7- طاقة فرق درجات الحرارة في أعماق المحيطات والبحار.

ثالثا: كلفة الفرصة البديلة للانتقال بين القاعدتين :

ان الاقتصاد الاخضر يوفر فرصا لتحقيق التنمية المستدامة على وفق نظام برنامج الامم المتحدة للبيئة، فهو:

1-يعمل على تحويل الاستثمارات الضارة بالبيئة الى استثمارات خضراء مما يحسن الاداء الاقتصادي.

2- يحافظ على الموارد المتجددة ويقلل من المخاطر البيئية .

3- يتيح فرصا ثمينة لاعتماد نماذج انمائية تعطي الاولوية فيها لبناء المؤسسات ، والعمل بأسلوب تشاركي في التنمية المستدامة .

ويعد مؤتمر ريو 20+ فرصة فريدة للدول العربية والنامية بشكل عام في اكتشاف سبل تنسيق السياسات وتعزيز التعاون الإقليمي من اجل الالتزام بالعمل لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الممكن توضيح الفرص والمنافع المتوقعة للتحول نحو الاقتصاد الاخضر في الجدول ادناه :

جدول (1) الفرص والمنافع المتوخاة من التحول الى اقتصاد اخضر

اطلاق المشاريع والمؤسسات الخضراء	اعادة توجيه الأنماط الحالية من الانتاج والاستهلاك
اولا: خلق فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على انشطة خضراء جديدة:	اولا: إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة عبر تحول الانشطة الحالية الى انشطة خضراء :
1-تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على الخدمات والسلع البيئية	1-دعم النقل المستدام
2-انتاج الطاقة وتوزيعها	2-تحول مشاريع البناء والتصميم الى مشاريع خضراء ودعمها
3-تحفيز وتشجيع المناهج الخضراء والانشطة الابتكارية وانشطة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الاقليمي	3- تحول مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية الى مشاريع خضراء
4-تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب	4-تحسين كفاءة أنظمة المياه وعملية تحلية المياه وتوزيعها
	5-تحفيز وتشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة
ثانيا: المنافع المتوقعة	ثانيا: المنافع المتوقعة
1-تشجيع الانشطة المسالمة للبيئة والخالية من الانبعاثات الكاربونية	1-الحد من انبعاثات الكاربون
2-إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي	2-تحسين النقل بشكل عام
3-إيجاد فرص عمل جديدة	3-تحسين الأمن الغذائي
4-إيجاد مصادر جديدة للدخل	4-تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل والقضاء على الفقر
5-تشغيل الشباب في مجالات جديدة	

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)، الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المناطق العربي، العدد1، نيويورك، 2011، ص6 .

يمثل الانتقال الى الاقتصاد الاخضر لمعظم الدول وخاصة النامية تحدياً كبيرا، يتمثل بالاتي قد المعوقات والصعوبات منها ما هو ناتج عن الظروف المحيطة، ومنها ما هو ناجم عن الانفتاح على الاقتصاد الدولي ، ويمكن تلخيصها كالاتي : (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)،2011، 10)

1-الوصول الى تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ التقنيات والبنية التحتية للاقتصاد الاخضر .

2- نقص الخبرة والقدرات داخل القطاعين الحكومي والخاص اللازمة للتحول نحو الاقتصاد الاخضر وهو ما يتطلب من هذه الدول إنشاء هياكل حوكمة فعالة وبناء القدرات في انظمتها وقوى عملها .

3- الافتقار الى مصادر الطاقة والقدرة التصنيعية اللازمة للبنية التحتية الخضراء ، وغالبا ما تتطلب الاقتصادات الخضراء تغييرات كبيرة في نمط الحياة والتي قد تكون بعض الدول غير راغبة او قادرة على تنفيذها .

المبحث الثالث: شروط الانتقال نحو اقتصاديات الطاقة الخضراء في العراق ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية

اولا: خصائص الاقتصاد العراقي والاختلالات التي ينطوي عليها :

ان الاقتصاد العراقي يتسم بخصائص اساسية منها ما يتعلق بحجم الريع الخارجي وحجم المشاركة في توليده وأيلولة العائدات الريعية، واذا كان هذا التوصيف حديثاً نسبياً ، الا ان تشخيص معالمه بات واضحا وتفصيلي ، يمكن ادراجه كالاتي:

1-الاعتماد على مورد واحد (النفط) .

2-انفصال قطاع النفط عن الانشطة الاقتصادية .

3-الاعتماد على مورد غير متجدد، يعد استراتيجياً بصورة نسبية .

4- الدولة هي المستلم المباشر للعوائد الريعية، لذلك تلعب دورا ابوياً في المجتمع ، وتحتكر من اجل ذلك ادوات السلطة المطلقة ، المال ووسائل العنف .

ويعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية متعددة نتيجة لأسباب عديدة منها اعتماده على قطاع النفط اضافة الى ضعف وغياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية وهيمنة القطاع العام الذي يعاني من تخلف اساليب الادارة وانتشار الفساد المالي والاداري، وبذلك تعددت مشكلاته واتسعت الاختلالات الهيكلية في كافة القطاعات الاقتصادية، مقابل زيادة الاعتماد على النفط.

اضف الى ذلك ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال الهيكل الانتاجي فمعظم الناتج المحلي الاجمالي يتكون من مساهمة قطاع النفط ، ويمكن ملاحظة الاختلال من خلال تحديد نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وان الاختلال في هذه القطاعات ينعكس على مستوى الاقتصاد الكلي (محمود حسين الوادي، احمد العساف، 2009، 38) والجدول (2) يوضح الاختلال القطاعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2018-2022)

الجدول(2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الى الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) للمدة 2022-2018) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد الى GDP %	مساهمة قطاع التعدين والمقالع الى GDP %	مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الى GDP %	مساهمة قطاع الكهرباء والماء الى GDP %	مساهمة قطاع البناء والتشييد الى GDP %	مساهمة قطاع النقل والاتصالات والخزن الى GDP %	مساهمة قطاع تجارة المفرد والفنادق الى GDP%	مساهمة قطاع المال والتامين والخدمات والعقارات الى GDP%	مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية الى GDP %
2018	26891 8874.0	2.65	44.33	2.01	2.63	4.57	9.36	8.14	6.14	1.64
2019	27615 7867.6	3.58	41.05	2.11	2.63	6.64	8.54	7.38	6.19	1.75
2020	21566 1516.5	5.88	29.26	2.57	2.55	5.20	10.45	7.94	8.09	2.33
2021	30115 2818.8	3.06	45.56	2.22	1.60	4.09	10.00	6.03	5.88	2.26
2022	89057 091.5	2.84	57.10	1.78	1.36	2.28	8.69	6.69	4.83	1.08

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية لناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ، سنوات مختلفة.

يلحظ من بيانات الجدول انفاً مدى الاختلال في الهياكل المكونة للاقتصاد العراقي، ونسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ يبين تراجع نسبة مساهمة الهيكل القطاعي للأنشطة السلعية ، فهي آخذة بالانخفاض باستثناء قطاع التعدين والمقالع والذي يشكل النسبة العظمى منه قطاع النفط الخام، الذي يساهم بأكثر من (99%) ، اما أنشطة الزراعة والغابات والصيد والصناعة التحويلية فهي منخفضة والسبب يعود الى انخفاض القدرات التنافسية لهذه القطاعات بسبب الاهمال الذي اصابها ، اما بقية الانشطة في القطاع السلعي هي الاخرى لا تشكل نسبة مهمة في الناتج المحلي الاجمالي ولا سيما قطاع الكهرباء والماء والبناء والتشييد إذ لم تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء (3%) والبناء والتشييد (7%) اما انشطة القطاعات التوزيعية فهي الاخرى آخذة بالانخفاض ولاسيما قطاع النقل والمواصلات والتخزين فقد انخفضت من (9.36%) عام 2018 الى (8.69%) عام 2022 كذلك بقية القطاعات والانشطة ، اذ لم تشكل مساهمتها أهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، ولذا فان مصادر العرض المحلي مقيدة بالعديد من المعوقات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ثانيا: الطاقات والامكانات والشروط القانونية:

يتطلب الانتقال الى الاقتصاد الاخضر وجوب قيام الحكومة بقيادة عملية التحول من خلال إصدار وسن القوانين اللازمة، والتي لا تؤثر سلباً على الاقتصاد الاخضر والتزام صانعي السياسات بدمج الاقتصاد الاخضر في خطط التنمية الداخلية، اضافة الى ذلك متابعة هذا التحول بعد البدء من تبنيه وتنفيذه وتقييم نتائجه. لذلك يجب الاخذ بنظر الاعتبار الموارد والقدرات الطبيعية المتاحة لتحول العراق نحو الاقتصاد الاخضر .

1-الطاقات والامكانيات المتاحة لتحول العراق نحو اقتصاد الطاقة الخضراء:

يتميز العراق بتوفر مجموعة من الموارد والطاقات التي تعد من المقومات المهمة للتحول الى الاقتصاد الاخضر منها: (https://www.ilo.org/beirut/media-centre)

أ-الموارد البشرية: العراق يمتلك اليد العاملة وراس المال البشري اللازم لإنجاز التحول نحو الاقتصاد الاخضر وتحقيق التنمية المستدامة وباقل التكاليف، فقد بلغ عدد سكانه في عام 2020 بحوالي 40 مليوناً و 150 الف نسمة ، وبكتلة حيوية نحو (39.5%) من اجمالي السكان .

ب- الثروات الطبيعية والموارد: ان الموارد التي يمتلكها العراق كثيرة منها: المياه حيث يجري على اراضيه نهري (دجلة والفرات)، وموارد الطاقة المختلفة المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي، والفوسفات والكبريت والوقود الطبيعي ، والعراق بلد متنوع التضاريس حيث يضم الجبال والتلال والسهول والصحاري والاهوار الطبيعية والتي تعد البيئة الطبيعية لحيوانات لا توجد في اي مكان آخر من العالم، وتوجد عدة بحيرات اصطناعية كبحيرة الثرثار والرزازة وغيرها والبحيرات الطبيعية مثل بحيرة ساوه في بادية السماوة في محافظة المثنى. فضلا عن الطاقة الشمسية على مدار العام التي تعد من الموارد الطبيعية غير المستغلة في توليد الطاقة الصديقة للبيئة ، والارض الزراعية الشاسعة الصالحة للزراعة التي تقدر بنحو (18)مليون دونم ج- جغرافية الموقع : يتربع العراق على مساحة قدرها 437.072 كم2 من الاراضي والمياه المنتجة وهي مزروعة على ثمانية عشر محافظة ، يقع العراق في غرب آسيا مطل على الخليج العربي ، ويعدُ الخليج العربي المنفذ البحري الوحيد للعراق على العالم حيث يبلغ طول الساحل البحري للعراق حوالي 58 كيلو متراً الذي يعتبر من الامكانات المهمة التي تسهم في قدرة العراق على التحول نحو اقتصاد اخضر. (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2021، 1)

2- الشروط القانونية للتحول نحو اقتصاد الطاقة الخضراء:

أصدرت الدولة العراقية خاصة بعد عام 2003 العديد من التشريعات الهادفة لحماية البيئة الا ان ظروف البلد الأمنية لم تساعد في تنفيذها بشكل تام، وتوجد حاجة لتشريعات أخرى وتحديث الموجود منها لتتماشى مع متطلبات مواجهة التغيرات المناخية. ولغرض تسهيل عملية الانتقال الى اقتصاد اخضر تتلخص بعض الإجراءات بما يأتي : (حسن خلف راضي، 2021، 73)

1- القوانين وتشريعات المتعلق بحماية البيئة .

2- استحداث اللجنة الوطنية للبيئة .

3- تشريع قانون خاص بتدوير النفايات .

4- تشريع قانون متعلق بجودة الهواء وحماية الجو .

5- تشريع قانون خاص بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة .

6- تشريع القوانين التي من شأنها جذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية .

المبحث الرابع : مساهمة البنك المركزي العراقي في تعزيز التحول انحو اقتصاد الطاقة الخضراء في العراق يمكن للبنك المركزي العراقي ان يساهم في تعزيز بناء القواعد المادية المتمثلة بالمشروعات والشركات والاطر الادارية والفنية ومراكز البحوث للاقتصاد الاخضر من خلال : (عبد الزهرة فيصل يونس، 2016، 54)

اولا: منح القروض الميسرة لمشاريع التنمية المستدامة:

يعد موضوع التمويل الأخضر من الموضوعات الحديثة والمهمة التي يجب التركيز عليها فقد أطلق البنك المركزي العراقي في عام 2021 بالتعاون مع اللجنة العليا للإقراض في مجلس الوزراء مبادرة التحول للطاقة المتجددة. إذ تهدف هذه المبادرة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحسين البيئة في جمهورية العراق. كما وضع إطاراً تنفيذياً لتمويل المشاريع التنموية على مستوى الأفراد والمستثمرين والمشاريع في مجال الطاقة النظيفة، وتم رصد (1) ترليون دينار للتحول الى استخدام مصادر الطاقة المتجددة لخفض انبعاث الكاربون وتحسين البيئة ، واكد البنك المركزي العراقي على تسهيل اجراءات الراغبين من المشروعات والافراد في الحصول على قروض مبادرة الطاقة المتجددة واعتماد الاليات الجديدة التي تمنح المقترض على وفق هذه المبادرة حق اختيار المصرف المقرض .(التقرير الطوعي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2030، 2).

ثانيا: اسعار الفائدة الصفرية لتلك المشاريع : على ان تكون الفائدة على القروض المقدمة للمشاريع او الافراد بمعدل منخفض جدا تقترب من الصفر وذلك للمساهمة في دعم الاستثمار في المشاريع الخضراء ، وهذه النسبة المتدنية من سعر الفائدة تجعل من القطاع الخاص منفتح الشهية للاستثمار في تلك القطاعات التي ترتفع فيها الارباح وتنخفض فيها التكاليف ، وهي سياسة اتبعتها المصارف الامريكية والاوربية معا طيلة العقد التسعيني من القرن الماضي . فحتى عام 2009 لا يوجد من كان يعتقد ان معدلات الفائدة ستبقى قريبة من الصفر على مدى (6) سنوات ، في وقت بلغت معدلات الفائدة الاوربية مستويات سالبة في وقت عظمت فيه البنوك المركزية للبلدان الصناعية السبعة الكبار في توسيع ميزانياتها العمومية بأطلاق (5) تريليونات دولار كإصدار نقدي اضافي . بالرغم من ذلك استمر التضخم السنوي منخفضاً دون (2%) .

والمبررات التحليلية لهذا التوجه هي ان انخفاض سعر الفائدة يعني انخفاض كلفة الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات التي تقود الى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات لذلك تحافظ الاسعار على استقرارها ومستوياتها السابقة .(مظهر محمد صالح، 2023، 132)

ثالثا: التعهد بشراء جزء من مخرجات تلك المشاريع او تسهيل عمليات تصديرها وتسويقها الى الخارج :

وذلك لامتصاص فائض الانتاج المحتمل الذي قد لا يكون السوق المحلية قادراً على تصريفه، فضلاً عن توفر شروط الانفتاح الاقتصادي للمشروعات المقترحة ودمجها بالاقتصاد الدولي بوصفه الطريق الوحيد للتوفر على شرطي الكفاءة والاستدامة . (عبدالزهرة فيصل يونس، 2016، 55)

رابعا: التسهيلات المصرفية الاخرى:

أن الحاجة لزيادة الانفاق على المشاريع الخضراء حاجة ضرورية في كل دول العالم بصورة عامة والعراق خاصة ، ويشكل أولوية عالمية وفي السياق ذاته فقد أدى الشعور بالقلق بشأن التغيرات المناخية والتأثيرات الضارة الناجمة عن زيادة الانبعاثات لغازات الدفيئة إلى النظر في تحسين دعم التمويل الاخضر من خلال : (www.ai.bia.wal-tanmia)

1- التمويل بالصكوك والسندات الخضراء:

أن الغرض من إصدار الصكوك والسندات الخضراء مرتبط ارتباطاً مباشراً بالبيئة وتحقيق تنميتها من خلال جذب رؤوس ألاموال التي تدار بشكل فاعل من أجل استثمارها في التمويل المستدام المطلوب للنشاط البيئي الهادف الى خفض الانبعاثات الكربونية أو التكيف مع تأثيرات تغير المناخ بوتيرة متوازنة وعلى نطاق واسع وأضحى هذا الهيكل إنموذجا يحتذى به لجهات الإصدار الأخرى ويمكن لهذا النوع من الصكوك أن يسهم في تمويل المشاريع البيئية المستدامة وتوسع نطاق اسواقها على الصعيد العالمي . (بينيت ، 2015 : 3- 26)

2- التمويل عن طريق الملكية : حيث يتم تغطية راس المال الموجة نحو المشاريع الخضراء عن طريق اصدار الاسهم الاعتيادية او الامتيازية لحساب الافراد والمشاريع والشركات، او من خلال التمويل الذاتي من احتياطي التوسعات او فوائض عمليات التشغيل .

3-التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل : وهي التسهيلات المصرفية التي يتم الحصول عليها لغرض توفير سيولة مناسبة للمشاريع الخضراء الخاصة بالمستلزمات الطارئة الى حين توفر الموارد المالية الكافية من خلال المبيعات ، وتكون المدة لمثل هذه التسهيلات قصيرة نسبيا لا تتجاوز عدة اشهر. (صباح اسطيفان كجةجي، 2008، 14)

خامسا: المساهمة بوضع دراسات الجدوى لتلك المشاريع :

ان تأسيس أي مشروع تنموي اخضر يتطلب موارد مادية وجهوداً بشرية معينة، وهو بحد ذاته يعتبر عملاً مهما . الا ان الاهم من تأسيس المشروع هو ضمان استمرار تشغيله وادامته والاستفادة منه ضمن عمره الاقتصادي بشكل سليم، فنياً واقتصادياً . ومن هنا تبرز اهمية دراسات الجدوى للمشاريع الخضراء.

ان اهمية وضرورة اخضاع المشاريع لدراسة الجدوى الاقتصادية لا تقتصر على المشاريع الحكومية الكبرى فقط ، بل ربما تحتل اهمية اكبر بالنسبة للاستثمارات ضمن النشاط الخاص بسبب طبيعة تلك الاستثمارات وحالة التنافس التجاري التي تؤطر عمله .

(sabah kacha chi. googlepages.com)

الاستنتاجات

1-إن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر يحقق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ويقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (الكربونية) ، ويحافظ على البيئة من التلوث ، ومواجهة تحديات تغير المناخ و يوفر المزيد من فرص الوظائف النظيفة (وظائف خضراء).

2-يحقق الاقتصاد الأخضر التنوع الاقتصادي من خلال إحلاله محل الاقتصاد الأحفوري الذى يعتمد على البترول والغاز الطبيعي والصخري والذى يتعرض للنضوب في المستقبل وعلى المدى الطويل يؤدي الى استنزاف الموارد وضياع حقوق الاجيال القادمة .

3-ان الاهتمام بالتوجه الى الاقتصاد الأخضر لم يعد قاصرا على اهتمامات الدول المتقدمة فحسب بل أيضاً نال اهتمام معظم الدول العربية التي حقق بعضها مستويات متقدمة في انجاز المؤشرات الدالة على التحول نحو التنمية المستدامة .

4-غياب دعم المنظمات الحكومية وغير الحكومية للمصارف بغية تحفيزها للقيام بتمويل المشاريع الخضراء.

التوصيات:

1- ترشيد استهلاك الطاقة والتحول تدريجيا نحو المصادر النظيفة او الجديدة لتوليدها .

2- التوسع في الصناعات قليلة الانبعاثات مثل صناعة تدوير المخلفات ، ومعالجة الصرف الصحي .

3-تفعيل قوانين بيئية رادعة للمخالفين للحد من العبث والإخلال بتوازن النظم الأيكولوجية ، وفرض ضريبة التخلص من المخلفات الضارة وتحميلها للمتسببين بتلك الظاهرة .

4- تهيئة المناخ للقطاع الخاص في زيادة استثماراته في الطاقة الجديدة والتكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة .

5-نشر الوعي البيئي وقيمّ الثقافة الخضراء بين المواطنين وفي المدارس والجامعات من خلال تضمين الكتب المدرسية فصولاً عن التنمية الخضراء وتقديم دروس ومقررات وبرامج خاصة لطلاب الجامعات مما ينعكس ايجابياً على سلوك المواطنين وتصرفاتهم .

6-وضع استراتيجية شاملة للانتقال الى اقتصاد أخضر تشترك فيها جميع قطاعات الدولة واعطاء الأولوية للمشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتدوير النفايات .

7-تشجيع المصارف على دعم مشروعات الطاقة المتجّددة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة، وحثها على مواصلة الجهود المستمرة في مجال الشمول المالي من قبلها .

المصادر العربية :

الكتب :

1- جمال الدين، نجوى يوسف ، واخرين،(2014) الاقتصاد الاخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم، مجلة العلوم التربوية، العدد3، جامعة القاهرة، مصر، يوليو.

2- يونس، عبد الزهرة فيصل،(2017) رؤية في الفلسفة البيئية والتنمية العربية، الطبعة 1.

3-يونس، عبد الزهرة فيصل،(2016) فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، الطبعة 1

البحوث العربية والدوريات :

1-برنامج الامم المتحدة للبيئة: (2011) (نحو اقتصاد اخضر مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- مرجع لواضعي السياسات)،

برنامج الامم المتحدة الانمائي،(2021) المساهمات المحددة وطنيا للعراق بشأن تغير المناخ،

2- بينيت ، مايكل ،(2015) (الصكوك الإسلامية : شكل واعد من التمويل لمشاريع البنية التحتية الخضراء) ، ، موقع اصوات حول (وجهات نظر حول التنمية) ، . www.http : blogs . world bank . org

3-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)(2011) الاقتصاد الاخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المبادئ والفرص والتحديات في الدوال العربية، العدد1 ، نيويورك .

4- راضي ،حسن خلف ، (2021) الاقتصاد الاخضر كخيار استراتيجي للتنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، بحث منشور ، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد3.

5- تكواشت ، عماد ، (2004) واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والادارية وعلوم التيسير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، التميمي، خالد غازي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 26، العدد76.

6- صباح اسطيفان كجة جي ، (2008) اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد. (sabah kacha chi. googlepages.com)

7- صالح ، مظهر محمد ،(2023) على تخوم النظرية الاقتصادية، (شبكة الاقتصاديين العراقية).

8- سلامي ، منيرة ، مسغوني ، منى ،(2011) اشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الاخضر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر .

المصادر الاجنبية :

1- Lucien Georgeson, Mark Maslin and Martyn Poessinouw: "The global green economy: a review of concepts definitions, measurement methodologies and their interactions" Geography and Environment, Vol

2-OECD: " Towards Green Growth", 2011, Available at: https://www. Oecd-ilibrary, org/ docserver/9789264111318-sum-en,pdf

3-Simon Zadek and Cassie Flynn: " South- Originating Green Finance: Exploring the Potential" , The Geneva International Finance Dialogues, November 2013, p.7.

4-African Development Bank Group: "Transitioning the African continent toward green growth: n introductory guide to understanding s'AfDB Green Growth Framework" , 2016, p9.

5- Chernykhivska Anna Volodymyrivna: "MODERN PERSPECTIVES OF DEVELOPMENT OF GREEN ECONOMY" , Economic Processes Management : International Scientific EJournal -2015-No 1, p.2.

6- Eléonore Loiseau , L, Saikku, R, Antikainen, N, Droste, B, Hansjürgens, K, Pitkänen, P, Leskinen P, Kuikman and Maiken Thomsen : "Green economy and related concepts: an overview" , Journal of Cleaner Production , 2016, Vol, 139, p.2.

7- OECD : "Towards Green Growth" , 2011.

8-National center for social Research, "British social attitudes" , report on achinging society, (London sage, January, 2007), p.19 .

9- New economics foundation , sustainable development and well bing, relationships, challenges and policy implications" , (report Defra, 2006), p.34.

10- www.un.org/ar/climatechange/raising-ambition/renewable-energy-transition.

11-https://mothakirat-takharoj.com

12-www.ai.bia.wal-tanmia

13 - https://www.ilo.org/beirut/media-centre

14- https://www.unep.org/pt-br/node/23750 last visit on 16-1-2023

15-Kes McCormick and Niina: “Kautto The Bioeconomy in Europe: An Overview “Sustainability, Vol 5, Issue.6, 2013, pp.2590-2604. https://doi.org/10.3390/su5062589

16- https://www.oecd-ilibrary,org/docserver/9789264111318-sum-en.pdf) .(

التنمية المستدامة والعمل اللائق

م.م. اسراء كامل ايدام

مدرسة في مديرية تربية ذي قار

قسم تربية الرفاعي

esrakameledam@gmail.com

الملخص

يتناول هذا التقرير تحدي من التحديات التي يتسم بها هذا القرن وهي الاستدامة البيئية وتحويل رؤية توفير العمل اللائق الى حقيقة واقعية, كما يبين انهما مترابطين على نحو وثيق ويدرس معالجة البيئة والتنمية الاجتماعية لكونهما من دعائم البيئة المستدامة. كما يوضح ان التنمية المستدامة تثير نهج كامل يستند الى حقوق الانسان ويحقق التوازن بين ابعاد البيئة المستدامة الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية), كما توصل هذا البحث الى تعريف واضح للعمل والاستدامة واعطاء خطط مقترحة في مجالات الخدمة الاجتماعية بشكل اطار نظري للمساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة, كما تهدف دراسة التنمية المستدامة الى توفير رفاهية اقتصادية وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية لأجيال الحاضر والمستقبل, وكذلك ايجاد توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذا ما يشكل نظاما لدعم الحياة الانسانية ككل, كما ان التنمية المستدامة هي افضل وسائل التحكم بالتلوث والسيطرة عليه, ويوضح البحث مدى تعزيز التماسك الاجتماعي والاستثمار في ظل المرونة والاستجابة التي يقودها المجتمع حيث ترتبط هذه الامور باستدامة بيئية قوية, كما تناولنا بعض التوجيهات بشأن التنمية المستدامة ودورها في بناء الانسان وعمارة الأرض والحفاظ على الثروات التي هي مصدر قوة الأنسان. ثم بدأ البحث بإعطاء تعريف للتنمية المستدامة ثم حددنا اهدافها وبعدها تناولنا تعريف العمل وبعض الدراسات عن الموضوع ثم بينا بعض التوصيات واخيرا تم ذكر المصادر.

Abstract

We study in this paper one of the challenges that exist in this century Which is sustainability and transforming the vision of job creation of Providing work in to reality as it shows that they are interrelated, as it studies addressing the environment and social development because they are among the pillars of sustainable development, And explains that sustainable development raises a complete approach based on human rights and achieves a balance between the three dimensions of the sustainable

environment:(economic, social and environment). This paper also reached to give proposed plans in the areas of social service to contribute to achieving the sustainable development strategy and also aims to provide economic well-being and achieve equality and justice between present and future generations. It also aims to find a balance between social, economic and environment needs, which constitutes a system to support human life as a whole. are strengthened in light of the flexibility and response led by the community. Finally, we gave some sources.

Keywords: Sustainable Development, Decent work, Available resources, The environment, The society.

المقدمة

لاشك ان التنمية اصبحت هدفا منشودة لكل ذي عمل في جميع نواحي الحياة (اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وسياسيا) وفي كل مجال من شأنه ان يرقى بالفرد ورفاهيته. كما تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات فهي كعملية مطورة تهدف الى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الادوار والمراكز وتحريك الامكانات المتعددة بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغير في المعطيات الفكرية والعلمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العملية التنموية الى مشروعات فاعلة 1 . كما يجب تمكين الناس الى ايجاد قدر اكبر من فرص العمل مع التمتع الفعلي بحقوق الفرد وتطبيق المعايير اذ تطلب الامر تسعة اعوام لاعادة معدل البطالة الى مستويات اقل, كما ان الفعاليات المجتمعية لها دور في التنمية المستدامة حيث تسعى الى تعريف الجماهير بالمنجزات التي حدثت بالمجتمع والتعريف بالمؤسسات وهذا في حد ذاته يخدم قضية التنمية وهنا يجب الاشارة الى انه على الرغم من الاهتمام الدولي بعملية التنمية المستدامة وعلى الرغم من انها تبدو واضحة الا انها طبقت بطرق مختلفة مما ادى الى وجود نوع من الغموض حول مفهومها ومحتواها.

اهداف البحث

يهدف البحث الى ايجاد مفهوم واضح لمعنى التنمية المستدامة لكونها تفتح آفاقا جديدة لمستقبل الأرض التي نعيش عليها من خلال تحقيق التقدم وتحسين المعيشة فهي تهدف الى التركيز على العلاقة بين الأنشطة السكانية والبيئة واحداث عملية التغيير الاجتماعي البناء فهي تحقق نوعية حياة افضل للسكان وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتوياتها من خلال تدابير لحماية واستعادة الجودة البيئية, وكذلك يسعى الى فهم العلاقة الحساسة مع البيئة المبنية وتطويرها إلى علاقة تكامل وانسجام. ويهدف كذلك تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد, وكذلك يهدف الى ربط ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع. كما اعطى تعريف واضح لمعنى العمل حيث وضح ان العمل اللائق هو أحد العوامل الرئيسية للتنمية المستدامة على المستويين الوطني

1 استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة . د. عبد الرحمن محمد الحسن :عميد الشؤون العلمية-جامعة بخت الرضا ,السودان

والإقليمي حيث حث البحث على توفير ظروف العمل اللائقة والمناسبة، وجودة وعدالة التوظيف، والحوار الاجتماعي، والمشاركة الفعالة للعمال، والاستماع إلى آرائهم وسياساتهم الاجتماعية. والحماية من خلال نظام فعال للتأمين والمعاشات وحماية حقوق العمال.

وهنا سنتناول بعض الدراسات والمفاهيم والتعاريف النظرية ومنها:

مفهوم التنمية المستدامة :

إن التنمية المستدامة، باعتبارها مفهوما جديدا للتنمية، تفتح آفاقا جديدة لمستقبل الأرض التي نعيش عليها. إنها محاولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية تغيير محددة. ولذلك، يجب أن يحقق التقدم والتحسين في مستويات معيشة الناس في مكان وزمان محددين. إن التحسن في حد ذاته ليس بالضرورة نتيجة لعملية النمو الاقتصادي، لأن غياب النمو الاقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة أن المجتمع لا يتطور2. تتفق معظم تعريفات التنمية على أن التنمية هي عملية شاملة تشمل جميع مكونات الحياة الاجتماعية، من خلال التخطيط الشامل لجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية، والتحرك في اتجاه معين، وتحقيق أهداف محددة. إن عملية التغيير الاجتماعي تؤدي إلى التغيير. البناءة، وهو ما يتطلب بالضرورة عملية تنظيم وتنسيق بين كافة جوانب التنمية لمساعدة المجتمع على استكمال عملية إعادة التشكيل3 .

أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الأهداف التالية من خلال آلياتها ومحتواها:

تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان-:

أي يعني التركيز على العلاقة بين الأنشطة السكانية والبيئة، وترتكز على حياة الإنسان، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتوياتها من خلال تدابير لحماية واستعادة الجودة البيئية، وتلتزم بضمان أن تكون هذه العلاقة علاقة متكاملة ومتناغمة.

2(عبد الخالق , 1998 : 245)

3(عثمان , 2010 : 22)

2.تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :

تشجيع المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة من خلال الشعور بالمسؤولية عنها.

احترام البيئة الطبيعية:

وبما أننا نتعامل مع النظم الطبيعية ومحتوياتها القائمة على حياة الإنسان من خلال التركيز على العلاقة بين أنشطة السكان والبيئة ، فإن التنمية المستدامة هي ما يعمل على فهم العلاقة الحساسة مع البيئة المبنية وتطويرها إلى علاقة تكامل وانسجام.

تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:

هنا ، تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة ، وتسعى جاهدة لمنع استنفاد الموارد وتدميرها واستخدامها بعقلانية.

ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :

تسعى التنمية المستدامة إلى استخدام التقنيات الحديثة لخدمة أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في مجال التنمية وكيف يمكن استخدام التقنيات المتاحة والجديدة لتحسين نوعية حياة المجتمع والمرغوب فيها. وتحقيق الأهداف دون خلق مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل يجب السيطرة على هذه التأثيرات بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

إحداث تغير مناسب في حاجات واولويات المجتمع :

ويتم ذلك من خلال أسلوب يتكيف مع الإمكانيات ويتيح تحقيق التوازن الذي يمكن من خلاله تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على كافة المشاكل البيئية.

تحقيق نمو اقتصادي تقني :

وفي المقابل، فإن الحفاظ على رأس المال، الذي يشمل الموارد الطبيعية للبيئة، يتطلب تطوير المؤسسات والبنية التحتية وكذلك الإدارة المناسبة للمخاطر والتقلبات لضمان التوزيع العادل للثروة بين الأجيال المتعاقبة وداخل الجيل الواحد.

مفهوم العمل اللائق :

أبرزت دراسة4 أن العمل اللائق هو حجر الزاوية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تدعو إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل. وأن العمل اللائق هو محرك للتنمية المستدامة؛ ولما كانت التنمية

4 (ILO, 2017)

المستدامة ممكنة من خلال السعي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع, ولذلك فإن السعي إلى توفير العمل اللائق للجميع يمثل منظوراً تكاملياً هاماً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشدد المدير العام لمنظمة العمل الدولية على أنه من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المهم أن نأخذ في الاعتبار حساب التغيير الهيكلي في عالم العمل. وتشير دراسة اجريت5 إلى تحقيق نيبال أهدافها في مجال التنمية المستدامة عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة، يجب عليها أن تحرز تقدما في تحسين كمية ونوعية الوظائف المتاحة، مع إيلاء اهتمام خاص لمعالجة العجز في توفير العمل اللائق في القطاع غير الرسمي للعمال والعمالة الوافدة. كما اثبتت دراسة معينة6 أن العمل اللائق هو أحد العوامل الرئيسية للتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي. كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة من خلال تحديد وترتيب أولويات العوائق التي تحول دون تنفيذ العمل اللائق. وأظهرت نتائج الدراسة أن الافتقار إلى مناخ الحوار القائم على الثقة، ومشاكل الميزانية، والهيكل الصناعي المملوك للدولة، وانعدام الثقة في الأعضاء الآخرين، كانت العقبات الرئيسية أمام تنفيذ العمل اللائق. وتظهر الدراسة7 أن العولمة ساعدت الدول، خاصة بنغلاديش وإندونيسيا، على تسريع نموها وتقليل معدلات الفقر، لكن العولمة أجبرت العمال على زيادة هدف الإنتاج الذي تحققه من خلال إهمال التدابير الأمنية وحتى الحد من الفقر. معدل. عندما يتعلق الأمر بمعدلات الفقر العالمية، فإن العولمة تزيد من عدم المساواة. وخلصت هذه الدراسة إلى أنه من أجل الحد من عدم المساواة وتعزيز التنمية المستدامة، من الضروري أن توفر الحكومة والشركات العمل اللائق. وفي هذه الحالة، يعني العمل اللائق توفير ظروف عمل آمنة لجميع العمال. أحد عناصر ظروف العمل الآمنة هو الضمان الاجتماعي. ينبغي للحكومة تعزيز الإدماج في مكان العمل من خلال تطوير خطة إصابات مكان العمل التي تعمل على إعادة تأهيل الناجين ودمجهم في مكان العمل. كمايمكن تعريف مفهوم العمل اللائق بأنه العمل المنتج الذي يشمل العديد من الأبعاد والمعاني والمكونات، بما في ذلك: توفير ظروف العمل اللائقة والمناسبة، وجودة وعدالة التوظيف، والحوار الاجتماعي، والمشاركة الفعالة للعمال، والاستماع إلى آرائهم وسياساتهم الاجتماعية. الحماية من خلال نظام فعال للتأمين والمعاشات وحماية حقوق العمال.

منهجية البحث:

العديد من الدراسات قامت بعمل بحوث وجداول لموضوعنا هذا ومن هذه الدراسات جامعة الكوفة في العراق حيث وضعت اهداف ومنهجية خاصة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومنها: عمل ندوات وورش العمل وتكون الدعوة للشرائح العاملة, ربط مخرجات التعليم بحاجات سوق العمل ولتحقيق هذا لابد من اجراء تقويمات علمية للاختصاصات المطلوبة, وضع قاعدة بيانات لذوي الدخل محدود وكذلك انشاء صندوق تكافل

5 Dhakal & Burgress,2021(

6 (Askaripoor Geluyake et al., 2020)

7 Syera et al., 2018) (

اجتماعي وبناء السلام, وتعزيز برامج التأهيل والتدريب لتمكين الفقراء وجعلهم منتجين. واخيرا توفير نماذج الزراعة المستدامة.

أطار نظري للعلاقة بين العمل اللائق والتنمية المستدامة

ويمكن تفسير العلاقة بين العمل اللائق والتنمية المستدامة من خلال توضيح الأسس النظرية لنماذج النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية، التي تدرس طبيعة النمو الاقتصادي ومحدداته وكيفية تحقيقه، خاصة وأن التنمية المستدامة قد تمت دراستها في عام النموذج، يقاس النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لذلك فهو نموذج نمو من البداية. كلاسيكيا، ووفقا لافتراضات نموذج النمو الكلاسيكي، يعتمد النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية للأرض، وحجم القوى العاملة، ورأس المال المخزون، والتقدم التكنولوجي. وهذه هي محددات النمو الاقتصادي في نموذج النمو الكلاسيكي. كما يعتقد الكلاسيكيون أن تراكم رأس المال هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، فتراكم رأس المال يساعد الرأسماليين على تحسين مستواهم الفني وزيادة الإنتاجية والنمو، ويعتمد تراكم رأس المال على الأرباح، أي العوائد المتوقعة، فزيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهو ما ويؤدي بدوره إلى زيادة التراكم الرأسمالية8. يعتبر نموذج سولو للنمو الاقتصادي أهم نماذج النمو الخارجي، ويعتمد نموذج سولو على إطار نموذج هارولد-دومار الموسع ويقدم عاملين من عوامل رأس المال (أو الادخار) كمحددات للنمو: العمل والتكنولوجيا. ووفقا لنموذج سولو للنمو الاقتصادي، يتطلب النمو الاقتصادي تحسنا كميا ونوعيا، وهو ما يتحقق من خلال النمو السكاني والتعليم، أو زيادة مكونات رأس المال من خلال الادخار والاستثمار، وتحسين المستوى التكنولوجي من خلال تراكم رأس المال9.على الرغم من أهمية العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي الذي يقدمه نموذج سولو، إلا أن نموذج سولوفي النمو الاقتصادي لا يستطيع تفسير الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل ليس بسبب التغيرات في رأس المال، بل بسبب التطور التكنولوجي، وهو متغيرات خارجية10. حسب نموذج رومر 1986 يتم تحقيق النمو الاقتصادي طويل المدى من خلال تراكم المعرفة لدى الوحدات الاقتصادية ذات الآفاق المستقبلية والسعي لتحقيق أقصى قدر من الربح. يعتبر نموذج رومر المعرفة هي الشكل الأساسي لرأس المال البشري، وهو نتاج البحث الذي يتم إجراؤه في مجال محدد من الفن الإنتاجي. ولذلك فإن رأس المال البشري في نموذج رومر (1986) يعتبر المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي الذاتي على المدى الطويل11. كما شدد لوكاس على أن تراكم رأس المال البشري هو العامل الأكثر أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي ، وعلى الرغم من أنه دور مساعد لرأس المال البشري, إلا أن تراكم رأس المال المادي يلعب دورا مهما في عملية النمو. وشدد لوكاس أيضا على أن تراكم رأس المال البشري يحدث في المدارس

8 (Higgins,1959:57)

9) Todaro and Smith ,2012 : 129(

10(الطاهرة السيد، 2011: 151-152)

11 (Romer, 1986: 1015)

ومراكز التدريب ، وهي أيضا ليست مهمة جدا عند إنتاج السلع أو تبادل التجارة12. و أدخل رومر عام 1990 عوامل انتاج غير تقليدية في دالة انتاج كوب دوجلاس، المستخدمة في التعبير عن محددات النمو الاقتصادي، حيث افتراض ان عوامل الانتاج كالتكنولوجيا والاكتشافات والاختراعات والاكتشافات الجديدة غير تقليدية ترجع اهمية عناصر الانتاج غير التقليدية الي امكانية تراكمها بدون قيود وهو ما يميزها عن راس المال البشري الذي يمكن ان يتراكم خلال عدد محدود من السنوات ويفقد مع موت الشخص صاحب المهارة وامكانية تراكم عناصر الانتاج غير التقليدية بدون قيود بما يسمح بفكرة الوفورات الخارجية للمعرفة13، يتضح من العرض السابق أن عنصر العمل محدد رئيسي من محددات النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية المستدامة.

اهم التوصيات للبحث:

1.الحفاظ على رأس المال، الذي يشمل الموارد الطبيعية للبيئة، حيث يتطلب تطوير المؤسسات والبنية التحتية وكذلك الإدارة المناسبة للمخاطر والتقلبات لضمان التوزيع العادل للثروة بين الأجيال المتعاقبة وداخل الجيل الواحد.

2. توضيح الأسس النظرية لنماذج النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية.

3. توفير ظروف عمل آمنة لجميع العمال.

4. توفر رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي.

5. الحماية من خلال نظام فعال للتأمين والمعاشات وحماية حقوق العمال.

6. استخدام التقنيات الحديثة لخدمة أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في مجال التنمية وكيف يمكن استخدام التقنيات المتاحة والجديدة لتحسين نوعية حياة المجتمع.

121988: 18-19) (,Lucas

13) (81-80 :1990 ,Romer

المصادر

1.الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بالتعاون مع مكتبة الاسكندرية " تقرير الحوار حول مستقبل التنمية المستدامة في العالم العربي ", مكتبة الاسكندرية, الاسكندرية 2008 ص 15

2. عبد الخالق عبد الله, التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية, مركز دراسات الوحدة العربية, سلسلة كتب المستقبل العربي, الطبعة الاولى, بيروت, 1998ص245.

3. عثمان محمد غنيم وماجد ابو زنط, التنمية المستدامة واساليب تخطيطها وادوات قياسها, الطبعة الاولى, دار الصفا للنشر والتوزيع, عمان2010 ص22.

4. محمد عبد البديع, اقتصاد الحماية البيئية, دار الامين للطباعة, القاهرة 2001 ص316.

5. Askaripoor Geluyake, H., Bordbar, G., Sabokro, M., & Morovati Sharifabadi, A. (2020). An Analysis of Regional Sustainable Development with Emphasis on Introducing Barriers to Decent Work (Case Study of Yazd Industry Sector). Regional Planning.

6. Dhakal, S. P., & Burgess, J. (2021). Decent work for sustainable development in postcrisis Nepal: Social policy challenges and a way forward. Social Policy & Administration, 55(1), 128-142.

ILO. (2017). World Social Protection Report 2017–19: Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals. Executive summary.

Syera, A. B., Anggia, U. D., & Dadan, S. (2018). Enhancing Sustainable Development Goals through The Provision of Decent Work to Minimize Inequality: A Comparative Study of Bangladesh and Indonesia. In E3S Web of Conferences (Vol. 73, p. 11011). EDP Sciences.

الإدارة الرشيدة ودرورها في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي – الشؤون الاجتماعية إجدابيا نموذجاً

إيمان موسى فرج الزوي /محاضر / قسم الإحصاء/ جامعة إجدابيا
/eman_musa@uoa.edu.ly

بسمة صالح سعيد الشيخي/ أستاذ مساعد/ قسم علم الاجتماع/ جامعة إجدابيا
Basma.saleh@uoa.edu.ly

الملخص:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى: التنبؤ بدور الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة، والكشف عن الإسهام النسبي للمتغيرات (اتخاذ القرار/ الإجراءات الإدارية/ الرقابة/ التخطيط الاستراتيجي) في التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة، ويعتبر هذا البحث من البحوث التنبؤية وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ونوع العينة عشوائية بسيطة، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن الإدارة الرشيدة لها دور في تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات العامة؛ ويتمثل ذلك في أربع عوامل رئيسة وهي: (اتخاذ القرارات- الإجراءات الإدارية- الرقابة – التخطيط الاستراتيجي)، وان أكثرها تأثيراً هو متغير الإجراءات الإدارية، وأن استخدام الانحدار اللوجستي الثنائي ساعد بشكل جيد في التنبؤ بدور الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات العامة، كما تبين أن نسبة التصنيف الصحيح الكلي بلغت 84% ونسبة التصنيف غير الصحيح 16%.

الكلمات المفتاحية: الانحدار اللوجستي/ الإدارة الرشيدة/ السلام/ العدل/ التنبؤ/ مؤسسات.

Abstract

The fundamental aim of this study is : predicting the role of judicious administration in implementing the peace and justice in public institutions. In addition to, deteting in the relative contribution of variables (decision-making / administrative procedures / censorship / strategic planning) in achieving justice Peace and justice in public institutions .

This research is considered as predictive study. A questionnaire has been used as a data collection tool, for the type of sample it is a simple random.

This has reached a set of results, including the following: The reasonable administration has a role in achieving peace and justice in public institutions in four major factors: (decision-making - administrative procedures - censorship - strategic planning), and the most effective is the variable of administrative

procedures, and that the use of bilateral logistical regression has helped well in predicting the role of judicious administration in the achievement of justice and peace in public institutions, as it turns out that the accurate classification ratio reached 84% and non-correct classification ratio 16% .

Keywords: logistical regression / judicious Administration / Peace / Justice / prediction / Institutions administration.

المقدمة:

إن التنمية المستدامة تعتبر من الموضوعات التي أصبحت تشكل مصدر أرق وتفكير لكل المختصين والدارسين في مجال التنمية والتخطيط الاستراتيجي وتقدم المجتمعات، حيث أن التنمية المستدامة تشير إلى قيمة أخلاقية في غاية الأهمية وهي المساواة بين الأجيال في الاستفادة من ثروات المجتمع من خلال ثلاث أبعاد رئيسة وهي: البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي، البعد البيئي (البرقي، 2023)، ومن هنا وضعت الأمم المتحدة مجموعة من الأهداف الهامة التي يجب على المجتمعات أن تحققها من خلال عدة مقاصد، ويعتبر تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية هو الهدف الذي يهتم به هذا البحث، وينصب اهتمامه المباشر على هذا الهدف الذي يحتوي 12 مقصداً، و 23 مؤشراً وضعتها الأمم المتحدة.

أولاً: مشكلة البحث:

كما نوهنا سابقاً فإن موضوع السلام والعدل في المؤسسات يعتبر هدف هام من ضمن 17 هدف وضعتها الأمم المتحدة عام 2015 لكي تتمكن المجتمعات من تحقيق التنمية المستدامة، وفي الوقت ذاته حددت الأمم المتحدة الإدارة الرشيدة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ونظراً لأهمية ذلك الهدف وتلك الوسيلة رأى الباحثان أن يربطا بينهما للتعرف على ما يمكن أن تقدمه الوسيلة المثلى (الإدارة الرشيدة) في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة من خلال استخدام اختبار تنبؤي وهو الانحدار اللوجستي الثنائي.

ثانياً: أهمية البحث:

يمكننا توضيح أهمية هذا البحث من خلال عرضها في شقين هما:

الأول: الأهمية النظرية:

يعد موضوع دور الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات من الموضوعات الهامة كونه يهتم بقضيتين من القضايا الهامة في الوقت الحالي، وهي قضية الإدارة الرشيدة، والتنمية المستدامة، ومن خلال النتائج التي يمكن أن يتوصل لها البحث يمكننا أن نحقق إضافة علمية جديدة في مجال البحث العلمي.

الثاني: الأهمية التطبيقية:

تكمن أهمية هذا البحث في محاولاته التنبؤ بدور تطبيق الإدارة الرشيدة ومدى إسهامه في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة، كما أن هذا البحث يسعى للإسهام في دفع عجلة التنمية وذلك من خلال الاستفادة من نتائجه في وضع خطط التنمية.

ثالثاً: أهداف البحث:

التنبؤ بدور الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة.

الكشف عن الإسهام النسبي للمتغيرات (اتخاذ القرار/ الإجراءات الإدارية/ الرقابة/ التخطيط الاستراتيجي) في التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة.

رابعاً: فرضيات البحث:

تسهم المشاركة في اتخاذ القرار في التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات.

تسهم الإجراءات الإدارية في التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات.

تسهم الرقابة في التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات.

يسهم التخطيط الاستراتيجي في التنبؤ بتحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات.

خامساً: الدراسات السابقة:

أطلعت البحثتان على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بشكل عام، أي العلاقة بين الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة، منها دراسة (اكحل محمد و لقبج حمزة) بعنوان (الحكم الرشيد وأثره على التنمية المستدامة عام 2017) وهدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وقد كشفت الدراسة أن السبيل لتحقيق ذلك هو تفعيل مبادئ الحكم الرشيد من خلال مكافحة الفساد، والعمل على ترشيد النفقات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج لخلق اليد العاملة (اكحل و لقبج ، 2017)، وهناك دراسة (شريط كمال و خلوفي سفيان) بعنوان (مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة عام 2018م) وقد هدفت إلى التعرف على مفهوم الحكم الرشيد وإبراز العلاقة بينه وبين التنمية المستدامة، وذلك من خلال استقراء بعض الكتب والدراسات السابقة، وقد توصلت الورقة إلى أنه توجد علاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، بحيث يمكن القول: أن الحكم الراشد جاء من أجل إيجاد بيئة صحية خالية من مظاهر الفساد (كمال و سفيان ، 2018)، وهناك دراسة (تمارا محمد زهدي و شاهر محمد عبيد) بعنوان (أثرِ تطبيقِ قواعدِ الحكمِ الرَّشيدِ في مُؤشّرات التّنمية المُستدامةِ في بلديَّاتِ الضَّفةِ الغربيَّة: محافظةِ رام الله والبيرة أنموذجاً عام 2021) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية: بلديات محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة على عينة بلغ حجمها (294) من أعضاء البلديات وموظفيها، وبعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت النتائج وجود أثر لنموذج أبعاد الحكم الرشيد في بلديات محافظة رام الله والبيرة في مستوى التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأوصى الباحثان بضرورة تطبيق قواعد الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية لتحقيق التنمية المستدامة بكافة أشكالها (حداد و عبيد، 2021).

تناولت الدراسات السابقة موضوع الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة غير أن البحث لم يتحصل على دراسة تختص بالهدف 16 وهو العدل والسلام في المؤسسات العامة، وهذا ما يشكل فجوة بحثية يسعى البحث الحالي إلى تحقيقها مع الاستفادة من نتائج الدراسات والأدبيات السابقة.

سادساً: الإطار النظري للبحث:

تميل أفكار هذا البحث الى الاتجاه الإداري العلمي الذي اسسه (تايلور) الذي لقب (بأبي الإدارة العلمية)؛ وحسب رأيه فإن هناك إدارة صالحة وهي التي لها القدرة على الإمساك بزمام الأمور وتحقيق أهداف المشروع، وقد أبرز (تايلور) الإدارة كعلم قائم على قوانين ومبادئ صالحة في كافة المجالات البشرية؛ من العمل الفردي إلى الأعمال المعقدة في المنظمات الكبرى، وقد غرس تايلور مفهوم البحث العلمي في الإدارة ليحل محل عشوائية التصرف، وأكد على أن المدخل الإداري السليم يعتمد على عدة أسس هي:(الدراسة، والتجربة، والبحث عن الجديد)، كما ركز تايلور على عنصر أساسي في العملية الإدارية هو التخطيط العلمي السليم (عبد الوهاب ، 1982)، فقد اهتم بعملية التخطيط للعمل والتي يجب فصلها عن عملية التنفيذ، وأكد أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة الاهتمام بعمل المعدلات النمطية وتحفيز الأفراد مادياً لبلوغ المعدلات النمطية، كما أكدوا على ضرورة الاهتمام بالرقابة في ضوء مجموعة من المعايير، فالإدارة يجب أن تكون مبنية على علم (معرفة مصنفة مرتبة) ، وليس على أسس قواعد الخبرة التقليدية Rules of thumb وحدها ، فالإدارة يجب أن تكون علمية Scientific بدلاً من أن تكون تقليدية Traditional، هذا وتحدث تايلور على العديد من الأفكار، والمعايير الأخرى مثل التضامن، والتعاون المشترك بين الإدارة والعاملين (حسان و العجمي، 2010).

سابعاً: الإجراءات المنهجية:

يعتبر هذا البحث من الأبحاث التنبؤية، ومنهجه المسح عن طريق العينة، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في مقر الشؤون الاجتماعية في مدينة إجدابيا, أما نوع العينة فقد كان عينة عشوائية بسيطة وحجمها 50 موظف, وقد تم الاعتماد على استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتم عرضها على مجموعة من المحكمين وبعد الأخذ بملاحظاتهم ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية IBM SPSS Statistics v(28) كأداة لتحليل بيانات الدراسة, حيث تتضمن استمارة الاستبانة عدّة محاور وهي: (اتخاذ القرار/ الاجراءات الإدارية/ الرقابة/ التخطيط الاستراتيجي) كمتغيرات مستقلة و محور (التنمية المستدامة داخل المؤسسات العامة) كمتغير تابع.

جدول (1): أسئلة المحاور

المتغير المستقل (الإدارة الرشيدة)	
ت	المحور الأول اتخاذ القرارات
1	يتم تحديد المشكلة التي تحتاج إلى قرار مراقبة الشؤون الاجتماعية تحديدا واضحا مما يمكن من اتخاذ القرار السليم.
2	تستخدم مراقبة الشؤون الاجتماعية أسلوب المفاضلة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرار.
3	تستعين مراقبة الشؤون الاجتماعية بالأساليب التقنية الحديثة في اتخاذ القرار.
4	تعمل مراقبة الشؤون الاجتماعية على مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في صنع القرار.
5	يهتم المدير في مراقبة الشؤون الاجتماعية بدوافع واحتياجات العاملين عند اتخاذ القرارات.
6	يتوفر لدى مراقبة الشؤون الاجتماعية المرونة الكافية لتعديل قرارات بما يتلاءم مع التطورات المختلفة.
7	تتوفر لدى مراقبة الشؤون الاجتماعية الخبرات والاختصاصات القادرة على اتخاذ القرار.
8	تتخذ القرارات في الشؤون الاجتماعية بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة لدى الوزارة.
ت	المحور الثاني الإجراءات الإدارية
1	السياسات الإدارية المتوفرة في مراقبة الشؤون الاجتماعية تسهل أحداث عملية التطوير التنظيمي.
2	يتم تطوير أنظمة وسياسات العمل باستمرار حتى تلائم متغيرات بيئة العمل.
3	يوجد توصيف وظيفي يوفر تحديدا واضحا لواجبات ومسؤوليات كل وظيفة.
4	العلاقة بين الإدارات والأقسام الأخرى واضحة.
5	يوجد لدى مراقبة الشؤون الاجتماعية أنظمة واضحة ومحددة لتقييم العاملين عند بداية عملهم.
6	تحرص ادارة مراقبة الشؤون الاجتماعية على مشاركة العاملين في تطوير أنظمة ولوائح العمل.
7	تحرص إدارة مراقبة الشؤون الاجتماعية على توضيح الانظمة واللوائح للعاملين عند بداية عملهم.
8	يتم تعديل الانظمة والسياسات الإدارية في مراقبة الشؤون الاجتماعية عند أجراء عملية التطوير.
ت	المحور الثالث الرقابة
1	تحرص إدارة مراقبة الشؤون الاجتماعية على تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين فيها.
2	توجد خطط واضحة لتطوير وتدريب العاملين في مراقبة الشؤون الاجتماعية.
3	تراعي مراقبة الشؤون الاجتماعية التطورات التكنولوجية الحديثة عند تطوير العاملين.
4	تخصص ادارة مراقبة الشؤون الاجتماعية جزء من ميزانية الوزارة لتطوير العاملين فيها.
5	تحرص ادارة مراقبة الشؤن الاجتماعية على التنويع في اساليب تدريب العاملين.
6	تقوم مراقبة الشؤون الاجتماعية بعمل تقييم موضوعي لبرامج وانشطة تطوير العاملين.
7	يتم الاستعانة عادتا بخبراء في مجال التطوير التنظيمي لتدريب الموظفين داخل مراقبة الشؤون الاجتماعية.
8	يتم تطوير وتهيئة العاملين في مراقبة الشؤون الاجتماعية لمواجهة لتغيرات المختلفة في بيئى العمل.

ت	المحور الرابع التخطيط الاستراتيجي
1	تحرص إدارة مراقبة الشؤون الاجتماعية على تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين فيها.
2	توجد خطط واضحة لتطوير وتدريب العاملين في مراقبة الشؤون الاجتماعية.
3	ترعى مراقبة الشؤون الاجتماعية التطورات التكنولوجية الحديثة عند تطوير العاملين.
4	تخصص إدارة مراقبة الشؤون الاجتماعية جزء من ميزانية الوزارة لتطوير العاملين فيها.
5	تحرص إدارة مراقبة الشؤن الاجتماعية على التنويع في أساليب تدريب العاملين.
6	تقوم مراقبة الشؤون الاجتماعية بعمل تقييم موضوعي لبرامج وأنشطة تطوير العاملين.
7	يتم الاستعانة عادةً بخبراء في مجال التطوير التنظيمي لتدريب الموظفين داخل مراقبة الشؤون الاجتماعية.
8	يتم تطوير وتهيئة العاملين في مراقبة الشؤون الاجتماعية لمواجهة التغيرات المختلفة في بيئى العمل.

	المتغير التابع (التنمية المستدامة)
1	تستخدم المشاركة في اتخاذ قرارات داخل المؤسسة.
2	القرارات الجماعية ذات قيمة كبيرة داخل المؤسسة.
3	نتعامل داخل المؤسسة بطريقة حسنة.
4	هناك نوع من الشفافية في التعامل بين الرؤساء والمرؤوسين داخل المؤسسة.
5	ليس هناك واسطة بين العاملين داخل مؤسسة الشؤون الاجتماعية.
6	داخل مؤسسة الشؤون الاجتماعية يوجد نوع من المساءلة العادلة.
7	لا يوجد مشاكل بين العاملين داخل مؤسسة الشؤون الاجتماعية.
8	هناك نوع من العدالة بين العاملين داخل المؤسسة.
9	يتمتع العاملين داخل مؤسسة الشؤون الاجتماعية بنوع من الحرية في طريقة عملهم.

ثامناً: الصدق والثبات للإستبانة Reliability and validity

تم قياس الصدق والثبات لبيانات الدراسة وكانت النتائج على الشكل الآتي:

جدول (2): صدق وثبات الإستبانة

م	المحور	عدد الإسئلة	ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha	الصدق الذاتي Intrinsic
1	اتخاذ القرارات	8	0.733	0.856
2	الإجراءات الإدارية	8	0. 956	0.978
3	الرقابة	8	0. 956	0.978
4	التخطيط الاستراتيجي	8	0.945	0.972
5	التنمية المستدامة داخل المؤسسات العامة	9	0.934	0.966
6	كامل الاستبانة	41	0.968	0.984

من جدول(2) يمكننا ملاحظة أن قيمة معامل الثبات (Cronbach's Alpha) لمحاور الدراسة تتراوح بين (0.73 و 0.95) ولجميع محاور الدراسة (0.968) . ولمعرفة الصدق الذاتي وهو (ايجاد الجذر التربيعي لقيم معاملات الثبات). تعتبر أداة جمع البيانات صادقة بقيم تتراوح بين (0.85 و0.97)، ولجميع محاور الدراسة (0.98) وهذه القيم أعلى من 0.7 ومن ثم يمكننا القول أن محاور الدراسة تتسم بالثبات. (السيد، 1979).

تاسعاً: الخصائص العامة لعينة الدراسة:

جدول (3): الخصائص العامة لعينة الدراسة

العبارة		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	16	%32
	أنثى	34	%68
العمر	أقل من 30 سنة	9	%18
	من 30 إلى 50 سنة	31	%62
	أكثر من 50 سنة	10	%20
المسمى الوظيفي	رئيس قسم	35	%70
	موظف	15	%30
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	4	%8
	من 5-10 سنوات	6	%12
	من 11-15 سنة	14	%28
	من 16-20 سنة	26	%52
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	12	%24
	ثانوي	6	%12
	جامعي	32	%64

من خلال النظر للجدول السابق يمكننا القول إن أغلب موظفي مكتب الشئون الاجتماعية إجدابيا كان من الإناث حيث بلغت نسبتها في العينة 68%، كما تبين أن أغلب أفراد عينة البحث كانت أعمارهم ما بين 30-

50 سنة وهو ما نسبته 62%، أما عن المسمى الوظيفي لأغلب أفراد العينة فقد كان رئيس قسم، وعدد سنوات الخبرة لأغلبهم من 16 الى 20 سنة حيث بلغت 52%، أما عن المستوى التعليمي لهم فقد كان جامعي بنسبة 64% من أفراد العينة.

عاشراً: استخدام التحليل اللوجستي الثنائي لاستخراج وتحديد وتحليل نتائج الدراسة:

لتحديد الدور الذي تلعبه الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة فإنه سيتم استخدام التحليل اللوجستي الثنائي؛ والذي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط سيتم التأكد من تحققها ومن ثم القيام بالتحليل اللوجستي الثنائي وتتمثل هذه الشروط في الآتي:

أن يكون المتغير التابع متغيراً أسمياً ثنائيًا وفي دراستنا المتغير التنمية المستدامة في المؤسسات العامة حيث اعطي الرمز 0 للحالة لا يوجد تنمية مستدامة والرمز 1 للحالة يوجد تنمية مستدامة.

أن يحتوي النموذج على متغير مستقل أو أكثر يكون في المستوى الأسمي, الترتيبي, الفئوي أو النسبي، وفي دراستنا لدينا متغيرات مستقلة أسمية وترتيبية وفئوية.

يجب أن لا يكون هناك وجود للتعددية الخطية multicollinearity : وفي دراستنا قيم ال VIF تتروح بين 1.03 و 1.56 وجميع هذه القيم أقل من 3 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات.

جدول (4): المتغيرات ومعامل تضخم التباين

المحور	معامل تضخم التباين VIF
اتخاذ القرارات	1.454
الإجراءات الإدارية	1.568
الرقابة	1.034
التخطيط الاستراتيجي	1.127

يجب أن لا تكون هناك قيم شاذة في المتغيرات المستقلة من خلال اختبار Mahalanobis test وفي دراستنا تم التأكد من خلو البيانات من القيم الشاذة.

يجب أن تكون هناك علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة النسبية والتحويل اللوغاريثمي بالمتغير التابع، وقد تم التحقق من هذا الشرط.

الحادي عشر: تطبيق النموذج اللوجستي:

تم بناء نموذج الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة باستخدام طريقة (Enter) لكل محاور الدراسة الأربع حيث كل محور يشمل مجموعة من المتغيرات، وكان تقسيم المحاور على النحو الآتي:

جدول (5): تسمية المحاور

المحاور	التسمية
المحور الأول (A)	اتخاذ القرارات
المحور الثاني (B)	الإجراءات الإدارية
المحور الثالث (C)	الرقابة
المحور الرابع (D)	التخطيط الاستراتيجي

جدول :(6) المتغير التابع

التنمية المستدامة في المؤسسات العامة Dependent Variable Encoding	
Internal Value	Original Value
0	لاتوجد تنمية مستدامة
1	توجد تنمية مستدامة

جدول (7): عدد الدورات التكرارية لمشتقات دالة الأمكان الأعظم في نموذج خصائص العينة

Iteration Historya,b,c,d							
Iteration		-2 Log likelihood	Coefficients				
			Constant	A	B	C	D
Step 1	1	45.395	-0.780	-3.162	3.192	1.353	-1.106
	2	41.862	-1.946	-5.082	5.456	1.784	-1.508
	3	40.443	-5.766	-6.230	7.989	1.916	-1.751
	4	40.016	-10.481	-6.471	10.079	1.986	-2.102
	5	39.997	-11.637	-6.531	10.618	2.015	-2.227
	6	39.997	-11.684	-6.534	10.643	2.016	-2.234
	7	39.997	-11.684	-6.534	10.643	2.016	-2.234

يوضح جدول (7) عدد الدورات التكرارية لمشتقات دالة الأمكان الأعظم للحصول على أقل قيمة لسالب ضعف لوغاريثم دالة الأمكان الأعظم على التقدير الأمثل للمعالم في النموذج الخاص بمحاور الدراسة، وقد تحصلنا في الدورة السابعة على أقل قيمة وهي 39.997، وتوقفنا عند هذه الدورة لأننا تحصلنا على أقل فروقات بين المعاملات, واعتبرنا معالمها أفضل نتيجة يمكن الحصول عليها للمعالم. ونلاحظ أن العملية أستقرت عند المحاولة السابعة لأن الفرق بين المحاولة الأخيرة والتي قبلها قليل جداً.

جدول (8): اختبارChi-square لمعنوية النموذج

Omnibus Tests of Model Coefficients				
		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	29.238	4	0.000
	Block	29.238	4	0.000
	Model	29.238	4	0.000

يوضح جدول (8) نتائج اختبار Chi-square لاختبار معنوية النموذج حيث أن:

H0: النموذج غير معنوي.

H1: النموذج معنوي.

وتتضح أن قيمة مربع كاي 29.238 عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية (sig=0.000<0.05) وهذا يعني أن النموذج الإحصائي الذي تم توفيقه ذو دلالة إحصائية (معنوي) مما يدل على أن المتغيرات المتضمنة في النموذج لها تأثير ومساهمة في التصنيف.

جدول (9): اختبار Hosmer and Lemeshow لجودة توفيق (مطابقة) النموذج:

Hosmer and Lemeshow Test			
Step	Chi-square	df	Sig.
1	6.797	8	0.559

يوضح جدول (9) نتائج اختبار Chi-square لأختبار جودة توفيق النموذج حيث أن:

H0: النموذج مطابق لبيانات الدراسة.

H1: النموذج غير مطابق لبيانات الدراسة.

وتتضح أن قيمة مربع كاي 6.797 عند درجة حرية 8 ومستوى معنوية (sig=0.559>0.05) وعليه نقبل فرض العدم ونستنتج أن النموذج مطابق لبيانات الدراسة، أي أن النموذج يمثل البيانات تمثيلاً جيداً.

جدول (10): تفسير المتغيرات الداخلة في النموذج (فعالية نموذج الانحدار اللوجستي في شرح التغيرات في المتغير التابع)

Model Summary			
Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	39.997a	0.443	0.591
a. Estimation terminated at iteration number 5 because parameter estimates changed by less than .001.			

بينت المتغيرات الداخلة في النموذج أنها فسرت حوالي 59.1% باستخدام معامل Nagelkerke R Square و 44.3% تقريباً باستخدام معامل Cox & Snell R Square من التغيرات التي تحدث في تأثير المتغير التابع، وهذا يدل على أنه مازال هناك نسبة من التغيرات في المتغير التابع تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، ومن المهم هنا أن ننوه إلى أن نسبة 59% هي نسبة قيّمة؛ فكون أن المتغيرات التي عمل بها البحث وصلت إلى هذه النسبة من التفسير فهذا يعني أهميتها البالغة في تفسير هذه الظاهرة، وأن نتائجها يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في تفسير هذه الظاهرة.

جدول (11): كفاءة تصنيف النموذج Classification (النسبة المئوية للتصنيف الصحيح)

Classification Tablea					
			Predicted		
			التنمية المستدامة في المؤسسات العامة		Percentage Correct
	Observed		لا توجد تنمية مستدامة	توجد تنمية مستدامة	
Step 1	التنمية المستدامة في المؤسسات العامة	لا توجد تنمية مستدامة	21	3	87.5
		توجد تنمية مستدامة	4	22	84.6
	Overall Percentage				86.0
a. The cut value is .500					

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التصنيف الصحيح في حالة توجد تنمية مستدامة قد بلغت 84.6% ونسبة التصنيف غير الصحيح قد بلغت 15.4% , أما في حالة لاتوجد تنمية مستدامة فإن نسبة التصنيف الصحيح بلغت 87.5% ونسبة التصنيف غير الصحيح بلغت 12.5%. ونجد ان نسبة التصنيف الصحيح الكلي للنموذج بلغت 86%، وهي نسبة جيدة.

جدول (12): تقدير معالم نموذج الأنحدار اللوجستي (النموذج الأمثل للمقدر)

Variables in the Equation							
		B	S.E.	Wald	df	p-value.	Exp(B)
Step 1a	(اتخاذ القرارات) A	-6.534	3.138	4.336	1	0.037	0.001
	(الإجراءات الإدارية) B	10.643	4.395	5.864	1	0.015	41893.154
	(الرقابة) C	2.016	0.877	5.283	1	0.022	7.511
	(التخطيط الاستراتيجي) D	-2.234	1.127	3.928	1	0.047	0.107
	Constant	-11.684	10.745	1.183	1	0.277	0.000
a. Variable(s) entered on step 1: A, B, C, D.							

تشير النتائج الظاهرة في الجدول السابق إلى أن جميع محاور الدراسة (اتخاذ القرارات، الإجراءات الإدارية، الرقابة، التخطيط الاستراتيجي) لها تأثير معنوي على تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات العامة، أي أن هذه المتغيرات لها أهمية في تفسير المتغير التابع.

ومن كل ما سبق يمكن أن تكون معادلة الأنحدار اللوجستي بالصيغة التالية:

$$\log\left(\frac{p}{1-p}\right) = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 A \quad + \hat{B}_2 B \quad + \hat{B}_2 C \quad + \hat{B}_2 D$$

$$\log\left(\frac{p}{1-p}\right) = -11.684 - 6.534\text{A} \quad + 10.643B \quad + 2.016C \quad - 2.234D$$

وسنعتمد في تفسير النتائج على قيمة Wald , فكلما كانت قيم Wald كبيرة تعني نسبة مساهمة المتغير الذي يقابلها أكبر.

ومن الجدول يتضح ان المتغير (B) المحور الثاني (الإجراءات الإدارية) أحتل المرتبة الأولى في التأثير على المتغير التابع (التنمية المستدامة) اذا أن معامل الانحدار لهذا المتغير قيمته 10.643 وأن هذا المعامل

أظهر معنوية عالية بمقدار 0.015، أي أن الإجراءات الإدارية تسهم بنسبة أكبر في تصنيف وتمييز المجموعتين إلى توجد تنمية مستدامة ولا توجد تنمية مستدامة بنسبة 6% تقريباً.

ومن الجدول يتضح أن المتغير (C) المحور الثالث (الرقابة) أحتل المرتبة الثانية في التأثير على المتغير التابع (التنمية المستدامة) اذا أن معامل الانحدار لهذا المتغير قيمته 2.016 وأن هذا المعامل أظهر معنوية عالية بمقدار 0.022، أي أن الرقابة تسهم بنسبة 5% تقريباً في تصنيف وتمييز المجموعتين إلى توجد تنمية مستدامة ولا توجد تنمية مستدامة.

ومن الجدول يتضح أن المتغير (A) المحور الأول (اتخاذ القرارات) أحتل المرتبة الثالثة في التأثير على المتغير التابع (التنمية المستدامة) اذا أن معامل الانحدار لهذا المتغير قيمته 6.534- وأن هذا المعامل أظهر معنوية عالية بمقدار 0.037، أي أن اتخاذ القرارات تسهم بنسبة 4% تقريباً في تصنيف وتمييز المجموعتين إلى توجد تنمية مستدامة ولا توجد تنمية مستدامة.

ومن الجدول يتضح ان المتغير (D) المحور الرابع (التخطيط الاستراتيجي) أحتل المرتبة الرابعة في التأثير على المتغير التابع (التنمية المستدامة) اذا أن معامل الانحدار لهذا المتغير قيمته 2.234- وأن هذا المعامل أظهر معنوية عالية بمقدار 0.047، أي أن التخطيط الاستراتيجي تسهم بنسبة 4% تقريباً في تصنيف وتمييز المجموعتين إلى توجد تنمية مستدامة ولا توجد تنمية مستدامة.

الثانية عشر: النتائج:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها:

أن اغلب موظفي مكتب الشؤون الاجتماعية إجدابيا كان من الإناث، وكانت أعمارهم ما بين 30-50 سنة، أما عن المسمى الوظيفي لأغلب أفراد العينة فقد كان رئيس قسم، وعدد سنوات الخبرة لأغلبهم من 16 الى 20 سنة، والمستوى التعليمي لهم كان جامعياً.

تبين من خلال نتائج الدراسة أن الإدارة الرشيدة لها دور في تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات العامة، ويتمثل ذلك في أربعة عوامل رئيسة وهي: (اتخاذ القرارات-الإجراءات الإدارية-الرقابة – التخطيط الاستراتيجي)، وان أكثرها تأثيراً هو متغير الإجراءات الإدارية.

تبين أن استخدام الانحدار اللوجستي الثنائي ساعد بشكل جيد في التنبؤ بدور الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات العامة.

تبين أن نسبة التصنيف الصحيح الكلي بلغت 84% ونسبة التصنيف الغير صحيح 16%.

الثالثة عشر: التوصيات

يجب تكثيف الدراسات والأبحاث العلمية المهتمة بمواضيع التنمية المستدامة والاستفادة من نتائجها في برامج الخطط التنموية.

يجب على الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث التوسع في استخدام الاختبارات الإحصائية التنبؤية مثل: الانحدار اللوجستي الثنائي في هذا النوع من الدراسات؛ لكونها تعطي صورة عن ما يمكن أن تحدثه المتغيرات المستقلة في المستقبل في المتغير التابع.

يجب على الجهات المختصة الاهتمام بنتائج الدراسات التنبؤية والاستفادة منها وعدم ركنها في أرفف المكاتب.

المراجع

اسماعيل، محمد عبدالرحمن (2001). تحليل الأنحدار الخطي. الرياض: معهد الإدارة.

اوزوبرن , جايسون, الترجمة : بنت عبد الله, حصة و عبد البر ,الحسيني (2019) أفضل الممارسات الأنحدار اللوجستي. الناشر معهد الإدارة العامة.

الراوي, زياد مصطفى (2017). طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات (الطبعة الأولى). المملكة الأردنية الهاشمية: دار المكتبة الوطنية.

الزهري, زينب محمد , العماري, ميلود و المزيمي, هند أدم (2020). دليل الحماية والوقاية المجتمعية من جائحة فيروس كورونا المستجد COVED19 للمجتمع الليبي. بنغازي: مركز البحوث والأستشارات.

بابطين، عادل احمد (2010). الأنحدار اللوجستي و كيفية استخدامه في بناء نماذج التنبؤ للبيانات ذات المتغيرات التابعة ثنائية القيمة. جامعة ام القرى: كلية التربية.

جبريل , رامي صلاح (2020). تحليل البيانات خطوة بخطوة في spss Data Analysis Step by Step in SPSS, (الطبعة الأولى). بنغازي, ليبيا: دار الكتب الوطنية.

دعيش، محمد أمين و محمد ساري (2017) نموذج الأنحدار اللوجستي مفهومه و خصائصه و تطبيقاته الجزائر. مجلة السراج في التربية و قضايا المجتمع المجلد الأول، العدد الأول.

عبدالحليم, وليد محمد (2020). تأثير وسائل الإعلام علي التوعية الأسرية لمواجهة فيروس كورونا. Covid19 " دراسة ميدانية ". مجلة الدراسات الإعلامية المركز الديمقراطي العربي، العدد الحادي عشر، 535.

علة, عيشة (2020). دور وسائل الإعلام الجديد في تنمية الوعي الصحي ومكافحة الأزمات الصحية العالمية في ضوء انتشار فيروس كورونا -كوفيد-19 "دراسة ميدانية". مجلة الدراسات الإعلامية، 496.

السيد, فؤاد البهي. (1979).علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري. (الطبعة الثالثة). القاهرة: دار الفكر العربي.

مصلحة الاحصاء والتعداد, الكتاب الاحصائي لسنة (2015), نشرة سنوية تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد.

Steven K. Thompson. Sampling. Third Edition. Hoboken, NJ: John Wiley & Sons, Inc., 2012. ISBN 978-0-470-40231-3,

دور القيادة الرشيدة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة لدى(الموارد البشرية) في كليات الجامعة المستنصرية

ا..د. منتهى عبد الزهرة العزواي

جامعة المستنصرية / كلية التربية

Email: muntaha51@yahoo.com

مستلخص :ـــ

هدف بحثنا لتوضيح مفهوم القيادة الرشيدة ، إضافة لتوضيح مفهوم التنمية المستدامة ، ومحاولة التوضيح المشكلة البحث الذي يا كدعلى ضرورة وجود القيادات ادارية الرشيدة ومفكرين أذكياء من ذوي القدرات الفكرية والمهارات غير التقليدية تعتبرمن السمات و التميز والبحث عن مزيد من الكفاءة والابداع، ونظرا لأهميتها ودورها في نجاح المؤسسات، وامام تلك التحديات أضحت القيادة التقليدية بعملياتها ووسائلها عاجزة عن جعل المنظمة والمؤسسة قادرة على المنافسة وتحقيق البقاء والازدهار والتمنية المستدامة ، الأمر الذي يحتم على القيادة استخدام كل ما يتاح لها من أساليب ومفاهيم إدارية معاصرة تمكنها من النجاح والاستمرار في ظل البيئة التنافسية وتجاوزها ثم محاولة السيطرة عليها أو التأثير فيها لضمان النجاح والتفوق والبقاء والتكيف مع التغيرات التي تحيط بها،وتحقيق تنمية المستدامة.

وتم القيام بإعداد استبانة البحث و توزيعها على موظفي العاملين في وحدات وشعب ادارة الموارد البشرية في كليات ورئاسة بالجامعة المستنصرية للعام الدارسي (2022- 2023). والبالغ عددهم (180) فردا ، وهو نسبة(58%)الى مجتمع البحث و ذلك بطريقة المعاينة العشوائية البسيطة ، و وزعت الاستبانة عليهم ، و تم تعميم نتائج عينة البحث على المجتمع ككل.

وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج اهمها وعلى النحوالاتي:ـ

1ـ تبين من النتا ئج بحسب اجابات أفراد العينة ان اغلب موظفي الموارد البشرية لا يتمتعون من قبل القيادات الجامعية بتحفيزهم على العمل الابداعي وتطوير ومهارتهم الابداعية وحفزهم الهامي والذكاء الانفعالي وتحفيز هم ماديا ومعنويا لتحقيق أهداف المؤسسة وتنميتها.

2ـ اظهرت نتائج البحث ان اغلب موظفي الموارد البشرية لم تظهر رضا على فقرات ا لاداة التنمية المستدامة ممايؤدي إلى تدني مستوى موظفي الموارد البشرية في الجامعة المستنصرية وكلياتها.

3ـ تبين من النتيجة بحسب إجابات أفراد العينة لا تؤكد وجود شروط العلاقة الخطية المتحققة بين مجالات القيادة بالتنمية، أي ان ابعاد القيادة لا تسهم جميعها في التأثير على التنمية بصفة خاصة ، ولكنها تسهم مجتمعة (كمقياس كلي) في التأثير عليها.

الكلمات المفتاحية: (القيادة ، الرشيدة ، التمنية ، المستدامة ،الموارد ، البشرية ،كليات ، الجامعة المستنصرية).

Abstract:

The objective of our study is to provide a comprehensive understanding of prudent leadership and sustainable development. Additionally, we strive to address the issue at hand that emphasizes the necessity of having competent managerial professionals and creative problem-solvers with brainpower and unconventional competencies. These qualities have been deemed essential for attaining excellence, efficiency, and creativity. Given its significance and impact on organizational advancement, prudent leadership incorporates contemporary management techniques and ideas that facilitate success, resilience, and the ability to navigate competitive environments. Furthermore, it enables organizations to overcome challenges, exert impact, and guarantee long-term viability while adapting to surrounding alters and attaining feasible advancement.

Mustansiriyah University's human resources management units and divisions (2022-2023) were surveyed using a questionnaire designed specifically for this study. The survey was sent out to 180 people, or 58% of the research group, and the findings from that sample were shared with the larger research group.

Several findings have been attained, with the greatest significance attributed to the following outcomes:

Based on the responses provided by the participants, the findings indicate that a majority of human resources personnel do not receive sufficient encouragement from university administrators to foster creativity, enhance their creative abilities, prioritize drive, emotional intelligence, and provide financial and moral support to facilitate the attainment of institutional goals and growth.

The findings of the study indicated that a significant proportion of human resources personnel expressed dissatisfaction with the paragraphs of the sustainable development tool. This dissatisfaction has resulted in a diminished level of satisfaction among human resources employees at Mustansiriyah University and its affiliated institutions.

Based on the responses provided by the participants, it was determined that the obtained results do not support the presence of a linear relationship between the dimensions of leadership and development. Specifically, it was found that not all dimensions of leadership individually contribute to influencing development, but rather collectively contribute as a holistic measure.

Keywords: (Prudent Leadership, Sustainable Development, Human Resources, Colleges of Mustansiriyah University).

مقدمة :ـ

شهد العالم تغييرا كبيرا في مجمل نواحي الحياة وبشكل خاص ابتداء من العقد الأخير للقرن الماضي، انعكست تأثيراته بوضوح على الممارسات الإدارية وطبيعة العلاقات التنظيمية، لاسيما في ظل تطورات تقنية متسارعة، وأدوار ومشاكل تجاوزت حدود الدول التي تعيش فيها المؤسسات والمنظمات على اختلاف أنواعها ونشاطها بفعل تنامي تأثيرات العولمة وأبعادها. مما برز الحاجة إلى التنبؤ بمستقبل المؤسسات لكونها جزءاً من نظام محلي ضمن نظام عالمي أشمل يؤثر في نشاطات وخطط وإستراتيجيات تلك المؤسسات ، ولان المستقبل غير واضح بما يحمله من تغيرات لا يمكن التنبؤ بها لذا يتحتم الكشف عن المبادئ الأساسية له والبحث عن أساليب علمية ملائمة يمكن من خلالها استطلاع المستقبل والاستعداد لمواجهه هذا التيار من التطورات والتغيرات.

فان القيادة الرشيدة تعتبر سمته التميز والبحث عن مزيد من الكفاءة والابداع، ونظرا لأهميتها ودورها في نجاح المؤسسات فقد تطورت مفاهيمها لتقابل تطورات والمتغيرات على ارضها، فبعدما كانت تعتمد على الحلول التقليدية في مواجهة تحديات العمل أصبحت القيادة في المؤسات ومنظمات الاعمال تواجه في عصرنا الراهن تحديات كثيره نتيجة للتغيرات والتطوارت العلمية والتقنية السريعة، وامام تلك التحديات أضحت القيادة التقليدية بعملياتها ووسائلها عاجزة عن جعل المنظمة قادرة على المنافسة وتحقيق البقاء والازدهار، الأمر الذي يحتم على القيادة استخدام كل ما يتاح لها من أساليب ومفاهيم إدارية معاصرة تمكنها من النجاح والاستمرار في ظل البيئة التنافسية .

وبناءً على ذلك فإن من الأنماط القيادية التي افرزها التقدم العلمي والتطور التقني، نمط القيادة الرشيدة الذي اهم ما يميزه قدرته العالية على قيادة المؤسسة الجامعية والمنظمات في مواجهة التحديات والتطوارت الحديثة من خلال التأثير في سلوكيات المرؤوسين وتنمية قد ارتهم الإبداعية والابتكارية وتحفيز وذكائهم الانفعالي ، وكذلك تمكينهم وتشجيعهم على مواجهة المشاكل والصعوبات التي تواجه منظماتهم ومؤساتهم .

وُيعد مفهوم سلوكيات وانماط القيادة الرشيدة مفهوماً معاصرة اذ برزت الكثير من الد ارسات الفكرية التي تؤكد أهميته، والنضج الذي بلغه في الآونة الأخيرة ، باعتبارها كأداة فاعلة لتوجيه المؤسسات والمنظمات

نحو تحقيق أهدافها على المدى البعيد، والمحافظة على مكانتها، وقراءة مستقبلها، وتمكين القيادات الارية من استشعار الفرص المتاحة، والتكيف مع التغيرات التي تحيط بها .

فان القيادة التنمية المستدامة اليوم تعد منهجا قياديا جديدا للرد على تحديات القيادة التقليدية القائمة ، التي لم تعد كافية المواجهة التحديات الكبيرة والتعقيدات المتزايدة للمؤسسات الجامعية ولمنظمات الاعمال ، اذ ان القيادة والمستدامة تدعو االمؤسسات والمنظمات الى ضرورة التحول من التركيز التقليدي المتمثل بالتحكم بالتمويل والموارد البشرية الى توجه المؤسسات للمساهمة في التاثيرات البئيية والاجتماعية الاوسع باعتماد منهج طويل الاجل يجعل تنمية القادة والمرؤوسين جزءا من عملية التنمية المستدامة والتاكد على ان تكون كل عناصر التنظيم داخليا وخارجيا مستدامة الامر يمكن للمؤسسات والمنظمات من تحقيق الافضلية على من

لذا يمكن القول ان ظهور عدة مواضيع حديثة وجوهرية في مجال العمل الإداري، والتي تتضمن مجابهة التحديات التي تواجهها المؤسسات والمنظمات في بيئة العمل لدى القيادات الجامعية ، و تسعى في ظلها لتحقيق الريادة والتميز للوصول لموقع متميز من المستدامة ، ولعل مفهوم القيادة الرشيدةوالتنمية المستدامة من أهم هذه المواضيع، إذ يعد أحد اساليب والانماط الذي يتسم به القادة الناجحون، (القيادات الجامعية) والذي يوفر لهم مهارات الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذهم للقرارات، بناءا على ما يحمل هذا الموضوع المتشعب الأبعاد من الارتقاء بأداء وجودة وتنمية مستدامة في مؤسساتهم نحو الافضل المواكبة المتغيرات والتطورات والمستجدات الحاصلة.

الفصل الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا :مشكلة البحث:-

فان اتباع القيادات الجامعية اسلوب القيادة الرشيدة في المؤسات والمنظمات والتي تعد احدى اهم الاساليب والنظم المعتمدة في مواجهة هذه المشكلات والتحديات، مما جعل المؤسسات تواجه العديد من التحديات والصعوبات في كيفية مواكبتها وطريقة التكيف معها، لذا فرض على المؤسسات إيجاد طرق حديثة إبداعية غير التقليدية عن طريق إيجاد أشخاص مبدعين وتوفير الوسائل المناسبة التي تساعد على ابتكار طرق جديد وحلول إدارية سريعة، ونتيجة لتلك العوامل فإن القيادة الرشيدة تشتمل على مجموعة من الافكار والاساليب والمبادئ الارشادية والفلسفية التي تستطيع من خلالها اغلب المؤسسات المنظمات اتباعها كمنهج من منهج واسلوب التحسين وتطوير الاداري والقيادي لتطوير منهج الابداع والابتكار الاداري لتحسين تنمية المستدامة في مؤساتتهم الارتقاء يها.

ومن خلال ما تقدم فإن الباحثة قد ارتأت تسليط الضوء على هذه العملية الادارية مشكلة تستحق التحري والوقوف والدراسة والتي تتحدد في معرفة دور القيادة الرشيدة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة لدى المواردالبشرية لدى كليات الجامعة المستنصرية .

ثانيا : اهمية البحث :

وتاتي أهميته البحث من خلال معرفة دورالقيادة الرشيدة بأبعادها المهارات الابداعية، الحفز الالهامي، الذكاء الانفعالي على تحقيق التنمية البيئة المستدامة لدى القيادات الجامعية قمن خلال توجيه الانتباه على دور القيادة الرشيدة عن طريق تقليل الهدر المالي وترشيد الانفاق، كذلك اثراء الجانب البحثي والمعرفي في هذا المجال والربط بين أثر القيادة الرشيدة بأداء المرؤسين واثرها على المستدامة، واظهار الاخطاء والظواهر السلبية في الفعاليات القادمة بطريقة علمية، ومن خلال تشجيع الجانب العلمي لتسليط الضوء أكثر على الربط بين اداء القيادات الجامعية في المؤسات واثرهاعلى تنمية المستدامة.

تكمن أهمية البحث على النحو الاتي:

1 - وتاتي أهميته البحث من خلال معرفة دورالقيادة الرشيدة بأبعادها المهارات الابداعية، الحفز الالهامي، الذكاء الانفعالي على تحقيق التنمية البيئة المستدامة لدى القيادات الجامعية

2- سيساهم في توطيد صلة والعلاقات بين الموظفي ووحدات وشعب كليات الجامعة بينهم وتحقيق والتنمية المستدامة من خلال تبيان مدى الأثر على النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والاجتماعية عن طريق أداء الموظفي في الفعاليات، والاستفادة من استضافة الفعاليات لتطوير ثقافة مفهوم التنمية المستدامة من خلال القيادة الرشيدة للوصول الى الأهداف المرجوه في تحقيها

3- يمكن تشخيص مدى اسهام أداء القيادة الرشيدة في الارتقاء بمستوى اداء المها ارت الوظيفية لدى موظفي الموارد البشرية في شعب ووحدات كليات الجامعة المستنصرية

4- تسليط الضوء على الاساليب والطرائق الحديثة ردور القيادة الرشبدة لإيصال مفهوم واهمية التنمية المستدامة وتحقيقها.

5- يعتبر من مواضيع الحديثة وجوهرية في مجـال العمل الإداري، والتي تتضمن مجابهة التحديات والصعوبات التي تواجهها المؤسسات والمنظمات في بيئة العمل لدى القيادات الجامعية

6- قديساعد البحث على تقديم تأصيل نظري لقيادة المستدامة ودورها في المؤسسات الجامعية وتشكيلاتها وحداتها وشعبها ،واعتباربمجال بحث خصب لموظفيها.

ثالثا :- اهد اف البحث:

يهدف البحث الحالي التعرف على :

1- دور القيادة الرشيدة لدى(الموارد البشرية) في كليات الجامعة المستنصرية

2- التنمية البيئية المستدامة لدى(الموارد البشرية) في كليات الجامعة المستنصرية

3- دور القيادة الرشيدة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة لدى(الموارد البشرية) في كليات الجامعة المستنصرية.

رابعاً: منهج البحث

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على مجموعة من الاسس الخاصة التي تعتمد على جمع البيانات الخاصة بالدراسة و تنظيمها و ذلك بغرض تحضيرها للتحليل و استخراج النتائج اللازمة للدراسة القائمة.

سادساً :ـ الجا نب التطبيقي للبحث :

مجتمع و عينة البحث:

قامت الباحثة بعدة من الخطوات استكمالاً لإجراءات البحث وكالآتي:

1ـ مجتمع البحث"

: أتفق المتخصصون على أنه لا يمكن ان تختار عينة البحث ما لم يجري وصف كامل لمجتمع البحث أولاً لكي نلاحظ الطريقة الناسبة في اختيار العينة.(Broq, 1981,:.170)

ولقد أمكن الحصول على المعلومات والأرقام الخاصة بمجتمع البحث من خلال قسم التخطيط والإحصاء برئاسة الجامعة المستنصرية، حيث بلغ مجتمع البحث من(304) موظفي الموارد البشرية ممن يعملون في رئاسة وكليات الجامعة المستنصرية للعام الدراسي(2023- 2022) وكما مبين في الجدول (1)

جدول (1) يمثل مجتمع البحث من موظفي الموارد البشريةفي كليات ورئاسه الجامعة المستنصرية

ت	رئاسة وكليات الجامعة	اعدادموظفي الموارد البشرية	النسبة المئوية %
1	رئاسة الجامعة	166	%54.60
2	التربية	15	.%4.9
3	اداب	12	%3.9
4	تربية اساسية	18	%5.9
5	علوم سياسية	8	%2.63
6	التربية رياضية	8	%2.63
7	سياحة	8	%2.63
8	ادارة واقتصاد	15	.%4.9
9	صيدلة	12	%3.9
1	قانون	9	%2.96
1	هندسة	13	%4.27
1	طب اسنان	13	%4.27
1	كلية طب	19	%6.26
	المجموع الكلي	304	%100

2- :عينة البحث:

تألفت عينة البحث من (180) فردا، ولقد اختيروا بطريقة ،) موظفي الموارد البشرية ممن يعملون في رئاسة وكليات الجامعة المستنصرية وان هذا العدد يمثل نسبة(58.2 %)إلى المجتمع الأصلي. وتعد هذه النسبة مقبولة حسبما أشار إليها (عودة وخليل،1988 : 178) عن حجم العينة، والجدول (2) يوضح ذلك

جدول (2) يمثل توزيع أفراد عينة البحث

ت	رئاسة وكليات الجامعة	اعدادموظفي الموارد البشرية	النسبة المئوية %
1	رئاسة الجامعة	55	% 30.5
2	التربية	11	.%6.11
3	اداب	11	%6.11
4	تربية اساسية	15	%8.33
5	علوم سياسية	6	%3.33
6	التربية رياضية	8	%4.44
7	سياحة	8	%4.44
8	ادارة واقتصاد	12	%6.66
9	صيدلة	11	%6.11
10	قانون	7	%3.88
11	هندسة	10	%5.55
12	طب اسنان	11	%6.11
13	كلية طب	15	%8.33
	المجموع الكلي	180	%100

3:أداة البحث وكيفية إعدادها:

لغرض تحقيق هدف البحث فقد تطلب ذلك بناء أداة القيادة الرشيد والتمنية والمستدامة لموظفي الموارد البشرية. ولقد قامت الباحثة بإعداد أداتي البحث ومن خلال ما يلي:

ـ الإطلاع على الأدبيات والمصادر والدوريات المتعلقة بموضوع البحث الحالي ومن مختلف االتخصصات .

ــ توجيه سؤال مفتوح إلى عدد من موظفي الموارد البشرية ممن يعملون في وحدات وشعب الجامعة وكلياتهاومن المتخصصين في مجال الادارة العامة والتربية.لغرض معرفة دور القيادة الرشيدة واثرها في تحقيق التنمية المستدامة لدى موظفي الموارد البشرية في كليات ورئاسة الجامعة المستنصرية .

ــ الإطلاع على عدد من الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بموضوع البحث والاستفادة من فقرات الأدوات والمقاييس المستعملة.

ومما تقدم فقد حصلت الباحثة على مجموعة من الفقرات للأداتي بصورتها الأولية وكان عددها(20) الاداة القيادة الرشيدة فقرة توزعت على بابعاد الخمسة المتعلقة بموضوع الحوافز الادارية الممنوحة وهي(االمهارات الابداعية ، ولنحفيز الالهامي ، و الذكاء الانفعالي) و(15) لاداة التنمية المستدامة واعتمدت الباحثة مقياس خماسي أمام كل فقرة وهي تنطبق على الموظفي الموارد البشرية بدرجة (ا تفقً بشدة، اتفق بشدة كبيرة ، اتفق بشدة متوسطة ، اتفق بشدة قليلة، لااتفق) وتتميز هذه الطريقة بكونها سهلة التصحيح وتسمح بأكبر تباين بين الإجابات بعد إعطاءها أوزان وكما يلي (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي..

4ـ: الصدق الاداة:

أن الصدق يمثل أحدى الوسائل المهمة في الحكم على صلاحية الاداة، إذ ان الصدق من العوامل الأساسية التي ينبغي لمستخدم الأداة التأكد منه، إذ يشير الصدق إلى قدرة الأداة على قياس ما وضعت أصلاً لقياسه.(الظاهر،2004 :132).

إذ يشير (Ebell) إلى أنه يجب عرض الأداة على مجموعة من المحكمين للحكم على مدى صلاحية الأداة لقياس ما وضعت من أجله. (Ebell, 1992 : 555)

ولغرض التعرف على صدق أداة البحث تم استخدام الصدق الظاهري عن طريق عرض الأداة على عدد من المحكمين والبالغ عددهم (10) محكمين من المتخصصين في مجال الادارة التربويةو الإدارة العامة والقياس والتقويم ، وفي ضوء آراء المحكمين ثم إجراء التعديلات على عدد من الفقرات وتم دمج البعض منها فضلاً عن حذف عدد من الفقرات التي أشار إليها المحكمين، وبهذا فقد استقرت فقرات الأداة بصيغتها النهائية على(16) فقرة بعد أن كانت(20) فقرة الاداة القيادة الرشيدة في حين بلغ الاداة التنمية المستدامة على (10) بعد ان كانت (15) ، حيث أعتمدت الباحثة نسبة أتفاق(83%)" فأكثر في آراء المحكمين للفقرة المقبولة، حيث أشار (بلوم وآخرون) إلى أن الباحث يشعر بالارتياح في حالة حصوله على نسبة أتفاق 75% وأكثر بين تقديرات المحكمين.

5- : ثبات الأداة:

يقصد بالثبات أن يعطي الاختبار النتائج ذاتها أو نتائج متقاربة عند تطبيقه على نفس الأشخاص وتحت الظروف ذاتها أو ظروف مختلفة. (علام، 2000 : 131) (Anastasi and Susana, 1988: 84)

حيث استخدت الباحثة طريقة الاختبار وإعادته (T-test) إذ قامت الباحثة بتطبيق الأداتي على عينة مؤلفة من(30) موظف من(غير عينة البحث) موزعين الوحدات وشعب الكليات المبحوثة، وتم إعادة التطبيق على العينة نفسها بعد مرور أسبوعين من التطبيق الأول، وتم إيجاد معامل الارتباط ما بين التطبيقين وتبين أنه بمقدار (0,85) وهو معامل ارتباط جيد وحسبما أشار إليه (جابر، 1973: 312) .

سادسا:التطبيق :

بعد التأكد من الصدق والثبات الاداتي أصبحت جاهزة للتطبيق على عينة البحث ، حيث طبقت على أفراد العينة البالغة (180) فرداً .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

اولا : الدراسات المتعلقة بالقيادة الرشيقة :

1- دارسة(الغامدي، 2021): —

هدفت هذه الد ارسة الى "تحديد مستوى ممارسة القيادة الجامعية بالمملكة العربية السعودية للقيادة الرشيقة وعلاقته بجودة الحياة الوظيفية" ، و أظهرت النتائج والتوصيات الى ان هناك فروق دالة احصائيا بين عينة الذكور و عينة الاناث على ابعاد محور ممارسات القيادة الرشيدة وقد جاءت الفروق لصالح عينة الاناث وهوا ما يعني ان عينة الاناث اكثر مستوى لممارسة القيادات الجامعية للقيادة الرشيدة مقارنة بعينة الذكور.

2- دارسة (حسين والزبيدي ،2020):—

هدفت الد ارسة إلى "تشخيص درجة اسهام سلوكيات القيادة الرشيدة في الاستثمار راس المال البشري للمنظمات المبحوثة في ظل علاقات الترابط والتأثير، و أظهرت النتائج والتوصيات الى ان للقيادة الرشيدة دور مهم في تعزيز الاستثمار راس المال البشري داخل المنظمات ميدان التطبيق، وبشكل خاص من خلال القد ارت البشرية التي يمكن توظيفها في تنفيذ عملياتها المختلفة، بالشكل الذي يسهم في تعزيز خبراتهم ومن ثم مها ارتهم التي تعمق درجة المعرفة التي تمتعوا بها.

ثانيا /الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة :

1- دارسة("الفتلاو ي، 2019 ")

هدفت الد ارسة البحث عن ""فاعلية البرنامج التدريبي الذي اعدته وفق ابعاد التنمية البيئية المستدامة في تحسين أداء مدرسيّ الجغرافية في المرحلة الإعدادية وتحصيل طلباتهم"، وأظهرت النتائج والتوصيات ان اعتماد برنامج التنمية البيئية المستدامة في تدرسي مدرسي مادة ا الجغرافية ، لأثره الواضح في تحسين ادائهم

الد ارسي وبالتالي رفع مستوى تحصيل طلباتهم, من خلال إقامة الدوارت التدريبية وورش العمل والندوات، وايضا تحسين وضع المدارس لتكون مد ارس مستدامةلمواكبة التطورات العالم .

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: القيادة الرشيدة :

مفهوم القيادة الرشيدة :

ان القيادة الرشيدة عرفه(سالم ، 2005)"هي أفعال وسلوك تؤثر في الموظفين من حيث الاستجابة والتكيف مع المتغرات في بيئة العمل وتحقيق التنفيذ الأفضل لمصلحة المؤسس من خلال علاقات الطيبة بين القائد والمرؤوسين" (سالم ،2005: 34)

في حين عرقها(حمزة، .2020) "بأنها "القيادة ذات التعامل بشفافية ومرونة الجانب وتمتلك مستويات عالية من الصبر فيما يخص الأف ارد وتدريبهم وتطويرهم ،فضلاً عن الحزم في مواطن حل المشكلات" ا(حمزة، .2020 : 76) "

ويتطلب من القيادات الجامعية ان تكون مستعدة لمتابعة التغيرات في لمؤساتهم بدءاً من سلوك الافراد ووصولاً الى التكنولوجيا المعتمدة فيها، ويعتبر التغيير أحد أوجه حياة المؤسسة ، "كما أن التطور السريع الذي تعيشه القيادة ،أدى الى ازدياد الحاجة إلى قيادة رشيدة ديناميكية مرنة، قادرة على مواجهة التحديات العصر . (شهاب ، 2010 : 3).

لذا يمكن القول فان القيادة الرشيدة تعتبر مدخل رئيسي لتطور المؤسسة وبقائها وديمتوها من خلال التركيز على السلوك الإيجابي للقائد وتأثيره على سلوك الموظفين وتوجيههم لتحقيق أهداف وتنمية المستدامة لمؤسسة الجامعية وكلياتها وكافة تشكيلاتها الادارية ، في عملية إلهام الافراد ليقدموا أفضل ما لديهم،من امكانات وقدرات ومهارات وعليه فالقيادة الرشيدة هي مجموعة من الجوانب الإنسانية والأخلاقية في التعامل مع الموظفي كما أن القيادات تلعب دوار اساسي في تعزيز روح التعاو ن ومدى قدرته على اقناع الآخرين بضرورة إنجاز الاعمال بفاعلية وتوفير مناخ ايجابي مناسب .

ركائز للقيادة الرشيدة لدى القيادات في المؤسسات:

وهناك ثلاثة ركائز لدى القيادات الرشيدة :

1- القدرة على فهم وإدارك الاتجاهات والتطورات والتغيرات والاحتمالات المستقبلية.

2- بناء قدارت ديناميكية فعالة.

3 . وتعزيز الثقافة التنظمية الرشيدة من خلال التخلص من الاستبدادية وأي عمل

العمل ممارسة تساعد على الجمود والضعف، وعندما يتحقق الدمج والتنسيق بين هذه الدعائم الثلاثة على النحو الأمثل، يمكن للمؤسسات ان تحافظ على مكانتها واقتناص المزيد من الفرص وتحقيق الريادة والصدارة. (عبد الراحمن ، 2021 : 5)

□ أهداف القيادة الرشيدة :ـــــــــــــــــــــــ

يعتمد نجاح المؤسسات والمنظمات على القيادة الرشيدة من خلال مواكبة التطوارت والتغيرات ، ويعد النمط القيادي احد المعايير التي تحدد مدى نجاح المؤسسة او فشلها، من خلال أداء القيادة الإدارية لمهامها من تنظيم وتوجيه وتنسيق ورقابة واتخاذ القرار والتقويم .

إن للقيادة الرشيدة أهدافاً محددة يمكن اجمالها على النحو الاتي:ـــــــــــ

1ـــ ان القيادة الرشيدة تساهم في تحقيق الأهداف المخطط لها كما تحافظ على بقاء واستمرار التنظيم وتدفع به الى الامام من اجل ا استراتيجية الرشيدة، ولا يمكننا عزل الممارسات القيادية بصفاتها الإيجابية عن القيادة كمفهوم انساني يلعب فيه الفرد دوار أساسيا وايجابيا في التأثير على الاخرين ودفعهم نحو تحقيق هدف عام

2- ان القيادة الرشيقة من أهم الأنماط الإدارية التي يمكن ان تساعد القيادات على تحقيق الأهداف التنظيمية، وابرزت الد ارسات دور هذا النمط القيادي القائم على المرونة في تقليل التكاليف وتخفيض الهدر ،وبناء مجتمع معياري قياسي، يحقق الموائمة بين رغبة الانسان بالعمل ورغبته في تحقيق هدف اخر يجسد له التحكم والسيطرة.

3- توفير تنبؤات وتحذيرات مبكرة بالتهديدات المحيطة بالمؤسسات واتخاذ الإجراءات الوقائية بأزائها.

4- تمكين المؤسسات من الاستجابة لتغيرات البيئة الحالية والمستقبلية والتخطيط والتنبؤ بالنتائج بالشكل الذي ينعكس إيجابياً عن سمعتها وموقعها.

5ـــ تنفيذ السلوك الرشيق من قبل الإدارة العليا يشجع على احت ارم الاف ارد من اجل إيجاد التحسين المستمر في المؤسسة .

6ـــ كما إن توافر مستويات عالية من سلوكيات القيادة الرشيدة يوجد روابط علائقية بين القائد والعاملين قائمة على المحبة والاحت ارم المتبادل

7ـــ النهوض بمهمة جمع المعلومات وتحليلها عن البيئة الخارجية وجعل المؤسسات تقيم تحالفات في مجال البحث والتطوير.

8ـــ تخلق نظاما يتسم بالكفاءة والفعالية والاستجابة الحقيقية لاحتياجات العملاء"

9ـــ تقديم الأفكار الهادفة التي تحول الابتكارات والاختراعات إلى سلع قابلية للتداول.

10 ـ تطوير آراء تخمينية بصدد الأحداث المستقبلية واعتماد هذه الأحداث كأساس في المشكلات.

11- توفير معلومات استراتيجية تمكن المؤسات من فهم التهديدات التي تحيط بها حالياً ومستقبلا. (عثمان، 1997: 164).

المبحث الثاني: التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة:

تقوم فكرة تحقيق تنمية المستدامة على ترك الموارد الطبيعية في حالة جيدة للأجيال القادمة، مع احتفاظ الانسان بنشاطه وعمله، حيث يعتبر هذا النشاط والعمل مصد ارن التنمية لاستدامة ويمكن تحقيق هذه الفكرة من خلال التقليل من استهلاك الموارد البيئية والحد من تدميرها، وبالتالي التقليل من الأضرار البيئية (السعيد، 1999: 3)

وفي ضوء ذلك تعبر التنمية المستدامة من اهم مقومات الانسان المعاصر التي تهدف الى تطوير الوعي البيئي أما بواسطة الأعلام او التربية البيئية داخل المؤسسات والتعليمية التربوية، وتعتبر التربية البيئية من اهم الأساليب المتبعة في تنمية السلوك البيئي الإيجابي الذي يعد أساس المشاركة الفعالة للأف ارد في حماية بيئتهم والحفاظ عليها .

يأتي من بعد تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع ،ان الفرد يحترم التشريعات والقوانين في حالة وجود سلطة رقابية اما إذا لم توجد فانه لا يهتم، علىعكس التربية فهي اعداد النشء الذي يحترم البيئة وتنمية الوعي البيئي لديه الذي يتحول الى قيم اجتماعية توجه سلوكياته اليومية، وهنا يعد هذا النشء جزء من هذه البيئة مسؤولا عن عدم الاخلال بها، والحفاظ عليها للمستقبل وهذا ما يعرف بالتنمية البيئية المستدامة (صالح، ، 2002: 11)

وهنا يأتي دور المؤسسات التعليمية في الاهتمام بالمستحدثات التي يشهدها العالم وفي نشر الوعي وتعليم الفئات العمرية المختلفة كيف تقدرون ويحترمون الثروات الطبيعية رغبة في حياتها، وتنمي الوعي في ترشيد الاستهلاك لهه الموارد الطبيعية، حيث اكدت كثير من الد ارسات على اهمية إضافة مفاهيم ومها ارت التنمية البيئية المستدامة في المناهج التعليمية في م ارحل التعلمية المختلفة (عبد الله ، 1998: 140)

عرفه (الحبال، 2003) التنمية المستدامة "عرفة من قبل ادوارد بإبر وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة بأنها ذلك النشاط االقتصادي الذي يؤدي إلى االرتفاع بالرفاهية االجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر منألا ضرار واإلاساءة البيئة". (الحبال، 2003: 3)

كم عرفه(النجفي والجلبي 2003)"" التنمية المستدامة بأنها الحفاظ على الفرص الأجيال القادمة مع وجود فكرة عامة بان العدالة متداخلة بين الاجيال " (النجفي والجلبي، 2003: 13)

في حين(عرفها الصرن، 2001) "بأنها هي التي تلبي حاجات الحاضر من دون ومختصر ا المساومة بقدرة ألا جيال المقبلة على تلبية حاجاتهم" (الصرن، : 2001:34)

لذا يمكن القول فان مفهوم التنمية المستدامة ارتبطت بالعديد من حقول المعرفة فهناك تنمية ثقافية التي تسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الا نسان ، وكذلك تنمية اجتماعية المختلفة ، فضلا، عن ذلك استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشة و تحسين أوضاعه في المجتمع (عبد الله ، 1998: 140)

أهداف التنمية المستدامة ومبادئها:

ـ تسعى التنمية المستدامة من خالل آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموع الاهداف من اهمها:ــ

1 ـ تعزيز وعي لدى موظفي المؤسسة الجامعية بالمشكالت البيئية القائمة وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في أيجاد حلول مناسبة لها من خالل مشاركتهم في أعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برنامج ومشاريع التنمية المستدامة.

2ــ تحسين ظروف المعيشة، حيث أن التنمية لا يمكن أن تتحقق الا إذا كانت الاست ارتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب تعزيز السياسات الإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الرشيد بيئيا المتوافقة مع القيم الاجتماعية المؤسساتية المشاركة الكاملة للمستفيدين من عملية التنمية وخاصة الفق ارء منهم.

3ــ الإشباع العادل للحاجات الاساسية للإنسان انطلاقا من حقه في البقاء، وهذا ما يتطلب تضامنا بين الأجيال الحاضرة المستقبلية وتعزيز التنمية البيئية.

4ــ تعزيز الحكمة الإيكولوجية من خلال البحث عن تنمية متوافقة مع البيئة، ولذلك فإننا في حاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القر ن الواحد والعشرين أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

5- تاكيد على احترام البيئة الطبيعة ، وذلك من خالل التركيز على العالقة بين نشاطات الموظفي في مؤساتهم والبيئة وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة اإلا نسان و بالتالي فالتنمية المستدامة ،هي التي تستوعب العالقة الحساسة بين البيئة المبينة وتعمل على تطوير هذه لتصبح عالقة تكامل وانسجام

6ــ ربط التكنولو جيا الحديثة بأهداف المجتمع تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ، وذلك من خالل توعية المجتمع بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة ، دون أن يؤ دي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سالبة ، أو على الاقل أن تكون هذه آالتاثير مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

7ــ تعزيز الوعي البيئي من خلال تنمية الشعور بالمسؤولية البيئية والمشاركة في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة، حيث تتطلب تغيير في سلوكيات الموظفي والمجتمع والمؤسات الاخرى في مواجهة المخاطر التي تواجه الإنسان، كغياب العدالة الاجتماعية المخاطر البيئية والصحية والتغير المناخي.

8ـ أحداث تغير مناسب في حاجات وأولويات المجتمع : وذلك بأتباع طريقة تالئم إمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية االقتصادية ، والسيطرة على جميع المشكالت البيئة (اشتيوي، 2017 : 5)

الفصل الثاني: الإطار العملي للبحث:ـ

لهـدف الأول:-التعرف على القيادة الرشيدة لدى موظفي وحدات والشعب الموارد البشرية

في كليات بالجامعة المستنصرية.

ولتحقيق الهدف الأول طبقت لأداة على عينة البحث البالغة (180) فقد استخرج المتوسط الحسابي لدرجات عينة البحث على استبانة القيادة الرشيدة ككل فبلغ (55.4000) درجة وبانحراف معياري مقداره (9.81198) درجة , وعند حساب دلالة الفرق بين متوسط درجات العينة والمتوسط النظري للاستبانة الذي بلغ (54) درجة , وباستعمال لاختبار التائي لعينة واحدةT. test one-sample) , وجد إن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية لصالح متوسط درجات إفراد عينة البحث , إذ كانت القيمة التائية المحسوبة (1.914) اقل من القيمة الجدولية (1,96) وعند مستوى دلاله (0,05) درجة وبدرجة حرية(179) والجدول (3) يبين ذل

قيمة الاختبار التائي لإجابة افراد عينة البحث على الاداة القيادة الرشيدة

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة الجدولية التائية		مستوى الدلالة عند (0،05)
					المحسوبة	الجدولية	
القيادة الرشيدة	180	55.4000	9.81198	54	1.914	1,960	غير دالة

يتضح من هذه النتيجة بحسب اجابات أفراد العينة ان اغلب موظفي الموارد البشرية لا يتمتعون من قبل القيادات الجامعية بتحفيزهم على العمل الابداعي وتطويرقدراتهم ومهارتهم وتحفيز هم ماديا ومعنويا لتحقيق أهداف المؤسسة ،وكذلك عدم بث روح الحماس وفريق بمبدا العمل الجماعي والتضامن بينهم ،و تنمية شبكة العلاقات الانسانية بين الموظفي الكليات والحفاظ عليها , التي يمكن توظيفها في تنفيذ عملياتها المختلفة، بالشكل الذي يسهم في تعزيز خبراتهم ومما يؤدي إلى تدني مستوى موظفي الموارد البشرية وانخفاض مستوى الإنتاجية وشعورهم بعدم رضا في العمل في وحداتهم وشعبهم في الجامعة ولكلياتهم وبالتالي مما يؤدي إلى ضعف روح المسؤولية واحترام وتقدير الإدارة العليا، وتزيد نسبة غياب الموظفي الموارد البشرية عن اداءعملهم ،وان جميع هذه الأعراض تسبب ضعف الأداء وقلة الإنتاج . لذا يمكن القول فان المهمة الأساسية الإدارة والقيادة الرشيدة الناجحة لابد من المساعدة والاحتضان واكتشاف القدرات

والمهارات الابداعية والحفز الالهامي والذكاء الاتفعالي والمحافظة عليها وتسخيرها لمصلحة العاملين والعمل والمؤسسة .

الهدف الثاني :- التعرف على التنمية المستدامة لدى موظفي وحدات والشعب الموارد البشرية في كليات بالجامعة المستنصرية.

ولتحقيق الهدف الثاني طبقت لأداة على عينة البحث البالغة (180) فقد استخرج المتوسط الحسابي لدرجات عينة البحث على استبانة القيادة الرشيدة ككل فبلغ (29.4056) درجة وبانحراف معياري مقداره (5.49728) درجة , وعند حساب دلالة الفرق بين متوسط درجات العينة والمتوسط النظري للاستبانة الذي بلغ (30) درجة , وباستعمال لاختبار التائي لعينة واحدةT. test one-sample) , وجد إن الفرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية لصالح متوسط درجات إفراد عينة البحث , إذ كانت القيمة التائية المحسوبة (1.451) اقل من القيمة الجدولية (1,96) وعند مستوى دلاله (0,05) درجة وبدرجة حرية(179) والجدول (4)

يبين ذلك قيمة الاختبار التائي لإجابة افراد عينة البحث على الاداة التنمية المستدام

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة الجدولية التائية		مستوى الدلالة عند (0،05)
					المحسوبة	الجدولية	
التنمية المستدامة	180	29.4056	5.49728	30	1.451	1,960	غير دالة

يتضح من هذه النتيجة بحسب اجابات أفراد العينة ان اغلب موظفي الموارد البشرية لم تظهر رضا على فقرات ا لاداة التنمية المستدامة ، ويفسر ذلك لم يكن هناك اهتمام من قبل القيادات الجامعية في أهمية تعزيز التنمية المستدامة لصالح المؤسسة . لذ يمكن القول ان موظفي وحدات وشعب كليات الجامعة سياهموا صلة والتنمية المستدامة من خلال تبيان مدى الأثر على النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والاجتماعية عن طريق أدائهم في الفعاليات والنشاطات ، والاستفادة من استضافة الفعاليات لتطوير مفهوم التنمية المستدامة من خلال القيادة الرشيد للوصول الى الأهداف المستهدفة، كذلك تشخيص مدى اسهام أداء القيادة الرشيدة في الارتقاء بمستوى المها ارت الوظيفية لموظفي الموارد البشرية في كليا ت الجامعة المستنصرية، فضلاعن ذلك تسليط الضوء على الاساليب وتنكلوجية الحديثة لإيصال مفهوم واهمية التنمية ا لمستدامة ودورها في الارتقاء بالمؤسسات والمنظمات .

الهدف الثالث : التعرف على دور القيادة الرشيدة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة لدى(الموارد البشرية) في كليات الجامعة المستنصرية

الجدول (5)

نتائج أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لإسهام مجالات القيادة الرشيدة على التنمية المستدامة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة
الانحدار	286.116	3	95.372	3.276	b0.022
الخطأ	5123.279	176	29.110	----	
الاجمالي	5409.394	179	----	----	
المتغيرات	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة بيتا	المحسوبة T	مستوى الدلالة
التنمية: القيادة	61.548	3.541		14.275	0.000
التنمية: الاول	0.279	0.436	0.088	1.369	0.173
التنمية: الثاني	0.374-	0.488	0.174-	0.405-	0.686
التنمية: الثالث	0.068	0.456	0.028	1.161-	0.247
معامل الارتباط المتعدد	a0.230				
معامل التحديد المتعدد	0530.				
مربع معامل الارتباط	0.037				
الخطأ المعياري	5.39533				

كما يوضح الشكل (1) مدى اسهام القيادة بشكل عام بالتنمية المستدامة

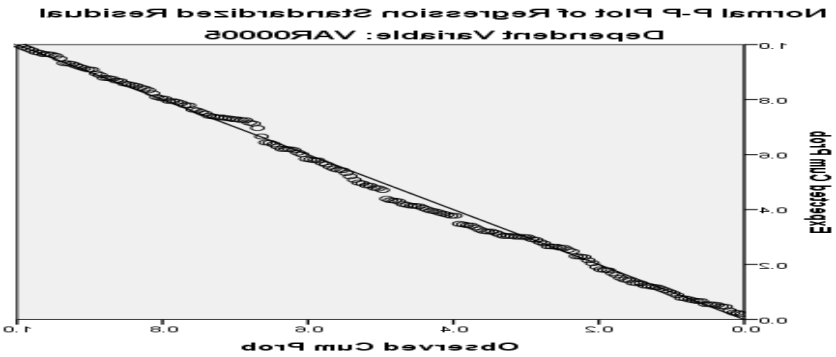

ا.

الشكل (2) اسهام مجالات القيادة الرشيدة بالتنمية المستدامة

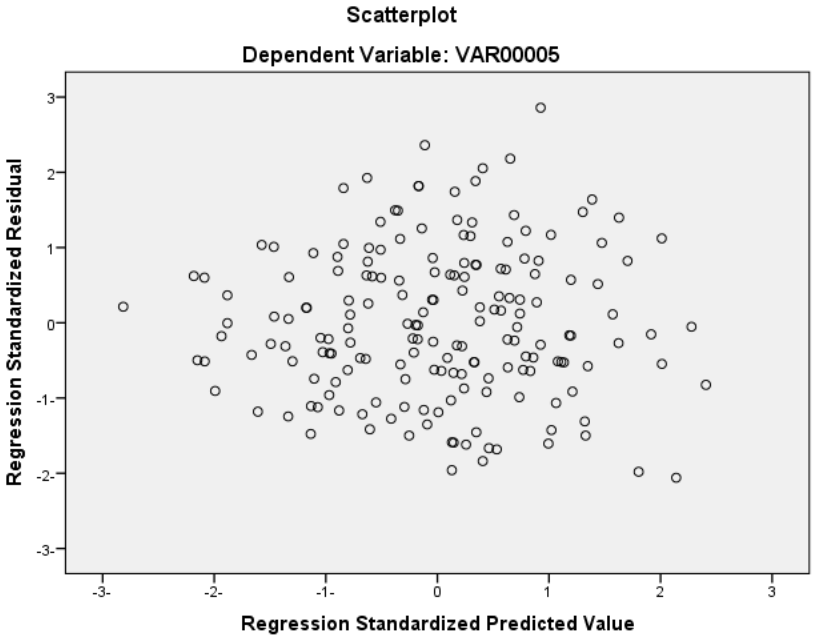

ومن خلال النتائج التي ظهرت من خلال اجابات افراد العينة و ملاحظتنا للجدول (5)، والشكلين (1- 2) نجد بأن البواقي مع خط الانتشار، لا تؤكد وجود شروط العلاقة الخطية المتحققة بين مجالات القيادة الرشيدة بالتنمية المستدامة ، أي ان ابعاد القيادة الرشيدة لا تسهم جميعها في التأثير على التنمية المستدامة بصفة خاصة ، ولكنها تسهم مجتمعة (كمقياس كلي) في التأثير عليها.

الاستنتاجات:

1- تبين من النتا ئج بحسب اجابات أفراد العينة ان اغلب موظفي الموارد البشرية لا يتمتعون من قبل القيادات الجامعية بتحفيزهم على العمل الابداعي وتطوير ومهارتهم الابداعية وحزهم الهامي والذكاء الانفعالي وتحفيز هم ماديا ومعنويا لتحقيق أهداف المؤسسة وتنميتها.

2- اظهرت نتائج البحث ان اغلب موظفي الموارد البشرية لم تظهر رضا على فقرات ا لاداة التنمية المستدامة ممايؤدي إلى تدني مستوى موظفي الموارد البشرية في الجامعة المستنصرية وكلياتها.

3- تبين من النتيجة بحسب إجابات أفراد العينة لا تؤكد وجود شروط العلاقة الخطية المتحققة بين مجالات القيادة بالتنمية، أي ان ابعاد القيادة لا تسهم جميعها في التأثير على التنمية بصفة خاصة ، ولكنها تسهم مجتمعة (كمقياس كلي) في التأثير عليها.

توصيات :_____

بناءً على النتائج التي توصلت لها الد ارسة، توصي الباحثة بما يلي:

1- العمل عى عقد دورات تدريبية وورش عمل للقيادات الجامعية لتطوير مهاراتهم حول ثقافة مفهومي القيادة الرشيدة والتمنية والمستدامة .

2- تشجيع وتحفيز القيادات الرشيد ة على العمل كفريق واحد، مما يساهم في خلق بيئة عملية تعمل بروح الفريق الجماعي ا، حيث لا يكتفي القائد بتفويض الفريق بالواجبات فقط بل يحرص على مشاركة الموظفي في حلّ المشكلات والصعوبات التي تواجههم، وتقديم المساعدة لهم.

3- اذ ـلابد من اهتمام القيادات الرشيدة بحل وتفهم مشاكل وصعوبات الموظفي اثناء فترة العمل يزيد من احساس الموظفي الكليات بالمسؤولية أكثر تجاه مؤسساتهم .

4- العمل تشجيع الموظفي في اتخاذ القرارات والمشاركة فيها هي أحد الصفات والخصائص التي تتمتع بها القيادة الرشيدة من قبل القيادات الجامعية.

5- ضرورة عمل القيادة الرشيدة بصفات تميزها عن باقي القيادات التقليدية والكلا سكية بتقديم الدعم الكامل لفريق العمل وامتلاك رؤية مستقبلية وخطط بديلة.

6- ضرورة اتصاف القيادات الرشيدة بالمها ارت الإبداعية والذكاء الانفعالي والتحفيز الهامي لتنمية وتطوير بيئة العمل داخل المؤسسات من خلال توليد الأفكار الجديدة.

7- ضرورة الاستخدام الذكاء للعواطف والانفعالات في القيادة الرشيدة داخل المؤسسة من خلال الذكاء الانفعالي ذات الطابع الايجابي والانساني التي يجب ان يتمتع بها القائد الاداري لنجاح تفاعله مع الموظفي وحدات وشعب كلياتهم .

8- تشيجيع على استخدام الطرق واساليب العلمية الحديثة للقيادة الرشيدة للوصول الى أكبر قدر ممكن من المخرجات وبأقل ما يمكن من المدخلات.

9- خلق بيئة تساعد وتمكن الموظفي كليات وحداتها وشعبها على زيادة ولائهم لموساتهم من خلال زيادة الحوافز المادية والمعنوية مما يؤثر بشكل ايجابي على اداء ا كلياتهم بشكل عام وعلى اداء الموظفي بشكل خاص.

10 - العمل على تحفيز الموظفي بإعطائهم معنى للاداء والعمل الذي يقومون به ليمثل لهم تحدي وقيمه عالية ل لتحقيق التنمية الاستدامة.

11– ضرورة العمل القيادات الجامعية بالقيادة الرشيدة بحيث تكون ثقافة كلياتهم لدعم وتحقيق التنمية االمستدامة.

12– العمل على استخدام أسلوب القيادة الرشيدة من قبل قياداتهم يساهم في تحسين جودة الحياة المؤسسة والموظفي وبالتالي يساعد ذلك على تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسة .

13– تا كيد عمل مباد ارت لدعم البيئة من خلال اساليب متطورة وابداعية تساهم في تكوين ثقافة صحية وسليمة ومناخ ايجابي لدى الموظفي ووحدات وشعب كليات الجامعة لرفع الوعي الثقافي حول ديمومة على تنمية استدامة وأثرها الإيجابي على المجتمع.

المقترحات:

1– اجراء دارسة مماثلة دور القيادة الرشيدة وعلاقتها بالابداع الاداري لدى الموظفي الموارد البشريةكليات الجامعة المستنصرية .

2- اجراء دارسة مماثلة دور القيادة الرشيدة وعلاقتها بادارة الجودة الشاملة. لدى الموظفي الموارد البشرية كليات الجامعة المستنصرية.

المصادر :

1- العبيدي، اران حاتم (2010)، تقانة المعلومات والتفكير دراسة تطبيقية في الكليات الجامعة المستنصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق.

2- عبد الغفور عبد العزيز عبد السبحان الأنصاري،(2018) سمات القيادة الإدارية وأثرها على التميز المؤسسي الدور الوسيط للقدرات الريادية دراسة ميدانية)على المشاريع التنموية التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بجدة(، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية – كلية الدراسات العليا .

3- غنيم محمد ، ماجدة أبو زنط(2006) ،التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الأردن: دار صفاء

4- الدوري، زكريا صالح، احمد علي، (2009)، الفكر الاستراتيجي وانعكاساته في نجاح منظمات الاعمال- قراءات وبحوث، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

5- الطائي محمد عبد حسين، والخفاجي نعمة عباس، (2009)، نظم المعلومات الاستراتيجية منظور الخبرة الاستراتيجية، عمان –دار الثقافة للنشر والتوزيع،ط1.

6- عامر، سامح ، (2011) استراتيجيات ادارة الموارد البشرية ، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1.

7- محمد غنيم، وماجدة أبو زنط، 2010التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة ألولى ، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان، 1171.

8- هايل عبد المولى، 2012 المشرعات الصغيرة ودورها في التنمية، الطبعة ألولى ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 1171.

9- تركية / محمد صالح 2010 ، علم اقتصاد التنمية، دار اثر للنشر والتوزيع ، ط ألولى ، عمان ، 1171.

10 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 2010 ، قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

11- سالم ، مؤيد سعيد .(2005)، أساسيات الادارة الاستراتيجية .ط.1.دار وائل للنشر و التو يع. عمان، الأردن.

12- حمزة، محمد (.2020) التأثير التفاعلي للدعم التنظيمي المدرك في العلاقة بين القيادة الرشيقة وسلوك العمل الإبداعي: د ارسة تحليلية في مدينة الامام حسين الطبية في محافظة كربلاء المقدسة.

13- عبد الراحمن ، فادي صبحي .٢٠٢١. دور القيادة الرشيقة في تعزيز مستوى مها ارت التكيف مع ظروف العمل. رسالة ماجستير. فلسطين: جامعة الأقصى.

14- العبدلي، ضراغام (2010)صيانة مخطط منهجي لتأثير الخصائص الشخصية للمديرين في الذكاء الاستراتيجي والارتجال التنظيمي دراسة استطلاعية لاراء عينة من مديري الشركات الخاصة المحافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة (العراق).

15- شهاب ، شهرزاد ، (2010). القيادة الادارية ودورها في تاصير روابط العلاقات العامة ، مجلة الدراسات التربوية، مركز البحوث والدارسات التربوية، وزارة التربية، العراق

16- علام، صلاح الدين (2000) القياس والتقويم التربوي والنفسي/ أساسياته وتطبيقاته وتوجيهاته المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر.

17- عودة ، أحمد سلمان خليل يوسف (1988) ، الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنشائية ، دار الفكر ، عمان ، الأردن .

18- جابر عبد الحميد (1973) ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، دار الكتب ، القاهرة. الظاهر ، قحطان أحمد

19- علام، صلاح الدين (2000) القياس والتقويم التربوي والنفسي/ أساسياته وتطبيقاته وتوجيهاته المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر.

20- عودة ، أحمد سلمان خليل يوسف (1988) ، الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنشائية ، دار الفكر ، عمان ، الأردن .

21.Anastsi, Anne and Susana Urbina (1988) Psyological Testing, Sixth Edition, Prentice Inc, USA.

22.Broq, W (1981) Aplling Education Research a Practical Guide For Teacher, New York.

23.Ebell (1972) Essentials of Educational Measurement, Printed in Hall, New Jersey, USA.

دور سندات GSSS في دعم وتمويل التنمية المستدامة، وسبل استفادة الدول العربية منها.

The Role of (GSSS) Bonds in Supporting and Financing Sustainable Development, and Ways for Arab Countries to Benefit from them.

إعـــــــــــــداد:

د/ رحـاب عـادل صـلاح الـدين أمـين

مدرس المحاسبة بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا – حاصلة على درجة دكتوراه المحاسبة والتمويل كلية التجارة - جامعة القاهرة.

م.م/ إينـــاس محمـد أحمـد غنيمـي

مدرس مساعد الاقتصاد بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا - وباحثة دكتوراه بكلية التجارة - جامعة عين شمس.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلي التعرف علي سندات (GSSS)، ومراحل تطورها، ودورها في دعم وتمويل التنمية المستدامة؛ كما تهدف إلي رصد واقع سندات (GSSS) في الدول العربية، وبيان التحديات التي تواجه الدول العربية في إصدار هذه السندات، وسبل الاستفادة منها. وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي. وتوصلت أهم النتائج إلي: وجود ثلاثة دول عربية فقط سعت نحو المضي في إصدار سندات (GSSS) وهم؛ مصر، وتنزانيا، والامارات. وقد اتضح أيضاً اهتمام مصر بإصدار السندات الخضراء، واهتمام تنزانيا بإصدار السندات الاجتماعية، واهتمام الامارات بإصدار السندات الخضراء، وسندات الاستدامة والسندات ذات الصلة بالاستدامة. وأوصت الدراسة نحو ضرورة الاهتمام بمواكبة الابتكارات المالية الجديدة وحث باقى الدول العربية على الاتجاه نحو إصدار سندات (GSSS) والاستعانة بتجارب كل من مصر، وتنزانيا، والامارات.

الكلمات المفتاحية: سندات (GSSS)، والتمويل المستدام، وأسواق الديون المستدامة، والتنمية المستدامة، والدول العربية.

Abstract:

This research aims to identify GSSS bonds, the stages of their development, and their role in supporting and financing sustainable development. It also aims to monitor the reality of GSSS bonds in Arab countries and explain the challenges facing Arab countries in issuing these bonds, and ways to benefit from them. This is based on the descriptive approach and the analytical approach. The most important results were: There are only three Arab countries that sought to proceed with issuing GSSS bonds: Egypt, Tanzania, and the Emirates. Egypt's interest in

issuing green bonds, Tanzania's interest in issuing social bonds, and the UAE's interest in issuing green bonds, sustainability bonds, and sustainability-related bonds have also become clear. The study recommended the necessity of paying attention to keeping pace with new financial innovations and urging the rest of the Arab countries to move towards issuing GSSS bonds and drawing on the experiences of Egypt, Tanzania, and the Emirates.

Keywords: (GSSS) Bonds, Sustainable Finance, Sustainable Debt Markets, Sustainable Development, and Arab Countries.

المقدمة:

أصبحت فكرة التنمية المستدامة هي موضوع العصر الحديث، فعلى المستوى الدولي، شاركت العديد من الحكومات والمؤسسات الدولية والوطنية في مبادرات بيئية مشتركة، لأن الاستثمارات المستدامة عادة ما تكون طويلة الأجل. ولذلك، يعد توفير رأس المال الكافي ضرورة ملحة لتتمكن الدول من المضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر سندات (GSSS) أحد الأدوات المالية المبتكرة القادرة علي تلبية تلك الاحتياجات التمويلية، فهي تُعد ضمن أدوات الدين التي تمول حصريًا المشاريع ذات الفوائد البيئية والاجتماعية. وبالتالي، يمكنها تقليل التأثير السلبي للنشاط الاقتصادي على تغير المناخ تحديداً، حيث أنه من ضمن القضايا الشائكة على المستوى الدولى حالياً (Hada´s-Dyduch et al, 2022, p1).

فمنذ عام 1880، كان هناك متوسط زيادة سنوية في درجة الحرارة المحيطة بحوالي 0.8 درجة مئوية، وهو ما يسبب الاحترار العالمي. ونتيجة لاستمرار تغير المناخ، أصبحت مياه المحيطات أكثر حمضية، وشجع ارتفاع مستويات الكربون على تطوير سندات (GSSS) التي تهدف إلى خدمة البيئة وتوسع فهم أفراد المجتمع العالمى للتنمية المستدامة. وتعتبر سندات (GSSS) هي المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة التنمية المستدامة، حيث تم استخدامها في جمع الأموال، واستخدامها لتحقيق الـ 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر، وضمان الأمن الغذائي، وتطوير مستوي التعليم، وخفض عدم المساواة بين الجنسين، والإدارة المستدامة للمياه وأنظمة الصرف الصحي، بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام أرباح هذه السندات لحماية كل من النظم البيئية البرية والبحرية (Tiwari, 2023, p16).

وجدير بالذكر، أن مستويات التمويل الحالية – بما في ذلك المساعدات الإنمائية- غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والتي تتطلب تجميع مبالغ طائلة من رأس المال. ويمكن لأسواق رأس المال أن تلعب دورًا رئيسياً في توفير هذا المستوى من أحجام التمويل، حيث يمكن لسندات (GSSS) كأدوات دين مبتكرة أن تساهم بشكل ملموس في تحدي التعبئة من خلال ربط الحجم بالتأثير، والسماح بمزيد من الشفافية في استخدام عائدات هذه السندات في الغرض الذى إصدرت من أجله. وفي الوقت الحالي، يخصص المستثمرون جزءًا صغيرًا فقط من أموالهم للاستثمار فهذا النوع من السندات في البلدان النامية، بما في ذلك الدول العربية. ويرجع ذلك، إلى انخفاض عمليات الإصدار وضعف أحجامها، ومتطلبات التفويض،

ومحدودية قابلية تحويل العملة، ونقص السيولة في السندات، والقيود التنظيمية، وضعف الأسواق المالية (OECD, 2023, p10).

ولا يزال سوق سندات (GSSS) يشكل جزء صغير من سوق السندات العالمي، حيث يمثل حوالي 3% فقط من سوق السندات العالمية في عام 2020، لكنه في مسار تصاعدي، وسط اهتمام متزايد من المستثمرين بدعم العمل المناخي، ويتم إصدار معظمها في الأسواق المتقدمة والصين (World Bank, 2022). ويعتبر سوق سندات (GSSS) بمثابة جبهة جديدة للدول العربية من شأنها أن تساعدهم على بناء تمويل أعمق وأكثر مرونة واستدامة، ومناسبة بشكل جيد لاستراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل في الدول العربية، والتي تهدف إلى تنويع مصادر التمويل وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والوصول إلي قاعدة أكبر وأكثر تنوعاً من المستثمرين.

لا يزال سوق سندات (GSSS) يشكل جزء صغير من سوق السندات العالمي، حيث يمثل حوالي 3% فقط من سوق السندات العالمية في عام 2020، لكنه في مسار تصاعدي وسط اهتمام متزايد من المستثمرين بدعم العمل المناخي، ويتم إصدار معظمها في الأسواق المتقدمة والصين (World Bank, 2022). ويعتبر سوق سندات (GSSS) بمثابة جبهة جديدة للدول العربية من شأنها أن تساعدهم على بناء تمويل أعمق وأكثر مرونة واستدامة، ومناسبة بشكل جيد لاستراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل في الدول العربية، والتي تهدف إلى تنويع مصادر التمويل وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والوصول إلي قاعدة أكبر وأكثر تنوعاً من المستثمرين.

مشكلة البحث:

مما لاشك فيه إن الدول العربية تعاني بشكل واضح من عجز المصادر التمويلة التقليدية عن تلبية الإحتياجات التمويلية للتنمية المستدامة، مما يتسبب في بطء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السابعة عشر بحلول عام 2030. كما تعد الدول العربية لا سيما الدول التي تقع علي البحر الأبيض المتوسط من أكثر الدول عرضة للتغيرات المناخية، مما يشكل عبء علي اقتصاديات تلك الدول في التكيف مع التغيرات المناخية. وبالتالي، فإن هناك حاجة ماسة إلى قيام الدول العربية بالبحث عن مصادر تمويلية جديدة، وهو ما توفره سندات (GSSS)، مما يعزز من قدرة الدول العربية علي الصمود والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ والمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من خلال ما تقدم يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما هو دور سندات (GSSS) في دعم وتمويل التنمية المستدامة؟، وإلي أي مدي يمكن للدول العربية الاستفادة من إصدار هذه السندات؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي سندات (GSSS)؟، وما هي مراحل تطورها؟

ما هو دور سندات (GSSS) في دعم وتمويل التنمية المستدامة؟

ما هو واقع سندات (GSSS) في الدول العربية؟، وما هي التحديات التي تواجه الدول العربية في إصدار سندات (GSSS)؟، وما هي سبل استفادة الدول العربية منها؟

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلي "التعرف علي ماهية سندات (GSSS)، ومراحل تطورها، ودورها في دعم وتمويل التنمية المستدامة؛ كما يهدف إلي رصد واقع سندات (GSSS) في الدول العربية، وبيان التحديات التي تواجه الدول العربية في إصدار سندات (GSSS)، وسبل الاستفادة منها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في مسايرة التوجه العالمي للحفاظ علي البيئة في ظل البحث عن أدوات تمويلية جديدة تلبي متطلبات أهداف التنمية المستدامة في ضوء خطة عام 2030، والتي تستدعي استثمارت ضخمة من المفترض أن يكون تأثيرها إيجابي ومستدام. فضلاً عن أهمية سندات (GSSS) والتي تزداد أهميتها يوماً بعد يوم كوسيلة لتمكين الدول العربية - التي تعاني من شح في مصادر التمويل - من تمويل أهداف التنمية المستدامة في ضوء خطة عام 2030.

فرضية البحث: يمكن لسندات (GSSS) أن تساهم بشكل إيجابي في دعم وتمويل التنمية المستدامة في الدول العربية.

منهج البحث: من أجل تحقيق أهداف الدراسة، سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

المبحث الأول: نظرة عامة علي سندات (GSSS)، ومراحل تطورها.

تعد سندات (GSSS) أحد أهم الابتكارات المالية في مجال التمويل المستدام خلال الخمسة عشر عامًا الماضية. غالبًا ما يتم تنظيم سندات (GSSS) بشكل مشابه للسندات التقليدية، إلا أنها تتميز عن التقليدية بأنها تحتوي على بند "استخدام العائدات" الذي ينص على أن حصيلة الإصدار ستستخدم في الاستثمارات ذات التأثير الإيجابي علي المجتمع والبيئة. كما تتيح سندات (GSSS) فرصة لواضعي السياسات للاستفادة من أسواق رأس المال الأوسع لتمويل المشاريع المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

وبناء عليه، فإن سندات (GSSS) هي: أي نوع من السندات بحيث يتم استخدام العائدات حصريًا في تمويل المشاريع البيئية والاجتماعية المؤهلة أو مزيج من الاثنين معًا (ICMA, 2023, p3).

وتنقسم سندات (GSSS) إلي أربع أنواع، كالتالي (OECD, 2022, p16):

السندات الخضراء (Green Bonds): هي أداة مالية حديثة نسبياً، وذات دخل ثابت، وتعد مصدر لتمويل المشاريع التي تهدف إلى إحداث تأثير بيئي إيجابي، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل النظيف، والمباني الخضراء، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، والإدارة المستدامة بيئياً للموارد الطبيعية الحية واستخدام المستدام للأراضي، الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومنع التلوث ومكافحته، والتكيف مع تغير المناخ.

السندات الاجتماعية (Society Bonds): هي أداة مالية حديثة ذات دخل ثابت، ازدادت شعبيتها مؤخراً في ضوء جائحة COVID-19 والحاجة إلى طرق تمويل جديدة لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية

غير المتوقعة، وتمويل المشاريع التي تهدف بشكل مباشر إلى معالجة أو تخفيف مشكلة اجتماعية محددة و/أو تسعى إلى تحقيق نتائج اجتماعية إيجابية، مثل المشاريع التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وتوفير البنية التحتية الأساسية بأسعار معقولة، والوصول إلى الخدمات الأساسية، وتوفير الإسكان ميسور التكلفة، وخلق فرص عمل، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والتمكين.

سندات الاستدامة (Sustainable Bonds): هي أداة مالية حديثة ذات دخل ثابت، تستخدم عائداتها لتمويل أو إعادة تمويل مجموعة من المشاريع الخضراء والاجتماعية، ومثل تلك المشاريع الموجودة في فئتي السندات الخضراء والاجتماعية.

السندات المرتبطة بالاستدامة (Sustainability-Linked Bonds): هي أداة مالية حديثة نسبياً، تختلف فيها الخصائص المالية و/ أو الهيكلية اعتمادًا على ما إذا كان المصدر يحقق الاستدامة المحددة مسبقًا أو الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وعلى عكس السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة، فإن هذه السندات ليست أدوات قائمة على المشاريع ولكنها أشكال حالية لتمويل الميزانية العمومية.

ومن الجدير بالذكر أن سندات (GSSS) علي الرغم من تنوعها إلا أن جميع هذه السندات يتم إصدارها وفقاً لمجموعة من المبادئ وضعتها الرابطة الدولية لسوق رأس المال (ICMA) عام 2014، وتسمي مبادئ السندات الخضراء (GBPs).

مراحل تطور سندات (GSSS):

لقد اتسع نطاق وعمق سوق السندات GSSS منذ إصدار أول سند أخضر في عام 2007 من قبل بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) بقيمة 600 مليون يورو، وسرعان ما تبعه البنك الدولي بإصدار سندات خضراء لأول مره بقيمة 300 مليون دولار، ثم توالت بعد ذلك عمليات إصدارات المؤسسات الدولية والبنوك متعددة الأطراف، مع ملاحظة هيمنة الدولار الأمريكي واليورو علي عمليات الإصدار، وبنهاية عام 2020 أصدرت سندات خضراء بحوالي 33 عملة (Harrison and Muething, 2021, p8).

كما بدأت السندات الإجتماعية وسندات الاستدامة في الظهور عام 2017 إلا إن عملية إصدارهما شهدت زخماً كبيراً في عامي 2020 و2021 بفعل جائحة Covid-19 ورغبة الدول في إحتواء الجائحة والتعافي منها. بينما السندات المرتبطة بالإستدامة إصدارت لأول مرة في سبتمبر 2019 من قبل شركة الطاقة الإيطالية الحكومية (Enel)، إلا أنها شهدت نموًا كبيرًا منذ ذلك الحين ويعتبرها المحللون الماليون نجمًا صاعدًا في سوق الاستدامة (Tsonkova, 2023, p 35).

وشهد سوق سندات (GSSS) نمواً ملحوظاً عام 2020، حيث بلغ حجم الإصدار حوالي 606 مليار دولار، أي ما يقرب من ضعف إصدارات عام 2019 البالغ 326 مليار دولار أمريكي، مما يشير إلى النمو الحاد في الديون المستدامة على الرغم من تأثير فيروس (COVID-19). وفي عام 2021، بلغ النمو في سوق سندات (GSSS) مستوي قياسي وصل إلي 1.05 تريليون دولار، أي أعلى بأكثر من 69٪ من إصدارات عام 2021، وذلك يرجع إلي زيادة انتشار نشاط التمويل المستدام بين مجموعة متنوعة من جهات الإصدار، فعلي

سبيل المثال نمت إصدارات الشركات بنسبة 37% وتضاعفت الإصدارات السيادية، ونمت إصدارات السندات الخضراء بنسبة 50% وتضاعفت إصدارات السندات المرتبطة بالإستدامة إلي 200 مليار دولار (Environmental Finance,2022, p2).

وفي عام 2022، شهد سوق سندات (GSSS) انكماشاً وصل إلي 899 مليار دولار أي انخفاض بنسبة 15% عن المستوى القياسي الصادر في عام 2021 وهو أول انخفاض في الحجم السنوي منذ عام 2011، وذلك على خلفية بيئة سوق متقلبة، وارتفاع في أسعار الفائدة وسيادة حالة من عدم اليقين في الاقتصادي الكلي والجيوسياسي ساهمت في انخفاض كبير في أحجام السندات العالمية بنحو 27% على أساس سنوي، كما يوضه الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): مراحل تطور سندات (GSSS) خلال الفترة (2015-2022).

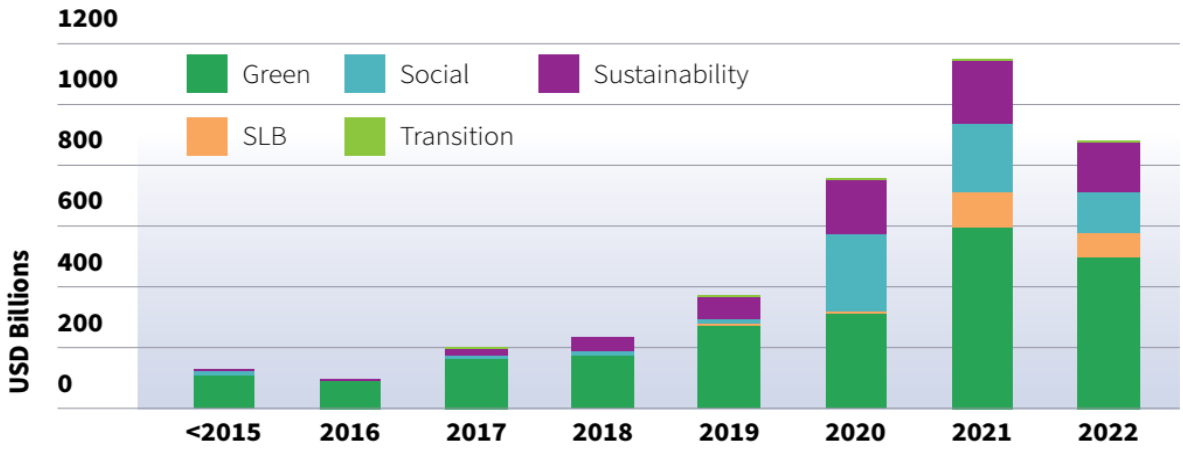

Source: Climate Bonds Initiative, (2022), "Sustainable Debt Global State of the Market 2022", page 4.

ووفقاً لتوقعات وكالة موديز (Mood`s)، فإن سوق سندات (GSSS) في نهاية عام 2023 سينتعش إنتعاشاً متواضعاً حتي مع ارتفاع أسعار الفائدة وعدم اليقين في الاقتصاد الكلي ليصل إلي 950 مليار دولار بزيادة 10% عن عام 2022 البالغ 862 مليار دولار، كما يتوقع أن تشمل إصدارات عام 2023 حوالي 550 مليار دولار من السندات الخضراء، و150 مليار دولار من السندات الاجتماعية، و175 مليار دولار من سندات الإستدامة، و75 مليار دولار من السندات المرتبطة بالإستدامة، وذلك بنمو جميع أنواع سندات (GSSS) باستثناء السندات الاجتماعية نتيجة لتراجع التمويل المرتبطة بجائحة Covid-19 إلي حد كبير (Moody's Investor Service, 2023, p2).

وبالنسبة لجهة الإصدار، نجد استحواذ المصدرون الأوروبيون على المعروض العالمي من سندات GSSS في عام 2023، بحجم إصدار بلغ 392 مليار دولار من الإصدارات (46٪ من الأحجام العالمية)، يليهم

المصدرين الأسيويين بحجم إصدار بلغ 205 مليارات دولار (24% من الإصدارات العالمية)، ثم مصدرو أمريكا الشمالية بـ 127 مليار دولار (15% من الإصدارات العالمية)، ثم جهات الإصدار الدولية بـ 101 مليار دولار (12% من الإصدارات العالمية)، ثم مصدرو أمريكا اللاتينية بـ 26 مليار دولار فقط من السندات المستدامة في عام 2022 (3٪ من الإصدارات العالمية)، بانخفاض نسبته 47٪ مقارنة بعام 2021، وأخيراً مصدرو الشرق الأوسط وأفريقيا بـ 11 مليار دولار (1٪ من الإصدارات العالمية) (Moody's Investor Service, 2023, p4).

المبحث الثاني: دور سندات (GSSS) في دعم وتمويل التنمية المستدامة.

منذ إطلاق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) السبعة عشر في عام 2015 والتي وضعت أفقاً زمنياً لها حتي عام 2030، تم قبولها وتطبيقها بشكل متزايد في الأسواق المالية حيث أصبح الاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) والاستثمار المؤثر هو الاتجاه السائد. وعلى الرغم من ظهور بعض التقدم في تحقيق تلك الأهداف خلال العقد الأول، لا يزال هناك طريق طويل خلق حاجة ملحة للتمويل المستدام من أجل زيادة سرعة العمل علي تحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2030 (Argandoña, 2022, p1).

وهناك حاجة إلى قدر هائل من التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يواجه الاستثمار في تطوير البنية التحتية وحده - وهو عنق الزجاجة الرئيسي أمام التحول الاقتصادي والنمو المستدام - احتياجات تمويلية على المستوى العالمي تتراوح بين 5 إلي 7 تريليونات دولار سنويا. وتوفر سوق سندات (GSSS) فئة أصول طويلة الأجل نسبياً تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، كما تساعد في توجيه الاستثمار إلى البنية التحتية المستدامة والخدمات الأساسية، وبالتالي يمكن اعتبارها استثمارات رئيسية في أهداف التنمية المستدامة. كما أتاحت أزمة (COVID-19) التي بدأت في عام 2020 فرصة لمواصلة استخدام عائدات سندات (GSSS) كوسيلة لتمويل التخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية للفيروس بجانب تحقيق أهداف التنمية المستدامة (OECD, 2021).

ومن الجدير بالذكر، أن بعض المشاريع الاجتماعية قد يكون لها أيضًا منافع بيئية مشتركة، وأن بعض المشاريع الخضراء قد يكون لها منافع اجتماعية مشتركة. لذلك، يتم تحديد تصنيف استخدام عائدات سندات (GSSS) من قبل الجهة المصدرة بناءً على أهداف التنمية المستدامة للمشاريع الأساسية. وبتتبع استخدام عائدات سندات (GSSS) خلال الفترة من (2014-2022) حسب القطاع، نلاحظ سيطرة قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بنسبة 34% من إجمالي عمليات الإصدار، يليها قطاع المباني الخضراء بنسبة 27%، ثم قطاع النقل النظيف بنسبة 18%، ومن ثم قطاع الإدارة المستدامة للمياه بنسبة 7%، وأخيراً يتساوي كل من قطاع إدارة النفايات وقطاع الإدارة المستدامة للأراضي بنسبة 4%.

أما عن استخدام عائدات سندات (GSSS) الصادرة عام 2022، فتم توزيعها علي عدد من القطاعات بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث استحوذ قطاع الطاقة المتجددة علي 130.4 مليار دولار، يليه قطاع النقل النظيف بحوالي 88.8 مليار دولار، ثم قطاع المباني الخضراء بحوالي 87.7 مليار دولار، وصولاً إلي الأمن الغذائي باستثمارات تقدر بنحو 5.9 مليار دولار، واستكمالاً للاستجابة لـ Covid-19 باستثمارات تقدر بنحو 1.4 مليار دولار، وذلك كما يوضحه الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): يوضح استخدام حصيلة إصدار سندات (GSSS) لعام 2022 (القيم بالمليار دولار).

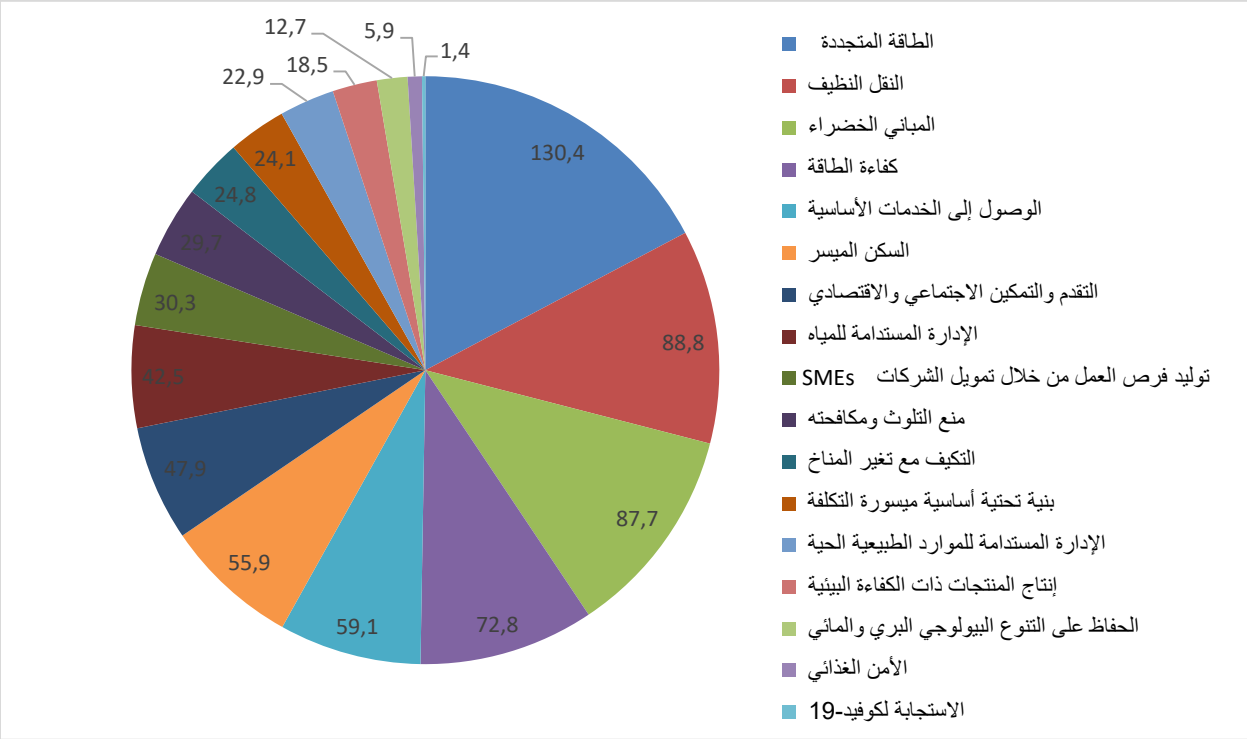

Source: Environmental Finance (2023), "Sustainable Bonds Insight 2023", p 25.

المبحث الثالث: واقع سندات (GSSS) في الدول العربية، تحدياتها، وسبل الاستفادة منها.

كان لابد لنا من عرض الدول التي تبنت بالفعل إصدار سندات (GSSS) والبحث عن العوائق التي اعتراضتها، والتنويه نحو سبل الاستفادة من تلك السندات لتشجيع باقي الدول العربية على المضي قدماً نحو تبنى تلك السندات، لما لها من مردود اقتصادي إيجابي على الدول. والتالي، عرض مفصل لتلك النقاط.

أولاً: واقع سندات (GSSS) في الدول العربية:

اعتمد الباحثان على قاعدة بيانات موقع (www.icmagroup.org) وقد توصلوا إلى عدة تصنيفات على الموقع السالف ذكره، وفيما يلي، عرض لتلك التصنيفات مع بيان الدول المتبنية لسندات (GSSS).

(أ)- التصنيف من حيث الدول المصدرة وغير المصدرة:

عدد الدول العربية على مستوى العالم 25 دولة، تراجع منهم 22 دولة عن فكرة إصدار سندات (GSSS) ولعل تلك الدول هي (الجزائر، السودان، العراق، المغرب، المملكة العربية السعودية، اليمن، سوريا، تونس، الصومال، تشاد، الأردن، ارتيريا، ليبيا، لبنان، فلسطين، عمان، موريتانيا، الكويت، قطر، البحرين، جيبوتى، جزر القمر).

أما الدول التي اهتمت بإصدار سندات (GSSS) هي ثلاثة دول فقط وهما، (الامارات، مصر، تنزانيا).

(ب)- التصنيف من حيث نوع السندات (سندات خضراء/ سندات استدامة/ سندات ذات صلة بالاستدامة/ سندات اجتماعية):

أن 70% من سندات (GSSS) المصدرة في الدول العربية، تمثل سندات خضراء حيث بلغ الاهتمام بها أشده، وتركزت في الامارات أولاً، ثم يعقبها مصر حيث تم إصدار 10 إصدارات في الدول العربية منهم 7 إصدارات سندات خضراء، وهو ما يشير إلى ارتفاع شعبية تلك السندات عن غيرها.

أن 10% من سندات (GSSS) المصدرة في الدول العربية تمثل سندات استدامة وتركزت في دولة الامارات، حيث تم إصدار 10 إصدارات في الدول العربية منهم 1 إصدار سندات استدامة، وهو ما يشير إلى التنويه عنها بشكل مبدئي.

أن 10% من سندات (GSSS) المصدرة في الدول العربية تمثل سندات ذات صلة بالاستدامة وتركزت في دولة الامارات، حيث تم إصدار 10 إصدارات في الدول العربية منهم 1 إصدار سندات ذات صلة بالاستدامة، وهو ما يشير إلى التنويه عنها بشكل مبدئي.

أن 10% من سندات (GSSS) المصدرة في الدول العربية تمثل سندات اجتماعية وتركزت دولة تنزانيا، حيث تم إصدار 10 إصدارات في الدول العربية منهم 1 إصدار سندات اجتماعية، وهو ما يشير إلى التنويه عنها بشكل مبدئي.

(ج)- التصنيف من حيث القطاعات:

ضمت قاعدة البيانات السالف ذكرها العديد من القطاعات وهى (شركات الاتصالات، وشركات السلع الاستهلاكية، والطاقة، والصحة، والصناعات، والمواد، والتكنولوجيا، والمرافق، والبنوك، والتمويل التجارى، وتمويل المستهلك، والخدمات المالية، الصناديق والصناديق الائتمانية، والتأمين، والعقارات، والتمويل الخاص، الوكالات، والسيارات وخدمات السيارات، والشركات الوطنية) حيث انقسمت القطاعات إلى 21 قطاع:

اهتمت مصر بإصدار السندات الخضراء في قطاع السيارات فقط، لما له من تأثير كبير على البيئة.

واهتمت الامارات بإصدار السندات الخضراء في قطاع البنوك، وكذلك إصدار السندات الخضراء في قطاع الخدمات المالية، وإصدار السندات الخضراء في قطاع المرافق، وانتقلت إلى إصدار سندات الاستدامة في قطاع السيارات، وأخيراً، أصدرت سندات ذات صلة بالاستدامة.

واهتمت تنزانيا بإصدار سندات اجتماعية في قطاع البنوك.

ويلاحظ تنوع الاهتمامات في الدول العربية، وافتقار قطاعات كثيرة لإصدار سندات (GSSS) عامة.

(د)- التصنيف من حيث مراجع الحسابات الخارجي:

لعملية المراجعة دور هام في إصدار سندات (GSSS) وتربعت مكاتب، ووكالات كبرى على قاعدة البيانات، وضمت (Cicero، Climate Bonds Initiative Certified، Deloitte، DNVGL، EY، ISS-Oekom، Japan Credit rating Agency، KPMG، Moody's، other، PWC، S&P، Sustainalytics، Vigeo Eiris) وتنوعت المكاتب والوكالات التي استعانت بها الدول العربية في عملية المراجعة، كما يوضحه الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): يوضح تطورات وضع سندات (GSSS) في الدول العربية.

الدولة	نوع السند	القطاع	المراجعة الخارجية	اسم المُصدر
بلغت الدول العربية 25 دولة				
مصر	سندات خضراء	SSA-Sovereigns	Vigeoeiris	)The Arab Republic of Egypt(
الامارات العربية المتحدة	سندات خضراء	Banking	ISS-Oekom	Abu Dhabi commercial bank PJSC
	سندات خضراء	Corporate Utilities	MOODY'S	Abu Dhabi National energy CO PJSC
	سندات خضراء	Financial Services	Sustainalytics	AL Dar Investment Properties Sukuk LTD
	سندات خضراء	Banking	ISS-Oekom	Commercial Bank of Dubai PSC
	سندات خضراء	Banking	ISS-Oekom	First ABU DHABI Bank PJSC
	سندات خضراء	Energy	DNV GL	SWEIIyan PV Power co Pdsc
	سندات استدامة	Sovereigns	S&P	Finance Department Government of Sharjah
	سندات ذات صلة بالاستدامة	Consumer Discretionary	Vigeo Eiris	UNITY 1 SUKUK LTD
تنزانيا	سندات اجتماعية	Banking	Sustainalytics	NMB Bank PLC

المصدر: إعداد الباحثان

ثانياً: التحديات التي تواجه إصدار سندات (GSSS) في الدول العربية:

تواجه عمليات إصدار سندات (GSSS) في الدول العربية العديد من التحديات، ولعل من أهم تلك التحديات ما يلي (الحمامصى، 2023 : والزكى والفقى، 2022):

نقص الوعى بمزايا السندات الخضراء، والسندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة، والسندات المرتبطة بالاستدامة (GSSS).

عدم فهم الفوائد المحتملة لهذه السوق لدى صانعي السياسات، والجهات التنظيمية، ومصدري السندات، والمستثمرين.

عدم وجود طلب كاف من قبل المستثمرين المهتمين بسندات (GSSS)، في بعض الأسواق حيث يتم الشراء من قبل المستثمر المحلى، ويرجع ذلك لوجود ضوابط لرأس المال أو الحواجز التعريفية.

ارتفاع تكلفة إدارة متطلبات الإفصاح لسندات (GSSS)، والتي تضم تكلفة الحصول على رأى آخر، أو ضمان طرف ثالث للتمكن من مراقبة تصرف الجهة المصدرة للعائدات.

عدم توفر تصنيفات ومؤشرات وقوائم لسندات (GSSS)، حيث يساعد التصنيف الائتمانى الذى يتضمن المعلومات البيئية على تقييم الاتساق بين سندات (GSSS) والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية، كما يمكن للمؤشرات أن توجه المستثمرين للاستثمار في سندات معينة والتي تلبى احتياجاتهم مما ينعكس على فهم المخاطر وكيفية إداراتها.

ثالثاً: سبل الاستفادة من إصدار سندات (GSSS):

تنوعت سُبل استفادة الدول العربية من سندات (GSSS)، وفما يلي عرض لتلك السبل (الحمامصى، 2023: والزكى والفقى، 2022):

يساعد العائد من سندات (GSSS) في زيادة رأس المال من أجل توفير الاحتياجات التمويلية للمشروعات الخضراء الصديقة للبيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

الاستخدام الأمثل لرأس المال المملوك بغية تحسين المعيشة ورخاء المجتمعات.

سد فجوة الطلب على الموارد المالية للازمة لإزالة وتقنين العقبات المالية للمشروعات الخضراء بهدف الحد من التدهور البيئي.

تساهم سندات (GSSS) في الحفاظ على الملاءة المالية والبيئية وتُعد حل للهروب من المشاكل المالية.

تساهم سندات (GSSS) في تزايد حجم قاعدة المستثمرين وتعدد الفرص الاستثمارية للتحول إلى اقتصاديات خضراء مستدامة.

تُعد سندات ال (GSSS) أحدى الابتكارات التي تساهم في التحوط المالي حيث أنها ابتكار غير تقليدي لمجابهة المخاطر غير التقليدية التي لا تستطيع مواجهتها أدوات التحوط التقليدية مثل: الذهب، والنفط، والعملات المشفرة، والتي ظهرت في الآونة الأخيرة. وتُعد مصدر ربح منتشر، وعالى المخاطرة، لذلك توجب وجود أداة تحوط له.

تساهم سندات (GSSS) في خفض التكاليف الناجمة عن التغير المناخي عبر الأجيال، كما تُعد أداه لتمويل التقدم نحو اقتصاد منخفض الكربون في ظل العولمة المالية.

تساعد سندات (GSSS) في تحسين البيئة التحتية المالية، وكذلك تنويع المحفظة الاستثمارية للحد من المخاطر (لا تلقى البيض كله في سلة واحدة).

النتائج والتوصيات

بناءاً على الفرضية التي تم طرحها في البحث وهى؛ يمكن لسندات (GSSS) أن تساهم بشكل إيجابي في دعم وتمويل التنمية المستدامة في الدول العربية. فقد توصل الباحثان إلى قبول تلك الفرضية طبقاً لما ورد في الكتابات السابقة حول سبل الاستفادة من إصدار سندات (GSSS) وقد توصل الباحثان لما يلي:

انخفاض عدد الدول المتبنية ثقافة إصدار سندات (GSSS) بشكل مرتفع

محاولة بعض الدول العربية مواكبة التطورات والسعى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم وضعها لكافة دول العالم، وتتمثل تلك الدول في مصر، الامارات، تنزانيا.

تفوق دولة الامارات العربية على الدول العربية في سعيها نحو الاهتمام بسندات (GSSS).

تضاؤل عدد القطاعات المشاركة في إصدار سندات (GSSS) ومحدوديتها بشكل عالى.

تمثل تجربة مصر في إصدار سندات خضراء عام 2020 بداية جيدة للإنضمام إلي سوق التمويل المستدام.

تعتبر تنزانيا في إصدار سندات اجتماعية كأول دول عربية اهتمت بإصدار هذا النوع من السندات تجربة رائدة في سوق التمويل المستدام.

تُعد تجربة الامارات الأكثر تميزاً، وتنوعاً كونها اهتمت بإصدار 3 أنواع من سندات (GSSS)، وهي السندات الخضراء، وسندات الاستدامة، والسندات ذات الصلة بالاستدامة.

تربع السندات الخضراء على عرش الإصدار فتعد أكثر الأنواع انتشاراً في سندات (GSSS).

عدم وجود أسس عالمية متفق عليها لعملية الإصدار.

عدم وجود آليات واضحة للإفصاح عن إصدار سندات (GSSS).

عدم وجود تواصل كافى بين الدول العربية لعرض تجاربهم في إصدار سندات (GSSS) لمعرفة المنافع المتوقعة، والتحديات التي واجهتهم.

التوصيات:

ضرورة بناء جسور للتواصل بين الدول التي تبنت إصدار سندات ال GSSS وبين الدول التي لم تخوض التجربة من الأساس.

ضرورة حث الدول العربية على الاهتمام بسندات ال GSSS لما لها من منافع لمواكبة التطور، ودعم المشاريع التنموية والطاقوية.

ضرورة وجود قاعدة بيانات للدول العربية للأفصاح عما توصلت اليه بشأن تبنى إصدار سندات GSSS حتى تكون على مسمع العالم كله.

ضرورة سعى البورصات في الدول العربية لإنشاء مؤشر للسندات.

ضرورة وجود محللين ماليين على دراية بشأن تلك السندات، وطبيعتها وإرسال توصياتهم عبر البورصة والمنصات العالمية لكل دولة لجذب الأستثمار الاجنبى، وبث الأطمئنان في نفوس المستثمرين المحللين والأجانب.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

الحمامصى، إيمان فتحى عبده، (2023). تأثير طرح السندات الخضراء على مشاركة المستثمرين المصريين في سوق الأوراق المالية الخضراء: الدور المعدل للمعرفة المالية المتقدمة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد الرابع عشر. العدد الأول. ص 481- 532.

الزكى، رحاب كمال محمود محمد، الفقى، رشا على إبراهيم، (2022). "قياس مستوى الإفصاح عن معلومات أدوات الدين الخضراء وأثره على قرارات المستثمرين بالتطبيق على البنك التجارى الدولى (مصر) مع دليل ميدانى". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد الثالث عشر. العدد الثالث. ص 1-68.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Argandoña, L; Rambaud, S; and Pascual, J. (2022), "The Impact of Sustainable Bond Issuances in the Economic Growth of the Latin American and Caribbean Countries. Sustainability, 14, 4693. https://doi.org/10.3390/su14084693

Climate Bonds Initiative, (2022), "Sustainable Debt Global State of the Market 2022", https://www.climatebonds.net/resources/reports/global-state-market-report-2022

Environmental Finance (2022), "Sustainable Bonds Insight 2022", https://www.environmental-finance.com/content/downloads/sustainable-bonds-insight-2022.html

Environmental Finance (2023), "Sustainable Bonds Insight 2023", https://www.environmental-finance.com/content/downloads/sustainable-bonds-insight-2023.html

ESCWA (2022), "Climate finance needs and flows in the Arab region", ESCWA Publication: E/ESCWA/CL1.CCS/2022/Policy Brief.1

Hada´s-Dyduch, M.; Puszer, B.; Czech, M.; Cichy, J. (2022), “Green Bonds as an Instrument for Financing Ecological Investments in the V4 Countries”, Sustainability, 14, 12188.

Harrison, Caroline and Muething, Lea (2021). "Sustainable Global State of the Market 2020", Climate Bonds Initiative, London.

https://www.icmagroup.org/sustainable-finance/sustainable-bonds-database/

ICMA, (2023), “Green, Social and Sustainability Bonds: A High-Level Mapping to the Sustainable Development Goals”, ICMA Paris, France.

Moody's Investor Service (2023), “Sustainable Finance – Global: Sustainable bond issuance to rebound 10% in 2023 to $950 billion, short of record high”, https://www.asifma.org/wp-content/uploads/2023/03/sustainable-finance-global-31jan2023-pbc_1356648.pdf

OECD (2021), “Scaling up Green, Social, Sustainability and Sustainability-linked Bond Issuances in Developing Countries”, Unclassified, Development Co-operation Directorate, DCD (2021)20

OECD (2022), “Green, social, sustainability and sustainability-linked bonds in developing countries: How can donors support public sector issuances?”, OECD Publishing, Paris.

OECD (2023), Green, social and sustainability bonds in developing countries: The case for increased donor co-ordination”, OECD Publishing, Paris.

Tiwari, S., (2023), "A Market Analysis of Potential Investment in Green Bonds and its Contribution to Sustainable Development", Journal of Business Management and Information Systems", Volume-10, Issue-1, E-ISSN: 2394-3130.

Tsonkova, V (2023), "Sustainability- Linked Bonds as a Part of The Sustainable Debt Market- State, Opportunities and Challenges", Knowledge-International Journal, Vol.57.1

World Bank (2022), "Supporting Egypt's Inaugural Green Bonds Issuance", https://www.worldbank.org/en/news/feature/2022/03/02/supporting-egypt-s-inaugural-green-bond-issuance

الاقتصاد الرقمي وأثره على العلاقات التجارية الدولية

الباحث الاول : م. د. كوثر محمد دهيم حسن
جامعة واسط/كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
kdehyem@uowasit.edu.iq

الباحث الثاني: أ.م شروق عباس ميرزا
جامعة واسط/كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا
قسم الحاسوب
smerza@uowasit.edu.iq

الملخص

مع ظهور الاقتصاد الرقمي وحصول تطور كبير في ظل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ادى الى حدوث اهمية كبيرة في التجارة الدولية وقد اتخذت اساليب واشكال جديدة عملت على تطور العلاقات الاقتصادية بين دول العالم من خلال تدوير راس المال والانتاج والتقسيم الدولي للعمل الانتاجي ، كذلك عملت على تدوير البضاعات التقليدية القديمة وايجاد نماذج جديدة منها لم تكن متوفرة من قبل وهذا يعمل على زيادة جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للزبائن، كل هذه الامور ساعدت على زيادة حركة عوامل الانتاج المتمثلة بالقوى العاملة وراس المال والتكنولوجيا الحديثة للمعلومات بين دول العالم وهذا ادى الى حدوث زيادة كبيرة في معدلات نمو التجارة الدولية ،هذا التطور الكبير في التجارة الدولية كان بسبب الاقتصاد الرقمي واستخدامه في مجالات التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي-التجارة الدولية-العلاقات الاقتصادية-التكنولوجيا-العولمة

Summary

With the Emergence of the Digital Economy and the Occurrence of great development in light of the information and technological revolution, it has led to great importance in international trade. It has taken new methods and forms that have worked to develop economic relations between countries of the world through the recycling of capital, production, and the international division of productive labor. It has also worked to recycle traditional goods. Old ones and creating new models that were not available before. This works to increase the quality of services and products provided to customers. All of these things helped increase the movement of production factors represented by manpower, capital, and information technology between the countries of the world, and this resulted in a significant increase in trade growth rates. International, this great development in international trade was due to the digital economy and its use in the fields of international trade.

المطلب الاول : مفهوم وخصائص وعناصر الاقتصاد الرقمي

اولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي

ان الاقتصاد الرقمي يرتبط بأبعاد عديدة من اهما انتشار وسيلة الاتصال الواسعة الاستعمال والسريعة في اعطاء نتائج المعلومات وهي الشبكة العنكبوتية الانترنت والتي ادت الى اتاحة الفرص لجميع سكان العالم في الحصول على جميع المعلومات التي يطلبونها وفي اجراء العمليات التجارية المتعددة النطاق اذ من خلالها يستطيع الافراد شراء اي شيء يحتاجونه من اي مكان في العالم من دون الحاجة الى الذهاب الى المحلات التجارية مباشرة، عليه نوجد تعاريف عديدة لمفهوم الاقتصاد الرقمي والتي من اهمها:

يعرف الاقتصاد الرقمي على انه مجموعة من عمليات التناسق والتفاعل والتكامل بين الاقتصاد القطاعي والدولي وبين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة اخرى اذ تلعب التكنولوجيا دوراً كبيراً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي واصلاح الاليات التجارية والاقتصادية ،وبالتالي تؤدي عملية تكنولوجيا المعلومات بتغير انماط الاوضاع الاقتصادية في تجارة المال والاعمال والاستثمار(حامد المعموري,25).

- او يعرف على انه اجراء عمليات تسهيل الانشطة الاقتصادية عن طريق استخدام المعلومات الالكترونية استناداً الى معالجتها الكترونياً ونقل وتخزين المعلومات بما فيها الانشطة التي توفر عن طريق البنية التحتية وتمكين اجراء البرمجيات الضرورية لها(Nirvikar Singh-P7)

هو الاقتصاد الذي يتم التعامل بموجبه مع الشركات الرقمية والزبائن الرقميين والمنتجات الرقمية بما يحقق سير العمليات الاقتصادية بشكل شفاف وانسيابي لجميع المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالقرارات الاقتصادية والمالية والتجارية (نيفين حسين 20).

او تعرف على انها الشبكة العالمية التي تشمل مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تفعل عن طريق الهواتف الذكية والانترنت، بحيث تؤدي الى زيادة الكفاءة الانتاجية في عمليات الانتاج وادارة الموارد وتخزينها، اي بمعنى ان الاقتصاد الرقمي قائم على حالة من الاتصال بين التكنولوجيا والاقتصاد الدولي والاقتصاد القومي(عبد الرحمن مصطفى 1460).

ثانياً: خصائص الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي مجموعة من الخصائص التي سوف نذكرها في النقاط الاتية :

يكون الاقتصاد الرقمي اقل استهلاكاً للطاقة على العكس من الاقتصاد التقليدي الذي يتسم باستهلاكه الكبير للطاقة وهذا بسبب طبيعة منتجاتها نفسها.

اصبحت المعلومات مركزة في المجتمعات المعاصرة في ظل الاقتصاد الرقمي، واصبحت قدرات البشر متوقفة على استخدام المعلومات والمعارف وتطويرها من اجل زيادة الانتاج والاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة (عبد السلام الدويبي 46).

ان استخدام الانترنت وتحرير التجارة ما بين دول العالم والعمل على امكانية الوصول الى المعلومات المطلوبة والتنافس العالمي بين دول على استخدام التكنولوجيا المتطورة كلها هذه الامور ساعدت على زيادة التكيف والتركيز لدى المستهلكين (Erik Brynjolfsson p 25).

يتميز الاقتصاد الرقمي بالتقارب بين القطاعات الاقتصادية اذ يكون هناك تقارب بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين استخدام الانترنت التي تعتبر القاعدة الاساسية في العصر الحديث .

يعتمد الاقتصاد الرقمي على الابتكار الجديد لتطوير الخدمات والمنتجات الجديدة يستند على الابتكار البشري والابداع التي تعد من المصادر الرئيسية للقيمة المضافة في مجال الاقتصاد الرقمي ويكمن التنافس في ايجاد بيئة تشجع على الابتكار الجديد.

يتميز الاقتصاد الرقمي بانه اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي اي بمعنى لا توجد اي عوائق امام الافراد في الدخول اليه ومعرفة ما يحتاج اليه كل شخص وزيادة الوعي بكامل جوانب الاقتصاد Don Tapscott p (4).

ثالثاً: عناصر الاقتصاد الرقمي

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من العناصر التي تجعل منه نظاماً متكاملاً وفعال وهي:

1-المنتجات الرقمية :وهي التي لا تشمل البرامج الالكترونية بل تتعدى الى المجلات الرقمية والكتب والخدمات المصرفية وحجز تذاكر الطيران والبرامج الالكترونية وهذه كلها تخضع للرقابة الالكترونية والخدمات الحكومية وان اهم ما يميز هذه المنتجات الرقمية هو انتاجها يكون وفقاً لرغبة الزبائن وان مقدار تكلفتها تكون قليلة جداً.

2- البائعون : وهي الشركات او المنظمات التي تقوم بعرض جميع منتجاتها على موقع التواصل الاجتماعي من طرق استخدام الدعاية والاعلان الكترونياً وبالأخص بالنسبة للسلع التي لا تكون مادية بل هي افتراضية مثل شركة دوت كوم وامازون ومنظمة ياهو ، وان الاسواق الافتراضية لهذه الاسواق هو امكانية الخروج والدخول اليه بحرية تامة بسبب عدم وجود اي عوائق تمنع من الدخول الى هذه الاسواق.

3- المستهلكون: ان كل من يدخل الى الشبكة العنكبوتية يعد مستهلك محتمل وتكون اعدادهم في تزايد مستمر بسبب زيادة عملية التبادل وزيادة امكانيتهم على اختيار السلعة بسبب وجود كمية كبيرة من السلع الرقمية المعروفة التي تمكن من حرية الاختيار.

4- المنظمات والجهات المسؤولة عن توفر الحاسبات والبرامج وشبكات الاتصال بالإضافة توفير الهيئات الاستشارية من اجل تسيير الاقتصاد الرقمي بكفاءة عالية دون اي خلل (فارس البياتي 11) .

5-الثقة التي تدعم استمراره والنهوض به من اجل تطويره بالإضافة يمكن ان يحتوي هذا المكون الرقمي على الاسس القانونية والتشريعية التي تنظم التعامل مع الاقتصاد الرقمي .

6- المنظمات المسؤولة عن تطوير المواقع الالكترونية واجزائها سواء كان الامر متعلق بأعمالهم او بأعمال الاخرين ويعد هذا اهم مكونات الاقتصاد الرقمي (فاتح مجاهدي 6).

المطلب الثاني: التجارة الدولية مفهومها واهميتها وعوامل تطورها

اولاً : مفهوم التجارة الدولية

ان مصطلح التجارة الدولية يضم كل من الصادرات والاستيرادات المنظورة وغير المنظورة اذ يشتمل المعنى الواسع لحجم التجارة الدولية كل من الاستيرادات والصادرات المنظورة (السلعية) والاستيرادات والصادرات غير المنظورة(الخدمات) وحركة رؤوس الاموال والهجرة الدولية، عليه توجد تعاريف عديدة للتجارة الدولية منها:

ان التجارة الدولية هي احد فروع علم الاقتصاد التي تهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تشمل كل من حركة السلع والخدمات وحجم رؤوس الاموال بين دول العالم بالإضافة الى سياسات التجارة الدولية التي تسير عليها دول العالم من اجل التأثير على حركة رؤوس الاموال والسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة (محمد السريتي 8).

كذلك تعرف على انها هي مختلف عمليات التبادلات التجارية من حيث تكون على شكل صورة افراد او خدمات وسلع او كميات من رؤوس الاموال بين الافراد الذين يتواجدون في وحدات سياسية مختلفة من اجل اشباع اكبر حاجات ممكنة

تعرف ايضاً التجارة الدولية على انها مجموعة من المنظومات المتكاملة التي تضم العلاقات السلعية والنقدية التي بموجبها تشكل مجموع حجم التجارة الدولية الخارجية لبلدان العالم المختلفة، ويمكن ان يمارس مهنة التجارة الدولية الاشخاص وحكومات الدول والشركات (شيخي حافيضة 11) .

ثانياً : اهمية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية من اهم القطاعات الاقتصادية في اي دولة سواء كانت الدولة نامية او متقدمة اذ ان التجارة الدولية تربط المجتمعات مع بعضها وتساعد على فتح اسواق جديدة وزيادة القدرة التسويقية ،وتعمل على زيادة الرفاهية للدولة عن طريق توسيع القاعدة الانتاجية فيما يتعلق بالاستثمار والاستهلاك ،وتعمل التجارة الدولية على زيادة رصيد الدولة من العملات الاجنبية عن طريق زيادة مقدار الصادرات وبالتالي ينعكس ذلك على الميزان التجاري للدولة ، بالإضافة الى ذلك توجد علاقة ما بين التنمية الاقتصادية وحجم التجارة الخارجية وما يترتب عليها من زيادة مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على نمط وحجم التجارة الدولية، فعند زيادة الدخل القومي وتنتعش حركة التجارة الخارجية سوف يتنج عنها زيادة في انتاج السلع

وبالتالي تزداد القدرة التصديرية للبلد الذي يعد من المؤشرات المهمة للتنمية الاقتصادية، عليه توجد فوائد كبيرة للتجارة الدولية التي من اهمها (جمال الجمل 13).

الاستغلال الموارد الاقتصادية بشكل امثل اي تقوم كل دولة بإنتاج مجموعة من السلع التي لها خاصية الميزة النسبية ، وتستورد السلع من دولة اخرى التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها وهذا يعمل على استغلال المواد بشكل افضل بالنسبة للدولتين.

زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع من خلال اشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات، بسبب استيراد تلك السلع بتكاليف قليلة من دول اخرى تتمتع بالميزة النسبية في انتاجها بسبب وفرتها ، او بسبب عدم وجود تلك السلع في بعض الدول وانتقالها بواسطة التجارة الخارجية الى بلدان العالم كافة.

تعمل على بناء انظمة اقتصادية قوية ومتطورة وبالتالي تساعد على تعزيز التنمية المستدامة بسبب توفر الوسائل الحديثة من التكنولوجيا والمعلومات الاساسية التي تهتم بموضوع التجارة الدولية.

تعد من الوسائل المهمة في تعزيز العلاقات الدولية نتيجة الدور الذي تؤديه في اندماج دول العالم معاً بسبب الانفتاح الاقتصادي.

ثالثاً : عوامل تطور حجم التجارة الدولية

اصبحت التجارة الدولية تتميز بتطورات كبيرة بسبب الترابط الكبير ما بين دول العالم وزيادة الاندماج الاقتصادي وهذا ادى الى ان يصبح العالم شبه سوق عالمي واحد، عليه توجد عوامل ادت الى ظهور التجارة الدولية :

عدم التوزيع المتساوي لعناصر الانتاج بين دول العالم وهذا نتج عنه عدم قدرة الدول بتوفير كل السلع التي يحتاجها المجتمع .

يوجد هناك تفاوت واختلاف في اسعار عوامل الانتاج المحلية وتكاليفها لكل بلد معين وهذا يؤدي ادى الى انخفاض تكلفة الانتاج لسلعة معينة في بلد مقارنة بارتفاع تكاليفها في دولة اخرى التي تنتج نفس السلعة (حسام واخرون 17) .

ظهور الشركات العالمية المتعددة الجنسيات: هذه الشركات تمارس نشاطها في اكثر من دولة من اجل الاستمرار في الانتاج باقل التكاليف، لذا نجد ان نشاطها الانتاجي يكون في الدول التي تتميز بالعمالة ذات التكلفة المنخفضة.

تطور وسائل النقل الحديثة: اذ نجد ان دول العالم تتميز الان بمجموعة من وسائل النقل الحديثة التي تتميز بالسرعة الهائلة، ويعد النقل البحري من اكثر وسائل استخداماً في حجم التبادلات التجارية وبالأخص نقل النفط والغاز والاسلحة الحربية وهذا نتج عنه زيادة عدد السفن البحرية(https://e3arabi.com).

ظهور النظام الاقتصادي الجديد: اذ ان ظهور المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية ساعدت على تطور حجم التجارة الدولية مثل الاتفاقية العالمية للتعريفة الكمركية التي اسست عام 1947 ومنظمة التجارة العالمية عام

1995، وقد عملت هذه المنظمات على تسهيل عمليات تبادل السلع ونقلها ،كذلك ظهور التكتلات الاقتصادية التي ساعدت في تسهيل التبادل التجاري للمنتجات(خديجة عبيد 98).

تطور التكنولوجيا والمعلومات ان العالم حالياً يشهد ثورة كبيرة في مجال التكنولوجيا والمعلومات والمواصلات والاتصالات وادت هذه الثورة التكنولوجية الى زيادة العولمة الاقتصادية من خلال زيادة حركة رؤوس الاموال واليد العاملة والخدمات (احمد عبد الخالق 13) .

المطلب الثالث : الاقتصاد الرقمي والعلاقات التجارية الدولية

من المعروف ان نظرية التجارة الدولية الكلاسيكية تدرس موضوع التجارة ضمن حدود معينة بسبب الخبرات القليلة التي تذهب للانتقال الى ابعد الحدود للإنتاج والانتاجية والتي تتفق مع معطيات ذلك الزمن القديم، لكن مع تطور البشرية وظهور الابتكارات التكنولوجية والعلمية حصل هناك تغيير كبير في موضوع التجارة الدولية والتبادل التجاري ما بين دول العالم والميز النسبية لعناصر الانتاج اخذت منحى جديد، فالدول التي لا تتمتع بامتلاك الموارد الطبيعية استطاعت ان تفرض وجودها في مقدار التجارة الدولية ، فبواسطة الثورة التكنولوجية استطاعت الدول التي تمتلك التكنولوجيا من زيادة الانتاج وخلق القيمة المضافة للعملية الانتاجية(نوزاد الهيتي 28) .

والاقتصاد الرقمي قد اثر بشكل كبير على حجم التجارة الدولية من خلال التجارة الالكترونية التي تعد احد روافده، اذ يستطيع اي مستهلك موجود في العالم من الدخول الى الانترنت والاطلاع على مواصفات السلعة التي يرغب بشرائها فيقوم بالمفاضلة بين انواع عديدة السلع فيقوم بشراء السلعة التي يرغب فيها ودفع سعرها عن طريق وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ،وقد اصبحت الحدود ما بين المنتج والمستهلك غير موجودة وهذا عمل على زيادة تسهيل ونمو حجم التجارة الدولية بين الدول الصناعية الكبرى وباقي دول العالم وظهور العلاقات الاقتصادية والسياسية فالاطلاع على اسواق العالم الخارجي يعد عامل رئيسي في تطوير حجم التجارة الدولية وتعمل دول العالم المتقدم على تشجيع التقدم التكنولوجي والعلمي وتوفر له كل الامكانيات الممكنة(دميثان المجالي 272) .

وان العالم حالياً يشهد ثورة عالمية كبيرة في مجال التكنولوجيا التي تمتاز بكثافة المعرفة والمعلومات والاتصالات ، وقد ادت هذه الثورة الى عولمة الاموال والخدمات ورؤوس الاموال وحركة السلع واليد العاملة ،التي ادت الى تغير نمط التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولي من خلال العناصر الاتية:

اولاً : الترتيب الجديد للعمل الدولي ، ان التجارة التقليدية كانت ترى ان كل دولة تتخصص في انتاج سلعة معينة ،بمعنى ان الدول الصناعية المتقدمة لها ميزة في انتاج مختلف السلع الصناعية، اما بالنسبة للبلدان النامية فتتخصص في انتاج المواد الاولية والسلع الغذائية والتعدينية. لكن بعد حدوث الثورة التكنولوجية جعلت هناك امكانيات كبيرة في تقسيم العمل لنفس السلعة لكن بين بلدان مختلفة اذ اصبح لعدد غير محدود من الآلات والمعدات والسلع الاستهلاكية المعمرة ان توجد في نفس السلعة في صادرات وواردات البلد نفسه ، يطلق على هذا النوع من التجارة "تقسيم العمل في داخل صناعة واحدة" ، بل امتد الامر الى ابعد من ذلك انتاج السلعة الواحدة يمكن ان يتجزأ بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء معين منها او اكثر

وهذا يطلق عليه اسم "تقسيم العمل الدولي داخل سلعة واحدة" وهذا التخصص اصبح من اهم مزايا تقسيم العمل بين الدول الصناعية (احمد عبد الخالق 13) .

ثانياً: ثورة المعلومات والاتصالات ، بسبب الثورة العلمية الكبيرة التي حدثت في مجال الاتصالات والتي نتج عنها زيادة في مقدار تسويق المنتجات بين دول العالم دون اي حواجز من اجل ضمان استمرارية التجارة الدولية والايعاز الى انشاء الاندماج الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية والاقليمية بين دول العالم ، بالإضافة الى قيام التحالفات التجارية الاستراتيجية ما بين الشركات العابرة للقارات التي تؤدي دوراً كبيراً في مجال التجارة، وقد ترتب على هذا الامر ظهور انواع جديدة من مظاهر تقسيم العمل الدولي وزيادة المعرفة والاهمية النسبية في عمليات الانتاج المختلفة، وهذا نتج عنه انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد.

ثالثاً : حدوث تطور كبير في وسائل النقل والمواصلات، يمتلك العالم اليوم وسائل مواصلات جديدة تمتاز بالسرعة المتطورة ، وتمتلك قدرة شحن كبيرة، وتعد وسيلة النقل البحري من اهم وسائل النقل الحديثة التي تستخدم في حجم مبادلات التجارة الدولية اذ يتم نقل ثلاثة ارباع التجارة الدولية بواسطتها، وان ازدياد حجم السفن البحرية ادى الى ظهور البوارج التي لها القدرة الهائلة في نقل كميات كبيرة من المنتجات ،كذلك ظهور انواع عديدة من البوارج والسفن التي تختص في نقل البضائع ،كبعض السفن المختصة في نقل النفط والغاز، وبوارج مختصة في نقل الحاويات وغيرها، كل هذا التطور ادى الى زيادة حجم معدل التبادل التجاري ما بين دول العالم المختلفة.

رابعاً : الشركات الدولية المتعددة الجنسيات ، اصبح الاقتصاد العالمي يتركز في مجموعة من الشركات التجارية والمالية والشركات المتعددة الجنسيات التي تمارس عملها في اكثر من دولة او قارة والتي تعد اهم السمات الرئيسية للنظام العالمي الاقتصادي الحديث ، اذ تمارس نشاطها على شكل استثمارات مباشرة من خبرات تسويقية وادارية ونقل للتكنولوجيا (خديجة عبيد 101) .

وتعد دول جنوب شرق اسيا من اهم الدول التي استفادت من الاقتصاد الرقمي فقد كانت تتميز اقتصاداتها بفقرها وتخلفها وبعد مرور اكثر من 20 عاماً اصبحت من الدول الغنية والمتقدمة اقتصادياً على الرغم انها مانت تفتقر الى بعض الموارد الطبيعية، وان اهم مجالات تخصصها كانت في قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات وهذه تعد من اهم الاجزاء الرئيسية في التجارة الدولية بين دول العالم واتجهت نحو الصناعات ذات الكثافة التكنلوجية الكبيرة وخدمات التجارة العالمية وهذا يجعلها تتميز بالصدارة في منافسة حجم هيكل مبادلاتها العالمية. كذلك كان للاقتصاد الرقمي دور كبير في اكبر اقتصادات دول العالم المتقدمة منها امريكا اذ تشكل نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في اقتصادها حوالي (1.3 تريليون دولار) (https://www.asjp.cerist.dz/en/article/230847)

وايضاً كان له دور اكبر فاكبر في ظل جائحة كورونا واستخدمت الشركات الكبرى(فيس بوك، كوكل، مايكروسوفت ،تويتر، امازون) دورها الكبير فكانت بمثابة العمود الفقري من ناحية التواصل والتحاور والتشاور بين افراد المجتمع ، ان الاحصاءات تشير الى استخدام اكثر من 50% من الهواتف المحمولة في ظل الجائحة، ونسب استخدام النت وصلت الى 40% ، وتعد ايطاليا من اكثر الدول التي شهدت تدفق للبيانات

عن طريق القطاع المنزلي التي شكلت حوالي 75% لأنها اول دولة في العالم شهدت حالة الاغلاق التام(سفيان والوليد،19).

الاستنتاجات

تعد الثورة العلمية الرقمية من اهم ملامح وصفات الحداثة العالمية في مجال العلاقات التجارية تحت ظل عالم رقمي متكافئ الافاق والابعاد .

يعد الاقتصاد الرقمي من اهم القطاعات المعلوماتية في اجهزة الدول المتقدمة، كذلك يساعد في تقريب العمليات المالية والتجارية بين دول العالم، بواسطة استعمال البريد الالكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.

نجد ان الاقتصاد الرقمي له اهمية كبيرة في قطاع التجارة الدولية بواسطة التخصص للعمل الدولي وتقسيمه للسلعة الواحدة المنتجة وليس لعنصر انتاج معين يطلق عليه باسم "التقسيم الدولي داخل سلعة واحدة" ،كذلك ظهور مصطلح "تقسيم العمل في داخل صناعة واحدة" بسبب ظهور الاقتصاد الرقمي وتنشيط حركة التجارة الدولية بين دول العالم.

نشاط حركة النقل والمواصلات وبخاصة قطاع الملاحة البحرية في نقل البضائع والسلع بين دول العالم وبخاصة نقل النفط والغاز.

التوصيات

العمل على بناء وتطوير البنى التحتية وهياكل قاعدية اساسية من اجل انطلاق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وبالتالي يمكن التوجه نحو الاقتصاد الرقمي .

العمل على تقديم المساعدات العلمية والتقنية من بعيد من اجل تبسيط وتسهيل العمليات والاجراءات الالكترونية

العمل على الاهتمام الكافي بموضوع قطاع تكنولوجيا المعلومات لأي دولة لأجل نقل المعلومات والخبرات من الدول المستفادة من تلك التجارب التكنولوجية.

الاهتمام ببناء مجتمع قائم على المعرفة والعلم اي العمل ببناء راس مال فكري من اجل مواكبة التطور الحاص في المجتمعات المتقدمة.

استخدام التكنولوجية الكثيفة في العمليات الانتاجية والخدمات التجارية لكي يشكل دفعة قوية لتنويع ودعم هيكل المبادلات التجارية لأجل زيادة المنافسة في مجموع هيكل الصادرات.

المصادر

المصادر العربية

احمد عبد الخالق –(التجارة الالكترونية والعولمة)- منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية-امبريشن للطباعة-مصر 2006.

احمد عبد الخالق-(التجارة الالكترونية والعولمة)-منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية-امبريشن للطباعة-القاهرة-مصر-2006.

جمال جويدان الجمل-(التجارة الدولية)-مركز الكتب الاكاديمي-عمان-الاردن-2010.

حامد عبد علي شمران المعموري-(السياقات القانونية والادارية والفنية في الاقتصاد الرقمي للدول المتقدمة)-بغداد-مطبعة المتنبي-2017.

حسام علي داود واخرون-(اقتصاديات التجارة الخارجية)-دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة-عمان-الاردن-2002.

خديجة عبيد-(دور الاقتصاد الرقمي في اعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة-دراسة حالة دول جنوب شرق اسيا-) شهادة ماجستير-جامعة فرحات عباس سطيف-كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-2014.

دميثان المجالي-اسامة عبد المنعم –(التجارة الالكترونية)-الطبعة الاولى-دار وائل للنشر-الاردن-عمان-2013.

سفيان قعلول-الوليد طلحة-(الاقتصاد الرقمي في الدول العربية-الواقع والتحديات)-صندوق القد العربي-دراسات اقتصادية-العدد 71-2020

شيخي حافيضة ،(ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة")، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص مالية دولية ، جامعة وهران ،2012 .

عبد الرحمن مصطفى-(دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي)-المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية- المجلد(13)-العدد (3)-2022.

عبد السلام الدويبي، (المعلوماتية واقتصاديات المجتمعات المعاصرة ومواردها البشرية)، المجلة الليبية للمعلومات والتوثيق، العدد الأول، 2004.

فاتح مجاهدي، (الاقتصاد الرّقمي ومتطلباته)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرّقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، يومي 4-5ديسمبر2007 .

فارس رشيد البياتي ,(اقتصاديات برمجيات نظم المعلومات) الاكاديمية العربية في الدنمارك2008 .

محمد احمد السريتي-(اقتصاديات التجارة الخارجية)-مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع –الطبعة الاولى-الاسكندرية مصر-2009.

نوزاد عبد الرحمن محمد صالح الهيتي-(الثورة العلمية والتكنولوجية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي)-اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد-كلية الادارة والاقتصاد-1993.

نيفين حسين-(تقرير عن الاقتصاد الرقمي في الامارات العربية المتحدة،(دبي :وزارة الاقتصاد) .

المصادر الانكليزية

Don Tapscott , The Digital Economy : Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence, 2014.

Erik Brynjolfsson and Brian Kahin,(Understanding the Digital Economy: data, tools, and research), Massachusetts Institute of technology , 2000 .

Nirvikar Singh ,The Digital Economy :An Overview,2004 .

تطور التجارة الدولية https://e3arabi.com

دور السندات الخضراء في تحسين الأداء المالي المصرفي

دراسة تحليلية للمصرف التجاري العراقي ومصرف آشور الدولي للإستثمار للمدة(2014_2021)

أ.م.د علي عبد الامير فليفل
جامعة الكوفة/كلية الادارة والاقتصاد

الباحثه: نورس عطا تكليف
جامعة الكوفة/كلية الادارة والاقتصاد

Alif.kadhim@uokufa.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة الدور الذي تلعبهُ السندات الخضراء في تحسين الأداء المالي لمصرفي التجاري العراقي ومصرف آشور الدولي للإستثمار، عن طريق تحليل العلاقة بين السندات الخضراء والأداء المالي، فضلاً عن التحقق من العوائد التي يحققها المصرفين من إستثمارهم في السندات الخضراء، وقد كانت العينة كل من مصرفي التجاري العراقي وآشور الدولي للإستثمار للمدة(2014-2021)، وقد تم الإعتماد على التقارير السنوية المنشورة على المواقع الرسمية الخاصة بالمصرفين التي تم توظيفها في جانب التحليل المالي إذ جرى إختبار الفرضيات الرئيسية لعلاقة التأثير بين متغيري البحث من خلال الإعتماد على برنامج (Excel)، وقد توصل الباحثان الى نتائج هامة أبرزها ان هنالك تأثير إيجابي لإصدار السندات الخضراء على تحسين الأداء المالي المصرفي، كما توصل الى ان المصرف التجاري العراقي متوجه نحو التمويل الأخضر أكثر من مصرف آشور، أما أهم التوصيات كانت بضرورة حث المصارف على التوجه نحو التمويل بالسندات الخضراء لما لهُ الأثر على الأداء المالي للمصارف من جهة وعم التنمية المستدامة من جهة أخرى، وأيضاً أوصى الباحثان بتخفيض معدلات الفائدة على التمويل الأخضر.

الكلمات المفتاحية :السندات الخضراء ،الأداء المالي, التحليل المالي

Abstract

The research aims to know the role that green bonds play in improving the financial performance of the Iraqi Commercial Bank and the Ashur International Investment Bank, by analyzing the relationship between green bonds and financial performance, as well as verifying the returns that the two banks achieve from their investment in green bonds. The sample was each of The Iraqi Commercial Bank and Assyria International Investment Bank for the period (2014-2021), and reliance was placed on the annual reports published on the official websites of the two banks, which were employed in the financial analysis aspect. The main hypotheses of the relationship of influence between the two research variables were tested by relying on the (Excel) program. The researchers reached important results, most notably that there is a positive impact of issuing green bonds on

improving banking financial performance. They also concluded that the Commercial Bank of Iraq is more oriented towards green financing than the Bank of Assyria. The most important recommendations were the necessity of urging banks to move towards financing with green bonds. Because of its impact on the financial performance of banks on the one hand and sustainable development on the other hand, the researchers also recommended reducing interest rates on green financing.

Keywords: green bonds, financial performance, financial analysis

المقدمة

يشير هذا البحث إلى الطريقة الجديدة للمشاريع المالية الخضراء والمستدامة، هذا النوع من التمويل له أهمية لا يمكن إنكارها، إذ تهدف المشاريع الخضراء إلى حل المشاكل البيئية والاستدامة المختلفة، وقد أولى العديد من المستثمرين ومصدري الديون اهتماماً وثيقاً بهذا النوع من السندات من أجل تمويل العديد من أهداف التنمية المستدامة، وقد شهدت السندات الخضراء في السنوات الأخيرة نمواً كبيراً ،وبدأت بعض المصارف العراقية في إصدار السندات الخضراء وذلك في إطار جهودها للمساهمة في حماية البيئة وتحسين الأداء المالي للمصارف، ونظراً للاهتمام المتزايد بالبيئة وتغير المناخ والكفاح من أجل تعليم وتحسين الأنظمة الحكومية والاقتصادية والاجتماعية ، الهدف الرئيسي من هذا البحث هو فهم دور السندات الخضراء في تحسين الأداء المالي لمصرفي التجاري العراقي وآشور وكيف يمكن للسندات الخضراء أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز هذه العلاقة .

اولاً: المنهجية العلمية للبحث

1.مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في دور السندات الخضراء في رفع الأداء المالي المصرفي للمصارف عينة البحث، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

هل تحقق السندات الخضراء عوائد أعلى من السندات التقليدية؟

ما هو توجه المصرف التجاري العراقي و مصرف آشور نحو التمويل بالسندات الخضراء؟

هل توجد علاقة بين السندات الخضراء والأداء المالي لمصرفي التجاري العراقي ومصرف آشور الدولي.

هل يوجد دور للسندات الخضراء في الأداء المالي للمصارف عينة البحث؟

2. أهمية البحث: تلعب السندات الخضراء دوراً مهماً في دعم التنمية المستدامة، من خلال تمويل المشاريع التي تعود بالفائدة على المجتمع، وبالتالي تعد عامل مهم من عوامل جذب الإستثمارات والذي بدوره يحقق الربحية المصرفية بسبب قلة المخاطر وتحقيقه عوائد أعلى من السندات التقليدية إضافةً الى كونه مصدر من

مصادر التمويل المضمونة والموثوقة، فبهذه الموثوقية تتحسن سمعة المصرف بسبب الملاءة العالية والصورة التي يعكسها المصرف بدعمه للتنمية، فجاءت أهمية البحث من أهمية الدور الذي تمارسهُ السندات الخضراء في تحسين الأداء المالي للمصرفين التجاري العراقي ومصرف آشور، إذ إن زيادة العوائد وجذب الإستثمارات وتحقيق ملاءة مالية عالية وتحسين سمعة المصرف كلها عوامل تحسن من الأداء المالي الذي يتم تحقيقه بواسطة إصدار السندات الخضراء.

3. أهداف البحث: يهدف البحث الى معرفة دور السندات الخضراء في تحسين الأداء المالي للمصارف موضع العينة، ويمكن تحديد أهداف البحث بلآتي:

عرض جانب نظري حديث عن متغيرات البحث السندات الخضراء والأداء المالي .

التعرف على دور السندات الخضراء في تحسين الأداء المالي للمصرفين: (المصرف التجاري العراقي – مصرف آشور).

المقارنة بين عوائد السندات الخضراء للمصرفين: (المصرف التجاري العراقي – مصرف آشور).

تحليل العلاقة بين العوائد المتحققة من السندات والأداء المالي للمصرفين: (المصرف التجاري العراقي – مصرف آشور).

4. الحدود المكانية والزمانية للبحث: الحدود المكانية: تضمنت الحدود المكانية التي إعتمدها الباحثان في تحليل البيانات كل من: (المصرف التجاري العراقي – مصرف آشور)

الحدود الزمانية: تضمنت المدة (2014– 2021).

5.فرضيات البحث: انبثق البحث من فرضية أساسية مفادها "يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية للسندات الخضراء على الأداء المالي في المصارف موضع العينة"، وإنبثقت منه الفرضيات الفرعية الآتية:

يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لزيادة اصدار السندات على ارتفاع معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث.

يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لزيادة اصدار السندات على ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث.

يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لزيادة اصدار السندات على ارتفاع معدل هامش صافي الربح للمصارف عينة البحث.

6.مجتمع وعينة البحث

تضمنت العينة مصرفي التجاري العراقي وآشور الدولي للأستثمار بالأعتماد على التقارير السنوية لهذين المصرفين.

7. المخطط الفرضي للبحث

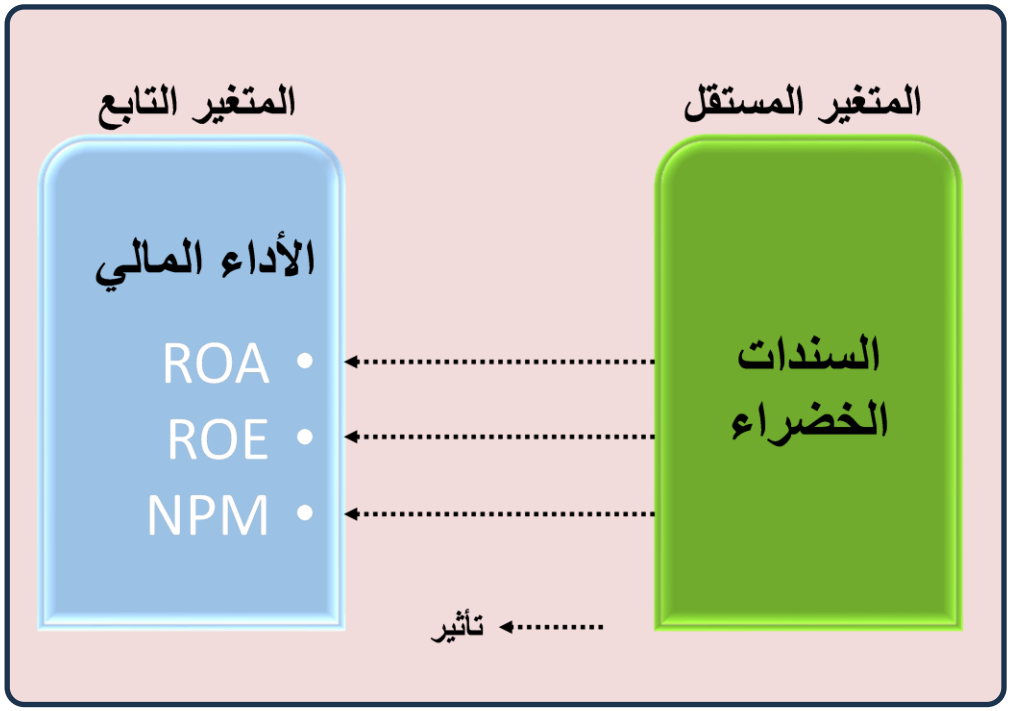

الشكل (1): المخطط الفرضي للبحث

ثانياً: السندات الخضراء

مفهوم السندات الخضراء: ظهر المفهوم الأساسي لما يعرف اليوم بالسندات الخضراء في عام 2007 عندما أصدر بنك الاستثمار الأوروبي أول سند أخضر (Schumacher, 2020:7) ، وفي وقت لاحق أصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) إصداراً آخر من السندات الخضراء في عام 2008، وكان الدافع من وراء هذا الإصدار هو مجموعة من صناديق التقاعد السويدية التي كانت تبحث عن فرص إستثمار في حلول صديقة للمناخ من خلال بنوك سكاندينافيسكا إنسكيلا الوسيطة (SEB) ويشار إليها أيضاً باسم سندات المناخ (Siegfried&Hammer,2021:3)، ويُعَد مفهوم السندات الخضراء ابتكاراً حديثاً يهدف إلى تعزيز الاستدامة في الأنشطة المالية (Al-Mheiri&Nobanee,2020:2) ، والسندات الخضراء هي أدوات مالية تم تطويرها حديثاً لتمويل المشاريع البيئية والرعاية الاجتماعية من خلال إطار تمويل منخفض الكربون، والتمويل منخفض الكربون عبارة عن سياسة اقتصادية ونظام وتكنولوجيا وسلع وخدمات مصممة لتطوير اقتصاد منخفض الكربون(Hung,2021:71) ،"السندات الخضراء هي أدوات دين مصممة لتمويل المشاريع الخضراء التي تحقق فوائد إيجابية للبيئة، وقد اجتذبت اهتماماً متزايداً من الأوساط الأكاديمية والصناعية في جميع أنحاء العالم إذ تجمع السندات الخضراء بين طريقة تمويل السندات التقليدية وتمويل

المشاريع الخضراء (Sun et al., 2022:2)،وبناءاً على ذلك فأن السندات الخضراء تشبه السندات التقليدية لكن الفرق بينهما هو أن إستخدام الأموال المجمعة من هذه السندات سيكون لغرض وحيد هو تمويل المشاريع الخضراء ومن ثم تساعد السندات الخضراء في إطلاق العنان لرأس المال الخاص للتمويل من أجل البنية التحتية الخضراء والمستدامة (Verma&Bansal, 2023:2)، وتعرف السندات الخضراء بأنها مجموعة فرعية من السندات التي تستخدم لتمويل المشاريع المتعلقة بالمناخ أو الاستدامة، وتشمل هذه المشاريع، كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، والموارد الطبيعية المستدامة ، واستخدام الأراضي ومعالجتها، وتطوير وسائل النقل الفعالة (Partridge& Medda, 2020:1)، والحفاظ على التنوع البيولوجي البري والمائي، والإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي ، والتكيف مع تغير المناخ، ومنع التلوث ومكافحته ، والمنتجات وتقنيات الإنتاج الملائمة للبيئة والاقتصاد الدائري، وتطبيق مباني وعمليات صديقة للبيئة (Dan & Tiron-Tudor, 2021:1)،و تعد السندات الخضراء بمثابة جسر لأهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك لا يمكن للمبادرات الخضراء أن تثبت فعاليتها ما لم يُظهر المساهمين والمستثمرين اهتمامهم بدعم هذه المبادرات، وينشأ هذا الدعم إذا رأى المستثمرون أن اعتماد التدابير الخضراء يمكن أن يساعد هذه المصارف على اكتساب ميزة تنافسية على المصارف الآخرى ويؤدي إلى أداء مالي أفضل (Ahmed et al.,2023:2)، يمكن للمصارف أيضاً إستخدام عائدات السندات الخضراء لتقديم القروض الخضراء أو الرهون العقارية للشركات وعملاء التجزئة، وفي هذا الصدد، تمثل السندات الخضراء أداة هامة متاحة للمؤسسات المالية لتسهيل الإقراض الأخضر(Bedendo et al., 2022:2) ،وفي الوقت نفسه عادة ما يكون لمشتري السندات الخضراء حق الرجوع إلى الميزانية العمومية للمصدر بالكامل، مما يعني أن المستثمر لا يتعرض بشكل مباشر للمخاطر المالية لمشاريع محددة يتم تمويلها بالسندات الخضراء وتعد السندات الخضراء عنصراً مهماً للتنمية لأنها إبتكار مالي يهدف إلى تسهيل الاستثمار المستدام للمستثمرين المؤسسيين مثل صناديق التقاعد، وشركات التأمين (Maltais&Nykvist, 2020:1-3) ، وتعتبر السندات الخضراء الأداة الأكثر شعبية بسبب قدرتها على التداول العام وسلامتها (Zhang et al., 2021:1)، إضافة إلى ذلك تعد السندات الخضراء واحدة من أرخص رؤوس الأموال وأكثرها حاجة لتمويل المشاريع الموفرة للطاقة والأكثر مراعاة للبيئة مثل أي سند آخر (Taghizadeh-Hesary et al.,2022:1) ،وتعرف السندات الخضراء بإنها صناديق ثابتة مخصصة لجمع الأموال خاصةً المشاريع المناخية والبيئية لأغراض الاستدامة، وهي إستثمار جذاب نسبياً مقارنة بالسندات الخاضعة للضريبة المماثلة (Niyazbekova et al.,2021) ،ومن هذا المنطلق تعرف السندات الخضراء هي أوراق مالية ذات دخل ثابت صادرة لإغراض تمويل مشاريع البنية التحتية المتعلقة بالإقتصاد منخفض الكاربون بمعنى آخر تمويل المشاريع الخضراء للتخفيف من آثار التغير البيئي أو تغير المناخ (Emma, 2023:1) .

أنواع السندات الخضراء: تتخذ السندات الخضراء عدة أشكال، وهي (الحمامصي ،2023:491):

سندات التوريق الخضراء: وهي سندات خضراء مورقة مضمونة بالإيرادات المتحققة من أستثمارات خضراء فردية أو متعددة وتستخدم تلك الإيرادات عادة في سداد القيمة المالية للسند نفسه وغالباً ما تمنح حق الرجوع إلى الممتلكات التي تدعم السند.

سندات البلدية: وهي سندات صادرة عن بلدية أو حكومة أو إقليم أو مدينة.

الإستخدام الأخضر لعائد السندات: إذ يتم الإلتزام بسداد الدين دون اللجوء إلى المصدر ويتم اللجوء إلى التدفقات المالية المحققة عن المشروع البيئي الذي يتم استثمار عائدات السندات فيه، كما يمكن إعادة توجيه العائدات إلى حساب المشروع البيئي الأساسي مرة أخرى.

سندات المشروع الأخضر: وتمول هذه السندات بشكل مباشر مشروع بيئي أو أكثر وتعرض المستثمر لمخاطر الأستثمار في هذه المشاريع دون الحاجة إلى اللجوء للمصدر.

الأستخدام المعياري لعائد السندات الخضراء: وهذه الفئة من السندات الخضراء تشترك في السمات المالية الأساسية مع السندات التقليدية مثلاً آجال الاستحقاق والتصنيف الائتماني للمصدر.

3.مزايا وعيوب السندات الخضراء : توفر السندات الخضراء العديد من الفوائد لكل من المستثمرين والمصدرين، وصانعي السياسات بالنسبة للمصدرين وهي كالآتي (Bancel & Glavas, 2023:10)، (Deschryver&De Mariz, 2020:1)،(ÇETİN, 2022:141) :

1.تحسن البصمة البيئية والأداء المالي على مستوى المؤسسة ،2. يمكن للمستثمرين دعم استراتيجياتهم الاستثمارية بشكل أفضل من خلال معلومات إضافية حول خطط الاستدامة الخاصة بالمصدرين وزيادة تعرضهم لمخاطر أقل تقلباً، 3.انخفاض أسعار الفائدة وتكاليف الإصدار، 4.التمويل المرتفع طويل الأجل،5.الشفافية في استخدام الموارد، 6.زيادة سمعة السندات الخضراء وتوعية المستثمرين بالمناخ،7. دعم الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص.

إلى جانب مزايا السندات الخضراء، هناك أيضاً بعض العيوب وهي:

1.الافتقار إلى التوحيد القياسي، 2.عدم كفاية الشفافية في إعداد التقارير،3.التكاليف الإضافية لإعداد التقارير والمراقبة، 4. انخفاض عمق السوق والسيولة، 5.عدم وجود معنويات كافية لدى المستثمرين

ثالثاً: الاداء المالي

مفهوم الاداء المالي: لفهم الأداء المالي في القطاع المصرفي و بشكل جيد يتطلب تناول مفهوم الأداء بشكل عام، إذ يمثل هذا المفهوم الإطار العام لسير أعمال المنظمات على إختلاف طبيعة المجالات التي تعمل فيها، ويمكن القول أن النشاط المصرفي هو كيفية زيادة أداءهُ من أجل تحقيق الأهداف وبشكل مستمر ومتزايد (حسن،199:2019)، ومعنى "الأداء" في اللغة كلمة مشتقة من الكلمة الفرنسية القديمة "Parfournir" ويطلق على الأداء باللغة الانكليزية "Perform" أي تنفيذ شيء ما أو القيام به أو الإتيان به أو هو بلوغ الهدف المرجو، ويمكن وصفه بأنه تمت تأديته وتنفيذه، (Naz et al., 2016:82), يستخدم هذا المصطلح كمؤشر عام للصحة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ويمكن استخدامه لمقارنة المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة أو القطاعات (Ehiedu&Toria,2022:14)، وبناءً على أهمية العمل المصرفي وخصوصيته التي تجعل منه أكثر حساسية للمخاطر أصبحت عمليات المراجعة المستمرة لأداء المصارف أمراً ضرورياً وسوف يبقى مقياس الإداء هو مؤشراً حاسماً لتقييم نجاح المصارف، وهو مقياس يعكس مدى نجاح أو فشل المصرف في تحقيق أهدافه (السويفي وآخرون،162:2020)، وعرف الأداء المالي هو النتيجة

النهائية لأنشطة وفعاليات المصرف لتحقيق الاهداف المرسومة بالأعتماد على الموارد المتاحة إذ تظهر هذه النتائج حالة المصرف في مدة زمنية معينة (تيموز،34:2022)، وعرف البنك المركزي الأوروبي (2010) الأداء المالي بأنه قدرة المصرف على تحقيق أرباح مستدامة ومن هذا المنطلق يعرف الأداء المالي للمصرف على أنه كفاءته في تعظيم قيمة المساهمين والأرباح من خلال استخدام الموارد المالية المتاحة بهدف إعادة استثمار تلك الأرباح في هيكل رأس مال المصرف لتعزيز ربحيته على المدى الطويل (Amira et al.,2023:7).

أهمية الأداء المالي: يمكن تسليط الضوء على أهمية الأداء المالي (مطرود،62:2023):

1-يعد الأداء المالي أستراتيجية أساسية في تحديد مستوى الأداء الكلي للمصرف، إذ تعد المصارف ذات الأداء المالي الجيد دليلاً على قدرتها في الوفاء بألتزاماتها المالية، وذلك يعزز ثقة الزبائن في التعامل معها وتزداد قدرتها على المنافسة وزيادة فرص الربحية والنمو وتحقيق أقصى قدر من الثروة للمساهمين. 2- يمكن المستثمرين من معرفة وتقييم قوة المركز المالي للمصرف مما يساعدهم على إتخاذ قراراتهم الأستثمارية المناسبة تجاه المصرف. 3- يعد الاداء المالي أداة تحفيز للعاملين والأدارة لبذل المزيد من الجهد من أجل تحقيق نتائج ومستويات أداء أفضل مما تم تحقيقه في السابق.4- يوضح مدى أسهام المصرف في تنمية أقتصاد البلد الذي تعمل فيه وقيمة أسهمه وحصته السوقية في السوق المالي.

أهداف الاداء المالي

هناك مجموعة من الأهداف للأداء المالي منها(العثمان،153:2022)،(نايف والكردي،567:2023):

1-تقييم أداء المصرف بالمقارنة مع المصارف الأخرى ضمن نفس القطاع أو لقطاعات مختلفة للكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء ومعالجته من قبل الإدارة العليا وتحسين مستوى الأداء.2- الكشف والتشخيص عن بعض المشاكل والمعوقات الإدارية والتنظيمية التي تحدث داخل المصارف، اذ تتكفل الدراسة بتحليل نتائج التقارير للكشف عن المشاكل والعيوب الإدارية والتنظيمية.3- مراقبة وفهم نشاط المصرف وطبيعته والتحقق من الظروف الإقتصادية المحيطة به

مقاييس الاداء المالي: تعتبر المقاييس المالية هي المقاييس الأكثر استخداماً لقياس أداء الأعمال خاصة في ظل المناخ الاقتصادي الحالي، إذ تعتبر مؤشرات الأداء هذه مهمة للمساهمين والمودعين الذين هم المستفيدون الرئيسيون من النشاط المصرفي ومن هذه المقاييس هي (Oganda et al.,2018:688)

الربحية: تعد الربحية هي الهدف الاساس الذي يحققه المصرف من خلال ما يقدمه من خدمات وإستثمارات التي يساهم في تحقيقها، وتعد الربحية هدفاً رئيسياً للمصرف ومؤشراً للحكم على كفاءته، وتهدف إدارة المصارف دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لمالكي المصرف لكونها منظمات هادفة إلى تعظيم الربح وتتضمن المؤشرات التالية (العكيلي،8:2021):

العائد على الموجودات (ROA) يقيس العائد على الموجودات مدى جودة استخدام المصرف لموجوداته بالكامل لتحقيق الأرباح (Mushafiqet al.,2023:9)، ويقاس من خلال المعادلة الآتية (Almshabbak&Chouaibi,2023:12):

العائد على الموجودات (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / أجمالي الموجودات

العائد على حقوق الملكية (ROE) العائد على حقوق الملكية هو مقياس فعال لأداء المصرف تم تصميمه لحساب العائد على استثمارات المالكين والمساهمين (Ishioro,2023:28)، ويقاس من خلال المعادلة الآتية (Sandberg et al.,2023:2479)

العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية

هامش صافي الدخل: هو مقياس الربح الأكثر شيوعاً، إذ يستخدم لقياس قدرة المصرف على الرقابة والتحكم في النفقات وتخفيض الضرائب، وكلما كبر الهامش دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب ويمكن حساب هامش صافي الدخل عن طريق المعادلة الآتية (Atrill, 2020:101):

هامش صافي الدخل = صافي الدخل / أجمالي الأيرادات

رابعاً: الجانب التحليلي:

السندات الخضراء للمصرف التجاري العراقي

الجدول رقم (1) السندات الخضراء للمصرف التجاري العراقي للمدة (2014 – 2021)

السنوات	السندات الخضراء	نسبة التغير
2014	12,589,500	-
2015	6,238,500	(50.4)
2016	12,702,000	103.6
2017	17,054,500	34.2
2018	9,901,866	(41.9)
2019	10,153,696	2.5
2020	8,905,587	(12.2)
2021	8,295,046	(6.8)
A.V	10730086.9	

المصدر

:أعداد الباحثان بالأعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري العراقي.

نلاحظ من الجدول (1) أن السندات الخضراء للمصرف التجاري العراقي في عام (2014) بلغت (12,589,500) مليون دينار عراقي، لتنخفض إنخفاض حاد بنسبة (50.4%) للسنة التالية وذلك بسبب الإضطرابات العالمية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والتي إنعكست على الاقتصاد العراقي فضلاً عن زيادة معدل الفائدة على الإقراض من قبل البنك المركزي، وعاود الإرتفاع في عامي (2016 و2017) وبنسب أقل للعام (2017)، ليتراجع مرة أُخرى في عام (2018) بنسبة (41.9%) ليبلغ (9,901,866) مليون دينار عراقي، ومن ثم عاود الإرتفاع في عام (2019) بنسبة (2.0%) وهي نسبة ضئيلة مقارنةً بسنوات الإرتفاع الأُخرى ليبلغ (10,153,696) مليون دينار عراقي، وأخيراً في عامي (2020) و(2021) انخفض بمقدار (12.2 و6.8) على التوالي وذلك بسبب مخلفات جائحة كورونا وإرتفاع أسعار النفط.

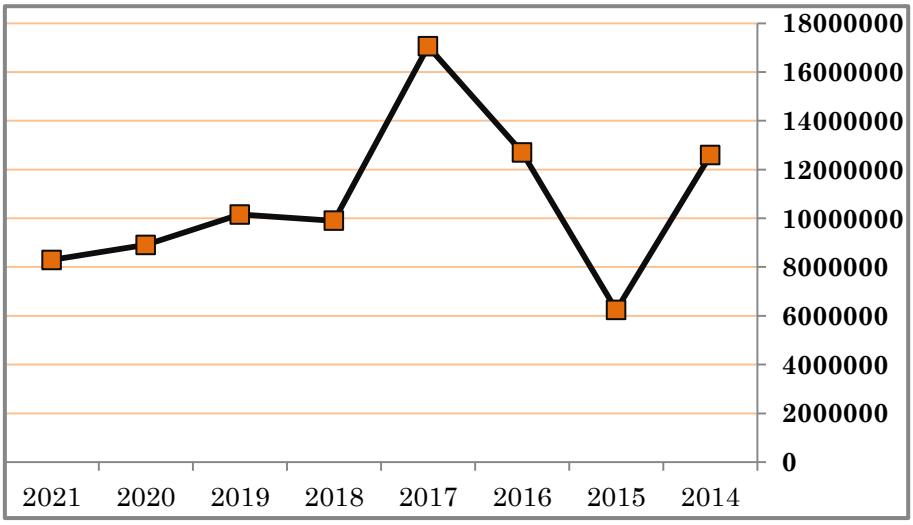

المصدر:أعداد الباحثان بالأعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

نلاحظ من الشكل (1) ارتفاع معدل نمو السندات الخضراء لسنة 2014، وأنخفض أنخفاض حاد من (12,589,500) ألى (6,238,500) في عام 2015 ثم عاود بالأرتفاع في العام(2016و2017) ثم أنخفض في العام 2018 وأرتفع في عام 2019 وفي العامين (2020و2021) أخذ في الأنخفاض بسبب مخلفات جائحة كورونا وأرتفاع أسعار النفط.

الاداء المالي للمصرف التجاري العراقي:

الجدول (2) الأداء المالي للمصرف التجاري العراقي للمدة (2014 – 2021)

السنوات	ROA	ROE	هامش صافي الدخل	A.V
2014	2.051	3.24015	2.050285213	2.44714157
2015	1.8867	2.68195	2.435114765	2.33458832
2016	1.788	2.68776	2.373105151	2.282958463
2017	2.1819	3.44409	2.374505704	2.666829093
2018	2.4472	3.82605	1.819655658	2.697646006
2019	1.4578	2.40762	2.982298714	2.28258318
2020	5.7471	11.521	1.61516197	6.294428702
2021	2.5393	4.13592	2.256181137	2.977143229

المصدر : أعداد الباحثان بالأعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري العراقي .

نلاحظ من الجدول (2) بأن أعلى نسبة حققها المصرف التجاري العراقي من العائد على الموجودات كانت في عام (2020) وأيضاً كان معدل العائد على حقوق الملكية ضعف هذه النسبة تقريباً إذ بلغ (11.521) فيما حقق هامش صافي الدخل (1.615) وهي تمثل أقل هامش في نفس العام وقد حققت أعلى نسبة (2.982) في عام 2019 اما معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية في نفس العام حققا أقل نسبة.

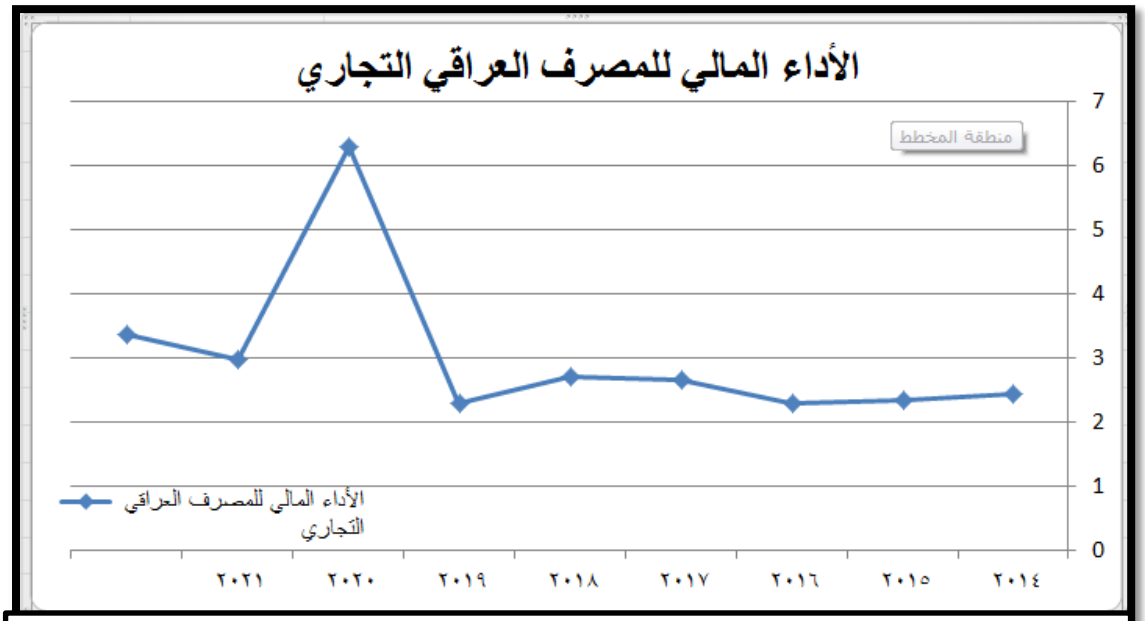

الشكل(2).الأداء المالي للمصرف التجاري العراقي

المصدر :أعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (2).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن متوسط الأداء المالي كان مستقر في السنوات الأولى لكن في العام 2020 أرتفع الأداء المالي ثم عاود بالإنخفاض في العام 2021

السندات الخضراء لمصرف اشور الدولي للأستثمار:

الجدول رقم (3) السندات الخضراء لمصرف آشور للمدة (2014 – 2021)

السنوات	السندات الخضراء	نسبة التغير
2014	75,708,211	-
2015	259,845	(99.6)
2016	28,861,070	11.007
2017	2,696,056	(90.6)
2018	876,451	(67.4)
2019	1,372,248	56.5
2020	480,007	(65.0)
2021	3,509,998	631.2
A.V	4937665.	

المصدر : أعداد الباحثان بالأعتماد على التقارير السنوية لمصرف آشور الدولي للأستثمار.

يتبين من الجدول (3) بأن السندات الخضراء لمصرف آشور في عام (2014) قد بلغت (75,708,211) مليون دينار، لتنخفض إنخفاض حاد في عام (2015) بنسبة (99.6%) وذلك لنفس أسباب إنخفاض السندات الخضراء للمصرف التجاري العراقي ، أما في عام (2016) إرتفعت ارتفاع كبير بنسبة (11.007%) لتبلغ

(28,861,070) مليون دينار وذلك بسبب تحسن الأوضاع السياسية، ليعاود الإنخفاض في عام (2017و2018) على التوالي بسبب تراجع أسعار النفط، وبقي في تذبذب مستمر للأعوام (2019و 2020 و2021).

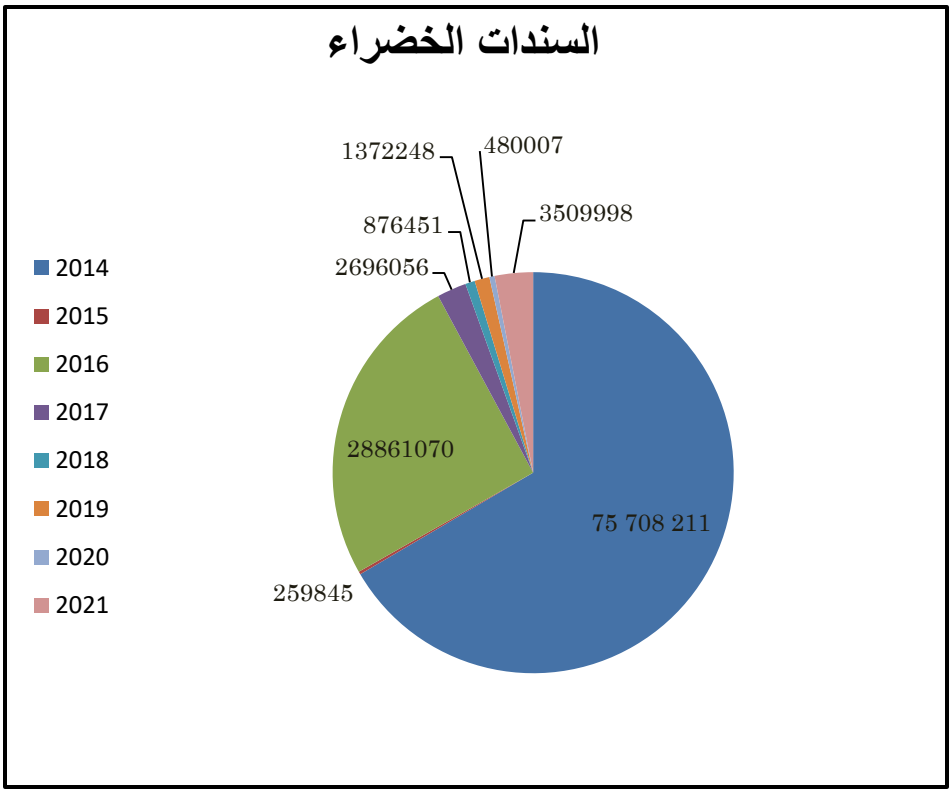

المصدر: أعداد الباحثان بالأعتماد على بيانات الجدول رقم(3)

نلاحظ من الشكل (3) أن نمو السندات الخضراء كان مرتفع بشكل كبير في العام 2014 وهذا واضح في المنطقة المظللة باللون الأزرق لكن في العام 2015 أنخفض إنخفاض حاد كما هو موضح ثم عاود الأرتفاع في العام 2016 ثم أنخفض في الأعوام التي تليها.

الاداء المالي لمصرف اشور الدولي للأستثمار:

الجدول (4) الأداء المالي لمصرف آشور الدولي للمدة (2014 – 2021)

السنوات	ROA	ROE	هامش صافي الدخل	A.V
2014	2.1025	3.40618	0.280551838	1.929729531
2015	3.937	7.47731	0.535948649	3.983410215
2016	3.8513	5.835	0.42924886	3.371843923
2017	3.5869	5.0721	0.667709357	3.108912045
2018	1.0305	1.81123	0.276266001	1.039342149
2019	1.1199	1.80091	0.288873866	1.069888214
2020	3.1285	5.42023	0.186517532	2.911760174
2021	1.242	2.70796	0.338133611	1.429367729

المصدر : أعداد الباحثان بالأعتماد على التقارير السنوية لمصرف آشور الدولي للأستثمار.

بأن أعلى نسبة حققها مصرف آشور من العائد على الموجودات كانت في عام (4)نلاحظ من الجدول لنفس العام، (7.477) وأيضاً كان معدل العائد على حقوق الملكية ضعف هذه النسبة تقريباً إذ بلغ (2015) (2017). وهي أعلى هامش وكانت في عام (0.667)فيما حقق هامش صافي الدخل

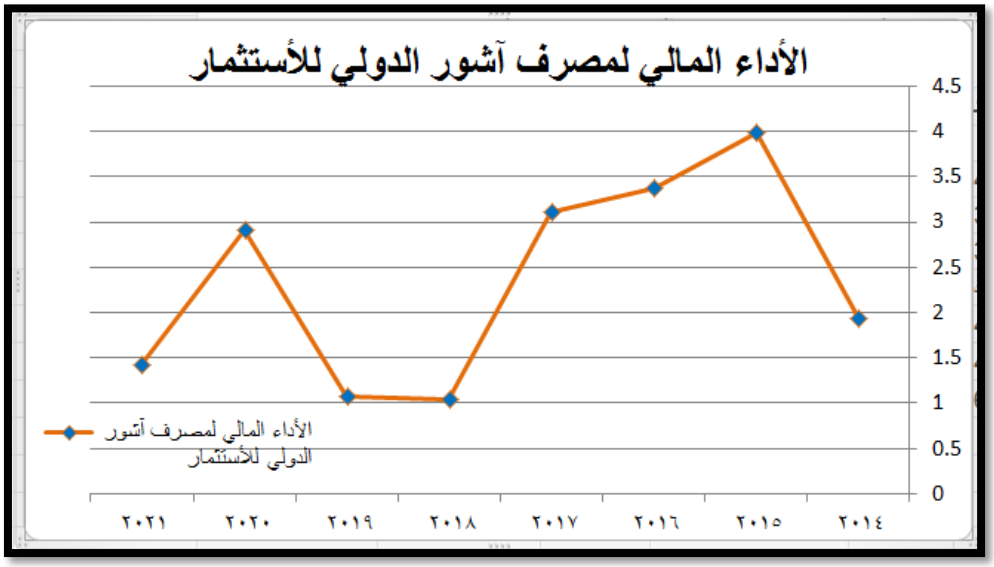

المصدر: أعداد الشكل (4) الأداء المالي لمصرف آشور الدولي للأستثمار.

يوضح الشكل رقم (4) متوسط الأداء المالي أرتفع في عام 2015 ثم أنخفض في العام 2016 وأخذ في الأنخفاض أكثر في العامين (2018و2019) وعاود في الأرتفاع في عام 2020 ثم أنخفض في العام 2021.

علاقة السندات الخضراء بالاداء المالي للمصرف التجاري العراقي

الجدول (5) معدل السندات الخضراء والأداء المالي للمصرف التجاري العراقي للمدة(2014-2021

السنوات	السندات الخضراء	الاداء المالي
2014	7.1	2.447
2015	6.795	2.335
2016	7.104	2.283
2017	7.232	2.667
2018	6.996	2.698
2019	7.007	2.283
2020	6.95	6.294
2021	6.919	2.977

المصدر : أعداد الباحثان بالأعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري العراقي.

نلاحظ من خلال النتائج العامة للجدول (5) إن هنالك علاقة طردية بين السندات الخضراء والأداء المالي، إذ كلما إرتفعت السندات الخضراء إرتفع الأداء المالي، إذ نلاحظ في (2014) كان معدل الإجمالي للسندات الخضراء (7.1) بالمقابل كان معدل الأداء المالي (2.447)، وفي عام (2015) كانت السندات الخضراء تمثل أدني نسبة خلال سنوات الدراسة وذلك بسبب الإضطرابات العالمية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة معدلات الفائدة على الإقراض من قبل البنك المركزي مما أدى بالمقابل الى إنخفاض معدل الأداء المالي ليصبح (2.334)، واستمر التذبذب في الأعوام التالية حتى وصل معدل السندات الخضراء في عام (2020) الى (6.95) والذي بدوره أثر بالإيجاب على الأداء المالي فإرتفع ليصبح (6.294)، وعلى الرغم من ارتفاع السندات الخضراء للعام (2021) الى(6.919) فقد إنخفض الأداء المالي لمصرف التجاري العراقي وذلك بسبب مخلفات جائحة كورونا.

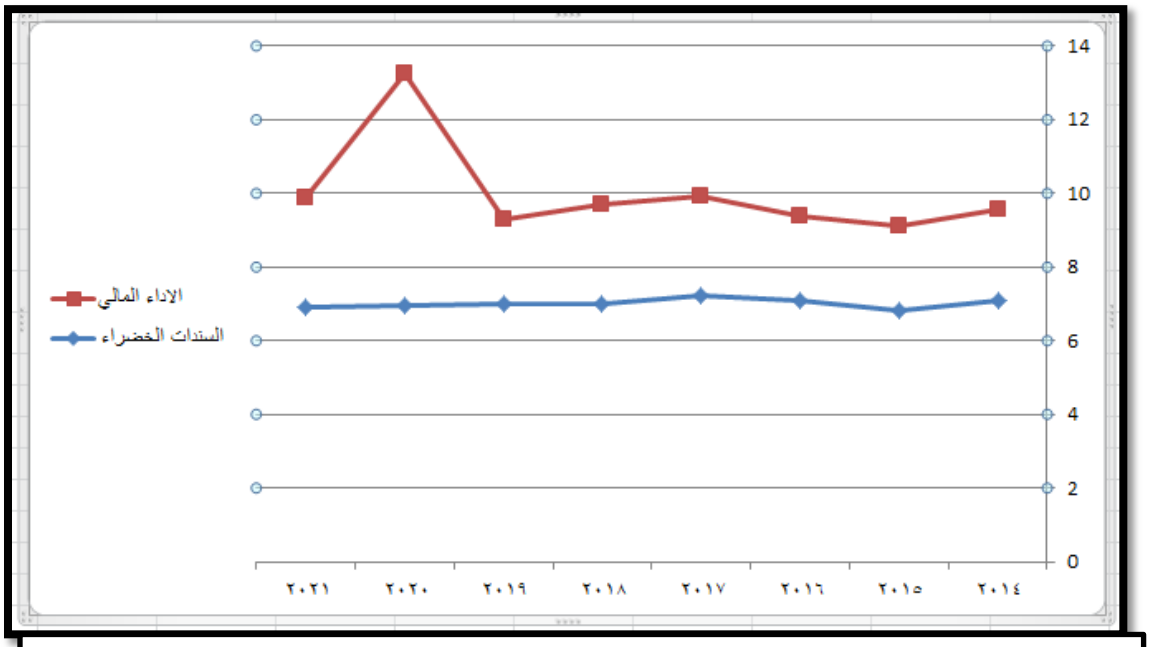

الشكل: (5) تطور الأداء المالي والسندات الخضراء للمدة (2014 – 2021)

المصدر: أعداد الباحثان بالأعتماد على بيانات الجدول رقم(5).

علاقة السندات الخضراء بالاداء المالي لمصرف اشور الدولي للأستثمار:

الجدول (6) معدل السندات الخضراء والإداء المالي لمصرف آشور الدولي(2014-2021)

السنوات	السندات الخضراء	الاداء المالي
2014	6.160064	1.92973
2015	5.415	3.98341
2016	7.460312	3.371844
2017	6.431	3.108912
2018	5.942728	1.039342
2019	6.137	1.069888
2020	5.681248	2.91176
2021	6.545	1.429368

المصدر : أعداد الباحثان بالأعتماد على التقارير السنوية لمصرف آشور الدولي

نلاحظ من خلال الجدول (6) بلغ معدل السندات الخضراء في عام (2014) نحو (6.160064) أما معدل الأداء المالي فقد بلغ (1.92973) واستمر المعدلين بالتذبذب في السنوات اللاحقة، فيما كان أقصى معدل بلغتهُ السندات الخضراء كان في عام (2016) وأدنى معدل هو في عام (2015)، بينما كان أقصى معدل للأداء المالي كان في عام (2015) وأدنى معدل كان في عام (2018) على الرغم من ارتفاع معدل السندات الخضراء، فيعزى هذا الإنخفاض بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية مما أدى إلى إنخفاض الربحية.

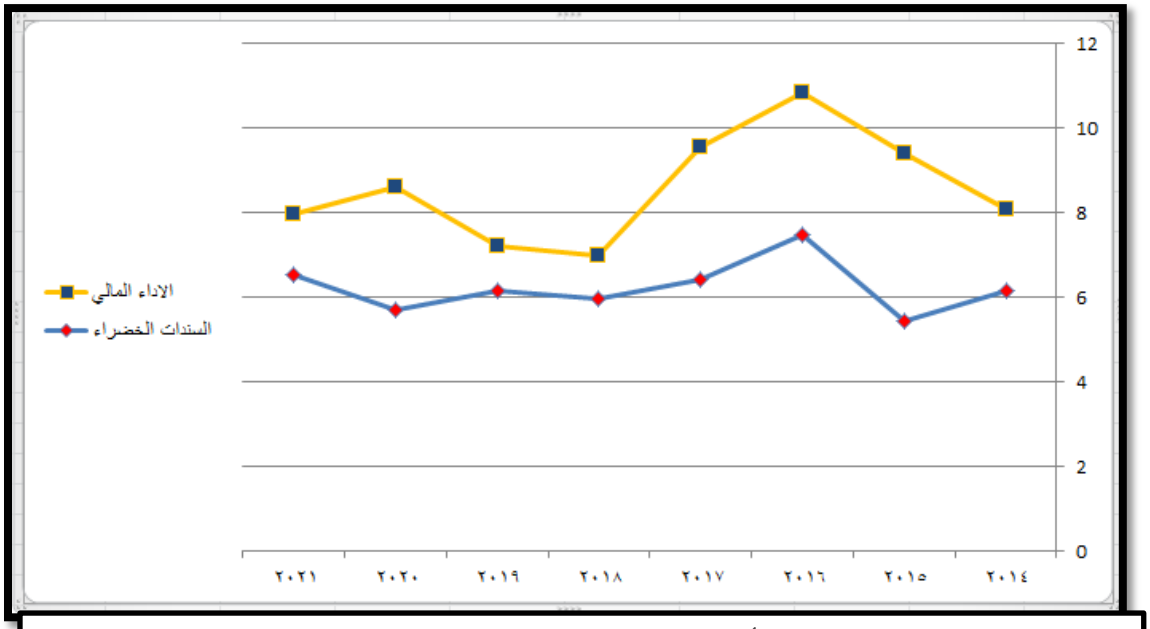

الشكل (6) تطور السندات الخضراء والأداء المالي للمدة (2014 – 2021)

المصدر :أعداد الباحثان بالأعتماد على بيانات الجدول رقم (6).

خامساً:الأستنتاجات

تبين من خلال نتائج التحليل المالي بأن متوسط المتوسطات للأداء المالي للمصرف التجاري العراقي كان (3.42) بينما بلغ متوسط المتوسطات للأداء المالي لمصرف آشور (2.69).

تبين من خلال نتائج التحليل المالي بأن متوسط المتوسطات لإصدار السندات الخضراء للمصرف العراقي للتجارة، قد بلغ (8.01) بينما بلغ متوسط معدل السندات الخضراء لمصرف آشور (7.11).

من خلال النتائج يتبين بأن هنالك دور إيجابي وكبير لإصدار السندات الخضراء على الأداء المالي وتجلى ذلك من خلال الزيادة في الأداء المالي للمصرف التجاري العراقي بسبب الزيادة في اصدار السندات الخضراء.

تبين من خلال المقارنة بين المصرفين موضع العينة توجه المصرف التجاري العراقي نحو التمويل بالسندات الخضراء أكثر من مصرف آشور.

يؤدي إصدار السندات الخضراء الى زيادة الربحية كونهُ يدر عوائد أعلى من السندات العادية وبالتالي ينعكس على الأداء المالي المصرفي.

سادساً:التوصيات

بناءً على نتائج البحث نوصي بضرورة:

ضرورة زيادة الوعي بالسندات الخضراء بين المصارف.

حث المصارف على التوجه نحو التمويل بالسندات الخضراء لما لهُ الأثر على الأداء المالي للمصارف من جهة وعم التنمية المستدامة من جهة أخرى.

يجب على المصارف وضع إجراءات وقيود صارمة تحد من التمويل للمشاريع المضرة بالبيئة من خلال رفع معدلات الفائدة على تمويل تلك المشاريع.

يجب على المصارف التشجيع على منح التمويل بالسندات الخضراء بمبالغ مرتفعة فضلاً عن تخفيض معدلات الفائدة.

ضرورة زيادة إصدار السندات الخضراء في المصارف العراقية وفقاً لجهود الدولة المبذولة للمساهمة في حماية البيئة وتحسين الأداء المالي للمصارف.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: المصادر العربية

تيموز، سنار صاحب، (2022)،"استخدام مؤشر مالمكويست لقياس الانتاجية الكلية وعلاقتها بالأداء المالي دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (2005-2020)"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة الكوفة /كلية الأدارة والأقتصاد.

حسن، ميساء عامر، (2019)، "تأثير هيكل رأس المال في الأداء المالي بحث تطبيقي في المصرف الصناعي العراقي", مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 27، الصفحات 189-212.

الحمامصي، إيمان فتحي عبده، (2023)، " تأثير طرح السندات الخضراء على مشاركة المستثمرين المصريين في سوق الاوراق المالية الخضراء: الدور المعدل للمعرفة المالية المتقدمة"، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل / جامعة الفيوم، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، الصفحات 480-532.

السويفي، حيدربدالله، ومحمد، عبد الحسين جاسم، وفارس، علي أحمد، (2020)، "الإداء المالي وأثره في القيمة السوقية للمصرف دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية "، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد 9، العدد34، الصفحات 158-184.

العثمان، هشام عبد الخضر سكر، (2022)، " أثر الأداء المالي على القيمة السوقية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "، مجلة وارث العلمية، المجلد 4، العدد 12، الصفحات 151-164.

العكيلي، صباح حسن، (2021)، "العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وأثرها في القيمة السوقية للمصارف ـ دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة",المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية، السنة التاسعة عشرة، العدد68، الصفحات 1-21.

مطرود، لميس محمد، (2023)، " تحليل رأس المال البشري ودوره في الاداء المالي دراسة مقارنة لعينة من المصارف العراقية الخاصة"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 76، الصفحات 57-73.

نايف، سعد سفيان، والكردي، أبراهيم علي، (2023)، "تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر جودة الأصول وأثره على القيمة السوقية المضافة دراسة تحليلية لعدد من المصارف الخاصة العراقية "، مجلة تكريت للعلوم الأدارية والأقتصادية، المجلد19، العدد61، الجزء2، الصفحات 563-576.

التقارير

1.التقرير السنوي للمصرف التجاري العراقي

2.التقرير السنوي لمصرف آشور الدولي للأستثمار

ثانياً: المصادر الأجنبية

Ahmed, R., Yusuf, F., & Ishaque, M. (2023). "Green bonds as a bridge to the UN sustainable development goals on environment: A climate change empirical investigation". International Journal of Finance & Economics.

Al Mheiri, W., & Nobanee, H. (2020)." Green Bonds: A Mini-Review". Available at SSRN 3538790.

Almshabbak, A. N. S., & Chouaibi, J. (2023)." Measuring the Level of Voluntary Disclosure in Commercial Banks and its Effect on Improving Financial Performance: an Applied Study on Number of Commercial Banks in the Iraqi Stock Exchange". International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev., 8(1), 6.

Amira, E. A., Alala, B. O., & Musiega, M. (2023)." Influence of Liquidity Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya". African Journal of Empirical Research, 4(2), 7-13.

Atrill, P. (2020)." Financial management for decision makers". Pearson Education. Ninth edition.

Bancel, F., & Glavas, D. (2023)." The role of state ownership as a determinant of green bond issuance". In The Role Of State Ownership as a Determinant of Green Bond Issuance: Bancel, Franck| uGlavas, Dejan. [Sl]: SSRN.

Bedendo, M., Nocera, G., & Siming, L. (2022)." Greening the financial sector: Evidence from bank green bonds". Journal of Business Ethics, 1-21.

ÇETİN, D. T. (2022). "Green Bonds in Climate Finance and Forecasting of Corporate Green Bond Index Value With Artificial Intelligence". Journal of Research in Business, 7(1), 138-157.

Dan, A., & Tiron-Tudor, A. (2021)." The determinants of green bond issuance in the European Union". Journal of risk and financial management, 14(9), 446.

Deschryver, P., & De Mariz, F. (2020)." What future for the green bond market? How can policymakers, companies, and investors unlock the potential of the green bond market?". Journal of risk and Financial Management, 13(3), 61.

Ehiedu, V. C., & Toria, G. (2022)." Audit indicators and financial performance of manufacturing firms in Nigeria". Linguistics and Culture Review, 6(S1), 14-41.

Emma, Y. W. (2023)." Mitigating Greenwashing Concerns in the Green Bond Market" (Doctoral dissertation, University of Toronto (Canada)).

Hung, N. T. (2021). "Quantile Dependence Between Green Bonds, Stocks, Bitcoin, Commodities And Clean Energy". Economic Computation & Economic Cybernetics Studies & Research, 55(3).

Ishioro, B. O. (2023). "The long-run macroeconomic determinants of banks' performance in Nigeria". KIU Journal of Social Sciences, 8(4), 25-37.

Maltais, A., & Nykvist, B. (2020). "Understanding the role of green bonds in advancing sustainability". Journal of Sustainable Finance & Investment, 1-20.

Mushafiq, M., Sindhu, M. I., & Sohail, M. K. (2023). "Financial performance under influence of credit risk in non-financial firms: evidence from Pakistan". Journal of Economic and Administrative Sciences, 39(1), 25-42.

Naz, F., Ijaz, F., & Naqvi, F. (2016). "Financial performance of firms: Evidence from Pakistan cement industry". Journal of Teaching and Education, 5(01), 81-94.

Niyazbekova, S., Moldashbayeva, L., Kerimkhulle, S., Dzholdoshev, N., Dzholdosheva, T., & Serikova, M. (2021). "Green" bonds-a tool for financing "green" projects in countries". In E3S Web of Conferences (Vol. 244, p. 10060). EDP Sciences.

Oganda, A. J., Mogwambo, V. A., & Otieno, S. (2018). "Effect of cash reserves on performance of commercial banks in Kenya: A comparative study between national bank and equity bank Kenya Limited". International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 8(9), 685-704.

Partridge, C., & Medda, F. R. (2020)." Green bond pricing: The search for greenium". The Journal of Alternative Investments, 23(1), 49-56.

Sandberg, H., Alnoor, A., & Tiberius, V. (2023)." Environmental, social, and governance ratings and financial performance: Evidence from the European food industry". Business Strategy and the Environment, 32(4), 2471-2489.

Schumacher, K. (2020). "Green bonds: the shape of green fixed-income investing to come". Journal of Environmental Investing, 10(1).

Siegfried, P., & Hammer, T. (2021)." Financial Management Green Bonds–Success or Failure?". Expert Journal of Finance, 9, 1-8.

Sun, Z., Feng, J., Zhou, R., Yu, Y., & Deng, Y. (2022)." Can Labeled Green Bonds Reduce Financing Cost in China?". Sustainability, 14(20), 13510.

Taghizadeh-Hesary, F., Zakari, A., Alvarado, R., & Tawiah, V. (2022)." The green bond market and its use for energy efficiency finance in Africa". China Finance Review International, 12(2), 241-260.

Verma, R. K., & Bansal, R. (2023). "Stock market reaction on green-bond issue: Evidence from Indian green-bond issuers". Vision, 27(2), 264-272.

Yan, L., Wang, H., Athari, S. A., & Atif, F. (2022). "Driving green bond market through energy prices, gold prices and green energy stocks: evidence from a nonlinear approach". Economic research-Ekonomska istraživanja, 35(1), 6479-6499.

Zhang, R., Li, Y., & Liu, Y. (2021)." Green bond issuance and corporate cost of capital". Pacific-Basin Finance Journal, 69, 101626.

القدرة التنافسية لصادرات الإبل السودانية إلى أسواق الدول العربية

دراسة حالة دولة مصر والسعودية للفترة 2016– 2022م

د. عادل إدريس محمد علي
- قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية -جامعة كسلا - شرق السودان. مدير وحدة جامعة كسلا للاستشارات والتدريب.
د. أحلام عبد الهادي حسن الامين
- قسم المحاسبة - كلية ادارة الاعمال – استاذ مساعد قسم المحاسبة -جامعة الباحة – المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة على التعرف على محددات القدرة التنافسية لصادرات الإبل السودانية إلى أسواق الدول العربية خاصة السعودية ومصر في الفترة من 2014–2022 ولتحقيق الأهداف تم استخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية والتحليل الوصفي. وأظهرت نتائج الدراسة أن تذبذب صادر الإبل من قطاع الثروة الحيوانية يؤدي إلى نقص العائد من العملة الصعبة وان ضعف التنافسية في سوق الصادر هو نتيجة للتكاليف الزائدة وظهور أسواق جديدة منافسة. وأوصت الدراسة أن العمل على زيادة صادر الإبل يكون عن طريق تحسين بيئة الصادرات وتهيئة البنيات التحتية وتشديد الرقابة على صادر الإبل حتى لا يفقد بسبب التهريب، ودعم الحكومة للقطاع الخاص (التجار) وتخفيض الضرائب لتحفيزهم.

Abstract

This study aimed to identify the determinants of the competitiveness of Sudanese camels' exports to the markets of Arab countries, especially Saudi Arabia and Egypt, in the period from 2016 – 2022. To achieve the goals, the matrix of agricultural policy analysis and descriptive analysis was used. The results of the study showed that the fluctuation of camel exports from the livestock sector leads to a decrease in the return of hard currency, and that the lack of competitiveness in the export market as a result of excusive cost and the emergence of new competitive markets. The study recommended that working to increase the export of camels by improving the export environment, creating the understructure, accenting control over the export of camels so that it is not lost due to smuggling, and reducing taxes to motivate them.

المبحث الأول :منهجية البحث

1.مقدمة

يعتبر السودان أحد أغنى الدول الأفريقية من حيث حجم قطعان الماشية الوطنية .يساهم قطاع الثروة الحيوانية بحوالي 12 في المئة من إجمالي الناتج المحلي و 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (إبراهيم وهوتو; بنك السودان المركزي،.2022). يحتل السودان المرتبة الثانية عالمياً بقطيعه من الإبل ولكن هذه الثروة الوطنية لا تستغل اقتصاديا وإنتاجياً كما يجب، إذ تربي الجمال غالباً للمباهاة والبعض يعتبرها نشاطا تقليديا متخلفا يجب تحديثه، حيث ظلت الإبل مثل بقية أنواع الماشية ضمن الثروة الحيوانية في السودان مدعاة للفخر والاعتزاز الاجتماعي لدي مالكيها ، لكن مساهمتها في الاقتصاد القومي ضعيفة جدا علي رغم كثرة إعدادها وكونها من المصادر الهامة لتوفير احتياجات البروتين الحيواني.

يصنف السودان الثاني عالميا من حيث امتلاك الإبل إذا تقدر ثروته منها وفق إحصاءات منظمة الزراعة الفاو للعام 2010 بأربع ملايين و 87 ألف رأس جميعها من ذوات السنام الواحد .

بحسب المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة" اكساد" ومقره دمشق والذي يعمل في مجال بحوث الإبل وتطويرها فان الدول العربية تستأثر بنحو 60% من ابل العالم جلها من الصومال والسودان . وتتوافر الإبل في جميع ولايات السودان بأعداد متباينة ولكنها تكثر في ولاياته الغربية وتحديدا شمال كردفان حيث يوجد اكبر قطيع يضم 605 ألف رأس ، ثم ولاية غرب كردفان والتي تضم 411 ألف رأس ، ثم الولايات الشرقية وخصوصا كسلا والبحر الأحمر والقضارف وأخيراً ولايات دارفور والوسط والشمالية. قطيع الإبل السوداني بأسرها مملوك للقبائل والأفراد ولا تملك الدولة منه أي شيء ، وأشهر القبائل التي تملك هذه الثروة البطاحين والشكرية والرشايدة والكواهلة والكبابيش والبجأ ، ولا تنظر هذه القبائل إلى إبلها باعتبارها موردا اقتصاديا مهما يمكن أن يحدث فرقا جوهريا في رفاهيتها.

وتسمي الإبل في السودان بأسماء القبائل التي تربيها وتسمي أيضاً حسب خصائصها الإنتاجية فمنها سلالات إنتاج اللحم وأكبر سوق خارجي لها مصر التي تستقبل أكثر من 10 ألف رأس شهريا، إما سلالات الحليب فتمتاز بحجم جسمها المتوسط وتطور ضرعها وتناسق حلماتها وارتفاع إنتاجها من الحليب الذي لا يقل عن 2500 كيلو جرام في السنة. وهنالك سلالات ثنائية الغرض تجمع بين صفات سلالات إنتاج اللحم والحليب، ويميل لون جسمها إلى البني أو الأحمر الفاتح وهي متوسط الوزن ومن أشهرها ابل الزبيدية، وهنالك أيضا ابل العمل وابل السفر(1). أما ابل الركوب والسباق فيربي اغلبها في المنطقة الواقعة بين شرق النيل ومرتفعات البحر الأحمر، وهي سريعة الحركة ويغلب عليها اللون الأبيض أو الشقرة وتتراوح فيها سرعة جمل الركوب بين 10-8 كلم /الساعة لمسافة 50 كلم /الساعة. وتصدر غالبية هذه السلالة إلى أسواق شبه الجزيرة العربية خصوصا السعودية والإمارات وقطر(1)

(1)http://www.ofedmag.com% - 2/1/2022

(1)http://www.ofedmag.com - 2/1/2022. الموقع السابق ،

عليه فان السودان يمتلك فرص كبيرة لتصدير الإبل الغنية عن التعريف خاصة في الأسواق العربية مثل مصر، السعودية وباقي دول العالم .تشير التقديرات الرسمية الي ان حجم الصادر السوداني الي مصر تساوي 90% من صادرات الإبل السودانية اذ يقدر بنحو 150 الي 250 الف راس سنويا في ظروف الطبيعية، أما في ظروف الجفاف فتزيد الصادرات كجزء من التدابير التي يتخذها الرعاة للحفاظ علي قطعانهم في ظل تقلص المراعي. ويبلغ متوسط سعر الجمل الف دولار وهو ما يعني أنها تجارة تتراوح بين 150مليون دولار الي 250مليون دولار. إضافة الي ان الاسواق الليبية والسعودية تستورد كميات مقدرة بمواصفات معينة اهمها(الحواشي) وصغيرة السن. ومما يجدر ذكره أن السودان له مساحات زراعية واسعة قابلة للتوسع وإنتاج أنواع كثيرة من الإبل ذات النوعية الجيدة لتلبية حاجات الأسواق العالمية بداية من الأسواق الإفريقية والعربية القريبة التي تعتبر مصدر لتعزيز القدرة التنافسية لصادرات الإبل السودانية.

2.مشكلة البحث

تتوقف القدرة التنافسية على إمكانية زيادة الصادرات في ظل التحديات التي تفرضها السوق العالمية. لذلك ترتبط هذه القدرة بتعزيز مختلف الاستراتيجيات المختلفة المتعلقة بالتكاليف والأسعار والإنتاج والتصدير لمختلف السلع والخدمات. (محمد سمير مصطفى،2007).

نتيجة لتدخل الدولة من خلال فرض سياسات سعرية في الأسواق السودانية حدث العديد من التشوهات في الأسواق والتي قد تكون تشوهات داخلية وهى ترجع إلى بنية السوق ونظمه أو تشوهات خارجية وهى ترجع إلى السياسات الاقتصادية المطبقة في الدولة، كما أن الأسعار الاقتصادية تؤدى إلى التوظيف الكامل للموارد للحصول على أقصى أنتاج وبالتالي معظمة عوائد المنتج والمستهلك(من منتج الإبل)، وحدوث تشوهات في السوق يؤدى إلى عدم التوظيف الكامل للموارد، وبالتالي يظهر الحاجة إلى مصفوفة تحليل السياسات لمعرفة هذه التشوهات ولمعرفة أسباب القصور ولمساعدة صانعي السياسات على التوصل إلى أساليب المعالجة الاقتصادية لتقليل حجم التشوه وزيادة كفاءة الإنتاج ومعظمة العوائد الاقتصادية لصادرات الثروة الحيوانية وصادرات الإبل كدراسة حالة، ومع المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية وكذلك مع تطور قطاع الصادرات ومع تزايد التوجه نحو حرية التجارة للإسراع في عملية الاندماج العالمي ومع انتهاج الدولة لعدة سياسات وإجراءات لمواكبة هذا التوجه لترقية القدرة التنافسية لصادرات الإبل السودانية إلي سوق الدول العربية نطرح التساؤلات التالية:

هل سياسات دعم صادر الإبل لها تأثير إيجابي في زيادة إنتاج الإبل من اجل الصادر وثم ترقية القدرة التنافسية لصادرات الإبل السودانية إلى سوق الدول العربية؟

2.هل ضعف دعم السياسات الحكومية لقطاع الثروة الحيوانية يسبب ضعف المرود الاقتصادي لمصدري الإبل إلي أسواق الدول العربية؟

3.ما أثر سياسات التدخل الحكومي، في أسعار صادر الإبل، من خلال تقدير مصفوفة تحليل السياسةPAM ، والمقارنة بين الفروقات الناجمة عن سياسة التدخل أي المقارنة بين الأسعار الظلية والأسعار الفعلية.

3.هدف البحث :

يهدف البحث عموما إلى اقتراح السبل التي تؤدي إلى رفع القدرة التنافسية لصادرات الإبل في أهم الأسواق الخارجية، وبصورة خاصة أسواق الدول العربية و ذلك من خلال : دراسة وتقدير القدرة التنافسية لصادرات الإبل السودانية من خلال: مصفوفة تحليل السياسيات(PAM): مؤشرات التنافسية المطلقة(الربحية المالية ،الربحية الاقتصادية و القيمة المضافة العالمية) ومؤشرات القدرة التنافسية النسبية(معامل تكلفة الموارد المحلية) و معايير الحماية الاقتصادية (معامل الحماية الاسمية للمخرجات والمدخلات و معامل الحماية الفعال) و مؤشر الحصة في السوق و مؤشر التنوع. بجانب تحديد دور الدولة في كفاءة استخدام الموارد المتاحة وذلك من خلال تقدير حجم التحولات الناشئة عن تبني الدولة سياسة التحرير الاقتصادي والتعرف على أن هذه السياسات سواء كانت حمائية أو ضرائبية، فضلا عن قياس مدي التشوهات السعرية المحلية لمعرفة مدي انحرافها عن الأسعار العالمية لاستخلاص النتائج والمؤشرات التي تفيد صانعي القرار لوضع استراتيجيات مستقبلية بما تتوافق مع المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة.

4.أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية منتجات الثروة الحيوانية (صادرات الإبل السودانية إلي سوق الدول العربية) العربية مثل مصر، السعودية وباقي دول العالم .خاصة أن السودان له مساحات زراعية واسعة قابلة للتوسع وإنتاج أنواع كثيرة من الإبل ذات النوعية الجيدة لتلبية حاجات الأسواق العالمية بداية من الأسواق الإفريقية والعربية القريبة التي تعتبر مصدر لتعزيز القدرة التنافسية لصادرات الإبل السودانية. لذلك ظهرت الحاجة إلى دراسة هذا صادرات الإبل والتعرف على أهميتها. ويظل هدف تحسين أداء الميزان التجاري هدفاً استراتيجياً لكل القطاعات في السودان وان قطاع الثروة الحيوانية يسهم بشكل فعال في تطوير أداء الميزان التجاري وذلك بزيادة الصادرات. ومن هنا أيضا برزت أهمية هذه الدارسة كمحاولة لإيجاد حلول تسهم في تحسين الميزان التجاري عن طريق تحليل القدرة التنافسية لصادرات الإبل السودانية إلى أسواق الدول العربية "السعودية، مصر" من خلال قياس مصفوفة تحليل السياسات.

5.فرضية البحث:

إن سياسات دعم انتاج وصادر الإبل لها تأثير إيجابي في زيادة إنتاج وتصدير الإبل من اجل الصادر على الرغم من الآثار السلبية التي تنجم عن سياسة الدعم تلك على صادرات الثروة الحيوانية الأخرى أو على مستوى القطاع الزراعي ككل.

المردودات المالية والاقتصادية للمنتج والمصدر السوداني من صادر الإبل، ليست بمستوى تكاليف تلك السياسات بسبب المشاكل والمعوقات التي تعترض مراحل تنفيذ تلك السياسات في مراحل إنتاج وتسويق وإجراءات الصادر للإبل.

أن هنالك العديد من الأسواق الخارجية التي تستورد الإبل السودانية بنسب مختلفة من ضمنها مصر والسعودية بجانب تميز صادرات الإبل السوداني بقدرة تنافسية عالية.

6. الأسلوب البحثي ومصادر البيانات

استخدم البحث أسلوب التحليل إحصائي الكمي لدراسة تطور المؤشرات الاقتصادية لأهم صادرات الثروة الحيوانية السودانية (صادرات الإبل)،باستخدام أسلوب Policy Analysis Matrix (PAM) مصفوفة تحليل السياسات التي يمكن من خلالها التعرف علي مستويات الحماية التي يتمتع بها المنتج (منتج الابل) مدي تحمل الدولة لأعباء دعمها سواء كان هذا الدعم موجه للمنتج النهائي (منتج الابل)،أو لمستلزمات الإنتاج ،ومن ثم إظهار التشوهات الحادثة في كل من الأسواق المنتج النهائي ومستلزمات الإنتاج ،وذلك بتقدير مؤشرات التنافسية المطلقة (الربحية المالية ،الربحية الاقتصادية و القيمة المضافة العالمية) ومؤشرات القدرة التنافسية النسبية(معامل تكلفة الموارد المحلية) و معايير الحماية الاقتصادية (معامل الحماية الاسمية للمخرجات والمدخلات و معامل الحماية الفعال) و مؤشر الحصة في السوق و مؤشر التنوع. كم اضاف رشاد واخرون (2020) في دراستهم ان مصفوفة تحليل السياسات تساعد في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بسياسة معينة.

اعتمد البحث على البيانات المنشورة التي تم جمعها من المراجع والتقارير الدورية من الوزارات المتخصصة، المؤسسات الحكومية والدراسة الميدانية.

7 هيكل البحث:

تتكون هذه الدراسة من أربعة مباحث أساسية حيث يتناول المبحث الأول مشكلة البحث، أهداف البحث، أهمية البحث، فرضيات البحث، منهجية البحث، هيكل البحث، بينما يتناول المبحث الثاني الإطار النظري للبحث، والمبحث الثالث يتحدث عن منهجية البحث والإطار التحليلي أما المبحث الرابع نتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الثاني :الخلفية النظرية

1.2المقدمة:

تعتبر مصفوفة تحليل السياسات من الأدوات الهامة المستخدمة في تحليل السياسات الزراعية، خاصة السياسات السعرية، وتقيس مصفوفة تحليل السياسات التشوهات السعرية الحادثة في اقتصاديات سلعة أو ناتج معين. وتبين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في ذلك النشاط السلعي، كما تسمح بمقارنة الربحية المالية لسلعة معينة أو محصول معين بالربحية الاقتصادية لنفس السلعة أو الناتج في ظل سيادة ظروف المنافسة الحرة. تساعد مصفوفة تحليل السياسات في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بسياسة معينة، إلا أنها لا تساعد في التعرف المؤكد على مدي صحة أو خطا هذا القرار. كما أنها تعد من الأساليب المفضلة في تقييم السياسات الزراعية للدول التي تتسم مواردها الاقتصادية المتاحة بالندرة النسبية، حيث أنها توضح أثر تلك السياسات ودرجة كفاءة استخدام تلك الموارد.

2.2. المخطط العام لمصفوفة تحليل السياسات: Policy Analysis Matrix (PAM)

كما أورد بشارة، (2004) وكذلك ذكر (ALhaboob1994) أن مصفوفة تحليل السياسات تستخدم لقياس القدرة التنافسية العالمية وهي صممت لقياس الانحراف بين أسعار السوق الفعلية والأسعار الموجودة

في السوق بافتراض أن السوق حر والاقتصاد متوازن، كما أنها تستخدم في اختيار السياسات السعرية المختلفة من إنتاج وتصنيع. مصفوفة تحليل السياسة :هي عبارة عن إطار حسابي يساعد في تجزئة نظام السلعة(Commodity System) إلى مكوناته الأساسية والتي تتمثل في الربحية الخاصة

والربحية (Private Prices) مقاسه بالأسعار الخاصة(Private Profitability) والربحية (Social Profitability)الاجتماعية مقاسه بالأسعار الاجتماعية(Social Prices) أو الأسعار الظلية (Shadow Prices) والفرق بين السعرين ناجم عن تأثير السياسة التدخلية، لذلك فأن مصفوفة تحليل السياسة قد صممت خصيصاً لتحليل تشوهات السوق وتدخلات السياسة السعرية في نظام ألسلعة (سعيدي،2008م) وان مصفوفة تحليل السياسة صممت على أساس معادلة الربح الاتيه:

الربح = العائد – التكلفة

فالتكلفة فيها تنقسم إلي قسمين تكلفة مدخلات تجارية وتكلفة مدخلات غير تجارية، و لحساب الربح والعائد والتكاليف بنوعيها فإنه يتم استخدام الأسعار الفعلية والأسعار الاقتصادية. وهذه المصفوفة لها هيكل عام كما يتضح من الجدول رقم (2.1) كالأتي:

جدول رقم (2.1) هيكل مصفوفة السياسة PAM

الأسعار	العائد	التكاليف		الربح
		تكاليف تجارية	غير تجارية	
الأسعار الخاصة	A	B	C	D
الأسعار الاجتماعية	E	F	G	H
التحويلات	I	J	K	L

الجدول رقم (2.1) يوضح هيكل مصفوفة السياسة: PAM ومن الجدول يمكن حساب مصفوفة تحليل السياسات علي النحول التالي:

الربحية المالية D=A-B-C "FP"

الربحية الاقتصادي H=E-F-G "EP"

القيمة المضافة العالمي"IVA" IVA=E-F

تكلفة الموارد المحلية " DRC" DRC=G/E-F

معامل الحماية الاسمي " NPC" NPC= A/E

معامل الحماية الفعال "EPC" EPC=(A-B)/(E-F)

2.3: استخدامات مصفوفة تحليل السياسات :

تستخدم مصفوفة تحليل السياسات في الاقتصاد في تحليل السياسات وأثارها علي أنظمة السلعة، كما أنها تستخدم في قياس وتحليل مدي تدخل الدولة علي مدخلات الإنتاج والمنتجات وذلك عن طريق فرض ضرائب أو تقديم الدعم علي السلع المنتجة أو علي الموارد المستخدمة لإنتاجها .ومن أهم استخداماتها في الاقتصاد الكلي قياس معدل أسعار الصرف وتحليل السياسات المالية.كما أنها تستخدم في قياس الآثار التي تعتري السلعة في مراحلها المختلفة منذ إنتاجها وتصنيفها وتسويقها وغيرها. ونظرياً هذه المصفوفة ترتكز علي نموذج التوازن العام للتجارة الدولية وهي ترتكز بصفة أساسية علي تطابق الأسعار علي الإنتاج العالمي الفعلي.في هذه الدراسة سوف نستخدم مصفوفة تحليل الأسعار لقياس القدرة التنافسية النسبية لصادرات الإبل السوداني ،سوف نستخدم معاملات الحماية وهي مقاييس تستخدم لمعرفة مدي التحفيز أو الدعم علي المنتج ومستوى الضرائب المفروضة عليه المباشرة وغير المباشرة.مصفوفة تحليل السياسات لها مقاييس القدرة التنافسية المطلقة العالمية ومقاييس القدرة التنافسية النسبية كما يلي:

مقاييس القدرة التنافسية المطلقة العالمية :

الربحية المالية.

الربحية الاجتماعية.

القيمة المضافة العالمية.

مقاييس القدرة التنافسية النسبية:

معامل التنافسية العالمية.

معامل تكلفة الموارد المحلية.

معاملات الحماية وهي أما حماية أسمي أو معامل حماية فعال.

يستخدم البحث عدة مؤشرات لقياس المزايا النسبية والتنافسية لصادرات الإبل منها ، مؤشر التنوع، الحصة في السوق. ولنأخذ كل من المقاييس علي حدة:

مقاييس التنافسية المطلقة العالمية:

الربحية المالية Financial Profitability:

وهي تعكس الأسعار التي تعامل بها المنتج والتي تتضمن الضرائب والدعم علي مدخلات الإنتاج ومخرجاته، وقيمة المنتجات التكاليف، ومدي التدخل الحكومي وهي تعني من وجهة نظر المزارع المنتج حاصل طرح سعر باب المزرعة من تكاليف الإنتاج وتكاليف التسويق .فإذا كان حاصل الطرح سالب فهذا يعني خسارة أما إذا كان موجب دلً علي الربحية، وهي تحسب دائماً بأسعار السوق المحلية كالاتي:

$$D=A-B-C$$

الربحية الاجتماعية أو الاقتصادية: Economic Profitability

وهي مقياس للميزة النسبية أو الكفاءة في النظام السلعي الزراعي وهي تعني الفرق بين العائد الكلي والتكلفة بالقيمة الاقتصادية والكفاءة وأسعار الظل تقاس بالسعر العالمي الموازي وهي تحسب كالاتي:

$$H=E-F-G$$

الربحية الاقتصادية الموجبة تعني أن السلعة أو المنتج اقتصاديا مربحاً وأن الدولة لها القدرة التنافسية في إنتاجها والعكس إذا كانت الربحية سالبه.

القيمة المضافة العالمية : International Value Added

تعرف بأنها العائد بالعملة الأجنبية ناقص مكون التكلفة للمدخلات التجارية بالعملة الأجنبية. أو هي تحسب الدخل المكتسب بالعملة الأجنبية نتيجة لإنتاج سلعة أو تصديرها، فالسلعة التي تعطي قيمة موجبة تكون ذات عائد موجب بالعملة الأجنبية والعكس وهي أحد مقاييس القدرة التنافسية العالمية.

معامل تكلفة الموارد المحلية : Domestic Resource Cost (DRC)

وهو مقياس ومؤشر لقياس كفاءة استخدام الموارد المحلية ويحسب كالاتي:

$$DRC = \frac{G}{E-F}$$

فإذا كان الناتج أقل من الواحد الصحيح يعني أن المنتج قد أستخدم موارده بكفاءة حسب سعر السوق العالمي. أما إذا كان الناتج اكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن المنتج لم يستخدم موارده بكفاءة مثلي .أما إذا كان الناتج يساوي الواحد الصحيح يعني أن الموارد كافية للحصول علي المنتج.

مقاييس معاملات الحماية:

هي نسب تعكس درجة التشوهات السعرية وهي تحسب لمقارنة الربحية والكفاءة للمحاصيل المختلفة. وهذه النسب تسهل المقارنة بين الأنشطة، وبصفة خاصة عندما تكون العملية الإنتاجية والمخرجات غير متماثلة . وهذه النسب يمكن استخدامها أيضا في ترتيب البدائل وفقاً لأهداف سياسية مختلفة .ويمكن حساب عدد من معاملات الحماية من مصفوفة تحليل السياسة القياسية. واهم معاملات الحماية التي سوف تستخدم في هذه الدراسة هي معامل الحماية الاسمي(NPC) معامل الحماية الفعال.(EPC)

معامل الحماية الاسمي(NPC) Nominal Protection Coefficient

يعرف (NPC) علي انه نسبة سعر السوق المحلي إلي سعر الحدود لسلعة معينة.وفي هيكل مصفوفة تحليل السياسة ،فانه يساوي نسبة العائد الخاص إلي العائد الاجتماعي.وهكذا، فان (NPC) يقيس تحويلات الموارد بين المنتجين وباقي أفراد البنيان الاقتصادي كنتيجة للضرائب والدعم، وبطريقة أخري فان الهدف من حساب

(NPC)هو قياس الاختلاف الفعلي أو التشوهات بين الأسعار المحلية وأسعار الحدود أو الأسعار العالمية لسلعة معينة.ويحسب كالاتي:

$$NPC= \frac{A}{E}$$

ويعني نسبة العائد من السلعة بأسعار السوق علي قيمتها بالأسعار العالمية فإذا كانت النسبة:

*أكبر من الواحد الصحيح يعني أن المنتج مدعوم من قبل الدولة.

*أقل من الواحد الصحيح يعني أن هنالك ضرائب مفروضة عليه من قبل الدولة.

*تساوي الواحد الصحيح يعني أن السعر الذي تعامل به المنتج يساوي للسعر العالمي.

معامل الحماية الفعال Effective Protection Coefficient :

يقيس(EPC) الآثار المجمعة للسياسات) أو التدخل (علي المخرجات التجارية وأيضا أسواق المدخلات التجارية. وهو يستخدم لقياس ما إذا كان هنالك حماية أو حوافز علي الإنتاج أو فرض ضرائب وهو عبارة عن قيمة تضاف للمنتج أو الموارد المستخدمة لإنتاج المنتج ويحسب كالاتي:

$$EPC= = \frac{A-B}{E-F}$$

ويعرف على انه نسبة القيمة المضافة مقاسه بالأسعار الخاصة إلي القيمة المضافة مقاسه بالأسعار الاجتماعية .ويعني نسبة العائد من السلعة بأسعار السوق على قيمتها بالأسعار العالمية فإذا كانت النسبة:

أكبر من الواحد يعني أن هنالك حماية وحوافز على الإنتاج، أي أن الأثر الكلي للسياسة الحالية يتبعه حافز موجب صافي)دعم (لإنتاج السلعة. وإذا كان أقل من الواحد الصحيح يعني أن هنالك ضرائب علي المنتج، فهذا يعني أن الأثر الكلي للسياسة الحالية يتبعه حافز سالب صافي ضرائب لإنتاج السلعة. أما إذا كان EPC = 1، فان هذا يعني عدم وجود تدخل أو أن الأثر الصافي للسياسات المختلفة علي أسواق المخرجات والمدخلات التجارية يكون محايد علي القيمة المضافة

9.3 مؤشرات لقياس المزايا النسبية والتنافسية لصادرات الإبل السوداني، وسوف تستخدم الدراسة عدة مؤشرات منها:

3.4:مؤشر التنوع:

يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية من الصادرات العالمية.

تتراوح قيمة المؤشر بين 0 ، 1 يقيس مدي اختلاف هيكل صادرات الدولة ومتوسط العالم ، حيث تعني اختلاف كبير، وكلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلي، وعندما يصل المؤشر للصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب بالمعادلة الآتية:

$$Si= \Sigma i = 1 \left(\frac{hij}{hi}\right)$$

حيث أن:

Si = تمثل مؤشر التنوع.

hij = تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات الدولة.

hi = تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

3.5 الحصة في السوق Market Share (MS):

من أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها للتعبير عن الوضع التنافسي الحالي لصادرات أي دولة دون الدخول في مؤشرات الوضع التنافسي الكامن والذي يمكن أن يعبر عنه من خلال مؤشرات القدرة علي الابتكار والتطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة، أي المستخدمة لقياس مدي تنافسية صادرات بلد معين في سوق محددة هي حصة ذلك البلد في تلك السوق ومدي تغيرها عبر الزمن.ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالنسبة لسلعة محددة وبلد معين وسوق بعينها.K

وتحسب بالمعادلة التالية:

MSkij=Xkij/Mki

حيث أن:

MSkij = تمثل الحصة في السوق.

Xkij = صادرات البلد من السلعة إلي السوق.K

Mki = واردات السوق K من السلعة.

حيث كلما زادت حصة البلد معين في السوق فدلً ذلك علي تحسن وضعه التنافسي في هذه السوق وبالعكس.

المبحث الثالث :النتائج والمناقشة والاستنتاجات

3.: تحليل النتائج والمناقشة لمصفوفة تحليل السياسات: (PAM)

1.3: نتائج مصفوفة تحليل السياسات:Policy Analysis Matrix (PAM)

تم بناء مصفوفة تحليل السياسة بعد تقويم تكاليف صادرات الابل بالأسعار الخاصة والاقتصادية للعام 2022م(لشهر أغسطس) وتم تقدير المؤشرات المطلوبة مثل الربحية المالية(D) Profitability Financial والربحية الاجتماعية(H) Profitability Economic ومعاملات الحماية Protection Coefficients ومؤشرات التنافسية العالمية International Competitiveness Indicators.

1.1.3: تحليل الربحية المالية لصادرات الإبل السوداني للعام 2022م(لشهر أغسطس): Profitability Financial

يلاحظ من جدول (3.1)أدناه أن الربحية المالية لصادرات الإبل كانت موجبة للعام 2022م(لشهر أغسطس) حيث بلغت حيث بلغت 2483682 ألف /لـــــــــ30راس من الإبل مما يشير إلى أن إنتاج وصادر الإبل يحقق أرباحاً خاصة محلياً بالنسبة للمنتج ومصدر وهذا يعني أن هنالك سياسات استهدفت أسعار باب المزرعة كانت مرضية للمنتج ومصدر حيث تتسق نتائج البحث مع الفرضية البحث القائلة إن سياسات دعم صادر الإبل لها تأثير إيجابي في زيادة إنتاج وصادر الإبل وذات مردود مالي موجب من اجل الصادر وثم ترقية القدرة التنافسية لصادرات الإبل السودانية إلي سوق الدول العربية.بالرغم من المردود المالي الموجب إلا إن انخفاض الكفاءة الإنتاجية للإبل المستعملة في وحدة التصدير(حيث تشير قيمة D(المردود المالي) إلي ضعف العائد 2483682 ألف /لـــــــــ30راس من الإبل وبالتالي فإن تحقيق أرباحاً خاصة مجزية يتطلب زيادة الصادرات من الإبل والتي تعد متدنية مقارنة مع بلدان العالم الأخرى (الصومال وإثيوبيا).

2.1.3:الربحية الاقتصادية لصادرات الإبل السوداني للعام 2022م(لشهر أغسطس): Profitability (PE) Economic

يلاحظ من الجدول (3.3)أدناه أن صادرات الإبل السوداني حقق ربحية اجتماعية ذات إشارة موجبة للعام 2022م(لشهر أغسطس): حيث بلغت 10788850 ألف /لـــــــــ30راس من الإبل مما يعني أن صادر الإبل مربح اقتصادياً وان الدولة لها القدرة التنافسية في إنتاجه وعدم وجود أعباء تتحملها ميزانية الدولة من جراء سياسة الدعم للناتج وفي هذه الحالة يكون إنتاج وصادر الإبل مرغوب فيه من وجهة نظر الدولة لأنها سوف تفرض عليه ضرائب بينما يكون إنتاج وصادر الإبل مربح من وجهة نظر المجتمع لكنه غير مربح للمنتج ومصدر بسبب تدني الأسعار وضعف العائد التي يحصل عليها المصدر ويعود ضعف العائد إلي المشاكل والمعوقات التي تعترض مراحل تنفيذ تلك السياسات في مراحل إنتاج وتسويق وإجراءات الصادر للإبل.

جدول (3.1) : يوضح حساب الصف الأول للمصفوفة (الأسعار الخاصة) للعام 2022م(لشهر أغسطس):

		الخاصة بالأسعار الإنتاج عناصر تكاليف		
المدخلات	الإنتاج عناصر	الوحدة سعر الواحدة/جنية	للجمل الكمية الواحد	عناصر الإنتاج كلفة
التكلفة B التجارية	العلف	سعر العلف للجمل الواحد×7140جنية	30جمل	7140 ×30راس =214200
	التطعيم	سعر التطعيم للجمل الواحد×400ج	30جمل	400×30 رأس =12000
	الترحيل	سعر الترحيل للجمل الواحد×1140ج	30جمل	1140×30 رأس =34200جنية

Bمجموع				260400جنية
تكلفة غير تجارية C	الضرائب رسوم شراء رسوم ولائية رسوم زكاة	رسوم الضرائب للجمل الواحد×300ج رسوم الشراء للجمل الواحد×400000ج رسوم ولائية للجمل الواحد×30ج رسوم زكاة الجمل الواحد×20ج	30جمل 30 جمل 30جمل 30جمل	300×30 رأس =9000 400000×30 رأس =12000000 30×30 رأس =900 20×30 رأس =600
C مجموع				12010500جنية
التكاليف	مجموع B+C + 2% تكاليف إشراف ومتابعة			12270900 $\times 12270900\frac{2}{100} =$ 245418
C+Bجملة التكاليف =				12516318جنيه
العائد "A"	سعر البيع	سعر بيع للجمل الواحد×500ألف	30جمل	500000× رأس 30=15000000ج
Dالربحية=		D = A – B - C		15000000 – 12516318 =2483682

حساب الباحث المصدر:

جدول (3.2): يوضح حساب تعديل الأسعار العالمية للإبل إلى القيمة المساوية للتصدير عند باب المحجر للعام 2022م(لشهر أغسطس):

cifمتوسط سعر تصدير الجمل الواحد من الإبل العالمي	1400 دولار/ للرأس
- تكلفة النقل والتأمين وصول الميناء الحدود	2 دولار/ للرأس
= السعر التصديري للبلد	1398
× سعر الصرف التوازني (جنيه/دولار)	570ج
fob= السعر التصدير بالجنيه السوداني	796860ج

- تكلفة النقل التحميل من الميناء إلى الأسواق الرئيسية	1140ج/ للرأس
=	795720 للراس *2%
رسوم المحجر 2%	15914.4
= القيمة المساواتية للتصدير	779805.6
- تكاليف النقل من باب المحجر إلى الأسواق الرئيسية	1140ج
EPP= القيمة المساواتية للتصدير من باب المحجر	779805.6

المصدر:حساب الباحث

جدول(3.3) :يوضح حساب الصف الثاني للمصفوفة (الأسعار الاجتماعية) للعام 2022م(لشهر أغسطس):

	الخاصة بالأسعار الإنتاج عناصر تكاليف			
المدخلات	الإنتاج عناصر	الوحدة سعر الواحدة/جنية	للجمل الكمية الواحد	عناصر الإنتاج كلفة
F التكلفة التجارية	العلف التطعيم الترحيل	واحد جمل×7140ج واحد جمل ×400ج 2 دولار ×570	30جمل 30جمل 30جمل	7140×30راس =214200 400×30راس =12000 2 دولار ×570 ×30=34200 ج
Fمجمـــــــوع=				260400جنية
G تكلفة غير تجارية	سعر شراء الجمل	400000 جنية	30جمل	400000×30 رأس =12000000
	الضرائب	300جنيه	30جمل	300×30 رأس = 9000
	رسوم ولائية	30جنية	30جمل	30×30 رأس = 900
	رسوم زكاة	20جنية	30جمل	20×30 رأس = 600
التكاليف	Gمجمـــــــوع=			12010500
	F + Gجملة التكاليف	12270900		

	F + G تكاليف إشراف ومتابعة %2			$\times 12270900\frac{2}{100} =$ 245418
المجمـــــــوع				12516318
العائد "E"	سعر البيع	سعر بيع للجمل= القيمة المساواتية للتصدير من باب المحجر=EPP779805.6	30جمل	779805.6 × 30راس = 23394168
H الربحية=	H=E-F-G			23394168 – 12516318 =10788850

المصدر: حسابات الباحث

جدول:(3.4) : جدول يوضح الربحية المالية والاقتصادية لصادرات الإبل السوداني للعام 2022م(لشهر أغسطس):

Item	Profitability Financial (PF)	)PE (Profitability Economic
2022 August	2483682	10788850

المصدر: حسابات الباحث

لتحليل الآثار الاقتصادية لسياسة التدخل الحكومي في أسعار صادر الإبل يمكن اشتقاق بعض المؤشرات الاقتصادية بالاعتماد على مصفوفة تحليل السياسة وكما في الجدول (3.5) أدناه.

جدول (3.5) نتائج المعاملات المحتسبة منPAM للعام 2022م(لشهر أغسطس):

Indicatorsالمؤشرات	الصيغة	القيمة المطلقة Absolute Value:
أولا: مؤشرات التنافسية المطلقة First : Absolute Advantages indicators:		
1- الربحية المالية Financial Profitability	D=A-B-C	2483682
2- الربحية الاقتصادية Economical Profitability	H=E-F-G	10788850

3International Value Added-القيمة المضافة العالمي	IVA=E-F	11138250
ثانيا: مؤشرات القدرة التنافسية النسبية Second: Comparative Advantage indicators:		
1- معامل تكلفة الموارد المحلية The Domestic Resource Cost ratio	D.R.C. =G/ (E-F)	1.1
ثالثا: معايير الحماية الاقتصادية: Third : Economic Protection Indicators:		
1- معامل الحماية الاسمية للمخرجات: Nominal Protection Coefficient For Output	NPCO = A/E	1
- معامل الحماية الاسمية للمدخلات:2 Nominal Protection Coefficient For Inputs Nominal Protection	NPCI = B/F	1
3- معامل الحماية الفعال The Effective rate of Protection	EPC = A-B/E-F	1. 3

المصدر: حساب الباحث بالاعتماد علي نتائج الجدول رقم (4،3،،2،1).اعلاه

يبين الجدول (3.5) أن القيمة المضافة العالمية ذات عائد موجب للعام 2022 مما يشير إلى قدرة صادرات الأيل السوداني علي إكساب عملات أجنبية صافية كذلك توضح القيمة الموجبة لـ(IVA)11138250 أن صادرات الابل السوداني تتمتع بتنافسية مطلقة هذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه عبد الكريم الهاشمي والفيل(2011م)حيث توصلوا إلى قيمة موجبة لـ(IVA) ويعزي ذلك للاستخدام القليل للمدخلات التجارية و أن صادرات السودانية وصادرات الإبل السوداني تمتاز بقيمة موجبة مضافة عالمية موجبة وعالية. وهذا يتسق مع فرضية البحث القائلة (تميز صادرات الإبل السوداني بقدرة تنافسية عالية).

وأشارت نتائج الجدول (3.5) إلي أن قيمة معامل كلفة المورد المحلي (DRC) والبالغة(1.1) كان الناتج اكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن المنتج لم يستخدم موارده بكفاءة مثلي. كما تشير نتائج الجدول(3.5) إلى إن معامل الحماية الاسمي للمخرجات, والمدخلات قد جاء بقيمة (1) تساوي الواحد الصحيح,وهذا يعني أن السعر الذي تعامل به المنتج يساوي للسعر العالمي.وليس هنالك اختلاف فعلي أو تشوهات بين الأسعار المحلية وأسعار الحدود أو الأسعار العالمية لصادرات الإبل السوداني. بينما تأتي قيمة معامل الحماية الفعال موجبة وهي (1.3)اكبر من الواحد الصحيح ،فهذا يعني أن الأثر الكلي للسياسة الحالية يتبعه حافز موجب صافي (دعم) لإنتاج وصادر سلعة الإبل.

حساب مؤشر الحصة في السوق :-

$$= x_{ij}^{k} \ / \ m_{i}^{k} \ ms_{ij}^{k}$$

حيث أن :

الحصة في السوق. ms_{ij}^{k}

x_{ij}^{k} صادرات السودان من الإبل إلى السوق السعودي .

m_{i}^{k} واردات السوق السعودي من الإبل .

جدول (3.6) يوضح حساب مؤشر الحصة في السوق للعام 2016 -2020-م

السنة	حساب مؤشر الحصة السوقية	مؤشر الحصة في السوق للإبل
2016	$\frac{14928}{506469}$	0.029
2017	$\frac{27397}{607459}$	0.045
2018	$\frac{4451}{549138}$	0.008
2019	$\frac{3727}{610148}$	0.006
2020	$\frac{2802}{284894}$	0.009

المصدر:حساب الباحث

تحليل جدول (3.6) أن حصة السودان في السوق السعودي لصادرات الإبل السوداني قد بلغت حوالي 0,045 عام 2017م كأكبر نسبة مما يؤكد الأفضلية للسوق السعودي , بينما بلغت أقل نسبة 0,006 لعام 2019م , فيما تذبذبت حصة السوق بين الارتفاع والانخفاض في الأعوام الأخرى , يرجع ذلك إلى زيادة حصة السودان في أسواق الدول العربية الأخرى كالكويت والأمارات ومصر بجانب أسواق العالم الأخرى وهذا يتفق مع فرضية الدراسة القائلة أن هنالك العديد من الأسواق الخارجية التي تستورد الإبل السودانية بنسب مختلفة من ضمنها مصر .

حساب مؤشر التنوع :-

Si = hij/hi

hij صادرات الإبل من إجمالي صادرات السودان .

hi صادرات الإبل من إجمالي الصادر العالمي .

جدول(3.7) يوضح حساب مؤشر التنوع للعام 2016 -2020م

السنة	حساب مؤشر التنوع	مؤشر التنوع للإبل
2016	$\frac{255459}{3093630}$	0.08
2017	$\frac{256445}{4100381}$	0.06
2018	$\frac{192207}{3478333}$	0.05
2019	$\frac{110279}{3734657}$	0.02
2020	$\frac{129763}{3802573}$	0.03

المصدر:حساب الباحث

تحليل جدول (3,7)

لخصت الدراسة في الجدول (3,7) أن السودان يتمتع بالتنوع في صادرات الإبل السوداني في الفترة 2016م -2020م حيث نجد أفضل مؤشر تنوع ,0,08 في عام 2016م بينما أقل تنوع 0,02 لعام 2019م حيث بلغ خلال الأعوام التالية (2017م,2018م ,2020م) على التوالي 0,06 , 0,05 ,0,03 وبالرغم من ذلك سجل مؤشر التنوع خلال فترة الدراسة قيمة أقل من الواحد الصحيح مما يعني أن هنالك درجة عالية من تنوع صادرات الإبل السوداني في صادر تتماشي مع هيكل الصادرات العالمية , مما يشير إلى القدرة التنافسية للسودان في صادر الإبل في الأسواق العالمية والعربية وهذا يتفق مع فرضية الدراسة القائلة(تتميز صادرات الإبل السوداني بقدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية والعربية).

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات وقائمة المراجع:

1.4مقدمـة :

يحتوي المبحث الرابع على النتائج وتوصيات الدراسة حيث أظهرت النتائج أن تذبذب صادرات الإبل السودانية يؤدي إلى نقص العائد من العملة الصعبة من خلال استخدامنا لمصفوفة تحليل السياسات لهذه الدراسة نجد أن الناتج اقل من الواحد الصحيح ، وذلك نسبة لفرض ضرائب من قبل الدولة من خلال استخدام الناتج اكبر من الواحد الصحيح نسبة للدعم من قبل الحكومة اتضح من خلال مؤشر التنوع أن صادر الإبل اقرب من الصفر يدل ذلك على وجود تنوع في الأسواق أظهرت التوصيات العمل على زيادة صادر الإبل تحسين بيئة الصادر وتحسين الناتج المحلي الإجمالي عن طريق زيادة الصادرات من الثروة الحيوانية والصادرات الأخرى تحسين بيئة الصادر حتى يزداد الطلب على الصادر ، تشديد الرقابة على الصادر ، دعم الحكومة للقطاع الخاص من التجار .

2.4 النتائج :-

تذبذب صادر الإبل من قطاع الثروة الحيوانية يؤدي إلى نقص العائد من العملة الصعبة .

من خلال استخدامنا لمصفوفة تحليل السياسات لهذه الدراسة نجد أن الناتج اقل من الواحد الصحيح وذلك نسبة لفرض ضرائب من قبل الدولة من خلال استخدام معدل الحماية الاسمي .

عند استخدام معامل الحماية الفعال نجد أيضاً النتائج اكبر من الواحد الصحيح نسبة للدعم من قبل الدولة ، وحوافز على تصدير الإبل .

ضعف التنافس في سوق الصادر وذلك نسبة للتكاليف الزائدة وظهور أسواق جديدة منافسة "الصومال-أثيوبيا"

اتضح من خلال مؤثر التنوع أن صادر الإبل اقترب من الصفر يدل ذلك على وجود تنوع في الأسواق .

3.4 التوصيات:-

العمل عل زيادة صادر الإبل عن طريق تحسين بيئة الصادر .

تحسين الناتج المحلي عن طريق زيادة الصادرات من الثروة الحيوانية والصادرات الأخرى .

تحسين بيئة الصادرات حتى يزيد الطلب على الصادرات للدول العربية والدول الأخرى .

تشديد الرقابة على صادر الإبل حتى لا يفقد الصادر بسبب التهريب .

دعم الحكومة للقطاع الخاص "التجار" وتخفيض الضرائب لتحفيزهم .

4.4 قائمة المراجع والمصادر:

المراجع:

السعيدي، احمد جاسم علوان (2008)، تحليل السياسة الزراعية لنظام محصول الأرز في العراق

السعيدي، احمد جاسم علوان (2008)، تحليل السياسة الزراعية لنظام محصول الأرز في العراق.

مصطفى, (2007) المعايير البيئية والقدرة التنافسية للمصادرات المصرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية،.،القاهرة، 2007، ص122.

هالة مختار محمد رشاد , محمود صادق العضمى , مسعد السعيد رجب, عبد هللا محمود عبد المقصود (2020)تقييم السياسات الزراعية لاهم محاصيل الحبوب باستخدام مصفوفة تحليل السياسات- مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر مجلد)28(، عدد)2(، 444-444، 2020

- محمود صادق العضمى - مسعد السعيد رجب - عبد هللا محمود عبد المقصود

سامية عبد المنعم محمود، و بابكر الفكي المنصور (2016) مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

يوسف خميس أبوفارس , مبارك محمد عبد المولى ,النزير محمد التوم شاع الدين (2004) الاقتصاد السوداني بين ضرورة والتأصيل ومطلوبات العولمة.

سيد, محمد عبد العزيز (2004) تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على بعض المؤشرات الاقتصادية الزراعية في مصر، أطروحة دكتوراة ،قسم الاقتصاد الزراعي ،كلية الزراعة، جامعة اسيوط

2.4.4: المواقع الالكترونية:

https://ar.m,wikipedia.org/wiki/

https://almalomat.com

http:// HYPERLINK "http://www.ofedmag.com - 2/1/2022

3.4.4: المصادر:

بنك السودان المركزي – بيانات كمية صادر الإبل.

وزارة الثروة الحيوانية والسمكية الاتحادية – الإدارة العامة للمحاجر وصحة اللحوم – الخرطوم.

4.4.4: المقابلات الشخصية:

مقابلة شخصية مع مدير محجر كسلا – د. هشام إبراهيم – بتاريخ 2022/6/25م .

العلاقة بين الاستثمار الاخضر والتنمية المستدامة

بالتطبيق على الفنادق الخضراء بجمهورية مصر العربية

د. محمد صلاح السيد شلبي
دكتوراه إدارة الأعمال – جامعة المنصورة

إبراهيم يوسف فرحات إسماعيل
باحث دكتوراه– جامعة المنصورة

المستخلص:

إن هَمَّ هاتيك الدراسة هو التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأخضر والتنمية المستدامة؛ وذلك بالتطبيق على الفنادق الخضراء بجمهورية مصر العربية.

والباحثان في سبيل ذلك اتّكأ على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى الاستبانة أداةً رئيسيةً لتجميع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة في مدينة شرم الشيخ لوجود عدد كبير من فنادق الخمسة نجوم سواء المستقلة أو التابعة لسلاسل عالمية، وتم اختيار بعض فنادق ذات فئة الخمس نجوم لأنها تمتلك سياسات خضراء على أنها عينة عشوائية ممثلة لباقي الفنادق، وقد تحقق تجميع آراء مسئولي تنفيذ البرامج الخضراء من خلال الإجابة عن الأسئلة الواردة في الاستبيان، وإن عينة الدراسة قد بلغت (62) مفردة، والباحثان في سبيل ذلك اتّكأ على برنامج (SPSS)؛ من أجل تحليل البيانات.

والدراسة انتهت إلى جملة مِن النتائج؛ منها ما يأتي:

أن ثمة علاقة ارتباط معنوية موجودة بين متغيرى الاستثمار الأخضر والتنمية المستدامة بالتطبيق على الفنادق الخضراء.

وأن ثمة تأثيرا معنويا موجودا للاستثمار الأخضر وقويا على التنمية المستدامة؛ وذلك بالتطبيق على الفنادق المتسمة بالخضراء.

والدراسةُ انتهت إلى جملةٍ مِن التوصيات؛ منها ما يأتي:

- تحميس الاستثمار الأخضر في قطاع السياحة وتحسينه وتشجيعه؛ لكي يساهم في رفع كفاءته.
- تطبيق التنمية المستدامة علي قطاع السلع والخدمات السياحية.
- وضع برنامج تقييم بيئي الزامي للفنادق مثل برامج تقييم الفنادق التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأخضر ، التنمية المستدامة، الفنادق الخضراء.

The relationship between green investment and sustainable development

(applied to green hotels in Arab Republic of Egypt)

Dr.Mohamed Salah Elsayed Shalabi Ibrahim Youssef Farahat Ismail

Abstract:

Purpose : This study aimed to investigate the relationship between green investment and sustainable development applying on green hotels in Arab Republic of Egypt.

Design/Methodology/Approach

Researcher employed a descriptive-analytical approach and used a questionnaire as the primary data collection tool. The study population was located in Sharm El-Sheikh, given the substantial number of five-star hotels, whether independent or affiliated with international chains. A selection of five-star hotels, possessing green policies, was chosen as a random representative sample of the entire hotel industry. Furthermore, the opinions of those responsible for implementing green programs were gathered through personal interviews, answering questions on the interview questionnaire. The study's sample size was (62) individuals, and the researcher used SPSS software to analyze the data.

Findings :

There is a significant correlation between the variables of green investment and sustainable development applied to green hotels.

There is a significant effect of green investment on sustainable development when applied to green hotels.

Recommendations:

- Encouraging green investment in the tourism sector to enhance its efficiency.
- Implementing sustainable development in goods and services of the tourism

sector.

- Establishing a mandatory environmental assessment program for hotels, similar to traditional hotel rating programs.

Keywords: Green Investment, Sustainable Development, Green Hotels

تمهيد

تسعى التنمية السياحية المستدامة لرفع القيمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إضافة إلى الإمكانات السياحية ككل من خلال تطبيق الاقتصاد الأخضر(صالح،2012)

لا تقتصر العلاقة بين الانسان والبيئة التى يعيش فيها على مدى تأثير كل منهما فى الآخر إنما ينظر الى البيئة أنها ملك للإنسان فعليه بالمجهود تحويلها إلى ثروات وهذا هو جوهر التنمية ، ومن هنا ظهرت فكرة التنمية المستدامة؛ وهدفها تحقيق ما يمكن مِن حاجات البشر والحد من الانحطاط البيئي، وإدارة ما تملكه الدولة من موارد، والتوجيه إلى السياسات الخضراء : الاقتصاد الأخضر ، والعمارة الخضراء والمدن صديقة البيئة ، والعواصم الخضراء.إضافة إلى المفاهيم البيئية فى موضوع التصنيع والإنتاج، مثل تقويم الأثر البيئى والإنتاج النظيف وترشيد الطاقة وإعادة الاستخدام والتدوير ومفاهيم الالتزام والإلزام ودعم نظم الإدارة البيئية وتفعيل سياسة التنمية المستدامة. (تقرير وزارة البيئة المصرية ،2016)

وانطلاقًا مِمَّا للعلاقة بين الاستثمار الأخضر والتنمية المستدامة مِن أهميّة، واستمرارا لجهود الباحثين السابقة فى هذا المجال وزيادة فى الإثراء الفكرى والمعرفى، جاءت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأخضر والتنمية المستدامة، بالتطبيق على الفنادق الخضراء بجمهورية مصر العربية

أولًا: تعريف المصطلحات المستخدمة في الدراسة

- **المتغير المستقل: الاستثمار الأخضر:** يعرف الاقتصاد الأخضر وفقا لبرنامج الأمم المتحدة المتعلق باللبيئة (UNEP) بأنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الإنسان وتحقيق لمبدأ المساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية، ويخفض من معدلات تندير الموارد الإيكولوجية، مع العناية في الوقت نفسه بالحد -على نحو ملحوظ- من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجي" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011).
- **المتغير التابع: التنمية المستدامة:** نمو كافة الإمكانات والطاقات الكامنة في المجتمع، وبشكل متوازي وشامل (أبو النصر ومحمد، 2017).

ثانيًا: الدراسات السابقة

أ) الدراسات المتعلقة بالاستثمار الأخضر:

1- دراسة (مشهور والشناوى , 2023)

كان هَمُّ هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على ما بين الاقتصاد الأخضر وبين التنمية المستدامة في المقاصد السياحية الواعدة مِن علاقة تأثيرية؛ وذلك من خلال دعم الاستثمار الأخضر للحد من التأثيرات المناخية. وفي ضوء اتجاه مصر نحو تحقيق جملة مِن المشروعات الخضراء؛ لتنفيذ التنمية المستدامة، يعد مكان مرسى علم أحد أهم المقاصد السياحية التي لها مستقبل جيد، والتي بإمكانها أن تنال مكانة خطيرة في خريطة السياحة في العالم؛ وذلك من جهة التوجه إلى الاقتصاد الأخضر وزيادة فرص الاستثمار الأخضر في المشروعات السياحية المختلفة والتي هي صديقة للبيئة، وذلك تماشيا مع توجه الدولة نحو تشجيع الاستثمار السياحي الأخضر والتوعية بأهميته الآن، وفي المستقبل؛ انسجاما مع الأزمات العالمية، والتي منها أزمة التغير المناخي؛ لمحاولة مواجهتها والتخفيف من حدة آثارها. وتأتي أهمية الدراسة إلى الوقوف على تحديد الفرص والإمكانات المتاحة للاستثمار في المنطقة في ضوء الاقتصاد الأخضر. والدراسة قد انتهت إلى أن ثمة علاقة

تأثيرية موجودة بين الاقتصاد الأخضر وبين التنمية السياحية المستدامة، وذلك في المقاصد السياحية المشرقة والتي لها مستقبل يبهر؛ كأساس للتقليل من التأثيرات المناخية من خلال دعم الاستثمار الأخضر.

2- دراسة (حسنين، 2023)

كان هَمُّ هذه الدراسة هو التعرف على موضوع التوجه إلى الاقتصاد الأخضر في الدول النامية. والبحث استعرض ذلك الأمر من طريق جملة محاور متعددة. والبحث أوضح أن تغير المناخ وما ترتب عليه من آثار سلبية على البيئة والموارد كان السبب الرئيسي الدافع للبحث عن حلول لمواجهة هذا الأمر، وأن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يعد من أهم هذه الحلول. والاقتصاد الأخضر مصطلح يدل على الأنشطة التي تصادق البيئة؛ مما يجعلها تعزز موضوع التنمية المستدامة. وتوجد عدة مصطلحات تستخدم أيضاً للدلالة على هذا النوع من الاقتصاد. وأشار البحث كذلك إلى مجموعة من الفرص المتاحة أمام الدول النامية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر مثل: مجال الطاقة المتجددة، ومجال النقل المستدام والمباني الخضراء وإعادة التدوير وغيرها من المجالات الأخرى. وعلى الرغم من هذه الفرص الاستثمارية المتاحة إلا أن هناك عدة عقبات في هذا السياق؛ كانت مشكلات تمويل هذه المشروعات من أهمها، لاسيما والظروف الاقتصادية صعبة جدا؛ إذ تعاني منها الدول النامية، وكذلك الأزمات المتكررة، أضف إلى هذا التقنيات المتطورة اللازمة لهذه الاستثمارات، وأيضاً نقص الخبرة والعمالة الماهرة في هذه المجالات، وتفضيلات وأذواق المستهلكين التي قد لا تقبل على شراء المنتجات الخضراء. والبحث أشار أيضًا إلى بعض التجارب الناجحة التي قامت بها بعض الدول في ذلك المجال. وكان ختام البحث استعراض تجربة الاقتصاد المصري وجهود الحكومة نحو التحول للاقتصاد الأخضر، وأهم الصعوبات والمعوقات التي من شأنها مواجهة هاتيك الجهود.

ب) الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة:

1- دراسة (لطفي، 2023)

سلطت الدراسة الضوء على دور الدولة المصرية الجديدة في تحقيق التنمية المستدامة، ففي الآونة الأخيرة نالت التنمية المستدامة اهتمام عظيما من جهة حكومات الدول وهيئاتها المعنية؛ بأن استخدم لفظ (التنمية المستدامة)؛ للدلالة على التوجه الحثيث لتنفيذ شيء نوعي من المساواة العادلة بين أفراد الأجيال الآن وأفراد الأجيال في المستقبل. ويعتبر السعي لتنفيذ التنمية المستدامة هو نتيجة لترابط الأهداف الاستراتيجية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتكاملِها، وهو ما شجعته بقوة القيادة السياسية في مصر؛ لتنفيذ إصلاح اقتصادي تام وشامل، ومؤسس على الاهتمام بالأبعاد البيئية ومراعاتها. وفي هذا الاطار، حققت مصر في عددًا كبيرًا من التغييرات في الرعاية الصحية والتعليم وسياسة الإصلاح الاقتصادي خلال العقد الماضي. كما أنها تتطلع بشكل متزايد نحو سياسة التنمية التي تحل المشكلات بشكل قوي ومتماسك على جهة التأكيد، وذلك بما يتماشى مع نظام التنمية المستدامة واستراتيجية: رؤية 2030، والتي تلقي الضوء على الحاجة إلى تأثيرات إيجابية غير مباشرة من الاستثمارات الكائنة في التنمية البشرية.

2- دراسة (النشار، 2023)

تشكل بيئة الطبيعة دورا جليلا في تكوين المجتمعات من حيث النظم السائدة بين أفرادها، وتشكيلها الشكل الاجتماعي العادات والتقاليد السائدة فيها. وقطاع السياحة قطاع استراتيجي مهم ومؤثرة على أنماط الحياة في المجتمعات المحلية القائمة عليه، وفي طريق تنفيذ تنمية مستدامة لهذا القطاع كان لابد من دراسة الارتباط الوثيق بين السياحة والبيئة بأنظمتها المختلفة المصنوعة والطبيعية والثقافية والاجتماعية.

ومما تركز عليه الدراسة المناطق التي لها حساسية بيئية مرتفعة، أو المناطق المحمية؛ لأنها مؤثرة بشدة على النظم الاجتماعية لأفرادها وعلى نمط النشاط السياحي المسموح به في تلك المناطق إلى جانب أنها تستلزم تحديدا دقيقا لخصائص المنشآت السياحية التي يمكن أن تشيد بها حيث يجب الالتزام بمبادئ التصميم البيئي والإيكولوجي في طريق تنفيذ شيء نوعي جديد من التنمية المستدامة والسياحة الخضراء مع مراعاة الشروط التصميمية الخاصة بالفنادق البيئية. وذلك مما يتأسس عليه أمور كثيرة بالنظر إلى تقديم محاولات وأساليب من شأنها أن تعزز صياغة معايير دقيقة لتصميم الفندق البيئي منها العمل علي تطوير المجتمعات المحلية بشكل يؤكد أصالتها ويحافظ علي شخصيتها وثقافتها.

مدي الإفادة من الدراسات السابقة على هذا البحث: إن البحث الحالي قد أفاد من الدراسات السابقة على هذا البحث في أوجه عديدة، منها ما يأتي:

1. إثراء جوانب الإطار التنظيري للبحث.
2. المنهج المختار؛ ليسير عليه البحث، والإفادة من الخطوات العلمية التي طبقت في إطاره.
3. تحديد أفراد عينة الدراسة، وبناء أداة البحث المستخدمة -الاستبانة- وتحديد فقراتها، واختيار المعالجات المتعلقة بالإحصاء؛ والتي تناسب البحث، وتفسير ما انتهى إليه البحث من نتائج، وتحليله.

ثالثًا: مشكلة الدراسة

إن تطبيق المبادرات الخضراء من شأنه أن يوفر بيئة صحية وآمنة للعمل، وتقديم خدمة جيدة في بيئة نظيفة ، ويقلل المصروفات التي قد تتسبب في وجود مخاطر بيئية (MENSAH,2006 وعلى ذلك فإنه يمكن تلخيص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما طبيعة ما بين الاستثمار الأخضر والتنمية المستدامة مِن علاقة الارتباط فى آراء مسئولى تنفيذ البرامج الخضراء بالجمهورية العربية المصرية؟
2. إن للاستثمار الأخضر تأثيرا على التنمية المستدامة في آراء المسئولين عن البرامج الخضراء تنفيذا وتحقيقا بالجمهورية العربية المصرية، فما هذا التأثير؟
3. ما التوصيات المقترحة؛ من أجل تطوير التنمية المستدامة للفنادق الخضراء بجمهورية مصر العربية؟

رابعًا: أهداف الدراسة

إن الباحثين سعيا - في نور استحضار مشكلة الدراسة - إلى تنفيذ هدفين أساسين؛ هما:

1- تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأخضر وبين التنمية المستدامة في آراء المسئولين عن البرامج الخضراء تنفيذا وتحقيقا بالجمهورية العربية المصرية.

2- تحديد ما للاستثمار الأخضر على التنمية المستدامة من تأثير في آراء المسئولين عن البرامج الخضراء تنفيذا وتحقيقا بالجمهورية العربية المصرية.

خامسًا: فروض الدراسة

الفرض الأول: إن ثمة علاقة ارتباط لها دلالة إحصائية موجودة بين الاستثمار الأخضر وبين التنمية المستدامة في آراء المسئولين عن البرامج الخضراء تنفيذا وتحقيقا بالجمهورية العربية المصرية.

الفرض الثاني: إن ثمة علاقة تأثير لها دلالة إحصائية موجودة بين الاستثمار الأخضر وبين التنمية المستدامة في آراء المسئولين عن البرامج الخضراء تنفيذا وتحقيقا بالجمهورية العربية المصرية.

سادسًا: أهمية الدراسة

إن للدراسة أهمية كائنة في تناولها موضوع الواقع التنموي بالجمهورية العربية المصرية من حيث تحليله، وفي تناولها ما يواجه هذا الموضوعَ مِن تحديات، والتعرف على الإمكانات المتاحة لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة من خلال دعم الأعمال الريادية بمجيء العام 2030 وفق الأجندة التي أطلقتها الأمم المتحدة في العام 2015.

ويمكن بيان ما للدراسة من أهمية على المستوى العملي والمستوى العلمي على النحو الآتي:

أ) الأهمية العلمية:

ترتكز الأهمية العلمية لهذه الدراسة على الآتي:

1. أن نتائج الدراسة قد تساهم في إثراء المعلومات وزيادة المعارف في موضوعي الاستثمار الأخضر والتنمية المستدامة، واللذان يعتبران من الموضوعات الهامة.
2. المساعدة في فتح المجال أمام الباحثين لمزيد من الدراسة والتحليل في متغيري الدراسة من خلال نتائج وتوصيات الدراسة.

ب) الأهمية التطبيقية:

يتمثل ما للدراسة من أهمية تطبيقية في مساعدتها للقائمين على التنمية المستدامة بمصر في معرفة مدى تأثير أبعاد الاستثمار الأخضر على التنمية المستدامة، فنتائج هذه الدراسة ستُوفر بيانات ومعلومات لمتخذي القرارات ربما تُسهم في تحسين الأداء الاستراتيجي لقطاع الفنادق بالجمهورية العربية المصرية.

سابعا: حدود الدراسة:

1. الحدود البشرية: إن التطبيق في الدراسة سيقتصر على مسئولي البرامج الخضراء بالجمهورية العربية المصرية تنفيذا وتحقيقا.
2. **الحدود المكانية**: إن هذه الدراسة تطبق على عدد 16 فندقا من فنادق شرم الشيخ.
3. **الحدود الزمانية**: إن لهذه الدراسة إجراء سيكون في العام 2023م ـــ 1445هـ.
4. **الحدود الموضوعية**: إن المصطلحات الواردة في الدراسة والحدود المفاهيمية فيها هو ما ستقتصر الدراسة عليه.

ثامنا: منهجية الدراسة:

بناءً على ما للبحث من طبيعة وأهداف يبتغي تحقيقها؛ اتكأت هذه الدراسة على طريقة الوصف التحليلي، وهي من الأساليب شائعة الاستخدام في البحث والتعلم البشري، والتي تحاول من خلالها وصف الظاهرة قيد الدراسة؛ باعتبار أنها أنسب طريقة لتنفيذ ما للبحث من أهداف؛ بموضوعية مصحوبة بدقة متناهية، فهي تعتمد على المراقبة والتتبع الدقيقين، الكمي أو النوعي، لظاهرة أو حدث محدد؛ وذلك في مدة زمنية معينة، فترة واحدة أو عدة فترات، لتحديد الظواهر أو الأحداث في السياق والسياق، واستخلاص النتائج والتعميمات التي تساعد على فهم وتطوير الواقع.

تاسعًا: الإطار النظري

المتغير المستقل: الاستثمار الأخضر

اولاً : مفهوم الاستثمار الأخضر وأهميته :

يمكن تعريفه على أنه أسلوب وميكانيكية تهدف فى الأساس إلى تحسين الحياة البشرية سواء كانوا أشخاص أو كيان مجتمعى هذا بجانب عدم المساس بالبيئة وذلك للتقليل من مخاطر من شأنها إيذاء البيئة إذا واجهتها, وأما على المستوى الميدانى فيعرف الاستثمار الأخضر بأنه جهود مشتركة يقوم بها القطاع الخاص والقطاع العام؛ تسعى وتؤدي إلى مزيد معدلات حفظ ما يتاح من موارد وصيانتها والحفاظ عليها، مع الحد من الغازات الكربونية والمخلفات والتلوث الذى يؤدى الى حدوث خلل فى النظام الكونى والبيئى ويهدد سلامته وتوازنه ويهدف الاستثمار النظيف أو ما يسمى بالأخضر إلى العمل على ازدياد حجم الاقبال على الخدمات والمنتجات الخضراء .(تقرير وزارة البيئة ، 2016)

ثانياً : الخصائص المشتركة الناشئة لمفهوم الاستثمار الأخضر :

يتميز الاستثمار الأخضر بمجموعة من الخصائص ويعتبر من أهمها:

1) الاستثمار الأخضر أحد الطرق الفعالة لتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولا تستطيع الاستغناء عنه.
2) يساعد الاستثمار الأخضر على تفعيل مبدأ التكامل مع مفردات ومؤشرات التنمية، نحو: البعد البيئي، والبعد الاجتماعي والبعد الإداري والبعد الاقتصادى. لذلك ينبغى أن تطوع الاستثمار الأخضر مع الوضع الحالى للدولة والظروف الاقتصادية الخاصة بها ، بمشاركة جميع اجهزة الدولة من اجل تطبيق جوانب الاستثمار النظيف (الأخضر).(وزارة البيئة الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية، 2021) .

لقد أنجزت البشرية الكثير من الرفاهية المتعلقة بالاقتصاد، وكذلك الرفاهية المتعلقة بالمجتمع على سبيل التبع؛ وذلك بسبب اتباع أساليب الاستثمار الاقتصادى، والطريق المتوقع منه إزالة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وحلها، فرأت حكومات الدول أن أمثل حلٍّ للمشكلات: هو الاستثمار الأخضر فى الطاقة النظيفة ، ولكى يتم تطبيقه سعت الدول لوضع سياسات واستراتيجيات اقتصادية وقانونية وأنشطة مختلفة لتفعيل الاستثمار وتذليل أى معوقات وكانت نتيجة تفعيل ذلك الاستثمار وخيمة وضارة بالبيئة وذلك بسبب عدم الالتفات الى ضرورة تحقيق الاستثمار ولكن بطريقة لا تؤثر على البيئة او تضر بها او تشكل لها أى مساس.

لذلك سعت الحكومات الى وضع الاشتراطات والالتزامات والقيود المحكمة التى تجعل من الاستثمار وسيلة للحفاظ على البيئة بدلا من الاضرار بها ومن هنا ظهرت مفاهيم الاستثمار النظيف أو ما يسمى بالأخضر والتى تسعى تلك المفاهيم الى تحقيق توازن بين تحقيقه وعدم المساس بالبيئة وان يكون هناك استغلال عقلانى لموارد الدولة الطبيعية دون الإخلال بها.

وتسعى مصر مثلها مثل دول العالم أجمع نحو تحقيق الاستثمار الأخضر النظيف؛ لأنها أبصرت فيه الغوث من تغيرات البيئة والمنقذ من مخاطرها؛ مما يهدد البيئة بشكل مباشر, وتتعدد قطاعات ومجالات الاستثمار الأخضر؛ ما بين استثمار يتعلق بمجال الطاقة المستدامة، وآخر يتعلق بمجال المياه، وثالث يتعلق بمجال النقل المستدام ومنها فى مجالات طاقة الرياح ، وايضا مجال الطاقة الشمسية.

وخطَتْ الوزارات - في سبيل اعتقادها ضرورة وأهمية تفعيل وتحقيق الاستثمار الأخضر – أكثر من سبيل، وأطلقت كثير من المشروعات التى تهدف الى تحقيقه، وقد أعلنت تنفيذها؛ وذلك من أجل تحقيق تنافسية فى العمل للوصول الى منافسة عالمية؛ فنجد ارتفاعا فى حجم المشروعات الخضراء بنسبة 15% عام 20/2021 إلى 30% عام 21/2022 وصولا إلى 50% عام 24/25 . (وزارة البيئة ، الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية ، 2022) .

ثالثاً : مبادرات الاستثمار الأخضر الوطنية:

اشتملت خطة مصر فى عملية التوجه من الاستثمار المعتاد التقليدى إلى الاستثمار الأخضر على عدة اتجاهات وعناصر مختلفة أهمها التنافسية فى تحقيق الأهداف المرجوة من جراء تنفيذ ذلك النوع من الاستثمارات. ولقد اعتمدت مصر وحكومتها خطة كبيرة طويلة المدى للطاقة الربحية ووضعت هدف لها يتمثل هذا الهدف فى تحقيق 20 فى المائة من الالتزامات فى مجال الكهرباء مع بداية عام 2025 تصل الطاقة الربحية 12 فى المائة منها. ودعمت مصر فى عام 2020 بحوالى 1.3 بليون دولار وذلك من أجل استخدامهم فى مشروعات عملاقة لها علاقة مباشرة بتوليد الطاقة من مصادر متعددة لا تنضب. (وزارة البيئة، الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البينية ، 2021)

ولقد زاد عدد المشروعات الخضراء الموجودة بخطة العام المالى 20/2021 ووصل الى نحو (691) مشروع تبلغ تكلفتها حوالى (447.3) مليار جنيه، حيث تم تخصيص حوالى 13.9% من عوائد مشروعات الاستثمار التقليدى لتخصص للاستثمار النظيف طبقا لما حققته عمليات التخطيط وقد وصلت قيمة نصيب مصر من الاستثمارات الخضراء القابلة للتنفيذ (1.9) مليار دولار حتى أول سبتمبر 2020 , 16% فى مجال الطاقة المتجددة، 19% فى مجال النقل النظيف 26% فى مجال المياه والصرف الصحى 39% من أجل الحد من التلوث .(برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، 2022)

المتغير التابع: التنمية المستدامة

1) مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

مما هو معروف في سياقنا: أن مفهوم التنمية العام يعكس مرحلة التطور والاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، لكونها تسعي لتحقيق تطور شامل في مفاصل الحياة بأشكال مختلفة تهدف إلى أن يكون في المجتمع تطور واستقلال ورفاهية؛ بما ينسجم مع ما يَحتاج إليه، وما يلزمه من إمكانيات فكرية واجتماعية واقتصادية؛ وبذلك يظل مفهوم التنمية مرتبطا بالرؤية الأيدلوجية والعلمية لصاحب تعريف هذا المفهوم. لذلك هناك اختلافات في تعريف التنمية، فمثلا: التنمية عند علماء الاقتصاد تعرف على أنها تحقيق النمو في الإنتاج

درجةً ومستوًى، وبالتالي ينعكس على مستويات الدخل القومي والأسري لتحقيق مزيدًا من الرفاهية. أما علماء الاجتماع فينظرون الى التنمية بأنها تغيير اجتماعي منظم يستهدف إجراء تغيير سلوكي في الأعراف والثقافات، يتسم ذلك التغير بالمرونة وأن يكون منفتحا على الثقافات والسلوكيات الجديدة (أبو النصر ومحمد، 2017).

2) أبعاد التنمية المستدامة:

والمؤتمر العالمي الخاص بالمناخ وعمليات التنمية المستدامة فى جوهانسبرج عام 2000: قد ركز على الأبعاد الرئيسية لفكر التنمية المستدامة بأبعاد ثلاثة وهى :(Steurer et al., 2005)

البعد الأول : البعد الاقتصادى ويعتمد على رفع المستوى المعيشى للفرد وذلك عن طريق رفع نصيبه فى الاحتياجات الاساسية ؛ ويتطلب لتحقيق هذا أمثل استخدام لما يتاح من موارد الطبيعة؛ بحيث يتحقق ما يمكن من أفضل عائد بأقل ما يمكن من تكاليف.

البعد الثانى : البعد الاجتماعى ويتضمن العوامل والصفات الشخصية وعلاقات الفرد بمن يحيط به فى مجتمعه واشكال التواصل والترابط والعلاقات الفردية.

البعد الثالث : البعد البيئى

إن أهم الأبعاد فى تلك الدراسة لهو البعد البيئي؛ حيث تشكل البيئية وعناصرها نواة حركة السياحة والاهتمام بتلك البعد من شأنه أن يرتفع مستوى الخدمة السياحية جودة وتحسينا، وكذلك استمرارها ، وإن التغيرات المتعلقة بالمناخ لتشكل أحد التحديات المعاصرة التي تواجه البيئة وتؤثر عليها بطريق مباشر وتعوق عمليات التنمية المستدامة وبالتالى تؤثر سلباً على حركة السياحة خدماتها. (وزارة البيئة الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ، ٢٠١٦)

عاشرًا: أداتا الدراسة:

1- مقياس التنمية المستدامة (عيد وشعبان، 2021) ويتكون المقياس من (10) عبارات، وقام الباحثان باستخراج دلالات الصدق الظاهري للمقياس؛ من طريق عرضه على (11) محكما من أساتذة الإدارة.

2- مقياس (شريف وسليمان ، 2020) ويتكون المقياس من (36) عبارة، وقام الباحثان باستخراج دلالات الصدق الظاهري للمقياس من خلال عرضه على (11) محكم من أساتذة الإدارة.

الحادي عشر: مجتمع الدراسة وعينتها:

إن مجتمع البحث كائن في مدينة شرم الشيخ لوجود عدد كبير من فنادق الخمسة نجوم سواء المستقلة أو التابعة لسلاسل عالمية. وتم اختيار بعض فنادق الخمسة نجوم لأنها تمتلك سياسات خضراء تمثل عينة عشوائية ممثلة لباقي الفنادق (كونكورد السلام سينساتوري ، منتجع وايت هيلز، تي كونتيننتال ، فندق شتيجنبرجر شرم ، أورينتال ماربيلا ، فور سيزونز ريزورت، صن رايز تيرنا أكوبارك ، هيلتون الشلالات ، شيراتون شرم ، راديسون بلو ، منتجع ريكسوز بريميوم ، ريجينسي بلازا، جراند أزور، كورال مس هولداي نيلدج ، سافوي حياة ريجينسى ، صن رايز مونتي). كما تم تجميع

آراء مسئولي تنفيذ البرامج الخضراء من خلال الإجابة عن الأسئلة الواردة في استمارة المقابلة الشخصية.

وصف لخصائص ما للدراسة من عينة ومن متغيـرات ديموغرافية: فيما يأتي نستعرض بالعرض الجدولى والبياني ما للدراسة من أفراد عينة، ومن خصائص ديموغرافيـة؛ وذلك مـن جهة الجنس، وفئة العمر، والمؤهل التعليمي أو العلمي، وعدد سنوات التجربة والخبرة في هذا المجال، تم وصف عينة الدراسة كالتالي:

جدول (1): المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
النوع	ذكر	43	%70
	أنثى	19	%30
	المجموع	**62**	**%100**

تابع جدول (1)

العمر	أقل من 30 سنة	37	%60
	من 30 إلى 40 سنة	12	%19
	من 40 إلى 50 سنة	9	%15
	اكثر من 50 سنة	4	% 6
	المجموع	**62**	**%100**
المؤهل العلمي	بكالوريوس	49	%79
	ماجستير	9	%15
	دكتوراه	4	% 6
	المجموع	**62**	**%100**
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	29	%47
	من 5 سنوات وأقل من 10	13	%21
	من 10 سنوات وأقل من 15	9	%15
	من 15 سنة وأقل من 20	7	%11
	اكثر من 20 سنة	5	%6

المصدر : أعدَّه الباحثان؛ تأسيسا على ما للتحليل الإحصائي من نتائج.

الثاني عشر: الأساليب الإحصائية

(1) **أسلوب بيرسون**:يستخدم لقياس ما بين متغيري الدراسة من علاقة الارتباط.

(2) **الانحدار البسيط**: يستخدم لقياس ما بين متغيري الدراسة من علاقة التأثير.

الثالث عشر: نتائج الدراسة

جدول (2): معاملات الثبات للمكونات الفرعية والدرجة الكلية للاستبيان (ن=62)

البعد	عدد العبارات	معامل الثبات
التزام الفنادق بتدريب العاملين على أهمية الاستثمار الأخضر	7	713,0
توعية العاملين بأهمية الاستثمار الأخضر وحماية البيئة	6	622,0
الحرص على عدم تلويث الأماكن العامة والطبيعية	7	812,0
يقوم الفندق بنشاطات متعلقة بالبيئة بشكل كافي	7	865,0
أهداف وأبعاد التنمية المستدامة	9	777,0
الدرجة الكلية	36	742,0

المصدر : أعدَّه الباحثان؛ تأسيسا على ما للتحليل الإحصائي من نتائج.

يَبِينُ لنا من جدول (2) أن معاملات الثبات للأبعاد والدرجة الكلية تراوحت بين (٠,٦٢٢ -٠,٨٦٥)، وجميعها فوق: (٦٠%)؛ مما يكشف عن أن لفقرات كل مجال من هاتيك المجالات اتساقا داخليا، وبالتالي يدل هذا على أن فقرات الاستبيان كان بيها اتساق داخلي، هذه القيم مناسبة مما يؤكد صلاحية ومدلوليه الاستبيان في اختبار الفروض. وأما ثبات الاستبيان فقد قام الباحثان بحسابه؛ من طريق التجزئة النصفية لعبارات الاستبيان حيث بلغ معامل الارتباط بين نصفي الاستبيان (٠'٧٩٨) وباستخدام معادلة التصحيح لسبيرمان وبراون بلغ معامل الثبات للاستبيان ككل ،(٠,٧٤٢) ، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن الاستبيان يتمتع بقدر مرتفع من الثبات.

جدول (3): معامل ارتباط بيرسون عند دلالة 0.05

المتغير	المستقل (برنامج جامب)	التابع (التنمية المستدامة)
المستقل (برنامج جامب)	1	0.721
التابع (التنمية المستدامة)	0.721	1

المصدر: أعده الباحثان؛ تأسياسا على ما للتحليل الإحصائي مِن نتائج.

إن بين المتغير المستقل (برنامج جامب) والمتغير التابع (التنمية المستدامة) علاقة ارتباط موجبة؛ عند دلالة إحصائية 5%.

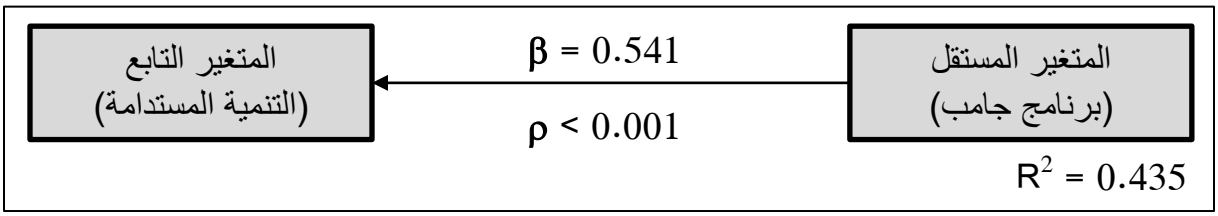

شكل(1) :تأثير برنامج جامب على التنمية المستدامة
المصدر: أعده الباحثان؛ تأسياسا على ما للتحليل الإحصائي مِن نتائج.

إن للمتغير المستقل (برنامج جامب) تأثيرا موجودا على المتغير التابع (التنمية المستدامة) عند $\rho < 0.001$.

الرابع عشر: التوصيات

تحقيقاً لمستويات جيدة من تطبيق البرامج الخضراء في الفنادق، انتهت الدراسة إلي جملة من التوصيات، منها ما هو متوجه إلى إدارة الفنادق والبعض الأخر إلي الحكومة المصرية.

أولا: التوصيات الموجهة إلي إدارة الفنادق

- تخصيص إدارة مستقلة مختصة بإدارة الشئون البيئية داخل الفنادق.
- العمل البيئي وفق خطة استراتيجية محددة الأهداف والخطوات.
- المشاركة في برامج التقييم الخضراء العالمية مثل برنامج LEED و Green Globe والتي تمد الفنادق بالمعلومات الجديدة دائماً عن الثورة الخضراء في الفنادق، بالإضافة إلي أن تلك البرامج تقوم بعمليات مراجعة بيئية دورية مستمرة علي الفنادق المشتركة فيها. كما أن شهادات التقييم الخضراء تعتبر أداة تسويقية قوية.
- دمج برامج التدريب البيني ضمن البرامج التقليدية للتدريب، وتفعيل ندوات ولقاءات دائمة بالعاملين لنشر الوعي البيئي بينهم لجعله من أسس ثقافة المنشأة.
- في حالة إنشاء فنادق جديدة يفضل بناؤها وفق معايير البناء الأخضر، لأن ذلك أفضل كثيراً من تحويل الفنادق التقليدية إلي خضراء من الناحية المادية.
- الاستفادة من قصص النجاح للفنادق الخضراء العالمية مثل التركونتيننتال وماريوت.

ثانيا: توصيات إلى الجهات الحكومية

إصدار تشريعات بيئية خاصة بالفنادق علي النحو التالي:

- وضع برنامج تقييم بيئي الزامي للفنادق مثل برامج تقييم الفنادق
- المراجعة البيئية الدورية المستمرة على الفنادق.
- دعم الفنادق الخضراء من خلال تقديم قروض ميسرة الدعم الفني، وتخفيض الرسوم الجمركية الخاصة بأجهزتها، وإنشاء مصانع قريبة لتدوير ما هو تقليدي مِن المخلفات.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

أبو النصر، مدحت؛ ومحمد، ياسين مدحت (2017).التنمية المستدامة مفهومها وأبعادها و مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

لطفي، وفاء (2023). الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات، مجلة السياسة والاقتصاد، 19(18), 217-244.

النشار، ريم فاروق (2023). المجتمع المحلي وتأثيره على السياحة الخضراء في ضوء التنمية المستدامة - دراسة حالة الفنادق البيئية، المجلة العلمية للسياحة والفنادق والتراث، 6(1)، 31-50.

حسنين، صلاح حامد محمد (2023). استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول النامية -الفرص والتحديات، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، 4(2)، 465-520.

مشهور، نهلة عبد الوهاب عبد الصادق؛ والشناوي، سماح عبد الحفيظ يوسف محمد (2023). الاقتصاد الأخضر كأداة للحد من التأثيرات المناخية في تنمية المقاصد السياحية الواعدة وزيادة فرص الاستثمار الأخضر -دراسة حالة مدينة مرسى علم، المجلة الدولية للسياحة والأثار والضيافة، جامعة بني سويف، 3(2)، 366-391.

صالح ،هايدي محمود على (2012) ،الاقتصاد الأخضر طريق نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة،مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة،مجلد 9 ،عدد 1 ،كلية السياحة والفنادق ،جامعة قناة السويس.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011). نحو اقتصاد آخر -مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2022). نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، نيروبي.

تقرير وزارة البيئة (2016). تقرير حالة البيئة المصرية.

وزارة البيئة،الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية (2021). مصر.

وزارة البيئة،الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البينية (2022). مصر.

شريف , عماد سامي حبيب و سليمان ، شريف جمال سعد.(2020).تقييم الوعى البيئى لدى العاملين بالفنادق الخضراء ، مجلة كلية السياحة والفنادق , جامعة المنصورة.

Mensah, I. (2006). Environmental management practices among hotels in the greater Accra region, Hospitality Management, Vol. 25, PP. 414-431.

Steurer, Reinhard & Langer, Markus & Konrad, Astrid & Martinuzzi, Andre. (2005). Corporations, Stakeholders and Sustainable Development I: A Theoretical Exploration of Business–Society Relations. Journal of Business Ethics. Vol. (61).263-281

العلاقة بين برنامج جامب للتفكير (JUMP) والتنمية المستدامة
دراسة تطبيقية على عينة من العاملين بوزارة التربية العراقية

علي رفعت أحمد السيد — **أحمد محمد محمد ناصف**

باحث دكتوراه – جامعة المنصورة — **باحث ماجستير – جامعة المنصورة**

المستخلص:

قد سعت هاتيك الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين برنامج جامب للتفكير والتنمية المستدامة؛ وذلك بالتطبيق على العاملين بـ: (وزارة التربية) بالعراق.

والباحثان استخدما المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة؛ كأداة رئيسة لجمع البيانات. وقد تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين بوزارة التربية بالعراق، وبلغت عينة الدراسة (390) عاملًا، والباحث قد استخدم برنامج (SPSS)؛ مِن أجل تحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة لجملةٍ مِن انتائج؛ أهمها ما يأتي:

قد وُجدت علاقة ارتباط معنوية بين متغيري برنامج جامب للتفكير والتنمية المستدامة؛ وذلك بالتطبيق على العاملين بوزارة التربية بالعراق.

قد وُجد تأثير معنوي لبرنامج جامب للتفكير والتنمية المستدامة؛ وذلك بالتطبيق على العاملين بوزارة التربية بالعراق.

وقد أوصت الدراسة بجملةٍ مِن التوصيات؛ منها ما يأتي:

تدريب العاملين بوزارة التربية بالعراق على استراتيجيات برنامج جامب للتفكير.

تشجيع الوزارات العراقية الأخرى على تبنى استراتيجيات برنامج جامب للتفكير.

الكلمات المفتاحية: برنامج جامب للتفكير، التنمية المستدامة، وزارة التربية بالعراق.

The Relationship between JUMP Thinking Program and Sustainable Development (Applied to the Employees of the Ministry of Education in Iraq)

Ali Refaat Ahmed Elsayed
PhD researcher – Mansoura University

Ahmed Mohamed Mohamed Nasef
Master's researcher - Mansoura University

Abstract:

This study aimed to examine the nature of the relationship between JUMP Thinking Program and sustainable development applied to the employees of the Ministry of Education in Iraq. Researcher utilized the descriptive-analytical approach , and the questionnaire was the primary data collection tool . The study population consisted of all employees in the Ministry of Education in Iraq, and the study sample size was (390) workers. The researcher employed the (SPSS) program for data analysis.

Findings:

There is a statistically significant correlation between JUMP Thinking Program and sustainable development applied to the employees of the Ministry of Education in Iraq.

There is a significant impact of JUMP Thinking Program and sustainable development applied to the employees of the Ministry of Education in Iraq.

Recommendations

Training employees of the Ministry of Education in Iraq on the strategies of JUMP Thinking Program.

Encouraging other Iraqi ministries to adopt the strategies of JUMP Thinking

Program.
Keywords: JUMP Thinking Program , Sustainable Development , and Ministry of Education in Iraq.

تمهيد

لقد أصبح موضوع التفكير وتنميته وتحفيز الإبداع يُشكل بؤرة اهتمام معظم المؤسسات؛ لأن زيادةَ المتدربين بمهارات التفكير مِن شأنه أن يقويهم في مواجهة الحياة المعاصرة، وتحدياتها، فإن أغلب البشر ينتابهم إحساس بالعجز أمام مواقف الحياة ومشكلاتها المختلفة، وهذا بحث في أسباب العجز عن حل تلك المشكلات وطرق معالجتها، حيث إن أكثر الناس لا يفكرون بإبداع بقدر ما يكررون أنماط التفكير المعتادة والسبب في ذلك أننا دربنا عقولنا على اتخاذ طرق تفكير مختصرة ونظل نتعلم خلال حياتنا المزيد والمزيد من طرق التفكير المختصرة التي تساعدنا على الإسراع بإنجاز الأنشطة المعتادة لنوفر المزيد من الوقت لأنشطة أخرى (Moussa, 2015).

والمؤسف أن معظمنا يبدع في صنع اختصارات عقلية يصعب عليه التخلي عنها فيظل أسيراً للتقليد والجمود، ولذلك فقد صُمِّم برنامج جامب ليساعد على تحديد الاختصارات العقلية التي تمارسها تلقائيا ويزودك بطرق للتحرر منها (Moussa, 2015).

يشير تحقيق التنمية الى قدرة الدولة في تعظيم مواردها البشرية والاقتصادية والطبيعية، بهدف زيادة الإنتاج لتلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها. أما التنمية المستدامة (Sustainable Development) فهي مِن المصطلحات الحديثة نسبيا؛ مما يشير إلى أن هدف التنمية هو أن ينهض المجتمع، وأن يتوفر له مستوى من الحياة الكريمة لأفراده. زد على ذلك حفظ حقوق الأجيال الآتية بما يملكه المجتمع من موارد. وهذا يتطلب استثمار ما تملكه الدولة مِن موارد طبيعية مختلفة، نحو: المياه والطاقة والموارد المعدنية والتربة، وغير ذلك؛ بشكل رشيد وكفؤ (الراوي، 2023).

وقد اعتمدت وزارة التخطيط العراقية، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة، استراتيجية التنمية المستدامة عام 2030، والتي تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق العيش الرغيد مع حماية التوازن البيئي والإيكلوجيا. إلا أن العراق مر خلال السنوات الخمسة الأخيرة، بظروف شكلت عقبات وتحديات كبيرة في مسيرة التنمية المستدامة، وتمثلت تلك الظروف في الحرب على الإرهاب وتراجع أسعار النفط وجائحة كرونا وتفشي الفساد.

وللوقوف على ما حققه العراق من مستوى في تنفيذ أغراض التنمية المستدامة جاء البحث ليلقي الضوء على الوضع التنموي في العراق وما هي الإشكالات والتحديات التي مِن شأنها أن تواجه تحقيق تلك الأهداف (الراوي، 2023).

بناء على ما مضى ذكره يحاول الباحثان في هذه الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين برنامج جامب للتفكير (JUMP) والتنمية المستدامة على العاملين بوزارة التربية بالعراق؛ في سعي لوضع تصور لتلك العلاقة، وتكملةً لمجهود الباحثين في هذا الإطار، ومحاولة تقديم توصيات مقننة وموجزة للذين يقومون على وزارة التربية بالعراق للارتقاء بها.

أولًا: تعريف المصطلحات المستخدمة في الدراسة

المتغير المستقل: برنامج جامب للتفكير (JUMP): برنامج تربوي عالمي يسعى إلى كشف المصائد العقلية ووضع آليات للتخلص منها والسعي إلى تحرر الفرد من الجمود الفكري وذلك على مستوى الفرد والمنظمة (صالح، 2022).

المتغير التابع: التنمية المستدامة: نمو كافة الإمكانات والطاقات الموجودة في المجتمع، وبشكل متوازي وشامل (أبو النصر ومحمد، 2017).

ثانيًا: الدراسات السابقة

الدراسات المتعلقة ببرنامج جامب للتفكير (JUMP):

دراسة (إسماعيل، 2022):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر برنامج جامب على فاعلية القرارات الاستراتيجية وقياس درجة اختلاف آراء العاملين بشأن فاعلية القرارات الاستراتيجية عند تطبيق برنامج جامب وفقاً للمتغيرات الديموغرافية. وقد تم تصميم نموذج مقترح للدراسة لكى يستخدم كدليل لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكذلك قائمة الاستقصاء المملوءة ببيان المستقصى منه؛ قد تم تصميمها، كما تم تصميم برنامج جامب. وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS V28 لإدخال البيانات الأولية؛ مِن أجل تحليل البيانات الأولية للدراسة. وبلغ حجم العينة (47) مفردة، في حين أن عدد مجموع الاستمارات الصحيحة التي أدخلت للبرنامج (40) بنسبة استجابة تقدر بحوالي 85.10% من إجمالي مجتمع البحث. وقد أوضح ما انتهى إليه التحليل الإحصائي مِن نتائج: وجودَ فروق معنوية في آراء عينة الدراسة من العاملين في شركة الصفا للنقل والشحن حول تأثير برنامج جامب على فاعلية القرارات الاستراتيجية قبل وبعد تطبيق برنامج جامب. كما أوضحت الدراسة أن ثمة فروقا معنوية موجودة في آراء العاملين بشركة الصفا حول تأثير برنامج جامب على فاعلية القرارات الاستراتيجية وفقاً لاختلاف النوع واختلاف المؤهل واختلاف سنوات الخبرة قبل وبعد تطبيق برنامج جامب.

دراسة (صالح، 2022):

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق برنامج جامب على المرونة التنظيمية؛ وذلك بالتطبيق على الإدارة الصحية بمدينة شربين بمحافظة الدقهلية، ويتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في قياس أثر تطبيق برنامج جامب بأبعاده المتمثلة في (التخلص من مصيدة التعريف الواحد للمشكلة، التخلص من مصيدة تجاهل العلاقات، التخلص من مصيدة التعميم، التخلص من مصيدة الافتقار إلى دقة المعلومة) – في قياس أثر تطبيقه على المرونة التنظيمية بأبعادها المتمثلة في (التكيف، التحرر من الجمود، إعادة تفسير المعلومات) وقياس درجة اختلاف آراء العاملين بشأن المرونة التنظيمية عند تطبيق برنامج جامب وفقاً للمتغيرات الديموغرافية. وحجم العينة قد بلغ (122) مفردة، في حين أن مجموع الاستمارات الصحيحة التي أدخلت للبرنامج (103) بنسبة استجابة تُقدر بحوالي 84.4% من إجمالي العينة. وقد أوضح ما انتهى إليه التحليل الإحصائي مِن نتائج: أن ثمة فروق معنوية موجودة في آراء عينة الدراسة من العاملين بالإدارة الصحية بمدينة شربين بمحافظة الدقهلية حول تأثير برنامج جامب على المرونة التنظيمية قبل وبعد تطبيق برنامج جامب. كما أوضحت الدراسة وجود فروق معنوية في آراء العاملين بالإدارة الصحية بمدينة شربين بمحافظة الدقهلية وفقاً

لاختلاف النوع والمستوى الوظيفي وسنوات الخبرة، فضلاً عن عدم وجود فروق معنوية في الآراء وفقاً لاختلاف المؤهل.

الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة:

دراسة (مصطفى، 2022):

كان همُّ هذه الدراسة هو التعرف على: (المتطلبات العامة، والبشرية، ومتطلبات البنية المادية، والبرمجية، والتعرف على ما يعوق تطبيقها)؛ وذلك لتفعيل المنصات التعليمية؛ مِن أجل تحقيق التنمية المهنية المستدامة لمعلم التعليم الثانوي العام، وكان المنهج الوصفي هو الذي تم الاعتماد عليه. والدراسة توصلت - عن طريق درجة تحقق المتطلبات العامة – إلى تفعيل المنصات التعليمية؛ مِن أجل تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلم، وقد تحققت بدرجة منخفضة، وأما باقي المتطلبات – كائنا ما كانت؛ بشرية أو تقنية (مادية، وبرمجية): فقد تحققت بدرجة متوسطة، والدراسة كذلك بيَّنت أن ثمة معوقات موجودة في تطبيق المنصات التعليمية.

دراسة (ذيبان وعلي، 2023):

كان هَمُّ هذه الدراسة هو التعرف على التعليم التربوي للتنمية المستدامة في رياض الأطفال؛ وذلك من رؤية معلمات الروضة، والباحثة استخدمت منهج البحث الوصفي، فقد تكوَّن المجتمع الذي اشتمل عليه البحث من معلمات رياض الأطفال في محافظة بغداد؛ ضمن مديريات تربية الكرخ الأولى والثانية والثالثة الحكومية للعام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٢)، والباحثة في سبيل اختيارها عينة بحثها قد اتكأت على الطريقة العشوائية البسيطة؛ فعدد العينة قد بلغ (١٥٠) معلمة، موزعات في (٢٠) روضة، وقد استعملت الباحثة من مقياس التنمية المستدامة المتكون من ثلاث مجالات التنمية المستدامة على مستوى أطفال الروضة، التنمية المستدامة على مستوى المناهج وأساليب التدريس، التنمية المستدامة على مستوى خدمة المؤسسة التربوية (الروضة)، ولاستخراج ما انتهى إليه البحث مِن نتائج: قد استخدمت الباحثة الاختبار التائي لعينة واحدة، وكذلك الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وانتهت الباحثة إلى النتائج الآتية: التعليم التربوي في رياض الأطفال يعمل على تحقيق التنمية المستدامة برؤية المعلمات، لا يوجد فرق للتنمية المستدامة في رياض الأطفال من خلال التعليم التربوي برؤية المعلمات على وفق متغير التخصص رياض أطفال - تخصصات أخرى، وجود فرق للتنمية المستدامة في رياض الأطفال من خلال التعليم التربوي برؤية المعلمات على وفق متغير سنوات الخدمة (١٠ سنوات فما دون ١١ سنوات فما فوق) ولصالح المعلمات اللواتي لديهن خدمة ١١ سنة وزيادة.

دراسة (الميع، 2023):

كان هَمُّ هذه الدراسة هو التعرف على واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت؛ لأجل تحقيق التنمية المستدامة برؤية أعضاء هيئة التدريس. وقد كان المنهج الوصفي هو المستخدم في سبيل تحقيق ذلك؛ لأنه المناسب لموضوع البحث، وتم إعداد استبانة تضمنت (42) عبارة، وزعت على (4) محاور فرعية؛ تتعلق بالمسئولية الاقتصادية والمجتمعية والبيئية والقانونية. طبقت على عينة حجمها (400) من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. والنتائج كشفت

عن أن مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت تهتم بتنمية الجانب المجتمعي من أجل المسئولية الاجتماعية بدرجة كبيرة، وتهتم بتنمية الجوانب القانونية، والبيئية، والاقتصادية بدرجة متوسطة. والنتائج أيضا كشفت عن أنه لا وجود لفروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات العينة؛ لواقع دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المسئولية الاجتماعية تبعا لمتغير النوع الاجتماعي، وتبعا لمتغير التخصص الأكاديمي بما يخدم تخصص العلوم الطبيعية في البعد البيئي، وبما يخدم تخصص العلوم الإنسانية في البعدين الاجتماعي والقانوني، وتبعا لمتغير تبعية مؤسسة التعليم في البعدين المجتمعي والبيئي لصالح تقديرات العاملين في مؤسسات الحكومة.

مدي الإفادة من الدراسات السابق ذكرها: استفاد البحث الحالي من الدراسات السابق ذكرها في أوجه عديدة، أهمها:

إثراء جوانب الإطار التنظيري للبحث.

اختيار المنهج الذي يسير عليه البحث، والإفادة من الخطوات العلمية التي طبقت في إطاره.

تحديد أفراد عينة الدراسة، وبناء أداة البحث المستخدمة -الاستبانة- وتحديد فقراتها، واختيار المعالجات الإحصائية المناسبة للبحث، وتفسير ما توصل إليه البحث من نتائج وتحليله.

ثالثًا: مشكلة الدراسة

تشير بيانات وزارة التخطيط الى أن هناك نحو 29% من الذين يقطنون العراق يعيشون في فقر غير معهود، هذا بالإضافة إلى الوضع المتراجع في الخدمات الأساسية للمجتمع العراقي، خصوصا مجال الصحة والتعليم، والخدمات الأخرى، وذلك نتيجة ما حدث في العراق من ظروف غير مستقرة وسوء الإدارات العامة في تنفيذ البرامج وتفشي الفساد وعدم الاستقرار، مما أثَّر بالسلب على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفق الأجندة التي وضعتها الأمم المتحدة 2030 رغم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة.

إن الباحثين قاما بتحقيق دراسة استطلاعية، وذلك على مجموعة من العاملين بوزارة التربية بالعراق وذلك بهدف:

التعرف على مدى إدراك العاملين لمفهوم برنامج جامب للتفكير (JUMP) وأبعاده وطبيعة علاقته بالتنمية المستدامة.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بإجراء مقابلة مع 20 موظفًا بوزارة التربية بالعراق من الشاغلين لوظائف مختلفة، وأسفرت الدراسة الاستطلاعية عن بعض المظاهر مثل:

عدم إدراك معظم المستقصى منهم لأبعاد برنامج جامب للتفكير (JUMP).

عدم إدراك الكثير وجود علاقة بين دور برنامج جامب للتفكير (JUMP) وتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة.

ضعف مسلك التقييم لنتائج التنمية المستدامة، كائنا ما كانت؛ سلبية أو إيجابية؛ من جهة الرؤساء.

في ضوء ما سبق من نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أظهرت انخفاضًا واضحًا في مدى إلمام عينة الدراسة بأبعاد برنامج جامب للتفكير (JUMP) فضلًا عن طبيعة علاقتها بالتنمية المستدامة، وعلى ذلك فإنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الجواب عن جملة من التساؤلات؛ وهي:

هل ثمة علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد برنامج جامب للتفكير (JUMP) والتنمية المستدامة لدى العاملين بوزارة التربية بالعراق؟

هل يوجد تأثير معنوي لأبعاد برنامج جامب للتفكير (JUMP) على التنمية المستدامة لدى العاملين بوزارة التربية بالعراق؟

رابعًا: أهداف الدراسة

هدف الباحثان - في نور ما قرراه مِن مشكلة الدراسة - إلى تحقيق جملة مِن الأهداف الرئيسة، وهي:

تحديد طبيعة علاقة الارتباط بين أبعاد برنامج جامب للتفكير (JUMP) والتنمية المستدامة لدى العاملين بوزارة التربية بالعراق؟

تحديد مدى وجود تأثير معنوي لأبعاد برنامج جامب للتفكير (JUMP) على التنمية المستدامة لدى العاملين بوزارة التربية بالعراق؟

خامسًا: فروض الدراسة

الفرض الأول: لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين أبعاد برنامج جامب للتفكير (JUMP) والتنمية المستدامة لدى العاملين بوزارة التربية بالعراق.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد برنامج جامب للتفكير (JUMP) على التنمية المستدامة لدى العاملين بوزارة التربية بالعراق.

سادسًا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع تحليل الواقع التنموي في العراق والتحديات التي تواجهه، والتعرف على الإمكانات المتاحة لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة من خلال دعم الأعمال الرياديّة بمجرد مجيء العام 2030 وفق الأجندة التي أطلقتها الأمم المتحدة في العام 2015.

ويمكن بيان أهمية الدراسة على المستوى العلمي والمستوى العملي؛ وذلك في الآتي:

الأهمية العلمية:

تُستمد الأهمية العلمية لهذه الدراسة مما يأتي:

قد تساهم نتائج الدراسة في إثراء المعلومات وزيادة المعارف في موضوعي برنامج جامب للتفكير (JUMP) والتنمية المستدامة، واللذان يعتبران من الموضوعات الهامة.

المساعدة في فتح المجال أمام الباحثين لمزيد من الدراسة والتحليل في متغيري الدراسة من خلال نتائج وتوصيات الدراسة.

الأهمية التطبيقية:

إن الأهمية التطبيقية في هذه الدراسة تنطلق من مساعدتها للقائمين على إدارة وزارة التربية بالعراق في معرفة مدى تأثير أبعاد برنامج جامب للتفكير (JUMP) على التنمية المستدامة، فنتائج هذه الدراسة سوف تُوفر بيانات ومعلومات لمتخذي القرارات ربما تُسهم في تقوية الأداء الاستراتيجي لوزارة التربية بالعراق.

سابعا: حدود الدراسة:

الحدود البشرية: يقتصر تطبيق الدراسة على العاملين بوزارة التربية بالعراق.

الحدود المكانية: ستطبق هذه الدراسة على وزارة التربية بالعراق.

الحدود الزمانية: سيتم إجراء هذه الدراسة في العام 2023م ـــ 1445هـ.

الحدود الموضوعية: إن الحدود المفاهيمية والمصطلحات الواردة في هذه الدراسة هو ما سيتم الاقتصار عليه.

ثامنا: منهجية الدراسة:

بناءً على طبيعة البحث والأغراض التي يهدف إليها؛ تتكأ هذه الدراسة على طريقة الوصف التحليلي، وهي من الأساليب شائعة الاستخدام في البحث والتعلم البشري، والتي تحاول من خلالها وصف الظاهرة قيد الدراسة. نظرًا لأنها الطريقة الأنسب لتحقيق أهداف البحث بدقة وموضوعية، فهي تتكأ على المراقبة والتتبع الدقيقين، الكمي أو النوعي، لظاهرة أو حدث معين؛ وذلك من خلال تحديد فترة زمنية؛ فترة واحدة أو عدة فترات، لتحديد الظواهر أو الأحداث في السياق والسياق، واستخلاص النتائج والتعميمات التي تعين على فهم الواقع وتطويره.

تاسعًا: الإطار التنظيري

المتغير المستقل: برنامج جامب للتفكير (JUMP)

مفهوم برنامج جامب للتفكير (JUMP)

جدول 1. المفاهيم الرئيسية لبرنامج جامب للتفكير (JUMP)

المفهوم	الدراسة
برنامج تربوي عالمي يسعى إلى كشف المصائد العقلية ووضع آليات للتخلص منها والسعي إلى تحرر الفرد من الجمود الفكري وذلك على مستوى الفرد والمنظمة.	صالح، 2022
برنامج تربوي يعمل على تخليص العقل من مصائد التفكير وهى أساليب تفكير معيقة، تصيب الفرد بالعجز عن مواجهه تحديات الحياة.	العمرى، 2020
تخليص العقل من الطرائق السلبية للتفكير، واستبدالها بأساليب فعالة.	Moussa, 2015

المصدر: من إعداد الباحثين؛ نظرا إلى الدراسات السابقة.

والباحثان يعرفانه على أنه استراتيجيات عقلية مقصودة تطور وتحسن من طريقة تفكير الأفراد والمؤسسات.

نشأة ومكونات برنامج جامب (JUMP): (العمرى، 2020)

قدم مجموعة من الباحثين بأكاديمية يورو-ميد بمملكة النرويج، وذلك في عام 2015م بقيادة الدكتور (M. Salah Moussa) برنامج جامب للتخلص من القوالب العقلية الجامدة، وقد صنفته الأكاديمية كأول برنامج عالمي للتخلص من مصائد التفكير، وقد طبق البرنامج على نطاق واسع على الأفراد والمؤسسات بمملكة النرويج وكندا وتركيا وغيرها من البلدان وقد حقق البرنامج نتائج ذات دلالة إحصائية ساهمت في تطوير الأفراد والمنظمات، حيث يمكن تطبيق البرنامج على البالغين من مختلف الأعمار، كما يمكن تطبيقه أيضًا على المستويات المتنوعة اختلافا بالمنظمات, ويتكون البرنامج من 12 مصيدة يمكن تصنيفها إلى أربع فئات كما في الشكل 1.

تصنف المصائد تحت فئات أربع كالتالي:

الجمود	التسرع	التقليد	المزيج الشعوري المضطرب
مصيدة لغة التفكير الواحدة. مصيدة الافتراضات الوهمية. مصيدة التعريف الواحد للمشكلة. مصيدة الاقتصار على المعايير الذاتية. مصيدة تجاهل العلاقات.	مصيدة التعميم. مصيدة غموض المصطلحات والتباسها. مصيدة الإدراك السلبي. مصيدة السبب المضلل. مصيدة الافتقار إلى دقة المعلومة.	مصيدة المرجعية الزائفة.	مصيدة المزيج الثلاثي (الخوف، الشك، القلق).

شكل 1. مصائد برنامج جامب

المصدر: (إسماعيل، 2022).

التخلص من مصيدة لغة التفكير الواحدة:

يراد بلغة التفكير الواحدة هي استخدام لغة واحدة هي اللغة اللفظية (الكلمات) وبعضهم يستخدم لغة غير لفظية (كالأرقام ورموز الرياضيات) وإهمال باقي لغات التفكير فيصبح ذلك حجابًا يقف بين المفكر والحقيقة، فالإبداع يبدأ حيث تنتهى اللغة اللفظية (Moussa, 2015).

التخلص من مصيدة الافتراضات الوهمية:

يُعد الافتراض الوهمي ما يفترض العقل وجوده أو عدم وجوده دون أدلة واضحة على ذلك. أن مجرد محاولة تضييق ما هو واسع أو تقييد ما هو مطلق دون أساس منطقي أو واقعى يمثل هنا لب الافتراض الوهمي وحقيقته (العمرى، 2020).

التخلص من مصيدة التعريف الواحد للمشكلة:

يُعد التعريف الواحد للمشكلة هو توصيف واحد للمشكلة، رؤية المشكلة من منظور أحادي الجانب، أي من منظور واحد يدرك أبعاد جانب واحد من المشكلة لا يتعداه إلى جوانبها الأخرى (Moussa, 2015).

التخلص من مصيدة الاقتصار على المعايير الذاتية:

يُراد بها الحكم على الأمور من خلال الرجوع إلى الذات، مع اعتقاد أن هذا الحكم لا يجوز الانحراف عنه (Moussa, 2015).

التخلص من مصيدة تجاهل العلاقات:

تعنى عدم القدرة على إيجاد علاقات بين الأشياء المختلفة (Moussa, 2015).

التخلص من مصيدة التعميم:

يُعرف التعميم على أنه الكشف عن نتيجة تتعلق بمجموعة من الجزئيات المرتبطة معًا دون فحص كل منها على حدة (Moussa, 2015).

التخلص من مصيدة غموض المصطلحات:

تعرف غموض المصطلحات على أنها عبارات أو مفاهيم لها أكثر من تأويل - في ذاتها (العمرى، 2020).

التخلص من مصيدة الإدراك السلبى:

يُعتبر الإدراك السلبى هو تفسير انتقائي، يلتقط من المدركات ما يناسب أهدافه واهتماماته (Moussa, 2015).

التخلص من مصيدة السبب المضلل:

يُعد السبب المضلل سبب غير حقيقي يقع في تفكير الفرد ومن ثم يبنى عليه حكمًا (العمرى، 2020).

التخلص من مصيدة الافتقار إلى دقة المعلومة:

تعنى عدم التأكد من المعلومة كاملة وإصدار حكم باستخدامها، ونقلها إلى الآخرين دون تثبّت (العمرى، 2020).

التخلص من مصيدة المرجعية الزائفة:

تُعرف المرجعية الزائفة بأنها فكرة أو سلوك ينتقل من جيل لآخر داخل إطار ثقافي معين (Moussa, 2015).

التخلص من مصيدة المزيج الثلاثي:

يُعد المزيج الثلاثي هو مزيج عقلي شعوري يحدث اضطراب في العقل يؤثر على الأحكام والقرارات (العمرى، 2020).

أهداف برنامج جامب: (العمرى، 2020)

اكتشاف مصائد التفكير لدى الفرد.

التخلص من مصائد التفكير الإثنى عشر، لرؤية الأشياء بشكل أوضح وأعمق.

إكساب المتدربون أدوات تفكير تعمل بشكل جيد في جميع المواقف.

التوصل إلى حلول إبداعية.

تحسين التفاعل مع الآخرين، وزيادة القدرة على إدارة الاختلاف.

المتغير الثاني: التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

من المعروف أن مفهوم التنمية العام يعكس مرحلة التطور والاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، لكونها تسعي لتحقيق تطور شامل في مفاصل الحياة بأشكال مختلفة تهدف إلى وصول المجتمع إلى التطور مع الاستقرار والرفاهية؛ بما يتلاءم واحتياجاته وطاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية الممكنة. وبذلك يظل تعريف التنمية ذا ارتباط بالوجهة العلمية والأيدلوجية لصاحب التعريف. لذلك هناك اختلافات في تعريف التنمية، فمثلا: نجد أن التنمية عند علماء الاقتصاد هي تحقيق النمو في مستوى الإنتاج، وعليه فإنه ينعكس على مستويات الدخل القومي والأسري لتحقيق مزيدًا من الرفاهية. أما علماء الاجتماع فينظرون الى التنمية بأنها تغيير اجتماعي منظم يستهدف إجراء تغيير سلوكي في الأعراف والثقافات، يتسم ذلك التغير بالمرونة وأن يكون منفتحا على الثقافات والسلوكيات الجديدة (أبو النصر ومحمد، 2017).

أبعاد التنمية المستدامة:

أشارت دراسة (الراوي، 2019) إلى أن التنمية المستدامة تتصف بتداخل أبعادها الثلاثة (البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي) وتعمل هذه الأبعادُ بعضها مع بعض في إطار تفاعلي يتم بالرشادة والتنظيم والضبط؛ مما يعمل على تكريس مبادئ التنمية المستدامة، وفيما يأتي تحليل تلك الأبعاد:

البعد البيئي: يهتم هذا البعد بضمان حماية الموارد من الاستنزاف، مع أخذ الحدود البيئية في التوازن والمحافظة عليها من التلوث – في الاعتبار. أي أن التنمية المستدامة تسعى الى حفظ النظام البيئي وحمايته من خلال التقليل من الاستهلاك للموارد وغير المبرر، والحد من أنماط الإنتاج السيئ والاستغلال غير العقلاني للموارد، لاسيما غير المتجددة منها، من خلال التأكيد على تفعيل التكنولوجيا المتلائمة مع البيئة.

البعد الاقتصادي: تهتم التنمية المستدامة بتحقيق الاستمرارية في النشاط الاقتصادي من خلال تجديد استثمار بعض الدخل بما يسمح بتحقيق عملية الإحلال والتجديد والصيانة عن طريق إعادة استثمار جزء من الدخول المتحققة، وبذلك تكون التنمية المستدامة قد حافظت على مستوى معين من التوازن في النمو الاقتصادي المستدام، ورفع كفاءة رأس المال وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية.

البعد الاجتماعي: تركز التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي على الإنسان؛ لكونه يمثل جوهر حركة التنمية وهدفها. من جهة ما تسعى إليه التنمية المستدامة من تحقيق أهدافها في تغييب الفقر والحرمان، وتحضير العدالة الاقتصادية في المجتمع؛ بمشاركة المجموع في اتخاذ بشكل شريف، واحترام التنوع الثقافي.

واقع التنمية في العراق

ولبيان حقيقة واقع التنمية في العراق، لابد من الرجوع الى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ تلك التي يتم من خلالها معرفة مستويات التنمية المتحققة: (وزارة التخطيط، 2015)

المؤشرات الاقتصادية

تصور بعض المؤشرات عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي في العراق صورة تدني مستوى التنمية، نتيجة لكثير من العوامل التي ضيعت فرص التنمية رغم العوائد النفطية المتحققة. ومن أهم هذه العوامل هو الإرهاب وتفشي الفساد المالي والإداري وسوء استغلال المسؤولية الإدارية، وفيما يأتي أهم المؤشرات الاقتصادية:

هنالك 176 شركة عامة تم دراسة 157 منها من قبل فريق إعادة هيكلة الشركات العامة توظف أكثر من 479 ألف شخص، وجد بأن فقط 43 شركة منها كانت رابحة عام 2013 أو كان بإمكانها أن تصبح رابحة لولا الظروف التي حصلت في العراق سنة 2014 ولا زالت لحد هذا اليوم لم يتم إعادة النظر في هذه الشركات المتضررة بفعل عمليات الخلاص من الإرهاب (مكتب رئيس الوزراء، 2015).

المؤشرات الاجتماعية

تتضمن المؤشرات الاجتماعية مؤشرات عن كل من مستوى قاطني هذه الدولة، والذين يعيشون في فقر غير معهود، حيث إن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر في العراق ترتفع حتى تصل إلى النصف في بعض المحافظات، هذا فضلا عن تراجع مؤشرات المستوى الثقافي والعلمي:

لقد قدرت الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر عام 2014 أن عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر بنحو 23% من سكان العراق، أي: أن من فوق خُمس قاطني العراق يعيشون تحت فقر غير معهود، أي بمعدل دخل شهري لا يزيد عن 78 ألف دينار وتصل نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر في محافظة السماوة إلى نحو 52% من مجموع سكانها (وزارة التخطيط، 2015).

المؤشرات الصحية

تشير الوقائع إلى تدني المستوى الصحي في العراق، نتيجة عدم استثمار ما يُتاح من الموارد في سبيل تطوير النظام الصحي الذي يعد أحد أهم الحقوق الأساسية للإنسان حيث لم تعمل الحكومة على دعم البنى التحتية الصحية بل تراجع مستوى هذه البنى، وخاصة مراكز الرعاية الصحية الأولية حيث بلغ عددها 2658 مركز رعاية صحي أولي عام 2017 بعد أن كان عدد هذه المراكز أعلى في السنتين السابقتين حيث كان عددها 2680 مركز رعاية صحي أولي في سنة 2015، وللوقوف على درجة قوة النظام الصحي في العراق ودرجة ضعفه نبين المؤشرات الآتية: (وزارة التخطيط، 2012)

بلغ عدد المستشفيات في العراق عام 2014 نحو 178 مستشفى وفي كردستان 79 مستشفى لذلك نجد أن مستشفى واحد لكل ما يقارب 150 ألف من السكان.

بلغت عدد المراكز الصحية المتخصصة نحو 134 مركزا وفي كردستان 41 مركزا مما يشير إلى مستوصف متخصص لكل 180 ألف من قاطني الدولة، فيما كان عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية قد بلغ نحو 1736 مستوصفا، وفي كردستان 869 مستوصفا.

بلغ عدد المصابين بالأمراض السرطانية عام 2011 نحو 20,276 شخص، أي 61 شخص لكل 100 ألف من السكان

بلغ عدد الأطباء لعام 2014 نحو 23490 طبيب على عموم العراق، أي 7,6 طبيب لكل 10000 من السكان.

عاشرًا: أداتي الدراسة:

قام الباحثان بقياس الأبعاد الأربعة الأولى للمتغير المستقل: برنامج جامب، وهي (مصيدة لغة التفكير الواحدة، مصيدة الافتراضات الوهمية، مصيدة التعريف الواحد للمشكلة، مصيدة الاقتصار على المعايير الذاتية). كما قام الباحثان بقياس البعد البيئي كأحد أبعاد المتغير المستقل: التنمية المستدامة.

مقياس التنمية المستدامة (عيد وشعبان، 2021) ويتكون المقياس من (10) عبارات، وقام الباحثان باستخراج دلالات الصدق الظاهري للمقياس من جهة عرضه على (11) محكم من أساتذة الإدارة.

مقياس جامب (JUMP) (Moussa, 2015) ويتكون المقياس من (20) عبارة، وقام الباحثان باستخراج دلالات الصدق الظاهري للمقياس من خلال عرضه على (11) محكما من أساتذة الإدارة.

الحادي عشر:مجتمع وعينة الدراسة:

إن مجتمع البحث ينطوي على جميع العاملين بوزارة التربية العراقية،وقد ذكر (بازرعة ،1996) أنه في حال زيادة مجتمع البحث عن 10000 مفردة فإن العينة تكون 284 مفردة.

جدول 2.خصائص عينة البحث

الخصائص	العدد
الذكور	273
الإناث	117
عدد أعوام الخبرة أكثر من 10 أعوام	234
عدد أعوام الخبرة أقل من 10 أعوام	156

المصدر: مِن إعداد الباحث بناءً على ما كان مِن أفراد العينة مِن استجابات.

الثاني عشر:الأساليب الإحصائية

أسلوب بيرسون:يستخدم لقياس ما بين متغيري الدراسة مِن علاقة الارتباط.

الإنحدار البسيط:يستخدم لقياس ما بين متغيري الدراسة مِن علاقة التأثير.

الثالث عشر: نتائج الدراسة

جدول 3. معامل ارتباط بيرسون عند دلالة 0.05

المتغير	المستقل (برنامج جامب)	التابع (التنمية المستدامة)
المستقل (برنامج جامب)	1	0.721
التابع (التنمية المستدامة)	0.721	1

المصدر: أعدَّه الباحث؛ تأسيسا على ما اختص به التحليل الإحصائي مِن نتائج.

إن ثمة علاقة ارتباط موجبة موجودة بين المتغير المستقل (برنامج جامب) وبين المتغير التابع (التنمية المستدامة) عند دلالة إحصائية 5%.

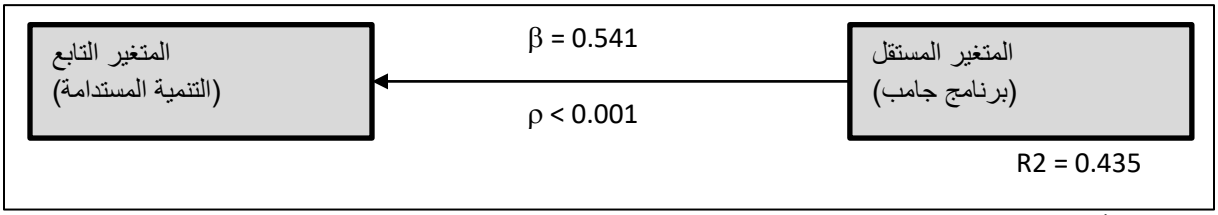

شكل 2. تأثير برنامج جامب على التنمية المستدامة

المصدر: أعدَّه الباحث؛ تأسيسا على ما يختص به التحليل الإحصائي مِن نتائج.

إن للمتغير المستقل (برنامج جامب) تأثيرًا على المتغير التابع (التنمية المستدامة) عند $\rho < 0.001$.

الثاني عشر: التوصيات

تدريب العاملين بوزارة التربية بالعراق على استراتيجيات برنامج جامب للتفكير.

توجيه الباحثين لدراسة العلاقة بين برنامج جامب وموضوعات الإدارة العامة، مثل: الاستثمار الأخضر - وتمويل عالي المشروعات ورائدها - والتحول الرقمي - والتكنولوجيا المالية – والأعمال الريادية.

المراجع

أولًا: المراجع العربية طه السيسي

أبو النصر، مدحت؛ ومحمد، ياسين مدحت (2017). التنمية المستدامة - مفهومها – أبعادها - مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

إسماعيل، إبراهيم يوسف فرحات (2022). أثر برنامج جامب على فاعلية القرارات الاستراتيجية-دراسة تطبيقية على شركة الصفا للنقل والشحن، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مصر.

البربري، هند مرسي (2017). الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول - دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي.

الراوي، أحمد عمر (2019). السلام ونبذ العنف مدخلًا لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الذي نظمه بيت الحكمة مع جامعة صلاح الدين، أربيل.

الراوي، أحمد عمر أحمد (2023). ريادة الأعمال وإمكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة المنصور، 39(1)، 1-24.

الميع، سميرة عاصي سيف فهد (2023). واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة التعليم العالي بدولة الكويت على ضوء متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة القراءة والمعرفة، 23(261)، 15-58.

ذيبان، علية عبد الرحمن؛ وعلي، فلاح خلف (2023). دور التعليم المهني في التنمية المستدامة في العراق للمدة 2000–2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, 21(78), 156-182.

صالح، غادة درغام (2022). أثر تطبيق برنامج جامب على المرونة التنظيمية-دراسة تطبيقية على الإدارة الصحية بمدينة شربين، محافظة الدقهلية، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مصر.

عيد، سناء؛ وشعبان، رشيدة شامي (2021). قياس وتقييم البعد البيئي للأداء المستدام في مؤسسة الأسمنت عين توته، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج9, ع1 ، 801-818.

مصطفى، إيمان عبد العظيم (2022). المنصات التعليمية مدخل لتحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلم، المجلة التربوية لتعليم الكبار، 4(1)، 149-170.

مكتب رئيس الوزراء (2015). هيئة المستشارين، تقرير إعادة هيكلة الشركات العامة، بغداد.

وزارة التخطيط (2012). المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية العام، بغداد.

وزارة التخطيط (2015). الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، بغداد.

وزارة التخطيط (2015). مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Moussa, M. (2015). JUMP across Leadership, Euro Mediterranean Academy for studies and humanities. No. 998739748 Uk-No (E.M.A.S.H).

أثر مؤشرات المرونة المالية على كفاءة الاستثمار

The impact of indicators of financial flexibility on investment efficiency

أ.م.د حيدر حمودي علي
الباحثة: هند أحمد أسد

A.Pr.D. Hayder Hamoodi Ali
Hind Ahmed Ased

haidarh.alzubaydi@uokufa.edu.iq
hinda.albayati@student.uokufa.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المستخلص

إن الهدف من هذا البحث، معرفة مدى أهمية المرونة المالية في الشركات الصناعية ومعرفة تأثيرها في كفاءة الاستثمار من خلال مؤشراتها (الرافعة المالية، صافي التدفق النقدي، قابلية الدين) كمتغير مستقل في كفاءة الاستثمار بمؤشراته (معدل دوران الموجودات، معدل دوران رأس المال العامل، معدل دوران الحسابات المدينة، معدل دوران المخزون، معدل العائد على الاستثمار) كمتغير تابع. وتحددت مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي الآتي: هل لمؤشرات المرونة المالية أثر في كفاءة الاستثمار؟ وما مستوى العلاقة بينهما؟ ومن أجل إيجاد الإجابة عن هذا التساؤل تم اختباره في الشركات الصناعية العراقية وطبقت الدراسة على عينة متكونة من عشر شركات صناعية مستخدمة البيانات المالية المنشورة على الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية، وللمدة الزمنية (2012_2021)، وقد سعَى البحث لاختبار فرضياته الرئيسية الثلاث والمتعلقة بعلاقات التأثير بين متغيريه من أجل التساؤلات التي تم طرحها، وتحديد المشكلة من خلاله للوصول الى الغايات والاهداف التي يطمح البحث للوصول إليها، منها: تشخيص مستوى ودور كل من المرونة المالية وكفاءة الاستثمار في الشركات الصناعية عينة البحث، تحديد المؤشرات والآليات التي ترتكز عليها متغيرات البحث، ولأجل معالجة البيانات تم استخدام العديد من المؤشرات المالية والأساليب الاحصائية منها اختبار الانحدار الخطي المتعدد واستخرجت النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews_9)، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والتطبيقية من بينها ضرورة اهتمام الشركات الصناعية بموضوع المرونة المالية ودراسة مؤشراتها وجعلها ضمن واقع العمل في الخطط الموضوعة لعمل الشركة لأنها تكسبها قدرة على مواجهة الازمات والتحديات، كما تبين من خلال الجانب الاحصائي للبحث بأن مؤشر قابلية الدين أكثر تأثيراً على معدل دوران المخزون وأقل تأثيراً على معدل العائد على الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات المرونة المالية، كفاءة الاستثمار، الشركات الصناعية.

Abstract

The aim of this research is to know the importance of financial flexibility in industrial companies and to know its impact on investment efficiency through its indicators (financial leverage, net cash flow, debt sustainability) as an independent variable in investment efficiency through its indicators (assets turnover rate,

working capital turnover rate, Accounts receivable turnover rate, inventory turnover rate, return on investment rate) as a dependent variable. The research problem was determined by the following main question: Do financial flexibility indicators have an impact on investment efficiency? What is the level of relationship between them? In order to find the answer to this question, it was tested in Iraqi industrial companies and the study was applied to a sample consisting of ten industrial companies using the financial data published on the website of the Iraqi Stock Exchange, for the time period (2012_2021). The research sought to test its three main hypotheses related to influence relationships. Between its variables for the sake of the questions that were raised, and defining the problem through it to reach the goals and objectives that the research aspires to reach, including: diagnosing the level and role of both financial flexibility and investment efficiency in the industrial companies of the research sample, identifying the indicators and mechanisms on which the research variables are based, and in order to process the data, many financial indicators and statistical methods were used, Multiple linear regression, and the results were extracted using the statistical program (Eviews_9). The research reached a set of theoretical and applied conclusions, including the need for industrial companies to pay attention to the issue of financial flexibility, study its indicators, and make them part of the work reality in The plans drawn up for the company's work because they give it the ability to face crises and challenges, as was shown through the statistical aspect of the research that the debt susceptibility index has a greater impact on the inventory turnover rate and less impact on the rate of return on investment.

Keywords: financial flexibility indicators, investment efficiency, industrial companies.

المقدمة

يُعدَ القطاع الصناعي بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني فمدى تطور هذا القطاع سوف يعكس تطور وتقدم الصناعة في البلد والذي بدوره سيؤدي الى رفع مستوى النمو والتنمية الاقتصادية، وفي ظل العقود الماضية شهد العراق تراجعاً كبيراً في الصناعة لسنوات عديدة، نتيجة المعوقات والتحديات والأزمات السياسية والاقتصادية التي جعلت من هذا القطاع عرضة للانهيار، لاسيما بعد عام (2003) إذ أصابه حالة من التدهور وضعف بالبنى التحتية وعدم القدرة على مواكبة التطورات وصعوبة الحصول على الموارد المالية، كل ذلك أدى الى انخفاض في معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وبالتالي أصبح من الضروري على الشركات الصناعية مواجهة هذه التحديات والصعوبات للنهوض بواقع القطاع الصناعي في العراق، ومن

أبرز المشاكل التي تسعى الشركات إلى إيجاد الحلول لها هي مشكلة كفاءة الاستثمار، نلاحظ أن اغلب الشركات الصناعية تعاني من ضعف في كفاءة استثماراتها وانخفاض في أرباحها، والعجز عن إيجاد الحلول المناسبة للتصدي لهذه المشكلات يؤدي إلى حدوث انهيار كامل للقطاع، إن فكرة البحث تكمن في قياس العلاقة وتحليلها بين المرونة المالية وكفاءة الاستثمار إذ عن طريق المرونة المالية يمكن للشركات مواجهة الأزمات والتحديات التي قد تعترضها لتحقيق الكفاءة في الاستثمار.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

يُعد القطاع الصناعي العصب الرئيسي لإقتصاد البلدان المتطورة لما يمتلكه من أهمية في المجالات التنموية والبشرية والبيئية، ويواجه القطاع الصناعي العراقي مشكلات وتحديات كبيرة منها المالية والإدارية والسياسية والبشرية والتنافسية والاستثمارية لذا تكمن مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيسي الآتي:

هل لمؤشرات المرونة المالية تأثير في كفاءة استثمار الشركات الصناعية؟

ثانيا: أهمية البحث

تكمن الأهمية العلمية للبحث من خلال النظر في أهمية المتغيرات المبحوثة، وركز البحث على متغيرين هما المرونة المالية وكفاءة الاستثمار، وقد عالج هذا البحث مشكلات واقعية وفعلية ضمن الشركات الصناعية وهي تتطلب وضع حلول مناسبة ومحددة لضعف كفاءة الاستثمار من خلال توظيف مؤشرات المرونة المالية التي تساهم في زيادة القابلية على الدين ومن ثم زيادة في سيولة الشركات التي من خلالها يمكن تعزيز كفاءة الاستثمار، أيضاً يوفر البحث إطاراً عملياً يفسر أثر مؤشرات المرونة المالية في كفاءة الاستثمار من خلال عمل دراسة تحليلية للشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثا: أهداف البحث

1_ التعرف على مؤشرات المرونة المالية في الشركات الصناعية العراقية وما لها من أهمية في مساعدة الشركات على تجنب الصدمات والأزمات المالية التي قد تواجهها.

2_ التعرف على كفاءة الاستثمار في الشركات الصناعية العراقية وما لها من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة كفاءة الاستثمار في جذب المشاريع الاستثمارية.

رابعا: حدود البحث

1_ الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية للبحث (2012_2021) أي بسلسلة زمنية ممتدة لعشر سنوات وهذه المدة تعد كافية في موثوقية نتائج التحليل للبحث.

2_ الحدود المكانية: تتمثل في شركات الصناعة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

خامسا: فرضية البحث

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات المرونة المالية في كفاءة الاستثمار.

وتنبثق عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية وكالاتي:

توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية احصائية للرافعة المالية في كفاءة الاستثمار.

توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لصافي التدفق النقدي في كفاءة الاستثمار.

توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لقابلية الدَين في كفاءة الاستثمار.

سادسا: عينة البحث

المجتمع المستهدف في البحث يتمثل بالشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية البالغ عددها عشر شركات صناعية وقد تم اختيار العينة بسبب اكتمال وتوفر البيانات والتي شملت (10) شركات صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

جدول (1) عينة البحث

اسم الشركة	رمز	موقع	تأسيس	رأس المال الحالي
بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	بغداد	1989م	177,333,333,333 د.ع
الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية	IKLV	بغداد	1990م	5,940,000,000د.ع
شركة الخياطة الحديثة	IMOS	بغداد	1988م	1,000,000,000د.ع
العراقية للسجاد والمفروشات	IITC	بغداد	1989م	500,000,000د.ع
الوطنية للصناعات الكيمياوية والبلاستيكية	INCP	بغداد	1962م	15,187,500,000د.ع
المنصور للصناعات الدوائية	IMAP	بغداد	1989م	6,469,267,350 د.ع
انتاج الألبسة الجاهزة	IRMC	بغداد	1976م	1,593,300,000د.ع
بغداد لصناعة مواد التغليف	IBPM	بغداد	1962م	1,080,000,000د.ع
الصنائع الكيمياوية العصرية	IMCI	بغداد	1946م	180,000,000د.ع
العراقية لتصنيع التمور	IIDP	بغداد	1989م	17,250,000,000د.ع

المصدر: اعداد الباحثة

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولا: المرونة المالية

1_ مفهوم المرونة المالية

يرى كلٌ من (Gu&Yuan,2020:2) ان المرونة المالية تشير إلى قوة داخلية شاملة للشركة لتقليل المخاطر المالية التي تتعرض لها والاستخدام الفعال لمواردها المالية ومن ثم مواجهة التغيرات الديناميكية في البيئة المالية.

في حين يصف كلٌ من (Marchica&Mura,2010:3) الشركة بأنها مرنة مالياً إذا كانت تمتلك قوة اقتراض احتياطية كافية وقادرة على استغلال فرص الاستثمار في الوقت المناسب بسبب قدرتها على الوصول الى الأموال الخارجية بسهولة.

وفي سياق آخر للمرونة المالية تعرف بأنها تراكم الحجم النقدي الذي تقوم الشركات بالاحتفاظ به بمرور الوقت، ومن ثم فإن الشركات التي تتمتع بالمرونة المالية يكون لديها أثناء أوقات الحاجة خيارات متعددة للحصول على النقد أي توفر السيولة الكافية وبالتالي تجنب الشركة من التخلف عن السداد (شاكر,245:2022).

2_ أهمية المرونة المالية

تعد المرونة المالية عامل مهم في اتخاذ المدراء لقرارات التوظيف والتمويل والاستثمار بالإضافة الى تحديد هيكل رأسمال الشركة وتساعد الشركة في سداد ديونها او التقليل منها، إذ ظهرت المرونة المالية في الأدبيات الحديثة بوصفها وكيل للرافعة المالية والممتلكات النقدية للشركة فكلما كانت الشركة تمتلك نقوداً عالية ورافعة مالية منخفضة يمكن القول إن هذه الشركة مرنة مالياً لأنها تتمتع بقدرة على جمع الأموال الخارجية وعلى العكس من ذلك تشير الشركات ذات الرافعة المالية العالية والمركز النقدي الضعيف الى شركات أقل مرونة(Islam et al, 2020:125).

3_ مؤشرات المرونة المالية

لقياس المرونة المالية اعتمدنا على ثلاثة أبعاد وهي: الرافعة المالية وصافي التدفق النقدي وقابلية الدين ونسب تحليلهم.

الرافعة المالية

ويقصد بالرافعة المالية مدى اعتماد الشركة على الديون لتمويل استثماراتها من خلال قيامها بالاقتراض إذ تعد فرصة جيدة لتعظيم الأرباح عن طريق وسائل التمويل المختلفة، فضلا عن وجود وفرة ضريبية نتيجة استعمال الديون (بوقطاية وفرحاتي،22:2019).

هنالك مجموعة من النسب التي يتم من خلالها قياس الرافعة المالية ويمكن تصنيفها الى ما يلي:

نسبة المديونية Indebtedness ratio

تُعد هذه النسبة إحدى اهم المؤشرات المستخدمة لتتبع هيكل رأس المال، إذ تعد نسبة المديونية كوكيل للرافعة المالية التي تقيس مدى اعتماد الشركة على الديون عند تمويل موجوداتها (عمر وعلي،624:2022).

نسبة المديونية= إجمالي المطلوبات/إجمالي الموجودات×100%

مضاعف حق الملكية Multiplier Equity

تحديد هذه النسبة كمؤشر لقياس المرونة المالية إذ تعدُ هذه النسبة كوسيلة لحساب نسبة الديون في شركات الاعمال، وأن استخدامها يشير الى استخدام الرافعة المالية او سياسات التمويل او أي مصدر تمويلي للشركة سواء كان حقوق ملكية او أموال الغير (السويفي واخرون،165:2020).

مضاعف حق الملكية= إجمالي الموجودات/ إجمالي حق الملكية×100%

صافي التدفق النقدي Net cash flow

يعدُ التدفق النقدي موضوعا مهما يلخص التغييرات في الوضع النقدي للشركة إذ إن بيان التدفق النقدي يمكن استخدامه للحصول على معلومات تفيد المديرين والمستثمرين حول الأموال الإضافية التي يمكن استخدامها لسداد الديون او الاستثمار في مشاريع جديدة، لذا يعدُ النقد ذو مرونة عالية في الشركات، إذا لم تتم ادارته بكفاءة ومن دون تخطيط يمكن ان يؤدي بالشركة الى الإفلاس (Ahmed et al.2021:4).

صافي التدفق النقدي= التدفق النقدي/ الموجودات الكلية

قابلية الدين Debt capacity

تقيس قابلية الدين الحد الأقصى لقابلية الشركات على الاقتراض، ويمكن تقديرها من خلال قياس قيمة الموجودات التي من المتوقع تصفيتها، أي قياس قابلية الدَين من خلال تحويل الموجودات الملموسة الحالية كضمان للديون الكلية للشركة، إذ تعد قابلية الدين ذات أهمية للمرونة المالية والتي تعرف بأنها قدرة الشركة على الوصول الى قروض جديدة بتكاليف منخفضة وبمخاطر معقولة (الطائي والجبوري،545:2017).

قابلية الدين= الموجودات الثابتة/الموجودات الكلية

ثانيا: كفاءة الاستثمار

1_ مفهوم كفاءة الاستثمار

تعمل كفاءة الاستثمار على خلق توازن بين الاستثمار المفرط ونقص الاستثمار، يقصد بالاستثمار المفرط الاستثمار في المشاريع ذات القيمة الحالية السلبية أو المنخفضة، بينما يقصد بقلة الاستثمار حجب

الاستثمارات على الرغم من وجود مشاريع مربحة، كما ان القيمة الناتجة عن الاستثمار في شركة ما تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على كفاءة الاستثمار (Kayiira,2021:9).

وقد عرفها الباحثان (محمد والعتابي، 2012 :86) إذ يرى كلٌ منهما إن نشاط الاستثمار يتمثل بتوظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية بهدف تحقيق تراكم لرؤوس الأموال، وتعويض لرأس المال السابق، للحصول على عوائد إيجابية أو سلبية في ظل وجود بيئة ذات مخاطر عالية، لذا يُعد الاستثمار المالي من أكفأ أنواع تشغيل الأموال، وذلك لأنه يستطيع تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المستثمر المتمثلة في تحقيق تنمية في الثروة وتحقيق عائدٍ مقبول.

2_ أهمية كفاءة الاستثمار

1_ تسمح كفاءة الاستثمار للشركات بزيادة ثروة المساهمين على المدى الطويل، إذ ان أي استثمار في مشروع مربح وكفء سوف يعود بعوائد إيجابية ومن ثم تدعيم النمو في الشركة (الساعدي،50:2021).

2_ يسهم الاستثمار الكفء في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهو أمر يرتبط باحتياجات المواطنين، من خلال قيام المشاريع الاستثمارية، التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية التي يحتاجها الفرد، كما يُسهم الاستثمار في القضاء على البطالة (فرحان،57:2021).

3_ تعد كفاءة الاستثمار ذات أهمية بالنسبة للشركات لان الأخيرة ذات الكفاءة الاستثمارية الأعلى تكون مرتبطة بمشاكل وكالة أدنى (Abbas,2018:308).

3_ مؤشرات كفاءة الاستثمار

معدل دوران الموجودات (Assets Turnover Rate)

يعدُ معدل دوران الموجودات من معدلات نسب النشاط إذ يعبر هذا المعدل عن مدى نشاط الموجودات ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام اجمالي موجودات الشركة (غربة،12:2015).

معدل دوران الموجودات= صافي المبيعات/ إجمالي الموجودات

معدل دوران رأس المال العامل Working Capital Turnover Rate

ان إدارة رأس المال العامل تعد واحدة من العمليات المهمة، لكونها تؤثر في ربحية الشركة، ويمكن تعريفه على انه الأموال التي تستثمر في الموجودات المتداولة لتمويل عمليات الشركة المتمثلة بالأنشطة اليومية وتجنب الصعوبات المالية، أما معدل الدوران فيشير الى تقييم كفاءة رأس المال العامل لشركة ما خلال مدة زمنية معينة (عباس،37:2022).

معدل دوران رأس المال العامل= صافي المبيعات/ رأس المال العامل

معدل دوران الحسابات المدينة Accounts Receivable Turnover Ratio

تشير الحسابات المدينة في الميزانية العامة الى العملاء واوراق القبض، إذ تقوم الإدارة بالاعتماد على سياسة البيع بالآجل، على الرغم من ان الإدارة تفضل سياسة البيع النقدي الى انها تميل الى البيع بالآجل، مع اهتمامها بالعملاء الذين ستتعامل معهم، فضلاً عن تواريخ تحصيل المبيعات (أيمن،19:2020).

معدل دوران الحسابات المدينة= صافي المبيعات/ متوسط الحسابات المدينة

معدل دوران المخزون Inventory Turnover Rate

يعد معدل دوران المخزون امراً بالغ الأهمية في الصناعة التحويلية، ويمثل المخزون الجزء الأكبر والاهم بالنسبة للشركة، لذا يعتبر معدل دوران المخزون مؤشر فعال لكفاءة أداء الشركات عبر السنوات، ويشير معدل الدوران المرتفع الى أن هناك كفاءة في إدارة المخزون، وعلى العكس إذا كان معدل الدوران منخفضاً فإن إدارة المخزون غير كفوءة بسبب وجود بضاعة راكدة في المخازن (Kwak,2019:2).

معدل دوران المخزون= تكلفة البضاعة المباعة/ متوسط المخزون

معدل العائد على الاستثمارReturn on Investment Rate

يعرف العائد على الاستثمار: بأنه التدفقات النقدية التي يتم الحصول عليها نتيجة الاستثمار في موجودٍ معين، أي ان الاستثمار في موجود يمكن ان يولد تدفقات نقدية لعدة سنوات يُشار الى هذه التدفقات بالعوائد المتولدة من الاستثمار (جاسم،79:2021). ويتم قياسه وفق الآتي:

معدل العائد على الاستثمار= صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الاستثمار

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي

اولا: اختبار الأنموذج الخطي العام General Linear Mode

أن انموذج الانحدار الخطي المتعدد هو امتداد طبيعي لأنموذج الانحدار البسيط وهذه الحقيقة ذات فائدة كبيرة في تحليل أنموذج الانحدار الخطي المتعدد، إذ يكون بالإمكان اعتماد نفس أسس تحليل أنموذج الانحدار الخطي البسيط، وبالتالي نعتمد على نفس فروض نموذج الانحدار الخطي البسيط مع أضافة الفرض التالي: لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة لأنه إذا كان هناك متغيران مستقلان أو أكثر لهما ارتباط خطي تام، لاستحال حساب تقدير معلمات (OLS) وذلك لإن مجموعة المعادلات الطبيعية ستتضمن معادلتين أو أكثر من المعادلات التابعة ، ولكن إذا كان هناك ارتباط خطي كبير وغير تام بين متغيرين مستقلين أو أكثر ، فيمكن تقدير معلمات (OLS) ولكن لا يمكن عزل تأثير كل من المتغيرات المستقلة ذات الارتباط الخطي الكبير فيما بينهما. (السيفو وآخرون،195:2006-196)

ويأخذ الأنموذج الخطي العام الشكل الآتي:

$$Y_i = \left| \underset{\text{الجزء المنتظم}}{a + bxi + cZi} \right| + \underset{\text{الجزء العشوائي}}{Ui}$$

إذ أن: Ui هي المتغير العشوائي (حد الاضطراب)، وأن المعلمات (a ,b ,c) غير معلومة، لذا يصبح الهدف هو تقدير هذه المعلمات بحيث نحصل على المعادلة الانحدارية التي تعطينا أقل مربع انحرافات، وتقيس كل من (b) و (c) النسبة المئوية للتغير الذي تحدثها العوامل المستقلة من إجمالي نسبة التغير في المتغير التابع.

جدول (1) الترميز وتصنيف متغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	عدد المشاهدات
الرافعة المالية	X1	متغير مستقل	40
صافي التدفق النقدي	X2	متغير مستقل	40
قابلية الدين	X3	متغير مستقل	40
معدل دوران الموجودات	Y1	متغير تابع	40
معدل دوران راس المال	Y2	متغير تابع	40
معدل دوران الحسابات المدينة	Y3	متغير تابع	40
معدل دوران المخزون	Y4	متغير تابع	40
معدل العائد على الاستثمار	Y5	متغير تابع	40

المصدر: اعداد الباحثة

ثانيا: نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد:

من خلال جدول (2) يوضح لنا نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع (Y1) والمتغيرات المستقلة (X) الداخلة في الدراسة وكالآتي:

جدول (2) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	sig.
X1	0.75197	0.123556	6.08607	0.000
X2	-0.22499	0.063344	-3.55182	0.000

X3	-5.54501	0.603345	-9.19046	0.000
C	18.31041	2.165395	8.455921	0.000
R-squared	0.978954	Mean dependent var		8.110995
Adjusted R-squared	0.976323	S.D. dependent var		0.97076
S.E. of regression	0.149374	Akaike info criterion		-0.84826
Sum squared resid	1.249503	Schwarz criterion		-0.5784
Log likelihood	16.14431	Hannan-Quinn criter.		-0.74195
F-statistic	57.62012	Durbin-Watson stat		1. 14098
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع y1 في جدول(2) مايأتي:

أولا: ان الاحتمالية الإحصائية للمتغيرات المستقلة (X) أصغر من (0.05) هذا يعني ان المتغيرات المستقلة معنوية احصائيا ولها تأثير على المتغير التابع (Y1).

ثانيا: أظهرت النتائج ان معامل اختبار معامل التحديد (R2) بلغ (0.97) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 97% من المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين 3% تمثل متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج، اما معامل التصحيح ($\bar{R}^2$) فقد بلغت قيمته 0.97، ويظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للأنموذج، وذلك لكون معامل التصحيح قريباً جداً من معامل التحديد المعدل.

ثالثا: تظهر المعلمات المقدرة، معلمة المتغير المستقل الرافعة المالية (X1) وهي تساوي (0.751)، إي بمعنى أن اي زيادة في مستويات الرافعة المالية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل دوران الموجودات(Y1) بمقدار (0.751)، أي ان العلاقة طردية بين المتغير المستقل والرافعة المالية ومعدل دوران الموجودات.

رابعا: أثبتت العلاقة ما بين المتغير المستقل (X2) صافي التدفق النقدي والمتغير التابع (Y1) معدل دوران الموجودات بأنها علاقة عكسية مما انعكس ذلك على معدل دوران الموجودات (Y1)، إي أن زيادة درجة صافي التدفق النقدي وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل دوران الموجودات بمقدار (-0.224).

خامسا: أظهرت العلاقة ما بين المتغير المستقل قابلية الدين (X3) والمتغير التابع (Y1) بأنها علاقة عكسية مما انعكس على معدل دوران الموجودات (Y1)، إي أن زيادة قابلية الدين وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل دوران الموجودات بمقدار (-5.545).

جدول (3) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع y2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	sig.
X1	1.027832	0.146959	6.993989	0.000
X2	-0.10657	0.075343	-1.41448	0.000
X3	-4.06918	0.717628	-5.67032	0.000
C	13.55088	2.575553	5.261349	0.000
R-squared	0.978954	Mean dependent var		8.110995
Adjusted R-squared	0.976323	S.D. dependent var		0.97076
S.E. of regression	0.149374	Akaike info criterion		-0.84826
Sum squared resid	1.249503	Schwarz criterion		-0.5784
Log likelihood	16.14431	Hannan-Quinn criter.		-0.74195
F-statistic	39.63289	Durbin-Watson stat		. 426521
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع y2 في جدول (3) مايأتي:

أولا: ان الاحتمالية الإحصائية للمتغيرات المستقلة (X) أصغر من (0.05) هذا يعني ان المتغيرات المستقلة معنوية احصائيا ولها تأثير على المتغير التابع (Y2).

ثانيا: كما أظهرت النتائج ان معامل اختبار معامل التحديد (R2) بلغ (0.97) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 97% من المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع في حين 3% تمثل متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج، اما معامل التصحيح ($\bar{R}^2$)الذي بلغت قيمته 0.97، ويظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للأنموذج، وذلك لكون معامل التصحيح قريباً جداً من معامل التحديد المعدل.

ثالثا: تظهر المعلمات المقدرة، معلمة المتغير المستقل الرافعة المالية (X1) وهي تساوي (1.027)، إي بمعنى أن اي زيادة في مستويات الرافعة المالية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل دوران راس المال العامل(Y2) بمقدار (1.027)، أي ان العلاقة طردية بين المتغير المستقل الرافعة المالية ومعدل دوران راس المال العامل.

رابعا: أثبتت العلاقة ما بين المتغير المستقل (X2) صافي التدفق النقدي والمتغير التابع (Y2) معدل دوران راس المال العامل بأنها علاقة عكسية مما انعكس ذلك على معدل دوران راس المال العامل (Y2)، إي أن زيادة درجة صافي التدفق النقدي وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل دوران راس المال العامل (-0.106)،.

خامسا: أظهرت العلاقة ما بين المتغير المستقل قابلية الدين (X3) والمتغير التابع (Y2) بأنها علاقة عكسية مما انعكس على معدل دوران راس المال العامل (Y2)، إي أن زيادة قابلية الدين وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل دوران راس المال العامل بمقدار (-4.069).

جدول (4) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع y3

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	sig.
X1	-0.8926			0.000
X2	0.085384	0.09711	0.879252	0.000
X3	-6.78313	0.924959	-7.33344	0.000
C	28.42484	3.319661	8.562574	0.000
R-squared	0.978954	Mean dependent var		8.110995
Adjusted R-squared	0.976323	S.D. dependent var		0.97076
S.E. of regression	0.149374	Akaike info criterion		-0.84826
Sum squared resid	1.249503	Schwarz criterion		-0.5784
Log likelihood	16.14431	Hannan-Quinn criter.		-0.74195
F-statistic	21.552	Durbin-Watson stat		1.56805
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع y3 في جدول(4) مايأتي:

أولا: ان الاحتمالية الإحصائية للمتغيرات المستقلة (X) أصغر من (0.05) هذا يعني ان المتغيرات المستقلة معنوية احصائيا ولها تأثير على المتغير التابع (Y3).

ثانيا: أظهرت النتائج ان معامل اختبار معامل التحديد (R2) بلغ (0.97) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 97% من المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع في حين 3% تمثل متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج، اما معامل التصحيح ($\bar{R}^2$)الذي بلغت قيمته 0.97، ويظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للأنموذج، وذلك لكون معامل التصحيح قريباً جداً من معامل التحديد المعدل.

ثالثا: تظهر المعلمات المقدرة، معلمة المتغير المستقل الرافعة المالية (X1) هي تساوي (-0.892)، إي بمعنى أن اي زيادة في مستويات الرافعة المالية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل دوران الحسابات المدينة (Y3) بمقدار (-0.892)، أي ان العلاقة عكسية بين المتغير المستقل الرافعة المالية ومعدل دوران الحسابات المدينة.

رابعا: كما أثبتت العلاقة ما بين المتغير المستقل (X2) صافي التدفق النقدي والمتغير التابع (Y3) معدل دوران الحسابات المدينة بأنها علاقة طردية مما انعكس ذلك على معدل دوران الحسابات المدينة (Y3)، إي أن زيادة درجة صافي التدفق النقدي وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل دوران الحسابات المدينة (0.085).

خامسا: أظهرت العلاقة ما بين المتغير المستقل قابلية الدين (X3) والمتغير التابع (Y3) بأنها علاقة عكسية مما انعكس على معدل دوران الحسابات المدينة (Y3)، إي أن زيادة قابلية الدين وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل دوران الحسابات المدينة بمقدار (-6.783).

جدول (5) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع y4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	sig.
X1	0.107024	0.23624	0.029733	0.000
X2	0.815638	0.212185	3.844001	0.000
X3	5.620534	1.388556	4.047754	0.000
C	17.49802	4.787468	3.654963	0.000
R-squared	0.978954	Mean dependent var		8.110995

Adjusted R-squared	0.976323	S.D. dependent var	0.97076
S.E. of regression	0.149374	Akaike info criterion	-0.84826
Sum squared resid	1.249503	Schwarz criterion	-0.5784
Log likelihood	16.14431	Hannan-Quinn criter.	-0.74195
F-statistic	39.6784	Durbin-Watson stat	1.21105
Prob(F-statistic)	0.000		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع y4 في جدول (5)مايأتي:

أولا: ان الاحتمالية الإحصائية للمتغيرات المستقلة (X) أصغر من (0.05) هذا يعني ان المتغيرات المستقلة معنوية احصائيا ولها تأثير على المتغير التابع (Y4).

ثانيا: أظهرت النتائج ان معامل اختبار معامل التحديد (R2) بلغ (0.97) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 97% من المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع في حين 3% تمثل متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج، اما معامل التصحيح ($\bar{R}^2$)الذي بلغت قيمته 0.97، ويظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للأنموذج، وذلك لكون معامل التصحيح قريباً جداً من معامل التحديد المعدل.

ثالثا: كما تظهر المعلمات المقدرة، معلمة المتغير المستقل الرافعة المالية (X1) هي تساوي (0.107)، إي بمعنى أن اي زيادة في مستويات الرافعة المالية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل دوران المخزون (Y4) بمقدار (0.107)، أي ان العلاقة طردية بين المتغير المستقل الرافعة المالية ومعدل دوران المخزون.

رابعا: كما أثبتت العلاقة ما بين المتغير المستقل (X2) صافي التدفق النقدي والمتغير التابع (Y4) بأنها علاقة طردية مما انعكس ذلك على معدل دوران المخزون(Y4)، إي أن زيادة درجة صافي تدفق النقدي وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل دوران المخزون (0.815).

خامسا: أظهرت العلاقة ما بين المتغير المستقل قابلية الدين (X3) والمتغير التابع (Y4) معدل دوران المخزون بأنها علاقة طردية، إي أن زيادة قابلية الدين وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدل دوران المخزون بمقدار (5.620).

جدول (6) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع y5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	sig.
X1	-0.43508	0.428762	-1.01473	0.000
X2	-0.87761	0.385103	-2.27889	0.000
X3	-7.78688	2.52015	-3.08985	0.000
C	29.3089	8.68898	3.373111	0.000
R-squared	0.978954	Mean dependent var		8.110995
Adjusted R-squared	0.976323	S.D. dependent var		0.97076
S.E. of regression	0.149374	Akaike info criterion		-0.84826
Sum squared resid	1.249503	Schwarz criterion		-0.5784
Log likelihood	16. 678401	Hannan-Quinn criter.		-0.74195
F-statistic	36.5479	Durbin-Watson stat		71.1105
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع y4 في جدول (6) مايأتي:

أولا: ان الاحتمالية الإحصائية للمتغيرات المستقلة (X) أصغر من (0.05) هذا يعني ان المتغيرات المستقلة معنوية احصائيا ولها تأثير على المتغير التابع (Y5).

ثانيا: أظهرت النتائج ان معامل اختبار معامل التحديد (R2) بلغ (0.97) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 97% من المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع في حين 3% تمثل متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج، اما معامل التصحيح ($\bar{R}^2$)الذي بلغت قيمته 0.97، ويظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية العالية للأنموذج، وذلك لكون معامل التصحيح قريباً جداً من معامل التحديد المعدل.

ثالثا: تظهر المعلمات المقدرة، معلمة المتغير المستقل الرافعة المالية (X1) وهي تساوي (-0.435)، إي بمعنى أن اي زيادة في مستويات الرافعة المالية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الاستثمار (Y5) بمقدار (-0.435)، أي ان العلاقة عكسية بين المتغير المستقل الرافعة المالية ومعدل العائد على الاستثمار.

رابعا: أثبتت العلاقة ما بين المتغير المستقل (X2) صافي التدفق النقدي والمتغير التابع (Y5) بأنها علاقة عكسية مما انعكس ذلك على معدل دوران المخزون(Y5)، إي أن زيادة درجة صافي التدفق النقدي وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الاستثمار (-0.877).

خامسا: أظهرت العلاقة ما بين المتغير المستقل قابلية الدين (X3) والمتغير التابع (Y5) معدل العائد على الاستثمار بأنها علاقة عكسية، إي أن زيادة قابلية الدين وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الاستثمار بمقدار (-7.786).

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1_ يعد موضوع المرونة المالية ذو أهمية، كونه يعد أحد أهم مصادر تمويل هيكل رأس مال الشركات ومن خلاله يمكن للشركات الصناعية ان ترفع من مستوى الإنتاجية لديها وبالتالي زيادة الكفاءة الاستثمارية.

2_ تبين من نتائج التحليل الاحصائي للبحث أن هناك تأثير للمرونة المالية على كفاءة الاستثمار.

3_ تبين من خلال الجانب الاحصائي للبحث بأن مؤشر قابلية الدين أكثر تأثيراً على معدل دوران المخزون وأقل تأثيراً على معدل العائد على الاستثمار.

ثانيا: التوصيات

1_ يتوجب على الشركات الصناعية الاهتمام بموضوع المرونة المالية وقيامها بالبحث عن مؤشرات يمكن تطبيقها في الشركات وتساهم في معالجة المشاكل والتحديات التي قد تواجه عملها.

2_ يتوجب على الشركات الصناعية عينة البحث أن تعزز قدرتها على الدين من خلال الزيادة في حجم الموجودات الثابتة والتي تستخدمها كضمانات للديون.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية

أمينة، ختو، (2019)، بيئة المؤسسة وأثرها على الأداء الوظيفي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

أيمن، برحيحي، (2020)، دور كفاءة إدارة رأس المال العامل في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية عمان_ الأردن خلال الفترة (2014_2018)، رسالة ماجستير، الجزائر.

بوقطاية، عمر، وفرحاتي، محمد، (2019)، دور الهيكل التمويلي الأمثل في تحقيق المرونة المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة الاسمنت (تبسة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي_ تبسة.

بصبوص، أحمد يسين عبد الرازق، (2019)، أثر معايير بازل على كفاءة الاستثمار بالبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السابع.

جاسم، مرتضى طامي، (2021)، دور الإدارة القائمة على القيمة في عائد السهم: دراسة تحليلية مقارنة بين شركات التأمين العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للمدة (2010_2019)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة

الجبوري، حيدر جاسم عبيد، (2017)، توظيف المرونة المالية في الحد من هشاشة المصارف من خلال إدارة المخاطر: دراسة تحليلية في عدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

السيفو، وليد إسماعيل، وآخرون، (2006)، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

شيخي، محمد (2011)، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، جامعة ورقلة، الجزائر.

الشريفي، كرار عباس حسين، (2021)، تأثير هيكل التمويل في تعزيز قيمة الشركة بإطار نظرية الالتقاط (دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004_2019)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

العامري، هدى هادي حسن، (2018)، المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي: دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

المصادر الاجنبية

Ahmed, F. A., Abdullah, A. S. H., Jasim, M. A. H., & Abdulameer, A. H. (2021). The Impact of Financial Flexibility On the Financial Stability of Banks: An Analytical Study of a Sample of Iraq Banks for the Period from 2006 To 2019. Academy of Entrepreneurship Journal, 27(6), 1-11.

Abbas, N., Ahmed, H., Malik, Q. A., & Waheed, A. (2018). Impact of investment efficiency on cost of equity: an empirical study on shariah and non shariah compliance firms listed on Pakistan Stock Exchange. Pakistan Administrative Review, 2(3), 307-322.

Byoun, S. (2011). Financial flexibility and capital structure decision. Available at SSRN 1108850.

Bukvič, V. (2019, September). Financial flexibility as one of the key factors that influence firm investment ability.

Ng, H. C., & Cheng, F. F. (2020). The impact of financial flexibility on debt maturity structure for Australian and Malaysian firms. Afro-Asian Journal of Finance and Accounting, 10(2), 235-261.

Kayiira, J. (2021). The determinants of financial flexibility and investment efficiency: some evidence from JSE-Listed and Non-Financial firms (Doctoral dissertation.

Kwak, J. K. (2019). Analysis of inventory turnover as a performance measure in manufacturing industry. Processes, 7(10), 760.

McDonald, J. G. (1975). Investment Objectives: Diversification, Risk and Exposure to Surprise. Financial Analysts Journal, 31(2), 42-50.

Islam, M. R., Hossain, M. A., Uddin, M. S., & Bahta, D. T. (2020). Does financial flexibility foster investment efficiency? Evidence from an emerging market. Asian Business Review, 10(2), 121-136

Marchica, M. T., & Mura, R. (2010). Financial flexibility, investment ability, and firm value: evidence from firms with spare debt capacity. Financial management, 39(4), 1339-1365.

Al-Slehat, Z. A. F. (2019). The impact of the financial flexibility on the performance: An empirical study on a sample of Jordanian services sector firms in period (2010–2017). International Journal of Business and Management, 14(6), 1-11.

فائض السيولة المصرفية في العراق الأسباب والحلول

دراسة تحليلية للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2006 – 2021)

أ.د سندس حميد موسى
جامعة الكوفة/كلية الادارة والاقتصاد

آلاء حسين هادي
جامعة الكوفة/كلية الادارة والاقتصاد

@uokufa.edu.iq

المستخلص

تهدف الدّراسة الحالية إلىٰ الوقوف مُشكلة إستمرار تراكم فائض السيولة لدىٰ المصارف علىٰ رُغم العمل بالأدوات والأساليب الحالية ممّا أستدعى الوقوف عند هذه المُشكلة وتقديم أفضل المُقترحات ألتي من شأنها إمتصاص فائض السيولة، وقد تضمّن مُجتمع الدّراسة الجهاز المصرفي العراقي بالكامل وشملت الحُدود الزمانّية للدّراسة المدّة الممتدّة (2006 – 2021) كونها مدّة كافية للتّوصل إلىٰ معلومات دقيقة ومُفيدة لأجل إستخلاص نتائج وافية، وقد تمّ الإعتماد علىٰ بيانات الجهاز المصرفي العراقي الخاصة بموضوع الدّراسة وألتي تمّ توظيفها في جانب التحليل المالي، وقد توصّلت الدّراسة إلىٰ مجموعة من الإستنتاجات أهمّها إستمرار تراكُم الفوائض النقديّة علىٰ طول مدّة الدّراسة (2006–2021) وألذي دفعنا إلىٰ تقديم بعض الحُلول، إضافة الى تردد المصارف التجارية من منح الإئتمان بسبب ضعف الملاءة وإرتفاع الفوائد والإجراءات المعقدة في منح القروض، أمّا أهم التّوصيات فكانت بضرورة إهتمام السُلطات النقديّة وعلىٰ رأسها البنك المركزي العراقي في القيام بخطوات جادّة ومشاريع إستثمارية حقيقية مع مراعاة القروض قصيرة الأجل ألتي من شأنها أنّ تُعزز من النُمو الإقتصادي المستدام.

Abstract

The current study aims to address the problem of the continued accumulation of surplus liquidity in banks despite working with current tools and methods, which necessitated stopping at this problem and presenting the best proposals that would absorb the surplus liquidity. The study community included the entire Iraqi banking system, and the time limits of the study included the extended period (2021). – 2006) as it is a sufficient period to reach accurate and useful information in order to draw comprehensive results. The data of the Iraqi banking system related to the subject of the study was relied upon, which was used in the financial analysis aspect. The study reached a set of conclusions, the most important of which is the continued accumulation of cash surpluses over a period of time. The study (2006-2021), which prompted us to provide some solutions, in addition to the reluctance of commercial banks to grant credit due to weak solvency, high interest, and complex procedures in granting loans. The most important

recommendations were the need for the monetary authorities, led by the Central Bank of Iraq, to pay attention to taking serious steps and projects. Real investment, taking into account short-term loans that will enhance sustainable economic growth.

مُشــكلـة البحث

تكمُن مُشكلة الدّراسة في التحقق من فائض السيولة في الجهاز المصرفي العراقي، إذ يشهد المصارف الجهاز المصرفي عجزاً واضحاً في أدائه الإستثماري ويتبين ذلك من خلال إستمرار تراكمي للفائض النقدي وما يترتّب عليه من ضياع للفُرص المُربحة، ومن خلال ما تقدّم يُمكن صياغة المُشكلة بالتساؤل التالي:

هل يوجد فائض سيولة مصرفية في الجهاز المصرفي العراقي خلال مُدّة الدّراسة؟ وماهي مقادير فائض السُيولة المصرفية في القطّاع المصرفي العراقي خلال المُدّة المُمتدّة (2006 – 2021)؟

ثـانيـاً: أهـمّيـة البحث

تُسلط الدّراسة الضوء علىٰ جانب مُهم من جوانب الأعمال المصرفية ألتي تستدعي الوقوف عندها وفحص آثارها إذ إن المصارف تلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في هذا المجال، فضلاً عن إنّ الفائض النّقدي يُغطي خسائر المصرف والسحوبات المُستمرة ولإن توّفير عنصر السيولة يُعّد من ضمن أولويات عمل المصرف، يستدعي ذلك من المصارف القيام بإتخاذ إستراتيجيات للمُحافظة علىٰ مستوىٰ آمن من سيولتها من أجل تغطية السحوبات الطارئة والمُفاجئة وهذا يعد أمراً إيجابياً ولكن المُبالغة في ذلك قد تُؤدي إلىٰ مشاكل غير مُتوقعة وأبرزها حُدوث فائض نقدي، ومن هُنا تنطلق الدّراسة في تسليط الضوء علىٰ السيولة الزائدة منها بدلاً من تكديسها بما يخدّم أعمال المصارف وما يتحقق منه من عوائد وأرباح إستثمارية من جانب وما ينتج عن العملية الإستثمارية من إنعكاسات علىٰ الإرتقاء بمستوىٰ النُمو الإقتصادي من جانب آخر.

ثـالثـاً: أهـداف البحث

الهدف الأساسي للدّراسة هو إمكانية التخلص من فائض السيولة من خلال إستثمار الزائد منها والتّطرق إلىٰ مقادير السيولة المصرفية غير المُستغلة، وأهمّية توظيفها وطُرق إستثمارها، ويُمكن تفصيل أهداف الدّراسة إلىٰ ما يلي:

1. التعرُفُ علىٰ مصادر فائض السُيولة المصرفية وكمّياتها في المصارف العراقية خلال المُدّة (2006 – 2021)

2 . إستعراض الطُرُق ألتي يُمكن من خلالها توظيف فائض السُيولة المصرفية بعيداً عن الآليات التقليدية المعمول بها.

رابعاً: الحـدود الـزمانيـة والمكانيـة للبحث

1. الحدود المكانية: الجهاز المصرفي العراقي.

2. الحدود الزمانية : تضمّنت المُدة الزمنية ألتي إعتمدتها الباحثــة في تحليل البيانات من (2006 ولغاية 2021)

المبحث الأول

فائض السُيولة المصرفية

أولاً: مفهـــوم فائـــض السيـولـــة المصرفيـــــة

تناولت الأدبيات عدّة تعاريف لهُ ولم يُتفق علىٰ تعريف موحّد، إذ يرى (Khemraj,2010:86) فائض السيولة من منظور الإحتياطي القانوني المطلوب من قبل البنك المركزي إذ عُرّف فائض السيولة المصرفية علىٰ إنهُ إجمالي السيولة المصرفية مطروحاً منها السيولة المصرفية المطلوبة وألتي تُمثّل نسبة مفروضة من قبل البنك المركزي التّابع لدولة المصرف ذاتهُ، في حين عرفها (Vodová,2013:117) بأنها عكس "سُرعة النُقود"، مما يُشير إلىٰ أنّ جُزءاً من المعروض النقدي لا يتُم تداولهُ في الإقتصاد ولكن يتُمُ الإحتفاظ به في النظام المصرفي، معنى ذلك إنها تُعادل كميّة النقد والودائع لدىٰ المصارف التجاريّة المُحتفظ بها لدىٰ البنك المركزي بما يزيد عن المستوىٰ المطلوب أو القانوني.

وعرّفها (بوشامة وبغريشي،54:2017) علىٰ إنها الحالة ألتي تكون فيها المصارف في حالة وفّرة في السيولة المصرفية، بحيث تكون الأموال المُتاحة فائضة عن قُدرة المصرف علىٰ الإقراض، وعن حُدود الإستثمار المُتوازن، أمّا (Belobrov&Caraganciu,2019:9) فقد عرّفا فائض السيولة المصرفية علىٰ إنهُ التراكُم غيّر الطوعي للإحتياطيات السائلة من قبل المصارف التجاريّة، وهُنا ركزا علىٰ التأكيد إن التراكُم غير الطوعي يشملُ الأموال ألتي تتجاوز مبلغ الإحتياطات المطلوبة بموجب التشريعات وكذلك الإحتياطات المُتراكمة الناتجة عن رغبة ذاتية من المصارف للإحتفاظ بها.

في ضوء ما تقدّم يُمكن تعريف فائض السيولة المصرفية من منظورين عام وخاص: من المنظور العام، ويعني كُل ما يزيد عن حاجة المصرف وبما يتجاوز عن المقدار القانوني، قد يكون ذلك طوعاً من إختياره أو يرجع إلىٰ عوامل مؤثرة هي ألتي من شأنها أنّ ترسم مساراً لهذا الفائض، ويتّفق ذلك مع (Séraphin,2018:143) إذ أوضح إن مُحددات فائض السيولة المصرفية تنقسم إلىٰ فئتين: الأولى أسباب ذاتية نابعة من داخل المصرف إذ تصّر علىٰ الإحتفاظ بسيولة مصرفية فائضة طوعاً، والثانية لأسباب خارجة عن إرادة المصرف، أمّا المنظور الخاص، فتُعرّف بأنها إحتياطات لا تدّر عائداً مُلائماً يُعوّض تكاليف الفُرصة البديلة للإحتفاظ بها.

ثانياً: إيجابيــات الإحتفاظ بفائــض السيــولــة المصرفيـــــة

من المعلوم إن السيولة تُوفر عُنصر الأمان الكافي بالنسبة للمصارف، أمّا فائض السيولة فوجودهُ يتعدى تحقيق عُنصر الأمان، ويُمكنُنا أنّ نستعرض الإيجابيات ألتي تُحققها المصارف من إحتفاظها بفائض سيولة:

1. رفع أسعار الموجودات وتعويض المصارف عن شراء الموجودات بحيّث تُحقق بعض المصارف إستفادة علىٰ حساب المصارف الأُخرىٰ، وتُحسّن أيضاً من الوضع الإقتصادي والتوقّعات، وبالتالي خفض حجم القُروض المُتعثّرة، ألذي من شأنهُ أنّ يخلق فُرص إقراض جديدة (Darvas& Pichler,2018:19).

2. تُوفّر الإحتياطيات الفائضة العالية للمصارف مُرونة كبيرة في تعدد خياراته من خلال إمكانيّة إتخاذ القرارات المُختلفة. (Phelan,2015:3)

3. يعكس فائض السيولة المصرفية إمكانيّة القُدرة علىٰ القيام بالإستثمارات وتحقيق المزيد من الأرباح والحماية من النقص السلبي في التدفق النقدي المُستقبلي (Deng& Nguyen,2022:2).

ثالثاً: سلبيات الإحتفاظ بفائـض السيـولـة المصرفيـــة

بالرغم من إن عُنصر السيولة المصرفية يرتبط بعلاقة إيجابية مع عُنصر الأمان، ألا أنّ فائض السيولة المصرفية يرتبط بعلاقة سلبيّة مع الربحيّة، إذ كُلما زادت السيولة لدىٰ المصرف تحدُث تأثيرات غيّر مرغوبة في عُنصر الربحيّة كما وتؤدي إلىٰ تأثيرات عامة في الإقتصاد ككُل، ويمُكن توضيح هذه التأثيرات في عدّة نُقاط:

1. خفض الفوائد علىٰ القُروض، كما أنها من ناحية أُخرىٰ تؤدي إلىٰ زيادة توقّعات حدوث التضخّم (Ekananda&Suryanto,2021:7).

2. التأثيرات الوخيمة علىٰ الربحيّة من خلال ضياع الفُرص وتكبُد تكاليف الفُرصة البديلة (Zimon et al.,2022:3).

3. يوحي فائض السيولة المصرفية في المصارف بإنخفاض الطلب علىٰ القُروض ونقص المشاريع الإستثمارية ممّا يضعف الإقتصاد (Kastrati&Adnett,2018:98).

4. قد يدفع الإحتياطي الكبير في المصارف إلىٰ الإستثمار في المشاريع المحفوفة بالمخاطر علاوة علىٰ ذلك، فإن إحتياطيات السيولة المصرفية الكبيرة تسمح للمصارف بتوسيع إصدار القُروض بسهولة أكبر، وبالتالي يُمكن للمصارف أنّ تميل أكثر للوصول إلىٰ إيرادات إضافية (Darvas&Pichler,2018:20).

5. تؤثر السيولة المصرفية الفائضة بشكلٍ سلبيّ علىٰ إستقرار المصرف، وألتي من شأنها أنّ تزيد من مخاطر المصرف ومخاطر الإفلاس (Ahmad et al.,2022:2).

6. تؤدي الإحتياطيات الفائضة إلىٰ مزيدٍ من المُخاطرة في السوق المصرفية وهذا يعني أنّ الإحتياطيات الفائضة الكبيرة غيّر الطوعية قد تُحفّز التوسّع السريع للإئتمان وفُقاعة الأسعار في السوق الماليّة، من جانب آخر تميلُ المصارف ذات الإحتياطيات الفائضة الكبيرة إلىٰ تقليل المُخاطرة بسُرعة أكبر في ظل نظام السياسة النقديّة المُقيدة (Nguyen&Boateng,2015:3).

7. يؤثر علىٰ سُلوك الإقراض للمصارف بالطريقة ألتي تكون بها المصارف ذات الإحتياطيات الفائضة غيّر الطوعية أكثر إستعداداً لتخفيف معايير الضمان وبالتالي تميلُ المصارف ألتي لديّها إحتياطي فائض إلىٰ زيادة المعروض من الإئتمان (Nguyen& Boateng,2015:11).

8. الإساءة إلىٰ سُمعة المصرف من خلال ظهُوره أمام الجُمهور علىٰ إنهُ غيّر قادرٍ علىٰ توظيف الأموال وضياع العائد ألذي كان بالإمكان الحُصول عليه لو إن هذه الأموال قد أُستُثمرت فعلاً، ومن جانب آخر يتأثر الفائض النقدي غيّر المُستثمر بإنخفاض القيمة الناتجة عن التضخّم وبالتالي تأثيره علىٰ الربحيّة وقيمة رأس المال الحقيقية (الموسوي،6:2017).

9. تؤثر السيولة الفائضة علىٰ السياسة النقديّة، فعند وجود فائض في السيولة غيّر طوعي يؤدي ذلك إلىٰ إضعاف السياسة النقديّة، وخاصةً عند إتباع سياسة توسّعية (Ansari& Sensarma,2022:27).

10. تتأثر الأموال النقديّة الفائضة عن الحاجة وغيّر المُستثمرة بالإنخفاض في قيمتها بسبب التضخّم النقدي وهذا بدوره يؤثر علىٰ الربحيّة وعلىٰ القيمة الحقيقية لرأس المال (الغافود وامزيكة، 40:2016).

المبحث الثاني

أسباب فائض السيولة في العراق

تحليل فائض السيــولة المصــرفيــة لدىٰ الجهاز المصرفي العراقي

إن وجود فائض في السيولة لدىٰ الجهاز المصرفي يوحي إلىٰ إنخفاض الطلب علىٰ القُروض، ونقص في المشاريع الإستثمارية، وبالتالي يُعدُّ ذلك مؤشراً لتخلّف الجهاز المصرفي في البلد ككُل، وكما هو معروف فإن بقاء الأموال دون إستثمار سواء في القُروض أو في المشاريع الإستثمارية، يؤدي إلىٰ تكبّد المصارف تكاليف الفُرص البديلة الناجمة عن الإحتفاظ بالفائض (الفوائد المدّفوعة)، ونُلاحظ هُنا إن عدم إستثمار الفائض سيؤثر علىٰ المصارف بشكلٍ خاص، فضلاً عن فوات الفُرص يؤثر الفائض علىٰ سُمعة المصرف لكوّنهُ غيّر قادر علىٰ توظيف أمواله، ويؤثر علىٰ الإقتصاد بشكلٍ عام لكوّن الإقتصاد بحاجة للأموال لتسيير عجلة النُمو.

ويوضح الجدول (1) صافي فائض السيولة المُتحقق في المدّة من (2006 – 2021)، مُبيّناً في ضوء العلاقة بيّن إجمالي الودائع وإجمالي الإئتمان، بعد أنّ تم طرح الإئتمان من الودائع، ومن ثُم طرح الإحتياطي الإلزامي من الفائض وكما هو موضّح في الجدول المذكور آنفاً.

شهد صافي فائض السيولة المصرفية لدىٰ المصارف التجاريّة العراقية تذبذباً واضحاً عبرنا عنه بمعدل التغيرات في النُمو أثناء مدّة الدّراسة، وهذه التقلبات في الفائض ناتجة عن أصل الفائض المتأتي إمّا من زيادة الودائع مقابل قلّة الإئتمان بالتالي زيادة الفائض أو قلّة الودائع وزيادة الإئتمان أو زيادة كليهما فيّحدث النقص في الفوائض.

فضلاً عن إستعراض الفوائض المصرفية خلال أعوام الدّراسة (2006 – 2021) وتوضيح نسب الإرتفاعات والإنخفاضات من خلال المُعادلة: {(الودائع – القُروض) – الإحتياطي القانوني}، نقوم أيضاً بتوضيح نسبة الفرق بيّن القُروض والودائع في نفس العام (أي: فجوة الإئتمان)، لأن هذه النسبة مُفيدة جدّاً لأغراض التّحليل فزيادتها أو نُقصانها سيكون مؤشراً علىٰ الحُكم المبدئي في مدى توظيف الودائع وإستغلالها في القُروض، فزيادة النسبة تعني أنّ هُنالك ضّعف في توظيف الودائع، أمّا نُقصانها فيعني إن الودائع تتجه في مسارها الصحيح، وسوف نرى كيّف تقلبت هذه النّسبة خلال مدّة الدّراسة.

الجدْول (1): صافي فائض السيولة لدىٰ المصارف التجاريّة العراقية للمدّة (2006 -2021): (مليون دينار)

السنوات	حجم الودائع	حجم القُروض	فائض السيولة (الودائع _ القُروض)	الإحتياطي القانوني	صافي فائض السيولة	معدل النمو (%)
2006	16,928,295	2,664,898	14,263,397	4,078,106	10,185,291	__
2007	26,188,926	3,459,,020	22,729,906	12,084,441	10,645,465	4.51
2008	34,524,959	4,587,454	29,937,505	19,993,802	9,943,703	(6.59)
2009	38,582,477	5,690,062	32,892,415	9,416,761	23,475,654	136
2010	47,947,232	11,721,535	36,225,697	7,155,093	29,070,604	23.83
2011	56,150,094	20,344,076	35,806,018	7,814,853	27,991,165	(3.71)
2012	62,005,935	28,438,688	33,567,247	8,624,023	24,943,224	(10.88)
2013	68,855,487	29,952,012	38,903,475	9,626,882	29,276,593	17.37
2014	74,073,336	34,123,067	39,950,269	10,576,103	29,374,166	0.33
2015	64,344,061	36,752,686	27,591,375	9,390,493	18,200,882	(38.03)
2016	62,398,733	37,180,123	25,218,610	8,707,551	16,511,059	(9.28)
2017	67,048,631	37,952,829	29,095,802	6,505,171	22,590,631	36.82
2018	76,893,927	38,486,947	38,406,980	10,409,660	27,997,320	23.93
2019	82,106,425	42,052,511	40,053,914	9,580,388	30,473,526	8.84
2020	84,924,168	49,817,737	35,106,431	9,193,395	25,913,036	(14.96)
2021	96,071,378	52,971,508	43,099,870	11,014,941	32,084,929	23.81
Mean	59,940,254	28,849,076	32,678,057	9,635,729	23,042,328	12.79933333
Max	96,071,378	52,971,508	43,099,870	19,993,802	32,084,929	36
Min	16,928,295	2,664,898	14,263,397	4,078,106	9,943,703	(38.03)

المصـــدر: إعداد الباحثـــة بالإعتماد علىٰ بيانات البنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة

شهدت السيولة المصرفية في عام (2006) صافي فائض مقدارهُ (10,185,291) مليون دينار ناتج عن نقص في القُروض مُقابل زيادة في الودائع، عبّرنا عنهُ بـ(فجوة الإئتمان) إذ بلغت في هذا العام نسبة (84.2%) إضافة إلىٰ نسبة إحتياطي قانوني مقدارّها (25%)، ليستمر في الإرتفاع عام (2007) مُحققاً نُمواً عن العام السابق في صافي الفوائض المصرفية بنسبة تُقدّر بـ(4.5%) وبلغت فجوة الإئتمان (17.5%) بالتالي نتج عنهُ فائضاً بمقدار (22,729,906) مليون دينار ومع إقتطاع نسبة(25%) ليّصبح صافي فائض

السيولة المصرفية (10,645,465) مليون دينار، وإستمر بالزيادة في العام التالي (2008) ليُسجّل فائضاً قدرهُ (29,937,505) مليون دينار وبعد طرح مقدار الإحتياطي القانوني بنسبة (25%) علىٰ الودائع ليصبح صافي فائض السيولة (9,943,703) مليون دينار ليشهد إنخفاضاً عن العام السابق بنسبة (6.5%) ويعود ذلك بسبب زيادة الودائع وزيادة نسبة الإحتياطي القانوني المُقتطع من هذه الودائع، ثُم عاد الفائض بالإرتفاع بنسبة (136%) في العام (2009) ليُسجّل صافي فائضاً مقدارهُ (23,475,654) مليون دينار ناتج عن الزيّاد في الودائع وقلّة في القُروض إضافة إلىٰ إنخفاض كمّيات الإحتياطي القانوني.

وفي عام (2010) بلغ إجمالي صافي فائض السيولة المصرفية (29,070,604) مليون دينار، ليّولد فجوة إئتمان تُقدّر بـ(75.5%) إضافة إلىٰ تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني في هذا العام لتصبح (15%) علىٰ الودائع، وفي عام (2011) ورُغم زيادة أرصدة الودائع والقُروض ألا أنّ الفجوة بيّن الودائع والقُروض تقلّصت لتصبح (67.3%) وبالتالي إنخفاض صافي الفائض في هذا العام إلىٰ (27,991,165) مليون دينار فضلاً عن تطبيق نسبة الإحتياطي القانوني علىٰ الودائع بمقدار (15%)، وإستمرّت نسبة الفائض بالإنخفاض ممّا يعني إنخفاض فجوة الإئتمان لتصبح (54.1%) في عام (2012)، إذ إنخفضت المقادير الإجمالية من صافي الفوائض المصرفية إلىٰ نحوّ (24,943,224) مليون دينار وبمُعدّل (10.8%−) عن العام السابق.

أمّا في عام (2013) إزدادت فجوة الإئتمان بنسبة (56.5%)، ليزداد صافي الفائض بنسبة (17.3%) عن العام السابق ليصبح إجمالي صافي الفائض (29,276,593) مليون دينار، وفي عام (2014) إنخفضت الفجوة لتصبح (53.9%) ورُغم إنخفاضها ألا أن صافي الفائض إزداد بنسبة (0.3%) عن العام السابق، هذه الزيادة ناتجة عن زيادة كُلٍ من الودائع والقُروض، وفي عام (2015) تقلّصت الفجوة بنسبة (42.8%) ممّا أدى إلىٰ نقص الفائض بمقدار (38.0%−) عن العام السابق ليصبح إجمالي صافي الفائض (18,200,882) مليون دينار مع ثبات نسبة الإحتياطي القانوني عند (15%) علىٰ الودائع، وإستمرّ صافي فائض السيولة المصرفية بالإنخفاض في عام (2016) ممّا أدى إلىٰ إنخفاض الفجوة بيّن القُروض والودائع بنسبة تُقدّر بـ(40.4%)، ليعاوّد الإرتفاع في عام (2017) إذ إتّسعت فجوة الإئتمان بنسبة (43.3%) الأمر ألذي أدى إلىٰ زيادة في الفائض بنسبة (36.8%) عن العام السابق فبلغ إجمالي الفائض حوالي (22,590,631) مليار دينار.

وإستمرّت الفجوة بالإتساع في العام التالي إذ بلغت (49.9%) وألذي أدى بدورهُ في حُدوث زيادة في الفائض بنسبة (23.9) عن العام السابق ليصبح إجمالي الفائض (27,997,320) مليون دينار عام (2018)، وفي عام (2019) كانت نسبة الفجوة (48.7%) ألتي تجلّت علىٰ شكل زيادة في الفائض بنسبة (4.28%) عن العام السابق بالتالي أصبح إجمالي صافي الفائض في هذا العام (30,473,526) مليون دينار، أمّا في عام (2020) تقلّصت الفجوة بيّن القُروض والودائع بنسبة (41.3%) وألذي يعني إنخفاض في الفوائض المصرفية لنفس العام بنسبة (14.9−) عن العام السابق مُحققاً إجمالي صافي فائض مقدارهُ (25,913,036) مليون دينار، أخيراً في عام (2021) عاودت الفجوة بالإتساع بنسبة تُقدّر بـ(44.8%) الأمر ألذي إنعكس علىٰ صافي الفائض بالزيّادة بمقدار(32,084,929) مليون دينار مُحققاً مُعدّل نُمو بمقدار (23.8%) عن العام السابق في ظّل إستمرار الإحتياطي القانوني عند نفس النسبة (15%).

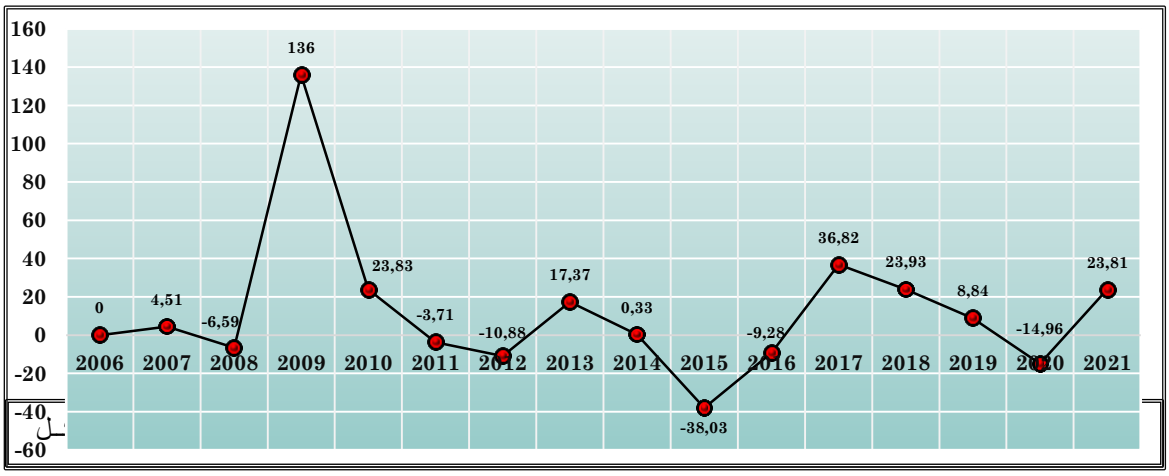

المصــدر: إعداد الباحثــة بالإعتماد علىٰ الجدول (1)

وتعقيباً علىٰ ماتقدّم وفي ضوء المُعطيات ألتي ذكرناها فيما يخص تفسير الفرق بيّن القُروض والودائع مُعبّرين عنهُ بفجوة الإئتمان، نجد إنّ هُنالك قُصوراً واضحاً في توظيف الودائع خلال مدّة الدّراسة، ممّا أسفرعنهُ صافي فائضاً في السيولة المصرفية وبإرقام مُتفاوتة وصلت ذروتها في نهاية عام (2021).

وكما موضّح في الشّكـل (1) نُشاهد الإرتفاعات والإنخفاضات الناجمة عن الإختلال وعدم التوازن بيّن الودائع وتوظيف هذه الودائع علىٰ شكل إئتمانات، وسنتطرق لها بالتفصيل.

1. زيادة الودائع

إزدادت الودائع في القطاعات كافة، ففي المصارف الخاصة ناتجة عن بسبب إرتفاع الودائع الجّارية والتوّفير ونُمو الودائع الثّابتة الناتج عن إرتفاع الثّقة بيّن المواطن والقطاع المصرفي وسببهُ إستراتيجيات البنك المركزي ألتي عملت علىٰ تطوير القطاع وزيادة الخدمة وتنويّعها (رابطة المصارف الخاصة العراقية،2022)، وفي القطاع المالي بسبب تحسّن إيرادات الشركات النفطية نتيجة تحسّن أسعار النفط ومّا صاحّبها من تحسّن في المؤسسات الأُخرىٰ فضلاً عن رفع الحظر وتحسّن الأوضاع الصحيّة، أمّا في القطاع الحكومي فإن زيادتها ناتجة عن تحسن إيرادات الحكومة النّاجم عن تحسّن إيرادات النفط الخام (تقارير البنك المركزي).

2. قلّة الإئتمان

وهذا ناتج عن تخوّف المصارف من المخاطر ألتي قد تتعرّض لها ولاسيّما عملها في بيئة محفوفة بالمخاطر يجعلها مُترددة في منح الإئتمان، وفي إستطلاع للبنك الدوّلي بيّن فيه أنّ كُل مُقترض يخفق في تسديد القُرض ألذي منحهُ لهُ المصرف فإن المصرف الخاص يُهمل علىٰ أساسه (32) طلباً للإقتراض، وهذا ما يجعل الإئتمان الممّنوح من قبل هذه المصارف قليلاً ممّا يُسبب زيادة في السيولة المصرفية لدىٰ المصارف التجاريّة (الصفار،21:2012)، كما إن الإجراءات المُعقّدة والمُرهقة عند التسجيل في الطلب علىٰ الإئتمان

وغُموض بعض النُصوص القانونية منها قانون التّسجيل العقاري عند الطلب علىٰ منح الإئتمان العقاري والقانون المدني العراقي وضعف الوعي المالي والقانوني وقلّة الخبّرة في إدارة الأموال، إضافة إلىٰ التحدّيات ألتي يواجهها الإقتصاد العراقي بما في ذلك الفساد وإرتفاع البطالة ممّا يؤثر في القُدّرة علىٰ الحصول علىٰ القُروض وسداداها (شرقي،2023).

المبحث الثالث

حلول إستثمارية

إتضح من خلال التحّليل المالي والإحصائي لبيانات الدّراسة وعلىٰ الرغم من قيام البنك المركزي بإستخدام عدّة آليات لتنظيم السيّولة وإمتصاص الفائض خلال مدّة الدّراسة فضلاً عن قيام المصارف العراقية بعدّة عمليات إستثمارية داخلية مثل شراء الأسهم والسندات في سوق العراق للأوراق الماليّة وإقراض المصارف مع بعضها البعّض وإستثمار الأموال المُتاحة في شراء العقارات وإستخدامها لفُروعها كما تقوم بإستثمار جزءاً من هذه الودائع لدىٰ المصارف المُراسلة لتغطيّة الإئتمانات التعهديّة والمُستنديّة، كما إن البنك المركزي قام بعدّة مُبادرات إستثمارية لتعزيز النُمو الإقتصادي من خلال قيامه بدعم القطّاعات الإقتصادية ألا أنّ هذه الوسائل كانت غيّر كافية وهذا يتّضح من خلال البيانات الواردة في الدّراسة وألتي تُبيّن إستمرار فائض السسيولة المصرفية نحوّ الزيّادة علىٰ مدارمدّة الدّراسة (2006 – 2021)، وبالتالي بدلاً من ترك هذه الفوائض مُعطّلة وغيّر مُستغّلة يتوجّب البحث عن مجالات أُخرىٰ لتوظيف هذه الفوائض، علىٰ وجه التّحديد فيما يخص التنمية الإقتصادية من خلال توجيه هذا الفائض نحو المشاريع الإستثمارية التي من شأنها أنّ تدّعم وتُعزز من النُمو الإقتصادي، ففي الدّول النامية إن لم تُوظف المصارف جيّداً لخدمة النُهوض الإقتصادي تكون ميداناً لهدر الموارد وإضاعة الفُرص، ورغم إختيار العراق لنظام الإقتصاد الحُر والإعتماد علىٰ قطّاع الأعمال الخاص في الإستثمار الإنتاجي لازال حجم الإئتمان المصرفي مُنخفضاً، وفي المصارف حديثة التكّوين في العراق قد تتجاوّز نسبة القُروض إلىٰ الودائع 100% إذ يُموّل بعّض الإئتمان من رأس المال ومع ذلك وبالرغم من إنخفاض حجم القُروض تبقى كفاية رأس المال عالية، وغالباً ما تعتمد المصارف في عملها علىٰ وسائل قصيرةُ الأجل مثالُ ذلك الودائع الجّارية ومصادر تمويل أُخرىٰ ذات فائدة مُتدنيّة وبالمُقابل يتم تمويل قُروض بفائدة مُرتفعة وأبعد زمناً. (أحمد بريهي،107:2018)، ومن خلال درّاستنا وتحليلنا للمُتغيّرات الإقتصادية والإطلّاع علىٰ بعّض الآراء نُوردُ بعّض الإستراتيجيات الإستثمارية المُقترحة:

أولاً: إستراتيجيات خاصة بالمصارف التجاريّة

طالما أنّ المصارف مؤسسات ربّحية فيجّب أنّ تُدار بطريقة إقتصادية ويجّب علىٰ إدارة المصارف الإهتمام بالبُعد الإقتصادي للسيولة المصرفية ومقدار الكُلف الضّمنية ألتي تتحمّلها المصارف جراء التخطيط لسُيولتها، وعليه نقترح:

- تقديم قُروض شخصية تستهدف فئات مُعيّنة من خلال تخصيص ثلاثة فئات مُستفيدة من التمويل وألتي تندرج علىٰ ثلاثة مُستويات من القُروض، تتراوح هذه القُروض من مليون إلىٰ خمسين مليون ديناراً عراقياً وحسّب الفئة المُستهدفة، إذ تُقدّم قُروض تتراوح من مليون إلىٰ عشرة ملايين لتطوّير نشاط مُعيّن مُدر للدّخل،

والنوّع الآخر من القُروض يترواح من عشرة ملايين إلىٰ ثلاثين مليون لتمويل شراء أو إنشاء أو ترميم مسكن، ويستهدف النوّعين من التّمويل الأشخاص ذوي الموارد الإقتصادية الضّعيفة وألذين لا يمتلكون الوُصول إلىٰ مصادر التمويل التقليدية، أمّا النوّع الثالث من التمويل وحتّىٰ خمسين مليون دينار يستهدف المشاريع الصّغيرة الخاضعة للضّريبة وتُستخدم لتّمويل شراء أو تطوّير نشاط إنتاجي أو خدمي.

● تفعيل ستراتيجية المُشاركة في تمويل القُروض الكبيرة إذ يقوم البنك التّجاري وفق هذه الإستراتيحية بالإتصال والتّعاون مع المصارف الأُخرىٰ من أجل التّفاوض والمُشاركة في تمويل القُروض الكبيرة ووفقاً لهذه المُشاركة يتم إقتسام العائد ألذي يدّرهُ القرض كذلك يقتسمون التّكاليف والمخاطر ألتي تنطوّي عليها عمّلية الإقتراض علماً إنّ عملية الإقتراض تتّم وفق قواعد تحكُم عملية المُشاركة.

● الإستثمار بالخدمات الإلكترونية وإصدار بطاقات الكترونية بكافة أنواعها المدّين (Debt) بطاقات الدفع المُسبق والدّائن (Credit) للإستخدام الإئتماني وبشروط مُيّسرة والتسويق لهذه الخدمات، إذ إنّ التوجه الرقّمي ألذي يُعدّ أحد المُحركات الرئيسية للتغيّر والإبتكاريُمكن أنّ يؤدي إلىٰ إنشاء شركات وصناعات جديدة والمُساهمة في تحّويل الأعمال التقليدية، كما يُمكن أيضاً تُساعد التكنلوجيا في زيّادة التقدّم التكنلوجي ونُمو الإنتاجية في الإقتصاد وألتي تُساهم بدورها في تحفّيز الإستثمارات المحلّية وجذّب الإستثمارات الأجنبية.

● تمكين المصارف التجاريّة المحلّية من البدء عن طريق المُشاركة بإنشاء صناديق إستثمار مُشتركة تُوّفر للمُستثمرين أفراداً أو مؤسسات الفُرصة للدّخول والمُشاركة في الأسواق النقديّة مع المصارف العربية أو الدولية، مثل: إذونات الخزينة، الأوراق الماليّة أسهم وسندات والتجاريّة من السلع والخدمات وعندها سيكون بإمكان هذه الصناديق المُشتركة أنّ تتعاون مع المصارف والمؤسسات الماليّة العالمّية لتوّفير صناديق إستثمار للمُستثمرين المحلّيين بحيث يُشرف المصرف المحليّ علىٰ تسويق نشاطات صناديق الإستثمار، في حيّن يتولى الشريك الأجنبي إدارة هذه الصناديق في الأسواق العالمّية حيّث الخبّرة الإستثمارية والإستشارية الجيّدة، وتنحصر أنشطة صناديق الإستثمار هذه في المشاريع غيّر المُعتمدة علىٰ الفائدة (غيّر الربوّية)، مثل المشاريع التجاريّة المُعتمدة علىٰ تداول السلع والإيجار والعقارات والمشروعات الترفيهية والسياحية، وذلك لإستقطاب وإستثمار مُدّخرات شريحة لا يُستهان بحجم مُدخراتها تمّنعهم الإستثمارات الربوّية من توظيف أموالهم في المصارف التقّليدية، في حيّن لا تتوّفر لهم الآن الفُرصة لإستثمار أموالهم وذلك إمّا لضعف خبراتهم أو لصغر مُدّخراتهم، وبهذا يتم تحرير الأنشطة الإقتصادية وتوسيع مجالات الإستثمار والإنفتاح العالمّي ألذي من شأنهُ أنّ يستقطب العديد من المشاريع المُسّرعة لعجلة النُمو الإقتصادي.

ثانياً: إستراتيجيات خاصة بالمصارف المُتخصصة

ب الرغم من قيام البنك المركزي بتخصيص مبالغ كبيرة ألا أنهُ لم يتم صرف مبالغ كبيرة منها وذلك نتيجة لظروف البلد وعدم الإقبال علىٰ هذه القُروض بسبب مُنافسة السلع المُستوّردة ذات الكُلّفة المُنخفضة وعدم توّفر الإمكانات لفتح الإعتمادات المُستندية ممّا ساهم بشكلٍ أو بآخر من إنخفاض حجم التمويل الممّنوح للقطّاعين الزّراعي والصّناعي، كما إن عملية الإقراض العقاري المُباشر كانت ضئيلة جّداً مُقارنةً بالعجّز الفعّلي، وعليه نقترح:

● للقطّاع العائلي وّألذي يُعدّ من أهم ميادين الإقراض المصرفي في الدّول النامّية والمُتقدّمة ألا أنّ العراق وبسبب الدّور المحدود لقطّاع الشركات وإحجام المصارف عدا الحكومية والمُتخصصة من الإقراض العقاري كلاهما يعدّان سبباً في إنخفاض الإئتمان في العراق (علي،16:2018) وبالرغم من تبنّي البنك المركزي العراقي عدّة إجراءات بهدف تقديم الدعم للإقتصاد من خلال التحكُم في الإئتمان إقتصادياً ومالياً عبّر التدّخل الحكومي لتمويل مشاريع النُمو الإقتصادي وعبّر مُبادرة تجاوزت 6 ترليون دينار وألتي هدفت إلىٰ تُوفير التّمويل غيّر المُباشر من خلال تخصيص جُزءاً من موارد المصارف وتقديمها كقُروض للقطّاعات الإقتصادية الحقيقيّة (داغر،7:2007).

وعليه فيُمكن للبنك المركزي أنّ يكون لهُ دوراً في تقليل الفجّوة بيّن عرض المساكن والطلب عليها من خلال إعادة النظر بالقوانين والتشريعات الحالّية خُصوصاً فيما يتعلّق بنص المادّة (28) الوارد في قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) والمُتعلّقة بالأنشطة المحظورة، إذ لابُد من أنّ يكون للمصارف التجاريّة دوراً في عملية تمويل الإسكان من خلال السماح لهم والدّعم من النّاحية الماليّة والتشريعية وإلزّام المصارف التجاريّة بتحديد جزءاً من تمويلها بتسليف المواطنين في مجال القطّاع الإسكاني وحسب ضوابّط تُعدّ لهذا الغرض، أو قيام البنك المركزي العراقي بإنشاء شركة مُتخصصة بالقُروض العقارية وإصدار قوانين وتعليمات تُنظم نشاط تلك الشركة، إذ يتم إستثمار رؤوس الأموال في عمليات المساكن هذه من خلال منح إئتمان طويل الأجل من قبل المؤسسات الماليّة المُرخّص لها في مجال إنجّاز أو ترميم المساكن لتطوّير وسائل وظُروف الإنتاج السّكاني فالتّمويل الإسكاني يُساهم في تنشيط الإقتصاد الوطني من خلال توّفير التّمويل اللاّزم للأفراد الأمر ألذي يؤدي إلىٰ تنشيط القطّاعات المُرتبطة بقطّاع السكن وبالتالي خلق فُرصاً جديدة للعمل وتقليل البطّالة، كما يُساهم التّمويل الإسكاني في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والأمني والإجتماعي للمُجتمع خاصةً إذ توجّه هذا التّمويل إلىٰ الأفراد ذوّي الدّخل المُنخفض والمُتوسّط للحُصول علىٰ سكن، فيُتيح التّمويل هذا إمكانية دفّع المبلغ تدريجياً في شكل أقساط مُريحة تُناسب ظُروفهم الماديّة وبالتالي لهُ أثر في مُعالجّة أزمّة السكن من جهة ومُعالجة الرُكّود في قطّاع السكن من خلال زيّادة المقدرة الماليّة لطالبي الوحدات السكنّية وخلق الطلب الفعّال في هذا القطّاع المُهم والحيوّي من جهة أُخرى.

● ضرورة زيادة الدعم الحكومي لتمويل المصرف الصّناعي العراقي ليتسنّى لهُ دعم القطّاع الصّناعي الخاص والمُختلط، إذ تعدّ الصّناعة إحدى القطّاعات الرئيسية في الإقتصاد الوطني العراقي كوّنها تمتلك روابط ضمّن قطّاع الصّناعة التّمويلية ذاتها وكذلك مع بقّية قطّاعات الإقتصاد، وعليه ضرورة الإهتمام بأنشطة إئتمان القطّاع الصّناعي وتوجيه أكبر قدرٍ من الودائع نحوّ الإنتاجية المُباشرة للقطّاع الصّناعي من خلال تقديم قُروض قصيرة ومُتوسّطة وطويلة الأجل لتمّويل الموجودات الثّابتة والمُتداولة للمشاريع الصّناعية الجّديدة ألتي تتطلبها عمّلية التأسيس أو التوسّع لمشاريع قائمة، علىٰ أنّ يُراعى إستخدام مُعدّلات فائدة مُخفضّة لغرض جذّب المُقترضين لتمّويل قطّاع الصّناعة في العراق وفقاً لآليات مُخطط لها ومدّروسة وتُراعي المعايير الدّولية في منح القُروض، فضلاً عن تقديم التّسهيلات المصرفية لتمويل رؤوس أموال التّشغيل وخاصةً في السنوّات الأولى من تأّسيس المشاريع الصّناعية، لذلك لابُدّ من تقويم أداء نشاط المصرف الصّناعي من خلال مُقارنة الأداء المُتحقق مع المُخطط، إذ لابُد من تشخيص الإنحرافات وإتخاذ الخطوات اللاّزمة للنُهوض بمستوىٰ أداءه.

● العمل علىٰ إحياء الإئتمان الزّراعي من خلال إنشاء فُروع للمصرف الزّراعي لتحقيق تغلغُل أكبر للفُروع في المناطق الرّيفية والوُصول لصغار المُزّارعين وتقديم الإئتمان لهم بمُعدّلات فائدة معقولة، وإنّ يكون الإئتمان المُقدّم علىٰ صورتين مُباشر أو غيّر مُباشر، ففي الإئتمان المُقدّم بشكل مُباشر إلىٰ المُزّارعين يكون علىٰ ثلاثة أشكال، أولاً، إئتمان زرّاعي قصير الأجل وألذي يُمكن أنّ نُسمّيه بـ(قُروض المحاصيل) ويُقدّم أمّا نقّداً أو عينياً في شكل بُذور وأسمدة، ثانياً: إئتمان للعمّليات الزرّاعية الموسمّية، ثالثاً: إئتمان طويل الأجل في إستثمار رأس المال الثّابت الزرّاعي، أما الإئتمان غيّر المُباشر فلا يذهب مُباشرة إلىٰ المُزارعين وإنمّا إلىٰ المؤسسات ألتي تدّعم الإنتاج الزرّاعي في المناطق الريّفية مثل محطات الكهرباء والماء.

رابعاً: إستراتيجيات خاصة بالمصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية شأنها شأن المصارف التّقليدية إذ تُعاني من مُشكلة فائض السيولة المصرفية وهيّ تُمثّل نسبة مُهمّة من هيّكل الجهاز المصرفي وتضُم (30) مصرفاً إسلامياً واحداً منها حكومياً والبقيّة مصارف خاصة.

ومن بيّن الطُرق ألتي إستخدمتها المصارف الإسلامية لحّل مُشكلة فائض السيولة هي الإعتماد علىٰ الإستثمار قصير الأجل وهذا ما تجلّى من خلال إعتمادها علىٰ صيغة المُرابحة وألتي تتسم بقلّة المخاطر مُقارنةً بالصيّغ التّمويلية الأُخرىٰ، وعليه أصبح الواقع العملي لهذه المصارف مُتناقضاً تماماً للأهداف ألتي أُنشأت من أجلها، ويُمّكن القوّل بأنها فرّطت في دورها التنموّي ومبادئها ألتي من أبرزها الإعتماد علىٰ الإستثمارات الحقيقيّة طويلة الأجل والمُتمثّلة بالمُشاركة والمُضاربة.

ولمُعالجة هذا القُصور نقّترح:

● إستخدام الصُكوك الإسلامية وتوظيف أموالها في إستثمارات مُختلفة طويلة ومُتوسّطة الأجل وهذا ما إعتمدتهُ كثيرٌ من البُلدان ألتي تعتمد علىٰ المصارف الإسلامية في جزء من هيّكلها المالي كدّول الخليج مثلاً، إذ يُمكن لهذه المصارف التوسّع في إستثمارات طويلة أو مُتوسّطة الأجل من خلال صيّغ المُشاركة والمضاربة والإجارة والتصكيك من محفظة موجوداتها القائمة علىٰ موجودات حقيقّية وتنقلها إلىٰ الشركة ذات الغرض الخاص وألتي تقوم بإصدار صُكوك تُباع للمُستثمرين وتقوم بتحصيل عوائد الموجودات المُدّرة للدّخل، أو تقوم جهة بعملية التحصيل أو تحوّيل وتقديم الضّمانات، ويُمكن من خلال هذه الآلية التوسّع في النشاط وتوّزيع مخاطر الإئتمان ألتي يتعرض لها المصرف علىٰ قاعدة عريضة من الدّائنين وخدّمة القطّاعات ألتي تحتاج إلىٰ تمّويل طويل الأجل مثل تمّويل الرهن العقاري وغيّرها، إذ إن خاصية تقسيم المخاطر ألتي تتسم بها الصُكوك الإسلامية تجّعلها مؤهّلة لبرامج الإستثمار طويلة الأجل بكفاءة مالية وكُلف مُنخفضة.

وفي الختام نقترح:

● تشكيل لجّنة مُكوّنة من مجموعة من الخُبراء الإقتصاديين والقانونيين عن طريق البنك المركزي ووزارة الماليّة للعمل علىٰ تغيّير كثيرٌ من القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالعمل المصرفي ولا سيّما فيما يخُص الأنشطة المحظّورة ومُحددّات الإستثمار وتعميمها علىٰ الوزارات ومؤسسات الدّولة لتوّفير مساحة أوسّع من

التّسهيلات والمُرونة في مُمارسة العمل التّجاري والإستثماري، ومثال ذلك الحوكمة في مجال تعّزيز الشراكة مع القطّاع الخاص وبناء القُدرات البشرية والمؤسسية وألتي تخلق بيئة جاذبة للإستثمار، وفي ظّل الإستقرار الأمني والسياسي ألذي يشهده الواقع العراقي في الوقت الحالي يُمكن تحقيق ذلك من خلال تأسيس كيانات مُستّقلة ومثال ذلك: وحدات مُتوّلدة عن الشراكة بيّن القطّاعين العام والخاص، وشركات تنفيذ مشاريع البُنى التحتّية، ومصارف وصناديق البُنى التحتّية، وألتي تتوّلى مهام تطبيق أفضل المُمّارسات في جوانّب هيّكلة المشاريع والتّمويل والشراء وإدارة العُقود والتنسيق مع القطّاع الخاص وبمّا يُعّزز من ثّقة المُستثمرين، ويتم أيضاً توّفير المُخصصات الماليّة اللاّزمة وإدراجها ضمّن الموازنة العامة بمّا يؤدي إلىٰ إعداد المشاريع المُتوّلدة عن المُشاركة بالصّورة المُثّلى وبمّا يضّمن المنفعة العامة من جانب وإستدامة هذه المشاريع ونجاحها في تحقيق الأهداف ألتي أُنشأت من أجلها من جانب آخر.

● وضع خُطة جادّة ومدّروسة لتمويل المشاريع الجّديدة الصّغيرة والمُتوسّطة وألتي تُعدّ إحدىٰ المُحرّكات الرئيسية للنُموالإقتصادي في الدّول، إذ أصبح هدف تطوّير قطّاع المشروعات الصّغيرة والمُتوسّطة من الأولويات الإقتصادية والإجتماعية للدّول بشكلٍ عام والدّول النّامية بشكلٍ خاص، لاسيّما في ظّل الحاجة المُتزايدة لخلق فُرص العمل ومواجهة مُشكلة البطّالة ورفع مُعدّلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وفي العراق شهدت المشروعات الصّغيرة والمُتوسّطة تذبذباً كبيراً في أعدادها وإعداد العاملين فيها بسبب الآثار الأمنّية والسياسية ألتي مرّ بها العراق، فضلاً عن غيّاب التقيّيس والسيّطرة النوّعية ألتي نجم عنها إغراق الأسواق المحلّية بالسلع الرخيصة والمُستوردة رديئة المنشأ، فضلاً عن صُعوبة الحُصول علىٰ تمويل من المصارف بسبب إرتفاع درجّة المخاطر الإئتمانية للكثير منها وصُعوبة توّفيرها الضمانات المطلوبة من قبل المصارف لتخفيف حدّة المخاطر، وعليه نقّترح إنشاء وحدّات بكُل مصرف للتعامل في خدمّة المشاريع الصّغيرة والمُتوسّطة وخلق برامج تمّويلية مُوجّهة لتمويل تلك المشروعات من منظور إقراض مصرفي يختلف في محتّواه عن إقراض المشروعات الكبيرة.

● تفعيل عملية تيّسير الإقراض بيّن المصارف Enterbanking، إذ إن أرصدة المصارف التجاريّة لدىٰ البنك المركزي تكون مُتفاوّتة، فقد تُعاني المصارف من عجز الإحتياطي القانوني بالمقابل يتوفّر لدىٰ مصرف آخر إحتياطي يفوق المُتطلبات القانونية، وعليه فقد تضيع علىٰ المصرف الآخر فُرصة لتحقيق عائد من وراء الموارد الزائدة بيّنما قد يتعرّض المصرف الآخر إلىٰ غرامات مالية، وهُنا يأتي دورُ البنك المركزي من خلال توجيه البنك الأول لإقتراض ما يحتاجه المصرف الآخر وبمعدّل فائدة يخضع لعمّليات العرض والطلب، وإن عملية الإقراض هذه تُمكّن المصرف ألذي لديه فائض في الموارد الماليّة وألتي تفوق طاقته الإستثمارية بإستثمارها خارج عمليات المصرف، كما تُمّكنهُ أيضاً من تجنّب المُخاطرة ألتي قد تتعرّض لها هذه الأموال من خلال إشتراط المصرف المُقرض علىٰ أنّ لا تزيد قيمة القرض نسبة مُعيّنة من رأس مال المصرف المُقترض، أو بشرط أنّ لا تزيد قيمة جميع القُروض ألتي حصل عليها عن قيمة رأس ماله.

إن دورُ البنك المركزي في تيسير حُصول البنك الأول علىٰ قرض من البنك الثاني أدىٰ إلىٰ إنتقال أموال عاطلة إلىٰ بنك يُعاني من شحّة في تلك الأموال بمعنى إستغلالاً أمثل للموارد من جهة وزيادة مُعدّل دوران النُقود من جهة أُخرىٰ، الأمر ألذي يترك آثاراً إيجابية علىٰ النُمو الإقتصادي وألذي يُمثّل أحد الأهداف ألتي يسعى البنك المركزي إلىٰ تحقيقها.

● يتطلب من البنك المركزي حثّ المصارف علىٰ الإندماج وتكويّن إندماجات مصرفية كبيرة قادرة علىٰ المُنافسة وتوظيف أموالها بطريقة تُحقق من الأهداف التّنموية، إذ يُعدّ الإندماج المصرفي أحد نواتج العوّلمة، وهو تحرك جمعي نحوّ التكتّل والتكّامُل والتعاون ما بيّن مصرفين أو أكثر، لإحداث شكل من أشكال التوحّد يتجاوز النمط والشّكـل الحالي ليؤدي إلىٰ خلق كيان أكثر قُدرة وفاعلية علىٰ تحقيق أهداف كانت تبدو مُستعصية التحقيق قبل عملية الإندماج، فمن خلال الإندماج تتحقق المُنافسة علىٰ المستوىٰ الإقليمي والقدرة علىٰ تحقيق ميّزة نسبية والتنوّع الكبير في الأعمال المصرفية وتحقيق وفورات الحجم والإستفادة من بعض المزايا الضريبية وبالتالي القُدرة علىٰ التمويل مُنخفض الكُلفة للمُنشآت ذات المشاكل الماليّة.

الاستنتاجات

1 أظهرت نتائج التحليل المالي بإستخدام النسب بإن الجهاز المصرفي العراقي يحتفظ بنسب سُيولة عالية تتجاوز النسبة المعيارية (30%) وألتي تدّل علىٰ عطالة في التوظيف.

2. إتّضح من خلال البيانات الواردة من البنك المركزي إنّ هنالك تردداً من المصارف التجاريّة في منح الإئتمان بما يتناسب وحاجة القطّاعات الإقتصادية، وذلك لعدّة أّسباب منها:

● ضعف الملاءة الماليّة للمُقترضين

● إرتفاع الفوائد

● الإجراءات الروتينية وألتي تكون مُعقدة في بعض الأحيان.

3. وجود إختلال هيّكلي في القطّاع المصرفي العراقي وهذا ناتج عن عدم ملاءمة نسبة الإئتمان إلىٰ الودائع ويُمكن تفسير ذلك من خلال وجود الفائض المُتراكم في الجهاز المصرفي وألذي يُعدّ مؤشراً إلىٰ الإفتقار لوجود خُطط حقيقية لإستثمار أموالها.

4. تظهر النتائج إن القطّاع الحكومي من المصارف الحكومية وشبه الحكومية إستحوذ علىٰ نسبة (63%) من إجمالي الودائع وذلك بسبب ثّقة الجُمهور بمضمونيّتها، ومن جانب آخر يتبيّن إن نسبة الإئتمان المُقدّم من قبل القطّاع الخاص تبلغ (53%).

5. رغم قيام البنك المركزي بتمويل المشاريع الإستثمارية والعمل بالأدوات غيّر المُباشرة ألا أنهُ يُلاحظ بأن هنالك قُصوراً واضحاً في أدائه ولا ينسجم مع الزيّادة الحاصلة في جانب الودائع.

7. عدم قُدرة البنك المركزي ومن خلال سياسته النقديّة من تحقيق الإستقرار الإقتصادي بسبب وجود إختلالات هيّكلية في مجلات الإستثمار.

8. توّضح نتائج التحليل المالي إنّ هُنالك تطوراً واضحاً لإجمالي الإئتمان المصرفي وهو في إرتفاع مُستمر ولا سيمّا الإئتمان المُقدّم إلىٰ القطّاع الخاص، ولكن علىٰ وجه التّحديد هنالك قصوراً في نسب مُساهمة الودائع الإدخارية ألتي يعولُ عليها كثيراً.

التوصيات

1نظراً لأهمّية القُروض في العمليات الإستثمارية وما ينعكس عليها في تعّزيز النُمو الإقتصادي فإنهُ يجّب الإهتمام بالإئتمان إهتماماً خاصاً ولاسيمّا في المجالات ألتي تهدف إلىٰ تحقيق التنمية المُستدامة.

2. ضرورة دعّم الدّولة للقطاع الخاص وإعطائه الدورُ الأكبر مع الإهتمام بالقطّاع الحكومي ولا سيمّا في القطّاعات غيّر الكفؤة إقتصادياً مع ضرورة قيامها بعمليات إستثمارية في القطّاع الحكومي وذلك لبثّ التّنافس مع القطّاع الخاص.

3. قيام البنك المركزي بتوجيه القطّاع المصرفي من خلال إتباع الطُرق والإجراءات المُمّنهجة علىٰ إدارة السيولة المصرفية وتوجيهها نحوّ مسارها الصحيح ولا سيمّا في ظّل توّفر فُرص إستثمارية وبهذا يجب عليه تخفيض القُروض الممنوحة للأغراض الإستهلاكية والتّركيز علىٰ القُروض الإستثمارية ألتي من شأنها أنّ تُساهم في التنمية الإقتصادية فضلاً عن تشجيع المصارف العراقية علىٰ تبني العمليات التّكنولوجية وتوّفير الأجهزة الإلكترونية من حواسيب ومعدّات لخدّمة هذا الغرض إضافة إلىٰ تدريب الموظّفين علىٰ آليات العمل الإلكتروني وتوّفير المُحيط المُلائم وبما يسمح بتطبيق الأنظمة الإلكترونية ويُقصد بها مُختلف الآليات ألتي تؤثر في المصرف وتتأثر به داخلياً وخارجياً، ويشمل المُحيط الداخلي نوّعية التنظيم ألذي يقوم عليه نشاط المصرف أمّا المحيط الخارجي يشمل القوانين والتّشريعات المُنظمة للآليات الإقتصادية وغيّر الإقتصادية.

4. السعّي بإستمرار في تحسين القطّاع المالي ككُل وزيّادة ربحيته ممّا ينعكس علىٰ زيادة الإستثمارات ألتي تدّر عوائد، فإرتفاع عوائدها يؤدي إلىٰ حصول المؤسسات والأفراد علىٰ دُّخول أعلىٰ وبالتالي زيادة مُتوسّط نصيب ألفرد وألذي يُعدّ مؤشراً من المؤشرات المُهمّة للنُمو الإقتصادي.

5. العمل بالقوانين ألتي تُساعد في زج المصارف في الحياة الإقتصادية بشكل فعّال والإبتعاد عن المواقف ألتي لا علاقة لها بالواقع الإقتصادي وتطوّره مع مُراعاة الإستثمارات قصيرة الأجل.

6. تفعيل مصادر النُمو غيّر التقليدية وما تحمله من فُرص إقتصادية واعدة وإعتماد المشاريع ذات الجدّوى الإقتصادية القائمة علىٰ توظيف المزيد من الأيدي العاملة وعدم التّركيز علىٰ المشاريع ألتي لا تحتاج سوى القليل من الأيدي العاملة وذلك بُغية تقليل مستوىٰ البطالة ممّا يُساهم في تقليل مستوىٰ الفقر والإستفادة من التّجارب الناجحة للدّول النّامية فيما يخص مجالات الإستثمار وبالتالي العمل علىٰ تعّزيز النُمو الإقتصادي.

7. ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقديّة القائمة علىٰ أُسس موضوعّية مما يُساهم في بناء الثّقة في النظام المصرفي الأمر ألذي يُعزز من فعّالية تلك الأدوات وبالتالي القُدرة علىٰ تحقيق الأهداف ألتي تُنمي الإقتصاد.

8.التنسيق والتّعاون بيّن البنك المركزي والمؤسسات الماليّة والمصارف الحكومية والخاصة من خلال إيجاد قنوات جديدة تسمح بتنشيط السّوق الماليّة الأمر ألذي يُمكّن السُلطة النقديّة من التأثير بفاعلية في حجم السيولة وتحقيق الإستقرار النّقدي ممّا ينعكس علىٰ مستوىٰ النشاط الاقتصادي الكُلي بصورة إيجابية.

المصادر

Ahmad, S., Ahmad, W. M. W., & Shaharuddin, S. S. (2022). Is Excess Of Everything Bad? Ramifications Of Excess Liquidity On Bank Stability: Evidence From The Dual Banking System. Borsa Istanbul Review.

Ansari, M. G., & Sensarma, R. (2022). What Explains Excess Liquidity Of Banks? Empirical Evidence From India. Journal Of Emerging Market Finance, 21(4), 477-503.

Belobrov, A., & Caraganciu, A. (2019). Implications Of Excess Liquidity For Commercial Banks, Central Bank And Economic Growth In The Republic Of Moldova. Revista Economica, 71(2).

Darvas, Z., & Pichler, D. (2018). Excess Liquidity And Bank Lending Risks In The Euro Area (No. 2018/16). Bruegel Policy Contribution.

Darvas, Z., & Pichler, D. (2018). Excess Liquidity And Bank Lending Risks In The Euro Area (No. 2018/16). Bruegel Policy Contribution.

Ekananda, M., & Suryanto, T. (2021). The Influence Of Global Financial Liquidity On The Indonesian Economy: Dynamic Analysis With Threshold Var. Economies, 9(4), 162.

Kastrati, A., Adnett, N. J., & Toçi, V. (2018). The Relationship Between The Output Gap And Excess Liquidity: Evidence From Czech Republic, Estonia And Kosovo. Journal Of Economics And Management, 31(1).

Khemraj, T. (2010). What Does Excess Bank Liquidity Say About The Loan Market In Less Developed Countries?. Oxford Economic Papers, 62(1), 86-113.

Nguyen, M., & Deng, M. (2022). Excess Cash And Equity Option Liquidity. Available At Ssrn 3736904.

Nguyen, V. H. T., & Boateng, A. (2015). An Analysis Of Involuntary Excess Reserves, Monetary Policy And Risk-Taking Behaviour Of Chinese Banks. International Review Of Financial Analysis, 37, 63-72.

Phelan, C. (2015). Should We Worry About Excess Reserves?. Federal Reserve Bank Of Minneapolis Economic Policy Paper, (15-8).

Séraphin, P. Y. (2018). Original Paper Bank Excess Liquidity And Economic Growth In Waemu Countries: A Panel Data Approach.

Vodová, P. (2013). Liquid Assets In Banking What Matters In The Visegrad Countries.

Zimon, G., Nakonieczny, J., Chudy-Laskowska, K., Wójcik-Jurkiewicz, M., & Kochański, K. (2021). An Analysis Of The Financial Liquidity Management Strategy In Construction Companies Operating In The Podkarpackie Province. Risks, 10(1), 5.

بوشامة، رابح، وبغريشي، حسين، (2017)، "تسيير فائض السيولة في النظام البنكي الجزائري خِلال الفترة2015– 2000"، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بين يحيى-جيجل.

داغر،محمود محمد، (2017)، "البنك المركزي العراقي ومواجهة الصدمة 2014 – 2015"، مجلة الدراسات النقديّة والماليّة،المؤتمر السنوي الثالث.

رابطة المصارف الخاصة العراقية، (2022)، https://www.ina.iq/160023--.html.

الشرقي، مهند رشيد، (2023)، "تحديات الرهن العراقي في القانون العراقي واقع وحلول مقترحة"، https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/27840.

الصفار، عدنان عودة صالح، (2012)، "فائض السيولة في المصارف التجاريّة وإمكانيات الإستثمار مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة دنانير، العدد السابع.

علي، أحمد ابريهي، (2018)، "المصارف والإئتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية".

الغافود، مختار عبد السلام، وإمزيكة فرج أحمد، (2016)،"محددات مخاطر السيولة بالمصارف التجاريّة – دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد7.

الموسوي، نورة عواد عبد العزيز، (2017)، "إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالإئتمان المصرفي _ دراسة مقارنة بين عينة مِنْ المصارف التجاريّة العراقية والأردنية الخاصة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 4.

المصارف الإسلامية في العراق : الواقع والتحديات

أ. د . المتمرس سعد عبد نجم العبدلي — كلية دجلة الجامعة — saad.abd@duc.edu.iq

م. د هيفاء يوسف سليمان — كلية التربية / ابن رشد للعلوم الإنسانية جامعة بغداد — hifaa.yousif@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

م. د عماد عاشور محمد — كلية دجلة الجامعة — Imad.ashour@duc.edu.iq

الملخص :

خلال العقدين الماضيين ، فقد نمت المصارف الاسلامية بشكل كبيرومتزايد وعلى مستوى العالم اذ تضاعفت فيه الموجودات الاصول للمصارف الاسلامية من (2.4) ترليون دولار عام 2017 لتصل الى (2.5 ترليون دولار) عام 2018 ومن المتوقع لها ان تصل الى (3.4) ترليون دولار عام 2024. وقد تطورت اعداد وحجم الودائع في المصارف الاسلامية في العراق وبشكل متزايد لتصل الى 34 مصرفا اسلاميا . تهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع عمل المصارف الاسلامية في العراق وتطورها والدور الذي تلعبه في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن التحديات والمحددات التي تواجه عملها.

وقد اشارت النتائج الى ان عدد المصارف الاسلامية في العراق بلغ (34) مصرفا تشكل نسبة 49% من المصارف الاهلية (الخاصة) ونسبة 45% من عدد المصارف الكلية في العراق وقد نمت الموجودات الرأسمالية للمصارف الاسلامية في العراق بشكل كبير بمعدل نمو مركب سنوي قدره (38.8%) في حين حققت صافي الارباح نسبة نمو سنوي مركب 9.4% في حين ساهمت المصارف الاسلامية في العراق بشكل متزايد في سوق العراق للاوراق المالية حيث كان حجم التداول بحدود (198 مليار دينار) عام 2020 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 67% للفترة من 2016-2018 ، وبالرغم من ذلك تواجهه المصارف الاسلامية في العراق بعض التحديات والمحددات التي تؤثر على مدى كفأءة استخدامها للموارد المالية الراسمالية ومدى مساهمتها في عملية النمو الاقتصادي الاجتماعي والشمول المالي في المجتمع.

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الإسلامية ، الشمول المالي، التحديات، القيمة السوقية للمصارف، الأسهم المتداولة.

Abstract

During the past two decades, Islamic banks has grown significantly, as their assets, have doubled from (2.4) billion dollar in 2017 to reach (2.5) billion dollar in 2018 and are expected to reach 3.4 billion dollar in the year. 2024. In Iraq, Islamic banks were established in accordance with Islamic Banks Law No. 43 of 2015 to contribute to achieving economic social growth and inclusion the financial inclusion. The research aims to shed light on the reality of the situation of Islamic

banks in Iraq, and the role they play in promoting economic and social growth, as well as the challenges

Facing their financial of operations.

The results indicated that the number of Islamic banks in Iraq reached (34) banks consist of (45) % of the total number of banks in Iraq. The capital assets have growth significantly at annual compound rate of (38.8%) while the net profits achieved (49%) annual growth rate of 9.4% for the period of 2016-2020

Key Words: Islamic finance, financial inclusion, challenges, a growth rates.

المقدمة :

خلال العقدين الماضيين ، كان التمويل الإسلامي في العالم قد نمى بشكل كبير ومتميز، إذ تضاعفت قيمة الموجودات والأصول المالية للمصارف الإسلامية عبر العالم ، فقد ازدادت قيمة الموجودات من 2.4 ترليون دولار عام 2017 لتصل إلى 2.5 ترليون دولار عام 2018 بمعدل نمو سنوي مركب قدره (12%) للفترة 2016- 2018 ومن المتوقع لها ان تصل إلى 3.4 ترليون دولار عام 2024 . ولكن وعلى الرغم من ذلك ، فان نسبة كبيرة من السكان سواء كان في الدول الإسلامية أو غير الإسلامية خارج نطاق التمويل والصيرفة الإسلامية وكذلك الشمول المالي للمصارف الإسلامية ولم تستطيع هذه الفئات السكانية من الحصول على خدمات المصارف الإسلامية ومنتجاتها المختلفة ولأسباب كثيرة والتي شكلت تحديات حقيقية على المصارف الاسلامية مواجهتها والتعامل معها.

وفي العراق فقد تطورت اعداد المصارف الاسلامية لتصل الى 34 مصرفا تمارس من خلالها الصيرفة الاسلامية لتساهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الشمول المالي بما يحسن مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتساهم ايضا في تحقيق اهداف التنمية المستدامة . ومع ذلك فأن هناك العديد من التحديات والمحددات التي تواجه عمل المصارف الاسلامية وتحد من مدى كفاءة استخدمها للموارد المالية المتوفرة حيث يتطلب الامر مواجهتها والتعامل معها.

مشكلة البحث :

تعد الصيرفة الإسلامية احدى عمليات الصيرفة المالية التي تبنى معاملاتها ونشاطاتها المصرفية على إساس الشريعة الإسلامية واسلمه المعاملات المالية الإسلامية وهي بذلك تمثل ملاذاً أمناً لاستثمار الموارد المالية المتزايدة وفقاً لنظام مالي يتسم بالعدالة والشفافية بعيداً عن شروط وضوابط الاستثمار والإقراض والتمويل الصعبة التي تتطلبها وتمارسها المصارف التقليدية المحلية والعالمية . وقد تأسست المصارف الإسلامية في العراق وفقاً لقانون المصارف العراقية رقم 94 لسنة 2004 لتمارس عملها وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع إحكام الشريعة الإسلامية إذ يستطيع المصرف الإسلامي ممارسة

العمل المصرفي لحسابه أو لحساب غيره داخل وخارج العراق للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية والعمق المصرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي وتمكين الأفراد المستبعدين منه بكلفة ميسرة تساهم في تقليل معدلات الفقر المرتفعة ورفع مستويات المعيشة والرفاهية في المجتمع حيث يمثل ذلك تحدياً حقيقياً لهذه المصارف الإسلامية ومبرراً أخلاقياً وشرعياً لإساس وجودها وانتشارها في المجتمع . فضلاً عن وجود تحديات اقتصادية واجتماعية أخرى يمكن ان تواجهها المصارف الإسلامية في العراق والتي يمكن ان تحدد من إمكانية تطويرها وتوسعها ومدى مشاركتها الفعلية في تنمية اقتصاديات المجتمع .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على واقع وتطور المصارف الإسلامية العاملة في العراق والدور الذي يمكن ان تلعبه في تعزيز النمو الاقتصادي فضلاً عن التحديات التي تواجهها وإمكانية تجاوز هذه التحديات .

فرضية البحث :

على الرغم من تزايد أعداد المصارف الإسلامية في العراق وتطور موجوداتها الرسمالية ألا انه لايزال هناك تحديات ومحددات لعمل هذه المصارف تحد من قدرتها على استخدام مواردها وتعزيزها للشمول المالي بكفاءة .

أهمية البحث :

كثيرة هي الدراسات والبحث التطبيقية التي تناولت موضوعات الصيرفة الاسلامية سواء كانت في البلدان الاسلامية او غير الاسلامية ولكن القليل من هذه البحوث قد تناولت الصيرفة الاسلامية في العراق بشكل خاص . وتبرز أهمية البحث من أهمية الحاجة الفعلية إلى العمليات المصرفية الإسلامية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق إحكام الشريعة الإسلامية إذ اصبح التعامل مع المصارف الإسلامية من الصناعات المالية المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الشمول المالي وتقليل عدد المستبعدين منه وتحقيق تكافؤ الفرص والتمكين للسكان وتلعب المصارف الإسلامية دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني إذ تساهم في حفظ الأموال وحسن التعامل معها وتسهيل تداولها بما يحقق استخدام كفوء لهذه الموارد المالية .

الاستعراض المرجعي

على الرغم من وجود العديد من البحوث والدراسات التطبيقية التي تناولت الصيرفة الاسلامية في البلدان الاسلامية او غير الاسلامية ، الا ان القليل من هذه الدراسات تناولت الصيرفة الاسلامية بشكل خاص. ومن الدراسات ذات العلاقة في موضوع البحث هي:

أولاً : دراسة (Olaitan & Onakoya , 2013) : بعنوان The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis

هدفت الدراسة إلى مقارنة كفاءة الأداء بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في المملكة المتحدة ، واستنتجت إلى تنوع منتجات المصارف التقليدية بشكل استراتيجي بعد اعتماد نوافذ المنتجات الإسلامية. فضلاً إلى أن أداء المصارف التقليدية يفوق أداء نظريتها الإسلامية على الرغم من ان المصارف الإسلامية تبدو أكثر فاعلية من حيث التكلفة . اما اهم التوصيات فهي توسيع قاعدة التعليم والمهارات في التمويل الإسلامي ، وهو أمر مهم لتلبية احتياجات الصناعة المصرفية الإسلامية من الكوادر المؤهلة .

ثانيا : دراسة (Waheed Akhter,2017) واخرون : بعنوان المصارف الإسلامية والشمول المالي

دراسة حالة الأسواق الآسيوية والأفريقية . هدفت الدراسة إلى بيان جانبي العرض والطلب للشمول المالي في 28 بلد أسيوي وأفريقي ، وأشارت النتائج ان الصيرفة الإسلامية قد ساهمت بشكل إساس في جانب المقترضين للشمول المالي وأوصت الدراسة بضرورة قيام الصيرفة الإسلامية بتعزيز الشمول المالي في البلدان المشار اليها أنفاً .

ثالثا: دراسة ببوبيدجو سانتوسو واخرون (2017) : بعنوان نحو نمو مستدام فيه للصيرفة الإسلامية الإندونيسية

دراسة أكاديمية هدفت إلى تحديد مدى مسؤولية أصحاب الحصص في المصارف الإسلامية لخلق تنمية مستدامة مالية باستخدام التحليل الوصفي، وأظهرت النتائج انه ينبغي على المدراء في المؤسسات المصرفية الإسلامية ان يكونوا فاعلين ولهم دور مؤثر في تعزيز واستدامة النمو المالي للمصارف الإسلامية فضلاً إلى ان على الحكومات ان تتبنى استراتيجيات سياسية فاعلة لتعزيز ذلك .

رابعا: دراسة Yolande Masnita واخرون 2019 : بعنوان تأثير الدعم الحكومي والتكنولوجي والمعرفة للبنوك الإسلامية على مدى اختيار الصيرفة الإسلامية في إندونيسيا.

إذ هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الدعم الحكومي ، والتقدم التكنولوجي على مدى اختيار الصيرفة الإسلامية وقد استنتجت الدراسة إلى ان هذه المتغيرات الثلاثة لها دور معنوي ومهم في مدى اختبار السكان للصيرفة الإسلامية .

أولاً : المفهوم والنشأة التاريخية للمصارف الإسلامية :

مفهوم المصارف الإسلامية والصيرفة الاسلامية :

حدد الكثير من الباحثين المختصين العديد من التعاريف لمفهوم المصرف الإسلامي إذ عرفه البعض على انه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع المدخرات والأموال من الأفراد الذين لا يرغبون بالتعامل بالربا والعمل على توظيفها في المجالات الاقتصادية المختلفة ويضيف البعض على المصارف الإسلامية أنها ذات رسالة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام على أسس أخلاقية بما يضمن تحقيق مجتمع التكافل الاجتماعي القائم على عدالة التوزيع ، كما عرفت على انها مؤسسات مالية متخصصة تؤدي

العديد من الفعاليات والانشطة المالية والاقتصادية ، وتختلف في اليات عملها وفلسفتها عن الية عمل المصارف الاخرى التي تتعامل بمبدأ الفائدة (4).

وتعد الصيرفة الإسلامية احدى عمليات الصيرفة المالية التي تبنى معاملاتها ونشاطاتها المصرفية والاستثمارية وأدواتها لجميع أعمالها التنظيمية والمالية على إساس الشريعة الإسلامية واسلمه المعاملات المالية الإسلامية وعلى الرغم من تباين صيغ التمويل الإسلامي ومعاملاتها والاختلاف في وجهات النظر التي تحدد دورها وأهميتها ، إلا ان المتفق عليه هو ان المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية بالشريعة الإسلامية المبنية على إساس إحلال المشاركة في الغنم بالغرم محل المداينة أو الفائدة واعتبار ان المال وسيلة للربح وليس سلعة جالبة للربح فالمال ليس سلعة يتربح بها أو من خلالها إنما وسيلة للربح من خلال استثماره أو تقديم خدماته المختلفة والحصول على الأرباح نظير تقديم هذه الخدمات .

وقد ازدادت الحاجة إلى العمليات المصرفية الإسلامية في ظل وجود الوفرة المالية النفطية الكبيرة التي ظهرت في البلدان العربية منذ السبعينيات من القرن الماضي حيث مثلت ملاذاً أمناً لاستثمار تلك الموارد المالية المتزايدة وفقا لإحكام الشريعة الإسلامية للقيام بالعمليات المصرفية كإقراض عمليات التنمية الاقتصادية وتمويل أنشطتها الاقتصادية المختلفة وفقاً لنظام مالي يتسم بالعدالة والشفافية بعيداً عن شروط وضوابط الإقراض والتمويل الصعبة التي تمارسها المصارف التقليدية العالمية .

وحددت اتفاقية أنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الصادرة عام 1977 تعريفاً للمصارف الاسلامية وفق المادة (15) منها بان المصارف الإسلامية هي تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشاءها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل مع الفائدة (الربا) أخذاً وعطاءا .

وعلى هذا الأساس فان المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها على وفق إحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق العدالة بالتوزيع ، مع الالتزام بعدم التعامل بالفائدة الربوية آخذاً أو إعطاءاً وباجتناب أي عمل مخالف لإحكام الإسلام .

ويمكن القول أن صناعة التمويل الإسلامي اكتسبت حجمها وشهرتها منذ العام 1990م عندما أطلق أول مؤشر للأسهم الإسلامية وهو مؤشر" داو جونز" للسوق المالية الإسلامية، وصدرت أول شهادة استثمار إسلامية في ماليزيا عن شركة شل عام 1990 م إما في العراق فقد تم تأسيس أول مصرف إسلامي عام 1992 م وهو المصرف العراقي الإسلامي والذي أجيز له التعامل بالصيرفة والائتمان من قبل البنك المركزي العراقي عام 1993 ، وقد حدد عقد تأسيس المصرف أغراض المصرف بالمساهمة في النمو الاقتصادي للبلد، فضلاً عن خلق مجالات واسعة للتعاون مع المصارف الحكومية والأهلية وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

أهمية المصارف الإسلامية

لقد اصبح التعامل مع المصارف الإسلامية من الصناعات المالية النامية وبشكل متسارع خلال السنوات السابقة سواء كان ذلك في البلدان الإسلامية أو البلدان غير الإسلامية ، إذ تعد التعاملات المصرفية الإسلامية من اهم أوجه التمويل الإسلامي ونعني بها النظام المصرفي الذي يؤسس ويبنى على قواعد الدين الإسلامي حيث يتم تقديم التعاملات المصرفية الإسلامية بما يتفق ويتماشى مع الشريعة الإسلامية . وهذا ما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التجارية التقليدية إذ ان جميع التعاملات المصرفية الإسلامية والخدمات والمنتجات المتعامل معها يتم بدون ان يكون هناك ربى (Reba) وإنما تتم على إساس الغنم والجرار أو الغَنم والغرم إي على إساس الربح والخسارة وليس الربح المضمون فضلاً عن الإبعاد الإنسانية والمجتمعية في خدمة الفرد والمجتمع من خلال تعدد البدائل والخدمات التي تبنى على أساس القواعد والسنة النبوية الشريفة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافئ الفرص في التمكين والشمول المالي للسكان وخاصة المستبعدين منهم .

وتلعب المصارف الإسلامية دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني للدول إذا انها تحفظ الأموال وتسهل عملية تداوله وتخطط لاستثمارها، وتعد المصارف الإسلامية في ظل متطلب العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع مسلم يرفض الربا والاستغلال ويعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية كما لها أهمية في تسهيل تبادل المعاملات المالية الائتمانية وزيادة وتعزيز الاستثمار وتعزيز طاقة راس المال وهي بذلك تساهم في.

تمتاز المصارف الإسلامية بخصائص متعددة تميزها عن غيرها منها :

تعد المصارف الإسلامية ان النقد عقيم لا يلد وان الفائدة (الربا) محرمة ويحضر التعامل معها لا أخذاً ولا عطاءاً وإنما المشاركة بالعمل والمال وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم فالربح هو الغنم والخسارة هي الغرم فالنقد وسيلة للتعامل وحفظ قيمة السلع والخدمات .

التمويل الإسلامي والعمليات المصرفية الإسلامية تقوم على إساس قاعدتين أساسيتين .

المنع المطلق لتقاضي إي فائدة (الربا) على المعاملات المالية لا أخذاً ولا عطاءاً .

المعايير الأخلاقية العالية من جانب المقرضين والمقترضين والابتعاد عن الغرر والجهالة في البيوع والمشاركة في الربح والخسارة وانه (لا ضرر ولا ضرار) .

تطبيق أسلوب المشاركة في الربح والخسارة وليس الربح المضمون وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم .

العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية :

يعد البنك المركزي العراقي بموجب قانونه رقم 65 لسنة 2004 المؤسسة المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في العراق بكل مؤسساته بهدف الحفاظ على استقرار النظام المالي من خلال أدواته النقدية الكمية والوصفية المختلفة بهدف توحيد الائتمان المصرفي وتوجيه الوساطة المالية والسعي إلى تعزيز الشمول المالي والعمق المالي والاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد العراقي ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة

بين البنك المركزي العراقي والمصارف المختلفة بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص وتؤشر طبيعة الدور الذي يوديه الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات والعمليات المصرفية المختلفة بما يحقق سياسات البنك المركزي والتفاعل الجاد مع مختلف أدواته وبرامجه في هذا المجال . كما تبرز العلاقة بين البنك المركزي العراقي والمصارف الإسلامية أيضاً من طبيعة مهام البنك المركزي وأهدافه والدور الذي يمكن ان تلعبه المصارف الاسمية في تحقيق هذه الأهداف والمهام من خلال تنظيم العمل المصرفي وفرض نسب الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية ونسب كفاية راس المال وتعزيز الشمول المالي ليشمل الفئات الفقيرة والمستبعدة والتي تمثل مهام وواجبات يتطلب التعامل معها من قبل المصارف الإسلامية وتعكس بعداً حقيقياً لمبررات وجود هذه المصارف الأخلاقية والاجتماعية والشرعية .

تعد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي احد الأركان الرئيسة للسياسة الاقتصادية الكلية للبلد إذ يقع على عاتقها من خلال مختلف أدواته التحكم في عرض النقد وإصدار العملة النقدية وتحديد أسعار الصرف للعمليات والتحكم والتأثير في شروط وضوابط منح الائتمان بما يحقق أهداف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار والسيطرة على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق النمو المتوازن في مختلف قطاعات الاقتصاد فالبنك المركزي هو " بنك البنوك "

ثانيا : التحديات التي تواجها المصارف الإسلامية في العراق :

على الرغم من التطور الكبير في إعداد المصارف الإسلامية وانتشارها الواسع في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعامل الرقمي في العمليات المصرفية في العالم ، إلا ان هناك مؤشرات تطبيقية على ضعف قدرة هذه المصارف على شمول شرائح وفئات واسعة مستبعدة من السكان وإمكانية تقديم الخدمات المصرفية والمالية المختلفة ولاسيما الفئات المستبعدة والمحرومة ضمن النظام المالي والمصرفي في الوقت الذي اصبح فيه الحاجة متزايدة ومستدامة لتعزيز الشمول المالي في اقتصاديات البلدان المختلفة وتعزيز العمق المالي والمصرفي حيث يشكل ذلك تحدياً حقيقياً للمصارف الإسلامية في العراق يعزز مبرر وجودها الأخلاقي والاقتصادي والشرعي . فقد اشرت البحوث والدراسات التطبيقية عن أداء المصارف الإسلامية على مستوى الدول الإسلامية أو الدول غير الإسلامية الأثر المحدود لهذه المصارف في تعزيز الشمول والعمق المالي في اقتصاديات هذه الدول وخاصة تأثيرها على جانب الطلب المتمثل بالعدد المحدود للمستفيدين من المصارف الإسلامية ومستخدميها والمتعاملين معها وكذلك مدى الاستفادة من التسهيلات والعمليات المصرفية التي توفرها المصارف الإسلامية وان هناك عدد كبير من السكان في هذه البلدان لايزالون مستبعدين من الاستفادة من هذه الخدمات والتسهيلات على الرغم من ارتفاع تطور حجم الموجودات الرسمالية في هذه المصارف .

فضلاً عن ذلك هنالك العديد من التحديات والمحددات التي تواجه عمليات الصيرفة الإسلامية والتي تقف حائلاً إمام إمكانية تطويرها وتوسعها وذلك رغم الانتشار الواسع للمصارف الإسلامية منها :

طبيعة الثقافات العامة والإسلامية خاصة السائدة في المجتمع فضلاً عن المنظمات الإسلامية السائدة وطبيعة قيم العمل السائدة والفتاوى الصادرة عن هيئات الرقبة الشرعية في المصارف الإسلامية .

الأثر الذي تتركه بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على أداء وفاعلية أداء المصارف الإسلامية مثل :

الدعم الحكومي .

مدى تفهم المجتمع وقبوله للمصارف الإسلامية .

التطور التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات فالتعامل الرقمي ينعكس مباشراً في مدى فاعلية وكفاءة الأداء للمصارف الإسلامية

دور المؤسسات الإسلامية القائدة في المجتمع وطبيعة علاقتها بالحكومات والمؤسسات الحكومية .

مدى ادراك وتفهم المجتمع للمصارف الإسلامية والذي ينعكس مباشرة على مدى اختيار السكان للمصارف الإسلامية وخدماتها المالية المختلفة .

وجود علاقة ترابط قوية بين المصارف الإسلامية وعملها وبين اثرها على متغيرات التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي فضلاً عن دور أصحاب الحصص والمسؤولين عن المصارف الإسلامية إذ ان طبيعة مدراء هذه المصارف والمؤسسات الحاكمة فيها تلعب دوراً مهماً في تنمية المصارف الإسلامية وزيادة فاعليتها .

مشكلة السيولة وإمكانية تحديد الحجم المناسب من السيولة وغياب الاستثمار طويل الأجل والتي يعبر عنها بنقص السيولة (التنضيض) فالمصارف الإسلامية لا تستطيع التعامل مع القروض لا أخذاً ولا عطاءاً كما أنها لا تستطيع توظيفها في الأسواق النقدية لنفس السبب .

قلة العاملين المؤهلين والمتخصصين في الجانبين الشرعي والمصرفي معاً بشكل كفوء وكافي مما يجبر بعض المصارف الإسلامية بالاستعانة بالعاملين في المصارف الربوية من اجل تسير العمليات الإدارية والتنفيذية .

ضعف الهياكل الإنتاجية التي تواجها المصارف الإسلامية في معظم البلدان وانخفاض فرص الاستثمار طويل الأجل وصعوبة التقارب بين المصارف الإسلامية والذي انعكس على زيادة معدلات المخاطر .

ثالثا : المصارف الاسلامية في العراق

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2021 (74) مصرفاً ، تتوزع على (7) مصارف حكومية وتتضمن (3) مصارف متخصصة ومصرف إسلامي واحد . فيما بلغت المصارف الخاصة (67) مصرفاً، تتضمن (28) مصرفا إسلامياً محلياً و(25) مصرفاً تجارياً محلياً و(14) مصرفاً أجنبياً توزعت بين (2) مصرفين إسلاميين و(12) مصرفاً تجارياً، وبذلك احتلت المصارف الخاصة الحصة الأكبر من حيث عدد المصارف إذ بلغت نسبتها (90.5%) مقارنة بالمصارف الحكومية التي شكلت نسبة

(9.5%) ، ومن حيث تصنيف المصارف حسب أنواعها فشكلت المصارف التجارية ما نسبته (54%) والمصارف الإسلامية (41.8%) والمصارف المتخصصة (4%) من إجمالي المصارف العاملة في العراق .

بلغت قيمة الموجودات للقطاع المصرفي عام 2021 (159.5) ترليون دينار عراقي ، كانت فيها نسبة موجودات المصارف الخاصة (21.4%) ، كما بلغ رصيد الودائع لدى القطاع المصرفي عام 2021 (96) ترليون دينار عراقي ، شكلت ودائع القطاع الخاص (45%) من إجمالي الودائع المصرفية لذات العام . وفيما يخص رؤوس أموال المصارف فقد بلغت (17.8) ترليون دينار عراقي ، شكلت نسبة راس مال المصارف الخاصة نسبة (74.83%) عام 2021، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد المصارف الخاصة مقارنة بالمصارف الحكومية ، فضلاً عن التزام المصارف الخاصة بتعليمات البنك المركزي الخاصة برفع راس المال إلى (250) مليار دينار . وبلغ حجم الائتمان المصرفي ككل 75.3 ترليون دينار شكل الائتمان النقدي منه نسبة 66.2% ، في حين بلغ الائتمان التعهدي بحدود 38.8% (تقرير الاستقرار المالي ،2021:50) .

تؤسس المصارف الإسلامية في العراق وفقاً لقانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004 فضلاً عن قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015 إذ تشير الفقرة ثانياً من المادة (1) إلى انه يجوز تأسيس مصرف إسلامي وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 على ان يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الداخلي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها بدون فائدة لا أخذاً ولا عطاءاً وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار ويهدف المصرف الإسلامي في العراق إلى :

تقديم الخدمات المصرفية وممارسة التمويل والاستثمار القائمة على غير إساس الفائدة في جميع أشكالها .

تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتنميتها بالمشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

المساهمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أشارت إلى ذلك المادة (2) من القانون . ويخضع ترخيص المصارف الإسلامية وفروعها ومكتتبها لقانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لذات السنة .

ويستطيع المصرف الإسلامي في العراق ان يمارس لحسابه أو لحساب غيره داخل وخارج العراق جميع أوجه الأنشطة المصرفية الإسلامية المختلفة مثل إعمال التمويل والاستثمار في مختلف المشاريع والأنشطة التي لا تخالف الشريعة الإسلامية فضلاً عن إبرام العقود والاتفاقات مع الأفراد والشركات وتأسيس الشركات أو المساهمة فيها وفي مختلف المجالات المكملة لأوجه نشاطها ذات النشاط غير المحرم شرعاً وبموافقة البنك المركزي العراقي علاوة على فتح الحسابات وقبول الودائع وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وتأسيس المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار وإصدار صكوك المقارضة المشتركة أو صكوك مقارضة مخصصة وقبول الأوراق التجارية والمالية لحفظها وتحصيل الحقوق المترتبة عليها واستثمار الودائع

بموجب عقد وكالة مقابل اجر محدد فقط أو اخذ اجر محدد زائداً حصة من الربح المتحقق وغيرها من المعاملات المصرفية التي تتفق في أحكام الشريعة الإسلامية .

وتساهم المصارف الإسلامية في العراق بتحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية المستدامة والتي حظيت باهتمام المؤسسات المالية والتمويلية العالمية والمحلية حيث تعمل المصارف الإسلامية على خلق منتجات ومعاملات مصرفية مالية تتناغم وأهداف هذه الألفية عن طريق مساهمتها معاً في تعزيز الشمول المالي وتمكين الأفراد المستبعدين منه بكلف مقبولة وميسرة تساهم في تقليل معدلات الفقر المرتفعة ورفع مستويات المعيشة والرفاهية في المجتمع ، وتحقيق الاستدامة المالية والمؤسسية وتعميم الخدمات المصرفية الإلكترونية الحديثة .

وقد أظهرت المصارف الإسلامية في العراق قدرة ومرونة كبيرة في التعامل مع الأزمات والمخاطر المالية التي تواجهها كونها تتجنب الأفراط في المديونية والمضاربات والحفاظ على سيولة نقدية متوازنة مع حجمه وحجم تعاملاتها المالية والمصرفية وتعاملها المبني على القيم والأخلاق المجتمعية وتبني مبدأ الربح والخسارة وليس الربح المضمون وتقاسم المخاطر بين المصرف والعملاء حيث تعد المصارف الإسلامية النقود بانها وسيلة للتبادل ومخزناً للقيمة بدلاً من كونها سلعة تجلب الأرباح.

بعض المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية في العراق

أشارت التقارير المالية المنشورة والبيانات الرسمية عن الجهاز المصرفي العراقي إلى التطور المتزايد في حجم وطبيعة العمليات المصرفية المختلفة التي تقوم بها المصارف الأهلية ومنها المصارف الإسلامية منذ تأسيسها ولغاية عام 2022 . فلقد بلغت موجودات اكبر (21) مصرف أهلياً إسلامياً بحدود 18.96 ترليون دينار خلال النصف الأول من عام 2022 بزيادة قدرها 12.4% عن العام 2021 والتي كانت 16.9ترليون دينار تمثل ما نسبته 11% من مجموع موجودات المصارف العراقية والتي بلغت 171.7 ترليون دينار عراقي عام 2022.

الموجودات :

يشير الجدول (1) والشكل (1) إلى تطور موجودات وإيرادات وصافي الأرباح في المصارف الإسلامية في العراق للفترة 2016-2022 لما مجموعة (21) مصرفاً إسلامياً تشكل نسبة 62% من مجموع المصارف الإسلامية .حيث يلاحظ التطور الكبير في قيم مجموع الموجودات الكلية وبشكل متزايد خلال الفترة فقد ارتفعت من 2.7 ترليون دينار عراقي عام 2016 ليصل إلى 26.9 ترليون دينار عام 2022 وبمعدل نمو سنوي قدره (38.8) % للفترة 2016-2022. فيما بلغ حجم ودائع العملاء لدى هذه المصارف (21) بحدود 8.8 ترليون دينار عراقي بزيادة سنوية قدرها 11.1% عن عام 2020.وقد شكل حجم هذه الودائع نسبة 46.8% من حجم مطلوبات المصارف المشار اليها . كما بلغت ودائع الـ (21) مصرفاً ما نسبته 8.5% من مجمل ودائع المصارف العاملة في العراق عام 2022 بعد ان كانت تشكل 8.3% عام 2021.

جدول (1) الموجودات والإيرادات وصافي الأرباح في المصارف السلامية للفترة 2016-2022

السنوات	مجموع الموجودات الكلية	مجموع الإيرادات الكلية	صافي الأرباح السنوية
2016	2706914603173	76745741502	13947269697
2017	4396101291501	92523538991	15080439744
2018	3446933972616	59615792191	-7412641527
2019	3288868999957	29729078970	-20633941430
2020	2436632429319	53648141405	9109126884
2021	3893292115942	750569643326	6949058396
2022	26882701777031	137332295766	26151801501
النمو السنوي المركب	%38.8	%8.7	%9.4

المصدر: من عمل الباحثين اعتمادا الى البيانات المالية (الحسابات الختامية) للمصارف الاسلامية (2016-2022)

الشكل(1) يوضح مجموع الموجودات الكلية للمصارف الاسلامية للفترة (2016-2022)

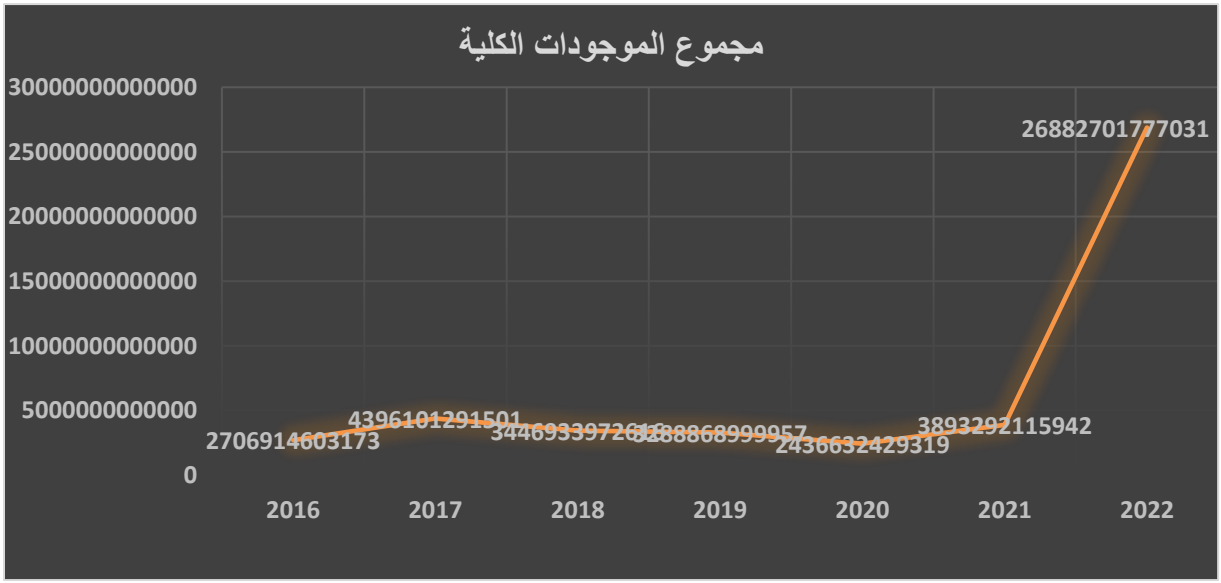

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات جدول (1) العمود (2)

حقوق الملكية والإيرادات:

بلغ حجم حقوق الملكية لهذه المصارف بحدود 6.5 ترليون دينار عراقي عام 2022 بزيادة قدرها 11.6% عن عام 2021 وتشكل هذه المبالغ نسبة 34.5% من إجمالي مطلوبات هذه المصارف. كما تطورت الإيرادات الكلية للمصارف الإسلامية وبشكل مستمر أيضا فقد ازدادت من 76.7 مليار دينار عام 2016 لتصل إلى 92.5 مليار دينار عام 2017 ولكنها تناقصت إلى 26.7 مليار دينار عام 2019 ثم لترتفع حتى تصـــــــــــل إلى 137.3 ترليون دينار عراقي عام 2022 وبذلك حققـــــــت معدل نمو مركب قدره (148.7%) للفترة 2016-2022 . وقد انعكس هذا التذبذب في الإيرادات بشكل مباشر على صافي الأرباح المتحققة للمصارف الإسلامية حيث ازداد صافي الأرباح من 13.9 مليار دينار عام 2016 إلى 15.1 مليار دينار عام 2017 ولتنخفض لتحقق خسارة قدرها 20.6 مليار دينار عام 2019 ولترتفع ثانية لتصل إلى 26.1 مليار دينار عام 2022 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (9.4) % للفترة نفسها كما يبين ذلك الشكل (2)

قيمة النقد والتسهيلات الائتمانية :

ارتفع قيمة النقد الموجود لدى المصارف هذه ليصل إلى 8.65 ترليون دينار عراقي بنسبة نمو قدرها 14.35% عن العام الماضي 2021 وقد شكلت نسبة هذا النقد الموجود في المصارف هذه بحدود 48% من مجمل النقد الموجود في المصارف الكلية .كما ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية النقدية في هذه المصارف عام 2022 بحدود 15% عما كانت عليه عام 2021 حيث بلغت 4.2 ترليون دينار عام 2022 ولتمثل نسبة 22.3% من مجمل موجودات الجهاز المصرفي العراقي ، وقد بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية النقدية بحدود 7.9% من مجمل هذه التسهيلات الائتمانية الكلية من عام 2021 مقارنة 6.9% عام 2020.

المصروفات :

تعكس المصروفات الكلية لهذه المصارف ال(21) من المصارف الإسلامية الأهلية في الجهاز المصرفي العراقي مقدار التوسع والتطور الكبير الذي تقوم به هذه المصارف مما يعطي ثقة اكبر للمستهلك بالتوسع لتحقيق مقدار استقراريه خاصة اذا لم تكن هذه المصارف هي لتغطية ديون سابقة متأخرة. وقد بلغت إجمالي المصاريف لهذه المصارف بحدود 454 مليار دينار عراقي بنسبة زيادة قدرها 4.7% عن عام 2021.

صافي الأرباح :

حققت المصارف المشار اليها صافي إرباح قدره 282 مليار دينار عراقي بزيادة قدرها 85% مقارنة بالعام السابق 2021 وقد بلغت نسبة هذه الأرباح إلى الإيرادات بحدود 37.2% . ويتضح من هذه المؤشرات المالية المختلفة للمصارف ال(21) مصرفاً المختارة ، النمو والتطور الكبير في كافة هذه المؤشرات مما يعكس نجاح هذه المصارف في أداءها المالي والمصرفي ضمن مختلف المؤشرات المالية المعتمدة وإمكانية استمرارها ونموها في المستقبل .

(احتسب معدل النمو السنوي المركب وفقا للمعادلة الاتية) $r=\sqrt[n]{\frac{Q2}{Q1}}-1$ 14

ولكن يبقى السؤال عن مدى تحقق الأهداف والوظائف لهذه المصارف كالأهداف الاقتصادية والنمو الاقتصادي والاجتماعي والشمول المالي الذي يُعد أهدافاً حقيقية تسعى المصارف التجارية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص المساهمة الفاعلة فيها حيث يشكل بعداً أخلاقياً وإنسانياً وشرعياً لتأسيسها.

الشكل(2) يوضح مجموع الايرادات الكلية وصافي الارباح السنوية للمصارف الاسلامية للفترة (2016-2022)

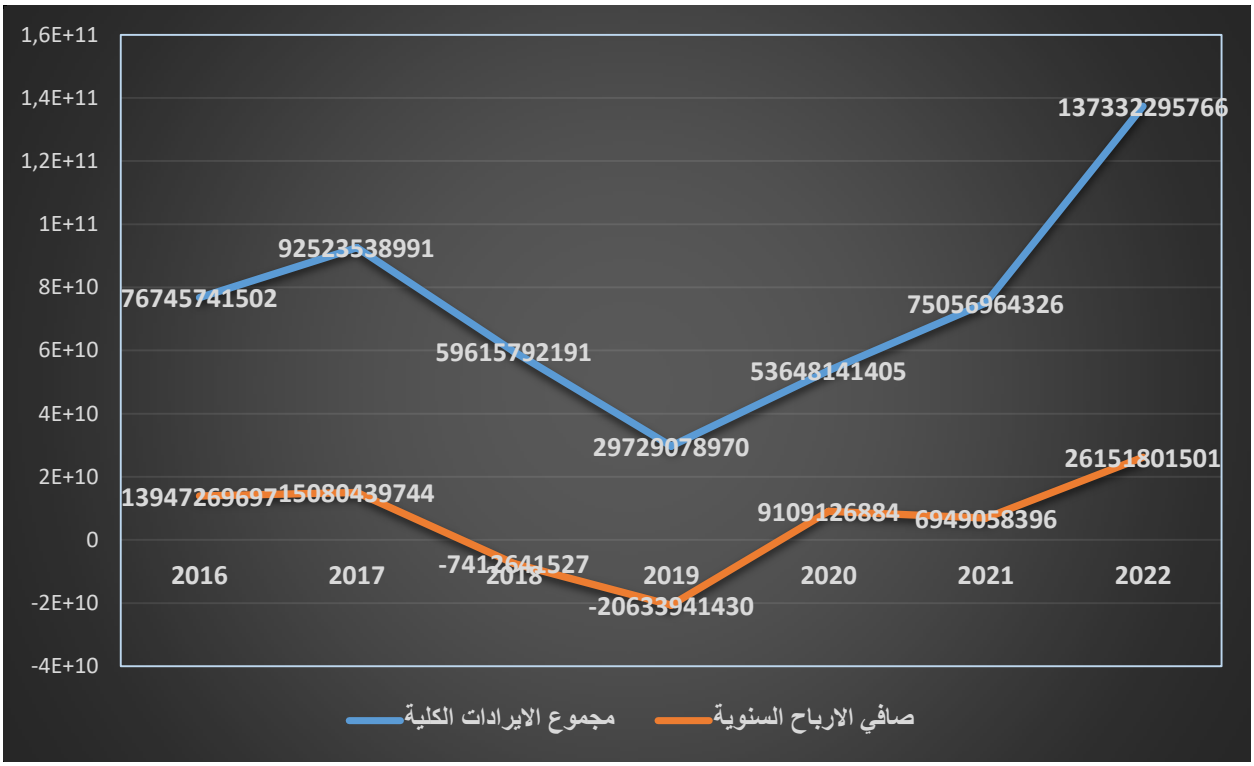

المصدر: من اعداد الباحثون اعتمادا على جدول (1) العمود (3 ، 4) للمصارف الاسلامية

مساهمة المصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية

تشارك المصارف الإسلامية في مختلف النشاطات والعمليات المصرفية لسوق العراق للأوراق المالية كما يشير إلى ذلك جدول رقم (2) فقد بلغ حجم التداول في المصارف الإسلامية 41.7 مليار دينار عام 2016 ليصبح 198.4 مليار عام 2018 بمعدل نمو سنوي مركب قدره (68) % للفترة 2016-2022 .ويشكل نسبة 11% من حجم التداول في القطاع المصرفي ونسبة 8% من حجم التداول الكلي في السوق .وذلك عام 2016 لترتفع هذه النسبة عام 2018 لتصل إلى 67% من حجم التداول للقطاع المصرفي و43% من حجم التداول في السوق ككل .

كما تطورت نسبة مساهمة القيمة السوقية للمصارف الإسلامية نسبة إلى القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2016-2022 فقد بلغت (2.9) مليار دولار عام 2018 لتشكل نسبة 53% من

القيمة السوقية للقطاع المصرفي بنسبة 20% من القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية وحققت نمو سنوي مركب قدره (22.6)% للفترة 2016-2022.

كما بلغت عدد الأسهم المتداولة في المصارف الإسلامية بحدود 87438 مليون سهم وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-25) % للفترة 2016-2022 وقد شكلت عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية نسبة ضئيلة من عدد الأسهم المتداولة في القطاع المصرفي حيث شغلت نسبة 20% وبنسبة 17% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة عام 2018.

وبلغ عدد العقود المتداولة في المصارف الإسلامية بحدود 1075 عقداً عام 2016 لتزداد إلى 1488 عقداً عام 2018 شكلت نسبة 4% من عدد عقود في القطاع المصرفي و2% من عدد العقود في السوق ككل . وحققت نمو سنوي مركب قدره (5.3) % للفترة 2016-2022.

جدول (2) بعض المؤشرات لأسواق الأوراق المالية للمصارف الإسلامية للفترة 2016-2022

السنوات	حجم التداول المصارف الإسلامية المتداولة	القيمة السوقية للمصارف الإسلامية المتداولة	الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية المتداولة	عدد العقود للمصارف الإسلامية المتداولة
2016	41757	1583960	87438	1275
2017	368244	2934960	55875	1381
2018	198367	2919650	65159	1488
النموالسنوي المركب	%68	%22.6	%25-	%5.3

المصدر: الجدول من عمل الباحثون بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية (2016-2018) ، بغداد ، العراق

الاستنتاجات :

حققت قيمة الموجودات في المصارف الإسلامية على مستوى العالم نمواً متزايداً لتصل 2.5 ترليون دولار عام 2018 بعد ان كانت 386 مليار دولار عام 2006 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 12% سنوياً للفترة 2006-2018 ويتوقع لها ان تصل إلى 3.4 ترليون دولار عام 2026.

تلعب المصارف الإسلامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص دوراً مهماً في تنمية مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني حيث تساهم في سرعة استثمار الأموال وتسهيل عملية تداولها وتعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال مختلف معاملاتها المصرفية وأدواتها ومنتجاتها المالية الإسلامية المختلفة .

تواجه المصارف الإسلامية في أداء عملها العديد من العوامل والمحددات التي تؤثر على مدى أداءها وكفاءة استخدامها للموارد المالية الرسمالية وإدارة السيولة النقدية في تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية منها العلاقة مع الحكومات الوطنية والمؤسسات المالية الحكومية مثل البنك المركزي وطبيعة الثقافات العامة والثقافات الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع ومدى القناعات والرؤى السائدة في المؤسسات المالية والمصرفية ومدى تفهم المجتمع وقبوله للمصارف الإسلامية والدعم التكنولوجي وتكنلوجيا المعلومات السائدة في الاقتصاد الوطني .

على الرغم من تطور أعداد وحجم الموجودات الرسمالية لدى المصارف الإسلامية في العراق إلا انه لايزال هناك دور محدود لهذه المصارف في دعم الشمول المالية في العراق (Financial Inclusion) وخاصة في جانب الطلب والمتمثل في محدودية أعداد المستفيدين من الخدمات المصرفية المختلفة للمصارف الإسلامية وانه لايزال هناك أعداد كبيرة من السكان مستبعدين من إمكانية الاستفادة من هذه التسهيلات التي تقدمها المصارف الإسلامية عن طريق مختلف منتجاتها وأدواتها الإسلامية المالية المتعددة .

التركيز على الأدوات المالية والتمويل قصير الأجل من قبل المصارف الإسلامية وانخفاض حجم التمويل والاستثمارات طويلة الأجل من خلال ارتفاع نسبة عقود المرابحات التي تحققها المصارف الإسلامية في العراق مقارنة بصيغ التمويل الإسلامي الأخرى طويلة ومتوسطة الأجل كالمشاركات والمضاربات حيث ان مثل هذه الصيغ يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تنمية اقتصاديات البلدان عن طريق تمويل مشروعات اقتصادية واجتماعية تنموية تفتقر اليها البلدان وتحتاج اليها والتي تشكل مسؤولية اجتماعية واقتصادية وشرعية للمصارف الإسلامية . وقد انعكس ذلك على ضعف قدرة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية وعدم إمكانية تحديد حجم الأمثل للسيولة وغياب الاستثمار طويل الأجل والتي يعبر عنها بنقص السيولة (التنضيض) ، وفائض السيولة (التقليب) .

أظهرت المصارف الإسلامية في العراق قوة ومرونة كبيرة في مواجهة الأزمات والمخاطر المالية الناجمة عن المضاربات المالية من خلال سياسة التحوط وإدارة المخاطر واختيار صيغ التمويل المناسبة ذات المخاطر المسيطر عليها كونها تتجنب الأفراط في المديونية والمضاربات .

تطورت نسبة مساهمة القيمة السوقية للمصارف الإسلامية نسبة إلى القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2016-2022 فقد بلغت (2.9) مليار دولار عام 2018 لتشكل نسبة 53% من القيمة السوقية للقطاع المصرفي بنسبة 20% من القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية وحققت نمو سنوي مركب قدره (22.6)% للفترة 2016-2022.

شكلت عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية نسبة ضئيلة من عدد الأسهم المتداولة في القطاع المصرفي رغم تطورها وازدياد إعدادها بشكل مطلق حيث شغلت نسبة 20% وبنسبة 17% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة عام 2018.

التوصيات :

ضرورة استخدام وابتكار أدوات مالية مصرفية إسلامية جديدة تستطيع من خلالها المصارف الإسلامية التعامل مع مشكلة السيولة النقدية بشكل يحقق كفاءة استخدام الموارد والأصول الرسمالية أو تستطيع من خلالها توظيف الفائض النقدي من السيولة وفي نفس الوقت تبقي على إمكانية تسييل هذه الأصول لتكون بدلائل ملائمة لتوظيف السيولة النقدية في هذه المصارف أو لتغطية عجز معين من السيولة يمكن ان تواجهها المصارف الإسلامية .وعليه فان وجود أسواق ثانوية يتم من خلالها الاستثمار في موجودات قصيرة الأجل عمليات تسييل سريعة وقليلة الكلفة تمثل بدائل صحيحة وممكنة للمصارف الإسلامية للتعامل معها . أما في حالة نقص (عجز) السيولة (التنضيض) في الإحكام الشرعية للصيرفة الإسلامية التي تمنع المصارف الإسلامية من استرداد وتسييل أموالها المستثمرة في مشاريع معينة ما لم يكن المشروع قد وصل إلى مرحلته الإنتاجية النهائية وحسب قاعدة المشاركة " الغنم بالغرم" مما يسبب مشكلة " العسر المالي" للمصارف الإسلامية وتعرضها إلى مخاطر مالية مرتفعة والإفلاس .

ضرورة إعطاء مرونة للمصارف الإسلامية في إمكانية تكييف العمل المصرفي الإسلامي والصيرفة الإسلامية مع متغيرات البيئة الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة المالية التي تعمل منها هذه المصارف من خلال إحداث تغير في أساليب وأدوات التمويل المصرفي التي تمارسها المصارف الإسلامية مما يجعلها تتربح اكثر من مشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع العراقي ويعزز مبررات وجودها الأخلاقية والشرعية .

تعزيز عمليات الاندماج والتفاعل مع مؤسسة المجتمع المختلفة بما يعزز وجود المصارف الإسلامية ويعزز دورها في النمو الاقتصادي والاجتماعي والشمول المالي بما يقلل من نسب السكان المستبعدين من عمليات الصيرفة الإسلامية وأدواتها المختلفة حسب تتبع مؤشرات الشمول المالي المختلفة للمصارف الإسلامية كما هو الحال في المصارف الأهلية الأخرى منخفضة بشكل عام وعلى معدلاتها في الدول العربية والعالم .

المصادر :

الشمري ، صادق راشد (2021) : أساسيات التمويل الإسلامي ، دار الكتب والوثائق ، العراق ، بغداد.

مؤسسة المستقبل العراقي : تحليل البيانات لمجموعة من المصارف العراقية (2022).

السعد، احمد محمد، بني خالد، حمود ، (2014)، التحديات التي تواجهها المصارف الاسلامية : مشكلة السيولة انموذجا، المؤتمر الدولي الاول للمالية والمصرفية الاسلامية، عمان.

جياس ، محمد عبد الواحد (2012) : تاثير الية المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي والارباح – بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني . بحث تطبيقي لنيل درجة الماجستير ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، بغداد ، العراق .

سوق العراق للاوراق المالية : تقارير لسنوات متعددة (2016-2022).

البنك المركزي العراقي : تقارير الاستقرار المالي بالاعداد (2018-2020).

Bedjo Santosu and others (2017) ,Toward Sustainable Growth in Indonesian Islamic Banking: A study from Academicians view .

.Yolando Masonite and others(2019) " Influence of Government Support ,Techndvgy Support and Islamic , banking awareness on Islamic banking chvice of Invitation .www.ijicc.ent.volume6,Issue18,(2019).

Waheed AKhter and others (2017) 'Islamic Banking and Financial Inclusion : Evidence fore African Marlcets . International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences (2017,vol.7,No.8,IssN: 2222-6990.

Nicer ,S. B ,Barajas, And Massacre A. (2015) .Can Islamic banking in crease Financial inclusion? Intl .Monetary Fund, IMF Worlcing paper No.31(2015).

Ltifi,M ,Hikkerova, L. Aliouat ,B, and Gharbi , J.(2016).The determinants of the choice of Islamic banks in Tunisia, International Journal of Bank Mulcting, 34(5).710-730.

Hayat , Usman & Malik , Adeel (2014) ,Islamic Finance : Ethics , Concepts , Practice, CFA Institute Research Foundation, 2014, www.researchgate.net.

Onakoya, Adegbemi Babatunde & Onakoya, Adekola Olaitan , The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis , Journal of Research in Economics and International Finance , Vol. 2(2) , 2013 .

السمات الشخصية وتأثيرها على السلوك المالي

دراسة استطلاعيه لعينة من المستجيبين من محافظة كربلاء

أ. م.د هبة الله مصطفى السيد علي
كلية الادارة والاقتصاد /جامعة وارث الانبياء
Hebatallah.Mu@uowa.edu.iq

أ. م.د فهد مغيمش الشمري
كلية الادارة والاقتصاد /جامعة وارث الانبياء
fahad.mg@uowa.edu.iq

أ. م. مصطفى سلام عبد الرضا
المعهد التقني المسيب /جامعة الفرات الاوسط
lnm.mus@atu.edu.iq

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى بيان دور واهمية السمات الشخصية واثرها في السلوك المالي وبيان اثارها بين الافراد عينة الدراسة، وايضاح ما اذ كان هناك تأثيرا للمتغيرات الديموغرافية على السلوك المالي بين الافراد عينة الدراسة لكل من المتغيرات الشخصية (نوع الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية عدد الاطفال، التحصيل الدراسي، مستوى الدخل، منطقة السكن، نوع العمل)، اذ أجرت دراستنا خلال المدة من (22\1\ 2023 ولغاية 1\ 6 \ 2023) وتم انشاء استبيان محاكي للاستبيان المعتمد في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بغية تحديد ابعاد مؤشر السلوك المالي اذ شمل المسح المناطق الحضرية والريفية لتحديد اثر المتغيرات الديموغرافية على السلوك المالي للمستجيبين عينة الدراسية، اذ تمثل مجتمع الدراسة محافظة كربلاء اما عينتنا فشملت العديد من المستجيبين تمثلوا في (كبار السن من موظفين وكسبه وطلبة وغير ذلك لكتا الجنسين)، والهدف من هذا التقسيم هو لمعرفة الميول السلوكية المنعكسة في السلوك المالي لهذه المجاميع المتباينة فاختيار هذه العينة جاء عشوائيا لاختيار المشاركين في المسح وتراوحت اعمارهم بين (20-80 سنة)، وقد بلغ اجمالي المشاركين في المسح (100) شخص، اذ تم الاستعانة بالعديد من الاساليب المالية والاحصائية وباستخدام برنامج SPSS18.00 كما توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات وتوصيات ومن أهمها وجود علاقة معنوية بين المتغيرات الديموغرافية والسلوك المالي لعينة الدراسة، فضلا عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجيبين الذكور والإناث للسلوك المالي، كما وخلصت الدراسة بضرورة اجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول بيان اثر المتغيرات الديموغرافية في السلوك المالي في استراتيجيات اتخاذ القرار، وضرورة اعداد دراسات علمية متخصصة للوقوف على حقيقة اسباب الاختلاف في طبيعة استجابة المستجيبين الذكور مقارنة في الاناث، و ضرورة انشاء مركز خاصة لقواعد مسح البيانات كما في الدول المتقدمة والناشئة وذلك لان اغلب الدول المتقدمة التي درست اثر السلوك المالي تمتلك مسوحات للمستهلك او مسوحات للقطاع العائلي

الكلمات المفتاحية: المالية السلوكية، السلوك المالية، السمات الشخصية

Abstract

This study aims to clarify the role and importance of personal traits and their impact on financial behavior and to explain their effects among the individuals in the study sample, and to clarify whether there is an impact of demographic variables on financial behavior among the individuals in the study sample for each of the personal variables (gender, age, marital status, number of children, Educational attainment, income level, area of residence, type of work), as our study was conducted during the period from (1/22/2023 to 6/1/2023) and a questionnaire was created simulating the questionnaire approved by the Organization for Economic Cooperation and Development in order to determine the dimensions of the financial behavior index, as The survey included urban and rural areas to determine the impact of demographic variables on the financial behavior of the study sample respondents, as the study population represents the Karbala Governorate, while our sample included many respondents, represented by (the elderly, including employees, earners, students, and others, for both genders), and the goal of this division is to know the tendencies Behavioral behavior reflected in the financial behavior of these disparate groups. This sample was chosen randomly to select participants in the survey, and their ages ranged between (20-80 years). The total number of participants in the survey reached (100) people, as many financial and statistical methods were used and the SPSS18 program was also used. The study reached several conclusions and recommendations, the most important of which is the existence of a significant relationship between demographic variables and financial behavior for the study sample, as well as the presence of statistically significant differences between male and female respondents regarding financial behavior. The study also concluded with the necessity of conducting more future studies on demonstrating the impact of demographic variables on financial behavior. In decision-making strategies, and the necessity of preparing specialized scientific studies to determine the true causes of the difference in the nature of the response of male respondents compared to females, and the necessity of establishing a special center for data surveying rules as in developed and emerging countries, because most of the developed countries that have studied the impact of financial behavior have consumer surveys. Or surveys of the household sector

المقدمة:

هناك جملة من العوامل التي تعكس بأثارها على قرارات الافراد المستثمرين تحول اتجاه مساراتهم الاستثمارية من مسار لأخر بعضها يخص المستثمرين انفسهم والأخر ما يحيط بهم، فطبيعة السلوك البشري عادة يتأثر بعوامل ديمغرافية ونفسية تعكس بضلالها على سلوكه المالي عند الاستثمار في الأسواق المالية فلابد للمستثمر ان يعزز أدواته النفسية والجغرافية ويتم دراستها بشكل جيد قبل الاستثمار في أي مجال، اذ تم انشاء استبيان محاكي للاستبيان المعتمد في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، اذ ان الغرض من إنشاء هذا الاستبيان لمساعدة الجهات العامة والمنظمات الأخرى على جمع بيانات تمكن من تحديد مقياس أولي لمعرفة مستوى السلوك المالي وتوفير خط أساس لتحديد البرامج المحددة لذلك فضلا عن وصف تلك المستويات من حيث المجموعات الاجتماعية والديموغرافية الرئيسية والمتغيرات التفسيرية التي ستمكن صانعي القرار من تحديد احتياجات الافراد، ووفقا لذلك تطلب تقسيم الدراسة الى عدة اجزاء، خصص الاول لمقدمة الدراسة بينما الثاني لمنهجية الدراسة بينما استعرض الثالث للجانب النظري في حين اهتم الجزء الرابع بالجانب التطبيقي واختتمت الدراسة بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول/ منهجية الدراسة

أولا/ مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في المشكلة الرئيسية الأتية:

ما مدى تأثير السمات الشخصية لمتغيراته المختلفة على السلوك المالي؟ وينبثق من هذه المشكلة عدة مشاكل فرعيه وكالاتي:

1– هل يؤثر نوع الجنس على السلوك المالي؟

2– هل يؤثر العمر على السلوك المالي؟

3- هل يؤثر الحالة الاجتماعية على السلوك المالي؟

4- هل يؤثر مستوى التحصيل الدراسي على السلوك المالي؟

5- هل يؤثر مستوى الدخل على السلوك المالي؟

6– هل يؤثر نوع منطقة السكن على السلوك المالي؟

7- هل يؤثر نوع العمل على السلوك المالي؟

8- هل يؤثر عدد الاطفال على السلوك المالي؟

ثانيا/ اهمية الدراسة

1- تسليط الضوء على مستوى السلوك المالي وتأثير المتغيرات الشخصية المختلفة للمستجيبين عينة الدراسية.

2- تساهم هذه الدراسة في تعزيز الثقافة حول السلوك المالي ونظرية اختيار المحفظة.

ثالثا/ اهداف الدراسة

1- تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى ارتباط السمات الشخصية (لمتغيراته المختلفة) مع السلوك المالي لعينة الدراسة.

2- تهدف هذه الدراسة تحليل دور السمات الشخصية في معالجة محو الأميه المالية لمؤشر السلوك المالي.

5- تهدف الدراسة توفير معلومات مفصلة حول مستويات الثقافة المالية والسلوك المالي في العراق عموما ومحافظة كربلاء خصوصا، بما في ذلك تحديد المشاكل الرئيسية التي تساهم في تدنيه درجات التوعية المالية في العراق.

رابعا/ المخطط الفرضي للدراسة

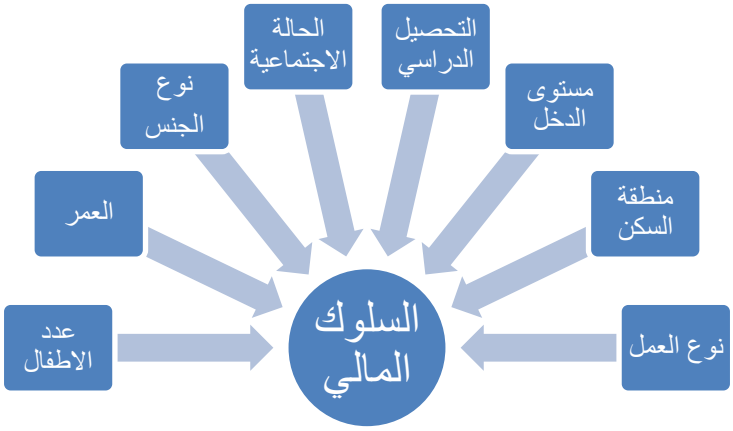

*علاقة اثر

الشكل (1) مخطط الفرضي للدراسة

خامسا فرضيات الدراسة: تتمثل فرضية الدراسة في الفرضية الرئيسية الاتيه:

(لا توجد علاقة اثر ذو دلالة إحصائية بين السمات الشخصية (لمتغيراته المختلفة) على السلوك المالي) و ينبق منها عدة فرضيات فرعيه وكالاتي:

1- لا يؤثر نوع الجنس على السلوك المالي.

2– لا يؤثر العمر على السلوك المالي.

3-لا يؤثر الحالة الاجتماعية على السلوك المالي.

4 -لا يؤثر مستوى التحصيل الدراسي على السلوك المالي.

5- لا يؤثر مستوى الدخل على السلوك المالي.

6– لا يؤثر نوع منطقة السكن على السلوك المالي.

7- لا يؤثر نوع العمل على السلوك المالي.

8- لا يؤثر عدد الاطفال على السلوك المالي.

سادسا / مجتمع وعينة الدراسة

تهدف الدراسة الى معرفة اثر السمات الشخصية على السلوك المالي للمستجيبين عينة الدراسية فتمثل مجتمع الدراسة في مجتمع من محافظة كربلاء اما عينة الدراسة فتمثلت بالعديد من المستجيبين بين كبار السن وشباب وموظفين وكسبه وطلبة وغير ذلك لكتا الجنسين)، ان هذا التقسيم يهدف لمعرفة الميول السلوكية المنعكسة عن هذه المجاميع المتباينة فيما بينها. فكان اختيار هذه العينة عشوائيا للمسح، الا ان اعمارهم قد تراوحت بين (18-80 سنه) حيث بلغ اجمالي المشاركين في العينة (100) شخص.

سابعا/ اساليب وادوات الدراسة:

اعتمد تصميم الاستبانة على منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية (OECD)، اذ تضمن المسح بعض من المناطق الريفية والحضرية وذلك من اجل تحديد اثر السمات الشخصية على مستوى السلوك المالي للمستجيبين عينة الدراسة. وان تصميم هذا الاستبيان جاء بالشكل الذي يلبي جميع الأهداف المذكورة أعلاه، فهو قابل للتطبيق على الأشخاص وعبر مختلف المستويات من حيث التعليم والدخل ونوع الجنس والعمر، اذ قسمت هذه الاسئلة الى مجموعتين تناولت المجموعة الاولى لعدة اسئلة اساسية تتراوح هذه الاسئلة حول اسعار الفائدة البسيطة والمركبة والتضخم والقيمة الزمنية للنقود والخصم والقيم الاسمية والحقيقية، اما المجموعة الثانية فضمت اسئلة اكثر تطورا وتضمنت حول الانفاق والادخار والتخطيط وكيفية ادارة الميزانية المالية وكذلك التعرف على العلاقة بين الاسهم والسندات واسعار الفائدة وقد وجهت هذه الاسئلة الى المجاميع التجريبية وذلك من خلال استبانة موضحة بها الاسئلة الا ان الإجابة تكون مباشرة وبدون الرجوع الى استخدام الحاسبة او الانترنت، وصممت اسئلة الاستبيان ليتم قراءتها بصوت عالٍ من قبل القائم بإجراء المقابلة في حال كون المستجيب غير قادرًا على القراءة، وجرى ايضا جمع معلومات الاستبيان عبر المقابلات الشخصية.

ثامنا/ حدود الدراسة: أجرت الدراسة الاستطلاعية خلال المدة من (22 \ 1 – 1 \ 6 \ 2023).

المبحث الثاني/ الجانب النظري

اولا / مفهوم السلوك المالي

ظهر مفهوم السلوك المالي كمجال للدراسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية سنة1980 كمساهمة أولى لمجموعة من الأساتذة المختصين في المالية والمهتمين بدراسة سلوك المستثمرين وحركية السوق نذكر منهم Shefrin،Schiler، Thaler، بالتعاون مع باحثين في علم النفس أهمهم kahnermanوكذلك Tversky المختصين في دراسة سلوك الفرد في ظل وجود الخطر، حيث قاما بتفسير سلوك المستثمرين عند تقييم المخاطر في ظل حالات عدم التأكد (Rishore,2013,p4)، كما ظهر السلوك المالي كرد فعل على الإخفاقات الناشئة في النماذج الاقتصادية الأساسية التي تفسر الحالات الشاذة في الأسواق المالية ويعتمد هذا النهج على مفهوم تفسير السلوك من خلال تحيزات المعلومات الاعتقادية والتفضيلات غير القياسية لتقديم حجة للسلوك غير العقلاني بين الوكلاء الذين يمكنهم تفسير استمرار سوء تسعير الأصول وغيرها من الحالات الشاذة وكان عالم الاجتماع الفرنسي (لوبون) أول من لاحظ سمات السلوك غير العقلاني أي وصف تأثير السوق على عملية اتخاذ القرار للفرد وقسمها إلى فئات الفئة الأولى تشمل الحلول العرضية الفورية، والثانية الحلول التي ينظمها القانون ويدعمها الرأي العام مع اعتبار إرادة الآخرين فوق اهتماماتهم الخاصة، ووفقا لانجر (1975) تتأثر القرارات غير العقلانية بما يسمى وهم السيطرة أي أن الأفراد يبالغون في تقدير قدرتهم على التحكم في الأحداث، على سبيل المثال يشعرون أنهم يتحكمون في نتائج حدث ما على الرغم من أنهم في الواقع لا يملكون السيطرة ولا التأثير ومع ذلك فإن هذا يفسر سبب قدرة الأفراد على تحمل مستوى أعلى من المخاطر (Jurevičienė, Ivanova, 2013, p54)، وقد حضي السلوك المالي كحقل معرفي مالي جديد باهتمام الكثير من الباحثين في الادب المالي والمؤسسات المالية وبخاصة المصارف فعلم السلوك المالي يستند الى نظريات علم النفس لفهم كيف يؤثر السلوك على قرارات المستثمرين ويُعد السلوك المالي امتداداً للمالية التقليدية فهو اتجاه جديد ظهر للاستجابة للمشاكل والصعوبات التي واجهتها النظريات التقليدية ويمثل نمط تفكير اضافي لقرارات الاستثمار والتمويل لتقديم فهم وتفسير للحالات والظواهر الشاذة التي تلاحظ في الاسواق المالية (محمد وعلي ،2021، ص95)، اذ إنَّ الاستثمار لا يمثل عملية ناتجة عن قرار يتسم بالعقلانية التامة تستند على تحليل الأمور الأساسية فقط كالمعدلات، الأرباح، أو تطورات السوق لهذا فالمحللون الماليون يقرّون بوجود عوامل غير عقلانية تؤثر على العملية الاستثمارية مثل الإفراط في الثقة، المحاكاة والتقليد، التصورات الخاطئة، وغيرها من العوامل الأخرى غير العقلانية ممّا يؤثر في النهاية على تشكيل الأسعار في السوق المالي ولأجل ذلك ظهرت المالية السلوكية لدراسة عدم الرشاد في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، ويتمثل السلوك المالي في ذلك الاتجاه الجديد في علم المالية والذي يحاول إعطاء تفسير لحالات التشوه الملاحظ في الأسواق المالية وذلك عند ملاحظة أن أسعار الأصول المالية في السوق تتحدد بعيداً عن افتراضات النظرية المالية التقليدية (نظرية كفاءة الأسواق المالية)، وذلك نتيجة ممارسات وسلوكيات الأفراد في الأسواق المالية والمنشآت المصدرة للأصول المالية على حد سواء (مبارك وعبد الوهاب ،2017،ص91)، وفي ضوء ما تقدم اذ يعرف السلوك المالي بأنه دراسة تأثير علم النفس على سلوك المتعاملين في السوق المالي ومدى تأثيره على اتخاذ القرارات الاستثمارية اذ أن هذه الأخيرة تكون مبنية على أساس الحدس أو العاطفة. (chaffai،2014,p527) كما يعرف السلوك المالي ايضا بأنه انفتاح فكري لإيجاد حل لأي مشكلة مالية لمعرفة تصرفات الافراد والتمييز فيما إذا كانت عقلانية ام لا فهي تسعى لتقديم شرح وفهم أكثر الطرق لتفكير المستثمرين وتحديد العوامل التي يمكن ان تؤثر على قراراتهم (بن الضب وبلقاسم، 2015،302) وعرف كذلك بأنه "دراسة كيفية تفسير البشر للمعلومات

والتصرف بناءً عليها لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة (Kannadhasan, 2015,p2). فسلوك المال هو مستوى التغير في اختيار اوجه مصادر التمويل مثل التخطيط والادخار ومحاولة الحصول على الاموال(Kaja&Margus,2008,1) وعرف بانه القدرة على فهم التأثيرات الكلية للقرارات المالية التي تطرأ على ظروف الشخص او العائلة او المجتمع واتخاذ القرارات الصحية المتعلقة بكيفية ادارة الاموال وفرص التخطيط للميزانية (Sewell,2007:2)، وعرفه اخرون بانه جميع التصرفات والممارسات البشرية المرتبطة بعملية ادارة الاموال كالنقد والتأمين وممارسات الادخار والتخطيط (Pike.et.al,2006,p66). فتنقسم مصادر التمويل الى مصادر ممتلكه وهي ما يدفعه المالكون للمؤسسة من رأس المال المدفوع ويأخذ شكل الاسهم العادية والجزء الاخر هو تمويل مقترض أي ما يحصل عليه المالكون من قروض مختلفة لأجل اكمال متطلبات رأس المال لإنجاز مستلزمات

.(Hirschey& Nofsinger,2010,p223)

ثانيا/ القواعد الاساسية للسلوك المالي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري

إن عملية اتخاذ القرار التي من خلالها يجد المستثمرون الأمور بأنفسهم عادة عن طريق التجربة والخطأ تؤدي إلى تطوير القواعد الأساسية وبعبارة أخرى فإنه يشير إلى القواعد الأساسية التي يستخدمها البشر لاتخاذ القرارات في بيئات معقدة وغير مؤكدة في الواقع عملية اتخاذ القرار لدى المستثمرين ليست عملية عقلانية تمامًا، اذ يعتقد أن المستثمرين قاموا بجمع المعلومات ذات الصلة وتقييمها بشكل موضوعي حيث تشارك العوامل العقلية والعاطفية من الصعب جدًا الفصل في بعض الأحيان قد يكون الأمر جيدًا، ولكن في كثير من الأحيان قد يؤدي إلى نتائج قرار سيئة ويشمل(الجبوري،2014،ص 792-795) (Kannadhasan, 2015,pp3-5)

التمثيل: النجاح الأخير للمستثمرين وتميل إلى الاستمرار في المستقبل ويُعرف ميل المستثمرين إلى اتخاذ القرارات بناءً على التجارب السابقة باسم الصورة النمطية وأن التحليلات منحازة في اتجاه النجاح أو الفشل الأخير في توقعاتها للأرباح وهي سمة القرارات النمطية.

الثقة المفرطة: هناك عدة أبعاد للثقة، يمكن أن يمنح المزيد من الشجاعة، وغالباً ما يُنظر إليه على أنه مفتاح النجاح على الرغم من أن الثقة غالبًا ما يتم تشجيعها والاحتفاء بها، إلا أنها ليست العامل الوحيد للنجاح ويمكن للمستثمرين الحذرين والتحليليين تحقيق النجاح بينما يتعين على الآخرين الانسحاب ومع ذلك غالبًا ما يُنظر إلى الثقة وخاصة الثقة بالنفس على أنها سمة إيجابية في بعض الأحيان، اذ يبالغ المستثمرون في تقدير مهاراتهم التنبؤية أو يفترضون معرفة أكثر مما لديهم. في كثير من الأحيان يؤدي إلى التداول المفرط.

الإرساء: يصف الميل البشري الشائع إلى الاعتماد بشكل كبير جدًا أو "الارتساء" على سمة واحدة أو معلومة واحدة عند اتخاذ القرارات وعندما يتم تقديم معلومات جديدة يميل المستثمرون إلى أن يكونوا بطيئين في التغيير أو أن مقياس القيمة ثابت أو مرتكز على الملاحظات الأخيرة اي إنهم يتوقعون أن يبقى اتجاه الأرباح مع الاتجاه التاريخي مما قد يؤدي إلى ردود فعل محتملة على تغيرات الاتجاه.

مغالطة المقامرين: تنشأ عندما يتوقع المستثمرون بشكل غير مناسب أن هذا الاتجاه سوف ينعكس وقد يؤدي إلى توقع نهاية جيدة أو سيئة.

تحيز التوفر: يضع المستثمرون وزنًا غير ضروري لاتخاذ القرارات على معظم المعلومات المتاحة. يحدث هذا بشكل شائع. إنه يؤدي إلى عائد أقل وأحيانًا نتائج سيئة أيضًا.

المبحث الثالث/ الجانب العملي (التطبيقي): اختبار وتحليل نتائج العلاقة بين السمات الشخصية (لمتغيراته المختلفة) والسلوك المالي

أولا/ اختبار صدق وثبات الاستبانة

لتحقيق اهداف الدراسة فقد تم تفريغ البيانات عبر برنامج (SPSS) لتحليل البيانات، ولتحقيق هذه الأهداف افترضنا ان مستوى المعنوية هو (5%)، ويقابله مستوى ثقة (95%) ولتفسير نتائج الدراسة التي أجريت على المستجيبين وقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية ومنها (صدق وثبات الاستبانة) اذ تم اختبار درجة المصداقية من خلال معامل الفا كرومباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصداقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانات، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لأسئلة الاستبانات. وكانت نتيجة معامل الموثوقية (0.73) .

ثانيا/ تحليل متغيرات السمات الشخصية

1- النوع الاجتماعي:

من الخصائص الديموغرافية للمستجيبين يتبين أن غالبية المستجيبين الذكور اذ شكلوا (57٪). في حين ان الإناث شكلت (٪ 43) من المستجيبين وكما هو واضح من الشكل (2) .

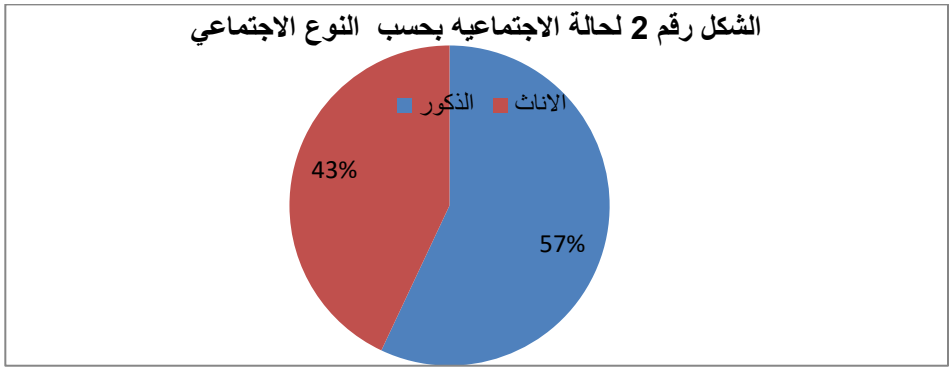

2- التحصيل الدراسي: يبين الشكل (3) للتحصيل الدراسي للمستجيبين اذ ان اعلى نسبة للمستجيبين كانوا هم من حملة شهادة البكالوريوس اذ شكلوا نسبة (36%) يليهم حملة الشهادات العليا بنسبة (27%) يليهم الاعدادية فما دون بنسبة (13%).والشكل رقم (3) يبين ذلك.

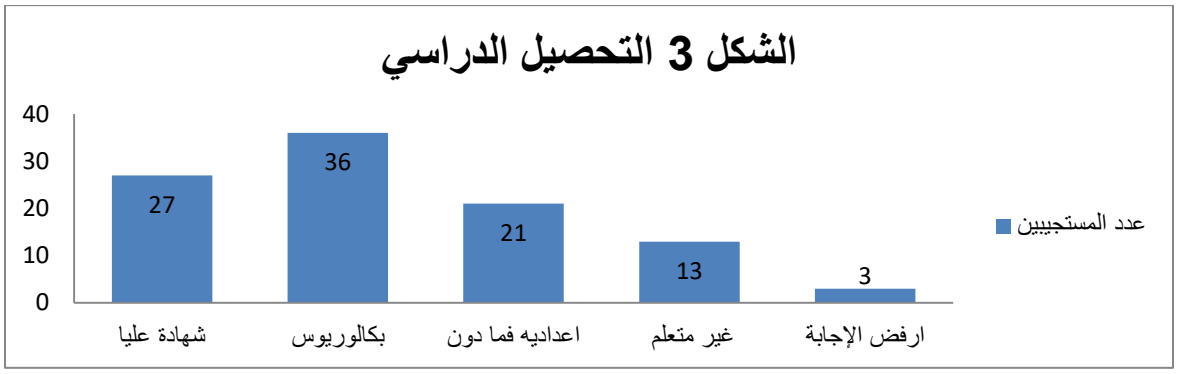

3- الحالة الاجتماعية: في حين ان الشكل (4) يبين الحالة الاجتماعية للمستجيبين وكانت اعلى نسبة للمستجيبين هم من المتزوجين اذ شكلوا نسبة (64%), يليه العزاب اذ شكلوا (32%) في حين ان المطلقين والارامل شكلوا نسب متطابقة بلغت (2%) وكالاتي .

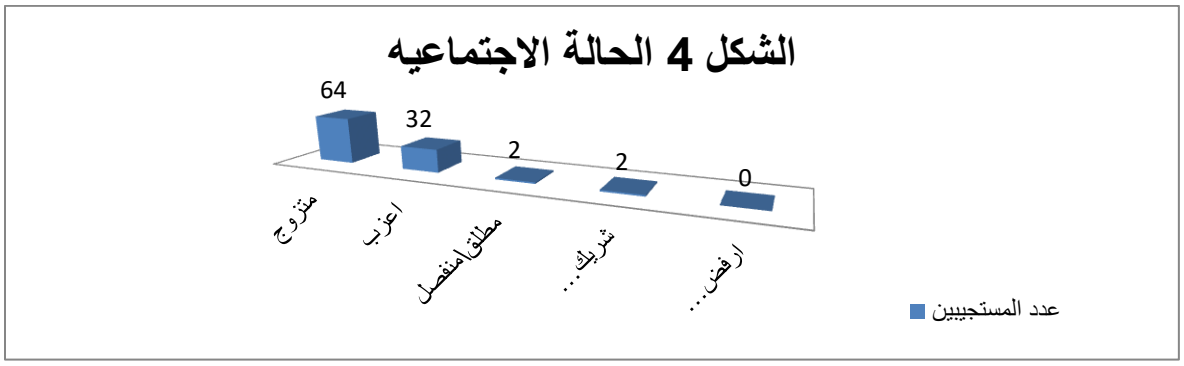

5- دخل الاسرة: ويعرض الشكل رقم (5) مستوى دخل الاسرة اذ كان الاعلى في طبقة المتوسط والتي بلغت (43%) يليها العادي (37%) يليها الضعيف بنسبة (12%) يليهم ارفض الاجابة بنسبة (5%) يليهم القوي بنسبة (3%), وكالاتي .

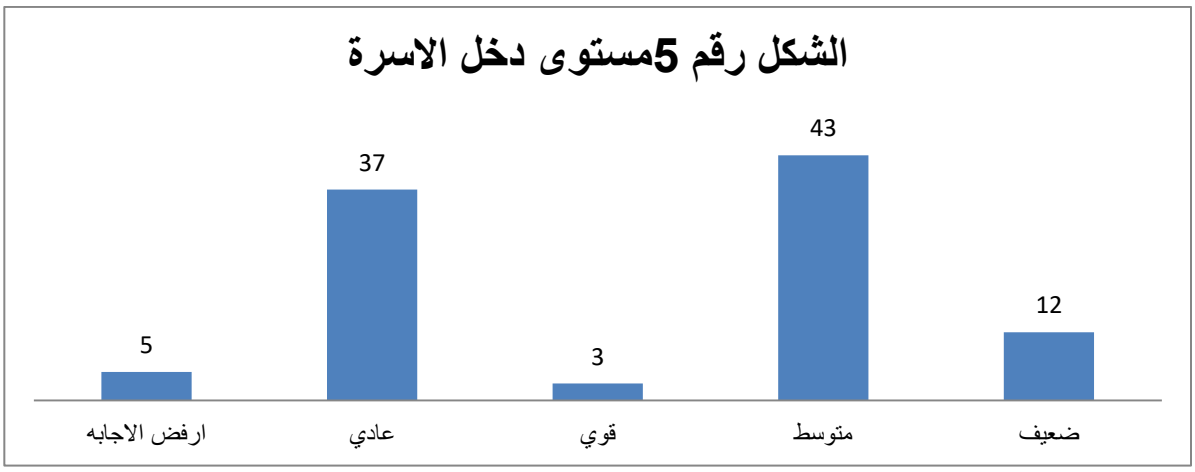

6 – نوع العمل: اما من حيث العمل فيعرض الشكل رقم (6) العمل الحالي اذ يتبين ان اعلى نسبة كانت في طبقة الكاسب والتي بلغت (33%), يليها طبقة الموظف (27%) يليها لا اعمل اذ شكلت (19%) يليها الطلبة بنسبة (14%) يليهم المتقاعدون (7%). وكما موضح في الشكل ادناه

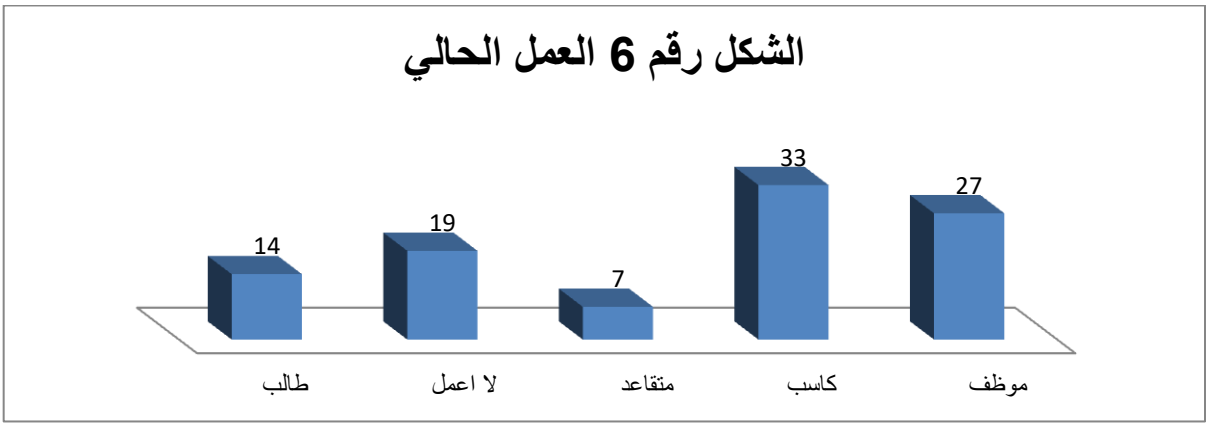

7- نوع منطقة السكن: اما من حيث منطقة السكن فيعرض الشكل رقم (7) نوع منطقة السكن للمستجيبين اذ تبين ان اعلى نسبة كانت في الحي بالمدينة اذ بلغت (38%), يليها سكنة مركز المدينة اذ بلغو (25%) يليها القضاء اذ بلغو (18%) يليها المنطقة الريفية بنسبة (13%) يليهم سكنة الناحية بنسبة (6%) وكالاتي:

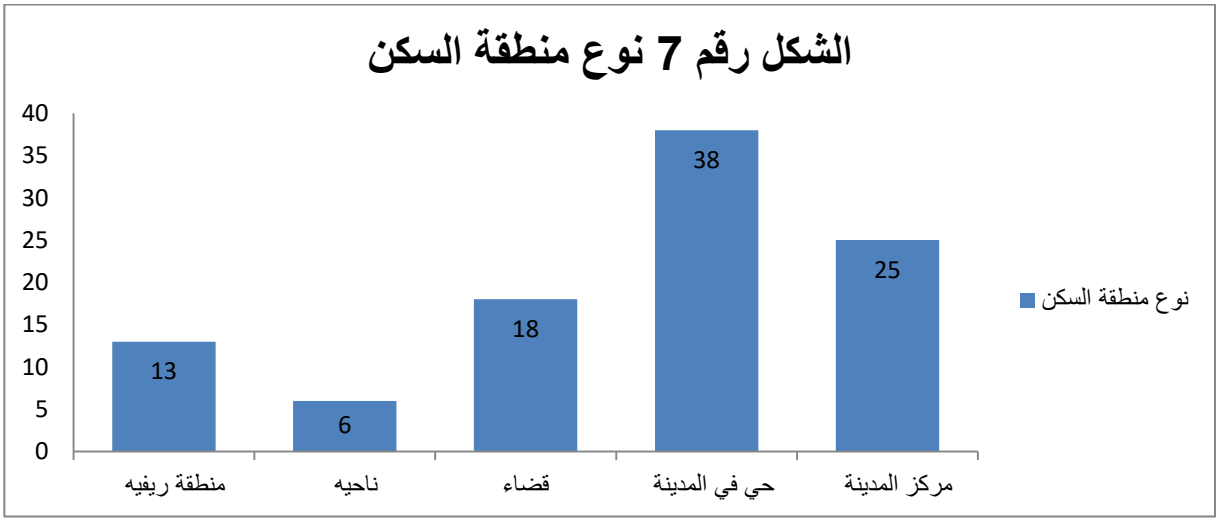

ثانيا/ تحليل الأسئلة الأساسية المتعلقة في مستوى السلوك المالي

سيتم تحليل الأسئلة الأساسية المتعلقة في السلوك المالي التي تهدف إلى التعرف على مفاهيم الثقافة المالية المتطورة مثل المخاطر / العائد والفرق بين الأسهم والسندات وعمل سوق الأوراق المالية والعلاقة بين أسعار السندات وأسعار الفائدة وتنويع المخاطر وتمويل القروض، اذ تم إجراء تحليل مفصل لكل عنصر من عناصر الأسئلة المتعلقة بالسلوك المالي وبحسب فقرات اسئلة السلوك المالي فملخص نتائج الاستبانة من حيث الاجابات الصحيحة والخاطئة ظاهرة في الجدول (1) وكالاتي:

الجدول (1) معدل الإجابات الصحيحة والخاطئة للأسئلة الأساسية المتعلقة في مستوى محو الأميه المالية للسلوك المالي

الاسئلة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	average
الصحيحة	0.31	0.55	0.29	0.36	0.80	0.60	0.31	0.77	0.81	53%
الخاطئة	0.69	0.45	0.71	0.64	0.20	0.40	0.69	0.33	0.19	48%
الذكور الصحيحة	0.1767	0.3135	0.1653	0.2052	0.456	0.342	0.1767	0.4389	0.4617	0.304
الذكور الخاطئة	0.3933	0.2565	0.4047	0.3648	0.114	0.228	0.3933	0.1881	0.1083	0.272
الاناث الصحيحة	0.1333	0.2365	0.1247	0.1548	0.344	0.258	0.1333	0.3311	0.3483	0.229
الاناث الخاطئة	0.2967	0.1935	0.3053	0.2752	0.086	0.172	0.2967	0.1419	0.0817	0.205
معدل الإجابات	57%	43%								

فعند تفحص الجدول اعلاه يلاحظ ان أكثر المستجيبين وعلى المستوى الكلي كانت سلوكياتهم حول التخطيط والادخار والحصول على المشورة جيدة نوعا ما اذ كانت اجابتهم على الأسئلة الموجودة في المفاهيم المذكورة أعلاه مقبولة اذ حصلوا على (53%) للإجابات الصحية مقارنة بالإجابات الخاطئة التي شكلت نسبة (48%)، اما على المستوى الجزئي فيلاحظ ان المستجيبون كانوا على دراية جيدة جدا حول سلوكياتهم في كيفية اتجاه اتخاذ القرارات حول الانفاق في السؤال التاسع والذي يتعلق في حول التدقيق والتمعن حول امكانيه اتخاذ القرار بشأن الانفاق وتحمل الكلفة, اذ حصل المستجيبين على درجة عالية بلغت (81%) للإجابة الصحيحة مقارنة في (19٪) للإجابة الخاطئة. ومن ثم يليها ذلك المجيبون الذين حصلوا على درجة (80 %) مقارنة في الاجابة الخاطئة والتي تمثلت في (20%) للسؤال الخامس والذي يتعلق في التخطيط طويل الاجل ومراقبة المركز المالي ومن ثم يليها كل من السؤال الثامن (77%) والمتعلق حول تقسيم الميزانية المالية فيما بين اوجه الإنفاق أو الادخار.

اما بالنسبة لكل من السؤال السادس والثاني فيلاحظ ان المستجيبون قد حصلوا على متوسط اجابات معتدلة حول كيفية اتخاذ قرارتهم المتعلقة في التخطيط المستقبلي لإدارة مركزهم المالي التصرف حول اولويات المستثمر في المبادلة بين الادخار والانفاق اذ حصل المستجيبين على درجات مقبولة بلغت (60 %, 55%) على التوالي، اما بالنسبة لكل من السؤال الاول والثالث والرابع والسابع فيلاحظ ان المستجيبون حصلوا على متوسط اجابات متدنية حول كيفية اتخاذ قرارتهم المتعلقة في الادخار وكيفية التعامل مع السندات وطرق الحصول على المعلومة السليمة وكيفية ادارة مركزهم المالي, اذ حصلوا المستجيبين على ادنى الدرجات والتي بلغت (31% , 29% , 36% , 31%) على التوالي .

اما معدل الاجابات الصحيحة للذكور يتضح من الجدول اعلاه ان الذكور تفوقوا ايضا على الاناث اذ بلغت اجابتهم الصحيحة (0.30) من اصل (0.57) مقارنة في الإناث اذ شكلت نسب الإجابات الصحيحة للإناث (0.27) من اصل (0.43)، ويوضح الشكل (8) ذلك التباين في السمات الشخصية واجابات السلوك المالي .

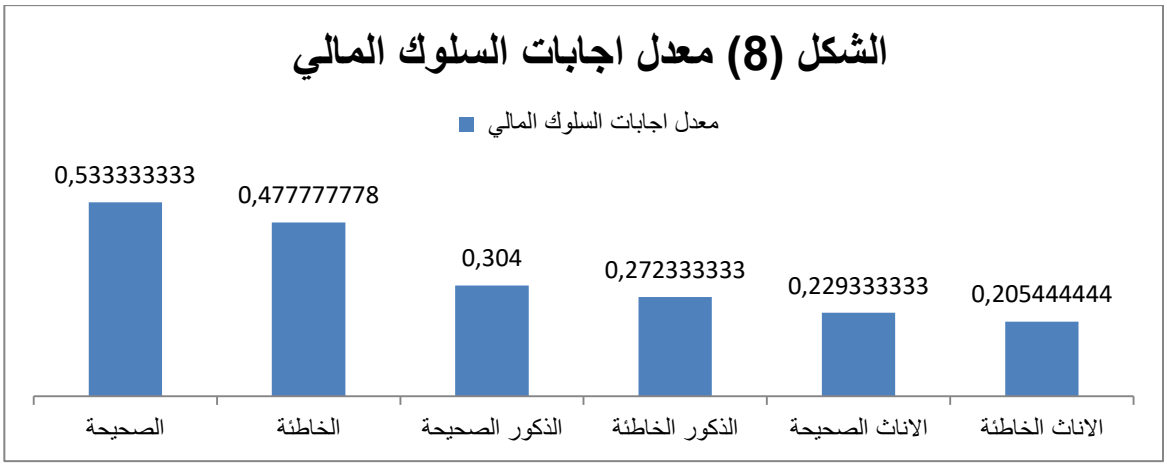

ويلاحظ من الجدول والشكل اعلاه ان معدل درجات المستجيبين في سلوكهم المالي حول المفاهيم المتقدمة لكل من المبادلة بين العائد والمخاطرة والفرق بين الأسهم والسندات وكيفية عمل سوق الأوراق المالية والعلاقة بين أسعار السندات وأسعار الفائدة وتنويع المخاطر وتمويل القروض هي كانت جيدة للإجابات الصحيحة مقارنة من حيث الاجابات الخاطئة ويلاحظ ايضا بان المستجيبون الذكور قد تفوقوا على المستجيبون الاناث وهذا يدل على أن المستجيبون الذكور هم أكثر دراية في مفاهيم (السلوك المالي).

ثالثا- اختبار وتحليل العلاقة بين السمات الشخصية (لمتغيراته المختلفة) على مستوى ((السلوك المالي)) لعينة الدراسة- اختبار الفرضيات

(لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية للسمات الشخصية (لمتغيراته المختلفة) على مستوى السلوك المالي).

يعرض الجدول (2) نتائج السمات الشخصية (لمتغيراته المختلفة) والسلوك المالي طوال مدة الدراسة لاختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية واستنادا لهذه البيانات تم تحليل الانحدار بين المتغيرين وكالاتي:

الجدول (2) نتائج تحليل العلاقة بين السمات الشخصية (لمتغيراته المختلفة) والسلوك المالي

SUMMARY OUTPUT Regression Statistics			Coefficients	P-value
		Intercept	0.316486266	2.74521E-05
		نوع الجنس	0.014898819	0.251453075
Observations	100	العمر	0.145589973	E-385.53168
		الحالة الاجتماعية	0.111024982	2.88026E-16
Multiple R	0.992349533	عدد الاطفال	0.132464839	3.33443E-52
R Square	0.984757595	التحصيل الدراسي	0.139052042	5.80887E-43
Adjusted R Square	0.983417603	مستوى دخل الاسرة	0.107632483	1.27087E-21
Standard Error	0.057997888	نوع منطقة السكن	0.141787304	5.96483E-48
Significance F	3.64E-79	العمل الحالي	0.133876367	3.22098E-44

ويبين الجدول (2) معنوية تأثير كل عامل من عوامل السمات الشخصية على السلوك المالي اذ يتضح من نتائج التحليل الاحصائي تأثير معنوي عالي جدا ويلاحظ من الجدول اعلاه وجود علاقة ارتباط طردية بين السمات الشخصية والسلوك المالي إذ بلغ معامل الارتباط (0.992349) في حين بلغ معامل التحديد الذي يوضح مقدار التأثير بين متغيرا الدراسة (0.984757595) وكما يتضح ايضا ان المعادلة اعلاه انها تفسر (0.9847) من التغييرات الحاصلة في السلوك المالي، ويتضح ايضا من ان حساسية مستوى السلوك المالي للتغيرات في متغيرات السمات الشخصية (لمتغيراته المختلفة) ضعيفة للغاية كما يتضح ذلك من قيم البيتا اما بخصوص قيمة الالفا التي تربط بين السلوك المالي للأفراد مع سماتهم الشخصية والتي هي (3.64E-79) اذ يعرض الجدول اعلاه معنوية تأثير كل عامل من عوامل السمات الشخصية على السلوك المالي، وفي ضوء ما تقدم كل نؤكد على رفض الفرضية الرئيسية من الدراسة مما يعني انه لمتغيرات السمات الشخصية (لمتغيراته المختلفة) تأثير في حساسية مستوى السلوك المالي وما يدل على ذلك تأثيرها ضمن مستوى ثقة 95% لكن لابد من الاشارة هنا انه وعلى الرغم من ان متغيرات السمات الشخصية (لمتغيراته المختلفة) والتي لها تأثير ذات دلالة احصائية على السلوك المالي الا انه على المستوى الفردي يلاحظ ان نوع الجنس لا يؤثر على طبيعة السلوك المالي وهو يؤكد فرضية الفرعية (الاولى) من الدراسة فيما كان لبقية العوامل تأثير معنوي عالي جدا.

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات

1- اثبتت الدراسة ان لمتغيرات السمات الشخصية تأثير في مستوى السلوك المالي وهو ما اثبت من خلال تحليل البينات الخاصة بإجابات المستجيبين وبالتالي رفض الفرضية الأساس التي اكدت بعدم وجود التاثير بين متغيرات الدراسة وقبول الفرضية البديلة، ولكن لابد من الاشارة ان على المستوى الفردي نلاحظ ان نوع الجنس لا يؤثر على طبيعة السلوك المالي فيما كان لبقية العوامل تأثير معنوي عالي جدا.

2- اظهرت نتائج الاستبانة والتحليل الاحصائي الى أن أداء المستجيبين من فئة الدخل المرتفع كان أفضل من فئة الدخل المتوسط والمنخفض في حين كان أداء فئة الدخل المتوسط أفضل من فئة الدخل المنخفض.

3- أوضحت النتائج بعدم وجود فروقات كبيرة بالنسبة للمستجيبين فيما يخص بعد التحصيل الدراسي (مستوى التعليم)، اذ حصل أصحاب (الدراسات العليا) على درجات اعلى مقارنة مع اصحاب البكالوريوس اما بالنسبة بالفئة الاخير ممن لم يمتلكوا شهادة دراسية فكانت هناك فروقات كبيرة بين المستجيبين مقارنة مع الفئتين السابقتين وان ذلك يؤكد على ان لمحور للتعليم دورا كبير وهو ما يجعل الاشخاص أكثر دراية ومعرفة ماليه.

4- ما يخص النوع الاجتماعي (نوع الجنس) اثبتت الدراسة بوجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستجيبين الذكور والإناث اذ يلاحظ ان معدل الاجابات الكلية الصحيحة للذكور هي اعلى من الاناث في السمات الشخصية للنوع الاجتماعي واجابات المعرفة المالية، اي ان المستجيبون الذكور تفوقوا على المستجيبون الاناث حول مفاهيم السلوك المالي وان هذا يدل على أن المستجيبون الذكور هم أكثر دراية واعلى مستوى من محو الأميه المالية.

ب- التوصيات

ضرورة زيادة الوعي حول المفاهيم المالية الاساسية والمتقدمة لدى المستجيبون في مدينة كربلاء المقدسة وضرورة توعيتهم بوجوب الالمام بتلك المفاهيم التي تترك اثارا ايجابيا على مجمل النشاط التداولي لديهم.

يجب الاهتمام في اجراء دراسات مستقبلية حول بيان اثر السمات الشخصية في سلوكيات اتخاذ القرار الاستثماري الاستراتيجي لما لها من اثار جمة على زيادة الوعي في النشاطات المالية المتعددة.

ضرورة زرع روح الثقافة المالية من خلال عقد المؤتمرات وورش العمل الهادفة لتشخيص ومعالجة الثغرات في الثقافة المالية لسلوكيات المستجيبون فضلا عن المختصين والجمهور.

يتوجب انشاء مركز خاصة لقواعد مسح البيانات كما في الدول المتقدمة والناشئة اذ لوحظ من خلال دراستنا ان بجميع الدول التي درست اثر محو الامية تم اعتمادهم على البيانات الجاهزة من قبل مسح المستهلك او مسوحات للقطاع العائلي كما في هولندا وبريطانيا والدنمارك وايطاليا وأوكرانيا وغيرها DNB Household Survey (DHS)

المصادر:

Rohit Rishore, Theory of Behavioural Finance and Its Application to Property Market: A change in Paradigm, twelfth annual pacific rim real estate society conference, January 22-25, 2013, p.4.

Daiva Jurevičienė, Olga Ivanova, BEHAVIOURAL FINANCE: THEORY AND SURVEY, MOKSLAS – LIETUVOS ATEITIS SCIENCE – FUTURE OF LITHUANIA, 2013 5(1)

OECD (2014), PISA 2012 Results: Students and Money: Financial Literacy Skills for the 21st Century (Volume VI), PISA, OECD Publishing, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/9789264208094-en

OECD (2016), G20/OECD INFE Core competencies framework on financial literacy for adults, available at https://www.oecd.org/finance/Core-Competencies-Framework-Adults.pdf.

OECD, Measuring Financial Literacy Questionnaire and Guidance Notes for Conducting an Internationally Comparable Survey of Financial Literacy, (2011).

OECD/INFE (2015) Policy Handbook on National Strategies for Financial Education:

OECD/INFE (2015) Core Competencies Framework on Financial Literacy for Youth http://www.oecd.org/finance/Core-Competencies-Framework-Youth.pdf.

OECD/INFE 2020 International Survey of Adult Financial Literacy,www.oecd.org/financial/education/launchoftheoecdinfeglobalfinanciallitteracysurveyreport.htm .

OECD/INFE International Survey of G20/OECD INFE CORE COMPETENCIES FRAMEWORK ON FINANCIAL LITERACY FOR ADULT S Adult Financial Literacy Competencies, OECD (2016).

Olivia S. Mitchell and Annamaria Lusardi, Financial Literacy and Economic Outcomes: Evidence and Policy Implications, January 2015.

Pike, Andrés Rodríguez-Pose and John Tomaney, Local and Regional Development, This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2006.

Pool, L. D., & Sewell, P. (2007). The Key to Employability: Developing a Practical Model of Graduate Employability.

Robbins, Stephen P. & Timothy A. Judge. (2008). Perilaku Organisasi Edisi ke-12, Jakarta: Salemba Empat

SSE/EFI Working Paper Series No. 737.2011.

USAID, FINANCIAL LITERACY, FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL WELL-BEING IN UKRAINE SURVEY REPORT, June 2019, Kyiv, Ukraine.

www.oecd.org/finance/financial-education

Manoharan Kannadhasan, ROLE OF BEHAVIOURAL FINANCE IN INVESTMENT DECISIONS, Indian Institute of Management Raipur,2015.

Mustapha chaffai, behavioral finance, An Empirical Study of The Tunisian Stock Market, international journal of conomics and financial issues, vol 4, No=3, 2014, p.527.

المصادر العربية:

1-جمال هداش محمد ولينه طارق علي ،" قياس ميول وتفضيلات المستثمرين كأحد توجهات السلوك المالي ،دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد (17)، العدد(53)،2021.

2- بن زاير، مبارك، بن زاير، عبد الوهاب،" نظرية المالية السلوكية مقابل نظرية كفاءة الاسواق المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الاول، مارس 2017.

3- بن الضب، علي وبلقاسم، حليمة،" نموذج توازن الأصول الرأسمالية بين نظرية المالية السلوكية وكفاءة أسواق رأس المال دراسة تطبيقية لشركات صناعية مدرجة بالبورصة السعودية"، خلال الفترة 2009-2014، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الثامن عشر،2015

4-مهدي عطية الجبوري،" التمويل السلوكي واثره في القرارات الاستثمارية"، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 22، العدد 4، 2014.

المحاسبة عن الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية ودوره في تعزيز متطلبات الاستدامة دراسة استطلاعية

Accounting for green investment in football academies and its role in enhancing sustainability requirements - an exploratory study

عبد الجبار علوان جبر
مدرس
Abduljabar alwan jabber
abduljabar.alwan@mu.edu.iq

علي كريم محمد كبه
استاذ مساعد
Ali Karim Mohammed Kuba
alikuba2011@mu.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة
جامعة المثنى

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى توجيه الانظار نحو دور القطاع الرياضي في تعزيز متطلبات تحقيق التنمية المستدامة على وفق رؤية العراق المستدامة 2030 ، والتعرف بأهمية المحاسبة عن الاستثمار في تكاليف البحث والتطوير للاعبين الشباب ،من خلال اجراء دراسة استطلاعية في الاكاديميات الكروية (المدارس الكروية) في محافظة المثنى (اكاديمية ساوه ، اكاديمية الخضر، اكاديمية الرميثة) للسنوات من (2019 الى 2022)،لبيان التأثيرات المادية للأكاديميات على البيئة والمجتمع واصحاب المصلحة التي تشكل ابعاد التنمية المستدامة ، وللإجابة على التساؤلات واختبار الفرضيات، أعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أداة الاستبانة ووزعت بعد تقييمها وتحكيمها على عينة الدراسة المكونة من المستثمرين ، واولياء امور اللاعبين ، والكادر التدريبي والاداري والمالي العامل في الاكاديميات المختارة والعاملة في العراق والبالغ عددهم (65) ، وتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (spss). وأثبتت نتائج الدراسة أن الاستثمار في الاكاديميات الرياضية يُسهم في تحقيق المرتكزات الاساسية للتنمية المستدامة من خلال توجيه المشاريع الاجتماعية نحو التأثيرات الإيجابية في المناطق المحلية للأندية ، وان تأثير الاستثمار في تطوير اللاعبين كان ايجابياً على المناطق الجغرافية للأكاديميات المبحوثة من خلال تعزيز البعد الاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي للتنمية المستدامة ، لذلك اهم ما اوصت به الدراسة ضرورة ان تحظى الاكاديميات الكروية بالدعم من قبل وزارة الشباب والرياضة والاتحاد العراقي لكرة القدم والحكومات المحلية .

الكلمات الرئيسة : الاستثمار الاخضر ، الاكاديميات الكروية ، الاستدامة

Abstract

The research aims to draw attention to the role of the sports sector in enhancing the requirements for achieving sustainable development in accordance with Iraq's Sustainable Vision 2030, and to recognize the importance of accounting for investment in research and development costs for young players, by conducting a reconnaissance study in football academies (football schools) in Al-Muthanna Governorate (Sawa Academy, Al-Khader Academy, and Al-Rumaitha Academy)

for the years from (2019 to 2022), to demonstrate the material impacts of the academies on the environment, society, and stakeholders that constitute the dimensions of sustainable development, and to answer the questions and test the hypotheses, the researchers adopted the descriptive analytical approach, and relied on the questionnaire tool and was distributed after It was evaluated and judged on the study sample consisting of investors, parents of players, and the training, administrative and financial staff working in the selected academies operating in Iraq, numbering (65), and it was analyzed using the statistical program (spss). The results of the study demonstrated that investment in sports academies contributes to achieving the basic foundations of sustainable development by directing social projects towards positive impacts in the local areas of the clubs, and that the impact of investment in developing players was positive on the geographical areas of the academies studied by enhancing the economic, social and moral dimension of sustainable development. Therefore, the most important thing recommended by the study is that football academies should receive support from the Ministry of Youth and Sports, the Iraqi Football Federation, and local governments.

Keywords: green investment, football academies, sustainability

المقدمة

ازداد الاهتمام بالأدبيات المتعلقة بتأثير ممارسات الاستدامة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب اشتداد الأزمة البيئية والدور الدافع لأهداف التنمية المستدامة كعناصر استراتيجية عالمية في هذا المجال (Alshehhi et al., 2018). صناعة كرة القدم لم تكن بعيدة عن هذه المناقشات والتحركات، على الرغم من أهميتها من حيث التأثير الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها بدأت تأخذ مبادئ الإدارة المستدامة في الاعتبار في وقت متأخر نوعاً ما. أحد المعالم الرئيسية التي عززت الإدارة الأكثر استدامة في صناعة كرة القدم هو الإطار المشترك للاستدامة المالية الذي أنشأته جميع الأندية الاوربية من خلال مخطط اللعب الاقتصادي النظيف الذي بدأه الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في عام 2011 (Villarino,2021;2) . في عام 2017 تم إطلاق مشروع بعنوان اللعب النظيف الاجتماعي(SFP) ، والذي يهدف إلى جلب مبادئ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (SR)إلى الرؤية الاستراتيجية للشركة وبالتالي إلى جوهر الحياة المهنية، يتكون المشروع، الذي صاغته وتترأسه LaLiga الاسبانية ، من التطوير الاستراتيجي المشترك للأندية والمؤسسات، وتعزيز قيم الأداء المالي الجيد والحوكمة والمساءلة داخل هذه المنظمات. والسعي إلى تنفيذ منهجية تهدف إلى تعزيز ثقافة الاستدامة والتنمية المستدامة ،وتوجيه المشاريع الاجتماعية نحو التأثيرات الإيجابية في المناطق المحلية للأندية. حيث يتم تطبيقه على المنظمات العاملة في مجال كرة القدم (الأندية والشركات الرياضية المحدودة والمؤسسات المرتبطة بها) (Silvestre et al., 2018) .

كان في السابق يطلق على الشركة مستدامة إذا حققت أرباحاً من خلال استثماراتها، ولكن من المتوقع اليوم أن تتجاوز الشركات التركيز المالي الضيق وقصير المدى وتمتد إلى الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (Haffar & Searcy, 2017).وهذا يمكن ان يتحقق اذا كانت الاستثمارات التي تقوم بها الشركات تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية والإنسانية وبالتالي تكون استثمارات مسؤول اجتماعياً، وقد اختار الباحثان المجال الرياضي لاتساع نطاقه وارتكاز الجزء الاكبر من استثماراته على تطوير اللاعبين وتداولهم بين الاندية ، وبالتالي ويمكن ان تكون الاستثمارات في مجال الاكاديميات الكروية من ابرز الاستثمارات التي تتخذ منهجية العمل بالمسؤولية الاجتماعية المتوافقة مع الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، من خلال البحث واستقطاب مختلف الفئات العمرية والعمل على تأهيلها وتدريبها وتطويرها ، وزرع الروح الوطنية والثقافية لديهم .

مشكلة الدراسة: تجهل العديد من الاكاديميات الكروية الدور البارز الذي تقوم به من خلال الاستثمار في تكاليف البحث والتطوير للاعبين (الشباب والاشبال والبراعم) في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ،ولايزال الدعم الحكومي لهذه الاكاديميات متواضع الى حداً كبير رغم دخول اتحاد كرة القدم العراقي في شراكة مع (لاليغا) الاسبانية لتنفيذ مشروع "الحلم 2030" الخاص بتطوير المواهب الرياضية (الاتحاد العراقي لكرة القدم،2023) ، والتساؤل الذي يمثل اشكالية البحث ما هو دور الاستثمار في الاكاديميات الكروية في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر المستثمرين ، والمهنيين واللاعبين واولياء امور اللاعبين ؟

اهمية الدراسة : تنبع اهمية البحث من المكانة التي اصبحت تحظى بها الاستثمارات الخضراء المسؤولة اجتماعياً في حماية البيئة ، وكذلك الدور الذي يمكن ان تؤديه تلك الاستثمارات من خلال تحقيقها للالتزامات والاشتراطات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة ،فضلاً عن تفعيل مختلف ابعاد التنمية سواء كان البعد الاقتصادي او الاجتماعي او الاخلاقي. وبالتالي يكتسب البحث اهميه من اهمية تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في عالمنا الصغير من خلال توجيه الاستثمار في المشاريع الاجتماعية نحو التأثيرات الإيجابية في المناطق المحلية للأندية .وزيادة الوعي حول التأثير الإيجابي للاستثمارات المستدامة في القطاع الرياضي .

اهداف الدراسة: يهدف البحث الى تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الاخضر وبيان إسهامه في تعزيز ثقافة الاستدامة ودعم الابعاد(الاقتصادية ،البيئية ،الاجتماعية، والاخلاقية) للتنمية المستدامة ،و توضيح المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير المستثمرة في الاكاديميات الكروية ، ومعرفة وجهة نظر المستثمرين والمهنيين حول الدور الذي يمكن ان يؤديه الاستثمار في الاكاديميات الكروية في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة في محيطها الجغرافي.

فرضية الدراسة: يسهم الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية في تعزيز متطلبات الاستدامة

والذي يتحقق بالفرضيات الفرعية الآتية :-

يسهم الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية في تعزيز البعد الاقتصادي للاستدامة .

يسهم الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية في تعزيز البعد الاجتماعي للاستدامة.

يسهم الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية في تعزيز البعد الاخلاقي للاستدامة.

هيكل الدراسة: بغية تحقيق أهداف الدراسة سوف يتم تقسيم ما تبقى منها إلى محورين يركز الأول بتحديد الجانب النظري للدراسة من خلال توضيح ماهية الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية ومتطلبات التنمية المستدامة، أما المحور الثاني سيتضمن الجانب العملي للدراسة من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات، ومن ثم استخلاص النتائج.

الجانب النظري للدراسة

المحاسبة عن الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية .(المفهوم ، الاهمية)

أولاً : الاستثمار الاخضر المستدام

يتمثل مفهوم الاستثمار الاخضر في المساهمة المالية للمشروعات في احترام البيئة ، ويرتبط مفهومه بالممارسات الاخلاقية البيئية التي تقود الى الارتقاء بالإنسان والبيئة المحيطة به، فضلا عن معرفة الدرجة التي يساهم فيها هذا الاستثمار في تحسين القضايا البيئية . والتي تتم من خلال قياس الفعالية الاستثمارية في المجال البيئي وحجم الفوائد التي يعود بها هذا الاستثمار على حماية البيئة (نفادى، 2017 :19) . الاستثمار الاخضر هو أحد مقومات التنمية المستدامة التي تقوم على الاقتصاد الاخضر، وذلك من خلال التعامل مع المجتمع ككل والبيئة المحيطة بصورة تؤدي إلى تحقيق الحياة الافضل للإنسان المعاصر، وضمان الحياة المثلى للأجيال القادمة، ومن ثم المحافظة على التوازن البيئي بكافة أشكاله المتنوعة. في هذا الاستثمار يتجه المستثمرون إلى التعامل مع الطاقة المتجددة والبنوك الخضراء والاسواق الخضراء ، عن طريق قيامهم بالشراكة مع القطاع العام والخاص والمؤسسات الحكومية الداعمة للتنمية لزيادة استثماراتهم ، وبالتالي ويعد هذا الاستثمار مؤشر رئيس للتنمية المستدامة .

ينجذب المستثمرون إلى الشركات التي تحقق عائدًا على استثماراتهم. ومع ذلك، فإن شريحة متزايدة من رواد الأعمال، تدمج بشكل متزايد قيمهم الشخصية في جميع جوانب حياتهم، بما في ذلك الاستثمار المالي Fritz& von,2019) ، هذه الشريحة من المستثمرين تدمج الأهداف الاجتماعية والبيئية في قراراتهم الاستثمارية ، لذلك يستثمرون أموالهم في الأعمال التجارية التي تعزز المسؤولية الاجتماعية وإشراك أصحاب المصلحة (Epstein, 2018) ، ربما تكون بعض دوافع المستثمرين الماليين لدمج المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة هي تحسين عوائدهم وتقليل المخاطر، كما اشارة Sparkes إلى أن المنظمات القائمة على القيمة تطبق المبادئ الأخلاقية في استراتيجياتها الاستثمارية، وبالتالي يحاولون تجنب العوامل الخارجية السلبية، لصالح المجتمع والبيئة ،لذلك يطلق عليها الاستثمار المسؤول اجتماعيًا (SRI) لان مثل هذه الاستثمارات تعالج العجز المجتمعي ،وتهتم بالقضايا البيئية وحقوق الإنسان وممارسات العمل العادلة والاستهلاك المستدام والمشاركة المجتمعية (Sparkes, 2017) . وربما المفهوم الاوسع لهذه الاستثمارات هو مفهوم "الاستثمار الأخلاقي" الذي يعكس مصطلحات أخرى مثل، الاستثمار الاجتماعي، والاستثمار المسؤول اجتماعيا، والاستثمار الواعي اجتماعيا، والاستثمار الأخضر، والاستثمار القائم على القيمة، والاستثمار القائم على المهمة أو الاستثمار المرتبط بالمهمة (Fritz& von,2019) وغالباً ما يتم استخدام هذه المفاهيم بالتبادل

للتعبير عن الاستثمار المستدام في الأدبيات الأكاديمية (Camilleri,2020) . وبالتالي فأن الاستثمارات في المدارس الكروية يتم من خلالها دمج الأهداف المالية للاستثمارات المستدامة مع الأهداف غير المالية المتمثلة في تحقيق أقصى قدر من النجاح في اللعب ، وبذلك يمكن القول إن رأس المال المالي المخصص للاستثمار في المجال الرياضي يمكن أن يدعم بشكل متبادل النظم البشرية والاجتماعية والبيئية ، ويسهم في تحقيق الاستدامة من خلال تكوين المؤسسات ذات الاثر في دعم المجال الرياضي والاجتماعي والتي تسهم في توفير فرص العمل وتوحيد الطاقات الشبابية وتقوية اواصر المجتمع بالشكل المثالي .

ثانياً :الاكاديمية الكروية (المدارس الكروية)

تعد المدارس الكروية نظام جيد التنظيم لإعداد لاعبي كرة القدم ،وتعتبر المانيا اول من إنشاء هذا النظام لتدريب الرياضيين الشباب بهدف تعزيز كرة القدم للشباب .إذ تم تشكيل لعبة عالية الجودة للاعبي كرة القدم الألمان على مر السنين على أساس هذا النظام وحقق نتائج جيدة في المنافسات. وهكذا أصبح من الواضح أن النظام الوطني لتدريب لاعبي كرة القدم كان مطلوباً. ونتيجة لذلك ، تم قبول برنامج تطوير كرة القدم للشباب بما في ذلك بناء مدارس كرة القدم وتم بناء 390 مركزًا للتدريب في غضون عامين من إنشاء هذا النظام. في المدارس الكروية يخضع جميع الشباب لمراقبة طبية دقيقة ودائمة وبرامج تعليمية وثقافية مختلفة (Lyzhova,2014;46). ينفق الاتحاد الألماني لكرة القدم سنويًا حوالي 10 ملايين يورو لمختلف برامج تنمية الشباب ، ومنذ عام 2001 استثمرت الأندية الالمانية بالفعل في أكاديمياتها بإجمالي 820 مليون يورو(Sovsport , 2014). يتفق Oprean و Oprisor، على أن أكاديمية الشباب هي عنصر مهم جدًا لنادي كرة القدم لأنها تضمن عملية استكشافية مستمرة ، وتساعد على خفض متوسط عمر الفريق وتحمل استمرارية هذه الرياضة. ونتيجة لنجاح هذا النظام تم تحديد وجود الأكاديمية في لوائح ترخيص الاتحاد الاوربي لكرة القدم UEFA كمعيار إلزامي. وبالتالي ، يجب أن يكون للأندية نظام استطلاع راسخ للغاية ، وفرق شبابية منفصلة لمختلف الفئات العمرية ، وبرامج تعليمية ، وموظفين مؤهلين ، ورعاية صحية ، واستراتيجية إدارة واستراتيجية تطوير معتمدة من قبل المرخص (Oprean,2013).

لذلك من الواضح أن الاستثمار في اللاعبين الشباب هو من الاستثمارات المنظور ذات عائد مرتفع في المستقبل، وبالتالي يجب المحاسبة على هذا الاستثمار وبيانه في التقارير المالية، لتجد تلك الاستثمارات المنظورة انعكاساً في النظام المالي لمحاسبة المدارس الكروية. فالتكاليف التي تنفقها المدارس الكروية لتأهيل واعداد اللاعبين والتي تندرج ضمن تكاليف البحث والتطوير من اهم التكاليف التي يجب المحاسبة عنها في الاندية والمدارس الكروية على حداً سواء لان اللاعبين هم المحرك الاساس لاستمرار انشطتها.

ثالثاً :المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير

الغرض من انشاء الاكاديمية الكروية هو إعداد العديد من اللاعبين الأقوياء وتهيئتهم لتوفير احتياجات الاندية الى لاعبين شباب ذوي كفاءة عالية . تشمل المدارس الكروية مختلف الفئات العمرية (براعم ،اشبال والشباب) يخضعون للتدريب والتأهيل طيلة فترة تواجدهم في الاكاديمية الى ان تتم دعوة لاعبي كرة القدم الذين يبلغون من العمر 16 عاماً من قبل الأندية المحترفة ، وبذلك تتحمل الاكاديمية نفقات الاستكشاف والتدريب التي تمثل نفقات البحث والتطوير. تنطوي هذه النفقات ضمن نطاق المعيار المحاسبي 9 هي تكاليف تتحملها

الوحدة الاقتصادية لغرض البحث واستكشاف منتجات جديدة او اصول جديدة تتوقع الحصول على منافع اقتصادية منها في المستقبل وتدخل هذه النفقات ضمن النفقات الإيرادية المؤجلة والتي يتم رسملتها على فترة حياة الموجود التي يحقق فيها الايرادات . التكاليف التي تشمل نفات البحث والتطوير الرواتب والاجور ، تكاليف المواد والخدمات المستهلكة ، اندثار المعدات المستخدمة لهذا الغرض ، نسبة من التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالبحث والتطوير.

وفقًا لمتطلبات محاسبة تسجيلات اللاعبين ، التي تحددها لوائح ترخيص الأندية UEFA واللوائح المالية للعب المالي النظيف ، يعتبر اللاعبين داخل الاكاديمية التابعة لنادي كرة قدم ضمن تسجيلات اللاعبين الشباب التي تم إنشاؤها داخليًا (UEFA,2012) ، والذي يتوقع الحصول على منافع مستقبلية من خلال استخدام أو نقل اللاعبين الى اندية اخرى، وتدخل هذه الفئة من اللاعبين ضمن الاصول غير الملموسة المتولدة داخلياً التي تفي في حالات معينة بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (38) الذي يربط بشكل وثيق بتطوير الأصول المحلية ، أو المنشأة داخليًا ، فيما يخص تكاليف البحث والتطوير. يميز المعيار بين البحث ، والبحث عن معرفة جديدة ، والتطوير ، يتطلب المعيار أن يتم صرف جميع نفقات البحث عند تكبدها، وصرف نفقات التطوير بشكل عام في المراحل الأولى من المشروع ، عندما يكون هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن جدواه الفنية أو نجاحه التجاري ،وبالتالي النفقات المالية على تطوير وتدريب اللاعبين الناشئين محليًا لا يمكن أن ينعكس في الميزانية العمومية. يسلط Oprean و Oprisor، الضوء على أنه لا يمكن التعرف على اللاعبين من أكاديمية الشباب كفئة أصول ،لأنهم لا يستوفون معايير معيار المحاسبة الدولي 38، لان الأندية غير قادرة على توفير السيطرة على الأصول بسبب استحالة إبرام عقد احترافي مع لاعب قاصر. نتيجة لذلك لا يوجد أساس موثوق للمحاسبة عنهم (Oprean,2013). ومع ذلك ، يشير الباحثون المعاصرون إلى التأثير السلبي للسياسة المحاسبية على تجاهل تكاليف تسجيل لاعبي كرة القدم الشباب المطورين داخلياً. لذلك يفرض المعيار المحاسبي الدولي (38) أن يتم رسملة نفقات التطوير كأصول تكلفة تطوير عندما يمكن للأكاديمية أو للنادي إثبات كل ما يلي: (Doupnik, 2020 : 123).

الجدوى الفنية لإتمام الأصل غير الملموس بحيث سيكون متاحًا للاستخدام أو البيع.

نية استكمال الأصل غير الملموس واستخدامه أو بيعه.

القدرة على استخدام أو بيع الأصل غير الملموس.

كيف سيولد الأصل غير الملموس منافع اقتصادية مستقبلية محتملة.

تم إثبات هذه الاستحالة من خلال أحكام معيار المحاسبة الدولي 38 "الأصول غير الملموسة" التي تمنع رسملة تكاليف الأصول غير الملموسة المنتجة داخليًا. يشرح (Brommer ,2011) هذه الازدواجية المحاسبية مشيرًا إلى أن قيمة تسجيلات اللاعبين المشترات يمكن قياسها بشكل موثوق به من خلال رسوم التحويل المدفوعة لعقود لاعبي كرة القدم ، في حين تفشل تسجيلات اللاعبين الشباب التي تم إنشاؤها داخليًا في الحصول على تقييم دقيق، قد يكون السبب في ذلك الى صعوبة نسب التكاليف بشكل مباشر الى اللاعب

الفردي كونه يشكل جزء من الفريق . وبالتالي فإن تجاهل تكاليف اللاعب الناشئ داخليًا يؤدي إلى انحرافات ملحوظة في القيمة السوقية لأسهم النادي عن قيمتها الدفترية .

رابعاً : مفهوم وأبعاد الاستدامة :

مفهوم التنمية المستدامة

أن فكرة التنمية المستدامة ليس مولود جديد بل فكرة تمتد جذورها الى الاف السنين ، إذ ترتبط الاستدامة بعلاقة فطرية مع الانسان فهي طبع استمده من خلال قدرته على العيش مع الطبيعة وما تحتويه من موارد بصورة مستدامة ، (جاسم ، وحمدان ، 2016 : 6) ، كما قدم الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية في تقريره الذي صدر عام 1981 تحت عنوان الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة ، مفهوم للتنمية المستدامة يعني السعي المستمر لتحسين نوعية الحياة الانسانية مع الاخذ بعين الاعتبار قدرات النظام الطبيعي الذي يحتضن تلك الحياة ، وهنا ركز على البعد البيئي ، (الطاهر ، 2013 : 51) ،تم تقديم مصطلح "الاستدامة" إلى المجتمع من خلال تقرير الأمم المتحدة الذي كتبته اللجنة العالمية للتنمية الاقتصادية (WCED)، والمعروفة أيضًا باسم "لجنة برونتلاند". وقد رعت الأمم المتحدة هذا الجهد لدراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة. لقد تبنى تقرير المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية، "مستقبلنا المشترك"، إطاراً متكاملاً، يرتبط فيه الاقتصاد الدولي، واستنزاف الموارد، والتدهور البيئي. وأكد أن جميع الدول لها مصلحة في تعزيز التنمية الاقتصادية، ولكن يجب أن تكون من نوع جديد مستدام :Warner&Mangin).

تتضمن التنمية المستدامة ثلاثة ابعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي ، وهناك من يضيف ابعاد اخرى كالبعد المؤسسي وبالتالي يمكن توضيح ابعاد التنمية المستدامة حسب الاتي :

(الهيتي ، واخرون ، 2010 : 80-81)

ابعاد التنمية المستدامة

البعد البيئي : يرتكز البعد البيئي على ادارة العلاقات والترابطات بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ما يتعلق في اهداف التنمية المستدامة ، وفي البعد البيئي، تتم مناقشة أهمية حماية البيئة وبالتالي القانون البيئي، بفهمه من جانبه العالمي وبهدف ضمان بقاء جميع أنواع الكائنات الحية على هذا الكوكب (Garcia&Garcia,2020:36).

البعد الاقتصادي : يتمحور هذا البعد في زيادة رفاهية المجتمع الى اقصى حد والقضاء على الفقر في ضوء الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية . ويهدف البعد الاقتصادي إلى الحد من العوامل الخارجية السلبية للإنتاج، والسعي إلى اقتصاد يهتم بتوليد نوعية حياة أفضل للناس، من شأنها أن تكون ضمانة "الحد الأدنى الوجودي" الذي يتألف من الحقوق الاجتماعية الأساسية التي تنص عليها القوانين في جميع أنحاء العالم والإعلانات الدولية لحماية حقوق الإنسان. هناك ارتباط كبير بين الاقتصاد وقانون البيئة، فكلاهما يهدف إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية نوعية مستدامة (Garcia,2016).

البعد الاجتماعي : ويتمحور في العلاقة بين الطبيعة والناس من خلال النهوض برفاهية المجتمع وتحسين سبل الحصول على خدمات المجالات الصحية والتعليمية والامن والاستقرار ، وينظر إلى البعد الاجتماعي على أنه رأس المال البشري ويتكون من الجانب الاجتماعي المتعلق بصفات الإنسان. وهو يقوم على عملية تحسين نوعية حياة المجتمع، والحد من التناقضات بين البذخ والفقر، وتسوية نمط الدخل، والحصول على التعليم والسكن والغذاء، وما إلى ذلك. وهذه المواجهة للمشاكل الاجتماعية تنطوي بالضرورة على تصحيح الإطار مواجهة عدم المساواة الاجتماعية وعدم حصول الفقراء على حقوقهم الاجتماعية الأساسية) .Bendlin &Garcia;2011)

البعد التكنلوجي: يرتبط البعد التكنولوجي بالذكاء البشري الفردي والجماعي المتراكم والمتضاعف، والذي يمكن أن يضمن مستقبلا مستداما. ويرتبط باستخدام تكنولوجيات جديدة أكثر استدامة، وبالتالي أقل تأثيرا على البيئة (Cruz,2015) .

البعد المؤسسي : ويقصد به تعزيز التنمية المستدامة من خلال تجنب ازدواجية الجهود واستعراض التقدم المحرز في ابعاد التنمية المستدامة ، ووضع الحلول المناسبة لمواجهة التحديات التي تعيق من تحقيق التنمية المستدامة ، (الحساني, 2017).

البعد الأخلاقي: يتناول هذا الابعد قضية وجودية، لا تتعلق فقط بالطبيعة، بل بالعلاقة الكاملة بين الفرد والبيئة المحيطة به. فهو أمر يسعى إلى ضمان الحياة، لذلك يُشير البعد الأخلاقي بأن يجب علينا أن نقرر العيش بشعور بالمسؤولية العالمية، وأن نحدد أنفسنا مع مجتمع الأرض بأكمله بالإضافة إلى مجتمعاتنا المحلية" (Bittar,2016) .

الجانب العملي للدراسة

تحليل عينة البحث

مجتمع وعينة الدراسة : يتمثل مجتمع البحث بالأكاديميات الكروية التابعة لأندية كرة القدم والمستقلة ، وتتمثل عينة البحث في المستثمرين والمعنين واللاعبين في الاكاديميات الكروية (المدارس الكروية) في محافظة المثنى (اكاديمية ساوه ، اكاديمية الخضر، اكاديمية الرميثة) .

اداة الدراسة : تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، باعتباره أكثر أدوات البحث العلمي استخداما وشيوعا في البحوث الوصفية التحليلية. وقد تم تفريغ البيانات المتحصل عليها في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بهدف تحليلها إحصائيا واستخلاص نتائجها، وللإجابة على هذه العبارات تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وفق الدرجات الآتية :-

جدول (1) انموذج ليكرت الخماسي

مستوى الاجابة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5

صدق وثبات اداة الاستبانة : للوقوف على صدق وثبات أداة الدراسة تم اختبار مدى صدقها الظاهري من خلال عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الأساتذة الجامعين من ذوي الاختصاص لتحكيمها والاستفادة من آرائهم واقتراحاتهم. أما بالنسبة لثبات أداة الدراسة فقد تم اختباره من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرومباخ لكل محور من محاور الاستبيان وللاستبيان ككل.

الخصائص الديمغرافية لمفردات عينة الدراسة: من أجل ضمان موضوعية الإجابة على فقرات استمارة الاستبيان تم توزيعها على عينة من الأكاديميين والمهنيين(المستثمرين ، واولياء امور اللاعبين ، والكادر التدريبي والاداري والمالي العامل في الاكاديميات) والذين يتمتعون بالمؤهل العلمي المناسب، حيث كانت نسبة المتحصلين على شهادة الدكتوراه أو الماجستير 8% و 23% على التوالي، في حين قدرت نسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس والدبلوم 54% و 15%على التوالي، كما أن أغلبهم من اولياء امور اللاعبين والمدربين والمستثمرين ولديهم خبرة لأكثر من 10 سنوات. والجدول التالي يبين خصائص مفردات عينة الدراسة :-

جدول (2) توزيع عينة البحث تبعا للمستوى التعليمي

البيان	المستوى	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	55	85%
	انثى	10	15%
العمر	40-30	13	20%
	50-40	37	57%
	60-50	15	23%
المؤهل العلمي	دكتوراه	5	8%
	ماجستير	15	23%
	بكالوريوس	35	54%
	دبلوم	10	15%
الخبرة	10-5	13	20%
	15-10	36	55%
	20-15	16	25%
الموقع الاداري	مدرب	5	8%
	مساعد مدرب	7	10%
	لاعب	15	23%
	مستثمرين	20	31%
	جمهور عام	18	28%

يتضح من الجدول اعلاه تحليل عينة البحث من خلال اجوبة التي تم الحصول عليها اذ كانت عينة البحث المتكونة من (65) فرد وبحسب تفاصيلهم المذكورة اعلاه تمثل المجتمع الذي يمكن اختبار فرضية البحث عليه والوصول الى الاهداف المرجوة من البحث وتم تحليل اجوبهم على الاسئلة وفقا للمحاور الآتية:-

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الاول : ركزت العبارات الواردة في المحور الاول على معرفة اتجاهات آراء افراد العينة حول دور الاستثمار في الاكاديميات الكروية تفعيل متطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .والجدول الآتي يبين نتائج التحليل :-

جدول (3) اتجاهات افراد العينة حول اسهام الاستثمار في الاكاديميات الكروية في تفعيل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

ت	الاسئلة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا وافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1	الاستثمار في الاكاديميات الرياضية يوفر فرص عمل لمخرجات الاختصاصات الرياضية	15	45	2	3	0	3.93	0.49	اوافق
		25%	60%	5%	%01	%0			
2	الايرادات المتحققة من الاستثمار في الاكاديميات الرياضية تحقق الاكتفاء الذاتي الذي يساعد في استمرارية عمل الاكاديمية.	02	35	5	5	0	3.84	0.60	اوافق
		14%	%07	8%	8%	%0			
3	الاستثمار في الاكاديميات الرياضية يحقق ايرادات لأصحاب الملاعب الخاصة.	30	30	15	0	0	3.85	0.93	اوافق
		45%	5%4	%01	%0	%0			
4	زاد عدد المستثمرين في مجال الاكاديميات الرياضية على مدى الخمس سنوات السابقة نتيجة تحقيق الارباح.	16	34	10	5	0	4.015	0.77	اوافق
		32%	42%	16%	8%	0%			
5	ارتفع الاستثمار في انشاء الساحات الرياضية الخضراء على مدى الخمس سنوات السابقة نتيجة لزيادة طلبات التسجيل في الاكاديميات	17	33	5	10	0	3.96	0.83	اوافق
		%32	28%	8%	14%	0%			
6	تواجه الاكاديمية الرياضية مشاكل مالية لعدم توفر الدعم المالي واللوجستي من قبل الاتحادات الرياضية .	14	35	10	5	0	2.78	1.016	اوافق
		31%	41%	16%	8%	0%			
7	لدى الاكاديمية المقدرة المالية من خلال الايرادات على انشاء ساحات خضراء خاصة بها.	14	36	9	6	0	3.76	0.56	اوافق
		30%	48%	12%	10%	0%			
8	تنفق الأكاديمية الجزء الاكبر من مواردها على استئجار الساحات الخضراء.	15	35	7	8	0	4.010	0.73	اوافق
		30%	47%	11%	12%	0%			
متوسط الوزن النسبي للمحور الاول		3.360					اوافق		

من خلال الجدول في اعلاه يتضح ما يأتي :-

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الاول الذي مفاده (الاستثمار في الاكاديميات الرياضية يوفر فرص عمل لمخرجات الاختصاصات الرياضية) وذلك من خلال اجابتهم (85%) اوافق ومتوسط حسابي (3.360).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الثاني الذي مفاده (الايرادات المتحققة من الاستثمار في الاكاديميات الرياضية تحقق الاكتفاء الذاتي الذي يساعد في استمرارية عمل الاكاديمية.) وذلك من خلال اجابتهم (84%) اوافق ومتوسط حسابي (3.360).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الثالث الذي مفاده (الاستثمار في الاكاديميات الرياضية يحقق ايرادات لأصحاب الملاعب الخاصة.) وذلك من خلال اجابتهم (90%) اوافق ومتوسط حسابي (3.360).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الرابع الذي مفاده (زاد عدد المستثمرين في مجال الاكاديميات الرياضية على مدى الخمس سنوات السابقة نتيجة تحقيق الارباح.) وذلك من خلال اجابتهم (74%) اوافق ومتوسط حسابي (3.360).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الخامس الذي مفاده (ارتفع الاستثمار في انشاء الساحات الرياضية الخضراء على مدى الخمس سنوات السابقة نتيجة لزيادة طلبات التسجيل في الاكاديميات) وذلك من خلال اجابتهم (60%) اوافق ومتوسط حسابي (3.360).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال السادس الذي مفاده (تواجه الاكاديمية الرياضية مشاكل مالية لعدم توفر الدعم المالي واللوجستي من قبل الاتحادات الرياضية.) وذلك من خلال اجابتهم (72%) اوافق ومتوسط حسابي (3.360).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال السابع الذي مفاده (لدى الاكاديمية المقدرة المالية من خلال الايرادات على انشاء ساحات خضراء خاصة بها.) وذلك من خلال اجابتهم (78%) اوافق ومتوسط حسابي (3.360).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الثامن الذي مفاده (تنفق الأكاديمية الجزء الاكبر من مواردها على استئجار الساحات الخضراء.) وذلك من خلال اجابتهم (77%) اوافق ومتوسط حسابي (3.360).

ويتضح مما سبق ان الاستثمار في القطاعات الرياضية يسهم بشكل واضح في دعم اقتصاديات البلدان من خلال توليد الايرادات ودعم قطاع الشباب وتشجيع الاستثمار الرياضي مما يقلل من نسبة الانفاق العام كما يمكن للاستثمار الاخضر توفير البيئة المناسبة لإقرار مجموعة من القوانين التي تمكن من تحقيق الاعتماد على الاستثمار الرياضي بدلا من الاعتماد على الانفاق العام للدولة وبالتالي يمكن القول ان نتيجة التحليل اعلاه تحقق اثبات فرضية الدراسة الفرع الاول التي مفادها (يسهم الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية في تعزيز البعد الاقتصادي للاستدامة).

تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني : ركزت العبارات الواردة في المحور الثاني على معرفة اتجاهات آراء افراد العينة حول دور الاستثمار في الاكاديميات الكروية تفعيل متطلبات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة .والجدول الآتي يبين نتائج التحليل :-

جدول (4) اتجاهات افراد العينة حول اسهام الاستثمار في الاكاديميات الكروية في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

ت	الاسئلة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا وافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1	الاستثمار في الاكاديمية الكروية من الاستثمار المسؤول اجتماعيًا التي تأخذ في الاعتبار المتطلبات البيئة والاجتماعية والإنسانية عند صياغة اهدافها .	15	45	2	3	0	4.13	0.44	اوافق
		25%	60%	5%	%01	%0			
2	تعزيز مشاركة الأكاديمية مع أصحاب المصلحة تؤدي الى خلق قدر أكبر من الثقة وتعزيز السمعة والمشاركة الأوثق مع أصحاب المصلحة.	30	30	15	0	0	4.13	0.57	اوافق
		45%	5%4	%01	%0	%0			
3	تتبنى الاكاديميات استراتيجية الاستدامة والقيادة، ومن اهدافها التواصل والتعلم، وتهيئة ظروف عمل عادلة، وتشجع اللاعبين على الولاء وتحديد الهوية.	16	34	10	5	0	3.96	0.47	اوافق
		32%	42%	16%	8%	0%			
4	للأكاديميات القدرة على التأثير على المجتمع المحلي من خلال نطاق واسع. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية (الثقافية والعاطفية والسياسية والعلائقية وما إلى ذلك) في المناطق المحلية للأندية.	17	33	5	10	0	4.06	0.48	اوافق
		%32	28%	8%	14%	0%			
5	يسمح الاستثمار في القطاع الرياضي بتقليل المخاطر وتوفير(الصداقة الحميمة، والعمل الجماعي، والصحة، والقيم الرياضية، والارتباط بالقيم الرياضية). في المجتمع المحلي.	15	45	2	3	0	4.32	0.96	اوافق
		23%	65%	5%	7%	%0			
6	يمكن ان تمارس الاكاديميات الكروية الأنشطة التعليمية وتلك التي تهدف إلى مساعدة الفئات الضعيفة وتعزيز الاندماج الاجتماعي بين الفئات الضعيفة.	15	45	2	3	0	3.21	0.92	اوافق
		23%	65%	5%	7%	%0			
7	تعزز الأثر الاجتماعي للمشاريع من خلال تصميمها وفقًا للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للمنطقة المحلية للنادي.	16	46	2	1	0	3.92	0.51	اوافق
		24%	66%	6.5%	3.5%	%0			
8	الاستثمار الاخضر يمكن أن يساعد في نقل مبادئ الاستدامة وثقافة المسؤولية الاجتماعية إلى أهم الجهات الخارجية الفاعلة.	13	37	8	6	1	4.06	0.62	
		18%	52%	18%	%01	2%			
متوسط الوزن النسبي للمحور الاول		0124.					اوافق		

من خلال الجدول في اعلاه يتضح ما يأتي :-

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الاول الذي مفاده (الاستثمار في الاكاديمية الكروية من الاستثمار المسؤول اجتماعيًا التي تأخذ في الاعتبار المتطلبات البيئة والاجتماعية والإنسانية عند صياغة اهدافها .) وذلك من خلال اجابتهم (85%) اوافق ومتوسط حسابي (4.120).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الثاني الذي مفاده (تعزيز مشاركة الأكاديمية مع أصحاب المصلحة تؤدي الى خلق قدر أكبر من الثقة وتعزيز السمعة والمشاركة الأوثق مع أصحاب المصلحة.) وذلك من خلال اجابتهم (90%) اوافق ومتوسط حسابي (4.120).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الثالث الذي مفاده (تتبنى الاكاديميات استراتيجية الاستدامة والقيادة، ومن اهدافها التواصل والتعلم، وتهيئة ظروف عمل عادلة، وتشجع اللاعبين على الولاء وتحديد الهوية.) وذلك من خلال اجابتهم (74%) اوافق ومتوسط حسابي (4.120).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الرابع الذي مفاده (للأكاديميات القدرة على التأثير على المجتمع المحلي من خلال نطاق واسع. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية (الثقافية والعاطفية والسياسية والعلائقية وما إلى ذلك) في المناطق المحلية للأندية.) وذلك من خلال اجابتهم (60%) اوافق ومتوسط حسابي (4.120).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الخامس الذي مفاده (يسمح الاستثمار في القطاع الرياضي بتقليل المخاطر وتوفير(الصداقة الحميمة، والعمل الجماعي، والصحة، والقيم الرياضية، والارتباط بالقيم الرياضية). في المجتمع المحلي.) وذلك من خلال اجابتهم (88%) اوافق ومتوسط حسابي (4.120).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال السادس الذي مفاده (يمكن ان تمارس الاكاديميات الكروية الأنشطة التعليمية وتلك التي تهدف إلى مساعدة الفئات الضعيفة وتعزيز الاندماج الاجتماعي بين الفئات الضعيفة.) وذلك من خلال اجابتهم (88%) اوافق ومتوسط حسابي (4.120).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال السابع الذي مفاده(تعزز الأثر الاجتماعي للمشاريع من خلال تصميمها وفقًا للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للمنطقة المحلية للنادي.) وذلك من خلال اجابتهم (90%) اوافق ومتوسط حسابي (4.120).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الثامن الذي مفاده (الاستثمار الاخضر يمكن أن يساعد في نقل مبادئ الاستدامة وثقافة المسؤولية الاجتماعية إلى أهم الجهات الخارجية الفاعل.) وذلك من خلال اجابتهم (70%) اوافق ومتوسط حسابي (4.120).

ويتضح مما سبق ان الاستثمار في القطاعات الرياضية يسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال تكوين مجتمع مثقف وواعي له الولاء للمجتمع ، اذ يمكن ان يحقق الاستثمار الرياضي الوسائل المناسبة التي تدعم تكوين مؤسسات رياضية ذات طابع اجتماعي توفر بيئة للشباب تدعمهم في تكون روابط انسانية واجتماعية تدعم شرائح المجتمع الاخرى وتسهم في تحقيق التعاون الاجتماعي مما يحقق اثبات فرضية الدراسة الفرع الثاني التي مفادها (يسهم الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية في تعزيز البعد الاجتماعي للاستدامة).

تحليل اتجاهات آراء عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث : ركزت العبارات الواردة في المحور الثالث على معرفة اتجاهات آراء افراد العينة حول دور الاستثمار في الاكاديميات الكروية تفعيل متطلبات البعد الاخلاقي للتنمية المستدامة .والجدول الآتي يبين نتائج التحليل :-

جدول (5) اتجاهات افراد العينة حول اسهام الاستثمار في الاكاديميات الكروية في تفعيل البعد الاخلاقي للتنمية المستدامة

ت	الاسئلة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا وافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1	تحسن السلوك الاخلاقي للشباب المسجلين في الاكاديمية الكروية بشكل ملحوظ.	15	45	2	3	0	4.06	0.62	اوافق
		23%	65%	5%	7%	%0			
2	تقدم الاكاديمية بعض المحاضرات الارشادية والتثقيفية للشباب مع الحصص التدريبية.	16	46	2	1	0	4.16	0.65	اوافق
		24%	66%	6.5%	3.5%	%0			
3	ممارسة الرياضة تساعد في ملئ وقت الفراغ للفئات العمرية المختلفة وتغنيهم عن التوجه للمقاهي.	13	37	8	6	1	3.8	0.62	اوافق
		18%	52%	18%	%01	2%			
4	لا علاقة لإدارة الاكاديمية بالسلوك الاخلاقي للاعبين هدفها فقط تطوير مهارات اللعب.	12	38	9	6	0	4.24	0.54	اوافق
		15%	55%	20%	%01	%0			
5	يوجد تواصل بين ادارة الاكاديمية واولياء امور اللاعبين لحل المشاكل ان وجدت.	26	34	1	1	3	4.12	0.74	اوافق
		34%	52%	3.5%	3.5%	7%			
6	يوجد تنسيق بين ادارة الاكاديمية والاتحادات الرياضية والجهات الصحية لإقامة الورش والندوات.	32	25	2	3	3	3.53	1.01	اوافق
		48%	32%	6%	7%	7%			
7	لاحظ اولياء امور اللاعبين البراعم والاشبال تحسن ملحوظ في السلوك العام داخل البيت والمجتمع.	18	32	2	3	10	3.8	0.67	اوافق
		24%	50%	6%	7%	13%			
متوسط الوزن النسبي للمحور الاول		4.610						اوافق	

من خلال الجدول في اعلاه يتضح ما يأتي :-

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الاول الذي مفاده (تحسن السلوك الاخلاقي للشباب المسجلين في الاكاديمية الكروية بشكل ملحوظ.) وذلك من خلال اجابتهم (88%) اوفق ومتوسط حسابي (4.610).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الثاني الذي مفاده (تقدم الاكاديمية بعض المحاضرات الارشادية والتثقيفية للشباب مع الحصص التدريبية.) وذلك من خلال اجابتهم (90%) اوافق ومتوسط حسابي (4.610).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الثالث الذي مفاده (ممارسة الرياضة تساعد في ملئ وقت الفراغ للفئات العمرية المختلفة وتغنيهم عن التوجه للمقاهي.) وذلك من خلال اجابتهم (70%) اوافق ومتوسط حسابي (4.610).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الرابع الذي مفاده (لا علاقة لإدارة الاكاديمية بالسلوك الاخلاقي للاعبين هدفها فقط تطوير مهارات اللعب.) وذلك من خلال اجابتهم (70%) اوافق ومتوسط حسابي (4.610).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال الخامس الذي مفاده (يوجد تواصل بين ادارة الاكاديمية واولياء امور اللاعبين لحل المشاكل ان وجدت) وذلك من خلال اجابتهم (86%) اوافق ومتوسط حسابي (4.610).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال السادس الذي مفاده (يوجد تنسيق بين ادارة الاكاديمية والاتحادات الرياضية والجهات الصحية لإقامة الورش والندوات.) وذلك من خلال اجابتهم (80%) اوافق ومتوسط حسابي (4.610).

ان عينة البحث تتفق مع السؤال السابع الذي مفاده لاحظ اولياء امور اللاعبين البراعم والاشبال تحسن ملحوظ في السلوك العام داخل البيت والمجتمع..) وذلك من خلال اجابتهم (74%) اوافق ومتوسط حسابي (4.610).

ويتضح مما سبق ان الاستثمار في القطاعات الرياضية يسهم في توفير البيئة الاجتماعية الامنة للشباب من خلال توفير المنتديات والاكاديميات الرياضية بأنواعها بالشكل الذي يدعم ممارسة الرياضة كهواية بدلا من الانشغال في المقاهي او الاماكن الاخرى التي لا تتوفر بها ادنى مستويات الامن الاخلاقي ، فممارسة الرياضية للشباب خاصة تسهم في توليد الثقافة الرياضية وتساعدهم على الابتعاد على الممارسات التي لها اثار سلبية على المجتمع فضلا عن اسهامهم في القرار الاجتماعي على مستوى الاسرة والمجتمع مما يسهم تحقيق الرفاهية الاجتماعية ويحقق اثبات فرضية الدراسة الفرع الثالث التي مفادها (يسهم الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية في تعزيز البعد الاخلاقي للاستدامة).

جدول (6) التحليل الاحصائي بين متغيرات الدراسة

التفاصيل	مؤشرات التحليل الاحصائي
عدد المشاهدات	8
معامل (T)	11.820
معامل (F)	12.741
B	2.340
حجم الارتباط	0.785
مستوى المعنوية sig	0.041

يلحظ من جدول (6) في اعلاه وجود ارتباط قوي بين عملية الاستثمار بالأكاديميات الرياضية وتحقيق التنمية المستدامة ، اذ بلغت قيمة الارتباط (0.785) بمستوى معنوية (0.041) وهي اقل من حجم الدلالة (5%) كما

ان قيام الوحدات الاقتصادية العاملة بالمجال الرياضي بزيادة الاستثمار بمقدار معيارا واحداً يؤدي الى زيادة تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (2.340) والذي يمكن ان يبين العلاقة بين الاستثمار في الجوانب الرياضية وتحقيق التنمية المستدامة بمختلف ابعادها بالشكل الذي يمكن من خلاله تحقيق اثبات فرضية الدراسة الرئيسة التي مفادها (يسهم الاستثمار الاخضر في الاكاديميات الكروية في تعزيز متطلبات الاستدامة) .

الاستنتاجات

أثبتت نتائج الدراسة بما يلي:

أن الاستثمار في الاكاديميات الرياضية يُسهم في تحقيق المرتكزات الاساسية للتنمية المستدامة من خلال توجيه المشاريع الاجتماعية نحو التأثيرات الإيجابية في المناطق المحلية للأندية ، وان تأثير الاستثمار في تطوير اللاعبين كان ايجابياً على المناطق الجغرافية للأكاديميات المبحوثة من خلال تعزيز البعد الاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي للتنمية المستدامة .

التوصيات

لذلك توصي الدراسة بضرورة ان تحظى الاكاديميات الكروية بالدعم من قبل وزارة الشباب والرياضة والاتحاد العراقي لكرة القدم والحكومات المحلية ،وان تتبنى اندية كرة القدم التي تتمتع بقاعدة جماهيرية ولها نتائج في المسابقات على المستوى المحلي والقاري انشاء مدارس كروية خاصة بها لأنها تعزز رفد النادي باللاعبين الشباب من جانب ،وتساهم في تحقيق الايرادات للنادي من خلال عملية تداول اللاعبين لأندية اخرى ، وبالتالي يجب على مالكين وادارة الاندية الموازنة بين الأهداف المالية والرياضية للنادي من أجل تحقيق أقصى قدر من النجاح في اللعب ، لان الأداء المالي والرياضي هما عبارة عن سلسلة متصلة تسمح لأندية كرة القدم باستخدام المعلومات المالية بشكل فعال ، في قياس الأداء لدفع قرارات الأعمال الاستراتيجية وبالتالي جذب المستثمرين . علاوة على ذلك ، فإن المعدل السريع للتوسع والنمو في صناعة كرة القدم خلال العقدين الماضيين في مختلف دول العالم يحتاج من الاتحادات والاندية والمستثمرين تضافر الجهود والنهوض بواقع اللعبة في العراق .

المصادر

نفادى ، محمد صديق.2017. الاقتصاد الاخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الاجنبي دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.

جاسم , وحمدان 2016 دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الرقابة على الصحة والتنمية المستدامة .

3- الطاهر , قادري محمد (2013) التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق .لبنان مكتبة حسن العصرية .

4-الهيتي ,نوزاد عبد الرحمن ,والمهندي ,حسن ابراهيم ,وابراهيم عيسى جمعة (2010)اقتصاديات البيئة ,عمار دار المناهج .

5-الحساني ,وعد هادي (2017)تدقيق النشاط الزراعي لتحقيق التنمية البشرية ,اطروحة دكتوراه ,جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية .

6-Sovsport.ru, 2014. http://www.sovsport.ru/gazeta/article-item/726820 (Accessed on July 11, 2014).

7-Lyzhova, Anna .2014. Human Capital Accounting in Professional Sport: Evidence from Youth Professional Football , Mediterranean Journal of Social Sciences, DOI: 10.5901/mjss.2014.v5n24p44 .

8-Oprean V.-B., Oprisor T. Accounting for soccer players: capitalization paradigm vs. expenditure. Procedia Economics and Finance, 2013; 00. www.sciencedirect.com (Accessed on July 11, 2014).

9- Silvestre, Winston Jeronimo, Antunes, Paula, Leal Filho, Walter, 2018. The corporate sustainability typology: analysing sustainability drivers and fostering sustainability at enterprises. Technol. Econ. Dev. Econ. 24 (2), 513–533.

10-Alshehhi, et al., 2018. Sustainability Free Full-Text the Impact of Sustainability Practices on Corporate Financial Performance: Literature Trends and Future Research Potential.

11-Villarino, F. Roberto.2021. Sustainability in the football industry: An approach to the gap between theoretical formulation and practical application, through the results of the social fair play project. journal homepage: www.cell.com/heliyon.

12-Haffar, M., Searcy, C., 2017. Classification of trade-offs encountered in the practice of corporate sustainability. J. Bus. Ethics 140, 495–522.

13-UEFA Club Licensing and Financial Fair-Play Regulations – Edition 2012. Switzerland: UEFA, 2012 87 p.

14-Doupnik, (2020). “International Accounting” , University of South Carolina, McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, NY 10121. Printed in the United States of America.

15-Brommer B.C. Does the recognition of football players contracts require extra attention? Accounting, Valuation and Duration of Football player contracts. A re-

examination with European data. Master thesis Accounting, 2011. Tilburg University, Tilburg, the Netherlands.

16-Fritz, T. M. and von Schnurbein, G. (2019), "Beyond Socially Responsible Investing: Effects of Mission-Driven Portfolio Selection", Sustainability, Vol. 11, No. 23, pp. 6812-6827.

17_Epstein, M. J. (2018), "Making sustainability work: Best practices in managing and measuring corporate social, environmental and economic impacts", Routledge, Oxford, UK.

18- Sparkes, R. (2017), "A historical perspective on the growth of socially responsible investment", In Responsible investment Routledge, Oxford, UK, (pp. 39-54).

19-Camilleri ,Mark Anthony.2020. The market for socially responsible investing: A review of the developments, DOI. 10.1108/SRJ-06-2019-0194.

20- Garcia, D. S. S. & Garcia, S. Heloise.2020. Ethical dimension of sustainability: the need to change values and attitudes, DOI: 10.14198/Sostenibilidad2020.2.03

21- Garcia, D. S. S. (2016). Uma nova perspectiva para o Direito Ambiental: o direito ao ambiente como direito fundamental da pessoa humana. Interesse Público, 18, 95-110.

22- Cruz, P. M., & Real Ferrer, G. (2015). Direito, Sustentabilidade e a Premissa Tecnológica como Ampliação de seus Fundamentos. Sequência, 36, 239.

23- Bendlin, S. L., &Garcia, D. S. S. (2011). Dimensão social do princípio da sustentabilidade frente ao artigo 6º da constituição da república federativa do Brasil de 1988. Revista Eletrônica Direito e Política, 6(2), 419-441.

24- Bitter, E. C. B. (2016). Curso de ética jurídica: ética geral e profissional. São Paulo: Saraiva.

دور الإدارة الرشيدة في تنمية المنظمات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة

م. م يصغ رحيم رشيد الماضي

جامعة الكوفة -كلية العلوم- قسم علوم الارض

yasagur.almadhee@uokufa.edu.iq

المستخلص

يتوق كل فرد منا للاستثمار في الأشياء المهمة وأن تكون المنظمة التي يعمل فيها ناجحة. ونأمل دائما أن تظل منظمتنا موجودة للأجيال القادمة. لكن حقيقة لا توجد مهمة سهلة في هذه البيئة. لذلك يهدف هذا البحث الى استخدام الإدارة الرشيدة في تنمية المنظمات الخضراء من اجل الوصول لتحقيق التنمية المستدامة. وبذلك يمكن ان تحقق صناعة النهضة وبناء مستقبل برؤى جديدة ومشرقة من خلال تلك التغييرات المنهجية على أرض الواقع. التي تمارس بذكاء على أيدي قادة ذوي مهارة ومستوى متميز من المعرفة، وامتلاك كافة الأدوات والأساليب الضرورية، لوضع الرؤية وإيصالها للآخرين بأفضل الطرق، مع ضمان انخراط جميع الأفراد بالمؤسسة في تلك الرؤية وتحفيزهم والعمل على دافعيتهم لتحقيقها.

ترتكز فعالية الإدارة الرشيدة في صياغة ووضع خريطة مستقبل على مرتكزين أساسيين، يتمثل أولا في تفعيل الكفاءة والفاعلية من جانب المنظمة، والثاني يكمن في مشاركة الموظفين الفاعلة والجهات ذات العلاقة، وينطلق اصحاب القرار إلى التفكير والتركيز على الجهود في إعادة بناء وهيكلة التنظيم للمؤسسة. بحيث تتشمل إحداث التغييرات في البناء الرسمي للمؤسسة التي تتضمن تأثيرًا واضحاً على التحسين والتطور في عملياتها، ويوازي ذلك الجهود الرامية إلى إعادة بناء النسق الثقافي الذي يجعل المنظمة قادرة على المنافسة، وتتضمن إحداث التغييرات في الأنظمة المتصلة بالنماذج، والقيم، والدوافع، والمهارات، والعلاقات التنظيمية مما يؤدي إلى تعزيز أساليب ووسائل جديدة لعمل المؤسسة. وبذلك تساعد الادارة الرشيدة في تنمية المنظمات التي تسهم في الحفاظ على البيئة. إذ يعتبر نهج الادارة الرشيدة من فلسفات المنظمة المعاصرة. والتي تعمل على تعزيز ما يسمى بالمنظمات الخضراء. وبالتالي ينعكس أثره مباشرة في رسم خريطة مستقبل نمو المنظمة وريادتها وبقاءها واستدامتها.

الكلمات الرئيسة: الإدارة الرشيدة، المنظمات الخضراء، التنمية المستدامة

The role of Stewardship in developing green organizations to achieve sustainable development

A. Lecture Yasasgh Raheem Rasheed al-madhee

University of Kufa -College of Science - Department of Earth Sciences

yasagur.almadhee@uokufa.edu.iq

Abstract

Every one of us is eager to invest in things that matter and for the organization we work for to be successful. We always hope that our organization will continue to exist for future generations. But the truth is that there is no easy task in this environment. Therefore, this research aims to use good management in developing green organizations in order to achieve sustainable development. Thus, the industry can achieve renaissance and build a future with new and bright visions through these systematic changes on the ground." Which is practiced intelligently by leaders with skill and a distinct level of knowledge, and possessing all the necessary tools and methods, to set the vision and communicate it to others in the best ways, while ensuring that all individuals in the organization are involved in that vision, motivating them, and working on their motivation to achieve it.

The effectiveness of good management in formulating and setting a map for the future is based on two basic pillars: the first is the activation of efficiency and effectiveness on the part of the organization, and the second lies in the active participation of employees and relevant parties, and decision-makers begin to think and focus on efforts in rebuilding and restructuring the organization of the institution. So that it includes making changes in the formal structure of the institution that have a clear impact on improvement and development in its operations, and this is parallel to the efforts aimed at rebuilding the cultural system that makes the organization able to compete, and it includes making changes in the systems related to models, values, motivations, skills, and organizational relationships. Which leads to the promotion of new methods and means of the institution's work. Thus, good management helps in the development of organizations that contribute to preserving the environment. The good management approach is considered one of the contemporary organization's philosophies. It works to promote so-called green organizations. Its impact is directly reflected in mapping the organization's future growth, leadership, survival and sustainability.

Key words: Stewardship, green organizations, sustainable development

مقدمة

عندما لا تعمل منظماتنا بشكل جيد تقع على عاتقنا المسؤولية بالكامل. إذا حدث خللُ لمؤسساتنا او قد يحدث في قطاع من قطاعات المجتمع فيجب أن نكون مستعدين له. لذا يهدف البحث الحالي إلى أن هناك عملية اصلاح مستمرة. إصلاح الرعاية الصحية، الإصلاح المالي، التعليم...الخ داخل المنظمة. وهنا نريد اقتراح مصطلح الحكم الرشيد او الادارة الرشيدة. فالإدارة مصطلح رائع ومحايد. لها نكهة احترافية وستتعامل مع السلطة كمشكلة في الهندسة الاجتماعية، فالإدارة هي مهمة للمنظمة في كل شيء متعلق في قضايا القوة والهدف والثروة.

تتقلب الطبيعة السياسية للمؤسسات عندما نتحدث عن الإدارة. وأن مصطلح الحوكمة يدخل في صلب الموضوع. لقد تعودنا على مساواة القوة والهدف والثروة بعملية الحكم. إن استخدام مصطلح مثل الحوكمة يعترف بالطبيعة السياسية لحياتنا وأماكن عملنا. يكمن الأمل في الإصلاح التنظيمي الحقيقي في إعادة تشكيل سياسات حياتنا العملية - أي كيف يحدد كل منا الهدف، ويمتلك السلطة، ويوازن الثروة. لذلك للإدارة الدور الكبير في توجه المنظمة نحو الأفضل وخاصة في البيئات سريعة التغير حيث نحتاج الى هذا النوع من الإدارة الذي يستطيع ان ينمي الوظائف والاعمال داخل المنظمة وخارجها بما يضعها بوضع قوي لمواجهة البيئات المتغيرة وأيضا ليجعل المنظمة قادرة على البقاء. لهذا فأن الإدارة الرشيدة تتميز بأنها نموذج عن الحكم الرشيد الذي يخدم المصلحة العامة. وبذلك نرى تتبع تطور الإدارة الرشيدة من صيغتها الدينية الأولية إلى صيغتها البيئية والاجتماعية للأحداث التبادلية. ويتم النظر في إمكانيتها على تشجيع جميع العمليات الخاصة بالمنظمة. وقد تضيف المتطلبات القانونية الناشئة للإدارة البيئية في حد ذاتها تحديات وفرصًا إضافية لإدارة المنظمة لأصول المجتمع ودفع ثمنها. لذلك يتطلب إطار العمل هذا أن تقوم الادارة بدراسة الفرص التي يوفرها الاستثمار الحالي أو المخطط له في البنية التحتية، والإمكانات الاقتصادية للمنظمة ونطاق المكاسب البيئية الصافية". التي تسعى لتحقيقها.

وهذا له آثار محتملة طويلة الاجل على الإدارة الرشيدة من حيث توفير المساحات الخضراء او الوظائف الخضراء وأدارتها، لأنَّ البيئات في تطور مستمر لذلك فالمحصلة النهائية لأهمية البحث تتعلق بأن للإدارة الرشيدة دور مهماً في تحقيق الاستدامة من خلال تنمية المنظمات الخضراء، التي سوف نلقي الضوء عليها في بحثنا هذا.

لذا لابد من التعرف على الإدارة الرشيدة ومدى إسهاماتها في تنمية المنظمات الخضراء بوصفها مداخل حديثة يسعى اليها الجميع حاليا لتعزيز الاستدامة. وتعبر بشكل دقيق عن نجاحها وفشلها وقدرتها على البقاء. لذلك ينبغي التعرف عليها في "بنيت اليوم، وكنوزها غداً. وهناك حاجة إلى أساليب جديدة في التعامل مع معالجة هذه التعقيدات والتحديات العالمية المتزايدة. للوصول لمستقبل مستدام لنا من خلال تركيزه على النتيجة النهائية الثلاثية، الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وفي هذا البحث فان المشكلة هي ان الفكر التنموي العالمي لديه اعتقاد جازم مفاده بأن بناء قدرة المؤسسة بخلق إدارة رشيدة يعد شرطا أساسيا لتحقيق الاستدامة وخاصة عندما تقوم الإدارة الرشيدة بتنمية المنظمات الخضراء، فذلك يعزز من عملية الاستدامة.

اشتمل البحث على أربعة مباحث رئيسة، اختص المبحث الأول بالتعرف على الإدارة الرشيدة، أما المبحث الثاني فقد عني ببيان المنظمات الخضراء في المبحث الثاني، اما المبحث الثالث فكان عن التنمية المستدامة وجاء المبحث الرابع عن اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول: الإدارة الرشيدة(Stewardship)

أولا: مفهوم الادارة الرشيدة

مصطلح الإدارة الرشيدة يطلق عليه سابقا بالحكم الرشيد وقد اتصف به مولانا أمير المؤمنين علي (عليه السلام). والحكم الرشيد: هو عملية تأسيس أيديولوجي سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي ومعرفي، ينتج عنه تأصيل لنظام حكم سليم، يساعد على تحقيق مصالح المجتمع وأهدافه، على وفق قاعدة لا ضرر ولا ضرار، يتشكل من جرائها بناء مجتمع صالح يتجه نحو الفضيلة والكمال بأسس ثابتة، يشترك في صناعة هذا الوضع السياسي والفكري كل من الحاكم والمحكوم بعلاقة تكاملية. لقد اولى الامام علي بن ابي طالب (عيه السلام) مشروع تأسيس فلسفة الحكم الرشيد أهمية بالغة في فلسفة الحكم. وقام بتعميق فلسفة الحكم الرشيد واهمها الجانب الاقتصادي، والجوانب الاجتماعية والخدمية، فضلا عن الجوانب العسكرية.(15) وقد عرف بعد ذلك بالإدارة الرشيدة. وأشار (Saltman & Ferroussier,2000:733) إلى أن الإدارة الرشيدة هي مصطلح يستخدم في الغالب لوصف دور السلطة في المجالات الدينية والبيئية ويعكس التقاء النظرية. وكذلك يتبنى Armstrong وجهة نظر أخلاقية مماثلة بالإضافة إلى وجهة نظر موجهة نحو الكفاءة فيما يتعلق بالإدارة الرشيدة تعني الرغبة والقدرة على كسب ثقة الجمهور من خلال كون الحاكم فعالا وأخلاقيا في تنفيذ الاعمال. ومع ذلك، فهو يعرّفها بأنها أوسع وأكثر شمولاً من نظرية الإدارة التقليدية. (Armstrong,1997:3)

عرف (Block)الإدارة الرشيدة على انها (مجموعة من المبادئ والممارسات التي لديها القدرة على إحداث تغييرات جذرية في حوكمة مؤسساتنا. وإنها تهتم بإيجاد طريقة لحكم أنفسنا وتخلق إحساسًا قويًا بالملكية والمسؤولية عن النتائج على كل مستوى من مستويات المنظمة). وهذا يعني وجود المزيد من الشراكة مع الزبائن وخلق الاعتماد على الذات من جانب جميع الذين تأثروا بالمؤسسة. وتقول إن حل المشكلات الاقتصادية لا يكمن في خفض التكاليف أو تحسين التمويل؛ بل التركيز على العلاقات والمعاملة بالمثل والمشاركة أولاً. هذه هي العناصر التي تنتج الخدمة التي نسعى إليها. هذا ما يجعلنا أقرب إلى موظفينا وسوقنا. تقوم الإدارة الرشيدة على إنشاء اتصال مستدام مع الأشخاص في ساحة المنافسة. وهذا هو الرد على مخاوفنا بشأن الاقتصاد. نحن نعلم أن هناك حاجة للإصلاح. نحن أقل وضوحًا بشأن كيفية تحقيق ذلك. تتجمع معظم نظرياتنا حول إحداث التغيير حول الإيمان بالقيادة. نعتقد أن القيادة هي المفتاح لتناسب المؤسسات مع أسواقها وتناسب الأشخاص مع مؤسساتهم. إذا فشلت المنظمة، فإن القائد هو الذي المسؤول الأول لهذا الفشل. هذا الاعتقاد السائد وشبه الديني في القادة هو ما يبطئ عملية الإصلاح الحقيقي. تقدم الإدارة الرشيدة نهجًا للإصلاح يضع القيادة في الخلفية حيث تنتمي. تبدأ الإدارة الرشيدة بالرغبة في أن نكون مسؤولين عن جسم

أكبر منا - فريق أو منظمة، مجتمع. تنبع الإدارة الرشيدة من مجموعة من المعتقدات حول الإصلاح التي تؤكد اختيارنا للخدمة المصلحة العامة على السعي وراء المصلحة الذاتية (Block, 1993:15).

ثانيا: أهمية الإدارة الرشيدة

بين (Patrick.J,2008:3) بأن أهميتها تبرز من خلال أن القيادة هي التي تعزز الإدارة الرشيدة داخل المؤسسة. ويعملون على تطويرها ضمن مجال تأثيرهم من خلال سلوكيات معينة. وهناك ثلاثة من هذه السلوكيات هي التي تمثل أنواع الدعم المقدمة من قبل القادة لمصلحة المتابعين وهي (علائقية، سياقية وتحفيزية). ترتبط أشكال الدعم هذه بـ الشجاعة الأخلاقية التي يجب أن يتولها القادة من أجل تعزيز ممارسات الإدارة الرشيدة داخل المؤسسة. ويشكل مسؤولية القائد في الإدارة الرشيدة من حيث القيادة بين الأجيال.

ويتحمل القادة الحاليون مسؤولية موازنة التكلفة الحالية للإنجازات مقابل العواقب في المستقبل والقرارات التي تتخذ بين الأجيال لها تداعيات طويلة الأمد دائمة. في سياق الإدارات، وأصحاب المصلحة والمؤسسات يلعب القادة، دوراً محوريا ولايقتصر دورهم على تقديم الرعاية. فأجيال المستقبل سوف تكرر إلى حد كبير سلوكيات أسلافهم. ونؤكد هنا أن العديد من الدراسات تدعم فكرة أن الناس يشعرون بأنهم مدينون للجيل القادم نفس الشيء الذي تلقوه من الجيل السابق، لا يستطيع الأشخاص الظهور والتصرف كما يتخيلون أنه ينبغي عليهم التصرف، ولكن بدلاً من ذلك التصرف فأن هذا الديناميكية تنشئ مسؤولية كبيرة للقادة، ليس فقط القلق حول النجاحات أو الإخفاقات خلال فترة عملهم، ولكن بسبب سلوكهم لا هذه السلوكيات لها تأثير مباشر على سلوك الجيل القادم من القادة. ويصف (Hernandez, 2008, p.121) "دورة إيجابية من التبادل بين الأجيال" يتم إنشاؤه من خلال التركيز على رفاهية الأجيال المستقبلية. لأن الإدارة الرشيدة تتعلق بالتوجيه.

ثالثا: نظرية الإدارة الرشيدة

نظرية الإدارة الرشيدة لها جذورها في علم النفس وعلم الاجتماع وقد تم تصميمها للباحثين لدراسة المواقف التي يتم فيها تحفيز المديرين التنفيذيين كمشرفين على التصرف بما يحقق أفضل مصالح لمديريهم (Donaldson&Davis,1989,1991). في نظرية الإدارة الرشيدة، يعتمد نموذج الإنسان على مشرف يتم تنظيم سلوكه بحيث تكون السلوكيات الجماعية المؤيدة للتنظيم ذات فائدة أعلى من السلوكيات الفردية التي تخدم الذات. عند الاختيار بين سلوك الخدمة الذاتية والسلوك المؤيد للتنظيم، فإن سلوك المشرف لن يخرج عن مصالح منظمته. لن يقوم المشرف باستبدال سلوكيات الخدمة أو بيعها بالسلوكيات التعاونية. وبالتالي، حتى في حالة عدم توافق مصالح المشرف والمدير، فإن المشرف يضع قيمة أعلى للتعاون أكثر من الانشقاق (المصطلحات الموجودة في نظرية اللعبة). نظرًا لأن المشرف يدرك فائدة أكبر في السلوك التعاوني ويتصرف وفقًا لذلك، فيمكن اعتبار سلوكه عقلانيًا. يرى منظرو الإدارة الرشيدة ان أداء المشرف يتأثر بما إذا كان الوضع يستدعي اتخاذ اجراء معين ودوافع السلطة التنفيذية تتناسب مع نظرية الإدارة الرشيدة فأن تمكين الحكم يكون مناسبا.(Davis, et al.,2018:24)

رابعا: خصائص ودور القيادة الرشيدة الأخلاقية

أدرج (Caldwell and Karri (2005 , 15خاصية لنظرية القيادة الرشيدة وسأحدد كلاً من هذه الخصائص الخمس عشرة مع إضافة رؤى حول كيفية تأثير هذه الخصائص على دور القائد في تحقيق الأهداف التنظيمية. النقطة الأكثر أهمية هي إثبات أن هذه الخصائص الخمس عشرة لنظرية الإدارة لها آثار قيادية مهمة. وعلى وجه التحديد، عندما ترتفع سلوكيات القيادة إلى مستوى أخلاقي قائم على الفضيلة فإن تلك السلوكيات تمثل الخصائص الموجودة في نظرية الإدارة الرشيدة. وتكثر نظريات القيادة في الأدبيات الإدارية ولكنها تعكس عادةً اهتمامًا مشتركًا بـ «التأثير على القادة والأتباع لتحقيق الإنجازات». والأهداف التنظيمية من خلال التغيير"(Lussier & Achua, 2004, p. 5) وهذه الخصائص هي في ادناه:

أخلاقيات الفضيلة مبنية على الالتزام بالفضائل والحقوق القائمة على مصلحة المجتمع.

تكامل المشاركة.

القلق الرئيسي طويل المدى.

الفضائل والقيم والمجتمع.

تحقيق التآزر

النزاهة

المبدأ

الأصالة

الإشراف المستمر

خلق ثروة طويلة الأجل

تحقيق المصالح الفضلى للجميع.

تحقيق الإمكانات

نموذج تحقيق الذات مع دوافع جوهرية

زيادة الثروة التنظيمية بما يخدم كافة المصالح.

الناس هم محققون ذاتيون جماعيون يحققون المنفعة من خلال الإنجاز التنظيمي. (Caldwell, et al.,2007:155)

المبحث الثاني: المنظمات الخضراء

يعد تغير المناخ قضية عالمية خطيرة تشكل العديد من المخاطر على النظم البيئية والبشرية. إلا أن الأبحاث التي تبحث في السلوكيات المؤيدة للبيئة في مكان العمل لا تزال نادرة. لقد قمت في هذا البحث باستخدام الإدارة الرشيدة وسلوكيات القادة المؤيدة للبيئة في مكان العمل وكسب عواطف الموظفين وسلوكياتهم المؤيدة للبيئة. من اجل خلق الشغف البيئي المتناغم لدى الموظفين. فإن سلوكيات قادتهم المؤيدة للبيئة في مكان العمل بسلوكياتهم المؤيدة للبيئة في مكان عملهم. سوف تلعب دورًا مهمًا في تخضير المنظمات.

أولا: مفهوم المنظمات الخضراء

يُستخدم مصطلح "الأخضر" الآن على نطاق واسع، على الرغم من أن أصوله تكمن في الصحافة الشعبية أكثر من المجتمع العلمي. على نحو متزايد، يتم استخدام المصطلح بالتبادل مع مفهوم "الاستدامة" الأكثر رسوخًا، وهذا يعني اتخاذ نظرة شاملة للتأثير البيئي والاجتماعي والاقتصادي. (Baines,et al.,2013:54). وتعتبر المنظمات من بين أهم المساهمين في تغير المناخ. واستجابة لذلك، بدأ الكثيرون في اعتماد أنظمة الإدارة البيئية الرسمية وغير الرسمية، ومع ذلك، فإن مجرد اعتماد هذه الأنظمة ليس كافيا. وبالنظر إلى أن تغير المناخ مدفوع إلى حد كبير بالنشاط البشري، وأن نجاح البرامج البيئية غالبًا ما يعتمد على سلوكيات الموظفين. فإن تعزيز السلوك المؤيد للبيئة لدى الموظفين داخل المنظمات أصبح الآن أمرًا بالغ الأهمية. إن تشجيع السلوكيات المناصرة للبيئة في مكان العمل، مثل سلوكيات إعادة التدوير والحفظ وتقليل النفايات، لن يساهم في تخضير المنظمات فحسب، بل سيؤثر أيضًا بشكل إيجابي على تغير المناخ ويمنع المزيد من التدهور البيئي. إن الحاجة إلى تعديل السلوك البشري نحو المزيد من السلوكيات المؤيدة للبيئة أمر معترف به جيدًا من قبل الباحثين، الذين يشيرون إلى الحاجة إلى اجراء بحوث تجريبية تبحث في كيفية تحقيق وتعزيز السلوكيات المؤيدة للبيئة في مكان العمل. في الآونة الأخيرة، كانت هناك عدة محاولات لمعالجة هذا الأمر.(Robertson, & Barling,2013:176) . أولاً، تم توجيه دعوات لعلماء النفس، بما في ذلك أولئك الذين يدرسون المنظمات، ليصبحوا أكثر انخراطًا في الأبحاث التي تشجع السلوكيات المستدامة للبيئية على سبيل المثال (سلوك المواطنة التنظيمية). ثانيًا، خصصت جمعية علم النفس الصناعي والتنظيمي أحد مسارات موضوعاتها خلال اجتماعها السنوي لعام 2009 للمسؤولية الاجتماعية للشركات. وبذلك يمكن تعزيز تخضير المنظمات من خلال التأثير البيئي للقادة.

حسب (Jermier& Forbes,2003:18) بإن المنظمات الخضراء تعني (ربط المكون التنظيمي والعملية والمنتج الثانوي) من الناحية النظرية (أو أكثر تفصيلا) إلى عملية التخضير التنظيمي. ويتمحور إطار تخضير الأعمال التجارية حول الإنتاج الأخضر، ولكنه يؤكد أيضًا على ذلك استخدام الموارد الخضراء (من الشراء إلى إعادة التدوير)، الحفاظ على الطاقة الخضراء، الاماكن الخضراء والنقل الأخضر والمنتجات الخضراء والموظفين الأخضر.

ثانيا: مبادرات التخضير في المنظمات

تتراوح النماذج التي تصنف المنظمات على طول سلسلة متواصلة من الأشكال تتراوح من الأساليب السطحية إلى أساليب المشاركة العالية. انظر (Schaefer & Harvey, 1998) لقد أخذ منظرو الاستراتيجية زمام المبادرة في تطوير هذه الأنماط، وغالبًا ما حددوا مرحلة التخضير التنظيمي بناءً على عوامل مثل التزام الإدارة العليا وخصائص البرنامج. إن منهج التخضير التنظيمي الذي نتبناه في هذا الفصل يبدأ بتصريح (Hoffman's,1997:14): "لا يوجد شيء اسمه "شركة خضراء". أفضل ما يمكن فعله هو وصف التقدم في كيفية تحول الشركات إلى البيئة الخضراء. وبناءً على ذلك، فإننا نتصور التخضير كعملية متعددة الأبعاد ونلاحظ أنه يمكن التأكيد على أشكال مختلفة من التخضير في نقاط زمنية مختلفة، وحتى في أجزاء مختلفة من المنظمة في الوقت نفسه. نحن نبتعد عن فكرة مراحل التخضير لأننا نعتقد أن هذا يبالغ في تبسيط المنظمات المعقدة. (Jerkier& Forbes,2003:7-13) حدد أربعة أنواع أساسية من مبادرات التخضير: التخضير التنظيمي؛ التخضير الاحتفالي التخضير التنافسي؛ والتخضير الشامل.

التخضير التنظيمي

تختلف الأساليب الحكومية لحماية البيئة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، لكن التنفيذ التنظيمي للامتثال التنظيمي للقوانين القانونية يمثل جزءًا مهمًا من التخضير التنظيمي في كل مكان. ويمكن تلبية المتطلبات التنظيمية بالتهرب، أو الامتثال على مضض، أو الحماس، أو أي نقطة على طول السلسلة المتصلة. زعم (Fineman,2000:71)أنه على الرغم من أننا في وضع أفضل في ظل التنظيم الإلزامي مقارنة بغيابه، فإن التنظيم عندما "يتم كشف النقاب عنه" قد يكون "أقل جوهرية بكثير، وأقل خضرة بكثير مما يبدو". فقد أكد أن قيم الهيئات التنظيمية غالبًا ما تكون أقرب كثيرًا إلى مصالح الصناعة من تلك التي تسعى إلى إحداث تحولات أعمق. في كثير من الأحيان، تترك المنظمات القرارات المتعلقة بالجوانب السامة للإنتاج للموظفين القانونيين والفنيين الذين يفترض أنهم يتمتعون بالخبرة اللازمة لفهم المشاكل البيئية.

التخضير الاحتفالي

ينبع النوع الثاني من التخضير التنظيمي مما يبدو أنه نوايا حسنة لدى الجهات الفاعلة لممارسة الإدارة البيئية السليمة. ومع ذلك، في بعض الحالات، لا يتحرك الممثلون كثيرًا إلى ما هو أبعد من مجرد "التشدق الكلامي". إنهم راضون بالعمل على مستوى المظاهر والممارسات الاحتفالية التي ترمز إلى الإدارة "العقلانية". ويتوازى هذا النوع من التخضير مع ممارسة حماية البيئة السطحية للشركات التي انتقدها العديد من العلماء.(Bruno;Greer,1996, Tokar; 1779)

التخضير التنافسي

يتم الترويج لنوع ثالث من التخضير التنظيمي على نطاق واسع في كل من المؤلفات العملية والأكاديمية ويمكن أن يتضمن استثمارًا كبيرًا في التخضير. في جوهرها تكمن "فرضية الخضرة الخضراء" أو الاعتقاد بأنها تدفع ماليًا لتكون أكثر توجهاً نحو البيئة. في سياق نموذج الأعمال التنافسي، يُقال في هذا السياق أنه من

مصلحة المنظمات تنفيذ التقنيات والممارسات الخضراء باتباع منطق حسابات الأعمال التقليدية. وتسعى الجهات الفاعلة التي تتبع هذا النموذج من التخضير إلى إرساء التفوق التنافسي من خلال "تجاوز الامتثال"

التخضير الشامل

يهدف النوع الرابع من التخضير التنظيمي إلى تطوير نظام يثير رعاية عميقة من خلال مهمة بيئية جيدة الموارد - وهي مهمة متكاملة تمامًا في جميع أنحاء المنظمة. من حيث المبدأ، يطمح أنصار التخضير الشامل إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة حماية البيئة أو الثقافة المركزية البيئية على مستوى النظام. يؤكد العديد من المنظرين أن إنشاء ثقافات تنظيمية خضراء تغرس في الموظفين المهارات التحليلية الخضراء والقيم والعواطف والدوافع اللاواعية فالتخضير الشامل هو العنصر الأساسي في تطوير المزيد من الممارسات التصالحية والتوازن البيئي، على سبيل المثال (Callenbach et al., 1993) هم يميلون إلى التفاؤل بأنه من خلال تنمية الثقافات الخضراء، يمكن تغيير المنظمات بشكل حقيقي على المستويات الأساسية، مما يؤدي إلى مساهمة كبيرة في السياسات الخضراء التحويلية. المبادرات الخضراء الشاملة جذابة لأنها تتوافق مع فلسفة مركزية البيئة.

ثالثا: سلوك المواطنة التنظيميةOCBs

نحاول تسليط الضوء على مدى أهمية سلوكيات المواطنة التنظيمية في تحسين فعالية وكفاءة الإدارة البيئية. يبدو أن إطار OCBs ذو صلة وثيقة بـ الفحص الفردي، غير الإلزامي للسلوكيات البيئية داخل المنظمات بسبب تعقيد وتنوع القضايا البيئية، لا يمكن لأنظمة الإدارة الرسمية أن تأخذ في الاعتبار جميع السلوكيات الممكنة أو المرغوب فيها للتخفيف من التأثيرات البيئية. فهناك روابط بين السلوكيات الاجتماعية الإيجابية والمبادرات المناصرة، وهذه السلوكيات البيئية ذات الدور الإضافي هي في أغلب الأحيان يتم تجاهلها أو اعتبارها أمرا مفروغا منه، ومع ذلك فهي سوف تكسب من خلال النظر في إدارة البيئة. وبالمثل، لا يمكن تحليل لOCBs . لأنه لم يعد الناس يتجاهلون القضايا البيئية، التي تشكل اهتمامًا اجتماعيًا مهيمنًا، كما هو الحال داخل المنظمات وكذلك في المجتمع ككل، ففي هذا البحث نهدف إلى بناء الجسور بين OCB ونظريات الإدارة البيئية. أظهرت الدراسات لنا لماذا تلعب هذه السلوكيات دورًا أساسيًا في التخضير التنظيمي وكيفية تعزيزه وتطويره. حيث يجمع تصنيف OCBs في ست فئات رئيسة: المساعدة، الروح الرياضية، التنظيمية الولاء، والامتثال التنظيمي، والمبادرة الفردية، وتطوير الذات. وهي ضرورية جميعها لتخضير المنظمات (Boiral,2009:222). إن تأثير هذه السلوكيات التطوعية على الكفاءة التنظيمية والرضا في العمل موثقة جيدً افي العديد من أساليب الإدارة. وقد أكدت النظريات التنظيمية على أهمية التعاون والتآزر بين المنظمات والموظفين.(Jones and George, 1998) . وتعريف OCB هو سلوك فردي تقديري، وغير معترف به من قبل نظام المكافآت الرسمي بصورة مباشرة، وهذا في المجمل يعود نفعه فورا على البيئة، وبشكل غير مباشر من خلال هذه الوسائل، التي تساهم في التنظيم ويفيد أفرادًا محددين (Robertson,2014:9-10)من سلوكيات المواطنة التنظيمية إلى تخضير الشركات كانت. سلوكيات المواطنة التنظيمية موضوعًا لعدد متزايد من الدراسات، لا سيما منذ نهاية التسعينات. وقد ركزت هذه الدراسات بشكل أساسي على تحليل الأسس والدوافع والمظاهر والتأثيرات على الأداء والآثار العملية لـ (OCBs). بالرغم من العديد من التعاريف

والأساليب للتعامل مع هذه القضية، يتم التعبير عن OCBs بشكل أساسي في المبادرات التطوعية والوظيفة والمسؤوليات التي تساهم في تحسين الأداء التنظيمي، وتحديد هذه السلوكيات باعتبارها "سلوكًا فرديًا تقديريًا، لم يتم الاعتراف بها بشكل مباشر أو صريح من قبل شكلية نظام المكافأة، وفي المجمل يعزز أداء المنظمة بكفاءة وفعالية" (Organ et al., 2006, p. 3)

رابعا: المسؤولية الاجتماعية

انتقلت المسؤولية الاجتماعية من الأيديولوجية إلى الواقع، ويرى الكثيرون أنه من الضروري أن تحدد المنظمات أدوارها في المجتمع وتطبيق المعايير الاجتماعية والأخلاقية على أعمالهم. قد يكون الوضع الحالي نتيجة لكيفية تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ هذا التطور يعكس تأثير النظريات المختلفة، بما في ذلك نظرية الوكالة، والنظرية المؤسسية، ونظرية النظرة القائمة على الموارد للشركة، ونظرية أصحاب المصلحة، ونظرية الإدارة، ونظرية الإدارة الرشيدة. أن موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات هو "التوقعات المجتمعية لسلوك الشركات؛ السلوك الذي يزعم صاحب المصلحة أن المجتمع يتوقعه أو أنه مطلوب أخلاقيا. (Whetten et al. 2002: 37) وباعتبارها موجهة نحو أصحاب المصلحة. تقوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بتحليل الجوانب الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والاجتماعية والمادية للبيئة. (barnard,1938).

وبين (Hohnen& Potts,2007:4) أن المسؤولية الاجتماعية (هي) مسؤولية المنظمة وتأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة من خلال سلوك شفاف وأخلاقي يتوافق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع؛ يأخذ بعين الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة؛ يتوافق مع القانون المعمول به ومتسقة مع معايير السلوك؛ ويتم دمجها في جميع أنحاء المنظمة."

ومن الواضح بالطبع أن أية منظمة سيكون تأثيره عليها أو على البيئة الخارجية نفسها ولكن أيضًا على البيئة الخارجية التي تقيم فيها تلك المنظمة. وفيما يتعلق بتأثير المنظمة على بيئتها الخارجية، يجب إدراك أن هذا يشمل كلا من بيئة الأعمال التي تعمل فيها الشركة، والبيئة المجتمعية المحلية التي تقع فيها المنظمة، والبيئة العالمية الأوسع. يمكن أن يتخذ التأثير أشكالًا عديدة، مثل: 1) استغلال الموارد الطبيعية كجزء من عمليات الإنتاج.2) آثار المنافسة بينها وبين المنظمات الأخرى في العلامة نفسها .3) إثراء المجتمع المحلي من خلال خلق فرص العمل. 4)تحويل المناظر الطبيعية بسبب استخراج المواد الخام أو النفايات. 5)توزيع الثروة التي تم إنشاؤها داخل الشركة على أصحاب تلك الشركة عبر تقسيم عمال تلك الشركة (من خلال الأجور) وتأثير ذلك على رفاهية الشركة. وفي الآونة الأخيرة، كان القلق الأكبر يتعلق بتغير المناخ وكيفية التعامل معه. وانبعاث الغازات الدفيئة يؤدي إلى تفاقم هذا الأمر. ومن ثم يمكن أن نرى من هذه الأمثلة أن المنظمة يمكن أن يكون لها أهمية كبيرة على بيئتها الخارجية ويمكنها بالفعل تغيير تلك البيئة من خلال أنشطتها. ويمكن رؤية أن هذه التأثيرات المختلفة بإمكانها في بعض الظروف أن تكون أنها مفيدة وفي ظروف أخرى تكون ضارة بالبيئة. بل إن الأفعال نفسها قد تكون مفيدة لبعض الناس ومضرة للآخرين. Crowther, & (Aras,2008:14).

كذلك تعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)أيضًا بعدد من الأسماء الأخرى. وهي تشمل مسؤولية الشركات، مساءلة الشركات، أخلاقيات الشركات، الشركات المواطنة أو الإدارة الرشيدة، وريادة الأعمال المسؤولة، و"النتيجة الثلاثية". ومع تزايد دمج قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأعمال الحديثة في الممارسات، هناك اتجاه نحو الإشارة إليها على أنها "القدرة التنافسية المسؤولة" أو استدامة الشركات. (Hohnen& Potts,2007:4)

وأخيرا، في "دراسة الجدوى التجارية للمسؤولية الاجتماعية للشركات: ومراجعة للمفاهيم، والبحث والممارسة،" نقوم بالتحقيق في هذا العمل والحجة لصالح المسؤولية الاجتماعية للشركات: في النهاية، لماذا يتعين على مجتمع الأعمال أن ينضم إلى عربة المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ كيف تستفيد الشركات بشكل ملموس من الانخراط في سياسات وأنشطة وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ قدم الباحثون تنظيرا تاريخيا للمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى الكيفية القيام بذلك. لقد تطور فهم المسؤولية الاجتماعية للشركات، ملخصًا لبعض التقاليد الراسخة والحجج المؤيدة والمعارضة للفكرة. يمكن تصنيف الحالة التجارية للمسؤولية الاجتماعية للشركات على: أربع حجج، كما يقولون: (1) تقليل التكاليف والمخاطر، (2) تعزيز الشرعية والسمعة، (3) بناء ميزة تنافسية، و (4) خلق مواقف مربحة للجانبين من خلال خلق القيمة التآزرية. لذلك، من وجهة نظر ضيقة، فإن دراسة الجدوى تبرر المسؤولية الاجتماعية للشركات. (Lindgreen& Swaen,2010:9) وقد ظهر في المقدمة الاهتمام البحثي بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المستدامة. فهي تعزز قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات بل ينطوي على إدارة الشركة بطريقة تجعلها "مربحة اقتصاديًا، ملتزمة بالقانون وأخلاقية وداعمة اجتماعيًا". مع ذلك، يُنظر إلى أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها أصبحت استراتيجية بشكل متزايد، بمعنى أنها تؤثر على الأعمال الأساسية للشركة ونموها وربحيتها ديمومة بقائها، مع اعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركات مصدرًا محتملاً للميزة التنافسية. توفير المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة في المناطق الخصبة التي يمكن فيها اختبار نظريات الأعمال.(Kolk & Van,2010:2-3)

المبحث الثالث: التنمية المستدامة

أولا: مفهوم الاستدامة

أصبحت "الاستدامة" و"التنمية المستدامة" مفاهيم وأهدافًا مهمة عبر العالم في العلم والمجتمع. إن الاستدامة، المرتبطة بالظروف المرغوب فيها على المدى الطويل، هي السعي التطبيقي في الجغرافيا وغيرها من المجالات. بيان متكامل للمفاهيم الأساسية ومع ذلك، لا تزال الدراسات والتطبيقات المتعلقة بالاستدامة غير موجودة. واستنادا إلى الأدبيات، تتم هنا مناقشة عدد من الأفكار الرئيسية أو المفاهيم النظرية، بما في ذلك أهمية الاستدامة، وهوية "الاستدامة". تحسين اتجاهات التغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية تحت تأثير الأفعال البشرية. وترتبط المفاهيم المتشابكة للاستدامة والتنمية بالمخاوف المتعلقة بصحة الإنسان والنظم الاجتماعية والبيئية والأبعاد الإنسانية الواضحة بشكل متزايد للتغير العالمي.

وعند المراجعة الشاملة للأدبيات حول التنمية المستدامة والاستدامة. بوساطة (Olawumi & Chan,2018) تبين أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بشأن الاستدامة. كما هو غالبًا ما يتم الخلط بينه وبين

التنمية المستدامة. فالاستدامة هي مفهوم مفاهيمي- ومع ذلك يمكن أن يساء فهمها بسهولة. - من ناحية أخرى، فإن التنمية القابلة للتحقيق هي مفهوم متكامل. (Hammer and Pivo,2017؛ Sartori et al.2014) مع ثلاث ركائز أساسية للاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وكلها يجب أن تكون متوازنة لتحقيق هدف التنمية المستدامة. (Ketprapakorn& Kantabutra,2022:638)

وعرف (Harrington,2016:2-3) الاستدامة بأنها القدرة على الحفاظ على الدولة أو تحسينها وتوافر المواد أو الظروف المرغوب فيها على المدى الطويل. يتم الاستشهاد بخصائص الاستدامة والتنمية المستدامة بشكل شائع باعتبارها موجهة على المدى الطويل، والتحديد الأساسي لاستدامة أي شروط أو مواد معينة. حفظها أو صيانتها

ويرى (Kantabutra) الاستدامة من الناحية العملية بأنها تتمثل في (مفاهيم القيادة والإدارة التي تتبناها الشركة حتى تتمكن من تقديم مخرجات اجتماعية وبيئية واقتصادية في الوقت نفسه. وبما أن الدراسة الحالية تهدف إلى تطوير رؤية الاستدامة، فإنني أستخدم هذه الرؤية التشغيلية تعريفا لتوجيه تطوري النظري. بناءً على مفهوم Wilson، فإنني أحدد أداء الاستدامة المؤسسية من الناحية النظرية على أنه: مخرجات النتيجة النهائية الثلاثية للأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن التوازن المحدد بحكمة بين مخرجات النتيجة النهائية الثلاثية يؤدي إلى الاستدامة والرفاهية، وهو الهدف النهائي لاستدامة الشركات. (Kantabutra,2020:1-2)

لقد وفرت خطة الأمم المتحدة لعام 2030 ككل وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على وجه الخصوص زخمًا جديدًا نحو تعزيز قضية التنمية المستدامة التي هي عملية تؤدي إلى استخدام الموارد الطبيعية بصورة عقلانية، بما يتماشى مع مبادئ الكفاءة البيئية والإنصاف والعدالة الاجتماعية. (Martinset al.,2-19:2).

التعريف الأكثر شيوعًا من قبل (Brundtland,1987) أن التنمية المستدامة هي تنمية تلبي الاحتياجات من الأجيال الحالية دون المساس بالقدرة لتلبية احتياجاتهم الخاصة بالمستقبل. ويؤكد على الممارسة الأخلاقية لضمان المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، مع التركيز على منظور الاستدامة على المدى الطويل. من ناحية أخرى، توصف الاستدامة بأنها رؤية سياسية لـ المجتمع والهدف النهائي طويل المدى التنمية المستدامة هي المفتاح لتحقيق الاستدامة، والتي يمكن مراقبتها، قياسها وإدارتها من خلال نتائج تنفيذ التنمية المستدامة- استراتيجيات العملية (Ketprapakorn& Kantabutra,2022:640)

جميع النظم البيئية الاجتماعية معرضة للتغيرات الأخيرة والمتوقعة ولكن لديهم مصادر القدرة على التكيف والمرونة التي يمكن أن تدعم خدمات النظام البيئي ورفاهية البشرية من خلال الإدارة الرشيدة للأنشطة في النظام البيئي. للأفعال البشرية تأثيرات كبيرة ومتسارعة على مناخ الأرض وبيئتها وطبيعتها. مما يؤدي إلى تدهور العديد من خدمات النظم البيئية. يتطلب المسار تغييرًا جذريًا في العلاقات الإنسانية مع البيئة ونظام دعم الحياة على الكوكب. للحفاظ على الإنتاجية، وتجنب الاضطرابات، وتنظيم السلوك، وتوقع التطرف. (Chapin et al.,2010:1-2)

ثانيا: منظمات الاعمال والتنمية المستدامة

هذا يستدعي النظر في قضايا التنمية المستدامة في العمليات التجارية. الخطوات التي اتخذتها ويمكن تلخيص منظمات الأعمال نحو الاستدامة على النحو التالي: الامتثال الدفاعي: لتقليل الهدر إلى أدنى حد أو الإنتاج الأنظف: الكفاءة البيئية: التصميم من أجل البيئة: سلسلة التوريد الخضراء، الموارد الخضراء، الوظائف الخضراء..... الخ في السنوات الأخيرة أصبحت البيئة الطبيعية تدعو إلى النظر في قضايا الاستدامة على أنها قضية عالمية كبرى. بسبب زيادة أعداد الإنسان والتطور المستمر في العمليات التجارية والآثار الصناعية على البيئة، وتعرف التنمية البيئية بأنها "تلبية احتياجات المجتمع فتصبح القضايا أكثر حدة وانتشارا. فهي تعني القدرة الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة. لقد برزت ظاهرة الاحتباس الحراري واستنفاد الأوزون كأمر رئيس بالنسبة للأجيال القادمة لتلبية احتياجاتها الخاصة. (AlKhidir & Zailani,2009:246). تشير إدارة الموارد البشرية الخضراء إلى "المواءمة المنهجية والمخططة للإدارة النموذجية وممارسات إدارة الموارد البشرية مع الأهداف البيئية للمنظمة"–(Jabbour, 2013, pp. 147–148). المنطقة الخضراء

يمكن لممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء (HRM)أن تساعد المؤسسات على المواءمة استراتيجيات أعمالهم مع البيئة. أظهرت النتائج أن التوظيف الأخضر والتدريب الأخضر لهم أثار إيجابية على الاستدامة. وإدارة الموارد البشرية لها أهمية داخل المنظمات لأنها تساهم في أقسام أخرى مثل الإدارة الخضراء والعمليات الخضراء والتسويق الأخضر وإدارة سلسلة التوريد الخضراء. تعتبر إدارة الموارد البشرية الخضراء ذات رؤية شمولية، تعمل على مواءمة الموظفين مع الاستراتيجية البيئية للمنظمة الأنشطة ذات التركيز الأخضر يصعب القيام بالتنمية المستدامة لأنها تتطلب تغييرًا منهجيًا وأي تغيير يجب أن يتم البدء به وتنفيذه وقبوله من قبل الموظفين. وتشجيع الموظفين على توسيع معرفتهم البيئية؛ وتمكين الموظفين من المشاركة في قضايا الإدارة البيئية للتحسين المستدام للأداء البيئي، الأخضر.(Jabbour,2013:3)

الخاتمة

أصبحت الاستدامة ذات أهمية متزايدة. وأن مفاهيم الاستدامة والتنمية المستدامة، ومقاربات الاستدامة للعلوم، تتزايد أهميتها. والتركيز على الاستدامة مدفوع جزئيًا بالعديد من عوامل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يشعر بها العالم حاليا والتوجه نحو فهم العلاقات بين الإنسان والبيئة والنظم الاجتماعية البيئية. نأمل في تطبيق فهم أفضل لتحسين رفاهية الإنسان، والحفاظ على أنظمة دعم الحياة، وإعادة توجيه المسارات العالمية. والسعي للاستدامة لتحقيق فهم أكبر من خلال أبحاث الاستدامة. وان السعي لاستدامة ينطوي على ربط ما هو معروف من خلال الدراسة العلمية بالتطبيقات سعيا وراء ما الناس يريدون للمستقبل. فالتنمية المستدامة تعتبر حلقة الوصل بين الجيل الحالي والجيل القادم وتضمن استمرارية الحياة الإنسانية. وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة او بين الدول المتعددة. تشير الأدلة المتزايدة إلى أن هناك حاجة إلى منظور جديد لخلق الاستدامة في بيئة اليوم. توفر نظرية الإدارة الرشيدة ومبادئها الأخلاقية بديلاً قيمًا يمكنه عكس الاتجاه لتدهور الثقة في المجتمع. إن تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة الأخلاقية يمكن أن يساعد أيضًا قادة الأعمال على إعادة صياغة مسؤولياتهم، واحترام الواجبات التي يدينون بها للمجتمع. إن القادة مدينون لأولئك الذين يخدمونهم بمجموعة معقدة من الواجبات الأخلاقية. ومع زيادة فهم الممارسين والباحثين لكيفية تمكين الإدارة الرشيدة للقادة من بناء الثقة، فمن المرجح أن تزداد قدرة المنظمات

على تحقيق الأهداف المعيارية والفعالة. إلا أنه يجب عليهم أيضًا أن يتذكروا أن التزامات الأعمال تجاه المجتمع عميقة و"معاهدة" بطبيعتها. لأن القادة يجب أن يصبحوا «خدمًا ومدينين» في احترام مسؤولياتهم الأخلاقية كمشرفين على أعمالهم. وإن فهم الآثار المترتبة على الإدارة الرشيدة وتطبيق مبادئها يوفر لممارسي الأعمال الفرصة لبناء الثقة داخل مؤسساتهم، وتحسين التزام الموظفين، وخلق ثروة طويلة الأجل وبناء المنظمات الخضراء وبالتالي خلق ميزة تنافسية مستدامة. وبذلك فإننا نتشجع من النتائج التي توصلنا إليها والتي تسلط الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه القيادة في ظل الإدارة الرشيدة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المنفعة بين الأجيال القادمة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

يُحدث القائد الذكي والمدير المتميز والمبدع من إحداث تغييرات بصفة عامة والبدأ بصياغة رؤية شاملة مشتركة تتوافق مع التطلعات والرؤى المستقبلية. وبذلك التوجه نحو المنظمات الخضراء التي تسعى اليها العديد من الجهات الفاعلة في الجيل الحالي من أجل إفادة الأجيال القادمة.

تشير الدراسات إلى أن الإدارة الرشيدة تمثل عاملاً مهماً لتحسين الأداء الوظيفي حيث يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة بشكل أكثر فعالية وكفاءة فهي تساعد في تعزيز التواصل والتعاون بين الموظفين وذلك عن طريق تحديد الأهداف المشتركة وتوفير بيئة عمل مناسبة لتحفيزهم على العمل بكفاءة وفاعلية وتحقيق هدف المنظمة الأكبر لتحقيق الاستدامة حيث لا استدامة بدون إدارة رشيدة.

تبين من خلال متغيرات الدراسة ان هناك دوراً كبيراً للإدارة الرشيدة في تنمية المنظمات الخضراء وبالتالي تحقيق الهدف الرئيس الذي تسعى جميع المنظمات نحوه وهو الاستدامة فقد اتضح وجود علاقة قوية ودور فاعل لمتغيرات البحث.

ثانيا: التوصيات

يؤكد البحث على أهمية وجود الإدارة الرشيدة لتحقيق أفضل النتائج ولتنمية المنظمات الخضراء التي أصبحت ذات أهمية حاليا لتحقيق الاستدامة البيئية.

توظيف قيادة استراتيجية قوية ومؤهلة لتحقيق الأهداف المرسومة وذلك من خلال تطوير مهارات القيادة وتنمية الخبرات اللازمة للمديرين والمشرفين من اجل النهوض بواقع المنظمات نحو منظمات خضراء لمواكبة التغييرات البيئية.

التوجه نحو الاستراتيجيات الخضراء لأنها توفر فرصة استراتيجية كبيرة ل الشركات المصنعة. تمكنهما من خلق الوعي المتزايد بقضايا الاستدامة لذلك على المنظمات أن تكون أكثر مراعاة للبيئة ومسؤولة وفعالة بيئيًا فيما يتعلق بمنتجاتها أو عملياتها.

The References

Armstrong JL. S t e w a r d s hips a n d p u blic s e r vic e. Ottawa, Canadian Public Service Commission, 1997 (discussion paper).

AlKhidir, T., & Zailani, S. (2009). Going green in supply chain towards environmental sustainability. Global Journal of Environmental Research, 3(3), 246-251

Block, P. (1993). Stewardship: Choosing service over self-interest. Berrett-Koehler Publishers.

. Baines, T., Brown, S., Benedettini, O., & Ball, P. D. (2012). Examining green production and its role within the competitive strategy of manufacturers. Journal of Industrial Engineering and Management, 53-87.

Boiral, O. (2009). Greening the corporation through organizational citizenship behaviors. journal of Business Ethics, 87, 221-236.

Callenbach, E., Capra, F., Goldman, L., Lutz, R.and Marburg, S. (1993) Ecomanagement.San Francisco: Berrett Koehler

Crowther, D., & Aras, G. (2008). Corporate social responsibility. Bookboon

Caldwell, C., Hayes, L. A., Bernal, P., & Karri, R. (2008). Ethical stewardship–implications for leadership and trust. Journal of business ethics, 78, 153-164.

Chapin, F. S., Carpenter, S. R., Kofinas, G. P., Folke, C., Abel, N., Clark, W. C., ... & Swanson, F. J. (2010). Ecosystem stewardship: sustainability strategies for a rapidly changing planet. Trends in ecology & evolution, 25(4), 241-249.

Davis, J. H., Schoorman, F. D., & Donaldson, L. (2018). Toward a stewardship theory of management. In Business Ethics and Strategy, Volumes I and II (pp. 473-500). Routledge.

Hoffman, A.J. (1997) From Heresy to Dogma: An Institutional History of Corporate Environmentalism. San Francisco: New Lexington Press.

Harrington, L. M. B. (2016). Sustainability theory and conceptual considerations: a review of key ideas for sustainability, and the rural context. Papers in Applied Geography, 2(4), 365-382.

Hernandez, M. (2008). Promoting stewardship behavior in organizations: A leadership model. Journal of business ethics, 80, 121-128.

Hohnen, P., & Potts, J. (2007). Corporate social responsibility. An implementation guide forbusiness.

Jabbour, C. J. C. (2013). Environmental training in organisations: From a literature review to a framework for future research. Resources, Conservation and Recycling, 74, 144–155. https://doi.org/10.1016/j. resconrec.2012.12.017.

Jermier, J. M., & Forbes, L. C. (2003). Greening organizations: Critical issues. Studying management critically, 157-176.

Kolk, A., & Van Tulder, R. (2010). International business, corporate social responsibility and sustainable development. International business review, 19(2), 119-125.

Ketprapakorn, N., & Kantabutra, S. (2022). Toward an organizational theory of sustainability culture. Sustainable production and consumption, 32, 638-654.

. Lindgreen, A., &Swaen, V. (2010). Corporate social responsibility. International journal of management reviews, 12(1), 1-7.

Martins, V. W. B., Rampasso, I. S., Anholon, R., Quelhas, O. L. G., & Leal Filho, W. (2019). Knowledge management in the context of sustainability: Literature review and opportunities for future research. Journal of cleaner production, 229, 489-500.

Organ, D., P. Podsakoff and S. MacKenzie: 2006, Organizational Citizenship Behavior: Its Nature, Antecedents, and Consequences (Sage Publications, Thousand Oaks, CA).

Patrick J. Korn.A Critique of Promoting Stewardship Behavior in Organ izations: A Leadership Model, Columbia International University

Robertson, J. L., & Barling, J. (2013). Greening organizations through leaders' influence on employees' pro-environmental behaviors. Journal of organizational behavior, 34(2), 176-194.

Robertson, J. (2014). Greening organizations: The roles of leadership and organizational citizenship behaviors (Doctoral dissertation).

Saltman, R. B., & Ferroussier-Davis, O. (2000). The concept of stewardship in health policy. Bulletin of the World Health Organization, 78(6), 732-739

Whetten, D.A., Rands, G., and Godfrey, P. (2002). What are the responsibilities of business to society? In A. Pettigrew, H. Thomas, and R. Whittington (Eds.), Handbook of Strategy and Management. London: Sage, 373-408.

Yong, J. Y., Yusliza, M. Y., Ramayah, T., Chiappetta Jabbour, C. J., Sehnem, S., & Mani, V. (2020). Pathways towards sustainability in manufacturing organizations: Empirical evidence on the role of green human resource management. Business Strategy and the Environment, 29(1), 212-228.

ظهور العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية

م.م بيداء جواد كاظم / جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد pbaydaajawld@gmail.com

م.م زهراء فاضل عباس / مديرية تربية واسط www.zaf91@gmail.com

م.م اسراء حسن سيلان / مديرية تربية واسط asraaasraa123asraa@gmail.com

المستخلص

لقد كان للعولمة الاقتصادية، وخاصة العولمة المالية، آثار مدمرة على اقتصادات البلدان النامية، مثل التقلبات المفاجئة في رأس المال، والزيادات الكبيرة في تدفقات رأس المال، ومواجهة البنوك للأزمات، وسائدة أجواء المضاربة، وما ينتج عن ذلك من هروب رؤوس الأموال الوطنية وغسل الأموال. (نسبة كبيرة على مستوى العالم) وحدوث الأزمات. وتنكشف مسألة السيادة الوطنية وخداعها المستمر في مجالات المال والاقتصاد والسياسة النقدية من خلال توفير رأس المال لها. وتتميز البلدان النامية بصغر حجم السوق، وضعف السيولة، وتقلبات الأسعار العنيفة. ولم يتحسن مستوى التحرير المالي والتجاري بشكل كبير حتى الآن، كما تتدفق النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان المتقدمة. لقد أثبت انتشار التحرير والعولمة أن الدول النامية، بما فيها الدول العربية، عانت كثيرا، وهي في وضع غير متكافئ مع الدول المتقدمة، وهو ما يؤكد أيضا الخلل الهيكلي في البنية الاقتصادية.

لقد حدثت ظاهرة العولمة من قبل، إلا أنها تتميز حاليا بكثافة انتشارها ونطاق تأثيرها. للعولمة العديد من الأدوات التي ساهمت أو تعمل على تسهيل انتشارها، مثل صندوق النقد الدولي. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات كما ساهمت ثورة الاتصالات والمعلومات في هذه الظاهرة. تؤثر قوى العولمة على مجالات مختلفة، أهمها أن هذه المجالات، بالإضافة إلى المجالات المالية والسياسية والثقافية، تظل هي المجال الاقتصادي. للعولمة تأثير كبير على الموارد البشرية من خلال تقليل الإنفاق على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، مما يؤثر على زراعة هذه الموارد وتنميتها , ومن خلال خفض الأجور، بالإضافة إلى إضعاف حقوق النقابات في الدفاع عن هذه الموارد، أدت العولمة أيضًا إلى ضرورة الاهتمام بتحسين مؤهلات الموارد البشرية بما يتناسب مع ثورة المعرفة والاتصال، لذلك أن المهارات والمعارف التي تمتلكها غالبية الموارد البشرية لم تعد تتكيف مع متطلبات العولمة.

Abstract

Economic globalization, especially financial globalization, has had devastating effects on the economies of developing countries, such as sudden fluctuations in capital, large increases in capital flows, banks facing crises, the prevailing speculative atmosphere, and the resulting national capital flight and money laundering. (a large percentage worldwide) and the occurrence of crises.

The issue of national sovereignty and its continuous deception in the areas of money, economics and monetary policy are exposed through the provision of capital to it. Developing countries are characterized by small market size, weak liquidity, and violent price fluctuations. The level of financial and trade liberalization has not improved significantly yet, and the largest proportion of foreign investments flows to developed countries. The spread of liberalization and globalization has proven that developing countries, including Arab countries, have suffered greatly and are in an unequal position with developed countries, which also confirms the structural imbalance in the economic structure.

The phenomenon of globalization has occurred before, but it is currently characterized by the intensity of its spread and the scope of its influence. Globalization has many tools that have contributed or are facilitating its spread, such as the International Monetary Fund. The International Monetary Fund, the World Bank, the World Trade Organization, multinational corporations, and the communications and information revolution also contributed to this phenomenon. The forces of globalization affect different areas, the most important of which is that these areas, in addition to the financial, political and cultural areas, remain the economic field. Globalization has a significant impact on human resources by reducing spending on public services such as health and education, which affects the cultivation and development of these resources, and by reducing wages, in addition to weakening the rights of unions to defend these resources. Globalization has also led to the necessity of paying attention to improving the qualifications of resources. Humanity is in line with the knowledge and communication revolution, so the skills and knowledge possessed by the majority of human resources are no longer adapted to the requirements of globalization

المقدمـة

إن القرارات المالية والأحداث الاقتصادية التي تحدث في دولة واحدة في العالم سيكون لها تأثير على الأفراد والدول في أجزاء أخرى من العالم، ويطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة اسم العولمة المالية، ويعتبر موضوع العولمة المالية موضوعاً يستحق البحث والمناقشة المعاصرة .أحد المواضيع. وخاصة العوامل المسببة له وتأثيره على الدول النامية، فالاقتصاد الدولي يشهد تطورات كبيرة ويتزايد الترابط الاقتصادي، الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور نظام جديد يتسم بالتحرير المالي، فقد عزز القيود على تدفقات رأس المال، وعزز أسواق السلع والتكامل الشامل للسوق المالية الدولية جعل التواصل بين المراكز المالية في جميع أنحاء العالم أسرع وأكثر ملاءمة.

ولذلك سنحاول في هذا الموضوع البحث حل هذه المشكلة وفهم ما هي العولمة وخاصة العولمة المالية وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية.

مشكلة البحث:

وتكمن المشكلة في الإجابة على الأسئلة التالية

ما هو مفهوم العولمة؟ ما هي أهداف العولمة المالية وخاصة بالنسبة للدول النامية؟

التعرف على أهم التأثيرات الاقتصادية للعولمة المالية وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية

فرضية البحث:-

ترتكز الدراسة على افتراض أن العولمة المالية لها تأثير كبير ومهم على اقتصاديات الدول النامية

أهمية البحث:-

لقد جلبت العولمة المالية تحديات هائلة لاقتصادات البلدان النامية، وقد تؤدي إلى تفاقم المشاكل والاختلالات في البلدان النامية.

أهداف البحث:-

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية والمهمة والتي من بينها محاولة التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تأثير العولمة المالية على اقتصاديات الدول النامية وفهم كيفية تأثير هذه التأثيرات سواء كانت إيجابية أو سلبية على العالم المالي. يتغير. لعب دور إيجابي والتقليل من الدور السلبي.

منهج البحث:-

تعتمد الدراسة على الأساليب الوصفية والتحليلية لبيان أثر العولمة على اقتصاديات الدول النامية .

المبحث الاول :- مفهوم العولمة الاقتصادية

العولمة الاقتصادية

ويعني تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات والاتفاقيات الوطنية التي تنظمها وإخضاعها تلقائيا لقوى جديدة يعترف بها التطور التكنولوجي والاقتصادي والتي تعمل بشكل طبيعي على مستوى العالم أجمع، وإعادة تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها كدولة. جميع.

إن العولمة في موضوعاتها الاقتصادية تعني ظهور تقسيم جديد للعمل في الاقتصاد العالمي، يتحرر من السيطرة التقليدية ولم يعد يثق في تدخل الدولة في أنشطته، وخاصة في نقل البضائع، الخدمات والتجارة. رأس المال على المستوى العالمي

كما يعرفها البعض على أنها مجموعة من الظواهر الاقتصادية المترابطة، بما في ذلك تحرير السوق، وخصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء وظائف معينة، ونشر التكنولوجيا، وتوزيع الإنتاج عبر القارات، والتكامل. السوق الرأسمالية (صلاح سالم;، 2001)

وخلاصة القول، يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها "جميع الابتكارات والتطورات الاقتصادية التي تحدث في العالم الاقتصادي، والتي تتجلى في اتجاه التوسع المستمر والتحرير الشامل لحجم ونطاق التجارة العالمية، فضلا عن ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ". الشركات التي تنظر إلى العالم ككل وتعمل على فرضية الحدود... حدود العالم، والانتشار المستمر للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والتطورات المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات ثم ظهر ما يسمى باقتصاد المعرفة . "

ولذلك، من منظور اقتصادي، يمكن تلخيص أهم العناصر الفريدة للعولمة على النحو التالي:

- 1 تحرير التجارة الدولية تحت راية منظمة التجارة العالمية.

- 2 إقامة تحالفات استراتيجية مع الشركات العالمية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

-3 إن انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تزايد مستمر.

4- التطور المذهل والسريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التحليل الاقتصادي لظاهرة العولمة

أصبحت مسألة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين جانبا هاما من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم، ولكن لا بد من الأخذ في الاعتبار أن العولمة هي في المقام الأول مفهوم اقتصادي ثم مفهوم ثقافي. أو مفهوم اجتماعي أو سياسي. بالإضافة إلى ذلك، عندما يتعلق الأمر بالعولمة، فإن أول ما يفكر فيه الناس هو العولمة الاقتصادية (صلاح سالم;، 2001)في السنوات الأخيرة، أدى التطور السريع للاقتصاد العالمي إلى ظهور أنظمة اقتصادية جديدة وشكل نظامًا من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة. ظهور العولمة ولهذا يعتبر المجال الاقتصادي من أهم المجالات، وتأثير العولمة وأهدافها أبرزها وأبرزها، كما أنه محور مجال العولمة. إن ظهور اتجاه العولمة، الذي حول العالم إلى منطقة اقتصادية اختفت فيها الحواجز والقيود (حاتم, سامي عفيفي، 2001)، كان يعني اندماج الاقتصاد العالمي في حدود نظام اقتصادي واحد.

إن عملية عولمة الاقتصاد العالمي ليست جديدة؛ فقد بدأت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عندما بُذلت جهود متضافرة للحد من القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية (اسامة المجدوب ، 2001) ومنذ ذلك الحين، شهدت أوروبا الغربية والولايات المتحدة نمواً اقتصادياً كبيراً. منذ منتصف الثمانينيات، تسارعت عولمة الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ. وتزايدت تدفقات رأس المال إلى العديد من البلدان النامية. وكان معدل نمو التجارة العالمية ما يقرب من ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (امينه عبدالعزيز, احمد هاشم ;، 1997)

تهدف العولمة الاقتصادية إلى فتح الأسواق وفتح البلدان في جميع أنحاء العالم على بعضها البعض، وتظهر اتجاها تصاعديا. وتزامن هذا الاتجاه مع حركة النهضة لتحديث الإنتاج وتطويره وهي هيكل دولة اقتصاد السوق المتقدمة القائمة على النظام الرأسمالي وتعزز الليبرالية الاقتصادية.

قول البعض إن العولمة ظاهرة جديدة أنتجها التطور الاقتصادي والتكنولوجي السريع في التسعينيات، وقد أدى التطور الهائل في عالم الاتصالات إلى تعميق تأثيرها، واليوم ندعم أنفسنا بنظام اقتصادي جديد. الموافقة على القوانين التي تفتح الحدود وتحرر التجارة العالمية. يمكنك أن ترى أن هناك اختلاف في (سمير المقدسي، 2000):

1- تسارع كبير في التجارة الدولية مقارنة بتنوع المنتجات المحلية وقنواتها.

2- زيادة التكامل بين الأسواق المالية العالمية.

3- زيادة التدفقات المالية والاستثمار الخاص المباشر.

4- التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5-زيادة تدفق الموارد البشرية

المبحث الثاني : مفهوم العولمة المالية

2-1- مفهوم العولمة المالية:

تُعرف العولمة المالية بالاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بنمو وتطور الرأسمالية والتراكم المستقر لرأس المال، وتعني أيضًا زيادة حركة رأس المال أو حرية تنقله دون قيود بين الدول أو على المستوى العالمي. ولذلك أصبح مؤشرا هاما للعولمة الاقتصادية العالمية.

وتقوم العولمة المالية على عملية التحويل المالي لبنود الحساب الرأسمالي، والتي تعتبر "أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات". وتعتمد هذه العملية بدورها على إزالة المخاطر الناجمة عن معاملات حسابات رأس المال وعلى السياسات المالية التي تنتهجها البلدان. ميزان المدفوعات. وتشمل هذه المعاملات أشكالاً مختلفة من رأس المال، مثل الديون وأسهم المحافظ والاستثمارات المباشرة والعقارية والثروة الشخصية.

تتجلى العولمة المالية في شكل مجموعة من المعاملات:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمارات في الأسواق العالمية مثل الأسهم والسندات.
- المعاملات المتعلقة بالائتمان والضمانات التجارية والمالية...
- المعاملات المتعلقة بالبنوك مثل الودائع والقروض والودائع الأجنبية.
- المعاملات المتعلقة بحركات رأس المال الشخصية، مثل القروض والمنح.

- المعاملات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويل الأرباح.

2-2- تطور العولمة المالية:

العولمة المالية ليست ظاهرة جديدة، فقد بدأت بتقييم أسعار المعاملات في السبعينيات، ثم اكتشف المجتمع المالي لاحقا أن الدول لا تستطيع السيطرة على الحسابات المصرفية في الخارج حيث يتم تخزين عملاتها الخاصة، وخاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون في عام 1971 أن التزام الولايات المتحدة بقبول التحويلات بالدولار الأمريكي. وعلى جانب الذهب، انهار نظام بريتون وودز واتفاقياته، ومع إلغاء أسعار الصرف الثابتة للعملات في الدول الصناعية الكبرى عام 1973، تم تحرير النقد من سيطرة الدولة.

ونتيجة لذلك، تبنت الحكومات والبرلمانات في الدول الصناعية سياسات حثيثة والعديد من القوانين لتحقيق الحرية الكاملة في أسواق العملة والأسواق المالية التي تعمل فيها. الآن عالم سياسي واقتصادي. لقد انفجرت العولمة والحرية غير المقيدة بسبب ثورة تكنولوجيا الاتصالات. وأصبح رأس المال وسيلة للمضاربة بهدف مضاعفة الأرباح في وقت قياسي، ولو على حساب مصير البلاد وحياة الناس. أي أن الأسهم تبدأ التداول في معظم الأسواق العالمية دون قيود، ويتم تداول أسهم الشركات الأمريكية والأوروبية في بورصات نيويورك أو لندن أو طوكيو أو سنغافورة. ونتيجة لذلك، يواجه المدخرون الآن إمكانية استخدام مدخراتهم على نطاق عالمي، في حين لم تعد المفاوضات المحلية مقتصرة على المدخرات المتاحة في الأسواق المحلية. ساعدت الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات في استخدام المدخرات المالية بحيث يمكن نقل أصول المدخرات المالية من مكان إلى آخر ومن عملة إلى أخرى دون أن تعوقها أي قيود، مما يجعل الأسواق المالية أكثر ترابطا. وأكثر قدرة على إيجاد فرص استثمارية متنوعة وجذابة للراغبين في الاستثمار، بالإضافة إلى أن العولمة التي تشهدها هذه الأسواق فتحت الأبواب أمام البنوك. ورأى قطاع التجارة العالمي الشامل والمتخصص فرصة مناسبة لاستخدام الأموال التي تراكمت لديه خلال فترة "1974-1990" نتيجة تراكم فوائض البترول دولار وتطور أسواق العملات الأوروبية.

فقد ارتفع الاقتراض الدولي من 12 مليار دولار في عام 1972 إلى 120 مليار دولار في عام 1980، ووصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في عام 1997، حيث تم توفير 1.2 تريليون دولار منها للمقترضين غير المقيمين في هيئة سندات متوسطة الأجل. (امينه عبدالعزيز, احمد هاشم ;، 1997) ، و يذكر أن العولمة المالية قد ازدادت كثيرا خلال العقد الماضي بسبب تحرير الأسواق المالية الوطنية والبورصات تحديدا، كما سببت عملات الخوصصة التي عمت الكرة الأرضية، كما زادت بفضل الاستثمارات الضخمة العابرة للحدود القومية، و التي تقوم بها صناديق الاستثمار بمختلف أنواعها (حازم الببلاوي، 2005).

كما ساهمت سياسات تخفيض وإزالة القيود بين الأسواق المالية في ظهور المناخ الملائم الذي في ظله نمت وازدهرت ظاهرة العولمة المالية ، ويوضح الجدول أدناه تدفقات رؤوس الأموال الخاص إلى الدول النامية مقارنة بالتمويل الرسمي للتنمية الذي اخذ بالتضاؤل

الجدول رقم (1): إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى بلدان العالم الثالث (1990-1996) مليار دولار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
تدفقات راس المال الخاص	44,4	56,9	90,6	157,1	161,3	183,2	243,8
الاستثمار الأجنبي المباشر	24,5	33,5	43,6	67,2	83,7	95,5	109,5
تدفقات الحوافظ المالية	5,5	17,3	20,9	80,9	62,0	60,6	91,8
المصارف التجارية	3,0	2,8	12,5	0,3-	11,0	26,5	34,2
غير ذلك	11,3	3,3	13,5	9,2	4,6	1,7	8,3
التمويل الرسمي للتنمية	56,5	65,6	55,4	55,0	45,7	53,0	40,8

المصدر:حسين اللطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي،الإمارات العربية المتحدة،2002،ص 153

ونلاحظ من الجدول أن تدفقات رأس المال الخاص زادت من 44.4 مليار دولار أمريكي إلى 243.8 مليار دولار أمريكي في عام 1996. وبالمثل، من حيث تدفقات الحافظة المالية، فقد ارتفعت أيضًا من 550 مليون دولار إلى 91.8 مليار دولار خلال نفس الفترة. وهذا يؤكد أن ما يسمى بالاقتصاد الرمزي، أي الاقتصاد الذي لا علاقة له بالإنتاج، قد نما بشكل مطلق، وزاد ثقله في الاقتصاد الرأسمالي، وبدأ يتوسع شيئا فشيئا، وتزايدت المضاربات المالية. تصبح نشاطا أساسيا. لقد طغى رأس المال والاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي.

كانت فترة التسعينيات فترة توطيد العولمة وتقليل القيود المفروضة على تدفقات رأس المال، مع زيادة تدفقات رأس المال من 80 مليار دولار أمريكي في عام 1989 إلى 344 دولارًا أمريكيًا. كان مليار دولار في عام 1997 وانخفض إلى 280 مليار دولار في عام 1999.

وبلغ إجمالي تدفقات رأس المال العالمية 7.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2002، أي بزيادة قدرها أربعة أضعاف عما كان عليه في عام 1990. في التسعينيات، بدأ العالم يشهد سلسلة من الأزمات المالية التي فاقت الظروف الاقتصادية الحقيقية لكل دولة، لكنها كانت عبارة عن تحركات لرؤوس الأموال مترابطة. و انتقالها من مكان إلى أخر أو من منطقة إلى أخري لاسباب سياسية أو نفسية ، فكان أن عرف العالم أزمة أوربية سنة 1992 ثم أزمة المكسيك في سنة 1994 – 1995 ، وأخيرا الأزمة الآسيوية في سنة 1997. وهي جميعها تدور حول حركات الأموال التي أطلقت من عقالها، وهكذا آدت الثورة المالية في أدوات التمويل وأساليبه إلى

تجاوز الحدود السياسية للدول و قيدت بالتالي من قدرة السياسة الاقتصادية الوطنية في مواجهة هذه الثروات المالية الهائمة (هايزو هوانغ ، 2002)

وكانت التكلفة التي تحملتها الدول المتأثرة بهذه الأزمات شديدة الوطأة بما أدت إليه من تعثر البنوك، وإفلاس الشركات وفقدان الوظائف وزيادة الأعباء على المالية العامة واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وانكماش النشاط الاقتصادي ، بل وأيضا في حالات قليلة حدوث اضطرابات وقلاقل سياسية واجتماعية

2-3- مظاهر العولمة المالية:

تركز العولمة المالية على ثلاثة مظاهر تعرف بالقاعدة الثلاثية La Regle de Trois D وهي تظهر كالآتي:

أ. تجزئة الأسواق المالية (إزالة الحواجز بين الأسواق):

وتتجلى هذه الظاهرة في تفكيك الأسواق المالية وعمل عدد كبير من الأنشطة، حيث أنها تعمل بالفعل ضمن إطار سوق مالي واحد يتميز بحرية حركة رأس المال. فبعض القوانين من جهة والتطورات التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات من جهة أخرى تسمح لهذه الأسواق بتطوير أساليب تقييم السوق وتحسين فعاليتها، مثل ظهور منتجات جديدة، بالإضافة إلى خلق منتجات جديدة. الأدوات المالية (المشتقات المالية).

الهدف الأساسي من إزالة الحواجز بين الأسواق هو تحقيق التكامل وخلق مساحة للمنافسة ونقل المخاطر على نطاق عالمي، حيث لم تعد هناك قيود وحدود تفصل بين الأسواق (سوق المال – السوق المالية – سوق الصرف الأجنبي).

ب. عدم الوساطة المالية: الاتجاه من التمويل الغير المباشر نحو التمويل المباشر

حتى بداية الثمانينات كانت نماذج التمويل على شكل قروض بنكية حيث كانت الوساطة المالية تمثل أكبر نسبة في التمويل الاقتصادي وقد ساعد في ذلك الضعف النسبي للأسواق المالية وعدم تحقيق الكفاءة اللازمة، إلا أنه بمجرد تنمية وتطوير هذه الأخيرة بفضل إزالة تجزئة الأسواق المالية تغيرت الوضعية بحيث سمحت عدة إجراءات كإعادة تنظيم الأسواق الثانوية للقيم المنقولة، توسيع الأسواق النقدية، تسهيل إجراءات الإصدار في الأسواق المالية الأولية، بالإضافة إلى خلق أسواق المنتجات المشتقة للمؤسسات. هذا التطور الذي عرفته الأسواق وكذلك المنافسة في ظل تنوع كيفيات التمويل أدى إلى تغيرات جذرية على الممارسة البنكية، أثرت بشكل كبير عل دور الوساطة الكلاسيكية لتعطي ميلاد ظواهر حجب الوساطة والتوجه من التمويل الغير مباشر نحو التمويل المباشر.

ج. التقليص من التقنين البنكي:

من أجل الحصول على أحسن فعالية للأنظمة المالية اتخذت معظم الدول المتقدمة سياسة في بداية الثمانينات من خلالها أصبح تحرك رؤوس الأموال يتم بحرية بين مختلف المؤسسات المالية، إضافة إلى إلغاء مراقبة الصرف وانفتاح الأسواق النقدية على بعضها البعض، حيث تسمى هذه الإجراءات بسياسة التقليص من

التقنين المالي. أي بصفة عامة تم إزالة الحواجز القانونية التي كانت تعيق أو تحيل دون المنافسة التامة ما بين المؤسسات المالية البنكية والغير بنكية. تجسدت هذه الظاهرة أكثر على مستوى النظام البنكي من خلال سياسة التقليص من تقنين النشاط البنكي ومضمونها يتلخص فيما يلي:

1- تم تحرير أسعار الفائدة حيث أصبحت تتحدد في السوق حسب الطلب و العرض (تم إلغاء سياسة تأطير القروض).

2- السماح للبنوك من التنويع في مختلف الأنشطة المصرفية والمالية (أي التحول من البنوك المتخصصة إلى الشاملة).

3- السماح من التوسع في الأسواق المصرفية.

المبحث الثالث :- ظهور العولمة المالية واثرهاعلى اقتصاديات الدول النامية

4-ظهور العولمة المالية

تعتبر العولمة ظاهرة شاملة تشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. إلا أن التسعينيات أبرزت ميلاد ما نسميه "العولمة المالية" التي يعتبرها البعض أبرز مظاهر ظاهرة العولمة، التي نما فيها رأس المال الدولي بسرعة أكبر بكثير من التجارة والدخل العالميين. لقد حظيت الأبعاد المختلفة للعولمة بقدر كبير من البحث والتحليل، ولكن التشخيص والبحث والتحليل فيما يتصل بالبعد المالي ما زال منقوصاً، إن لم يتم تجاهله.

وقد شهد العالم في الآونة الأخيرة بعض الأحداث المهمة، مثل الأزمة المالية الخانقة في المكسيك (1995/1994)، ودول جنوب شرق آسيا النموذجية (1997)، والبرازيل (1998)، وروسيا (1999)، والأوروبية الموحدة ولادة العملة "اليورو". وقد ألقى التأثير الناتج على الاقتصاد العالمي بظلاله على اهتمامات الباحثين والأكاديميين.

إن ظاهرة العولمة المالية وزيادة سيولة تدفقات رأس المال قد تترتب عليها مخاطر عديدة وآثار مدمرة. وإذا تم التعامل معها بشكل صحيح، فإنها قد تجلب أيضًا فوائد ومزايا تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي والبلدان النامية. وخاصة الدولة، لأن نمو الأخيرة أصبح شرطا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي ولتضييق الهوة بين أطرافه.

واصبح الانفتاح المالي أو العولمة المالية للدول يجيز لهذه الدول التنافس في تخفيض الضرائب و تخفيض الإنفاق الحكومي و التضحية بالعدالة الاجتماعية و ما ينجم عنها في المصلحة النهائية من إعادة توزيع الثروة من الفقراء محدودي الدخل إلى الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال، و النتيجة المنطقية هذه هي الحالة التي سببها التخلي عن الرقابة الحدودية على تنقل رؤوس الأموال، (محمد صفوت قابل، 2004) لهذا يمكن القول أن للعولمة اثار ايجابية وسلبية على اقتصاديات الدول النامية يمكن حصرها فيما يلي:

اثار ايجابية

من بين الاثار الايجابية نذكر: (اسامة المجدوب ، 2001)

ومن خلال الانفتاح المالي، تستطيع البلدان النامية الوصول إلى السوق المالية الأولية للحصول على الأموال اللازمة لسد العجز في الموارد المحلية، أي أن المدخرات لا تستطيع تمويل الاستثمار المحلي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي، وبالتالي زيادة الاستثمار المحلي. كما يفتح معدل النمو الاقتصادي المجال أمام المنافسة بين الكيانات الاقتصادية لتحقيق تكاليف التمويل.

- تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي لخلق بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص والحد من تدفق رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج. يساعد الاستثمار الأجنبي أيضًا في نقل التكنولوجيا إلى البلد الذي يتم فيه الاستثمار.

- تتحقق تكاليف التمويل من خلال المنافسة بين الكيانات الاقتصادية.

- الحد من نمو الدين الخارجي من خلال إلغاء قروض البنوك التجارية والسماح بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المتحفظة ماليا.

4-2- الاثار السلبية

أما بالنسبة الاثار السلبية العولمة المالية أو المشاكل الناتجة عن عولمة الأسواق المالية هي عديدة نذكر منها:

- مشكلة ظاهرة غسيل الأموال:

غسيل الأموال هو تحويل الأرباح من الجريمة إلى العصابات حيث يمكنهم استخدامها وإخفاء أصولهم غير المشروعة. وبعد دخول الأموال المتحصلة من الجريمة إلى النظام المالي، يتم إخفاؤها (غسلها) من خلال المعاملات والأدوات المالية المختلفة، وأخيراً يتم استثمار الأصول المالية والمشاريع المرتبطة بها، وما إلى ذلك. وتشمل هذه العمليات طبقة تلو طبقة، لإخفاء مصدر الأموال

وفي أعقاب موجة التحرير المالي المحلي والدولي، تواجه العديد من البلدان النامية موجة من تدفقات رأس المال غير المشروعة، وحرية حركة رأس المال عبر الحدود، وفتح الأسواق المحلية أمام المستثمرين الأجانب، وهو ما فتح قنوات أخرى لتدفقات رأس المال. غسيل أموال.

ومن التأثيرات السلبية لغسل الأموال على الاقتصاد العام ومتغيراته ما يلي:

انتشار الفساد الإداري في الجهاز المصرفي.

النيل من هيبة الدولة وتشجيع التهرب من تطبيق القانون.

انتشار وتوسع أشكال الجريمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

فقدان الثقة بالسوق المحلي

دفع المستثمرين إلى الانخراط في أنشطة إجرامية مربحة للغاية.

الأموال المغسولة تدخل في التهرب الضريبي وخسارة الدخل لذلك يجب تطبيق تشريع يوفر الإطار القانوني العام و يقرر التزامات التي تقدرها الخدمات المالية و أن يحرم هذا التشريع غسيل الأموال لعقوبات متدرجة بشكل مناسب لهذا:

يتعين على المؤسسات المالية أن تبذل جهودا معتبرة لتجنب التعامل مع العناصر الإجرامية، إذ يجب التحقيق من هوية العملاء و الوضع القانوني لهم خاصة العملاء الجدد.

يجب أن تساند هذا التشريع تدابير لضمان أن لا يتوصل المجرمون للسيطرة على مؤسسات مالية.

يتعين على المؤسسات المالية أن تنشئ أنظمة تتعرف على المعاملات غير العادية أو المثيرة للشك وتبلغ عنها، و يقتضي الأمر أن تدرك المؤسسات المالية ذاتها مدى خطورة الإبلاغ عن المعاملات غير العادية.

إضافة إلى هذا فقد قام صندوق النقد الدولي بتشكيل فريق خاص عام 1996 لوضع إجراءات مضادة لظاهرة غسيل الأموال و محاربتها، وأكد أن النظام المالي السليم شرط أساسي لاستقرار الاقتصاد الكلي و النمو الاقتصادي المستدام و بدأ صندوق النقد الدولي يدرج موضوعات جهود مكافحة غسيل الأموال في عمله شأن الأنظمة المالية، و في أفريل من عام 2001 وافق المجلس التنفيذي للصندوق على سلسلة من المبادرات في هذا المجال.

خداع الدول الفقيرة بتوفير رؤوس الأموال لها (هايزو هوانغ ، 2002)

إن انفتاح النظام المالي العالمي يعني "خلق الخداع" للدول التي تحتاج إلى رأس المال. فهو أولاً يفتح الطريق أمام رأس المال المتاح عالمياً للحكومات المحتاجة. وهذا يعني أن الاستثمار الحكومي لن يعتمد على حجم رأس المال. ومن الممكن تمويلها ليس فقط بالمدخرات الوطنية، بل وأيضاً بالقروض الأجنبية، وهو الإغراء الذي لا تستطيع أي حكومة طموحة أن تتحمله. ونتيجة للضغوط التي تمارسها عليها المؤسسات المالية، تتبنى الدول النامية أساليب يمكن وصفها بتخفيض الضرائب على الثروة والاستثمار وخصخصة كافة الخدمات والمؤسسات الاجتماعية. خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات والرعاية الاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن إحدى العواقب الطبيعية للطلب المفرط على القروض الأجنبية هي طبيعة الاقتصاد التي يصبح من خلالها الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية واضحا. ولأن هذه القروض تجلب فوائد إضافية على القروض للدول النامية المقترضة، فعندما يتراوح سعر الفائدة بين 11% و18% سنوياً، يمكن أن يصل سعر الفائدة إلى مليارات الدولارات.

- مخاطر هروب رؤوس الأموال

يعتبر هروب رؤوس الأموال من الدول النامية ظاهرة قديمة لها أسباب وأشكال عديدة، وخطر العولمة المالية على الدول النامية يكمن في تدويل مدخرات هذه الدول، بحيث تبدأ في التوجه نحو ضرب التناقضات نعم، بينما تشجع هذه الدول الاستثمار الأجنبي...توفر الدول للاستثمار الأجنبي كافة العوامل لجذب الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك الأفضليات والإعفاءات وإزالة العوائق، مما يمكن الدول النامية من الاحتفاظ بمدخراتها المحلية في الخارج على أساس العولمة المالية.

ولذلك يمكن القول إن إجراءات التحرير المالي التي انتشرت في الدول النامية في العقد الأخير من القرن العشرين أعطت الشرعية والحرية لعمليات هروب رؤوس الأموال، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى اشتداد هذه الظاهرة وأثرها على ميزان المدفوعات. المدفوعات. أو قدرة البلاد على تجميع رأس المال وسداد الديون الخارجية.

وتُصنف جزر كايمان، التي تخضع لسلطة التاج البريطاني، بين أعلى المناطق الخاصة للتهرب من رأس المال، حيث يوجد بها أكثر من 500 بنك مسجل. لكن إقامة الحواجز أو الحواجز لمنع هروب رؤوس الأموال أمر سهل ولكنه لا يتوافق مع حرية انتقال رؤوس الأموال .

مثلما أن الأموال التي تدفقت على بلد ما لسنوات يمكن أن تغادر خلال أيام أو ساعات، مما يؤدي إلى أزمة مالية لا يمكن السيطرة عليها. وعلى نحو مماثل، ونظراً لطبيعة التدفقات المالية واسعة النطاق، فإن العدوى من الممكن أن تنشر المستثمرين ليس فقط من بلد إلى آخر، بل وأيضاً من بلد إلى آخر. من قارة إلى أخرى، هذا ما حدث في دول جنوب شرق آسيا، حيث انتشرت العدوى إلى معظم الدول في فترة زمنية قصيرة

وبالإضافة إلى هذه المخاطر، قد تكون هناك أيضاً مخاطر مرتبطة بالعولمة المالية، مما قد يؤدي إلى خطر هجمات المضاربة وخطر إضعاف السيادة الوطنية في مجالات السياسة المالية والنقدية.

الآثار المباشرة وغير المباشرة للعولمة المالية على النمو الاقتصادي الوطني. - اقتراح تقرير عن أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي الوطني. ويشير التقرير إلى التأثير المباشر لزيادة حجم المدخرات وانخفاض الفائدة بسبب تشتت وتنوع المخاطر ونقل التكنولوجيا وتطوير الأدوات المؤسسية والسيولة في القطاع المالي بما في ذلك البنوك. أما التأثير غير المباشر فهو زيادة التخصص الاقتصادي في إنتاج السلع والخدمات وخلق حوافز طبيعية للمنافسة لتحسين السياسة الاقتصادية وجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (محمد صفوت قابل، 2004). الآثار المباشرة وغير المباشرة للعولمة المالية على النمو الاقتصادي الوطني. - اقتراح تقرير عن أثر العولمة المالية على النمو الاقتصادي الوطني. ويشير التقرير إلى التأثير المباشر لزيادة حجم المدخرات وانخفاض الفائدة بسبب تشتت وتنوع المخاطر ونقل التكنولوجيا وتطوير الأدوات المؤسسية والسيولة في القطاع المالي بما في ذلك البنوك. أما التأثير غير المباشر فهو زيادة التخصص الاقتصادي في إنتاج السلع والخدمات وخلق حوافز تنافسية طبيعية لتحسين السياسة الاقتصادية وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار التقرير إلى أنه بين عامي 1980 و2000، اختلف النمو الاقتصادي لمجموعتي الدول المنفتحة ماليا والمغلقة ماليا بشكل كبير. في المجموعة الأولى، كوريا الجنوبية (متوسط معدل النمو السنوي المذكور أعلاه 234%)، سنغافورة (155.5%)، تايلاند (151.1%)، دول جنوب أفريقيا (13.7%)...، وفي دول مع تمويل مغلق نسبيًا، لا يزال لدينا ديسكفري (إجمالي نمو يقدر

بـ 145.8%)، وسريلانكا (135.4%) (90.8%)، وهايتي (بانخفاض 35.5%)... وتتقلب بعض البلدان بين هاتين المجموعتين، أي أنها ولا يمكن وصفها بأنها مفتوحة أو مغلقة، فهي تنمو بمعدلات مختلفة، مثل الصين (من المتوقع أن تنمو بنسبة 391.6%) والهند (103.2%) وفنزويلا (بانخفاض 17.3%). (هايزو هوانغ ، 2002)

ولتحقيق الاستقرار المالي، تحتاج البلدان إلى أنظمة مالية عميقة ومنسقة ومرنة، ويجب عليها معالجة نقاط الضعف في أنظمتها التي تعرضها لخطر الصدمات. وقد كثف صندوق النقد الدولي عمله على تعزيز القطاع المالي والحفاظ على الاستقرار المالي كجزء من الجهود الدولية ويتبع منهجيات محددة. ثلاثة فروع:

مساعدة البلدان الأعضاء على إجراء تقييم شامل لمستويات المخاطر واحتياجات التنمية التي يواجهها القطاع المالي.

تعزيز عمليات المراقبة والتحليل ووضع المبادئ التوجيهية في القطاع المالي.

تحسين الشفافية والنزاهة ومساعدة البلدان على بناء مؤسسات قوية.

وتتحقق العولمة المالية من خلال تجربة الدول الصناعية المنفتحة تجارياً ومالياً في تحفيز النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويمكن القول إن النتائج الإيجابية تظهر على المدى الطويل، وليس على المدى القصير، حيث تكون المخاطر عالية والمخاطر عالية. وكما تشير الإحصائيات، فإن التضحيات الاجتماعية تكون كبيرة على المدى القصير ولكنها تتضاءل بمرور الوقت.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- لقد أصبحت العولمة أمراً لا مفر منه، فرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، بكافة أشكاله السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية

2- نتيجة التقدم التكنولوجي هو التدفق الأسرع للأموال محليا ودوليا، وهو ما يعود بفائدة أساسية على البلدان النامية.

3- كيفية توجيه الاستثمار الرأسمالي إلى هذه الدول للمساعدة في تحقيق نمو أعلى ومستويات معيشية أعلى وخلق فرص تمويل وعمل جديدة دون زيادة الديون الخارجية.

4- إن الانعكاس المفاجئ في اتجاه العملة يمكن أن يهدد الاستقرار المالي الوطني لهذه الدول، وهذا هو الحال مع الأزمات والصدمات المالية المكلفة في البلدان النامية.

التوصيات

1- - الاستجابة بمرونة للعولمة المالية واتخاذ التدابير المناسبة والضرورية،

تحقيق فوائدها وتعظيم فوائدها

2- بناء نظام مالي قوي وعميق، وتحسين كفاءته، وإدارته بما يتوافق مع السياسات الاقتصادية السليمة مخاطر تجارية ومالية جيدة

3-إدخال التكنولوجيا الحديثة لمساعدة الأنشطة المالية

4- وضع تشريعات وقوانين صارمة تحكم أنشطة الأسواق المالية

المصادر والمراجع

1 - صلاح سالم، "العولمة والطريق الثالث"، بحث للسيد ياسين، مجلة شؤون عربية، العدد 107، سبتمبر 2001، ص 230.

2 - سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، جامعة حلوان، القاهرة، 2001، ص 312.

3- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.، مرجع سبق ذكره، ص 36.

4- سمير المقدسي، "التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن 21"، مجلة شؤون عربية، سبتمبر 2000، العدد 103، ص 113.

5- حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص89

6- هايزو هوانغ، الاستقرار النالي في اطار التمويل العالمي، مجلة التمويل و التنمية،مارس2002، ص 13

7- محمد صفوت قابل،الدول النامية و العولمة، الدار الجامعية، القاهرة 2004/2003 ص 147

8- هايزو هوانغ و سن كال واجيد ، الاستقرار المالي في اطار التمويل العالمي مجلة التمويل والتنمية ، مارس 2002 ص14

سوق العمل في العراق
(رؤية تحليلية من منظور الاستدامة)

أ.م.د. شيماء رشيد محيسن أ.م.د. زياد عزالدين طه ا.م.د. علياء حسين خلف
جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد جامعة ديالى /كلية الادارة والاقتصاد
shayma.r@uokerbala.edu.iq ziad2015@ty.edu.iq aliaeco@uodiyala.edu.iq

ملخص :

يتسم سوق العمل في العراق بهيمنة واضحة للقطاع العام في ظل ريعية الاقتصاد ومحدودية دور القطاع الخاص، وتزامن مع هذا الواقع نمو سكاني يتجاوز 2.5% سنوياً أثر بشكل مباشر بزيادة نسبة البطالة، لاسيما بين فئة الشباب وتحديدا فئة الاناث، وعلى الرغم من ان الهرم السكاني في العراق يوصف بالفتي، الا ان هذا الواقع يشكل تحدياً امام استدامة هذا المورد البشري وتوظيفه تنموياً .

Abstract

The labor market in Iraq is characterized by a clear dominance of the public sector in light of the rentier economy and the limited role of the private sector. This reality coincided with population growth exceeding 2.5% annually, which directly affected the increase in the unemployment rate, especially among the youth, specifically females, and despite the fact that the population pyramid is in Iraq is described as young, but this reality poses a challenge to the sustainability of this human resource and its development use.

المقدمة :

يُعد سوق العمل عنصر أساسي في الاقتصاد، وله أهمية كبيرة في المجتمع لأنه يرتبط بأسواق راس المال والسلع والخدمات، واي اختلال فيه يؤدي الى انخفاض التوظيف والنمو الاقتصادي، مقابل عالم يشهد تغيرات وتطورات سريعة تؤدي الى توسيع مجال النشاط البشري لذا يجب وضع استراتيجيات ملائمة للاقتصاد العراقي تواكب التطورات الحديثة وبالتالي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث :

هنالك تشوهات واضحة لسوق العمل في العراق بحاجة الى اصلاح مستويات التعليم والتدريب التقني والمهني بما يعزز من كفاءة المدخلات من جهة، والى تنويع الهيكل الاقتصادي من جهة ثانية بهدف استدامة المورد البشري .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في انه يركز على سوق العمل ودوره في تحقيق الهدف الثامن من اهداف التنمية المستدامة ويتضمن رفع كفاءة الإنتاجية، وتنمية اقتصادية مستدامة والعمل اللائق للجميع .

فرضية البحث :

تتمثل في ان لسوق العمل دور مهم في تعزيز وتحقيق اهداف التنمية المستدامة بالتركيز على فئة الشباب فتنخفض نسبة البطالة في الاقتصاد العراقي .

هدف البحث :

يهدف الى تقديم نظرة عامة عن سوق العمل والإنتاجية في العراق وتقديم استراتيجيات ورؤية تساعد في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 .

منهجية البحث :

يقوم البحث على منهج التحليل الوصفي بالاعتماد على احصائيات مجدولة لمؤشرات سوق العمل في العراق، وصولاً الى استنتاجات وتوصيات تتعاطى مع الواقع وصولا الى الاستدامة .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث :

الأول: الملامح العامة للواقعين الديموغرافي والاقتصادي في العراق : يشكل هذا البحث تحليل للمؤشرات السكانية والاقتصادية في العراق وصولاً الى تمهيد عام لمفهوم سوق العمل .

الثاني: تحليل سوق العمل في العراق : يتم في هذا البحث بيان طبيعة التركيبة الوظيفية لسوق العمل في العراق وفقاً للواقع والمأمول .

الثالث : الفرص المتاحة لاستدامة سوق العمل في العراق : يعبر هذا المبحث عن رؤية استنتاجية لاستدامة سوق العمل وفقا الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول

الملامح العامة للواقعين الديموغرافي والاقتصادي في العراق

يشكل هذا البحث تحليل للمؤشرات السكانية والاقتصادية في العراق وصولاً الى تمهيد عام لمفهوم سوق العمل :

أولاً : تحليل المؤشرات السكانية في العراق :

أدى النمو السكاني وما يصاحبه من توسع حضري متزايد وغير مخطط في العراق الى ظهور مجموعة متنوعة من التحديات، فقد ازدادت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في احياء فقيرة زيادة حادة، وكذلك التلوث الحضري، وكلاهما يتجاوزان المتوسط العاملي، وهذه الزيادة توسع من مساحة التحديات لتأمين الحياة العملية للسكان، ونظم النقل والمدن والمجتمعات المستدامة، وإدارة النفايات

لقد شهد العراق منذ أربعة عقود سلسلة من ازمات الجوع والحروب، استقطبت الكثير من سكان العراق وأجبرت على تحركات سكانية كبيرة فعلية في بعض المناطق، حيث تغيرت التركيبة الديمغرافية والسكانية للعراق، وفيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها العراق من حيث الاستقرار وفرص العمل والتنمية، فإن التقرير التشخيصي للبنك الدولي يلخص الوضع الحالي على النحو التالي، أن التحديات البشرية والبنيوية والطويلة الأجل التي تواجه العراق لها أسباب أخرى بالغة الاهمية وتتمثل بالآتي: (مصطفى ، 2022 : 6 - 7)،

إن التركيبة الديمغرافية، والضغط السكاني، والتغييرات الناجمة عن ذلك في البناء الاجتماعي والاقتصادي في العراق هي أساس تشكل العديد من المشاكل البنيوية الحالية، على الرغم من أن الكثير من التحليل الخاص بالعراق شأنه شأن الكثير من التحليل للدول الاخرى وخاصة العربية يتجاهل هذه القوى أو يقلل من شأنها، حيث هنالك تجاهل للقوة الهائلة للنمو السكاني، ومدى تأثير الضغوط السكانية على تسبب مشاكل اليوم والمتمثل ابرزها بالبطالة والتأثير على سوق العمل في العراق، وضرورة أن يأخذ في الاعتبار أي جهد لتحقيق استقرار سوق العمل ومحاربة أو معالجة البطالة لتحقيق التنمية، لأن هذا النمو السكاني يمثل تحديا جديا في وجه التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر وخفض البطالة لا سيما بين الشباب، فضلاً عن الضغط على الموارد والخدمات العامة والتحضر المفرط وتفاقم مشكلة السكن العشوائي.

2- الهبة الديموغرافية :

لعل أبرز سمات النمو السكاني في العراق هي الفئة العمرية المتمثلة بالشباب بالرغم من أن عدد كبار السن في العراق والمتقاعدين آخذ في الازدياد أيضا، حيث تشير بعض الدراسات أن مؤشر متوسط العمر في العراق هو من بين الابرز في العالم، موزع بين الفئات العمرية وحسب النسبة لكل فئة على النحو الآتي : (الحجيمي ، 2023 : 177 – 178)،

* من 1 الى 14 سنة 39.88 %
* من 15 الى 24 سنة 19.07 %
* من 25 الى 54 سنة 33.7 %
* من 55 الى 64 سنة 3.96 %

من جانب آخر تشير المؤشرات الديموغرافية الى المستوى المتسارع للنمو السكاني في العديد من البلدان النامية وخاصة في العراق، حيث يستمر الارتفاع في معدلات الخصوبة الذي ينعكس على نسبة السكان من

الشباب، والسرعة الكبيرة التي تنمو بها القوى العاملة في معظم تلك البلدان (ومن المتوقع ان يستمر النمو أكثر)، حيث فشلت الحكومات ولعقود طويلة في توفير فرص العمل وتلبيةً احتياجات شبابها والسكان عموماً وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي،

من جانب مقابل تشير تقديرات النمو السكاني أن العراق شهد أعلى معدلات نمو للسكان بين بلدان المنطقة، حيث تضاعف سكان العراق بما يعادل الـ (7.4) مرة خلال المدة ما بين (1950) الى (2015) مقارنةً بعدد من بلدان المنطقة التي تتسم هي الاخرى بارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني، على الرغم من الحروب والمجاعات والازمات التي حصلت خلال هذه المدة الزمنية، وفي ادناه يمكن تفصيل هذه المستويات وتوضيح وضع العراق من ذلك وكما يأتي : (مصطفى ، 2022 : 7 - 8) :

الجدول (1)

معدل تضاعف النمو السكاني للعراق وبعض الدول خلال المدة (1950 - 2015)

ت	الدولة	معدل تضاعف النمو الكاني
1	العراق	7.4 مرة
2	ليبيا	6.8 مرة
3	اليمن	5.7 مرة
4	ايران	5.0 مرة
5	مصر	4.7 مرة
6	تونس	3.2 مرة

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية شهدت بعض الدول ومنها العراق زيادة كبيرة في عدد سكانها من الشباب، وأدى ذلك الضغط السكاني الى بطالة كبيرة لدى الشباب والى كثافة شديدة في المدن وتزايد الخوف من المستقبل في تأمين فرص العمل اللائق في القطاع العام أو في المشاريع المملوكة للدولة واستمرار التدهور في تقديم خدمات البنى التحتية، من جانب مقابل ان استثمار هذه الهبة الديموغرافية سيؤدي بلا شك الى آثار إيجابية تساعد في تحقيق مستوى أعلى من التنمية البشرية لا سيما الفئات العمرية الشبابية، ومن المعروف ان الاستثمار المبكر لهذه الفئة تحديداً له مردود يرفع مستوى التنمية البشرية وبالتالي الارتقاء في جودة نوعية الحياة واستدامتها،

أولاً : تحليل المؤشرات الاقتصادية في العراق :

1- التشغيل – البطالة (سوق العمل) :

ما يزال سوق العمل العراقي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة لا سيما بين الجامعين على الرغم من الجهود المبذولة اتجاه توفير فرص العمل، حيث تم تكريس الجهود في محاولة توفير الحكومة للعديد من الوظائف في الصناعات والمؤسسات المملوكة للدولة، في المقابل اضطر العديد من المواطنين إلى الحصول على وظائف في القطاع الخاص توفر الحد الادنى من الدخل، ومع ذلك وجد أن متوسط مستوى البطالة بين الشباب يصل الى (30 %)

2- واقع أهم المؤشرات الاقتصادية (GDP ، متوسط نصيب الفرد من الـ GDP) :

نظراً للواقع الذي تعيشه البلدان النامية عموما والعراق على وجه الخصوص، يلاحظ أن هناك تراجع واضح في أغلب مؤشرات التنمية المستدامة والتي يعول عليها كثيراً افراد المجتمع، والمتمثل أهمها بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الـ (GDP)، حيث يعتبر هذين المؤشرين من أبرز المعايير شمولاً لقياس مجمل ما يكون عليه وضع الدولة الاقتصادي، اذ أن الناتج المحلي الاجمالي يعد أهم المؤشرات في قياس مستوى النشاط الاقتصادي لأية بلد، كما أن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مهم ويستخدم لقياس متانة الاقتصاد وتقييم الاداء ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية على العدد الكلي للسكان للبلد المعني، وأن هذا المؤشر أي متوسط نصيب الفرد يفقد أهميته كلما كبرت نسبة السكان الذين يبعد دخلهم الفعلي عنه كثيراً، وهذا ما يعاني منه العراق تحديداً بسبب واقعه السكاني الذي اشرنا أليه سابقاً حيث تطغي عليه تفاقم مشكلة غلبة النمو السكاني على النمو الاقتصادي بمعنى نمو الناتج المحلي الاجمالي بالتالي تراجع وانخفاض في متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما نطلق عليه بالفجوة السكانية أو الاقتصادية، (الشكري ، 2022 : ص 6)،

المبحث الثاني

تحليل اداء سوق العمل في العراق

سيتم في هذا المبحث بيان طبيعة التركيبة الوظيفية لسوق العمل واداءه، اذا توجد مجموعة من المؤشرات لبيان كفاءة وأداء سوق العمل:

أولاً: مؤشرات عرض العمل /تُعتمد هذه المؤشرات لإعطاء صورة شاملة عن سوق العمل في العراق وتقيمه وهي كألاتي:

حجم السكان وتركيبه العمري

لابد من النظر في مشاكل سوق العمل في الدول النامية ومنها العراق على وجه الخصوص ضمن سياق العمالة العالمي، ان سوق العمل في العراق يتميز بارتفاع نسبة العاملين من الذكور نسبة الى مشاركة منخفضة من الإناث وهو أمر لا يختلف فيه عن الدول المجاورة، ومن ابرز الخصائص المميزة لسوق العمل العراقية هو ارتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة لارتفاع

معدل نمو السكان والقوى العاملة يقابله تباطؤ نمو الطلب على العمل، والذي هو ناجم عن عدة عوامل مثلاً قلة التخصيصات المالية المعدة لأغراض الاستثمار الناتجة عن اسباب غير اقتصادية تسمى بالأسباب الخارجية،

وعموما تتسم القوى العاملة في العراق بانخفاض نسبتها إلى إجمالي السكان رغم نموها السريع وتدني مستوى الإنتاجية بسبب قصور مستويات التدريب المهني وعدم مواكبة مخرجات التعليم مع التغيرات والتطورات العالمية والتكنولوجية وحاجة الاقتصاد بشكل عام في العراق، لذلك يمكن تشخيص أبرز الخصائص المميزة لسوق العمل العراقي بأنه يعاني من ارتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة ارتفاع نمو السكان والقوة العاملة في ظل تباطء نمو الطلب عن العمل الناجم من عدة عوامل منها ضعف المعدلات الاستثمارية وبالتالي ضعف القدرة على خلق فرص للعمل وتواضع مستويات الانتاج وكفاءة الادارة مما يترتب عليه استفحال مشكلة البطالة بين الشباب المتعلمين، فقط طالت هذه الظاهرة في السنوات الاخيرة حتى خريجي الجامعات والمعاهد العليا بشكل متزايد وكذلك زيادة العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بسبب ظاهرة الهجرة المتزايدة من الريف الى المدن، فضلا عن عدم توفر البيانات الكافية والدقيقة حولة هذه الظاهر مما يجعل من الصعب تحديد حجمها والوقوف على نتائج الجهود المبذولة لمعالجتها، وعموما تتسم القوى العاملة في العراق بانخفاض نسبتها الى اجمالي السكان رغم نموها السريع وتدني مستوى انتاجياتها بسبب قصور مستويات التعليم والتدريب المهني وكذلك تواضع مساهمة المرأة فيها وزيادة تشغيل الاحداث بخاصة المناطق الريفية فضلا عن ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة، ويحتل القطاع العام ثقلا كبيرا في استخدام العمالة،

جدول(2) حجم السكان حسب الجنس للمدة (2003-2020) مليون نسمة

السنوات	اجمالي السكان	الاناث	الذكور
2003	26340	13124	13216
2004	27139	13510	13629
2005	27963	13908	14055
2006	28810	14317	14493
2007	29682	14639	14943
2008	31895	15837	16058
2009	31664	15754	15910
2010	32490	16561	16561
2011	33338	16985	16985

2012	34208	17420	17420
2013	35096	17864	17864
2014	36005	18319	18319
2015	35213	17790	17790
2016	36169	18273	18273
2017	37140	18764	18764
2018	38124	19261	19261
2019	39127	19768	19768
2020	40374	19470	19571

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء المؤشرات السكانية لسنوات مختلفة .

قد ادت هذه الخصائص ومجموعة أخرى من العوامل الى اختلال التوازن بين العرض والطلب الكلي والقطاعي للعمالة في العراق وندرة كثيرة في الاختصاصات ذات المهارات المتطورة الفنية والادارية مع سوء استخدام المهارات المتاحة في الوقت ذاته، لذلك فأن خصائص أو مشاكل سوق العمل العراقي والتحديات التي تواجهه تعد من أبرزها هي تدني الطلب على العمل مقارنة بالعرض، كذلك ساهم في بروز وتفاقم البطالة والتي تعد هدرا في الموارد البشرية والاستثمارية ناهيك عن أثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية وقد ساهم في تعميق هذه المشكلة النمو العالي للسكان وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، (العاني ، 2010 : 142 – 143)،

جدول (3)

السكان حسب الفئات العمرية في العراق للمدة (2003 – 2019) نسبة مئوية

السنوات	تحت سن 14	15 - 64	64 فأكثر
2003	43.4	53.8	2.8
2004	43.3	53.9	2.8
2005	43.1	54.1	2.8
2006	41.1	54.1	2.8
2007	41.1	54.1	2.8

2008	41	54.6	2.9
2009	39.6	54.3	3.3
2010	39.6	56.1	3.2
2011	39.9	57.1	2.9
2012	39.4	57.2	2.9
2013	39.1	57.2	2.8
2014	40.4	57.6	2.9
2015	40.4	56.4	2.9
2016	40.4	56.4	3.0
2017	40.4	56.4	3.0
2018	40.4	56.4	3.0
2019	40.4	56.4	3.0
2020	40.4	56.4	3.0

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات أحوال المعيشة في العراق لسنوات مختلفة .

نلاحظ من جدول (3) ارتفاع نسبة السكان في سن العمل للفئة العمرية 15 - 64 حيث بلغت 56.4% من مجموع السكان عام 2019 وهذا يعني زيادة السكان النشطين اقتصاديا وهي تمثل عرض قوة العمل وبلغت نسبة السكان الذي دون سن 15 نحو 40.4%، والسكان الذي أعمارهم من 63عام فاكثر يشكلون نسبة 3.0% وكلا هاتين الفئتين تشكل نسبة المعالين من السكان وتقع مسؤوليتها على الفئة المنتجة مما يشكل ضغوطا على الموارد الاقتصادية وتخصص اغلبها للجانب الاستهلاكي على حساب الاستثمار ويؤثر على التنمية المستدامة .

جدول (4)

مؤشر معدل المشاركة حسب المهارة والكفاءة لسنوات مختارة

السنوات التحصيل الدراسي	2012	2014	2018

امي	26.3	23.1	14.6
يقرأ ويكتب	42.2	41.0	13.5
ابتدائي	45.0	45.9	10.4
متوسط	35.0	33.7	14.2
اعدادي	44.6	46.3	10.9
دبلوم	80.7	80.1	16.0
بكالوريوس	43.0	63.7	20.2

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات أحوال المعيشة في العراق لسنوات مختلفة .

نلاحظ من جدول (4) وجود قوى عمل مختلفة في المهارات، ويتبين ان الافراد الحاصلين على درجة دبلوم يشكلون اعلى نسبة بلغت 80.7% عام 2012، اما الاميون بلغت نسبتهم 14.6% للعام 2018 وهي اعلى نسبة مقارنة بالمؤهلات الأخرى باستثناء الدبلوم والبكالوريوس نتيجة الفساد المالي والإداري،

مخطط (1) مؤشر معدل المشاركة حسب المهارة والكفاءة لسنوات مختارة

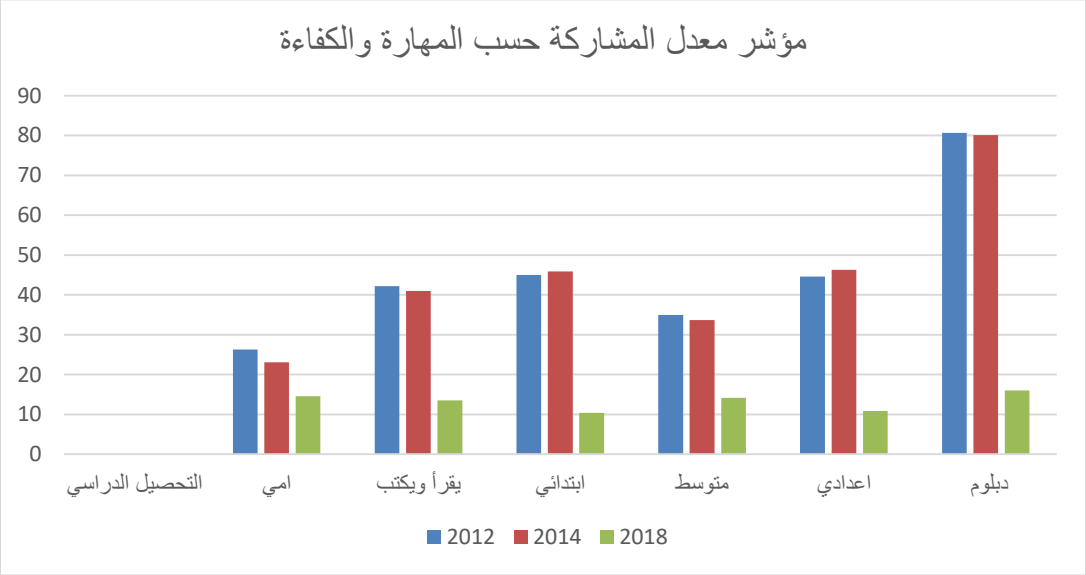

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (4)

ثانيا: مؤشرات الطلب على العمل/ وتتضمن ما يأتي :

معدل التشغيل

معدل النشاط الاقتصادي

المبحث الثالث

الفرص المتاحة لاستدامة سوق العمل في العراق

يعبر هذا المبحث عن رؤية استنتاجية لاستدامة سوق العمل وفقا الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية وكما يأتي : (https://www.unescwa.org) :

تمتلك الزراعة القدرة على الإسهام بشكل كبير في التوظيف في العراق، ولكنها تتأثر بانخفاض إنتاجية المَزارع، وضعف سلاسل القيمة، والبيئة الصعبة للأعمال التجارية. لمعالجة ذلك، لذلك أطلق الاتحاد الأوروبي مشروعًا قيمته (22.5) مليون يورو بعنوان "تعزيز سلاسل القيمة للزراعة والأغذية الزراعية وتحسين السياسات التجارية (SAAVI)، حيث يقوم بتنفيذ هذا المشروع على مدى خمس سنوات مركز التجارة الدولية (ITC)(16) بالتعاون الوثيق مع حكومة العراق وشركاء محليين آخرين،

كما يسعى مشروع SAAVI إلى تعزيز القدرة التنافسية للزراعة والأنشطة ذات الصلة وتحسين السياسات التجارية في العراق، حيث سيتصدى المشروع للتحديات القائمة على مستوى المَزارع والشركات، ويعزز سلاسل القيمة في قطاع الزراعة، وسيتم ذلك من خلال إدخال استراتيجيات جديدة للإنتاج، وتدريب المزارعين على تنويع المنتجات للأسواق المحلية، لذلك سيطور المشروع من قدرات المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، ويوسّع قاعدة المعارف والمهارات للشباب بما في ذلك من خلال التدريب على مهارات ريادة الأعمال وإدارتها، بالتالي سيعزز المشروع أيضاً برامج المهارات الفنية والمهنية لتتوافق بشكل أفضل مع احتياجات القطاع الخاص وتوفير أكثر لفرص العمل،

كما سيقدم الدعم لواضعي السياسات والمؤسسات الرئيسية المشاركة في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية وصياغة السياسات والتنسيق، وهذا ما سيساعد العراق على عضوية منظمة التجارة العالمية من خلال استكمال السياسات الداخلية والإصلاحات لتحديث بيئة الأعمال وتحقيق الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، نظراً لكون عملية التفاوض من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عملية فريدة لكل بلد، ستساعد أنشطة المشروع المسؤولين في جميع مراحل العملية،

تمتلك سلاسل القيمة الزراعية التي تم التحدث عنها اعلاه القدرة على توفير العمل اللائق للعديد من الشباب العراقي من الرجال والنساء، في الوقت نفسه سيدعم المشروع الحكومة العراقية أثناء تطويرها

(16) مركز التجارة الدولية (ITC) هو وكالة التنمية الوحيدة المكرسة بالكامل لدعم تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs.)

لسياساتها التجارية وتقدُّمها نحو انضمام البلاد إلى منظمة التجارة العالمية والذي يمثل عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل،

تقول المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية السيدة باميلا كوك - هاملتون "يلتزم مركز التجارة الدولية بمساعدة الحكومة والشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في العراق لزيادة القدرة التنافسية وتنويع الاقتصاد، وسنستخدم خبراتنا في تصميم الاستراتيجيات وتطوير سلاسل القيمة لدعم الشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في العراق لتحقيق أفضل إمكاناتها في خلق فرص العمل وتوليد الدخل، وسنعمل جنبًا إلى جنب مع شركائنا لتعزيز الزراعة وسلاسل القيمة للأغذية الزراعية، ودعم تدخلات السياسات التجارية المتوافقة مع أولويات الحكومة" وهذا ما سيؤدي الى إطلاق إمكانات قطاع الزراعة في البلاد وبالتالي خلق فرص للعمل للشباب، وخاصةً أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، يمثّل المشروع جزءًا من نهج الاتحاد الأوروبي الشامل لخلق فرص العمل، وتطوير القطاع الخاص، والنهوض بالأعمال التجارية الزراعية من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي والإصلاح وخلق فرص العمل في سوق العمل في العراق،

الاستنتاجات

السوق العراقي يتسم بضعف البنى التحتية مما انعكس على انخفاض الاستثمارات وتدني القدرة التنافسية.

عدم الاستقرار الأمني أدى الى هجرة الكفاءات خارج البلاد أدى الى انخفاض الكفاءة التنافسية لسوق العمل في العراق

ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين الشباب لان مخرجات العملية التعليمية غير متوافقة مع متطلبات سوق العمل

يتصف سوق العمل العراقي بتركيبة سكانية فتية وهذا عامل إيجابي لإمكانية تطوير سوق العمل.

التوصيات

1.زيادة النسبة المخصصة للتدريب الأساسي والمستمر لطالبي العمل خاصة للمستويات الضعيفة.

2. تفعيل القوانين التي تعزز العدالة الاجتماعية وتضمن حقوق المشاركة في سوق العمل.

3. اعتماد سياسات وبرامج تدريبية تنسجم مع متطلبات سوق العمل مما يؤدي الى سهولة دخول الشباب الخريجين لسوق العمل.

4. تطوير المؤسسات والوزارات التعليمية عن طريق زيادة نسبة الانفاق على التعليم خصوصا في جانب البحث والتطوير والابتكار.

المصادر :

1- مصطفى ، عدنان ياسين ، التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق ، ورقة عمل أعدت بتاريخ 2 \ 5 \ 2022 ، منظمة العمل الدولية .

2- الحجيمي ، سهيلة عبد الزهرة ، شاهين ، اميرة خلف لفتة ، سامي ، عامر ، ظاهرة الهبة الديموغرافية وهدر راس المال البشري في العراق دراسة تحليلية لتحديات التنمية ، مجلة الكنوز العلمية ،المجلد 7 ، العدد 1 ، 2023 .

3- الشكري ، عبد العظيم عبد الواحد ، و عبد الرضا ، رباب عبد الامير ، العلاقة بين النمو السكاني وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق للمدة (2018 – 1990) ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 64 ، الجزء 1 ، اذار 2022 .

4- العاني ، ثائر محمود، والناصح ، احمد كامل ، التنافسية الجديدة وإعادة هيكلة سوق العمل العراقية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد الثاني والثمانون ، 2010

5. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، إحصاءات أحوال المعيشة في العراق لسنوات مختلفة.

دور الطاقة المتجددة في خضرنة الاقتصاد العراقي والاثار المتوقعة على الوظائف الخضراء: مقاربة مفاهيمية

ا.د.حيدر نعمة بخيت-جامعة الكوفة/كلية الإدارة والاقتصاد heider.nima@uokufa.edu.iraq	**ا.م.د. نوار محمد ال رهمه** جامعة كلشيم- كلية ادارة الاعمال-تركيا dr.nawar@gelisim.edu.tr	**أ.زينب عزيز** صاحب- شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع النجف الاشرف Zaziz6203@gmail.com

المستخلص

في الوقت الذي يعاني فيه العراق من مشاكل بيئية واقتصادية متعددة، فان العراق يعد ضمن الدول الخمس الأكثر عرضة لتغير المناخ والتصحر في العالم، اذ يعاني من نقص المياه وانخفاض انتاج الغذاء وارتفاع درجات الحرارة اكثر من معدلاتها الاعتيادية، وتلوث الهواء نتيجة ارتفاع نسب الكربون. لذا فان هذه المشاكل البيئية تحتم على العراق البدء باتخاذ خطوات ملموسة وسياسات واضحة نحو التحول باتجاه خضرنة الاقتصاد Greening the economy، لما لها من اثار مهمة على الحد من المشاكل البيئية والاقتصادية وهي تنطبق مع اجندة التنمية المستدامة 2015-2030. سيترتب على الخضرنة ظهور الوظائف الخضراء green jobs التي تعمل على الاستدامة البيئية في سوق العمل، والمحافظة على نوعية البيئة او استرجاعها الى حالتها الطبيعية قبل التلوث، سواء كانت هذه الوظائف في القطاع الصناعي او الزراعي او الخدمي. و تلعب الطاقة المتجددةRenewable energy دورا كبيرا في التحول باتجاه الخضرنة، كونها تحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة من احتراق الوقود الأحفوري، وتعمل على خضرنة المنشآت التي تعد الأساس لخضرنة الاقتصاد وخلق الوظائف الخضراء، من خلال اعتمادها على نسب كبيرة من الطاقة المتجددة التي تتميز بكونها طاقة نظيفة ومستدامة وصديقة للبيئة.

وقد توصل البحث الى نتائج متعددة أهمها افتقار العراق الى السياسات الواضحة واللوائح التي ممكن من خلالها الانتقال الى خضرنة الاقتصاد وخلق الوظائف الخضراء. و في الوضع الحالي فان العراق لايمتلك التمويل الكافي ولا المدربين أو المهارات اللازمة للانتقال الى خضرنة الاقتصاد والوظائف الخضراء. لذا يتحتم على العراق توفير التمويل الكافي من خلال اشراك القطاع الخاص والمنظمات الدولية في التحول نحو الخضرنة.

الكلمات المفتاحية (الطاقة المتجددة، خضرنة الاقتصاد، الوظائف الخضراء، الاقتصاد العراقي)

The role of renewable energy in greening the Iraqi economy and the expected effects on green jobs: Conceptual approach

Abstract

At a time when Iraq is suffering from multiple environmental and economic problems, Iraq is among the five countries most vulnerable to climate change and

desertification in the world, as it suffers from water shortages, low food production, higher temperatures than normal levels, and air pollution as a result of high carbon levels. Therefore, these environmental problems necessitate Iraq to begin taking concrete steps and clear policies towards shifting towards greening the economy, because of their important effects on reducing environmental and economic problems, and they are in line with the Sustainable Development Agenda 2015-2030. Greening will result in the emergence of green jobs that work on environmental sustainability in the labor market, and preserve the quality of the environment or restore it to its natural state before pollution, whether these jobs are in the industrial, agricultural, or service sector. Renewable energy plays a major role in the transition towards greening, as it limits carbon dioxide emissions resulting from the combustion of fossil fuels, and works to green facilities, which are the basis for greening the economy and creating green jobs, by relying on large proportions of renewable energy, which is characterized by being Clean, sustainable and environmentally friendly energy.

The research reached multiple results, the most important of which is Iraq's lack of clear policies and regulations through which it is possible to transition to a green economy and create green jobs. In the current situation, Iraq does not have sufficient funding, trainers, or skills necessary to move to a green economy and green jobs. Therefore, it is imperative for Iraq to provide sufficient funding by involving the private sector and international organizations in the transition towards greening.

Keywords (renewable energy, greening the economy, green jobs, the Iraqi economy)

المقدمة

في الوقت الذي يعاني فيه العراق من مشاكل بيئية واقتصادية متعددة، كونه يعد ضمن الدول الخمس الأكثر عرضة لتغير المناخ والتصحر في العالم، اذ يعاني العراق من نقص في المياه وانخفاض انتاج الغذاء وارتفاع درجات الحرارة اكثر من معدلاتها الطبيعية، وتلوث الهواء نتيجة ارتفاع نسب الكربون الناجمة عن حرق الوقود الاحفوري. لذا فان هذه المشاكل البيئية تحتم على العراق البدء باتخاذ خطوات ملموسة وسياسات واضحة نحو التحول باتجاه خضرنة الاقتصاد Greening the economy، لما لها من اثار مهمة على الحد من المشاكل البيئية والاقتصادية وهي تنطبق مع اجندة التنمية المستدامة 2015-2030.

ان خضرنة الاقتصاد العراقي سيترتب عليها ظهور الوظائف الخضراء green jobs التي تعمل على الاستدامة البيئية في سوق العمل، والمحافظة على نوعية البيئة او استرجاعها الى حالتها الطبيعية قبل التلوث، سواء كانت هذه الوظائف في القطاع الصناعي او الزراعي او الخدمي. و تلعب الطاقة المتجددة Renewable energy دورا كبيرا في التحول باتجاه الخضرنة، كونها تحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة من احتراق الوقود الأحفوري، وتعمل على خضرنة المنشآت التي تعد الأساس لخضرنة الاقتصاد وخلق الوظائف الخضراء، من خلال اعتمادها على نسب كبيرة من الطاقة المتجددة التي تتميز بكونها طاقة نظيفة ومستدامة وصديقة للبيئة.

هدف البحث: يستهدف البحث التعريف بالطاقة المتجددة ودورها في تحول الاقتصاد العراقي نحو الخضرنة وسبل خلق الوظائف الخضراء.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:

هل خضرنة الاقتصاد العراقي وخلق الوظائف الخضراء كفيلة بالحد من المشاكل البيئية التي يعاني منها العراق؟

هل ممكن ان تلعب الطاقة المتجددة دورا كبيرا في خضرنة الاقتصاد العراقي؟

هل لدى العراق الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بالشروع نحو الخضرنة.

هل توجد في العراق السياسات والقوانين واللوائح اللازمة للخضرنة وخلق الوظائف الخضراء.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها تلعب الطاقة المتجددة دورا كبيرا في التحول نحو خضرنة الاقتصاد وخلق الوظائف الخضراء.

منهجية البحث: اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي والمنهج الاستنباطي في التوصل الى نتائج البحث.

هيكلية البحث: انسجاما مع مشكلة البحث وفرضيته قسم الى أربعة محاور رئيسية فضلا عن مقدمة تضمنت المنهجية العلمية المتبعة في البحث. تضمن المحور الأول مفهوم الطاقة المتجددة وأنواعها، والمبحث الثاني تناول ماهية خضرنة الاقتصاد والوظائف الخضراء، اما المحور الثالث فقد استعرض مشاكل الاقتصاد العراقي البيئية وسبل خضرنته، والمحور الأخير خصص الى الاثار المتوقعة على الوظائف الخضراء وتحدياتها في العراق. وقد اختتم البحث بعدد من النتائج والتوصيات المتعلقة بموضوعة البحث.

المحور الأول

مفهوم الطاقة المتجددة وانواعها

في الأدبيات العلمية ومنذ أوائل القرن العشرين تم استخدام مصطلح الطاقة المتجددة Renewable energy على النقيض من مصادر الوقود الأحفوري fossil fuel المستنفدة، وقد ميزت بعض التحليلات المبكرة بين مصادر الطاقة المتجددة و التي لا تنضب، في إشارة إلى مصادر الطاقة الحيوانية والخشب على

أنها متجددة Renewable ، بينما صنفت طاقات الإشعاع الشمسي والرياح والمد والجزر والطاقة المائية على أنها لا تنضب inexhaustible . وقد كان سياق استخدام هذا المصطلح Renewable هو معارضة أو على الأقل توفير بديل لاعتماد المجتمع على الوقود الأحفوري، لذلك ليس من المستغرب بمكان أن تكون المناقشات حول الطاقة المتجددة أكثر شيوعًا خلال الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فقد ارتبطت الثقافة المضادة والحركات البيئية المبكرة في الستينيات من القرن الماضي بـ الطاقة المتجددة كبديل مفاهيمي لمصادر الطاقة الرئيسية المتصورة بانها طاقة غير إنسانية ومدمرة بيئيًا مثل الفحم والطاقة النووية، وقد اكتسب المصطلح معناه الحديث العديد من الدلالات السياسية الحالية خلال مناقشات الطاقة في السبعينيات من القرن الماضي17.

بينت مجموعة كبيرة من الدراسات أن هناك علاقة قوية بين تغير المناخ وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم إنتاجها من خلال إنتاج الطاقة واستهلاكها، وجذور هذه التغيرات تعود الى John Tyndall (1820-1893)، اذ بين تأثير الدفيئة greenhouse منذ عام 1859. ومع انطلاق التصنيع في القرن التاسع عشر كانت هناك أدلة لا لبس فيها على أن الوقود الأحفوري كان مرتبطًا بارتفاع درجات الحرارة العالمية18. لذا بدأ الاهتمام بالطاقة المتجددة يأخذ منحى مختلف من قبل أصحاب القرار والمهتمين بالجانب البيئي، وذلك كون الطاقة المتجددة تعد من اهم الطاقات النظيفة clean energy ، أي الطاقة التي تعد صديقة للبيئة وتستمد من الموارد الطبيعية، ولا ينجم عن استهلاكها ملوثات ممكن ان تكون ضارة للبيئة كغازات اول و ثاني أوكسيد الكاربون، والمتمثلة بالطاقة الشمسية solar وطاقة الرياح wind و الطاقة الكهرومائية hydropowerوالطاقة الحرارية الأرضية geothermal والطاقة الحيوية bioenergy ، اما الطاقة النووية nuclear فعلى الرغم من انها تعد من الطاقات النظيفة رغم حوادث الاشعاعات وصعوبة التخلص من النفايات النووية الا انها لاتعد من الطاقات المتجددة وذلك لاعتمادها على عنصر اليورانيوم الذي يوجد على شكل خزين ثابت غير قبل للتجديد19 .

لا يوجد جدال او اختلاف كبير حول مفهوم الطاقة المتجددة، اذ هناك اتفاق واسع على ما يعد طاقة متجددة. وهنالك العديد من التعاريف لهذه الطاقة منها: تعرف الوكالة الدولية للطاقة (IEA) الطاقة المتجددة بأنها الطاقة المشتقة من العمليات الطبيعية التي يتم تجديدها بمعدل أسرع من استهلاكها، وتعد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة المائية والكتلة الحيوية كأمثلة على الطاقة المتجددة20. يشمل الاتحاد الأوروبي طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية والمد والجزر والطاقة الحرارية

17 Atte Harjanne, Janne M. Korhonen, Abandoning the concept of renewable energy, Energy Policy, V.27, 2019, P.333-334.

18Unurjargal Nyambuu , Willi Semmler , Sustainable Macroeconomics, Climate Risks and Energy Transitions Dynamic Modeling, Empirics, and Policies, Springer, New York, 2023, P.1.

19 Dr. Vilma Mattila, and others, The Fifth Industrial Revolution: Enlightenment of 5ire towards Industry 5.0, International Journal of Creative Research Thoughts, Volume 10, Issue 8 August 2022, P.175.

20 IEA Renewable energy. [URL: https://www.iea.org/energy-system/renewables]. Accessed 15-8-2023.

الأرضية والوقود الحيوي والجزء المتجدد من النفايات كطاقة متجددة في حساباته الإحصائية، كما يتبع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنطق نفسه21 .

وعليه فان الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من المصادر التي تتجدد بشكل طبيعي ويمكن استخدامها دون استنزاف مواردها، وتعد مصادر الطاقة هذه مستدامة لأن لها تأثيرًا ضئيلًا على البيئة ويمكن أن تساعد في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة التي تساهم في تغير المناخ. أما أهم أشكال الشائعة الطاقة المتجددة فهي الاتي22:

الطاقة الشمسية Solar Energy : يتم توليد الطاقة الشمسية عن طريق التقاط ضوء الشمس وتحويله إلى كهرباء باستخدام الخلايا الكهروضوئية، أو باستخدام الأنظمة الحرارية الشمسية لإنتاج الحرارة. و تعد الألواح الشمسية الموجودة على أسطح المنازل ومزارع الطاقة الشمسية من التطبيقات الشائعة.

طاقة الرياح Wind Energy : تلتقط توربينات الرياح الطاقة الحركية للرياح وتحولها إلى كهرباء، وتُستخدم مزارع الرياح الموجودة في المناطق ذات الرياح القوية والمستمرة لتوليد الطاقة على نطاق واسع.

الطاقة الكهرومائية Hydropower : الطاقة الكهرومائية، المعروفة أيضًا باسم hydroelectric power تولد الكهرباء عن طريق تسخير طاقة المياه المتدفقة من السدود والشلالات والأنهار والتي يمكن من خلالها إنشاء محطات الطاقة الكهرومائية.

طاقة الكتلة الحيوية Biomass Energy : يتم إنتاج طاقة الكتلة الحيوية من المواد العضوية مثل الخشب والمخلفات الزراعية والنفايات الصلبة البلدية، يمكن حرق هذه المواد مباشرة أو تحويلها إلى وقود حيوي مثل الإيثانول والديزل الحيوي.

الطاقة الحرارية الأرضية Geothermal Energy : تستفيد الطاقة الحرارية الأرضية من الحرارة الداخلية للأرض عن طريق استخدام الماء الساخن وخزانات البخار الموجودة تحت السطح، تعمل محطات الطاقة الحرارية الأرضية على توليد الكهرباء وتوفير التدفئة والتبريد للمباني.

طاقة المد والجزر والأمواج Tidal and Wave Energy : يتم توليد طاقة المد والجزر من خلال جاذبية القمر والشمس على المد والجزر في البحار والمحيطات، بينما تعمل طاقة الأمواج على تسخير حركة أمواج المحيط. هذه المصادر تعد أقل شيوعًا الا ان لها إمكانات جيدة في المناطق الساحلية.

الطاقة الحرارية للمحيطات Ocean Thermal Energy: يستخدم تحويل الطاقة الحرارية للمحيطات Ocean thermal energy conversion (OTEC)من خلال الاختلافات في درجات الحرارة بين المياه

21 Atte Harjanne, Janne M. Korhonen, op cit, P.335.

22 د.احمد جاسم الياسري، د.حيدر نعمة بخيت، د.رائد صياد علي، اقتصاديات الطاقة، دار الضياء للنشر، النجف الاشرف، 2021 ، ص117-146.

السطحية الدافئة والمياه العميقة الباردة لإنتاج الكهرباء. وهذه تعد تقنية ناشئة ذات إمكانات مقبولة للمناطق الاستوائية وشبه الاستوائية .

الطاقة الهيدروجينية Hydrogen Energy : يمكن إنتاج الهيدروجين من خلال التحليل الكهربائي باستخدام الكهرباء المتجددة، ويمكن استخدامه كحامل للطاقة النظيفة في تطبيقات مختلفة، بما في ذلك خلايا الوقود للنقل وتوليد الكهرباء.

تعد مصادر الطاقة المتجددة ضرورية في التحول إلى نظام طاقة أكثر استدامة وصديقة للبيئة، لأنها تقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتساهم في التخفيف من تغير المناخ، ومن ثم فإن اعتمادها ودمجها في مزيج الطاقة العالمي أمر بالغ الأهمية لتحقيق مستقبل أكثر استدامة وخاليًا من الكربون .

وعلى الرغم من ان الطاقة المتجددة renewable energy استخدمت كمصدر رئيسي للطاقة منذ عدة قرون، إلا انه لوقت قريب فانها لا تشكل سوى نسبة صغيرة من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية في العالم، اذ بلغت حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية 1.6٪ في عام 2011،23 ارتفعت في عام 2019 الى 12.25% والتي تمثل مزيج من الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والأمواج والمد والجزر والوقود الحيوي، استمرت في الارتفاع لتصل في عام 2022 الى 14.21% من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية في العالم24 .

المحور الثاني

ماهية خضرنة الاقتصاد والوظائف الخضراء

أولا: مفهوم خضرنة الاقتصاد

يتم إنتاج ملوثات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل أساسي عن طريق احتراق الوقود الأحفوري. و وفقا لبيانات عام 2022 فأن الانبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة من استهلاك الفحم بلغت 243 مليون طن ومن النفط 268 مليون طن ومن الغاز 118 مليون طن، وبذلك فان مجمل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة من استهلاك الوقود الاحفوري بلغت 629 مليون طن25. لذلك تواجه معظم بلدان العالم مجموعة من التحديات البيئية، مثل تغير المناخ واستنزاف الموارد والتلوث، ولهذه التحديات آثار كبيرة على رفاهية سكانها واستدامة أنظمتها البيئية. وفيما يتعلق بتغير المناخ، تشهد الكثير من البلدان ارتفاع درجات

23Almas Heshmati , Shahrouz Abolhosseini and Jorn Altmann, The Development of Renewable Energy Sources and its Significance for the Environment, Springer, New York, 2015, P.13.

24 Renewable Energy: https://ourworldindata.org/renewable-energy

25International Energy Agenc, CO2 Emissions in 2022: CO2 Emissions in 2022 Growth in emissions lower than feared,2022 ,P.3.

الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة، وتشكل هذه التغييرات مخاطر على الزراعة والموارد المائية والصحة العامة، ويهدد ارتفاع مستويات سطح البحر أيضًا المناطق الساحلية، بما في ذلك المدن الكبرى26. لذا فقد ظهرت دعوات كثيرة من مدة زمنية طويلة نسبيا باتجاه خضرنة الاقتصاد والاتجاه نحو الاقتصاد الدائري Circular economy والابتعاد عن الاقتصاد الخطي Linear economy27.

يشير المدافعون عن هذا التحول إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا إلى أنه على الرغم من أنه قد يضع عبئًا ماليًا على الصناعات الملوثة ويتسبب في تحول في التوظيف عبر الصناعات والمناطق، إلا أنه سيؤدي إلى ظهور أنشطة اقتصادية جديدة توفر فرصًا كبيرة للاستثمار والنمو الاقتصادي والوظائف28.

قد يكون وجود تعريفات متعددة لمفهوم مصطلح او سياسة معينة ضروريًا في بعض الأحيان ويجب توضيحه بشكل مستفيض للسماح بالتطبيق الأمثل، كما هو الحال بالنسبة لخضرنة الاقتصاد Greening the economy أو الوظائف الخضراء green jobs. يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع تقليل المخاطر البيئية وندرة الموارد بشكل كبير، ويتميز في أبسط أشكاله بانخفاض انبعاثات الكربون وكفاءة استخدام الموارد والاندماج الاجتماعي. والهدف من ذلك هو تعزيز الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيا، مما يولد فرص عمل لائقة وتحسين الظروف المعيشية للسكان الأكثر حرمانا. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، فأن الاقتصاد الأخضر Green economy هو الاقتصاد الذي يهدف إلى "تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة البيئية". في هذا النوع من الاقتصاد، يأتي نمو الإيرادات وفرص العمل من الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزز الاستخدام الرشيد للموارد وكفاءة الطاقة وتمنع فقدان التنوع البيولوجي والخدمات البيئية. وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤشرات النمو الأخضر موزعة على أربع مجموعات رئيسية هي: الإنتاجية البيئية وإنتاجية الموارد، وقاعدة الأصول

26 Rym Ayadi and Yeganeh Forouheshfar, GREEN ECONOMY IN EGYPT, TUNISIA AND LEBANON: BUILDING AN ENABLING ENVIRONMENT FOR GREEN ENTREPRENEURS, EMEA PUBLICATION UNDER THE INVESTMED PROJECT – POLICY PAPER: 02, July, 2023, P.2-3.

27 Furkan Sariatli, Linear Economy Versus Circular Economy: A Comparative and Analyzer Study for Optimization of Economy for Sustainability, bregrad Journal on Bioeconomy and Sustainable Development, vol. 6, no. 1, 2017, P.31-34.

28 19th International Conference of Labour Statisticians, Proposals for the statistical definition and measurement of green jobs, Room Document: 5, preliminary paper prepared Statisticians, 2-11 October 2013, Geneva ,2013, P5.

الطبيعية، وبُعد الحياة البيئية، والفرص الاقتصادية واستجابات السياسات. و تقوم المنظمة بنشر مؤشرات النمو الأخضر لتوجيه وتقييم ومقارنة تطور الاقتصاد الأخضر في مختلف البلدان29.

من خلال الشكل (1) نلاحظ ان عناصر خضرنة الاقتصاد هي انبعاثات كاربونية منخفضة، وكفاءة في استخدام الموارد وشمولية اجتماعية Social inclusivity. وهذه العناصر هي ذاتها متطلبات التنمية المستدامة30

شكل (1)عناصر الاقتصاد الاخضر

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

UNICEF in Iraq, Climate Landscape Analysis for Children and Young People in Iraq, Executive summary, 2023, P.9.

ثانيا: الوظائف الخضراء

29 Jeremie Fosse, and others, Towards a Green Economy in the Mediterranean: Assessment of National Green Economy and Sustainable Development Strategies in Mediterranean Countries, eco-union, MIO-ECSDE, GEC, November 2016 ,P.9.

30 UNICEF in Iraq, Climate Landscape Analysis for Children and Young People in Iraq, Executive summary, 2023, P.9-10.

ان التحول نحو الاقتصاد الاخضر والمستدام بيئيا يكون متزامنا مع استحداث وظهور الوظائف الخضراء. والوظائف الخضراء green jobs هي نوع من جديد من الوظائف تعمل بشكل ايجابي على خضرنة المنشآت المختلفة ومن ثم خضرنة الاقتصاد، وتعمل على الاستدامة البيئية في سوق العمل. وهذه الوظائف تعمل على المحافظة على نوعية البيئة او انها قد تسترجعها الى حالتها الطبيعية قبل التلوث، سواء كانت هذه الوظائف في القطاع الصناعي او الزراعي او الخدمي، كونها من الناحية العملية تخفض استخدام المواد المدخلة في العملية الانتاجية وتقلل من استخدام الطاقة، وتعتمد على الطاقة المتجددة بشكل كبير ومن ثم تقلل من انبعاثات الغازات الملوثة للبيئة. ومن جانب اخر فأن هذه الوظائف ستقلل من مخرجات النفايات من خلال اعادة تدوريها ومن خلال استخدامها مدخلات صديقة للبيئة، والنتيجة التي ستترتب على ذلك هو حماية النظم الايكولوجية بل واستراجعها الى حالتها السابقة، ومن ثم تمكن المجتمعات المحلية والمنشآت التكييف مع التغيرات المناخية. و وفقاً لمنظمة العمل الدولية فان الوظائف لايجب ان تكون خضراء فقط، وانما وظائف لائقة تتميز بان تكون منتجة من خلال درها دخول جيدة ونظم حماية اجتماعية كافية تضمن للعاملين المشاركة في صنع القرار وتحفظ حقوق وكرامة العاملين. وهذا مايتطابق مع الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة .31

كما تم تعريف الوظائف الخضراء على أنها: "... العمل في مجالات الزراعة والتصنيع والبحث والتطوير(R&D) ، والأنشطة الإدارية والخدمية التي تساهم بشكل كبير في الحفاظ على الجودة البيئية أو استعادتها. ... على وجه التحديد، ولكن وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر، الوظائف التي تساعد على حماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي، وتقليل استهلاك الطاقة والمواد والمياه من خلال استراتيجيات عالية الكفاءة، وإزالة الكربون من الاقتصاد وتقليل أو تجنب توليد جميع أشكال النفايات والتلوث"32. وفي حين أن هذا التعريف يعد تعريفا شاملا إلى حد ما، الا انه لم يشير الى احتمال وجود وظائف خضراء في أنشطة مثل التعدين واستغلال المقالع quarrying والنقل والبناء وإمدادات الطاقة. لذا فان تعريف منظمة العمل الدولية السابق ذكره يعد التعريف الاوسع والاقرب الى الواقع.

ويمكن التعبير بيانيا عن العلاقة بين إجمالي العمالة، والعمالة في الناتج البيئي، والعمالة في العمليات البيئية، والعمل اللائق من خلال الشكل (2) . اذ ان التداخل بين العمالة في انتاج المخرجات البيئية والعمالة في العمليات البيئية و الوظائف اللائقة الناجمة ينتج عنها مجموع الوظائف الناجمة عن خضرنة الاقتصاد.

شكل (2) العلاقات البيانية بين مجموع العمالة والوظائف الخضراء والعمل اللائق

31 التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، جنيف، 102 مكتب العمل الدولي، مؤتمر العمل الدولي، ص2013، 22-23.

32 19th International Conference of Labour Statisticians, op cit, P.15.

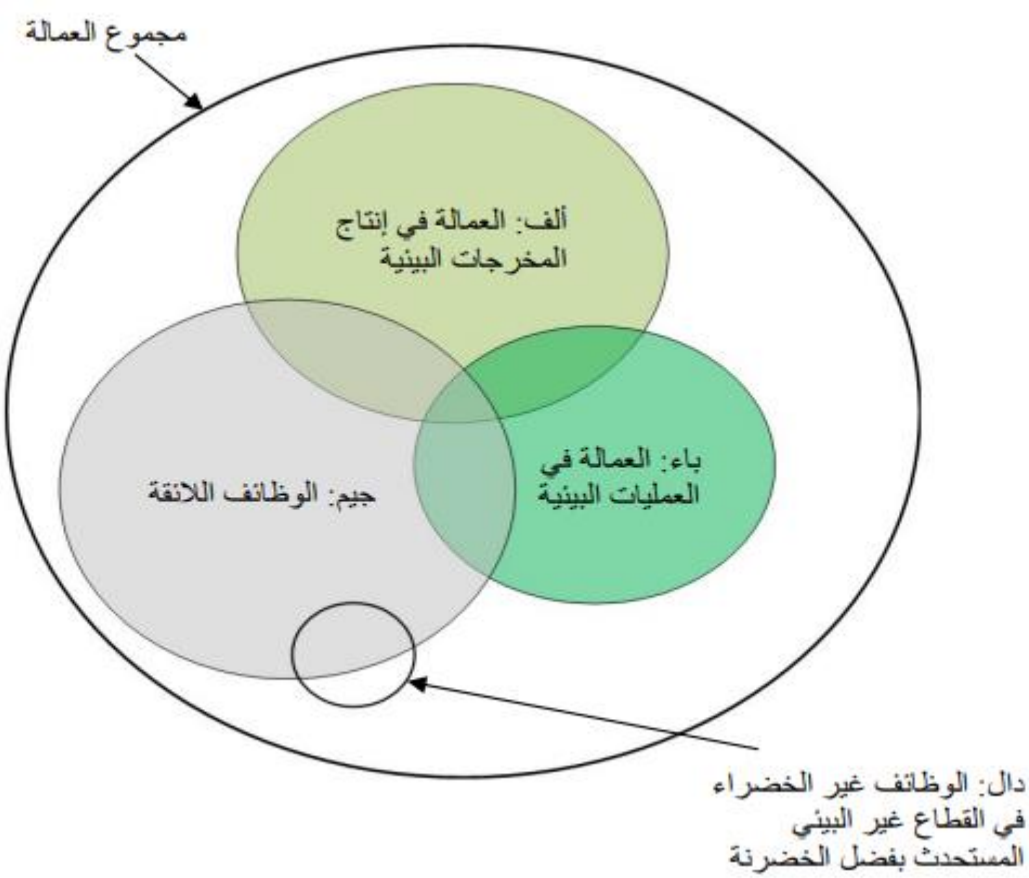

المصدر: مكتب العمل الدولي، مؤتمر العمل الدولي 102، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، جنيف، 2013 ،ص23.

المحور الثالث

مشاكل الاقتصاد العراقي البيئية وسبل خضرنته

أولا: مشاكل الاقتصاد العراقي البيئية

هنالك عدد من العوامل والمشاكل التي تميز بها الاقتصاد العراقي، والتي تدفع إلى التحول إلى وظائف أكثر مراعاة للبيئة، فالتغيرات المتسارعة في البيئة، والذي نتجت عن الاستهلاك غير المستدام وأكثر من قرن من الاعتماد على الوقود الاحفوري كمصدر أساسي للطاقة، اذ وفقا لبيانات عام 2021 يستهلك العراق 1214 ألف مليون برميل مكافئ نفط يوميا بواقع 805 الف برميل نفط خام يوميا و 395 الف برميل مكافئ

نفط من الغاز33. وتحول نسب كبيرة من أراضيه الزراعية الى مناطق قاحلة وشبه قاحلة، مما يحتم العمل على التأثير على ممارسات العمل واحتياجات العمال الزراعيين من المهارات.

إن للتغير المناخي ومظاهره في العراق انعكاسات مباشرة على التوظيف في العراق. ويتوقع البنك الدولي في تقريره لعام 2021 أن يعاني العراق من انخفاض بنسبة 20٪ في موارد المياه، وهو ما من المرجح أن يؤدي إلى خسائر كبيرة في قطاعات متعددة من الاقتصاد وبالتالي يؤثر على حياة ووظائف العديد من الناس، ويمكن أن يترجم الانخفاض بنسبة 4% بسبب تغير المناخ إلى انخفاض في الطلب على العمالة غير الماهرة في القطاع الزراعي بنسبة 11.8%، وبنسبة 5.4% في الأنشطة غير الزراعية34.

نظرًا لأن العراق يصنف ضمن الدول الخمس الأكثر عرضة لتغير المناخ والتصحر في العالم، ونقص المياه والغذاء ودرجات الحرارة القصوى35، فإن التدخلات التي تركز على التوظيف من أجل التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه يجب أن تكون مصدر قلق رئيسي لأي سياسة وطنية.

وعموما يمكن تلخيص أهم مشاكل العراق البيئية بالآتي36:

ارتفاع درجات الحرارة Higher temperatures: ترتفع درجات الحرارة في العراق بما يصل إلى سبع مرات أسرع من المتوسط العالمي، وهذا مؤشر غاية في الخطورة.

تغيرات هطول الأمطار Precipitation changes: من المتوقع أن ينخفض متوسط هطول الأمطار السنوي في العراق بنسبة 9 في المائة بحلول عام 2050، في حين من المتوقع أن تزداد شدته 8 مرات مما يؤدي إلى فترات جفاف طويلة تتخللها أحداث هطول أمطار غزيرة.

ندرة المياه Water scarcity: يعد العراق من بين أكثر دول العالم التي تعاني من ندرة المياه. فقد انخفض منسوب المياه الجوفية بشكل كبير مع زيادة أعماق الآبار إلى ثلاثة أضعاف تقريبا منذ عام 1996، وانخفضت معدلات تصريف الأنهار بسبب سياسات دول الجوار ولاسيما تركيا37، في حين أدى ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة التبخر.

منظمة أوابك، التقرير الاحصائي السنوي لعام 2022، الكويت، 2022، ص33.8

34 International Labour Organization, Green economy in Iraq: Challenges and opportunities, 2022, P.5. : Study published at the following link: Website browsing history 16-9-2023.

https://iqforum.mop.gov.iq/images/conference/localizationbabil2022/GreenEconomyinIraq-SDGsworkshop.pdf

35UNICEF in Iraq, OP Cit, P.2.

36 UNICEF in Iraq, OP Cit, P.2-3.

37 احمد جاسم إبراهيم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي(سورية-العراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 10، عدد 2، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العراق، 2020، ص54.

التصحر Desertification: تؤثر التغيرات في توافر المياه على النظم البيئية المحلية، مما يؤدي إلى استنزاف الأراضي الرطبة وانخفاض الغطاء النباتي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحول المناطق شبه القاحلة إلى صحاري، اعتبارًا من عام 2020 أثر التصحر على 53 في المائة من مساحة البلاد، مع تأثر 92 في المائة من السكان بعواقبه أو تعرضهم لها.

التدهور الساحلي Coastal degradation: تعاني الأراضي الرطبة الساحلية من تدهور بيئي حاد، وعلى مدى العقود الأربعة الماضية تقلصت المسطحات المائية إلى ربع حجمها الأصلي وتضاعفت المناطق القاحلة ثلاث مرات. ولهذا الانخفاض آثار خطيرة على التنوع البيولوجي ومصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية وسبل العيش المحلية.

موجات الحر الأكثر تواتراً More frequent heatwave: يصنف العراق ضمن الفئة الأعلى عالمياً من حيث التعرض لدرجات حرارة مرتفعة للغاية، ويمتد تأثير موجات الحر في العراق إلى مخاطر صحية على السكان ولاسيما الأطفال وكبار السن والمرضى، مما يؤثر على جوانب مختلفة مثل الإنتاجية الزراعية ومعدلات التبخر وحدوث حرائق الغابات. بالإضافة إلى ذلك ترتبط موجات الحر بزيادة استهلاك المياه والطاقة حيث تسعى الأسر للحفاظ على درجة حرارة مريحة.

الجفاف المتكرر Frequent drought : من المتوقع أن تعاني ست محافظات من أصل تسع محافظات عراقية من نقص المياه مرة واحدة على الأقل سنويًا بحلول عام 2050 ومن المتوقع أن تكون محافظة البصرة الأكثر تضرراً.

المزيد من العواصف الترابية More dust storms: يساهم نقص الغطاء النباتي وظروف الجفاف في تفكك التربة، والتي يمكن أن ترفعها الرياح مما يسبب العواصف الترابية. فبين شهري نيسان ومايس 2022، اجتاحت العراق تسع عواصف ترابية، مما أدى إلى دخول الآلاف إلى المستشفيات.

زيادة تلوث الهواء Increasing air pollution: في عام 2022 احتل العراق المرتبة الثانية من بين 118 دولة تم تقييمها من حيث جودة الهواء، وتعد الانبعاثات الصادرة عن الصناعة والنقل وتوليد الكهرباء المصادر الرئيسية لملوثات الهواء وتساهم في تغير المناخ.

المزيد من تلوث المياه More water pollution: يتم تصريف ثلثي مياه الصرف wastewater الصناعية والمنزلية دون معالجة، ويتم تصريف حوالي 6 ملايين متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في الأنهار العراقية يوميًا. وقد ثبت أن نصف إمدادات المياه المنزلية و40 في المائة من مصادر المياه كانت إيجابية لبكتيريا الإشريكية القولونية E.coli، كما أثرت نوعية المياه غير الكافية للري إلى جانب الوفيات الجماعية للأسماك والأمراض الحيوانية على المنطقة، وخاصة في الأهوار الجنوبية والمجتمعات الزراعية المحيطة بها.

وتواجه قطاعات المياه والصحة والزراعة تعرضاً كبيراً لمخاطر تغير المناخ والطاقة والبيئة، مما يجعلها معرضة للخطر بشكل خاص. إن ندرة المياه والجفاف يهددان بشكل كبير المياه والزراعة مع ما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على الأمن الغذائي والصحة. وتشير التقديرات إلى أن نصف السكان سيفتقرون إلى

كمية كافية من المياه بحلول عام 382060. في حين يهدد تغير المناخ 92 في المائة من الأراضي الزراعية. يتمتع النظام الصحي بقدرة تكيفية محدودة لمعالجة آثار تغير المناخ المستقبلية على الصحة، كما أنها تفتقر إلى المراقبة أو الإنذار المبكر أو الاستعداد لحالات الطوارئ لسوء التغذية أو الإجهاد الحراري أو الأمراض المنقولة بالنواقل أو الإصابات أو الأمراض المنقولة بالهواء والجهاز التنفسي.

ثانيا: سبل خضرنة الاقتصاد العراقي واهم تحدياتها

تدفع السياسات والتنظيمات البيئية الصناعة نحو مزيد من الاستدامة، مما يزيد الطلب على مهارات العمل الخضراء. و تلعب تنمية المهارات دورا كبيرا في تسهيل الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضرارًا واغتنام فرص العمل التي يستلزمها التحول، اذ تعد تنمية المهارات مهمة للتخضير للاقتصاد الاخضر؟ فتبني أساليب أكثر صداقة للبيئة على نطاق واسع في التعامل مع الإنتاج والاستهلاك الاقتصاديين يؤدي إلى تغيير طبيعة العمل، وبالتالي المهارات المطلوبة من العديد من العمال، في حين أن تخضير الاقتصادات يشكل تحديات عديدة، الا إنه أيضا يوفر إمكانات كبيرة لخلق فرص العمل، وهي مسألة مهمة في البلدان التي تكافح من أجل حل مشكلة البطالة كالعراق الذي يعاني من ارتفاع معدلات نمو السكان الذي يصل وفقا لبيانات عام 2023 الى 2.3%39. كما إن تطوير المهارات اللازمة للوظائف الخضراء أمر بالغ الأهمية لضمان الانتقال الفعال إلى الاقتصاد الأخضر من خلال التوفيق بين العرض والطلب على المهارات، كما أنه أمر حيوي في مساعدة العمال على التكيف مع بيئة العمل سريعة التغير. إن تطوير المهارات الوظيفية الخضراء ليس مجرد رد فعل، بل يمكن أن يكون محركًا مهمًا للتغيير في حد ذاته، وكذلك فإن تعزيز المهارات اللازمة للوظائف الخضراء يعزز الاستثمار في الأنشطة الخضراء ويسرع التحول الأخضر. كذلك فأن زيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في الاستهلاك المحلي يعد من أهم المتطلبات لخضرنة الاقتصاد وخلق الوظائف الخضراء.

إن الافتقار إلى المهارات اللازمة لتلبية متطلبات المهن المتغيرة والناشئة حديثًا يعوق الاستثمار الأخضر ويعوق التنمية الاقتصادية الخضراء. وينطبق هذا أيضًا على مهارات المهن الراسخة established occupations التي يتزايد الطلب عليها. ففي المباني الخضراء على سبيل المثال كثيرا ما ينشأ نقص المهارات عندما يتم تنفيذ المشاريع دون توفير ما يكفي لتنمية المهارات، وبالمثل فإن الافتقار إلى التنسيق الفعال بين الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاستثمار في المهارات يمكن أن يؤدي إلى نقص مهارات العمل الخضراء ذات الصلة40. ويفتقر العراق اسوة بالعديد من البلدان إلى العدد الكافي من المعلمين والمدربين في

38 Stockholm International Water Institute and United Nations Children's Fund, Water Scarcity and Climate Change Enabling Environment Analysis for WASH: Middle East and North Africa, SIWI & UNICEF, Stockholm and New York, 2023.

39 Iraq Population 2023: browsing history 16-9-2023:

https://worldpopulationreview.com/countries/iraq-population

40 International Labour Office, EENING THE GLOBAL ECONOMY-THE SKILLS CHALLENGE, Geneva, 2011, P.1-2.

مجال الوعي البيئي والمجالات المتخصصة مثل الطاقة المتجددة. ومن التحديات التي تعيق خضرنة الاقتصاد هي يجب أن تأتي المهارات والسياسات البيئية معاً. وفي حين أن معظم البلدان قد وضعت بعض السياسات البيئية، فإن القليل منها هو الذي وضع استراتيجيات تنمية المهارات اللازمة لتنفيذها، وبدون التماسك بين المهارات والسياسات البيئية فإن اختناقات المهارات قد تعرقل الانتقال الناجح إلى إنتاج واستهلاك أكثر مراعاة للبيئة، وتأخذ البلدان الأوروبية زمام المبادرة في هذا المجال ولا سيما فرنسا، وكذلك الولايات المتحدة وأستراليا من حيث استجابتهما التدريبية للتحديات التي يفرضها التخضير. بينما في البلدان النامية ومنها العراق والبلدان الأقل نمواً نادراً ما يتم إدراج استراتيجيات تنمية المهارات في الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ. وتشمل أسباب ذلك ضعف التنسيق بين وزارة التخطيط و وزارة العمل، والافتقار إلى الموارد الكافية والقدرات المؤسسية لتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات. اما التحدي الاخر فهو سيكون التغيير الهيكلي الأخضر عميقًا في بعض القطاعات، اذ من المرجح أن تتأثر القطاعات ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة سلبًا بالتغير الهيكلي الأخضر، وتشمل هذه الصناعات التعدين وتوليد الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري والتصنيع والغابات والزراعة. ففي العديد من البلدان تتضمن السياسات الحكومية معايير إلزامية لاستهلاك الوقود، وتخفيضات في الضرائب والرسوم على المركبات ذات الانبعاثات الأقل من ثاني أكسيد الكربون، وحوافز ضريبية خاصة وغير ذلك من التدابير المالية الخضراء لتشجيع شراء السيارات الصديقة للبيئة41. والتحدي الاخر هو ان المهن سوف لن تتغير بمعدلات مختلفة وبطرق مختلفة مع تحول الاقتصادات إلى بيئة أكثر خضرة، اذ انها لن تنطوي جميع عمليات التخضير على تغيير جذري في المهن، فلن تتغير بعض المهن على الإطلاق، فالشخص التي يجلس خلف عجلة القيادة في حافلة صديقة للبيئة تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط (CNG) ستحتاج إلى نفس المهارات تقريبا التي يحتاجها سائقو الحافلات الأخرى. ومن التحديات الأخرى هي يجب الإسراع في تنفيذ التدريب المناسب، ويجب أن تستجيب أنظمة التدريب بسرعة مع تغير الطلب المتسارع، وهذا يعد مطلبًا صعبًا، نظرًا لأن تحديث الدورات يستغرق عادةً بضع سنوات. أما التحدي الأهم فهو يتمثل بصعوبة زيادة اعتماد العراق على الطاقات المتجددة في ظل البنية التحتية الحالية والسياسات الحكومية القائمة.

المحور الرابع

الاثار المتوقعة على الوظائف الخضراء وتحدياتها في العراق

أولا: الاثار المتوقعة على الوظائف الخضراء

يمكن أن يكون للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في العراق العديد من التأثيرات المتوقعة على الوظائف الخضراء فضلا عن البيئة والاقتصاد. وان هذه الاثار ستعتمد على عوامل مختلفة بما في ذلك السياسات الحكومية والاستثمارات ومستوى الالتزام بمتطلبات التحول عن خضرنة الاقتصاد. ومن بين اهم التأثيرات المتوقعة هي: خلق فرص العمل الخضراء، اذ يتضمن التحول إلى الاقتصاد الأخضر عادة استثمارات في

41 41 International Labour Office, op cit, P.2.

الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والزراعة المستدامة، وغيرها من القطاعات الصديقة للبيئة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الخضراء. على سبيل المثال، قد تزداد الوظائف في مجال تركيب الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والصيانة والتصنيع، يقابلها انخفاض وان كان محدود في وظائف الوقود الأحفوري، اذ من المستبعد في الوقت الحالي ان يقوم العراق بتقليل اعتماده على الوقود الأحفوري والتحول نحو مصادر الطاقة النظيفة بحكم ريعية الاقتصاد العراقي وامتلاكه كميات كبيرة من الاحتياطيات النفطية تقدر حسب بيانات عام 2021 (145.019) مليار برميل42. ومع ذلك قد تنخفض الوظائف في صناعة النفط والغاز التقليدية، الا انه يمكن التخفيف من ذلك من خلال توفير برامج إعادة التدريب والانتقال للعاملين في هذه الصناعات للتحول إلى وظائف خضراء. كما من الوظائف الخضراء المتوقع ظهورها هي وظائف كفاءة الطاقة، اذ يمكن أن يؤدي تنفيذ التقنيات والممارسات الموفرة للطاقة في المباني والنقل والصناعة إلى خلق طلب على العمال المهرة في إدارة الطاقة والتعديل التحديثي retrofitting والبناء الأخضر. والزراعة المستدامة ليس ببعيدة عن خضرنة الاقتصاد، اذ يمكن أن يؤدي تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة إلى خلق المزيد من فرص العمل في الزراعة العضوية، والغابات الزراعية agroforestry واستعادة النظام البيئي، ولا تساعد هذه الوظائف البيئة فحسب، بل تعمل أيضًا على تحسين الأمن الغذائي. كما ان إدارة النفايات وإعادة تدويرها تعد من النتائج المهمة على الخضرنة، اذ يمكن لبرامج إدارة النفايات وإعادة تدويرها أن تولد فرص عمل في مرافق جمع النفايات وفرزها وإعادة تدويرها. وكذلك البحث والابتكار له حصة مهمة في هذا المجال اذ يعتمد الاقتصاد الأخضر في كثير من الأحيان على الابتكار والبحث في مجال التقنيات الخضراء، وهذا من شأنه أن يعزز فرص العمل في مجال البحث والتطوير، وكذلك في تصنيع وتنفيذ التكنولوجيات الخضراء الجديدة. كما قد تشهد الوظائف المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ عليها، مثل الحفاظ على الحياة البرية وإعادة التشجير وإدارة الموارد المائية نموًا أيضًا. وتنمية المهارات سيظهر دورها مع تطور الاقتصاد الأخضر، اذ ستكون هناك حاجة للعمال المهرة في مختلف القطاعات، كما من الممكن أن يساعد الاستثمار في برامج التعليم والتدريب الأشخاص على اكتساب المهارات اللازمة للوظائف الخضراء. كما يمكن أن يؤدي التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة وتقليل التلوث إلى نتائج أفضل في مجال الصحة العامة، اذ يمكن أن يؤدي عدد أقل من القضايا المتعلقة بالصحة إلى قوة عاملة أكثر إنتاجية. وكذلك فإن تقليل الاعتماد على قطاع واحد (مثل النفط) يمكن أن يجعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة تقلبات السوق العالمية كونه سيتصف بالتنويع الاقتصادي. كما إن الالتزام بالاقتصاد الأخضر يمكن أن يجذب الاستثمار الأجنبي، مما يمكن أن يزيد من تحفيز نمو الوظائف الخضراء. ويمكن أن تؤدي الاستثمارات في البنية التحتية الخضراء، مثل وسائل النقل العام ومنشآت الطاقة المتجددة والشبكات الذكية إلى خلق فرص العمل في البناء والهندسة والصيانة.

ثانيا: التحديات والاعتبارات:

من المهم ملاحظة أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر قد يفرض أيضًا تحديات كبيرة، بما في ذلك الحاجة إلى استثمارات أولية كبيرة، وهذه لايمكن توفيرها في ظل زيادة حجم الانفاق التشغيلي الذي قدر للمدة

42 Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Annual Statistical Bulletin, 57th edition, Austria, 2022, ,P.22.

2023-2025 بحدود 133.222 ترليون دينار سنويا43، وهذه استثمارات تستهدف استبدال الوظائف في القطاعات التقليدية، والعمل على خلق قوة عاملة ماهرة، لغرض استيعاب الإمكانات الكاملة للوظائف الخضراء في العراق، لذا سيكون من الأهمية بمكان أن تعمل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني معًا لخلق سياسة داعمة وبيئة استثمارية تشجع نمو الصناعات الخضراء وتطوير الكفاءات الخضراء الماهرة. بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون ضمان الانتقال العادل للعاملين في الصناعات المتدهورة أولوية قصوى لتقليل الاثار الاجتماعية والاقتصادية للأيدي العاملة.

كما ان قطاع الكهرباء يعد تحدي كبير يقف امام خضرنة الاقتصاد، فوفقا لبيانات وزارة الكهرباء لعام 2018، فالكهرباء المتولدة من خلال المحطات الكهرومائية التي تعد صديقة للبيئة لاتشكل سوى 2% من اجمالي توليد الكهرباء في العراق نتيجة شحة المياه. ومشاريع الطاقة المتجددة المنفذة في العراق لازالت محددة لعل أهمها مشاريع الطاقة الشمسية لعام 2019 التي طاقتها الانتاجية تبلغ 755 ميكا واط44.

ومن التحديات الأخرى هي غياب الرؤية الواضحة للحكومة في مجال خضرنة الاقتصاد، اذا العراق لايمتلك استراتيجية متكاملة في هذا المجال بسبب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر بها البلد لاسيما بعد الصدمة الثلاثية (السياسية، الصحية، الاقتصادية) التي تعرض لها العراق45.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

تلعب الطاقة المتجددة دورا كبيرا في خضرنة المنشآت ومن ثم خضرنة الاقتصاد كونها طاقة نظيفة ومستدامة.

ان عناصر خضرنة الاقتصاد من انبعاثات كربونية منخفضة وكفاءة في استخدام الموارد وشمولية اجتماعية، هي ذاتها متطلبات التنمية المستدامة 2030.

يعاني العراق من مشاكل بيئية خطيرة كالجفاف وارتفاع درجات الحرارة والتلوث والتصحر، وهذه تعطي إشارة خطيرة لمستقبل البلد.

---

43 وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023، 2024، 2025)، العراق، 2023 ،ص2.

44 مكتب العمل الدولي، كيف تعمل في الاقتصاد الأخضر في العراق: دليل للشباب والباحثين عن عمل ومن يدعمهم، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2023، ص11.

45 د.حيدر نعمة بخيت، واخرون، الرشادة الاقتصادية ودورها في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2015-2030 في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر الجامعة المستنصرية (القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي) للمدة 23-2023/8/24، بغداد، 2023، ص17.

افتقار العراق الى السياسات واللوائح الواضحة التي تحدد الية وتوقيتات التحول باتجاه خضرنة الاقتصاد.

في الوضع الحالي العراق لايمتلك التمويل الكافي ولا المدربين والمهارات اللازمة للانتقال الى خضرنة الاقتصاد وخلق الوظائف الخضراء.

ثانيا: التوصيات

على العراق زيادة حصة الطاقة المتجددة في ميزان استهلاك الطاقة المحلي لغرض الحد من المشاكل البيئية.

وضع السياسات واللوائح والقوانين اللازمة للتحول باتجاه خضرنة الاقتصاد وخلق الوظائف الخضراء.

الإسراع في اعداد المدربين وزجهم في دورات تدريبية منتظمة لزيادة المهارات اللازمة لمساعدة العاملين للانتقال للوظائف الخضراء.

يجب ان يقوم العراق بتوفير التمويل الكافي من خلال اشراك القطاع الخاص والمنظمات الدولية في التحول نحو الخضرنة.

المصادر والمراجع

احمد جاسم إبراهيم الشمري، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي(سورية-العراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد 10، عدد 2، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العراق، 2020.

د.احمد جاسم الياسري، د.حيدر نعمة بخيت، د.رائد صياد علي، اقتصاديات الطاقة، دار الضياء للنشر، النجف الاشرف، 2021.

د.حيدر نعمة بخيت، واخرون، الرشادة الاقتصادية ودورها في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2015-2030 في العراق، بحث مقدم الى مؤتمر الجامعة المستنصرية (القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي) للمدة 23-2023/8/24، بغداد، 2023.

مكتب العمل الدولي، كيف تعمل في الاقتصاد الأخضر في العراق: دليل للشباب والباحثين عن عمل ومن يدعمهم، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2023.

مكتب العمل الدولي، مؤتمر العمل الدولي 102، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، جنيف، 2013.

منظمة أوابك، التقرير الاحصائي السنوي لعام 2022، الكويت، 2022.

وزارة المالية العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023، 2024، 2025)، العراق، 2023.

19th International Conference of Labour Statisticians, Proposals for the statistical definition and measurement of green jobs, Room Document: 5, preliminary paper prepared Statisticians, 2-11 October 2013, Geneva ,2013.

Almas Heshmati , Shahrouz Abolhosseini and Jörn Altmann, The Development of Renewable Energy Sources and its Significance for the Environment, Springer, New York, 2015.

Atte Harjanne, Janne M. Korhonen, Abandoning the concept of renewable energy, Energy Policy, V.27, 2019.

Dr. Vilma Mattila, and others, The Fifth Industrial Revolution: Enlightenment of 5ire towards Industry 5.0, International Journal of Creative Research Thoughts, Volume 10, Issue 8 August 2022.

Furkan Sariatli, Linear Economy Versus Circular Economy: A Comparative and Analyzer Study for Optimization of Economy for Sustainability, bregrad Journal on Bioeconomy and Sustainable Development, vol. 6, no. 1, 2017.

-https://worldpopulationreview.com/countries/iraq-population

IEA Renewable energy. [URL: https://www.iea.org/energy-system/renewables]. Accessed 15-8-2023.

International Energy Agenc, CO2 Emissions in 2022: CO2 Emissions in 2022 Growth in emissions lower than feared,2022.

International Labour Office, EENING THE GLOBAL ECONOMY-THE SKILLS CHALLENGE, Geneva, 2011.

International Labour Organization, Green economy in Iraq: Challenges and opportunities, 2022, P.5. : Study published at the following link: Website browsing history 16-9-2023. https://iqforum.mop.gov.iq/images/conference/localizationbabil2022/GreenEconomyinIraq-SDGsworkshop.pdf

Iraq Population 2023: browsing history 16-9-2023:

Jeremie Fosse, and others, Towards a Green Economy in the Mediterranean: Assessment of National Green Economy and Sustainable Development Strategies in Mediterranean Countries, eco-union, MIO-ECSDE, GEC, November 2016 .

Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Annual Statistical Bulletin, 57th edition, Austria, 2022.

Renewable Energy: https://ourworldindata.org/renewable-energy.

Rym Ayadi and Yeganeh Forouheshfar, GREEN ECONOMY IN EGYPT, TUNISIA AND LEBANON: BUILDING AN ENABLING ENVIRONMENT FOR GREEN ENTREPRENEURS, EMEA PUBLICATION UNDER THE INVESTMED PROJECT – POLICY PAPER: 02, July, 2023.

Stockholm International Water Institute and United Nations Children's Fund, Water Scarcity and Climate Change Enabling Environment Analysis for WASH: Middle East and North Africa, SIWI & UNICEF, Stockholm and New York, 2023.

UNICEF in Iraq, Climate Landscape Analysis for Children and Young People in Iraq, Executive summary, 2023.

Unurjargal Nyambuu , Willi Semmler , Sustainable Macroeconomics, Climate Risks and Energy Transitions Dynamic Modeling, Empirics, and Policies, Springer, New York, 2023.

دور البنك الزراعي السوداني فى تمويل المشاريع الزراعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة:

"دراسة حالة قطاع البنك الزراعي السوداني بولاية جنوب كردفان للفترة من 2012 - 2022"

A research entitled: The role of the Sudanese Agricultural Bank in financing agricultural projects in order to achieve sustainable development

"A case study of the Sudanese Agricultural Bank Sector in South Kordofan State in the period from 2012 – 2022"

إعداد: د. انتصار محمد صابون حسن - استاذ مساعد في الاقتصاد الزراعي- جامعة الدلنج - السودان

إيميل: intsarsabon@gmail.com – intisarsaboon@yahoo.com

مخلص البحث:

يستهدف هذا البحث لبيان دور قطاع البنك الزراعي السوداني وتحديد مدى مساهمته فى تمويل المشاريع الزراعية كأحد البنوك المتخصصة في التمويل الزراعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بولاية جنوب كردفان للفترة من (2012–2022)، وكذلك يهدف هذا البحث بدراسة اهم أنواع المشاريع الزراعية الممولة فى تلك الفترة في الولاية، حجم التمويل ومعرفة وبيان الفائدة التي يلقاها البنك من التمويل والفائدة التي تعود من اقامة هذه المشروعات مع بيان ربحية البنك وربحية المشروعات الممولة بما يحقق منفعة لها.

وتأتي اهمية هذا البحث في أن القطاع الزراعى يعتبر من أهم قطاعات الاقتصاد القومى في السودان، حيث انه يشكل مصدر الدخل الرئيسي لأكثر من 75% من السكان، كما انه يسهم بحوالي 35-40% سنوياً في الناتج الإجمالي المحلي، وأن 85-90% من عائدات الصادر تأتي من تصدير المنتجات الزراعية (تقرير بنك السودان،2021م).

ولكن تكمن الإشكالية في أن القيود المالية في هذا القطاع تعيق التنمية بسبب ارتفاع التكاليف التي تحدّ بشكل كبير من قدرة صغار المزارعين على المنافسة محليا واقليميا، وأن اغلب الدول النامية كان لديها سابقا عجز في تمويل هذا القطاع وعدم إعطائه اهمية في التمويل كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. من هذا المنطلق اصبح بنك السودان المركزي ومؤسسات التمويل المختلفة والتي من ابرزها البنك الزراعي السوداني تلعب دوراً مهماً في التمويل الزراعي من خلال تمويل كبار وصغار المستثمرين في هذا القطاع من أجل تطويره والارتقاء به.

ولتحقيق اهداف البحث، تم تقسيمه الى: المقدمة، الاهداف الرئيسية والفرعية، الاهمية، مشكلة البحث، الإطار النظرى لبعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة، الطريقة البحثية والتحليل ومصادر الحصول على البيانات، وضع التوصيات والمقترحات، قائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: البنك الزراعي السوداني، المشاريع الزراعية، التمويل الزراعي

Research Summary:

This research aims to know the role of the Sudanese Agricultural Bank and determine the extent of its contribution to financing agricultural projects as one of the banks specialized in agricultural financing in order to achieve sustainable development in the state of South Kordofan in the period from (2012-2022).

This research also aims to study the most important types of agricultural projects financed during that period in the state, the volume of financing, and to know and explain the interest that the bank receives from financing and the interest that accrues from establishing these projects, along with a statement of the bank's profitability and the profitability of the financed projects in a way that achieves their benefit.

The importance of this research comes from the fact that the agricultural sector is considered one of the most important sectors of the national economy in Sudan, as it constitutes the main source of income for more than 75% of the population, and it contributes about 35-40% annually to the gross domestic product, and that 85-90% of Export revenues come from exporting agricultural products (Bank of Sudan Report, 2021).

But the problem lies in the fact that financial restrictions in this sector hinder development due to high costs that greatly limit the ability of small farmers to compete locally and regionally, and that most developing countries previously had a deficit in financing this sector and did not give it the same importance in financing as other economic sectors. From this point, the Central Bank of Sudan and various financing institutions, most notably the Agricultural Bank of Sudan, have begun to play an important role in agricultural financing by financing large and small investors in this sector in order to develop and advance it.

This research will cover: introduction, main and sub-objectives, importance, research problem, theoretical framework of some concepts related to the study, research method, analysis and sources for obtaining data, developing recommendations and proposals, list of sources and references.

Key words: Sudanese Agricultural Bank, agricultural projects, agricultural financing

1- المقــدمة:

يعتمد الأداء العام لاقتصاد السودان اعتماداً مباشراً على اداء القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الذي يمثل القطاع الرئيسي المحرك للأنشطة الاقتصادية الأخرى وذلك لما يتمتع به السودان من تعدد المناخات ابتداء بالمناخ الصحراوي وانتهاء بالمناخ الاستوائي، بالإضافة إلى وفرة الأراضي الزراعية الخصبة والمسطحة مع توفر المياه سواء من النيل العظيم أو الأمطار، و موارد زراعية ضخمة من حيث المساحات الواسعة الصالحة للزراعة وموارد الغابات. وتظهر أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد السوداني في انه يشكل مصدر الدخل الرئيسي لأكثر من 75%من السكان، كما يسهم هذا القطاع سنوياً بحوالي 35-40% من الناتج الإجمالي المحلي، كما أن 85-90 % من عائدات الصادرات تأتي من تصدير المنتجات الزراعية، اضافة الي ان استثمارات القطاع العام موجهه نحو الزراعة، حيث أن غالبية السكان يركزون على الزراعة لتوفير الغذاء وفرص العمل، لذا فإن تنمية هذا القطاع الاستراتيجي تساعد بشكل كبير في تخفيف حدّة الفقر، تحسين الأمن الغذائي، دفع عجلة التنمية المستدامة، تحقيق الرفاه الاجتماعي والحدّ من الفقر في السودان. فهو قطاع حساس وفعال في آن واحد لما له من اهمية في التنمية الاقتصادية وهو يحتاج ايضاً كأي قطاع آخر الى مصادر لتمويله اذ ان القيود المالية في هذا القطاع تعيق التنمية بسبب ارتفاع التكاليف التي تحدّ بشكل كبير من قدرة صغار المزارعين على المنافسة، الا أن اغلب الدول النامية كان لديها سابقا عجز في امكانية تمويلها وكذلك عدم إعطائها اهمية في تمويلها كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الخدمي مثلاً (FAO,1986).

من هذا المنطلق اصبح بنك السودان المركزي ومؤسسات التمويل المختلفة والتي من ضمنها البنك الزراعي السوداني تلعب دوراً استثنائياً في التمويل الزراعي من خلال تمويل كبار وصغار المستثمرين في هذا القطاع الحيوي حيث انه يقوم بتوفير الأسمدة والمبيدات للمزارعين، توفير مستلزمات التعبئة والتغليف، تأهيل الآت الري و توفير مدخلات الانتاج الزراعي المختلفة، وايضا القيام بفتح نوافذ للتبادل التجاري في كافة المجالات ذات الصلة بالقطاع الزراعي من أجل تطويره والارتقاء به وزيادة مساهمته في الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي(البنك الزراعي السوداني،2020).

ويعتبر البنك الزراعي السوداني أول بنك وطني تأسس في السودان عام1957، ويحرص على النهوض بالاقتصاد القومي السوداني والذى يعتمد على الزراعة بشكل أساسي، لذا قدم البنك العديد من منتجات التمويل التي تدعم القطاع الزراعي، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتميزة.

لذا كان لابد من إلقاء الضوء على هذا النوع من الدراسات من حيث أهميتها سواء كان من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي او الاثنين معاً، وضرورة البحث في تمويل المشاريع الزراعية في السودان والاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة ورفع كفاءة اقتصاد الدولة.

2- أهمية البحث:

وتأتي أهمية هذا البحث في أن قطاع الزراعة يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في السودان لآن قضية انتاج وتصدير المنتجات الزراعية في شكل مواد خام او سلع مصنعه تعد من ضمن أهم أهداف التنمية الآقتصادية الشاملة في البلاد، كما أنه يمثل الركيزة الآساسية لدعم الإقتصاد القومي السوداني حيث يساهم في إجمالي الدخل القومي بنسبة تبلغ في المتوسط نحو 46,4%، ويوفر ما نسبة60% من فرص العمل، وهو القطاع الثاني من حيث نسبة مساهمته في الصادرات بعد البترول إذ يساهم بنسبة90% من حصيلة الإيرادات غير البترولية (بنك السودان، 2021).

عملت الدولة على تطوير الزراعة وتحويلها من نمط الزراعة التقليدية الي الزراعة الحديثة . ومن هنا جاءت الحاجة لقيام مؤسسات تمويل للقطاع الزراعي، فيقوم بنك السودان بتقديم التمويل المباشر للقطاع الزراعي من خلال تقديم القروض للمؤسسات الزراعية الحكومية لتمويل الصرف على العمليات الفلاحية المختلفة، وتقوم المؤسسات الزراعية الحكومية وبعض المؤسسات المالية والشركات في القطاع الخاص ايضاً بتوزيع التمويل على المزارعين وفق نظام مالي محاسبي خاص بكل منها، وبعد نهاية الموسم الزراعي تقوم بإيداع ايراد مبيعات المحاصيل الممولة في حساب لدى بنك السودان بغرض تسوية المديونية التي تتضمن في العادة الفائدة المقطوعة التي كان يضعها البنك على السلف او القروض الزراعية للمؤسسات.

3- مشكلة البحث:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور قطاع البنك الزراعي السوداني وتحديد مدى مساهمته في تمويل المشاريع الزراعية كأحد البنوك المتخصصة في التمويل الزراعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بولاية جنوب كردفان في السودان ؟

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي اهم انواع المشاريع الزراعية الممولة بواسطة قطاع البنك الزراعي السوداني في الولاية؟.

2- ما هو حجم المبالغ الممولة من قبل قطاع البنك الزراعي للمشاريع الزراعية في الولاية في تلك الفترة ؟.

3- ماهي صيغ التمويل الأكثر استخداماً في تمويل القطاع الزراعي في السودان؟.

4- ما مدى الفائدة التي يتلقاها البنك من اقامة المشروعات الممولة؟ وما هو مدى الفائدة التي يتلقاها المجتمع من استثمار هذه المشاريع في الولاية وفقاً لتوزيعها الجغرافي؟.

4- هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور قطاع البنك الزراعي السوداني وتحديد مدى مساهمته في تمويل آهم أنواع المشاريع الزراعية الممولة في ولاية جنوب كردفان – السودان- للفترة من (2012- 2022م) ، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق عدة أهداف فرعية هى:

1- معرفة وحساب المبالغ الممولة من قبل قطاع البنك الزراعي فى المتوسط للمشاريع الزراعية في الولاية في تلك الفترة مع معرفة نوع التمويل وطريقة السداد خلال فترة الدراسة.

2- معرفة وبيان الفائدة التي يتلقاها البنك من اقامة المشروعات الممولة والفائدة التي يتلقاها المجتمع من استثمار هذه المشاريع في الولاية وفقاً لتوزيعها الجغرافي.

3- الوقوف على مدى ربحية البنك الزراعي السوداني وربحية المشاريع الممولة مما يحقق أعلى عائد ممكن.

4- القاء نظره على اهم مشكلات ومعوقات التمويل الزراعي في السودان.

5- فرضية البحث:

ولمعالجة الإشكالية والأسئلة الفرعية نقوم بوضع الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع:

1- من اهم انواع المشاريع الزراعية الممولة بواسطة قطاع البنك الزراعي السوداني في الولاية هى مشاريع المحاصيل الغذائية والبستانية والحيوانية.

2- حجم المبالغ الممولة من قبل قطاع البنك الزراعي للمشاريع الزراعية في الولاية لفترة الدراسة يعتبر مجزئ للمستثمرين.

3- تعتبر صيغتا السلم والمرابحة هما الأكثر استخداماً في تمويل القطاع الزراعي في السودان.

4- يتلقى البنك فائدة إيجابية من اقامة المشروعات الممولة. كما ان المجتمع تضاف له فائدة موجبة من استثمار هذه المشاريع في الولاية.

6- الإطار النظري لبعض المفاهيم المتعلقة بهذه الدراسة:-

6-1: البنك الزراعي في السودان

6-1-1: نبذه عن البنك الزراعي في السودان

تأسس البنك الزراعي في السودان عام1957، وكان أول بنك وطني في الدولة، حيث كانت كل البنوك العاملة في ذلك الوقت افرع لبنوك أجنبية، ومنذ تأسيسه وحتى الآن تطور البنك بشكل كبير إلى أن أصبح مؤسسة مصرفية شاملة، يبلغ عدد فروعه110 فرعً تحت مسؤولية 12 قطاعً تغطي كل ولايات السودان. ويعتبر من أهم مؤسسات القطاع المصرفي التي تساهم بدفع عجلة التنمية الزراعية ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعد هذا البنك مملوكاً بالكامل بالدولة، وهو عضو في صندوق ضمان الودائع المصرفية، ورأس ماله مساهمة ما بين وزارة المالية الاتحادية وبنك السودان، اذ يبلغ حوالي خمسة مليون وخمسمائة ستة وخمسون الف دولار امريكي تقريبا.

6-1-2: أهداف البنك الزراعي في السودان

يعمل البنك الزراعي من خلال أنشطته المختلفة على تنفيذ مجموعة من الأهداف أهمها:

تقديم كافة أنواع التسهيلات اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي بالسودان، والعمل على تطويره.

تطوير العديد من الأنشطة الأخرى سواءً كانت الطارئة أو الإضافية أو الثانوية أو الفرعية، وذلك من خلال تقديم حلول التمويل العينية والنقدية، والعديد من الخدمات التي تشمل :الإرشاد، والتدريب، والتخزين، والتسويق، وذلك للجهات المعتمدة التي يمولها البنك، والعاملين في القطاع الزراعي، والصناعات المرتبطة به.

تقديم كافة الخدمات المصرفية التي تسهم في تطوير القطاع الزراعي، ومختلف الانشطة الأخرى في الدولة من اجل زيادة معدلات الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة.

توفير مخزون استراتيجي من السلع التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، بالاعتماد على جمع المعلومات، وإعداد الدراسات، وإجراء البحوث، وتوفير برامج التمويل، وزيادة الأوعية التخزينية بالبلاد، والمساعدة في إنشاء مشاريع نموذجية رائدة لزيادة الإنتاج في كل من القطاع الزراعي والصناعي، وذلك بالاعتماد على التقنيات الحديثة المرتبطة مع الجهات المختصة، (البنك الزراعي السوداني،2023).

6-1- 3: تسهيلات البنك الزراعي في السودان

يقدم هذا البنك مجموعةً من التسهيلات لعملائه، والتي من أهمها:

1- يتيح برامج التمويل في مجالات إنتاجية متعددة، وتشمل تمويل عمليات الإنتاج الزراعي النباتي، وتمويل قطاع الثروة الحيوانية منها تسمين العجول. التمويل لإنتاج الألبان: تشمل تربية الأبقار، والضأن، والماعز. تمويل خاص بالدواجن سواءً بهدف الحصول على البيض أو اللحوم تمويل خاص بالأسماك يشمل تمويل معدات الصيد والاستزراع السمكي كما ان هنالك تمويل لمزارع النحل.

2- يشجع البنك استثمار التصنيع الزراعي ،وذلك من خلال برامج الاستثمارات المشتركة، التي تولي اهتمام خاص للصناعات الزراعية والحيوانية المحلية.

3- يمول البنك مستلزمات ومدخلات الزراعة، منها الآليات الزراعية ، والأسمدة، والمبيدات ، والخدمات البيطرية.

4- يقدم البنك خدمات الأوعية التخزينية المختلفة، والتي تشمل تخزين جميع أنواع المحاصيل حيث يمتك صوامع غلال يصل عددها إلى خمس صوامع غلال بطاقة تخزينية تصل حوالي 295 ألف طن ، كما يمتلك البنك مجموعةً من المخازن الاستراتيجية والريفية والتي توجد بكل أنحاء الدولة بطاقة تخزينية تصل حوالي 341 طن. كما يساعد البنك في تمويل إنشاء الأوعية التخزينية المبردة لحفظ المنتجات البستانية والحيوانية .

5- يعمل البنك على تحقيق الأمن الغذائي الداخلي من خلال المخزون الاستراتيجي.

6- يسهل البنك للعملاء خدمات التسويق الداخلية والخارجية ، وتصدير المنتجات الزراعية.

6-2: التمويل الزراعي:-

يعد التمويل الزراعي من الجوانب المهمة في تنمية القطاع الزراعي، لكون أي مشروع زراعي يحتاج في بدايته إلى أموال لتمويل التكاليف الناتجة عنه، فهو يعتبر شرط أساسي من شروط استمرار النشاط الزراعي و الرقي به أكثر فأكثر. لذا يعرف التمويل الزراعي على أنه عملية القيام بتوفير الاموال من مصادر مختلفة بغرض استخدامها في مجالات لها علاقة بكل ما يخص الزراعة من أنشطة (امل، 2019).

6-2-1: أهمية التمويل الزراعي:

للتمويل الزراعي أهمية بالغة واهداف عديده منها:-

- تحسين الإنتاج الزراعي نوعا وكماً وتنويعه، كما انه يحسن من الخدمات التسويقية الزراعية ورفع كفاءة العمليات التسويقية.

- يحسن من كفاءة العمل الزراعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة.

- يزيد من كسب العاملين بالزراعة فتزداد دخولهم، وتشجيع المدخرات الزراعية وزيادتها.

- يعطي الفرصة لصغار المزارعين و المستأجرين لتمليك الأراضي عن طريق القروض طويلة الآجل (عبد القادر، سعد،2009).

6-2-2: صيغ التمويل الزراعي:

معظم الزراعة في السودان تعتمد علي الأمطار الموسمية مما يجعل التمويل لهذا القطاع به مخاوف وخطورة من قبل الممولون مقارنة بتمويل القطاعات الأخرى كالتجارة والصناعة

و من أهم الصيغ المعتمدة في التمويل الزراعي هي:

1- المزارعة: هي عقد بين شخصين أو اكثر على استثمار ارض بالزراعة على ان يكون الناتج منها مشتركا بينهما حسب الاتفاق.

2- المشاركة: هي عقد بين طرفين أو اكثر على الاشتراك في راس المال والربح

3- السلم: او السلف نوع من البيع وهو عكس البيع المؤجل إذ يتقدم فيه الثمن مع تأجيل المبيع، فهو بيع يدفع الثمن مقدماً برأس المال للسلم، ويتأخر فيه المبيع ويسلم فيه.

يصلح السلم لتمويل المزارعين وتغطية تكاليفهم التشغيلية، حيث يحتاج المزارعين الي السيولة لتغطية تكاليف الحرث، تجهيز الارض، توفير الأسمدة والمبيدات وغيرها من تكاليف. قد يقوم البنك بشراء المحاصيل الزراعية بان يدفع ثمنها مقدما وحالا للمزارع وبعد انتهاء الأجل يتسلمها البنك ويتولى بيعها والربح المحقق للبنك ويتمثل في الفرق بين الثمن المعجل للسلعة والدفع المسبق من البنك وقيمة السلعة حال الاستلام.

4- المرابحة: هي البيع الذي يدفع فيه المشتري مبلغ زائدا عن تكلفه السلعة في السوق. بحيث يقوم البنك بتوفير بعض مستلزمات العمليات الزراعية للمزارعين على أن يبيعها عن طريق المرابحة (صبرينة، حنان، 2021).

يمكن تصنيف القروض في هذا المجال بناءً على ما يلي:

1- القروض الصغيرة حسب استعمالها: تنقسم إلى قروض إنتاجية، تشمل كل من القطاع الزراعي بشقيه والصناعي، وقروض خدمية.

2- قروض حسب المدة الزمنية وهي : قصيرة الأجل حيث يتم سدادها في 18 شهراً، و متوسطة الأجل و تسدد خلال 36 شهراً، و طويلة الأجل والتي يتم سدداها خلال 60 شهراً (صديق،2023).

3-6: قطاع الزراعة والتنمية المستدامة:-

تتزايد اهمية تنمية القطاع الزراعي في ضوء حاجة دول العالم الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 والتي يرتبط عدد منها بمدى نجاح السياسات المتبناة لتطوير القطاع الزراعي ورفع مستويات كفاءته وإنتاجيته ولعل من أبرزها:

- الهدف (1): القضاء على الفقر: وهو ما يتطلب تحسين مستويات دخول السكان الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ 1,25 دولار يوميا، وتوفير احتياجاتهم اليومية الاساسية والتي من أهمها الغذاء.

- الهدف (2): القضاء على الجوع: اذ يتطلب تحقيق هذا الهدف تعزيز كل من التغذية والامن الغذائي والزراعة هذا بالإضافة إلى معالجة الآثار الصحية والبيئية السالبة لممارسات الإنتاج الزراعي وتنمية المنظومة الغذائية.

- الهدف (5): المساواة بين الجنسين: على الرغم من التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، لا يزال هنالك قصور فيما يتعلق بتمكين المرأة. في هذا الإطار نجد أن النساء يشكلن النسبة الأغلب من القوى العاملة في القطاع الزراعي خاصة في العديد من الدول ذات الدخل المنخفض، وبذلك يهتم قطاع الزراعة حيث يساعد في تمكين المرأة خاصة في الدول النامية.

- الهدف (8):العمل اللائق والنمو الاقتصادي: يستدعي هذا الهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتوفير فرص العمل اللائقة المنتجة للجميع في مختلف القطاعات ومن أهمها قطاع الزراعة الذي يستوعب العمالة خاصة في دول العالم الثالث. وهذه كلها جوانب تؤكد اهمية قطاع الزراعة. ويمثل برنامج التمويل الزراعي غالبا عقبة أساسية تواجه العديد من المزارعين وهو ما يحول دون استفادتهم من التقنيات الحديثة لتحسين الإنتاجية مما ينتج عنها انخفاض في مستوي الإنتاجية وتنافس بين السلع الزراعية (نورا، 2022).

7- نتائج البحث:-

7-1.آهم أنواع المشاريع الزراعية الممولة في ولاية جنوب كردفان:

يقوم قطاع البنك الزراعي السوداني في منطقة الدراسة بتمويل المشاريع الزراعية التي تزرع وتنتج المحاصيل الغذائية، والمشاريع ذات المحاصيل التي لها ميزة نسبية في الصادرات. ومن ثم المشاريع البستانية والتي تعرف بالجنائن. كما يقوم البنك ايضاً بتمويل الشق الحيوانى.

من بيانات الجدول رقم (1) ادناه يلاحظ ان البنك الزراعي السوداني بولاية جنوب كردفان يساهم في تمويل المشاريع الزراعية بمختلف انواعها مساهمة كبيرة ومجزية بهدف تطوير الزراعة وتقديم مساعدة للمنتجين، وتعتبر المشاريع الزراعية الغذائية اهم انواع المشاريع السائدة في كل مناطق الولاية بنسبة 100% اذ تتم فيها زراعة وإنتاج المحاصيل الرئيسية لغذاء سكان البلاد مثل حبوب الذرة بأصنافها المختلفة وحبوب الدخن. كما انه ازدهرت في الآونة الأخيرة بالولاية مشاريع النشاط البستاني لزراعة مختلف انواع الخضر وبعض انواع الفاكهة كالموالح لتغطية الاستهلاك المحلي وتسويق الفائض الي خارج الولاية مما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي الداخلي من خلال المخزون الاستراتيجي.

الجدول رقم (1): يوضح انواع المشاريع الممولة، وموقعها الجغرافي في الولاية للفترة (2012 - 2022)

نوع المشروع الممول	نوع النشاط	موقعه في الولاية	اهـم مناطق المشروعات
محاصيل غذائية	زراعة الذرة، الدخن	كل الولاية	هبيلا، محلية التضامن، كادقلي
محاصيل صادر	سمسم، صمغ عربي، قطن، زهرة الشمس	غرب ، شرق وجنوب	هبيلا، محلية الدلنج، محلية التضامن، لقاوة
نشاط بستاني	خضر، فاكهة	غرب وشرق	الدلنج، السنجكاية، ابوجبيهه، تجملا ، تاندك، العباسية تقلي
انتاج حيواني	أبقار، ضأن، ماعز، دواجن	غرب وشرق	تجملا ومحلية الدلنج

المصدر: قطاع البنك الزراعي السوداني، تقارير سنوية مختلفة 2012- 2022. كادقلي، السودان.

2-7: التمويل بواسطة قطاع البنك الزراعي السوداني في الولاية خلال فترة الدراسة:

النظام المصرفي المتبع لتمويل المشاريع الزراعية بالولاية هو نظام المرابحة بحيث يقوم البنك بتوفير بعض مستلزمات العمليات الزراعية للمزارعين على أن يبيعها عن طريق المرابحة وهنالك ايضاً نظام السلم او السلف وهو يصلح لتغطية التكاليف التشغيلية للمزارعين.

يتبين من الجدول رقم (2) بالدراسة تطور المساحات المزروعة والممولة لمختلف للمشاريع الزراعية في ولاية جنوب كردفان خلال فترة الدراسة مع بيان احجام تمويلها، حيث يتضح أن هناك تزايداً في المساحة المزروعة في الولاية خلال الفترة المذكورة بمتوسط بلغ 5 مليون فدان مما يفسر ان النشاط الرئيسي المتبع في هذه المناطق هي الزراعة والرعي، بينما بلغ متوسط المساحة المخططة للتمويل من قبل المزارعين1,1 مليون فدان حيث بلغ متوسط المساحة التي مولت فعلاً من قبل قطاع البنك الزراعي السوداني بالولاية حوالي0,9 مليون فدان بنسبة تنفيذ 81,8% خلال فترة الدراسة، الشكل رقم (1) يوضح ذلك.

كما يتبين من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) بالدراسة حجم المبلغ المخطط والمنفذ لتمويل المشاريع الزراعية من جهة قطاع البنك الزراعي السوداني بالولاية، يتضح ان هنالك تزايد في

الجدول رقم (2): يوضح حجم التمويل المخطط والمنفذ للمساحات المزروعة والممولة لمختلف للمشاريع الزراعية

في ولاية جنوب كردفان للفترة (2012 - 2022) المساحة بالمليون فدان/ التمويل بالمليار جنية سوداني

رقم	البند / السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
1	المساحة المزروعة	2,4	2,5	2,6	2,8	3,3	3,6	5,1	7,5	7,8	8,5	8,8	5
2	مساحة مخططة للتمويل	0,7	0,6	0,7	0,8	0,8	0,7	0,8	0,7	1,1	2,1	2,6	1,1
3	المساحة الممولة	0,4	0,5	0,6	0,7	0,6	0,6	0,6	0,6	0,8	1,7	2,4	0,9
4	نسبة التنفيذ %	65,1	75,8	77,7	86,7	71,7	87,2	77,6	79,5	81,4	83,1	93,1	81,8
5	حجم التمويل المخطط	0,5	0,6	0,7	0,7	0,8	1,1	1,5	2,1	2,4	3	3,4	1,5
6	حجم التمويل المنفذ	0,2	0,3	0,3	0,4	0,4	0,5	0,9	1,6	1,8	2,7	3,2	1,1
7	نسبة التنفيذ %	44,8	45,0	49,4	52,3	50,7	43,6	63,2	79,1	73,4	90,8	93,4	73,3

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات قطاع البنك الزراعي السوداني، تقارير سنوية مختلفة 2012- 2022. كادقلي، السودان.

الشكل رقم (1): يوضح منحنيات المساحات المزروعة والممولة لمختلف للمشاريع الزراعية

في ولاية جنوب كردفان للفترة (2012 - 2022) المساحة بالمليون فدان

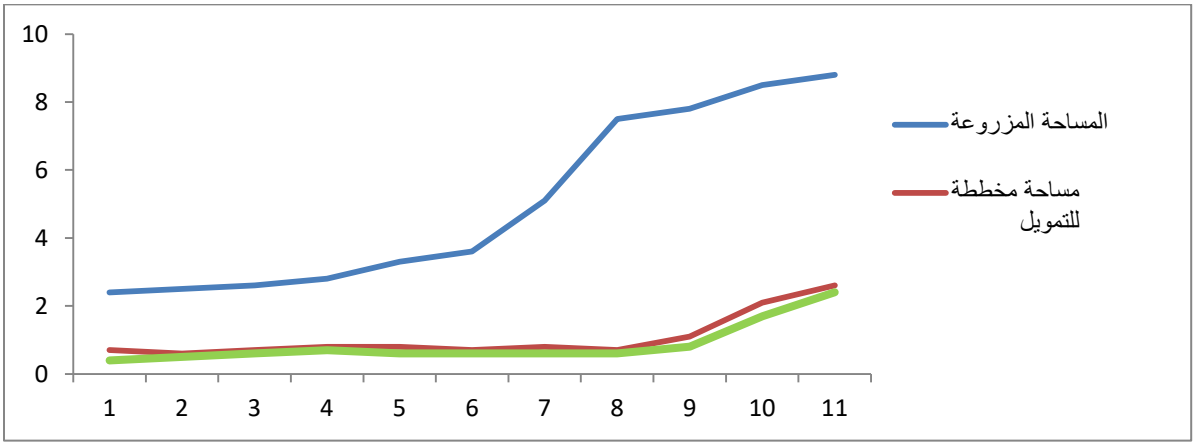

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (2) ،2023م

حجم المبالغ المخططة والمنفذة خلال سنوات الدراسة حيث يؤكد هذا اهتمام الدولة بشأن القطاع الزراعي والعمل على تنميته وتطوير المنتجين الزراعين من اجل تحقيق الامن الغذائي والتنمية المستدامة، اذ غطت المبالغ الممولة نسبة عالية من التكاليف التشغيلية للمشاريع الزراعية وتكاليف تسوير وحفر الآبار والطاقة

الشمسية والتشجير للجنائن ذات النشاط البستاني، وتمويل وتوطين سلالات حيوانية ذات قيمة إنتاجية اقتصادية عالية، وغيرها. بلغ متوسط حجم التمويل المخطط 1,5 مليار جنية سوداني حيث بلغ متوسط حجم التمويل المنفذ فعلاً من قبل قطاع البنك الزراعي السوداني بالولاية حوالي1,1 مليار جنية سوداني بنسبة تنفيذ 73,3% خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (2): يوضح منحنيات حجم المبالغ المخططة والمنفذة لتمويل المشاريع الزراعية بواسطة

قطاع البنك الزراعي السوداني بالولاية (2012 - 2022) التمويل بالمليار جنية سوداني

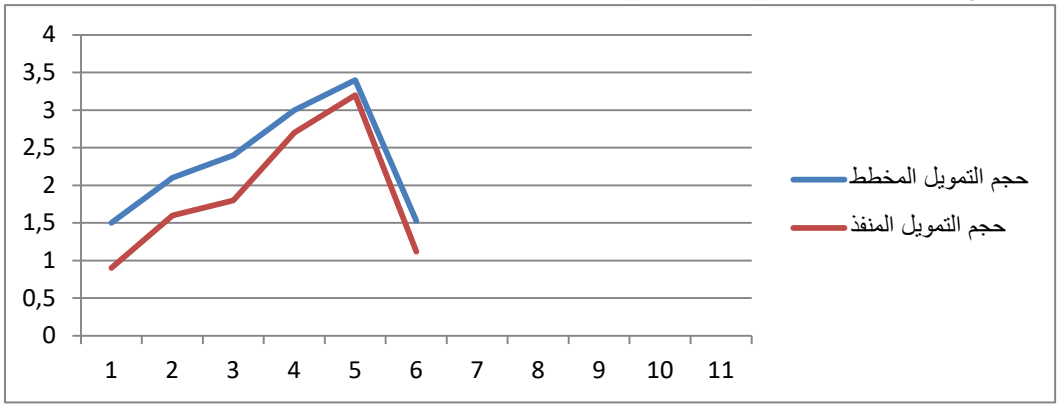

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (2)، 2023م

3-7: موقف التحصيل بواسطة قطاع البنك الزراعي السوداني في الولاية خلال فترة الدراسة:

يتم تمويل المشاريع الزراعية بواسطة قطاع البنك بسياسة تمويلية مرنة تصل من (2-7) سنوات وبضمان رهن الجنينة في حالة التمويل طويل الآجل. ويتم التحصيل والسداد بحسب الطريقة المتفق عليها بين المستثمر والبنك. ولكن كالعادة تكون هنالك متأخرات في السداد اذ يواجه البنك تعثراً في اغلب الاحيان ويرجع ذلك غالبا لسوء للظروف الطبيعية التي تسبب في سوء الإنتاجية المتوقعة من الزراعة وصعوبة جمع المال.

وتشير بيانات الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) بالدراسة إلى تطور إجمالي المبلغ المستحقة المسددة بواسطة القطاع لاهم المشاريع الزراعية المستثمرة في الولاية خلال الفترة (2012–2022) ، حيث بلغ متوسط إجمالي المبلغ المستحق للمشاريع المستثمرة خلال تلك الفترة 0,79 مليار جنية بينما بلغ متوسط إجمالي المبلغ المسدد بواسطة المشاريع المستثمرة خلال نفس الفترة 0,70 مليار جنية بمتوسط متأخرات بلغت حوالي 0,08 مليار جنية. بلغ متوسط نسبة التحصيل87,9% مما ادى الي نسبة تعثر 12,1% في المتوسط. يبرهن ذلك ان قطاع البنك يواجه صعوبة في تسديد اقساط التمويل من قبل المستثمرين الزراعين في بعض الاحيان، ويرجع ذلك الي حدوث ظاهرة التضخم في اسعار بعض مدخلات الإنتاج مؤخرا، الشئ الذي يؤدي الي صرف معظم مبالغ التمويل في السنوات الأولي من الاستثمار وبذلك يعاني المزارع مشكلة تأخر وتعثر في السداد.

الجدول رقم (3): يوضح تطور جملة المبالغ المستحقة والمسددة لتمويل المشاريع الزراعية بواسطة قطاع البنك الزراعي السوداني بالولاية للفترة(2012 - 2022) التمويل بالمليار جنية سوداني

السنوات البند	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط
اجمالي المستحق	0,10	0,16	0,22	0,33	0,42	0,51	0,60	0,96	1,31	1,70	2,33	0,79
اجمالي المسدد	0,09	0,15	0,21	0,26	0,32	0,43	0,52	0,88	1,11	1,60	2,12	0,70
اجمالي المتاخرات	0,02	0,01	0,01	0,07	0,10	0,08	0,08	0,08	0,20	0,10	0,21	0,08
نسبة التحصيل %	90	93,8	95,5	78,8	76,2	84,3	86,7	91,7	84,7	94,1	90,9	87,9
نسبة التعثر %	10	6,2	4,5	21,2	23,8	15,7	13,3	8,3	15,3	5,9	9,1	12,1
عدد الأسر المستفيدة بالالف	190	200	205	245	246	193	200	293	350	380	440	515

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات قطاع البنك الزراعي السوداني، تقارير سنوية مختلفة 2012- 2022. كادقلي، السودان.

الشكل رقم (3): يوضح منحني جملة المبالغ المستحقة والمسددة لتمويل المشاريع الزراعية بواسطة قطاع البنك بالولاية (2012 - 2022) / التمويل بالمليار جنية سوداني

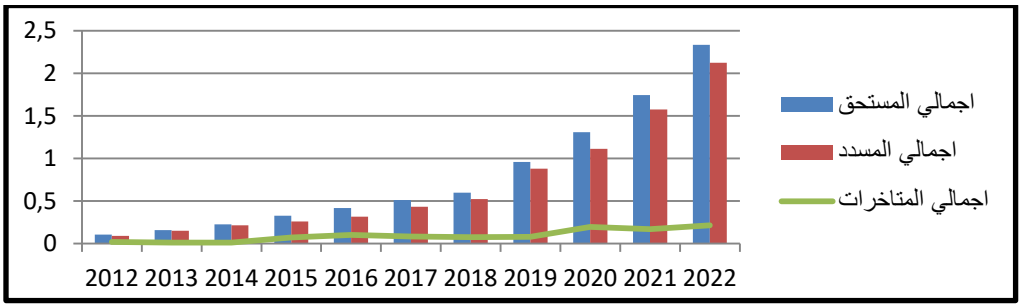

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (3) ،2023م

7-4.الفائدة التي تعود من تمويل المشاريع الزراعية في ولاية جنوب كردفان:

* الفائدة التي يلقاها المجتمع من تمويل المشاريع الزراعية في المنطقة هي:-

- الزياده في عدد المستفدين من تمويل البنك الزراعي، ورفع مستوي المعيشة.

- توفير الغذاء بتكلفة وسعر اقل من سعر الغذاء المستورد، دعم الإنتاج المحلي وتطويره.

* الفائدة التي يلقاها المجتمع من تمويل المشاريع الزراعية في المنطقة هي:-

- تحقيق الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة وهو توفير الآمن الغذائي.

- توفير فرص عمل للمواطنين.

8- الخاتمة

اجريت هذه الدراسة في ولاية جنوب كردفان للفترة من (2012- 2022) بهدف التعرف على دور قطاع البنك الزراعي السوداني وتحديد مدى مساهمته في تمويل المشاريع الزراعية في الولاية خلال تلك الفترة. وبإستخدام بعض الاساليب الإحصائية توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الآتية:

- يقوم البنك بتمويل كافة انواع المشاريع الزراعية ذات الناتج البستانى والنباتى والحيوانى بنسبة تبلغ 100%.

- من اهم الصيغ في النظام المصرفي المتبع لتمويل المشاريع الزراعية بالولاية هما صيغة المرابحة وذلك بتوفير بعض مدخلات المشروع للمستثمر مضاف لها هامش ربح متفق عليه. وصيغه السلم وهي توفير مبلغ مادي لتغطية التكاليف التشغيلية للمستثمر مقابل كمية من المنتج الزراعي متفق عليه.

- بلغ متوسط المساحة الممولة فعلاً من قبل قطاع البنك بالولاية حوالي0,9 مليون فدان بنسبة تنفيذ 81,8% خلال فترة الدراسة.

- بلغ متوسط حجم التمويل المنفذ فعلاً من قبل القطاع بالولاية حوالي1,1 مليار جنية سوداني بنسبة تنفيذ 73,3% خلال فترة الدراسة.

- بلغ متوسط إجمالي المبلغ المسدد بواسطة المشاريع المستثمرة خلال فترة الدراسة 0,70 مليار جنية بمتوسط متأخرات بلغت حوالي 0,08 مليار جنية كما بلغ متوسط نسبة التحصيل87,9% حيث يواجه البنك تعثر في التحصيل بلغ متوسط نسبته 12,1% .

9- التوصيات والمقترحات:

توصي هذه الدراسه وتقترح بعض النقاط التالية:

- الاستفادة من فرصة التمويل من قبل البنوك المتخصصة للتمويل الزراعي، والتنوع المتعدد لمناخ السودان وتوفر التربة الملائمة للزراعة بإقامه المزيد من الاستثمارات الزراعية.

- توفير مدخلات الإنتاج في الوقت المناسب وبأسعار مناسبة.

- ضرورة تسديد القروض في المواعيد المتفق عليها.

- ضرورة عمل Data Base وحوسبة البنوك بالولاية لمتابعة سير تسديد الاقساط والوقوف على مشاكل العجز والتعثر في السداد.

- تفعيل دور الاعلام والارشاد الزراعي من الجهات المختصة لتوعية المزارعين في تلك المناطق.

المراجع العربية والاجنبية:-

- البنك الزراعي السوداني (2023). قطاع ولاية جنوب كردفان، تقارير ونشرات لسنوات مختلفة، كادقلي، السودان.

- أمل عبد الحميد(2019). " البنك الزراعي ومتطلبات تمويل التنمية الزراعية"، وكالة سونا للأنباء، السودان.

بنك السودان (2021). الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية. التقرير السنوي، الخرطوم، السودان.

- صبرينة بلعايب، حنان عزيزي (2021). " دور البنوك الحكومية المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في السودان، دراسة حالة البنك الزراعي السوداني خلال الفترة (2015- 2019) "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعى عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر.

- صديق البصيلي،(2023). "التمويل الزراعي وإعسار المزارعين"، ملتقي السودان الزراعي العالمي الثالث تحت شعار" معا نحو نهضة زراعية متكاملة، الخرطوم ، السودان.

- عبد القادر احمد سعد، سعد عبد الله سيد احمد (2009). " التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الجوع، ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني "، مطبعة البنك الزراعي السوداني، الناشر المركز السوداني للبحوث والدراسات والتوثيق، السودان.

- عثمان بابكر احمد (1418)." تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم"، من منشورات البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، رقم الإيداع 18/3527 ه.

- نورا عدلي رزق (2022). "التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية" سلسلة كتيبات تعريفية (العدد32) موجه إلي الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، ابوظبي.

- Food & Agriculture Organization (FAO) (1986). The Role of Rural Financial Markets in Financing Agricultural Development in Northern & Central Parts of the Sudan, September.

- United Nation Developing Program (UNDP),(2004),Micro-Finance Report. June.

- www.mfu-cbos.gov.sd موقع وحدة التمويل الأصغر

أدوات التدقيق الرشيق و دورهافي تحقيق جودة عمل التدقيق

دراسة تحليلية لاراء عينة من العاملين في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

د. ايناس حسن كاظم — ديوان الرقابة المالية الاتحادي
المحاسب القانوني. حيدر يوسف خلخال — ديوان الرقابة المالية الاتحادي
استبرق اسماعيل حمه — ديوان الرقابة المالية الاتحادي

المستخلص :

يهدف البحث الى بيان مفهوم و أهمية التدقيق الرشيق وأهم أدوات التدقيق الرشيق باعتباره أحد المواضيع الحديثة والمعاصرة وتقليل الاجراءات المطولة المتبعة في اساليب التدقيق التقليدية في ظل التطورات الحاصلة التي تنعكس على بيئة الاعمال وتقارير المدقق الداخلي وبيان دور تطبيق أدوات التدقيق الرشيق على جودة عملية التدقيق وذلك من خلال تقليل وقت وعملية التدقيق على العناصر والانشطة المضيفة للقيمة ، ولتحقيق هدف البحث قام الباحثين بعمل استمارة استبانة وان المجتمع المستهدف هم الموظفين العاملين في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (مصرف بغداد والشرق الاوسط) وتم استخدام الاساليب الاحصائية لتحليل واختبار الفرضيات وفق برنامج (SPSS).

وتوصل الباحثين إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن تطبيق أدوات التدقيق الرشيق في الوحدات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة جودة عملية التدقيق من خلال ترشيق الاجراءات الخاصة بإعداد التقرير واضافة المزيد من القيمة سواء لفريق التدقيق أو تقرير المدقق الداخلي أو العملية بأكملها مما يزيد كفاءة وفاعلية هذه الاجراءات ، وقدم الباحثين جملة من التوصيات أهمها على المدققين الداخليين اتباع أدوات لتدقيق الرشيق لما لها دور مهم في زيادة كفاءة التدقيق فضلا عن استجابته السريعة لبيئة الاعمال المتغيرة والمتجددة.

الكلمات المفتاحية : التدقيق الرشيق ، جودة التدقيق ، اطار سكرم ، اطار كانبان .

Agile audit tools and their role in achieving quality audit work

An analytical study of the opinions of a sample of workers in commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange

Dr. Inas Hassan Kazem — Federal Board Of Supreme Audit
Haider Youssef Khalkhal — Federal Board Of Supreme Audit
Istabraq Ismail Hama — Federal Board Of Supreme Audit

The research aims to explain the concept and importance of Agile auditing and the most important Agile auditing tools as it is one of the modern and contemporary

topics, and to reduce the lengthy procedures followed in traditional auditing methods in light of the developments taking place that are reflected in the business environment and the internal auditor's reports, and to explain the role of applying Agile auditing tools on the quality of the auditing process, from In order to reduce the time and process of auditing the elements and activities that add value, and to achieve the goal and hypothesis of the research, the researchers prepared a questionnaire, and the target population is the employees working in the control and internal audit departments of commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange.

The researchers reached a set of conclusions, the most important of which is that applying Agile audit tools in economic units leads to increasing the quality of the audit process by streamlining the procedures for preparing the report and adding more value to the audit team, the internal auditor's report, or the entire process, which increases the efficiency and effectiveness of these procedures. The researchers made a number of recommendations, the most important of which is that internal auditors should follow agile auditing tools because they have an important role in increasing the efficiency of auditingas well as its rapid response to the changing and renewed business environment.

Keywords: Agile auditing, Audit quality, Scrum framework, Kanban framework.

المقدمة :

البيئة التنظيمية المعاصرة هي بيئة متغيرة باستمرار ويمكن وصفها من خلال الكلمات الاساسية الاتية معقدة وديناميكية وتفاعلية، وهذا يتطلب من المنظمات تكييف طريقة مبتكرة للعمل من أجل البقاء والنجاح .

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تحولات ضرورية حدثت في مجال التدقيق . من العمل بطريقة رد الفعل إلى طريقة أكثر استباقية ، ومن إعطاء التأكيد إلى تقديم المشورة والرؤية للوحدات الاقتصادية . يعتبر المنتدى الدولي للاعتماد (IAF) هو المعني بالمجالات المتعلقة بأنظمة الإدارة والمنتجات والخدمات والأفراد في هولندا وهو رائد في تطبيق مبادئ الترشيق في عملهم بينما لا يزال البعض الآخر يجرب. حيث تمثلت مشكلة البحث هنالك ضعف في جودة عمل التدقيقبسبب ضعف تبني أدوات التدقيق الرشيق من قبل المصارف المبحوثة وهدف البحث الى بيان مفهوم و أهمية التدقيق الرشيق وأهم أدوات التدقيق الرشيق باعتباره أحد المواضيع الحديثة والمعاصرة وتقليل الاجراءات المطولة المتبعة في اساليب التدقيق التقليدية في ظل التطورات الحاصلة التي تنعكس على بيئة الاعمال وتقارير المدقق الداخلي وتم تقسيم المبحث الى ثلاث مباحث المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الجانب النظري للبحث والمبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول منهجية البحث

مشكلة البحث:

في ظل التطورات الحديثة وبيئة الاعمال المتسارعة اصبحت الاساليب التقليدية والاجراءات الروتينية تشكل كاهل على مهنة التدقيق ممايؤدي الى تفاقم المشاكل المهنية والتنظيمية ، لذا لابد من أعادة النظر في اساليب التدقيق الداخلي المتبعة وامكانية تطويرها من خلال ادخال أطر و اساليب رشيقة لتقليل الوقت والجهد لعملية التدقيق، كما أن هنالك ضعف في جودة عمل التدقيقبسبب ضعف تبني أدوات التدقيق الرشيق من قبل المصارف المبحوثة، مما سبق يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل الاتي : (ماهو دور تبني أدوات التدقيق الرشيق في تحقيق جودة التدقيق في المصارف قيد البحث ؟)

2- هدف البحث :

يهدف البحث الى قياس دورتبني أدوات التدقيق الرشيق في تحقيق جودة التدقيق في المصارف قيد البحث ، بيان مفهوم و أهمية التدقيق الرشيق وأهم أدوات التدقيق الرشيق باعتباره أحد المواضيع الحديثة والمعاصرة وتقليل الاجراءات المطولة المتبعة في اساليب التدقيق التقليدية في ظل التطورات الحاصلة التي تنعكس على بيئة الاعمال وتقارير المدقق الداخلي وبيان دور تطبيق أدوات التدقيق الرشيق على جودة عملية التدقيق وذلك من خلال تقليل وقت وعملية التدقيق على العناصر والانشطة المضيفة للقيمة.

3- أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من :

أهمية القطاع المصرفي بالنسبة للاقتصاد ولاسيما أن البلاد قادمة على الاصلاحات المصرفية دعماً للاقتصاد الوطني.

أهمية تبني تطبيق أدوات التدقيق الرشيق في الوحدات الاقتصادية للحد من فشل عمليات التدقيق الداخلي فيها .

أهمية متغيرات الدراسة لحداثتها نسبياً

4- فرضية البحث:

يستند البحث عل فرضية أساس مفادها (يوجد أثر ذو دلالة معنوية لادوات التدقيق الرشيق في تحقيق جودة عمل التدقيق للمصارف التجارية قيد البحث)

5-مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أما عينة البحث فتمثلت (بمصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط)

المبحث الثاني : الجانب النظري

أولاً : مفاهيم اساسية عن التدقيق الرشيق وأدواته :

1-مفهوم التدقيق الرشيق:

يشير مفهوم التدقيق الرشيق تطبيق المبادئ "الخالية من الهدر" الخاص بعملية التدقيق . وتتعلق "الرشاقة" العمل بأكثر الطرق كفاءة وفاعلية. من حيث القيام بما عليك بأسرع وأفضل الوسائل لتحقيق المنتج النهائي أو الهدف المطلوب لزبائنك.

والتدقيق الرشيق يتوافق تمامًا مع تعريف التدقيق والمعايير الدولية (معيار 2000) لأن التركيز ينصب على تحسين عمليات المنظمة وتقديم القيمة. لبدء التفكير بطريقة "بسيطة" ، يجب أن تكون واضحًا بشأن هوية الزبائن والتفاعل معهم بشكل منتظم لفهم ما يريدون ولماذا ؟. في بعض الحالات ، قد تكون هناك توقعات متنافسة من حيث أنشطة التأكيد والاستشارة التي ستحتاج إلى موازنة ولكن السير في هذا المسار سيساعد في ضمان خطة التدقيق .(ابراهيم وطاهر ،2023: 256)

بحيث تتماشى مع الأهداف الرئيسية للمنظمة. ولهذا يتمثل الهدف في إعداد جدول زمني لعمليات التدقيق و يكون له صلات واضحة بالمخاطر الرئيسية وبرامج التغيير في المنظمة. مصطلح "التدقيق الرشيق " يعني ايضا العمل مع المديرين للحصول على التركيز والأولويات الصحيحة لعمليات التدقيق ، وتحديد ما إذا كانت المخاطر الرئيسية تحت السيطرة وإصدار تقارير تدقيق داخلي قصيرة وثاقبة وتعترف بالسياق الأوسع للوحدة اقتصادية، كما عرفت بانها" طريقة لادارة الوحدة الاقتصادية وتدقيق عملياتها من خلال تقسيمها الى عدة مراحل إذ تتضمن تعاوناً مستمرا مع اصحاب المصلحة والجهة الخاضعة للتدقيقفضلا عن التحسين المستمر عند الانتها من كل مرحلة وتوفير فرصة لاصحاب المصلحة والجهة الخاضعة للتدقيق بالرد على اساس الوقت الفعلي.(Zmas ,2021: 3)

2-االمراحل الرئيسية للتدقيقالرشيق والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

مرحلة التخطيط والبحث الاولي: تبدأ هذه المرحلة بتحديد العناصر والانشطة المراد تدقيقها وجع المعلومات ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية وتحليل المخاطر الاستراتيجية وتقييمها من خطة التدقيق السابقة التي تساعد تحديد وربط المخاطر الرئيسة في اربعة ابعاد (الاحتمال ، السرعة ، الاثر ، الترابط) التي تتعرض لها الوحدة الخاضعة للتدقيق ونتائج تحليل هذه المخاطر يعد تراكم التدقيق للفترة القادمة حيث يأخذ في نظر الاعتبار تاريخ اخر عملية التدقيق للعنصر ونتائج التدقيق السابقة .(Chuah&other,2018:10)

مرحلة تنفيذ عملية التدقيق: توزيع العمل الذي يتعين القيام به استناداً إلى فترات زمنية قصيرة كان تكون هذه الفترات من اسبوع إلى اسبوعين وقد تمتد إلى اربع اسابيع أو اكثر في انظمة التدقيق الرشيق وبالاعتماد على نتائج التدقيق السابقة في تحديد خطوات عملية التدقيق.(Boulderstone,2018:1)

مرحلة أعداد التقرير: يعد التقرير النهائي ملخص لتراكم التقارير السابقة بالاضافة إلى تحديد المواضيع والافكار مبقاً والتاكيد على مشاركة اصحاب المصالح ونقل النتائج اهم فوراً بدل من الانتظار حتى الانتهاء من أعداد التقرير . (Majeed,2022:33)

- اطر عمل تدقيق الداخلي الرشيق :

إن تنفيذ الاساليب الرشيقة يعتمد على اطر لاختيار اساليب جديدة ودمجها مع الطرق التقليدية لنشر الافكار الجديدة وتوصيلها إلى فرق متعددة وتتمثل هذه الاطر الرشيقة بالاتي :(Sudeora,2017:7-10)

اطار سكرمScrum: هو" عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم العمل في حلقات لتحسين التجارب والاخطاء تسمى (Sprints)" ويركز عمل الاطار على الجودة والكفاءة وملائم للفرق المتعددة الصغيرة من خلال عقد اجتماعات قصيرة لمناقشة تقدمهم والى اي مدى كمل الفريق مهامه وماهي المهمة التي تليها وينبغي القيام بها في القائمة المحددة وماهي التحديات واوجه عدم اليقين التي قد يواجهونها والمهام المنجزة بالفعل (Newmark et al,2021:22)،ويستند اطار عمل سكرم في الوحدة الاقتصادية بكفاءة وفاعلية إلى ثلاث ركائز لكل منها دور بارز في سكرم وهي : (Richard et al ,2018:5)

الشفافية : تتطلب مشاركو جميع المعنيين.

التفتيش : يعد ضروري لتحقيق الهدف ويجب ان لايكون مكرراً لدرجة يعوق عملية التقدم ولكن يكون كافياً لاكتشاف الفروقات غير المرغوب بها إلى نتيجة سلبية كما تعمل فرق سكرم في دورات قصيرة ومستدامة تعرف بسباقات السرعة (هي مدد زمنية محددة ينبغي اكمال المهام فيها) لانتاج تقرير ذو جودة عالية عند نهاية كل سباق وتصمم السباقات هذه لزيادة تركيز الفريق على المهام المكلف بها اي متسع من الوقت للتدقيق والتعليم والتفكير والتكيف.

التكيف .

اطار كانبان (Kanban): كلمة كانبان هي مصطلح ياباني وتعني البطاقة المرئية أو الاشارة، فهو يشير الى نظام تصنيع ياباني ، ويعد مشابهاً لاسلوبسكرم من حيث تحسين التسليم حيث يعمل على متابعة العمل الذي يجب القيام به والعمل الجاري والمنجز.إذ يسمح النموذجين للفريق بتقسيم العمل المعقد الى اجزاء صغيرة تصور سير العمل والحفاظ على فريق التدقيق بالدائرة. لكنهما يختلفان من حيث التنفيذ ،إلا أن اطار كانبان يركز على معالجة جوانب المساءلة والتعاون والتواصل بنهج رشيق ، وهو سهل الاستعمال في حالة وجود أحداث غير متوقعة ، لذا فان فرق التدقيق تحتاج لكلا النموذجين. (Joshi ,2021:21)

4 - الاختلاف بين التدقيق الداخلي التقليدي والتدقيق الرشيق:فيما يلي جدول يبين اهم الاختلافات الجوهرية بين التدقيق الداخلي التقليدي والتدقيق الداخلي الرشيق

جدول (1) يبين اهم الاختلافات الجوهرية بين التدقيق الداخلي التقليدي والتدقيق الداخلي الرشيق

ت	التدقيق الداخلي التقليدي	التدقيق الداخلي الرشيق
1-	فرق وظيفية كبيرة يتم تنظيمها وفقا لهيكل الوحدة الاقتصادية أي تستخدم طريقة الشلال (من الاعلى الى الاسفل) ويدار هذا الفريق من كبار المدققين او مديري التدقيق وتقسم المهام لعملية التدقيق وفقاً لمستوى الوظيفي .	فرق صغيرة متعددة الوظائف والتخصصات ومدعومة بخبراء في الاساليب الرشيقة لكل سباق أي تتوفر كل المعرفة اللازمة لتنفيذ سباقات السرعة (اجتماعات متكررة خلال فترات زمنية قصيرة) ويتم تنظيم هذه الفرق في كل سباق وفقا لمهام العمل التي يتعين القيام بها .
2-	تخطيط صارم واحادي الطور , أي وضع خطة سنوية رئيسية شبه صلبة لفترة طويلة (سنة او خطة متعددة السنوات) والتي نادراً ما يتم تحديثها واذا تم تحديثها فتكون بناء على التطورات ذات الصلة وتقييم المخاطر اذا تطلب ذلك أي تحديدها وتقيمها لا هداف العمل وتشمل التخطيط والعمل الميداني والتدقيق الداخلي واعداد التقارير .	تخطيط مرن ومتكرر على اساس مستمر أي يتم وضع خطة تدقيق رشيقة بتنسيق منتظم مع اصحاب المصلحة(الادارات التنفيذية ولجنة التدقيق) لفترة قصيرة كل ثلاثة اشهر وتحديثها بشكل مستمر وبالتالي اجراء تقييم متكرر للمخاطر وتكون هذه التقييمات متعددة المستويات ومرتبطة بهدف العمل وكل سياق يتضمن هذه المكونات الاربعة (التخطيط ، العمل الميداني، التدقيق الداخلي واعداد التقرير) في دورة من اسبوع الى اسبوعين
3-	تركيزه يكون على عملية الانحدار (هرمي) ، أي اكمال خطوات التدقيق الاولى قبل الانتقال الى الخطوة التالية وغالبا ما يطرح قادة الفريق تعليقات وملاحظات للفريق عن العملية الصعبة في نهايتها وبالتالي لا يستطيعون حلها ومعالجتها بسبب ضيق الوقت والذي يؤدي الى لحظات تنسيق اقل مع الجهة الخاضعة لعملية التدقيق .	تركيزه يكون على نتيجة عملية التدقيق أي يعتمد مفهوم التفاعل اليومي وبشكل متكرر لمناقشة ما يفعله الجميع معاً وما اذا كانت هناك طلبات للمساعدة ، أي اتصال متكرر للفريق وبتالي المزيد من التنسيق مع الجهة الخاضعة لعملية التدقيق .
4-	منتجات التدقيق تتكون من عمليات تبحث في الموضوعات ذات المهل الزمنية الطويلة نسبياً . اذ يتطلب التركيز بشكل اساسي على توفير الضمان وبالتالي اجراء عملية التدقيق وفقا لما تم التخطيط لها وتسليم النتائج والتقارير المكتوبة بشكل ثابت الى الزبائن	عادة ما تستغرق عمليات التدقيق الرشيق بما في ذلك السباقات مهل زمنية قصيرة نسبيا والتركيز بشكل اساسي يكون على اضافة قيمة والابلاغ عن النتيجة فوراً في نهاية كل سباق ما يسمح للمدقق العمل على النتائج وازالة اوجه القصور في وقت اقصر وايقاف عملية التدقيق التي لا تضيف قيمة بسرعة .

	في نهاية العملية ما يؤدي الى تحديات يصعب على المدقق معالجتها بسرعة .	
5-	القاعدة الاساس المتعارف عليها في الاساليب التقليدية للتدقيق الداخلي هو ان برنامج التدقيق لابد ان يكون معتمدا قبل البدء بالعملية الاستثناء من هذه القاعدة هو السماح بأجراء تعديلات خلال فترة العمل الا اذا تطلب ذلك وفق متطلبات واضطرابات حرجة.	الاستثناء هنا هي القاعدة الاساس المتعارف عليها في الاساليب الرشيقة أي وضع قائمة لبرنامج تدقيق قابلة للتحديث باستمرار وحسب المستجدات المطلوبة تدقيقها .
6-	التزام فريق التدقيق التقليدي بتنفيذ برنامج التدقيق الذي تم وضعه قبل سنة على الاقل بناءأ على المخاطر والقضايا المتعلقة بها التي على ضوئها تحدد الاولويات واذا تغير الوضع حتى بعد اسابيع قليلة من تصميم برنامج التدقيق الداخلي فمن غير الممكن اضافة اجراء جديد حتى يتم وضع برنامج في السنة القادمة .	يقوم فريق التدقيق الرشيق بتصميم برامج تدقيق بفترة زمنية قصيرة ويكون بشروط التزام اقل بمعنى انه قابل للتحديث بشكل مستمر حسب المستجدات وهذا ما يساعد في ان تكون النتائج اكثر تواتر ودقة واستمرارية و محدثة .

المصدر : اعداد الباحثين.

ويرى al-qanbari لا تكون الاساليب الرشيقة للتدقيق الداخلي عند تطبيقها الطريقة الافضل في جميع الحالات ,اذ هناك عدة امور لابد ان تؤخذ بنظر الاعتبار تتمثل (al-qanbari(2020:8-9,بالاتي:

مدى وضوح متطلبات بيئة عمل الوحدة الاقتصادية : يعني اذا كان من المحتمل ان المتطلبات تتغير او تكون غير دقيقة وغير واضحة ، فتعد الاساليب الرشيقة الافضل ،لكن في حالة المتطلبات محددة بالامكان التنبؤ بها بشكل جيد فتكون الاساليب التقليدية هي الافضل .

مدى تعرض بيئة العمل للتهديدات والمخاطر : يعني في حالة وجود مخاطر عالية وتهديدات في بيئة العمل فأن الطبيعة الصارمة والجامدة للأساليب التقليدية تجعلها خياراً غير مرغوب به ومن ثم تميل الكفة صوب الاساليب الرشيقة لأنها تسمح بمعالجة التهديدات الغير متوقعة وما يترتب عليها من مخاطر دون عرقلة العمل بأكمله.

حجم فريق ادارة التدقيق الداخلي : تعمل الاساليب الرشيقة بشكل افضل عندما يكون عدد اعضاء فريق التدقيق صغيرة , اذ يتضمن تعاون وتواصل وتبادل خبرات افضل ، لكن في حالة عدد اعضاء فريق التدقيق كبير فتكون الاساليب التقليدية هي الانسب.

5 - التحديات والمشاكل الشائعة التي تواجه وظائف التدقيقالرشيق(Mkoba&Marnewick ,2020:12)

كيفية ترتيب أولويات الاحتياجات المختلفة لأصحاب المصلحة المتعددين في عملية تدقيق مجلس الإدارة / لجنة التدقيق وكبار المديرين وأولئك الذين يتم تدقيق اعمالهم

كيفية تطوير خطة تدقيق تتناول أهم مجالات المخاطر عندما تكون هناك غالبًا توقعات قوية بأن التدقيق يجب أن يركز على الضوابط المالية واختبار الامتثال.

كيفية الحصول على مكان "على القمة" ، والتأثير على الإدارة العليا مع الاحتفاظ بالاستقلالية والموضوعية.

إدارة الطلبات لتأخير أو إلغاء المهام ، مما قد يؤدي إلى صعوبات في استكمال خطة التدقيق كل عام.

الحصول على المعلومات والبيانات في الوقت المناسب بحيث يمكن أن تبدأ مهام التدقيق دون تأخير.

اكتشاف أن العديد من المديرين لا يشاركون في عملية التدقيق.

الجدل حول ما إذا كان التدقيق لديه أدلة كافية لإثبات النتائج التي توصل إليها ، والتي تتطلب في بعض الأحيان اختبارات إضافية.

الخلافات بشأن صياغة تقارير التدقيق ، والجداول الزمنية التي ينبغي أن تكتمل الإجراءات فيها ، وتصنيف التقارير.

- الفوائد الرئيسية لاعتماد نهج تدقيق الرشيق في التدقيق هي:(Joshi ,2021:15)

وظيفة تدقيق موجهة نحو المشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ، مع عقلية واضحة للقيمة المضافة.

خطة تدقيق تتماشى بشكل وثيق وواضح مع محركات القيمة الرئيسية للوحدة اقتصادية على أساس مستمر.

وظيفة تدقيق تلعب دورًا رئيسيًا في فهم المشهد العام لضمان المخاطر في الوحدة اقتصادية .

وظيفة تدقيق تعمل كمحفز للتغيير الإيجابي في الوحدة اقتصادية ، يتم تقديمها بعدة طرق ، وليس فقط مهام التدقيق.

خطة تدقيق شاملة يتم جدولتها وتسليمها بأقل قدر من التأخير أو الصعوبات.

نتائج التدقيق والتقارير وغيرها من أشكال الاتصال، التي هي قصيرة، وثاقبة والاعتراف السياق الأوسع للمنظمة والتحديات التي تواجهها.

وظيفة تدقيق قادرة على إبراز فرص الكفاءة المناسبة ، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها تبسيط سياسات وإجراءات الامتثال والرقابة مفيدًا.

وظيفة تدقيق يمكن أن تظهر بوضوح عائدًا إيجابيًا على تكلفتها.

7- أدوات الترشيق Agile Tools (Paterson ,2015:32)

سيجما six sigma6

سيجما ستة هو نموذج حديث لتحقيق أعلى جودة، والجودة هي تلبية جميع احتياجات العملاء بأفضل صورة ممكنة وتوفير الخيار الأمثل المناسب له؛ وتمثل أيضاً المميزات التي يتمتع بها المنتَج مقارنة بالمنتجات المنافسة والبدائل الأخرى.وتتخلص مراحل سيجما 6 في خمسة مراحل مختلفة ومتتالية، ومرتبة يجب أن تتبع بشكل واضح.

مرحلة التحديد أو التعريف : (Define)

مرحلة القياس:(Measure)

ج- مرحلة التحليل :(Analyse)

د- مرحلة التحسين :(Improve)

هـ- مرحلة المراقبة :(Control)

ادارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM)

عرف Zimmermanالجودة بانها "مفهوماً إدارياً متكاملاً موجهاً لإحداث تحسينات وتطويرات مستمرة في جودة السلع والخدمات من خلال مشاركة جميع المستويات والوظائف في الوحدة الاقتصادية بما يحقق هدف الوحدة الأساسي وهو تحقيق الجودة من خلال تحقيق متطلبات الزبون بينما عرفت عام 1993 من قبل بعض الباحثين على النحو الآتي (Zimmerman, 2011: 684).لذا فهي تشترك بالتأكيد على ما يأتي:

التحسين المستمر في التطوير لجني النتائج طويلة المدى.

العمل الجماعي مع عدة أفراد بخبرات مختلفة.

المراجعة والاستجابة لمتطلبات الزبائن.

مخطط ربط قياس الأداء (Performance Measurement Linkage Chart):

عَرَّفَ كلُ مِن (Mashell&Baggaley) مخطط ربط قياس الأداء على أنَّه مخطط منطقي لربط مقاييس الأداء للخلية ومقاييس الأداء لتيار القيمة, فمقاييس أداء الخلية تتمثل بأربعة مقاييس وهي التقرير اليومي بالساعات (Day- By –The –Hour Report), والذي يتابع نجاح الخلية في تحقيق وقت الاتمام إذْ صممت الخلايا الرشيقة لتحقيق زمن الدورة المحددة سلفاً للمنتجات المصنعة, ومقياس أول الوقت من خلال (FIT), والذي يعمل على رصد عمل الخلية في المرة الأولى إذا كانت تعمل بشكل صحيح ويمكن حساب مقياس (FIT) على وفق الآتي:

(FIT) للخلية = (إجمالي الوحدات المنتجة – الوحدات المعاد تصنيعها) / إجمالي الوحدات المنتجة

اما مقاييس أداء تيار القيمة فهي تضم إعدادات تقارير الساعة واليوم الخاصة بالخلية وتفيد قياسات أداء تيار القيمة بإعداد التقارير الاسبوعية وإظهار كيف يمكن لتيار القيمة تحقيق الإداء.

سياسة هوشين (Hoshin policy):

يقصد بسياسة هوشين هي الرقابة المباشرة على الوحدات الاقتصادية وهي عملية رسمية تساعد في تطوير المنظمات وتنفيذ استراتيجياتها من خلال كافة مستويات الوحدة وإدامة الاستقامة مع الأهداف وهو تنسيق مفصل لأنشطة العمليات بواسطة ربطها إلى أعلى مستوى للاستراتيجية من خلال أداء الإدارة, إنَّ سياسة هوشين وسيلة لوضع الأهداف الاستراتيجية للمستقبل وتطوير الوسائل الحالية لتحقيق الأهداف إلى واقع وإنَّه تخطيط استراتيجية منهجية الإدارة واستعمال التفكير الجماعي لجميع العاملين لجعل منظمتهم الأفضل في مجال أعمالهم.

فهم احتياجات الزبائن:

نموذج كانو يعد نموذج كانو(الذي ابتكره الدكتور نوياكيكانو) أحد أقوى الأدوات الفعالة في التفكير فيما يفعله الزبائن وما لا يقدرونه .وهو ينطوي على الاستماع إلى "صوت الزبون" فيما يتعلق بما يتم تقييمه ورسم خرائط له للرجوع إليه باستمرار. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة إدراك أن هناك أنواعًا مختلفة من السمات المتعلقة بالقيمة(Zmas ,2021: 5).

8 - دور أدوات الترشيق في أدارة وظائف التدقيق بشكل عام:

كانت مهام التدقيق في الفترات السابقة تركز على الاحداث المالية والمحاسبية ومن ثم اتسعت مهامه لتشمل تحديد المخاطر التي يمكن ان تؤثر سلباً على اداء الوحدة الاقتصادية وكذلك الى التأكد من ان الاجراءات والعمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية تتم وفق القواعد الموضوعة لها.(Paterson ,2015:41)

وتتعدد مهام واختصاصات ادارة التدقيق كما يأتي:-

رفع تقارير التدقيق للإدارة العليا حول الانشطة المختلفة ومتابعة تنفيذ التوصيات.

تقييم المخاطر التي قد تواجه ادارة الوحدة الاقتصادية بصفة دورية.

قياس كفاءة الأساليب والاجراءات المتبعة ومدى مساهمتها في تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية.

تقييم مدى الالتزام بالقوانين والانظمة والسياسات والاجراءات الموضوعة.

التقرير عن الاداء العام للوحدة الاقتصادية واقسامها ومدى تنفيذها للخطط المرسومة.

التحقق من دقة وصحة العمليات والمعاملات المالية عن طريق فحص الوثائق المحاسبية.

وظائف التدقيق يجب ان تكون قادرة على تنفيذ مجموعة من نقاط العمل للمعالجة السريعة من خلال مشاركة المدققين بشكل صحيح وكبار المديرين، أن وظيفة التدقيق لا تحتاج الى تأمين قدر هائل من الاموال من قبل الادارة العليا لكي تصبح اكثر رشاقة، يحقق التدقيق الرشيق تغيرات واضحة لوظائف الادارة الافضل مما ينظر اليه بشكل ايجابي على الادارة العليا.

ومع ذلك عند اجراء تحسينات سريعة على وظائف التدقيق من المهم ان يقوم مسؤول التدقيق باشراك الادارة العليا ومجلس الادارة وكيفية التدقيق بشأن ما يتم القيام به نظراً لما يأتي:-

في بعض الاحيان قد تكون حاجة لدعمهم.

انهم زبون الرئيسي ووجهات النظر حول اضافة القيمة يجب ان تؤخذ في الاعتبار.

بالتالي توجيه وظيفة التدقيق نحنو طرق رشيقة للعمل دون احداث ضجة كبيرة، يكون هذا مفيداً عندما يكون اصحاب المصلحة غير المتأكدين الى حد ما بشأن بعض التغيرات المقترحة (مثل التقارير القصيرة)

ثانياً - جودة التدقيق:

2-2-2: مفهوم جودة التدقيق من وجهة نظر المجامع المهنية

تمثل جودة التدقيق مطلبا ضروريا لكافة أطراف عمليةالتدقيق، فمدقق الحسابات يهمه أن تتم عمليةالتدقيق بجودة عالية بهدف إضفاء مصداقية على تقريره ، أما الإدارة تحرص أن تتم عمليةالتدقيق بجودة عالية لإضفاء الثقة على القوائم المالية المعدة بمعرفتها ، و المستفيدينيرغبون أن تتم عمليةالتدقيق بجودة عالية بهدف التأكد من صحة و مصداقية القوائم المالية، ومن هنا يمكن القول أن جودة التدقيق هي ذات أهمية بالغة بالنسبة لجميع الأطراف الذين لهم علاقة بعمليةالتدقيق(Schipper& Vincent,2003).وفي إطار اهتمام المجامع والمنظمات المهنية في العديد من دول العالم بموضوع جودة الأداء المهني لمكاتب المحاسبة و التدقيق، أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1974م قائمة معايير التدقيق رقم (4) والتي افترضت بصورة ضمنية أن جودة التدقيق تتمثل في الالتزام بمعايير التدقيق، كما أصدرت لجنة معايير الرقابة على جودة الأداء والتابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في عام 1979م نشرة المعايير رقم (1) والتي تغطي عمليات مكاتب المحاسبة و التدقيق. وتمثلت اعتبارات الرقابة على الجودة الواردة في القائمتين المذكورتين على العناصر التالية والتي تتعلق بالرقابة على التدقيق في منشآت التدقيق: (اللهيبي وخلف، 2016: 267) الاستقلال: والذي يعني وضع السياسات والإجراءات التي تؤكد بصورة معقولة تمتع كافة أفراد مكتب التدقيق على اختلاف مسؤولياتهم التنظيمية بالاستقلال سواء من الناحية الموضوعية أو الذهنية.

تخصيص الأفراد بالمكتب على وظائف مهام التدقيق: والذي يعني وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بتخصيص الأفراد للقيام بأداء مهام التدقيق ، وذلك بغرض التأكيد على أن عمل التدقيق سوف يتم تنفيذه من قبل أفراد لديهم التأهيل العلمي والعملي الكافي.

طلب المشورة: بمعنى وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بطلب المشورة أو الاسترشاد برأي الآخرين، وذلك بغرض التأكيد على سعي المدققين الى طلب المساعدة بخصوص ما قد يثار أمامهم من تساؤلات أو استفسارات من المكاتب الأخرى والافراد ذوي الخبرة الأكبر والاوفر.

-الإشراف : بمعنى وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بمسلك العمل والأشراف عليه عند كافة المستويات التنظيمية ،وذلك بغرض التأكيد على أن العمل المؤدى يتفق مع معايير الجودة في المنشأة.

التوظيف: بمعنى وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بالتوظيف وذلك بغرض التأكيد بصورة معقولة أن الموظفين المستخدمين يتمتعون بخصائص ملائمة تمكنهم من أداء العمل بكفاءة

تنمية القدرات المهنية: بمعنى وضع السياسات والإجراءات الخاصة بالتطوير المهني وذلك بغرض التأكيد بصورة معقولة على تمتع الأفراد داخل مكتب التدقيق بالمعرفة اللازمة التي تمكنهم بالقيام بأعمالهم ، فضالا عن حصولهم على برامج التعليم المستمر وبرامج التدريب التي تعمل على تنمية القدرات المهنية للأفراد المنتمية لمكتب التدقيق

-الترقيات: بمعنى وضع السياسات والإجراءات الخاصة بترقية الأفراد المهنيين وذلك بغرض التأكيد بصورة معقولة على أن الأفراد الذين تم اختيارهم سوف يمتلكون المؤهلات الضرورية للوفاء بالمسئوليات المفترض أن تلقى على عاتقهم.

قبول الزبائن جدد واستمرار العالقة مع الزبائن الحاليين: بمعنى وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد مدى امكانية قبول العميل واستمرار تقديم الخدمة له ، وذلك بغرض التأكيد بصورة معقولة على تقليل احتمال الارتباط بعميل يفتقر الى النزاهة. وهو الأمر الذي يتطلب أن يتوفر في التدقيق القدرة على تمييز والاختيار في مجال علاقاته المهنية.

2-2-3: أهمية جودة التدقيق

إن مكاتب التدقيق تسعى لتحقيق مستوى عالي من جودة التدقيق لأخلاء مسؤوليتها أمام الطراف المستفيدة من نتائج التدقيق، إذ إنها تساعد المكاتب في تجنب العقوبات المهنية والقانونية جراء أية مخالفة أو تقصير في أعمال التدقيق من خلال التأكيد على الالتزام بالمعايير التدقيقية المحلية والدولية وقواعد السلوك المهني والتعليمات والقوانين ذات الصلة ومن خلال تقويم المدقق لمخاطر العمل لدى الزبون واتباع سياسات ذات كفاءة للتعيين والترقيات والتي ستركز على استقطاب الكوادر المهنية ذات المستوى العالي في التأهيل والخبرة وفي تخصصات متعددة مع امتلاكهم الموضوعية، وعلى نحو مماثل السعي لتحديث وتطوير القدرات الفنية والمهنية لكوادرها من خلال التخطيط الجيد لبرامج التدريب المهني المعدة. (Rahim et al , 2022: 570)

2-2-4: معايير الرقابة على الجودة

معيار التدقيق الدولي رقم (1)

رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العالقة : يعالج المعيار الدولي لرقابة الجودة (1)مسؤوليات الشركة فيما يتعلق بنظامها لرقابة الجودة، للرقابة على البيانات المالية وغيرها من أعمال التأكيد والخدمات ذات الصلة .ويحدد هذا المعيار إن هدف الشركة هو ايجاد نظام لرقابة الجودة والالتزام به من أجل تزويدها بتأكيد معقول فيما يخص(الاتحاد الدولي للمحاسبين: 2009) امتثال الشركة وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها .بأن تكون التقارير الصادرة عن الشركة أو الشركات العملية ملائمة في الظروف . كما وحدد المعيار الدولي لرقابة الجودة(1) عناصر إطار رقابة الجودة وهي(اللهيبي وخلف ،2016 :268)

* مسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة في الشركة.

* متطلبات السلوك الاخلاقي ذات العلاقة.

* قبول واستمرار العلاقات مع العملاء وعمليات محددة.

الموارد البشرية.

* أداء العملية.

* المراقبة .

وبالإضافة إلى العناصر أعلاه، حدد المعيار الدولي لرقابة الجودة(1)الحاجة إلى توثيق سياسات الشركة لرقابة الجودة واجراءاتها وايصالها إلى موظفي الشركة

معيار التدقيق الدولي رقم 220

(الرقابة على الجودة تشمل السياسات والإجراءات التي ينبغي على مؤسسة التدقيق أن تقوم بها سواء فيما يتعلق بالمؤسسة بشكل عام أو بمهمات التدقيق الخاصة، أي على مستوى المؤسسة ككل وعلى مستوى كل عملية تدقيق وذلك من أجل ضمان قيام مؤسسة التدقيق بخدمة الاطراف ذات العلاقة بشكل مناسب وبما يتفق مع معايير التدقيق. وقد تختلف طبيعة ومدى سياسات واجراءات الرقابة على الجودة باختلاف حجم منشأة التدقيق وطبيعة الأعمال التي تمارسها والموقع الجغرافي ومدى تفرع الأعمال، وتتأثر كذلك بالتكاليف والمنافع المتوقع تحققها منها وعناصر الرقابة على النوعية عادة تشمل التالي :(مايسة وصفية ،16، 2021)

المتطلبات المهنية .

الكفاءة والجدارة .

تفويض الأعمال

الأشراف.

الاستشارات .

قبول العملاء الجدد والاستمرار مع القدامى

التفتيش

.وكذلك نصت الفقرة الرابعة من هذا المعيار على ما يلي:

على مكتب التدقيق تنفيذ سياسات وإجراءات رقابة الجودة التي صممت للتأكد من أن كفاءة اعمال التدقيق قد تمت حسب معايير التدقيق الدولية أو المعايير او الممارسات الوطنية المناسب.

أن طبيعة وتوقيت سياسات وإجراءات رقابة الجودة لمكتب التدقيق تعتمد على عدد من العوامل كحجم وطبيعة أعمال المكتب المهني، واتساع النشاط الجغرافي، وهيكل المكتب التنظيمي والاعتبارات الملائمة المتعلقة بالتكلفة والمنفعة. لذا فإن السياسات والإجراءات التي يتبناها مكتب التدقيق الشخصية سوف تختلف وكذلك مدى توثيقاتها.

وفيما يتعلق بجودة أداء عمل وظيفة التدقيق فإن المعيار الأساسي الذي يستخدمه المدققين الخارجين في تقييم جودة أداء عمل وظيفة التدقيق هو ، دعم الإدارة لوظيفة التدقيق ، وتقييم المدقق الخارجي لأداء عمل وظيفة التدقيق يعتمد على مدى رضائه عن أدائها السابق، إجراءات المتابعة المطبقة والإشراف على عمل وظيفة التدقيق ، وأن جودة أداء عمل التدقيق وموضوعية المدقق تعتبر أكثر العوامل أهمية تليها الأهلية في المركز الثالث، أما الثقة في إجراءات التدقيق وتقييم المدقق الخارجي لأداء وظيفة التدقيق حيث عندما تكون الثقة في إجراءات التدقيق منخفضة، فإن تقييم الأداء لا يتوقف على مستوى أهلية وموضوعية وظيفة التدقيق ، في حين إذا أنه كانت الثقة في إجراءات التدقيق عالية، فإن تقييم الأداء يتوقف على مقاييس أهلية وموضوعية وظيفة التدقيق .

ونلاحظ أن التفكير فيما يريده الزبون من خلال نهج كانو هو أمر أساسي للتدقيق الرشيق والهدف من ذلك هو الحصول على تقدير أعمق لما يريده كل من أصحاب المصلحة المختلفين في التدقيق - والأهم من ذلك - ما لا يريدونه. اضافة الى نهجGembaالانتباه إلى الفرق بين كيفية تلخيص مدير التدقيق أو الرئيس التنفيذي للتدقيق عملية التدقيق (أو كيفية كتابتها في دليل تدقيق) ، وما هو الحال في الواقع عند تنفيذ مهمة التدقيق أي عند الممارسة العملية اي بمعنى تطبيق تقنية أذهب انظر شاهد Go Look See وهذا يعني التعامل مع ما يحدث بالفعل عند تحليل القضايا أو الصعوبات ، و التركيز على الحقائق بدلاً من الآراء وبما أن جودة أداء عمل التدقيق وموضوعية المدقق تعتبر أكثر العوامل أهمية فأن ادوات وتقنيات التدقيق الرشيق يؤدي الى زيادة جودة التدقيق .

وايضا تزيد جودة التدقيق من خلال انجاز المهام بصورة صحية من اول مرة دون اعادة فحصها مرة ثانية وبالتي يؤدي الى تقليل التكلفة والوقت المستغرق لانجاز المهمة واضفاء ثقة الي الى المستخدم ان المدقق

الذي يقوم بالمهام يتملك خبرة وكفاءة عالية و هذه الخبرة تنعكس على تقديم مصداقية اكثر بالمعلومات الواردة في القوائم المالية .(Paterson ,2015:41)

المبحث الثالث : الجانب العملي (التطبيقي)

في هذا المبحث عرض لما تم التوصل إليه من نتاج و ذلك لكونها تعد الأساس في إثبات أو نفي الفرضية التي يقوم عليها البحث و التي مفادها (إن الأدوات التدقيق الرشيق تأثير في تحقيق جودة عمل التدقيق) إذ تم توزيع 50 استمارة وان المجتمع المستهدف هم الموظفين العاملين في اقسام الرقابة والتدقيق الداخلي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تم الاختيار بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة و تم استحصال 43 استمارة 35 منها صالحه تم تحليلها بالاعتماد على مؤشرات إحصائية لغرض تحديد أهمية تأثير أدوات التدقيق الرشيق على جودة عمل التدقيق.

1- وصف متغيرات البحث

لمعرفة اتجاه إجابة عينة البحث المتعلقة بكل محور و كل فقرة تم اعتماد الإحصاء الوصفي للبيانات و التحليل ألاستنتاجي إذ سيتم من خلال هذا المبحث تناول جانبين الأول يتعلق بيان نتائج المحاور إليه عمل أدوات التدقيق الرشيق و المحور الثاني تأثير اعتماد أدوات التدقيق الرشيق في عمل المدقق مع بيان فقرات كل محور .

1- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي :

تم اعتماد عدد من الأساليب الإحصائية منها ، الإحصاء الوصفي ، و الإحصاء ألاستنتاجي وذلك على النحو الآتي:

أ-الإحصاء الوصفي : لتحليل البيانات التي تبين الاتجاهات العامة للإجابات و التي تضمن هذا التحليل عدد من أساليب التحليل الوصفي و التي من أهمها

التوزيعات التكرارية : تحديد التكرارات و النسبة المئوية للتكرارات التي تم الحصول على كل إجابة من الإجابات الخاصة بأسئلة الاستبيان .

المتوسط الحسابي : يتم اعتماد المتوسط الحسابي لتحديد ردود المشاركين و اتجاهاتهم حول فرضيات الدراسة.

ب- التحليل الوصفي للبيانات : يتضمن تحليلاً و صفيا للبيانات الواردة في استمارة الاستبيان ، تحديد اتجاه العينة 4-1/4= 0.75، كل مره يتم إضافة 0.75 لكي يتم تحديد اتجاه العينة

2- تحليل بيانات استمارة الاستبيان :

جدول 1 نتائج المحاور

المحور الأول: إليه عمل أدوات التدقيق الرشيق	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	النسبة	الاتجاه
الفقرات	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1-ضرورة توضيح مفهوم أدوات التدقيق الرشيق للعاملين و الإدارة.	6	2	14	13	0	4.00	2%	موافق
	17.14	5.71	40	37.14				
2- ضرورة تحديد سبب وجوب عمل التدقيق الرشيق، وتقديم نظرة ثاقبة حول التغييرات التي يجب أن تحدث.	11	12	8	4		3.38	6.76%	موافق بشدة
	31.43	34.28	22.85	11.42				
3- إجراء تحليل شامل لتحديد نقاط التحسين المحتملة و كيف يمكن حلها من خلال العمل بطريقة رشيقة.	16	19	1			4.42	4.88%	
	44.44	53.78	2.78					
4- التخطيط السليم و القيادة هما عاملان مهمان في مضمار التدقيق الرشيق.	17	14	3	1		4.25	8.5%	موافق بشدة
	50	38.89	8.33	2.78				
5- توظيف خبراء في مجال التحول الرشيق لتزويد موظفي التدقيق الأفكار و المهارات اللازمة و بيان الأساليب الناجحة للتحول.	2	10	4	10	9	3.38	6%	محايد
	5.71	28.57	11.42	28.57	25.71			
6- تمكن مجموعة من مبادئ التدقيق الرشيق التحكم في عمليات التدقيق	18	15	3	0	0	4.42	4.88%	موافق بشدة
	50	41.67	8.33					
المحور الثاني: تأثير اعتماد أدوات التدقيق الرشيق في عمل المدقق								
1- التحقق مما إذا كانت حالة الشركة مواتية لاعتماد نهج أدوات التدقيق الرشيق.	18	7	6	2	2	4.09	4.35%	موافق بشدة
	51.42	20	17.14	5.71	5.71			

2- تمكن أدوات التدقيق الرشيق سهولة عملية التواصل بين كل من المدقق الداخلي و المدقق الخارجي لحل المشاكل ومناقشة التطورات.	16	17	1	1		4.39	7.78%	موافق بشدة
	45.71	48.57	2.85	2.85				
3- استخدام أنظمة التدقيق الحديثة في التدقيق تسهل مهمة التدقيق و دقة مخرجاتها و سرعتها.	13	3	3	11	5	2.76	8%	موافق بشدة
	37.14	8.57	8.57	31.42	14.28			
4- تمكن أدوات التدقيق الرشيقة الحد من التعثر المالي في الشركات هو كفيل بضمان تحقيق أهدافها الإستراتيجية	14	20	1			4.39	7.87	موافق بشدة
	40	57.14	2.85					
5- تتيح للإدارة بمواكبة كل ما هو جديد في العلوم الإدارية و العمل على تطوير بيئة العمل بما يتناسب مع التطورات الجديدة	1	6	2	21	5	3.68	4%	موافق
	2.85	17.14	5.71	60	14.28			

إعداد الباحث

فنلاحظ بناء على نتاج بيانات المحورين أعلاه تأثير اعتماد أدوات التدقيق الشيق في عمل المدقق وما له من دور ايجابي في دعم وترشيق الأساليب التقليدية للتدقيق جاءت بالمرتبة الأولى من حيث الانسجام و التجانس وتلتها إلية عمل أدوات التدقيق الرشيق, كما نلاحظ قيم اتجاه عينة البحث جاءت متجانسة و تشير الى تأثيرات الايجابية في اعتماد أدوات التدقيق الرشيق عل جودة عمل التدقيق وهذا بدورة يشير إلى تجانس البيانات بصورة كبيرة، الأمر الذي يؤكد صحة فرضية البحث.

المبحث الرابع الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

إن تطبيق أدوات التدقيق الرشيق يمكن اعتباره أداة و أسلوب عمل جديد في عمل المدقق التقليدي ,إضافة إلى يمكن إن يؤدي الى المزيد من القيم سواء لتقرير التي يقوم المدقق الداخلي أو الفريق نفسه أو العملية بأكملها إذ تتم بشكل سريع و أكثر كفاءة و فاعلية من العمل التقليدي .

وجود علاقة تأثير بين كل من أدوات التدقيق الرشيق التدقيق و عمل المدقق للمصارف عينة البحث وهذا ما يثبت فرضية البحث.

تعتمد الاساليب الرشيقة على اختيار وسائل جديدة وتنفيذ اطر عمل ودمجها مع الطرق التقليدية لنشر الافكار الجديدة وتوصيلها الى الفرق المتعددة بالإضافة إلى تقليل الاجراءات الغير مضيفة للقيمة واختيار الإجراءات المضيفة للقيمة لإعمال الوحدة الاقتصادية

أن تطبيق أدوات التدقيق الرشيق في الوحدات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة جودة عملية التدقيق من خلال ترشيق الاجراءات الخاصة بإعداد التقرير واضافة المزيد من القيمة سواء لفريق التدقيق أو تقرير المدقق الداخلي أو العملية بأكملها مما يزيد كفاءة وفاعلية هذه الاجراءات

2- التوصيات

لابد من إدخال أساليب و أدوات التدقيق الرشيقة في عمل المدقق لما لها من دور ذات أهمية مهم في زيادة كفاءة و فاعلية عملية التدقيق عن طريق تركيزها على العناصر التي يتم تحديدها وبصوره تعاونية لفريق التدقيق, إضافة إلى الاستجابة السريعة لبيئة الإعمال والمتجددة و المتغيرة.

على المدققين الداخليين اتباع أدوات لتدقيق الرشيق لما لها دور مهم في زيادة كفاءة التدقيق فضلا عن استجابته السريعة لبيئة الاعمال المتغيرة والمتجددة.

ضرورة ترشيق اجراءات التدقيق التقليدية بهدف الحصول على نتائج بصورة سريعة ووقت اقل ، بالاضافة الى اعداد تقارير دورية من قبل المدققين الداخليين خلال مدة زمنية قصيرة.

الاهتمام بأساليب التدقيق الرشيق من قبل الوحدات الاقتصادية لمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لما لها من دور في اعداد التقرير واضافة قيمة لعمل المدقق الداخلي

المصادر والمراجع :

ابراهيم عبد الله فائق و طاهر كبرى محمد ، 2023، أنموذج مقترح للتدقيق الرشيق في الشركة العامة لتوزيع كهرباء الشمال، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد 19، عدد 62.

اللهيبي ،اسراء كاظم و خلف صلاح نوري ، 2013 ، أنموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة تدقيق في تحقيق جودة التدقيق، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، المجلد الثامن ، العدد 23.

مايسة ميلودي حسنية ، صفية بكراوي ، 2021، دور معايير التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي ، رسالة ماجستير ، جامعة العقيد احمد دراية.

Al-Qanbari, Muhammad Qais, Towards aAgile Internal Audit, Internal Audit Platform, (2020).

Joshi,Prem Lal,2021 ,A Review of Agile Internal Auditing: Retrospective and Prospective,Vol.9, No.2,International Journal of Smart Business and Technology.

Chuah , Huck , Audit & Agile , Audit magazine , (2018) .

Boulderstone , Irma , How can Agile methods add Value to Internal Audit ? (2018)

Sudeora , Alex , Agile scrumban project managment in IT Audit , Thesis , Charles H. Lundquist college , (2017).

Richard and other , New mark , Gabe and William , Agility in Audit : Could Scrum Improve the Audite process ? , (2018) .

Majeed, Nour Sahib, The Role of Agile Auditing in Supporting the Integration of Governance, Risk and Compliance, An Applied Study _ of a Sample of Companies Listed in the Iraq Stock Exchange, Master's Thesis in Accounting Sciences - College of Administration and Economics - Iraqi University, (2022).

Newmark, Richard I., and Dickey, Gabe, and Wilcox, William E., (2018), Agility in Audit: Could Scrum Improve the Audit Process?, CURRENT ISSUES IN AUDITING, Vol. 12, No. 1, American Accounting Association.

Paterson .C James ,2015 ,Driving Added Value and Efficiency in internal Audit. Edition first .

MOKABA ELIZABETH & CARL MARNEWICK ,2020,Conceptual Framework for Auditing Agile Projects, Digital Object Identifier 10.1109/ACCESS.2020.3007874

Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earning Quality. Accounting Horizons, Supplement.

Rahim Syamsuri, , NurWahyuni ,A. Muh. Anzhari,Abdul Karim ,2022,Determination Of Audit Quality: Auditor Gender Stereotype Study In South Sulawesi Province, Indonesia ,Journal of Positive School Psychology, vol 6,No11.

ZMAS , Aglie Internal , Paradigm Shift in Internal Audit , (2021)

اطار مقترح للمرونة السيبرانية لمواجهة مخاطر التكنلوجيا المالية – بحث تطبيقي

م.م طيبة عبد الكريم محمد جعفر
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم
tiba.must@gmail.com

المستخلص

هدف البحث الى وضع إطار مقترح للمرونة السبرانية لمواجهة الماطر الناجمة عن التكلوجيا المالية حيث أسهم التطور في بيئة المصارف الى ظهور العديد من أشكال وصور التكنلوجيا المالية ومنها الحوسبة السحابية والعملات الرقمية وخدمات الدفع الالكتروني وغيرها ، وقد صاحب ذلك وجود العديد من التهديدات التي باتت حقيقة لا يمكن التغاضي عنها مما يتطلب ضرورة اتخاذ اجراءات لمواجهة تلك التهديدات والمخاطر ، ولتحقيق هدف البحث قد تم اختيار المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتحقيق هدف البحث متمثلة بمصرف التنمية الدولي ، مصرف المتحد للاستثمار ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، مصرف الجنوب الاسلامي ، المصرف التجاري العراقي ، مصرف اشور الدولي للاستثمار، المصرف الاهلي العراقي ، مصرف الائتمان العراقي وقد اختيرت عينة من العاملين في تلك المصارف متمثلين بالمدققين الداليين والمحاسبين والعاملين في قسم تكنلوجيا المعلومات وادارة المخاطر ، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصمصم استبانة وزعت على عينة البحث وقد بلغ عدد المستجيبين (82) ، وقد توصل البحث الى ان المصارف عينة البحث تعتمد على سياسة ادارة المخاطر من خلال اصدار الخطط والاستراتيجيات المعنية بإدارة المخاطر وتشكيل لجان لمتابعة مدى تنفيذ تلك الخطط والاستراتيجيات وتحقيقها للأهداف المحددة فضلًا عن قيامها بتشخيص المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف كما تسعى المصارف الى تطوير عملها من خلال وضع رؤى واستراتيجيات مستقبلية بهدف تحقيق الميزة التنافيسة ، وبناءًا على ذلك توصي الباحثة بإعتماد الاطار المقترح كإجراء استباقي لمواجهة المخاطر والحد منها فضلاً عن كونه يعد رؤيا جديدة دعت اليها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الكلمات الافتتاحية : الامن السيبراني ، المرونة السيبرانية ، مخاطر التكنلوجيا المالية.

Abctract:

The research aimed to develop a proposed framework for cyber resilience to confront the rains resulting from financial technology, as the development in the banking environment has contributed to the emergence of many forms and images of financial technology, including cloud computing, digital currencies, electronic payment services, and others. This has been accompanied by the presence of many threats that have become a reality that cannot be Overlooking them, which requires the need to take measures to confront these threats and risks, and to achieve the research goal, the banks listed on the Iraqi Stock Exchange were chosen to achieve the research goal, represented by the International Development Bank, the United

Investment Bank, the Iraqi Middle East Investment Bank, the Islamic South Bank, and the Commercial Bank of Iraq. Assyria International Investment Bank, the National Bank of Iraq, and the Iraqi Credit Bank. A sample of workers in those banks was chosen, represented by internal auditors, accountants, and workers in the information technology and risk management department. The research relied on the descriptive analytical approach, where a questionnaire was designed and distributed to the research sample. The number of respondents was (82), and the research concluded that the banks in the research sample depend on risk management policy by issuing plans and strategies concerned with risk management and forming committees to follow up on the extent to which those plans and strategies are implemented and their achievement of the specified goals, in addition to diagnosing the risks to which the bank may be exposed, as it seeks. Banks need to develop their work by developing future visions and strategies with the aim of achieving competitive advantage. Accordingly, the researcher recommends adopting the proposed framework as a proactive measure to confront and reduce risks, in addition to the fact that it is a new vision called for by the Basel Committee on Banking Supervision.

Opening words: cyber security, cyber resilience, financial technology risks.

المقدمة

أضحى الامن السيبراني غير كافيًا لمواجهة المخاطر الالكترونية نتيجة التحول الرقمي المتسارع ودخول تكنلوجيا مالية جديدة وزيادة حدة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية التي تعتمد التحول الرقمي ، الامر الذي ألزم الوحدات الاقتصادية على مواكبة ذلك التحول من أجل البقاء والاستمرارية ، ومقابل ذلك التقدم المتسارع ازدات التهديدات والمخاطر ، لذا دعت المنظمات المهنية الى ضرورة اعتماد أستراتيجيات أو خطط وأطر استباقية لمواجهة تلك التهديدات والمخاطر قبل وقوعها وتعد المرونة السيبرانية مفهومًا حديثًا دعت اليه لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث وجدت أن الامن السيبراني غير كافيًا ونادت بالمرونة السيبرانية وأكدت على ضرورة إدراك أهميتها كونها تعبر عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية واستعدادها لمواجهة المخاطر الالكترونية والتهديدات والتعافي منها ، بحيث تساعد على التكييف مع التهديدات والازمات الطارئة والتحديات سواء كانت معروفة أو غير معروفة ، كما تسهم في استمرارية الوحدة الاقتصادية تجاه التحولات الرقمية التي تتطلب مرونة سيبرانية عالية لحماية الانشطة واكتشاف المخاطر وتعزيز وتطوير القدرة على التحكم بالتهديدات الالكترونية ، ومن هذا المنطلق فأن البحث يسلط الضوء على المرونة السيبرانية في مواجهة مخاطر التكنلوجيا المالية من خلال وضع اطار مقترح ، حيث تم تقسيم البحث الى أربع مباحث تناول المبحث الاول منهجية البحث فيما ركز المبحث الثاني على الجانب النظري بشقيه المرونة السيبرانية

ومخاطر التكنلوجيا المالية ، أما المبحث الثالث فقد لخص الجانب العلمي ومدى امكانية تطبيق الاطار المقترح ، اخيرًا المبحث الرابع الذي تم عرض الاستنتاجات والتوصيات فيه.

المبحث الاول : منهجية البحث

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في كيفية مواجهة مخاطر التكنلوجيا المالية بإعتماد آليات استباقية تتماشى مع البيئة المحلية والتكنلوجيا المالية المعتمدة في المصارف أو في حال تطوير تلك التكنلوجيا ، وتعد إحدى تلك الاليات عدم الاعتماد فقط على الامن السيبراني وانما توافر مرونة سيبرانية تستند على ركائز أساسية وبيئة مناسبة ودراسة وتقييم للمخاطر بهدف تكوين المونة السيبرانية بحيث تحقق الفائدة التامة ، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي :

((ما مدى أثر اعتماد المرونة السيبرانية للحد من مخاطر التكلنوجيا المالية)) ويتفرع السؤال الى :

هل ان الامن السيبراني قادر على مواجهة مخاطر التكنلوجيا المالية؟

هل تحتاج المصارف الى اطار عمل للمرونة السيبرانية لمواجهة مخاطر التكنلوجيا المالية؟

هل تسمح البيئة المحلية بتطبيق اطار للمرونة السيبرانية؟

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من كون ان المخاطر مستمرة طالما ان التطور متسارع مما يتطلب ضرورة وجود خطة أو آلية تسهم في قدرة المصارف على الاستعداد للتعامل مع التهديدات وبالتالي التعافي منها كونها ستتكيف مع الازمات وتعد المرونة السيبرانة خطوة أساسية ينبغي على المصارف ان تتمتع بها خاصة في ظل التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي الذي صاحبة العديد من الهجمات والمخاطر كونها تمثل خط دفاع ضد تلك الهجمات.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث بما يأتي :

التعرف على مخاطر التكنلوجيا المالية.

التعرف على المرونة السيبرانية.

التعرف على دور المرونة السيبرانية في مواجهة مخاطر التكنلوجيا المالية.

اقتراح نموذج للمرونة السيبرانية لمواجهة مخاطر التكنلوجيا المالية على مستوى المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها ((إن وجود إطار ملائم للمرونة السيبرانية يحد من مخاطر التكنلوجيا المالية على مستوى المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)) وتتفرع الى :

هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية لبيئة المرونة السيبرانية على مخاطر التكنلوجيا المالية.

هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية لحوكمة الامن السيبراني على مخاطر التكنلوجيا المالية.

هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية لآليات العمل على مخاطر التكنلوجيا المالية.

هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية للتدقيق الداخلي على مخاطر التكنلوجيا المالية

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، أما عينة البحث فقد تمثلت بالعاملين أقسام الرقابة والتدقيق الداخلي والحسابات وقسم تكنلوجيا المعلومات وادارة المخاطر.

وسائل جميع المعلومات

الجانب النظري

تم الاعتماد في الجانب النظري من البحث على ما توفر من الكتب والرسائل والاطاريح والبحوث المنشورة فضلاً عن شبكة المعلومات (الانترنت).

الجانب العملي

تم الاعتماد في هذا الجانب على ما يأتي:

دراسة وتحليل الاطر الصادرة عن المنظمات المهنية COBIT 2019 و لجنة بازل للرقابة المصرفية.

دراسة وتحليل التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

دراسة وتحليل تقارير مراقبي الحسابات للمصارف عينة البحث.

دراسة وتحليل تقارير الادارة للمصارف عينة البحث.

المبحث الثاني – الاطار النظري

مفهوم المرونة السيرانية

2.1.1 المرونة السيبرانية

قبل الولوج إلى مفهوم المرونة السيبرانية لابد من التعريج على الامن السيبراني ، حيث تطرقت العديد من الاوراق البحثية الى مفهومه وبينته بأنه حماية المستخدم من أي تهديدات قد تواجهه عبر شبكة الانترنت وفي

الوقت الحاضر أصبح مفهوم الامن السيبراني مشكلة حقيقية تتطلب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السلامة كونه تجاوز المشكلات التقنية ليصبح أحد أسباب المشكلات الاجتماعية (الامير،2022: 495) ، عرف الامن السيبراني بأنه الجانب الذي يتعلق بإجراءات ومعايير الحماية الواجب اعتمادها لمواجهة التهديدات والحد من أثرها (منصور،2021: 226) ، إلا أن التهديدات المستمرة والهجمات السيبرانية المتصاعدة والمتجددة يومًا بعد يوم في بيئة الاعمال جعلت من الامن السيبراني غير كافيًا ، لذا دعت لجنة بازل للرقابة المصرفية الى ما يعرف بالمرونة السيبرانية وأكدت على ضرورة إدراك أهميتها (فتوح ،2022: 47) كونها تعبر عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية واستعدادها لمواجهة المخاطر الالكترونية والتهديدات والتعافي منها ، بحيث تساعد على التكييف مع التهديدات والازمات الطارئة والتحديات سواء كانت معروفة أو غير معروفة ، كما تسهم في استمرارية الوحدة الاقتصادية تجاه التحولات الرقمية التي تتطلب مرونة سيبرانية عالية لحماية الانشطة واكتشاف المخاطر وتعزيز وتطوير القدرة على التحكم بالتهديدات الالكترونية (معاد ،2022: 51) ، وقد أشار المنتدى الاقتصادي العالمي الى أن المرونة السيبرانية تبدأ بتثبيت أساسيات الأمن السيبراني ويتمثل بتصحيح الثغرات الامنية واكتشاف التهديدات والتقليل منها فضلًا عن تثقيف الافراد العاملين حول كيفية الدفاع عن أمن الوحدة الاقتصادية (Bank for International Settlements,2018:7) ، وقد وردت عدة تعريفات للمرونة السيبرانية حيث عرفت بأنها قدرة الوحدة الاقتصادية على استشعار التهديدات الالكترونية ومقاومتها والرد عليها والتعافي منها خلال فترة زومنية مناسبة (ايوب واخرون ، 2017: 3) ، كما عرفها مجلس الاستقرار المالي (FSB) بأنها قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في بيئة اعمال تحتوي على حوادث الكترونية والتعافي بسرعة (FSB,2021:1) وايضاً عرفت بانها القدرة على التعامل مع الازمات الاكترونية والتعافي منها إذ ان الوحدة الاقتصادية التي تتمتع بمرونةسيبرانية عالية تكون قادرة على مواجهة التهديدات والتكيف معها (فتوح ، 2022: 47)، وتمثل المرونة االسيبرانية القدرة التنظيمية للوحدة الاقتصادية على استشعار التهديدات الالكترونية التخريبية ومقاومتها وامكانية الرد عليها وتجاوزها في الوقت المناسب وضمن فترة زمنية محددة (ايوب واخرون،2017: 4)

مما تقدم يمكن القول أن المرونة السيبرانية تعد استراتيجية استباقية يجب على الوحدة الاقتصادية اعتمادها ضمن نهج ادارة المخاطر لمواجهة كافة التهديدات الالكترونية التي قد تشكل خطرًا عليها وبالتالي فهي تتواجد ضمن كافة المستويات مما يجعلها بمثابة خط الدفاع الاول.

فوائد المرونة السيبرانية (ايوب وآخرون،2022: 19)

تتمثل فوائد استراتيجية المرونة السيبرانية بما يأتي:

القدرة على الاستمرار بالعمل عند حدوث الازمات.

المساعدة في تشخيص مواطن الضعف والخطر.

توفير فرص للتطوير والتحسين المستمر.

الجمع بين مختلف المجالات مثل ادارة المخاطر والمرونة السيبرانية وادارة المعرفة والتنسيق بين الافكار.

تساعد على تبني ثقافة الاستعداد للتغيير.

النظام الهيكلي للمرونة السيبرانية (معاد ،2022: 52) (IIA,2021:5)

يمكن تلخيص النظام البيئي لإستراتيجية المرونة السيبرانية بما يأتي:

الادارة العليا : يتطلب من الادارة العليا ان تضع استراتيجية المرونة السيبرانية ضمن استراتيجية ادارة المخاطر لمواجهة المخاطر السيبرانية التي باتت تشكل خطرًا كبيرًا في ظل التطورات التقنية الحديثة.

الموظفين : ان اعتماد استراتيجية لادارة المخاطر يتطلب توعية الموظفين العاملين بها وكون استراتيجية المرونة السيبرانية تعد من ضمن استراتيجيات الاستجابة للمخاطر لذا لابد من تطوير معرفة العاملين وتثقيفهم ورفع كفاءتهم.

الانظمة التقنية والبرامج: تتضمن استراتيجية المرونة السيبرانية اطارًا شاملًا ومتكاملًا كجزء من البنية التحتية للوحدة الاقتصادية.

متطلبا تحقيق المرونة السيبرانية على مستوى الوحدات الاقتصادية (ايوب واخرون ،2018: 16)

تتميز الوحدات الاقتصادية ذات المرونة السيبرانية العالية بمجموعة من الخصائص هي:

فهم طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية:إذ ان المرونة السيبرانية تتطلب حلاً شاملًا يغطي كافة مستويات الوحدة الاقتصادية من خلال فهم بيئتها التشغيلية.

فهم النظام الالكتروني : حيثت يتطلب فهم آلية عمل النظام الالكتروني مع الجهات الخارجية وتحديد المخاطر وتشخصيها فضلاً عن تحديد العوامل التي تؤدي اليها.

تحديد الاصول ذات الاهمية النسبية : تعد بيانات الزبائن أصول ذات أهمية نسبية كبيرة حيث تشكل قيمة كبرى لمرتكبي الجرائم الالكترونية .

تحديد أسباب الخطر: ان دراسة بيئة الوحدة الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية يعد أمرًا ضروريًا إذ يمكن من تكوين رؤيا شاملة حول بيئة المخاطر والتهديدات.

العنصر البشري: يتطلب من الافراد ان يكونوا على استعداد تام لمعرفة كيفية التعامل مع المخاطر والهجمات في حال التعرض لها.

ثقافة الاستعداد للتغيير: ان الاستجابة للهجمات الالكرتونية يؤدي الى التقليل من امكانية حدوث الاثار السلبية على المدى البعيد ويتم ذلك من خلال وضع خطة والتدريب عليها .

2.2 مفهوم التكنلوجيا المالية :

شكلت التكنلوجيا المالية ثورة في مجال الانظمة المالية كونها لبت العديد من الخدمات المتعلقة بمختلف العمليات المالية وكانت تشكل منافسًا قويًا للعمليات التقليدية من حيث التكلفة والسرعة بحث اسهمت في

استقطاب العديد من الافراد وسجلت علامة فارقة في تطوير الخدمات المصرفية (يعقوب واخرون ، 2021: 62) ، وتعرف بأنها استخدام التكنلوجيا بهدف تقديم الخدمات والمنتجات المالية للزبائن سواء كانت في المجالات المصرفية أو في أي شيء له علاقة بالتمويل ومن أمثلة التكنلوجيا المالية التمويل وطرق الدفع و التأمين والاستثمار (فرج ،2023: 1422) ، وتعرف ايضًا بأنها مجموعة من الشركات تعمل على تسخير التكنلوجيا بهدف خدمة قطاع المدفوعات عن طريق استخدام برامج رقمية حديثة وتطبيقها على الخدمات المالية مثل الحوالات وصرف العملات وغيرها من الخدمات المصرفية (ياسف ، 2021: 195).

2.3مجالات استخدام التكنلوجيا المالية في المصارف (احمد ،2023: 884)

تنوع استخدام التكنلوجيا المالية في المصارف والتي تشكلت عبر مرحلتين ، اعتمدت المرحلة الاولى على المدفوعات وحلول الاقتراض أما المرحلة الثانية فقد اعتمدت على التحويل المالي الدولي والتأمين وإدارة الثروات ويمكن توضيح تلك الاستخدامات كما في الشكل (1)

الشكل (1) استخدامات التكلوجيا المالية

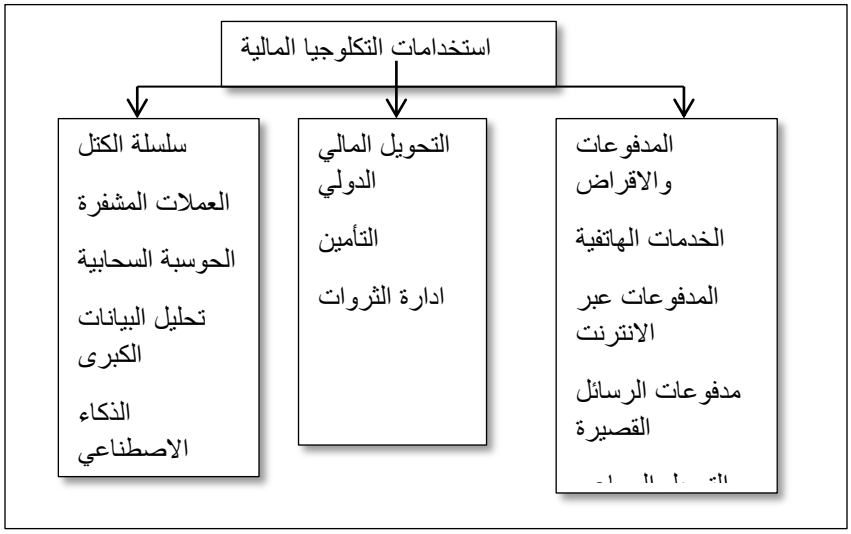

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على (بيلوطة ورمضان ،"أثر التكنلوجيا المالية على اداء البنوك" ،2022:21-22)

2.4 مخاطر وتحديات التكنلوجيا المالية (حسين وعبد ،2022: 260-262)

كما ان للتكنلوجيا المالية الفوائد العديدة التي أسهمت في تطوير القطاع المصرفي وتحسين الخدمات المصرفية الا انها تواجه المخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية وهذه المخاطر هي مخاطر استراتيجية وتندرج تحت قدرة الشركات الفائقة غير المصرفية على تفكيك الخدمات المصرفية وبالتالي التأثير على الربحية مما يؤدي الى خسارة في الحصة السوقية أو هامش الربح ، والمخاطر التشغيلية حيث أن التطور في الصناعة قد يكون له الاثر على تشابك البنية التحتية للمصارف وهي تكنلوجيا المعلومات وتحويلها الى تهديدات نظامية ، كذلك صعوبة ادارة ومراقبة هذه المخاطر نتيجة توسع المنتجات والخدمات المبتكرة وكذلك

مخاطر الانترنت التي تتمثل بالمخاطر التي تتعرض لها البيانات والحسابات والمتمثلة بالهجمات الالكترونية والاختراقات أو اساءة استخدمم البيانات الشخصية للزبون أو الاحتيال والسرقة فضلًا عن مخاطر السيولة وتلخص بالتأثير السلبي على ربحية المصارف نتيجة توسع الابتكارات التكنلوجيا بشكل أقل كلفة وأكثر كفاءة ومخاطر أمن البياناتالمتعلقة بالجرائم الالكترونية وحماية الزبون ومخاطر الشفافية حول من يقوم بتنفيذ المعاملات ومن يتحمل المسؤولية والثقة ، إذ تحتاج تكنلوجيا المعلومات الى بيانات ذات ثقة عالية كونها تنتقل من الآلية المركزية الى اللامركزية مما يتطلب من المصارف الاعتماد على مصادر الثقة من خلال تبني التكنلوجيا المناسبة

وهنالك العديد من مخاطر التكنلوجيا المالية التي حذرت منها الانظمة المصرفية والتقنيات والتطبيقات التحديثة والعديد من الهيئات ومنها :

مخاطر أمن معلومات المستخدم : ان سرية وموثوقية وامن التكنلوجيا الرقمية تؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات المالية وامن المستخدمين نتيجة الاحتيال المالي وتسريب معلومات الزبائن وغيرها.

مخاطر الطرف الثالث: ويكون ناتج عن تفويض المصرف لطرف ثالث يتمثل بشركة التكنلوجيا المالية تقديم الخدمات باعتماد بينات الزبائن.

مخاطر المساس بالاستقرار المالي : وتتمثل بتعدم توافق الانظمة المسنخدمة ف التكنلوجيا المالية عبر الحدود ومثال على ذلك هو عدم السماح لشركة حماية البيانات للعملاء في بلد الطرف الثالث نتيجة عدم الخضوع لنفس القوانين واللوائح.

مخاطر عدم المعرفة الكافية : وتون ناتجة عن عدم معرفة المستخدمين الكافية بالتكنلوجيا المالية مما يؤدي الى عدم معرفة الخطر والوقاية منه ، وكذلك مخاطر ضعف الرقابة المالية ومخاطر ضعف موظفي الخدمات المالية.

الخطر السيبراني :ويعبر عن احتمال حدوث الخسائر الناجمة عن مخاطر الانترنت المتعلقة بالمؤسسة المالية مثل فقدان البيانات والخسائر المالية أو الاضرار بسمعة المصرف نتيجة فشل أنظمة التكنلوجيا المالية وكذلك هجمات القرصنة وخرق البيانات ونقل الفيروسات الابتزاز السيبراني وغيرها

المبحث الثالث – الجانب العملي

يتناول هذا المبحث بناء الاطار المقترح للمرونة السيبرانية وبيان كيفية تطبيقه للحد من مخاطر التكنلوجيا المالية بالتطبي على المصارف علينة البحث وفقًا لما يأتي:

الهدف من الاطار المقترح:

بعد تشخيص مخاطر التكنلوجيا المالية فأن الهدف من الاطار يتمثل بما يأتي:

تطوير الامن السيبراني للمصارف في ظل تطورات التكنلوجيا الحديثة التي باتت ضرورة لابد منها لتحقيق الميزة التنافسية من خلال انجاز الخدمات في وقت وجهد وكلفة أقل وكفاءة عالية.

الحد من مخاطر التكنلوجيا المالية المتسارعة والمتجددة.

تعزيز دور أدارة المخاطر واجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف.

الفئات المستهدفة للاطار المقترح

تعد حماية الزبون من الاولويات التي تسعى ادارة المصارف للحصول عليها لخلق ثقة لدى الزبون تجاه المصرف ، لذا يتطلب من الادارة أن تعمل على خلق بيئة آمنة ضمن استراتيجيتها ، ويمثل الاطار المقترح تلك البيئة التي يجب على الادارة اعتمادها بمشاركة كل مما يأتي:

الادارة العليا

لجنة ادارة المخاطر

أقسام تكنلوجيا المعلومات

الرقابة والتدقيق الداخلي.

الاطار المقترح للمرونة السيرانية

يوضح الشكل (3) الاطار المقترح للمرونة السيبرانية ، إذ تتمثل الخطوة الاولى بقيام كل من الادارة العليا في المصارف ولجنة إدارة المخاطر بالاشتراك مع التدقيق الداخلي بالتقييم والرصد المستمر لكافة المخاطر التي تنتج عن التكنلوجيا المالية بهدف انشاء نظام مستدام يسهم في القدرة على مواجهة المخاطر والتهديدات من خلال فحص وتقييم البيئة الداخلية للمصارف ومكونات الاطار المقترح وكما يأتي:

فحص وتقييم البيئة الداخلية

ان التحول الرقمي وتسارع التغيرات في بيئة الاعمال يحتم على الادارة العليا ايجاد بيئة مناسبة تساعد في نمو الاعمال وازدهارها وتعد دراسة وتقييم البيئة الداخلية خطوة اساسية لبناء خطة أو استراتيجية تسهم في تطوير العمل ومواجهة المخاطر ، لذا على الادارة العليا ولجنة إدارة المخاطر بالتعاوون مع التدقيق الداخلي في المصارف بدراسة وفحص البيئة الداخلية ورصد المخاطر الناجمة عن التكنلوجيا المالية التي تعد جزءًا لا يتجزأ من التغيرات المتسارعة في مجال التحول الرقمي وتتمثل دراسة وفحص البيئة الداخلية من تشخيص عناصر الحوادث الالكترونية والشكل (3) يوضح ذلك

شكل رقم (2)

عناصر الحوادث الالكترونية

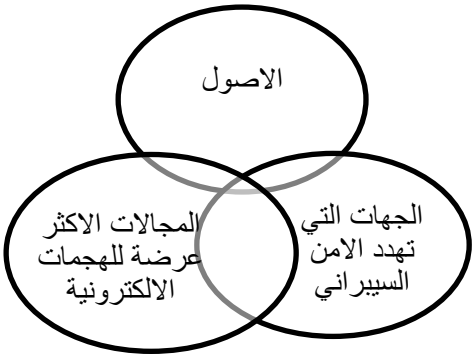

المصدر : ايوب ، رداد ، فريث ، م. كلينون ، نياز ، محمد ،"الاستمرارية والمرونة الالكترونية في العصر الرقمي"،2017: 6.

مكونات الاطار المقترح

بيئة المرونة السيبرانية: تتألف مما يأتي:

الادارة العليا : يتطلب من الادارة العليا ان تضع استراتيجية المرونة الالكترونية ضمن استراتيجية ادارة المخاطر لمواجهة المخاطر السيبرانية التي باتت تشكل خطرًا كبيرًا في ظل التطورات التقنية الحديثة.

الموظفين : ان اعتماد استراتيجية لادارة المخاطر يتطلب توعية الموظفين العاملين بها وكون استراتيجية المرونة السيبرانية تعد من ضمن استراتيجيات الاستجابة للمخاطر لذا لابد من تطوير معرفة العاملين وتثقيفهم ورفع كفاءتهم.

الانظمة التقنية: تتضمن استراتيجية المرونة السيبرانية اطارًا شاملًا ومتكاملًا كجزء من البنية التحتية للوحدة الاقتصادية.

حوكمة الامن السيبراني : وتشتمل على :

استراتيجية الامن السيبراني : هي خطة عالية المستوى تساعد في تحديد كيفية تأمين المصارف لأصولها خلال السنوات القادمة ، وتتضمن انتقالة من نهج الأمان التفاعلي إلى نهج الأمان الاستباقي ، حيث تركز الاستراتيجية بشكل أكبر على منع الهجمات والحوادث السيبرانية بدلاً من الرد عليها بعد وقوعها.

الادوار والمسؤوليات: من الضوروي ان تحدد للافراد العاملين بالمصارف الادوار والمسؤوليات التي تخولهم بانجاز اعمالهم تجنبًا لحدوث أي خرق قد يحدث.

الثقافة والتوعية بالمخاطر: تعد الثقافة والتوعية بالمخاطر الخطوة الاساسية لحوكمة الامن السيبراني إذ يجب فحص أنواع التهديدات التي قد تواجه المصارف ومنها التهديدات الداخلية أو البرامج الضارة أو التصيد الاحتيالي وغيرها.

المعايير : لابد من الاعتماد على المعايير الدولية اللازمة لحوكمة الامن السيبراني ومن هذه المعايير ما أصدرته لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعيار ISO 27001 وتعريف العاملين في المصارف بهذه المعايير من خلال عقد الدورات والورش وضرورة مواكبة كافة التطورات الحاصلة.

آلية العمل وتتألف من :

الحماية : وتتضمن حماية الانظمة والبرامج والتطبيقات من خلال اعتماد الدخول المصرح به.

الكشف: وتتعلق بالكشف عن نقاط الضعف الموجودة وكيفية استغلالها من قبل الاطراف الخارجية.

ضمان الخصوصية : وتعني الحفاظ على خصوصية البيانات بما في ذلك العملاء والملكية الفكرية.

الاستجابة : يتطلب كتباة تقرير مفصل على الحوادث وأنواعها ووقت وقوعها والعاملين الذين أبلغوا عنها وكذلك الاداوات المستخدمة في اكتشافها.

التدقيق الداخلي : ينصب عمل التدقي الداخلي من كونه يعد الحجر الاساس الذي يمثل خط الدفاع داخل الوحدات الاقتصادية بما في ذلك المصارف لما له من درو حيوي ومحوري في كل مستوى من المستويات الادارية ويتمثل دوره في الرقابة على مجلس الادارة والتحقق من وضعها لاستراتيجية مصممة وفقًا للمخاطر بحيث تؤدي الى تحقيق الاهداف فضلًا عن دوره في الرقابة على كافة الاجراءات والسياسات التي تتبناها الادارة العليا ومدى تفويض الصلاحيات لتنفيذ تلك الاجراءات بحيث تمنع حدوث أي خرق أو احتيال أو سرقة للمعلومات ، كما يسهم التدقيق الداخلي في متعابعة أعمال لجنة ادارة المخاطر ومدى قيامها بدراسة كافة المخاطر المحيطة بالمصرف ووضع استراتيجيات لمنعها أو كشافها.

مما تقدم ترى الباحثة ان وضع اطار للمرونة السيبرانية كخطوة استباقية لمواجهة المخاطر يعد أمرًا ضروريًا نتيجة زيادة حدة الهجمات السيبرانية خاصة في المصارف التي باتت تعمل وفق التكنلوجيا المالية لمواكبة التطورات لذا من المهم معالجة المخاطر الناجمة عن التكنلوجيا المالية للمصارف فضلاً عن ذلك فإن فرصة العمل عن بعد واستخدام الاجهزة الخاصة باتت أمرًا وشيكاً وعليه فسيكون من الضروري اخذ ذلك بنظر الاعتبار عن وضع اطارًا مقترحًا للمرونة السيبرانية للتخفيف من المخاطر السيبرانية التي قد تنتج عن الموظفين الذين يعملون عن بعد.

ويمكن توضيح كيفية الحد من مخاطر تكنلوجيا المعلومات من خلال الاطار المقترح وفقاً للشكل رقم (3):

شكل رقم (3) الاطار المقترح للمرونة السيبرانية

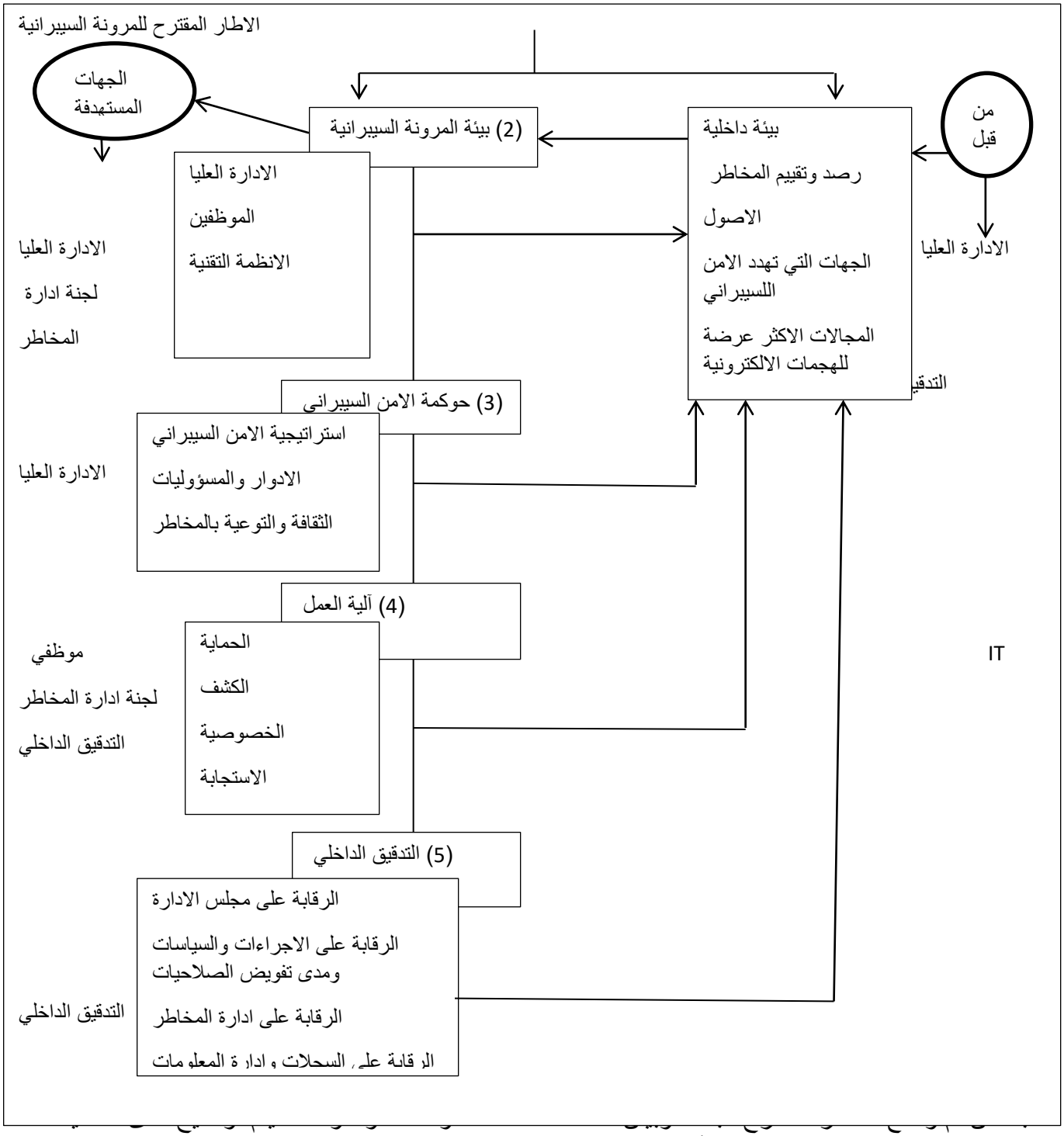

تطبيقه في المصارف عينة البحث وفقًا لما يأتي:

مجتمع وعينة البحث

تم اختيار مجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وبعينة بلغت (100) مكونة من الافراد العاملين في تلك المصارف لغرض دراسة وفهم اتجاهاتها تجاه متغيرات البحث واختبار فرضياته بالنفي أو القبول وكانت العينة مكونة من المدققين الداخليين والمحاسبين والمبرمجين والعاملين في ادارة المخاطر وكانت البيانات وبخصائص ديمغرافية يمكن توضيحها كما يأتي :

جدول رقم (1) وصف عينة البحث

المتغير		العدد	النسبة	المتغير		العدد	النسبة
الجنس	انثى	44	53.7%	العنوان الوظيفي	أخرى	12	14.6%
	ذكر	38	46.3%		مبرمج	12	14.6%
	المجموع	82	100.0%		مدقق	33	40.2%
العمر	25-35	21	25.6%		مدير تدقيق	6	7.3%
	36-45	38	46.3%		محاسب	14	17.1%
	46-55	20	24.4%		مدير حسابات	5	6.1%
	56-65	3	3.7%		المجموع	82	100.0%
	المجموع	82	100.0%		أخرى	12	14.6%
التخصص	محاسبة	43	52.4%	المنصب	62	75.6%	62
	مالية ومصرفية	9	11.0%		5	6.1%	5
	اقتصاد	6	7.3%		12	14.6%	12
	إدارة أعمال	2	2.4%		3	3.7%	3
	حاسبات	12	14.6%		82	100.0%	82
	أخرى	10	12.2%	سنوات الخيرة	أقل من 5	18	23.7%
	المجموع	82	100.0%		5 - 10	8	9.8%
المؤهل العلمي	دبلوم	4	4.9%		11 - 15	11	13.4%
	بكالوريوس	45	54.9%		16 0 20	27	32.9%
	ماجستير	28	34.1%		أكثر من 20	23	28.0%
	دكتوراه	5	6.1%			13	15.9%
	المجموع	82	100.0%		المجموع	82	100.0%

يتبين من الجدول اعلاه ان العينة جاءت متباينة في مختلف الخصائص وهذا ما يجعلها عينها تمثيلية الى حد كبير كونها تغطي مختلف الفئات التي يتكون منها المجتمع.

تصميم الاستبيان

تم تصميم الاستبانة للتكون من ثلاث أجزاء الجزء الاول يتعلق بالبيانات الديمغرافيى لعينة البحث ، فيما يجمع الجزء الثاني البيانات عن المتغير المستقل للبحث والمتمثل بالمرونة السيبرانية ، أما الجزء الثالث فكان خاص بالمتغير التابع للبحث وهو مخاطر التكنلوجيا المالية ، وقد تم وضع الاسئلة للبينات الديمغرافية واجابات حسب الخيارات الممكنة لكل سؤال ، فيما وضع للجزء الثاني عشرون سؤال لكل بعد من أبعاد

المتغير المستقل وهي (بيئة المرونة السيبرانية ، حوكمة الامن السيبراني ، آليات العمل ، التدقيق الداخلي) ، أما الجزء الثالث فقد وضعت له خمسة اسئلة ولكل سؤال خيارات على وفق مقياس ليكرت الخماسي (لا اتفق بشدة ، لا اتفق ، محايد ، اتفق ، لا اتفق) ، وقد وزعت 100 استبانة تم استرداد (82) استبانة ,وبنسبة 82% وكما موضح في الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل في عينة البحث

العينة / الاستبانة	مصرف التمنية	مصرف المتحد لاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الجنوب الاسلامي	المصرف التجاري العراقي	مصرف آشور	مصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان	مج
الموزعة	10	10	14	12	18	10	12	14	100
المستردة	6	8	13	10	15	8	10	12	82
الخاضعة للتحليل	6	8	13	10	15	8	10	12	82

المصدر : اعداد الباحثة

3.4.3

معاملات الثبات

المقياس	معامل ألفا كرونباخ
المرونة السيبرانية	0.898
بيئة المرونة السيبرانية	0.781
حوكمة الأمن السيبراني	0.805
آلية العمل	0.807
التدقيق الداخلي	0.833
مخاطر التكنلوجيا المالية	0.845
المجموع	0.913

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث الرئيسية بـ ((إن وجود إطار للمرونة السيبرانية يحد من مخاطر التكنلوجيا المالية)) وتتفرع الى :

هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية لبيئة المرونة السيبرانية على مخاطر التكنلوجيا المالية.

هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية لحوكمة الامن السيبراني على مخاطر التكنلوجيا المالية.

هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية لآليات العمل على مخاطر التكنلوجيا المالية.

هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية للتدقيق الداخلي على مخاطر التكنلوجيا المالية

مجال تطبيق الاطار

قامت الباحثة بدراسة مدى امكانية تطبيق الاطار المقترح في عينة من المصارف في البيئة العراقية وقد وقع الاختيار عليها استنادًا الى كونها مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ، وجود قوائم مالية منشورة لديها ومصادق عليها من قبل مراقب حسابات خارجي ، مستمرة في نشاطها ، وذات هيكل تنظيمي محدث فضلًا عن اعتمادها على التكنلوجيا المالية في عملها.

الاساليب الاحصائية المعتمدة

تم الاعتماد على الاحصاء الوصفي التحليلي المتمثل بالوسط الحسابي والانحراف المعياري وقياس نسة الاهمية النسبية ويستخدم هذا الاسلوب للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالية معنويةباعتماد برنامج spss ، حيث ان قيمة المعنوية تعد مؤشر لمدى وجود فروق معنوية بين متوسطات الرتب ، فإذا كان مستوى المعنوية أقر من (0.05) فإن ذلك يعني وجود فروق معنوية وبخلافه يكون عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات الرتب.

تحليل بيانات البحث

تشخيص ووصف متغيرات البحث

وصف وتشخيص أبعاد المتغير المستقل (المرونة السيبرانية)

وصف وتشخيص فقرات بعد (بيئة المرونة السيبرانية)

الفقرة	أتفق بشدة		أتفق		أتفق نوعاً ما		لا أتفق		لا أتفق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
تقوم الادارة العليا بوضع استراتيجيات تتمتع بالمرونة	0	0.0%	65	79.3%	11	13.4%	5	6.1%	1	1.2%	3.707	0.638	74.1%
توظيف الافراد بناءً على التحصيل	4	4.9%	57	69.5%	17	20.7%	4	4.9%	0	0.0%	3.744	0.625	74.9%

الدراسي والخبرة والاختصاص														
يتم تحديد العمليات والجهات التي تهدد الامن الالكتروني	2	2.4%	63	76.8%	14	17.1%	3	3.7%	0	0.0%	3.78	0.545	75.6%
لدى المصرف أجهزة وأنظمة متطورة وحديثة بشكلٍ كافٍ	3	3.7%	59	72.0%	11	13.4%	8	9.8%	1	1.2%	3.671	0.754	73.4%
تسعى الادارة الى الوصول المصرح به لاتمام العمليات	3	3.7%	66	80.5%	10	12.2%	3	3.7%	0	0.0%	3.841	0.532	76.8%
X1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3.7486	0.6188	75.0%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

يوضح الجدول أعلاه لمتغير المرونة السيبرانية ضمن البعد الاول الاول بيئة المرونة السيبرانية ان الوسط الحسابي بلغ (3.7486) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) وبإنحراف معياري بلغ (0.6188) وبأهمية نسبية بلغت (75.0%) ويشير ذلك الى اتفاق عينة البحث مع بيئة المرونة السيبرانية.

وصف وتشخيص فقرات بعد (حوكمة الأمن السيبراني)

الفقرة	أتفق بشدة		أتفق		أتفق نوعاً ما		لا أتفق		لا أتفق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
هنالك استراتيجية مصممة من قبل الادارة تعنى بالمرونة السيبرانية كجزء من استراتيجية المصرف	2	2.4%	65	79.3%	12	14.6%	2	2.4%	1	1.2%	3.793	0.582	75.9%
ان الاستراتيجية الموضوعة من قبل الادارة يتم تنفيذها بشكل كامل	3	3.7%	57	69.5%	13	15.9%	9	11.0%	0	0.0%	3.659	0.724	73.2%
يتم مراجعة ودراسة الاستراتيجية الخاصة بالمرونة السيبرانية بحسب	2	2.4%	62	75.6%	13	15.9%	5	6.1%	0	0.0%	3.744	0.605	74.9%

الظروف والتغيرات البيئية														
يتمتع العاملون في المصرف بالمعرفة الكافية حول المرونة السيبرانية	2	2.4%	58	70.7%	10	12.2%	10	12.2%	2	2.4%	3.585	0.831	71.7%
ان الادوار والصلاحيات محددة ويتم مراجعتها كلما دعت الحاجة والظروف	2	2.4%	64	78.0%	12	14.6%	3	3.7%	1	1.2%	3.768	0.615	75.4%
X2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3.7098	0.6714	74.2%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

يوضح الجدول أعلاه لمتغير المرونة السيبرانية ضمن البعد الثاني حوكمة الامن السيبراني ان الوسط الحسابي بلغ (3.7098) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) وبإنحراف معياري بلغ (0.6714) وبأهمية نسبية بلغت (74.2%) ويشير ذلك الى اتفاق عينة البحث مع حوكمة الامن السيبراني.

وصف وتشخيص فقرات بعد (آلية العمل)

الفقرة	أتفق بشدة		أتفق		أتفق نوعاً ما		لا أتفق		لا أتفق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
ادارة الوصول الى البيانات والمعلومات كإجراء للحماية واعتماد النسخ الاحتياطية	2	2.4%	70	85.4%	6	7.3%	3	3.7%	1	1.2%	3.841	0.577	76.8%
لدى المصرف ضوابط للكشف عن العمليات غير المصرح بها بحيث يمكن اكتشافها مثل الرقابة الدورية على السجلات	5	6.1%	61	74.4%	11	13.4%	3	3.7%	2	2.4%	3.78	0.721	75.6%
يسعى المصرف الى الحفاظ على خصوصية	8	9.8%	63	76.8%	8	9.8%	2	2.4%	1	1.2%	3.915	0.632	78.3%

الزبائن والعملاء													
يتم اجراء اختبارات الضغط لتحديد الاثار الممكنة في حالة حدوث القرصنة الالكترونية	4	4.9%	62	75.6%	10	12.2%	5	6.1%	1	1.2%	3.768	0.69	75.4%
X3	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3.826	0.655	76.5%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

يوضح الجدول أعلاه لمتغير المرونة السيبرانية ضمن البعد الثالث آليات العمل ان الوسط الحسابي بلغ (3.826) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) وبإنحراف معياري بلغ (0.655) وبأهمية نسبية بلغت (76.5%) ويشير ذلك الى اتفاق عينة البحث مع آليات العمل.

وصف وتشخيص فقرات بعد (التدقيق الداخلي)

الفقرة	أتفق بشدة		أتفق		أتفق نوعاً ما		لا أتفق		لا أتفق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
التحقق من أن المصرف ينفذ الاستراتيجية الموضوعة وان نتيجة الاعمال تحقق الاهداف المرجوة	6	7.3%	62	75.6%	8	9.8%	5	6.1%	1	1.2%	3.817	0.705	76.3%
لدى المصرف موظفي تدقيق تكنلوجي	3	3.7%	62	75.6%	10	12.2%	6	7.3%	1	1.2%	3.732	0.704	74.6%

مؤهلين مهنيًا ولهم المعرفة الكافية بالانظمة المصرفية													
التحقق من الالتزام بالسياسات والاجراءات وتفويض الصلاحيات وامكانية الوصول المصرح به	4	4.9%	64	78.0%	9	11.0%	4	4.9%	1	1.2%	3.805	0.656	76.1%
التأكد من وجود مفتاح الحماية واجراء الجرد للبيانات الشخصية والحساسة والتحقق من سريتها الحفاظ عليها	2	2.4%	67	81.7%	10	12.2%	1	1.2%	2	2.4%	3.805	0.617	76.1%
التحقق من وجود برنامج الابلاغ	4	4.9%	60	73.2%	12	14.6%	5	6.1%	1	1.2%	3.744	0.699	74.9%

الموحد الذي يوضح حوكمة المصرف لآلية ادارة المخاطر													
X4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3.7806	0.6762	75.6%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

يوضح الجدول أعلاه لمتغير المرونة السيبرانية ضمن البعد الرابع التدقيق الداخلي ان الوسط الحسابي بلغ (3.7806) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) وبإنحراف معياري بلغ (0.6762) وبأهمية نسبية بلغت (75.6%) ويشير ذلك الى اتفاق عينة البحث مع التدقيق الداخلي.

وصف وتشخيص فقرات المتغير التابع (مخاطر التكنلوجيا المالية)

الفقرة	أتفق بشدة		أتفق		أتفق نوعاً ما		لا أتفق		لا أتفق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
لدى المصرف وحدة أو لجنة خاصة بإدارة المخاطر	3	3.7%	53	64.6%	23	28.0%	1	1.2%	2	2.4%	3.659	0.689	73.2%
لدى وحدة أ لجنة ادارة المخاطر البدائل الممكنة لكل موقف مما يمنح الاستراتيجية	3	3.7%	52	63.4%	21	25.6%	5	6.1%	1	1.2%	3.622	0.714	72.4%

المرونة للتعامل مع المخاطر المستقبلية													
يجد المصرف سهولة بالتعامل مع مخاطر التكنلوجيا المالية	2	2.4%	54	65.9%	21	25.6%	3	3.7%	2	2.4%	3.622	0.714	72.4%
لدى المصرف الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءة والخبرة في ادارة مخاطر التكنلوجيا المالية لما لهم من معرفة بالبرامج والانظمة المصرفية	4	4.9%	56	68.3%	15	18.3%	5	6.1%	2	2.4%	3.671	0.771	73.4%
تعمل ادارة المخاطر على تقسيم وتوضيح المخاطر	6	7.3%	61	74.4%	11	13.4%	3	3.7%	1	1.2%	3.829	0.663	76.6%

وتحليلها													
تشخيص المخاطر التي يتعرض لها المصرف والناجمة عن التكنلوجيا المالية واتخاذ الاجراء المناسب لمواجهتها	5	6.1%	56	68.3%	17	20.7%	3	3.7%	1	1.2%	3.744	0.682	74.9%
Y	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3.6912	0.7055	73.8%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

يوضح الجدول أعلاه للمتغير التابع ان الوسط الحسابي بلغ (3.6912) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) وبإنحراف معياري بلغ (0.7055) وبأهمية نسبية بلغت (73.8%) ويشير ذلك الى اتفاق عينة البحث مع مخاطر التكنلوجيا المالية.

تحليل علاقات الارتباط والاثر بين أبعاد المرونة السيبرانية ومخاطر التكنلوجيا المالية

متغيرات الدراسة	مخاطر التكنلوجيا المالية	
	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
بيئة المرونة السيبرانية	0.701	0.000
حوكمة الأمن السيبراني	0.684	0.000
آلية العمل	0.680	0.000
التدقيق الداخلي	0.691	0.000
المرونة السيبرانية	0.801	0.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

نلاحظ وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد من أبعاد المرونة السيبرانية ومخاطر التكنلوجيا المالية لأن القيمة الاحتمالية المرافقة لمعاملات الارتباط أقل من مستوى المعنوية المحدد 0.05. كما أن هذه العلاقة هي علاقة طردية لأن قيم معاملات الارتباط هي قيم موجبة.

علاقة الأثر لمتغير المرونة السيبرانية في مخاطر التكنلوجيا المالية

المتغير التابع (مخاطر التكنلوجيا المالية)						
المتغيرات المستقلة	المعامل	t	Sig	F	Sig	R2
الثابت	2.372	2.196	0.031	143.58	0.000	64.2%
المرونة السيبرانية	0.315	11.983	0.000			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

نلاحظ أن هناك أثر معنوي للمرونة السيبرانية في مخاطر التكنلوجيا المالية لأن قيم Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، والمرونة السيبرانية تفسر حوالي 64.2% من التغيرات الحاصلة في مخاطر التكنلوجيا المالية بناءً على معامل التحديد (R2).

مما تقدم يمكن ان القول أن نتيجة وجود علاقة الارتباط لمتغير المرونة السيبرانية مع متغير مخاطر التكنلوجيا المالية وكذلك علاقة الاثر لمتغير المرنة المسيبرانية مع متغير مخاطر التنلوجيا المالية فإن بالامكان تطبيق الاطار المقترح للمرونة السيبرانية لمواجهة مخاطر التنلوجيا المالية وبهذا يمكن اثبات فرضية البحث الرئيسية القلئلة بأن ((وجود إطار للمرونة السيبرانية يحد من مخاطر التكنلوجيا المالية)).

3.4.7 الاحصاءات الوصفية واختبار فرضيات البحث الفرعية

3.4.7.1 تحليل علاقات الأثر لأبعاد متغير المرونة السيبرانية في مخاطر التكنلوجيا المالية

علاقة الأثر لبعد البيئة السيبرانية في مخاطر التكنلوجيا المالية

الفرضية الفرعية الاولى : هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية لبيئة المرونة السيبرانية على مخاطر التكنلوجيا المالية

المتغير التابع (مخاطر التكنلوجيا المالية)						
المتغيرات المستقلة	المعامل	t	Sig	F	Sig	R2
الثابت	3.508	2.643	0.009	77.372	0.000	49.2%
البيئة السيبرانية	0.994	8.796	0.000			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

نلاحظ أن هناك أثر معنوي للبيئة السيبرانية في مخاطر التكنلوجيا المالية لأن قيم Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، والبيئة السيبرانية تفسر حوالي 49% من التغيرات الحاصلة في مخاطر التكنلوجيا المالية بناءً على معامل التحديد (R2) ، ومما يعني اثبات الفرضية الفرعية الاولى.

علاقة الأثر لبعد حوكمة الأمن السيبراني في مخاطر التكنلوجيا المالية

الفرضية الفرعية الثانية : هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية لحوكمة الامن السيبراني على مخاطر التكنلوجيا المالية

المتغير التابع (مخاطر التكنلوجيا المالية)						
المتغيرات المستقلة	المعامل	t	Sig	F	Sig	R2
الثابت	6.083	3.143	0.002	70.263	0.000	46.8%
حوكمة الأمن السيبراني	0.866	8.382	0.000			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

نلاحظ أن هناك أثر معنوي لحوكمة الأمن السيبراني في مخاطر التكنلوجيا المالية لأن قيم Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، حوكمة الأمن السيبراني تفسر حوالي 47% من التغيرات الحاصلة في مخاطر التكنلوجيا المالية بناءً على معامل التحديد (R2) ، مما يعني اثبات الفرضية الفرعية الثانية

علاقة الأثر لبعد آلية العمل في مخاطر التكنلوجيا المالية

الفرضية الفرعية الثالثة : هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية لآليات العمل على مخاطر التكنلوجيا المالية

المتغير التابع (مخاطر التكنلوجيا المالية)						
المتغيرات المستقلة	المعامل	t	Sig	F	Sig	R2
الثابت	6.036	3.080	0.003	68.926	0.000	46.3%
آلية العمل	1.053	8.302	0.000			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

نلاحظ أن هناك أثر معنوي لآلية العمل في مخاطر التكنلوجيا المالية لأن قيم Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، آلية العمل تفسر حوالي 47% من التغيرات الحاصلة في مخاطر التكنلوجيا المالية بناءً على معامل التحديد (R2) ، مما يعني اثبات الفرضية الفرعية الثالثة.

علاقة الأثر لبعد التدقيق الداخلي في مخاطر التكنلوجيا المالية

الفرضية الفرعية الرابعة : هنالك أثر ذو دلالة معنوية احصائية للتدقيق الداخلي على مخاطر التكنلوجيا المالية

المتغير التابع (مخاطر التكنلوجيا المالية)						
المتغيرات المستقلة	المعامل	t	Sig	F	Sig	R2
الثابت	6.172	3.270	0.002	73.111	0.000	47.8%
التدقيق الداخلي	0.845	8.550	0.000			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.

نلاحظ أن هناك أثر معنوي للتدقيق الداخلي في مخاطر التكنلوجيا المالية لأن قيم Sig أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، التدقيق الداخلي يفسر حوالي 48% من التغيرات الحاصلة في مخاطر التكنلوجيا المالية بناءً على معامل التحديد (R2) ، مما يعني اثبات الفرضية الفرعية الرابعة.

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

أن التهديدات المستمرة والهجمات السيبرانية المتصاعدة والمتجددة يومًا بعد يوم في بيئة الاعمال جعلت من الامن السيبراني غير كافيًا ، مما يتطلب وجود استراتيجية استباقية لمواجهة تلك التهديدات.

تعبر المرونة السيبرانية عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية واستعدادها لمواجهة المخاطر الالكترونية والتهديدات والتعافي منها ، بحيث تساعد على التكييف مع التهديدات والازمات الطارئة والتحديات سواء كانت معروفة أو غير معروفة ، كما تسهم في استمرارية الوحدة الاقتصادية تجاه التحولات الرقمية التي تتطلب مرونة سيبرانية عالية لحماية الانشطة واكتشاف المخاطر وتعزيز وتطوير القدرة على التحكم بالتهديدات الالكترونية.

ان للتكنلوجيا المالية الفوائد العديدة التي أسهمت في تطوير القطاع المصرفي وتحسين الخدمات المصرفية الا انها تواجه المخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية.

تعتمد المصارف عينة البحث على سياسة ادارة المخاطر من خلال اصدار الخطط والاستراتيجيات المعنية بإدارة المخاطر وتشكيل لجان لمتابعة مدى تنفيذ تلك الخطط والاستراتيجيات وتحقيقها للأهداف المحددة فضلًا عن قيامها بتشخيص المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف كما تسعى المصارف الى تطوير عملها من خلال وضع رؤى واستراتيجيات مستقبلية بهدف تحقيق الميزة التنافيسة.

ان وضع اطار للمرونة السيبرانية كخطوة استباقية لمواجهة المخاطر يعد أمرًا ضروريًا نتيجة زيادة حدة الهجمات السيبرانية خاصة في المصارف التي باتت تعمل وفق التكنلوجيا المالية لمواكبة التطورات لذا من المهم معالجة المخاطر الناجمة عن التكنلوجيا المالية للمصارف.

التوصيات

ضرورة تحديث الاستراتيجية أو الخطة المعتمدة لتتماشى مع التهديدات التي بات الامن السيبراني غير قادر على مواجهتها أو تبني الاطر المقترحة المصممة وفقًا للأطر و المعايير الصادرة عن المنظمات المهنية.

ضرورة تبني المصارف للمرونة السيبرانية لما لها من الفائدة في مواجهة المخاطر الناتجة عن التكنلوجيا المالية كونها تعد اجراء استباقي يسهم في حل مشكلة التهديد قبل وقوعه.

ينبغي على الادارة العليا في المصارف دراسة وتقييم البيئة الداخلية بالاشتراك مع ادارة المخاطر والتدقيق الداخلي لمعرفة المخاطر المحيطة ووضع استراتيجيات استباقية لمواجهة أي مخاطر محتملة.

تعزيز خبرة العاملين في مجال ادارة المخاطر وتكنلوجيا المعلومات لمواكبة التطورات الجديدة فضلاً عن ضرورة وجود تدقيق الكتروني.

إعتماد الاطار المقترح كإجراء استباقي لمواجهة المخاطر والحد منها فضلاً عن كونه يعد رؤيا جديدة دعت اليها لجنة بازل للرقابة المصرفية.\

المصادر

احمد ، جيهان وحيد ، (2023) ، " دور المعايير المحاسبية في الشراكة بين شركات التكنلوجيا المالية والقطاع المصرفي للحد من مخاطر الائتمان- دراسة تطبيقية" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد (37) ، العدد (2).

الامير ، شمران عبيد خلف ، (2022) ، " أثر التحول الرقمي للمصارف التجارية على الافصاح المحاسبي في ظل الامن السيبراني " ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية ، المجلد (14)، العدد (54).

ايوب ، رداد ، فريث ، م. كلينون ، نياز ، محمد ، (2017) ،" الاستمرارية والمرونة الالكترونية في العصر الرقمي" ، القمة العالمية للحكومات.

بيلوطة ، خالد ، براغثة ، رمضان ، (2021) ، "أثر التكنلوجيا المالية على اداء البنوك – دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية لمدينة قالمة" ، رسالة ماجستير ، جامعة 8 ماي.

عبد ، شهد ماجد ، حسين ، عبد الرسول علي ، (2021) ، " أثر التكنلوجيا المالية على القطاع المصرفي في العراق" ، امجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (71).

فتوح ، وسام حسن ، (2022) ، " التنبه لاهمية الصمود حيال الهجمات السيبرانية في المصارف"، اتحاد المصارف العربية.

فرج ، سهى السيد حسن ، (2023) ، " أثر الافصاح عن مخاطر التكنلوجيا المالية على تخطيط اجراءات عملية المراجعة " ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، المجلد (4) ، العدد (2) ، الجزء الثاني.

معاد ، سهى ، (2022) ، " المرونة السيبرانية وفق بازل" ، اتحاد المصارف العربية .

منصور ، آمنة محمد (2021) ، " تأثير الامن السيبراني على الرقابة الداخلية وانعكاسها على الوحدة الاقتصادية – دراسة استطلاعية لاراء عينة من بالمدققين والمحاسبين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (127).

ياسف ، هبة ، (2021) ، " المرونة التشغيلية في الممارست السليمة للتكنلوجيا المالية Fintech كإستراتيجية ابتكارية للخدمات المالية" ، مجلة بن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، العدد (2).

يعقوب ، ابتهاج اسماعيل ، يعقوب ، فيحاء عبد الله ، مطر ، زينب جمعة ، (2021) ، " التكنلوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد – 19 : دراسة استطلاعية" ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني والوطني الرابع تحت شعار الريادة والابداع في بناء السياسات المالية والمحاسبية في الوحدات الاقتصادية.

Bank for International Settlements, (2018) , " Cyber-resilience: Range of practices" www.bis.org

FSB , (2022) ," Achieving Greater Convergence in Cyber Incident Report in"

IIA ,(2021) , " Cyber security Toolkit".

دور متطلبات الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في جامعة الموصل

أ.د علاء عبدالسلام يحيى اليماني
جامعة الموصل-كلية الإدارة والاقتصاد
العراق-الموصل
Alaaabdulsalam@uomosul.edu.iq

م.د نور علي عبود العبيدي
جامعة الموصل-كلية الإدارة والاقتصاد
العراق-الموصل
Na1119342@gamil.com

م. حلا فازع داغر الملا توحي
رئاسة جامعة الموصل
العراق-الموصل
halafazea@uomosul.edu.iq

المستخلص

تسعى مؤسسات التعليم الجامعي في البيئة العراقية بشكل عام وفي جامعة الموصل بشكل خاص من تحقيق التنمية المستدامة والعمل على تعزيز أبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) وذلك من خلال القدرة على تفعيل العديد من الأدوات الداعمة ومنها الإدارة الرشيدة وخاصةً ما يتعلق بمتطلباتها المتنوعة وهي: (المشاركة في اتخاذ القرارات، القدرة على توفير الموارد، الشفافية والمساءلة، تنمية الموارد البشرية)، لذا سعى البحث إلى تشخيص الواقع التطبيقي للإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة وذلك بدلالة المتطلبات والأبعاد الدالة عليهما، فضلاً عن التوجه نحو قياس علاقة الارتباط والأثر بينهما، ولتحقيق ذلك تم اختيار جامعة الموصل ميداناً للبحث، وبالتركيز على عينة قصدية تمثلت بالقيادات الإدارية فيها والتي بلغت (60) قيادي، كما اعتمد الباحثون في تغطية الإطار الميداني على استمارة الاستبانة، وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واعتماد عدد من الأدوات الإحصائية وهي (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الارتباط، الانحدار الخطي)، وبما أسهم في الوصول إلى تقديم مجموعة من الاستنتاجات منها إمكانية اعتماد متطلبات الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة، وأهمية ذلك الدور الإيجابي الذي تتركه هذه المتطلبات في تحقيق التنمية المستدامة والعمل على تعزيز توجهاتها، ولتحقيق ذلك تم بيان جملة من التوصيات أبرزها ضرورة تحسين واقع متطلبات الإدارة الرشيدة وتوجيهها بالطريقة التي من الممكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فضلاً عن أهمية إقرار حالة من التوزان النسبي بين ما متاح للأجيال الحالية وبين ما يمكن توفيره للأجيال المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الرشيدة، التنمية المستدامة، جامعة الموصل.

Abstract

University education institutions in the Iraqi environment in general and at the University of Mosul in particular seek to achieve sustainable development and work to enhance its dimensions (economic, social, environmental) through the ability to activate many supporting tools, including good governance, especially those related to its various requirements, which are: (Participation in decision-

making, the ability to provide resources, transparency and accountability, human resources development), so the research sought to diagnose the applied reality of good management and sustainable development in terms of the requirements and dimensions that indicate it, as well as moving towards measuring the relationship of correlation and impact between them, and to achieve this, the choice was made. The University of Mosul is a field for research, focusing on a purposive sample represented by its administrative leaders, which amounted to (60) leaders. In covering the field framework, the researchers also relied on a questionnaire form, using the statistical program (SPSS) and adopting a number of statistical tools, namely (arithmetic mean, standard deviation, Correlation coefficient, linear regression), which contributed to reaching a set of conclusions, including the possibility of adopting the requirements of good governance in achieving sustainable development, and the importance of the positive role that these requirements leave in achieving sustainable development and working to strengthen its directions. To achieve this, a number of The most prominent recommendations are the need to improve the reality of the requirements of good governance and direct them in a way that can contribute to achieving sustainable development at the economic, social and environmental levels, as well as the importance of establishing a state of relative balance between what is available to current generations and what can be provided to future generations.

Key words: Good management, sustainable development, University of Mosul.

المقدمة: أخذت فكرة التنمية المستدامة وما تجسدها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية منذ عام (1980) الاهتمام الأكبر لدى الباحثين وذوي الاختصاص في العلوم الإدارية والاقتصادية، ومرد ذلك لما تحققه من إسهامات حيوية ذات توجهات قيمة تتمثل بالدرجة الأساس في الإسهام الإيجابي فيما يتعلق بالاستثمار الصحيح لما متاح للأجيال الحالية مع إمكانية عدم التأثير على مقدرات الأجيال المستقبلية، ومن هنا تطلب الأمر من القائمين على إدارة المؤسسات بشكل عام والمؤسسات التعليمية بشكل خاص التوجه نحو تفعيل العديد من الأدوات المساعدة في تحقيق هذه التطلعات ومنها ما يتعلق بالإدارة الرشيدة وما تتضمنه من متطلبات متنوعة، إذ يمكن في هذ الصدد اعتماد توجيه متطلبات الإدارة الرشيدة (المشاركة في اتخاذ القرارات، القدرة على توفير الموارد، الشفافية المساءلة، تنمية الموارد البشرية) نحو تعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، لذا تحددت مشكلة البحث بالتطرق للتساؤل الرئيس الاتي: (ما هو الدور الذي تتركه متطلبات الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعة المبحوثة)، ومن خلال ذلك تم تسليط الضوء على بعض التساؤلات التي تعبر عن قياس الواقع والعلاقة والأثر بين التغيرات، كما أشرت أهمية البحث عبر بتسليط الضوء على الدور الفعلي لمتطلبات الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية

المستدامة على مستوى الجامعة المبحوثة وذلك من خلال تشخيص الواقع التطبيقي لهما ومن ثم تأشير مستوى علاقة الارتباط والأثر بينهما، وبما يسهم في مساعدة الجامعة المبحوثة في كيفية تفعيل متغيرات البحث، وتعزيز العلاقة بينهما، بحيث تتضح الفوائد التي من الممكن أن تحققها على المستوى الداخلي والخارجي، ولتحقيق ذلك توجه الباحثون إلى تقسم البحث إلى مجموعة من المحاور، وكالاتي:

المحور الأول: منهجية البحث

يتضمن المحور الأول منهجية البحث والتي تغطيتها من خلال التطرق للعديد من الفقرات الرئيسة والتي تتماشى مع التوجهات البحثية، وكالاتي:

أولاً: أهمية البحث: انطلقت أهمية البحث من خلال حيوية المتغيرات التي تم التطرق لها ومدى قيمتها للعمل المنظمي وهي (الإدارة الرشيدة، التنمية المستدامة)، ومرد ذلك لاحتوائها على العديد من المتطلبات والأبعاد والتي من الممكن أن تسهم في تعزيز الجوانب النظرية ذات العلاقة، فضلاً عن توجه الباحثين نحو قياس واقع متغيرات البحث، ومن ثم تشخيص العلاقة بينهما من حيث الارتباط والأثر، إذ أن نتائج البحث من الممكن أن تسهم في مساعدة الجامعة المبحوثة في توضيح كيفية تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإدارة الرشيدة، وبما ينعكس عليها بشكل إيجابي.

ثانياً: مشكلة البحث: تعرضت مؤسسات التعليم الجامعي وخاصةً في الآونة الأخيرة على مستوى البيئة العراقية بشكل عام في جامعة الموصل بشكل خاص للعديد من الإشكاليات والاضطرابات، ومرد ذلك ديناميكية البيئة وتغيراتها المستمرة والتي أثرت سلباً في مجموعة من الجوانب وأبرزها ما يتعلق بالهدر، الأمر الذي حدا بالقائمين عليها لتوجه نحو معالجة هذه الحالة من خلال تسليط الضوء على كيفية تحقيق التنمية المستدامة وبالتركيز على اتجاهاتها المتعددة سواء تعلق الأمر بالأبعاد (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، بحيث يتم التركيز على كيفية تحقيق حالة من الانسجام بين ما متاح من إمكانيات للأجيال الحالية وبين ما يستوجب تهيئته للأجيال المستقبلية وبمنطلقات هادفة تتجسد في إقرار العدالة والمساواة، وبموجب ذلك تطلب الأمر تفعيل الإدارة الرشيدة ومتطلباتها المتنوعة وبالذات المتطلبات الآتية: (المشاركة في اتخاذ القرارات، القدرة على توفير الموارد، الشفافية المساءلة، تنمية الموارد البشرية)، ولذا انبثقت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الاتي: (ما هو الدور الذي تتركه متطلبات الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعة المبحوثة)، ويتفرع من هذا التساؤلات الآتية:

هل تتبنى الجامعة المبحوثة الإدارة الرشيدة بدلالة متطلباتها ؟

ما مستوى اعتماد التنمية المستدامة بدلالة أبعادها في الجامعة المبحوثة ؟

ما مستوى علاقة الارتباط بين متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة في الجامعة المبحوثة ؟

هل تؤثر متطلبات الإدارة الرشيدة تأثيراً معنوياً في التنمية المستدامة في الجامعة المبحوثة ؟

ثالثاً: فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية بين متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة على المستوى الكلي.

الفرضية الرئيسة الثانية: تؤثر متطلبات الإدارة الرشيدة تأثيرا معنوياً في التنمية المستدامة على المستوى الكلي في الجامعة المبحوثة.

رابعاً: أهداف البحث: حدد الباحثون مجموعة من الأهداف النظرية والميدانية، وبما ينسجم مع طبيعة التوجهات القائمة في البحث، وكلاتي:

تحديد الواقع التطبيقي لمتغيرات البحث (الإدارة الرشيدة، التنمية المستدامة)، وبالشكل الذي يسهم في بالوقوف على مدى اهتمام الجامعة المبحوثة بهذه المتغيرات.

الوقوف على العلاقة بين متغيرات البحث من خلال قياس الارتباط والأثر بينهما، وبما يسهم في تحديد مدى قدرة الجامعة المبحوثة على اعتماد المتغير المستقل في تحقيق المتغير المعتمد.

مساعدة الجامعة المبحوثة في كيفية تفعيل متغيرات البحث، وتعزيز العلاقة بينهما، بحيث تتضح الفوائد التي من الممكن أن تحققها على المستوى الداخلي والخارجي.

خامساً: مخطط البحث الفرضي

تم تصميم المخطط الفرضي للبحث، بما يتماشى مع متغيراته المستقلة والمعتمدة، وكالاتي:

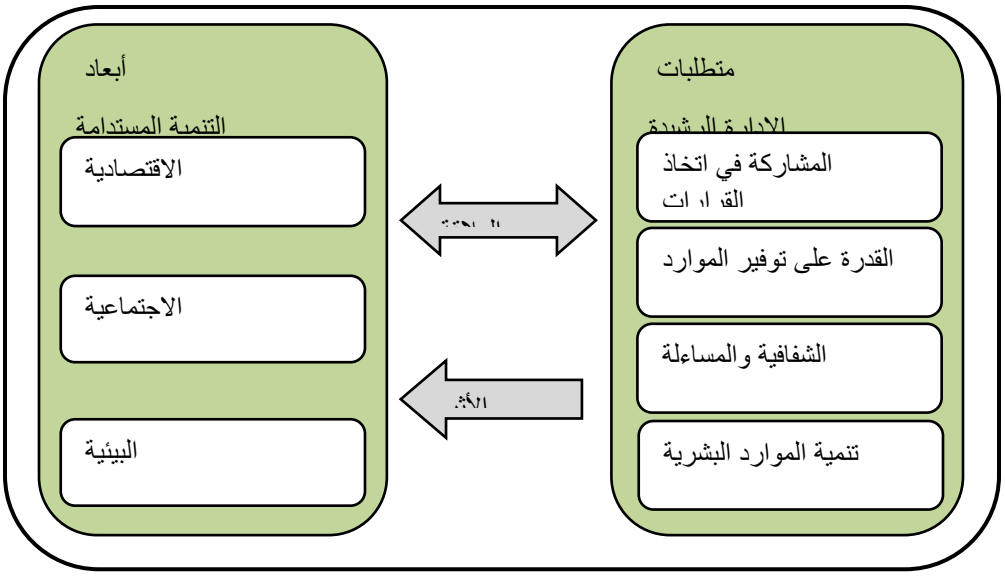

الشكل: إعداد الباحثين.الشكل (1): مخطط البحث الفرضي

سادساً: مجتمع البحث وعينته: عمد الباحثون إلى تحديد مجتمع البحث بالتركيز على بالقيادات الإدارية في جامعة الموصل، وبعينة قصدية فيها وتحددت بالقيادات الإدارية، ومن خلال توزيع (85) استمارة اعتمد على (60) استمارة للتحليل الإحصائي.

سابعاً: منهج البحث: اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، ومرد ذلك لإسهامه ومساعدته للباحثين في قياس الظاهرة قيد الدراسة من حيث تجميع البيانات ومن ثم تصنيفها وتحليلها، وبالطريقة التي تؤدي إلى تحديد مجموعة من النتائج والتي بدورها توضح الدور الفعلي لمتطلبات الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعة المبحوثة.

ثامناً: حدود البحث

الحدود الزمنية: المدة الزمنية لإنجاز البحث هي من (2023/9/1) وحتى (2023/11/10).

الحدود المكانية: جامعة الموصل.

الحدود البشرية: عينة من القيادات الإدارية في جامعة الموصل.

الحدود العلمية: الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة.

تاسعاً: أساليب جمع البيانات: تم التطرق للفقرات الخاصة بالإطار النظري عبر استخدام مجموعة من الطروحات العلمية والمتعلقة بمتغيرات البحث، بهدف تقديم رؤية الباحثين النظرية، أما الإطار الميداني تم الاعتماد على استمارة الاستبانة، وباستخدام مقياس ليكرت الخماسي (اتفق بشدة، اتفق، اتفق نوعا ما، لا اتفق، لا اتفق بشدة)، وكما في الملحق (1)، والجدول (1) الآتي:

الجدول (1): فقرات استمارة الاستبانة

ت	المتغيرات	المتطلبات والأبعاد	تسلسل الفقرات	المصادر
أ.	المعلومات التعريفية	الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة الوظيفية، العمر، اللقب العلمي، المنصب		الباحثين
ب.	متطلبات الإدارة الرشيدة	المشاركة في اتخاذ القرارات	(X1-X3)	(الهزاني, 2020)
		القدرة على توفير الموارد	(X4-X6)	

		الشفافية والمساءلة	(X7-X9)	
		تنمية الموارد البشرية	(X10-) X12	
ت.	أبعاد التنمية المستدامة	الاقتصادية	(X13-) X16	(Wiebe, 2012) (Olsson, 2017) (Mensah, 2019)
		الاجتماعية	(X17-) X19	
		البيئية	(X20-) X23	

الجدول: إعداد الباحثين.

عاشراً: أدوات التحليل الإحصائي: اعتمد على مجموعة من الأدوات الإحصائية في البرنامج الإحصائي (SPSS)، وكالاتي: المقاييس الوصفية (التكرارات، النسب المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) بهدف قياس واقع متغيرات البحث، ومن ثم معامل الارتباط والانحدار الخطي لقياس طبيعة علاقة الارتباط والأثر بين المتغيرات.

المحور الثاني: الاطار النظري

يتضمن الإطار النظري العديد من الفقرات الخاصة متغيرات البحث، إذ تم تغطية هذه الفقرات من خلال استخدام مجموعة من المصادر العلمية، وكالاتي:

أولاً: الإدارة الرشيدة: إطار نظري

مفهوم الإدارة الرشيدة

إن الإدارة الرشيدة ترجمة للمصطلح (Good Governance), وهو مشتق من كلمة "governare" أم بمعنى إدارة الشؤون العامة, أو مفهومها الحرفي قيادة السفينة, وهذا المصطلح للإدارة الرشيدة تم وضعه من قبل البنك الدولي, وصندوق النقد الدولي, ومنظمة التجارة العالمية (ابن عبد العزيز,2008، 88), كما أن الإدارة الرشيدة كمفهوم تعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لكافة موارد وشؤون المجتمع, وهذا ما اعتمدته أغلب المنظمات الدولية، وفي واقع الأمر هو مفهوم قديم يعني بآليات وباشتراك المؤسسات في صنع القرار, وآليات صياغته, ومنذ عقدين طرا تطور على هذا المفهوم, وصار بمعنى الحكم الذي تقوم به قيادات, واطر سياسية, وإدارية ذات كفاءة لتحسين أداء الأفراد العاملين, وتحقيق التميز, وذلك من خلال مشاركتهم , ودعمهم (ولد القابلة, 2014، 95), وقد عرف البنك الدولي الإدارة الرشيدة بأنها الأسلوب الذي تمارس به السلطة إدارة مصادر الدولة من اجل تحقيق التنمية المستدامة (رزق، 2008، 146), ويرى (العنزي،2015، 189) الإدارة الرشيدة بأنها التفاعل الإيجابي ما بين القوانين التي تحكم المنظمة, والأنظمة والتعليمات

والإجراءات, والعادات والتقاليد وثقافة الأفراد العاملين بالمنظمة، والجهات الرسمية ذات العلاقة التي تشرف على المنظمة وأدواتها الرقابية؛ لتحقيق التفاعل الذي يصب في نجاح المنظمة واستمرارها، وعبر(أبو النصر، 2015، 45) عن الإدارة الرشيدة بانها الإدارة القائمة على الشفافية, والنزاهة, والمشاركة, والإنصاف, ومكافحة الفساد, وتحقيق العدالة, والمساءلة, والمحاسبة دون تمييز, وسيادة القانون, وتطبيقه على الجميع.

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف الإدارة الرشيدة بأنها الإدارة القائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد وتحقيق المساواة وتطبيق القانون على الجميع مع توفير رقابة فاعلة داخلية وخارجية، ويمكن تطبيق الإدارة الرشيدة في أي منظمة حكومية أو أهلية, وعلى أي مستوى: دولي أو إقليمي أو محلي, وفي أي مجال: مجال السلع أو مجال الخدمات.

أهمية الإدارة الرشيدة

تكمن أهمية الإدارة الرشيدة للمؤسسات التعليمية بوجه عام وللجامعات على وجه الخصوص في لدورها المهم في رفع مستوى أدائها، وغرس روح المنافسة مع الجامعات الأخرى وتوفير قاعدة عريضة من المتطوعين، مما ينعكس على جودة العملية التعليمية، ويمكن بلورة أهميتها في النقاط الآتية: (علي، 2017، 573)

تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

متابعة الأداء والمراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الجامعة.

الفصل بين الملكية والإدارة المؤسسية.

تمكين الجامعة من التمتع بمركز تنافسي جيد بالنسبة لمثيلاتها في سوق التعليم.

تحقيق الاستقرار والمصداقية للجامعة.

ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع.

ضمان حماية موارد الجامعة في إطار من النزاهة والحيادية.

تبني بيئة عمل حافزة للعاملين، حتي يتم تحقيق التميز المنشود للجامعة.

مبادئ الإدارة الرشيدة

تعد مبادئ الإدارة الرشيدة هي حجر الزاوية في المؤسسات كنظام وآلية لتصحيح مسارها، ولقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة مفهوم الإدارة الرشيدة وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيق، وباختلاف التعريفات المعطاة لهذا المفهوم، فقد اختلفت كذلك المبادئ التي تحكم عملية الإدارة الرشيدة، وتتمثل مبادئ الحوكمة الرشيدة فيما يلي: (جاويش، 2022، 216)

الشفافية: تعتبر الشفافية من أبرز السمات التي يجب أن تتحلى بها كافة المؤسسات في تعاملها مع المستفيدين من خدماتها، وتتطلب الشفافية تطابق ما تقدمه تلك المؤسسات مع بيانات ومعلومات ونتائج ما هو موجود في الواقع، وتشير الشفافية إلى العلنية في مناقشة الموضوعات وحرية تداول المعلومات بشأن مفردات العمل في المجال العام، وتظهر أهمية الشفافية في العملية التعليمية من خلال ما تحققه من تنمية شاملة عبر ربط العملية التعليمية بسوق العمل، ففقدان الشفافية يؤدي لفشل السياسات ولا سيما سياسات الإصلاح (الغامدي، 2022، 222), وتعمل الشفافية على تعزيز مسئولية الجامعة من خلال دعم حرية تدفق المعلومات داخل الجامعة, وخارجها، وتمثيل وزارة التعليم المصلحة العامة، من حيث جمع ونشر البيانات المتعلقة بإنجاز التعليم ودعم ثقافة الشفافية والإفصاح والوضوح والالتزام بالتوثيق والنشر حول كافة المعلومات المتعلقة بقرارات الجامعة (عمر، 2021، 495).

المساءلة: تعتبر المساءلة من أهم أعمدة الإدارة الرشيدة حيث يؤدي تطبيقها إلى مكافحة الفساد لأنها من أهم أدوات المراقبة، وتقييم أداء اللجنة الإدارية والحد من الانحرافات الأخلاقية للموظفين، وتحقيق الكفاءة والفاعلية في إنجاز وتقديم الخدمات للمستفيدين والمجتمع، وزيادة قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتدعيم مشاركة العاملين والمستفيدين والمجتمع في عملية الإدارة الرشيدة، وتعتبر المساءلة وسيلة للرقابة والتحكم؛ حيث تشكل المساءلة إحدى آليات ضبط الأداء بضمان حسن الاستخدام أو منع إساءة استخدام السلطة، كما تشكل وسيلة يضمن المواطنون والمشرعون والرؤساء من خلال الالتزام بالقانون من قبل الممارسين للسلطة العامة في مجال الخدمة العامة، وبذلك تكون المساءلة أداة لخفض السلبية في الأداء، وخلق استعداد مسبق لدى المسئولين والموظفين لتجنب الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى الأخطاء لتلافيها (أبو زيد، 201، 358), وتتجه المساءلة في الجامعة إلى تمكين ذوي العلاقة من الأفراد داخل الجامعة , وخارجها من مراقبة العمل، دون أن يؤدي ذلك لتعطيل العمل، أو الإساءة إلى الآخرين، فضلاً عن تطبيق الأنظمة والتعليمات بكل شفافية على كافة العاملين في الجامعة وعلى العاملين، وتعد المساءلة الوجه الآخر للقيادة , ودونها تكون القيادة دكتاتورية، وهي التزام يلزم الآخرين بالمحاسبة أو الإجابة عن المسئولية التي تنسب إليهم (محمود، 2016، 118).

العدالة: إن العدالة كأحد المبادئ الرئيسة لموضوع الإدارة الرشيدة تقوم على مدى إمكانية توفير الفرص للجميع بكافة أنواعهم وأجناسهم وبهدف تحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها، وتتضح العدالة بشكل أكبر من خلال مبدأ المشاركة وسيادة حكم القانون، فالعدالة تعني أن للكل الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات بالمؤسسة وأن الكل يخضع لسيادة القانون الذي يطبق على المنظمي بدون استثناء (الحميدي, 2017، 167)

المشاركة: إتاحة مجالس الحاكمية للهيئتين الأكاديمية والإدارية والطلبة والمجتمع للمشاركة في رسم السياسات، ووضع قواعد العمل، كما تعمل على تعزيز الالتزام بالديمقراطية التي تتطلب إعطاء المستفيدين فرصة للمشاركة في عمليات الإدارة الرشيدة، ووضع قواعد وإجراءات صنع القرار داخل الجامعة، وأن يكون في مجالس المؤسسات التعليمية ولجانها بمختلف مستوياتها تمثيل لكل من التدريسي والمتعلم وأولياء الأمور والقيادات التعليمية وأصحاب المصالح والمجتمع المحلي (عمر، 2023، 495) وتتعلق المشاركة بإتاحة الفرصة أمام جميع الأطراف للمشاركة في صنع السياسات ووضع قواعد العمل، وكما تعد مطلباً

ديمقراطياً في الإدارة يمكن من خلالها زيادة فاعلية الإدارة، وتنمية العاملين، وتدريبهم، وزيادة ارتباطهم بعملهم، وتحمسهم له (الذيباني, 2019، 1273).

متطلبات تطبيق الإدارة الرشيدة

هي الأركان الأساسية التي ينبغي على الدولة بكافة مكوناتها أن تتحلى بها, وتمارسها, وتتبنى تنفيذها , وذلك من خلال ممارستها لوظائفها كما أنها تعد بمثابة التدابير, والشروط, والمحددات للعمل الإداري, وهذه المعايير والمتطلبات المتشابكة والمتداخلة فيما بينها تشكل مجتمعة حالة نموذجية, وبالتالي فلا يشترط تحقيقها بشكل تام, ومطلق, بل المهم أن تضمن الدولة الحد الأعلى الممكن لتطبيقها, وذلك عبر تطبيق, وإرساء مفهوم للإدارة الرشيدة يجمع بين القيم الثقافية, والمصالح الوطنية من جهة, وبين الالتزامات الدولية الخاصة بقواعد الحكم, والإدارة من جهة أخرى (عبد الهادي,2012، 22).

ولتفعيل الإدارة الرشيدة في الجامعات لابد من توفر مجموعة من المتطلبات الإدارية والمالية والتنظيمية, ويمكن توضيحها في ضوء المتطلبات على النحو التالي (الهزاني, 2020، 405)

تحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات: (وجود مجلس إدارة منتخب يشكل لجانا متنوعة ويشرف عليها, نشر الأهداف الخاصة بالمؤسسة للعاملين والمتطوعين بوضوح, توفر سياسات واضحة حول استخدام الموارد والإمكانات, مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات, تدفق البيانات والمعلومات للعاملين, والاطلاع عليها في الوقت المناسب, الاهتمام بالتغذية العكسية, الأعلام عن المستجدات بالمؤسسة).

متطلبات القدرة على توفير موارد للمؤسسة: (تنويع مصادر الدخل واستمراريتها, تفعيل الرقابة الداخلية على الموارد الداخلية, توفر معلومات دقيقة عن الاحتياجات المادية, توفر أنظمة محاسبة دقيقة, دراسة جدوى المشروعات قبل إقرارها, التنسيق مع المنظمات الأخرى للاستفادة من الموارد).

متطلبات الشفافية والمساءلة: (وجود نظم هيكلية تتضمن المساءلة, وجود تقارير منتظمة إدارية ومالية, توضيح لطرق التواصل مع العاملين, وجود مصادر إعلام دائمة, موقع الكرتوني محدث, التقويم المستمر للسياسات والخطط والبرامج, تحديث الأنظمة باستمرار, تفعيل الرقابة على الأداء).

متطلبات تنمية الموارد البشرية: (اختيار افضل الموارد البشرية, توزيع المهام والمسؤوليات على العاملين, إشراكهم في وضع خطط العمل ومتابعتهم, تحديد القرارات التي يشارك فيها العاملين, وضع معايير واضحة ومعلنة لتقييم الأداء, تحسين البيئة الداخلية وتشجيع العمل الجماعي, تحديد الأدوار بوضوح ووضع برنامج للمكافآت والتقدير, تعزيز الاتصالات المفتوحة وتداول المعلومات).

ثانياً: التنمية المستدامة: إطار نظري

مفهوم التنمية المستدامة

واجه مفهوم التنمية المستدامة منذ نشأته وحتى الآن تفسيرات وتحديات مختلفة، وذكر تقرير برونتلاند، وأن مفهوم التنمية المستدامة له عدة تسميات، إذ أشار إليه على انه التخطيط الشامل, واعتماد الاستراتيجيات،

والبيئة، وحماية التراث والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة طويلة الأجل (Olowookere,2020,9857), وبعد سنوات قليلة، حدد (Davies,2013,11-124)، أكثر من (300) تعريف, وتفسير لمفهوم التنمية المستدامة في هذه التعريفات، ينُظر إلى التنمية المستدامة في الغالب على أنها نظام اجتماعي اقتصادي يمكنّ من تلبية الاحتياجات البشرية، ولكن أيضاً تقدم طويل الأجل نحو الرفاهية وتحسين الجودة الشاملة للحياة وفقاً للقيود البيئية, واستعرض مجموعة من الباحثين مفهوم التنمية المستدامة، وكالاتي:

الجدول(2): تعريف التنمية المستدامة وفقا لآراء مجموعة من الباحثين

الباحث والسنة والصفحة	المفهوم
(Beck & Wilms, 2004, 56)	التنمية المستدامة هي تناقض عالمي قوي للثقافة الغربية المعاصرة وأسلوب الحياة.
(Vare & Scott, 2007,88)	عملية تغييرات، حيث يتم جمع الموارد، وتحديد اتجاه الاستثمارات، والتركيز على تطوير التكنولوجيا وتنسيق عمل المؤسسات المختلفة، وبالتالي تزداد إمكانية تحقيق الاحتياجات والرغبات البشرية أيضاً.
(Sterling, 2010,528)	أنها هدف شامل يمكن أن يحقق التوافق بين الاقتصاد والبيئة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية, والنظم الأيكولوجية للأجيال القادمة مع امع الحفاظ في نفس الوقت وتحسن تحسين نوعية الحياة تحسين نوعية الحياة.
(سليمان, واخرون, 2001، 78)	التنمية التي تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في مشروعات تنموية دون الحاجة إلى استنفاذ موارد أخرى خاصة القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن حق الأجيال القادمة فيها وذلك باستثمار المصادر المتجددة بمعدل مساوي لمعدل ما يتجدد فيها وأن يكون في حدود قدرة البيئة على استيعابه، واستثمار المصادر غير المتجددة بمعدل مساو لمعدل اكتشاف بدائل متجددة.
(Marin, et al., 2012، 76)	تتيح التنمية المستدامة إمكانية التفاعل غير المحدود الزمني بين المجتمع والنظم الإيكولوجية وأنظمة المعيشة الأخرى دون إفقار الموارد الرئيسة.
(الاحبابي ، 2014، 98)	على المستوي الأكاديمي فآن مفهوم التنمية المستدامة لا ينحصر في علاقة التنمية بالبيئة الطبيعية فحسب بل انه يضم علاقة التنمية بالجانب العمراني، والاقتصادي، والاجتماعي أي انه يحمل معنى

	خاصيه التكامل والتبادل لتحقيق الأهداف المختلفة لكل جانب.
(Duran, et al., 2015، 54)	التنمية المستدامة هي التنمية التي تحمي البيئة، لأن البيئة المستدامة تمكن من التنمية المستدامة.
(العزواي, 2016، 43)	بانها ذلك النوع من التنمية الذي يهدف إلى تحقيق التوافق بين التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، وحماية البيئة أي دمج البعد البيئي في التنمية الهادفة لإشباع حاجات أجيال الحاضر.
(كافي، 2017، 34)	نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة.
(محمد، 2018، 56)	الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع البنية التحتية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية، ونوعيتها.
(جلال, والرحمان، 219، 12)	هي العملية التي يتم بواسطتها استغلال الموارد المتاحة في الدولة من أجل تحقيق التنمية، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد وتلبية حاجاتهم مع مراعاة الجوانب البيئية وضمان حق الأجلال القادمة في تلك الموارد.
(عبد التواب واخرون، 2020،87)	التنمية التي تحقق احتياجات المجتمع الحاضر بدون أضعاف قدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم ومعيار نجاح العملية التنموية في جميع مجالاته وتكامل جميع غاياته لتحقيق النمو المنشود.
(الطنطاوي، 2021، 33)	التنمية الشاملة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للأجيال المعاصرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، والتي يمكن تضمين متطلباتها وأبعادها بمناهج التعليم المختلفة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر المذكورة في أعلاه.

وفي ضوء ما تم ذكره من قبل الباحثين بشأن مفهوم التنمية المستدامة يمكن تعريفها بانها نظاماً اجتماعياً، واقتصادياً، وبيئياً يضمن استدامة الأهداف وتحقيق دخل حقيقي وتحسين للمعايير التعليمية والرعاية الصحية ونوعية الحياة بشكل عام، وكذلك يمكن اعتبارها برنامج يغير عملية التنمية الاقتصادية لضمان الجودة الأساسية للحياة، وحماية النظم البيئية القيمة.

خصائص التنمية المستدامة

يمكن تحديد خصائص التنمية المستدامة من خلال الاتي: (خلايفة، والعبيدي، 2020، 74)

هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.

المساواة ومراعاة حقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية والاتصاف في هدا السياق نوعان، الأول يكون بين الجيل الحالي، والثاني يكون بين الجيل الحالي واللاحق.

هي تنمية شاملة، ومتكاملة، وعادلة، ومتوازنة، ورشيدة، وتراعي البعد البيئي فهي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة كما أنها تعظم قيمة المشاركة المجتمعية في العملية التنموية، وتعمل على تحقيق التوافق بين الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع.

تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات, واحتياجات جميع شرائح المجتمع , وخاصة الأكثر فقرا, وكذلك تسعى إلى الحد من تفاقم الفقر, وذلك من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي, والاقتصادي, والاجتماعي, وتحقيق الرفاهية الاجتماعية (أبو النصر، 2017، 91).

تعمل على الحفاظ على الأنظمة البيئية والموارد المتوفرة والانتفاع بها حاليا, ومستقبلا, ومراعاة المساواة وضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وبيئة نظيفة.

عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى (عوينات، 2008، 25).

أبعاد التنمية المستدامة

يقصد بأبعاد التنمية المستدامة ذلك النشاط الذي يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعي بأكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل ما يمكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا، وتداخلا فيما هو اقتصادي، واجتماعي، وبيئي. (محمد, 2019، 19)، وان أبعاد التنمية تتركز على البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي ويقصد بالبعد البيئي كل ما له علاقة بحماية البيئة، والبعد الاقتصادي كل ما له علاقة بتحقيق النمو الاقتصادي، والبعد الاجتماعي كل ما له علاقة بتحقيق التوازن، والعدالة الاجتماعية، وفي دراستنا سوف يتم التطرق إلى الأبعاد الآتية:

البعد الاقتصادي: وينبع هذا البعد من أن البيئة تمثل المنبع الرئيسي, والجوهري للتنمية, واي استنزاف لمواردها سوف يؤدي في النهاية إلى تخفيض فرص التنمية المستقبلية, وعليه يجب اخذ المنظور الاقتصادي بعيد الأمد بعين الاعتبار, ويكون ذلك من خلال المساهمة في وضع الخطط, والجداول لفترات زمنية طويلة , وذلك حتى تتمكن المنظمة من حل جميع المشكلات التي تواجهها, وتوفير متطلباتها, ولتحقيق هذا البعد بكفاءة

عالية فهو يتطلب إيقاف الإسراف في الموارد الطبيعية, والاستخدام الأمثل للإمكانات الاقتصادية مع زيادة الوعي البيئي لد الفرد نفسه, وفي حالة توفر هذا الوعي سيكون له الأثر كبير في سن العديد من القوانين والتشريعات المهمة التي لها علاقة بمستقبل المنظمة, وتوفير الكثير من الجهود التي سوف تبذل, والأموال وتدعو التنمية المستدامة إلى ضرورة أن تكون سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي المتعلقة بالتخطيط من مسؤولية الوازرة, أو المنظمات التي تعتني بالبيئة, وهذا سوف يؤدي إلى أن تكون هناك مشاركة في عملية اتخاذ القرارات, ويكون هذا دافعا لتخفيض المشكلات البيئية, ويقلل من التدهور البيئي, ويزيد من انتعاش النمو الاقتصادي واستدامته (United Nation, 2015, 344).

البعد الاجتماعي: يتضمن هذا البعد أن تأخذ التنمية المستدامة في اعتتباها رفاهية الإنسان, وذلك من خلال بتوفير فرص العمل, وتحسين نوعية حياته, وسيادة قيم العدل والمساواة بين الأفراد, واستيعاب الجماعات التي تعاني من الفقر بالإضافة إلى ذلك من الضروري توجيه جميع الجهود, وذلك لغرض الاستثمار في راس المال البشري، حيث إن الاستثمار في الصحة, والتعليم, والتغذية, ويساعدهم على تحسين مستوى أدائهم في العمل، ومن ثم استخدام الموا رد البشرية استخداماً امثل, والارتقاء بمستوى الخدمات, وضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وكذلك العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان حتي لا يؤثر على جهود التنمية، والنهوض بالتنمية بجميع أشكالها لا يقاف حركة الهجرة الداخلية, والخارجية, وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات، وعدم التضحية بالأجيال القادمة في سبيل إشباع الاحتياجات, ومواجهة مشكلات الجيل الحالي (السيد, 2020، 128).

البعد البيئي: تسعى الثقافة البيئية إلى الإسهام في تفسير طرق التفكر, والسلوك البيئى عند الفرد والتي تعمل على تطوير الوعي البيئي, وبناء المعرفة الإنسانية بغية بلورة سلوك بيئي إيجابي، وذلك يعتبر بمثابة الشرط الأساسي لكي يستطيع الفرد في المجتمع أن يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة (سيد عاشور، 2006، 648) وعملية تطوير, وجهات النظر, والمواقف الأخلاقية, وجملة المعارف والكفاءات, والقدرات والتوجهات السلوكية من أجل صيانة, وحماية البيئة, وأن الثقافات تختلف من مجتمع إلى أخر، ومن بلد إلى آخر، إلا أنه يجب أن تصب هذه الثقافات في إطار حماية البيئة واستغلاله في المستقبل، ويتمحور هذا في القيم, والأعراف, والتقاليد, والعقائد, أما عن البعد التربوي للبيئة, والتنمية المستدامة فهذا شيء مهم وذلك بضرورة الأخذ بالتعليم والتربية, والتنسيق بينهما, وعدم إضرار كل واحد منهما للأخر, ولقد ورد في ميثاق اليونسكو الذي تم صياغته في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أن الحرب تبدا في عقول الناس "وبالقدر نفسه فإن الحرص على سلامة البيئة, والوعي بمقتضبات هذه السلامة يسيران في عقول الناس. والتربويون هم المسئولون عن مصير البيئة حاضرها, ومستقبلها، وهم الذين يغرسون المعارف, والقيم في أذهان الناشئين, وهم الذين يعانون أكثر من غيرهم مدى خطورة التنمية وضرورة الحفاظ على البيئة. (كمال, 2002، 33)، وتسعى التربية البيئية لفهم البيئة عناصرها, ومشكلاتها، واكتساب القيم, والوعي, والتقدير للجهود المبذولة لصيانة البيئة, وبناء التنمية وكذلك القدرة على التحلحل, والاستنباط , واتخاذ القرارات, والمشاركة الفكرية في حل المشكلات (السعدي, 2008، 44).

المحور الثالث: الاطار الميداني

أولاً: وصف البيانات الشخصية للأفراد المبحوثين: يلاحظ في الجدول (3) والمتضمن توزيع إفراد عينة الدراسة بحسب بعض المتغيرات الشخصية انه فيما يتعلق بالجنس نجد أن النسبة الأكثر هي الذكور (80%) في حين كانت نسبة الإناث (19%) فيما يلاحظ أن نسبة الحاملين على شهادة الدكتوراه (87%), وحملة شهادة الماجستير بلغت (13%), أما عن مدة الخدمة فمثلت المدة 25 فأكثر (34%) أما المدة اقل من (10) سنوات بنسبة (7%), ويلاحظ أن الفئة العمرية التي تقع بين (51-60)، تمثل نسبة (55%) وكانت الفئة العمرية (60 فاكثر) بنسبة (3%) , وفيما يخص اللقب العلمي فكانت نسبة حملة الحاصلين على لقب أستاذ مساعد (73%) وحملة لقب مدرس بنسبة (7%), وبالنسبة للمنصب نرى بان رؤساء الأقسام نسبتهم (65%) بينما نسبة العمداء كانت (12%).

الجدول (3): توزيع أفراد العينة حسب البيانات الشخصية

توزيع أفراد العينة بحسب الجنس									
أنثى				ذكر					
%		ت		%				ت	
%19		12		%80				48	
توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي									
دبلوم عالي			ماجستير				دكتوراه		
%		ت	%		ت		%		ت
-		-	%13		8		%87		52
توزيع أفراد العينة بحسب عدد سنوات الخدمة الوظيفية									
25فاكثر		24-20		19-15		14-10سنة		اقل من 10 سنة	
%	ت	%	ت	%	ت	%	العدد	%	العدد
%34	21	%32	20	%13	8	%11	7	%7	4
توزيع أفراد العينة بحسب العمر									
6 فأكثر			60-51			50-41			
%		ت	%		ت	%		ت	
%3		2	%55		33	%40		25	

توزيع أفراد العينة بحسب اللقب العلمي					
مدرس		أستاذ مساعد		أستاذ	
%	العدد	%	العدد	%	العدد
%7	4	%73	44	19	12
المنصب					
عميد		م. عميد		رئيس قسم	
%	العدد	%	العدد	%	العدد
12%	7	23%	14	%65	39

المصدر: إعداد الباحثين في ضوء استمارة الاستبانة. N=60

ثانياً: وصف وتشخيص نتـائج متطلبات الإدارة الرشيدة: يعكس الجدول (4) التكرارات والنسب المئوية الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمجمل مؤشرات هذا المتغير، فضلاً عن ذلك يعكس معدل هذه الأوساط ومعدل هذه الانحرافات (3.6) و(0,88) على التوالي. ويبدو من خلال ارتفاع أقيام هذين المعدلين أو ارتفاع أقيامهما بعامة قدر تعلق ذلك بكل مؤشر من المؤشرات المعنية بخاصة المؤشر (X6) الذي ينص (توفر الجامعة معلومات دقيقة عن الاحتياجات المادية من الموارد بهدف تنميتها) إذ بلغ مقدار الاتفاق على هذا المؤشر ما مقداره (83,33%) في حين كان عدم الاتفاق على هذا المؤشر (6,6%) وكانت نسبة الحياد مقدارها (10%) وجاء كل هذا بوسط حسابي مقداره (3.34) وانحراف معياري قدره (1.070)، وإن المؤشرات المذكورة استحوذت على اتفاق جميع المستبينة آرائهم.

الجدول(4): التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلبات الإدارة الرشيدة

المقياس	مقياس الاستبانة												الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أتفق بشدة		أتفق		اتفق نوعا ما		لا أتفق		لا أتفق بشدة					
	ت	%	ت	%		%	ت	%	ت	%				
المشاركة في اتخاذ القرارات														
X1	1	1,66	9	15	30	50	11	18,3	9	15	3,52	0,92
X2	17	28,33	29	48,33	7	11,66	4	6,66	3	5	3,56	0,89
X3	18	30	19	31,66	9	15	6	10	8	13,33	3,11	1,10

مؤشر البعد		19,99		31,66		25,55		11,65		11,11	3,39	0,97
القدرة على توفير الموارد												
X4	21	35	23	38,33	6	10	4	6,66	6	10	3,68	0,88
X5	20	33,33	17	28,33	10	16,66	8	13,33	5	8,33	3,95	0,86
X6	21	35	29	48,33	6	10	34	5	1	1,66	3,34	1,07
مؤشر البعد		34,44		38,33		12,22		8,88		6,66	3,65	0,93
الشفافية والمساءلة												
X7	22	36,66	30	50	3	5	4	6,66	1	1,66	3,72	0,69
X8	10	28,19	29	48,33	9	15	3	5	-	-	3,59	0,85
X9	20	33,33	24	40	11	18,3	5	8,33	-	-	3,77	0,81
مؤشر البعد		33,88		46,11		12,76		6,66		0,55	3,69	0,78
تنمية الموارد البشرية												
X10	23	38,33	24	40	7	11,66	6	10	-	-	3,72	0,89
X11	19	31,66	28	46,66	6	10	7	11,66	-	-	3,61	0,84
X12	9	15	23	38,33	5	6	7	11,66	16	26,66	3,68	0,88
مؤشر البعد		28,33		41,66		9,22		11,10		8,88	3,67	0,87
المؤشر الكلي		29,16		39,44		14,93		9,62		6,8	3,6	0,88

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكتروني (SPPS). N= 60

ثالثا: وصف وتشخيص نتـائج أبعاد التنمية المستدامة: كما اشتمل الجدول السابق على جملة من التكرارات والنسب المئوية والمعدلات والانحرافات المعيارية، اشتمل الجدول (5) على شبيهات لها أيضاً، ولكنها تخص هذه المرة التنمية المستدامة ، ويتبين من خلال تفحص هذه المعدلات وجود رضا أو اتفاق عام من لدن المستبينة آراؤهم تجاه مؤشرات هذا المتغير (3,60) و(0.89) على التوالي. ويبدو من خلال ارتفاع أقيام هذين المعدلين أو ارتفاع أقيامهما بعامة قدر تعلق ذلك بكل مؤشر من المؤشرات المعنية بخاصة المؤشر (X23) والذين ينص (تهتم الجامعة بزيادة المساحات الخضراء بقصد تقليل مستويات التلوث فيها) إذ بلغ مقدار الاتفاق على هذا المؤشر ما مقداره (86,66%)، في حين كان عدم الاتفاق على هذا المؤشر (8,32%)، وكانت نسبة الحياد مقدارها (5%)، وجاء كل هذا بوسط حسابي مقداره (3.72) وانحراف معياري قدره (0.69)، وإن المؤشرات المذكورة قد استحوذت على اتفاق جميع المستبينة آرائهم.

الجدول (5): التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد التنمية المستدامة

المقياس	مقياس الاستبانة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	أتفق بشدة		أتفق		اتفق نوعا ما		لا أتفق		لا أتفق بشدة			
	ت	%	ت	%		%	ت	%	ت	%		
البعد الاقتصادي												
X13	21	35	23	38,33	6	10	4	6,66	6	10	3,68	0.88
X14	21	35	29	48,33	6	10	3	5	1	1,66	3,34	1,07
X15	23	38,33	24	40	7	11,66	6	10	-	-	3,72	0.89
X16	9	15	23	38,33	5	6	7	11,66	16	26,66	3,68	0,88
مؤشر البعد		30,83		41,24		9,41		8,33		9,58	3,60	0,93
البعد الاجتماعي												
X17	18	30	19	31,66	9	15	6	10	8	13,33	3,11	1,10
X18	20	33,33	17	28,33	10	16,66	8	13,33	5	8,33	3,95	0,86
X19	19	31,66	28	46,66	6	10	7	11,66	-	-	3,61	0,84
مؤشر البعد		31,66		35,55		13,88		11,66		7,22	3,55	0,93
البعد البيئي												
X20	19	31,33	29	48,33	9	15	3	5	-	-	3,59	0,85
X21	20	33,33	24	40	11	18,3	5	8,33	-	-	3,77	0,81
X22	17	28,33	29	48,33	7	11,66	4	6,66	3	5	3,56	0,89
X23	22	36,66	30	50	3	5	4	6,66	1	1,66	3,72	0,69
مؤشر البعد		32,49		46,66		12,49		6,66		1,66	3,66	0,81
المؤشر الكلي		31,66		41,15		11,92		8,88		6,15	3,60	0,89

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكتروني (SPPS).
N= 60

رابعاً: مناقشة نـتائج علاقة الارتباط بين متغيرات البحث: تشير النتائج الواردة في الجدول (6) إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معوية موجبة بين متطلبات الإدارة الرشيدة (البعد التفسيري) والتنمية المستدامة (البعد المستجيب) وعلى مستوى المنظمة المبحوثة إذ بلغ المؤشر الكلي (0.628) عند مستوى معنوية

(0.01), وبهذه القيمة تكون الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة قد تحققت والتي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة.

الجدول(6): معامل الارتباط بين متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	التنمية المستدامة
متطلبات الإدارة الرشيدة	(0.628) **

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسب الإلكترونية (SPPS).
N=60

** معنوي عند مستوى 0.01

خامساً: مناقشة نتائج اثر المتغير المستقل في المتغير المعتمد: توضح معطيات الجدول (7) أن متطلبات الإدارة الرشيدة تؤثر بالتنمية المستدامة وبمعامل انحدار (0.613) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (13.517) وهي اكبر من قيمتها الجد ولية البالغة (1.671) عند مستوى معنوية (0.05) , ويمكن تجسيد العلاقة المعنوية وفقا لقيمة (F) المحسوبة (35,58) , وهي اكبر من قيمتها الجد ولية (4.001) وبدرجتي حرية (1.58) عند مستوى معنوية (0.05) ومعامل التحديد الذي يعبر عن قدرة المتغير التفسيري على تفسير البعد المستجيب, وجاءت قيمته (65.1%) وهذا يعني أن التباين في التنمية المستدامة تفسره متطلبات الإدارة الرشيدة، وبهذا تكون الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة قد تحققت والتي تنص على تؤثر متطلبات الإدارة الرشيدة تأثيراً معنوياً في التنمية المستدامة.

الجدول (7): تأثير متطلبات الإدارة الرشيدة في التنمية المستدامة

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	التنمية المستدامة		R	F	
	B0	B1		المحسوبة	الجد ولية
متطلبات الإدارة الرشيدة	0.617	0.613	0.651	35.58	4.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسب الإلكتروني (SPPS).
N= 60

P≤ 0.05

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

أوضحت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة وعلى مستوى المنظمة المبحوثة إذ بلغ المؤشر الكلي (0.628) عند مستوى معنوية (0.01), وبهذه القيمة تكون الفرضية الرئيسية للدراسة قد تحققت والتي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية المستدامة.

كما تبين نتائج تحليل الانحدار متطلبات الإدارة الرشيدة يتأثر بالتنمية المستدامة وبمعامل انحدار (0.613) وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (13.517) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.671) عند مستوى معنوية (0.05), ويمكن تجسيد العلاقة المعنوية وفقا لقيمة (F) المحسوبة (35,58), وهي اكبر من قيمتها الجد ولية (4.001) وبدرجتي حرية (1.58) عند مستوى معنوية (0.05) ومعامل التحديد الذي يعبر عن قدرة المتغير التفسيري على تفسير البعد المستجيب, وجاءت قيمته (65.1%) وهذا يعني أن التباين في التنمية المستدامة تفسره متطلبات الإدارة الرشيدة.

تمثل الإدارة الرشيدة نهجًا أساسيًا في تحقيق الأهداف والتنمية المستدامة في القطاع الحكومي حيث تعمل على تحسين توجيه الموارد, وتهدف إلى ضمان تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية. وهذا يساهم في تحقيق التوازن والتنمية المستدامة في مختلف المجالات, وزيادة الشفافية والمساءلة تشجيع الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي يعزز من مكانته وثقة المواطنين في الحكومة, كما تعمل على إدارة النفقات والإيرادات بشكل رشيد مما يقلل من فرص الفساد وتزيد من مستوى المساءلة, وكذلك تعمل على تحسين الخدمات الحكومية, فضلا عن ذلك فان الإدارة الرشيدة تشجع على تقديم خدمات حكومية عالية الجودة بأقل تكلفة ممكنة. هذا يعني تحسين تجربة المواطنين وتلبية احتياجاتهم بفعالية فضلا عن ذلك فأنها تساهم في تعزيز التنمية البشرية, وذلك من خلال توجيه الموارد نحو تحسين التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

توضح الدراسة أن التنمية المستدامة تشير إلى الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون التأثير السلبي على البيئة والأجيال المستقبلية. إن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنسيق وتعاون شامل, ومشترك لجميع الأطراف ويعني ذلك أن العديد من الأطراف يجب أن تشارك في جهود التنمية المستدامة. وهذه الأطراف تشمل الدولة، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والحكومات المحلية والإقليمية، والشركات والمستثمرين، والعملاء والعاملين, كذلك يجب التنسيق والتعاون حيث تعتبر السلطة العامة (الحكومة) مسؤولة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة، ولكن يجب عليها التعاون مع الأطراف الأخرى لضمان نجاح هذا الجهد. يجب على هذه الأطراف العمل معًا من خلال تنسيق سياسات التنمية والبيئة, وتحقيق التشاور والشفافية: فالتشاور بين الأطراف المختلفة يساعد على تحقيق فهم مشترك وتحديد الأولويات والأهداف المشتركة, آما الشفافية تعني ضرورة تقديم معلومات وبيانات دقيقة للجمهور حول جهود التنمية المستدامة, وان نجاح التنمية المستدامة يعتمد على التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف، وهذا يتطلب تشجيع التشاور والشفافية، ودعم المبادرات الطوعية، وتعزيز التعاون بين المؤسسات المختلفة.

أعلى النموذج

ثانياً: التوصيات

العمل على التحسين المستمر وتطبيق متطلبات الإدارة الرشيدة هو أمر بالغ الأهمية في تطوير الأعمال وضمان نجاحها على المدى الطويل. لذلك يجب على الجامعة أن تقوم بالاعتماد على الأساليب التي يمكن أن تساعدها في إنشاء تقسيم تنظيمي مخصص لمتابعة وتنفيذ متطلبات الإدارة الرشيدة والتي تتمثل بالاتي:

تحديد أهداف الإدارة الرشيدة: قبل أن تبدأ في إنشاء التقسيم التنظيمي، يجب على الجامعة تحديد أهدافها وأولوياتها في مجال الإدارة الرشيدة, وهذا سيساعدها في توجيه الجهود نحو الأمور الأكثر أهمية.

تخصيص الموارد: يجب تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنشاء وتشغيل التقسيم التنظيمي المخصص للإدارة الرشيدة.

اختيار فريق العمل: قيام الجامعة بتعيين فريق عمل متخصص في الإدارة الرشيدة، وضمن هذا الفريق يمكن أن يكون هناك أشخاص مسؤولين عن تنفيذ ومتابعة مختلف جوانب الإدارة الرشيدة.

تطوير السياسات والإجراءات: التزام الجامعة بوضع سياسات وإجراءات دقيقة لتنفيذ متطلبات الإدارة الرشيدة, و يجب أن تكون هذه السياسات مخصصة لاحتياجات الجامعة وتطبيقها بشكل منتظم.

التدريب والتوعية: ينبغي قيام الجامعة بتدريب الموظفين على متطلبات الإدارة الرشيدة وأهميتها. فيجب أن يكون هناك وعي وفهم كامل لهذه الأسس بين جميع أفراد المؤسسة.

مراقبة وتقييم الأداء: من الضروري قيام الجامعة بتقييم أداء التقسيم التنظيمي المخصص للإدارة الرشيدة بانتظام, و قد يتعين تحسين الإجراءات أو تعديلها وفقًا للنتائج والتحديات.

تحفيز الابتكار: قيام الجامعة بتشجيع فريق العمل على اقتراح أفكار وتحسينات جديدة لتحسين العمليات والتنفيذ بما يتوافق مع مفهوم الإدارة الرشيدة.

توثيق وإعلام: ضمن التقسيم التنظيمي، يجب على الجامعة توثيق جميع الإجراءات والنتائج والتقارير المتعلقة بالإدارة الرشيدة. كما يجب أن يتم نشر المعلومات المهمة للعاملين والأطراف الأخرى ذات الصلة.

ضرورة تفعيل مهام المتابعة، والمساءلة لتحقق من تنفيذ أهداف خطط التنمية المستدامة وذلك بوضع معايير، ومؤشرات قابلة للقياس تراعي كافة المتغيرات الدولية, والإقليمية, والمحلية، ترتبط بالمزيد من الشفافية والمرونة حتي يتمكن جميع أعضاء المنظمة من متابعة تنفيذها ومحاسبة صانعي القرارات بالمؤسسات المختلفة، وهو ما يستلزم ضمان حداثة, وجودة ومصداقية البيانات, وتوافرها في الوقت المناسب وشموليتها , وقابليتها للمقارنة وتمتعها بنظرة استشرافية مستقبلية.

التأكيد على تبني الاستراتيجية القائمة على أساس الموارد في المؤسسات؛ لأنها تعد من النظريات المهمة في تحقيق الاستدامة, وأيضا التأكيد على أهمية امتلاك الجامعات لموارد تتسم بالندرة بغض النظر عن التكلفة، لما لها من أهمية قصوى في تحقيق التنمية، واستدامتها.

العمل على تطوير القدرات المهنية للإفراد العاملين من خلال مشاركتهم في الدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية تلك التي تؤهلهم لتطوير إمكانياتهم الذاتية وعلى نحو يحدو بهم إلى التجديد.

قائمة المصادر

أولا: المصادر العربية

ابن عبد العزيز, خيرة,(2007), تطور المجتمع المدني واثره على الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية , أطروحة دكتوراه , غير منشورة, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

أبو النصر, مدحت (2015), الحوكمة الرشيدة (فن إدارة المؤسسات عالية الجودة)، القاهرة المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أبو النصر، مدحت, (2017), التنمية المستدامة, مفهومها, أبعادها, مؤشراتها, المجموعة العربية للتدريب, والنشر, القاهرة, مصر.

أبو زيد، سارة عبدالفتاح خالد , (٢٠١٦), الحوكمة الرشيدة : الأهمية والأبعاد والمؤشرات، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – دراسات وبحوث تطبيقية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، المجلد (2), العدد (3).

الاحبابي, شيماء حميد حسين (2014) " الحفاظ العمراني المستدام في المناطق التراثية، ورقه بحثية. أسيوط، المجلد (38), العدد (1).

الحميدي، منال حسين, (٢٠١٧), واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة ومعوقاتها بجامعة الطائف من وجهة نظر أ عضاء الهيئة الأكاديمية، مجلة كلية التربية, جامعة بنها، المجلد (28), العدد (11).

الذيباني، منى سليمان حمد ,(2019), الحوكمة الرشيدة مدخل لإصلاح التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، مجلة التربية، كلية التربية, جامعة الأزهر, المجلد, (3), العدد (184).

العزاوي, فلاح جمال معروف,(2016), التنمية المستدامة والتخطيط المكاني, دار دجلة , عمان, الطبعة الأولى.

العقل ,عقل بن عبد العزيز, (2021), أبعاد التنمية الاجتماعية , ومصادرها, وتطبيقها في ضوء التربية الإسلامية, كلية التربية, جامعة المجمعة, المملكة العربية السعودية, المجلة التربوية, العدد (2).

العنزي, فواز مالح, (2015), واقع التمكين الوظيفي لدى القيادات التربوية وعلاقته بمدى تحقيق الإدارة الرشيدة , مجلة دراسات في التعليم الجامعي, العدد (30) .

الغامدي، عائض بن سعيد, (2022), واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة في كليات التربية بالجامعات السعودية وعلاقتها بجودة الأداء من وجهة نظر منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس، المجلة العلمية لكلية التربية.

الطنطاوي, رمضان عبد الحميد محمد, (2021), مناهج التعليم العام ومتطلبات التنمية المستدامة, مجلة كلية التربية, جامعة بور سعيد, العدد (33).

الهزاني, الجوهرة ناصر عبد العزيز, (2020) , الحوكمة في الجمعيات الخيرية , دراسة تطبيقية على الجمعيات الخيرية في مدينة الرياض, مجلة جامعة ام القرى للعلوم الاجتماعية, المجلد(12), العدد (4).

النادي, علي إبراهيم, (2017), الإدارة الرشيدة وعلاقتها بالوظيفة الأمنية للدولة من وجهة نظر قادة الأجهزة الأمنية في محافظات غزة , رسالة ماجستير, أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا, برنامج الدراسات العليا المشترك مع جامعة الأقصى.

جاويش, سامية محمد, (2022) , الحوكمة الرشيدة مدخلا للتخطيط الاستراتيجي , بمؤسسات رياض الأطفال, رؤية مقترحة, المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة، جامعة المنصورة, المجلد (8), العدد (3).

خلايفة, العلمي, والعبيدي, عمارة,(2020), تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة, مجلة الدراسات المالية, والمحاسبية, المجلد (11), العدد (1)، جامعة الشهيد حمة, الوادي الجزائر.

رزق ,عادل, (2008), الإدارة الرشيدة الحكم الجيد أو (الحوكمة)، الملتقى العربي الثاني الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي، ورشة عمل تقييم أداء الإدارات الحكومية من اجل التغيير والإصلاح, الفترة من 4-8 مايو 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

سيد عاشور, احمد، (2006), التلوث البيئي في الوطن العربي واقعه وحلول معالجته، الطبعة الأولى، بدون دار نشر.

عبد التواب ,ايمن جمال الدين, ومهنا, وسام أبو حجاج, وأسامة شيرين مراد، (2020), خلق منظومة مستدامة من المواقع العمرانية ذات القيمة التراثية دراسة حاله مشروع تأهيل حارة الدرب الأصفر ومشروع إعادة تأهيل حي الدرب الأحمر، رسالة ماجستير، جامعه طنطا، كلية الهندسة.

عبد الهادي, عبد الناصر, (2012، الوظيفة الأمنية للدولة بين تحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة، جامعة نايف للعلوم الأمنية قسم العلوم الشرطية، الرياض.

عمر، هناء صلاح عبدالحليم, (2021), آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة: مدخلاً لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة بمؤسسات رياض الأطفال في مصر، مجلة دراسات في الطفولة والتربية، كلية التربية للطفولة - المبكرة، جامعة أسيوط.

عوينات, عبد القادر، (2008), تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة.

كمال, طلبة، (2002) الدول النامية, وقضايا البيئة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (285), الكويت.

محمد، حسين سليمان ,(2019) التنمية المستدامة معارف, ومهارات, وخبرات المجتمع المدني، مجلة العربي للدراسات والأبحاث.

محمد، محمد خليل محمود، (2018), المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة, دار حميشر للنشر والترجمة , ص58, القاهرة.

محمود، هالة عمر محمد, (٢٠١٦)، تصور مقترح لتطبيق حوكمة التعليم في مؤسسات رياض الأطفال في ضوء متطلبات الجودة الشاملة، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية, المجلد (26), العدد (4).

ولد القابلة, ادريس, (2014), تم التصفح عبر الموقع الإلكتروني -

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=28387.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Beck, U., & Willms, J., (2004), Conversations with Ulrich Beck, Cambridge: Polity.

Davies, G. R. (2013). Appraising weak and strong sustainability: Searching for a middle ground, Consilience, 10, 111-124.

Mensah, Justice, (2019), Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review, Cogent Social Sciences, 5.

Musarrat, Razia et al., (2013) National Security and Good Governance: Dynamics and Challenges, Journal of Public Administration and Governance, Vol. 3, No1.

Olowookere, E. I., Babalola, S. S., Omonijo, D. O., Odukoya, J. A., Adekeye, O. A., Agoha, B. E., & Awogu-Maduagwu, E. A., (2020), The Role of Industrial-Organizational Psychology in Sustainable -Development: Implication for 21stcentury Employee Management Strategies, Test Engineering and Management, 82, 9857-9866.

Olsson, D., (201), Questionnaire on Sustainable Development - Year 6, Karlstads Universitet.

Vare, P., & Sc Sharpley, R., (2007), Tourism development and the environment: Beyond sustainability?. Earthscan.ott, WLearning for a change: Exploring the relationship between education and sustainable development, Journal of Education for Sustainable Development, 1(2), 191-198.

Wiebe, K. S., (2012), Quantitative Assessment of Sustainable Development and Growth in Sub-Saharan Africa, University Pers Maastricht.

الإستراتيجية الرقمية بالجزائر في ضوء الاقتصاد الرقمي: دراسة تحليلية

د. زواويد لزهاري
أستاذ محاضر "أ" تخصص دراسات مالية
قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية – الجزائر
zouaouid.lazhari@univ-ghardaia.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الإستراتيجية الرقمية بالجزائر في ضوء الاقتصاد الرقمي، وهذا من خلال قراءة وتحليل الأبعاد الإستراتيجية الخمس للاقتصاد الرقمي والمتمثلة في الحكومة الرقمية، الأسس الرقمية، المواطن الرقمي، الأعمال الرقمية والابتكار الرقمي. تم تحليل هذه الأبعاد من خلال استعراض قيم جميع الركائز التي تمثلها وهذا في ضوء تقارير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي خلال الفترة 2018-2022 والصادرة عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب للإجابة على إشكاليتها التي تتمحور أساسا حول أداء الجزائر ضمن مؤشرات وركائز الاقتصاد الرقمي العربي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الجزائر من الدول العربية الواعدة في الاقتصاد الرقمي، كان أداؤها متباينا في قيم بعض المؤشرات والركائز التي تناولها التقرير العربي، حيث تحصلت على المرتبة 12 بين جميع الدول العربية خلال الفترة المدروسة، ولا زالت لديها العديد من التحديات التي ينبغي على الحكومة تحليل مدى تناسب إستراتيجياتها مع الأهداف والمبادئ الرقمية، ومدى تشجيع الابتكار الرقمي في الجزائر وتطوير صناعات مبتكرة. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين مشاركة المواطنين في الخدمات الرقمية والتكنولوجيا، وكذلك مراجعة السياسات والإستراتيجيات المعتمدة لتعزيز الاقتصاد الرقمي في البلاد وجعلها تواكب التطورات الرقمية الحديثة التي يشهدها العالم.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الحكومة الرقمية، الأسس الرقمية، الأعمال الرقمية، الابتكار الرقمي.

Digital Strategy in Light of the Digital Economy: An Analytical Study in Algeria

Abstract:

This study aimed to highlight the digital strategy in Algeria within the framework of the digital economy. This was achieved by examining and analyzing the five strategic dimensions of the digital economy, which include digital government, digital infrastructure, digital citizens, digital businesses, and digital innovation. These dimensions were analyzed through a review of the values of all the pillars they represent, in light of the reports from the Arab Digital Economy Index for the period 2018-2022, Which issued by the Arab League for the Digital Economy. The study employed a descriptive-analytical methodology, as it was the most suitable

to address its primary issues, mainly focused on Algeria's performance within the indicators and pillars of the Arab Digital Economy.

The study yielded several key findings, among which the most prominent is that Algeria is among the promising Arab countries in the digital economy. Its performance varied in the values of some indicators and pillars covered in the Arab report. It secured the 12th rank among all Arab countries during the studied period. However, Algeria still faces numerous challenges that require the government to analyze the compatibility of its strategies with digital objectives and principles, as well as to encourage digital innovation in Algeria and the development of innovative industries. The study recommended improving citizen engagement in digital services and technology, as well as reviewing the policies and strategies adopted to promote the digital economy in the country, ensuring it keeps pace with modern digital developments in the world.

Keywords: Digital Economy, Digital Government, Digital Infrastructure, Digital Citizens, Digital Businesses, Digital Innovation.

المقدمة

في عصر تتسارع فيه وتيرة التطور التكنولوجي وتتشابك فيه الأبعاد الاقتصادية مع الرقمية، تبرز الإستراتيجية الرقمية كمحور رئيسي في تشكيل ملامح المستقبل الاقتصادي للدول. الجزائر، كواحدة من الدول العربية التي تسعى جاهدة لتحقيق قفزات نوعية في هذا المجال، تقف على أعتاب تحولات جذرية تستدعي التحليل العميق والدقيق لإستراتيجيتها الرقمية.

تشكل الإستراتيجية الرقمية في الجزائر محوراً حيوياً في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي ظل التحديات المتزايدة والفرص الناشئة من الثورة الصناعية الرابعة، تبرز الحاجة الماسة لاعتماد نهج إستراتيجي يتكامل مع متطلبات العصر الرقمي.

أولا: إشكالية الدراسة

من أجل تحديد مدى فاعلية الإستراتيجية الرقمية المتبناة في الجزائر وتأثيرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، تسعى هذه الدراسة لتحليل ركائز ومؤشرات الاقتصاد الرقمي في الجزائر في ضوء تقارير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنوات 2018، 2020 و2022 بغية تقييم نجاح أو فشل هذه الإستراتيجية، والبحث في السبل الممكنة لتعزيز فعاليتها. ومن خلال ما سبق جاءت هذه الورقة البحثية لتجيب على هذه الإشكالية من خلال طرح التساؤل الآتي:

- ما هو واقع وأداء الجزائر ضمن مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي خلال الفترة 2018- 2022؟

ثانيا: فرضية الدراسة

تستند الدراسة على فرضية مفادها:

الإستراتيجية الرقمية الحالية في الجزائر تظهر تباينًا في أدائها عبر مختلف ركائزها ومؤشراتها، على الرغم من الجهود الجبارة المبذولة في تطويرها. يعتبر البحث أيضًا أن هناك تحديات متعددة تواجه تلك الإستراتيجية، مما قد يؤدي إلى تقليل فعاليتها. وبناءً على هذا الاعتبار، يظهر أن هناك حاجة ضرورية للقيام بتقييم شامل وتحديث لهذه الإستراتيجية، بهدف ضمان تحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة في إطار التطورات الاقتصادية الرقمية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل السعي العالمي نحو التحول الرقمي واعتماد التكنولوجيا في شتى المجالات. كما أنها تسعى لتقديم إسهام علمي يسهم في فهم أعمق لواقع وتحديات الإستراتيجية الرقمية بالجزائر في ضوء مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، وتقديم مقترحات عملية قد تساهم في تعزيز فعاليتها.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في فهم وتقييم الإستراتيجية الرقمية المتبناة في الجزائر خلال الفترة (2018- 2022) وعرض المؤشرات والركائز الفرعية المنبثقة عن الأبعاد الإستراتيجية الخمسة للاقتصاد الرقمي، ومدى تحقيقها في الجزائر؛ وكذا تقديم توصيات عملية لتحسين الإستراتيجية الرقمية وزيادة فعاليتها في الجزائر.

خامسا: حدود الدراسة

تتحدد حدود الدراسة بما يأتي:

الحدود الزمنية: الفترة من 2018 إلى 2022.

الحدود المكانية: دولة الجزائر.

سادسا: أسلوب الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، أين تم وصف الاقتصاد الرقمي ومؤشراته، وكذلك مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي باعتباره محور هذه الدراسة، أين تم تحليل النتائج والقراءات المتعلقة بالجزائر كدراسة حالة.

سابعا: مصادر جمع البيانات: نظرا لطبيعة موضوع الدراسة وبغية الإجابة على إشكاليتها، فقد تم الاعتماد على التقارير الرسمية المتعلقة بالموضوع، وكذا بعض المقالات والدراسات العلمية.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاقتصاد الرقمي سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، ولكل مؤلف زاوية خاصة عالج من خلالها الموضوع، إلا أن طبيعة الدراسة

حتمت علينا الاكتفاء بثلاث دراسات نرى أنها الأقرب من دراستنا، ويمكن اعتبار دراستنا هذه كإحدى الدراسات المكملة والمتوافقة من حيث الطرح مع الدراسات التالية:

أ- دراسة (رجم، واصل، و سعادة، 2018): الدراسة عبارة عن مقال بعنوان "واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر: دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إسقاط الضوء على واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وآفاقه كخيار إستراتيجي للمضي قدما إلى الاقتصاد الرقمي، عن طريق تحليل مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ الهدف؛ وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعتبر ذو أهمية بالغة على الصعيد العالمي والوطني وهو خيار إستراتيجي لتنويع الاقتصاد، لما فيه فرص استثمارية حالية ومستقبلية، كما أنه يتميز بمعدلات نمو مرتفعة ومتسارعة، وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع في تجسيد مشروع الحكومة الإلكترونية بكل جوانبه.

ب- دراسة (بن عزة و تومي، 2023): الدراسة عبارة عن مقال بعنوان "تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة والاقتصاد الرقمي (الإمارات، الصين، قطر) ومدى استفادة الجزائر منها"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة توضيح الدور الذي تلعبه تطبيقات التكنولوجيا الناشئة والاقتصاد الرقمي وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة في ظل الجائحة، وذلك عبر عرض تجارب بلدان رائدة، كالإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي بالإمارات 2022، بالإضافة إلى التطرق إلى واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجارب السابقة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبلوغ الهدف؛ وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن عملية تحول القطاعات المالية من مرحلة الاقتصاد التقليدي إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي ينبغي أن تتزامن مع مخاطر هذا التحول وتداعياته وتجربة مصرف الراجحي رائدة في هذا المجال.

ج- دراسة (حسين و سرحان، 2022): الدراسة عبارة عن مقال بعنوان "قياس وتحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة 2004- 2020"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إثبات تأثير مؤشرات الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن هناك علاقة إيجابية بين تطور الاقتصاد الرقمي عن طريق مؤشراته وحجم التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلمات المقدرة كشفت عن وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الابتكار) والمتغيرات التابعة (الناتج المحلي الإجمالي، عدد التلاميذ، ثاني أكسيد الكربون)، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار بتطوير القطاع المعلوماتي عن طريق الاستثمار في البنية الأساسية لتقنية المعلومات في سبيل المحافظة على الموارد والثروات للأجيال القادمة.

ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة هو تركيزها على ركائز الاقتصاد الرقمي العربي وتحليل مؤشراته المتعلقة بالجزائر. وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب للإجابة على إشكاليتها، كما أن نتائج الدراسة ترتكز على قراءة وتحليل تحديات الإستراتيجية الرقمية بالجزائر خلال الفترة 2018- 2022.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

أولا- مفهوم الاقتصاد الرقمي.

ثانيا- أداء الجزائر حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي خلال الفترة (2018 – 2022).

أولا- مفهوم الاقتصاد الرقمي

1- تعريفه:

الاقتصاد الرقمي هو: إشباك دولي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تنفيذها وتمكينها باستخدام تقنيات مثل الإنترنت والهواتف المحمولة وشبكات الاستشعار. (Mieshkova, 2012, 03)

يُعرف أيضاً بأنه: استخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والأجهزة والتطبيقات، بالإضافة إلى استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع جوانب الاقتصاد. (Atkinson & Mckay, 2007, 07)

الاقتصاد الرقمي هو نظام عالمي يشمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تمكينها بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يشمل استخدام تقنيات مثل الإنترنت، والحوسبة السحابية، ومحركات البحث، والأجهزة الذكية. يسعى الاقتصاد الرقمي إلى تحقيق كفاءة أكبر وتوفير موارد ووقت للحكومات والشركات والأفراد. كما يسهم في زيادة الثروة وتعزيز النمو الاقتصادي. (علي، 2020، 231)

2- خصائصه: للاقتصاد الرقمي مجموعة من الخصائص، وهي: (جاسم، 2008، 93)

أ- تزويد متخذي القرار بالمعلومات؛

ب- أصبحت المعلومات سلعة ذات قوة في الاقتصاد الرقمي؛

ج- إزالة الحدود والقيود الاقتصادية التقليدية؛

د- يستند الاقتصاد الرقمي إلى الثقافة التكنولوجية للمجتمع؛

ه- الاعتماد الشديد على الإنترنت في مختلف العمليات والمعاملات؛

و- ظهور التجارة الإلكترونية والعقود الإلكترونية؛

ز- يتأثر الاقتصاد الرقمي بشكل مستمر بالتغييرات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

ح- بروز العولمة الرقمية؛

ط- بروز المؤسسات الرقمية؛

ي- بروز إنترنت الأشياء.

3- مكونات الاقتصاد الرقمي: يتألف الاقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الإلكترونية التي تتفاعل مع بعضها البعض من خلال الشبكة العالمية للمعلومات عبر مواقع الإنترنت والبريد الإلكتروني، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي بين هذه المؤسسات لتسهيل التجارة الإلكترونية. يشمل ذلك تبادل السلع والخدمات والأموال عبر الإنترنت ونقل الأموال بين البائعين والمشترين والبنوك باستخدام وسائل الدفع عبر الإنترنت وأدوات إلكترونية أخرى. والاقتصاد الرقمي يتألف من مكونين رئيسيين: الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. تتضمن الأعمال الإلكترونية إدارة الأعمال عبر الإنترنت وتقديم الخدمات الإلكترونية، بينما تتضمن التجارة الإلكترونية عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت، والتسويق والإعلان الإلكتروني، والبنوك الإلكترونية، ورقابة العمليات الإلكترونية. (حسن، 2019، 13-15)

4- مؤشرات الاقتصاد الرقمي: هناك العديد من المؤشرات العالمية والإقليمية التي تُستخدم لقياس أداء الاقتصاد الرقمي، وتشمل أهم هذه المؤشرات: (بن عزة و تومي، 2023، 08)

- مؤشر التنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يحتوي هذا المؤشر على مجموعة من القياسات التي تُظهر قدرة الدول على استخدام التكنولوجيا والاتصالات بفعالية.

- مؤشر التطور الرقمي: يتم إصدار هذا المؤشر من قبل معهد كلية فليتشر The Fletcher School's Institute في جامعة توفتس University Tufts الأمريكية، ويعكس تقدم الدول في تطوير اقتصادها الرقمي.

- مؤشر الجاهزية الشبكية: يُصدر هذا المؤشر ضمن التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي.

- مؤشر المعرفة العالمي: يُعَتَبَر هذا المؤشر الفريد الذي يقيس المعرفة على الصعيدين العالمي ويؤكد على الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات قياسها وإدارتها بفعالية.

- مؤشر المعرفة العربي: بناءً على نقص البيانات والأدبيات المتاحة حول المعرفة في المنطقة العربية، تم إطلاق مشروع المعرفة العربي الذي يسعى إلى تمثيل المعرفة في سياق التنمية في المنطقة العربية بمراعاة خصوصياتها وتحدياتها.

- المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي: يعد هذا المؤشر جزءًا من رؤية الاقتصاد الرقمي العربي، حيث يهدف إلى توصيف الوضع الاقتصادي والرقمي في الدول العربية وتقديم توجيهات رئيسية لصانعي السياسات واتخاذ القرار في المنطقة العربية لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والرقمي بشكل مستدام. (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2021)

ثانيا- أداء الجزائر حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي خلال الفترة (2018 – 2022).

سنستعرض في هذا الجزء من الورقة البحثية، أداء الجزائر حسب مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي خلال الفترة (2018 – 2022)

1- الوضع الاقتصادي للفترة 2018- 2022: قبل التطرق إلى قراءة وتحليل ركائز إستراتيجية الاقتصاد الرقمي بالجزائر، سنوضح من خلال الجدول التالي الوضع العام للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (2018 – 2022)

الجدول 01: المؤشرات العامة للوضع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2018- 2022

الملف الاقتصادي	السنوات		
	2018	2020	2022
متوسط دخل الفرد (بالدولار)	4.279	4.237	3.306,90
متوسط الدخل القومي للدولة	فوق المتوسط	متوسط - مرتفع	متوسط - مرتفع
الناتج المحلي الإجمالي	181 مليار دولار	%2.6	584 مليار دولار
السكان (مليون نسمة)	42.2	42.6	43.9
معدل البطالة (%)	-	12.1	12.8

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 93) (AFDE، 2020، صفحة 129) (AFDE، 2022، صفحة 201)

يُلاحظ من الشكل أعلاه أن متوسط دخل الفرد في الجزائر تراجع بشكل ملحوظ من سنة 2018 إلى 2022. وهذا نتيجة تأثير أزمة جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية والتي أثرت بدورها في انخفاض هذا المؤشر بقيمة معتبرة، وبالنظر إلى متوسط الدخل القومي للدولة نلحظ أيضا أنه جاء ما بين فوق المتوسط إلى مرتفع على مر السنوات المدروسة. في عام 2018، كان الدخل القومي فوق المتوسط، في حين أنه في عام 2020 و2022 تم تصنيفه كمتوسط إلى مرتفع. هذا يشير إلى أن الدولة تمتلك مصادر دخل قومي معتدلة إلى مرتفعة، ولكن يمكن أن يكون هناك ضغوط على الاقتصاد في السنوات الأخيرة نتيجة تأثيرات أزمة جائحة كورونا على مؤشرات أداء الاقتصاد العام. أما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فقد زاد بشكل كبير من 181 مليار دولار في عام 2018 إلى 584 مليار دولار في عام 2022. وهذه زيادة معتبرة تشير إلى نمو اقتصادي قوي في هذه الفترة نتيجة خطة التعافي التي قامت بها الحكومة بعد التخلي عن الإجراءات الاحترازية التي تسببت فيها جائحة كورونا، أضف إلى ذلك الاستفادة من الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، وهذا ما ساهم في زيادة المداخيل الريعية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بشكل كبير. جدير بالذكر أيضا أن نسبة 2.6% المذكورة في الجدول أعلاه تمثل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لعشر سنوات سابقة والتي تم ذكرها في تقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي لعام 2020. وبخصوص الكثافة السكانية فقد ازداد عدد سكان الجزائر بشكل معتبر على مدى هذه السنوات، حيث ازداد من 42.2 مليون نسمة في عام 2018 إلى 43.9 مليون نسمة في عام 2022، وهو مؤشر إيجابي للنمو السكاني، بحيث يمكن استغلال هذه الميزة وتوظيفها بشكل جيد لدعم الاقتصاد. أما معدل البطالة فقد زاد

بدوره من 12.1٪ في عام 2020 إلى 12.8٪ في عام 2022. هذا يشير إلى تزايد مشكلة البطالة، حيث نرى أن جائحة كورونا تسببت في هذا الأمر نتيجة فقدان الوظائف في المهن الحرة وتسريح العمال من الشركات جراء تدابير الغلق وتراجع الإنتاج والنشاطات الاقتصادية خلال تلك الفترة، وعليه فإن مشكلة البطالة تحتاج إلى اهتمام من قبل السلطات للتصدي لها.

بشكل عام، يمكن القول إن هناك تحسنا في الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، ولكن هناك تدهورا في متوسط دخل الفرد وزيادة معتبرة في معدل البطالة. يجب أن تتخذ السلطات الحكومية إجراءات اقتصادية لدعم الفرد ومكافحة البطالة لضمان استدامة النمو الاقتصادي في المستقبل.

2- تحليل مستوى الأداء الرقمي 2018- 2022: نستعرض في هذا الجزء المحاور السبعة التي تعكس مستوى الأداء الرقمي بالجزائر، والتي تضم بدورها تسع ركائز أساسية يتبلور من خلالها الأداء العام للاقتصاد الرقمي، وهذا في ضوء آخر تقرير صادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي 2022.

الجدول 02: مستوى الأداء الرقمي بالجزائر خلال الفترة 2018- 2022

مستوى الأداء		2018		2020		2022	
المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	33.98	-	43.66	11	50.15	12
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	32.45	-			42.33	8
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	52.29	-	53.12	10	57.86	9
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	42.27	-	47.33	12	51.73	11
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	34.72	-	40.28	09	43.54	12
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	44.39	-			14.05	12
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	31.63	-	43.49	12	28.33	12
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	35.00	-			59.23	12
الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار، والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	65.87	-	62.5	-	71.71	7
	إجمالي قيمة المؤشر	41.40	12	35.5	12	46.55	12

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 93) (AFDE، 2020، صفحة 129) (AFDE، 2022، صفحة 201)

جدير بالذكر أن الجزائر - حسب تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022- تصنف ضمن المجموعة الثانية أي الدول ذات المسرعات الرقمية (هذه الدول تتميز بجاذبيتها الاستثمارية من الدول الرائدة ومن جميع أنحاء العالم). وتحتل المرتبة من 7 إلى 12 وتشمل: الأردن وتونس ومصر ولبنان والجزائر. أما بخصوص الأبعاد الإستراتيجية للاقتصاد الرقمي فقد تمثلت في خمسة أبعاد جاء بها التقرير وهي: الحكومة الرقمية، الأسس الرقمية، الاستعداد الرقمي للمواطن، الابتكار الرقمي والأعمال الرقمية.

وبناءً على هذه الأبعاد، يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتحليل أداء 22 دولة عربية ويصنفها حسب استعداد كل منها للاقتصاد الرقمي. كما يقدم تحليلاً إحصائيا لكل دولة يحدد فيها موجهات ومتطلبات النمو الاقتصادي والحوكمة لمواكبة المتغيرات الرقمية وبناء النماذج المستقبلية.

تتراوح درجة المؤشر بين 0- 100 (يمثل 100 أفضل أداء و 0 أسوأ أداء)؛ وبخصوص النتيجة النهائية بالنسبة لبلد ما (قيمة المؤشر) هي متوسط درجة الركائز التسع باستخدام أوزان مناسبة وفقاً للأهمية النسبية لكل ركيزة ومكوناتها. نظرًا لأهمية ركيزة البنية التحتية للتحول الرقمي في العالم العربي، فقد قام التقرير بزيادة وزنها إلى 60 في المائة مع توزيع الـ 40 في المائة المتبقية على ركائز أخرى.

3- تحليل ركائز الأداء الرقمي بالجزائر 2018- 2022

- الركيزة الأولى (المؤسسات): وتتضمن هذه الركيزة 3 مؤشرات، نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول 03: مؤشرات ركيزة المؤسسات في الجزائر للفترة 2018 - 2022

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر		
		2018	2020	2022
1.1	البيئة السياسية	34.95	41.5	44.60
2.1	البيئة التنظيمية	17.35	16.65	49.85
3.1	سهولة ممارسة الأعمال	49.65	35.77	55.19
إجمالي قيمة المؤشر		33.98	31.31	50.15

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 94) (AFDE، 2020، صفحة 130) (AFDE، 2022، صفحة 202)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تحسنا ملحوظا في البيئة السياسية منذ العام 2018 حتى 2022، حيث ارتفع المؤشر من 34.95 في 2018 إلى 44.60 في 2022. هذا يشير إلى تحسن الظروف السياسية واستقرارها، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد الرقمي وجاذبيته للاستثمار؛ في حين نجد أن هناك تدهورا طفيفا في البيئة التنظيمية في العام 2020 مقارنةً بـ2018، لكن ثمة قفزة كبيرة في 2022، حيث بلغ المؤشر 49.85؛ هذا الارتفاع الحاد في البيئة التنظيمية قد يدل على قيام الحكومة بإصلاحات تنظيمية جديدة أو تسهيلات لدعم الاقتصاد الرقمي.

وبالنظر إلى مؤشر سهولة ممارسة الأعمال نرى أنه على الرغم من تدهور المؤشر في 2020 مقارنةً بـ2018، إلا أنه شهد تحسنًا ملحوظًا في 2022، حيث وصل إلى 55.19؛ الارتفاع في هذا المؤشر يُظهر تحسن الظروف والبيئة التي تسمح للشركات والأعمال بالعمل بكفاءة أكبر في البلاد.

فيما يخص إجمالي قيمة المؤشر فتُظهر النتائج تحسنًا كبيرًا في العام 2022 مقارنةً بالسنوات السابقة. إذ ارتفع من 33.98 في 2018 إلى 50.15 في 2022.

يُظهر الجدول أعلاه تطورًا إيجابيًا في معظم المؤشرات المتعلقة بالركيزة الأولى (المؤسسات) في الجزائر، خصوصًا في العام 2022. هذه التطورات قد تعكس إستراتيجيات وإصلاحات قامت بها الحكومة لتحسين البيئة التنظيمية والسياسية وتسهيل ممارسة الأعمال.

- الركيزة الثانية (البنية التحتية): وتتضمن هذه الركيزة 4 مؤشرات، نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول 04: مؤشرات ركيزة البنية التحتية في الجزائر للفترة 2018 - 2022

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر		
		2018	2020	2022
1.2	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	51.40	57.27	60.20
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	33.80	49.04	53.00
3.2	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	11.90	-	37.50
4.2	أداء الخدمات اللوجيستية	32.70	18	18.60
إجمالي قيمة المؤشر		32.45	37.63	42.33

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 94) (AFDE، 2020، صفحة 130) (AFDE، 2022، صفحة 202)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود زيادة معتبرة في قيمة مؤشر الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات من العام 2018 إلى العام 2022؛ هذه الزيادة تعكس تحسن الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات في الجزائر. أما فيما يخص استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات فيُظهر الجدول تحسناً كبيراً في هذا المؤشر خلال الفترة بين 2018 و2022، حيث تضاعفت تقريباً نسبة استخدام هذه الخدمات. وبالنظر إلى مؤشر تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي، فنجد بأن هذا المؤشر يُظهر نمواً ملحوظاً في تكوين رأس المال من العام 2018 إلى العام 2022، حيث قفز من 11.90 إلى 37.50 في 2022؛ ولكن البيانات للعام 2020 غير متوفرة. وفيما يتعلق بمؤشر أداء الخدمات اللوجيستية نلحظ بأن هناك تراجعا في الأداء من العام 2018 إلى 2020، ولكن هناك زيادة طفيفة في العام 2022.

تظهر الأرقام تحسناً تدريجياً في إجمالي قيمة المؤشر خلال السنوات الثلاث. كما يُظهر الجدول نمواً في مؤشرات البنية التحتية في الجزائر بين العام 2018 و2022، خاصة في مجالات الوصول واستخدام تكنولوجيا المعلومات. ولكن، هناك بعض التحديات في مجال الخدمات اللوجيستية.

- الركيزة الثالثة (القوى العاملة): وتتضمن هذه الركيزة 5 مؤشرات، نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول 05: مؤشرات ركيزة القوى العاملة في الجزائر للفترة 2018 - 2022

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر		
		2018	2020	2022
1.3	القوى العاملة الحالية	-	53.00	53.00
2.3	مهارات القوى العاملة الحالية	-	48.00	48.00
3.3	القوى العاملة المستقبلية	-	65.20	65.20
4.3	مهارات القوى العاملة المستقبلية	-	50.70	50.70
5.3	تنوع القوى العاملة	-	81.41	72.41
إجمالي قيمة المؤشر		52.29	59.66	57.86

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 95) (AFDE، 2020، صفحة 131) (AFDE، 2022، صفحة 202)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشرات كل من القوى العاملة الحالية، ومهارات القوى العاملة الحالية، القوى العاملة المستقبلية، ومهارات القوى العاملة المستقبلية ظلت ثابتة خلال السنوات 2020 و2022؛ حيث جاءت بقيمة 53.00، 48.00، 65.20، 50.70 على التوالي؛ وهذا يشير إلى أن مؤشرات القوى العاملة الحالية ومهارتها لم تشهد تغييرات كبيرة خلال هذه الفترة المدروسة وظلت مستقرة. بينما القوى العاملة المستقبلية ومهارتها فكانت تشير الرؤية أو التوقعات إلى استقرارها وعدم تغيرها. أما فيما يخص مؤشر تنوع القوى العاملة، فنلحظ وجود انخفاض في قيمته من 81.41 في عام 2020 إلى 72.41 في عام 2022. هذا الانخفاض يشير إلى أن هناك قلة في التنوع داخل القوى العاملة. جدير بالذكر أن تسمية هذه الركيزة ومؤشراتها في سنة 2018 مختلفة عن تلك المؤشرات المذكورة في سنتي 2020 و2022، حيث كانت تسمى بركيزة "التعليم" بدل "القوى العاملة" وهذا التغير نتيجة التحديثات التي قام بها معدو تقارير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في ضوء التحديثات التي شهدتها مكونات الاقتصاد الرقمي على المستوى العالمي. وعليه فقد كانت تضم هذه الركيزة (التعليم) 3 مؤشرات سنة 2018 بدل 5 مؤشرات سنة 2020 و2022 وهي: جودة نظام التعليم، جودة تعليم الرياضيات والعلوم، والنسبة المئوية لمعدل محو أمية الكبار، حيث جاءت قيمها 38.30، 38.30، 80.20 على التوالي.

أما إجمالي قيمة المؤشر فقد شهدت زيادة من 52.29 في عام 2018 إلى 59.66 في عام 2020، مما يدل على تحسن عام في مؤشرات القوى العاملة. ولكن في عام 2022، هناك انخفاض طفيف إلى 57.86، مما

يشير إلى تراجع طفيف. بشكل عام، يظهر الجدول تحسنًا في مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين عامي 2018 و2020، لكن هناك بعض التحديات في عام 2022، خصوصًا فيما يتعلق بتنوع القوى العاملة.

- الركيزة الرابعة (الحكومة الرقمية): وتتضمن هذه الركيزة 3 مؤشرات، نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول 06: مؤشرات ركيزة الحكومة الرقمية في الجزائر للفترة 2018 - 2022

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر		
		2018	2020	2022
1.4	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	27.65	27.65	57.87
2.4	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	21.50	33.27	27.65
3.4	مؤشر رأس المال البشري	66.40	49.00	69.66
إجمالي قيمة المؤشر		42.27	32.62	51.73

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 95) (AFDE، 2020، صفحة 131) (AFDE، 2022، صفحة 202)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر البنية الأساسية للاتصالات ظل ثابتا خلال سنتي 2018 و 2020 بقيمة تقدر بـ 27.65؛ في حين شهدت سنة 2022 زيادة كبيرة في قيمة المؤشر أين بلغت 57.87؛ هذا يشير إلى تحسن كبير في البنية التحتية للاتصالات في الجزائر خلال هذه الفترة. أما فيما يخص مؤشر خدمات الحكومة الرقمية، فنجد بأن قيمة المؤشر سنة 2018 كانت 21.50، بينما شهدت هذه القيمة سنة 2020 زيادة معتبرة ووصلت إلى 33.27، مما يشير إلى وجود تطور ملحوظ في خدمات الحكومة الرقمية؛ بينما انخفضت قيمة المؤشر سنة 2022 إلى 27.65؛ هذا قد يشير إلى تراجع معين في الخدمات أو عدم تطورها بالمعدل المطلوب نتيجة تأثرها بجائحة كوفيد 19. وبالنظر إلى مؤشر رأس المال البشري، نجد أن قيمة المؤشر سنة 2018 كانت عالية نسبيًا وهي 66.40؛ غير أن المؤشر شهد انخفاض في القيمة سنة 2020 حيث بلغت 49.00، وهذا قد يشير إلى وجود نقص في التدريب أو الاستثمار في رأس المال البشري خلال هذا العام. أما في سنة 2022 فنلاحظ تحسنا ملحوظا في المؤشر وارتفاعه إلى 69.66، مما يعكس استثمار أكبر وتطور في رأس المال البشري. بخصوص إجمالي قيمة المؤشر نجد أن هناك تدهورا في القيمة الإجمالية للمؤشر من 42.27 في عام 2018 إلى 32.62 في عام 2020. ولكن في عام 2022، هناك تحسن ملموس في القيمة الإجمالية للمؤشر إلى 51.73.

من خلال تحليل الجدول، يمكننا القول إن مؤشرات ركيزة الحكومة الرقمية في الجزائر شهدت تطورًا في بعض الجوانب مثل البنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري، خاصة في السنوات الأخيرة. ولكن هناك بعض التحديات التي يجب مواجهتها، مثل خدمات الحكومة الرقمية التي شهدت تراجعًا في 2022.

- الركيزة الخامسة (الابتكار): وتتضمن هذه الركيزة 6 مؤشرات، نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول 07: مؤشرات ركيزة الابتكار في الجزائر للفترة 2018 - 2022

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر		
		2018	2020	2022
1.5	التوجه المستقبلي للدولة	43.33	-	51.52
2.5	التعاون متعدد الأطراف	26.67	-	66.67
3.5	الأوراق العلمية المنشورة	-	73.3	73.70
4.5	براعات الاختراع لكل مليون من السكان	-	0.50	0.50
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	-	17.8	11.63
6.5	ثقافة ريادة الأعمال	24.70	9.80	57.24
إجمالي قيمة المؤشر		34.72	28.82	43.54

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 95) (AFDE، 2020، صفحة 131) (AFDE، 2022، صفحة 203)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر التوجه المستقبلي للدولة في عام 2018، كان بقيمة 43.33 وزاد إلى 51.52 في عام 2022؛ هذا يظهر تحسنًا في التوجه المستقبلي للدولة بشأن الاقتصاد الرقمي خلال هذه الفترة. وفيما يخص مؤشر التعاون متعدد الأطراف، نجد أن قيمته قد قفزت من 26.67 في عام 2018 إلى 66.67 في عام 2022، مما يشير إلى تعزيز كبير في التعاون المتعدد الأطراف خلال هذه الفترة. أما مؤشر الأوراق العلمية المنشورة، فقد استقرت قيمته عند نحو 73.3 إلى 73.70 خلال الفترة من 2020 إلى 2022، مما يدل على وجود استقرار في نشر الأوراق العلمية. وبالنظر إلى مؤشر براعات الاختراع لكل مليون من السكان، فنلحظ أنه ظل ثابتا عند 0.50 من عام 2020 إلى 2022، مما يعني أن هناك استقراراً في عدد براعات الاختراع لكل مليون نسمة. أما مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج، فنجد أن المؤشر سجل تراجعا في القيمة من 17.8 في عام 2020 إلى 11.63 في عام 2022، مما يشير إلى تقليل الإنفاق على البحث والتطوير بالنسبة للناتج. وفيما يخص مؤشر ثقافة ريادة الأعمال فنجد بأن هناك تحسنا ملحوظا من 24.70 في عام 2018 إلى 57.24 في عام 2022، مما يظهر نمو في ثقافة ريادة الأعمال. بخصوص إجمالي قيمة المؤشر فنلحظ وجود تراجع للمؤشر قليلًا من 34.72 في عام 2018 إلى 28.82 في عام 2020، ولكنه ارتفع مرة أخرى إلى 43.54 في عام 2022.

يظهر الجدول تحسنًا في معظم مؤشرات ركيزة الابتكار في الجزائر خلال السنوات المشار إليها، خصوصًا في التعاون متعدد الأطراف وثقافة ريادة الأعمال. ومع ذلك، هناك تراجع في الإنفاق على البحث والتطوير. يجب على صانعي القرار أخذ هذه النقاط في الاعتبار عند التخطيط للسنوات المقبلة.

- الركيزة السادسة (المعرفة والتكنولوجيا): وتتضمن هذه الركيزة 4 مؤشرات، نوضحها في الآتي:

الجدول 08: مؤشرات ركيزة المعرفة والتكنولوجيا في الجزائر للفترة 2018 - 2022

الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر		
		2018	2020	2022
1.6	شهادة الجودة (الإيزو 1009)	-	0.7	3.34
2.6	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج	-	-	0.10
3.6	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	-	0.3	3.42
4.6	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	-	-	49.34
إجمالي قيمة المؤشر		-	10.58	14.05

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 96) (AFDE، 2020، صفحة 131) (AFDE، 2022، صفحة 203)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر شهادة الجودة (الإيزو 1009) في عام 2020، شهد تحسن طفيف بتسجيله قيمة 0.7، بينما في عام 2022 نلاحظ قفزة كبيرة لقيمة المؤشر أين بلغت 3.34. هذا يشير إلى أن الشركات الجزائرية بدأت تولي أهمية كبيرة للجودة والتقييم الدولي في السنوات الأخيرة. أما مؤشر الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج، فتظهر البيانات المعتمدة في التقرير لأول مرة في 2022 مع قيمة المؤشر 0.10، رغم ضآلتها إلا أنها تشير إلى بداية الاهتمام بالإنفاق على البرامج في الاقتصاد الرقمي في الجزائر. وبالنظر إلى صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة، فنجد أن قيمة المؤشر قد بلغت 0.3 في عام 2020؛ ولكن في عام 2022، زاد المؤشر إلى 3.42. هذا يدل على وجود نمو معتبر في تصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات، مما يشير إلى تحسن القطاع وتوسعه في السوق العالمية. أما فيما يخص مؤشر تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات، فنجد أن قيمة المؤشر قد بلغت 49.34 عام 2022، مما يشير إلى اهتمام كبير وتركيز على استخدام التكنولوجيا في تطوير نماذج الأعمال، وهذا دليل على التحول الرقمي الكبير الذي تشهده الشركات الجزائرية. جدير بالذكر أن مؤشرات ركيزة "المعرفة والتكنولوجيا" في تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي سنة 2018 كانت تحت مسمى آخر وهو "الجاهزية التكنولوجية" والتي تضم 4 مؤشرات تمثل هذه الركيزة وهي: توفر أحدث التكنولوجيات، استيعاب

التكنولوجيا في الشركات، الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، نسبة مستخدمي الانترنت من السكان، حيث كانت قيم هذه المؤشرات 46.67، 46.67، 45.00، 39.20 على التوالي، بينما المؤشر الإجمالي لركيزة "الجاهزية التكنولوجية" فقد بقيمة 44.39، ولأجل ذلك لم تظهر هذه القيم في الجدول أعلاه لسنة 2018.

وبخصوص إجمالي قيمة المؤشر، فهي تشير إلى أن هناك تحسنا ملحوظا من 10.58 في عام 2020 إلى 14.05 في عام 2022. هذا التحسن في نظرنا يعود إلى الفعالية النسبية للإستراتيجية المتبعة من قبل الحكومة في سبيل الرفع من أداء ركيزة "المعرفة والتكنولوجيا". بشكل عام، يبدو أن الجزائر تشهد نموًا في مجال الاقتصاد الرقمي، خاصة في مجالات الجودة وتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات.

- الركيزة السابعة (قوى السوق): وتتضمن هذه الركيزة 3 مؤشرات، نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول 09: مؤشرات ركيزة قوى السوق في الجزائر للفترة 2018 - 2022

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر		
		2018	2020	2022
1.7	سهولة الحصول على قروض	10.00	10.00	10.00
2.7	القدرة على حماية صغار المستثمرين	33.30	20.00	20.00
3.7	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	51.60	55.00	55.00
إجمالي قيمة المؤشر		31.63	28.47	28.33

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 96) (AFDE، 2020، صفحة 131) (AFDE، 2022، صفحة 203)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر سهولة الحصول على قروض، ظل ثابتا على مدى السنوات الثلاث بقيمة 10.00، مما يشير إلى أنه لم يحدث تغيير في سهولة الحصول على قروض خلال هذه الفترة. بينما مؤشر القدرة على حماية صغار المستثمرين، بحيث تشير هذه الركيزة إلى مدى قوة القوانين والتشريعات التي تحمي المستثمرين ذوي الحجم الصغير، فنلاحظ انخفاض قيمة المؤشر من 33.30 في عام 2018 إلى 20.00 في كل من السنوات 2020 و2022، مما يشير إلى أن الجزائر قد شهدت تراجعًا في قوة حماية صغار المستثمرين خلال هذه الفترة. وبالنظر إلى مؤشر زيادة المنافسة على المستوى المحلي، فنلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر من 51.60 في عام 2018 إلى 55.00 في كل من السنوات 2020 و2022، مما يشير إلى زيادة في المنافسة المحلية خلال هذه الفترة.

بخصوص إجمالي قيمة المؤشر، نلاحظ انخفاضا طفيفا في المؤشر الإجمالي من 31.63 في عام 2018 إلى 28.33 في عام 2022. هذا الانخفاض قد يرجع أساساً إلى تراجع القدرة على حماية صغار المستثمرين. من

خلال التحليل، يمكن القول إن مؤشرات ركيزة قوى السوق في الجزائر شهدت تطوراً في مجال المنافسة المحلية وثبات في سهولة الحصول على قروض، لكنها تراجعت في مجال حماية صغار المستثمرين. هذا التراجع أثر سلباً على المؤشر الإجمالي.

- الركيزة الثامنة (تطور سوق المال): وتتضمن هذه الركيزة 8 مؤشرات، نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول 10: مؤشرات ركيزة تطور سوق المال في الجزائر للفترة 2018 - 2022

الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر		
		2018	2020	2022
1.8	نسبة الناتج المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	-	24.3	24.30
2.8	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	28.33	46.9	69.09
3.8	توافر صناديق التمويل	-	41.4	67.31
4.8	القيمة السوقية	-	0.20	0.20
5.8	سلامة البنوك	45.00	50.8	59.70
6.8	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	-	76.20	76.20
7.8	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	-	-	82.90
8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	-	-	94.10
إجمالي قيمة المؤشر		35.00	-	59.23

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 96) (AFDE، 2020، صفحة 132) (AFDE، 2022، صفحة 203)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنه لم يحدث أي تغيير في مؤشر نسبة الناتج المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج من 2020 إلى 2022، حيث ظلت النسبة عند 24.30%؛ أما مؤشر تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة فيُظهر تقدم كبير فيه من 28.33% في 2018 إلى 69.09% في 2022. هذا يدل على تحسن في توفر التمويل لهذه الشركات. وبالنظر إلى مؤشر توافر صناديق التمويل نجد أنه من 2020 إلى 2022، حدثت زيادة كبيرة من 41.4% إلى 67.31%، مما يشير إلى تحسن في توافر صناديق التمويل، وفيما يخص مؤشر القيمة السوقية نجد أنه لم يحدث تغيير في هذا المؤشر من 2020 إلى 2022، حيث ظلت عند 0.20%؛ وبخصوص مؤشر سلامة البنوك نلحظ بأن هناك تحسنا ملحوظا فيه من 45.00% في 2018 إلى 59.70% في 2022؛ بينما مؤشر القروض المتعثرة % من إجمالي القروض فقد ظل ثابتا من 2020 إلى 2022 عند 76.20%. هذه نسبة عالية وتشير إلى وجود تحديات في سداد الديون؛ وبالنظر إلى مؤشر الوقت

اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام) فنجد بأنه استقر عند 82.90 لسنة 2022، وهي قيمة جيدة لبدء نشاط تجاري؛ وفيما يخص مؤشر تكلفة بدء نشاط تجاري فقدرت قيمتها في 2022 بـ 94.10%. جدير بالذكر أن مؤشرات ركيزة "تطور سوق المال" في تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي سنة 2018 كانت تحت مسمى آخر وهو "نمو السوق المالي" والتي تضم 8 مؤشرات تمثل هذه الركيزة وهي: توفر الخدمات المالية، القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، التمويل عن طريق سوق السهم المحلي، سهولة الحصول على قروض، توفر رأس مال مخاطر، سلامة القطاع المصرفي، تنظيم بورصات الأوراق المالية، مؤشر الحقوق القانونية (0-10)؛ حيث كانت قيم هذه المؤشرات 38.33، 41.67، 28.33، 36.67، 30.00، 45.00، 40.00، 20.00 على التوالي، ولأجل ذلك لم تظهر معظم (إلا قيمة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقيمة سلامة البنوك) هذه القيم في الجدول أعلاه لسنة 2018.

وبخصوص إجمالي قيمة المؤشر فقد زادت من 35.00% في 2018 إلى 59.23% في 2022، مما يشير إلى تحسن عام في تطور سوق المال في الجزائر خلال هذه الفترة.

- الركيزة التاسعة (التنمية المستدامة): وتتضمن هذه الركيزة 7 مؤشرات، نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول 11: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة 2018 - 2022

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة	قيمة المؤشر		
		2018	2020	2022
1.9	الهدف 1: القضاء على الفقر	99.50	-	96.93
2.9	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	50.70	-	56.56
3.9	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	76.60	-	75.57
4.9	الهدف 4: التعليم الجيد	77.80	-	91.21
5.9	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	53.70	-	62.20
6.9	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	28.80	-	45.40
7.9	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	74.00	-	74.10
إجمالي قيمة المؤشر		65.87	62.05	71.71

المصدر: (AFDE، 2018، صفحة 96) (AFDE، 2020، صفحة 132) (AFDE، 2022، صفحة 203)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر القضاء على الفقر قد شهد نقصا ملحوظا في القيمة، حيث انخفض من 99.50 في عام 2018 إلى 96.93 في عام 2022؛ في حين نلحظ زيادة معتبرة في قيمة مؤشر القضاء

التام على الجوع، حيث ارتفعت القيمة من 50.70 في عام 2018 إلى 56.56 في عام 2022، مما يشير إلى تحسن في قضية الجوع؛ وبالنظر إلى مؤشر الصحة الجيدة والرفاه، نجد أن هناك تراجعا طفيفا في المؤشر من 76.60 في عام 2018 إلى 75.57 في عام 2022؛ بينما مؤشر التعليم الجيد فقد تحسن بشكل لافت في القيمة، حيث ارتفع المؤشر من 77.80 في عام 2018 إلى 91.21 في عام 2022؛ وفيما يخص مؤشر العمل اللائق والنمو الاقتصادي نجد بأن هناك تحسنا ملحوظا في هذا الهدف، حيث زاد المؤشر من 53.70 في عام 2018 إلى 62.20 في عام 2022؛ وبالنظر إلى مؤشر الصناعة والابتكار والبنية الأساسية، فنجد أن القيمة تُظهر تحسنا كبيراً في هذا المؤشر، حيث ارتفع المؤشر من 28.80 في عام 2018 إلى 45.40 في عام 2022؛ أما مؤشر عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف فقد ظل ثابتا تقريبًا، حيث ارتفع قليلاً من 74.00 في عام 2018 إلى 74.10 في عام 2022.

جدير بالذكر أن مؤشرات ركيزة "التنمية المستدامة" في تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي سنة 2020 ضمت مؤشرين اثنين فقط وهما: جودة الحياة، المساهمة في أهداف التنمية المستدامة؛ حيث بلغت قيمتهما 52.00، 72.1على التوالي، ولأجل ذلك لم تظهر هذه القيم في الجدول أعلاه لسنة 2020، في حين استقرت قيمة المؤشر الإجمالي عند 62.05 خلال نفس السنة.

بخصوص إجمالي قيمة المؤشر نجد بأن هناك تراجعا طفيفا في المؤشر العام من 65.87 في عام 2018 إلى 62.05 عام 2020، ولكن هناك تحسنا في السنوات الأخيرة حيث بلغ المؤشر 71.71 في عام 2022. من خلال تحليل الجدول، يمكننا القول إن الجزائر قد حققت تقدمًا في معظم أهداف التنمية المستدامة المذكورة خلال الفترة من 2018 إلى 2022، خصوصًا في مجالات التعليم الجيد والصناعة والابتكار والبنية التحتية.

استنتاجات الدراسة: في ضوء ما سبق خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نوجزها في الآتي:

1- الجزائر من الدول العربية الواعدة في الاقتصاد الرقمي، كان أداؤها متباينا في قيم بعض المؤشرات والركائز التي تناولها التقرير العربي، حيث تحصلت على المرتبة 12 بين جميع الدول العربية خلال الفترة المدروسة؛

2- يوجد العديد من التحديات التي ينبغي على الحكومة تحليل مدى تناسب إستراتيجياتها مع الأهداف والمبادئ الرقمية، ومدى تشجيع الابتكار الرقمي في الجزائر وتطوير صناعات مبتكرة؛

3- وفقا لمؤشرات أداء الاقتصاد الرقمي لا زال هناك حاجة لتحسين الحوكمة الرقمية وزيادة شفافية المؤسسات بالجزائر؛

4- يعتبر التطوير المستمر للبنية التحتية أمرًا أساسيًا لتحقيق الريادة في الاقتصاد الرقمي؛

5- وجود نقص في المهارات التقنية المطلوبة، كما يوجد تقدم في تطبيق الخدمات الحكومية الإلكترونية بالجزائر، لكن يجب التركيز على الكفاءة؛

6- هناك حاجة إلى دعم أكبر للمبادرات الريادية، والسوق الجزائرية في حاجة إلى آليات تنافسية أكثر فعالية.

توصيات الدراسة: في ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض المقترحات التي من شأنها تعزيز ودعم الاقتصاد الرقمي بالجزائر، نوجزها في الآتي:

1- العمل على مراجعة السياسات والإستراتيجيات المعتمدة لتعزيز الاقتصاد الرقمي في البلاد وجعلها تواكب التطورات الرقمية الحديثة التي يشهدها العالم؛

2- ضرورة تبني إستراتيجيات الحوكمة الرقمية وتعزيز الشفافية، مع زيادة الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات وتقنيات المعلومات؛

3- يتعين على مسؤولي القطاع الرقمي بالجزائر تعزيز البحث والتطوير في مجال المعرفة والتكنولوجيا؛

4- يتعين على الحكومة توفير مزيد من التمويل للمشروعات الرقمية، مع ضرورة تركيزها على الأبعاد التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

5- ضرورة العمل على تحسين مشاركة المواطنين في الخدمات الرقمية والتكنولوجيا؛

6- العمل على إطلاق برامج تدريبية موجهة لتطوير المهارات الرقمية، مع ضمان سهولة الوصول والاستخدام للخدمات الحكومية الإلكترونية؛

7- تقديم حوافز للشركات الناشئة والمبتكرين، والعمل على دعم مشاريع البحث والتطوير والتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية.

قائمة المصادر:

- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي. (2021). المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي. تاريخ الاسترداد 17 09, 2023، من https://arab-digital-economy.org/ae_arab-digital-economy-index

- السيد محمد ذكى حسن. (2019). الاقتصاد الرقمي (مزاياه، تحدياته، تطبيقاته). مجلة روح القوانين (85)، 2- 46.

- جعفر حسن جاسم. (2008). مقدمة في الاقتصاد الرقمي. الأردن: دار البداية.

- خالد رجم، خولة واصل، و لويزة سعادة. (2018). واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر: دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ، 01 (01)، 43-64.

- عبدالرزاق حسين، و وسن مشعل سرحان. (2022). قياس وتحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة 2004- 2020. مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية ، 03 (06)، 157- 176.

- محمد مدلول علي. (2020). الاقتصاد الرقمي رؤى وآفاق - البلدان العربية دراسة حالة. مجلة جامعة بابل ، 28 (02)، 228-246.

- هشام بن عزة، و حمزة جيلالي تومي. (2023). تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة والاقتصاد الرقمي (الإمارات، الصين، قطر) ومدى استفادة الجزائر منه. مجلة المحاسبة التدقيق والمالية ، 05 (01)، 1- 15.

-AFDE. (2018). مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي. الإمارات العربية المتحدة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.

- AFDE. (2020). مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي: كوفيد 19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي. الإمارات العربية المتحدة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.

-AFDE. (2022). مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي: مرحلة ما بعد كوفيد 19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي. الإمارات العربية المتحدة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.

- Atkinson, R. D., & Mckay, A. S. (2007). Understanding The Economic Benefits of the Information Technology Revolution. , the Information Technology and Innovation Foundation.

- Mieshkova, K. (2012). Digital Economy: Seeking For Balance Global Trends 2015 –2020. Moscow: Moscow State University.

الإستقرار الإقتصادي في العراق وفق مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021)

م.د.قيس مهدي حسن
باحث اقتصادي
Kaesmahdi9@gmail.om

م.م. العباس سمير كاظم
مديرية تربية القادسية
alabassameer@gmail.com

المستخلص

تناول البحث موضوع الاستقرار الاقتصادي في العراق وفي سبيل ذلك سعى الباحثين الى تحليل أهم مؤشر للاستقرار وهو الناتج المحلي الاجمالي في العراق, وقد اخذ سلسة سنوات للوصول الى أدق النتائج التي يسعى الباحثين الوصول اليها, وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات التي بينت ان العراق لا يمكن ان يحقق الاستقرار الاقتصادي كونه اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى ويفتقر الى تنوع القاعدة الانتاجية التي تقلل من أثر التقلبات العالمية في اسعار النفط الخام حول العالم, وان الاستقرار الاقتصادي يرتبط بقدرة الاقتصاد العراقي على معالجة المشاكل الاقتصادية الاخرى ايضاً منها التضخم والبطالة, التي تقوض الجهود الحكومية في لتحقيق الاستقرار الاقتصادي, وقد اوصى البحث بتطبيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية المناسبة التي من شأنها تحقيق الاستقرار النقدي وضمان ثبات قيمة العملة وتقليل الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة و الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية, فضلاً عن أهمية ايجار فرص عمل وتقليل نسب البطالة من أجل زيادة الناتج المحليالاجمالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني كون هناك ارتباط وعلاقة تبادلية فيما بينهن.

الكلمات المفتاحية، الاستقرار الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، العراق.

Abstract

The research dealt with the subject of economic stability in Iraq, through which the researchers sought to analyze the most important indicator of stability, which is the gross domestic product in Iraq. It took a series of years to reach the most accurate results about the research. The researchers also paid attention to analyzing the gross domestic product at current prices as well as analyzing changes in nominal prices. The research reached a set of conclusions that showed that Iraq is economically unstable from a practical standpoint, as it is primarily a rentier economy and lacks the diversity of the production base that reduces the impact of global fluctuations in crude oil prices around the world, and that economic stability is linked to the ability of the Iraqi economy to address economic problems. Others, such as inflation and unemployment, undermine government efforts to create economic stability in it. The research recommended applying financial and monetary economic policies that would achieve monetary stability, ensure the

stability of the currency value, and reduce the difference between the gross domestic product at constant prices and the gross domestic product at current prices, as well as The importance of creating job opportunities and reducing unemployment rates in order to increase the gross domestic product and achieve economic, social and security stability, as there is a connection and reciprocal relationship between them

Keywords: economic stability, gross domestic product, Iraq

المقدمة

تناول البحث موضوع ذو أهمية كبيرة في الواقع وله ارتباطات مع مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة, إذ يعد الاستقرار الاقتصادي الغاية التي تسعى الى تحقيقها الحكومات والانظمة السياسية المختلفة حول العالم, ويعد الاستقرار الاقتصادي في العراق من المواضيع التي يسعى الباحثين لوصفها ومعالجة مشكلتها من مختلف الجوانب خصوصاً اقتصاد العراق اقتصاد ريعي ومنكشف حول العالم ويتأثر بالتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها, ومن أجل الوصول الى نتائج علمية دقيقة تستند الى مشاركة الناتج المحلي الاجمالي فقد تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث جاء المبحث الأول منه بالاطار النظري منه ويتضمن مفهو الاستقرار الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي في حين تضمن المبحث الثاني منه واقع الاستقرار الاقتصادي في العراق وفق مؤشر الناتج المحلي الاجمالي كونه المؤشر الأهم في تحديد مدى توفر الاستقرار الاقتصادي في العراق, اما المبحث الثالث فقد تضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحثين.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله حيث ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي سيحقق الاستقرار الاجتماعي والأمني والانساني وغيرها.

مشكلة البحث

فقد انطلق البحث من مشكلته الاساسية وهي هل ان العراق حقق الاستقرار الاقتصادي وفق مؤشر الناتج المحلي الاجمالي.

فرضية البحث

يفترض البحث ان العراق من الممكن ان يحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع مجموعة من القواعد والخطوات الاساسية التي تعزز الاستقرار الاقتصادي فيه

أهداف البحث

يهدف البحث الى تحليل الاستقرار الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالاستعار الثابتة وبالاسعار الجارية, كما يهدف البحث الى وضع حلول ممكنة التطبيق لضمان الاستقرار الاقتصادي في العراق وتحقيق الاهداف

المبحث الأول

مفهو الاستقرار الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي الغاية التي يبحث عنها الاقتصاديين بشكل عام كما يبحث عنها اصحاب القرار في مختلف البلدان , ذلك من أجل تحقيق استقرار اشمل في دولهم وهو الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي , وبدون تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا يمكن تصور ان هناك استقرار في بلد ما, وفقاً لمفهوم الأمم المتحدة فأن الاستقرار الاقتصادي هو مصطلح يستخدم لوصف النظام المالي لدولة ما يعرض تقلبات طفيفة فقط في نمو الإنتاج ويظهر معدل تضخم منخفض باستمرار. عادة ما ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي كدولة مرغوبة لبلد متقدم تشجعه غالبًا سياسات وإجراءات البنك المركزي46.

المطلب الثاني: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته

الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلا) خلال مدة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة مثلا). والناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشرا على الرفاهية الاجتماعية ولا على الثروة الإجمالية, إذ توجد جملة من الأنشطة الإنتاجية التي تبقى خارج دائرة قياس الناتج المحلي الإجمالي مثل الأنشطة المنزلية والأعمال التطوعية وغير المأجورة بالإضافة إلى الأنشطة التي تتم في السوق السوداء47.

إن ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام الاقتصاد المحلي بإنتاجه من السلع والخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. أن هذه الزيادة ستؤدي أيضاً إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، وإلى ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا. أما عند انخفاض حجم الناتج الكلي في الاقتصاد فإن هذا يعني انخفاض إنتاج الاقتصاد المحلي من السلع والخدمات، ويقابل هذا الانخفاض تقلص في مستوى الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. أن هذا

46 . https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/

47 . صندوق النقد الدولي, مجلة التمويل والتنمية , ماهو الناتج المحلي الإجمالي, المجلد 45 , العدد4 , لسنة 2008 , ص 48.

الانخفاض سيؤدي إلى تقلص فرص العمل المتوفرة (أو ما يسمى بمشكلة البطالة)، وإلى انخفاض معدلات استهلاك الأفراد من السلع والخدمات المتعددة وإلى تراجع مستوى الاستثمار48.

ويقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع السلع والخدمات السوقية، أي الموجهة للبيع، بالإضافة إلى بعض المنتجات الخدمية غير السوقية التي توفرها الحكومات مجانا مثل التعليم والصحة والأمن والدفاع، والتي أُنتِجت داخل حدود منطقة جغرافية معينة خلال مدة زمنية محددة كما تقدم, ويتضمن الناتج المحلي الإجمالي النشاط الإنتاجي لجميع المقيمين في بلد بعينه بما في ذلك الشركات الأجنبية العاملة في البلد، بخلاف الناتج القومي الإجمالي الذي يقيس النشاط الإنتاجي لجميع الحاملين لجنسية معينة بغض النظر عن مكان إقامتهم. فمثلا، النشاط الإنتاجي لشركة أميركية تعمل في اليابان سيُدرج ضمن الناتج المحلي الإجمالي لليابان، ولكن ضمن الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة49.

ومن الضروري ان نتطرق لمكونات الناتج المحلي الإجمالي, لنتمكن من خلال تلك المكونات ان نعرف الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكثر دقة وتفصيلاً.

مكونات الناتج المحلي الإجمالي

عند احتساب مكونات الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة ما تلجأ الى تقسيم قطاعات الاقتصاد إلى أربع قطاعات كما يلي50:

1. القطاع العائلي (Households Sector):

ويتألف هذا القطاع من المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى. وفي نفس الوقت، فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة. يحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) في العملية الإنتاجية. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure).

2. قطاع الأعمال أو الإنتاج (Business Sector):

ويتألف هذا القطاع من المنتجون الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وذلك عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي. ونظير استخدام هذه العناصر،

48. M.C.Vaish .Monetary Theory , Fifteenth Edition , Vikas Publishing House PVT Ltd , Department Of Economic University Of Rajasthan , Jaipur Second Edition, 2010، P، 268 .

49. محمود حسين الوادي , و كاظم جاسم العيساوي , الإقتصاد الكلي, ط1 , عمان , دار المسيرة للطباعة والنشر, 2007 , ص 47.

50. Corona Brezina, Understanding the Gross Domestic Product and the Gross National Product, The Rosen Publishing Group, Inc, 2011, p 39.

يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور ورواتب وفوائد إلى القطاع العائلي. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure).

3. القطاع الحكومي (Government Sector):

يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (أو ما يسمى بالمدفوعات التحويلية)، بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق فرض الضرائب (Taxes) 51.

4. القطاع الخارجي (Foreign Sector):

يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم إنتاجها محلياً إلى دول أخرى على هيئة صادرات (Exports)، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات (Imports). ويوضح صافي الصادرات (Xn)، الفرق بين قيمة الصادرات (X) وقيمة الواردات (M)52:

المطلب الثالث: أهمية الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه

أولا: أهمية الناتج المحلي الإجمالي للدولة

نظراً لأهمية الناتج المحلي الإجمالي ، يقوم الاقتصاديين والمحللين والمستثمرين وصانعو السياسة بمتابعة بيانات الناتج المحلي الإجمالي، كما تقوم الشركات باستخدام هذه البيانات عند وضع استراتيجية أعمالهم. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الحكومات الناتج المحلي الإجمالي، وبصفة خاصة معدل النمو، لتحديد السياسات الواجب تطبيقها، كما يقوم المستثمرون بمتابعة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحديد الدول المناسبة للاستثمار53, وتسمح حسابات الناتج المحلي الإجمالي لواضعي السياسات والاقتصاديين ورجال الأعمال والباحثين بتحليل تأثير متغيرات مثل السياسة النقدية والمالية والصدمات الاقتصادية مثل ارتفاع أسعار النفط والضرائب والإنفاق خطط على مجموعات فرعية محددة من الاقتصاد وكذلك على الاقتصاد ككل نفسه ، إلى جانب السياسات والمؤسسات المطلعة بشكل أفضل ، ساهمت الحسابات القومية في الحد بشكل كبير من حدة دورات الأعمال التجارية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية, ويستخدم الناتج المحلي الإجمالي أيضًا في احتساب مؤشرات أخرى سواء كانت إقتصادية أو أجتماعية أوبيئية وغيرها ، فعلى سبيل المثال، عند مقارنة

. بسام الحجار, و عبد الله رزق, الإقتصاد الكلي, ط2 , عمان , دار عطية للطباعة والنشر والتوزيع , 2004 , ص 44. 51

52. Ivan Kushnir, Gross Domestic Product (GDP): Statistic Research, CreateSpace Independent Publishing Platform, 2018, p 137.

53 . United Nations, Department of Economic and Social Affairs, World Statistics Pocketbook 2022, the year 2022, p 94.

الانبعاثات الكربونية في الدول، مهم جدًا أن يتم احتسابها مقابل الناتج المحلي الإجمالي، بدلاً من الاعتماد فقط على إجمالي الابنعاثات الخاصة بكل دولة, فالناتج المحلي الإجمالي يعطي صورة شاملة عن حالة الاقتصاد، ويمكّن الناتج المحلي الإجمالي صانعي السياسات والبنوك المركزية من الحكم على ما إذا كان الاقتصاد يتقلص أو يتوسع ، وما إذا كان بحاجة إلى تعزيز أو بحاجة إلى كبح ، وإذا كانت هناك تهديدات مثل الركود أو التضخم او غيرها من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي الذ قد يهدد امن الدولة اقتصادياً وأمنياً ومجتمعياً.

المطلب الرابع: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

هناك ثلاثة طرق رئيسة لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي54، وهي طرقة الانفاق او ما تسمى أحياناً بمنهجية المصروفات، وطريقة الانتاج أو منهجية الإنتاج، وطريقة الدخل او ما يسمى بمنهجية الدخل، وعند احتساب كل منها بالشكل الصحيح، يجب أن تعطي نفس النتيجة, كما ان بعضها يكون سهل الاحتساب وبعضها تواجه الدول فيه صعوبة كما ان بعضا يتسم بالدقة وبعضها بالعمومية وعدم الدقة لغرض إحتساب الناتج المحلي الإجمالي55.

المطلب الخامس. الآثار المترتبة من عدم الاستقرار الاقتصادي :

لعدم الاستقرار الاقتصادي كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها, وتتأثر بعلاقة تبادلية مع مختلف المتغيرات الاقتصادية ويمكن إيجازها بالآتي56 :

على النمو الاقتصادي: ان عدم الاستقرار الاقتصادي واضطراب قيمة العملة والنخفاض مستوى التشغيل والانتاج يؤثر سلبيا على قرارات الاستثمار ويؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع المستقبلية كما يؤثر على الادخار, وعلى قدرة العمال على الإنتاج بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية, ويختلف ذلك على نوع وشدة عدم اليقين والتوقعات السلبية، فالتضخم الشديد السريع يضر بالنشاط الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء المعتدل دافعا للنمو إذا ما صوحب بسياسات اقتصادية رشيدة .

على الدخل : إن عدم الاستقرار الاقتصادي يضر بأصحاب الدخول المحدودة او الثابتة كما انه يدي الى تفاوت وفروقات بين الافراد وقد يستفيد منه أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح 57.

على القدرة الشرائية: ان عدم الاستقرار الاقتصادي يظهر تأثيره الأول والسريع في مشكلة الخوف من المستقبل وبدأ التضخم النقدي والبطالة وهو في الحقيقة مجرد طريقة مختلفة لتوضيح ما هو بسبب ارتفاع

54 . Hundessa Adugna Yadeta, Role of Agriculture in the Gross Domestic Product of Oromiya (Ethiopia), Lap Lambert Academic Publishing GmbH KG,2013, p135.

55. سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، ط2, الكويت، مطبعة الكويت, وكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 2002 ، ص 586.

56 . أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف ، الطبعة الاولى , عمان , دار وائل للنشر , 2005 ، ص 197 .

57. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان , بيروت، 2002، ص 286.

الأسعار في جميع أنحاء الاقتصاد من الممكن أن يكون هذا التغيير في الأسعار ناتجًا عن مجموعة اسباب مباشرة وغير مباشرة تنعكس بشكل مباشر على انخفاض في القوة الشرائية للعملة والقدرة الشرائية للافراد.

على ميزان المدفوعات ان عدم الاستقرار الاقتصادي يؤدي الى كثير من المشاكل ومنها التضخم والذي بدوره يؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات فالدولة التي تعاني من ارتفاع أسعار منتجاتها تكون ضعيفة تنافسيا مع منتجات الدول الأقل أسعارا وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات, أو انخفاض حجم الفائض فيه .

على السياستين النقدية والمالية وكمية النقد: يؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي على اداء السياستين النقدية والمالية في البلد فإذا زاد عرض النقود بشكل أسرع من معدل الإنتاج ، فقد يؤدي ذلك إلى التضخم ، وخاصة تضخم الطلب والجذب لأنه سيكون هناك الكثير من النقود التي تطارد القليل جدًا من المنتجات وعادة ما يتم إنشاء زيادة في المعروض النقدي من قبل البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة او غيرها من الاداوات المباشرة وغير المباشرة لتحديد كمية عرض النقد التي تحقق الاستقرار النقدي, لكن العمل في ظل عدم التأكد يؤدي الى مشاكل اقتصادية لا يمكن تحديدها والسيطرة عليها مبكرا58.

المبحث الثاني

واقع الاستقرار الاقتصادي في العراق وفق مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

المطلب الأول: الاقتصاد العراقي وفق المؤشرات الدولية

يحتل العراق مساحة كبيرة قدرها(434128) كم2 ويجاوره ست بلدان بأطوال حدود متفاوتة كما ان العراق يتلقى من بعضها(تركيا وايران وسوريا) المياه المغذية لنهري دجلة والفرات وروافدهما، وبحسب تقديرات عام 2021 فقد بلغ عدد سكان العراق اكثر من 41 مليون نسمة وبمعدل نمو قدره 2.3 % سنوياً، اما نسبة قوة العمل الى السكان فقد بلغت 36 % وتتكون الفئة العمرية بين 15-64 سنة نسبة 60 % , ويمتلك العراق ثروات هائلة من الموارد الطبيعية59 إذ يعد في مقدمة البلدان التي تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة، وبحسب تقديرات عام 2021 فان الاحتياطي المؤكد من النفط الخام يقدر بحوالي 145 مليار برميل، الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام هي الكميات المقدرة لجميع السوائل المحددة على أنها نفط خام ، والتي توضح البيانات الجيولوجية والهندسية بدرجة معقولة من اليقين أنها قابلة للاسترداد في السنوات المقبلة من الخزانات في ظل الظروف الاقتصادية والتشغيلية الحالية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى من حيث احتياطيات النفط الخام في العالم .اذ بلغ احتياطي النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية 11473.23 ألف برميل يومياً, كما في عام 2021, تشمل الدول الخمس الأولى أيضًا روسيا والمملكة العربية السعودية وكندا والعراق. وبذلك فان العراق يحتل المركز الخامس عالميا وفقاً لحجم الاحتياطي النفطي المؤكد في أراضيه

58 -Robert E. Lucas, Jr., Robert E Lucas, Max Gillman, Collected Papers on Monetary Theory, Harvard University Press, 2014, P209.

59 - https://datacatalog.worldbank.org/dataset/population-estimates-and-projections

60, وبنسبة 11.13% من الاحتياطي العالمي و14.21% من احتياطي البلدان المصدرة للنفط (اوبك)61، اما الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي القابلة للاسترداد في ظل الظروف الاقتصادية والتشغيلية الحالية فتعد روسيا الاتحادية هي الدولة الأولى من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم, اذ بلغت احتياطيات الغاز الطبيعي في روسيا 1،688.23, تريليون قدم مكعب عام 2019 وتمثل 24.74٪ من احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي , وتستحوذ الدول الخمس الأولى الأخرى هي إيران وقطر وتركمانستان والمملكة العربية السعوديةعلى 65.43٪ منها وقُدِّر إجمالي الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي بنحو 6822.66 تريليون قدم مكعب في عام 2021. اما العراق فيحتل المرتبة 12 على مستوى العالم من مجموع 188 دولة بأحتياطي مؤكد قره 132.22 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي, علاوة على ذلك يتميز العراق بانخفاض كلفة استخراج النفط وانتاجه بالمقارنة مع البلدان المنتجة الاخرى. والجدير بالذكر ان للعراق موقعاً استراتيجياً جعل له دوراً حضارياً وفاعلاً اساسياً في الاقتصاد العالمي، ونتيجة لتوافر المورد النفطي وانخفاض تكاليفه في العراق لذا فقد عد المورد الاساس وعصب الاقتصاد العراقي وتم الاعتماد على الايرادات الناتجة منه واستخدامها بشكل اساس في دعم خطط التنمية، فضلا عن اعتماد جميع القطاعات الاخرى على القطاع النفطي وتتحقق تنميتها عن طريق الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط62، الا ان المورد النفطي قد تعرض لصدمات خارجية كثيرة كونه مصدراً ناضباً يتأثر بالعديد من العوامل لذلك تقلبت اسعاره بشكل ملحوظ ، مما جعل الاقتصاد العراقي عرضه للعديد من الصدمات الاقتصادية الناتجة عن الصدمات النفطية التي تتكرر بأستمرار63, ان هيمنة القطاع النفطي على مجمل القطاعات الانتاجية سواء من خلال عوائده التي تشكل اكثر من 98% من اجمالي الصادرات أو من نسبة مساهمة عوائده في الميزانية العامة للدولة والتي تمثل 99% ادت الى ضعف الاداء الاقتصادي في البلد ونتيجة لذلك تميز الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد احادي الجانب يعتمد على النفط الخام في تحقيق الايرادات المالية لغرض تغطية نفقاته السنوية:

ويمكن وصف وضع العراق من المنظور الدولي من خلال المؤشرات والتصنيفات العالمية المعتمدة والتي تضم اكثر من (190) دولة غالبا , والعراق احد اعضائها إذ نجد ان العراق على وفق تلك المؤشرات المبينة في الجدول (1) ان لديه تباين في بعض المؤشرات فمؤشر جيني* وفقا لأخر احصائية في عام 2014 بلغ (29.5) وهي نسبة متوسطة بالنسبة للدول الاخرى التي تبلغ اكثر من (50) درجة احيانا , اما مؤشر التنمية البشرية فنجد ان العراق لدية مؤشرات متوسطة (69) وبالتسلسل (119) عالميا من مجموع (188) دولة .

60. http://data.imf.org/regular.aspx?key=60214246

61. الاوابك: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ،التقرير السنوي، 2019, ص 48.

62 . إسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، التشخيص وسبل المعالجة ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، بغداد, مركز العراق للدراسات ، العدد (3) ، 2006 ، ص42 .

63. محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي بين الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, ط3, بغداد , دار الملاك للفنون والآداب والنشر, 2009 , ص 139.

* مؤشر جيني : وهو مؤشر يقيس الانحراف في توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر المعيشية داخل البلد انطلاقاً من توزيع متساوٍ للدخل.

اما بقية المؤشرات فنجد ان العراق بحاجة الى جهود كبيرة لتحسين وضعه الخارجي سواء في سهولة القيام في الاعمال التي حقق بها درجة (44.6) أم تصنيف ملاحظات الفساد التي بلغت (20) وكذلك الحرية الاقتصادية التي حقق بها(15.5) من 100 ومؤشر الازدهار كلها تشير الى ان العراق بحاجة ماسة لتحسين وضعه من اجل تحقيق تنمية اقتصادية وبناء علاقات تجارية واستثمارية مع العالم الخارجي وليكون جاذباً لرؤوس الاموال الاجنبية64.

جدول (1)

المؤشرات الدولية الخاصة بالعراق لعام 2021

المؤشر	الدرجة من %
مؤشر جيني (لعام 2014) حسب توفره	29.5
مؤشر التنمية البشرية	69
سهولة القيام بالأعمال	44.6
مؤشر التنافسية العالمية	لا توجد بيانات
تصنيف ملاحظات الفساد	20
مؤشر الحرية الاقتصادية	15.6
مؤشر الازدهار ليجاتوم	42.9

Source: From the researcher's preparation based on (Gini Index, Human Development Index, Ease of Doing Business Index, Global Competitiveness Index, Corruption Perceptions Index, Economic Freedom Index, and Prosperity Index) for http://data.imf.org/regular.aspx .the country of Iraq available online for year 2019

المطلب الثاني: مظاهر عدم الإستقرار الاقتصادي في العراق

هناك مظاهر واضحة لعدم الاستقرار الاقتصادي في العراق وذلك نتيجة للهيمنة النفطية والاعتماد الكلي على النفط باعتباره السلعة الاساسية والوحيدة المعدة للتصدير ونتيجة لتراكم السياسات والاحداث والظروف

64. احمد عمر الراوي ، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، بغداد, مركز العراق للدراسات، العدد (4) ، 2006 ، ص27 .

والتوجهات السابقة طيلة العقود الماضية65, ومن ثم ادت إلى اختلالات هيكلية كبيرة في الاقتصاد العراقي, وتشوه السياسات الاقتصادية وبقائها غير متوازنة في إدارة الموارد الاقتصادية. ويمكن إيجاز أهم هذه الاختلالات, باختلال الامن الغذائي والخزن الاستراتيجي وركود القطاع الصناعي, لقد تسبب انفتاح الاقتصاد العراقي على الخارج بعد عام 2003 وتراكم العوامل الاخرى الى انخفاض معدل نمو القطاعات الإنتاجية السلعية، لا سيما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وإلى عدم قدرة الإنتاج المحلي من تلك السلع والمنتجات من سد الاحتياجات المحلية , لا سيما الغذائية منها ، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية تلك الاحتياجات المتزايدة , إذ بلغت كمية الحبوب المستورد اكثر من (4.5) مليون طن عام 2017 , وبلغت كمية الرز المستورد (1.2) مليون طن , في حين بلغت كمية القمح المستورد (3.9) مليون طن لعام 2018 وكمية اللحوم المستورد (574) الف طن لعام 2018 , اما مايقابلها من صادرات فكانت (0%) وكذلك بقية المنتجات الاخرى, اما القطاع الصناعي فهو الآخر الذي عانى من العقبات الكبيرة التي ادت الى توقفه وتسريح عماله سواء كان قطاعاً عاماً ام خاصاً بسبب الظروف المحيطة بالانتاج والمنافسة الخارجية وغيرها , مما ادى الى توقف عجلة النمو الصناعي والزراعي66. وكذلك اختلال هيكل الموارد المالية للحكومة وانتشار الفساد . بسبب الاعتماد على النفط بوصفه مصدراً رئيساً في الحصول على الموارد لتمويل الموازنة العامة وارتفاع اسعار النفط الى اهمال الموارد المالية الأخرى المتآتية من القطاعات الأخرى فضلا عن ضعف جباية الضرائب والرسوم ولاسباب منها ضعف في الاوعية الضريبية ، وعدم كفاءة الأجهزة المكلفة بالجباية اضافة الى تفشي الفساد السياسي و الإداري والمالي في مختلف مفاصل الحكومة والقطاع الخاص وتراجع كبير في مستوى النزاهة على الرغم من تنوع الهيآت الرقابية67 . فضلا عن تزايد حجم الانفاق العام والضغوط التضخمية وارتفاع البطالة والمديونية والفقر وغيرها.

المطلب الثالث: التغيرات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي من الاقتصادات العربية التي تتميز بوجود اختلالات هيكلية مستمرة ترجع اسبابها الى عقود من الزمن لكن هناك عوامل كثيرة ساعدت وعجلت من ذلك التشوه وهو اعتماد العراق حاله حال الدول النفطية الاخرى على استراتيجية تنموية تعتمد على النفط كمحرك وممول لها, مما دفع في اتجاه زيادة التركز في الاقتصاد وبما ان النفط الخام تتحدد قيمته خارجياً وفقاً للعرض والطلب عليه فلا يمكن الاتكاء عليه في تحقيق الاهداف الاقتصادية, وهناك العديد من تشوهات ظهرت في الاقتصاد والمجتمع العراقي متمثلة بانعدام الاستقرار الامني والفساد الاداري والمالي والبطالة والفقر وسوء الادارة المالية والنقدية وغيرها من الآثار

65 . عبد الحافظ عبد الجبار, نفط العراق, مجموعة بحوث ومقالات مترجمة, شعبة الترجمة في مركز دراسات وبحوث الوطن العربي , بغداد, الجامعة المستنصرية, العدد 1 , 2005, بغداد , ص 49.

21. وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , المجموعة الاحصائية للسنوات (2010 ,2012, 2019) احصاءات الزراعة والصناعة .

67 . جمال ابراهيم الحيدري . الفساد الإداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية , ط 1 , بغداد , بيت الحكمة , 2009 , ص 92 , 97 .

والاسباب المترابطة مع بعضها68, وقد امتازت المدة 2004-2008 بارتفاع حجم الصادرات النفطية وكانت تلك المدة اقل تذبذبا اذ شكلت ايرادات النفط النسبة الأكبر من قيمة الناتج المحلي الاجمالي. الا انه منذ بداية عام 2009 الى 2011 اثرت صدمة انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي وانعكس ذلك سلباً على حجم الاقتصاد, وقد تعافى لاحقاً حتى منتصف عام 2014 تعرض الاقتصاد العراقي لصدمة نفطية سلبية اخرى ادت الى انخفاض كبير في اسعار النفط الخام ابتداء من الشهر السادس من عام 2014 من 108 دولار للبرميل الى اقل من 30 دولار للبرميل في بداية سنة 2016 أي ان نسبة الانخفاض تتجاوز نسبة ال 72 % مقارنة بأسعار النصف الاول من عام 2014 . كما تعافى الاقتصاد العراقي بعد ان ارتفعت اسعار النفط عالمياً بعد عام 2016 مما حسن من الوضع الاقتصادي لغاية عام 2019 مع المنادة بالاصلاح الاقتصادي واتباع السياسات الكفيلة بالتنويع وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية فقط كمصدراً وحيداً للموازنة العامة للعراق كونه يتعرض الى صدمات مفاجئة وغير متوقعة, ويعد التضخم والبطالة وغيرها من ابرز المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق حاله حال معظم دول العالم, وأنّ مشكلة التضخم في العراق لها خصوصية, بوصفها مشكلة معقدة ترتبط بكثير من العوامل المسببة لها بشكل مباشر أو غير مباشر, منها العوامل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فضلاً عن سوء التخطيط والإدارة وتفشي الفساد الاداري والمالي وسوء توزيع الدخل والثروة بين الأفراد69, كل هذه العوامل ساعدت فضلاً عن العوامل الخارجية منها تزايد الطلب على النفط الخام, وارتفاع اسعاره عالمياً فقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى تزايد حالات التضخم في الاقتصاد العراقي. لذلك فقد ولدت هذه الحالات ضغوطاً ومشاكل تعيق تحقيق الاستقرار الاقتصادي, ويمكن إيجاز أهم تلك الحالات التي ادت الى عدم الاستقرار في الاقتصاد العراقي هو الآتي:

تذبذب مصادر الطاقة وارتفاع أسعارها، إذ شهد عاما 2005 و 2006 ارتفاعا كبيرا في أسعار المشتقات النفطية، الأمر الذي أسهم بتصاعد جوهري في المستوى العام للأسعار وبخاصة في عام 2006, إذ وصلت نسبة التضخم في الأسعار إلى(53.2%) وهي الأعلى خلال سنوات البحث نتيجة لتزايد الطلب على المنتجات النفطية والوقود بشكل اكبر من الطاقة الانتاجية في العراق.

غياب المنتج المحلي والاعتماد على استيراد السلع والخدمات من الخارج مما زاد من الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي، فبالإضافة إلى كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الرئيسة على صادرات النفط الخام، يلاحظ أيضا تنامي الاستيراد ولمختلف أنواع السلع لتغطية متطلبات السوق، وهذا ما جعل العراق عرضة للتضخم النقدي المستورد.

تعطل العديد من المرافق الاقتصادية نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق بعد الحرب العراقية الأمريكية, وتدمير البنى التحتية الأساسية فضلاً عن النهب والسلب الذي تعرضت له المصالح العامة.

. . اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين، ط1، النجف الأشرف، دار المواهب، 2015, ص6857

معالجاته , بحث منشور ضمن وقائع الندوة العلمية التي عقدها قسم الدراسات , نتائجة , . فوزي حسين محمد , الفساد الاداري اسبابه69 القانونية في بيت الحكمة خلال عام 2008 , بغداد , بيت الحكمه , 2009 , ص 103.

المشاكل الأمنية التي عانى منها العراق في السنوات الأخيرة، وما رافقها من تصاعد في التكاليف ، فضلاً عن تكاليف الحمايات الأمنية الباهظة، أسهم ضعف الأمن، بالتظافر مع تصاعد أسعار المشتقات النفطية في زيادة أسعار النقل وتنامي في تكاليف الإنتاج.

كثرة التوظيف في القطاع العام ورفع مستويات المرتبات والأجور لموظفي الدولة، وكذلك المدفوعات النقدية (شبكة الحماية الاجتماعية)، فضلاً عن غياب دور القطاع الخاص مما ساهم هذا كثيراً في رفع مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

المطلب الرابع: تحليل واقع الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالاستقرار الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي له أهمية كبيرة في معرفة وضع البلد الاقتصادي وترسم من خلاله السياسات الاقتصادية النقدية والمالية من أجل ان تحقق الاستقرار الاقتصادي, ومعالجة المشاكل الناجمة من الخلل في تطبيق السياستين, ان الناتج المحلي الإجمالي يعبر عنه من خلال طريقتين هي الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي, ونظراً لأهمية كل منهما فأننا سنحلل واقع الناتج (الحقيقي والإسمي) في العراق ذلك لأنه غالبا ما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي بشكل واسع من قبل الباحثين, والاقتصاديين لقياس التباطؤ الاقتصادي وكمقياس لمستوى المعيشة بوصفه يمثل مجموع قيم السلع والخدمات النهائية باختلاف أنواعها التي تنتج محلياً خلال مدة زمنية معينه عادة ما تكون سنة70.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (2)، إن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية أم الثابتة كانت متقلبة وبشكل كبير نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسة والأمنية التي تعرض لها العراق خلال سنوات متفرقة من مدة البحث (2004-2021), وهي تتأثر في العوامل الخارجية سواء أكان ذلك التغير ايجابياً ام سلبياً, كما نلاحظ ان التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي بالاسعار الجارية هي أكبر من معدلات التغير في معدل النمو بالاسعار الثابتة, إذ نلاحظ أن حجم الناتج الإجمالي الإسمي أو الجاري ارتفع من(53235) مليار دينار عراقي عام 2004 إلى(73534) مليار دينار عام 2005, وقد حقق معدل نمو قدره (0.38%), وهي أعلى نسبة نمو على مدى سنوات الدراسة, والسبب وراء ذلك راجع إلى العديد من الأسباب منها رفع العقوبات الاقتصادية الدولية الذي كان مفروض على العراق لمدة اكثر من 13 عاماً, والسبب الثاني أن طبيعة الصادرات العراقية هي نفط خام بنسبة كبيرة وهي التي تساهم في حجم الناتج المحلي الإجمالي, وأن توفير السيولة النقدية, والتغير السياسي الذي حصل كان له دور كبير في رفع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق, اما من ناحية اخرى فأن النمو الحقيق بالنسبة للاسعار الثابتة فأن نمو الناتج فقط 0.02% وهذا ياتي بعد استبعاد التضخم في الاقتصاد, واستمرت معدلات النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك, الا انه قد تراجع بشكل كبير جداً في عام 2009 ليحقق نتيجة لذلك معدل نمو سالب قدره -0.17% بعد ان بلغ حجم الناتج(130643) مليار دينار عراقي, كما حقق معدل نمو قدره 0.03% من حجم الناتج الحقيقي, نتيجة لتأثر العراق بالازمة المالية العالمية التي ضربت الدول المتقدمة بشكل اساسي كون العراق

. باسم خميس عبيد, تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-70 المجلد 23 , العدد 96 , ص 282 .,2014),مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد, كلية الاداره والاقتصاد

يعتمد على تصدير النفط الخام لتلك الدول ومن ثم فقد انخفض حجم الصادرات وسبب تراجع النمو في الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة, كما انه تحسن بعد ان تحسنت اقتصاديات دول العالم وتجاوزت الازمة المالية ليعيد الاقتصاد العراقي نشاطه ويرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي 254225 مليار دينار وبمعدل نمو قدره 0.17% عام 2012 اما معدل النمو وفق الاسعار الثابتة فقد حقق معدل نمو قدره 0.14% وهو يدل على تحسن نسبي وتقارب بين معدلي النمو في الناتج المحلي الاجمالي71, أما المدة من 2014 إلى 2016, فقد تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير جداً وظل يحقق معدلات نمو سالبة, اذ بلغت النسبة (-0.05 %) عام 2014 ثم تراجع في السنة التي بعدها إلى (-0.20%) عام 2015, في حين حقق تراجع أقل عام 2016, فقد بلغت النسبة (-0.04%) فقط , ويمكن تعليل هذه النسب السالبة إلى مجموعة اسباب رئيسة منها احتلال العصابات الارهابية لعدد من المحافظات العراقية الشمالية وتهديد الامن في بعضها الآخر, كما تم تفكيك المعامل والشركات الإنتاجية وتهريب محتوياتها إلى خارج العراق مما أضر بالاقتصاد العراقي بشكل كبير بسبب ذلك حتى تم تحرير المحافظات من الارهاب كما تم زيادة الإنتاج النفطي وتصديره من المنافذ الأخرى ليعوض الخسارة من التصدير من المحافظات الشمالية, ولذلك نجد أن حجم الناتج بدأ بالتعافي بعد تحرير تلك المناطق واستقرارها وقد ارتفع عام 2018 ليحقق مبلغ قدره (251064) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (0.25%) اما في الاسعار الحقيقية فقد كان معدل النمو قدره 0.05%, وهو نتيجة لاستقرار الاوضاع الامنية, وتحسن الاقتصاد العالمي, وزيادة الطلب على الصادرات العراقية, في حين ارتفع حجم الناتج الإجمالي عام 2019 إلى (262917) مليار دينار بمعدل نمو أقل نسبياً حتى حقق(0.05 %) فقط نتيجة لتداعيات فايروس كورونا (COVED-19) الذي ظهر ثم انتشر في الاشهر الأخيرة من عام 2019 مما اضطرت دول العالم إلى اغلاق حدودها, وايقاف تجارتها وظلت دول العالم منعزلة عن بعضها نتيجة لذلك72, واستمر الوضع كما هو عليه في عام 2020 مع الأخذ ببعض التدابير والحاجة لتشغيل المصانع والشركات خصوصاً المنتجة لكل ما يتعلق بالجانب الصحي والخدمي من أجل المساعدة في القضاء على الفايروس الذي سبب الوباء العالمي , لذلك فقد تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى (-0.04%) عام 2020 وفقاً للاسعار الجارية, اما وفق الاسعار الثابتة فنلاحظ ان معدل النمو بلغ(-0.16%) وهي نسبة طبيعية نتيجة التغيرات الاقتصادية والضروف السائدة حول العالم كما بيناها, اما عام 2021 وبعد رفع الحضر الجزئي واعادة النشاط التجاري جزئياً حول العالم فقد حقق العراق نمو في الناتج الاجمالي وفقا للاسعار الجارية بمعدل نمو موجب قدره 0.05% اما في الاسعار الحقيقية فقد بلغ معدل النمو 0.01% وهي نسبة متدنية نسبياً وبحاجة الى مزيد من العمل من أجل الاستقرار والنمو الاقتصادي, وعند تحليلنا لحجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة, او الحقيقية فنجد من خلال الجدول آنف الذكر أن حجم التذبذب أقل حدة كما يبين ذلك الشكل البياني ايضاً ويرجع ذلك للعديد من الأسباب منها أنه يتم احتساب هذه القيم بعد استبعاد نسب التضخم بشكل اساسي والحصول على الأرقام الحقيقية التي تمثل الناتج الحقيقي, والتي تعزز من مصداقية تقدير النمو في الاقتصاد العراقي.

71 .2013-2012 وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, المجموعة الاحصائية .

72 ينظر تقرير الأمم المتحدة حول فايروس كورونا على الموقع الرسمي https://www.un.org/ar. .

الجدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة

للمدة (2004-2021) القيمة : مليار دينار

التفاصيل / السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة الاساس =2007 (مليار دينار)	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنة الاساس =2007 (مليار دينار)	معدل النمو %
2004	101845	-	53235	-
2005	103973	0.02	73534	0.38
2009	124702	0.03	130643	-0.17
2012	162587	0.14	254225	0.17
2014	175335	0.00	260610	-0.04
2016	199476	0.10	196536	-0.05
2018	210531	0.05	251064	0.25
2019	223080	0.06	262917	0.05
2020	188110	-0.16	253223	-0.04
2021	190274	0.01	256421	0.05

المصدر. وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية, مجاميع إحصائية لسنوات مختلفة للمدة 2004- 2021.

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

يعد العراق في مقدمة البلدان التي تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة على مستوى العالم وهي مصدر رئيس للايرادات المالية للدولة لتغطية نفقاتها كافة.

توصل الباحثين الى ان العراق بحاجة ماسة لتحسين وضعه الاقتصادي من اجل تحقيق تنمية اقتصادية وبناء علاقات تجارية واستثمارية مع العالم الخارجي وليكون جاذباً لرؤوس الاموال الاجنبية.

تبين من خلال البحث ان هناك مظاهر واضحة لعدم الاستقرار الاقتصادي في العراق وذلك نتيجة للهيمنة النفطية والاعتماد الكلي على النفط باعتباره السلعة الاساسية والوحيدة المعدة للتصدير

توصل الباحثين الى ان الاقتصاد العراقي يعاني ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية وعدم الترابط فيما بينها وبقائها غير متوازنة في إدارة الموارد الاقتصادية.

تعد مشاكل التضخم والبطالة في العراق من ابرز مشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق حاله حال معظم دول العالم, وأنّ مشكلة التضخم في العراق لها خصوصية, بوصفها مشكلة معقدة ترتبط بكثير من العوامل المسببة لها فضلاً عن البطالة.

ثانياً: التوصيات

من المهم ان يتم استثمار الموارد النفطية بالشكل الذي يعزز من دور القطاعات الاقتصادية الاخرى وان تكون هنالك ترابطات امامية وخلفية للقطاعات الاقتصادية.

ضرورة ان تسعى الحكومة الى ان تحقق الاستقرار الاقتصادي في العراق وفق آلية وخطوات مدروسة قابلة للتطبيق ويمكن قياسها وتقييمها لاحقاً.

من المهم ان تسعى الجهات المختصة الى تنويع الاقتصاد العراقي وتنويع الايرادات المالية والاهتمام بسياسة الانتاج والتصدير.

يجب على الحومة ان توفر الاستقرار الاقتصادي من أجل القضاء على التضخم والبطالة وضمان عدم حدوث مشاكل اجتماعية او سياسة او أمنية في العراق.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، لبنان , بيروت، 2002.

أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف ، الطبعة الاولى , عمان , دار وائل للنشر , 2005.

سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، ط2, الكويت، مطبعة الكويت, وكاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 2002.

بسام الحجار, و عبد الله رزق, الإقتصاد الكلي, ط2, عمان, دار عطية للطباعة والنشر, 2004.

محمود حسين الوادي , و كاظم جاسم العيساوي , الإقتصاد الكلي, ط1 , عمان , دار المسيرة للطباعة والنشر, 2007.

صندوق النقد الدولي, مجلة التمويل والتنمية , ماهو الناتج المحلي الإجمالي, المجلد 45 , العدد4 , لسنة 2008.

باسم خميس عبيد, تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014),مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد, كلية الاداره والاقتصاد , المجلد 23 , العدد 96.

اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين، ط1، النجف الأشرف، دار المواهب، 2015.

جمال ابراهيم الحيدري . الفساد الإداري وابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية , ط 1 , بغداد , بيت الحكمة , 2009.

وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , المجموعة الاحصائية للسنوات (2010 ,2012, 2019) احصاءات الزراعة والصناعة.

عبد الحافظ عبد الجبار, نفط العراق, مجموعة بحوث ومقالات مترجمة, شعبة الترجمة في مركز دراسات وبحوث الوطن العربي , بغداد, الجامعة المستنصرية, العدد 1 , 2005.

احمد عمر الراوي ، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، بغداد, مركز العراق للدراسات، العدد (4) ، 2006.

محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي بين الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, ط3, بغداد , دار الملاك للفنون والآداب والنشر, 2009.

إسماعيل عبيد حمادي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، التشخيص وسبل المعالجة ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، بغداد, مركز العراق للدراسات ، العدد (3) ، 2006.

الاوابك: منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ،التقرير السنوي، 2019.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Robert E. Lucas, Jr., Robert E Lucas, Max Gillman, Collected Papers on Monetary Theory, Harvard University Press, 2014.

Hundessa Adugna Yadeta, Role of Agriculture in the Gross Domestic Product of Oromiya (Ethiopia), Lap Lambert Academic Publishing GmbH KG,2013.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, World Statistics Pocketbook 2022, the year 2022.

Ivan Kushnir, Gross Domestic Product (GDP): Statistic Research, CreateSpace Independent Publishing Platform, 2018.

Corona Brezina, Understanding the Gross Domestic Product and the Gross National Product, The Rosen Publishing Group, Inc, 2011.

M.C.Vaish .Monetary Theory , Fifteenth Edition , Vikas Publishing House PVT Ltd , Department Of Economic University Of Rajasthan , Jaipur Second Edition, 2010.

ثالثاً: مواقع الانترنت

https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/

http://data.imf.org/regular.aspx?key=60214246

https://datacatalog.worldbank.org/dataset/population-estimates-and-projections

المحاسبة الخضراء ودورها في تعزيز الافصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة

Green Accounting And Its Role In Enhancing Disclosure Of The Environmental Dimension Of Sustainable Development

م.م اوس سعد الطائي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
الموصل / العراق
aus.waadallah@uomosul.edu.iq

م.م مأوى ربيع الطيار
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
الموصل / العراق
Maawa.rabea@uomosul.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى التعرف على دور المحاسبة الخضراء في تعزيز الافصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال توفير المعلومات الدقيقة عن تأثير القرارات الاقتصادية على البيئة، وفقًا لذلك تتيح القرارات المفهومة والادارة المستدامة للموارد، فضلاً عن تعزيز التنمية المستدامة وتقليل العبء البيئي للأنشطة البشرية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بمصادر الأدبيات المحاسبية والبيئية ذات الصلة، بنيت الدراسة على فرضية أساسية مفادها ان للمحاسبة الخضراء دوراً في تعزيز الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة ،وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان من بينها تساعد المحاسبة الخضراء على تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير فهم أكثر شمولاً للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الشفافية البيئية من خلال دمج البيانات البيئية في المحاسبة الاقتصادية وقد قدم الباحثان عددا من المقترحات كان ابرزها على الحكومات والمؤسسات التنظيمية والشركات وضع سياسات وإطار قانوني يلزمهم بالكشف عن البعد البيئي لأنشطتهم وتأثيرها على البيئة.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة، المحاسبة الخضراء، التنمية المستدامة، التنمية المستدامة للبيئة، الإفصاح البيئي

:Abstract

The current research aims to identify the role of green accounting in promoting the disclosure of the environmental dimension of sustainable development by providing accurate information on the impact of economic decisions on the llows understandable decisions and sustainable environment, accordingly a management of resources, as well as promoting sustainable development and reducing the environmental burden of human activities, and the research also relied

vant accounting and on the descriptive approach through the use of rele environmental literature sources, the study was built on the basic premise that green accounting has a role in promoting disclosure of The environmental dimension of sustainable development, and a set of conclusions were reached, ing green accounting helps to promote sustainable development by providing includ a more comprehensive understanding of the economic, social and environmental impacts of economic activities, and enhancing environmental transparency through ronmental data into economic accounting The researchers the integration of envi made a number of proposals, the most prominent of which was on governments, regulatory institutions and companies to develop policies and a legal framework tal dimension of their activities and that obliges them to disclose the environmen . their impact on the environment

Keywords: accounting, green accounting, sustainable development, sustainable development of the environment, environmental disclosure.

المقدمة:

تسعى المحاسبة الخضراء إلى دمج البيانات البيئية والاقتصادية، من أجل فهم أفضل لتأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة، ويكمن دورها في تعزيز الشفافية البيئية في توفير تقييم أكثر شمولا ودقة للتكاليف والفوائد الحقيقية للقرارات الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار العوامل المالية والبيئية، وهذا يعزز اتخاذ القرارات المستنيرة، والإدارة المستدامة للموارد، وفي نهاية المطاف، تقليل البصمة البيئية للأنشطة البشرية.

اذ يشير الافصاح البيئي إلى توفر المعلومات البيئية وإمكانية الوصول إليها ووضوحها، مما يمكّن أصحاب المصلحة مثل الحكومات والشركات والجمهور من اتخاذ قرارات مستنيرة واتخاذ إجراءات مسؤولة .فهو يساعد على تعزيز المساءلة والاستدامة والإدارة البيئية المسؤولة.

تلعب الشفافية البيئية دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال زيادة الوعي والفهم للقضايا البيئية وتأثيراتها والحلول المحتملة وهو يدعم اتخاذ القرارات المستنيرة، والشفافية في ممارسات الإدارة والأعمال، والمشاركة العامة، والوصول إلى المعلومات ونتيجة لذلك، فإنها تساعد على تعزيز الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة التي تساهم في تحقيق الرخاء والرفاهية للجميع على المدى الطويل. وانطلاقا مما سبق ذكره يتبلور معالم التساؤل الرئيسي لهذا البحث:

"هل للمحاسبة الخضراء دوراً في تعزيز الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة ؟"

وللإجابة على التساؤل الرئيسي سنحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

ما المقصود بالمحاسبة الخضراء، وماهي أهميتها؟

كيف يمكن تعزيز الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال المحاسبة الخضراء؟

ما هي اهم الاجراءات التي تعزز من الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة محاولتها تسليط الضوء حول كيفية دمج البيانات البيئية والاقتصادية لفهم تأثير الأنشطة البشرية على البيئة بشكل أفضل لتعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة من خلال توفير تقييم أكثر شمولاً ودقة للتكاليف والفوائد الحقيقية للقرارات الاقتصادية، وتشجيع الإدارة المستدامة للموارد والإدارة البيئية المسؤولة، وتطوير السياسات التي تعزز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.، ويساهم في الفهم الشامل للترابط بين العوامل البيئية والتنمية المستدامة.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بمصادر الأدبيات المحاسبية ذات الصلة من الدوريات العلمية والكتب والمصادر الرصينة التي تتعلق بمجال البحث.

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى الاجابة على تساؤلات الدراسة من خلال:

التعريف بالمحاسبة الخضراء والتعرف على خصائصها وميزاتها في العمل المحاسبي بشكل عام والتنمية البيئية بشكل خاص.

التعرف على الاجراءات اللازمة لعزيز الإفصاح عن البعد البيئي في ظل المحاسبة الخضراء.

التعرف على دور المحاسبة الخضراء في تعزيز الافصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة.

وكما ان البحث مبني على فرضية أساسية مفادها " للمحاسبة الخضراء دوراً في تعزيز الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة"

المحور الأول: ماهية المحاسبة الخضراء: المفهوم والاهمية

هناك عدة تعريفات للمحاسبة الخضراء نال اهتمام الكثير من الباحثين والخبراء في الآونة الأخيرة، وقد تعددت التعريفات المتعلقة بهذا المفهوم، ومنها ما يلي:

بينت وكالة حماية البيئية الامريكية (EPA) عام 1975 المحاسبة الخضراء بأنها: "تعريف وتحديد وتجميع وتحليل والافصاح عن معلومات التكاليف البيئية والاعتماد عليهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية (يوريد، 2019، 10)

وعرفت بأنها فرع من فروع المحاسبة يتضمن طرق القياس والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة والإجراءات لمنظمة لها تأثير بيئي في التقارير المالية أو التقارير المستقلة، وذلك القياس والإفصاح وتشمل في إطارها التكاليف البيئية بالإضافة إلى العناصر الأخرى المتعلقة بالأنشطة البيئية مثل الأصول والمنافع والمسؤوليات البيئية، ويهدف إلى تزويد الأطراف والمجموعات الداخلية للبيئة الخارجية للمؤسسة بما يلزم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ومراقبة وتقييم الأداء البيئي للمؤسسة (نور الهدى، 2021، 21).

وعرفت بأنها إدارة اجتماعية تمكن من الإبلاغ عن الجوانب النوعية والايجابية عن الاثار البيئية الناتجة عن عمل المنظمات الاقتصادية والمساهمة في استدامة المنظمات وفي تنسيق العمليات البيئية والاجتماعية وهو ما يضمن المسؤولية الأخلاقية للمنظمات تجاه المجتمع (Gonzalez, 2023, 9520)

واتفق كل من (Saputr etal, 2021,87) على انها المحاسبة التي تعمل على دمج البيانات البيئية والاقتصادية لتوفير تقييم أكثر شمولاً ودقة للتكاليف والفوائد الحقيقية للأنشطة الاقتصادية، وهو ما ينطوي على دمج العوامل البيئية، مثل استخدام الموارد الطبيعية، والتلوث، وخدمات النظام البيئي، في أنظمة المحاسبة الاقتصادية التقليدية.

ويمكن التركيز على مفهوم المحاسبة الخضراء في مجال الإفصاح البيئي على مكونات التكاليف البيئية، والتي تشمل تكلفة الوقاية البيئية، وتكلفة الكشف البيئي، وتكلفة الفشل البيئي الداخلي، وتكلفة الفشل البيئي الخارجي

وهناك العديد من الدوافع وراء الاهتمام بالمحاسبة الخضراء : منها لأهمية البيئة، وضرورة حمايتها وتنميتها من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تحقق التوازن بين احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل ، مما نتج عنه إصدار العديد من المنشورات التي ركزت على تشجيع وتعزيز دور الحكومة في تنفيذ أنظمة المحاسبة البيئية؛ والاهتمام بالدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية المتعلقة بالبيئة والمحاسبة عنها، والتي قدمت أدلة على أن الإنفاق في المجال البيئي يعمل على زيادة أرباح شركات الأعمال، وتتبنى الوحدات الاقتصادية مفهوم المحاسبة الخضراء لتلبية احتياجاتها من الحصول على معلومات حول الأداء البيئي بالإضافة إلى المراقبة زيادة التكاليف المتعلقة بالبيئة، مما أدى إلى تغيير النظرة السائدة حول تكاليف الحفاظ على البيئة من تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع إلى تكاليف يتحملها المشروع (عبد القادر واخرون، 2019، 17).

ويرى الباحثان ان المحاسبة الخضراء تساعد على تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير فهم أكثر شمولاً للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الشفافية البيئية من خلال دمج البيانات البيئية في المحاسبة الاقتصادية التقليدية.

وتتميز المحاسبة الخضراء بخمس خصائص مهمة التي اتفق عليها اغلب الكتاب والباحثين في هذا المجال، وهي كما يأتي (يوريد، 2019، 15):

القدرة على تصميم منتجات وخدمات نظيفة بيئياً

القدرة على الاستجابة للتغيرات في القوانين البيئية بسرعة وكفاءة

الحفاظ على نحو أفضل العلاقات مع أصحاب المصلحة مثل العملاء والممولين والمجتمع المحلي

بيان قدرة المنظمة على إدارة الضغوط والتكاليف والفوائد بكفاءة، حيث أنها سوف تتطلب عدة أنواع من الخبرات (البيئية والفنية والمحاسبية والتمويل والتسويق والعلاقات العامة والإدارة).

بيان الدعم الحكومي المتمثل في الإعفاءات الضريبية، مثل خصم التكاليف البيئية وتسارع الاستهلاك معدلات أصول المعالجة البيئية أو أصول الإنتاج النظيف.

وللمحاسبة الخضراء عدة اهداف منها ما يأتي (الخدراي واخرون، 2020، 41):

المساهمة في استدامة التنمية الاقتصادية لتحسين المعرفة والفهم للتفاعلات المتزايدة بين البيئة والاقتصاد.

السعي للحد من الآثار السلبية للمحاسبة التقليدية على البيئة .

تحديد التكاليف والإيرادات البيئية خارج النظام المحاسبي التقليدي.

تطوير جديد أساليب تقييم الأداء والاتصالات البيئية داخليا وخارجيا.

إعداد البيانات المالية والتقارير عن الأنشطة والممارسات البيئية بشكل أكثر وضوحاً وشفافية.

المحور الثاني: الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة

اولا: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت تعاريف التنمية المستدامة الا انها متفقة جميعها على تحقيق التفاعل في الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والمحاسبية والبيئية وان هدفها هو خلق تنمية بيئية متكاملة ومتوافقة، وبالإمكان عرض مجموعة وجهات النظر لعدد من الكتاب:

إذا يعرفها (Zhou&etal,2015,1133) بانها مبدا تنظيمي يحافظ على محدودية الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الاجيال القادمة لاجل استمرار الحياة على هذا الكوكب.

وقد وصفها (Manea,Rocsana,2015,31) من منظور العلوم الانسانية المختلفة فمن منظور علم الاجتماع فان التنمية المستدامة تحافظ على العلاقات الاجتماعية والمجتمع بشكل وثيق اما من المنظور الاقتصادي فهي تضمن ان لا يكون دخل الفرد من الاجيال القادمة اقل من دخل الفرد في للجيل الحالي ومايتعلق بالمنظور البيئي فيهي تحافظ على التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية الاساسية والعمليات البيئية.

ويرى (Romiguer, 2011, 6) التنمية المستدامة كمصطلح ينطبق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح للممارسين من تلبية احتاجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادة في توفير احتياجاتهم، فهي تسعى لتحقيق التكامل والترابط بين ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ان واحد دون التفريط في اي منها مع القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استغلالها للموارد الطبيعية (الزيباري، ٢٠٢١، ٤٠)

عليه يعرف الباحثان التنمية المستدامة بانها استهلاك الموارد بشكل وبسرعة اقل من سرعة تجددها للحفاظ على الموارد الطبيعية والمحافظة عليها لتوفيرها للأجيال القادمة.

ثانيا: اهداف التنمية المستدامة

سعت منظمة الامم المتحدة الى اتباع استراتيجية هادفة وشاملة جمعت بين التنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، من خلال عدة اهداف للتنمية المستدامة مكونة من (17) هدفاً و (169) غاية والتي تمت الموافقة عليها في 25 سبتمبر 2015 للمدة 2015 - 2030 لتكون أُسساً ثابتة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع انحاء العالم وكالآتي (السبعاوي، 2022، 43- 44):

القضاء على الفقر: توفير مصدر رزق مستدام والقضاء على الفقر بجيع اشكاله وانواعه وفي جميع البلدان.

القضاء التام على الجوع: إنهاء الجوع وتحقيق الامن الغذائي وتحسين مستوى التغذية مع تعزيز وتطوير الزراعة المستدامة.

الصحة الجيدة والرفاه: ضمان حياة صحية جيدة وتعزيز الرفاه للجميع ومن جميع الاعمار والاجناس، والحد من وفيات الاطفال والامهات.

التعليم الجيد: زيادة امكانية الحصول على التعليم بكل مراحله وضمان تعليم ذي جودة شامل ومتساوي مع تعزيز فرص التعلم والمعرفة بشكل دائم وللجميع.

المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ودعم المرأة.

المياه النظيفة والنظافة الصحية: ضمان الوفرة الدائمة والادارة المستدامة للمياه والصحة، وتوفير خدمات صرف صحي للجميع.

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: إمكانية حصول الجميع على خدمات الطاقة الجديدة المستدامة وبأسعار معقولة تناسب الجميع.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تعزيز النمو الشامل والمستدام وخلق واتاحة فرص العمل اللائق امام جميع من هم في سن العمل من السكان.

الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية: اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتشجيع وتحفيز التصنيع الشامل ودعم وتشجيع الابتكار.

الحد من أوجه عدم المساواة: التقليل والحد من عدم المساواة بين البلدان وفي داخل البلد الواحد.

مدن ومجتمعات محلية مستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وقادرة على الصمود والاستدامة.

الاستهلاك والانتاج المسؤولان: ضمان أنماط انتاج واستهلاك مستدامة.

العمل المناخي: العمل على التصدي للتغيرات المناخية وآثارها على البلدان.

الحياة تحت المياه: الحفاظ على البحار والمحيطات والموارد البحرية.

الحياة في البر: مكافحة التصحر وإدارة الغابات بشكل مستدام وحماية النظم الايكولوجية البرية ووقف تدهورها.

السلام والعدل والمؤسسات القوية: تهيئة المجتمعات السلمية وإتاحة العدالة للجميع وبناء مؤسسات عدالة مساءلة فاعلة وقابلة للمحاسبة وشاملة على كافة المستويات.

عقد الشراكات لتحقيق الاهداف: دعم وتعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق اهداف التنمية.

ثالثا: الافصاح البيئي

يعرف الإفصاح البيئي بأنه إعلام المنشأة للمستفيدين الخارجيين بأنشطتها التي أثرت على البيئة وطريقة المتخذة للحفاظ على البيئة بشكل وصفي وكمي وتكاليفها على البيئة، من خلال التقارير المناسبة والمناسبة لتمكين متخذ القرار من القدرة على فهمها والوصول إليها بسهولة (الشهري والعصيمي، 2023، 5).

وعرف (رمزي، 2022، 139) الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية وتعتبر الطريقة أو الأداة التي تستطيع المؤسسات الاقتصادية من خلالها إعلام جميع المستخدمين بتلك المعلومات الأنشطة التي لها آثار بيئية.

إن تعدد وتنوع وتباين اهتمامات مستخدمي البيانات والتقارير المالية كان له تأثير على جودة البيانات والتقارير المعلومات البيئية التي يجب تقديمها ضمن تلك القوائم والتقارير سواء كان الكشف ضمن القوائم الأساسية أو خارجها، وفي هذا وفي هذا الصدد فقد وضع في عام 1996، المجمع الأمريكية للمحاسبين القانونيين المعتمدين معيارًا لمعالجة القضايا البيئية، يتضمن هذا المعيار إرشادات للمحاسبة البيئية والإفصاح والعرض في القوائم المالية وفيما يتعلق بالتكاليف البيئية فهي كما يلي (رمزي، 2022، 153):

الإفصاح في قائمة الدخل حيث أن تكاليف الحفاظ على البيئة من التلوث تعتبر مصاريف تشغيلية يتم تحميلها إلى قائمة الدخل، والزيادة في قيمة استهلاك الأصول الناتج عن الأضرار البيئية، وكذلك الاستهلاك الأصول البيئية الثابتة .

الإفصاح في قائمة المركز المالي: تتضمن القائمة العديد من الأصول البيئية والنفقات الرأسمالية البيئية وفقاً لمعيار الإفصاح رقم 6-94 (SOP) - الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية .والواقع أن الاتجاه السائد الآن في مجلس الإدارة نحو زيادة الاعتراف بالالتزامات البيئية في القوائم المالية.

بالإضافة إلى الإفصاح في القوائم المالية، هناك نوعان من الإفصاحات هما:

الإفصاح عن المبادئ المحاسبية لمعالجة الالتزامات البيئية

الإفصاح عن الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر البيئية على هامش القوائم المالية.

المحور الثالث: دور المحاسبة الخضراء في تعزيز الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة

تتضمن أدوات المحاسبة الخضراء مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تساعد في قياس وتقييم الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية وتعزز الاستدامة البيئية، والآتي بعض الأدوات التي يمكن استخدامها في المحاسبة الخضراء (الحسيني، 2019) (المتعال، 2017، 448-453):

تقييم الأثر البيئي :(Environmental Impact Assessment) يهدف إلى تحديد وتقييم الآثار البيئية لمشروع أو نشاط معين قبل تنفيذه. يتم تحليل العوامل البيئية المتأثرة وتقدير التأثيرات الناتجة عنها.

تقييم دورة حياة الأثر البيئي :(Life Cycle Assessment) يقوم بتقييم الآثار البيئية لمنتج أو خدمة على مدار دورة حياتها بدءًا من استخراج المواد الخام وحتى التخلص من المنتج النهائي. يساعد في تحديد المراحل التي تسبب أكبر تأثير بيئي وتحسينها.

تقييم الأثر الاقتصادي البيئي :(Environmental Economic Impact Assessment) يهدف إلى تقدير الآثار الاقتصادية للأنشطة البيئية، مثل تقدير التكاليف والفوائد المرتبطة بتنفيذ مشروع بيئي معين.

المحاسبة التكلفوية البيئية :(Environmental Cost Accounting) تهدف إلى تحديد وتقدير التكاليف البيئية المرتبطة بأنشطة الشركة، مثل تكاليف معالجة النفايات وتلوث الهواء. يساعد في تحديد التكاليف البيئية الحقيقية وتحفيز اتخاذ قرارات مستدامة.

المحاسبة البيئية للأرباح والخسائر :(Environmental Profit and Loss Accounting) تهدف إلى تقدير الأثر البيئي للشركة من خلال تحويل التأثيرات البيئية إلى قيم مالية. يساعد في تحديد الأنشطة التي تسبب أكبر تكاليف بيئية وتحفيز تحسين الأداء البيئي.

تقارير الاستدامة :(Sustainability Reporting) تهدف إلى تقديم معلومات شاملة حول الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للشركة. تشمل هذه التقارير مؤشرات الاستدامة والأهداف والتدابير المتخذة لتحقيق الاستدامة.

تقنيات المحاسبة البيئية المتقدمة: تشمل استخدام تقنيات مثل تحليل البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا السحابة لتحسين أدوات المحاسبة الخضراء مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تساعد في قياس وتقييم الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية وتعزز الاستدامة البيئية. وفيما يلي بعض الأدوات التي يمكن استخدامها في المحاسبة الخضراء:

تقييم الأثر البيئي :(Environmental Impact Assessment) يتم استخدام هذه الأداة لتحديد وتقييم الآثار البيئية المحتملة لمشروع أو نشاط معين قبل تنفيذه. يتم تحليل العوامل البيئية المتعلقة بالمشروع وتقدير تأثيرها على البيئة.

تقييم الأثر البيئي للمنتج :(Life Cycle Assessment) تستخدم هذه الأداة لتقييم الأثر البيئي لمنتج من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التخلص منه. يتم تحليل جميع المراحل المختلفة لحياة المنتج وتقدير تأثيرها على البيئة.

تقييم الأثر الاقتصادي والبيئي :(Economic and Environmental Impact Assessment) تستخدم هذه الأداة لتحليل وتقييم الآثار الاقتصادية والبيئية لمشروع أو سياسة معينة. يتم تقدير التكاليف والفوائد الاقتصادية والبيئية للمشروع أو السياسة وتحليل تأثيرها على الاقتصاد والبيئة.

التقارير المالية الخضراء :(Green Financial Reporting) تشمل هذه الأداة تقديم المعلومات المالية المتعلقة بالأداء البيئي للشركة. يتم تقديم المعلومات حول استخدام الموارد الطبيعية وإدارة النفايات والانبعاثات البيئية وغيرها من الجوانب البيئية المتعلقة بالشركة.

التقارير البيئية المستدامة :(Sustainability Reporting) تستخدم هذه الأداة لتقديم المعلومات المتعلقة بأداء الشركة في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية. تشمل المعلومات المقدمة تلك المتعلقة بتقليل الانبعاثات البيئية وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز المسؤولية الاجتماعية.

تكلفة الانبعاثات الكربونية :(Carbon Pricing) تستخدم هذه الأداة لتقدير تكلفة الانبعاثات الكربونية التي تنتجها الشركة. يتم تحديد سعر للانبعاثات الكربونية وتقدير التكلفة المالية لهذه الانبعاثات.

ويرى الباحثان ان الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة هو عملية مهمة للغاية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطبيق التفاهمات البيئية العالمية على المستوى المحلي والعالمي، فالمحاسبة الخضراء هي أحد أدوات الإفصاح على هذا البعد البيئي، حيث تساهم في تعزيز العمليات البيئية المستدامة في مجتمعاتنا.

ولتعزيز الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة، هناك بعض الإجراءات الهامة منها يأتي:

تطوير سياسات وإطار قانوني: يجب على الحكومات والمؤسسات التنظيمية والشركات وضع سياسات وإطار قانوني يلزمهم بالكشف عن البعد البيئي لأنشطتهم وتأثيرها على البيئة.

توفير المعلومات: يجب على الشركات والمؤسسات الحكومية توفير معلومات شفافة ومفصلة حول تأثير أنشطتهم على البيئة، بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية وانبعاثات الغازات الدفيئة وتأثيرات التلوث.

تقييم التأثير البيئي: يجب على الشركات والمؤسسات الحكومية إجراء تقييمات للتأثير البيئي لمشاريعهم وأنشطتهم قبل تنفيذها، وذلك لتحديد التأثيرات البيئية المحتملة واتخاذ التدابير اللازمة للحد منها.

التواصل والمشاركة: يجب على الشركات والمؤسسات الحكومية التواصل مع المجتمعات المحلية والجمهور والمنظمات غير الحكومية للتعريف بتأثيراتهم البيئية والاستماع إلى مخاوفهم وآرائهم ومشاركتهم في عملية صنع القرار.

التقارير المستدامة: يجب على الشركات والمؤسسات الحكومية إعداد تقارير مستدامة توضح تأثيراتهم البيئية وجهودهم في التخفيف منها وتحسين الأداء البيئي.

التدريب والتوعية: يجب على الشركات والمؤسسات الحكومية توفير التدريب والتوعية للموظفين والعاملين حول القضايا البيئية وأهمية الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة.

هذه بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة.

اما دور المحاسبة الخضراء في تعزيز الافصاح البيئي فيعتبر أمرًا مهمًا في سياق التنمية المستدامة، اذ تهدف المحاسبة الخضراء إلى تقديم معلومات مالية وغير مالية حول الأثر البيئي للمنظمات، وتعزز المحاسبة الخضراء الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال توفير معلومات شفافة وموثوقة حول الأداء البيئي للمنظمات، اذ يشمل الإفصاح العديد من الجوانب المهمة، ومنها:

توفير معلومات شفافة: تساعد المحاسبة الخضراء في توفير معلومات شفافة حول الأثر البيئي للشركات والمؤسسات. وهذا يساعد المستثمرين والمساهمين والجمهور على فهم الأثر البيئي للمنظمات واتخاذ قرارات مستدامة.

تعزيز المسؤولية الاجتماعية: يعتبر الافصاح البيئي جزءًا من المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات. ومن خلال المحاسبة الخضراء، يتم تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال توفير معلومات حول الأثر البيئي والجهود المبذولة للحد من التأثير البيئي السلبي.

تحسين أداء الشركات: يمكن للمحاسبة الخضراء أن تساهم في تحسين أداء الشركات من خلال تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين بيئي وتوجيه الجهود نحو تحقيق الاستدامة البيئية.

تعزيز الابتكار والتطوير: يمكن للمحاسبة الخضراء أن تعزز الابتكار والتطوير في المنظمات. من خلال توفير معلومات حول الأثر البيئي، يمكن للشركات تحديد فرص جديدة للابتكار وتطوير منتجات وخدمات أكثر استدامة.

تعزيز الثقة والشفافية: يعزز الافصاح البيئي من خلال المحاسبة الخضراء الثقة والشفافية بين المنظمات والجمهور. وهذا يساهم في بناء علاقات قوية ومستدامة مع الأطراف المعنية.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

تساعد المحاسبة الخضراء على تعزيز التنمية المستدامة من خلال توفير فهم أكثر شمولاً للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأنشطة الاقتصادية، وتعزيز الشفافية البيئية من خلال دمج البيانات البيئية في المحاسبة الاقتصادية التقليدية.

تساعد المحاسبة الخضراء في توفير معلومات شفافة حول الأثر البيئي للشركات والمؤسسات، وهذا يساعد المستثمرين والمساهمين والجمهور على فهم الأثر البيئي للمنظمات واتخاذ قرارات مستدامة.

تساهم المحاسبة الخضراء في تحسين أداء الشركات من خلال تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين بيئي وتوجيه الجهود نحو تحقيق الاستدامة البيئية.

يعزز الافصاح البيئي من خلال المحاسبة الخضراء الثقة والشفافية بين المنظمات والجمهور، وهذا يساهم في بناء علاقات قوية ومستدامة مع الأطراف المعنية.

ثانياً: التوصيات

على الحكومات والمؤسسات التنظيمية والشركات وضع سياسات وإطار قانوني يلزمهم بالكشف عن البعد البيئي لأنشطتهم وتأثيرها على البيئة.

على الشركات والمؤسسات الحكومية التواصل مع المجتمعات المحلية والجمهور والمنظمات غير الحكومية للتعريف بتأثيراتهم البيئية والاستماع إلى مخاوفهم وآرائهم ومشاركتهم في عملية صنع القرار.

على الشركات والمؤسسات الحكومية توفير التدريب والتوعية للموظفين والعاملين حول القضايا البيئية وأهمية الإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة.

المصادر:

السبعاوي، رياض احمد ،2022، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة في عينة مختارة من دول متقدمة مع اشارة خاصة للعراق،" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل -العراق.

الزيباري، خانو شعبان ،2021، المشاريع الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة العرراق انموذجا "1990-2019، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، العراق.

يوريد، فدوى، 2019، دور المحاسبة الخضراء في تحقيق التمنية المستدامة دراسة حالة في المؤسسة INERGA – فرع مليلة، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.

نور الهدى، بو عكاز، 2021، مساهمة المحاسبة الخضراء في التقليل من الاعتبارات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مؤسسة نفطال – وحدة GPL ام البواقي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

عبد القادر، شيخ، مصطفى، عوادي، رحمية، العيفة، 2019، اثر المحاسبة البيئية في تحقيق تنمية مستدامة، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 2، العدد2، الجزائر.

لخدراي، عبد الجليل، سعدي، عبد الحق، علوان، محمد لمين، 2020، المحاسبة البيئية واثرها على ابعاد التنمية المستدامة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية" دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 4، العدد 2، الجزائر.

الشهري، محمد حمود، العصيمي، مشاري حمدان، تأثير خصائص الشركات على مستوى الإفصاح البيئي في ضوء متطلبات هيئة السوق المالية السعودية: دراسة تطبيقية لشركات الطاقة السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 8، العدد 8، فلسطين.

رمزي، جودي محمد، 2022، الإفصاح المحاسبي البيئي واثره على جودة القوائم المالية في شركات صناعة الاسمنت الليبية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر- بسكرة، الجزائر.

المتعال، عزة احمد عبد، 2017، دور المحاسبة القومية الخضراء في دعم تقنية الإنتاج الانظف في منظمات الاعمال" دراسة تحليلية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 1، العدد1، مصر.

Saputra, K. A. K., Manurung, D. T., Rachmawati, L., Siskawati, E., & Genta, F. K. (2021). Combining the concept of green accounting with the regulation of prohibition of disposable plastic use. International Journal of Energy Economics and Policy, 11(4), 84-89.

Gonzalez, C. C., & Peña-Vinces, J. (2023). A framework for a green accounting system-exploratory study in a developing country context,Colombia. Environment, Development and Sustainability, 25(9), 9517-9541.

Zhou, Shiquan; Patty, Aragona and Chen, shiming, 2015, Advances in Energy Science and Equipment Engineering, London: CRC Press.

Romiguer, Alexandre Torres, 2011, Sustainable Development: Objectives, Enablers and Challenges for Spanish Companies, Master Thesis, University of Technology.

Manea-Tonis, Rocsana Bucea, 2015, SMEs Role in Achieving Sustainable Development, Journal of Economic Development Environment and People, Vol. 4, No. 1.

https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=9&newid=1775

دور إدارة الموارد البشرية المستدامة في تعزيز التحول نحو اقتصاد مستدام

دراسة تطبيقية في شركتي نور الكفيل والجود

م.د حسين محمد علي كشكول، م.د محمد مجيد الحمداني، م.د محمد نبيل الحبوبي،
أ.م.د فهد مغيمش الشمري ، أ.م.د نضال عبد الله ياسين المالكي
جامعة وارث الأنبياء، كربلاء، العراق
mohammed.ma@uowa.ed.iq
husseinmohammed.1986@gmail.com

مستخلص الدراسة

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور إدارة الموارد البشرية المستدامة في تعزيز وتسريع التحول نحو اقتصاد مستدام. تسعى الدراسة إلى فهم كيف يمكن لممارسات إدارة الموارد البشرية المستدامة أن تسهم في تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية المستدامة وفي تعزيز الاستدامة على المدى الطويل.

أهمية الدراسة: تعد إدارة الموارد البشرية المستدامة عنصرًا أساسيًا في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية. من خلال تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية المستدامة، يمكن تعزيز الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي بينما يُحد من الآثار البيئية الضارة.

المنهج: تمثل الدراسة استعراضًا للأدبيات ذات الصلة وجمع البيانات من خلال استبيانات تم توزيعها على مجموعة من العاملين في مجال إدارة الموارد البشرية والاقتصاد المستدام في شركتي نور الكفيل وشركة الجود للاستثمارات والمنتجات الحيوانية، حيث تم الحصول على 188 استجابة.

أهم الاستنتاجات: تشير الدراسة إلى أن إدارة الموارد البشرية المستدامة تلعب دورًا حيويًا في تحفيز التحول نحو الاقتصاد المستدام من خلال تطوير وتنفيذ ممارسات تشجع على الابتكار والإنتاجية المستدامة وتعزز من الوعي البيئي والتزام الموظفين.

أهم التوصيات: استنادًا إلى النتائج والاستنتاجات، تُوصى بأهمية تضمين مبادئ إدارة الموارد البشرية المستدامة في أنشطة التدريب والتطوير للموظفين. يجب أيضًا تعزيز التواصل والتعاون بين مديري الموارد البشرية وأقسام البيئة في المؤسسات لضمان تنفيذ استراتيجيات مشتركة لتحقيق الاقتصاد المستدام.

الكلمات المفتاحية: إدارة الموارد البشرية المستدامة، اقتصاد مستدام، شركتي نور الكفيل والجود

Study abstract

Objective of the study: This study aims to explore the role of sustainable human resources management in promoting and accelerating the transition towards a sustainable economy. The study seeks to understand how sustainable human

resource management practices can contribute to achieving sustainable environmental and economic goals and to promoting long-term sustainability.

Importance of the study: Sustainable human resource management is an essential element in achieving economic and environmental sustainability. By developing sustainable human resource management practices, productivity can be enhanced and economic performance improved while reducing adverse environmental impacts.

Methodology: The study represents a review of relevant literature and data collection through questionnaires distributed to a group of workers in the field of human resources management and sustainable economics at Noor Al-Kafeel Company and Al-Joud Company for Investments and Animal Products, where 188 responses were obtained.

Most important conclusions: The study indicates that sustainable human resources management plays a vital role in stimulating the transition towards a sustainable economy by developing and implementing practices that encourage innovation and sustainable productivity and enhance environmental awareness and employee commitment.

Most important recommendations: Based on the results and conclusions, it is recommended the importance of including sustainable human resources management principles in employee training and development activities. Communication and cooperation between human resources managers and environmental departments in organizations must also be strengthened to ensure the implementation of joint strategies to achieve a sustainable economy.

Keywords: sustainable human resources management, sustainable economy, Nour Al-Kafeel and Al-Joud companies

المنهجية العلمية للدراسة

اولاً: مشكلة الدراسة

أن تحول الاقتصاد نحو الاستدامة أصبح أمرًا ضروريًا لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية الحالية. تواجه شركتي "نور الكفيل" و "الجود" كممثلين لقطاع الأعمال في مجالين مختلفين تحدي تحقيق التنمية المستدامة. في هذا السياق، تظهر الإدارة الموارد البشرية المستدامة كمفتاح لتحقيق الاقتصاد المستدام. إلا أن هناك

تحديات محددة تواجه هاتين الشركتين في تطبيق مفهوم إدارة الموارد البشرية المستدامة وتكييفها مع احتياجاتهم وأهدافهم. يتطلب ذلك فهم عميق للتحول نحو الاقتصاد المستدام وكيفية دمج مبادئ إدارة الموارد البشرية المستدامة لتعزيز هذا التحول (Pina& Puntillo ،2022)، بناءً على مشكلة الدراسة يمكن تقديم تساؤل الدراسة على النحو التالي:

"كيف يمكن لإدارة الموارد البشرية المستدامة أن تسهم في تعزيز التحول نحو الاقتصاد المستدام في شركتي 'نور الكفيل' و 'الجود'؟

ثانياً: أهمية الدراسة

الدراسة تسلط الضوء على دور إدارة الموارد البشرية المستدامة في تعزيز الاقتصاد المستدام والحفاظ على البيئة. من خلال فهم كيفية تكييف ممارسات إدارة الموارد البشرية مع الأهداف المستدامة، يمكن تحقيق التوازن بين النجاح الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

الدراسة تقدم إجابات على كيفية تحسين أداء شركتي 'نور الكفيل' و 'الجود' من خلال تبني مبادئ إدارة الموارد البشرية المستدامة. ذلك يمكن أن يسهم في تحسين كفاءة الشركتين وزيادة تنافسيتهما.

الدراسة تضيف إلى الأدبيات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية المستدامة وتطبيقها في الشركات. يمكن استخدام نتائج الدراسة كمصدر للبحوث المستقبلية في هذا المجال.

من خلال تطبيق إدارة الموارد البشرية المستدامة، يمكن للشركتين تحقيق أهدافهم فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والمساهمة في مبادرات مجتمعية مستدامة.

يمكن للدراسة تعزيز التفاعل بين الشركتين والمجتمع البحثي، مما يسهم في تبادل المعرفة والتجارب وتعزيز التعاون في تطبيق إدارة الموارد البشرية المستدامة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

التحليل الشامل لكيفية تطبيق مبادئ إدارة الموارد البشرية المستدامة في شركتي "نور الكفيل" و "الجود"، بما في ذلك السياسات والإجراءات وبرامج التدريب المتعلقة بالاستدامة.

تحليل تأثير تطبيق مبادئ إدارة الموارد البشرية المستدامة على الأداء البيئي والاقتصادي للشركتين، بما في ذلك توفير الموارد وتقليل الأثر البيئي.

تحديد التحديات والعقبات (نقص الوعي بمبادئ الاستدامة، الزيادة في التكاليف المالية لتطبيق الأنشطة المستدامة، تغييرات في الثقافة والعمليات التنظيمية، الالتزام باللوائح والقوانين البيئية، ضرورة تطوير مهارات وقدرات الموظفين، مشكلات في توجيه وإشراك الموظفين، تقييم الأثر البيئي والاقتصادي، تواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين، مقاومة التغيير) التي تواجه شركتي "نور الكفيل" و "الجود" في تنفيذ إدارة الموارد البشرية المستدامة، وتحديد الفرص التي يمكن استغلالها لتحقيق أهداف الاستدامة.

تقديم توصيات عملية تمكن الشركتين من تحسين تطبيق إدارة الموارد البشرية المستدامة وتعزيز تحولهما نحو الاقتصاد المستدام.

توفير مساهمة جديدة في مجال إدارة الموارد البشرية المستدامة من خلال توثيق الخبرات العملية وتطبيقها على البيئة التنظيمية لشركتي "نور الكفيل" و "الجود".

رابعاً: مسوغات الدراسة

تزايدت الضغوط على المؤسسات للمشاركة في تعزيز الاقتصاد المستدام نظرًا للتحديات البيئية والاقتصادية المتنوعة. هذا يجعل دراسة أثر إدارة الموارد البشرية المستدامة ضرورية لمساعدة الشركات على التحول بشكل فعال.

تعد هاتين الشركتين من أمثلة الشركات التي ترغب في تحقيق التنمية المستدامة. تعاونهما مع الباحث يجعل من الممكن الوصول إلى البيانات والتحليلات اللازمة للدراسة.

تزايد الاهتمام بمفهوم إدارة الموارد البشرية المستدامة والحاجة المتزايدة لفهم كيف يمكن تطبيقها بفعالية في المؤسسات. تحفز هذه الزيادة في الوعي البحث والدراسة في هذا المجال.

خامساً: فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة كالاتي:

الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين إدارة الموارد البشرية الخضراء والاقتصاد مستدام. وتنبثق عنها الفرضيات الآتية:

توجد علاقة تأثير معنوية بين إدارة الموارد البشرية الخضراء والنمو الاقتصادي المستدام.

توجد علاقة تأثير معنوية بين إدارة الموارد البشرية الخضراء والإنتاجية المستدامة.

توجد علاقة تأثير معنوية بين إدارة الموارد البشرية الخضراء وريادة الأعمال المستدامة.

خامساً: انموذج الدراسة الفرضي

يتضمن الانموذج الفرضي الاتي:

المتغير المستقل: (إدارة الموارد البشرية الخضراء): وتشمل (تصميم الوظائف الخضراء، التوظيف والاختيار الخضراء، التدريب والتطوير الخضراء، إدارة وتقييم الأداء الخضراء، المكافآت والتعويضات الخضراء، علاقات العمل الخضراء، إدارة الصحة والسلامة الخضراء)

المتغير المعتمد: (اقتصاد مستدام): وتشمل (النمو الاقتصادي المستدام، الإنتاجية المستدامة، ريادة الأعمال المستدامة)

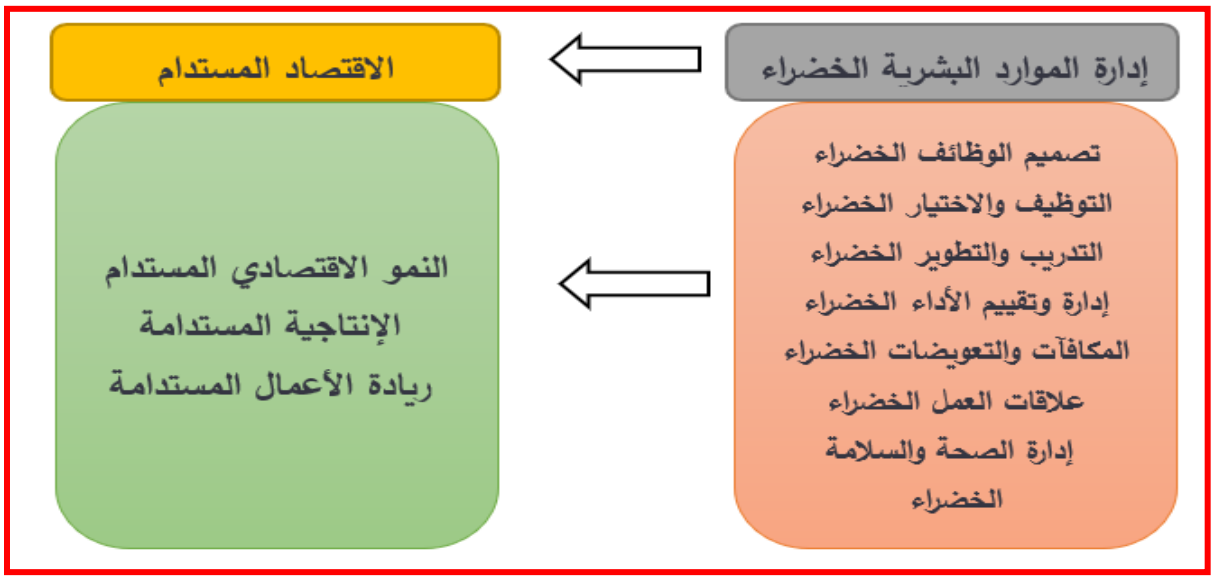

الشكل (1) أنموذج الدراسة الفرضي

المصدر: من اعداد الباحثين

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

تم تطبيق هذه الدراسة وفقا لآراء عينة من العاملين في شركتي نور الكفيل وشركة الجود للاستثمارات والمنتجات الحيوانية، حيث تم اختيار عينة عشوائية من بينهم، تم حسابها بحسب معادلة (Richard Geiger equation) والتي تحسب من المعادلة التالية:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

حيث ان:

حجم المجتمع	N
الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96	Z
نسبة الخطأ	d

ومن المعادلة اعلاه تم التوصل الى ان حجم العينة يجب ان يكون (n>=188) وبناءاً عليه تم اختيار العينة عشوائيا، وبلغ عدد الاستمارات الموزعة (225) استمارة، تم استرجاع (198) استمارة، استبعدت (10) استمارة غير صالحة، وكان عدد الصالح للتحليل منها (188) استمارة، وبنسبة استرجاع (82.6%)، وهنا أصبح حجم العينة (n=188)، وهي مناسبة للعدد المطلوب.

المبحث الثاني

الجانب النظري للدراسة

اولاً: إدارة الموارد البشرية المستدامة (الخضراء)

1. مفهوم إدارة الموارد البشرية المستدامة (الخضراء)

اكتسب مفهوم Green human resources management الاهتمام في السنوات الأخيرة، مع تزايد عدد الدراسات التي تركز على الأساليب البيئية لإدارة الموارد البشرية والسلوك البيئي للموظفين والاستدامة التنظيمية، لذا فأن إدارة الموارد البشرية الخضراء (GHRM) هي مفهوم يركز على إدارة الموارد البشرية في المنظمات المسؤولة بيئيًا. يتضمن دمج القيم والأهداف البيئية في ممارسات وسياسات الموارد البشرية لتعزيز الاستراتيجية البيئية للشركات. يمكن تقسيم GHRM إلى اتجاهين هما:(43: 2020، et. Арзамасова)

نهج موجه بيئيًا يطبق ممارسات الموارد البشرية التقليدية في نظام الإدارة البيئية.

نهج متكامل بيئيًا يشمل مجموعة واسعة من سياسات وممارسات الإدارة لدمج القيم والأهداف البيئية في جميع أنشطة مكان العمل.

كما عرف (77: 2022، Lenny .et) إدارة الموارد البشرية الخضراء (Green HRM) هي إدارة الموارد البشرية بطريقة مستدامة من خلال الاهتمام بالجوانب البيئية للحفاظ على الطبيعة في إدارة الشركة. إنها أداة يمكن استخدامها لإدارة القوى العاملة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتحسين قدرتها التنافسية. كما يؤكد مفهوم إدارة الموارد البشرية الخضراء على دمج الاهتمامات البيئية في ممارسات الموارد البشرية، بما في ذلك التوظيف والتدريب وإدارة الأداء ومشاركة الموظفين. من خلال اعتماد إدارة الموارد البشرية الخضراء.

في حين أشار (84: 2013، Ting .et) أن مفهوم إدارة الموارد البشرية الخضراء هي فلسفة ونمط إداري يطبق المفهوم «الأخضر» في مجال إدارة الموارد البشرية. يهدف إلى تعزيز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باستخدام أدوات الإدارة «الخضراء»، وتحقيق نفسية الموظفين، والانسجام البشري والبيئي.

وأضاف (73: 2014، Rajasshrie .et) أن إدارة الموارد البشرية الخضراء (Green HRM) هي دمج الإدارة البيئية في إدارة الموارد البشرية (HRM). إنه مفهوم يعترف بأهمية الاستدامة البيئية ويهدف إلى

مواءمة ممارسات إدارة الموارد البشرية مع الأهداف البيئية. تتضمن بعض النقاط الرئيسية حول Green HRM ما يلي:

تتضمن إدارة الموارد البشرية الخضراء دمج الاعتبارات البيئية في ممارسات إدارة الموارد البشرية مثل التوظيف والتدريب وإدارة الأداء ومشاركة الموظفين.

تؤكد على دور إدارة الموارد البشرية في تعزيز الوعي البيئي والاستدامة داخل المنظمة.

يمكن أن تشمل ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء مبادرات مثل تعزيز السلوكيات الصديقة للبيئة بين الموظفين، وتنفيذ برامج التدريب الخضراء، ودمج المعايير البيئية في تقييمات الأداء.

بشكل عام، يعد Green HRM نهجًا استراتيجيًا يسعى إلى دمج الاهتمامات البيئية في ممارسات إدارة الموارد البشرية، مما يساهم في كل من الاستدامة التنظيمية والاستدامة البيئية.

ويرى (Sultan .et ،2022 :135) أن إدارة الموارد البشرية الخضراء (GHRM) هو مفهوم يركز على دمج الاستدامة البيئية في ممارسات إدارة الموارد البشرية، والذي تنطوي على تنفيذ سياسات وممارسات صديقة للبيئة في مجالات مثل التوظيف والتدريب وإدارة الأداء ومشاركة الموظفين.

كما يرى (Reginald .et ،2023 :192) أن إدارة الموارد البشرية الخضراء هي نهج يركز على دمج الاستدامة والممارسات البيئية في إطار إدارة الموارد البشرية التقليدية وهي تنطوي على توظيف واختيار الموظفين الذين لديهم فهم أخضر وسيساهمون في اعتماد مبادئ إدارة الأعمال الخضراء. اكتسب هذا المفهوم أهمية بسبب المنافسة العالمية المتزايدة والوعي البيئي المتزايد بين الناس. بدأت الشركات في دمج الممارسات الخضراء في وظائف أعمالها، وأحد المجالات الرئيسية هو إدارة الموارد البشرية.

كما تهدف GHRM إلى تحقيق نتائج بيئية مباشرة، مثل الحد من التأثير البيئي والشكاوى، وكذلك النتائج غير المباشرة، مثل تحسين الصورة البيئية والقدرة التنافسية والقدرة على تنفيذ برامج بيئية طويلة الأجل. (Арзамасова .et ،2020 :44)

وأشار (Lenny .et ،2022 :77) يهدف تطبيق Green HRM إلى زيادة الإنتاجية والتزام الشركة بالحفاظ على البيئة. يتضمن تنفيذ استراتيجيات لتحسين أداء موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدريب والمساعدة التي تشمل أصحاب المصلحة مثل الحكومات المحلية ورجال الأعمال والأكاديميين.

كما يرى الباحثون أن إدارة الموارد البشرية الخضراء هي تنفيذ الممارسات الصديقة للبيئة في إدارة الموارد البشرية داخل المنظمة والتي تنطوي على توظيف موظفين لديهم المعرفة والقيم المتعلقة بالاستدامة البيئية، بالإضافة إلى دمج الممارسات المستدامة في مختلف مراحل إدارة الموارد البشرية.

2. ابعاد إدارة الموارد البشرية المستدامة (الخضراء)

تتيح ممارسات إدارة الموارد البشرية المستدامة تحقيق الأهداف المالية والاجتماعية والبيئية لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في المنظمة. علاوة على ذلك، يمكن للممارسات المستدامة أن تحد من

العواقب غير المقصودة وردود الفعل السلبية، وتسعى إلى تحقيق نتائج تلبي توقعات أصحاب المصلحة، وعليه فأن ابعاد إدارة الموارد البشرية المستدامة (الخضراء) وهي: (حسين & الجنابي، 2023: 195)

تصميم الوظائف الخضراء: تعني تصميم وتنظيم الوظائف والمسؤوليات داخل المؤسسة بطريقة تشجع على الاستدامة البيئية. يمكن أن يشمل ذلك تضمين مهام تتعلق بالمسائل البيئية في وصف الوظيفة وتعيين مسؤوليات خاصة للممارسات الخضراء.

التوظيف والاختيار الخضراء: يركز على كيفية اختيار وتوظيف الموظفين الذين يتمتعون بالقيم والاهتمام بالقضايا البيئية. يهدف إلى جذب أفراد يمكنهم المساهمة في تحقيق أهداف الاستدامة وتطوير ثقافة بيئية في المؤسسة.

التدريب والتطوير الخضراء: يركز على تطوير مهارات ووعي الموظفين حول الممارسات البيئية وتشجيعهم على اتخاذ إجراءات خضراء. يتضمن تقديم دورات تدريبية وبرامج تطوير لتعزيز الكفاءة البيئية وتوجيه السلوك نحو الاستدامة.

إدارة وتقييم الأداء الخضراء: يتعلق بتقييم أداء الموظفين بناءً على معايير مستدامة، مثل تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية. يهدف إلى تشجيع الموظفين على العمل بطرق تعزز الاستدامة وتحفيزهم لتحقيق النجاح في هذا السياق.

المكافآت والتعويضات الخضراء: يتعلق بتقديم مكافآت ومزايا للموظفين الذين يظهرون تفانًا في السلوكيات البيئية الإيجابية. يمكن أن تشمل ذلك المزايا المالية أو الترقيات أو التقدير العام للجهود البيئية.

علاقات العمل الخضراء: تركز على تعزيز التواصل والتعاون بين الموظفين وإدارة المووارد البشرية لتحقيق أهداف الاستدامة وتعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركة. تشمل التواصل مع الموظفين وتشجيعهم على المشاركة في مبادرات بيئية.

إدارة الصحة والسلامة الخضراء: ترتكز على الاهتمام بصحة وسلامة الموظفين في بيئة عمل تشجع على الاستدامة البيئية. يشمل تطبيق إجراءات تعزز الصحة والسلامة للموظفين وتقليل الأثر البيئي للعمليات.

ثانياً: اقتصاد مستدام

1.مفهوم اقتصاد مستدام

يعد الاقتصاد المستدام تحديًا أخلاقيًا يتطلب أساسًا أخلاقيًا جديدًا، مع مراعاة رفاهية الطبيعة وغير البشر والكائنات المستقبلية والناس في جميع أنحاء العالم. (Becker&Christian، 2023 :2) يجب أن يكون نظامًا اقتصاديًا قائمًا على القيمة وديناميكيًا ومتوازنًا يلبي احتياجات جميع الأنواع الحياة اليوم مع البقاء ضمن الحدود البيئية والاجتماعية، دون المساس بقدرة النظام على تلبية جميع الاحتياجات المستقبلية. (Muammer, Koç، 2023 :4) كما يتطلب تحقيق اقتصاد مستدام تحليلاً شاملاً للتلوث البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية، فضلاً عن تقاسم الأعباء بشكل عادل وفعال، ومزيج السياسات البيئية الأمثل، والاتفاقيات البيئية

الدولية، يمكن أن يساهم الوقود الحيوي في اقتصاد مستدام من خلال الحد من الفقر، وتعزيز التنمية الزراعية، وإنتاج الطاقة المتجددة، والنمو الاقتصادي، وسياسة تغير المناخ، وحماية البيئة، والحد من انبعاثات الكربون، والابتكارات التكنولوجية ، ولضمان اقتصاد مستدام، يجب تنسيق الهيكل الإشرافي وقدرة المشرف وخبرته مع البنية التحتية القانونية للسيطرة على المخاطر ومنع عدم الاستقرار المالي. (Hasan .et ،2023 :336)

لذا عرف (Lucas .et ،2023 :43) الاقتصاد المستدام على انه نظام اقتصادي يهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، ويتضمن تحليلاً شاملاً للتلوث البيئي ونضوب الموارد الطبيعية من منظور اقتصاديات الاستدامة.

كما يعرفه (Magdalena .et ،2022 :922) الاقتصاد المستدام بانه ذلك النظام الاقتصادي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة والذي ينطوي على دمج العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان الجدوى والمرونة على المدى الطويل. في هذا سياق حيث يتميز الاقتصاد المستدام بما يلي:

يتغير مفهوم المجالات الحقيقية والمالية، وكذلك العلاقات بينهما، في ظل ظروف الاستدامة.

تعد الموارد المستدامة والانتاجية المستدامان من العوامل الرئيسية التي تتفاعل مع المتغيرات الأخرى في الاقتصاد المستدام.

ويرى (Diana .et ،2022 :192) أن الاقتصاد المستدام هو نظام اقتصادي يأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على الموارد وحمايتها.

في حين اشار (Vignesh ،2022 :1-2) أن الاقتصاد المستدام هو مفهوم يعزز تنمية رفاهية الإنسان مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، كما يدعم الاقتصاد المستدام إدراج الممارسات والسياسات الصديقة للبيئة لضمان النمو الاقتصادي والاستقرار على المدى الطويل، كما يعتمد مفهوم الاقتصاد المستدام على مبادئ التنمية المستدامة التي تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

كما يرى (Arunkumar ،2022 :26) أن الاقتصاد المستدام هو نظام اقتصادي يهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وتنطوي على الاستخدام المسؤول للموارد، وتقليل النفايات والتلوث، وتعزيز العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

في حين عرف الباحثون الاقتصاد المستدام على أنه تطبيق مستدام لموارد المؤسسات والشركات بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين مستويات العيش والتوظيف، بالإضافة إلى الاهتمام بصحة واستقرار النظام البيئي المحيط بهذه المؤسسات والشركات.

2. ابعاد اقتصاد مستدام

الاقتصاد المستدام هو الاقتصاد الذي يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وهي تنطوي على صنع القرار الاقتصادي الذي يشمل المشاركة الديمقراطية لجميع أصحاب المصلحة ويهدف إلى الحفاظ على التراث الجماعي والطبيعي والثقافي. الركائز الثلاث الرئيسية للتنمية المستدامة هي النمو الاقتصادي والانتاجية وريادة كاف الاعمال. يُنظر إلى الانتقال إلى الاقتصاد المستدام على أنه تقنية مدمرة للاقتصاد التقليدي، الذي يعتمد بشكل كبير على الموارد غير المتجددة، وعليه فأن اباد الاقتصاد المستدام هي: (Claudia .et ،2016 :4)

النمو الاقتصادي المستدام: النمو الاقتصادي يعتبر جزءًا أساسيًا من الاقتصاد المستدام. يشمل هذا النمو زيادة الإنتاج والدخل القومي وخلق فرص عمل وزيادة الازدهار الاقتصادي. من المهم أن يكون هذا النمو مستدامًا من خلال توجيهه بشكل صحيح وضمان أنه لا يتسبب في استنزاف الموارد البيئية أو التأثير الضار على البيئة. وعليه فأن النمو الاقتصادي المستدام يهدف إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والدخل القومي دون أن يتسبب في استنزاف الموارد البيئية أو إلحاق ضرر بالبيئة، وتطوير القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بالتكنولوجيا النظيفة والاستدامة البيئية وتعزيز التوجه نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

الإنتاجية المستدامة: زيادة الإنتاجية تعني القدرة على إنتاج مزيد من السلع والخدمات باستخدام الموارد المتاحة بشكل أكثر كفاءة. هذا يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج وبالتالي يقلل من الضغط على الموارد ويسهم في الاستدامة. وعليه فأن الإنتاجية المستدامة تستند إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج بطرق أكثر كفاءة دون تبديد الموارد أو تلويث البيئة، يتطلب ذلك تحسين العمليات الإنتاجية، وتطبيق مبادئ الإنتاج النظيف، واستخدام التقنيات المتقدمة لتقليل الفاقد، وتعزيز إعادة التدوير.

ريادة الأعمال المستدامة: ريادة الأعمال تشجع على الابتكار وإنشاء مشاريع جديدة ومبتكرة. يمكن أن تكون هذه المشاريع محورًا لتطوير التكنولوجيا وتعزيز الاقتصاد المستدام. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لريادة الأعمال توظيف شبابي العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. لذلك فأن ريادة الأعمال المستدامة تشجع على تأسيس وتطوير المشاريع والأعمال الجديدة التي تركز على الاستدامة في جميع جوانبها، يمكن أن تشمل هذه المشاريع تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي الاحتياجات الحالية دون الضرر بالبيئة. يُشجع على الابتكار في تصميم وتسويق المنتجات بطرق صديقة للبيئة.

المبحث الثالث

الإطار العملي للدراسة

اولاً: اختبار الفرضيات

يتم اختبار فرضيات التأثير من خلال معاملات المسار في الانموذج الهيكلي، ويتم تقييم الانموذج الهيكلي في نمذجة المربعات الصغرى وفقا لـ (Hair et al., 2014) من خلال المعايير في الشكل معايير وكما يظهر في الجدول (1) ادناه:

جدول (1) معايير تقييم الانموذج الهيكلي

المعيار		العتبة (الحد المسموح)
معنوية معامل المسار	قيمة t	أكبر او تساوي 1.96
	قيمة p	اقل او تساوي 0.05
معامل التفسير	R2	0.25 ضعيف، 0.5 متوسط، 0.75 عالي

المصدر: اعداد الباحثون بالاستناد الى

Hair, J. (2014). A primer on partial least squares structural equations modeling (PLS-SEM. Los Angeles: SAGE.

اختبار الفرضية الرئيسية

نصت الفرضية الرئيسية الاولى على ان " يوجد تأثير معنوي بين التسويق الرقمي والتنمية السياحية المستدامة " لغرض اختبار هذه الفرضية فقد تم بناء الانموذج الهيكلي وكما يظهر في الشكل (2) ادناه:

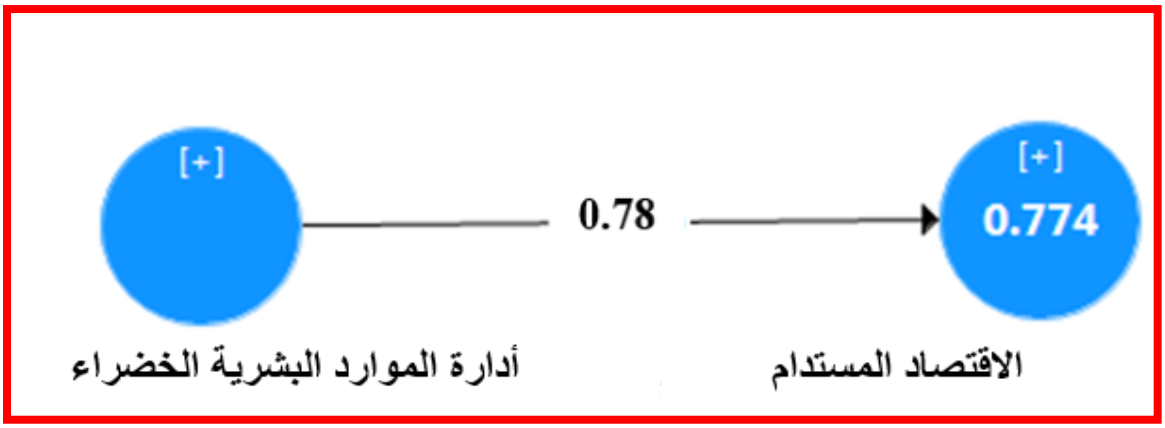

شكل (2) الانموذج الهيكلي لاختبار للفرضية الرئيسية الأولى

ملاحظة: الارقام في الاسهم تمثل معامل المسار في حين الارقام في الدوائر فتمثل معامل التحديد، ويشير الرمز [+] الى اخفاء الفقرات التابعة للمتغير بسبب انتفاء الحاجة لها في تقييم الانموذج الهيكلي.

جدول (2) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير f2	معامل التحديد R2	R2 المعدل
H1	KCS → DTS	1	0.78	15.70	0	قبول	1.698	0.774	0.541

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

أظهرت نتائج التي استعرضها الجدول (2) الى ان معامل المسار (التأثير المباشر) قد بلغ (0.78) وبمعامل تحديد R2 (تفسير) قدره (0.774) وللتحقق من معنوية معامل المسار فان كل من قيمة t و p تحقق الحدود المطلوبة في الجدول (2) مما يدل على معنوية العلاقة وبالتالي يتم قبول الفرضية الرئيسية الاولى.

2.اختبار الفرضيات الفرعية

لغرض اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الاولى (H1-1, H1-2, H1-3) فقد تم بناء الانموذج الهيكلي وكما يظهر في الجدول (3) ادناه:

جدول (3) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية

الفرضية	المسار	VIF	معامل المسار	t Value	p Value	النتيجة	حجم التأثير f2	معامل التحديد R2	R2 المعدل
H1-1	TR → DTS	3.501	0.231	8.422	0.006	قبول	0.089	0.897	0.939
H1-2	AW →DTS	2.647	0.055	6.27	0.008	قبول	0.088		
H1-3	IS → DTS	2.701	0.266	8.528	0.005	قبول	0.098		

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

أظهرت نتائج التحليل التي يستعرضها الجدول (3) الى ان الفرضيات (H1-1, H1-2, H1-3) قد حققت المعايير المطلوبة من قيمة t وقيمة p وبالتالي تقبل هذه الفرضيات، وقد بلغ معامل التحديد 89%.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. إدارة الموارد البشرية المستدامة هي عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والمشاركة في التحول نحو الاقتصاد المستدام. تساهم مبادئ الاستدامة في تعزيز الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد البشرية والبيئية.

2. هناك تحديات متعددة تواجه شركتي "نور الكفيل" و "الجود" عند محاولة تنفيذ إدارة الموارد البشرية المستدامة، مثل التغيير في الثقافة التنظيمية وضرورة توجيه الموظفين نحو السلوكيات البيئية. هذه التحديات تتطلب تخطيط وتحفيز من قبل الإدارة.

3. هناك فرص مهمة يمكن استغلالها من خلال تنفيذ إدارة الموارد البشرية المستدامة، بما في ذلك تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف من خلال ممارسات بيئية. تحقيق هذه الفرص يمكن أن يسهم في تعزيز الأداء المالي للشركتين.

4. الموظفين يمكن أن يكونوا عنصرًا محوريًا في تحقيق الاستدامة. يجب تشجيعهم على المشاركة الفعالة والابتكار في مجالات الاستدامة. قد تكون لديهم دور مهم في تغيير السلوكيات والمساهمة في الأهداف المستدامة.

5. التعاون مع المؤسسات والمجتمع هو أمر أساسي لتعزيز الاستدامة. من خلال مشاركة المعرفة والخبرات والعمل المشترك مع الشركات والمجتمع المحلي، يمكن تعزيز مستوى الاستدامة في القطاع وتحقيق الأهداف المشتركة.

ثانياً: التوصيات

زيادة الوعي والتدريب: يجب أن تبدأ الشركتان بزيادة وعي الموظفين بأهمية الاستدامة ومبادئ إدارة الموارد البشرية المستدامة. يمكن تنظيم دورات تدريبية وورش عمل لتعزيز التفهم والمشاركة.

تحفيز المشاركة الفعالة: يجب تشجيع الموظفين على المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الاستدامة. يمكن تقديم مكافآت أو تكريم المساهمات البيئية الإيجابية لتحفيز المشاركة.

تحسين التواصل والشفافية: تعزيز التواصل الداخلي والخارجي بين الشركتين وأصحاب المصلحة الخارجيين. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتنظيم اجتماعات دورية لتقاسم المعلومات والنجاحات.

توجيه التغيير في الثقافة التنظيمية: يتعين على القيادة توجيه تغيير في الثقافة التنظيمية باتجاه تكريس الاستدامة والالتزام بها. يمكن تحقيق ذلك من خلال إعداد استراتيجية طويلة الأجل وتفعيلها بفعالية.

تقييم الأثر وقياس الأداء: يجب تطوير أنظمة محاسبة وقياس تتيح تقييم الأثر البيئي والاقتصادي لمبادئ الإدارة المستدامة. يمكن استخدام هذه المعلومات لتحسين الأداء وضمان تحقيق الأهداف.

التعاون مع المؤسسات والمجتمع: يمكن أن يكون التعاون مع المؤسسات والمجتمع ذا أهمية كبيرة لتعزيز الاستدامة. يمكن تشجيع مشاركة المعرفة والخبرات وتحقيق الأهداف المشتركة من خلال شراكات استراتيجية.

المصادر والمراجع

حسين، حسين عبد الحافظ& الجنابي، عادل عباس عبد حسين، 2023، ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء وتأثيرها في جودة الخدمة التعليمية، المجلة العراقية للعولم الادارية، المجلد 19، العدد 76.

Christian, U., Becker. (2023). Ethical underpinnings for the economy of the Anthropocene: Sustainability ethics as key to a sustainable economy. Ecological economics, 211:107868-107868. doi: 10.1016/j.ecolecon.2023.107868

Claudia, Gabriela, Baicu. (2016). Some Economic Dimensions of Sustainable Development. Journal of Economic Development, Environment and People, 5(3):4-. doi: 10.26458/JEDEP.V5I3.509

Diana, Puspita, Sari., Sri, Hartini., Fariez, Alkaisi., T., R., Naufal. (2022). Sustainable manufacturing dan circular economy: a systematic literature review. J@ti Undip: Jurnal Teknik Industri, 17(3):191-201. doi: 10.14710/jati.17.3.191-201

Dr., Arunkumar, B. (2022). Role of businesses in a sustainable economy. International journal of research in marketing management and sales, 4(1):25-29. doi: 10.33545/26633329.2022.v4.i1a.94

Hasan, M., Abedin, M. Z., Amin, M. B., Nekmahmud, M., & Oláh, J. (2023). Sustainable biofuel economy: A mapping through bibliometric research. Journal of environmental management, 336, 117644.

Lenny, Christina, Nawangsari., Nia, Kusuma, Wardhani. (2022). Implementation Of Green Human Resources Management To Improve MSME Competitiveness. Jurnal Abdimas Perbanas, 3(2):76-83. doi: 10.56174/jap.v3i2.483

Lucas, Bretschger., Simone, Valente. (2023). Effective Policy Design for a Sustainable Economy. European Economic Review, 155:104462-104462. doi: 10.1016/j.euroecorev.2023.104462

Magdalena, Zioło., Iwona, Bąk., Beata, Zofia, Filipiak., Anna, Spoz. (2022). In search of a financial model for a sustainable economy. Technological and Economic Development of Economy, 28(4):920-947. doi: 10.3846/tede.2022.16632

Muammer, Koç. (2023). In Search of Sustainable Economy Definition: A Qatari Perspective. Sustainability, 15(13):10370-10370. doi: 10.3390/su151310370

Pina, Puntillo. (2022). Circular economy business models: Towards achieving sustainable development goals in the waste management sector—Empirical evidence and theoretical implications. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 30(2):941-954. doi: 10.1002/csr.2398

Rajasshrie, Pillai., Brijesh, Sivathanu. (2014). Green Human Resource Management. ZENITH International Journal of Multidisciplinary Research, 4(1):72-82.

Reginald, Mary, Chua. (2023). Impact of Green Human Resources Management on Job Satisfaction. 191-204. doi: 10.1007/978-3-031-26596-9_16

Sultan, M. F., Qureshi, M. A., Shamsi, A. F., & Hamid, N. (2022). Green Human Resources Management (GHRM) and Green HRM Practices: Placing a Magnifying Lens to Relate GHRM With Organizational Outcomes. In Sustainable Development of Human Resources in a Globalization Period (pp. 134-146). IGI Global.

Ting, Liu., Pengxin, Xie. (2013). Research on Dynamic Implementation of Green Human Resources Management. 83-91. doi: 10.1007/978-1-4471-4805-0_11

Vignesh, B. (2022). Creation of India as a Sustainable Economy. 1(1):1-5. doi: 10.36647/ttebs/01.01.art001

Vignesh, B. Creation of India as a Sustainable Economy.

Арзамасова, Галина, Сергеевна., Эсаулова, Ирэна, Александровна. (2020). Green human resource management - концепция управления человеческими ресурсами экологически ответственного бизнеса. 42-53. doi: 10.34020/2073-6495-2020-2-042-053

تفاعل نظام التصنيع الهجين مع تقنية الهندسة المتزامنة متعددة الابعاد وتأثيرهما في الحد من الفشل العملياتي/دراسة حالة في شركة ابن ماجد الصناعية

1 ، ا.د هاشم نايف هاشم الحاجم 2 ، م.م حامد شاكر محمود a,b3 م.م حسام عبد الامير محمد السلمان
1aجامعة المعقل- كلية الادارة والاقتصاد
1b وزارة الموارد المائية/مديرية الموارد المائية/البصرة
الجامعة التقنية الجنوبية – الكلية التقنية الادارية/البصرة2
المعهد التقني الاداري البصرة3

المستخلص:

يهدف البحث الحالي الى الكشف عن مستوى تطبيق نظام التصنيع الهجين في الشركة قيد البحث ومعرفة الدور التأثيري الذي يمارسة في الحد من فشل العمليات بالتفاعل مع ابعاد تقنية الهندسة المتزامنة. تتمثل مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس وهو الى أي مدى يتفاعل نظام التصنيع الهجين مع الهندسة المتزامنة متعددة الابعاد للحد من الفشل العملياتي في الشركة محل البحث. وتنبع أهمية البحث من الاهتمام المتزايد بنظم التصنيع الحديثة والأساليب العصرية من قبل الشركات الصناعية التي تساهم في تخفيض التكاليف وتخصيص الإنتاج حسب طلبات الزبون.ولاجل تحقيق هدف البحث واختبار فرضياته تم اختيار شركة ابن ماجد الصناعية الواقع في محافظة البصرة محلاً للبحث،وشملت عينة البحث عينة عشوائية استهدفت عدد من مديري الأقسام ومسؤولي الشعب والمهندسين في الشركة بلغ عددهم (42)،اعتمد البحث على تطوير استمارة الاستبانة التي تألفت من(36) فقرة لدراسة ابعاد التصنيع الهجين والهندسة المتزامنة وعلاقة ارتباطهما واثرهما في الحد من الفشل العملياتي، جرى استخدام عدد من الأساليب الإحصائية (SPSS.V24) و(AMOS.V24).كما توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها ان سعي الشركة بتبني وتطبيق تقنية الهندسة المتزامنة على المستوى الميداني من شأنة ان يعدل او يعزز تأثير التصنيع الهجين في الحد من الفشل العملياتي،اذ يعد وجود تقنية الهندسة المتزامنة الى جانب التصنيع الهجين من شأنة ان يقلل من الفشل والاخطاء في العمليات بشكل اوسع مما لو تبنى التصنيع الهجين دون اتباع تقنية الهندسة المتزامنة. واختتم البحث بجملة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية:

التصنيع الهجينLM، الهندسة المتزامنةCE،تصميم المنتج، استدامة المنتج،الفشل العملياتيOF،الاخطاء البشرية،الفشل في القرارات ،النقص في المعرفة.

Abstract

The research aims to reveal the level of hybrid manufacturing in the company and to know the influential role it plays in reducing process failure by interacting with the dimensions of concurrent engineering. The problem is represented by the main question, which is to what extent the hybrid manufacturing

system interacts with simultaneous multi-dimensional engineering to reduce operational failure in the researched company. The importance of the research stems from the growing interest in modern manufacturing systems and modern methods by industrial companies that contribute to reducing costs and allocating production according to customer requests. In order to achieve the goal of the research and test its hypotheses, the Ibn Majid Industrial Company, located in Basra Governorate, was chosen as a research site, and the research sample included a random sample. It targeted a number of department managers, divisional officials and engineers in the company, numbering (42). The research was based on developing a questionnaire that consisted of (36) items to study the dimensions of hybrid manufacturing and simultaneous engineering and their relationship and their impact on reducing operational failure. A number of statistical methods. (SPSS.V24) and (AMOS.V24). The research also reached a set of conclusions, the most important of which was that the company's endeavor to adopt and apply concurrent engineering technology enhances the effect of hybrid manufacturing in reducing operational failure, as it is The presence of concurrent engineering technology alongside hybrid manufacturing would reduce failures and errors in operations The research concluded with a set of recommendations.

المقدمة: مع بداية القرن الحالي دفعت المنافسة المتزايدة بفعل التقدم التكنولوجي المتسارع الى ظهور الكثير من التحديات التي تواجه الشركات الصناعية المعاصرة ،ولعل من بين هذه التحديات هي الفشل في العمليات الذي ينتج عن انحراف النتائج المتوقعة والمرغوبة ويشمل اخطاء يمكن تجنبها او اخرى لا يمكن تجنبها وتشمل حالات فشل صغيرة وكبيرة،،ويوصف الفشل العملياتي بإنه هدر للموارد والوقت وهو ناجم عن خلل في مجالات معينة تمثل بالأخطاء البشرية وفشل في المعدات وفشل في القرارات الادارية او نقص في المعرفة، مما يدفع الشركات الى تبني نظم تصنيع متطورة تساعدها على الحد من الفشل في العمليات من خلال تقديم منتجات ضمن عمليات تصنيعية خالية من الاخطاء والضياعات، قادرة على مواكبة متطلبات الزبائن المتغيرة،ما يضمن نموها وبقاءها وتحسين أدائها في بيئتها، لذا قامت بعض الشركات الى تطبيق عدد من النظم التصنيعية المتطورة ومنها نظام التصنيع الهجين والذي ينشأ من دمج الميزة الجوهرية من كل نظام (الرشيق والمتسارع)، محققا في ذلك الفائدة من مزايا كلا النظامين بدلا من عرضهما بمعزل عن بعضهما فالرشيق (ازالة جميع أنواع الهدر) والمتسارع(مقابلة طلبات الزبائن شديدة التغير)، اذ يمثل التصنيع الهجين طفرة حقيقية للتطور في عالم التصنيع والمنافسة. وعلية سارعت الشركات الى تبني هذا نظام الذي يعد من أبرز المداخل الحديثة في أنظمة التصنيع، و تشير نتائج البحوث والدراسات المختلفة التي أجريت حول هذا النظام إلى أن الشركات التي طبقت التصنيع الهجين قد حققت منافع كبيرة نتيجة تخفيض تكاليفها التصنيعية وزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية أي تخفيض نسبة الأخطاء في العمليات الى حد كبير. ولكي تستطيع الشركات التكيف مع هذه المتغيرات والتطورات في طلب السوق،و زيادة تنوع المنتجات والرغبة في

تحقيق المزيد من الأرباح لابد قيام الشركات باحداث تغييرات في جميع أنشطتها من خلال تبني ابرز التقنيات لتحسين عملياتها الإنتاجية وتحسين جودة المنتج ،اذ يعد تطوير المنتجات الجديدة العامل الاساس لنجاح الشركة لما يوفره من فرص ثمينة للنمو ويتيح لها تحسين مركزها التنافسي في السوق ،وهو يتطلب التخطيط وتبني الإبداع / الافكار والعملية المستمرة لتقييم هذه الأفكار، لكن عملية تطوير المنتجات محفوفة بالمخاطر ومكلفة جدا ولها نسبة فشل عالية جدا ، مما يجعل من الاهمية تطوير المنهجيات والتقنيات المختلفة التي تهدف الى مساعدة الشركات في تطوير وتصميم المنتج والعملية وتعد تقنية الهندسة المتزامنة متعددة الابعاد احد التقنيات التي جرى تطويرها وتكييفها ومن ثم تطبيقها في العديد من الشركات الصناعية العالمية.

المبحث الاول:منهجية البحث Research Methodology

اولاً:مشكلة البحث Research problem:في ظل التحديات الكبيرة التي تسود بيئة التصنيع والتي تتمثل بالتغيرات السريعة والمضطربة في جميع العوامل البيئية، لذا يتوجب على الشركات الصناعية ان تعتمد النظم التصنيعية الحديثة والاساليب والتقنيات التي من شأنها الغاء او تقليص الفجوة في الاداء بينها وبين الشركات الرائدة،ومن خلال اطلاع الباحثين على عدد من البحوث والدراسات واستنادا الى الزيارة الميدانية للشركة محل البحث تبين ان نظم التصنيع المعتمدة حاليا في الشركات الصناعية بوجه عام و الشركة عينة البحث بوجه خاص تنفذ بعيدا عن متطلبات وابعاد وفلسفة نظم التصنيع الحديثة التصنيع الهجين مثلاً الذي يتخصص في تحديد الهدر والقضاء علية او تخفيضه قدر الامكان في عمليات التصنيع مما يضمن وصول المنتج في الوقت المناسب،فضلا عن الأساليب والتقنيات المعاصرة كالهندسة المتزامنة التي باتت احدى اهم مؤشرات التي تركز على فرق العمل المكونة من افراد ينتمون الى اقسام الشركة التي يعملون فيها والمجهزين والزبائن الذين يشاركون فرق العمل هذه لتصميم وتطوير المنتج والعملية. وعلية تجمعت الفكرة بأن التحدي الرئيسي الذي تعاني منها هذه الشركة يتمحور بالتساؤل الرئيس الاتي:

(الى أي مدى يتفاعل نظام التصنيع الهجين مع الهندسة المتزامنة متعددة الابعاد للحد من الفشل العملياتي في الشركة المبحوثة؟)

ثانياً:اهداف البحث Search objective:يهدف البحث الى طرح أفكار بشكل يوفر إطاراً تحليليا يستند على مجموعة من الابعاد التي تهيئ الشركات لتبني مداخل حديثة في حقل أدارة الإنتاج والعمليات كتفاعل نظام التصنيع الهجين مع ابعاد الهندسة المتزامنة للحد من الفشل العملياتي في الشركة قيد البحث،أي ان هذا الإطار يساعدها في تفهم مدى قدرتها على تطبيق هذا المفهوم الإداري الجديد وضمن هذا التوجه يمكن تحقيق هدف اساسي وهو تحديد علاقات الارتباط والتأثير بين التصنيع الهجين والفشل العملياتي من خلال الدور التفاعلي لابعاد الهندسة المتزامنة. وتأكيدا على هذا الهدف الرئيس فان هذه البحث يسعى الى تحقيق ما يأتي:

تقديم اطار معرفي متكامل عن متغيرات البحث الأساسية فضلا عن ألابعاد الفرعية لها.

التعرف على الدور التأثيري الذي يلعبة التصنيع الهجين للحد من الفشل العملياتي من خلال الدور التفاعلي لابعاد تقنية الهندسة المتزامنة في الشركة محل البحث.

التعرف على مستوى تطبيق التصنيع الهجين لدى الشركة المبحوثة ومدى الدور التأثيري الذي يمارسة في الحد من فشل العمليات بالتفاعل مع ابعاد تقنية الهندسة المتزامنة.

ابراز الأهمية الاستراتيجية للتصنيع الهجين والهندسة المتزامنة في الشركة محل البحث.

تقديم وصياغة مجموعة من التوصيات لادارة الشركة المبحوثة بما يسهم في تحسين ادائها التي من شأنها زيادة كفاءة التصنيع الهجين وتوعية المنظمات محل البحث بأهمية اسلوب الهندسة المتزامنة في تحقيق ذلك والاستفادة من النموذج المقترح.

ثالثاً:اهمية البحث Importance Research:اصبحت نظم التصنيع الحديثة العامل الرئيس في الشركات الصناعية المعاصرة وبالخصوص الشركة المبحوثة ومن خلال ذلك يمكننا ان نلمس أهمية البحث بالاتي:

الشركة المبحوثة:يتضمن اهمية البحث الحالي من خلال ما سيقدمة من استنتاجات وتوصيات لصانعي القرار في شركة ابن ماجد الصناعية وتحديد درجة ممارستها لنظام التصنيع الهجين الذي يسهم في تحسين عملياتها التصنيعية.

الباحث:وذلك من اجل تلبية حاجة الباحث لزيادة معرفتة النظرية والتطبيقية والمامه بالمجال.

المكتبة العلمية:يساهم البحث في زيادة الدافع لدى الباحثين في اجراء بحوث اخرى التي من شأنها تعزيز فاعلية نظام التصنيع الحديثة للحد من فشل العمليات.

بيان مستوى الاهتمام المتزايد بنظم التصنيع الحديثة والأساليب العصرية التي تعمل على تخفيض التكاليف وتخصيص الإنتاج حسب طلبات الزبون والذي يعمل بدورة في تحسين أداء الشركة المبحوثة والحد من فشلها.

التعرف على إمكانات وقدرات المؤسسات عينة البحث بخصوص متغيرات البحث ومدى تطبيقها على الواقع الفعلي في المؤسسات

تستمد أهمية البحث من خلال النتائج التي تم التوصل اليها والتي تحدد طبيعة العلاقة والاثر بين متغيرات البحث الثلاث،ومدى افادة الشركة محل البحث من هذه النتائج و تضمينها في استراتيجيتها المستقبلية،وكذلك لفت انتباة الشركات الصناعية المعنية لأهمية النظم التصنيعية الحديثة التي تساهم في الحد من فشل العمليات وبالشكل الذي يدعم جودة منتجاتها.

رابعاً:حدود البحث Search limits:ان حصر نطاق البحث ضمن نطاقات محددة وواضحة المعالم ضرورة اساسية لاي بحث اكاديمي ضمن مجال علمي معين،لذلك صيغت النطاقات المعرفية ،البشرية، الزمانية، والتطبيقية لهذا البحث كما يأتي:

النطاق المعرفي:ان النطاق المعرفي للبحث يتضمن دراسة تفاعل نظام التصنيع الهجين مع ابعاد الهندسة المتزامنة وتأثيرهما في الحد من الفشل العملياتي،اذ تتحدد ابعاد التصنيع الهجين بـ(التحسين المستمر،ازالة الهدر،نظم المعلومات،نقطة التأجيل)،اما ابعاد الهندسة المتزامنة فتتكون من (تصميم المنتج،تصميم سلسلة

التجهيز، تصميم العملية ،تصميم استدامة المنتج) فضلاً عن ابعاد الفشل العملياتي فتتحدد بـ (أخطاء بشرية،فشل في المعدات،فشل في القرارات،نقص في المعرفة).

النطاق البشري : تمثل النطاق البشري للبحث بمجموعة من مديري الأقسام والوحدات ،فضلاً عن مهندسي الشركة وورش العمل وخطوط الانتاج التي تعمل على تقديم المنتج من خلالها وبدرجات وظيفية مختلفة.

النطاق الزماني:امتد الاطار الزمني لاجراء البحث للمدة الزمنية من (2022/10/6) ولغاية (2023/4/12).

النطاق التطبيقي:اقتصر النطاق التطبيقي للبحث على شركة ابن ماجد الصناعية وهي احدى شركات وزراة الصناعة والمعادن بوصفها واحدة من الشركات المهمه في محافظة البصرة.

خامساً:منهج البحث:يتبنى البحث المنهج الوصفي -التحليلي، اذ اعتمد أسلوب الجانب الوصفي من خلال إجراء المسح المكتبي واستنباط المفاهيم من الكتب والدراسات السابقة واعتماد شبكة الانترنت لبلورة المنطلقات والاسس التي يقوم عليها الإطار النظري،وتضمن الجانب التحليلي البيانات ووصفها واستخلاص النتائج باعتماد العديد من الوسائل الاحصائي وبرنامج (SPSS.V.25) ،اعتمدت استمارة الاستبانة كونها المصدر الرئيس والمعول عليه في جمع البيانات.

سادساً:انموذج البحث الفرضي Hypothetical Research Diagram:في ضوء مضامين مشكلة واهداف البحث تم بناء مخطط فرضي يجسد صورة عن فكرة توضح فيها طبيعة العلاقة والاثر بين متغيرات البحث والتي تتكون من المتغير المستقل (التصنيع الهجين) بأبعاده،والمتغير التفاعلي(الهندسة المتزامنة بأبعادها)،والمتغير التابع (الفشل العملياتي بأبعاده). ويبين الشكل(1) انموذج البحث الفرض

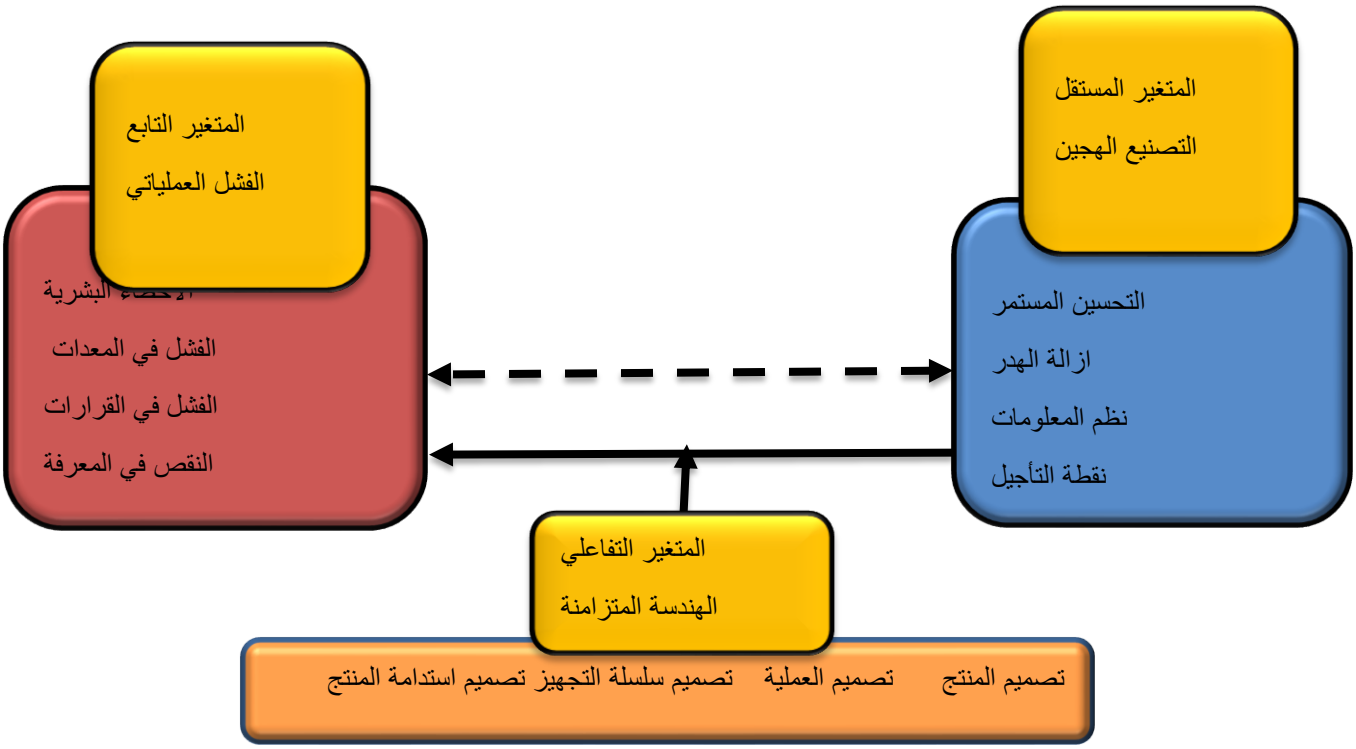

الشكل(1) انموذج البحث الفرضي. المصدر:اعداد الباحثين.

سابعاً:فرضيات البحث Research Hypothesis:بناءً على مشكلة البحث والتساؤل المطروح وهدفه الاساس تم تحديد فرضيات البحث بصيغة النفي (Null Hypothesis) وهي بالاتي :

الفرضية الرئيسة الاولى H01 :(لا توجد علاقة ارتباط وتاثير ذات دلالة احصائية بين التصنيع الهجين والفشل العملياتي على مستوى الابعاد الرئيسة والفرعية).

الفرضية الرئيسة الثانيةH02 :(لا توجد علاقة ارتباط وتاثير ذات دلالة احصائية بين الهندسة المتزامنة والفشل العملياتي على مستوى الابعاد الرئيسة والفرعية).

الفرضية الرئيسة الثالثةH03 :(لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة احصائية بين التصنيع الهجين والفشل العملياتي في ظل الدور التفاعلي للهندسة المتزامنة على مستوى الابعاد الرئيسة والفرعية).

ثامناً:طرائق جمع البيانات والمعلومات:لغرض الوصول إلى البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث والوصول إلى نتائج صحيحة فقد تم الاعتماد على ادوات بحثية متعددة يمكن تحديدها بالآتي:

المحور النظري:لغرض تغطية الاطار النظري للبحث فقد تم الاعتماد على العديد من المصادر العلمية من الكتب والمجلات والدوريات والأطاريح والبحوث والدراسات العلمية العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، فضلا عن شبكة العالمية(الانترنت).

المحور التطبيقي:تمحور الجانب التطبيقي للبحث بالاتي:

المعايشة الميدانية والملاحظة المباشرة في شركة ابن ماجد الصناعية.

السجلات والوثائق في الشركة المبحوثة.

المقابلات الشخصية مع مدير التخطيط والانتاج ورؤساء الاقسام والشعب.

المبحث الثاني:الاطار النظري

المحور الاول:نظام التصنيع الهجينLeagile Manufacture System

أولاً:مفهوم نظام التصنيع الهجين :لقد أثبتت الدراسات والبحوث التي تم اجرائها من قبل العديد من المنظمات العالمية ان العلاقة بين نظامي التصنيع الرشيق والتصنيع المتسارع يعطي مؤشرات ونتائج تأزريه على الرغم الاختلافات داخل كل نظام ولكن ذلك اصبح يشكل نقطة التحدي للعديد من المنظمات العالمية وعليه اصبح نظام التصنيع الهجين العنصر الأساسي للفصل بين العمليات الرشيقة والعمليات الفعالة (969 :Naveen,2017)، واوضح (Rajeev,2018:423) ان هناك تيارين رئيسين فيما يتعلق بالتصنيع الرشيق والتصنيع المتسارع اللذان يعدان جوهر بناء التصنيع الهجين فان التيار الاول يدافع على ان التصنيع الرشيق والتصنيع المتسارع هما استراتيجيات استثنائية متبادلة لا يمكن ان تتلاءم مع بعضها بينما يعتقد التيار الآخر بانهما استراتيجيتان متمايزتان وان التصنيع المتسارع هو تحسين في التصنيع الرشيق ، لذلك فان التصنيع المتسارع ينقل قدرة المنظمات الى الاستجابة بفاعلية لحاجات ورغبات الزبائن المتغيرة والتي لا يمكن التنبؤ بها ،ومن ثم فان القدرات الرئيسة لنظام التصنيع المتسارع تكمن في قدرة النظام على التحول بسهولة من منتج الى آخر ، وكذلك القدرة على تقديم منتجات جديدة مع الحد الادنى من الاستثمارات. ويجادل بعض الباحثين امثال (Naveen,2018:386) في مجال ادارة الانتاج والعمليات بان التصنيع الرشيق والمتسارع نموذجين لهما هدف نهائي مشترك لفهم حاجات الزبائن وتلبيتها ويعدان كأدوات وتقنيات لتحقيق التصنيع الهجين وان المنظمة لا يمكن ان تستجيب بشكل جيد لمتطلبات التصنيع المتسارع بدون توفر متطلبات الرشاقة لديها، لان في سوق اليوم تبذل المنظمات كل جهد ممكن وكبير من أجل البقاء على قيد الحياة في السوق بسبب المنافسة الواسعة والعولمة مما أدى إلى البحث عن مفاهيم وتقنيات مختلفة مستندة الى قول مأثور في الإدارة أن "القادة لا يفعلون أشياء مختلفة،بل يفعلون الأشياء بشكل مختلف، ولكن السوق اليوم تنافسي للغاية لذا لجا الى فلسفة التصنيع الهجين لأنه يمتلك سمات كل من الأنظمة الرشيقة والمتسارعة (Francesco,2019:8). وكان عام 1999 نقطة تحول واضحة مع تطور النموذج الجديد (الهجين) من خلال المقال الذي نشره (Naylor et al, 1999) لقد زعموا أن نموذجين شائعين حاليا هما الرشيق وخفيف الحركة يمكن الجمع بينهما بنجاح في سلاسل التجهيز ذات التصميم الجيد وهذه المرحلة تعكس سباقات جديدة لم تعد فيها المنافسة بين المنظمات، وانما بين سلاسل التجهيز لتلبية احتياجات الزبائن وفهم السوق بشكل افضل (Bader et al.,2019:22). مما تقدم يمكن القول ، لا يزال هنالك جدال ووجهات نظر مختلفة لدى الباحثين فيما يتعلق بمفهوم التصنيع الهجين ، بناء على اختلاف وتباين منطلقاتهم الفكرية. ولتحديد مفهوم دقيق للتصنيع الهجين لابد التعرض لعدد من اسهامات الباحثين لمفهوم التصنيع الهجين اذ يرى

(Dao,2019:46) التصنيع الهجين هو نظام اذا تم تحقيقه يمكننا الانتاج باقل قدر من المهدرات بسبب القضاء على المواد غير الضرورية والعمليات غير الفعالة التي لا تضيف قيمة للمنتج ،بينما يكون النظام فعالا اذا كان ذو مرونة تتناسب مع متطلبات الزبان المتغيرة باستمرار. ويشير (Naveen,2018:386) الى انة استراتيجية تقوم على قياس فاعلية وكفاءة الانشطة والعمليات للمنظمة عن طريق تحسين عملها لتخفيض كلفة انتاج المنتج ولتكون مرتكزا اساسيا لتلبية حاجات ورغبات الزبائن. وكذلك هو نظام مصمم لأجل تحقيق اعلى قدر من الفائدة عبر جمع معابير الاداء والتي تضم الكلفة والجودة والموثوقية والمرونة والتي تعطي مؤشرات تنوع عالي في المنتجات وكذلك معالجة الانشطة المتعلقة بالتكنولوجيا والمعدات والآلات عبر التحسين المستمر وتقليل المخزون (JIT) ونظام الاستجابة والتخصيص(Fatime,2019:2).بينما ينظر لة (Dulanji,2020:1136) بأنة نظام يعمل على تعزيز التداؤب عبر الانظمة الرشيقة والمتسارعة وعليه تحقيق المرونة العالية بالاستعمال الامثل للمخزون والاستراتيجية المتبعة لتسليم المنتجات وتحديدا في مجال التصنيع.وقد أشار اليه (Nagaaba,2023:132) بأنه الاستخدام المتزامن لكل من النماذج الرشيقة وخفيفة الحركة في وقت واحد وبطريقة تمكن من تخفيض التكاليف وتلبية احتياجات الزبائن المختلفة. بينما يعرفه (Jiajun,2016:53) بأنه النموذج الذي يجمع مزايا النظام الرشيق والنظام المتسارع داخل نظام التصنيع للاستفادة من خصائص النظامين واستغلال فرص السوق بطريقة كفوءة من حيث الكلفة. في حين عرفه (Salvi & Mayerle ,2014:82) بأنه نظام ينشى من تكامل بين اثنين من نظم التصنيع وهو نظام التصنيع الرشيق ونظام التصنيع المتسارع.

ويوضح Mason-Jones et al سبب استخدام مصطلح(Leagile) نسبة للنظام الهجين الذي يجمع النظام الرشيق (lean) والنظام المتسارع (agile) اذ ان النظام الرشيق يسبق النظام المتسارع زمنيا من حيث استخدام المصطلح في كل من الادبيات والممارسة، كما ان الخطوات الرشيقة تسبق الخطوات خفيفة الحركة لتدفق المواد في سلسلة التجهيز، فضلا عن ذلك فان ضمان عمليات خفيفة الحركة ناجحة بصورة تامة تحتاج الى ان تكون موثقة ومفهومة ومصممة بشكل تام وهذا يتم من خلال هندسة العمليات الرشيقة وتكييفها لإزالة القيود التي تحول دون تمكن العمليات خفيفة الحركة(Nagaaba,2022:132). وان حاجة منظمات الاعمال الى النظام الهجين يرجع الى خصائص مكوناتة حيث ان النظام الرشيق (lean) يعمل على تزويد الزبائن بالمنتجات ذات الجودة الجيدة وبسعر منخفض من خلال التخلص من المخزون والخسائر في العمليات، بينما يعمل النظام خفيف الحركة (agile) على استكشاف التقلب ويتماشي مع الاستراتيجية التنظيمية لدخول محال السوق وبما يتلاءم مع حاجات الزبائن المخصصة لغرض الحصول على الميزة التنافسية (Xiao,2016:17). وفي الجدول الآتي مجموعة من خصائص النظام الهجين بالمقارنة مع كل من النظام الرشيق والنظام خفيف الحركة (Constangioara et al,2015:942) وكما يأتي:

الجدول رقم(2) خصائص النظام الرشيق والنظام خفيف الحركة والنظام الهجين

ت	السمات	النظام		
		الرشيق	خفيف الحركة	الهجين
1	الطلب	قابل للتنبؤ	غير مستقر	غير مستقر ولا يمكن
2	الإنتاج	وظيفي	مخصص	مخصص
3	التكاليف الأكثر أهمية	العمليات	التسويق	العمليات والتسويق
4	إزالة الهدر	اساسي	مرغوب فيه	فرضي
5	الجودة	مؤهلات السوق	مؤهلات السوق	مؤهلات السوق
6	الكلفة	الفائز في السوق	مؤهلات السوق	الفائز في السوق
7	التكامل على شبكة الإنترنت	مرغوب فيه	ضروري	الزامي
8	التكامل الظاهري	مرغوب فيه	ضروري	الزامي
9	فصل المعلومات	مفيد	ضروري	الزامي
10	المسؤولية عن تصميم المنتوج	المنتج	المنتج والزبون	المنتج والزبون
11	جودة الأداء	النسبة المئوية للمنتجات المعيبة	رضا الزبون	رضا الزبون
12	القدرة على استيعاب المخاطر في سلسلة التجهيز	منخفض	عال	متوسط

Brad, O. E. (2015). Comparative & ,.Source: Constangioara, A., Florian, G. L Study of Lean and Agile Organizations. Evidence from Romania. In Proceedings of the international management conference p 942.

واستنادا الى ما جاء في اعلاة يرى الباحثين ان التصنيع الهجين بأنه النموذج الذي يجمع بين مزايا النظام الرشيق والنظام الفعال داخل نظام التصنيع للاستفادة من خصائص النظامين من خلال الاستخدام الامثل لـموارد المنظمـة باستخدام العمليـات الرشيقة واستغلال فرص السوق بطريقة فعالة.

ثانياً:ابعاد التصنيع الهجين:أشار عدد من الباحثين الى ان التصنيع الهجين يتضمن مجموعة من الابعاد أهمها ما سوف نتناولة في هذا البحث بالاعتماد على المصادر الاتية (Koori,2017) (Yaacob,2020) (Lanka,2020)، (البكري،2021). اذ جرى الاعتماد الأكبر على الابعاد المتخذة من قبل (Koori,2017:14) لتناسبها مع البحث الحالي وهي (التحسين المستمر، إزالة الهدر،مشاركة المعلومات ،نقطة التأجيل). و فيما يأتي عرض مفصل لكل بعد من الأبعاد :

التحسين المستمر Continuous Improvement:اطلق هذا المفهوم من المصطلح الياباني (Kaizen) وتعني حرفيا (التحسين المستمر) عام (1946) كطريقة لتخفيض وادارة الكلفة، اذ اعتمد من قبل المنظمات الصناعية بهدف تخفيض تكاليف الانتاج وتحقيق التفوق والميزة التنافسية ،وقد وصف (Deming) العراب لفلسفة التحسين المستمر بأن سر نجاح اليابان في التنافس يكمن في هذا المفهوم،اذ يتضمن التحسين التدريجي المستمر، وأداء الاشياء الصغيرة بطريقة افضل واقامه وتحقيق مستويات أعلى للأداء (Maletič,2012:30). ويرى (Martin,2012:9) ان التحسين المستمر عبارة عن مجموعة من التحسينات في العوامل المرتبطة كافة بعمليات تحويل المدخلات الى مخرجات ،وكذلك يشمل التحسين طرق العمل التي تضم كافة المباني والمواد والتجهيزات واداء الافراد العاملين في المنظمة و بحث مستمر عن الطرائق والأساليب التي من شأنها ان تحسن العمليات النتاجية عبر المقارنة بالتطبيقات المستمرة من جهة وتوليد الشعور والوعي لدى الأفراد العاملين بملكيتهم الأنشطة والعمليات من جهة أخرى. ويعرفه(Chiodi,2013:391) بأنها طريقة الخطوة تلو الخطوة لمتابعة الانجاز الممتاز بواسطة قياس الأداء بطريقة نظامية تستبعد أيه طريقة للمضيعة وعدم المطابقة والعمل بالتعاون مع المجهزين. واشار(Jose,2014:118) بانه نظام التحسين والتطوير المستمر على مراحل الانتاج والتصنيع وهو يركز على العملية وليس على المنتج ،عبر اجراء تحسينات اضافية لعمليات الانتاج الحالية ولتحسين اداء الكلفة والجودة وازالة جميع نواحي الاسراف والتبذير وتقليل الفاقد في العملية الانتاجية او الانشطة الادارية ، وعليه الحصول على منتجات متطورة ومنخفضة التكاليف.وعرف ايضا بانه احد الأساليب الإدارية والتنظيمية التي تهدف الى تحسين وتطوير العمليات والأنشطة كافة المتعلقة بالأدوات والافراد العاملين فضلا عن وطرق الانتاج والتكنولوجيا المستخدمة بشكل مستمر ،بغية الوصول الى الاتقان الشامل عبر بذل المزيد من الجهود في نقل تكنولوجيا متقدمة فضلا عن الحد من الهدر لتحسين الجوانب المتعلقة بالكلفة ،الوقت والجودة.(Singh, 2015:75).

إزالة الهدر (المضيعات) Waste elimination: توجد العديد من وجهات النظر حول مفهوم الهدر وكيفية التقليل منه او ازالته بصورة تامه، لما له من تأثير في الأداء التنظيمي ومن جوانب مختلفة سواء كانت داخلية أم خارجية.اذ يرى (Garcia-Alcaraz et al.,2014:5) أن الهدر يشمل أي شيء عدا الحد الأدنى من الوقت والموارد اللازمة لإضافة قيمة إلى المنتج والحصول على أعلى جودة. وغالبا ما يتم وصف الهدر من حيث سبعة أنواع تشمل : النقل ، المخزون ، الحركة ، الانتظار ، الإفراط في الإنتاج ، الإفراط في المعالجة،

المنتجات المعينة، وأن الإزالة التامة لهذه الأنواع من الهدر يمكن أن تحسن كفاءة الانتاج بصورة كبيرة (Olesen et al, 2015:275). وتم تعريف الهدر من قبل (Jacobs & Chase,2008:226)على انه أي شيء آخر غير الحد الأدنى من الافراد العاملين والمعدات والأجزاء والمواد التي تعد ضرورية للغاية للإنتاج، والتي تشمل الأنواع السبعة الشائعه من الهدر والتي يجب التركيز على إزالتها بصورة تامة. وقد أوضح (Khaba &Bhar ,2018:1218) الهدر على أنه أي شيء يستهلك الموارد مع عدم إضافة قيمة للمنتج أو الخدمة، ويتطلب تحقيق هدف التخلص من الهدر إنجاز الأشياء الصحيحة في المكان و الوقت المناسب. في حين أشار (Alves et al.,2012:220) الى ان الهدر هو كل ما لا يسهم بشكل مباشر في إضافة قيمة إلى المنتوج في إطار احتياجات ومتطلبات الزبائن، ويمكن إزالة الهدر بصورة تامة من خلال الميلادي الخمسة للنظام الرشيق المتمثلة بكل من خلق القيمة للعميل، و وضع خريطة لتيار القيمة، خلق التدفق، تعزيز سحب الإنتاج (الزبون يسحب الإنتاج)، والسعي لتحقيق الكمال، إذ إن تنفيذ هذه المبادي داخل المنظمات يؤدي إلى إزالة الهدر بصورة تامة.و يرى (Luu et al., 2018:712) ان كلمة هدر تطلق على أي شيء لا يضيف قيمة، وان ازالة الهدر تمكن من توفير النقد بصورة كبيرة للمنظمة الإنتاجية. في حين أشار (البكري،78:2021)الى ان إزالة الهدر هو الهدف النهائي للنظام الرشيق، ويجب ازالته بصورة تامة لانه يضيف تكلفة ولا يضيف قيمة للمنتجات. وأوضح (Gopinath &Freiheit , 2012:136) ان تسمية الهدر تطلق على اتفاق الموارد لأي غاية كانت بخلاف خلق القيمة للزبون وبالتالي يتم التركيز على هدف ازالته بصورة تامة من أجل تحسين الإنتاجية والجودة، وتخفيض تكاليف التصنيع، وتحقيق الاستجابة السريعة المتطلبات الزبائن.

نستنتج مما سبق ذكره أنفا ان الهدر يشمل بسبع أنواع تتمثل بكل من (النقل ، المخزون ، الحركة ، الانتظار، الإفراط في الإنتاج، الإفراط في المعالجة، المنتجات المعينة) وأن الإزالة التامة لهذه الأنواع من الهدر يمكن أن تحسن الأداء التنظيمي الداخلي والخارجي على حد سواء من خلال انجاز الأعمال بصورة صحيحة وفي الوقت والمكان المناسب. وبناء على ذلك جرى تناول إزالة الهدر كبعد اساسي من ابعاد النظام الهجين ومحاولة التعرف على في الحد من الفشل العملياتي.

مشاركة المعلومات Information Sharing: لقد اجتذب تبادل المعلومات العديد من الدراسات في الأدبيات حول علاقات الاعمال (Luu et al., 2018:719) إذ لفت انتباه كل من الباحثين والممارسين على حد سواء، وعلى وفق رأي كثير من المؤلفين بعد تبادل المعلومات حاسما في تحسين الأداء التنظيمي (Kembro&Selviaridis,2015:455). فهو يشكل عاملا مهما في تنفق المعلومات المتكامل من أجل إجراء اتصالات ثنائية الاتجاه بين المنظمات الفرعية والمنظمة الرئيسة، وكذلك تسهيل و تبسيط العمليات داخل المنظمة وبين المنظمات في سلسلة التجهيز (Song et al,2016:740) لتحقيق الفوائد التي تتراوح بين الجوانب الفورية والملموسة نسبيا مثل تقليل مستويات المخزون، إلى فوائد محتملة طويلة الأجل مثل العمليات المنسقة ودعم التخطيط في سلسلة التجهيز (Kembro &Selviaridis ,2015:455). ويشير تبادل المعلومات إلى مدى إتاحة المعلومات المهمة ومعلومات الملكية على المستوى التكتيكي والاستراتيجي وكذلك المستوى التشغيلي بين المنظمة المركزية وشركاتها في سلسلة التجهيز Huong Tran et al., (2016:1103).إذ يعرف تبادل المعلومات بأنه عملية النقاط ونشر المعلومات ذات الصلة وفي الوقت

المناسب لصناع القرار لغرض التخطيط ومراقبة العمليات في سلسلة التجهيز (Wiengarten ,2010:465 et al). و يرى (Kembro &Näslund ,2014:181) بان تبادل المعلومات يشير إلى مشاركة البيانات والمعلومات و المعرفة بين المنظمات في سلسلة التجهيز. كما عرفها (Cao et al,2010:6618) بأنها مشاركة المنظمة لمجموعة متنوعة من الأفكار والخطط والإجراءات ذات الصلة وبصورة سرية وكاملة ودقيقة مع شركاتها في سلسلة التجهيز وفي الوقت المناسب. ويعرف (Lusiantoro et al,2018:255) تبادل المعلومات على نطاق واسع بأنه الاتصال الذي يتم بين المنظمات والذي يمكن أن يقلل من عدم اليقين في الطلب والتجهيز ويقلل مستويات المخزون والتلف ويريد من جودة المنتج ويقلل التكاليف ويحسن بشكل ملحوظ مستويات الخدمة في سلسلة التجهيز. فضلاً عن الدور الأساسي لتبادل المعلومات في تطوير العلاقات وتقليل المخاطر فهو بعد شكلا من أشكال التواصل التعاوني الذي يعزز الثقة ويدعم نمو الأعمال، كما أنه يقلل من السلوك الانتهازي ويزيد من الالتزام ويعزز إقامة علاقات طويلة الأجل (Biggemann,2012:524). كما عرفها(Beikzad,2013:374) سلاح استراتيجي يمكن ان يساعد في بناء وتعزيز قدرات المنظمة الانتاجية عبر توفير احدث البرامج الرقمية المتطورة التي يمكن عبرها توطيد علاقة المنظمة بالمجهزين والزبائن والمنظمات الأخرى. في حين يرى (Gharaibeh,2013) بانها عبارة عن نسق معرفي او ممارسة ماهرة تتوسط بين ثناياها العلم من ناحيه والصناعات من ناحية أخرى ويرتبطان بعلاقة مركزية الهدف منها انتاج السلع والخدمات.واكد (Munirat,2014:76) المعرفة المنظمة التي تتصل بالاكتشافات والمبادئ العلمية ومصادر القوة والعمليات الصناعية فضلا عن شبكات الاتصال الملائمة لإنتاج السلع والخدمات. وتطرق(Kenari,2015,43) ان نظم المعلومات عبارة عن تبني الاساليب الجديدة والأفكار اخلاقة وترجمتها في مكان العمل لتطوير المنتج وتوليد المعلومات وجعل المنظمة هي الافضل في سوق المنافسة.

ويرى الباحثين القاعدة الأساسية التي تبني في ضوئها المنظمات الإدارية و المنشات ميزتها التنافسية، و يقصد بنظم كل أنواع المعرفة الفنية و العلمية والتطبيقية التي يمكن أن تسهم في توفير الوسائل، المعدات، الآلات، الأجهزة الميكانيكية و الإلكترونية ذات الكفاءة العالية و الأداء الأفضل التي تسهل للإنسان الجهد و توفير الوقت و تحقق للمنظمة أهدافها النوعية و الكمية بكفاءة وفاعلية.

نقطة التأجيل Postponement Point:تعمل نقطة الفصل على التمييز بين مكونات النظام التي تستجيب مباشرة للزبون عن الاجراء التي تستخدم التخطيط المستقبلي والمخزون الاستراتيجي للتقليل من التباين في الطلب على المنتجات (Bader et al.,2019:25). ويشير مفهوم التأجيل إلى تأخير التشكيل النهائي للمنتج حتى يتم تسلم أمر من الزبائن الذين يحددون كمية وخصائص المنتجات المطلوبة، اي بمعنى آخر الفصل بين العمليات الرشيقة والفعالة للعمليات الانتاجية لان الشركات المصنعة الرشيقة لديها مستوى قياسي من المخزون الذي تم انتاجه مسبقا، في حين الشركات المصنعة الفعالة ستكون قادرة على انتاج منتجات بطلبات متعددة وتنوع في الانتاج (Krishnamurthy&Yauch, 2007:592). ويعمل هذا الأسلوب على أفضل وجه عندما يمكن انتاج السلع إلى حالة شبه نهائية ومن المواد الاولية نفسها المستخدمة في المنظمة وباستخدام ما يسمى بالمخزون الاستراتيجي،اذ تكمن الفكرة هنا بالاحتفاظ بالمخزون في بعض النملاج العامة أو النمطية وإكمال التجميع والتكوين النهائي للمنتج عند معرفة متطلبات الزبائن بالصورة الدقيقة، وهذا ما يسمى بـ(

التأجيل) حيث تستخدم المنظمات طرائق رشيقة قبل نقطة الفصل وطرائق خفيفة الحركة وراءها(التميمي وخشبة،6:2020). ونظرا لأن الانتاج الرشيق يركز على كفاءة الكلفة على طول سلسلة القيمة فانه يستخدم التشغيل العمليات حتى نقطة الفصل بطريقة فعالة من حيث التكلفة في حين يتم تطبيق مبادئ الإنتاج خفيف الحركة على الجانب الآخر من نقطة فصل، ومن المهم أن تكون نقطة الفصل أقرب إلى الزبون بحيث يمكن تطبيق الممارسات الرشيقة على أكبر جزء من سلسلة القيمة، نظرا لأن موقعها يعتمد على متطلبات الزبون وأطول مهلة زمنية يمكنه أن يتحملها في الانتظار لتلبية مطلبانه (AlSamman,2014:1094). وتطرق (Roger,2009:29) لمفهوم نقطة التأجيل بأعتباره تقنية تمنح الشركات الصناعية القدرة على تصنيع الاشكال والانواع المختلفة من السلع والخدمات حسب طلب الزبون وبأسعار منخفضة نسبيا ويجودة ومواصفات عالية وباعتماد بشكل كبير على ادارة الجودة الشاملة من اجل تحقيق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال،وكذلك اشار الى ان نقطة التأجيل تمثل القدرة على تصنيف منتوجات حرفية بحسب الطلب وبكميات صغيرة قريبة من حجم الدفعة الواحدة فيما يكون انتاجها بسرعه الانتاج الواسع. واعتبر (Wang,2010:21) نقطة التأجيل عبارة عن استراتيجية ناجحة تركز على مبدا المرونة في العمليات الانتاجية لتقديم سلع وخدمات قابلة على التكيف لإرضاء الاحتياجات الخاصة وفقا لطلبات المستهلكين واستجابة لرغباتهم بأسرع وقت واقل كلفة. واكد (Juan,2010:249) على أن نقطة التأجيل طريقة تصنيع متكاملة يضمن عبرها انتاج سلع تامه في الوقت المحدد لإزالة الهدر في عملية التصميم والتصنيع والإنتاج(علي،88:2019). وقد عرف (Seyedi,2012:648) نقطة التأجيل من جانبين مختلفين نظريا عده استراتيجية تقوم على اساس تجهيز الزبائن باي شيء يرغبون به وباي طريقة يفضلونها ،اما الجانب العملي فيقوم على مبدا استخدام العمليات والهياكل التنظيمية المرنة لإنتاج منتجات متنوعه وحسب الطلبات الفردية. وتوسع (Miah,2013:933) ليضيف أن فكرة نقطة التأجيل تكمن في الاحتفاظ بالمخزون الاستراتيجي اي الاحتفاظ بالمكونات والاجزاء النمطية للمنتج وانتاج القطع المكلفة او الحساسة عند طلب الزبون لهذا المنتج وصولا للمنتج النهائي، وتعد هذه السياسة متبعه من قبل المنظمات الصناعية حاليا وخاصة في مجال صناعه الحاسوب والسيارات. والشكل (3) يوضح مسار عمل نقطة التأجيل والمراحل التي يمر بها المنتج.

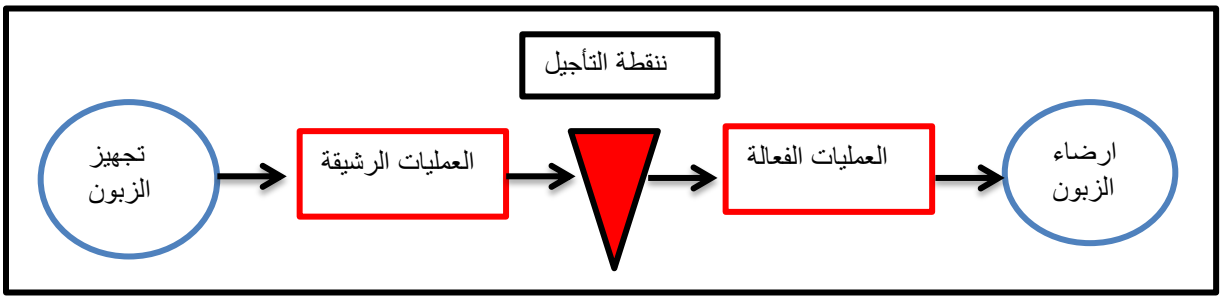

الشكل (3) استراتيجية نقطة التأجيل

A Framework Imbibing " Sharma, Rajiv Kumar (2011) & Source: Mishra, Pratima International "Leagile andSix-Sigma Culture to Improve SCM Performance Conference on Advances inSupply Chain and Manufacturing Management, .Kharagpur, P 1-11

واكد(Jiajun,2016:58) ان العديد من الباحثين اتفقوا على ان نقطة التأجيل تنجز على ثلاث مستويات وكالاتي:

مستويات التميز : ان هذا المستوى يبين القيمة المضافة التي يمكن الحصول عليها عبر انتاج منتجات حسب حاجات ورغبات الزبائن من اجل الوصول الى ادنى مستويات المخزون.

مستويات الكلفة :يتطلب هذا المستوى ان تكون اجمالي الكلف لا تقود في زيادة اسعار المنتجات ذات الكلف المنخفضة والتي تكون غير اساس في صناعه المنتج وتسعى الى تأخير التأجيل صنع الاجزاء الحساسة والغالية الثمن لحين وصول طلبات الزبائن عن المنتج المستهدف.

مستويات العلاقة : عندما تكون المنتجات حسب طلبات الزبائن فهذا يساعد على اقامه علاقات طويلة الأمد مع كل زبون مما يزيد الولاء للمنظمة.

ثالثاً:أهمية التصنيع الهجين :تتلخص أهمية التصنيع الهجين (LM) بالنقاط الآتية: (Williams,2017) (Stefanelli,2019) (Kawa,2019) (البكري،2021).

تطوير وتحسين الخصائص لكل من النظام الرشيق والنظام المتسارع (تقليل فترة الانتظار نتيجة التخلص من الخسائر في حالة النظام الرشيق والقدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات في الطلبات في حالة النظام المتسارع وخفض التكاليف ومستوى خدمة افضل والتكامل مع الموردين والزبائن والجودة العالية للمنتجات واختيار الموردين على أساس الجودة).

مزايا تنافسية،اذ يعد نظام التصنيع الهجين احد المؤشرات الايجابية نحو تمكين المنظمات الصناعية على استحواذ على مكانة سوقية قوية عبر حصولها على حصة اكبر في السوق بشكل أكبر من منافسيها وبما معناه انه سيكون لها زبائن اكثر ولاء قياسا بالمنافسين.

تعزيز التازر في كل من النظام الرشيق والنظام خفيف الحركة من خلال الاستخدام الاستراتيجي للمخزون في عملية تسليم المنتج.

زيادة الأرباح، اذ يعمل النظام الرشيق على خفض التكلفة في حين أن النظام المتسارع يمكن من توفير احتياجات الزبائن بصورة دقيقة مما يؤدي إلى تحقيق مستوى اعلى من الخدمة في اسواق تتسم بالتقلبات وبالتالي زيادة أرباح المنظمة.

احد المهام التصنيعية لإدارة العمليات التي تحتاج الى دراسات وبحوث للوصول الى المواصفات التصنيعية الامثل والتي توفر الدعم لوظيفة العمليات سواء اكان في المنظمات الصناعية ام الخدمية.

رابعاً:العوامل المؤثرة في نظام التصنيع الهجين :العلاقة بين هذه العوامل المختلفة تتفاوت بحسب مقدار تأثير كل عامل فردي في صناعه الاهداف الرئيسية لنظام التصنيع الهجين وقد تكون في بعض الاحيان مبهمة وغير واضحه ،اذ يشير (Sahai,2019) (التميمي وخشبة،2020) (علي،2019) ان هناك خمسة عوامل تؤثر في التصنيع الهجين بشكل مختلف،وهي بالاتي:

الموارد البشرية : تحتل الموارد البشرية في المنظمات أهمية منقطعة النظير بسبب كونها من أهم العوامل التي يعتمد عليها نجاح المنظمة في تأسيس برامج استثمارية فاعلة للموارد البشرية المستخدمة في العمليات الإنتاجية ، ولا يخفى من أن المورد البشري أصبح من الموارد المهمة والنادرة والذي يحدد كفاءة المنظمة في تحقيق الاهداف الاستراتيجية بمختلف أنواعها وتضم التزام العامل نحو العمل ،تجربة العامل ،مهارات العمل، موقف العامل ، العمل بروح الفريق الواحد، المهارات الشخصية مصلحة العاملين في نشاطات البحث والتطوير ،مقاومه التغيير.

عوامل الانتاج : تعتبر العوامل المؤثرة في الإنتاجية كثيرة ومتعددة ويمكن القول إنه لا يوجد تصنيف موحد للعوامل حسب ما حدد من قبل المفكرين والباحثين وهذا ناتج عن اختلاف نظراتهم أو في طبيعة الدراسات نفسها، اذ اثرت هذه العوامل على سير العمليات الانتاجية بصورة نشاط انتاجي وعملياتي يتسم بالمرونه والتغير وبما يواكب التغير الملحوظ في كمية ونوعية الطلب ،والذي يطلب مرونة في القرارات والعمليات ومستويات الجودة المرغوبة للإنتاج وتضم، الشبكات الخلوية تقنية المجموعة،استعمال طرائق التصنيع المتقدمة ،استخدام الروبوتات ،وتسلسل العملية الواجب اتباعها.

العوامل الادارية :تعتبر الإدارة من أهم الأنشطة الإنسانية في أي مجتمع، على اختلاف مراحلها وتطورها، وذلك لما للإدارة من تأثير علي حياة المجتمعات لارتباطها بالشؤون الاقتصادية، والاجتماعية ،ولها دور اساسي في صناعة التقدم الاجتماعي ونجاح المنظمة وتفوقها على منافسيها ،حيث تسعى الى تحقيق الأهداف الموضوعة بكيفية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، على وفق منهج محدد، ، لضمان الوصول إلى أفضل النتائج بأقل التكاليف وأقصر الطرق وتضم ،ادارة سلسلة التجهز ،الدعم الاداري لتنفيذ الاستراتيجيات ،انفاق المال على جانب التدريب والتطوير، السلطة للامركزية.

عوامل التصميم : ان تصميم المنتج أو الخدمة عبارة عن عملية متعددة الوظائف، وتعتمد على المعرفة، وهذه العملية تعد عاملاً حاسماً في النجاح التنظيمي لأنها تحدد خصائص وأداء المنتج او الخدمة و الجودة التي يطلبها الزبائن. وهي نشاط استراتيجي في العديد من المنظمات لإسهامها في انتاج المنتجات الجديدة ،وعليه فإن عملية التصميم لها دور تنافسي في ايجاد المنتجات المماثلة في السوق من حيث المظهر والسعر والجودة والأداء وعمر المنتج .

المحور الثاني:الهندسة المتزامنة

أولا:مفهوم الهندسة المتزامنة:حظي مفهوم الهندسة المتزامنة (CE) باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين والمفكرين وكل منهم تناولها من زاوية كون الأفكار التي تتضمنها والمجالات التي تستخدم فيها عديدة،فمنهم من ينظر اليها من وجهة نظر فنية وهندسية، و آخرون ينظرون اليها من وجهة نظر محاسبية وإدارية والتي

تعني تداخل العمليات بدلا من تسلسلها في تصميم المنتج والعملية (Bogus et al.,2005:1) ان فكرة الهندسة المتزامنة تتمثل في إن الأفراد المسؤولين عن تصميم وتصنيع المنتجات يعملون معا لتحقيق الأهداف ويملكون نفس الشعور لمعالجة المشكلات نفسها وبحماس منذ المراحل المبكرة من التصميم (Slack et al., 2019:15). اذ تأخذ بنظر العناية كل المجالات التي توثر في التصميم (Makinen, 2011:4). ففكرة الهندسة المتزامنة تستند الى تنفيذ العديد من خطوات عملية المشروع بنفس الوقت أكثر من تنفيذها بطريقة متسلسلة مما يستدعي تشكيل فريق متعدد الوظائف والذي يتضمن تشكيلة واسعة من الأفراد من مختلف الأقسام (Shouke et al.,2010:709). عرفت الهندسة المتزامنة (CE) الى انها الفكرة التي تجمع بين مهندسي الإنتاج والعمليات والمسوقين والمشترين ومتخصصي المعلومات ومتخصصي الجودة والموردين معا لتصميم المنتج والعمليات اللازمة لتلبية احتياجات الزبون(Krajewski, et al., 2016:380). فيما ينظر (Dongre et al.,2017:2766) بأنها نهج تعاوني لتطوير المنتجات والعمليات التي تتم بشكل متزامن من قبل فريق عمل متعدد الوظائف، مع الأخذ بنظر الاعتبار تلبية احتياجات الزبائن، من خلال تخفيض الكلفة والوقت وتحسين الجودة. ويشير اليها (Al-Zamili,2017:56) بأنها تقنية يتم من خلالها القيام بعمليات التصميم والتطوير بشكل متزامن من خلال معلومات سلسلة القيمة عن طريق تشكيل فريق عمل متعدد الوظائف يضع خطة عمل مناسبة من خلالها يتم تحقيق وفورات في الكلفة والوقت مع المحافظة على مستوى الجودة. ويتوسع (Ramana,2012:1) في المفهوم ليذكر بأنها تقنية منظمة ومتعددة التخصصات تجمع في وقت واحد مختلف مراحل تطوير المنتجات وإدارة عملياتها لتحقيق الامثلية في عملية تصميم وتصنيع المنتج، وتشمل هذه العمليات تحديد احتياجات الزبائن، تحديد متطلبات أداء المنتج، تصميم المنتج وعمليات التصنيع و تصنيع المنتج، اذ يتم النظر في كامل دورة حياة المنتج، بما في ذلك التوزيع، الدعم، الصيانة وإعادة التدوير أو التخلص. ويؤكد (Mani,et.al.,2015:128) على ان الهندسة المتزامنة هي وسيلة لإيجاد الحلول الجذرية للمشاكل التي قد تحصل عند القيام بعمليات تصميم وتصنيع وتجميع المنتوج بمساعدة فريق عمل متعدد الوظائف عن طريق القيام بهذه العمليات بشكل متزامن لتحقيق الاهداف المرغوبة. إذ الكثير من المنظمات استخدمت الهندسة المتزامنة والتي تعني جلب التصميم وهندسة التصنيع للأفراد سوية بصورة مبكرة في مرحلة التصميم وأصبح هذا المفهوم يتضمن الوظيفة التصنيعية، وخصائص المواد والتسويق والشراء عبر تكامل الفرق الوظيفية(Stevenson, 2016:154). وبالاتفاق مع(Tayal,2012:677) والعديد من الباحثين الاخرين يمكن تعريف الهندسة المتزامنة (CE) بأنها تقنية تنظم انشاء المنتجات اذ يتم تنفيذ عمليات التصميم والتطوير بصورة متزامنة بدلا من الوضع المتسلسل(التقليدي) ،مما يؤدي الى تقليل الوقت وزيادة سرعة وصول الفكرة الى السوق، والاستجابة لرغبات الزبائن وخفض الكلفة، والمحافظة على مستوى جيد من الجودة.

ثانياً:ابعاد الهندسة المتزامنة:يتفق اغلب الباحثين على ان ابعاد الهندسة المتزامنة هي ثلاثة أبعاد أساسية يتم اضافة بعد رابع لها ويتم تنفيذها بالتزامن تتمثل في ثنائية الابعاد(2D-CE) وثلاثية الابعاد (3D-CE) ورباعية الابعاد(4D-CE) . وفيما يأتي توضيح لأبعاد الهندسة المتزامنة: (ابو عميمة والحمداني،2021) (الدليمي وهادي،2014) (Tayal, 2012)

الهندسة المتزامنة ثنائية الابعاد (2D-CE): يعد تصميم المنتج مهم استراتيجيا لأن كل عمل يحتاج الى رؤية أو خطة بعيدة المدى،فاستراتيجية العمل في المنظمة يجب أن تدعم تصميمات المنتج وتحرص على مشاركة الزبائن في قرارات تصميم المنتج ليلائم تفضيلاتهم واحتياجاتهم من جهة، والمحافظة على قاعدة زبائنها ومركزها في السوق من جهة أخرى. ويعرف تصميم المنتج بأنه معالجة مفاهيمية يتم بواسطته اشباع عدد من المتطلبات الوظيفية للزبائن بشكل فردي أو جماعي من خلال استخدام منتجات معينة (Slack et al., 2019:108).
ويشير (البكري،2008:204) الية بأنه وضع المواصفات والاشكال الخاصة بمنتج معين في قالب يمكن المنظمة من الوفاء باحتياجات الزبائن في السوق. وفيما يتعلق بمفهوم تصميم العملية يمكن القول بأنها العملية التي من خلالها يتم اشباع بعض متطلبات تصميم العملية الوظيفية للأفراد من خلال وضع اطار أو شكل للموارد والنشاطات التي تشكل السلعة أو الخدمة، ويتضمن تصميم العملية تحديد كافة الانشطة الفردية المطلوبة وتحديد التتابع الذي سيتم من خلاله اداء الفعاليات اليومية لكل فرد يشترك في العملية ومن سوف يؤديها(Slack et al.,2019:110).

وبالاستناد الى ما جاء في اعلاة يتضح ان جوهر الهندسة المتزامنة ثنائية الابعاد هو تكامل ابعاد الهندسة المتزامنة الثنائية تصميم المنتج وتخطيط العملية بشكل متزامن، التصميم المتزامن يساعد على تحسين جودة قرارات التصميم المبكرة وله تأثير كبير على تكاليف دورة حياة المنتج كما تهدف الهندسة المتزامنة الى دراسة وتحليل مواصفات تصميم المنتج مثل المتانة والهندسة البشرية وغيرها من المراحل المبكرة لتصميم المنتج (الدليمي،2012: 59). تستخدم الهندسة المتزامنة للتأكد من أن تصاميم المنتجات تتطابق مع قدرات الشركات الإنتاجية بكفاءة ، لذا فإنها تؤكد على مشاركة متخصصي إدارات العمليات جنبا إلى جنب مع متخصصي التصاميم في تصميم المنتجات عند كل مرحلة من مراحل تصميم وصنع المنتجات (Slack et al., 2019:109).

الهندسة المتزامنة ثلاثية الابعاد (3D-CE): بعد ان تم عرض الهندسة المتزامنة ثنائية الابعاد والتي تمثل المرحلة الأولى من مراحل الهندسة المتزامنة، كما يرى بعض الباحثين ان التصميم المتزامن للمنتوج وفقاً (2D-CE) غير كاف في ظل بيئة معاصرة، اذ أصبحت فيها الهندسة متزامنة ذا ثلاثة ابعاد بعد ان تم إضافة البعد الثالث المتمثل بـ (تصميم سلسلة التجهيز) ويعني القدرة على التعاون والتنسيق بين المصنعين والمجهزين وقنوات التوزيع والزبائن، وهي جزء لا يتجزا من عملية التخطيط الاستراتيجي لأية منظمة، لأن سلسلة التجهيز تضم جميع وظائف وعمليات المنظمة، فتقديم المنتجات والخدمات العالية الجودة يجب ان يكون بأقل كلفة وذلك يتطلب قرارات تصميم استراتيجية (داود ومازن،2016:190).

ويبين(نور الدين،2020:135)ان المحدد الرئيس لتصميم سلاسل التجهيز هو هيكل الكلف المرتبطة بعمليات التصنيع الرئيسة، وان سلاسل التجهيز غالبا ما تتكون من عدة طبقات، وبأعداد مختلفة من المنظمات التي تتنافس في كل طبقة،ويضيف Lambert & Cooper ان عملية تكامل واعادة هندسة سلسلة التجهيز يجب أن تصمم لزيادة كفاءة وفاعلية وتوصيل المنافع بالتساوي لكل سلسلة التجهيز، ومن ثم فان سلسلة التجهيز تضيف قيمة ليس للمنظمة فحسب، وانما لكل شبكة سلسلة التجهيز لتشمل حتى الزبون التهائي وان ادارة سلسلة التجهيز لاتحقق أهدافها بشكل كفوه اذا ادت اعمالها بشكل مستقل ومنفرد في حين انها تكون بشكل أكثر كفاءة حين تعمل كشبكة متكاملة من الحلقات اذ ان اهداف السلسلة اصبحت أكثر توسعا لان تقديم

المنتوج في الزمان والمكان والكلفة المناسبة يحتاج إلى تنسيق بين حلقات السلسلة. ويوضح (Tayal,2012:679) ان الهندسة المتزامنة ثلاثية الابعاد تعد أكثر ملائمة لبيئة الاعمال المعاصرة، اذ تساعد في تحفيض حقيقي في التكاليف وتحقيق وفورات في الوقت وايضاً تقصير دورة حياة المنتج والمحافظة على قدر مقبول من الجودة، فضلاً عن توفير قدر كافي من المرونة للاستجابة لمتطلبات الزبائن.

الهندسة المتزامنة رباعية الابعاد(4D-CE): بعد ان أصبحت الهندسة المتزامنة ثلاثية الابعاد المرحلة الأكثر استعمالاً وشيوعا الى يومنا هذا لكثير من الوحدات الاقتصادية التي تستخدم الهندسة المتزامنة لتصبح ذا اربع ابعاد، وذلك باقتراح إضافة البعد الرابع لها والمتمثل بـ (بعد تصميم استدامة المنتج) في هذا البعد يتم التركيز على قضيتين مهمتين من قضايا الاستدامة وهما (ان يكون المنتج صديقاً للبيئة، وإمكانية إعادة التدوير) لتغطية جوانب الاستدامة (الفلاحي و الموسوي، 186:2019).

ثالثاً:مراحل تطبيق الهندسة المتزامنة: يمكن تقسيم مراحل تطبيق الهندسة المتزامنة (CE) الى ثلاث مراحل كما حددها (Ogawa,2008:17) وهي بالاتي:

مرحلة التهيئة والاعداد Setup and Preparing Phase: في هذه المرحلة يتم تحديد امكانات وموارد الوحدة الاقتصادية التي يتم استعمالها في الوحدة الاقتصادية كذلك يتم ادراج وظائف النظام والمتخصصين لكل وظيفة ويجب تحديد الأدوات الملائمة لتطبيق هذه التقنية مع تحديد الافراد المشاركين فيها مع وضع خطة عمل ملائمة تتطلع لرؤية الوحدة الاقتصادية واستراتيجيتها.

مرحلة التصميمDesign Phase : بعد ان تم اعداد خطة ملائمة وتحديد إمكانات وموارد الوحدة الاقتصادية في المرحلة الأولى في هذه المرحلة يتم تطبيق تقنية الهندسة المتزامنة وفق الخطة الموضوعة مع انشاء قاعدة بيانات مشتركة من خلالها يتم التنسيق والتواصل بين أعضاء فريق متعدد الوظائف، وتعد هذه المرحلة أساسية في الهندسة المتزامنة من خلالها يتم التكامل الحقيقي بين بيئة فريق عمل الهندسة المتزامنة وبين خبرات المتخصصين في الوحدة الاقتصادية كما ويتم اعتماد فكرة المكتب المفتوح (Open Office) الذي اعتمدته الشركات اليابانية لتهيئة أرضية مناسبة لجعل النقاشات والحوارات مفتوحة بالإضافة إلى تكوين بيئة عمل متكاملة يمكن من خلالها الإجابة على أية تساؤلات طارئة وحل المشكلات المستجدة التي يمكن أن تحصل خلال مرحلة التصميم.

مرحلة الانتقال الى الإنتاج Transition to Production Phase: بعد الإقرار بالتصميم النهائي وتقديم التوصية بتطبيقه، يتم الانتقال إلى الإنتاج والذي من خلاله يتم تنفيذ عمليات التصنيع والتجميع بشكل متزامن، مع مراعاة التقيد بالتصميم المقترح لكل من المنتوج والعملية وسلسلة التجهيز من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه التقنية فيما يتعلق بالكلفة والجودة والوقت والمرونة،مع مراعاة الالتزام بعمليات التحسين المستمر،والسعي بشكل دائم لتطوير عمليات الإنتاج.

خامساً: متطلبات تطبيق الهندسة المتزامنة :يشير كل من(Dawood & Abdul-Karim,2016) و(البرزنجي،2007) الى ان متطلبات تطبيق الهندسة المتزامنة تنحصر بالاتي:

فريق عمل متعدد الوظائف: يتطلب تنفيذ تقنية الهندسة المتزامنة استخدام فريق عمل متعدد التخصصات او الوظائف هذا الفريق من خلاله سيتم إزالة الحواجز الموجودة بين الأقسام الإدارات الوظيفية المختلفة من اجل تعزيز التواصل بين الأقسام فمن خلال الفرق الوظيفية يمكن العمل مع مختلف التخصصات الوظيفية، على سبيل المثال التصميم، التصنيع، التسويق، التشغيل، الصيانة، إعادة التأهيل يمكنها العمل معا كمجموعة واحدة،والزبائن المجهزين من خلال ردود فعلهم يتم تصميم وتطوير المنتج .

خطة عمل الهندسة المتزامنة: بعد ان تم تشكيل فريق عمل متعدد الوظائف يقوم هذا الفريق باستغلال المواهب التي يمتلكها الأعضاء على نحو تعاوني الذي من خلاله يتم حل المشاكل بشكل أوسع، بعد ذلك يتم اعداد خطة عمل الهندسة المتزامنة، اما المهام التي يقوم بها فريق العمل متعدد الوظائف بخطة تنفيذ تقنية الهندسة المتزامنة بالاتي:

تشخيص مكونات ومواصفات المنتوج الذي يلبي تطلعات الزبون ومتطلباته.

تحديد الطرق المناسبة التي من خلالها يتم تصميم وتصنيع وتجميع المنتوج وتحديد متطلبات الزبون.

تحليل وظائف المنتوج وربط كل وظيفة بعمليات وطرق التصميم المطلوبة.

تصميم العمليات وتصنيعها وتجميعها يعتمد على تزامن أداء هذه العمليات.

كما ان خطة عمل الهندسة المتزامنة يجب ان تتضمن اعداد جدول زمني محدد ويتم تحديد تاريخ الخطة بعد توزيع المهام على أعضاء فريق متعدد الوظائف، لذلك يتطلب الامر وضع تقديرات مبنية على أسس علمية لكل من التكلفة والوقت نتيجة للقيام بعمليات التصميم والتصنيع والتجميع مع اعداد جدول يوضح التكلفة والوقت وفقا للوضع الحالي ومقارنته بالوضع المقترح للهندسة المتزامنة.

المحور الثالث:الفشل العملياتي/أولاً:مفهوم الفشل العملياتي:الفشل بمعناه العام هو الانحراف عن النتائج المتوقعة والمرغوبة وهي تشمل اخطاء يمكن تجنبها ،وقد يشمل حالات فشل في مجالات تتراوح ما بين الفشل التقني مثل عيوب في تصميم الماكنة او فشل في العلاقات الشخصية مثل الفشل في التغذية العكسية الى عامل يعاني مشكلة في الأداء(Cannon & Edmondson,2004:4). اذ يمكن للفشل العملياتي ان يحدث خاصة عندما تكون العمليات او الخدمات معقدة وتتطلب تحريك المعدات والافراد والعمليات والمعلومات بين الاقسام والقطاعات المختلفة من المنظمة ذاتها(Balliu,2015:2). ينظر Tucker واخرون الى الفشل العملياتي بانه الحالة التي لا تمتلك فيها المنظمة ايا من التجهيزات او المعدات او المعلومات او الافراد المطلوبين لاكمال مهام العمل مما يسهم في ضعف الاداء ويؤدي الى هدر في الوقت والاضرار بالسلامة (Tucker et al., 2013:1-3). فيما ذكر Cedeno بان الفشل العملياتي هو اي خسارة تؤدي الى انقطاع في استمرارية الإنتاج (الحمداني والسراي،95:2017). ويعرف الفشل العملياتي ايضاً الى تأشير وجود عيوب في النظام او اخطاء كامنه قد تعود الى الظهور وبعواقب اكثر خطورة (Tucker et al, 2020:62). فالفشل العملياتي يحدث في جميع الصناعات وبعواقب تتراوح ما بين عدم ارتياح بسيط الى كوارث كبيرة ، وتتراوح نتائج الفشل العملياتي بين اعاج بسيط الى كارثة كبيرة(Milsten et al.,2009:1) والفشل بالنسبة الى الادارة يعني الحرج وعدم الحصول على المحفزات الاضافية وقد يعني انهاء العمل او العقوبة ولهذا

السبب تبتعد بعض المنظمات عن استخدام مصطلح الفشل عندما تتحدث عن الاداء ولكن نموذج نصف القدح الممتلئ يعتبر الفشل بمثابة فرصة لزيادة التدفق والانتاجية وتقليل الكلف وتحسين الجودة وخدمة الزبون ومساعدة القوى العاملة على التركيز على فرص التحسين(Sever, 2007:1) .

ثانياً: أبعاد الفشل العملياتي :كان للإسهامات الفكرية لعدد من الباحثين الدور الواضح والمؤثر في تحديد ابعاد الفشل العملياتي ،الامر الذي ترتب عليه تقديم مفاهيم مختلفة للفشل العملياتي تلك التي تجسد على نحو مباشر وغير مباشر بعض الابعاد التي تدل على محتواها ومضامينها، علماً ان تلك المفاهيم قد تسهم في تعزيز مقاصد البحث تجاه الظاهرة قيد الدراسة وينظر له بوصفه توجها علميا وعمليا في مجال ادارة الانتاج والعمليات.اذ اشار عدد من الباحثين الى ان الفشل العملياتي يتضمن مجموع من الابعاد وهي بالاتي:

(Perrin & Advisory, 2009) (Ness, 2015) (Balliu, 2015)

الاخطاء البشرية :ان التطور في التقانة ينشأ في حقول المعرفة الجديدة، وهذا يتطلب عاملين ذو مهارات وخبرات متخصصة والذي يؤدي الى تحسين الجودة، إذ كلما كانت المهارة اعلى كلما كانت الجودة جيدة. ويرى Kirwan بإن الأخطاء البشرية هي نواتج عرضية طبيعية للسلوك البشري. ويعرف (الحمداني والسراي،95:2017) الخطأ البشري على انه فشل لسلسلة من النشاطات العقلية والبدنية،والتي تصنف الى نوعين:

الزلة: وهي عندما لا تسير النشاطات وفق الخطة المخطط لها.

الاخطاء: وهي عندما تكون الخطة بحد ذاتها غير كافية في تحقيق اهدافها.

وأشار(Patil et al., 2013:23) الى مجموعة من الاخطاء البشرية منها:

اخطاء بسبب سوء الفهم.

التشخيص غير الصحيح.

الاغفال في العمليات عن خطوة معينة.

اخطاء معالجة (القيام بشيء ما بصورة غير صحيحة).

اخطاء في الضبط والقياس والابعاد.

اخطاء في اعداد المعدات

اخطاء عملياتية (عدم اكتمال المعلومات أو نقص في التدريب أو عدم اتباع الاجراءات).

الفشل في المعدات:تؤدي المعدات والمكائن والتسهيلات الاخرى المختلفة دوراً مهماً في نظام العمليات، لإنه من الممكن ان تكون هناك بعض المعدات او المكائن ذات اهمية حيوية وتعمل بصورة غير كفوءة وتؤدي في مثل هذه الحالة الى الحصول على مخرجات ذات جودة رديئة ،مما يتطلب توقف النظام بالكامل بغية تنفيذ

فعاليات الصيانة التي يتم تجنب حدوث العطلات عن طريقها(Balliu, 2015) . ان الاهتمام الدائم والمستمر بالمكائن يؤدي الى تجنب حدوث العطلات والتي تؤثر على مستوى ادائها،وفي الممارسات الصناعية هناك تكتيك الاستبدال الذي يشخص في المراحل الاولى من النمذجة بالتعرف على العناصر غير الكفوءة ويتم استبدال معدات او عمليات بمعدات او عمليات اكثر كفاءة او اقل ضرراً للبيئة لزيادة الاداء المستدام ولكن قد يرافق ذلك ارتفاع الكلفة (Despeissel,2013:5).

الفشل في القرارات الادارية :تعتبر عملية اتخاذ القرارات احدى الركائز الاساسية في العمليات، ويعد اتخاذ القرارات جوهر عمل القيادة الادارية ونقطة الانطلاق بالنسبة لجميع الانشطة التي تتم داخل التنظيم وتلك التي تتعلق بتفاعلاته مع بيئته الخارجية،اذ تعد عملية اتخاذ القرارات الاختبار والمحك للإدارة فقدرة المدير على الوصول الى القرار الصحيح في موقف ما، ومهارته في تحديد البدائل ومهارته في اقناع الآخرين في قبول القرار الذي اتخذه تعتبر من العوامل الاساسية التي تؤدي الى نجاح المدير في القيادة واتخاذ القرارات. ويوضح (Senot et al.,2016:45) بأن الفشل الاداري ليس شبحاً في حد ذاته تخشاه المنظمات بقدر ما هو خطأ ترتكبه الادارة في حق نفسها اولا ثم في حق العمل والعاملين

ومن اهم اسباب الفشل في اتخاذ القرارات:

الفشل في تحديد الاهمية النسبية للأولويات المختلفة.

الاهتمام والاعتزاز بالخبرات التي يكتسبها المدير من وظائفه السابقة.

احتكار عملية اتخاذ القرارات.

عدم اتخاذ القرارات في القضايا والمشاكل وارجاء ذلك للمستقبل.

عدم ملائمة القرار للظروف الجديدة من ناحية واحتكار المديرين للقرارات المتعلقة بمرؤوسيهم نظراً لعمق خبرتهم في ذلك.

عدم القدرة على اتخاذ القرارات بطريقة موضوعية وعلمية مما يزيد من درجة الخطورة التي ستترتب على القرارات المختلفة.

النقص في المعرفة :عندما يواجه المرء وضع غير مألوف بالنسبة اليه او عندما تكون القواعد غير ملائمة واذا كانت المعالجة المستندة على القواعد غير قادرة على حل المشكلة فيعود الشخص الى المعالجة بالاستناد على المعرفة (Morrison, 2015:44). وأحدى الملاحظات المهمة التي تتعلق بالفشل هو ان حدوثها يرتبط ارتباط مباشر بالوصول الى المعرفة والمعلومات وتطويرها والتي تصنف الى صنفين:

المجاهيل التي بالإمكان معرفتها: يمثل تحديات الوصول الى المعلومات وفهمها، فالمعلومات في هذه الحالة موجودة ولكن الفرد قد يتجاهلها او لا يستخدمها او لا يتمكن من الوصول اليها او يستخدمها بشكل غير صحيح

المجاهيل التي لا يمكن معرفتها: هي مجاهيل غير قابلة للمعرفة فهي تمثل محددات على قدرة تطوير نظام المشروع او ان تكون خصائصه بعيدة المنال.

ويظهر هذين النوعين من اسباب الفشل المعرفي في المراحل الاولى من تشغيل الانظمة الهندسية وهي مشاكل غير معروفة مسبقاً وتظهر في مراحل دورة الحياة وفي الفشل الناتج عن تقادم عمر المعدات وتدهور النظام وفي هذه الحالة تكون خصائص جودة النظام قد تدهورت بسبب تأثيرات التقادم وتتفاقم بإهمال الصيانة او ضعفها.

ثالثاً:تصنيف الفشل العملياتي:بالرغم من التأثير التراكمي الكبير للفشل العملياتي الا ان هناك صعوبة في التعامل مع هذه المشكلة عمليا وتكمن الصعوبة في ان مظاهر الفشل العملياتي قد تكون محتواة في مدى واسع من مشاكل صغيرة.اذ تعددت تصنيفات الفشل العملياتي بحسب ارتباطها، فمنها ما يرتبط بالمعلومات او الادوات او المعدات أو المواد او التجهيزات او الدعم المالي او مساعدة الآخرين او جوانب بيئة العمل فضلا عن الفشل العملياتي الناجم عن الاخطاء المرافقة لتجهيز المواد الضرورية او ضعف المعلومات الى العاملين ،ولعل اكثر الاصناف تكرارا ما يشمل معلومات متعلقة بالعمل والادوات والمعدات والمواد والمجهزين والدعم المالي والخدمة المطلوبة من الآخرين ومساعدتهم والتهيؤ للمهام من خلال التعليم والتدريب والخبرة وتوفير الوقت والجوانب المادية لبيئة العمل وجدولة النشاطات(Tucker et al., 2020:64) . وقد اشار (Ness, 2015:51) بان الحوادث عادة هي نتيجة تعدد حالات الفشل والتي تمثل اخطاء بشرية ، قرارات ادارية، فشل في المعدات او خلل فيها، نقص في المعرفة، وعدم كفاية في الانظمة الادارية مثل فشل اداء تحليل المخاطر والتعرف على التغيرات او ادارتها او المتابعة لعلامات التحذير السابقة فيما اكد (Karaulova,2012:146)

المبحث الثالث:الجانب التطبيقي

إختبار الصدق الظاهري وصدق المحتوى لمقاييس البحث :يشار الى صدق المقياس بقدرته على قياس السمة المراد قياسها، (Devriendt et al.,2012:329) . يستخدم الصدق الظاهري للتأكد من قدرة استمارة الاستبانة على قياس متغيرات البحث فعلا،ويعتمد ذلك على الفحص المبدئي لمحتويات المقياس والنظر الى فقراته وطريقة صياغتها ووضوحها فضلا عن معانيها ودقتها ، اما الصدق الذي يعرف بصدق المحتوى فيقوم هذا المقياس بفحص بصورة منتظمة ودقيقة مضمون او محتوى المقياس ليحدد ما اذا كان يشتمل على عينة ممثلة لميدان البحث الذي يقيسه (Barton et al., 2011:589).

اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات التفلطح والالتواء :وهو احد الاختبارات التي تعد جزءاً مهما ومكملاً لصحة البيانات والنتائج التي تتنتج عنها كونه يسمح للباحثين بالوقوف على طبيعة التوزيع للبيانات فهل هي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وأن معرفة ذلك يعطي للباحثين حرية اختيار الاحصاءات الملائمة للبيانات،اذ يمكن للباحثين استخدام الاحصاءات اللامعلمية في حالة عدم توزيع البيانات طبيعياً في حين يجب استخدم الاحصاءات المعلمية في حالة توزيع البيانات طبيعياً ولتحقيق هذا الإختبار اعتمد الباحثين على إختبار التفلطح والالتواء (Kurtosis & Skewness)

أ) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير المستقل (التصنيع الهجين) :يعرض الجدول (5) جميع قيم معاملي الالتواء والتفلطح العليا والدنيا التي تقع ضمن حدود التوزيع الطبيعي البالغة (+2.54)،وهذا يشير بأن لفقرات التابعة لمتغير التصنيع الهجين تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يعني إمكانية استخدام الاحصاءات المعلمية في الإختبارات.

الجدول (5) نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي لمتغير التصنيع الهجين

Variable	Min	Max	Skewness	C.R	Kurtosis	C.R
Q1	1.000	5.000	-.401	-1.466	-.943	-1.721
Q2	1.000	5.000	-.130	-.476	-1.320	-2.410
Q3	1.000	5.000	-.379	-1.384	1.249	2.281
Q4	1.000	5.000	-.030	-.110	.687	1.255
Q5	1.000	5.000	-.438	-1.600	.645	1.178
Q6	1.000	5.000	-.500	-1.827	.243	.444
Q7	1.000	5.000	-.612	-2.236	.598	1.092
Q8	1.000	5.000	-.785	-2.865	.447	.815
Q9	1.000	5.000	-.649	-2.369	-.468	-.854
Q10	1.000	5.000	-.712	-2.601	.352	.642
Q11	1.000	5.000	-.132	-.480	.756	1.380
Q12	1.000	5.000	.371	1.353	-.964	-1.761

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج AMOS .V25

ب) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التفاعلي (الهندسة المتزامنة):يوضح الجدول (6) أن جميع قيم معاملي الالتواء والتفلطح الدنيا والعليا تقع بين حدود التوزيع الطبيعي البالغة (+2.54) وهذا يشير إلى أن جميع فقرات متغير الهندسة المتزامنة تتبع التوزيع الطبيعي، ما يعني أنه بالإمكان استخدام الاحصاءات المعلمية في الإختبار.

الجدول (6) نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي لمتغير الهندسة المتزامنة

Variable	Min	Max	Skewness	C.R	Kurtosis	C.R
Q13	1.000	5.000	-.503	-1.838	.268	.490
Q14	1.000	5.000	-.266	-.970	.482	.880
Q15	1.000	5.000	-.256	-.936	-.020	-.036
Q16	1.000	5.000	-.270	-.987	-.072	-.131
Q17	1.000	5.000	-.775	-2.831	.647	1.182
Q18	1.000	5.000	-.302	-1.104	-.443	-.808
Q19	1.000	5.000	-.584	-2.131	-.161	-.294
Q20	1.000	5.000	-.763	-2.788	1.089	1.989
Q21	1.000	5.000	-.161	-.589	.437	.799
Q22	1.000	5.000	-.351	-1.283	.194	.355
Q23	1.000	5.000	-.534	-1.948	.103	.188
Q24	1.000	5.000	.002	.008	-1.403	-2.562
Q25	1.000	5.000	.229	.837	-1.380	-2.519

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج AMOS .V25

ج) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع (الفشل العملياتي) :يوضح جدول (7) أن جميع قيم معاملي الالتواء والتفلطح الدنيا والعليا تقع بين حدود التوزيع الطبيعي البالغة (+2.54) وهذا يشير إلى أن جميع فقرات متغير الفشل العملياتي تتبع التوزيع الطبيعي، ما يعني أنه بالإمكان استخدام الاحصاءات المعلمية في الإختبار.

الجدول (7) نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي لمتغير الفشل العملياتي

Variable	Min	Max	Skewness	C.R	Kurtosis	C.R
Q26	1.000	5.000	-.746	-2.724	.989	1.805
Q27	1.000	5.000	-.318	-1.161	.744	1.358
Q28	1.000	5.000	-.507	-1.850	.012	.021
Q29	1.000	5.000	-.626	-2.287	.866	1.580
Q30	1.000	5.000	-.491	-1.792	1.006	1.836
Q31	1.000	5.000	-.661	-2.412	.039	.071
Q32	1.000	5.000	-.351	-1.283	.333	.609
Q33	1.000	4.000	-.928	-3.390	-.065	-.119
Q34	1.000	5.000	-.294	-1.074	-.545	-.995
Q35	1.000	5.000	-.462	-1.689	.702	1.282
Q36	1.000	5.000	-.716	-2.614	.102	.186

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج AMOS .V25

الثبات البنائي لاداة القياس :قام الباحثين بالتأكد من الثبات البنائي لاداة القياس الخاصة بالبحث عن طريق استخدام اختبار الفاكرونباخ وقد تم حساب معامل الثبات للاداة بأستخدام معامل الفاكرونباخ الموضح في الجدول(8)

الجدول(8) نتائج معامل الفا كرونباخ لمتغيرات البحث

Cronbach Alpha dimensions	Dimensions	Cronbach Alpha main variables	
0.738	التحسين المستمر	0.938	LM
0.847	ادارة المخلفات		
0.897	نظم المعلومات		
0.784	نقطة التأجيل		
0.705	تصميم المنتج	0.958	CE
0.896	تصميم العملية		
0.721	تصميم سلسلة التجهيز		
0.873	استدامة المنتج		
0.896	الاخطاء البشرية	0.933	OF
0.822	الفشل في العمليات		
0.788	الفشل في القرارات		
0.836	النقص المعرفي		

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS. V.25

ويلاحظ من الجدول (8) ان معامل الفاكرونباخ مقبولة احصائية في البحوث الادارية والسلوكية لان قيمتها اكبر من (0.70) (Nunnaly & Bernstein ,1994) التي تدل ان الاداة تتصف بالاتساق والثبات العالي .

اختبار الاتساق الداخلي :لغرض التحقق من ثبات فقرات اداة القياس يجب استخراج معاملات الارتباط بين كل فقرة من الفقرات مع البعد والمتغير الذي تنتمي اليه لقبول الاتساق الداخلي للفقرات فأن معامل الارتباط بين الفقرة والمتغير او البعد الذي تنتمي اليه يجب ان لا يقل عن (0.30).

الجدول(8) يوضح معاملات الارتباط بين الفقرات والبعد او المتغير الذي تنتمي اليه

main variables	Dimensions	No.Item		The items are related to dimension
LM	التحسين المستمر	3	Q1	0.668
			Q2	0.800
			Q3	0.667
	ادارة المخلفات	3	Q4	0.680
			Q5	0.908
			Q6	0.657
	نظم المعلومات	3	Q7	0.756
			Q8	0.876
			Q9	0.674
	نقطة التأجيل	3	Q10	0.638
			Q11	0.749
			Q12	0.984
CE	تصميم المنتج	3	Q13	0.845
			Q14	0.879
			Q15	0.982
	تصميم العملية	3	Q16	0.897
			Q17	0.857
			Q18	0.890
	تصميم سلسلة	3	Q19	0.679

	التجهيز		Q20	0.767
			Q21	0.644
	استدامة المنتج	3	Q22	0.736
			Q23	0.856
			Q24	0.946
OF	الاخطاء البشرية	3	Q25	0.768
			Q26	0.771
			Q27	0.703
	الفشل في العمليات	3	Q28	0.772
			Q29	0.894
			Q30	0.809
	الفشل في القرارات	3	Q31	0.897
			Q32	0.772
			Q33	0.786
	النقص المعرفي	3	Q34	0.809
			Q35	0.777
			Q36	0.836

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS. V.25

وفي ضوء البيانات الظاهرة في جدول(8) نلحظ بأن جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والابعاد اكثر من (0.30) وهذا يؤكد الاتساق الداخلي العالي الذي تتمتع به مقاييس متغيرات البحث.

ثانياً: الإحصاء الوصفي/عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها

يتناول هذا المحور العرض الاحصائي لنتائج البحث التطبيقية مع تحليل وتفسير هذه النتائج،وينقسم الى جوانب تبعاً لمتغيرات البحث ، اذ يتعرض الاول للمتغير المستقل التصنيع الهجين بأبعاده ، فيما يتعلق

الجانب الثاني بالمتغيرالتفاعلي الهندسة المتزامنة بأبعادها،اما الجانب الثالث فيتعلق بالمتغير التابع الفشل العملياتي ممثلا بأبعاده الفرعية،وشمل كل من هذه الجوانب عرضاً للمتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة وانحرافاتها المعيارية واقصى اجابة وادنى اجابة ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية،وتم تحديد مستوى الاستجابات في ضوء المتوسطات الحسابية عن طريق تحديد انتماءها لأي فئة،ولان استبانة البحث تعتمد على مقياس ليكرت الخماسي، فان هنالك خمس فئات تنتمي لها المتوسطات الحسابية وفق رأي (Dewberry,2004:15) وتحدد الفئة عن طريق ايجاد طول المدى (5-1=4)، ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات(5) (4\5=0.80). وبعد ذلك يضاف (0.80) الى الحد الادنى للمقياس(1) أو يطرح من الحد الاعلى للمقياس(5)، وتكون الفئات كما في الجدول الاتي:

الجدول(9) تصنيف فئات الوصف الاحصائي

تسلسل الفئة	الفئات	المستوى
1	1.80-1	منخفض جداً
2	2.60 – 1.81	منخفض
3	3.40 – 2.61	معتدل
4	4.20 – 3.41	مرتفع
5	5.00 – 4.21	مرتفع جداً

Source: Dewberry Chris, (2004), "Statistical Methods for Organizational Research: Theory and practice", First published by Routledge, Taylor & Francis Group, USA.

اولاً:المتغير المستقل (التصنيع الهجين) : ويتكون هذا المتغير من اربع ابعاد رئيسة وهي بالاتي:

1) التحسين المستمر :

الجدول (9)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد التحسين المستمر

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q1	1	5	3.16	.999	63
Q2	1	5	3.16	.1.174	63
Q3	1	5	3.55	.1.054	71

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

2) ادارة المخلفات :

الجدول (10)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد ادارة المخلفات

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q4	1	5	3.60	.976	72
Q5	1	5	2.13	1.072	43
Q6	1	5	2.61	1.142	52

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

3) نظم المعلومات

الجدول (11)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد نظم المعلومات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

4) نقطة التأجيل

الجدول (

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q7	1	5	2.61	1.142	52
Q8	1	5	2.60	1.239	52
Q9	1	5	3.33	.632	67

12)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد نقطة التأجيل

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q10	1	5	3.40	.739	68
Q11	1	5	3.43	.725	69
Q12	1	5	3.33	.632	67

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

ثانياً: المتغير التفاعلي(الهندسة المتزامنة) :ويتكون هذا المتغير من اربع ابعاد رئيسة ،وهي:

1) تصميم المنتج

الجدول (13)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد تصميم المنتج

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q13	1	5	2.88	1.011	58
Q14	1	5	2.85	1.069	57
Q15	1	5	2.96	1.073	59

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

2) تصميم العملية:

الجدول (14)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد تصميم العملية

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q16	1	5	3.49	1.006	70
Q17	1	5	3.41	.937	68
Q18	1	5	3.45	.852	69

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

3) تصميم سلسلة التجهيز

الجدول (15)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد تصميم سلسلة

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q19	.843	3.19	5	1	64
Q20	.830	3.36	5	1	67
Q21	.937	3.41	5	1	68

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

4) استدامة المنتج

الجدول (16)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد استدامة المنتج

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q22	1	5	3.94	.801	79
Q23	1	5	3.90	.922	78
Q24	1	5	3.84	.537	77

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

ثالثاً: المتغير التابع (الفشل العملياتي) : ويتكون هذا المتغير من اربع ابعاد رئيسة وهي بالاتي:

1) الاخطاء البشرية:

الجدول (17)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد الاخطاء البشرية

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q25	1	5	3.21	.782	64
Q26	1	5	3.53	.981	71
Q27	1	5	3.89	.871	78

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

2) الفشل في العمليات :

الجدول (18)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد الفشل في العمليات

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q28	1	5	3.50	.955	70
Q29	1	5	3.81	.843	76
Q30	1	5	3.94	.801	79

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

3) الفشل في القرارات

الجدول (19)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد الفشل في القرارات

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q31	.921	3.75	5	1	75
Q32	.941	3.54	5	1	71
Q33	.845	3.46	5	1	69
Q34	.850	3.49	5	1	70

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

4) النقص المعرفي

الجدول (20)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لبعد النقص المعرفي

Variables	Min	Max	Mean	Std. Deviation	Relative importance %
Q35	1	5	3.94	.801	79
Q36	1	5	3.90	.922	78
Q37	1	5	3.46	.845	69

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة: يتطلب الجانب الميداني لاختبار فرضيات البحث التعرف على طبيعة علاقات الارتباط والتأثير، والتفاعلية بين متغيرات البحث الرئيسة وأبعادها الفرعية وحسب ما جاء بتساؤلات البحث الميدانية وما نصت عليه الفرضيات الرئيسة والفرعية، ولتحقيق ذلك تم تخصيص هذا الجانب الذي يتضمن الاجابة عن تساؤلات البحث الميدانية والتحقق من مدى سريان مخطط البحث واختبار فرضياته على شركة ابن ماجد الصناعية للتحقق من مدى صحتها ومقبوليتها، اذ اعتمد الباحثين على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحقيق هذا الهدف، وتماشياً مع النتائج السابقة التي تمخضت عن اختبار الاسس البنائية لمقاييس البحث، ووصف وتشخيص متغيراته، ينقسم هذا الجانب الى فقرتين رئيستين الاولى تتعلق بإختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، اما الفقرة الثانية فتتعلق باختبار علاقات التأثير ، وعلى النحو الآتي :

اختبار الفرضيات:تتعلق هذه الفقرة باختبار العلاقات الارتباطية بين متغيرات البحث الثلاث (التصنيع الهجين، والهندسة المتزامنة،الفشل العملياتي) عن طريق مسار الفرضيات التي تم بناؤها بشكل تصوري عن طبيعة تلك العلاقات، اذ اعتمد الباحثين في اختبار الفرضيات على مصفوفة الارتباط (معامل الارتباط البسيط (Pearson) باعتماد برنامج (SPSS V.25) وكما يأتي:

اختبار الفرضية الرئيسة الاولى (لا توجد علاقة ارتباط وتاثير ذات دلالة معنوية بين التصنيع الهجين و الفشل العملياتي)

تم استخدام معامل الارتباط البسيط لاختبار الفرضية الرئيسة الاولى والمتمثلة بعلاقات الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل (التصنيع الهجين) والمتغير التابع (الفشل العملياتي). اذ يظهر جدول ( ) مصفوفة معاملات الارتباط البسيط (Pearson) بين المتغير المستقل (التصنيع الهجين) والمتغير التابع (الفشل العملياتي)،وقبل الخوض في اختبار الفرضيات فان الجداول المتعلقة بالارتباط ،فاذا ظهرت علامة (**) على معامل الارتباط فان هذا يعني بان قيمة معامل الارتباط احصائية عند مستوى (.01) اما اذا ظهرت العلامة (*) فان هذا يدل على ان قيمة معامل الارتباط احصائية عند مستوى (.05). ويتم الحكم على مقدار قوة معامل الارتباط في ضوء قاعدة (Cohen&Cohen,1983) والموضحة في الجدول (21)، وكالاتي :

الجدول (21) تصنيف مستويات علاقات الارتباط

ت	مستوى علاقة الارتباط	مقدار الارتباط
1	علاقة ارتباط منخفضة	اذا كان معامل الارتباط اقل من 0.10
2	علاقة ارتباط معتدلة	اذا كان معامل الارتباط بين 0.10-0.30
3	علاقة ارتباط قوية	اذا كان معامل الارتباط اعلى من 0.30

Source : Cohen, J., & Cohen, P. 1983 "Applied Multiple Regression/ Correlation Analysis for the Behavioral Sciences", 2nd Ed. New York: Lawrence Erlbaum Associates

الجدول (22) مصفوفات معامل الارتباط بين التصنيع الهجين و الفشل العملياتي

Correlations			
		LM	OF
LM	Pearson Correlation	1	.407**
	Sig. (2-tailed)		.000
OF	Pearson Correlation	.407**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N		
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية (لا توجد علاقة ارتباط وتاثير موجبة ذات دلالة معنوية بين الهندسة المتزامنة والفشل العملياتي)

تم استخدام معامل الارتباط البسيط لاختبار الفرضية الرئيسة االثانية والمتمثلة بعلاقات الارتباط بين ابعاد المتغير التفاعلي (الهندسة المتزامنة) والمتغير التابع (الفشل العملياتي) اذ يظهر جدول (23) مصفوفة معاملات الارتباط البسيط (Pearson) بين المتغير التفاعلي (الهندسة المتزامنة) والمتغير التابع (الفشل العملياتي). وقبل الخوض في اختبار الفرضيات فان الجداول المتعلقة بالارتباط. فاذا ظهرت علامة (**) على معامل الارتباط فان هذا يعني بان قيمة معامل الارتباط احصائية عند مستوى (.01) اما اذا ظهرت العلامة (*) فان هذا يدل على ان قيمة معامل الارتباط احصائية عند مستوى (.05). ويتم الحكم على مقدار قوة معامل الارتباط في ضوء قاعدة (Cohen&Cohen,1983) والموضحة في جدول (23)، وكالاتي :

الجدول (23) مصفوفات معامل الارتباط بين الهندسة المتزامنة والفشل العملياتي

Correlations			
		الهندسة المتزامنة	الفشل العملياتي
الهندسة المتزامنة	Pearson Correlation	1	.355**
	Sig. (2-tailed)		.001
	N		
الفشل العملياتي	Pearson Correlation	.355**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	
	N		
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS v.25

اختبار فرضيات التفاعل بين متغيرات البحث:بشكل عام، يقال ان التفاعل يحدث عندما يختلف تأثير المتغير المستقل(X) على المتغير التابع(Y) عبر مستويات متغير معدل (MO) ،ان تحديد تأثيرات التفاعل ذات الصلة والمهمة المتعلقة بالعلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة يقع في صميم النظرية في العلوم الاجتماعية،ويشير الى نضج وتطور مجال البحث،اذ تزود التفاعلات الباحثين بالقدرة على اثراء فهمنا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية عبر تهيئة الظروف التي تنطبق بموجبها مثل هذه العلاقات،كما ان التفاعلات تساعد في توفير تنبؤات اكثر تفصيلا حول العلاقات (Andersson et al.,2020:164). وبشكل فعلي وفقا للاسس النظرية والتحليلية يذكر (Namazi & Namazi , 2016 : 542) يمكن ان يقال ان المتغير المعدل يعمل بما يعمل المتغير المستقل الثاني مفاهيميا،وهذا يتحقق مع تواجد مجموعة من الشروط الاساسية هي بالاتي:

المتغير (X)(يؤثر في المتغير (Y) بصورة اساسية اكثر من المتغير (MO).

يحافظ المتغير (MO) على علاقة سببية مع المتغير(Y).

يمارس المتغير(MO) نفس وظيفة المتغير(X).

ليس لدى المتغير (MO) اي علاقة مع المتغير(X).

اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة والتي تنص على (لا يوجد علاقة ارتباط وتأثير ذو دلالة معنوية بين التصنيع الهجين والفشل العملياتي في ظل الدور التفاعلي للهندسة المتزامنة).

يوضح الجدول(26)أن قيمة معامل التأثير او الانحدار لمتغير التفاعل قد بلغت (.69) قيمة معنوية، لان قيمة النسبة الحرجة C.R الظاهرة في الجدول (3.879) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية (0.000)، كما نلاحظ عبر الانموذج الهيكلي الاول ان قيمة معامل التحديد ازدادت في الانموذج الهيكلي الثاني بفعل وجود متغير التفاعل الناتج من تفاعل التصنيع الهجين مع الهندسة المتزامنة ، وهذا يعني ان التغير كان ايجابي،وعليه فأن ذلك يثبت الدور التفاعلي للمتغير للهندسة المتزامنة في العلاقة بين التصنيع الهجين والفشل العملياتي. وعلية ان العلاقة الايجابية بين التصنيع الهجين والفشل العملياتي ستزداد بزيادة مقدار التغير في الهندسة المتزامنة بنسبة (69%)، وهذا يؤكد ويدعم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة .

الجدول (26) تقديرات أنموذج التأثير التصنيع الهجين والفشل العملياتي في ظل الدور التفاعلي

متغير التفاعل		الفشل العملياتي			
		C.R.	S.E.	Estimate	P.Value
متغير التفاعل	في الفشل العملياتي	3.879	0.475	0.69	0.000

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي AMOS v.25

المبحث الرابع:الاستنتاجات والتوصيات

يمثل هذا المبحث مستخلصاً لتحليل الأفكار النظرية الواردة في الجانب النظري للبحث، وكذلك تأطير الجانب التطبيقي للبحث على شكل استنتاجات وتوصيات

المحور الاول:الاستنتاجات Conclusions

استنتاجات تتعلق بالمتغير المستقل (التصنيع الهجين) والتفاعلي (الهندسة المتزامنة) والتابع (الفشل العملياتي) وهي بالاتي:

يشكل موضوع التصنيع الهجين توجة منظمات الاعمال نحو تعزيز الفرص الجديدة والتكيف مع التقلبات البيئية والتعايش مع طلبات الزبائن المستمرة والمتنوعة والتي تحتاج الى جهد منقطع النظير.

اثبت البحث حاجة شركة ابن ماجد الصناعية الى تحقيق مستويات عالية من المرونة في تصنيع منتجاتها،وذلك بهدف زيادة قدرتها على تلبية حاجات ورغبات الزبائن المستمرة والمتنوعة،فضلا عن تأمين متطلبات العملية الإنتاجية وكافة التغييرات التي من الممكن حدوثها في المستقبل،وهذا ما يعكسه الواقع الفعلي الذي يؤكد حاجة الشركة الى تبني وتطبيق التصنيع الهجين بصورة ملزمة لإحداث التغيرات في وقت تقديم

المنتجات الى السوق ، وملائمة العملية الإنتاجية ،فضلا عن تحسين جودة المنتجات لمطابقتها مع حاجات ورغبات الزبائن.

اثبتت نتائج البحث بأن العمل وفق تقنية الهندسة المتزامنة يعد من سمات الشركات الصناعية الحديثة كونة يوفر الوسائل الكفوءة والفاعلة لتنظيم وتنسيق كل العمليات صوب الحد الأدنى من الوقت وتكاليف التطوير وملائمة العملية الإنتاجية مع تحسين جودة المنتج لارضاء الزبائن وتتوافق هذه النتيجة مع(Dongre et al., 2017) الذي توصل الى ان استخدام الهندسة المتزامنة لتطوير المنتجات الجديدة يؤدي الى وصول المنتجات المبتكرة الى السوق في وقت اسرع من التطوير التقليدي ويرجع ذلك للمشاركة المبكرة من المصممين والمصنعين والمسوقين والموردين والزبائن للتطوير بالتزامن في ان واحد.

اتضح ومن خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحثين رغبة الادارة العليا في شركة ابن ماجد الصناعية في تبني التصنيع الهجين كفلسفة عمل ناجحة لتقليل الهدر والضياعات في موارد الشركة والقضاء عليها مستقبلا(التصنيع الرشيق) ،وتحقيق التنوع في المنتجات من خلال ضمان سير الخطوط الإنتاجية بمرونة وكفاءة عالية دون توقف او تأخير(التصنيع المتسارع) ، وهذا شأنة ان يعزز من توجهات الشركة محل البحث في تبني النظم التصنيعية الحديثة التي تساعدها في الحد من الفشل العملياتي وتتوافق هذه النتيجة مع (Dulanji,2020) الذي توصل الى ان تبني التصنيع الهجين هو بمثابة العمل عبر الأنظمة الرشيقة والمتسارعة التي تحقق الإنتاج بأقل قدر من المهدرات والسرعة في تسليم المنتجات.

أوضحت النتائج عدم مواكبة الشركة المبحوثة للتغيرات التي تحدث في تصميم وتصنيع المنتجات،اذ لازالت الشركة تتبع الأساليب القديمة في عملية تصميم وتصنيع منتجاتها،ولا تستخدم نظام التصميم بمساعدة الحاسوب(CAD) في تصميم منتجاتها.

يمكن الاستدلال بأن انخفاض مستويات الفشل المتمثل بـ(الأخطاء البشرية،الفشل في القرارات،الفشل في المكائن،نقص المعرفة) كان نتيجة لامتلاك الموارد البشرية في الشركة المبحوثة لمهارات عالية أسهمت في تقليل تلك الأخطاء وعلى الرغم من ضعف اهتمام الشركة بإقامة الدورات التدريبية لهم.

هناك ضعف في البرنامج تدريبي المتبع في الشركة حالة البحث للاستفادة من خبرات الافراد العاملين الذين يمتلكون خبرات ومهارات عالية ناتجة عن طول سنوات العمل،ومحاولة نقلها الى الافراد الجدد قبل احالتهم الى التقاعد بعد بلوغهم السن القانوني او انتقالهم الى شركات أخرى.

استنتاجات حول العلاقة بين متغيرات البحث الثلاث (المتغيرالمستقل والتفاعلي والتابع)

تحافظ الشركات الصناعية المنفذة لنظام التصنيع الهجين(LM) على مكانتها في عالم الاعمال،لاسيما لو كان تنفيذ هذا النظام مبنياً على استعمال تقنية الهندسة المتزامنة (CE) رباعية الابعاد بعد إضافة البعد الرابع الذي يركز على تصميم استدامة المنتج،والذي بدورة يعزز من مكانة الشركة المبحوثة من خلال تصميم منتجات مستدامة،فضلا عن الجودة العالية والتكاليف المنخفضة وهو ما يميز تلك الشركات ويجعلها تحقق أهدافها وغاياتها المنشودة،ومن ثم تحقيق الاستجابة السريعة لمتطلبات الزبائن ورغباتهم.

ان اهتمام وسعي الإدارة العليا في الشركة المبحوثة بتبني وتطبيق تقنية الهندسة المتزامنة على المستوى الميداني من شأنة ان يعدل او يعزز تأثير التصنيع الهجين في الحد من الفشل العملياتي اذ يعد وجود تقنية الهندسة المتزامنة الى جانب التصنيع الهجين من شأنة ان يقلل من الفشل والاخطاء في العمليات بشكل اوسع مما لو تبنى التصنيع الهجين دون اتباع تقنية الهندسة المتزامنة ،وبعبارة أخرى فأن مستوى الفشل العملياتي يكون اكبر في حالة تبني التصنيع الهجين دون تنفيذ تقنية الهندسة المتزامنة وهذا بدورة يقودنا الى استنتاج أساسي ومهم هو ان مستوى العلاقة التأثيرية بين التصنيع الهجين والفشل العملياتي تتغير تبعا لتغير مستوى تقنية الهندسة المتزامنة وذلك لان لتقنية الهندسة المتزامنة دورا تفاعليا(معدل) يعزز العلاقة التأثيرية بين التصنيع الهجين والفشل العملياتي.

المحور الثاني:التوصيات Recommendation

يوصي الباحثين بضرورة تثقيف وتحفيز الافراد العاملين على ان يكونوا دراية ومعرفة بالتقنيات والمنهجيات والأنظمة التصنيعية الحديثة، فضلا عن اهمية تطبيقها في الشركة محل البحث، لانهم الاساس لنجاح أي عملية تطويرلمنتجات الشركة،والدورالكبير لهذة التقنيات في تقليل الهدر والضياعات في عملية تصميم وتصنيع المنتج،وبالتالي تحقيق السرعة في وصول المنتج المطور الى السوق.

التركيز على استغلال التفاعل بين جميع ادارات الشركة محل البحث في تطبيق تقنية الهندسة المتزامنة من خلال العمل بشكل متوازي بدلا من العمل المتسلسل في نشرمتطلبات التصنيع الهجين في جميع مراحل التصنيع،من حيث الاعتماد على المواد الخام المعاد تدويرها أو يمكن تدويرها عند تخطيط الشراء، والتركيز على تصميم المنتج بطريقة يمكن من سهولة تفكيكه واصلاحه،فضلا عن تصميم عملية تصنيع آمنة على الافراد العاملين وترشد استهلاك الطاقة وذلك من خلال:

متطلبات التنفيذ

تخصيص الموارد المالية اللازمة للاستثمار لنشر متطلبات الأنظمة المتطورة.

اختيار وتعيين العاملين ذوي المهارات اللازمة لإدارة التقنيات والأنظمة التصنيعية الحديثة.

توفير الآليات المناسبة لتشجيع العاملين على طرح الأفكار الجديدة للاستفادة منها في تقليل الفشل في العمليات داخل الشركة.

المسؤول عن التنفيذ

ادارة العليا

ادارة الإنتاج والعمليات

شعبة التدريب والتطوير.

مقاييس او مؤشرات النجاح

تقليل استهلاك الطاقة.

تحسين إنتاجية الموارد.

تخفيض تكاليف التصنيع والعمليات.

السرعة في تقديم منتجات جديدة للسوق.

تشجيع وتحفيز الشركة المبحوثة على تطبيق تقنية الهندسة المتزامنة،لانها أداة هامة لتحسين وتطوير المنتجات وذلك من خلال:

متطلبات التنفيذ

انشاء فريق عمل مكون من مختلف الوظائف في الشركة.

اشراك الموردين في عملية تصميم وتطوير المنتجات.

التركيز على الزبون بأعتباره مصدر قوة من خلال اجراء البحوث والدراسات الميدانية للتعرف على المتطلبات والحاجات الأساسية لزبائن الشركة.

المسؤول عن التنفيذ

التنسيق بين خطط تنفيذ الممارسات المختلفة لتقنية الهندسة المتزامنة وعقد البرامج التدريبية اللازمة لذلك.

مقاييس او مؤشرات النجاح

منتجات مبتكرة ومطورة.

اوقات الهدر والضياعات اقل بكثير.

سرعة وصول المنتج للأسواق.

العمل على تحسين قدرة الشركة محل البحث على التغيير حسب الرغبة وعلى وفق الاحتياجات لضمان الاستمرار في العمل في ظل ظروف بيئة الاعمال المتغيرة،والتعامل مع الأعطال وتغير جدولة المهام والتقلبات في مستوى الطلب وأسعار المنتجات فضلا عن التحري عن إجراءات المنافسين.

متطلبات التنفيذ

ضرورة التركيزعلى تقديم الشركة لمنتجات متنوعة ومختلفة حسب رغبة الزبون .

تحسين القدرة على التكيف وبسرعة مع التغييرات الحاصلة في تصاميم المنتجات ومواصفاتها.

تطوير الشركة لمكائنها ومعداتها بصورة تمكن من تقديم منتجات جديدة وبكلفة منخفضة.

المسؤول عن التنفيذ

الإدارة العليا

إدارة الإنتاج والعمليات

قسم البحوث والتطوير

مقاييس او مؤشرات النجاح

تحسين استغلال الموارد

السرعة في اتخاذ القرارات

ضرورة قيام الأقسام الهندسية في شركة ابن ماجد الصناعية بخلق التزامن بين عمليات التصميم والتصنيع للمنتجات من خلال النظر في جميع مراحل دورة حياة المنتجات وفق منظور تقنية الهندسة المتزامنة،وتزويد خطوط الانتاج بماكينات خاصة بإعادة تدوير المنتجات المعيبة،لضمان سير العمليات بشكل متزامن وكشف الخلل والفائض في الاعمال لتوفير الوقت والكلفة والجهد.

تدريب الافراد العاملين في الشركة على اليات عمل حديثة التي تجعل من العمليات التصنيعية تسير بأنسيابية،مما يجعل الشركة اكثر قدرة على مواجهه التغيرات في طلبات ورغبات الزبائن.

متطلبات التنفيذ

تقديم الدعم لشعبة البحث والتطوير في الشركة محل البحث من خلال رصد مبالغ مالية لانشطة البحث والتطوير.

التجهيز بمختبر متطور لاجراء البحوث والفحوصات الخاصة بعملها.

اشراك أعضاء الشعبة بدورات تدريبية وتطويرية لمواكبة التطور الحاصل في مجال البحث والتطوير للمنتجات.

المسؤول عن التنفيذ

الإدارة العليا

إدارة الإنتاج والعمليات

شعبة التدريب والتطوير.

مقاييس او مؤشرات النجاح

زيادة رضا العاملين.

تحسين استغلال الموارد.

زيادة الجهود الاكاديمية المبذولة في موضوعات أنظمة التصنيع الحديثة ولا سيما التصنيع الهجين وتقنية الهندسة المتزامنة لتحقيق ادنى معدل من الفشل في العمليات اثناء تناول ذلك الموضوع.

التأكيد على حضورالندوات والمؤتمرات التي تناقش أساليب التصنيع الحديثة والمتطورة،فضلا عن معايشة هذه الأساليب من خلال ارسال فرق متخصصة لتكوين فكرة عنها وكيفية عملها واكتساب افضل المهارات وجلبها للشركة المبحوثة.

ضرورة التحول في العقلية الادارية في الشركة عينة البحث حول الفشل من خلال التعلم قدر الامكان خاصة من حالات الفشل الصغيرة لتقليل احتمالية حدوث حالات الفشل الكبيرة.

المصادر:

اولاً:المصادر العربية

ابو عميمة،علي حسام محمد و الحمداني،بهاء حسين،(2021)،"دور الهندسة المتزامنة في تحسين الكلفة"،مجلة العلوم الادارية والاقتصادية،المجلد27،العدد126،ص610-629.

إسماعيل،هادي خليل وئاميدي،كرين مصطفى خالد،(2021)،"دور الهوية المنظمية في تحقيق الأداء المنظمي المستدام/دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات جامعة دهوك"،المجلة الاكاديمية لجامعة

البرزنجي،حيدر شاكر نوري،(2007)،"تأثير الهندسة المتزامنة في تطوير المنتج"،رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد.

البكري،فاطمة حسين كاظم،(2021)،"التصنيع الهجين واثرة في تعزيز التميز التنظيمي الدور التفاعلي الانتاج الذكي-دراسة استطلاعية لاراء عينة من القيادات في الشركة العامة لصناعة السيارات في الاسكندرية-بابل"،اطروحة دكتوراة غير منشورة،في تخصص ادارة الاعمال،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة كربلاء،العراق.

التميمي، اثير سعيد وخشبه،ناجي محمد فوزي،(2020)،" التصنيع الهجين وأثره على الإبداع دراسة ميدانية بالتطبيق على صناعة الغزل والنسيج بجمهورية العراق"، المجلة المصرية للدراسات التجارية ,(1)44. 253-281.

داود،فضيلة سلمان،و مازن،شهباء،(2016)،"دور الهندسة المتزامنة في تعزيز الاداء الاستراتيجي-بحث تطبيقي في شركة الزوراء العامة"،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية،المجلد22،العدد8.

الدليمي، وهادي، (2014)،" تاثير ابعاد الهندسة المتزامنة في تعزيز الاسبقيات التنافسية-دراسة استطلاعية في معمل الالبسة الرجالية في النجف الاشرف "،مجلة العراقية للعلوم الادارية،المجلد39،العدد 10.

علي،ثامر حسين،(2019)،"اثر نظام الانتاج الهجين(السريع وخفيف الحركة)في اداء سلسلة التجهيز"،رسالة ماجستير غير منشورة،في تخصص ادارة الاعمال،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة البصرة،العراق.

نور الدين،عمرو احمد،(2020)،"اثر الهندسة المتزامنة متعددة الابعاد على اداء التصنيع المستدام-دراسة ميدانية"،مجلة العلوم المالية والتجارية،المجلد21،العدد4.

ثانياً:المصادر الاجنبية

Akaberi, Armin. , "Set-Based Concurrent Engineering Process: Contextualization, Industry Analysis and Business Game Development",Master of Science in Management, Economics and Industrial Engineering,2011.

Al Samman, T. A. S. (2014), Modelling Lean, Agile, Leagile Manufacturing Strategies: An fuzzy analytical hierarchy process approach for readymade ware (clothing) industry in Mosul, Iraq. International Journal of Advances in Engineering & Technology, vol 7,no 3, pp 1091-1108.

Al-Dabbagh, Zahra Ghazi Thanoun & Agha, Ahmad Awni Ahmad, (2014), “The extent of availability of simultaneous engineering tools - An exploratory study of the opinions of a sample of workers in the maternity clothes factory in Mosul”, Al-Rafidain Development Journal, Volume (36), Issue (116) p.p (179-197).

Al-Zamili, Ali Abdul-Hussein, (2017), “Integration of the techniques of value analysis and concurrent engineering and its role in reducing costs and achieving competitive advantage”, Thesis submitted for a PhD in Accounting Sciences, College of Management and Economics, University of Baghdad.

Atil, Parikshit S. (2013), Review paper on "Poka Yoke: The Revolutionary idea in total productive management" international journal of Engineering and Science Issn. Vol. 2. Issue 4.

Bader, S., Barth, T., Krohn, P., Ruchser, R., Storch, L., Wagner, L., et al. (2019) Agile Shopfloor Organization Design for Industry 4.0 Manufacturing. Procedia Manufacturing, 39, 756-764. https://doi.org/10.1016/j.promfg.2020.01.434.

Balliu, Teuta, 2015 International supply chain and operational failure Acase of hospital service in Elbasan city, Albania journal of Economics, Vol. III, and Issue 4. http://ijecm.com.uk.

Bea, Bob, 2006, learning from failure, lessons from the recent history of failures of engineered systems, center for catastrophic risk management, university of California Berkeley.

Beikzad, 2013, Management information system, challenges and solutions, European Online Journal of Natural and Social Sciences, vol.2, No. 3pp. 374- 381.

Belay, Alemu Moges (2013), "Modeling Concurrent Engineering to Improve Product Development Performance", PHD Thesis in Science in Mechanical Engineering, University of Vaasa, Finland.

Bilgrami, (2017), Information Technology And Information Management In The Modern CultURE: Problems And Remedies, International Journal Of Latest Research In Science And Technology, Volume 6, Issue 1, Pp.22-27.

Bogus, Susan M. &Molenaar, Keith R. &Diekmonn, James E. (2005), Concurrent Engineering Approach to Reducing Delivary Time, “Journal of Concurrent Engineering and Management”, Vol.131, No.11.

Cannon, Mark D. & Edmondson, Amy C., 2004, failing to learn and learning to fail intelligently.

Chiodi, 2013, Key Factors for A Continuous Improvement Process, Independent Journal of Management & Production (Ijm&P), V. 4, N. 2, Pp391-396.

Constangioara, A., Florian, G. L., & Brad, O. E. (2015). Comparative Study of Lean and Agile Organizations. Evidence from Romania. In Proceedings of the international management conference. Vol. 9, No. 1, pp. 940-949.

Dawood, Ghassan Qasim & Abdul-Karim, Azzam Abdul-Wahab, (2016), “The use of simultaneous engineering tools DFM, DFX, and QFD to meet the requirements of the customer in the new product - case study”, Journal of Baghdad College of Economic Sciences, Volume (9), Issue (47), P (19-50).

Dongre, A, U., Jha, B, K., Achat, P. S., & Patil, V, R, (2017), " Concurrent Engineering : A Review ", International Research Journal of Engineering & Technology, vol. 4 , no. 5, p.(2766–2770).

Dulanji, 2020, Moving From Lean To Leagile: A Framework To Improve Supply Chain Performance Of Fashion Garment Manufacturing, International Journal Conference On Industrial Engineering And Operations Management Dubai, Uae, Vol. 2, No. 1, Pp1136-1137.

Eckerd, S., & Hill, J. A. (2012). The buyer-supplier social contract: information sharing as a deterrent to unethical behaviors. International Journal of Operations & Production Management, vol 32,no 2,pp 238-255.

Eksoz, C., Mansouri, S. A., & Bourlakis, M. (2014). Collaborative forecasting in the food supply chain: a conceptual framework. International Journal of Production Economics,vol 158,pp 120-135.

Endris, Kerga., & Marco, Taisch., & Sergio, Terzi .,(2011),"Integration of sustainability in NPD process: Italian Experiences", 8th International Conference on Product Lifecycle Management, 5.1.

Fatime,2019,Leagile Manufacturing Practices and Supply Chain Performance, of Food and Beverage Manufacturing Companies in Kenya, The Degree of Master of Business Administration, School of Business, University of Nairobi.

Francesco, 2019, A Comparison between the Main Drivers and Effects Of Dynamic Supply Chain Concepts, Journal Of Supply Chain Management System, Vol 8, No (2), Pp8.

García-Alcaraz, J. L., Maldonado-Macías, A. A., & Cortes-Robles, G. (Eds.). (2014). Lean Manufacturing in the Developing World: Methodology, Case Studies and Trends from Latin America. Springer Science & Business Media.

Gharaibeh,2013,The Impact of Management Information Systems on the Performance of Governmental Organizations- Study at Jordanian Ministry of Planning, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4 No.17,pp103.

González, 2019, Procedure for the continuous improvement of human resource management, Journal of Human Resource Management Review, Vol. 39 No. 1, 53-62.

Gopinath, S., & Freiheit, T. I. (2012). A waste relationship model and center point tracking metric for lean manufacturing systems. IIE Transactions, vol 44, no 2, pp 136- 154.

Huang, Y. Y., & Li, S. J. (2009). Tracking the evolution of research issues on agility. Asia Pacific Management Review, vol 14, no 1, pp 107-129.

Huong Tran, T. T., Childerhouse, P., & Deakins, E. (2016). Supply chain information sharing: challenges and risk mitigation strategies. Journal of Manufacturing Technology Management, vol 27,no 8,pp 1102-1126.

Jacobs, F. R., & Chase, R. B. (2008). Operations and supply management: the core. McGraw Hill/Irwin.

Jesson, Joce, 2018,"The Unacceptable Face of the Global Knowledge Economy", New Zealand Journal of Teachers, University of Auckland, No.19, pp78.

Jiajun,2016,The Role of Postponement Strategies to Reduce Supply Chain Risk, International Journal of Liberal Arts and Social Science , Vol. 4 No. 4,pp.58.

Jose,2014,Continuous Improvement Strategy, European Scientific Journal ,Vol.10, No.34,Pp118-12

Juan,2010,The Integration of Six Sigme and Lean Management, International Journal of Lean Six Sigma, Volume 1, Issue 3, Pp 249-256.

Kamara, John & Anamba, chimney, j. &Decelle, Anne. F.C, (2007),"Concurrent Engineering in Constriction project" First published, by Taylor & Francis.

Karaulova, Tatyana, et al., 2012, Reliability Assessment of Manufacturing Process, international journal of industrial Engineering and Management, Vol. 3, No. 3.

Kawa, 2019, Lean and agile supply chains of e-commerce: empirical research, JOURNAL OF INFORMATION AND TELECOMMUNICATION VOL. 3, NO. 2, pp235–247.

Kembro, J., & Näslund, D. (2014). Information sharing in supply chains, myth or reality. A critical analysis of empirical literature. International Journal of Physical Distribution & Logistics Management, vol 44,no 3,pp 179-200.

Kembro, J., & Selviaridis, K. (2015). Exploring information sharing in the extended supply chain: an interdependence perspective. Supply Chain Management: An International Journal, vol 20,no 4,pp 455-470.

Kembro, J., & Selviaridis, K. (2015). Exploring information sharing in the extended supply chain: an interdependence perspective. Supply Chain Management: An International Journal, vol 20,no 4,pp 455-470.

Kenari, 2015, Impact of Information Technology on Production Management in Small and Medium Sized industries, International Journal of Computer Science and Mobile Computing, Vol.4 Issue.3, pp. 43-50.

Khaba , S., & Bhar, C. (2018). Lean awareness and potential for lean implementation in the Indian coal mining industry: an empirical study. International Journal of Quality & Reliability Management. vol 35, no 6,pp 1215-1231.

Koori, C. (2017). Leagile supply chain practices and supply chain performance of nongovernmental health organizations in Nairobi. A thesis submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Masters of Business Administration, School of Business, and University of Nairobi.

Lanka,2020,Moving from Lean to Leagile: A Framework to Improve Supply Chain Performance of Fashion Garment Manufacturing, International Conference on Industrial Engineering and Operations Management Dubai, , available online at1113-1144, ruwan@kln.ac.lk

Lusiantoro, L., Yates, N., Mena, C., & Varga, L. (2018). A refined framework of information sharing in perishable product supply chains. International Journal of Physical Distribution & Logistics Management,vol 48,no 3,pp 254-283.

Luu, N., Cadeaux, J. M., & Ngo, L. V. (2018). Governance mechanisms and total relationship value: The interaction effect of information sharing. Journal of Business & Industrial Marketing,vol 33,no 5,pp 717-729.

Madar,2016,Continuous Improvement Of Product And Service

Makinen, Jukka Tapani E. (2011), "Concurrent Engineering Approach to Plastic Optics Design", Academic Dissertation to be Presented with the Assent of the

Faculty of Technology, University of Oulu for Public Defense in Topsail, Finland, February/2011, pp:(1-104).

Management: An Empirical Study, International Review Of Business And Social Sciences Vol. 1, No. 10,Pp 16-23.

Manatos,(2016),Continuous improvement in manufacturing and service systems, International Journal of Production Research, Vol. 54, No. 21, pp.6281–6284.

Martin,(2012),Continuous Improvement In Product Development An Action Research Study For Enhancing Quality Culture, Department Of Technology Management And Economics Division Of Quality Sciences Chalmers University Of Technology Gothenburg, Sweden.

Miah, Md. Rubel & Roy, Hemendra Nath & Sudipta, Saha Md. & Shohel, Parvez Md. & Jubaer,Alom & Nikhil, Ranjan Dhar (2013) "Is Leagile Supply Chain Suitable for Apparel Manufacturing Organizations? A Multicriteria Decision Making Perspective" International Journal of Scientific & Engineering Research, Volume 4, Issue 8, Pp 933-938.

Milstein, Julia Alder, et al., 2009, operational failures and problem solving: An Empirical study of incident reporting.

Morrison, B. (2015). The problem with workarounds is that they work the persistence of resource shortages. Journal of Operations Management, 39–40, 79–91.

Muhammad, (2019), Lean and Agile Paradigms in Humanitarian Organizations' Logistics and Supply Chain Management, Scientific Journal of Logistics, Vol 15 No (1), Pp144-145.

Munirat,2014,The Impact of Management Information System (Mis) on the Performance of Business Organization in Nigeria, International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE), Volume 1, Issue 2, PP 76-86.

Nagaaba, N. (2023). Assessing enabling competence of leagile manufacturing model and its impact on performance of small and medium factories in Uganda.

Nakandala, D., Samaranayake, P., Lau, H., & Ramanathan, K. (2017). Modelling information flow and sharing matrix for fresh food supply chains. Business Process Management Journal, vpl 23,no 1,pp 108-129.

Naveen,(2017),Identifying And Ranking Critical Success Factors For Implementing Leagile Manufacturing Industries Using Modified Tops is, World Academy Of Science, Engineering And Technology International Journal Of Industrial And Manufacturing Engineering Vol:11, No:4,Pp.969

Naveen,2018, Leagile Manufacturing: A Review Paper, International Journal Of Productivity And Quality Management, Vol. 23, No. 3,Pp386-387

Ness, Albert, 2015, Lessons learned from recent process safety incidents, American institute of chemical Engineering.

Ogawa Akira ,(2008)," Concurrent Engineering for Mission Design in Different cultures ", "Mcs Thesis Massachusetts institute of Technology ".

Olesen, P., Powell, D., Hvolby, H. H., & Fraser, K. (2015). Using lean principles to drive operational improvements in intermodal container facilities: A conceptual framework. Journal of Facilities Management, vol 13,no 3,pp 266-281.

Perrin, Towers & Advisory, OPRISK, 2009, New Approach for managing operational risk addressing the issues underlying the global financial crisis, society of Actuaries.

pullan- Thankachan T,m.Bhasi,Gmadhu,(2011),"Application of object-oriented framework on manufacturing domain"Journal of manufacturing Technology management.vol 22,iss 7.

Rajeev, 2018, Social Implications Of Leagile Manufacturing System: Tism Approach, Int. J. Productivity And Quality Management, Vol. 23, No. 4, Pp.423

Ramana, Venkata V.(2012),Concurrent Engineering: Impacton New Product Design and Development in Indian Two Wheeler Auto Industry" International Journal of Modern Engineering Research", Vol.2, Issue.4.

Roger, 2009, Structuring Postponement Strategies in the Supply Chain by Analytical Modeling, 1 Edition, 285 Old Westport Road North Dartmouth, USA29.

Sahai, 2019, Quantifying Key Factors Affecting Leagile Manufacturing System, International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering Vol: 11, No: 4, pp1023-1024.

Salvi, V. Z., & Mayerle, S. F. (2014). LEAGILITY and PARETO: Increasing Services Level through a Combination of LEAGILITY and ABC Curve. Business and Management Research, vol 3,no 2, pp 81-92.

Senot, C., Chandrasekaran, A., Ward, P. T., Tucker, A. L., & Moffatt- Bruce, S. (2016). The impact of combining conformance and experiential quality on hospitals' readmissions and cost performance. Management Science, 62, 829–848.

Sever, Kay, 2007, Are you failure coasts "failing you" Lessons learned about successfully implementing A failure cost program, optimize consulting LLC. Copyright.

Seyedi, 2012, Supply Chain Management, Iean Manufacturing, Agile Production, and their Combination, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol 4, No 8, pp.648.

Shouke, Chen, &Zhuobin, Wei & Jie, Li.(2010),Comprehensive Evaluation for Construction Performance in Concurrent Engineering Environment, "International Journal of Project Management" , Vol.28, No.7.

Singh,2015,Sustaining Organizational Excellence Through Talent

Slack, Nigel, Alistair Brandon-Jones, and Robert Johnston, (2019),"operations management", 7thed, Pearson Education Limited, U.K.

Song, H., Yu, K., Ganguly, A., & Turson, R. (2016). Supply chain network, information sharing and SME credit quality. Industrial Management & Data Systems,vol 116,no 4,pp 740-758.

Stefanelli,2019,A Comparison Between the Main Drivers and Effects of Dynamic Supply Chain Concepts, Journal of Supply Chain Management System, Vol. 8, No. 2, pp6-11.

Stevenson ewski, Lee,J.and Ritzman, Larry,P,(2016)," Operations Management:".7th ed, Prentice Hall :New Jersey.

Szmelter, 2016, Postponement In Logistics Strategies Of Global Supply Chain, Journal Of Torun Business Reviewvol. 14,No(1),Pp152

Tayal, S. P. (2012), "Concurrent Engineering", Proceedings of the National Conference on Trends and Advances in Mechanical Engineering, YMCA University of Science & Technology, Faridabad, Haryana, 19-20 October/ 2012, pp:(676-680).

Tucker, A. L., Zheng, S., Gardner, J. W., & Bohn, R. E. (2020). When do workarounds help or hurt patient outcomes? The moderating role of operational failures. Journal of Operations Management, 66(1-2), 67-90.

Tucker, Anita L., et al., (2013), organizational failure on hospital nurses and their patients.

Williams, S. J. (2017). Improving Healthcare Operations: The application of Lean, Agile and Leagility in care pathway design. Springer.

Xiao, J. (2016). Implementation of lean, agile or leagile in consumer electronic retail companies: a comparative study between China and New Zealand: dissertation presented in partial fulfilment of the requirement for the degree of Master in Logistics and Supply Chain Management at Massey University, Auckland, New Zealand.

Yaacob, (2020), Measuring Leagile Supply Chain, Information Sharing, and Supply Chain Performance: Pre-Test and Pilot Test,VOI 11,NO.4,PP680-682.

Yemen,(2016),Choosing Components of Information Technology Infrastructure for Business Information Systems, International Journal of Computer and Information Technology, Volume 05 – Issue 06,pp548.

دور مؤشرات الحكم الرشيد في تعزيز الاستدامة التنظيمية – دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات العاملة في وزارة التربية المديرية العامة للشؤون الإدارية

The role of good governance indicators in promoting organizational sustainability - an analytical study of the opinions of a sample of leaders working in the Ministry of Education, the General Directorate of Administrative Affairs

مدرس مساعد
أحمد محمود كتاب البياتي
وزارة التربية
Katab260@gmail.com

مدرس مساعد
مازن رشيد يوسف
جامعة الكوفة
mazinr.alkhazraji@uokufa.edu.iq

مدرس المساعد
هدى رياض جودة
جامعة بغداد
hudaalzubaidi29@gmail.com

المستخلص

هدف البحث الحالي الى تعزيز وإرساء قواعد الاستدامة التنظيمية، انطلاقاً من مشكلته المتضمنة تعزيز الاستدامة التنظيمية في وزارة التربية المديرية العامة للشؤون الادارية والوصول الى حلول لها فقد اختيرت عينة تمثلت بالقيادات الإدارية العاملة في وزارة التربية المديرية العامة للشؤون الإدارية مجتمع البحث والتي بلغ عددها(40) مدير، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ولغرض التوصل الى القرار المناسب لرفض او قبول الفرضيات الموضوعة استخدم الباحثين الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات من افراد عينة البحث والتي وزعت عليهم إذ تم جمعها بالكامل تم تحليل تلك البيانات والمعلومات بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss.v26) توصل البحث الى عدد من النتائج اهما وجود علاقتي ارتباط وتأثير بين متغيري البحث كما وتم وضع عدد من التوصيات اهما على المنظمة المبحوثة إرساء مؤشرات الحكم الرشيد كثقافة داخل المنظمة كونها من المعززات الأساسية للاستدامة التنظيمية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحكم الرشيد، الاستدامة التنظيمية.

Abstract

The goal of the current research is to strengthen and establish the rules of organizational sustainability, based on its problem, which includes enhancing organizational sustainability in the Ministry of Education, General Directorate of Administrative Affairs, and reaching solutions for it. A sample was chosen, representing the administrative leaders working in the Ministry of Education, General Directorate of Administrative Affairs, and the research community, which numbered (40). Director, the research also relied on the descriptive analytical

method, and for the purpose of arriving at the appropriate decision to reject or accept the hypotheses put forward, the researchers used the questionnaire to collect data and information from members of the research sample, which was distributed to them. When it was completely collected, that data and information was analyzed using the Statistical Packages for the Social Sciences (SPSS) program. .v26) The research reached a number of results, the most important of which is the existence of two correlations and influence between the two variables of the research. A number of recommendations were also made, the most important of which is for the researched organization to establish indicators of good governance as a culture within the organization as it is one of the basic enhancers of organizational sustainability.

Keywords: indicators of good governance, organizational sustainability.

المقدمة

متطلبات العصر الجديد جعل الحياة تحتاج لتوافر عوامل أكثر الغرض منها الحفاظ على توفير احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية وعلى البيئة في أن واحد الامر الذي جعل العالم أن يعيد حساباته بشأن الحفاظ على هذه الحقوق ويعمل على استدامتها لغرض الحد من الازمات والكوارث التي تصاحب الاستغلال السيء للموارد الطبيعية واهمالها.

أن للحكم الرشيد اليوم دوراً كبيراً ومهماً في بناء الدول إذ انه لابد له أن يكون قادرا على بناء نظام فعال يستطيع من خلاله الحفاظ على القيم والسلوكيات الأساسية كالعدل والحرية والمساواة فضلا عن بناء نظم إدارية وقانونية فاعلة لقيادة الدولة والمجتمع وتحث على التنمية والإنتاج وان تكون تلك النظم متكيفة مع متطلبات المجتمع بما يضمن بناء دولة وإدارة قوية اقتصادياً واجتماعياً وسياسيا فضلا عن ذلك أن للحكم الرشيد الدور الفاعل والقوي في رفع مستوى الاستدامة التنظيمية فبوجود حكم ضعيف لا يمكن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة جملة وتفصيلاً .

واجه الباحثان مجموعة من المعوقات خلال فترة انجاز البحث منها صعوبة فهم افراد عينة البحث للمؤشرات الخاصة بالحكم الرشيد كونه مصطلح يحتاج الى الممارسة والجهد الكبير الامر الذي وقع على عاتق البحثان بشأن توضيح تلك المؤشرات فضلا عن ذلك عدم الجدية والتفاعل بشأن ملئ الاستبيان الامر الذي اخذ وقت طويل نوعاً ما.

تضمن البحث من أربعة مباحث أساسية تضمن المبحث الأول منه الإطار العام للبحث اما المبحث الثاني تضمن الإطار النظري للبحث إذ تم فيه التطرق لاهم اراء الكتاب والباحثين حول متغيري البحث اما المبحث

الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي له وبيان القرار المناسب بشأن رفض فرضياته او قبولها واخيراً تضمن المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات التي توصل لها الباحثان.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

اولاً: مشكلة البحث

أن المنظمات يقع على عاتقها المسؤولية الكبيرة بشأن تطبيق مبادى الاستدامة التنظيمية فيها وجعلها ثقافة وقيم في المستويات الإدارية كافة كون تلك المنظمات هي المسؤول الأول عن هدر الموارد الخاصة بالطبيعة من خلال زيادة عمليات الإنتاج والضغط المستمر عليها فضلا عن المخلفات التي تنتجها كلها لها الأثر السلبي على تلك البيئة وعلى افراد المجتمع والمنظمات بشكل عام والتربوية بشكل خاص كونها عانت من الكثير من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتمثلة بانخفاض دخل الافراد وضعف الانصاف والعدالة في شغل المناصب الإدارية وغيرها من المعوقات التي حالت دون نفوذ الاستدامة التنظيمية في هذه المنظمة الامر الذي يقع على عاتقها اختيار الأساليب القيادية الفريدة والمهارات لغرض رفع مستوى تقييمها بين المنافسين ضمن المعايير الخاصة بالاستدامة التنظيمية من خلال عدد من العوامل والمؤشرات التي تزيد من مستوى استدامتها التنظيمية كون ان الاستدامة التنظيمية مفهوم يقع على عاتقه مراعاة جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لذا فأن المؤشرات الخاصة بالحكم الرشيد تعد احدى اهم المحركات الأساسية للاستدامة التنظيمية وابعادها ومقوماتها لما يستند عليه هذا الحكم من مقومات تجعل منه عاملاً مهماً واساسي للنهوض بالتنمية المستدامة ومن خلال ما تقدم تم طرح التساؤل الرئيسي الاتي: هل ان المؤشرات الخاصة بالحكم الرشيد تعمل على إرساء قواعد وتعزيز متطلبات الاستدامة التنظيمية.

فضلا عن طرح التساؤلات الاتية:

ما مدى توفر مؤشرات الحكم الرشيد في المنظمة المبحوثة من وجهة نظر عينة البحث؟

ما مدى توفر عوامل ومقومات الاستدامة التنظيمية من وجه نظر افراد العينة؟

هل هنالك علاقة ارتباط بين متغيري البحث في المنظمة قيد البحث؟

هل يوجد تأثير لمؤشرات الحكم الرشيد على الاستدامة التنظيمية؟

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية المتغيرات التي سوف يقوم بطرحها ودراستها فضلا عن ذلك يمكن تلخيص أهميته بالآتي:

تأتي أهمية البحث من كونه يساعد على زيادة الوعي لدى المهتمين اتجاه الحكم الرشيد واساسياته وانعكاساته على المجتمع.

فضلا عن أهميته من كونه يساعد على زيادة الوعي والتوجه نحو الاستدامة التنظيمية لدى المهتمين.

توليد قناعة كاملة لدى المهتمين بضرورة اتباع المؤشرات الأساسية للحكم الرشيد كونها مطلباً اساسياً لنمو وازدهار المجتمعات.

ثالثاً: أهداف البحث

التعرف على المفاهيم الأساسية التي تخص متغيري البحث.

التعرف فيما إذا كانت تمتلك القيادات في المنظمة المبحوثة رؤى حول مؤشرات الحكم الرشيد ودورها في تعزيز الاستدامة التنظيمية.

التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيري البحث.

التعرف على طبيعة التأثير لمؤشرات الحكم الرشيد في الاستدامة التنظيمية.

رابعاً: مخطط البحث الفرضي

يوضح المخطط الفرضي للبحث المتغيرات الخاصة وابعادهما به فضلا عن بيان علاقة الارتباط والتأثير بين تلك المتغيرات ومن خلال ما ذكر نوضح الاتي:

المتغير المستقل والمتمثل بمؤشرات الحكم الرشيد اذ تضمن المتغير الأساس للبحث والذي انبثقت من عدة ابعاد تمثلت ب (الرؤية الاستراتيجية، الكفاءة والفاعلية، الاستجابة التنظيمية) إذ تم تحديدها بالاستناد على دراسة (مرعي واخرون، 2023، 366).

المتغير التابع والذي تضمن الاستدامة التنظيمية وابعادها المتضمنة (الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة البيئية) إذ تم تحديدها بالاستناد على دراسة (عمارة، 2019، 22). والشكل (1) يبين المخطط الفرضي للبحث.

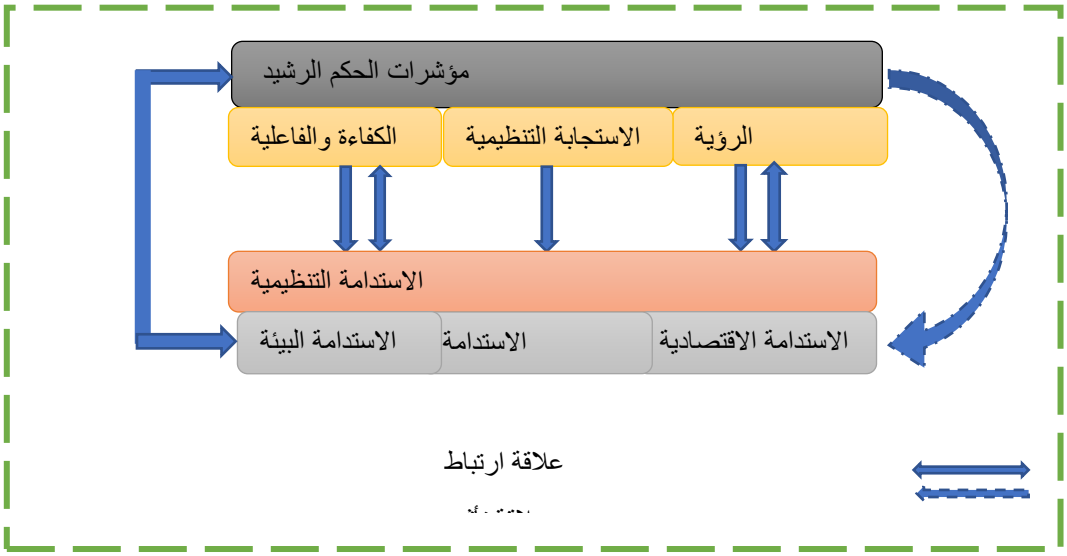

المصدر: اعداد الباحثين الشكل (1) مخطط البحث الفرضي

خامساً: فرضيات البحث

تمثلت الفرضيات الخاصة بالبحث بالآتي:

هنالك علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات الحكم الرشيد بأبعادها والاستدامة التنظيمية.

هنالك تأثير معنوي لمؤشرات الحكم الرشيد بأبعادها في الاستدامة التنظيمية.

سادساً: منهج البحث

يتوجب علينا الاعتماد على منهجية منتظمة نصل من خلالها الى حل للمشكلة الخاصة بالبحث والتوصل لقرارات تتلاءم مع نوعية مشكلته المحددة لذا فقد اتخذ من المنهج الوصفي التحليلي منهجا له كونه المنهج الذي يتصف بالدقة والتفصيل في تحليل البيانات والمعلومات التي سوف تجمع من افراد عينة البحث، فضلا عن إمكانية هذا الاسلوب بالجمع بين أكثر من أسلوب بحثي وذلك من خلال الاستفسار والملاحظات والمقابلة الشخصية والاجابة والتي تؤدي جميعا للحصول على المعلومات بصورة مباشرة.

سابعاً: حدود البحث

الحدود المكانية: اختيرت وزارة التربية /المديرية العامة للشؤون الإدارية كميدان للبحث.

الحدود النظرية: متغيري البحث الاساسيين بإبعادهما هما (مؤشرات الحكم الرشيد والاستدامة التنظيمية).

الحدود البشرية: شاغلي المناصب القيادية في المديرية المذكورة أعلاه.

الحدود الزمنية: تمثلت بالمدة الزمنية لإعداد البحث وتضمنت الفترة من (2023/5/14-2023/10/30).

ثامناً: أساليب جمع البيانات

لغرض جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث تم الاعتماد على اسلوبين أساسيين هما:

مصادر البيانات الثانوية: الاعتماد على المصادر العلمية لغرض اكمال جانبه النظري.

مصادر البيانات الأولية: الاعتماد على طريقة الاستبيان لغرض جمع البيانات والمعلومات من الافراد المستجيبين والتي تم بناء فقراتها اعتماداً على جانب البحث النظري وبما يلائم مع مشكلته وأهدافه.

تاسعاً: مجتمع وعينة البحث

تضمن المجتمع والعينة الخاصة بالبحث بالمدراء العاملين في وزارة التربية المديرية العامة للشؤون الإدارية إذ تضمن مجتمع البحث وعينته بالآتي:

ت	المنصب الوظيفي	العدد		المجموع
		ذكور	اناث	
1	مدير عام	1		1
2	معاون مدير عام	2		2
3	مدير قسم	5	2	7
4	معاون مدير قسم	5		5
5	مسؤول شعبة	20	5	25
	المجموع	33	7	40

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد على المديرية أعلاه.

وقد مثلت عينة البحث مجتمع البحث نفسه إذ تضمنت من (المدير العام، ومعاونيه، ومدراء الأقسام، ومعاونيهم، ومسؤولي الشعب) العاملين في المديرية انفة الذكر والذين بلغ عددهم (40) مديراً وقد تم اختيار العينة المذكورة كونهم لديهم مناصب وظيفية تؤهلهم لاتخاذ القرارات والمسؤولين المباشرين عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالوزارة المذكورة فضلا عن كونهم لديهم القدرة على فهم الفقرات الخاصة بالاستبيان، حيث تم توزيع (40) استبانة عليهم استرجعت بالكامل اذ تم الاعتماد عليها لإجراء عملية التحليل الاحصائي.

عاشراً: الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في جانب البحث التطبيقي

لغرض تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من افراد عينة البحث فذلك يتطلب استخدام عدد من الأساليب الإحصائية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار بقبول او رفض فرضيات البحث الموضوعة لذا فأن من هذه الأساليب الإحصائية هي:

الوسط الحسابي: للتعرف على مستوى الاجابات الخاصة بإفراد عينة البحث حول فقرات الاستبيان والتعرف على مستوى المتغيرات.

الانحراف المعياري: لمعرفة مستوى التشتت الخاص بإجابات افراد عينة البحث عن وسطها الحسابي.

الأهمية النسبية: لمعرفة أهمية الفقرة في مجال الفقرات والبيانات الأخرى الخاصة بالبحث.

معامل الارتباط لسبيرمان: للتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيري البحث.

معامل تحليل الانحدار المتعدد للتعرف على طبيعة علاقة التأثير بين متغيري البحث.

المبحث الثاني :الإطار النظري لمتغيرات للبحث

اولا- مفهوم الحكم الرشيد

ان الحكم في اي مجتمعات يعني بشكل عام مجموعة من الأساليب والطرق والقواعد الغرض منه انجاز وتسير الاعمال المشتركة من قبل الافراد والمنظمات بنوعيها (محمود، ٢٠١٧، ٧٥) كما ان الحكم يشتمل على قطاعين هما الدولة (القطاعات العامة) والقطاعات الخاصة والمجتمعات المدنية وجميعها لها دوراً في الأداء الإداري والسياسي والاقتصادي ليُكون حكماً رشيداً او الحكم الجيد، لذا فأن مصطلح الحكم الرشيد يعد من المفاهيم الحديثة إذ يرجع ظهوره الى نهايات القرن الماضي (رسول وامين ،٢٠١٩، ١٤٢).

بالرغم من الاستخدام الكبير والواسع لمصطلح الحكم الرشيد في الاقتصاد والادارة والسياسات العامة للدول والحكومات غير انه لا يوجد اتفاق موحد على تعريفه، وبصورة عامة فأن الحكم الرشيد يركز على جانبين اساسين الأول يهتم بالجوانب الاقتصادية والإدارية اما الجانب الثاني فيهتم بالجانب السياسي اذ يهتم بالقيم الديموقراطية (معاوي،٢٠١٠، ٢٦)، كما أنه يُعد عبارة عن مجموعة من المبادئ العامة التي تركز

على الواقع العملي من خلال طرق وأساليب واليات ومؤشرات محددة كل مبدأ منها يركز ويهدف الى تحقيق المصلحة العامة للمجتمعات وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة (الساعوري، ٢٠١٧، ٣١)، فضلا عن ذلك فأن المفهوم الخاص بالحكم الرشيد يختلف حسب الأفكار والمدارس وبحسب استخداماته غير انه بصورة عامة يدور حول مفاهيم متشابهة ويركز على اهداف محددة (قادر،٢٠٢٠، ١٢٨).

ثانياً: أهمية الحكم الرشيد

مما لا شك فيه أن سبب الاهتمام بالحكم الرشيد جاء وفق احداث زمنية معنية تولدت فيها القناعة التامة بأن هذا النوع من الحكم هو من يعالج إخفاقات التنمية المستدامة ويعمل على تعديل مسارها نحو التوجه الكامل على هذا المبدأ والاخذ فيه باعتباره أساسا في نجاح الدول والمؤسسات والمجتمعات بشكل عام، ومن خلال ما تقدم فأن أهمية الحكم الرشيد تمثلت بالآتي (حسن، 2012، 63) و(نوري، 2020، 13) و (ياسين، 2020، 9):

تزايد الاهتمام في معالجة الفساد بكافة انواعه مما جعل من الحكم الرشيد ذو أهمية كبرى كونه يحد منه ويمنع ظهوره في جميع المستويات (دول، مؤسسات، مجتمعات).

يساعد على تدعيم القيم الديموقراطية وحقوق الانسان ويساعد على انتشار وتوفير المعلومات بين الافراد والجماعات في جميع المستويات.

يعمل على توفير مبدأ تكافؤ الفرص امام القانون في ممارسة شؤون الدولة ويعمل على تعزيز دور المحاسبة والشفافية.

يعمل على تقوية البنية المؤسسية والإدارية للدولة.

أهميته في تغير دور الدول من فاعل في رسم السياسيات العامة لتصبح شريك أساسي في إطار نوع الحكم القائم على الشرعية ومبادئ الديموقراطية مع الجهات الفاعلة الأخرى كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

أهميته في تدعيم عمليات التنمية من خلال مبادئه القائمة على اشراك القطاع الخاص للقضاء على الفقر والامراض ونقص التعليم.

يعمل على تطوير نظم الإدارة التي تعمل على مواجهة الازمات وبالأخص الانفجار السكاني ومافرضه من ارتفاع كبير لتوفير احتياجات ومتطلبات.

يدعم التطور التقني بما يوفر سرعة في الإنجاز لكل التعاملات الداخلية والخارجية.

ثالثاً: اهداف الحكم الرشيد

من خلال أهمية هذا الحكم في إرساء القواعد الأساسية للدولة والمؤسسات فأنه يهدف الى تحقيق عوامل أساسية ومهمة ذكرها (Ali,2019,67) تمثلت بالآتي:

يهدف الى صنع ادارة كفؤة وفاعلة لموارد البلاد وشؤونها بطريقة منفتحة وشفافة خاضعة للمساءلة ومنصفة ومستجيبة لحاجات الناس.

كما وانه يهدف الى توفير خمسة عوامل أساسية وملزمة هي:

الحرية السياسية.

الحماية الدستورية والقضائية للحقوق الفردية.

العملة المستقرة.

توفير التعليم والرعاية الصحية للجميع.

مساءلة السلطة التنفيذية بحرية.

يهدف الى تحقيق مجلس تشريعي منتخب.

كما ويهدف الى عملية تشجيع الموظفين من خلال الحوافز وتدريب موظفي الخدمة المدنية والإدارية والمالية.

يهدف الى اللامركزية والحوار بين الحكومات والمدنيين والتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

رابعاً: مؤشرات الحكم الرشيد(الابعاد)

تعددت المؤشرات الخاصة بالحكم الرشيد من باحث الى اخر ومن كاتب الى اخر اذ تناول كل منهم تلك الابعاد وفق الدراسة التي اهتم بها وبالنتائج التي أراد الوصل اليها وقد تم اخذ مؤشرات البحث هذا وفق دراسة (مرعي واخرون، 2023، 365) كونها أكثر المؤشرات ملائمة لهذا البحث اذ تمثلت بالآتي:

الرؤية الاستراتيجية:

تعد الرؤية الاستراتيجية من المؤشرات الأساسية التي يجب توافرها في الحكم الرشيد والتي على أساسها يمكن لذلك الحكم ان يحدد خريطته المستقبلية لما يريد ان يكون عليه مستقبلاً حيـــث ان الرؤية الاستراتيجية تعمل على توضيح المستقبل المنشود للدولة او للمنظمة إذ انها توفر إطارًا فكريًا لاستراتيجية تلك المنظمة او الدولة وكذلك تعمل على تحديد توجهها الاستراتيجي وتقدم خريطة مفاهيمية لكيفية انتقال المنظمة او الدولة من واقعها الحالي إلى الواقع المنشود الحالة المستقبلية فضلا عن ذلك تعد الرؤية محرك لتحفيز جميع للعاملين بشكل عام (Mirvis, et .al, 2010, 317).

الاستجابة التنظيمية

تعني الاستجابة القدرة السريعة والشالة لمواجهة ومعالجة التحديات والأزمات او المخاطر غير المتوقعة والتي تأتي من البيئة المحيطة بالمنظمة فضلا عن القدرة على استغلال الفرص وتقبل التغيير بقوة من أجل ضمان الاستمرار والنمو وتحقيق اهداف المنظمة في ظل تلك التقلبات والتغيرات Appelbaum, al. et, (2017, 11) وعرف (Baloch, et al., 2018, 196) الاستجابة التنظيمية بأنها قدرة المنظمة على تطبيق معايير المنافسة وقواعدها كالابتكار والجودة في ظل التغييرات البيئية المتوقعة وغير المتوقع منها وذلك من خلال تطبيق وتحقيق التكاملات الملائمة بين موارد المنظمة المتاحة والنشاطات لغرض تحقيق وتقديم خدمات تحقق رغبات الزبائن وتطلعاتهم.

الكفاءة والفاعلية

الكفاءة: توجد العديد من المفاهيم حول متغير الكفاءة وأن جميع هذه المفاهيم تدور حول معنى معين الا وهو حسن الاستخدام للموارد او الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المنظمة او استخدام الموارد بدون اسراف او تبذير وأن الإدارة العليا في المنظمة المسؤول الأول لغرض الحفاظ على الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية والمعرفية وتوجيه تلك الموارد بشكل يحقق اهداف المنظمة وبشكل كفوء (أبو النصر، 2023، 37).

الفاعلية: يقصد بالفاعلية مدى تحقيق المنظمة لأهدافها المطلوبة وتحقيق رضا الزبائن او هي مدى قدرة المنظمة على تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها او انها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المرسومة وتحقيق النجاح من خلال تجاوز العقبات التي تعيق تقدم تلك المنظمات (أبو نصر، 2023، 40).

خامسا: مفهوم الاستدامة التنظيمية

إن الجوهر الأساسي للاستدامة التنظيمية يركز على مبدأ يعمل على تقوية النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أن واحد، إذ أن الاستدامة التنظيمية تركز ايضاً على مساعدة الأعمال ويعمل على ازدهارها مع الاخذ بنظر الاعتبار احتياجات الأجيال في المستقبل، وجاء الاهتمام بهذا المفهوم بسبب الشركات تصرف الشركات غير المسؤولة وانتهاكها لحقوق الطبيعة والبشرية والبقاء الاقتصـــــادي للعالم (Zawawi & Abd Wahab,2019,432) ويرى (Placet, et. al ,2016, 32) ان اكثر المفاهيم المقترحة لهذا المتغير كانت تركز على ثلاثة عناصر أساسية رئيسة هي الحفاظ على البيئة والمسؤولية الاجتماعية واقتصاد مزدهر أذ يتضمن البعد البيئي حماية الأرض والهواء والمياه والنظم الإيكولوجية والعمل على إدارة الموارد الطبيعية (بما في ذلك الموارد الأحفورية)، ويتضمن البعد الاجتماعي او المسؤولية الاجتماعية الانصاف وتحسين جودة الحياة للعاملين في المنظمات والمجتمع بشكل عام، اما البعد الاقتصادي يعني خلق الفرص الاقتصادية وتحسين دخل الافراد بشكل عادل، وأشار كل من (Evans, et. al 2018, 544) أن الاستدامة التنظيمية هي عبارة عن إمكانية المنظمات وقدرتها على الاستخدام الأمثل لمواردها وبصورة أفضل من منافسيها في السوق، فضلا عن قدرتها على إنجاز الأعمال الموكلة لها على وفق معايير الجودة المحددة إذ انها سوف تتمكن من ادامة عملها وتحقيق سبقها نظيراتها.

سادساً: أهمية الاستدامة التنظيمية

تضمنت أهمية الاستدامة التنظيمية بالآتي: (Maletic et al,. 2015: 184-194) (Nawaz &Koç,2019:2)(Yang et al, 2014:47) ((Batista&Francisco,2018:1) (Aceleanu et al.,2017:15)

تعزز قدرة المنظمة بشكل عام على تحقيق الأهداف الخاصة بها.

كذلك ابتكار طريقة جديدة لحماية المنظمة من المخاطر والأزمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

تعمل على تطوير قدرات المدراء على ادارة المنظمة بكفاءة وفعالية عالية.

ضرورية من أجل دعم اتخاذ القرارات الخاصة في التخطيط الاستراتيجي، التمييز والقدرة على التعلم من التجارب الناجحة للمنظمات الأخرى للحصول على ميزة تنافسية،

تعمل على تحقيق الموائمة بين الكفاءة والفعالية.

الاستدامة التنظيمية تعد من الضروريات اللازمة للتطوير الإداري لغرض رفع مستويات الأداء من خلال تطوير مهارات وقدرات العاملين في المنظمة.

تحقق استخدام أمثل للموارد وبالتالي زيادة في الأرباح الخاصة بالمنظمات.

تعمل على إشراك المختصين في البيئة والصحة والسلامة والاستدامة ومهنيون العمل في عملية صنع القرارات في الشركات.

تدعم الاستدامة التنظيمية الافراد وتعمل على تشجيعهم لشراء المنتجات الخضراء لضمان صحتهم وصحة البيئة.

سابعاً: أهداف الاستدامة التنظيمية

تضمنت اهداف التنمية المستدامة بالآتي: (العاني والسبعاوي، 2021، 402) (الناصر، 2009،110).

تهدف الى تحقيق التفوق على المنافسين في مجال الاهتمام بالبيئة والمجتمع والاقتصاد.

تهدف الى تحقيق مستويات عالية من رضا الزبون الامر الذي يؤدي في ارتفاع الحصة السوقية للمنظمة.

تهدف الى زيادة تماسك وولاء العاملين لأن الاستدامة التنظيمية تعمل على عكس الصورة الداخلية للمنظمة بشكل إيجابي وتحاول ان تترجم مفاصل عملها وتجسدها في البيئة الخارجية.

تهدف الى الالتزام بمعايير الجودة في تقديم المنتجات.

تهدف الى زيادة الوضوح التنظيمي من خلال معرفة ووعي العاملين بأهداف منظمتهم ورؤيتها ورسالتها والأنظمة الخاصة بها.

تهدف الى ضمان تحقيق سرعة التكيف البيئي للمتغيرات والتحديات المستجدة الى جانب المرونة في التعامل وتطوير الاعمال.

ثامناً: ابعاد الاستدامة التنظيمية:

تناول (عمارة، 2019: 22) في دراسته للاستدامة التنظيمية ثلاثة ابعاد هم (الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية، الاستدامة البيئية) وكما موضح ادناه:

الاستدامة الاقتصادية

تسعى الاستدامة التنظيمية الى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية وزيادة مستوى دخله، وفي ظل المحدودية الكبيرة للموارد لن يتحقق هذا الشرط الا من خلال توفير عناصر الانتاج الكافية والضرورية، فضلا عن رفع مستوى كفاءة وفاعلية العاملين، وتركز الاستدامة التنظيمية الى الكيفية التي تبقي المنظمات لفترات طويلة في مجال اعمالها وهي مهتمة في المقام الأول براس المال المالي مقابل راس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي والتي تشمل تحقيق التوازن في مختلف القطاعات ومعالجة الحالات الاجتماعية كالفقر والحد منه وانخفاض دخل الافراد وعدم المساواة في توزيع العائدات والبطالة والتضخم (Ajor&Alikor,.2020:25).

الاستدامة الاجتماعية

يوضح البعد الاجتماعي موقف المنظمة اتجاه الحفاظ على راس المال البشري والاجتماعي للمجتمع وتطويره والحفاظ عليه كونهم هم الأساس لتلك المنظمات في خلق القيمة الخاصة بها، وتتمثل الاستدامة الاجتماعية عناصر أهمها الحفاظ على الرضا الوظيفي وجودة الحياة الوظيفية فضلا عن التكامل الاجتماعي في المجتمع والحفاظ على التضامن والعدالة والانصاف والمساواة في توزيع الخدمات والسلع فضلا عن المساواة في فرص التعلم (Braccini&Margherita,2018:3).

الاستدامة البيئية

يركز البعد البيئي على سلامة النظام البيئي والحفاظ عليه فضلا عن القدرة الاستيعابية والتنوع البيولوجي، إذ أن ذلك يعني يجب على المنظمات تجنب الضغط على النظام البيئي والتجاوز على حدود مرونته واستقراره وطاقته على التحمل إذ تركز الاستدامة البيئية على ان تعمل ثروة طبيعية ملائمة تكون مصدراً لمدخلات المنظمة الاقتصادية وبنفس الوقت تكون كمصرف للنفايات والعمل على معالجتها وتدويرها لغرض منع البيئة من التلوث وفي وضع يُمكن أن يلبي الطلب على موارد البيئة دون تقليل قدرتها من السماح للناس بالعيش الكريم في الوقت الحاضر وفي المستقبل، (Ajor&Alikor,2020:26).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

أولا: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

التحليل الوصفي لمتغير مؤشرات الحكم الرشيد

تضمن متغير البحث المستقل الحكم الرشيد إذ انبثقت منه ثلاثة ابعاد أساسية لغرض قياسه تمثلت ب (الرؤية الاستراتيجية، الاستجابة التنظيمية، الكفاءة والفاعلية) وقد تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عينة البحث لغرض التعرف على أكثر الابعاد الخاصة بهذا المتغير أهمية حيث وضحت النتائج الاتي:

جدول (1) نتائج آراء أفراد العينة لمتغير الحكم الرشيد

ت	الابعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية	مستوى التقييم
1	الرؤية الاستراتيجية	4.65	0.43	0.93	1	مرتفع
2	الاستجابة التنظيمية	3.87	0.65	0.77	3	مرتفع
3	الكفاءة والفاعلية	3.98	0.12	0.79	2	مرتفع
الحكم الرشيد بشكل كامل		4.16	0.4	0.82	-	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS

وضحت النتائج في الجدول المذكور أعلاه وحسب إجابات افراد عينة البحث عن الابعاد الخاصة بمتغير الحكم الرشيد قد حصلت على وسط حسابي تراوحت قيمه ما بين (3.87- 4.65) وبمقدار كلي (4.16) بأهمية نسبية كلية بلغت (0.79) وهي نسبة قد تجاوزت مقدار (60%) بمستوى تقييم مرتفع، وعند قيمة انحراف معياري كلية بلغت (0.4) إذ أن القيمة هذه وضحت التشتت المنخفض في إجابات افراد العينة وهذا دليل على أن وجهات نظرهم متقاربة نحو الابعاد الخاصة بمتغير الحكم الرشيد في المديرية قيد البحث، ومن خلال المستوى الخاص بالإبعاد جاء بُعد (الرؤية الاستراتيجية) بالمرتبة الأولى جاء بعده (الكفاءة والفاعلية) وجاء ثالثا بعد (الاستجابة التنظيمية)، إذ وضحت النتائج هذه حسب اراء الموظفين العاملين في المديرية قيد البحث أن المديرية المبحوثة لديها رؤية استراتيجية تنبع من ارادتها على تغير الوضع الراهن والانتقال الى وضع جديد من خلال إيجاد افضل المعالجات ووضع افضل الافكار لتقديم الخدمات التربوية فضلاً عن استخدامها الامثل لمواردها والحفاظ عليها لتكون ضمن مجرى السياسات المرسومة لها ولتحقيق أهدافها بفاعلية عقلانية بوضع رؤية للمستقبل لتحقق افضل استخدام للموارد المتاحة التي تمتلكها، ولكن كان هنالك ضعفاً نسبياً بما يخص استجابتها التنظيمية وبالتالي على المنظمة المبحوثة يجب عليها إعادة النظر فيها كون أن عامل الاستجابة التنظيمية لمتغيرات البيئتين من العوامل المهمة التي يجب أن تضعها المنظمة في أولوياتها لغرض معالجتها، وبشكل عام أن هنالك تقارب كبير في وجهات نظر افراد عينة البحث واجوبتهم التي تم الحصول عليها وهذا ما بينته النتائج التي تم الحصول عليها من التحليل والذي يعبر عن أتفاقهم نحو ترتيب أهمية الأبعاد الخاصة بمتغير الحكم الرشيد.

التحليل الوصفي لمتغير الاستدامة التنظيمية

تضمن متغير البحث التابع بالاستدامة التنظيمية والذي انبثقت منه ثلاثة ابعاد لغرض قياسه اذ تمثلت هذه الابعاد ب (الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية، والاستدامة البيئية) وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي الاتي:

جدول (2) نتائج آراء أفراد العينة حول الاستدامة التنظيمية

ت	البُعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية	مستوى التقييم
1	الاستدامة الاقتصادية	3.23	0.45	0.64	3	مرتفع
2	الاستدامة الاجتماعية	3.34	0.50	0.66	2	مرتفع
3	الاستدامة البيئية	3.54	0.34	0.70	1	مرتفع
الاستدامة التنظيمية الكلية		3.37	0.43	0.67	-	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS

أن نتائج الجدول (2) وضحت أن قيمة الوسط الحسابي لإجابات افراد عينة البحث تراوحت ما بين (3.23-3.54) بوسط حسابي كلي بلغ (3.37) وبلغت قيمة الأهمية النسبية الكلية (0.67) وهي قيمة أكبر من (60%) بمستوى تقييم مرتفع وبانحراف معياري قدره (0.43) اذ جاءت هذه النتائج لتؤيد التشتت المنخفض في إجابات عينة البحث وهذا دليل على تقارب وجهات نظرهم نحو الاستدامة التنظيمية في المنظمة المبحوثة وعلى المستوى الخاص بالأبعاد الفرعية احتل بُعد الاستدامة البيئية المرتبة الأولى اما الاجتماعية جاءت بالمرحلة الثانية فيما حصل بعد الاستدامة الاقتصادية الترتيب الثالث بين المتغيرات وأن هذه النتائج وضحت أن إدارة المنظمة المبحوثة تهتم بموضوع الاستدامة الاجتماعية والبيئية الا انها لديها ضعف اتجاه الاستدامة الاقتصادية وهذا ما بينته النتائج الموضحة وبحسب اراء افراد عينة البحث، من النتائج نستوضح ان المنظمة المبحوثة لديها توجه نحو تعزيز الاستدامة التنظيمية الاجتماعية كتحقيق العدالة والانصاف فضلا عن اهتمامها بالحفاظ على البيئة وادامتها الان هنالك ضعف في جانب الحفاظ او تعزيز الجانب الاقتصادي أي ان هنالك رضا ضعيف اتجاه هذا البعد يعود الى أسباب مختلفة منها ضعف دخل الافراد العاملين وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم جميعها بسبب ضعف هذا الجانب، لذا فأن المنظمة قيد البحث المسؤول الأول عن رفع مستوى الاستدامة الاقتصادية الخاصة بعامليها لغرض تحقيق مبدأ التنمية المستدامة بشكل كامل، اذ ان النتائج

التي تم الحصول عليها اكدت على وجود انحراف معياري ضعيف دل على ضعف التشتت الموجود لدى افراد عينة البحث واتفاقهم نحو ترتيب الابعاد الخاصة بهذا المتغير كلا حسب مستوى أهميته.

ثانياً: اختبار فرضيات البحث

الفرضيات الخاصة بالارتباط.

- الفرضية الاولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة بين مؤشرات الحكم الرشيد والاستدامة التنظيمية.

جدول (3) نتائج الارتباط بين مؤشرات الحكم الرشيد والاستدامة التنظيمية

المتغير / المستقل / المتغير التابع	مؤشرات الحكم الرشيد
الاستدامة التنظيمية	** 0.502

(**) العلاقة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) N=40

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

الجدول (3) اوضح أن قيمة الارتباط بين متغيرات البحث الرئيسة بلغت (0.502) عند مستوى معنوية (0.05) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط معنوية أكثر من (50%) بين مؤشرات الحكم الرشيد والاستدامة التنظيمية وهي قيمة ارتباط موجبة قوية وطردية وهذا يعني ان المنظمة قيد البحث كلما زاد مستوى اهتمامها وتعزيزها لمؤشرات الحكم الرشيد كلما كانت هنالك استجابة وتعزيز للاستدامة التنظيمية بشكل كلي وان هذه النتائج جاءت لتحدث تعاضد بين متغيري البحث من اجل الوصول والتكامل لتحقيق اهداف المنظمة التنموية، ومن خلال ما تقدم فأننا نقبل الفرضية المذكورة بصيغة الاثبات أعلاه.

اختبار فرضيات التأثير

- الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات الحكم الرشيد في الاستدامة التنظيمية.

لغرض اختبار التأثير بين متغيري البحث تم استخدام جدول تحليل التباين، فقد تم التوصل الى نتائج التحليل المذكورة في الجدول (4) إذ حددت تلك النتائج بوجود تأثير معنوي لمتغير البحث الأول على المتغير الثاني وفق ما حددته قيمة (R2) التي بلغت قيمتها (25.5%) وهو مجموع ما تفسره مؤشرات الحكم الرشيد في التغيير الحاصل في الاستدامة التنظيمية وان (74.5%) من التغيرات الحاصلة في الاستدامة التنظيمية يعود الى عوامل أخرى لم تدخل ضمن انموذج الانحدار او انها لا يمكن السيطرة عليها، وهي قيمة معنوية حسب قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (14.532) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.09) وعند

مستوى (0.05)، وأن هذه النتائج جاءت تؤكد أهمية ان تكون لدى المنظمة المبحوثة مؤشرات الحكم الرشيد لكي تحافظ على استدامتها التنظيمية كجزء أساسي من أهدافها التنموية التي تريد الوصول اليها، لذ ومما تقدم فأننا نقبل الفرضية المذكورة اعلاه وبصيغة الاثبات.

جدول (4) اختبار التباين لأثر مؤشرات الحكم الرشيد في الاستدامة التنظيمية

ملخص النموذج Model Summery		Sig. الدلالة الاحصائية	F المحسوبة	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات	Model النموذج
2R	R						
0.252	0.502	a000.	14.532	2.338	4	7.014	الانحدار
				0.160	36	30.605	البواقي
					40	37.619	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج (SPSS). N =40 عند مستوى معنوية (0.05)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات

نستنتج من النتائج الخاصة بالبحث أن هنالك اتفاق شبه تام بين افراد عينة البحث بشأن المؤشرات الخاصة بالحكم الرشيد وترتيبها وحسب ما اوضحته الأهمية النسبية للبحث، حيث تبين من ترتيب الاستجابة التنظيمية دل على وجود ضعف لدى المنظمة المبحوثة في هذا الشأن.

نستنتج أن هنالك اتفاق شبه تام بين افراد عينة البحث بشأن ابعاد الاستدامة التنظيمية وترتيبها وحسب الأهمية النسبية أذ تبين ان هنالك ضعف في الاستدامة التنظيمية الاقتصادية وبحسب الترتيب الذي شغلته.

نتائج البحث اثبتت وجود علاقة ارتباط إيجابية طردية ومعنوية بين كل من مؤشرات الحكم الرشيد والاستدامة التنظيمية ومن هذه النتيجة نستنتج ان مؤشرات الحكم الرشيد تعد عاملاً اساسياً يعزز الاستدامة التنظيمية.

نتائج البحث اثبتت أن هناك تأثير معنوي لمؤشرات الحكم الرشيد في الاستدامة التنظيمية في الاستدامة التنظيمية ومن هذه النتيجة نستنتج أن مؤشرات الحكم الرشيد محرك يعمل على تقويم ومعالجة مقومات الاستدامة التنظيمية.

التوصيات

على المنظمة المبحوثة أن تعزز منظورها نحو الحكم الرشيد وأن تضع نصب اعينها هذا الحكم ومؤشراته كجزء أساسي لتحقيق أهدافها التنموية وبالتالي لابد لها من تقويم عملياتها الداخلية لكي تستطيع معالجة استجابتها التنظيمية لغرض مواجهة متغيرات البيئتين.

على المنظمة المبحوثة أن تقوم بتعزيز منظورها نحو التنمية المستدامة والاستدامة التنظيمية كجزء أساسي ومهم نحو تحقيق أهدافها التنموية والعمل على تعزيز الجانب الاقتصادي لها كونه عنصراً مهماً لنجاح الاستدامة التنظيمية.

على الرغم من توافر مؤشرات الحكم الرشيد في المنظمة المبحوثة الا ان الباحثان يؤكدان على التركيز المستمر نحو مؤشرات الحكم الرشيد المذكورة في المنظمة المبحوثة وتعزيزها كونها من الأساسيات التي تزيد من تحقيق الأهداف التنموية والاستدامة التنظيمة.

العمل على زيادة ثقافة العاملين والقادة ومخاطبة الجهات ذات العلاقة على دعم مؤشرات الحكم الرشيد وسيادتها في جميع المؤسسات لتأثيرها المهم في تعزيز الاستدامة التنظيمية.

المصادر

اولاً: الرسائل الجامعية

معاوي، وفاء، (2010)، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج الخضر، الجزائر.

قادر، احمد إسماعيل، (2020)، المقومات الاقتصادية لبناء الدولة، اطروحة دكتوراه، جامعة السليمانية.

صابر، نوري، (2020)، الحكم الرشيد بين الأسس النظرية والية التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العريب، الجزائر.

عمارة، منى، (2019)، قياس وتقييم الأداء المستدام في المؤسسة الخدمية وفقا لمبادرة التقارير العالمية، - GRI (Doctoral dissertation، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.

ياسين، نوري ساعد، (2020)، الحكم الرشيد ودره في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر.

ثانيا: المجلات العلمية

أبو النصر، مدحت محمد، (2023)، نموذج الكفاءة والفاعلية من منظور اجتماعي وإداري، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر.

الساعوري، حسن، (2017)، أثر المجتمع المدني على الحكم الرشيد، مجلة جامعة التنمية البشرية في السليمانية، المجلد (3) العدد (1).

الناصر، مراد، (2009)، " التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر "، بحوث اقتصادية عربية، العدد (46).

عمارة، منى، (2019)، قياس وتقييم الأداء المستدام في المؤسسة الخدمية وفقا لمبادرة التقارير العالمية، - GRI (Doctoral dissertation جامعة المسيلة.

حسن، فالح حسن، (2012)، التنظيم الدستوري للحكم الرشيد، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، المجلد (1) العدد (5).

رسول، عابد خالد وامين، علي، (2019)، تأثير الحكم الرشيد في تحقيق مهمة الأداء للنظام السياسي، مجلة الدراسات السياسية والامنية، مركز الدراسات المستقبلية في السليمانية، المجلد (٢)، العدد (٤).

محمود، انور محمد فرج، (2017)، دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد، مجلة التنمية البشرية، المجلد (٣)، العدد (١)، السليمانية.

مرعي، خالدة ذنون وخمو، محمد حسن وشاكر، هيرش فاضل، (2023)، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة دارسة في طبيعة العلاقة، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز المجلد (12) العدد (2).

ثالثا: المصادر الإنكليزية:

Aceleanu, M. I., Suciu, M. C. & Şerban, A. C. (2017). GREEN CONSUMPTION IN A SUSTAINABLE ECONOMY, IVth Edition, ACADEMICA BRÂNCUŞI" PUBLISHING HOUSE, Targu-Jiu, Gorj County, Romania.

Ajor, L., & Alikor, L. O. (2020). Innovative mindset and organizational sustainability of small and medium enterprises in rivers state, Nigeria. British Journal of Management and Marketing Studies, 3(1), 20-36.

Ali, Muhammad, (2019), Governance and Good Governance: A Conceptual Perspective, Department of Political Science, University of Karachi, The Dialogue, Volume X Number 1.

Appelbaum, S. H., Calla, R., Desautels, D., & Hasan, L. (2017). The challenges of organizational agility (part 1). Industrial and Commercial Training, 49(1), 6–14. doi:10.1108/ict-05-2016-0027.

Aziz, Shuaib Ahmed, The impact of administrative empowerment on organizational sustainability: an analytical study of the opinions of a sample of

employees at tal afar university, Muthanna Journal of administrative and economic sciences (MJAES) Volume (13), Issue (1), 2023, Pages: 23-39

Baloch, M. A., Meng, F., & Bari, M. W, (2018), Moderated mediation between IT capability and organizational agility. Human Systems Management, 37(2), 195-206.

Batista, A. A. D. S., & Francisco, A. C. D. (2018). Organizational sustainability practices: A study of the firms listed by the Corporate Sustainability Index. Sustainability, 10(1), 226.

Braccini, A. M., & Margherita, E. G. (2018). Exploring organizational sustainability of industry 4.0 under the triple bottom line: The case of a manufacturing company. Sustainability, 11(1), 36.

Evans, J., Bulkeley, H., Voytenko, Y., McCormick, K., & Curtis, S. (2018). Circulating experiments: Urban living labs and the politics of sustainability. In The Routledge handbook on spaces of urban politics (pp. 416-425). Routledge.

Mirvis, Philip& Googins, Bradley& Kinnicutt Sylvia, (2010), Vision, mission, values: Guideposts to sustainability, Organizational Dynamics, 39, 316—324.

Maletic, M., Maletic, D., Dahlgaard, J., Dahlgaard-Park, S. M., & Gomišcek, B. (2015). Do corporate sustainability practices enhance organizational economic performance? International Journal of Quality and Service Sciences.

Nawaz, W., & Koç, M. (2019). Exploring organizational sustainability: Themes, functional areas, and best practices. Sustainability, 11(16), 4307.

Placet, Marylynn; Anderson, Roger; Fowler, Kimberly M., (2016)," Strategies for Sustainability," Research-Technology Management, 48:5, 32-41.

Yang, D., Hartman, M. R., Derrien, T. L., Hamada, S., An, D., Yancey, K. G., ... & Luo, D. (2014). DNA materials: bridging nanotechnology and biotechnology. Accounts of Chemical Research, 47(6), 1902-1911

Zawawi, N. F. M., & Abd Wahab, S. (2019). Organizational sustainability: a redefinition? Journal of Strategy and Management.

دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في العراق للمدة 2004-2021

أ.م.د علي جابر عبد الحسين أ.م مقداد جاسم عبد أ.م وضاح رحيم راهي أ.م رائد حسن علي
جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد
E-mail: ali.jaber8888@mu.edu.iq , E-mail: miqdad_jasim@mu.edu.iq ,
E-mail: Wadhah_raheem@mu.edu.iq , E-mail: Raid@mu.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى تحديد دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة ، وبيان علاقة مؤشرات الاقتصاد الرقمي مع التنمية البشرية المستدامة والتعرف على اهم مؤشرات التنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي ، انطلق البحث من فرضية مفادها ان للاقتصاد الرقمي اثرا على التنمية البشرية المستدامة، أستخدم الباحث التحليل القياسي لتطبيق الجانب العملي من خلال البرنامج الاحصائي EViews 10 ، توصل الباحث الى بعض النتائج منها وجود تأثير الاقتصاد الرقمي على بعض متغيرات التنمية البشرية المستدامة ، في العراق للمدة 2004-2021 ويوصي الباحث الى بعض التوصيات منها توفير البنية التحتية للاقتصاد الرقمي وتعزيز دور قطاع التعليم وكذلك التطور التكنولوجي والمعلوماتي في العراق .

الكلمات المفتاحية (الاقتصاد الرقمي ، التنمية البشرية المستدامة ، تكنلوجيا المعلومات)

The role of the digital economy in achieving sustainable human development in Iraq for the period 2004-2021

Ali J. Abdulhussain , Miqdad Jassim Abd , Wadhah Raheem Rahi , Raid Hassan Ali
College Of Administration and Economics ,University of Al Muthanna , Iraq

Abstract

The objective of this research was to investigate the contribution of the digital economy towards the attainment of sustainable development. This involved examining the correlation between indicators of the digital economy and sustainable human development, as well as identifying the key indicators associated with both sustainable development and the digital economy. The study

was grounded on the assumption that the digital economy exerted an influence on the attainment of sustainable human development. The researcher employed the conventional method of analyzing practical application using Statistical Program 10EViews. The researcher has drawn conclusions pertaining to the influence of the digital economy on several factors of sustainable human development in Iraq within the timeframe spanning from 2004 - 2021. The researcher proposes several proposals, which encompass the establishment of digital economy infrastructure and the augmentation of the education sector's function, alongside technical and information development, within Iraq.

Keywords (Digital economy, sustainable development, banking sector)

المقدمة :-

يعتبر الاقتصاد الرقمي من الامور الحديثة التي ظهرت في الميدان الاقتصادي، اذ ساهم الاقتصاد الرقمي في تطوير التنمية البشرية من خلال الدور المعلوماتي للتحول من الجانب التقليدي الى الجانب الجديد للاقتصاد وهذا ما يؤثر شكل إيجابي على التنمية المستدامة ، ويعد تطبيق الاقتصاد الرقمي في اقتصادات الدول أمراً مسلما به ولا سيما في اقتصادات الدول المتقدمة وذلك لما له من أثر واضح في فاعلية النشاطات الاقتصادية كافة، مما جعل الاقتصاد العالمي أكثر قوة ومتانة في مواجهة الأزمات العالمية (Hussain ، 2022 ، 449) ، وظهرت أهمية البحث في بيان معرفة الدور المعلوماتي للتحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الجديد وكذلك دراسة التنمية المستدامة وعلاقتها بالاقتصاد الرقمي والدور الحيوي في تحقيق التنمية البشرية المستدامة .

ويؤثر دور الاقتصاد الرقمي بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تركيزه على الدور التكنولوجي والمعلوماتي لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة ويعتبر محصلة التقدم بين اتجاهات التكنولوجيا والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، وتضمن البحث ثلاثة مباحث ، جاء الأول بمنهجية البحث والمبحث الثاني الاطار النظري ، والمبحث الثالث الجانب العملي .

المبحث الاول

أهمية الدراسة:-

بيان معرفة الدور المعلوماتي للتحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الجديد.

دراسة التنمية البشرية المستدامة وعلاقتها بالاقتصاد الرقمي .

معرفة الدور التكنولوجي للاقتصاد الرقمي ومدى مساهمته في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

هدف الدراسة:- تهدف الدراسة الى :-

بيان علاقة مؤشرات الاقتصاد الرقمي مع التنمية البشرية المستدامة .

التعرف على مؤشرات التنمية البشرية المستدامة .

مشكلة الدراسة :- يعتبر التقدم التكنولوجي والمعلوماتي احد الأمور الأساسية في مواكبة عجلة التقدم الاقتصادي الحديث لتحقيق التنمية المستدامة ، وتنحصر مشكلة الدراسة بما يلي :-

تتطلب التنمية المستدامة تحقيق احد أهدافها من خلال الاقتصاد الرقمي .

يعاني القطاع الاقتصادي من عدم مواكبة التطور الرقمي لضعف التكنولوجية المستخدمة .

فرضية الدراسة: - ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن للاقتصاد الرقمي أثرا على التنمية البشرية المستدامة).

مجتمع وعينة الدراسة: -

شملت الدراسة على التنمية البشرية ، مؤشر الفقر ، معدل نمو السكان ، راس المال البشري في العراق للمدة 2004-2021

منهجية الدراسة : اعتمد البحث على المنهج الكمي القياسي القائم على القياس الاقتصادي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام EViews 10

المبحث الثاني / الاطار المفاهيمي

التنمية ، التنمية المستدامة ، الاقتصاد الرقمي

أولاً / مفهوم ونشأة التنمية المستدامة :-

1-مفهوم التنمية:- هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل أو جزئي ، وتعرف أيضا التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست محض إنجازات اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري وهام لكل مجتمع إنساني، وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وذلك لتحقيق أهداف الناس والمجتمع، وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة أو حياة أفضل. والتنمية عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم، وهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي (مدحت أبو النصر: 2014)

2- مفهوم التنمية المستدامة : هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية (فؤاد حسين حسن: 2015)

ولقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، هناك بعض التعريفات المتاحة لمفهوم التنمية المستدامة ومنها :-

التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن. (عبد الله ، 1983)

تعريف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987): التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها .

ويأخذ مفهوم التنمية المستدامة نمطين هما :--

الأول :- في دول الشمال الصناعية تعني : خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً.

الثاني :- في الدول الفقيرة والنامية يعني: توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة كالتالي:

هي تنمية شاملة أو متكاملة ، تنمية مستمرة، تنمية عادلة ، تنمية متوازنة. .

هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة. .

هي التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال. .

هي التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها. .

هي التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل.

كذلك ترى منظمة الأمم المتحدة (1987) أن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في:

1-تحقيق النمو الاقتصادي

2-تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية

3-ترشيد استخدام جميع أنواع الموارد

4-حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة

5-التنمية الاجتماعية.

التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة ،وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعيّة ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك إرث للجيل القادم.

كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينهما وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار (محمد ، 2013)

يمكن تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للتنمية المستدامة، هي كالتالي:

التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية ، التنمية البيئية

3- التنمية الاقتصادية :- بشكل عام إلى الإجراءات يقصد بالتنمية الاقتصادية المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة، أيضا تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد.

ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلا عن غيرها من المجالات الأخرى.

فبينما Economic Growth ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، ويشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية ومن المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاقتصادية، نذكر:

متوسط الدخل الفردي ، متوسط الدخل الأسري ، متوسط الدخل القومي ، حجم قطاع الزراعة ، حجم قطاع الصناعة ، ...الخ)

ثانياً / مفهوم ونشاة وخصائص الاقتصاد الرقمي :-

1-مفهوم الاقتصاد الرقمي : (Digital Economy): مصطلح ابتكره الكاتب الكندي "دون تابسكوت" عام 1995، ويُقصد به مجموع النشاطات الاقتصادية القائمة على مليارات الاتصالات اليومية عبر الإنترنت بين

الأشخاص والشركات والأجهزة والآلات، وينتج عن ذلك تبادل عدد ضخم من البيانات والمعلومات يمكّن من ممارسة الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

2- نشأة الإقتصاد الرقمي: إن للإقتصاد الرقمي جذور عميقة تعود إلى عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما قدّم العالم الإقتصادي فرانك نايت أول دراسة له عن اقتصاد المعلومات ، وفي عام 1954 نشر الاقتصادي مارشال دراسته بعنوان نظرية إقتصادية للتنظيم والمعلومات ،بيد إن العالم ماكلوب تصدر الموقع الريادي بتحليله لاقتصاد نظام براءات الإختراع ،التي وصفها بأنها جزء واحد فقط من الإستثمار في التعليم والبحث والتطوير التقني، ثم جاءت دراسته الثانية صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة في عام 1958، لتنسف كل هياكل الاقتصادات التقليدية في الفضـــاء الرقمي cyber space ، لتتحقق نبوءة العالم الإقتصادي ديريك برايس بأن المعلومات ستحل محل النقود في الإقتصاد الرقمي الذي تغير شكله ونسيجه بتأثير التقنية مع الزمن.(غندور ، 2005)

لقد إنعكست تطورات تقنية المعلومات والاتصالات على تغيرات كبيرة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فكانت عاملاً أساسيا في نمو الإقتصاد الرقمي المبني على المعلومات المتجسدة بشكل رقمي في الحواسيب ، ضمن قواعد المعرفة Data base knowledge ،وان ترميز المعرفة وتخزينها رقمياً جاء إنطلاقاً من توافرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وأفلام ورسومات ،فضلاً عن سهولة نقلها عبر الشبكات الالكترونية ، مما يجعلها بلا ريب أداة مهمة من أدوات التنمية الإقتصادية.(مراياتي ،2005)

3- خصائص الاقتصاد الرقمي : - تعددت التسميات للإقتصاد الجديد المنطلقة من الثورة الرقمية ، ومنها الإقتصاد الرقمي ، واقتصاد المعلومات، وإقتصاد المعرفة ،والإقتصاد الكومبيوتري، وإقتصاد الإنترنت ، والإقتصاد الحضور الفوري للزمن بين أجزاء العالم وقطاعاته وأفراده من دون حواجز ولا رقابة ، لذا ان الإنترنت قد أدى دوراً رابطاً بين الأجهزة المصرفية العالمية وأسواق المال وباقي الدوائر الاقتصادية (مؤتمر بيروت ،2000) ، فالاقتصاد الرقمي يعرّف على انه الإقتصاد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على إستعمال أدوات الثورة التقنية للمعلومات والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنـــية الدقيقة ،كما يعرّف بإنه الإقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة ، بإعتبارها القوة الرئيسة الدافعة للنمو الإقتصادي وزيادة الثروة وتلعب فيه المعرفة والابداع والتجديد دوراً رئيسياً ومتنامياً في احداث النمو واستدامته ،وتعد المعرفة أهم عوامل النمو في الإقتصاد الرقمي بل انها تعد سلعة قائمة بحد ذاتها ، هذا وان إقتصاد المعرفة يمثل مرحلة النضوج والتطور لإقتصاد المعلومات الذي يركـــــز على معالجة البيانات وسرعة الإتصال . (علي ، 2002)

لتصبح المعرفة هي العامل الأكثر أهمية في تحديد مقياس الحياة لتتفوق في ذلك على باقي العوامل الأخرى، كالأرض ورأس المال والعمل التي استنفدت دورها التاريخي خلال عصري الزراعة والصناعة، ويختلف الاقتـــصاد الرقمي الجديد عن الاقتصاد التقليدي بالنقاط الأتية) : -(جلال ، 2000)

1 – يعتمد الاقتصاد الرقمي على المعلومات والترابط الفوري في القطاعات الإقتصادية كافة.

2 – يعتمد الاقتصاد الرقمي على التقنية الحديثة والإبداع الفكري ، فيما يعتمد الاقتصاد التقليدي على استغلال الموارد المتاحة .

3- تقنية المعلومات Information technology :-

إن التقدم التقني يعتمد على الاختراع Invention الذي يعني اكتشاف طرق جديدة لم تكن معروفه من قبل ، وعلى الابتكار Innovation الذي يعني تطوير الطرق والأساليب العلمية المكتشفة (نجيب ، 2005) ،أي أن التقنية تعني علم لتطوير المهارات وابتكار الأجهزة والمعدات ،استجابة لحاجة إنسانية ،وهي ليست محض نتاج للقطاع الصناعي ،وإنما هي دراسة للأساليب الفنـية البشرية في صناعة وعمل الأشياء وأنها تعالج اشكالاً وصوراً مميزة للسلوك الإنساني في الحياة (جلال ،2000)، والمعلومات بمعانيها كافه تعني معرفة knowledge ، وهي عبارة عن بيانات Data عولجت لتصبح معلومات بعد إخضاعها لعمليات تشمل المعالجة Processing والتحليل Analysis والتفسير، أما المعلوماتية Informatics فهي حقل من حقول المعرفة المتداخلة التي تعني مجموعة وسائل وتقنيات تعيد تشكيل الحياة الإنسانية ،مقدمة الذكاء الإنساني Intelligence سلعة تفوق ما عداها ،مركزة على تعظيم نصيب المعلومات في الإنتاج والاستهلاك ،وقد اكتسب الجانب البشري أهمية كبيرة مع الزيادة في التطبيقات التي تتطلب استكشاف جوانب إنسانية متنوعة المعلومات مع بيان قيمها واستخداماتها). (قدوري ،2002)

وعلى وفق تعريف اليونسكو فأن تقنية المعلومات هي (مجالات المعرفة العلمية والتقنية والهندسية ، والأساليب المستخدمة في تناول المعلومات ومعالجتها وتطبيقاتها .

3-متغيرات الدراسة :- تمثلت متغيرات الدراسة بالاقتصاد الرقمي وبعض متغيرات التنمية المستدامة والمتمثلة (التنمية البشرية ، الانفاق على التعليم ، انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)

جدول1 يبين متغيرات التنمية المستدامة والمتمثلة (التنمية البشرية ، الانفاق على التعليم ، انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)

السنة	الانفاق على التعليم	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	التنمية البشرية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مليار دولار
2004	1802610	3.1626	0.601	0.0189
2005	1472788	2.9662	0.612	0.0159
2006	2051914	2.8699	0.564	0.0286

2007	2728653	2.6743	0.567	0.0441
2008	4943189	3.0164	0.632	0.0324
2009	5267519	3.1102	0.576	0.0113
2010	6617860	3.4719	0.636	0.0286
2011	9300539	3.4912	0.639	0.0742
2012	8530552	3.8094	0.641	0.0742
2013	9597575	3.9204	0.642	0.0354
2014	9683126	3.6478	0.645	0.0113
2015	8988200	3.5269	0.649	0.0286
2016	9677943	3.7025	0.672	0.0441
2017	10128545	3.9488	0.667	0.0699
2018	11856906	4.1426	0.671	0.0108
2019	12430855	4.3472	0.674	0.0142
2020	12520844	3.8421	0.672	0.0163
المتوسط	7505859.88	3.5088	0.5934	0.0329
ادنى قيمة	1472788.00	2.67	0.56	0.01
اعلى قيمة	12520844.00	4.35	0.67	0.07

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة المالية العراقية، الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، دائرة الموازنة العامة، النفقات السنوية، اعداد مختلفة.

دليل التنمية البشرية www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.27

والشكل الاتي يبين نسب متغيرات الدراسة حسب البيانات في الجدول أعلاه :-

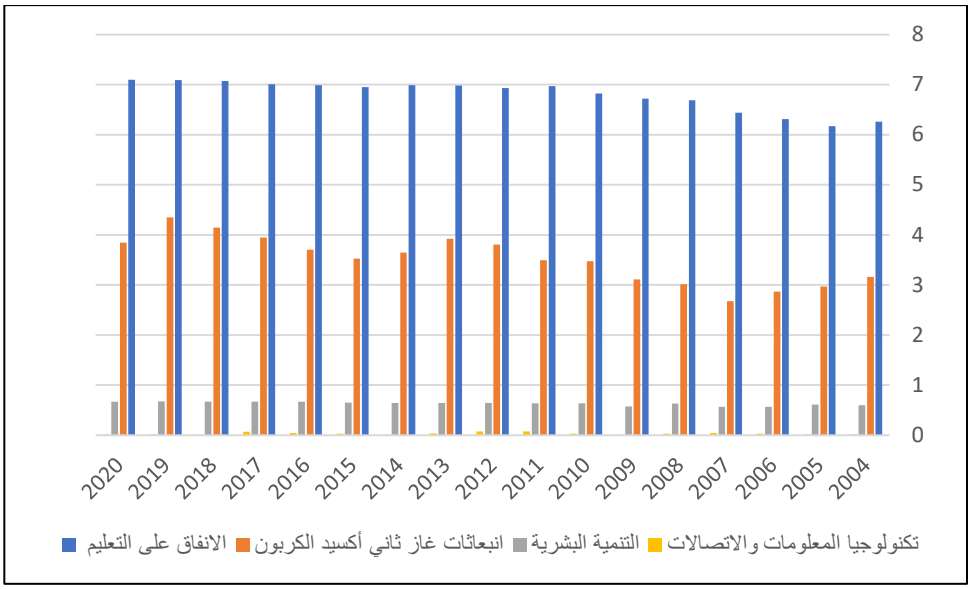

شكل 1 يبين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية البشرية وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكاربون والانفاق على التعليم

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول 1

الجانب العملي

دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق للمدة 2004-2021

أولا : توصيف الانموذج القياسي

يعد أسلوب التحليل القياسي من الأساليب الكمية التي يستند على أساسها اختبار وتقدير العلاقة بين العديد من المتغيرات المختلفة وذلك لما يتسم به هذا الأسلوب من البساطة والدقة والقدرة على تفسير النتائج ، وتم توصيف النموذج على أساس بناء النموذج القياسي وذلك لما تطلبه الأمر من تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج وعليه تم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية.(البخيت ، 2006)

وتم في هذه المرحلة تحديد متغيرات النموذج وانطلاقا من منطق النظرية الاقتصادية وعلى البيانات المتوفرة لعينة الدراسة، حيث كانت العينة متكونه من 40 سنة للمدة من (2004-2021) وأن المتغير التابع والمتغير المستقل المتمثل في بناء هيكل الأنموذج القياسي الذي يتكون من عدة معادلات في تقدير العلاقة المدروسة وكما في بالجدول الآتي:-

اسم المتغير	النوع	الرمز

جدول 2

التنمية البشرية	تابع	Y
الانفاق على التعليم	مستقل	X1
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	مستقل	X2
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مستقل	X3

يوضح هيكل الأنموذج

المصدر : من اعداد الباحث .

ثانياً : اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية

يعتبر التحليل الحديث للسلاسل الزمنية والمتمثل باختبارات الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة) والذي يعد الشرط الضروري لاختيار الأنموذج القياسي من أهم الاختبارات التي تؤهلنا إلى المرحلة التالية، والتي تتمثل باختيار أنموذج يتناسب مع استقراريه البيانات، حيث إن استخدام طريقة Ordinary Least Square (OLS)فمن دون الرجوع إلى اختبارات الاستقرارية قد يعطي نتائج مزيفه وغير دقيقة لا يمكن اعتمادها للتفسير، تم إجراء اختبار سكون (استقرار) السلاسل الزمنية للبيانات عينة الدراسة، وقد أعتمد اختبار السكون هو ADF على بيانات جدول (1).

اختبار جذر الوحدة(Augmented Dicky – Fuller (ADF

جاءت نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع ADF عند المستوى I(0) كما مبينة في الجدول ( )، حيث أن دليل التنمية البشرية مستقر عند المستوى مع الثابت والاتجاه عند مستوى معنوية 5% ، اما تكنولوجيا المعلومات والانفاق على التعليم وانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون جاءت مستقر عند بعد اخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 10, 1% كما موضحة في الجدول ( )، لتؤكد استقراريه المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

جدول 3 نتائج اختبار ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
At Level					
		Y	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	-0.7263	-0.7835	-1.0115	-1.3245
	Prob.	0.8085	0.7965	0.7224	0.5845
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6057	-1.7984	-2.5422	-1.0280
	Prob.	0.0112	0.6575	0.3065	0.9018
		**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.0805	1.9421	0.5336	-0.0456
	Prob.	0.9860	0.9826	0.8201	0.6490
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-5.4436	-4.4805	-2.9110	-5.9694
	Prob.	0.0008	0.0038	0.0675	0.0004
		***	***	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0846	-4.4485	-2.5088	-5.9620
	Prob.	0.0064	0.0160	0.3196	0.0021
		***	**	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3016	-2.9072	-2.8675	-6.3092
	Prob.	0.0257	0.0067	0.0073	0.0000
		**	***	***	***
Notes:: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					

المصدر : مخرجات برمجية EViews 10

جاءت نتائج اختبار فيلبس بيرون تبين ان دليل التنمية البشرية مستقرة عند المستوى I(0) كما مبين في الجدول (3)، اما تكنولوجيا المعلومات والانفاق على التعليم وانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون جاءت مستقر عند بعد اخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 10, 1% كما موضحة في الجدول (4)، لتؤكد استقرارية المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
At Level					
		Y	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	-1.3833	-0.7556	-1.0618	-2.4477
	Prob.	0.5637	0.8044	0.7035	0.1454
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2905	-1.8096	-2.5422	-2.2222
	Prob.	0.0035	0.6522	0.3065	0.4473
		***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.0489	1.9664	0.5336	-1.1975
	Prob.	0.9859	0.9834	0.8201	0.2014
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-10.2016	-4.4805	-2.8134	-4.8348
	Prob.	0.0000	0.0038	0.0799	0.0020
		***	***	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.1575	-4.5655	-2.3207	-6.1158
	Prob.	0.0000	0.0131	0.3998	0.0011
		***	**	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.1201	-2.9376	-2.8675	-5.1723
	Prob.	0.0000	0.0063	0.0073	0.0001
		***	***	***	***
Notes:: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					

جدول 4 نتائج اختبار PP

المصدر : مخرجات برمجية EViews 10

ثالثاً : تقدير وتحليل نتائج الانموذج القياسي :-

تم تقدير النموذج القياسي ، بعد اجراء تحليل التكامل المشترك ARDL لتقدير العلاقة بين المتغير التابع (دليل التنمية البشرية) والمتغيرات المستقلة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانفاق على التعليم وانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون) وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي Evewis-10 ظهرت النتائج كما يلي :-

جدول 5 تحليل ARDL لتقدير العلاقة بين المتغير التابع (دليل التنمية البشرية) والمتغيرات المستقلة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانفاق على التعليم وانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون)

Dependent Variable: Y

Method: ARDL

Date: 10/06/23 Time: 11:26

Sample (adjusted): 2006S1 2020S2

Included observations: 30 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3

Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 500

Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.054730	0.087205	0.627606	0.5404
Y(-2)	0.108346	0.108592	0.997732	0.3353
Y(-3)	0.030297	0.083888	0.361158	0.7234

Y(-4)	0.303076	0.095625	3.169424	0.0068
X1	0.142165	0.013224	10.75059	0.0000
X1(-1)	-0.001824	0.009066	-0.201149	0.8435
X1(-2)	-0.070856	0.010741	-6.596710	0.0000
X2	0.009595	0.008866	1.082255	0.2974
X2(-1)	-0.002342	0.008683	-0.269791	0.7913
X2(-2)	-0.058370	0.010978	-5.316967	0.0001
X2(-3)	-0.000185	0.009979	-0.018515	0.9855
X2(-4)	0.044634	0.008552	5.219037	0.0001
X3	0.117782	0.060716	1.939886	0.0728
X3(-1)	-0.007870	0.076142	-0.103358	0.9191
X3(-2)	-0.078300	0.063142	-1.240055	0.2353
C	-0.760407	0.112384	-6.766168	0.0000

R-squared	0.991111	Mean dependent var	0.636467
Adjusted R-squared	0.981587	S.D. dependent var	0.037232
S.E. of regression	0.005052	Akaike info	-

		criterion	7.434482
Sum squared resid	0.000357	Schwarz criterion	-6.686177
Log likelihood	127.5022	Hannan-Quinn criter.	-7.194413
F-statistic	104.0639	Durbin-Watson stat	1.509429
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر : مخرجات برمجية EViews 10

بعد تقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدامARDL ، أظهرت نتائج التحليل أن نموذج التكامل المشترك (نموذج المتباطئ زمنياً) النموذج المقدر لديه قوة تفسيرية عالية. ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد R2 كانت (0.99). وتشير هذه النسبة إلى أن 99% من التغيرات التي حدثت كانت بسبب تأثير المتغيرات المستقلة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانفاق على التعليم وانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون) و0.01% كانت بسبب عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، حيث بلغت قيمة اختبار F (104.063) وبمستوى معنوية 1% والاختبار الذي يشير إلى معنويات النموذج ككل. بالنسبة للمتغيرات المستقلة، كان التأثير على متغير كالاتي التابع--:

الانفاق على التعليم: جاءت معلمة الانفاق على التعليم بقيمة (0.142) وبمعنوية 1 % وبعلاقة طردية مع دليل التنمية البشرية.

انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون: جاءت معلمة انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون بقيمة (0.009) وهي غير بمعنوية 1% وبعلاقة طردية مع دليل التنمية البشرية. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : جاءت معلمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاءت بقيمة (0.117) وهي معنوية على مستوى 10% وبعلاقة طردية مع دليل التنمية البشرية .

وأشارت النتائج ان المتغيرات المستقلة متباطئة زمنياً التي تؤثر في السنة نفسها والسنة المتباطئة للمتغير نفسه.

التفسير الاقتصادي :- تشير النتائج مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية اذ ان الانفاق على التعليم يؤثر ايجابيا على التنمية البشرية وبالتالي على التنمية المستدامة وهو ما يعكس حقيقة ان العامل البشري رئس المال البشري هو اساس تطور والتنمية الاقتصادية وهو اساس لكل الموارد ويعكس مدى تطور اي اقتصاد في العالم وبالتالي يعكس الصورة الحقيقية للتنمية الاقتصادية المستدامة. اما بالنسبة انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون فان العلاقة جاءت غير معنوية وهي غير مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية بسبب ان العراق يعتمد اعتماد كلي في ايراداته وصادراته على النفط الخام وكذلك احراق الغاز المصاحب له وعدم التخطيط لكميات السيارات الداخلة وتخلف التكنلوجيا المستخدمة في الصناعات المحلية التي تستخدم النفط الخام ومشتقاته .

حيث ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يكون ذات تأثير طردي أي في حالة زيادة التخصيصات المالية يؤدي الى تطوير التنمية البشرية وبالتالي يؤثر على التنمية المستدامة ، مما يعني ان التغيرات التي تحدث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساهم مساهمة معنوية في تحسين التنمية البشرية .

نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Term

بلغت قيمة حد تصحيح الخطا (-0.503) سالب ومعنوي عند 1% اي يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين دليل التنمية البشرية والمتغيرات المستقلة (الانفاق على التعليم ، انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون ، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) ، كما تشير قيمة معامل التحديد R2 بلغت 0.97 فأن النموذج يمتاز بقوة تفسيرية عالية. وكما موضح جدول 6

جدول 6 نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(Y)

Selected Model: ARDL(4, 2, 4, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 10/06/23 Time: 12:32

Sample: 2004S1 2020S2

Included observations: 30

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.441719	0.060565	-7.293250	0.0000
D(Y(-2))	-0.333373	0.044569	-7.479891	0.0000
D(Y(-3))	-0.303076	0.055296	-5.480963	0.0001
D(X1)	0.142165	0.008172	17.39595	0.0000
D(X1(-1))	0.070856	0.006943	10.20563	0.0000
D(X2)	0.009595	0.005239	1.831511	0.0884
D(X2(-1))	0.013921	0.005486	2.537678	0.0237
D(X2(-2))	-0.044449	0.006786	-6.549948	0.0000
D(X2(-3))	-0.044634	0.006719	-6.643463	0.0000
D(X3)	0.117782	0.046858	2.513614	0.0248
D(X3(-1))	0.078300	0.047708	1.641220	0.1230
CointEq(-1)*	-0.503551	0.028559	-17.63198	0.0000
R-squared	0.974061	Mean dependent var		0.002000

Adjusted R-squared	0.958209	S.D. dependent var	0.021795
S.E. of regression	0.004456	Akaike info criterion	-7.700149
Sum squared resid	0.000357	Schwarz criterion	-7.139670
Log likelihood	127.5022	Hannan-Quinn criter.	-7.520847
Durbin-Watson stat	1.509429		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

اختبار الحدود Bounds Test للنموذج ARDL :-

يهدف هذا الاختبار لبيان وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات ام لا ، حيث جاءت قيمة إحصائية F لاختبار الحدود 7.300 وهذه القيمة اكبر من القيمة الحرجة 1 % للحد الأعلى ، لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول 7 اختبار F-Bounds Test

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	48.36015	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

تقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام ARDL :-

ظهرت نتائج التحليل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL ، حيث كانت على الأجل القصير والأجل الطويل ، نلاحظ من خلال نتائج التحليل أدناه أن النموذج المقدر ذات قوة تفسيرية عالية ، حيث جاءت إشارة (Y) موجبة وبقيمة (0.137) وهي معنوية بمستوى 1% والإشارة الموجبة وجود علاقة طردية بين دليل التنمية البشرية والانفاق على التعليم. وجاءت (X2) سالبة بقيمة (0.013) وغير معنوية وتشير الى عدم وجود علاقة بين دليل التنمية البشرية وانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكابون أي عدم وجود علاقة بالاجل الطويل . اما المتغير (X3) موجبة بقيمة (0.062) وتشير الى وجود عدم علاقة طردية بين دليل التنمية البشرية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أي عدم وجود علاقة في الاجل الطويل على العكس عندما كانت في الاجل القصير وكما موضح جدول 8 .

جدول 8 معادلة الاجل الطويل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.137992	0.043459	3.175237	0.0067
X2	-	0.028036	-0.472333	0.6440

	0.013243			
X3	0.062780	0.120736	0.519978	0.6112
C	-1.510090	0.594843	-2.538634	0.0236

EC = Y - (0.1380*X1 -0.0132*X2 + 0.0628*X3 -1.5101)

اختبار جودة النموذج المقدر

بعد التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في الخطوات السابقة ، لابد من التحقق من خلو النموذج من المشاكل القياسية المتوقعة ، حيث يتم الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM Test ، اما عن مشكلة عدم ثبات التباين نعتمد على اختبار Glejser بالنسبة للنموذج لابد ان تكون اخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر وكما موضح في الجدول 9 .

جدول 9 اختبار Heteroskedasticity Test: Glejser

Heteroskedasticity Test: Glejser

F-statistic	1.146593	Prob. F(15,14)	0.4015
Obs*R-squared	16.53798	Prob. Chi-Square(15)	0.3472
Scaled explained SS	5.090439	Prob. Chi-Square(15)	0.9913

يبين الجدول أعلاه ان قيمة (1) Prob.chi-square اكبر من 1% أي بمعنى .3470 اكبر من 0.01 عند درجة ارتباط 1 وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتـــــــــي بين البواقي ونرفض البديلة .، للكشف عن مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وكما موضح في الجدول (10).

جدول 10 اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.899280	Prob. F(1,13)	0.3603
Obs*R-squared	1.940993	Prob. Chi-Square(1)	0.1636

يبين الجدول أعلاه ان قيمة Prob.chi-square (1) اكبر من 1% أي بمعنى 0.163 اكبر من 0.01 وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة ثبات تجانس التباين بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة

يشير اختبار جاك – بيرا الى عدم معنوية المتغير العشوائي التي جاءت بمستوى معنوية 0.30 مما يعني ان المتغير العشوائي يتوزع توزيع طبيعي وعدم وجود مشكلة قياسية في النموذج المقدر كما في الشكل الاتي :-

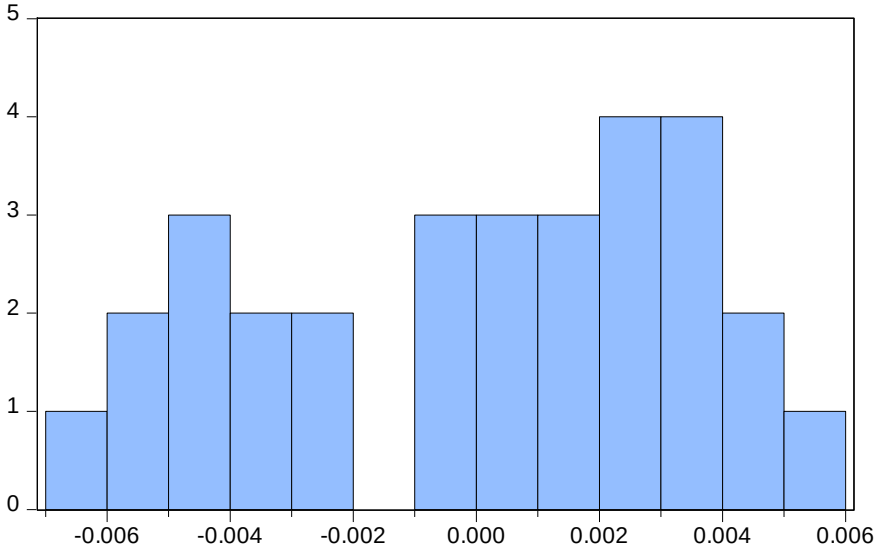

Series: Residuals
Sample 2006S1 2020S2
Observations 30

Mean	-2.78e-16
Median	0.000757
Maximum	0.005630
Minimum	-0.006141
Std. Dev.	0.003510
Skewness	-0.321284
Kurtosis	1.784220
Jarque-Bera	2.363770
Probability	0.306700

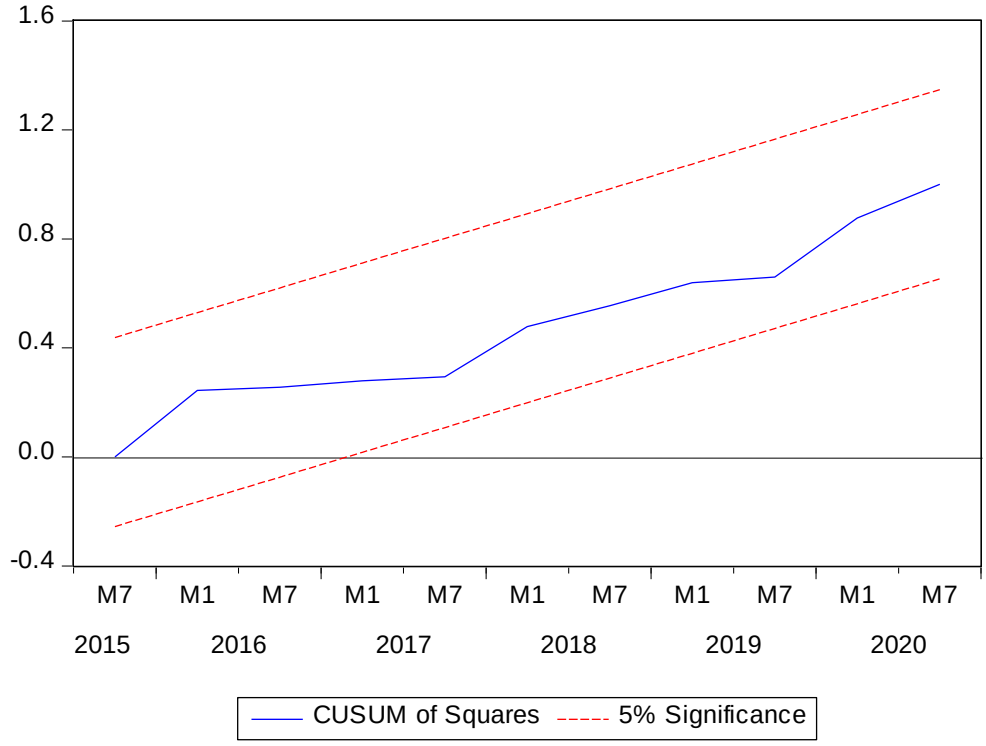

الاستنتاجات :-

وجود تأثير معنوي للأنفاق على التعليم على التنمية البشرية المستدامة .

عدم وجود تأثير معنوي لانبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون على التنمية البشرية المستدامة.

تأثير معنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية البشرية المستدامة .

التوصيات :-

ضرورة وجود تخطيط يهدف الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة وفق متغيرات الدراسة ومتطلباتها من قبل الجهات المختصة وخصوصا ما ينسجم مع الاقتصاد الرقمي .

العمل وفق خطة لتحقيق اهداف الانفاق على التعليم بشكل مكثف لأهمية هذا المتغير في تحقيق التنمية البشرية المستدامة

ضرورة معالجة (انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون) وفق منهج اقتصادي لاستفادة من مخرجات النفط وكذلك التقليل من الاستيراد الخاصة بالمحروقات وكذلك مواكبة التطور التكنولوجي في التصنيع وغيرها .

المصادر:-

1- د.محمد جلال غندور، ((الاسترتيجية العربية للمعلومات في إطار السياسة المعلوماتية الدولية)) ، مجلة شؤون عربية ، الإدارة العامة لجامعة الدول العربية،القاهرة،2005،العدد124،ص ص121-122

2- محمد مراياتي ، ((المحتوى الرقمي العربي)) ، مجلة العربي،الكويت ، شركة دار السياسة ، 2005 ، العدد 564 ،ص ص153- 155 .

3- مؤتمر بيروت، ((نحو آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والمالي العربي))،مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان ،2000 ، العدد 239 ، ص 29-30.

4- د.سمير الشيخ علي ، ((العولمة والتكامل الاقتصادي العربي)) ، مجلة جامعة دمشق ، سوريا ،2002 ، المجلد 18 ،العدد 1، ص 222 .

5 -(د.نعمة الله نجيب،النظرية الاقتصادية الاقتصاد التحليلي الوحدوي،الطبعة الأولى،(مصر ،مؤسسة شباب الجامعة،2005)،ص 35.

6- ار. ايه . بوكونان ، ترجمة شوقي جلال ، الآلة قوة وسلطة ، (الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 259، 2000) ، ص ص 15- 16.

7 - سحر قدوري ، ((ثورة المعلومات ودورها في التجارة الالكترونية)) ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2002 ، العدد 12، ص ص 93- 94 .

8- أبو النصر, مدحت محمد, ياسمين مدحت ، التنمية المستدامة مضمونها ، ابعادها ، مؤشراتها ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ،2017

9- غربي, ، محمد. "مشروعات تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي الإسلامي في ظل تحديات العولمة من خلال المؤتمرات الإسلامية." (2013).

10- بخيت ، حسين علي ، فتح الله ، سحر (2006)، الاقتصاد القياسي ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتيسير ، دار اليازوري للطباعة والنشر .

11-Gujarati, Damodar N., and Dawn C. Porter. "Basic econometrics (ed.) McGraw-Hill." Irwin, a business (2004). www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.27

12-Hussain, A. R. H. (2022). The digital economy and its role in sustainable development in the Iraqi economy (analytical study) For the period (2004-2020). Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 18(59 part 1) www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.1.26 .

الناشر

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

لا يتحمل المركز ورئيس الملتقى ولا اللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية
ما ورد في هذا الكتاب من آراء
وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم، ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم
من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

رقم تسجيل الكتاب: ISBN 978-3-68929-001-6

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب جماعي

المؤتمر الدَّولي العلمي

تحت عنوان:

القطاع المصرفي سبيل لتنمية مستدامة واقتصاد اخضر:

(التكنلوجيا المالية–التحول الرقمي–السندات الخضراء)

The banking sector is a path to sustainable development and a green economy:

(financial technology – digital transformation – green financial bonds)

جمع وتنسيق : ا.م.د علي عبودي نعمه الجبوري

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: ISBN 978-3-68929-001-6

الطبعة الأولى : 2024

القطاع المصرفي سبيل لتنمية مستدامة واقتصاد اخضر

(التكنلوجيا المالية-التحول الرقمي-السندات الخضراء)